



SULEYMANIYE
Amcaz. Huseyni
245

Süleymaniye Kütüphanesi
KİŞİ: MCA ZADE
Yeni Hava
Eski Kâğıt No: 245

كُلِّ النَّكَاحُ وَيُثَبِّتُ بِهِ عُرَّتُهُ الْمُصَامَرَةُ ^{بِ} فِي الرِّضَاءِ ^{هـ} فِي الْإِكْفَاءِ

م في الْمُتَفَرِّقَاتِ - كِتَابُ ١١٦ - الْعَنَاقِ فِيهِ مِ مِ فَضْلُ فِي الْفَاطِمَةِ فِي

یاد افشیدن بلیست
کینه نه لایم او
خدیو ایان کو کو

تعليق **م** في التدبير **كتاب** ١١٧ البيوع وهو فصل في السلم
م فيما يكون بيعاً **م** فيما يجوز بيعه **م** فيما لا يجوز **م** في الفاسد والبيع قبل قبضه
هـ في البيع بشرط **ع** في العيب **ز** في الخيارات **ح** في بيع اب وام وصي **د** في الوكالة
 بالشراء وفيه الفضول **ا** في الوكالة بالبيع **ا** في اخيله في البايع والمشتري **م**
 في قبض المبيع **م** فيما يتعلق بالثمن **م** فيما يدخل تحت البيع وماله **م** فيما
 على البايع والمشتري **ع** في الخطر والاباحة **كتاب** ١٥٩ الصرف **كتاب** ١٤٢
 الاجارات **ا** فصلاً في المقدمة **م** في صفاتها **م** في الضياع والعقار
م في اجارة الدواب **هـ** في الاستصناع والاستيجار على العمل **ع** في الضمان **ز** في
 فتحها وفيه فصلان **ا** في العذر **م** فيما يكون فتحاً **ا** في استيجار الطير **د**
 فيما على الاجر والمستاجر **ا** في الخطر والاباحة **كتاب** ١٩١ ادب القاضي وفيه
ا فصول في التقليد **م** في ادبه **م** فمن يكون خصماً أولاً **م** فيما يتعلق بقضائه
 وما يبطئ فقه كآوة وعلمه وما يكون قضاء وما لا يكون والقضاء بالتحقق
 وعلى الغائب **ح** في كتابة القاضي **ز** في الاستحلاف **د** في فروع القضاء
 على الغائب **د** في الوصي **ا** في الحبس **كتاب** ٢١٨ الشهادات

في الاختلاف

وفي **ا** اجناس **ا** في المقدمة **م** فيما يقبل وما يقبل **م** في الموافقة بين الدعوى
 والشهادة **م** في اخيله فيها **هـ** في الشهادة بالنكاح **ع** في الشهادة بالنسب والارث
ز في الشهادة على الشهادة **ا** في الترجيح **كتاب** ٢٣٤ الرجوع عنها **كتاب** ٢٣٦
 الدعوى وفيه **ا** فصلاً في معرفة الخصم والتناقض والدفع **م** في دعوى الضمان
 والعقار **م** في دعوى الغلام والجارية والعروض وغيره **م** في دعوى الدين **هـ** في
 دعوى الشراء والبيع **ع** في دعوى الاجارة **ز** في الوكالة **ح** في دعوى الكفالة **د** في
 دعوى الصلح **ا** في دعوى النسب والارث **ا** في دعوى الرق والحرية **م** في
 دعوى النكاح **م** في تنازع الرجلين **م** في دعوى الابراء والصلح **هـ** في بقية
 ما يئل الدفع والتناقض ومن يكون خصماً ومن يندط حضوره ويصلح خصماً
 بغيره وقيام البعض عن البعض في الدعاوى وتحديد العقار وما يئل انواع الدعاوى
 وشرايط صحتها **ع** في الاستحقاق **كتاب** ٢٨٢ الاقرار وفيه **م** فصول فيما يكون
 اقراراً **م** في الاختلافات **م** في الاقرار في المص **م** في الاقرار لو اراد **كتاب** ٢٨٩
 الوكالة وفيه **ز** فصول في التوكيل بالخصومة **م** فيما يقبض الدين **م** في البيع **هـ** في الوكالة
 الشراء **ع** في الوكالة بالنكاح **ز** في الطلاق والعراق **كتاب** ٣٠٥ الكفالة

فيه **فصول** في المقدمة **م** في المعلقة **م** في التسليم **م** في صلح الكفيل **هـ** في
تكميل الحاكم المدعى عليه **كتاب** **٣١٠** الحوالة **كتاب** **٣١١** الصلح فيه **فصول**
في المقدمة **م** في الدين **م** في الجائز والغايب **م** في الصلح عن النكاح والوديعه
والعارية **هـ** في العيوب **ع** في صلح الأب والوصي ومسايل التركة والتخارج **في الخط**
والإباحت **كتاب** **٣١٧** الرهن فيه **فصول** في المقدمة **م** في العدل ونفقة
الرهن وموثنيته **م** في الضمان **م** في إعارته **هـ** في الشهادة **ع** في قبضه **في تصرفها**
فيه **كتاب** **٣٢٢** المضاربة وفيه **فصول** في المقدمة **م** فيما يملك المضارب
وما لا يملك **م** في نفقته وموثنيته **كتاب** **٣٢٩** المزارعة وفيه **فصول** في
صحتها وشرايطها **م** في أعمالها **م** في فسخها بالاعتذار **م** في المزارع يذفعها إلى آخر
البذر **هـ** في المعاملة **ع** في الضمان **كتاب** **٣٣٢** الشرب وفيه **فصول**
في المياه **م** في ميل الماء ومسايل السطح **م** في الضمان **م** في الموت **كتاب** **٣٣٥**
الاستسكان **كتاب** **٣٣٦** الأكره **كتاب** **٣٣٧** المأذون **كتاب** **٣٣٨** القسمة
وفيه **فصول** فيما لا ينقسم **م** في دعوى القلط فيقاس **في الاستحقاق والقسمة**
وفيها دين وقسم نصبة بلا حصة الديقان **م** في قسمة التركة وفيها غايه
دس فرم

أوصغر **كتاب** **٣٤٣** الشفعة فيه **فصول** في الحيل **م** في المقدمة **م** في
الطلب **كتاب** **٣٤٦** الغصب وفيه **فصول** في وجوب الضمان **م** في انقطاع
حق المالك وما يتعلق بالحيل والحرمة **م** في مسايل الضمان **كتاب** **٣٥٤** الوديعه
فيه **فصول** في حفظها **م** فيما يكون اضعاء **م** في الدفع **م** في طلبها **هـ** في
الاختلاف **في** في المتفرقات **كتاب** **٣٥٨** العارية فيه **فصول** في المقدمة
م في إعاره الدواب **م** في طلبها وردها **م** في الحيل والحرمة **كتاب** **٣٦٠** اللقيط
كتاب **٣٦١** اللقطة **كتاب** **٣٦٢** جعل الابق **كتاب** **٣٦٣** المفقود **هـ**
كتاب **٣٦٤** الشريكة **فصول** في صحتها وفادها **م** فيما يكون للشريك وما
لا يكون له **م** في الفسخ **كتاب** **٣٦٤** الهبة **فصول** في جوارها **م** في الرجوع
عنها **م** في الخطر والإباحت والإحلال **كتاب** **٣٦٨** الوقف **فصول** في المقدمة
م في نصيب المتولي وما يملك أولاً **م** في صحته وفادته وفيه وقف النقلي و
الشايخ **م** في المسجد وما يتصل به **هـ** في الوقف على الأولاد ونفقه أو
أقربائه **ع** في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء أولاده وجيرانه
في في الدعوى والشهادة **في** في المتفرقات **كتاب** **٣٨٢** الاضحية

في اسراع الجراح في الحايط وعمارته في الحايط يتنازع فيه اثنا

النفاذ

037

عبد اوراق
۴۴۴

الفتوى لما سمعنا علم

من التنازل

[illegible]

تغیر شد و ابراهیم حق
کلمه ای که نگذرد

بومسئله بيانند نه بيوريلوركي صوفي لر بزوم جورلماوز و دوغناموز رقص
دكوله در رقص چار باره ايله اوينا مقدر ويوب علماء ايله نزاع ايلسم لر
علماء و لغ رقص آل آله يا بشوب طويوغى طويوغى و كبت قلغيو قلغيو و نكل
كوك چار باره ايله اولسون كوك اولسون ويسه لر امدى بو علمائكل بو وجهله ذكر
اندكوي رقص مدر و كوله مدر رقص عندا شرع نيه ويرلر جواب وير مثالب اولسينر
الجول

رقص

عندالشرع رقص حرام در زمانتا صوفي لرك

اندكوي مدر حوره الحقيير

احمد

بومسئله بيانند نه بيوريلوركي برمسئله مجلس ذكره ذكر شوقدن عقل
غشى اولب و ايرتكليفدن خارج اولماوين قلغيو بيجريوب چكزيوب
صعق وزعق ايدب بنوك كى حركتلر ايلسم امدى بو وجهله حركت ايلكل
اولكشيم شرع جايوز مدر بخسه دكوله مدر جواب وير مثالب اولسينر
الجول

وجد

منى در جايوز و كوله مدر

حوره الحقيير

احمد

بومسئله بيانند نه بيوريلوركي صوفي لرون برمسئله اهل علمدن برمسئله
ويسم كى سكا علم ظاهري كتاب لرندن نه فايده اولور كشي ده علم باطنى كوكه در
زيرا كشي كندي آتته بنكل كوكه در بخسه غري آتته بنمكدن اكا نه فايده
اولور همان امدى بو مؤشيد آتته يا بشوب علم لدني كسب ايلنوب علمى
كندي كندي ون بولماق كوكه در ويسم امدى اولكشيم علم ظاهري بي
بويله حقيقت ايلماسندن شرع نه لازم كلور جواب وير مثالب اولسينر
الجول

علم ظاهر

تعزير بليغ ايدب تجديد ايمان اترمكل

كوكه در اكر اصرار ايدر شنيق در

قتل اكل كوكه در بعد الاخذ

توبه سي مقبوله و كوله مدر

حزه احمد

بومسئله بيانند نه بيوريلوركي برصوفي منبره چقوب صوفي لرك حلقه ذكرده اندكوي
حلال در دينه تجديد ايمان كوكه در دين نه كسبه در امدى رقص حلال در ويكلر نسبه لازم
كلور زيرا شطرنج و لغ شافعي مذهبنوع حلاله در برمسئله اكا حلاله در ويكله كافي اولور
اولماز رقص اخ بويله مدر ويسم شرعا ايله دين صوفي نه لازم كلور جواب وير مثالب اولسينر
الجول

التف

الله اعلم

تعزير بليغ ايدب شرون سورمكل كوكه در

حوره الحقيير

احمد

بومسئله بيانند نه بيوريلوركي زيدعرو ايله رقص حرمتمن كلمات ايدب بزازين و جامع
حرمتمن بصرخ اولمشي ويدكن عمرو بزازينكل و جامع الفتاوي نكل سوزي بيزه دليل اولور
زيدواخي اكا ملجم ايشي سن ويسم شرعا بونلاوه نه لازم كلور جواب وير عندا مثالب اولسينر
الجول

التف

الله اعلم

شرون سورمكل كوكه در

حوره الحقيير

احمد

بومسئله بيانند نه بيوريلوركي اهل تصوفدن برمسئله چقوب و عطا ايدوب
صوفي لرك حلقه ذكرده و ونه لرينه حوام در دين كدر زيرا شديد العقاب استوكه
معينى شديد الضرب في الذكر ويكل و و في الطول ويكل معينى في الحركة مع لبدن
في الرقص ويكل و ويوب بو وجهله تفسير ايلسم امدى شرعا اول صوفي نه لازم كلور
جواب وير مثالب اولسينر الجول

رقص

تعزير بليغ و تاديب عظيم اندكده صكا

تجديد ايمان اترمكل كوكه در

حوره

احمد

بومسئله بيانند نه بيوريلوركي صوفي لرك حلقه ذكرده و ونه لرينه و قلعه لرينه حلاله در
ديان كسبه مسلمان لره امامتي جايوز اولورجي اولماز جواب وير مثالب اولسينر
الجول

الله

جايوز اولماز حوره

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې استقاط صلوق ايجون وصيت اولان ائمه وخطبا وقوا
مساوي دورايد ببعن ائمه وخطبا زياده الوب فقرايه اكسوك وپرسا لر امدى
شرعا انلره زياده الدقلري حلال اولوري اولمازي جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

مختصون اولماز حور

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې بر كس نه استقاط صلوق ايجون بومقدار ائمه يقين
ايلسم بعد الوفا ائمه جمع اولب اول استقاط صحيح ايلسم لر امدى اول استقاط
صلوق ايجون الدقلري فديه انلره حلال اولوري اولمازي جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

اولمز حوره

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې بر كس نه رقص حلال وريوب خلقه ذكره كيرب دونب
وقلخيوب رقص ايلسم امدى انوك امامتي ملان لره جايز مدر و كول مدر جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

اولماز حور

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې صوفي لرون بعض كس نه لطائف علما حضرت رسول
زماندن بري بري سوماز لر بزه اتد كلوي وعظ ونصيحته تعصبا ونسب دُر
ويوب علما دن اعراض ايلسم لر امدى شرعا بويله ايدن كس نه لازم كلور جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

استغفار لازم كلور حوره

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې بعض صوفي لر بزيشخو مزون بيعت ايدن بري
احوال اهل قبوره واقف اولورز وجمع احوال انسانه سيران ايدرز واوليا وانبيا واصحاب
ارواحيه مضاجت ايدرز ديسم لر امدى بويله دين كس نه لره شرعا نه لازم كلور جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

بوشرا مخالف سويليانلره استغفار كوكه در

حوره احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې بر قاضي به بر خصوص ايجون برفتوي وارد اولبول قاضي
اول فتوي ايله عامل اولب اكا التفات ايلسم امدى اكا شرعا نه لازم كلور جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

تعزيره مستحق اولور تخفيف بدرسم

كافرا اولور حوره

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې بر خطيب جمع نماز نه حاضر اولوب عذر شرعي يوق ايكن بر كس نه
اذن ويرب خطيبه او قسم يا خود كندى خطيبه او قيوب بر كس نه جمع نماز نه قلد رسم امدى
قضيه بويله اولجاقي اول جمع نمازى جايز اولوري كس نه اولمزى جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

اولور حوره الحقيق

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې بر شيخ كلام قديمك تاويله احتياجا اولميان يولرده
معناي ظاهر دن عدوله ايدب اوله معناي ظاهر عوام تفسير و اصل تفسير تاويله
ويوب بغير دليل من صاحب لشرح تاويل ايليوب رونق علما و قدر مغتربين كورشم
مثلا افلا يتظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت
والى الارض كيف سطحت آيتن سماء ن مراد اولن روع دُر جبال دن مراد اولن ايكولور
ارض مراد جسم دُر ويوب تفسير ايلسم اوله شيخ شرعا نه لازم كلور جواب ويرب مثاب اولايير
الحول

تعزير بليغ ايدب خلق اضلال دن منع اتمل كوكه در

حوره الحقيق

احمد

بومسئله بياشمن نه بيوريلور كې صوفي لرا اهل علم طعن ايدب بزم طريقت ك سلسله
حضرت رسول جعفر سبزه ك جعفر ويكل علما ولف ديسم لر كيه بولم حضرت رسول است كه احاديثي ايله
عامل اولورز مايموزده تفاوت يقدر ويكل انلره لفي احاديث ويدكوكوز سوله مصاييح و مشارق
وكول ميدانلر خود حضرت رسول دن صلى برهمه وجمع نشمن و درسم لر امدى بويله دين كس نه لره
شرعا نه لازم كلور جواب ويرب مثاب اولايير

الحول تعزير بليغ ايدب

تجديد ايمان كوكه در

حوره احمد

بومثله بیانند نه بیوریلور کی بر زمانه شیخی بر مجلسین بر خطیب یله معارضه
ایده سن اول ایمان نه نشنه ور بلن سن و یوب سوال ایده یک اول خطیب و لقی
اکا جواب و یوب ایمان حق تعالی نکل و عدا نیتنه و رسولنک رسالتنک حقیقتنه
تصدیق ایده خارجده و له ایله بومعنوم ذکر ایملک ور که اکا احکام شرعیه لازم
کملک ایچون و یکل اول شیخ و لقی نیتنه اکا مقابله ایده یق بوا ایمان و کوله و ریلور
دیسیم چوره یا نندن جماعه و لقی نیتنه اکا خصم اولب بز بوندن غیری ایمان بلنرز اگر
بوندن غیری بر ایمان و لقی و اریسم کل امدی اول ایمان بزه او کورت و یکل و کورت
کلوب بکا تمام خدمت اتماینجه و یسم امدی اول شیخ بوجهله اول ایمانی نفی
اتماسندن اکا کفر لازم کلور یی کماز جواب و یوب عنداته مثاب اولاسیز

المجول
الله اعلم

کفر لازم کلور تجدید ایمان اترمک
کرکه و حذرده الحقیق

احمد

بومثله بیانند نه بیوریلور کی بر خطیبیک عذر شرعی اولمس صلوة جمعه
یرنه نایب نصب اتمک منشورندن و لقی کتابته قید اولمس یا خوف قبل یا ذل
عبارة و لقی خطاب اولمس کما ذکرنی و رر الغرر امدی انوک کی خطیبیک نایب
نصب اتموکی صلوة جمعه شرع جایز اولور یی یخسه اولمازی بولور یوب مثاب و کما
المجول
الله اعلم

جایز اولور

حرم الحقیق احمد

بومثله بیانند بیوریلور کی مؤذن اولان کسسه اقامه اوقعه شروع اتمک
اولنده صلوات ایله ابتداء اتمک ی اولی در یخسه مشرعات کتابلورنده
الاقامة مثل الاذان در و یوب شارعوک وضعین تغیر ایلمیوب صلوات
کتور ماکلی اولی در بوبایتنا جواب و یوب عنداته ماجوب و مثاب اولاسیز
المجول
الله اعلم

شارعوک وضعین تغیر

ایلماک کرکه و

حرم الحقیق

احمد

بوسيله بيان شد نه بيوريلوركي بر امام ميت نماز قلوب سلام و برود كن چنان
 يته جماعت او ميتكل اوزرنه قيام اولب دعا ايديب سورة فاتحه اوقاق فضل در
 ويسم بر عالم و لغ اول امامله معارضه ايديب بوسيله ايلكل منهي در بزازينكل
 نقلی در بعدا لقلوة تاخير و فن اولماق كركه و دعا و ثنائيه وقت كركسه
 اولور ويسم امدي ميتي تعجيل و فن ايديب الوب قيرنه كتمكل اولي در يخه تاخير
 و فن اوزرنه دعا ايديب سورة فاتحه اوقاق اولي در جواب و رب مثاب و لا سيئر
 الجول

تعجيل و فن اولي در
 حرره الحقيقه
 احمد

بوسيله بيان شد نه بيوريلوركي بر تاجو كسسه حجه كتمكل استاسم تجارة ايچون
 اولان راس مالندن غيري مالي و لغ اولماسم بر عالم اكا ويسم كه سكا حج فرض و كوله در
 زيره سندي امن طريق يقدر و هم اول تجارة ايچون اولان راس مالجو غازوكي
 و لغ بويولور بر سين كير كيلجاكه عاجز قالور سين كل ايسم اتور اوقات خمسكي
 قل حلال جه كسبكي ايله يني يدر سكا بويكدر ويسم امدي اول عالمه بود حله
 فرضيه حجه انكار ايلمسندن كقول لازم كلوري يخه كلامزي جواب و رب مثاب و لا سيئر
 الجول

كقول لازم كلام زحيره
 الحقيقه احمد

بوسيله بيان شد نه بيوريلوركي بر زمانه شيخ بعض كسسه لره ويسم كي بنوم اخلاصوم
 سرك اخلاصون و تقوا كزونه ادر تقود و اعمالوم استه قسسه مقبوله در امدي كالكل بنون
 ال اولك سينه انا دن و و غم ايديب مولي كوزه و اصل ايديم اكر و بر ساكيز كه قران مرشد
 بنوكله عامل اولور اول بزه كفايه ايدير و بر ساكيز بلكه كه قران مرشد و كوله در مرشد
 اولان شيخ و در شوله كسسه كه شيخلورون ال ايلمه اول كوركي در بيانده قالور دينا كوركي
 جسته كير مزامل طريقه انليچون و ميش لوروكه من لاشيخه لادينله امدي اول بلكه كي
 كلمات لوايليان شيخه شرعه نه لازم كلور جواب و رب عنداسته مثاب و لا سيئر
 الجول

ريد ايمان كوكه در اصرار ايدير سم ملور
 قتل اكل كركه در حرره الحقيقه
 احمد

بوسيله بيان شد نه بيوريلوركي امام بعض جماعته مسجد ايچيند طروب مسجد ايچيند و لغ خالي
 يدر لو واركن بعض جماعت كلوب مسجد كه طشره صفة سنن طروب ايچيند اولان امانه
 اقتدا ايديب نماز قسسه نماز لرنه كراحت و ارمدر يخه بقدر جواب و رب مثاب و لا سيئر
 الجول

كراحت و ارمدر
 الحقيقه احمد

بوسيله بيان شد نه بيوريلوركي مثلا كويكي اوينه كلن كلوركن ياميت او كچه قير كيدركن
 و ياخوزه چار شولرده شيخ او كچه كيدركن ذكر ايتكل و ياخوزه حاجي لو مكدن
 كلوركن استقباله قرشوجقوب اوينه كلوركن او كچه ذكر ايتكل امدي بونمكدن
 اولان وجه لو شركدن و كرايمسندن خالي مدر بخ ائليم في الجملة رايحه تعظيم حاصل
 اولب ولايشركه بعبادة ربه اهدا ايتكل تحت مفهومند داخل اولوب
 شركدن و كرايمسندن خالي و لمايوب غير جايز مدر بوبايين جواب و رب مثاب و لا سيئر
 الجول

غير جايز در حرره الحقيقه
 احمد

بوسيله بيان شد نه بيوريلوركي اسرار سكو و بر ميخه يد حلال ميدير
 حوام مدر جواب و رب عنداسته ماجوز و مثاب و لا سيئر
 الجول

كيفيت ايچون بيچكل حوام در
 حرره
 احمد

جماعت

شيخ او كچه
 ذكر



رشد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله...
هذا المنع دعي إلى دار السلام محمد عليه أفضل الصلوة والسلام...
نأمر بفتح الحلال والحرام...
والأحكام...
الأيام...
ليكون عونا لمن يصدر للقاء بالثان والأفلام...
وأنه الموفق للإمام والميسر للاختتام...
كتاب الطهارة تسعة

فصول الأول في الآلة نوع في الجار

توجه إلى الموزق ولو إلى المخذران لم يوال بين الغرضين حتى يذهب المستعمل...
فوقه وتوضاه بالباقي جازان لم يتكرر الاستعمال بكرة البول فيه ولا يفعل إلا جازل فان فعله هو...
التي فيه جفته أن ظهر منع والألا لعدم الاستقرار بالجرى وفي مكان آخر لا يعرف التذلل إلا بالبيان...
جرى على جفته أو سطوح جرح أن كان يلقى الكثرة الجرح وسأوه فحس وان أقل فلا وكذا بين النهر...
بحسب الكثرة لو جرى في النهر ما كان يرى ما تحته فهو طاهر وإن كان بطن النهر طهرا نجسا وكذا لو...
جرى ماء الشارب على الشارب الجرح وصار بحال لا يرى أثره إن ألب طاهر وجرح صفا فامتزج في الهواء...
أو على الأرض أو صب على يده ماء فوقع فامتزج بالبول قبل وصوله إلى اليد فهو طاهر للاقائه حاله...
الجرى **نوع في البول** خرج الواقع فيه حيوان أو ميتا مستجيبا بالماء فلا نزع ولا فاكل...
عن الإمام أن المستنج لو خرج فغسروا ولو جحبا فاربعون ولو جحوا ناسا فيه فغسروا...
إن جحبا أو مكوا فاكل كالكلب والحزير والحمار وإن مكروا جحبا نزع عشرة أو عشرة...
ولو طاهر فلا نزع إلا في الميتة أو الفارة إذا قرئت من حرة أو كلب فالكل للبول غالباً فإشبه...
ذئب الفارة أو الفارة الواقعة في الشوارع والمبلى وأدلم يمثل من الدلو نصف عند النزع يحكم بنزع الكل...
أو يصب عليه الصبيان وأهل الرستاق أيدهم لا يجزئ الدلو والرشاة وغزوة الكفوز...
واجبت بظهوره البير واليد وتخلل الحرج جعل بئر بالوعة بئر جاز إن حفر من تحت وجوانبه...
ما نزل به إذا النجاسة المشتبه في طاهره والألا يتبين أن يكون بعد أحدهما من الآخر منه أذرع...
وفي بعض الكثرة عشرة أذرع حكاه عن صاحب الشريعة عليه السلام وكذا بين بئر الماء والمغسل...
والتعويل على نفع الأثر لزم نزع عشرة من نزع دلو أو حاوية فيه نزع الواجب أو لا ولو في أخ...
أما...

هذا المنع دعي إلى دار السلام محمد عليه أفضل الصلوة والسلام...
نأمر بفتح الحلال والحرام...
والأحكام...
الأيام...
ليكون عونا لمن يصدر للقاء بالثان والأفلام...
وأنه الموفق للإمام والميسر للاختتام...
كتاب الطهارة تسعة

توجه إلى الموزق ولو إلى المخذران لم يوال بين الغرضين حتى يذهب المستعمل...
فوقه وتوضاه بالباقي جازان لم يتكرر الاستعمال بكرة البول فيه ولا يفعل إلا جازل فان فعله هو...
التي فيه جفته أن ظهر منع والألا لعدم الاستقرار بالجرى وفي مكان آخر لا يعرف التذلل إلا بالبيان...
جرى على جفته أو سطوح جرح أن كان يلقى الكثرة الجرح وسأوه فحس وان أقل فلا وكذا بين النهر...
بحسب الكثرة لو جرى في النهر ما كان يرى ما تحته فهو طاهر وإن كان بطن النهر طهرا نجسا وكذا لو...
جرى ماء الشارب على الشارب الجرح وصار بحال لا يرى أثره إن ألب طاهر وجرح صفا فامتزج في الهواء...
أو على الأرض أو صب على يده ماء فوقع فامتزج بالبول قبل وصوله إلى اليد فهو طاهر للاقائه حاله...
الجرى **نوع في البول** خرج الواقع فيه حيوان أو ميتا مستجيبا بالماء فلا نزع ولا فاكل...
عن الإمام أن المستنج لو خرج فغسروا ولو جحبا فاربعون ولو جحوا ناسا فيه فغسروا...
إن جحبا أو مكوا فاكل كالكلب والحزير والحمار وإن مكروا جحبا نزع عشرة أو عشرة...
ولو طاهر فلا نزع إلا في الميتة أو الفارة إذا قرئت من حرة أو كلب فالكل للبول غالباً فإشبه...
ذئب الفارة أو الفارة الواقعة في الشوارع والمبلى وأدلم يمثل من الدلو نصف عند النزع يحكم بنزع الكل...
أو يصب عليه الصبيان وأهل الرستاق أيدهم لا يجزئ الدلو والرشاة وغزوة الكفوز...
واجبت بظهوره البير واليد وتخلل الحرج جعل بئر بالوعة بئر جاز إن حفر من تحت وجوانبه...
ما نزل به إذا النجاسة المشتبه في طاهره والألا يتبين أن يكون بعد أحدهما من الآخر منه أذرع...
وفي بعض الكثرة عشرة أذرع حكاه عن صاحب الشريعة عليه السلام وكذا بين بئر الماء والمغسل...
والتعويل على نفع الأثر لزم نزع عشرة من نزع دلو أو حاوية فيه نزع الواجب أو لا ولو في أخ...
أما...

فغسروا وإن الشاة في فتحة عشرة وإن الشاة في فتحة عشرة...
حال اللقاة في الأظفار ترجع عشرة ثم غار الباقي أو الكل قبل النزع ثم عاد ظهر بوزال الماء حتى لو جرح...
طينه يصب عليه نزع بعضاً مما لزم طينه ولم ينفذ ثم غسروا الماء حتى كثر من الأول نزع...
قدراً المتروك لا الزيد وفي الفارة الزائدة على الفخذ إلى الأربع عشرة وإلى السبع خمسة...
وإن زاد عليه فاكل كذا عن الإمام الثاني وبأنه الدلو الأخير من رأسه يظهر...
فيل أفرغ الدلو لا يفضل عن وجه الماء قبل الإخراج خلافاً للمجد وقبل الفضل عن...
وجه الماء لا يظهر إلا الجرح واليه ينفذ وعن الثاني لا يبالى بشئ من طينه...
كما ينعين وكلمة بول يتولد من ماء مستعمل نزع عشرة وإن في دية ماء فالبيان نزع الأثر...
من ماء الجثث وقال الثاني مثلها الجثث وثلاثون ولو في سمن جامد يعني لا ينضم بعضه بعضاً إذا...
قوى ما حوله والباقي طاهر وإن ما يباعى ينضم في غير ذلك كذا في نزع واستصحاب لكن بعد النزع...
يغسل الجثث أو المتشرب عفو وباعه بإغلام ولو بلا بيان خير للمشترى للمنع...
منع وكذا الجرح لو لم يكن يشق به في غير الأكل عظم جرح وقع فيه ونعذ أخراجه يجعل نزع...
الكل كغسل العظم والدلو المتخلى أن نزع به وبقي الكثرة فيه والألا لزم نزع طهره...
فيل بنزع الكل وقيل قدر اللازم أو في الفروع **نوع في الحيض الكبير** عشرة في غير...
ولو مدورا فمائية وإن بعوضه راعا بذر أع الكبراس وطواقص من المساحة بأصبع قائمه وكلامها...
سبع قبضاة والأصح ذراع كل مكان ورمان يشير أعلى الناس وعمقه لا يخرج الأرض بالاعتزاز...
وقيل إن لا يصل اليد إلى الأرض ولو وقعت فيها نجاسة حرة فسد مكان الفروع نفاقاً وقضاء...
عائزاً وبترك نجس في خيس وقيل أقل من عشرة وعشر غير جازي عند صاحب العراق...
بلح وعلاء بخاري جوف الوضوء ولو من موضع الوقوع السرخى استنجى فيه لا يتوضأ...
قبل تحريكه والأمام الحلواني شرط التحريك عند سقوط غسالة الوجه أيضاً وعليه العهد وإن...
الباقون جففوا قبل التحريك كالماء إذا رأى أن نقص من عشرة في غير الوضوء فيه بل يعترف منه...
يتوضأ في خارج أعلاه ضيق وأسفله عشرة في غير يتوضأ من أسفله إذا بلغ الماء اللان...
أعلاه وجعل كانه مانع وقع الأثر ولو كان دون عشرة غير كنه عمن وقع فيه مانع وأغسل حتى...
عدي كبير يتوضأ منه ولو عشر في غير ثم قل يتوضأ به لانيه لا اعتبار أن الوقوع القوي من ثقب...
جهد الخوض الكبير كان الماء منفصلاً عنه فوقاً وتحت جاز وإن اتصل بالمجد قبل أن كان الثقب...
جاز والألا وقيل جرح كانه منفصل اعتبار الجملة للماء وإن كان الماء في الثقب الماء في الطب...
إن انس الثقب جاز والألا وإن تخس موضع الثقب وذات القدرج فحسب ألا وقال الحلواني طاهر...
أما...

هذا المنع دعي إلى دار السلام محمد عليه أفضل الصلوة والسلام...
نأمر بفتح الحلال والحرام...
والأحكام...
الأيام...
ليكون عونا لمن يصدر للقاء بالثان والأفلام...
وأنه الموفق للإمام والميسر للاختتام...
كتاب الطهارة تسعة

بان كان له رقيب يحفظه او دخل بده فوطاهه وان علم بجاسته فخرج وان سكر فالمسح ان يتوضا
بغير لقوله عليه السلام وخرج ما يريكم الى الاثرين كل المختار ان ومنه الصبي العاقل مستقل وغير العاقل
لا غسل البالغ يده من الطعام او للطعام صار مستعدا وان من الوضوء او غسلت من الحيض الا لافاقية
في الاول دون الثاني غسلت من الماء الثالث اذا اجتمع واستقر في موضع محض وعند طاهر
مطلقا وصلت شعرا بشعر غيرهما فغسلت الموصولة لا يصح استعمالا بخلاف ذلك وبما اذا نزل
انتم من غساله الحب بعد الاستبراء فمعرفة ولو سال لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام وعلى قول
محمد السائل عقوب ايضا الا ان يغسل على الماء فيسلب اسم الطهورية ويكون شرب الماء المستعمل في محض
ويستغنى به في سقي الدواب بل الطين وخرق وما يظلم زجر والصابون والمصفاة السيل بوقفا
ينسب على المصنوع يجوز التوضي به وكذا المغلي بالامنيان وان شرب الاواني في الحقيقة وذكر الفقهاء باللبث
خلافة واجبي الاجماع عليه لا يزيل الحقيقة فيضاهي ماء المذبح لا يجوز فيه الوضوء لانه على خلاف
طبع الماء لانه يجر صفة ويدوب شيئا وكذا ماء النفط فوجاه بالبلح ان تظاير مع المصنوع جاز ولا
لا كما لو اصاب يده بول فحسب بالماء طهر ان تظاير **في الغسل** يجب جدي في له وقول
لذلك الانفصال والظهور عند الثاني وعند ما يتكفي الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة من
المحتلم او نظر الى المرأة او على ذكره فامني وامسكه حتى سكر ثم خرج بلا دق وجب عندها
وكذا لو جامع واغتسل قبل بول ثم سال واجفوا انه لو سال بعد البول او التيمم لا يجب ولم
في الاجناس النعم والبول قاطعا وقال يعبد الصلوة والغسل عندها خلافا للثاني بالخرج
منه حتى لو ذكره من غير غسل وان كان منكسر الا فاق بعد الغسل او السكر ووجد
على فراشه فغسل لا غسل عليه خلاف الثاني اجتمعت ولم يزل لا غسل عليه اجماعا ولو منبتا
او منبتا لانه لان الغالب انه مني نقي بغير ارضاء وعن جدها قالوا ان الاعيم من به بعد اذا سال
الدمع يتوضا لوقت كل صلوة لاحتمال كونه قححا او صديدا راي بكة ولم يترك احكاما لزم
عندها خلافا له راي في سامة مباشرة مرة ولم يتركه ثم بعد ساعة خرج المذي لا يلزم حملت
ولم يتركه ان وجدت لذة الانزال لزم عليها الغسل والا فلا تنزل ما ينزل الى رجليها ولا الرجل
الخرج ما يده وقيل لا يلزمها كالرجل لعل في الجوب بالخرج الى موضع يلحق حكمه التيمم اجتمعت
وانزل لذة الماء لم يظفر عن راسه لانه لما قلنا استيقظا فوجد على فراشه بكة وكل منكر ان
يكون له ان يده وان اصف فلها وقيل ان طويلا فله وان عريضا فله والاحتياط ان يغسل
بأبني واجد لذة الوقاع لا يلزم اقصى البكر لا يلزم ما لم ينزل لانه العذرة
فيما دون الفرج ودخل في فرجها لا يلزم ما لم يجبل لانه الجبل دليل انزالها

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

احتسنت ثم خرج منها مني ان منية لا يلزم وان لها يلزم الكرا من والمواصفة لا غسل عليها
لكن يتعمدان من الصلوة بلا طهارة لا لا يتعمدان الصلوة بلا طهارة اسما كذا في الحب منع من القراءة والصلوة
قبل الغسل جازت الحب او جوبت الحايض ان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرجت الى الانتفاع
يباح تأخير الاغتسال الى وقت الصلوة حتى حل لها ان ينام ويعود اليها قبله وبشيء التوضي ان اراد اليها
المعاودة لانه انشطت في الحديث وغسلها كغسلها وحماها فجاز طاهر وباطن فلا يلزم تطهيرها
فلا تدخل اصبعها في قبلها اقل الغسل ولم يدخل الماء تحت الجلد جاز لانه خلقة ولو نزل اليها
البول نقص لانه على رصية الخرج والخرج مؤلفا لجعل بعض القول بالنقص قولنا بوجوب الغسل
ولم يقدركم المصنوع في الغسل ثم شرب الماء على وجه السيل لا يجب ولو على وجهها يوجب
نقص في الاول وجب في الثاني والاحوط ان لا يخرج ما لم يخرج الماء **في الوضوء**
الحديث وفيه مسائل النعم والحديث والفقهاء من يفتي في الماء الجاري لو مكث قدر ما يسع فلو
والغسل لا يكون تارة للسننة وطول الاستبراء واخر لغسل الرجل والبقية الاضداد لا وضوء في قبله و
تلازمة بشهوة او غيرها او من فرجها او عضو آخر والمباشرة العاجزة ان يمس بطنها بطنه وفرجها فرجها
من الغسل او التيمم ولا يجب الوضوء به عند محرم خلافا لها قاء بلغا مختلطا بطعام والطعام غالب بحيث
لو انفرد بنفسه يبلغ ملاءة النقص وان كان يبلغ يبلغ ملاءة النقص على الخلاف وان استويا لا ينقص
اتخط فخرج من افه دم قدر عدسة لا ينقص وعنده محمد ان قطر قطرة دم ينقص الحجة لو
الوضوء وعمل المحرم اذا زاد الدم على قدر الدرهم ولو قدره او اقل لا ولو مسح بخرقة ملوثة فلا
يتكفي نزول الرغاف الى قصبة الانف ناقض بخلاف نزول البول او المني الى القلفة وقد ذكرنا خلافا
وكذا اذا نزل الى فرجها الخارج او جازا ويكفي في حال البقاء في حق صاحب العذر السيل مرة وقال
الصغار لا يلزم مرتين او ثلاثا بغيره لا يكون اعدا اذا قدرت المشاهدة او ذو الخرج او اللعيق
على منع دم يربط لزم وعلى منع النصف يربط الخرق لزم وكان كالاصح اذ لم يقدر على منع النصف
فهو ذو عذر بخلاف الحايض حيث لا يخرج بالربط عن كونها حايضا لان الدور في تحقيق الاسم لا يلزم
نعم ومنها يلزم متى تحقق الله في خرب وقد على الربط لا يلزم ولو سال بعد الوضوء حتى يفتق من
الربط يراها الصلوة به ولا يلزم غسل ثوب اصابه دمه ان لم يفتق فان انقذ لزم قال محمد بن مقاتل لزم
في كل وقت من وقتي من او عاد الدم من غير آخر من موضع آخر من الخرج اعاد الوضوء
والعرف الذي يقال له دونه لا يفي الوضوء القدر الكافي من عضو واحد او من عضوين
لان الاول لو شق سيل فصار كالعلقة احدث بعض جلدائها يوازى شاة كذا موكاة اربعة فاحتر
واخر دم ولم يسيل نقص وبما جامع الصغير بخبر الدم من راسه لكنه علاوة في

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

ينقص وهذا خلاف ما في النوازل والاول من الامام الثاني والثاني من غير النقص اقيس لانه من انما
تخرج سيلان جريح دم من القرحة بالقرحة ولولا ما خرج نقص في المختار لان في الخارج خروج
يقتضي الماء الى راسه ومكث لم يخرج من انفه او اذنه او دخل الماء جرحه ولا دم ولا صديد فيه
خرج منه لا ينقص اذا زال الاسكال عن الخشبي فالخرج الآخر كما في جرحه لا ينقص ما لم
يسر كل ما وصل الى الداخل من الاصيل ثم عاد نقص لعنه انما كان من بنية وان لم يتم الدخول
بان كان طرفه في بطنه يعتد بالبله حتى ينفذ الصدم ولا عمل عليه وهو الاصح من الروايتين وفي
الاصح ايضا حكاه ذكره او غيره ولولا ما خرج جرحه الثاني انه لا ينقص ان لم يظهر فان
ابتل داخل الخشبي لا ينقص فان خرج نقص خرجت القطنه وعليها بطل لا يعيد ماصلي لاحتمال الد
وان ابتل الكرسف ينظر في الشفة خرجت البله من الخلقوم وتضاءت وان في الخلقوم لا
وصفت كرسف في الداخل وخلفها خط في الخارج ان كان قويا يمكنه اخراج الكرسف في حكم
الخارج والا لخلق حية او راسه او شاربه او قلم اظفار لوضوه لا يعيد ولا يجي مراد
الماء ايضا نوع في الشكر شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضائه وذكر اول ما
عمل ذلك الموضع وان كان يعرض كثيرا لا ينقص كما اذا عرض بعد الوضوء والبيان في الحديث على
وضوئه وفي الوضوء على حديثه ولا يخفى ومن محمد ذكر دخول الخلا ولا الحديث بل شك في
لانه دليل الحديث غالبا وعلى هذا الوجه الوضوء ومعه ماء ثم قام وشك انه قام قبل الوضوء
لا يوضا لانه اخذ الماء والجلوس دليل الوضوء غالبا يعلم انه لم يغسل عضو لكنه لا يعلم بعضه غسل
رجله اليسرى لانه اخر العمل بالبله بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم
انه بول ام ماء لا يلبس اليه ويظهر فرجه او اذنه بالماء قطعا للوضوء واذا بعد هذه عن الوضوء
او علم انه بول لا ينقص حيلة نوع شك في ان كان لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه
وعن الثاني انتفاضه بعد النوم في السجود وظاهر المذهب عدم الانتفاض بالنوم فيه وضوء راسه
على ركبتيه ونام قبل ينقص وان المبادر لا يفتقر بطنه بوضوء بطل عند الثاني خلافا لمحمد فان قاعدا
فقط فانتب قبل وضوء جنبه الارض او غيره بلا فصل الا في الثاني النقص مطلقا وعن محمد اية
انتب قبل زوال المعتمد من الارض لا ولو بعد الزوال بطل سقط ام لا في الفتوى على قول الاقل وقيل
المعتمد قول الاجنب ولو كان تارة يزول من الارض ولم يزل الا الظاهر انه لا يكون حدنا قاله في الامم وان نام
واصغابته على الارض وانتب فما يغسل جنبه الارض لا يبطل نام الارض فاعدا مستندا الى رجله او القوس
الى جدار او سائر ما لا يزيل سقط فالحاوي على انه ينقص وفي الظاهر لا اذا كان الشاة مستقرا
على الارض نام على

في المختار
ان في الاخراج خروج

وهو الاصح
ان في الاخراج خروج

في المختار

والفتوى

نام في سجدة الكوفة او الشكر وكانت على وجهه او غيرهما بان افتش في راسه او في بطنه في غير ذلك
ينقص عندنا وعند حذرت النوم في الصلوة ليس حديث في الاحوال كلها الا ان يكون مغطيا او مشكيا او
اذا صلى متلفيا فنام ينقص صلوة الغسل والوضوء القليلة فانقص ولو ما يكون مغطيا او مشكيا او
ام لا وقال الامام الخليلي اذا بدت نواجزه وسقطت عن الذكر حديث ولا ينقص طهارة الغسل وقيل
التي انكر وضوء الصلوة كغيرها لانه ليس بعبادة مقصودة خرج القوم من طرف الجرحه وبقيت
اطراف قشر القرحة موصولة بالجلدة والماء في الوضوء لا يصل الى تحت القشر بخلاف الوضوء
في شقاق رجله وغسل ولم يصل الماء اليه ان افترج جان والاولان خذ جاز مطلقا ولو كان على
جده وتيم خاب او خرد من غوث او فود لم يصل الماء تحت جرحه ولو في اذنه او كفيه الاستحباب
ان يجلس اذ كان مائكون ويرجي نفسه ويسبحي بوسط الاصابع وكذلك في الوضوء بغيره
بطهارة موضع الاستحباب كالرؤوس بطهارة اليد وكذا لو كان على كفه بطهارة الوجه بطهارة
يصب الثوب من يافته الثلثة فغسله ومن الرابع فكل المستعمل على الخلا في ان تغتسل بالماء الثلثة الى باطن
الحق او المكعب يظهر الظاهر بطهارة المقعد لابطائه ومن لم يجد ستر تركه ولو على سطح نهر لان
النهر راجح على الامر حتى امتنع على الزمان ولم ينقص الامر التكرار ولو شئت بك شح ذراعيه
المرفقين على الارض والوجه على الجدار ويصلي **الرابع في المسح** لا يجوز المسح باصبع او اصبعين وان
بلغ الربع الا بالابهام والسبابة مفتوحة حينئذ لان سبهما قد صبح ولان من الثلثة اصابعه وان وضع الثلثة
ولم يعد لا يجوز في الرأس والحلق خلافا لمحمد وان مسح باصبع واحد ثلثا واخذ في كل ماء جان ولو باصبع
بجوانها الا ربعه لا ولو باصبعين الا ربعه في الصحيحين متقا طر كان الماء او لا مسح الرأس ببلل اللحية لا يجوز
ويصل مقول بان اخذ الماء لغسل ذراعيه مسح بالباقي بعد الغسل او بالباقي مسح على الجوان فغزت
البله المتعارفة جان ولو شئت في الذرايع مسح عليها لا يجوز وقيل يجوز لكن ان ارسلت
الذرايين معا مسح على الحضائر اختلطت البله بالخصاب حتى خرجت عن كونها ماء مطلقا
لم يمسح على شعر تحت بعض الرأس مسح وان لم يكن تحت رأس كالمستعمل لا يجوز وما فوق الاذن من الرأس
والرقبة والجمجمة لا في الفتوى على ان مسح كثر خيرة عند من فرضه في مسح العصابة بغيرها بغيره
اعاد المسح فحس وان لم يعد جازم ان مسح على اللحية وغسل تحتها مسح على الحفة وان كان لا
الحل والمسح نزع ومسح على الجرحه وغسل حولها وان احرق المسح لا يلحق حل وغسل الخواشي ومسح على الرقبة
الملافة للجرحه لان المسح ضروري فيقتدر بغيرها تحاوت المبراة عن موضع القرحة يجوز المسح
اذا امتنع عن العصابة ومثل المعتمد عليه الفتوى وايضا الماء الى فرج يمين العصابة ولم يمسحها
العصابة فرض على ذراعيه جوارحه في الماء المسح لم يمسح واخذ الماء ولو على يمينه وكذا في الماء

في المختار

وهو الاصح

في المختار

في المختار

والفتوى

وهو الاصح

وَجَدَ الْمَاءَ لِأَخِي
وَأَن لَّمْ يَسْجُدْ وَصَلَى

اللبنة غير المغروشة لا يطهر بالجفاف والمغروشة يطهر للآفة المفروشة في حكم الأرض. وإذا رفع عن الأرض
حل يعود نجسا فيردوا بان جعل الخربة كوز جديد يحل فيه الماء تلك مرات وفي كل ساعة يطهر
وعند الحاجة إلى الماء الحار يطهر بها في كل ساعة ذلك الماء.

طاس وكن وكنه
 نكاح وبارك فيك
 شيد ربح القايه
 الاقايه تكبر القايه

وكانت الحجة على الحق

[illegible][illegible]

الظاهر يوم الجمعة ان تبركاً بالمنقول ولا يجاوز الحد فحس وان جاوز ياخذ كمالاً وبعد العلم بدنة
 ولا بأس بالانقضاء والكنة في المغفل لانه يورث الذاء **كتاب الصلاة**
 وفيه ستة وعشرون فصلاً **الاول** في الاذان ان لم يعلم المؤذن اوقات الصلوة لا يزال ثواب الاذنية
 لا يحل اخذ الاجرة على الامانة والتأديع بالشرط على اصل الرواية فان علموا احتياجها وجعوا في كل وقت
 شيئاً فحس ويجل لانه فواساة ليس على التباد اذان ولا اقامة وان صليين جماعة لان الاعلام فيها فيه
 اعلاماً ولا يلق بها فان فعلت فاساءة ويكون للرجل اذا الصلوة جماعة في مسجد بلا اعلامين لاني
 المتأخرين والكروم والبسوت فان اعلم بها فحس وان اقتصر واعلى اعلام الشروع فحس أيضاً وان تركها
 جان بلا علم واساءة لانه لا اجتماع ولا اجتماع الكروم والاقامة لا اعلام الشروع فيها ولم يلزم حاجة
 اصل المصير على تركها وان لم يعلم فويلوا بسلاح وعن الثاني انهم ياذنون فقط خافيت
 بعض أهل المسجد الاذان وصلى جماعة فليبقية أيضاً الجماعة لان الاول لم يكن على السنة ويكره اذان
 ويجازي الصبي الذي لا يفعل والمراة وان رفعت صوتها والحب والمجنون والسكران ولا يعاد اذان للمنة
 المعنوية والقاعد والراكب في المصير اذان السافر لا يكره ولو لا الى جهة القبلة ويكره اقامة فاهل مكة
 في المسجد المؤذن فالأفضل ان يصلي اذان واقامة وحده في مسجد وهذا أحب من ان يصلي في مسجد
 بالجماعة ثم الاذان اقامة فدر فيهم علم قبل الفراج يستأنف التحنن عند الاذان والاقامة بدنة
 محمدية دخل المسجد ويؤمهم فيقف ولا يقف قائماً الى وقت الشروع اقامة غير المؤذن بل انضاه
 يكره والظاهر عدم التفصيل في الكراهية ثواب الاقامة ان يد من ثواب الاذان اذ ابله الى قوله قد
 قامت الصلوة خير من الاتيام في مكانه والمشي مقيداً كما كان او اما ما يستظهر الاقامة ليدرك الناس
 مجوز ولو اخرج بعد الاجتماع لا الاذان كان داعراً بشرط البقعة ساوياً وبه والامام كذا في جمع الاذان فليعلم
 الاجابة ولو ضيفوا الاجابة بالقول لا بالاعلام ولو في المسجد لا جواز عليه لقاري شيخ الاذان لا يترك
 القنلة وقيل لو في المسجد لا وان في بيته ترك سمع من كل جانب كفاة اجابة واحدة والمتكلم في الفقه يجب
 سماع وموسيقى فالأفضل ان ينفذ الاقامة ليكون مكافئاً لصلوة بعد الاقامة او حضر الامام معهما لا
 يعيد اسلم على الامام والمؤذن والخطيب ردة في نفسه ومن عجل بعد الفراج كخطيب الامام الثاني على انه
 لا يرفع أصلاً وهو الصحيح والله اعلم **الثاني في مقدمتها وصفتها** الادب ما فعله الشارع عليه السلام
 مرة وتركه اخرى والسنة ما واظف عليه السلام والواجب ما سأل لا كمال الفرض والسنة لا كمال الثواب
 والادب لا كمال السنة طاهر في الركوع جاز في الظاهر وعن الامام انه لو كان قريباً الى ما قبله
 كالقيام في الركوع لا يجوز لانه لا يعذر كذا في الرفع من السجدة ان فصل جبهة عن الارض جاز
 في الظاهر واختار شيخ الاسلام انه ان عذر اقرب الى السجود لا يجوز ما يقع عليه سجدة ان كان لا يرفع

مكرر في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

والواجب ما فزع لا حال اليمن السنة الطال
 والادب والآداب لا حال السنة

اذان
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة ويستقر به وتغيره ان لا يستعمل باليسفيل وان باله كالتيه او الخيش او القطن او
 الخشبة او السعد او شيء من هذه الطيفه يجوز وان كان عن وجود الخشبة والاستيفه كالذي
 والجوارس والبهر العبد الملبس لا يجوز وان كان ملبساً بجوزة العجلة ان كانت على البقرة لا يجوز
 كانت على الارض يجوز لانه كالسدر يسجد على طوره رجل في الزحام ان في صلوة جاز وان كان غير
 صلوة او ليس في الصلوة لا يجوز وفي العتاي لا مطلقاً وفي الظهيرة ان وجد فرجة لا يجوز
 ولو على خذ نفسه الا ان الساجد ينبغي ان يكون غير المجرد ولو بعد جاز في المختار لا يجوز
 على ركبتيه مطلقاً لكن لو بعد بكفيه الايمان وضع احد قدميه فيها جاز كافي القيام على إحدى
 والردا بوضع القدم منها وضع الاصابه وان وضع اصبعاً واحداً او ظهر القدم بلا اصابعه ان وضع
 ذكر احد قدميه صح والآل ويبنى ان يكون بين قدمي المصلي اربع اصابع ولا يرد عند قول الرسول ان
 لاله الا الله في المختار وكرة الامام خواهر زان قول المصلي وان حرم محمد واطلق الخوفاي والشرعي بعدم
 الكرامة وصرفوه الى الامنة كما يقال ارحم هذا الشيخ وقد جنى ولله الا هو ويرتضي عند ذكر الصحابة
 لا يقول رحمهم الله ويكون مشى بصره في القيام في موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر رقبته وفي
 الى ان ينشأ في القعود الى جمع ولو تركه لا ياتم وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامور سهل لان
 على السيرة الاركان فكيف في الادب وكرة تغطية القدم فيها الا في الشاوب واستحسن كثير من المشايخ
 الجمع بين الوضوء والاخذ بانه يضع باطن كفة اليمنى على طام كفة اليسرى ويأخذ الرشوة بالايمان وكفى
 ويرسل الباقي على الدراع وضع القدمين في السجود فرض قال الرشدي والاشيخا في ان اسكنه
 الوضوء قبل القديين يجوز وان لم يضعه وان لم يمكنه الوضوء لم يجز **فما يكره** كل عمل مفيد لكن
 في الصلوة فخلو وكل ما لا يفيد بكرة فلهذا وجب عليه سلام من العرق من جبهة فيها وقام بها
 ونقص ثوبه اعاد صلوات غيره قبل بكرة وقبل لا للاحتياط لكن لا يصلي المنياء بعد طلوع الشمس
 والعصر وقبل المغرب لا احتمال كونه نفل او من الزاوي على وجهه قبل الفراج لا بأس به وعن الثاني القول
 احب فالأصل انه ان كان يؤذي به القرب لا يكره وان كان لا يؤذي به فتركه اولى من تركه الموطأ فيه
 تسمى لعبادة ربه وان صلى مكشوف الرأس ان تعادى بكرة وان تعادى لاله السن جنة او فرجاً ولم يخل
 يديه اختلف المتأخرون فيه والمختار انه لا يكره ويكون الصلوة الى وجهه ان شاء والى ظهره عذر تكلم ان
 كان بخلاف من اللفظ الغلط في القراءة وكرة والآل ولا بأس بذكر السنة وياتي المأذون متبديلاً
 بعد وحده قبل قدر صليين وقيل موضع سجوده وقيل ما بين الصنف الاول ومقام الامام والمختار
 مشى بصره ان كان يصلي خائفاً ولو في المسجد لا يمتنع وبين حايطة القبلة في قدر صليين
 ذراعاً وقيل ما بين الصنف الاول والحايطة ولا يجب فيها احد ابوية الا اذا طلبت مائة وكذا الاخرى

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

مكتبة الادب على الفراب

[illegible]

مظاہر انصاف و افحام

فصل اول در بیان احوال و حال

والارباء في القوايض وحق
سقوط الوجوب

الصلوات الارضيات المقصود

الأخير بعد الفجر فعند ما موروا عنه عن الإمامين في تركه فليقل على هذا الأول يقع أيضا أدرك الإمام
في الركوع فلم يعلم أيهما الأولى من الخبر أو الثانية لذلك استدلوا بقدر صلى السنة ثم استدل بالبيع
أو الأول بعد السنة أقام كل لغيره أو تركه تركه فلا قال الفقيه وهذا مكل لا رواية فيه تأكيده
وبلغة زيبال عن تركها يوم القيمة اجتماع على تركه السنة ثمانية أذاريها حقا وتركه أما إذا
لم يتركها حقا كفر لأنه استخفاف والأفضل ترك السنة المتأخرة عن الفرض البيت أن كل يعلم
أنه يفضلها في البيت والآمال مسجد أفضل وكذلك السنة المحقة والوقت في البيت آخر الليل أفضل
ومن لا يعرف القنوت أو لا يحسنه يقول يا رب ثلثا وقيل ربنا آت في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقبنا عذاب النار وقيل التمهيد أعظم في الاختلاف في أنه هل يصلي فيه على
البيت عليه السلام أم لا أصل محمد لم لا أصل يتحمل الإمام عن المقدري أم لا لم يذكر في ظاهر الرواية
ومن الثاني محمد الإمام ويحتمل المقدري وقال الإمام الكرماني يخافه الإمام والمقدري لأنه ذكر
وقيل أنه كالقنوة يتحمل الإمام **الثالث في التراوج** قال الصدوق الشهيد الجماعة فيه سنة كافية
حتى لو أقام البعض في مسجد جماعة وباقي أهل المحلة منفرد في بيته لا يكون تاركاً للسنة لأنه
يروي عن أفراد الصحابة التخلّف قال الإمام طه الطبري يكون تاركاً للسنة لأنه سنة على الكل
والكل مختار وعنه وقد أطلق عليه السلام بكونه سنة بقوله عليه السلام وسننت لكم قيامه ولما خلاصا
جماعة في بيته فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين فإن الأحاديث جماعة في المسجد فيفضل له ليس للأفراد
في البيت ذكر وكذا الحكم في المكتوبة وقيل وقتها الليل كله فصح قبل العشاء وبعد وقبل الوتر وقبل
ومساجد بخاري على أن الوقت بين العشاء والوتر والفضل العلماء على أنه بعد العشاء إلى الفجر قبل
الوتر وبعد وهو الصحيح ومكرهه فيما إذا فاتته ترويجه لو صلاها في وقت الوتر جماعة عن عبد من قال الليل
كله يوتر ثم يأتي بها وعند من قال بينهما يأتي بالترويجة لفوا بها الوقت الوتر فأنه ترويجه لو صلاها
تفوت متابع الإمام فتابعه الإمام أولى فأنه ترويجه قيل يقضي دأب الليل يأتي وقيل إلى الليلة
حتى يأتي بترويجه أخرى وقيل لا يقضي سنة المغرب وهو الصحيح وينوي القدر أو سنة الوقت
أو قيام الليل فإن نوى مطلق الصلوة أو نفلاً فالصحيح أنه لا يجوز لأنها سنة مخصوصة بزمان وصفه
الخاص للخروج عن العتمة والذكر المتأخر من على أن السن والتراوج تتأذى بطلان السنة ولو كان يصلي
الثالث فأقضى به واحد بنية الثاني أو الرابع يجوز في المختار ولو أقضى بنية من يصلي المكتوبة أو الوتر
أو التطوع الآخر لا في المختار وعلى هذا إذا نوى التراوج على العشاء أو السنة المتأخرة لا يجوز في المختار الإمام
في التراوج مرتين لأنه لم يشرع تكرار الوتر في الأول ثم صلى الثاني فقد
يكرهه ولو أقدم التطوع في السن صلوها جماعة ثم أرادوا إعادة تطابها

صلى السنة ثم اشغل
بالبيع والاشراء

والو نرى البيت خرا القبل انصار

مسألة
الطاعة في غير ما كان
والصحيح

والله اعلم
بالمعاني

فأولى لأن النفل مجامعة على النداء بكنه الأبا بنص وفي الزوائد لم يرد ما يقدر ما يقدر في المور
وقيل حسن آيات وقيل عند الاحتج مرة سنة فلا يترك للقول والتميم ومرتبان فضيلة والامام إن قرأ
ويستدرك لا يترك سجدة وإلا جاز له التردد وإذ لم يفعل في الأذعية والامام كما وألقى بالشهادة وختم
الآيات بالصلوة أيضا لأنه من عند الساق فيحاط فيه وكبره أو ما على سطح المسجد لأجل أن يسمع
منها قيل بعد ما قرأ فيها يحصل الختم في الصلوة جائز وقيل لأن المقصود القراءة ولا فساد فيها
صلواتها الامام فاعدا والقوم فاما اختلفوا فيه على قول محمد بن يحيى الجوزي إجماعا بخلاف المكتوبة وجب
للقوم القيام وقيل القعود للموافقة ولو قول محمد وأدوها فاعدا يجوز في الاحتياط ولا يلاعن
لا ينجح بخلاف سنة النبي فاعدا يجوز فاعدا على الثانية فالأكثر على أنه يجوز عن سليمان
ولو سنا وقوله كل ركعتين وعن ثلاث وعند معاوية تسليمين ولو سنا وقوله كل ركعتين عن معاوية
عن سليمان وعند الامام عن أبيه وفي رواية الجامع عن ثلاث ولو صلى كما يتسليمة فافعل وقوله
على كل ركعتين قيل على الخلاف وخاصة المتأخرين على أنه يجوز عن الكل كنه بكنه بناء على إرادة الصلاة على
الجماع بسلوة نافعة عندهما وعلى السب في رواية الجامع عنده فلا ينادى الكامل قلنا النقصان
يرجع إلى الذات ولا إلى السب فصح الأداء وإن لم يقع على الثانية لا ينجح عن تسليمه عند محمد
تسليمه أصلا وعند معاوية تسليمه في الصحيح ولو سلم سابقا على ركن ركعة ثم نسي عليها ركعتين إن تكلم
أو عمل بعد السلام الأول ما ينافي في قضائه والآخر لا قال شيخنا سمعنا من الشيخ قال في الجواز في قضائه
سنة لا غير إمامة النبي فيها مختلف وعن الإمام محمد بن عيسى قال في الجواز في قضائه
الرابع في المواقيت عشرة أوقات يجوز فيها القضاء سوى الأوقات الثلاثة وصلوة الجنائز
وسجدة التلاوة لا يفتل سبب أو بلا سبب بعد طلوع إلى الأذان كتمام حتى تطلع الشمس
والثالث بعد صلوة العصر إلى أن يصلي المغرب والآخر بعد صلاة الجمعة عند المنبر وأما ما وجد
خطبة الجمعة والعهد والكسوف والخسوف وخطبة الاستسقاء واختلفوا في الوقت المباح
عند الطلوع قبل ما دام النظر من مكان إلى الموضع المباح وإن بعد العتمة بباح وقيل لو قدر زجر أو
رجح لا بعده بباح وكان علامة خوارزم يقول يذكي وقته على صدره وينظر فإن لم يزل القصر فقدم
الطلوع ويباح وبمسك عند المغرب قال الإمام الخوافي لو أنه جاء لأصلي في وقت الظهر والظهر
المعصوم وقت الجهر على طين الجوارح جاز لا غير وصلى في اليوم الثاني والثالث كذلك يجوز في الثالث
لا غير لأن اليوم في الوقت بل في وقت الوقت وأما جواز اليوم الثالث والثاني لأنه أدى عند كثرة
الغوايب فاندفع في الثاني ويكره السجود بعد الوتر وبعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر **الخامس في**
الاستقبال الكبر اسم للعرضة لا للقبول حتى إذا حوّل القبلة إلى قيام خلا يجوز التوجه إليها ويجوز

كروية المنبر جامع على سبيل التذاري
وسباني في فاس عشر مولا

في صلاة جازية والصحيح إجماعا

عدم جواز أداء سنة الفجر فاعدا
مختلف الزاوية
عنده وعلى الأربع ناقص
ص

منه في الصلاة لا يجوز في
الصلوة الأولى في الصلاة
عند المنبر لا يجوز في
الصلوة الأولى في الصلاة
عند المنبر لا يجوز في
الصلوة الأولى في الصلاة
عند المنبر لا يجوز في

الصلوة الأولى في الصلاة
عند المنبر لا يجوز في

على العرضة وكذا على سبيلها لا يقدر على التوجه إليها وليس له أحد يؤمهم أو أحق من غيره
أو بقى على لوح ونحوه في الموقر لو حرك صلى إلى حيث قدر على التوجه ولو على الدابة لا يقدر على النزول والطمح
توجه واقفا على الدابة وأوصى صلى إلى غير القبلة عند فوافقنا قال أبو حنيفة البخاري كره ذلك لوصلة الثوب
النجس وبلا وضوء عند الاحتياط عدم الكفر في غير الوضوء وهو اختيار الامام الشافعي جواز تركها في
الجملة بخلاف الوضوء فانه لا بد من ذلك فلا يكون تركها قال القدر وبناخذ بعض الحققين على أنه لا يكره
في الوضوء أيضا لأن الكيفية لأجل الصلوة بلا وضوء وقدر الشريط يستلزم قد شرط فلم يحصل الصلوة
فلا يكره أن يجيب بأننا اعتبار الاستحسان بتركه مقطوع لا يسقط حول المقدري وجهه عن وجه الامام
لا يقدر وإن حوّل صلاته فسد ولا يمكنه الاصلاح وينبغي أن يكون هذا على قول الامام
فلا بناء على الإجماع إذا كان على قصد الاصلاح لا على سبيل الرخص لا يخرج عن الصلوة ما لم يخرج
عن المسجد فإن أخر على قول القام ثم علم خلافه بني ما دام في المسجد خلافا **في سجدة**
التحرى وقع تحريره إلى جهة فاحسن ما قرأه محمد بن يحيى لا يترك تحريره وإن كان من ذلك المكان
رك لأن المجتهد لا يترك سجدة آخره في النقص فإن كان سألها فلم يجزها فحرى وصلى ثم جازها
مخلافه بحر ما صلى لأنه أتى بالواجب ولو ألقى الثاني علم جديده ولو أخبره بأنه لم يصيب القبلة فلا أعاد
عليه أما إذا كان في مسجد لا محراب له وفير جل من أهله لا يجوز له التحري لقوله تعالى فامثلوا أهل
الذكر الآية وإن لم يكن فيه من أهله أحد لكنه في المير والقبلة عظيمة قال الامام الشافعي بحر لأنه ليس
عليه قرح الابواب ولا من الجدران وإن شققا خوفا من الهواء فلو بان أنه أخطأ لا إعادة عليه وقعه
تحريم إلى جهة فضلى إلى أخرى وأصله لا يهرع عندهما وعن الإمام الشافعي عليه الكفر وعن الثاني
أنه يصح أن أصاب صلى إلى جهة بلا شكر فيها ثم شك في صحتها فلكر على الجوارح ما لم يعلم العبادت
فيجب الإعادة وإن علم في الصلوة أنه أخطأ أو أصاب اختلفوا قال الامام الفضلي يتألف ولو بقي
في الصلوة ولم يحكم بشي حتى فرغ وبعد الفراغ علم أنه أصاب أو لم يظهر شيء جاز وإن علم أنه أخطأ
أعاد ولو شك ولم يتحرر فضلى فلو علم على العبادت لم يتبين العقاب بعد الفراغ فإن بان أنه أصاب
فيما يتألف ولا يجوز البناء لأنه لم يعلم قو حاله ولا يجوز بناء القوي على الضعيف كالمو في قد
على الركوع والسجود وعن الثاني جواز البناء كما لو علم بعد الفراغ وإن بان الخطأ في الصلوة يتألف
وإن بقي شكك في نظر الفراغ أن بان الخطأ أعاد وإن لم يظهر شيء أعاد أيضا صلى بحر
إلى صواب وأقضى به من لم يتحرر فإن أصاب الامام جازت صلواتها وإن أخطأ الامام فصلوته
جائزة لا لمقتضى ولا يجوز جازها وعلموا أنهم استندوا في النظر فافراغ الامام فافراغ استقبلوا
إلى القبلة لا يلزم تحلل الامام أو تقدم القوم وهذا كلف فاق الامام إذا طهره وشا وانصرف وقيل

ابو حنيفة

وجه

أهل

وأن كان منتقلا

مطل

وتقدم
أي بدولة

بهمزة

أن يخرج من المسجد خلفه ورجع إلى مكانه يمشي ولا يمشي الخليل لا تقدم بعض القوم عليه البناء
 كما منا وعلى هذا إذا كانوا يصلون جماعة في غير فزاريت بعدد دورهم إلى القبلة مع الإمام صلى الله عليه
 ركعة لا يقرأ جلد رجل وعنده اليقظة أو قدى به أن كان يجزئ الأمام وقت الشروع من سبحة ليعنه
 لا يصح صلواتها وإن لم يجز صلوة الإمام لا المعذري وفي اختلاط المساليح إن الغلبة للمذكية وإن المنيعة
 أو استويا لم يخرج الآتي خال المحضنة وإن اختلط وذكر المنيعة بالزيت لا يؤكل الأعداء المرونة اختلط
 الشيا بالظاهر بالبحر كان له ثوب طاهر لا يتحرى أصلا ولا يتحرى بكل حال ولو وقع تحريم على ثوب
 وصلى به الظاهر ثم تحول تحريم إلى آخر وصلى به العصر لا يصح لأن الخامسة لا ينقل التحول معه ثوبان لا يعمل بها
 بخاتمة صلى الله عليه الظاهر والمغرب وبالثاني العصر والعشاء وأطلع على نجاسة في أحدهما لا يعلم أنه الأول
 أو الثاني فالظهور والمغرب جائز لا العصر والعشاء وكذا في مسئلة التحري على ما ذكرنا بخلاف ما إذا حصل
 المظن من التحري إلى صوب ثم تحول راية إلى آخر وظل العصر حيث يعجز عن ما عرف أحد ثوبين
 يجوز فصل الأول الظاهر لا يتحرى وبالثاني العصر كذلك وفي تحريم على الأول قال الإمام أنه لم يصل شيئا
 وقال الإمام الثاني يجوز الظاهر اختلط الأول في الظاهر بالبحر إن الغلبة للظاهر تحري والآلة الآتي من
 المرونة للثوب لا للصنعة بل يتم مع هذا الوتر ضاء ونسج أن سحر موضعاً واحداً بالماء ليس بالتحريم لأنه
 اختلط الماء بالظاهر بالبحر وإن سحر موضعين يجوز لأن المسح بالظاهر يخرج عن العدة ثم يخرج
 بالبحر موضعاً آخر يخرج لكن ليس عند ما يغسل ويغسل ويغسل اختلط أو أنه باوإن رفعايد ومم
 غيب أو غيبه بأربعة أصحابه فقال منهم ترين حشونهم ولا يتحرى وقيل تحري وفي حال التوكل
 تحري مطلقاً ولا يخرج إلى العزة بلا أدلة أو يوم وإن كانا كافرين ومعناه تحري أن علم أن المنع التفتها
 عليه لم يخرج وإن تعقب بها فما خرج وإن شك لا يخرج وفي التغير العام يخرج مطلقاً **السادس**
في مسئلة العورة المستحب في الصلوة للثوب ثياب قميص وازار وجماعة ولو في ثوب متوشحاً لا يفعل العتق
 في الحقيقة يجوز بأكرامته وإن صلى أو أزار يجوز مع وإن رقيقاً لا يجوز وإن صلى في قميص محلول الجيب أو مع
 بصر أو بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز حقيقة الرقبة لا يشترط بل مكانها لا مكلون يكفي وإن
 الإمامين أنه ليست بعورة في حق غيره فلا تغلب بوقوع بصره إذا لم تستر المرأة وجسمها وكثيراً وقد غلب
 في الصلوة جاز لأنها ليست بعورة اعتقت في خلال الصلوة فأخذت القناع بفعل قليل قبل إذا ركن
 لا يشترط ولو بالعل الكثرة أو بعد أو ركن فسد وكذا الرجل إذا كان يصلي في ثوب واحد فقط ثوب واحد
 لم يجد الحارري إلا جلد المنيعة التي لم تدفع لا يشترط لجماعة الأصالة بخلاف الثوب الجرح لأن جماعة من جماعة
 جلدوا بالجلد إلى حتى لا يجوز بيعه قبل البيع فإنه الله تعالى ما خلق الثوب لئلا يخلق الجلد بالجلد
 الآله ما دام حرم **السابع في الثوب** والمكانة إذا كان في الجماعة تحت قدس

البحر

حاشا
 ولا يخرج إلى العزاة
 ملكه أو من أجد بويه
 أن كانا كافرين

الكر

يصح لأن الواجب أداء الصلوة بنوب طاهر وقد وجد والواجب التوجه إلى ما هو قبله عند لم يوجد
المذروءة وهم من سأل على وسادته أن كان لا يرى حين المخرج ولا أثره فهو طاهر على رأي الجاهلين صلى في كل
حين فلما فرغ من ركعتيه ان غلبت عليه الحاجة في الصلوة أعادوا ركعة غلبت عليه الحاجة ثم بعد
الفرغ لا ولا كذا في الظاهر بل من رأى ذلك لم يعلم أنه بعد الفراغ لا يعيد ولا أعاد ومن صبح في صبح
في حجر المصلي أن كان الحائض غلبت عليه الحاجة في الصلوة وأن كان لم يعلم أن غلبت عليه الحاجة فلا
يكرر وإن كان الصبي غلبت عليه الحاجة وجاء وجلس على خذ المصلي لا يقرأ وكذا الحائض أو المهرج جلس على كعب
المصلي وعليها نجاسة لا تقدر وأن طال مكثها فتوجب جنة وفوجد فيها فارة ميتة أن لم يكن لها تقبيل
صلوة زهارة اللبس وأن طال وأن كان لها تقبيل أعاد صلوة ثلثة أيام ولما ليها وقال ليس عليه
شيء حتى يتحقق متى صارت فيها وجد نوب ويجاب طاهر ونوباً جامعاً صلى في الربيع **باب الصلاة في النية**
النية على القلب لا اللسان كما يدل عليه حديثها ومثلها في النية على القلب على أن يكون في
قلبه صلوة الفجر مثلاً فجزى على سائر الظواهر فيكون الفجر إذا كان في قلبه ذلك عند التكبير وبعد ما صح
وضان بشأنه لو دخل حيث لو قيل لا يمكنه الجواب على البدلية في أنه أي شيء لا يبطل صلوة
ويكون مؤيداً بالنية الكعبة لا تشترط في قول أبي بكر بن حازم وهو الصحيح وعن الإمام أبي بكر بن
الفضل أنه شرط في حق النامي ونوي العزيمة وجوز تقديم النية على الشروع والمقارنة أفضل ولا يجوز
وعند الكرخي يجوز وأخلفوا إلى متى يجوز قيل إلى انتهاء الشاء وقيل إلى التوقد وقيل إلى الركوع وقيل
إلى أن يرفع راسه منه وعن محمد بن فضال في منزله يريد المكتوبة جماعة فلما حضر كبر ولم تحضر النية
يجوز ومثله عن الشيخ وعن أبيه سلمة لو كان عند المشرع مجالاً لم يسل أي صلوة يريد أن يجزى على البدلية
ففي نية تامة قال ابن سلمة أيضاً لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير شارباً قبل وهو الأصح والأصح
أنه لا يكون نية لأن النية غير العلم فإن العلم بالكفر ليس بكفر **بيت** عرفت الشر لا يلزم لكل التوقد
ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه والمفتر يعلمون مذاهب الخالفين ودلائلها وعدا ذلك كالأ
لانعصان أتاني حال البقاء يكفي بذلك القدر واليه يحمل كلام صاحب الهداية ولكن كلام محمد بن سلمة
والنقص في فتاوى الحنفية والشافعية ينبغي منذ التاويل في النقل والتنزيل كفاه مطلق النية عند العار
وقد مضى خلاف في التراخي وإن كان فرضاً وهو منقوض حين الفرض ولو نوى فرضاً من الوقت جاز
الآفي الجملة لأن الفرض الأصلي هو الظاهر لا يجوز الاحتال ظهر اليوم ويوم آخر وبعد خروج الوقت
لا يصح نية الظاهر ولا نية فرض الوقت ولو نوى ظهر اليوم صح والامام كالحنفية والمقتدى إذا
لم ينو الاقتداء بصلوة الامام أو فرض الامام لا يجزى إلا أن ينوي فرض الامام مقتدياً به وحيل
إذا التفتد حرم

باب الصلاة في النية

في باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

باب الصلاة في النية

أراد تسجيل الأمر يقول شعث في صلوة الإمام فاد الطيرين وأقربت به شرع في المكتوبة في طين التماس
وأن على أنه نفل فالصلوة هي المكتوبة وكذا على العكس دل على أن المعتبر في العزيمة القايمة وقت الشروع
وفيه إشارة إلى أنه لا يجب إقامة وقت الصلاة إلى الأتمام نوى الظاهر فلما صلى ركعة نوى العشاء فبطلت الصلاة
لم يوجد شيء سوى النية وبما لا يبطل ما لم ينضم اليه من الأفعال وأصله ما ذكره في باب المكتوبة أنه لا بد
من انضمام عمل الجارية إلى النية حتى يكون عملاً في غير باب الركعة حتى لم يصح شأ من الجارية النية شرع في
صلوة الإمام قبل الإمام وطوله لم يصح شيئاً وعما في شرح الإمام لأنه قصد الشروع مع الإمام لا في الحال
ولو شرع في صلوة على أن الإمام شارب فيها فاد أم لم يشرع قبل لا يصح شارباً ولو نوى الصلوة و
لم يتوابعها لكانت شارباً في النفل أو لم يذكر لفظ الزمن أو ما يدل عليه صلوة الظهر وغيرهما فأنه
الظن ودخل العصر فنوى وكبر وصلى أربعاً نويها لا يكون شارباً في أحد ما وفي المسئلة أن اشترط الوقت
يكون شارباً في الظن لأنه معتبر لوجوب الترتيب ولو كان عليه فرضان فإشارة نواهما كان على الوجه
ولو نوى قضاء رمضان والكفارة كان من رمضان ولو نوى تطوعاً وكفارة فكفارة ولو تعدد نوي
كفارة البهيم والظن بأن جعلت فيهما شيئاً ومن لا يعرف الفريضة إلا أنه يؤذرها في وقتها أو علم أن
فيها فريضة وسنة ولم يعرف الفريضة لا يجوز صلوة وعليه القضاء فإن نوى الفريضة في الكل جاز
وإن لم يعرف أن البعض فريضة والبعض سنة فاصلى مع الإمام جاز أن نوى صلوة الإمام وإن كان
يمتثل بين الفرض والسنة إلا أنه لا يعلم في الصلوة من الفريضة والسنة جاز ولو أم من لا يعلم الفرض من
النفل ونوى الزمن في الكل جاز فإن لم يعرف الفرض والسنة ونوى الفريضة في الكل وأقضى به قوم
صلوة وأما صلوة اليوم فكل صلوة قبلها سنة لأن الفرض قد أداها الإمام والتي صلها جماعة نفل لا يجوز
اقتداء المتقصرين به وكل صلوة ليس قبلها سنة يجوز الاقتداء **باب التكبير في كل صفة لا يطلق**
الأعلى الله تعالى كالرحمن والخالق والرازق يكون شارباً به وأن أطلق على غير الله تعالى أيضاً ولم يوجد
في القرآن مثله أو شبه كلام الناس كالرحيم والحكيم والحليم والكريم لا ولو قال عالم الغيب والشهادة
أو عالم السر والخيانات أو القادر على كل شيء أو الرحيم بعباده بغير نزول الاشتراك ولو قرأ بما نبه
الصلوة لا يقر شروعه كقوله العالم بالخروج والمقدم أو العالم بأحوال الخلق لأنه يشبه كلام الناس
وعند الثاني لا يقر الأبرار مع الظالمين ويجب أن يكون البدلية بلفظ الله حتى لو قال أكبر الله لا يقر غده ولو
قال أكبر الله لا يقر ولم يذكر الكرامة ولو قال الله أكبر بالله لا يقر وكلموا في كره ولو قال أكبر الله لا يقر
وقع أكبر المقدي قبل الإمام لا يكون داخلًا ولا داخلًا في الركعة ووقع أكبر الركوع لا يقر لأن الشرط
وقوع الخويع في حق القيام بالأوامر واجتمع التوافق المقدي من لفظ الله قبل الإمام لا يقر ولو قد
الإمام وحذف المقدي وخرج قبل امامه دخل في فريضة عند الإمام الثاني خلفه فاجزى بناء على أن الوجوه

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نوى العصر فلا
صلى ركعة

نريد على الوجود عندنا خلافا لما ذكره الامام والكا فذكره مع ان كان الركوع او الركبة
شرا على الاندلس بجماع وان الى القيام اقرب منه وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان قاعا جاز
لحقه المقتضى اقوى والمحل له فينتج له ولحقه في تكبير الركوع ولحقه في الركعة اقول **العاشر**
في الترتيب صلى العصر ذكر الظهر فاعلموا ان يكون في آخر الوقت واخر الوقت في
حق التاخير وقت تغيب الشمس ووقت الترتيب وقت الغروب ترك الظهر والعصر من يومين
ولا يدرى الاولى ولم يتبع ترتيبه على نفي بقاءها شيئا فان بدء الظهر فضلا ثم العصر قال الامام
الاظم بعد الظهر واستدل الامام محمد بن الفضل بهذا فيمن تذكر صلوة ثم اراد قضاءها بعد
شهر يلزمه الترتيب ولا يهمل الوقت قبل قضائها الا اذا كانت الغاية اكثر من خمس و
وجعته انما هو الترتيب بين الظهر والعصر من يومين وعلى ان يكون الصلوة بينهما اكثر من
سبت وفي اليومين المتجاورين لو كان الظهر او لا يكون معه في العصر من اليوم الثاني لكن
لعدم كثرة الغاية لزم الترتيب كذا منا وعامة المشايخ على سقوط الترتيب وهذا اوسع
قال ابن الفضل احوط وعلى هذا يلزم رعاية الترتيب بين الغاية من ان لم يكن بينهما
اكثر من خمس فان قضى فائتة ثم فائتة كان بينهما سبت فوات جاز والاعتدال امام اي
الفضل خلافا للعامة بانه ترك صلوة شهر ثم قضى للبين فجر والبين ظهر والبين عصر الى اخره
الاول جاز والثاني لا والثالث الى اخره جاز واما الظهر والثاني فاسد لا غير واما العصر والثاني
والثالث فاسد والباقي جاز واما المغرب والثاني الى السكون فاسد لان الغواب الى السكون وبعدها
يزيد فحوز وعلى قول المشايخ الكلا جاز اختار الامام الفضل عوده الترتيب فيها بعد السقوط وجاز
الامام الرضائي عكسه وهو الامح وعليه الفتوى ما قرئ صلى المغرب ركعتين شهر اعادة للبين
لا غير وقالوا لا يجرى سواه ايضا وقال الامام طه بن زياد يقضى ست صلوات من كل غير روى
الحسن عن الامام ان اهل النجاشي في حق سقوط الترتيب وبه اخذ كثير من المشايخ صلى الوقت
ذاكر الغاية بغير ضيق الوقت ثم ياد ساعة فدرت الوقت لانه لا جرة بالظن البتة خطاه اقمه
العصر في حال الضيق فلما صلى ركعتين من الشمس القياس القطع لزوال العذر فيصلي الغاية في العصر
وفي الاستحباب يوم العصر لان القطع يوجب الى كونه الكل قضاء والمطهر يقضى ان يكون الكل اداء
والاداء مقدم على القضاء فيتم العصر في الغاية ثم المغرب ولو افتتح العصر في اول الوقت واطال القراءة
حتى غابت الشمس وموؤد اكثر للظهر بفتح الغمر لان الاعتبار بوقت الشروع افتتح العصر في اول الوقت ذكر
للظهر ثم انقضت قطع العصر واستأنف عليه أربع فوات صاف الوقت عن بعضها لا يظن بالامح جواز
الوقت ولا يلزمه بعض الغواب ترك صلوة ثم صلى خشا او ركعا في الركعة واعاد الحسن وان

ذكر الظهر

مؤمن الفضل

تبع

عليه السلام

في الترتيب

وجبت الشمس

صلى سامة قبل قضاء المتركة واعادة الحسن جازت السادسة اتفاقا ويقضى المتركة واما الحسن فقال
يعيد من ايضا وقال الامام لا وكذا لو ترك خمس ثم صلى بعدها صلوة ذكر الحسن فانه يصلي الحسن ويعيد
السادسة اجماعا فان لم يقض الحسن ولم يعيد السادسة وصلى السابعة والاربع جازت السابعة بخلاف
ويعيد السادسة عندها وعند الامام لا يعيد السادسة بعد خروج وقتها ويعيد قبل خروج وقتها لا يخرج
صارت الغواب سنا ويطلب لزم الترتيب بخلاف ما قبل الخروج **الحادي عشر في القراءة** اقمه
على قراءة **في الاولى** وفي الثانية اختلف على قوله ولو قراء فيها آية الكرسي قبل الاخير
ما قراء آية في ركعة والعامة على انه يجوز على ثلث آيات قصار تكرار الفاتحة في النفل لا يكره للأئمة
الحق آية اذا سمع رجل او رجلا لا يكره والجمهور يسمعون كل تكرار الفاتحة في الاخيرين عليه السلام والامام
لا يترك القراءة فيها ومنوال الامح والاطالة الثانية على الاولى بثلث آيات تكرار لا يكره ولا يكره الا ان قال من آية
الى آية سورة اخرى والى آية من هذه السورة بين آيات يكره وكذا الوجه بين سورتين او سورة في ركعة
او في ركعتين وبينهما سورة او قراء في الثانية سورة فوقها او فعل ذكره ركعة فكله مكره ومن اذا وقع
بقصدا تبالا قصدا بآيات في الاولى قل عودا برب الناس يكره في الثانية لان التكرار لغو من القراءة متكررا
وكذا من اذا نفل لا يكره قراء الفاتحة فيها بينة الشاء بنوب عن الفرض لا يخفى في محلها بخلاف الجنب بقراءتها
على قصدا الشاء جاز لا يكره قصدا قراءة سورة فسبق الى السان اخرى فقراءتها حراما او آية يكره ترك المبتدأة بل بقراءتها
قصدا الركوع او كبره لم اراد ان يزيد القراءة له ذلك ما لم يركع اراد القراءة او الفعلة النقل والعرض فحان
دخل الرضا لا يترك الا بآس بقراءة القرآن مضطرا لكنه يصح رجلا يعلم معنى القرآن ثم وجد فاجاز ففعل الآية
اولى من صلوة الليل وحلم الفعلة افضل من تعلم الباقي وجميع الفعلة لا بد منه يكتب الفعلة ويحسب رجل بقرا
القرآن ولا يكتب سماع القرآن فالامح على القاري وكذا في كل موضع الناس يخولون بالعمل ولا يكتب الاستماع
ولا العمل على من يعمل سماعا على قول من قال استماع القرآن واجب خارج الصلوة وكذا لو قراء على السوط والناس
ينام المرأة بعد الغزاة والحائض عند النجس والمائس بقراء هذا المائس ان لم يشغل العمل المائس والغلب
خارج يجوز قراء الفاتحة لاجل المهمات عقيب المكتوبة بدعة في الحرام لو جهل بركه وفي نفسه لا في المختار
كذا لو كانت عورته مكتوبة او امراته او كان مثالا حرم مكتوب العورة ويحسب الجنب عن قراء ما دون الآية
في الصحيح اذا قصد قراء القرآن اذا قصد الشاء او افتتاح امره فلا في الصحيح واختلف في تعليم الجنب والحائض
القرآن والآية انه يعلم كلمة كلمة ما دون الآية لا على قصد قراء القرآن ويكون للمحدث من كتب الحديث والفقيه
عندهما والامح آية لا يكره عند الامام الاظم ولم يذكر الخلاف في الجامع الصغير لكنه قال كتب الفعلة كالمصحف
انه لا يكره من يكره ولا يكره للحديث قراء القرآن عن ظهر قلب وذكره من الرجلين الى المصحف وان لم يكن
محدثا لا يكره وكذا لو كان معلقا من الرعدة لا يكره وضع المصنف على الكتاب لاجل الكفاية فلا بأس وبه وبها

لزبادته

في الصحيح

روى

احكام

لا يضر من الصحابة

وهو الامح

قصده فانه

ان تعلم بان الوقت افضل من صلاة الليل

مطلوع الفعلة

لا يجوز ان يقرأ القرآن في الصلاة

على القاري

نوموا

في الصحيح

مطلوع الفعلة

في الصحيح

في الصحيح

لم يختلف المعنى لكنه ليس في القرآن كالحج القيام عديدا لا يفيد وعداثا في ليد بناء على سبيل
 ابدال التكرار اجل قد اجيء لا ليس بعد فامسك الكلام ناسيا او خطأ الآ في الفاتحة عند الترتيب
 قرأها كلها باعرا بها وان تغير المعنى وليس مثله في القرآن فزاد الكبر ولا عبرة لعقوب الحرج
 وانما العبرة بالاتفاق المعنى عندهما ووجود المثل عنده والاصل به ان امكن الفضل بين الحرفين بلا
 كلفة كالصاوم مع الصائم بان قراءة الطالحات مكان الصالحات فقد عند الكل وان لم يكن الا بغير حجة
 كالطامع القادر والصاوم السبع والطامع الناء اخلفوا فالأكثر على انها لا تفيد لغو البلوى
 وعن ابن منصرف البراق كل كلمة فيهما عين او حاء او قاف او طاء او فاء وفيها سين او صاد فقد
 السبع مكان الصاوم او بعكسه جاز وذكر العتايي ان لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السبع
 الصاوم وتغير المعنى نحو الصمد بالسين او المعضوب بالطاء او الصائين بالذال او بالطاء قيل
 لا يفيد لغو البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ كالإمام الصغار محمد
 بن مسلم افتوا به واطلق البعض بالفساد ان تغير المعنى وقال القاضي ابو الحسن والقاضي ابو عامر
 ان يفيد وان جرى على لسانه وكان لا يعرف التميز لا يفيد ولو اعد الاقوال ولم يتوالت
 فرجع على قول من قال بالفساد وقراء الغلط بغير الكفاية بالفساد والراء قد الصائين بالذال او
 الراء لا المعصوب بالطاء او الراء او الذال فسدوا العاديا ضحيا بالذال فسد الا عن موعده
 بالذال او القادر بالطاء الامواتا بغيركم بالفساد لا فظا غليظا بالصاوم فيها قدنا صرا
 كاصحاب السبع
 بالسين قدنا

[illegible]

باب في بيان ما يجب في الصلاة

يقدم

الاول والامام لا يفسد ركعتي في صلوة قدر صفي لا قدر صفيين برفع قد وان مقدار صفيين وقدر
كذلك لا يفسد الركعة بغير ركعتين ولا بغير رجل لا يفسد الركعة على عقيب او على طرف اصابه او رافعا احداهما
عن الارض بغيره رقع اليدين في اختيار لا يفسد الركعة لانه مفترضا لم يعرف قربة فيها ورفع اليدين في
الوتر والعبد من سنة قريح الباب فتح لا يفسد الركعة او عطف رجل فشميت المصلي قائلا الحمد
لله رب العالمين او فتح على امامه وقدره مقدار ما يجوز به الصلوة او يخرج لركعة امامه الى الصلابة
الخطا او لا يفسد عليه انه في الصلوة او جازية في خلقه لم يفسد وان يخرج بلا سبب بركعة **نوع** صلى
اربعاً فغدا وترك الركعة الاولى المصحح ان يفسد عند سجدة ولو ترك الاولى ففسد الركعة الاولى بلا
خلاف لان الحكم بالركعة كان لوقوعها الاولى بانضمام الشفع الثاني فاما لو جرد علم انها الاخرة فسدت
بتركها بخلاف الركعة لانه الاحتياط لانه اجابها ولو متا او ثمانية بقعة الاخرة لا يفسد على القياس الاحتياط
ولو قام في الغل الى الثانية بلا قعدة يعوذ قبل السجدة عند سجدة خلافاً والاربع قبل الظهر على هذا الخلاف
والوتر حكم النطوع عند سجدة وعند الامام فيه قياس واسقان وفي القياس يفسد عنده وهو لما خوفه رادها
وكوع او سجدة لا يفسد ولو قال بن معاذ الرائي انه زادها سجدة وحسب اي تغيير بزيادة الركعة
لا بزيادة السجدة فيسقط الركعة لا يفسد الركعة او السجدة بوقوعه ومنه ان يوافق قوتها للركعة
الشكر قربة لا قول الامام لان السجدة هذه كالركعة ولو اتى بركعة ثانياً ففسد الركعة ركعة على سجدة
تاتم في ركعة او سجدة جاز ولا يفسد ثانياً ولو سجدة ثانياً بعد الركعة لا يفسد ثانياً بعد الركعة
الفرق ما ذكره قاعداً بلا عذر فسد ولو زاد بالاياء بلا عذر لا لان الاول له وجود في الفعل مع القدرة
والثاني لا وجود لها حال الامكان اصلاً العوذ الى الصلابة برفق الشك حتى لو لم ياتي بالركعة بعد
فسد صلوة والعود الى السجدة لا يفسد الركعة او السجدة التلاوة فيه رواية والاحتياط في الركعة
كالصلابة حتى لو سلم وعليه لا يفسد وتفرق القوم وتذكرها في مقام عاها اليها وقعد فان ترك
الركعة فسدت صلوة وصلوة من تابعه لان ثم يتابعه شعبة عليه فيقال الصلوة كثير لو كونه
به فاعتمد فيها على آخر بركعة بركعة تشهد تشهد بركعة ركعتين تأسي القنوت ولم يتابعه القوم
فرجع وقت وركعتين وتابعه القوم في الركعة الثانية فسد لانه اقتداء بغيره من غشقت في الركعة الثانية
تذكر ركعتين القنوت ولم يغير الى القيام وان عاد وقت لا يركع ثانياً وان ركع والقوم تابعوه في الاول
والثاني لا يفسد انتهى الى الامام وهو ساجد ان لم يرفع راسه فيها وفي الثانية وان رفعه لا يفسد
بعده ويتابعه في السجدة الثانية مالم يرفع الامام راسه ولو اتى بالركعة مع هذا وشاركه في السجدة
لم يفسد صلوة وفي النوازل اذكر في السجدة الثانية ركعتين وسجدتين فسد لانه زاد ركعة سجدة
واقعدوها بالرجل يمشي في الجمعة والعبد وان لم يواظبها وفي اجازة لا يفسد ثمانية ايامها اجازة

مطل

والحال ان رفع اليد في الركعة

وهو المأخوذ

مقتدرة

الركعة

الركعة

الركعة

الركعة

لا يفسد ثمانية ايامها

باب في بيان ما يجب في الصلاة

صلّى الامام فوقع في صفة البناء للركعة وبكث حتى فرغ الامام فلما وجد مكاناً صلى ركعة
جازاً لم يفسد الركعة البناء **الرابع عشر في الحديث فيها** الرجل اذا سبقه حدث فيها
بني والركعة مثل بني قال ابن رستم لا وقال المشايخ بنوا اذا وصلت اليك من خارجها الى شعرة الشعر
لمسح راسها فلا يفسد وكذا اذا استنحى يواظب وجب ان لا يفسد الركعة لانه اذا انشأ العورة فعمل وقال القائل
ابو علي السفي اذا انكشف العورة فيه ولم يجد بدلاً فسد الركعة وان وجد بدلاً فسد الركعة بان يمسح
من الاستنجاء تحت القيم وان اصاب يده من الرغاف اقل من قدر الما من ومن دم اخذ ذلك وتبلغ الكحل
لوجع الما من غسل الرغاف يدي وان غسل الاخر الاخذ الثاني وهذا لو كان له ثوب واحد اذا كان له ثوبان
نزع احدهما وضرب الاخر الثاني وان ادى ركعتين قبل الغسل والنزع فسد الركعة وان ادى ركعتين
الاخرين فساد فيهما ولو مكث ساعة بعد سبقي الحديث فلم يخرج فسد امام سبق الحديث في السجدة ورفع
مكث فسد وان رفع بلا تكبير لا يفسد الركعة لان في الاول رجلاً الاستقبال مع الحديث يخرج في صلوة يخرج
يرجع من قنوت سجدة البناء لانه بمنزلة سبقي الحديث وقيل لا يفسد الركعة احدث وقصد الى الخوض وفي منزله
ماء والمنزل اقرب من الخوض ان كان مقدار صفيين لا يفسد وان اكثر منه فسد وان كان عادية النوى
من الخوض ونسي الماء الذي يسهل الى الخوض ولو وجد الخوض موضعاً للوقوف فجاوز الى موضع
ان تعذر لضيق المكان الاقل بيني والا لا ولو كان الماء بعيداً وبقيده يبريد ترك البير لانه النزع عن البناء
وهو المختار وقيل نزع ان عزم غيره وعن العذر يركي والكفر في انه يمنع البناء وقيل روي بسبب اليد
الثاني انه يمنع البناء ولم يثبت فاعند محل الشريعة ورد الباب بسبب عذرة لا يفسد الركعة وان يبريد
وان حمل ثيابه فارغة ليس لها حاجة بغيره فسد الركعة لانه اذا احتاجت الى ثوبه وان ثوبه نسي
ثم نزع واخذ لم يفسد وان نسي غسل بعض الاعضاء فرجع له وغسل بني مثلاً واحدث ونوى خيط
ان شاء عاد الى المكان الاول ولا يكون شيئاً بلا حاجة وان شاء اتم في منزله ولو تعذراً يفسد الى
منزله الاول ويستغل او لا بقضاء ما سبقت ويقوم مقدار قيام الامام ولو زاد او نقص لا يفسد
وان صلى في مكانه ولم يعبأ به كان الامام فرج جاز والا لا الا في موضع يجوز فيه الاقتداء احدث فيها فان
للموضوع وانفقت مدة فسدت صلوة ذكره الناطق في العبد **نوع من لا يفسد الركعة** للمامة لا يفسد
للركعة خلاف وطرفه ان ياخذ ثوبه ويحمله الى الخراب وتارك الركعة يصح على كسبته ولا يفسد الركعة
على الجبهة اقبضه وان سجدتين فاصبح وان ثلثاً فثلاثاً وان قرأه على النوى وتلاوة فعلى الاخر وقيل
يبريد ركعتيه باجسده ولا يفسد الركعة وان كانت واحدة اصبح واحد على الجبهة ولا يفسد
قرباً وتلاوة الاصبع على الجبهة واللسان ولتلاوة تحبيل الوجه بماء او ان لم يعلم لم يصح امامه صلى
اربعا وقعدة كل ركعة احسبها فاقدر يد رجل قبل ركعة من السجدة واليه اشار محمد فان سبقه

جاء اما وان كشفت

الركعة

اذا طوف بقوله

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

فان سبقة الحديث فتاخر وقدم من جاز في ساعته فتقدم فكثير من سبقة صلوة الامام جاز وصار كانه قدم
المسبوق استخلف من خارج المسجد والصفوف متقبلة فحدث صلوة القوم عند الامام وفي صلوة
الامام روايتان والاصح ان استخلف في المسجد واستخلف الخليفة غيره قال الفضلي ان كان الاول في المسجد
ولم ياجز الخليفة الاول مكانه جاز ويجز كانه الاول استخلف والا لا الامام قدم رجلا والقوم آخر الخليفة
من قدم الامام لو لا يثبت في الفتاوى ان ثوبنا الإمامة جازت صلوة الذين اقتدوا بالخليفة الامام ومنه
صلوة المتقدمين بالثاني وان تقدم احدهما ينظر الخليفة الامام فكما قلنا وان خليفة القوم فاعتد بهم
نوى خليفة الاول فاقدرى به البعض فصلوة الاولين جازة والآخرين فاسدة فان توفاهم الاول وجاء
دخل في صلوة وار لم يجمع حتى احدث الثاني فدر صلوة الامام ولو احدث وخرج من المسجد قبل ان يجمع
الاول فحدث صلوة الاول في الثاني على صلوة وتسبق الثاني الحديث بعد ما جاء الاول انما انما اليه
ومح صلواتها ولو لم يحدث حتى جاء رجل واقدرى بالثاني قبل في الاول ثم احدث وخرج من المسجد صار
الثاني اماما حتى لو احدث وخرج قبل ان يجمع واحد من الاولين فحدث صلواتها وصلوة الثاني تامة
ولو احدث الثالث بعد جماعهم ما تعين الجاني للإمامة ولا يفسد صلوة واجد منهما وادب احدث الامام
والمقتدى وخرج من المسجد صلوة الامام تامة وتسبق في نفسه صلوة المقتدى احدث واستخلف في آخر
الصفوف فان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما وان نوى بعد ما خرج الامام من المسجد وصار
الاول من المسجد قبل ان يقبل الثاني الى مكانه فحدث خلفا بكان الامام عن الامام لكنه مادام في المسجد
فلا خلاف **الخامس عشر في الإمامة والاقتداء** استقيا في السنة فاصبحهم في جهات واشبههم الى
اذا كان في الصلوة والفقهاء سواء وان احدثا اقرء فحدث احد المسجد آخر اساقط ولا اثم وكذا في الغضا
والوالي من يضل لها اذا لم يؤتم في محلة وام في محلة اخرى في رمضان خرج من محلة قبل وقت العشاء
ولو بعده كره كمن اراد السفر بعد دخول وقت الجمعة اقام الموقدين في المسجد وظلوا ومن في خارجة خرج في
سبق بالمشروع لاكمال من في حقه اختيار بعض القوم رجلا وبعضهم آخر فالعبرة بالاكراهة فوامدوم له كاردون
ان كان لسا وفيه ولا اثم حتى بالامامة كره له وحصل عن الوعيد وان كان احق لا يكون اثم حتى ادعى التخصيص
لا يقبل لان الصلوة دليل الاسلام ويجب على الاسلام لا يقره بالارادة وتغرب اليها وصلوة القوم تامة
ولو قال كنت محدثا في المدة او كان على وجه قد رآه حاجا لا يقبل وان غلب او حصل ان قال انور عا اعدوا
نوع اقتداء المتوسمين بالمتبعين على الخلاف لكن في الجاهل يجوز ان يقرأ في غير وقت فاسد واقدرى احدثها
بالاخر في الغضا لا يجوز لاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز وهذا كونه الاقتداء في صلوة
الربايع وصلوة البراءة ولبلة القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة لعدم
امكان الخروج عن العهدة الامامية ولا ينبغي ان يتكلف للمقام الامام في الصلاة الاولى وكل هذا الكلي لا ينافي

الامام الاول
الامام الاول

نقدم
وبعض آخر

وهنا

من الشعار
من الشعار
من الشعار

مكروه ولو اداه النقل بالجماعة على سبيل الداعي فلو ترك امثال هذه الصلوات ليعلم الناس انه ليس
من الشعار في ذلك والدليل على ما قال الامام ان صلوة الاربعين بكرة من ان صلوة مطلق الاربعين مذكورة
في القرآن واتادعاء الاستفتاح فلو لا ما فيه من الاطلاق على الله تعالى يا فتاح يا من على فاستقل
والرهادة على شقيبا وادعيا بالنور لكان دعاء مباحا لكن الكلام فيه كالقلام في الوقت بالدعاء خارج
الصلوة انه يزعم رقة الغلب ثم ان يترك بالمنقول فيجوز وبعض هذه اللطائف من الامام المجتهد اما
المقتصد للاصحا وان آمن خروج الدم بجوز وامامة الاحد للقيام قال الفقيه ابو الميثاق لا يجوز ان ياتي حق
نفسه ان بلغت خذوة الركوع يخضع للركوع قليلا ليحصل الغرض بانه القيام والركوع وفي كل مقام
لا يصح الاقتداء اذا شرع على يكون طارعا في صلوة نفسه عند ما ينع خلافا لغيره اهل المعاد اذ لم يزل يحث على
بكفره بغير الاقتداء به لا ان يحث على كونه كونه ولا يقتدى خلف من فكر الشاعة او كرام
الكاتبين او عذاب القبر او غير ذلك لانه في الاذلة لا يرى عظيمة وجلالة وفي النصاب اذا انكر هذا القدر
او قال يتخذ القياس فلو مبتدع فيصلي خلفه في خط الامام ثم لا يركع فيمنع من الصلوة خلفه
ولما ظهر صاحب الامور وكذا عن الامام الثاني ايضا وتاويله ان لا يكون غرضه طهارا الحق وقد ذكرناه في
مناقب الامام بوجهه ويكره الاقتداء من عرف بالركن الربا اما القياس في يوم الجمعة ولم يكن مقتدا بغيره
به ولا يترك الجماعة بالملزمة فيه الزاين عن وفي غير حاله ان يتحول الى المسجد اخر والمقتدى خلف متبع او في
ينال ثواب الجماعة لكن لا يركع خلفه في الاقتداء بعد قوله السلام قبل قوله عليكم لا يفصح **نوع في المانع**
بين وبين الامام حايط في الاقتداء ان كان صغيرا قليلا وان كان كبيرا وله باب مفتوح او
نقب كمن يمكن الوصول الى الامام ولا يخفى حال الامام بساج او رتبة في عند الكل ولو كان النقب صغيرا
بحيث لا يمكن الوصول اليه ولكنه لا يخفى حال الامام اختلفوا فيه واختار الامام الحلواني للصحة وعول على
استنباه حال الامام وعدمه في مثل هذا المقام ولو اقتدى به في سجدة المسجد ان كان للزب باب مفتوح ولا يخفى
حاله جاز في قوله الكل وان كان لا يخفى عليه كونه ليل ذلك الباب في على اختيار الحلواني وعلى هذا الوفاء في
المثدنة وكذا الوفاء على الجدار الذي بين داره والمجرب ولا يخفى حال امامه وان قام على سطح داره ولا يخفى
حال الامام لكثرة القلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت فانه لم يتخلل الا حياطة وباتصال
الصفوف صار كقمام واحد والنظر اذا كان بين الامام والمقتدى ان يركع في سجدة والسفر والركوب في غير
الاقتداء وان صغيرا لا يخفى فيه الزندق لا قام الامام على الطريق وصفت الجماعة خلفه ان لم يكن بين الامام
وبينهم قد مر العجلة جازت والا لا كذلك بين كل صفتين الى آخر الصفوف والظاهر من الاقتداء في القل
فاصل بين صفين والفاصل في مصلى العيقا لا ينع ما خلف في المتخذ للصلوة الجارة وفي النوازل
جعل كالمسجد والمسجد كغيره لا ينع الفاصل فيه الا في جامع القديم بخلافه فان رتبة كان يخفى على

نكرام

قال

الشيخ

او في الامانة

لا يصح

الا لما يطرأ

شيء

واصطفوا فانه عليهم

الاصحاب

يشهد

المقتصد بصلوة الجماعة
فانما الامام في كل صلاة
فانما الامام في كل صلاة
فانما الامام في كل صلاة

من الشعار
من الشعار
من الشعار

اربعة اقسام سواها كذا ذكر الشيخ مظهر الدين القباسي في تاريخ خوارزم وجامع المقدس الشريف اعني ما يشتمل
على المساجد الثلاثة الاقصى والقنطرة والبصرة **فخرج** صلى خلف امام ويومظن انه خليفة فافترى فاذا
مؤخره بجزء وان نوبه حين كبر الاقفا بالخلعة لالا في الاول اعدى بالامام مطلقا وفي الثاني اعدى
بالخلعة ولو قال اعدى بالشاة فاذا ملو بخر او على العكس لا يجزى وقيل يجوز للامام العدة في الاشارة
بالشارية لابل الحقة ولو قال ان كان في العشاء اعدى به فيها وان كان في التراويح اعدى به فيها
فاذا لم في التراويح صح ظن انه في الظهر فقال نوب الاقفا به في صلوته فاذا في العصر صار شارعا في العشر
صلى مع الامام ركعة ثم نوى الانفراد في الباقي او نوى ان يؤتم امامه في الباقي وايم على ما نوى الا انه كان بعد
ركوع الامام وسجد بعد سجوده قال محمد بن صالح تامة ولا يشبه هذا ان ياتم ببعض المقتدين رجلا
بصلواته في موضع ونوى من ان يؤتم صاحبه فصليا كذا ذكر جاز ونوى كل الاقفا بصاحبه **لا نوع**
فيما لا يتكره وما **لا يتكره** الاقفا في الترخاير ومكان يكون والقدوس على انه لا يتكره واصلا المقروع بالجماعة
على سبيل التذاري نكر الجماعة بكرة الا اذا كان المسجد على فربعة الطريق وعن الامام اذا كان في الصلاة ولو كانوا
اكثر بكرة وعن الثاني اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا بكرة ولا يتكره ومما لا يكره وبالفرد ولو عن المخرى بجملة
الهيئة فياروى عن الثاني فائتت جماعة صلى باجلية بيت ولو مع صبي يعقل بالفضل ولو لم يكن
له اهل صلى وحده باذان واقامة وحكم المنفرد في التسيير والتجديد ولو صلى في بيت رجل يوم باذن من
له التمكن ببيع حتى انما في اراه تطويل قلة او ركوع قال ابو حنيفة البخاري اخشى امر اعظم وقال ابو
طاهر لا يابن ان يبدل في الركوع ليزيد الركعة فخرج وقيل ان عوف الجاني كره والا لا وسوتا وبيل للركوع
انما وقال الشعبي قد تسيح او تسيح او لا تحلات الله اذا ثقل على القوم لا يفعل وهذا اذا اراد به
حق القوم فان اراد بالانفصال لا يتكلم في الركعة وفاقا وكل من بعد نفل لا يفضل ان يتسرع
القيام الى النفل غنة او يترجى الى بيته معتد باكان او اما او مضطرا وحده وان
مكث في مكانه يدعو ويتنفل جاز والاولى اولى تكبير الله ثم بعد وقيل ياتر الامام وتقدم المقتدي
ليخا الى حالة النفل الفرض وسجد الامام في صلوة لا يقبل بعد هذا ان يخوف بوجهه الى القوم الى
بين القبلة من يما يجزى يسار المصلين اذا لم يكن بجذابة فان كان اخف لالي وجه المصلين والخطا
والعصف للرجال والنساء سواء في الصبح واذا كان الامام والعقد في المسجد الاجت قيام
الكل عند قول الموقد سمي على الفلاح عند الكل وان اقام الامام في المسجد لا يقومون قبل فراغه من
الاقامة وان كان خارج المسجد فكلما جاز صفا قواما في الاخرة وان دخل من القدام قاموا كما اذا
الامام والاقية ان يسيروا اذا فرغ الموقد من قد قامت الصلوة صلى خلف الصفوف منفردا مختارا
بلا ضرورة كره ويتبع ان يجذب واحد من الصف في المسجد او القصر ثم يكبته ولو كبر خلف الصف

لان حكم العدة
حكم النطق كما ذكرنا
تكرار الخطا بالكره

ابو حنيفة البخاري

انما يكره الى القيام ان القوم
يقومون في الصلاة وسبيل في الاشارة
مبوق

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان والبيان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان

ثم كثر به كره قال الفقيه ابو جعفر منذ اذ كان في الصف فخرج والافلاك استخرج عن الثاني صلى
المقتدي ثم دخل فبثا مع الامام ثم ارجعوا وترك الامام القراءة في الثانية قراء المقتدي وان لم يقرأ
جاز ايضا التبعية الامام بشرح في الاربعة قبل الظهور واقمت كان القاضي الشافعي يفتي اولابا الامام
فما وجد عن الامام رواية انه يقطع على راس ركعتين ايتي به رفع راسه من الركوع او السجود قبل الامام
عادة اليه ليرد الى الخلف بالموافقة وكره اداء السنة مختلطا حال اشتغال القوم بالعبادة لانه خالف
للجماعة عيانا رفع الامام وامن قبل ان يتبع المقتدي في الركوع والسجود تارة الامام في الصلوة ولو قام
الى الثالثة ولم يتم المقتدي التمسك به وان لم يتم جاز وفي الفتاوى الاصل يتم وان خاف فوت الركوع
لان قراء بعض التمسك بعرف قربة ولو سلم قبل فراغ المقتدي من الادعية سلم مع الامام لان هذا محمد
يخرج بسلام الامام في فريضة السلام ولو سلم قبل فراغ المقتدي عن التمسك به علم انه ان مكث فاعاد
مقدرا ما يمكن قراء التمسك تحت صلوة لانه الفرض ان يعقد قد يترك ولو كرر التمسك له اول مرة بركعا
وقعد قد يترك بركعا ويكون تاركا للواجب المقتدي اذا فرغ قبل ايامه من التمسك وسلم جاز حتى لو اعترض
الفساد بطلوع الشمس بطل صلوة الامام فقط تحت امضاء ان تركه العام تركه المقتدي ايضا ويأمر القنوت
اذا خاف فوت الركوع وتكبرت العبدان والعدة الاولى وسجدة السلاوة والسجود اربعة اشياء اذا
تعدى الامام لا يتابع المقتدي زاد في صلوة سجدة عدا او زاد على اقوابل الصحابة في تكبيرات العبدان
لانه سمع من المناذري جواز الخطاء عليه حتى قالوا ان يقرن المقتدي بنية الشروع بكل تكبيرة في العبدان
من المناذري او كبرية الجذارة حسا وكذا اذا قام الى الخامسة ساجدا وسعة اشياء اذا تركه الامام في
به المقتدي ترك دفع اليدين في التمسك والاشياء ان كان الامام في الناحية وان كان في السورة لا عند محمد
خلافا للثاني او ترك تكبير الركوع او السجود او التسيير فيها او التسيير او قراء التمسك وترك السلام
او تكبيرات التشرين اتي بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراء لان الاول
يطلق وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وتمت صلوته وان
ركع وسجد بعد جازت صلوته وان ركع معه وسجد قبله ركعتين لان السجود الذي تقدم على الامام
لم يقعد به فكانت الركعة الاولى متعومة والثانية قضاء عنها والرابعة عن الثالثة كذلك ولو كبر قبل
الامام وسجد معه قضى اربع ركعات بلا قراء والخامس خلافة زعفر بن سفيان في اقله ذكره وفيه في آخره
الامام اذ كره في القيام وركع معه كنه فاستسجد تارة وركع معه وسجد اربع سجود تارة للسجود الاول
بعد الركعة الثانية كلها رفع راسه من الاولى قبل الامام واطال الامام السجدة الاولى فظهر للمقتدي انه
في السجدة الثانية فسجد والامام في الاولى ان يركع او سجدة الامام او يتابعه الامام جاز وان نوى
الثانية والامام في الاولى فخرج الامام راسه وانحط الى الثانية فقبل ان يقعد الامام جبهة للثانية رفع

في الثالثة

وكما اذا كان
بالعبادة لانه خالف
مطلوب

وناب القنوت

حتى قام الامام الى الثانية

الاشارة

المعتدى رأسه من الثانية على المعتدى إعادة تلك السجدة فان لم يجد بطلت صلوة لان لم يشرك الا
في الثانية نوع في المسبوق لا يبرح الاقدار به ويصل خلفه لانه لم يبرح بالاعتداء فلا يصح اماما
والدليل على انه كالمعتدى ان يؤتم السجدة عليه بيدهما وان لم يحضر وقت السجدة الا اذا تابع امامه
في سجود السجدة فليطعمه كغيره حتى الاذكار كالمنفرد فياتي بها والخليفة قائم مقام الاول فيسجد
صلوة المعتدى بالمسبوق لانه صار اماما في السجدة لان في كل سجدة فقلت مسبوقا اخرجه لانه
لا اقتداء احدث الامام واستخلف من اقتدى به في هذه الحالة ولا يذكي ولو لا القوم انه لم يذكي ان كان
الاول احدث في القيام على الخليفة ركعة وقعد وتسلم ثم اتم صلوة نفسه والقوم لا يتابعونه فيه بل
يصبرون الى فراغ الخليفة من صلواته فاذا فرغ قاموا الى صلواتهم وحذروا وفق المسبوق الامام في سجود
السجود علم انه لم يكن عليه السجود اذ لم يتبعه في السجود والامام ابو حفص
الكبير على انه لا تسجد وان لم يعلم الامام به لا يقدر صلوة المسبوق بلا خلاف اذا ذكر الامام المحرم
فانته قبل خروج من المسجد فسد صلوة و صلوة الخليفة والقوم لان الامام بعد الزل ولا يسهل
الامام سجدوا الى الحائصة وقابله المسبوق فيها اذا كان الامام تعدد الرابعة فسد صلوة المسبوق وان
كان لم يقعد لاحتى بقية السجدة قام المسبوق من التشهد ثم عاد الامام الى سجدة تلاوة ولم يوافق
المسبوق فيها لكنه وافقه في القعدة التي بها الامام بعد سجدة يجوز صلواته وان كانت صليته المسئلة
بحالها بعد صلوة المسبوق بترك المتابعة في السجدة ولا يجوز المتابعة في القعدة لان الفساد في المسئلة
الاولى لا يرتفع في القعدة فان قعدة الامام يرتفع بالعود الى سجدة التلاوة في المتابعة في القعدة بعد
عود الامام اليها فاعتاد افعال صلواته وحاجه وان اقام وفي الصليته الفاد بترك المتابعة في السجدة
وان تقاض القعدة امره ان لا يجزى المتابعة فيها وان قعد المسبوق ركعة سجدة ثم عاد الامام الى
السجدة اي سجدة كانت سجدة او تلاوة لا يلزم المسبوق العود لتمام انفراد وارتياض كل صلوة
بالاقتداء والارتداد لا يبطل صلوة المسبوق فكذا ارتياض بعضها صلى المسبوق ركعة ثم جاء مسافرا
اخر واقفي به فحدث الاول فقدم من زاد في الموضوع ونوي الاقامة ونواها الخليفة ايضا
ثم جاء الاول فحدث به فاذا قعد الاول فقام ايضا فحدث كايتم مع القوم ويقوم الثاني ويصل ثلث
ركعات ويصلي الاول ركعتين بعد سلام الثانية ولا يستغفر فرض القوم بنية الخليفة لانه كالمعتدى
ولا يسهل الاول منها لانه بعد زوال الولاية اذا ابتداء المسبوق بقضاء ما سبق بكرة وقبل بعد العمل
بالمسبوق والاول اقوى لسقوط الترتيب والقوى ان المسبوق يترسل في التشهد حتى يفرغ عند الامام
الامام المسبوق اذا اذكر فصلوة الخاتمة بالشاء وان في الجملة في الاولين قبل ياتي به لانه لو لم ياتي
به لغوب اصله ولو استغفل بالشاء فانت الاستماع بالتحضر قبل لا ياتي به لانه سنة والاستماع فرض

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

وهو الاصح ومنه دليل على انه لا ياتي بالتخية حال ما يقرأ القرآن في المسجد اذا سجد في حق من
دخل بيته الفرض فلم يكن التخيية سنة والاستماع فرض فلا يترك الفرض بما ليس سنة وقبل ياتي
بالشاء في حال سكناات الامام بين القعدة وذكر القعدة بوجعها ان كان في القعدة في الجملة ياتي
بالانفاق وان في السجدة الثاني على انه ياتي به وعند محمد لا المسبوق يقضي اول صلوة في حق القعدة و آخرها
في حق التشهد حتى اذ ركركعة من المغرب قضى ركعتين وفعل بينهما بقعدة فيكون ثلث قعدة وقراء
في كل فائحة وسورة فلو ترك القراءة في احدهما فسد ولو ادر من ذوات الادب صلى ركعة بفائحة وسورة
وتشهد ثم صلى اخرى بفائحة فقط ولا يشهد ولو ادر ركركعتين قضى ركعتين بقعدة وتشهد ولو ترك كما في
احدهما فسد ولو كان الامام يقضي قعدة ركعتين في النصف الاول في النصف الاخير فادركه فيه واقدي به ياتي
بالقعدة فيما يقضي حتى لو تركها فيما يقضي من النصف الثاني في النصف الثاني منها والمسبوق منفذ فيما
يقضي حتى تغير بيته الاقامة ولم يزم عليه القراءة وسجد السجدة لكنه مقتضى التحريم حتى لا يبرح الاقدار به
وقدمه والا حق وهو الذي ادر ركركعتين وفات الباقي للعدم او حدث او بقي فاما للزحام او الطائفة الاولى
في صلوة الخوف كانه خلف الامام لا يقعد ولا يسجد للسجدة والمسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام
ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كل ركعة قبل العلم بقراءة واعايقوم قبل فراجه بعد ما قعد قدر التشهد في
منها في المسبوق المارح زوال القعدة وصاحب العذر خارج خروج الوقت او خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت
العصر ودخول وقت الظهر العبد من اذ الفجر طلوع الشمس او خاف ان يسبق الحدث لانه لا يسجد
فراغ الامام او سجدة لانه كان على الامام اما اذا كان لا يقدر الصلوة يخرج الوقت بتمامه وكذا اذا
خاف المسبوق ان يمر الناس بين يديه لو انتظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغ الامام من التشهد
ان قعد قدر التشهد ثم قام جان وان قام قبل ان يقعد قدره لا يجوز في النوازل ان قام قبله لكنه قراء بعد
فراغ من التشهد قدره بجوز به الصلوة جاز والافلا وهذا اذا كان سجدة ركعة او ركعتين ولو لم يسهل لا يشهد
بقضاء المسبوق قبل فراغ الامام من التشهد حتى اذا وجد سجدة قبل من قيام بعد فراغ من التشهد جاز وان لم
والافلا فراغ المسبوق من صلواته وتابع الامام في السلام قبل فسد وقبل الالة وان كان نسيه لكنه وجد
تمام الصلوة فانه لا يترك كالحديث القعدة والفقهاء في هذه الحالة وهم يفتي **الشيخ في السجدة**
في القيام في الفريضة الاولى ام الثانية رفضه وقعد قدر التشهد صلى ركعتين بفائحة وسورة ثم
اتم وسجد للسجدة فان شك في سجدة منها عن الاولى ام الثانية يفتي بها وان في السجدة الثانية لانها
لازم على حالها فاذا قدم من السجدة الثانية فقدم قام وصلى ركعة و اتم سجدة السجود وان شك
في سجدة انه صلى الفريضة او تلاها ان كان في السجدة الثانية فسد صلواته وان في السجدة الاولى يمكن
اصلاحها عند سجدة لان تمام المأمية بالرفع عنده في مسئلة من احدث في السجدة الاولى من الحائصة التي قام

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

من الشبهة

التي ساءلها قبل الفعدة من تفرغ السجدة بالرفق ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويحسب السجدة
في الغرض الثانية او الثالثة تحرك فان لم يتحرك على شيء ان كان قائما فقام وقعد وصلى ركعة اخرى فقام وقعد وسجد وان كان
قاعدا تحرك فان وقع تحريكه على انما الثانية بقى على صلواته وان وقع على انما الثالثة تحرك في القعدة
لزم وقوعه على عدم الفجوة في آخر الثانية فردد وكذا اذا لم يتحرك على شيء ولو لم يتحرك في وقت الصلاة الرابعة
او الخامسة ولو شك انما الثالثة او الخامسة فعلى ما ذكرنا في الخبر ولو شك في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة
ان تكرر الركعة وقتها وقام وصلى ركعة اخرى فقام في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة في الركعة الاولى
يقنع مع الامام فاذا قام الى القضاة لا يقنع ثانيا وكذا لو اذرك الركعة الثالثة لانه صار منكركا للقعود ولا
عبرة لك بعد الصلوة وكذا في القعدة قبل السلام من شك بعد الصلوة في بعض الاعضاء او في بعض الاعضاء
او الامام بعد السلام عدل الله صلى الله عليه وسلم ان كان عنده انما تمام وان سجد في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة
يعيد احتياطا وان كان الخبر عدلين اعاد وان لم يعد لا يلتزم في قوله ولو اختلف الامام والقوم في تمام
الامام تمام والقوم ضل ان كان الامام على يقين انما لا يعيد بقوله ولا يعيد وان كان بعض القوم مع الامام
لا يلتزم في قوله خالف الامام وان كان معه فاجز بان اختلف الامام بقوله في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة
القوم يجوز له الخلف ان صدق فواقداء مقترضين غير من وان صدق الامام فاقدا مقطوع بطلان
واجدا بالثبوت وقطع اخر بالتمام وشكر الامام والقوم ليس على الامام والقوم شيء وعلى من قطع بالانقضائين الاعاء
ولو قطع الامام بغير تمام لا يقوم اعاد الامام ولا اعاد على الذي قطع بالتمام ولو قطع واحد من القوم انقضت
وشكر الامام وبقى القوم ان كان في ذلك الوقت لا يخلو ولا يلا وان قطع عدلان بالانقضائين واجبا اعاد
حكما واذا شك الامام انما الرابعة او الثالثة او الاولى او الثانية خلفه مسوق لا يتابعه في الركعة الاخيرة
لاحتمال الاشتغال بالتألف قبل اكمال الركعة وانما يؤمن فساد الصلوة بل ينظر قائما او قاعدا حتى يفرغ
الامام فاذا فرغ انما قد تابعه فبطلت الصلوة **نوع** نذكر انه ترك ركعة فالتا فردد صلواته لانه
قوله فيجعل الله ترك في تلك الركعات فلو في ركعة وان فعلت اجعل على انه ترك ركعة فبطلت سجدة ثم يقوم
وصلى ركعة بسجدين وسجد للسهو صلى صلوة يومه وليتيم نذكر انه ترك القعدة ولم يعلم انه صلوة اعاد الخبر
والوعد لا يخفى بعد ان يترك القعدة في الركعة وان نذكر انه ترك ركعتين فالخبر والوعد لان الكل بعد ترك
القعدة في الركعتين وان نذكر الركعة الاولى في الركعة الاولى كذا صلى العيص فذكر ترك سجدة ولم يعلم انها مكية او
الظهر المنقطع بغير العيص ثم سجد سجدة واحدة ثم بعد الظلم العيص فان لم يعرفه لم يرد ولا يلزم تحريكه على
شيء صلى ركعة من الظهر ثم شك في الثانية انه في العيص ثم في الثالثة انه في الطلوع ثم في الرابعة انه في الظهر فردد
الظهر صلى ركعتين ثم شك في الثانية او في الثالثة او في الرابعة او في الخامسة او في السادسة او في السابعة او في الثامنة
للجمعة ام لا لم قطع بخلافه مضي وان ادى ذلك وذكر القاضي سكتا بكية الافتتاح والقعود لا يصح

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

كذا قيل شكركم للافتتاح ام لا او احدا واحدا النجاسة ثوبا او بدنا او سجدا واسم كان اول مرة
استأنف وان كان يقع من اجل المصطفى ولا يلزم وضوء ولا غسل **نوع** آخر سمي في سجود السهو بغير التحريك
ولا يلزم عليه سجدة السهو ولو سجد من اجل الايلة لا يلزم له واحدة يسمى في صلواته الظاهر والعصر وغير ذلك
انه تفكر قد يفتدى فيسجد كالركعة لزم وان قلنا لا فان شكره صلواته لا يخلو ولا يفكر في ذلك ولو سجد من
الصلوة لا يلزم وان طال وكثر سجدة قبل السلام لا يعاد بعد الامام يراه قبل السلام والمؤمن بعد قبل تابع الامام
لبقاء حرمته الصلوة فيترك ركعة تحقيقا للمتابعة وقبل التتابع وان تابع لا يعيد المأموم المقيم فاذا اتم الامام صلوة
وعليه سؤنا بعد المقيم فيه لاني السلام فان سلم وموذا الركعة عليه من الاعاء فردد الاوكل المسبوق فاذا
قام الى الامام وسجد بها ايضا سجد في آخر فلم يسبق الى القضاء وعاد امامه الى سجود السهو كان المقيم
سجدة تابع الامام وان لم يتابع ومضى على قضائه ياتي بسهو امامه و آخرها وان سجد المسبوق ايضا وسجد
عنها وان كان تابع الامام في سهوه لم يمسك ايضا في قضائه سجد ايضا فان وجع المتابعة الامام قبل ان يقعد سجدة
ان يقضي قيامه وقرانه ولا يعيد الا على شيء او انه قبله وان قدرا بسجدة لا يعود وان عاد فردد صلوة المسبوق
وان نذكر سجدة تلاوة وكذا عاد المسبوق لم يقعد فان لم يعود الى المتابعة وقعد بالسجدة فردد صلوة المسبوق
التلاوة ان عاد الامام الى سجدة التلاوة بعد ما قد المسبوق سجدة ان تابعه فردد خلاف وان لم يتابعه لا على رواية النوادر
كسجدة السهو وفرد على رواية كتاب الصلوة الحقا بالصليبة وان عاد الى الصليبة عاد معه لم يقعد بالسجدة
وان لم يعد فردد وان اعاد الامام ايضا بعد ما قد المسبوق فردد صلوة المسبوق عاد ولا **نوع** في القراءة
الادكار شكر التوجه فكبر واعاد القراءة ثم علم انه كان كرها في ذلك الركعة او ركعتين واعاد علم
انه كان فعل يجوز صلوة وسجد للسهو وكذا يجز اذا طال وكثر حتى يتغلب عن ركوع او سجود وسجد السجدة او
عكس لزم قل وكثيرا العجيب سمي عن الناحية الاولى والثانية وقوله كل السجدة او ركعة فانه نذكر ان القيام
او في الركوع عاد الى الناحية وقراه ثم يقعد السجدة وسجد للسهو فقص صلوة الليل بالقرار وام جهر فانه خاف سائلا
لنظام في الغفل نهار وجهر سجد او ام في الطلوع ليل وخاف سجد السهو وان عاد فقد ساء ترك اكثر الناحية سهوا لزم
وان نذكر الاول لا نذكر ترك السجدة في الاولى والثانية في الركوع او بعد الركعة منه قبل السجدة عاد وقراء السورة و
ركع لزم ولو قننت فقيهه روايتان ولزم السهو عاد ام لا قننت ام لا ولو نذكر بعد ما قد رأسه انه لم يقنع لا يعود
لان القنوت بعد الركوع بدعة فلا يقنع اصلا قننت في الثالثة وركع فلما نذكر انه ترك فيها القراءة اعاد القراءة
والقنوت والركوع وفي رواية قراء سائلي في الركوع او السجود او القيام او في السجدة في الركوع لا يلزم وان
قراء القيام قبل السجود في القراءة عاد او سهوا لا يلزم وان قراء في القعدة قبل الفراغ من السجدة سجد لزم وان بعد
لا في القنوت قراء سهوا في القعدة او في الركوع او السجود في السجدة في الركوع والسجود لزم اراد ان يقرأ سورة
فاخطأ وقراء غيرها لا يلزم وكذا اذا قراء المقدم على الذي قراء قبلها خطأ وقبل يجب لان رعاية الامام

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

لا يعيد

وإذا كان البنية

[illegible]

يا ايها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 إنما يحب الباطل الكافرين
 واذكروا اليوم الذي
 بادل الله النصارى
 ما كانوا يعملون
 إذ قالوا ليعيسى
 ابعث لنا ملكا
 قالوا لا نستطيع
 أن نعبد الله إلا
 بعيسى
 فاستجاب لهم
 الله وحده
 فبذلوا ما
 كانوا يعملون
 فبذل الله
 ما كانوا يعملون
 فبذل الله
 ما كانوا يعملون

الاول والامام بالراس فالتحيز ما قال الامام السرخسي انه سقط الصلوة بكونه ان يرفع المولى الى وجهه
عنه او يثني بجزء عليه فان كان لا يخفض راسه اصلا لا يجوز له ان يخفض راسه ولا يخفض السجود
او يذبح الركوع جان عن اليمين في الاصح وقيل جاز عن الاصل وقيل لا يجوز وان كانت الوسادة على
الارض جاز عن السجود فاقوالا اذا سجد على يساره او يمينه يجوز ولو على يساره لانه لا ارتفاع كثير ان
صلى في منزله قدر على القيام وان خرج الى الحاجة لا يصلي في بيته الاصح وقال الامام الاصحى يخرج
لكن يتخير في ان يقيم في سجده او في الركوع ويركع في القيام كل من لا يقدر على ذلك في السجود يسقط
عن سجدة الركوع والسجدة وان كان في الركوع او في القيام لا يقدر على ذلك في السجود يسقط
الاخرى صلى المكتوب بالتخيير في السجدة كن استل بان يصلي بلا قنطرة او طهارة وبين الائمة يوجب
الاداء على الدابة موقفا وعنه الجواز بلا قنطرة ولا طهارة اصلا في سجدة نوبت بحسب الصلوة عليه كان
لا يقدر ان يركع في سجدة من ساعته ما يسطرحة او يزيد رصه بازاءه والاذا جاز المريض عن الائمة
بالراس ايضا يخرجها اذا اصره فان زاد المانع على يومه واليلة تسقط عنه الفرض في الاصح كما في الائمة الا
لان تحرك العقل لا يكفي لتوجيه خطيبا عرف من مسئلة الاقوال **الثاني والعشرون في السفر**
جاءت في الحديث من الجانب الذي خرج اربع جانب آخر ولو كان في هذا الجانب محلة متصلة في القديم بالمعنى
وان فصلت الا ان يغير مجازاتها ايضا لان بقائها ليس بشرط حتى جاز عن الجمعة ولا يعتبر مجازة الفناء
الا اذا كان بينه وبين المصلي اقل من غلوة وليس بينهما فرجة وكانت القرى متصلة ببعض المصلي فحينئذ
جاءت في الفناء لا القرى واذا كان احد الطرفين الى المقصد مدة السفر الاخر فلكل الا بعد بلا داع يقصر
عندنا جاز في غير موضع ثم بدله ورجع الى المصلي كان موكلا او تزوج به فقد قام بقصده قبل الامام
وكذا لو احدثه وانصرف الى المصلي لوضوءه ثم علم بالقاء في رحله ثم حتى يسير في طهارة ولا يصير سارا بالنية
كما لا يصير سارا بغيرها بالنية ولو كان بعد صلاة التيمم في رحله ثم دخل وطهارة بغيره فبطل
الاقامة فاذا دخل ثم صلى الظهر اربع ركعات وخرج في وقتها في السفر صلى عصر ركعتين ثم عاد الى المصلي
انتهى صلاتها بلا وضوء اعاد الظهر ركعتين والعصر اربع ركعات لان التسليم باخر الوقت وقد كان في الظهر سارا
وفي العصر مقاما **مسألة** خرج في عصر في الرحلة اما موقفا او متحركا او في غيرهما او ان لا يقضي دينه
ابدا لم يقصر ولم ينو ان يقصر في الوجه الاول فيكون صلى ركعتين على الاقامة ولم يحل للطالب
حجته وفي الوجه الثاني ولو كان ان اعتقد ان لا يقصر بدلا ثم نوى الاقامة او في الثالث ان يقصر لعدم
العلم والوجه الثاني يعاين في الخارج الذي يدخل في رحله او بعد عزمه على الاقامة في اول عصره ولا
ينوي الاقامة لكونه يعلم ان لا يخرج الا في حاله في نصف سؤال انه لم يدر لانه حاله على الاقامة وكان الحال النطق

موقوف على ما ذكره في المتن
والوجه الاول ان لا يقصر
والوجه الثاني ان لا يقصر
والوجه الثالث ان لا يقصر

في السفر

في الركوع

في السجدة

في القيام

في الركوع

في السجدة

في القيام

في الركوع

في السجدة

في القيام

في الركوع

في السجدة

في القيام

الدين والمدبر سافر فلما سار ذلك حجب المدبر عن مكانه فبطلت الصلاة لان المكان خرج من
الحجب بقضاء الدين وان كان موقفا في الدين لعدم احكامه صبي ونظر في حرجا الى مسيرته
فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم الكافر قص الكافر لا يعتبر قصده لا الصبي في المختار والامام
الفضل على انهما يتأخران الصلوة المسافر الا ان نوى الاقامة ليتمكن من اتمام الصلوة لا يبيح له حاله
مبطل اخر مخرج الا بعد مع الحجب طلب العذر ولا يقصر وان طال سيرة وكذا اذا خرج من المقصد
مدة سفيتم منه الى اخر ذلك لعدم نية السفر وكذا الامام والخليفة والامير والكاشف للصبي
الرتبة وقصد كل الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد ما سيرة من وجهه انما في الرجوع لو لم يزل
مدة سفيتم قصر **مسألة** آخر عبد سفيتم نوى احدى الاقامة لا الاخرى كان بينهما مهابات
بهم العذر في نوبة المقيم ويقصر في نوبة المسافر وان لم يكن بينهما مهابات يقعد على راس الركعتين
ثم يصلي ركعتين فيكون اربع ركعات مقيم ومسافر فيصلي صلاتها خارج مع مولاه ولا يعلم حاله
وعمل خبر مولاه فان لم يجزه ان خرج موضع الاقامة ثم وان خرج من موضع السفر قصر على مولاه
الحال والاصل فان نوى المولى الاقامة ولم يعلم به العبد وقصرا يا ثام علم او سأل مولاه لم يجز
بها وقصر مده ثم اخبر بها اعاد ما قصى هذا اذا علم من قول المولى وفعله انه نوى الاقامة وعلم به
اصحابه الا العبد اذا نوى بقلبه ذلك ولم يعلم بها العبد لا يلزم الا تمام قبل العلم وكذا المولى
قال في شرح الطحاوي الاصح عدم اللزوم قبل العلم وجواز ما مضى بلا إعادة باع العبد مولاه المسافر
من مقيم ومولاه الصلوة صارت رابعة ثم العبد مولاه جماعة مسافرين ونوى المولى الاقامة
فبطلت النية في حق المولى والعبد لا في حق العموم في قوله عز وجل يقصر العبد ويقدم واجله مسافر
للسلام والقديم لم يقوم المولى قتيان ويقوم المولى باذ العبد في الصلوة ويشترط باصبعه او لانه
يشترط اربعة اصابع يعنى صارت الركعتان اربع ركعات مسافر كذا لو لم مسافر موقفا فاحدث التمام وتكون
المقيم لا يصير صلاته المسافر اربع ركعات وبعض جوزوا ترك السنين والامام الفضل لا يجوز تركها كما مع جواز
القصص في الاثنى تسن لأكمل الاثنى والقصص في السفر كما يكون الكثرة والجمع ورد بالقصر في الفاضل
غير والمختار انه لا ياتي بها في حال الحرف ويأتي في حال القنطرة والاعم وقد مر في كتب الاحاديث عن
جماعة من الصحابة ترك السنين في السفر وقالوا لو صلينا السنة لأكملنا الفريضة **الثالث والعشرون**
في الجمعة خطب محمد بن قيس واغسل وصلى جاز ولودع الى منزله فاكل او جامع قال
بعد الخطبة اعادها صبي خطب باذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونقص في كتب اصحابنا ان اتي
الامام والخطيب افضل لكن ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجهه عن مالك انه شرط
لان المتوارث في خطبة الامام في الفريضة الاولى قلت مسوط كمال الماشية لانها الاية ايا

في السفر

في الركوع

في السجدة

في القيام

في الركوع

في السجدة

في القيام

في الركوع

في السجدة

في القيام

في الركوع

في السجدة

في القيام

الغير كان هو الخطبة في تلك الزمان لا يجوز ولو حضرها واحد أو اثنان وصلى الله
جان خطبة حضور النساء فقط لا يجوز ولو كانوا رجالا انما او قضا او مالكا او بعيدا جاز والاذن
بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا تخطبوا لئلا يخطبوا بالجمعة لا يكون
مالم يأتها احد حدث بعد الخطبة فامس من لم يشهد بالجمعة لا يصح ولو امر بالمعصية او نهى عن
ايضا لان المتعدي في حق القاعة كما لو كان كافرا او ضياعا فامر رجلا مسلما يصح وفي الخلاصة يصح
ولم يصح الاول ولو رجع في الجمعة واخذت واستخلف من لم يشهد عاصي لان الخليفة قائم مقام الاول
حتى يصح اختلاف المبوق ولم ينقلب صلوة المؤمنين المسافر رجعا باستخلاف المسافر المقيم امر الخليفة
ذميا او ضياعا باقامة الجمعة بلا علم جالها فامر الاصل باقامة لا يصح ولو اتم لم يملك مدافعة في اتم
الغير صح ولو احدث وقدم ذميا وامس بالجمعة لا يصح وان استلم بعد الاستخلاف وان استأنف الخطبة
والصلوة ولو بعد السلام صح **فزع ما يحرم** في الصلوة يحرم في الخطبة كالاكل والشرب حال الخطبة ولا يحل
للمخطيب تكلم فيها الا بالامر المعروف ولا يحل له سماع الكلام أصلا وان امر بالمعروف وان بعد من الامام
اخلفه في بعض الثاني واخاف ابن سلكوت ونصير بن يحيى اختيار قراءة القرآن وقراءة الفقه
والظن فيه فكل من البعث قبل الاباس يوم من الثاني ان كان يصح الكتب في وقت الخطبة والمخاض
من الايام اولى وان سماع مدح الظلم عند خروج الامام بقطع الصلوة وان صلى ركعة ثم خرج اضاف
البها اخرى وسلم ذكره في التواضع والى ارباعا وقد قيل ان التمسح اضاف البها اخرى وان لم يقبل
الثالثة سجدة قبل يتم ويخفف في القراءة وقبل يعزى الى القعدة وان كان في عين الامام او سار
قربا منه يخوف اليه مستعد السماء الخطبة تذكر الامام بالجمعة ترك الجهر بقض الجهر وبعد الخطبة
فان لم يقبل جازة وجوز الجمعة فناء المصروف وهو الموضع المعقد لمصالح اهل المصروف المتصل به وقد روي
البناء بالعلق وقبل بعد سجدتين حتى قيل ان جواز الجمعة بناء على الفناء لا على البناء ومعنى على
فريخين من مكة وقيل مقدار يدرى من قبل غيبته المصروف ومن كان مقيما في غير ان المصروف
وليس بينه وبين المصروف اربعة افرجة بحسب عليه الجمعة وان كان منها اربعة افرجة لا وان سجد البناء والمخاض
ما قبله حجة وما كان الجمعة على من يقدر من المصروف لا بد من معرفة للعلم قروي دخل المصروف
يوم الجمعة ونوى ان يركب فيه ذلك اليوم لزم الجمعة وان نوى الخروج من يومه ان نوى قبل دخول
وقته لا وان بعد دخوله وقتها يلزم وقال الفقيه اذا نوى الخروج من يومه لا يلزم مطلقا لعدم
الالتزام المسافر دخل المصروف يوم لا يلزم الجمعة مالم ينو الاقامة خمسة عشر يوما المصروف اذا سار
يوم الجمعة ان خرج من الغداة قبل آخر وقت الظهور لا باس به لا يباح في آخر الوقت ذلك ان المسافر
يوم الجمعة قبل الزوال لا يكره في مضان فانه صح انه عليه السلام للثبوت خلفا من رمضان يجوز

كما لا يكره

للعبد المقلد كلمة الجمعة في ولاية لا الامة بقدر حجة بتقليد القاضي لا يمكن القاضي اقامة الجمعة
ذلك لا يشرطي وهذا غير فهم المتقلب الذي سيرته سيرة الامراء وحكمه رعية بحكم الولاية يجوز له
اقامة الجمعة مات واتي المصروف ولم يبلغ الخليفة موته وصلى بالناس خليفة الميت او قاضيه الماذون
قصد او ضاحي شرطه صح ولو اجتمعوا على اهل البلدة على تقديم رجل لا يصح الا اذا لم يكن للميت
خليفة ولا قاضي ولا شرط في بيع للضرورة ولو مات الخليفة وله ولاية على بلادهم اقامة الجمعة
امر القوي ان لم يسل او القوي لم يبلغ او استغنى الكافر لم يسل او القوي لم يبلغ لم يملك اقامة الجمعة
ولا الحكم بلا تحديد بتقليد بعد الاسلام او البلوغ الى الامام اهل البلدة عن الجهر فقد حكم اذا كان بناء
على سبيل شريعي كما اذا مضى مكانا بناء على دليل شرعي اذا كان بلا سبيل شرعي يعقد عليه كعقود
فلا اثر فيصنعون على رجل يجمعهم مضمي الامام موضعهم يوق الناس عنه ويخبر ثم اجتمعوا ثانيا
لا يقرن الا الذين الجدير عزل الاخير الذي هو امام الجمعة فله ان يجمع الى ان يبلغ العزل او ياتي الامير الجدير
وان صلى الشرطي بعد بلوغ العزل الى الاخير يصح لانه على علمه لم يعزل قصدا قديم الاخير الجدير والاول
الجمعة يتم كالوجه عليه وعزل وموت الصلوة لا يملك الجهر والعزل فيمطر في الاول من الخطبة فقدم الثاني
بعد ها وصلى لا يجوز لعدم حضور الخطبة ولو قرأ الثاني الاول وصلى خلفه صح ولو عزل الاول بطل حكم
الخطبة فان لم يجر الثاني وصلى الاول مع علمه بقدوم الثاني جاز مالم يعلم بعزل نفسه جازي او دلالة بان
يوجد ما يستدركها على اعزل الجهر الثاني يملك الحكم احدث الامام فيقدم رجلا بلا تقديم الامام بعد
الشروع في الصلوة يجوز وان قبله الا ان يكون قاضيا او شرطيا وفي بعض المواضع لا يصح وان بعد
الزواج الا اذا قدمه من بلى الاذن باقامة الجمعة ولو قدم القوم رجلا قبل ان يخرج الامام من المسجد
على المكاتب ومعنى البعض اذا كان يسرى والعبد الذي حضر مع مولاه لا يشك الدابة الجمعة لا على الماذون
والذي يوقى القرية والبيضا خرج الاخير عن الجمعة قول الامام اني خفف الكعبين قال الدقاق ان كان
الجامع بعيدا خط من المارة بعديه وان كان قريبا لا لكنه لا يقدر على المنع ولا باس بالركوب لها والعبد
والمنى افضل ويرجع من طريق آخر تكبير المسلم ووقيل من الاول دفعا لانظاره ولانه من علم
ما زيدا فلا يكون من العدل ان لا يشرقه مغمورا وانظر الشاذلي عذرة التحلف عن الجمعة وسبيل الجهر
والمافر واهل التجرة تاخذ الظهور المذموم الامام من الجمعة وان لم يوجد يكره في الصحيح وبعد الفداء
يصلون باذان واقامة الا انهم اذا كانوا في مقام لا يجوز اقامة الجمعة فيه كالاستباق صلوة الظهر جماعة
كما في سائر الايام واهل مصر اذا فاشتهم الجمعة صلوا احدى كالمسافر من **فزع** اقتدى بالامام ناويا
صلوته على طهر الله في الجمعة فاذا مونة الظن صح ظن مع الامام وان نوى الجمعة فعليه المسئلة بما لها

بام الجمعة

الجمعة الذي

استغنى قاضي كورن

الجمعة الذي

في التواضع

وقد روي

يقدم

الجمعة

منه في يوم الجمعة
في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

لم يصح الاختلاف في العيد بين اصحابنا وحكامنا ومعنى ووطا ولو قال اقترب به في الجمعة والظهر لا يصح عن واحد
منه كتاب زريق الاصح انه يصيد شارعا في الجمعة ولو تولى فرض الوقت يوم الجمعة لصلوة الجمعة لا يصح
الا اذا كان عند ان فرض الوقت الجمعة وعندنا الفرض الاصيل الظاهر غير انه مأمور باسقاطها اذا
الجمعة كالغايصة في الجمعة واجبا اصلي الا انما مأمور باسقاط القيمة عن ذمته بركة العبد لما
تقرر ان الواجب الاصيل لا يلزمه قضاءه والظاهر من الذي يقتضي الاحتياط ان السائل اذا كان لا يدرى بين يدي
المصلي ولا يتخطى قاب الناس ولا يسأل الجاف او يسأل الامر لا يدرى له بالاساس بالسؤال والاعطاء وتوصل
في الجامع والمساكين يردون بين يديه فلا تلزم على المار على المصلي ولا يلحق الاعطاء السائل الى المصلي اذ لم
يكونوا على تلك القيمة المذكورة قال الامام ابو نصر الغياثي جواد بغدادية تعالى من تحريمهم عن المسجد
وقال بعض العلماء الموقد في بعض المساجد كقارة لغرض اعطاء من جامع وعين الامام خلف بن ابي بصير
قاصدا لم اقبل شهادة من يصدق على حوالا في الحديث وقال ابن المبارك ينبغي ان يعطى حوالا لا يملك حلقا
ما حقه الله ويؤاخر الدنيا ولا يتخطى الرقاب للذين يؤمن الامام ان كان يؤخر بان يطأ ثوبا او حذاء
وان كان لا يؤخر في خطي ودون من الامام وقال الامام الفقيه ابو جعفر اذا كان في حال الخطية لا يتخطى وان
لم يؤخر جلس على العدا يوم الجمعة وتوحي ان خاف فواتها ترك العدا وفي سائر الصلوات الا الا ان خاف فوات
الوقت **الرابع والعشرون في العيدين** صلوة العيد واجبة في المختار وبجمهور الطريق في عيد الاضحى
بلا خلاف ولما بلغ الحجة قطع ولا يكبر عقب العيد ولا يكبر عقب الجمعة والسنة الخرج الى الجاهلية
وان معهم جامع ويستخلف من يصلي في المصرب بالضعفاء والمرضى وقبلة اقامته في موضعين في غير
مخارج خلاف الجمعة لانها جامع الجاهل والنفسق بنا فيه واذا اذن المولى لعبده في الجمعة والعيدين ليس
له ان يتخلف قول وقيل له ذلك وان علم العبد ان المولى لا ياذن له لو استأذنه لا يستأذنه وان علم انه
ياذن له ولا يكره المولى التمسك واستأذنه وشهد ذلك المرأة اذا صامت فعلا بلا اذن الزوج الا فضل العتيد
وتجمل الاضحى حتى قال المشايخ يستحب عيد الفطر ان يؤخر الخرج قليلا ولو زالت الشمس قبل ان يصلوا
العيد سقط الاضحية كوا لعدي في العيد والاسقط وفي الاضحى الى ما بعد العدا ايضا ولو بلا عدي فعلى
الروايتين في الاضحى لا في الفطر لكنه لو بعد في العيد لم يكره الاساءة به ومنه يلحقهم الاساءة وعلى رأي ابن عباس
يكبره كل تكبيرين تحب وتوالي بين العدا والتكبير في رواية ارجح في الثانية وعمل الامة في الاعشاء
في عيد الاضحى على الاولى وفي الثاني على الثانية تخفيفا على الامة لاستغفارهم بالقرابين حتى يعلموا بفضيلة
تجمل التضحية فاسقطوا من خاصة العيد تكبير وانما اقول الجحد طاعة لا منية فيه لعلنا بارئنا جديهم
وان اجتمع العيد والكسوف قديم العيد لان العيد واجب على صلوة الجاهل لانه واجب علينا والجاهل

لا يحل ان يعطى العبد
للسائل في المسجد
بعد انه لا يل
المذكورة

تخطى

المولى
ان شرب

منه في يوم الجمعة
في كل سنة
في كل سنة

في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

كفارة ولا يصدق الاجماع لان سيرة بتقدير العزيز العليم لا يقال الا بقوله الا انه لو اصر الشك لاننا نقول بمنع
نقلا فقد خرج في الصحيح انه انكسف يوم مات ابنه عليه السلام ومو ابراهيم عليه السلام قلا الواحدة
وزيد بن بكير كان مائة في العاشر من شهر ربيع الاول وحكايات شهدا على نقصان رجب
ورمضان وكانوا كواحدة الواقعة في يومان من رمضان يكونان من شعبان في الحقيقة فيقع انحراف
في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد الثامن والعشرين **الخامس والعشرون في الجنازة وفي**
الشهادتين كل من قبل بالسجدة الاخرى من العباد كالباع وقطاع الطريق والمكابر والحقاق وغيره لا
يقبل ولا يصلي عليه وفي القبول الرواية عن عدي بن ابي اذ من قبل مظلوما لا يقبل ويصلي عليه وطا ما يقبل
ولا يصلي عليه والمقبول بالعصية كالكلابادى والذرافى والعمالي والقبيى بالشام يقبل
ولا يصلي عليه ولا يصلي على قاتل نفس عند الثاني ويأخذ الشهدى والاعية انه يقبل ويصلي عليه
رأى الاماميين وبه وافق الامام الحلوانى والسقط الذي لم يتم خلقه يقبل في المختار ولا يصلي عليه
البعض في الكفن احسن وان مات بلا مال والكفن على من عليه نفقة الا الزوج عند محمد وعند الثاني
عليه كفنها وان كانت موصية وعليه الفتوى كلها حال الحيوة وان لم يكن لعل ولا من يملك عليه نفقة فعلى ان
وسئلوه عن الناس لانه لا يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه لا يجزى على الناس ان
يتناولوا لانه قادر بنفسه فان فضل عن الكفن شئ عرف الى كفن اخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان لم يجد
ميتا اخر تصدق ببيتس الميت ويؤطره كفن ثيابا من جميع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة لا الغراء
كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل واقترن الميت مشقة فالكفن له لانه الميت لا يملكه ثوب الجارة
تحرق وصار حال لا يتوقع به بناء ويترى ثوبا مملو او ذرة منه وليس الفتوى ان يتصدق به مات في السفر
فاخذ صاحبه ماله وقرنه الى تخمينه لا اذا جاءه جاز استجنا ان يرفى عن محمد **نوع** المختار ان الامام اعظم
اولى والاقلطان المعروف والقاضي والا فاما الحي والحي احق بالصلوة من سائر الابدان
عندنا وعند الثاني وهو رواية الحسن عن الامام المولى احق ثم الاولياء على ترتيب العقبات وابن العمير احق
بالصلوة على المرأة من الزوج اذا لم يكن له منها ابن ولو كان له احوال ابوين فالأكثر اولى وان اراد الا
تقديم غيره للاصغر من غير الاصح لا ابوين او لى الا لاهل البيت سواء كان لا بوير اصغر واكثر ولو اراد ان يقدم
الاخضر من الاصح من الاب لمع اذا كان للعبد الميت اب واخ ومولى فالمولى اولى عليه الفتوى اوصى بان يصلي
عليه فلان فاختار ان الرصية باطله لان الاياش المؤدى الى القطعية بها يحصل فامسك الرصية للواش
قال الصدوق وعليه الفتوى وفي الفوائد راجحة جازية ويؤمر فلان بان يصلي عليه لان الرضا تائيدا فيه حتى قدم
امام الحي قلت اذكر قبل تعلق الحق اوجوان الرضا بالولاية العلية لا يولد الاياش بخلاف الزوج فترت
الجان بعد الموت بداء بالموت ثم بالجان ثم بستره الموت وقيل بستره الموت ايضا وفي الصغير يكون

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

صلوة الجنان في مسجد الجماعة بكل حال وفي كرامة الجامع الصغير اختلف فيها اذا كان بعض القوم خارج
المسجد وفي فتاوى السفي صلوة الجنان في مسجد الجمعة على ثلاثة اوجه اذا كان الكثرة المسجد تكبر
بالاتفاق وان كانت الجنان في مسجد خارج المسجد والباقي فيه لا تكبر بالاتفاق وان كانت الجنان وحدها
في الخارج فتمتلئ والحلواني على اختيار الكرامة ومن حصى بعد التكبير الرابع وكوفيل السلام فقد فاته الصلوة
وفي الفتاوى انه يكبر للافتتاح ثم يكبر للاداء بلا دعاء قبل رفع الجنان ابتداء فادفع قطع الصلوة فان
رفع على الابدى ولم توضع على الاكتاف كبره الطاهر وعن محمد لا اذا كان اقرب الى الارض كبر ويجوز ان
يكون المذكورة الفتاوى قول الامام الثاني وهو الطاهر واذا اجتمع الجنان في صلوة واحدة على الكرجاز
ثم ان شاء جعلها صفوا وان شاء جعلها في ارجل واحد واحد ولو جاز لا ونساء قدم الرجال وجعل النساء
قمايلي القبلة ولو جاز قدمه على النساء وان كانا حزين فافضلها ما يلي الامام كبر على جنازة ثم انى باخرى
للثانية بعد تمام الاولى فان كبر بنوى الاولى او بنوها ولم ينو ثانيا كانت الاولى الا اذا كبر بنوى الثانية لا
غيره في غير خارجا عن الاولى مات في غير بلده فضلى غير اهله ثم حمله اهله الى مثله ان كانت القبلة الاولى
باذن الوالى والقاضي لا تقاد وان كان الامام على غير طهارة فعاد ولو كان الامام على طهارة لا تقم لا تقاد
لان الجماعة ليست شرط فيها لا يقوم بالدعاء بعد صلوة الجنان لانه دعاء واحدة لان اكثرها دعاء خفيف
الرجال فيها اخرها وفي سائر الصلوات اولها لان القيام في الاخر اقرب الى التواضع فيكون ادعى الى الاجابة كونه
قطع الحشيش والحطب من المقبرة الا اذا كان يابس ولا يستحق قطع الرطب لا الحاجة وبسبب ان يكون القبلة
ثم امر تقف قدر راس من الارض ويرش الماء عليه مات في بيته فكانت الورثة لا ترضى بصلته فيس
لهم ذلك لان غسله فيه من حوائج فلا بأس بدفن النجس او ثلثه او اربعة او خمسة في قبر واحد عند الضرورة
نوع منه ذهب الى المصلي قبل الجنان ينظرها فان لم يكن له حاجة بكبره والا لا واذا اتي بالجنان فالتفت
انهم لا يتعدون قبل الوضوء واذا وضعت الجنان عن الاعناق جلسوا ويكبر لها مات ولا يحل لها اهل
الصلاة من غير انها يتكبرون دفنها ولا يدخل قبرها احد وفي الروضة ينزل في قبرها الخارج من سبأ او
رضاعا او مصاصة وان لم يرضع والا فالمناسخ والا فينزل الشبان الصغار ولا يخرج النساء والا فلا يجوز
للمذبح ان يراها وان كان معها ناسا او صغارا وجرت فان لم تنزله فلا بأس بالمشي معها ولا يتزك
استنابا اقرب بها من البرعة ويكره رفع الصوت بالذكر ويذكره نفسه وقد جاء سبحانه من قهر
عبادة بالموت وتفرق بالبقاء سبحانه الحي الذي لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا اذن اهله دفن بغير كف
او قبل غسله عليه التراب او لا لا ينسب للذكفن والصل ما بعد والنشر منى والنهي راجح على الاخر
وفيه يوجب او يرمي في ارض مضمومة او اجذبت الارض بفضة يخرج لانه حتى البعد السؤال فيما يتصور فيه
الميت حتى لو اكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعله في تابوت آتيا للقبلة الى مكان آخر لا يترك لم يدفن وعلو

الى الاكثاف وان اقرب

عليه

القبلة والقبلة من القبلة

القبلة والقبلة من القبلة

والقبلة والقبلة من القبلة

محل
سبحان من لا يلهي
سبحان من لا يلهي

اداء السؤال

الحق ذي ربح حتى القبي والله تعالى يلمح قالوا السؤل فيه من حكم الجبروت فلا يتحقق به مكلف ما من له
في غير بلدها وهي لا تبصر فاراد ان ينشئ لا يجوز ويترك مكانا ويدفن المقتول حيث قتل ولا ينقل البدن
اصلا ولو قبل الدفن فلا بأس بقدر ميل وميل من هذا النقص على المنع من النقل الى بلد آخر وفي الفتاوى ان النقل
قبل الدفن لا يكره والحاصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة او قصت الا بعد الدفن ما ذكرنا من كونه مضمونا
الى آخره فلا بد من في البيت وان صبنا وجدنا طريقا في المقبرة ومن ينشئ انما يحدث لا ينطق وان لم يقع في طنة
ذكر فلا بأس به الجملوس المصيبة للثبات رخصة والترك الحسن ويكره اتخاذ الضيافة للثبات اياما واكلها
على قبرة لا تقبل شرعة الشرور مات فاجلس من قبره الفدان لا بأس به وبه خذ بعض المشايخ ولا بأس به بياربع
بشرط ان لا يطأها ويكره الصفاق اللوح بها والكتابة عليها ولا ينشئ عليه بيت ولا يحضن ولا يطبق الى الارض
ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثاني وبعد الامسوع والافراد ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ
الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلوات او الدعاء الحتم او لقراءة سورة الانعام او الاخلاص فالحاصل ان اتخاذ
الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره **السادس والعشرون في حكم المسجد** فصل الجنان و
العبد حكم المسجد عند الفقيه البشير والاصح عزيمة عند الامام السرخسي وبعض ائمة حوزة اختيار الاول
حال اداء الصلوة فيها والعدم عند العدم والذي على قوارع الطريق والحيان في حكم المسجد لكن لا يتحقق
فيه من الاشجار في المسجد ان كان لا يتحقق فيه الامطوانة ويحوي لجزء الارض يجوز والا لا ان تسمية البيعة
في جواره مسجدان فالأقدم اولى وان تساوبا فالاقرب فان تساوبا وقوم احدهما اكثر لو كانا ذمبا الى
الذي جماعة اقل لتكبر الجماعة بسبب وغير الفقيه بخير والافضل ان يختار من امانة اهله وافقه فالصلوة مع
الافضل افضل مسجد حرمه وان قل جمعة لولي من الجامع وان كثر جمعة فانت الجماعة في خيرة اهل اقامته في مسجد
اخر حرمه وان صلى وحده في حرمه حرمه وان دخل من قبله وصلى ما حله حرمه وان دخل مسجد او اقيم في مسجد
اخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ولا يترك سجدة حرمه وان فاته التكبير الاولى او ركعة او ركعتان لا يترك فوق
البواري ولا يخرج من المسجد وان اجاب يركع فوق البواري لان تحية مسجد حكا وحقيقة وفوقه مسجد
حكا بغيره المسجد ويحذر طريقا ان يعذر بغيره وبدونه لافان طرقه بلا عذر ونزع اعداها لما جنى
ويصلي في كل يوم مرة لافي كل صلاة لا يحل سراج المسجد الى البيت ويحمل من البيت الى المسجد ولا يحل
الى المحلة ويحمل المحلة الى الجيفة ويحمل الجيفة الى الخلل لا الخلل الى الخمر ويعود اياه الكافر من البيعة الى المنزل لا
بالعكس ويحمل الرسل الى الارض بنية تطهير موطن اقداس اهل الايمان تعلق به حشيش المسجد لليل من
الازالة ان لم يتعد وكل ما كان موقفا على الصلوة كالكنوز المتخذة من تراب الحرم يجوز اخراجه بتركها
ويجعله ويحطه ولا يبيع رجله من الطين باسطة اية المسجد او يحاط ولا يتراب المنسبط ولا يبيع
مخشيعة موضع عزم فيه وينوب مجموع فيه ويقتطع حشيشا يروي عتيق خلق ملقات فيه والاولى

في ايام
المصيبة
سجدة

تسمية

موضع من قبل
القبلة والقبلة من القبلة

القبلة والقبلة من القبلة

لا بد من العلم بالقبلة
والقبلة من القبلة
والقبلة من القبلة

في ايام
المصيبة
سجدة

اتخاذ الطعام لاجل قراءة
القرآن يكره

في ايام
المصيبة
سجدة

لنقله من محل طهارة
فكانا على طهارة
ابنينا بنينا بنينا

ان لا يخرج بالحصص والبروق في المسجد وبكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه بيت فمقدسه
لكن لا يفتل فيه والحياطة فيه باجرة يكن الا اذا جلس لحفظ المسجد من الصبيان وخاطو كذا الكتاب
وعلم الصبيان باجره لو جلس فيه لضرورة الجرب لا بأس به وكذلك التعليم باجره كذا في الضرورة وان
لا تجمع مالا لنفقة المسجد من الناس ومرفق في حاجة نفسه ثم انفق منها ما يشاء فذكر فان عفا
بعينه رده عليه وجرد الاذن منه وان لم يعرف صاحبه عينه امتار الحكم من رفع الامم اما القمار
فواجب على كل حال وان يعلب برجي في الاستحسان ان يجوب بانفاق مثله وعلى هذا باي منزه والعالم الذي
يسأل للفقراء اذا خلط البعض بالآخر بعض الجميع واذا اقرضت مؤقدا من مال نفسه ويضمن لم ولا
يجزى به عن ركنه لعدم تحقق الدفع الى الفقير للملك بالخلط الا اذا اقرضت بالقبض اليه فيصير خالطا
مال الفقير على الفقير وهذا كله وافق على قول الامام الاعظم وكذا ما باخذ الاخره من الاموال ظموا
مخلطه بالمال وبالمنطوق آخر يصير ملكا وينقطع حق الاول فلا يكون اخذه عندنا نجسا في لا بأس
الانتفاع به قبل اداء الدين في الصحيح من المذايب والله اعلم واحكم **كتاب الزكاة**
وفيه ثلثة فصول **الاول في المقدمة** لا زكاة في الخيل والفتوى على قولها وكان الامام محمد بن الفضل
يقضي بقول الامام السجستاني ويوجب في ما في جميع مجاريه وراعى اعتبار ابدانهم كل بلد ومنهم من اعتبر
الدرهم الشرعي وتحقيقه في فوائدها لانه لا يسجد صاحب التحقيق شك انه هل اذا اقام لا يؤذيها لان
كل فخر وقمها فامثله ما اذا شك في الوقت انه مل ادى القلوة ام لا بخلاف ما بعد الوقت لان الأصل
فيها الزينة وهو مستغن ما بقي الوقت في حق وجوب الاداء ولا يرد نفس الوجوب لانه جبري والحكام
في غيره وفي الدين المحرم للدين اخذ الصدقة وفي المؤجل الى حلول الاجل كابر التجيل باخذ الوقت
المؤجل الى ماله واختاره الدين على المنفعة كابر السبل وان كان مؤسرا معقلا لا يحل الاخذ اصلا
وان جاهد اولادته له لا يحل لم يرفع الى القاضي ويحلفه ولو كان بقوة السيد ويكره عند الناس لا يجب
الزكاة له مائة نقد ومائة دين على الناس يجب الزكاة ويكره اذما بالآخر اقرب من اجل قضاها تصافا
بعد حول ان لا دين لا يجب الزكاة على احد وكذا لو تزوج امه على الف واعطاها لها ولم يعلم انها
امه لم رده مولاها النكاح والالف الى الزوج لا يجب عليها الزكاة ولا على مولاها لعدم الملك
لا على الزوج لعدم اليد حتى كان لها منعه من التصرف فيه فصار كالنكاح او دعي مالا ونسب المؤدع ثم
علم بالتذكر ان كان من الاجانب لا يجب عليه زكاة ماض وان كان من المعارف تجب عليه زكاة ماض
والاجارة الطويلة المعلوم دفعه رط الحبار لله ايام في كل سنة زكاة المعجلة على الاجر لملكه
بالقبض وعند الانتفاخ لا يلزم رده على المتقبض بل يركب مثله وكان دين حادث بعد الحول
وعلى مستاجر زكاة المؤجلة في السنين التي الاجرة بيد لانه دين في العرف فلا يزول الواجب فيه

للملك

يقول ما اخرج الامامة طحاوي وسليمان
من ترتيب

في الصحيح
والفتوى

والاجارة

قبل القضاء وذكر استبداد شجاع انه لا يجب على المستاجر والاحتياط ان يركب كل واحد وعلى هذا بيع
الوفاء يجب على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري لانه يملكه مالا على البائع وليس في هذا ايجاب
زكوة على شخصين في مال واحد بل ينعين نقد في الفقر والغنى والقسح والمهر المؤجل ان كان الزكوة
لا يربط الاداء لا ينعى وجوب الزكاة على الزوج والحاصل ان كل دين له مطالب من العباد ينعى سوا كان
لله تعالى كالزكاة والعنف والخراج او للعباد كالمهر والملاحة ونفقة الحريم ومال مطالب كدين الذبيح
الكفارة والحج لا ينعى مات وعليه ديونه ان كان من فقده الاداء لا يؤخذ به يوم القيمة لانه لم يحقق المطلب
فروع اخرى لا كتب على تساو نصا او يحتاج اليه للدين والحفظ او مكررا لمصنف واحد او محتاجا
الى التعميم عند الاجب الزكوة وصدقة الفطر والاضحية ونفقة الحريم وحل اخذ الصدقة ان كان حيا
او فقرا او ادبا وان زاد على قدر الحاجة فمفع اخذ الزكاة ولو كان له شئ من صلوة او نكاح لمصنفين
لا ينعى اخذ الزكاة مطلقا وان لم يصنف واحدا فنقد كذا من المذاهب الحاربي امثلي ابلاد وقرى
بالف لبادرة ويبيعه في آخر الامر لا زكاة عليه لانه عوامل والله الاستعانة في الحال بخلاف ما اذا اراد
صاحبنا للتعليق في البيت كالبيع بالبيع او القبايع امثلي آت الصنف كالقسط والشتب الصنف
ثبات لناس حيث يركب مع ماله لانه تجارة حتى ملك جسي العين لاخذ الاجر امثلي دواك للبيع
مع خلاط وبيع مع الدواب وجبت الزكاة في الكل وان لم يقصد البيع معه لا زكاة فيه وكذا
العتار يشتري قوارير امثلي شاعا بما في درهم وحال الحول وموكل كذا في النقص بعد الحول ان
ما بين عند الامام وعند ما زكي ما بقي امثلي خادما التجارة فاجر جرح عن التجارة وكذا الدواب
فخرج عن محمد امثلي عبد الخديعة ومن غيره انه اذا وجد نكاحا باعه لا زكاة عليه **الثاني في المهور**
لا تدفع المهر في زوجه مؤسرة في مالها النفقة او لا عند الامام ومحمد وكذا في فقره والدين غني وان كان الابن
كبير جاز وكذا في ابنة غني عند الثاني وهو قولها ولو دفع الى فقير ابن مؤسرا جاز وقال الثاني ان كان في
عالم الغني لا يجوز ولا يجوز فقير عليه نفقة ذي رحم الحريم فكساه واطعمه يوي الزكاة في عند الثاني لا
يجوز صرف كفارة العمد والظهار والقيل وجزاء القيد وعشر اللذين وعلمه الوقف اليه ماض ولا
الي غني وان كان له قوة شهيد او ينفق بايجوز صرفه اليه وان كان اكثر من شهيد لا يقبل يجوز
وان كان له طعام شهيد لا يستحق الصرف كالعهد وكان سيدا على السلام اخذ النفقة مع القدرة
على غني الدنيا وكان يعطي للزوجة قوة منه وان كان له كنفه انشاء شراي نصا او لا يحتاج
اليه في القيد يجوز له الزكاة وكذا لو كان له حايث ودور غلها عشرة آلاف او ازيد لكن لا يفي
لخرجه لقوته وقوة عياله يجوز صرف الزكاة اليه عند محمد ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف درهم ولا
محصل منه ما يكفي له ولعائله اختلف فيه قال ابن معاذ يجوز صرف الزكاة اليه ولو كان في داره بيتان

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

ماله مطالب من العباد
عنهم

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

يسأوى نصيباً ان لم يكن في البستان من مرقائق الدار كما يطبخ وغيره لا يجوز لراخذ الزكاة وهو
كالمتاع والجواهر والدار والفقير عند الامام من ليس له نصيب وله ما يكتفيه دفع الزكاة الى الجوز او
صغير لا يقبل فدفعه الى ابويه او وصيته لا يجوز ولو قبض وهو ماله او كان يقبل القبض بان كان لا يبري
به ولا يخرج عنه جاز دفع قوم زكاة اموالهم الى رجل يقبضه لغيره واحد فاجتمع عنده اكثر من مائة درهم
فكل من كان له دفع قبل البلوغ الى الماتين جاز لا كل من دفع بعد الا اذا كان الفقير مديوناً وان كان ذلك الز
جميع له الزكاة بلا اذن يجوز وان نادى على المصائب لانه لا يجد وكل من دفع اليه يكون الغنى
مقارناً للاداء ومقارباً فيكون دفع الكرامة من لو اعطى فقيراً اكثر من النصيب هو الكرامة لغيره من الغنى
فلا ينافي الاول لان الغنى سابق على بعض الاعطائات الى الغنى ولو كان الفقير مديوناً او مبعولاً دفع اليه المتوفى
ويصيب لكل واحد من عيال الفقير من المصائب ويبقى له نصيباً من المصائب جاز السلطان الجاز
صرفات الاموال لقامه يجوز وتسقط فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة كذا قاله الامام السرخسي ولو نوى الا
فيما يدفع الى عياله او اقربه عياله او يولي بغيره اليه الباكورة او يسره بقدره صدقة او يجبر يسره او
او الى اخر خواره والمعلم او الخليفة الذي في الكتب ولم يمتنعوا جاز **نوع آخر** رجلا من دفع كل ماله زكاة ماله الى
واحد لصدق به عن ركبته الى فقير خلط قبل الدفع او المتولي في يده او قاض خلفه خلط خلط
بعضها ببعض او البائع او التماس خلط الامانة بعضها ببعض او الطمان خلط حصة الناس
ولم يمتنعوا في تلك الناحية بالخلط او باي مزج خلط ما يجمع من الناس وقد ذكرنا في
النص على الكل الوكيل باداء الزكاة ما ذكره الى ولده الكثير الصغير واما جاز وعلم محاربه
جاز ولا يمتنع لغيره شيئا اعطى له درهم لينصدها بطوعاً ثم نوى قبل الصدقة ان يكون من زكاة
ماله ولم يقل شيئا ثم صدق المأمور به وقبض عن الزكاة امره ان يودي زكاة ماله من مال نفسه
او قال هب لفلان شيئاً او قال عوفن الواهب عن هبة من ماله او انفق على عياله او بناء دار
من ماله ولا خلطه منها ولا شرط الرجوع قال الامام السرخسي يرجع على الامر وقال الامام المكي
الرجوع وفي الجباية والمؤنة المالية اذا اخذ غيره بالاداء قال السرخسي يرجع بلا شرط الرجوع
ولو صادرة السلطان فيقال لرجل خلصني او لا يبرئني يدك فيقال لغيره خلصني فدفع المأجور
من ماله وخلصه قبل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل يرجع في الامير لاني المصادرة قال السرخسي
يرجع فيها كالمديون يامر غيره بقضاء دينه فيقول لمطالبة الحية كالمطالبة الشرعية ومضى في
ادامه غيره ان باخذ المالك الصانع على الاخذ لان الامر لم ينفذ فلا يجب الصانع على الامر لا يبرئ
يعلم ما في السنة اربعة اشهر ويسمى في الباقي لا يجب فيه الزكاة لانها معلقة للعل ولو نوى في المال
الحبيب الذي وجب صدقة ان يقع عن الزكاة وقبض عنها ولو بلغ المال الحبيب نصيباً لا يجب فيه الزكاة لان

دفع الزكاة الى من هو اقرب

في دفع الزكاة الى من هو اقرب

من ماله ولا خلطه منها ولا شرط الرجوع

الرجوع وفي الجباية والمؤنة المالية اذا اخذ غيره

لو صادرة السلطان فيقال لرجل خلصني او لا يبرئني يدك فيقال لغيره خلصني فدفع المأجور

نحوه الاول

منه العيال

الحل واجب الصدق والعلم لنية الدافع لا يعلم المدفوع اليه حتى لو قال الخمرم وحببت لك هذا الشيء او
اقضتكم وينوي به الزكاة وقع عن الزكاة وعدم وقوع الرضا والدية اخذ السلطان مصادرة
عن الزكاة مع نية الدافع على اختيار الحق من الائمة بناء على عدم ولاية الظالم الاخذ من الاموال
الباطنة او نظراً الى الفقراء لان اعتباراً يودي الى سد باب الزكاة لان احد الجمل في هذا الزمان عن
عن ظلم مالي او حقوق تبعه ديوناً عليه فلو اعتبر عن الزكاة لصداع حق الفقراء او بناء على ما ذكره
في العياش قال ابو نصر الصغار جاء عن الثاني وعثمان من دفع زكاة الى فقير يريد انها هبة ونوى الزكاة
واخذ الفقير على انها هبة لا يخرج عن الزكاة ويلزم الاعادة وبشرط علم المدفوع اليه بكونه زكاة وهذا
مخالف ما تقدم ولا يمتنع بالوقوف على الزكاة فيما اذا قال اقرضتك ودعيت لك **نوع آخر**
وهو الذين من المديون بعد الحول بنوى الزكاة ان كان المديون غنياً لا يجوز ويضمن الزكاة استحباباً
وان فقيراً فهو هبة من مديونية الفقير بنى زكاة على او نوى على آخر لا يقع عن الزكاة وان كان مديوناً
ولو وهب خمسة دراهم يوهب عن زكاة نصيب مديون المديون لا يسقط عنه زكاة ذلك النصيب بل
يسقط زكاة هذه الخمسة وموثر درهم في الاستحسان ومرواية عن محمد بن ابي رافع في
المائة يسقط قدر زكاتها وان وهب خمسة والمائة بماله لم يواو هبة مائة وخمسة وسعين
لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند الامام الثاني وان وهب مائة وسنة وسعين ونفى اربعة يسقط زكاة
درهم ويؤخذ اربعة وان وهب منه الكل ولم ينو شيئاً او نوى الزكاة او التطوع يسقط زكاة الكل وان
دفع المديون المال الى فقير ولم ينو شيء ان كان قاضياً يد الفقيه مع وان تلو الا قال كما تصدقت في هذه السنة
فمنع عن الزكاة ثم جعل بصدق ولا يحضره النية ان كان اقرضه من المال في مرة وقاله وقت الاوان
ذلك دفعه الكل عن الصدقة والا لا لاقتراح النية بعزل الواجب في الاول **نوع آخر** زكاة حتى يرضى بصدق
من الورثة فان لم يكن ليمال واكثر اربعة ان استقرض من ماله على الاداء مستقرض وادى فان مات قبل
القدرة على القضاء يرجع ان يقضى من كنوز الآخرة وان غلب على طنة على عدم قدرته على قضاء القرض
لا يستقرض لان خصوصية العباد الله ولو كان للربح ما ينادى عليه من الزكاة مثلاً لا يبرقه
الى الزكاة فان صرفه لغيره لم يبرقه اذ ليس له اذ لم يوجبه الزكاة لا يحل للفقراء اخذ بلا اذن فان
اخذها لم يبرقه ان قاما ويظهر ان ملكا او مستهلك **نوع آخر** المصدرة اذا اخذ غلامه قبل
الوجوب او القاضى استوفى مديونة قبل المدة جاز والا فضل عدم التعجيل الاحتمال ان لا يقبل المدة
استعمل لها على القيدقة لا ينبغي ان ياخذ الغلام منها وان اخذها من غير الصدقة لا ينبغي
قد ذكرنا ان الصدقة الواجبة محرمة عليهم وكذا غلة الوقف وروى عن الامام الثاني ان غلة الوقف
يجوز اخذها صدقة النفل والصدقة التي اطلقت برادها الواجبة وجوز اخذ غلة الوقف لم يجوز

يسقط صح

وقبض على عينة

من ماله

مطلوب

الاول

مطلوب

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the left edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease on the left edge. A small, dark, curved mark is visible near the top right corner.

100

اصول

فقط ولا يجب الكفارة عليه لانه لم ياكل نهارا وان شكر فلو لم ياكل نهارا وان شكر
ففي يومه لم ياكل نهارا ولو اكل ففقد ولا كفارة عليه واختلف في الكفارة شحرا وكذا رايه ان
الغير طالع قال ما يجب عليه قضاء ذلك اليوم ولو افطر وكذا رايه ان شحرا وكذا رايه ان
دوام الضمان وقد انقم اليه كذا الراي فاندفع المسئلة الاولى وفي الخبر اكل وكذا رايه ان شحرا
قضاء عليه لما قلنا وان كذا رايه عدم الغروب فاكل قضى شهد انها غابت واخراجه بانها لم تغرب وافطر
ثم بان عدم الغروب قضى ولا كفارة بالاتفاق العبدية بمعارضته للحسين وترجيحه بينه الاشارة
شهدا على طلوع الفجر واخراجه على عدم الطلوع فاكل ثم بان الطلوع قضى وكذا رايه ان شحرا
لا ينبغي حتى قبل ان يثبت لا الثاني ولو واحد على طلوعه واخراجه على عدم الطلوع فاكل ثم بان الطلوع
قضى في هذه المسئلة ولا يجب عليه كفارة لو دخلوا عليه وهو يستحق فقالوا ان طالع قصدهم فقال
اذن انا فقط لا يصح وقد اتم على الاكل ثم بان انه ما كان طالعيا في اكل الاكل وطالعيا وقت الاكل لما قالوا
لا كفارة عليه لعدم نيته الصوم وان كان في غير اكله عليه الكفارة لان خبر الوعد لا يفي بهذا لا يفي
انظري طلوعه فخرجت وقالت لم تطلع فامعنا ثم بان انه طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليه او لم يجر
افطر في يومه نوبتا حتى قبل اخره يومه ثم بان انه واحد ويضعف فصادف الله تعالى في ذلك اليوم او افطر على
انه يوم حاد ثم اتم حصر قال القاضي بذكرها الكفارة والامتنع عدم التزوم فيها من اكله رمضان بشهوة
عباد متعود او مرتبكة لان ضعفه دليل الاستحلال افطر الجارية او الزوجة لضعف اصحابها في عمل الولي
او الزوجه من الخبز والبطيخ وعسل النيران خاف على نفسها لو لم تفرط عليها القضاء لا الكفارة وكذا الخادم
او الرقيق او الرجل الذي ذبحه النهر او كثره او اصلاح الرقيق عليه فاكل النحر او اشق الخبز وخاف على
نفسه لو لم تفرط الحلال الكفارة عليه اصبحت فيه ناءيا للخطر وغيره بالصوم ثم اكل متعود الكفارة عليه عند الام
وعنده الثاني ان افطر قبل النية فكذلك وان افطر بعد ما كثر وقال محمد ان افطر قبل الزوال كثر واشارة
في الحديث الى ان الثاني مع محمد لا بكارة الصوم وان بعدة لاسمى اصل القرية اصوات البطل فيهم الثلثين
فقط يومه ويافطر وان بان انه لم ياكل الكفارة عليهم والاصل عندنا ان من صام اخر النهار على صفة
كالمريض المبالى وغيره ذكره لو كان في اوله على تلك الصفة بآخرا لافطر سقط عنه الكفارة **ففي اخذ**
اكل ناسيا فطن الفطر ثم بعد الاكل الكفارة عليه ان بلغه الخبر في الصلوة ورعد الفجر واغتسل بالماء فاكر
لصومه او ناسيا فطن نفوذ الماء الى الجوف او الدماغ من اصول الشعر وافطر متعودا قضى وكذا رايه ان شحرا
وفي رواية ان كان جاهلا كذا رايه عند الامام الماعظم في ظالم لو اصابه عند محمد لو اصابته فافطر ففقد الكفارة
لا كفارة عليه في الصلوة في المعاصي تقليد المفتي احتج فطن الفطر او الخلل او ادم من فطن الفطر والكل عتدا
ان جاهلا لم يسمع الحديث ولم يفت بالفطر فافطر وكذا لو سمع الحديث وعرف تأويله كره خلافا للامام الثاني

لا يشاء النية بها
الغفر ولا كفارة عليه

في الصحيح

مستحب

مطلوب
من اكل في رمضان عينا
منه يقتل

فان لم يفت
فلا كفارة
فان لم يفت
فلا كفارة

لان الحديث لا يكون اذ في من كلام المفتي قلنا ليس له ان يعمل الجدي لعدم علمه بالمشروع الاول اولان طيفه
الا شئ لا يحسن العالم بخلاف كلام المفتي فانه لو افناه بالفساد فشهد الفطر بناء عليه لا يكره ولو اختلف فطن
فطره وتعد الاكل ان بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كره ايضا عند عامة العلماء ولو امكن فطنه الفطر وتعد الاكل
كثيرا كحال ولو جامع بهيمة او ميتة فطنه الفطر بلا انزال وتعد الاكل كذا رايه ان شحرا وكذا رايه ان شحرا
اصبغة في دبره او ابتلع سبيلها وطرفها في يده ولم يغيرها ثم تعد الاكل كذا رايه ان شحرا وكذا رايه ان شحرا
مخايسر المرافة فاكل على طيبته انه فطره عند الكفر مطلقا وقيل ان عالما نعم وان جاهلا لا **ففي اخذ**
جامعا متعودا عليها الكفارة وان مكروها عليها الفطرية وان مكروها ابتداء ثم طاف في ذلك لان الطلوع بعد الفجر
وكوانه مكروها قال الامام اوله لا كثر ثم رجح وقال لا يكره وعليه الفتوى عتبت لمرة ان عمل الرجل ان انزل
قضتا واعتسلتا ولا لاجتماعهما قبل الفجر ففطنه الفطر فندع ثم انزل بعد الطلوع لا يفسد الا حلاله
بالجماع ناسيا او قبل الفجر فلما تذكر او طلع نزع لم يغيره وان دام على الفعل حتى انزل قبل يجب القضاء لا غير
هذا اذا لم يحرك نفسه فان حرك نفسه بعد الزكوة وطلوع الفجر قضى وكذا رايه ان شحرا وكذا رايه ان شحرا
جامعا متعودا فان طلق بعد الابلاج ان نزع في الحال لم تطلق وان دام وحرك تطلقت وصار زنا جامعيا يكره
الثانية وان لم ينزع ولم يحرك لا يقع ولو اتممت بالكنى فامتنع عليه القضاء لا الكفارة ولا يحل اضلا لقضاء
الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة يرضى ان لا يام اذ دخل اصبغة في دبره لا يفسد صومته ولا عمل عليه
ولو اذ دخل حلبة ان طلق فها خارجا لا يفسد ولا يفسد وكذا الوابض خطا وطرفها خارجا وان ابتلع الكل
فد باليق في الاستبراء حتى بلغ موضع الحقنة فطره ولا كفارة ومدا قبل ما يكون ولو كان في وقت داء
عظما حطبت الفطر في قبلها ان بلغ الى الفرج الدخول فدلانه ثم الدخول بالطنية وان كان طرفها في الفرج الحرام لا
كما في الخط اذا تعدد الاطوار قبل التكفير بكيفية كفارة واحدة وان في رمضانين فلكل كفارة وقال محمد
يكفيه كفارة واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتماد وان بعد التكفير بغيره اخرى افطر واعتق ثم افطر واعتق
الرقبة الثانية اعتق مكانها الاخرى ليطلقا اعتاقه ولو اتممت الاولى لا الثانية فالثانية تنزع الاولى
انها وكذا الثالثة عن الاولين والراي عن الثالثة المتقدمة **الرابع في النذر** الله على صوم هذه السنة افطر
الايام المنهية وقضى تلك الايام وكفران نوى عينا ولو صام هذه الايام لا قضاء عليه ولو صام سنة بالاحلقة
قضى سنة وثلثين يوما ولو سنة متتابعة فمؤكدة السنة ولو صام هذه السنة في حين خلوا الى المفتي
منه السنة ولا يلزم قضاء الماضي وكذا لو نذر صوم الشهر صام البقية ولو صوم شهر عليه شهر كامل ولو صوم
شوال وذو القعدة وذو الحجة وشوال تسعة وعشرون قضى الايام المنهية فقط ولو صوم ثلثة اشهر
عشر شوال وشوال تسعة وثلاثين قضى ستة ايام ولو قال لله على صوم يوم قدوم فلا في شكر الله فقدم في
رمضان وقد كان نوى البين كذا رايه البين ولو قدوم فيه قبل النية فتوى الشكر في رمضان وقوع عن رمضان

في الصحيح

في الصحيح

مطلوب

مطلوب
من اكل في رمضان عينا
منه يقتل

فان لم يفت
فلا كفارة
فان لم يفت
فلا كفارة

حرمه أخذ الزكوة وعن الامام الثاني انه اذا ادعى الفطرة عن زوجته واولاد الكبار بلا اذنه يجوز لان
الاخذ ثابت عادة وعليه الفتوى باق فاسد ومردود يوم الفطر وهو يوم المشتري فاستقرى البابون او طوبى
يد البابون واعتقه فالفطرة على البابون وان اعتقه المشتري بعد ما قبضه فالفطرة عليه ولو كان محباً وحيه
خيار لا حرمه فله يستقر له الملك ولا زكوة التجارة ان اشتراه للتجارة ولو لم يكن فيه خيار غير المشتري
قبضه يوم الفطر فالفطرة على المشتري ولو مات في يد البابون فلا فطرة على احد من ذرية يبيع او يبيعه قبل
القبض على البابون وان بعد القبض على المشتري قال بعبده اذا جاء يوم الفطر فانت حراً فاعتق فعليه
الفطرة قبل العتق بلا قبض ولو كان للتجارة وتم الحول عليه عند انجار الصبح والمصلحة بالها تجزئ كونه التجارة
ايضاً والابن بين الابوين فطرة على كل منهما كلاً وقال محمد بن علي بن كلثوم ان كان احدهما مبيعاً او رقياً والاخر
موسراً وجب كله على الآخر عند ما والصحح جواز بيع الفطرة لغيره بغير اذنه سنة رواها الحسن عن الامام
وقال الكرخي يجوز يوم او يوعده على العبد وقال خلف بن ايوب يجوز جده خوله مضافاً لا قبله وذلك الفضل
ايضاً وان كان للصغير لا ادعى عنه ابوه لانه مؤنة الراس فانه مؤنة الارض والصحح انه لا يحيط من الفطرة
مقتضاه قيمة العبد **كتاب** **الفطرة** افضل من الحج التطوع كذا روي عن الامام لكنه
يماح وحرقت المسئلة في باب الحج افضل ومراى انه لو حج نقلاً وانفق الفاء فلو تصدق بهذا الاثر على الحاد
فما فضل الا ان يكون صدقة فليس افضل من انفاق الف في سبيل الله تعالى والمسئلة في الحج لما كانت عائدة
الى المال والبدن جميعاً فضل في التجارة على الصدقة وقد افق الويرى بخلافه وروى شجاع عن الحسن بن سعيد
الرازي ببغداد بسقوط الحج في زماننا عن الرجال وقال القصار لا شكره سقوطه عن النساء وماما شكره
سقوطه عن الرجال لما يؤخذ من الاموال العظام من القافلة في الطريق فعلم انه لا يتصدق بالاربعين والطاقه
مضى صارت سبباً للمعصية سقطت والامام الكرخي وبعض فقهاء لم يرضوا به واختار عدم السقوط لانه
البادية والطريق ما خلت عن اقدارها ما واني يوجد رضا الله تعالى وزياوة الاماكن الشريفية بلا حجة
والبحر عند الجبل وكل حال وقيل ان الغالب على هذه الرواية السلامة لا وقتل بعض الحجاج غير ما لم يظهر
الامن عن وقوع مناله والامن شرط لوجوبه واختلفوا في الامن هل يرتفع باخذ الجاني في الطريق وقد ذكرناه
اراد الخرج الى الحج وكبره احداً بغير اذن استغنيا عن خدمته لا يكون الخرج وان احتاج واحدهما كون
وفي استير الكبار لم يخف عليه الضعف لا يابس والاب ان يمنع ابنته عن الخروج اذا كان الابن في الحج
في الحج وان كان الطريق نحواً للاب يمنع وان النبي ازالها افضل لانه اذا منى ساء خلقه وحاد
الرفقاء وقد ذكره الامام الحج بن المني والقنوم في الحج سرت نفقة بعد الاجرام ان قدر على المشي لا يكون
محصراً ويمنى وبسأل الناس وان لم ينفق لم يوجب لانه عاجز وكذا اذ قدر في الحال وعلم انه ينفق في الحال
الحال ولا يقدّر على الذهاب ولا الرجوع فهو محصر وانما فوراً بالحق استباح خادماً والحال ان مثله ممن

وعليه الفتوى

والصحيح
والصحيح

انه لم يرد في

في كتابه

وفيه

والاب ان يمنع ابنته عن الخروج
والعقب وكان لا يبره

وكذا كونه

في كتابه

الكل
ص

يشتريه يكون ما ذوقنا ياخذ من مال الميت ولا فعلية قال محمد بن حنبل عن الميت وانكر الورثة فالقول له
لان انكر حق الرجوع عليه بالنفقة ولو كان ذوقنا فقال له حج عن الميت بما عليك من الدين فيخرج عنه
لا يصدق الا بيمينه لانه ادعى الخرج عن عبدة الامانة والورثة يكرهون قال انا حج لا يلزمه ولو قال
انه دخلت الدار فانا حج فدخل لزم امسطة الى الميتة او ذبح الصيد كل الميتة وعند الثاني ذبح الصيد
وكذا وان كان مذوقاً فالصيد اولى وفاقاً ولو صيد او مال غيره فالصيد اولى ولو صيد او لم يصاد
فالصيد وعن محمد بن الصديق اولى من الخنزير وعند بعض اصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح للميتة
وعن ابن سماعة العقب اولى من الميتة ويأخذ الطي اولى وحده الكرخي رحمه الله ادخل الصيد في
الحريم لم يخرج وباعه في الجبل من حريم او خلل بالبيع باطل دخول الميت حسن لانه عليه السلام دخل
قال الله تبارك وتعالى ومن دخل كان آمناً والافضل للحاج البداء بملكه ثم بالروضة الشريفة وان قدم
زيارة الروضة الشريفة جاز وللحج افضل ثم الصدقة ثم العتق ويكره الخرج الى الغزو والحج المذكور
بلا اذنه الغزاة والله اعلم **كتاب** **النكاح** تسعة عشر فصلاً **الاول**
في الالة كل لفظ يفيد ملك الرقة انعقد بك قوله بنت وتزوجت ونكحت وملكك ووجبت وتصدق
وجئت وكذا ما جعلت نفسي لك لا باعث واودعت واخيت واحات ورهنت وافضت والصحيح
عدم انعقاد بلفظ الاعارة والوصية قال كوفي امرأة يمانية فبعت او اعطت كربة على ان تكون امرأتى
فبعت او مرت الى امرة او مرت لكر زوجا فبعت كان نكاحاً وبكل لفظ لا انعقد به النكاح يحصل الله
حتى يجب الاقل من المستي ومهل المثل بالدخول قال الهارون بنت فبعت فبعت وقال الهارون
نفسى زوجا كرهت فبعت انعقد ولو قال خويلد بن بزيع فبعت فبعت لا ذكره الفضلي قال
لامرأة واجعت فبعت فبعت انعقد قال طلقها المباشرة باز او رجم ثم اهدى مستي بفتح النكاح قال
لاخره بنت منكر ابنتي اتحدت فبعت لا يكون نكاحاً قال زوق بنكر منى بالغ فقال ارفعها واذهب
بها حيث شئت لا قال الهارون بنتي فبعت بالسمع والطاعة صح قال هارون ابنتي فبعت
باسمها لا الا اذا قالت باسمي بنكر وقيل انعقد بكم الظاهر وملا اوف ولو قال خويلد بن بزيع
داوى فبعت دادم وقال الزويج يبرقتم اختلفوا وعن الامام صاحب المنظومة لا بد فيه من زيادة
بنكر حتى يكون صحيحاً على الاتفاق لانه بدور الزيادة مختلف وقيل انعقد بدور الزيادة للتعريف
خطبت بنت رجل لابنه فقال ابوها زوجها قبلكن من فلا بد فكذا ابى الابن فقال ان لم تكن زوجتها
من فلا بد فقد زوجتها من ابنتك وقيل ابى الابن لم علم كذباً انعقد لان التعليق بالموجود تحقيق
قال زوق بنت منكر فقال الرجل عذرا وندي كارب بنكرتم صح وان لم يقل ذلك لكنه قال يا بنكر لا عوج
الفطر صح تزوجك بكذا فبعت صح وان لم يقل الزويج فبعت قبلها مل زوجت نفسك من فلا بد

عليه صح

انه دخلت فانا حج
البيان وفي الكلام ايضا

في كتابه

كل لفظ لا انعقد به النكاح يحصل الله

في كتابه

فكانت لا ثم قالت في انشاء الكلام من ويراختم وقال الربيع قلت ثم لفت المرأة بالعربية زوجه نفسي
فلازم ولا تعرف ذلك وقال فلان قلت والسهمود يعلمون او لا يعلمون صح النكاح قال في التصاب وعليه الفتوى
وكذا الطلاق وقال الامام شمس الاسلام الاورجندى لا لان كالموطى وسياق وعليه الموقوف قال ماذا
سليم ولم يجر النكاح بينهما لا بنقود المختار وكذا العقاب ابن زنا من است وقالت ابن شوي من است
في الصحيح حتى لو اقر لانه بمكر كاذبا لا يكون ملكا لانه الاقرار ليس من اسباب الملك حتى لم يجر بناء
البرعي عليه ولو كانت خويته بنى فلان وادم بكرا وقال الربيع بذر فتم ولم ينفق النكاح اختار
بكرانه بنقود ولو انكر النكاح فشهد او لا ما يشاء من ذن وشوي دانته اتم وقال الاجانب في بامسكه
زن وشوي يقبل لانه يصح سببا لالطلاق الشهادة على النكاح اذ لم يذكر المحضر وقال عند السهمود
جلنا ذكر نكاحا صح لانه انشاءات اذا اذنا اجزنا او رضى لا يصح قال له دختر خود فلان را بن ده
فقال ادم ومن صغيرة انقود وان لم يقبل قلت لانه وكيل ولو قال من ذى لا الا اذا اقال ادم وقال الربيع
بذر فتم الا اذا اراد بذر ادى التحقيق وقال شمس الاعنة كلاما سواء وينقود بها وقوله من لم يمسس بشي يفتحا
للمخنة فقالوا دختر فلان را بذر ادى فيقال نعم فقالوا قبل لا ينقود لانهم يضيفون النكاح الى المخنة ومثله
خطب لانه فقال ابو هلال اب الابن زوجت بنتي بكرا فقال اب الابن قلت صح للاب وان جرى مقتضى النكاح
للابن في المختار ومثله لو قيل قال الاب زوجت بنتي فلان من ابن فلان وقال اب الابن قلت لابني ولم
يسم الابن وانه له ابان لانه ولو ذكر اسم الابن اب البنيت وقال اب الابن قلت صح وان لم
يقبل لابني لانه الجوابه يفتحا في السوال وكذا في البذر فتم بنتي ولم يمسس اب ابني ولو قال دختر بنتي
مشكروا اسمها فاطمة لا ينقود الا اذا اشار اليها ولو كان له بنتان الكبرى عايشة والصغرى فاطمة فباراد
تزوج الكبرى عايشة فقال زوجت فاطمة بنقود على الصغرى ولو قال دختر بنتي الكبرى فاطمة لا ينقود
على احدهما ولو كان طاهيا في الصغرى سمى وفي الكبرى سمى آخر تزويج بالاسم التي في الكبرى المعرفة تحصل به لو
مشهور والامام طهر الدين قال الاصح الجمع بين الاسمين قال هاجين يدي السهمود وهي اتم يا عوسي فقالت
ليسا انقود النكاح قالت زوجت نفسي مشكروا على ان قال قبلت بالابن جاز النكاح وبعده ان قالت قبلت
الا ابن قبل التعريف وجا والا لا تزوجتك على اني فقالت زوجت نفسي بمسماية دنيا رضى ويكون خطا
منها ولو كانت زوجت نفسي مشكروا على اني فقال قبلت النكاح لا المحضر بطل النكاح قال لها خويته فلان
داى فقالت واد اوقات للزوج بذر فتم فقال بذر فتم بنقود النكاح واليسم وان لم يقبل باليسم لان الوأ
قد نذكر باليسم وبغيره قال الاجنبية توند من شدي فقالت شدي لا بنقود لانها يا اجنبية عن خطا والنكاح
لا ينقود بدون طلب منها رجا فقالت وهبت نفسي منك وقبل لا يكون نكاحا بخلاف المحبة ابتداء على وجه
النكاح جاء رجل وقال زوجني بشكرا وجيتك خاطبا او جيتك تزوجني بشكرا فقال زوجتك النكاح

عليه الفتوى
وعليه الموقوف
في قولها ما راجع وشويع
في الاختار
ان الاقرار كالمساك باليسم من
اسباب الملك وسببا في الاعوى
في قوله الاقرار كالمساك
ليس من اسباب الملك
وسببا في الاعوى

في الجوابه اعان ما في السوال

الاصح

وبدونه

في قوله لا لا يزوجها الا بالاب

لانهم وليس لها طالع لا يقبل قال المصنف في تزويج ادم كزوجته مني فقالت ذلك فقال الرجل بذر فتم لا ينقود
اذا قالت ذلك على وجه الحكاية رجل البنت من زوجة وغيره من زوجة في احد السهمود زوجت لرجل بني مشكروا
ميت اسم البنت وقال المصنف قلت صح وانصرف الى الفارسية اجاب صاحب المصنف في امرأة تزوجت نفسها بالابن رجل
عند السهمود فلم يقبل الزوج منها لكن اعطاها المحضر المجلد لا يكون قبولها نكاحا صاحب المصنف وقال لا ما يقبل
قلت خلافا لابيوع لانه بنقود النكاح لانه لا حتى يوفى على السهمود ويحلف اجازة العفوى في القول
القول عنه قال لها محضر السهمود خويته بنى فلان فبذر فتم بنتي داى فقالت باليسم والطاعة صح وفي الخط
دختر خود بنتي را بذر فتم ادى في داى فيقال نعم لانه من اللفظ لا ينسب عن التقليد وذكر القاضي
في الدعوى خلافا في قوله ان امرأته قال لها انت طالق يكون اقرار او يطلق لا قضاء العفوى
وضعا ولو قال ابني بذر فتم وانت طالق لا يكون اقرارا لقيام الترتيب المتقدم على انه ما اراد بالطلاق حقيقة
زوجت بنتها الصغرى محضرة الاب فقال لم فعلت ذلك وليس بمصلحة لا يكون ردا حتى بلغت وذهبت الى
بيت الزوج جاز النكاح زوج ابني بذر فتم بذر فتم بنتي ابني انكس فقال له بيت اصرى يكون
لانه لا مصاهرة بلا نكاح زوج امرأة قبله فقال نعم لا يصح او بارك الله لنا فيه واحسن واوصت فهو
اجازة في المختار وكذا الوفا بال بنيت الا في علم الله على وجه الاستبراء ولو قال انت اعلم لا يكون اقرارا وكذا
لو قال بالافارسية تزوجت داى ولو قال غزها جت الى لا يكون اقرارا زوج اب الفاتمة وليها من فلان فقالت لا
اريد فلان ففوت وكذا الوفا لا اريد الزوج في المختار والمحيط اختار لانه لا يكون ردا المناكحة بين اهل السنة
والاعتزال لا يصح وقال العفوى وكذلك يلو قال ناموس ان شاء الله وقال الامام الشافعي لا يصح العفوى
ان تزويج بنت من شافعي المذهب ولكن يزوج منهم وسمعت عن بعض ائمة خوارزم ان يزوج من المعتزلة
لا يزوج منهم كائنا بزوج من الكنتاني ولا يزوج منهم ولعله فخذ هذا التفسير كلام في حق السهمود في اقام
الزوجين عن المجلس قبل قبول الآخر بطل النكاح كاليسم **الثاني والثالث في محل النكاح وما يثبت**
بما صح من المصاهرة من كونه الاب ومن كونه الابن حرام والحرم ثابت بنقود العقد فيها وكذا من كونه
ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم في جانب المصاهرة نظر الى خروج ام امرأة او بنتها او بنتها عليه زوجة لكن
المراة النظر الى موضع الجماع ولا يتحقق ذلك فيما اذا كانت قائمة واختلعه فيقبل النظر الى الفرج المدور وسواها وقبل
الى موضع الجماع والا في موضع الشوق من شوقه وفكر السرخي وبكره فيستد طيفه انشاء الله او في واد النساء
لو مشكروا عليه الفتوى نظر الى خروج بنته بلا مشقة وعنى ان يكون له جارية مثله او هارت له شوقه ان كانت
على البنت بشرة المصاهرة وان وقعت على الفم عنها لا النظر الى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة المرأة اذا فوجت
على رأس ماء فظفر في الفرج في الماء يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافا لان الرواية لا يتحقق في الماء ويثبت
بالنظر عن شوقه اذ لم يفسد به الاثر الا اذا انزل فخلا في الصحيح واذا قال كان النظر لاهل شوقه والقول له

في ان اليسم بنقود النكاح في رواية
المحيط ه

في ان الطلاق بنقود النكاح وضعه
احمد بن النكاح السابق ه

في انما يكون في نكاح العفوى اجازة
على وجه الاستبراء ه

في الجوابه اعان ما في السوال
في المختار بين اهل السنة والاعتزال لا يصح

في قيام احد الزوجين من المجلس
في النظر الى بيت بغيره المصاهرة

السهمود

في النظر الى الوأ في المصاهرة كلام في الصحيح

والمراتب كالسائر في بعض الاقسام

في الوطى المرام والحلال سواء في الشاهد

في الوطى المرام والحلال سواء في الشاهد

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

والوطى الحلال والحرام سواء في اثبات الحرمة حتى لو طهر امراته او بنيتها حرمت عليها امراته والمراتب كالسائر
حتى اذا جامع امراته او بنيتها حرمت المصاهرة بخلاف عقولهم انما المصاهرة التي لا يجمعونها فلا وفي بعض الجوامع
ابن ابي عمير يدين جامع امراته ابنة لا يثبت به حرمة المصاهرة فتذكره خفية وجامعها او بنيتها حرمت عليها فذكره
وصول الحرمة لا يثبت وان انشأ الاذن وان لم يجمع وصول الحرمة لا يثبت وان شتر شوها المستعمل الاول في
على الراس ثبت وكذا لو شتر شوها بشهوة او شتر شوها بشهوة ثبتت نظرت الى فحش بشهوة
او شتر شوها بشهوة ثبتت وعنه الثاني لا يثبت بصحة فذكرت فجامعها فزوج المصاهرة حرمت عليها بشهوة
سواء نزل منه اللبن او من غيره لانها موطوءة ايضا فصح ان امراته الى غير شتر فوقه يد على البنت
على طهر انما زوجته او بشهوة حرمت الام عليه وعنه هذا قال الشيخ الافضل ان يكون حيث البنت المستهانة
في بيت آخر لئلا يقع امرها باغضط وخاصة من الذي ينسب من النعم فيحصل الفرق في بطل الاذن ولو اختلفا
فالقول للزوج في ان كان لا على شهوة لان الشهوة عارضة ولو اذن له بها وقال ما كان من شهوة لا يصدر
لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على حادثة بخلاف ما اذا ركب على طهر وعنه الماء حيث يصدر في ان لا
شهوة قام اليها فاشترى او عانقها وقبلها وزعم عدم الشهوة لا يصدر ولو لم ينسب كنهه قبلها ذكره المتقي
ان يصدر وفي النوازل على الفم لا يثبت في البعض وذكر القاضي ان يصدر في جميع المواضع حتى افقي في امرة
اخذت ذكر الحق في الخصومة وقالت كان بلا شهوة يصدرها وفي ما الى الامام الثاني ان اذا قبلت ابن الزوج
وزعمت ان كان بالشهوة وكذبها الزوج لا يفرق وان صدقها فرق لا قرار على نفسه ورجح الزوج على الابن ان
تغير الفساد وان وطئها الابن وفرق ولزم على الابن نصف المهر لا يرجع لوجوب الحد عليه لانه لا يجمع الحد مع
المهر وبشهوة حرمة المصاهرة وحرمة المصاهرة لا يرفع النكاح حتى لا يملك المرأة التزويج بزوجه آخر لا بعد
المشاركة وان مضى عليه من الوطى فيه لا يكون زنا المستبينة عليها ولا في النكاح الفاسد بخروجها التزويج
بزوجه آخر قبل التفرق وكذا لا يثبت به حرمة المصاهرة ويحل للزوج بها او بنيتها قبل التفرق ذكره
الامام البندوي رحمه الله ما فعلت باج امرته قال جامعها يثبت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار
والاصدق في ان كذب في قوله ذكره يفتي بالحرمه مطلقا فيما اذا شتر ان قبل امراة بلا قيد بالشهوة
لكنه اذا اذبح عدم الشهوة صدق في رواية على ما ذكره لان الاصل فيه عدم الشهوة ولا يطلق في حسن
بل نكحها قبل الشهوة والمعاذ كالتبلة قال في نكاح الجامع برصفت ان المدة تزويج امها وجامعها
او قبلها او كسرها بشهوة او نظر او فزجها بشهوة قبل الحس والنظر بالشهوة لا القبلة لان قبلة المرأة
يكون بالشهوة غالبا وفي العيون جعل المباشرة الشهوة اصلا وفي القبلة والمنظر عدلها اصلا فقال
اشترى جارية بالحد فقبلها او نظر الى فزجها ثم قال كان لا على شهوة ولام الرد فالقول له ولو كانت
مباشرة وقال كانت لا على شهوة لا يصدر والامام الظهيري على ان القبلة ان كانت على الفم والحية والرقبة

بينة

وحيث

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

يصدر لا على شهوة وفي غيره يصدر وفي النوازل لا يصدر في الفم ويصدر في غيره او كسرها على الدابة وانزلا
وبينها فثبت بخلاف لا يثبت الحرمة وحده الشهوة ان يشترى او يواضعها ويحل قلبها اليها انما حرمت الاذن والاشارة
ليس شرط في الاذن والاشارة على الحس بل شرط في الشهوة على الاقرار بالقبلة والحس اذ على نفسها بشهوة
اختر الامام البندوي ان يقبل واختار الامام الفاضل عدم القبول والتمسك به حد الشهوة في حدان يكون
بشتر شوها من قال صاحب المحيط ولا يفتي به بنسب او ثمان الا اذا باهوا الابل وقالوا انها عيلة فصح في نفي
بالحرمة والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة بلا من خلاف الصحيح حيث يثبت بحد العقد لا بام
امراة او بنت امراة لا يجمع الام والبنت ذكره الامام السرخسي وذكره في الاسلام انه يفتي بالحرمه
انما يقول بعض المشايخ **الرجل في النكاح** ارضعت صبية واخرى ايضا ان كان اللبن من زوجين
فهما اخاه لأم ولو ذكره فاخوان لأم وان كان لرجل واحد فاختان لآب وام ولو تحت امرتان ار
كل منهما صبية فها اختان لآب رضاعا نفي بامراة فولدت وارضعت هذا اللبن صبية تحرم على الزاني
ان يتزوجها وكذا لو جعلت من آخر وارضعت ولذا لا يلين الزاني حرم على الزاني نكاحا لان الاول ينسب
رضاعا زنا والثانية بنت موطئة كالبنت من النسب المحرمية وفي نكاح الحس بزيادة ولدت من الزوج
وجعت لهما ثم ردت وان رعت ولذا لو اذن بنكاح ابنه هذا الرجل من غير المصاهرة وليس هذا يلين
الحل لا النكاح النسبة عن الاول ولو تزوج امراة ولم يولد منها ولد قط ونزل لها اللبن وارضعت ولذا
لا يكون الزوج ابا للولد وليس هذا ايضا لبن الفل السعوط والوجور تحرم لا الاقطار في الاذن والاشارة
والجارية وكذا الحقيقة في طاهر الرواية ادخلت خلة ثديها في الحصى ولم تعلم انه ارضعت ام لا يثبت الحرمة
لان الاصل استمرار العدم ولا يثبت بشهادة الواحدة سواء كانت اجنبية او ام احد الزوجين فان وقع
في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد او بعده ووسعا المقام معه حتى يشهد عدلان او رجل وامرأتان
ارضعتا بعض اهل القرية ثم تزوجها رجل من تلك القرية فهو من وسع المقام معاني الحكم والفتنة
اولى صغير وصغيرة بينهما مشبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة الا بان نكاح بينهما اذا لم يجذب
فان اخبره واحد عدل فخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان اخبره عدل النكاح فالاحوط ان يهاقها
لان الشك يقع في الاول في الجواز وفي الثاني في البطالة والفتنة سهل من التيقن فيقبل ذلك ان حقا وان كذبا
اقراره هذه امه او اخيه رضاعا ثم اني الخطاء او الوهم او النسيان وصدقته المدة فيلزم ان يتزوج بها
وان ثبت على الاول فرق بينهما ولا يجران لم يدخل بها استحسانا وكذا لو قال كذب النكاح ثم ادعى
الغلط ولو اقرت بما ذكرنا وانكر الزوج ثم اكدت المرأة نفسها وتزوجها هذا الزوج او تزوجها قبل
الاكذاب نفسها جان النكاح وفيه دليل على انها اذا ادعت الطلاق الثالث وانكر الزوج حل لها
ان يتزوج نفسها من الذي اقرت انها مطلقته فلا وان ارضعت ولديها مسما وكافرا ولا يدرى العلم

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

في قوله من على من على امراته وان يكون بين المرأة وبين آخر

من الكافر لئلا يلازم من ابراهيم والرضا في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا ارضى في دار الحرب واسلموا وخرجوا الى دارنا ثبت احكام الرضا فيهما بينهم ارضعت صبيها يحرم عليه من نفقة اولادها ومن تأخر انهم اخبرهم من الرضا الاصل المكتفي الرضا ان كل اراء انتسبت اليك وانتسبت اليها بالرضا او انتسبت اليها الى شخص واحد بلا واسطة او احدا بلا واسطة والاخر بلا واسطة فهو حرام وان انتسبت اليها الى واحد بلا واسطة لا يحرم في الرضا ويترفع بانه انتسبت اليه ارضعت وكذا انتسبت اليه اخا منه بخلاف النكاح وبنيته وكذا بانه من ارضعت ولده بخلاف النكاح لانها ام المنكوحه وكذا ام اخيه من الرضا بخلاف النسب لانها مملوكة الاب **القاس في النكاح** البهي العالم كقولنا جامل لانه شرف العلم اقوى وانه وكذا العلم الفقير للفقير الجامل وكذا العالم الذي ليس بفرسي كقولنا جامل القرني والعلوي رفيع بنيت من رجل طنة مصلح لا يشرب سكر فاذا لم يدر من فقالت بعد الكبر لا ارضى بالنكاح ان لم يكن ابوها يرضى بالسكر ولا يعرف به وغلبت هل يرضى بها صاحبون فالنكاح باطل بالاتفاق ويختلف بين الامام وتلوينها اذا علم الاب علم الكفاية ومع ذلك رخصنا منه وبهذا التعليق وهو قوله انه اذا نكح الكفاية لمصلحة نفقة با ومن علم بنسبه الجاهل او غيره العلم كماله لا يتاخر فيه هذه العلة وكذلك قالوا اذا نكح السكران بنته ونقص عن مهر مثل او تزوج ابنه وزاد على مهر المثل لا يصح اجماعا لانه السكران لا يتاخر منه ما ذكرنا من سالت محمد بن عيسى بن زريق انتسبت من عبد خال ابن كبره ورضيت به جاز وان صغيرة لا قلت الامام الثاني اجازة فلم يقبله في جهول النسب لا يكون كقولنا المعروف في النسب روجت نفسها من رجل لم يعرف انما وعده فادخل وعده بالنكاح ليس لها الفرج ولا وليا لها طلبة ولا ينفع بلا نفقة القاضي ويكون فرقا بغير طلاق حتى انه لو لم يزل بها لا يلزم شي في الذي يلى المرافعة المحارم وغير المحارم في الصحيح وان رخصنا الاليساء ولم يعلموا يكونه عدهم علموا الاجازة لاحد ولو اخبر الزوج بحرية فظهر عبدا لم يفسد خبره فبطل دليل على انها لو روجت نفسها بلا اشتراط الكفاية ولم تعلم انه كافر لانه باين ان ليس بكفولها الفرج ولا وليا لها طلبة ما لم تدر ولا يطلحق الاوليا بالسكوت ولان طال ولو تزوجها الاوليا برضاها ولم يعلموا بجهل الكفاية لم يعلموا الاجازة لاحد اذا اخبر بالكفاية او شرطوا ذلك فلم يعلموا الكفاية لم يفسد خبرها من صبي لا يملك التصديق وابوه غني وقبل النكاح جاز لانه الزوج كفو روجت من غير كفولها ان غنيها حتى رضى الاوليا افق الفقيه ابو الليث بالجماع ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وافق كثير من المشايخ بانها لا يملك المنع وخصوصا الولي في المهر والنفقة او قبضه دليل الاجازة روجها الولي من غير كفولها فارقته لم روجت نفسها منه بلا ولي له حق طهر الفرج ولو كان الطلاق رجعا فراجعه باليسر للولي لا اعتراض الكفاية ببلن الذين لا يتنبر الا اذا كانت بنت مكره خدما حاكم وكذا من يفرق لتكثير الفتنة اذا كانت حرة الاصل والرضا معق فالمتعق لا يكون كقولنا الحرة عن الامام الثاني ان من اسلم برضا من لا يكون كقولنا الولي العتاقية وروى

ارضعت ثم غلبت من نفقة من اولادها ومن تأخر

او انتسبت

في النكاح

او روجت

ان روجت

او روجت

او روجت

او روجت

او روجت

او روجت

او روجت

ابن سبعة انه كفول القروي كقولنا ولو اذ كان النكاح بلا ولي فطلقها ثلاثا لم تزوجها بلا تحليل وقضى بصحة اخذ بقول محمد بن ابي شافع والقاضي شافع او حنفى جاز قال الامام صاحب كتاب امتدادى شيخ الاسلام ابو اليسر البزدي وفي الاثر ذكر الحنفى لان محمد قال بكرا منه هذا النكاح ولكن ينعقد بالنكاح في فان اخذ الكاتب او المكتوب شيئا لا ينفذ القضاء وان لم يأخذ نفذ ذلك التعليل لان ثبوتها لا يظهر ان الوطى في النكاح الاول كان حراما او في الاولاد حيث ان القضاء باللاحق كدليل الفرج في اقام والاقى في المنقضى وقال طهيد الدين وكثير من المشايخ لا يجوز الرجوع الى الشافعي في امثلة التي بين المضافة لان كثير من الصحابة في رخصة ولو فعل نفذ ذلك في العجز قبل الدخول عن المهر المحل او النفقة اذا كان الزوج حاضر ابصر حكم الشافعي بالفرق وكذا الحنفى اذا روى ذلك وادى اليه اجتهاد وان قضى بخلافه لانه فعل الروايتين وان امر الحنفى بشافعي بذكر ان كان ما ذونا بالاستخلاف فصح والا لان كان الزوج غائبا ويرى على العجز الصحيح انه لا يصح القضاء لانه خلاف لان عجز الغائب لا يعلم لانه المراد من العجز الاغيار لا عدم الوصول مطلقا سميل بنح الاسلام عن ابى الصغيرة روجت نفسها من صغير وقيل عند ابن شاذان الفقيه وكثيرا وبنيته ما عينة منقطة للقاضي شافع الى شافع حتى قضى بطلان هذا النكاح هذا السبب للقاضي الحنفى ان ينعقد بغيره ايضا اجماعا لمذهب وان كان على خلاف مذهب بناء على ان قضاء القاضي بخلاف مذهبه نافذ عند الامام وروى عن الامام الثاني انه صلى يوم الجمعة ففتى لاس الحام وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود فارة ميتة في الحمام فقال اذن نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلبي لم يحمى شيئا او نيل البضاعة بكرا بالغة شافعية روجت نفسها من حنفى او شافع لا رضاء الاب هل يزوج هذا النكاح اجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لانا يجب بذهبنه لا يجب الحضم لا عقلا ولا انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف من هذا شافع فيه لا يجزى من الشافعي الا بقول الامام مستند الى الامام لان الافتاء بما هو خطأ عنده لا يجوز ولو روجت نفسها بلا اذن الولي من غير كفول فبقيت في زماننا برواية الحنفى عن الامام لا يجوز النكاح لان كل قاض لا يبعد ولا كل شاعر يبعد ولا كل واقع يرفع ويرفع فكان الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طهرها زوجها ثلاثا فزوجت غير كفول ودخل بها الزوج الثاني لا يجل الاول لانه ليس بنكاح في المختار واختار صاحب الامرار قول محمد بن حاتم قلنا وذكره جاز الامة ان الفتوى في جواز النكاح بكرا كانت او ثيبا على قول الامام الاعظم لقوة دليل الامام قال الله تعالى فلا تنكحواهن ان يتيكن ازا واجد **السادس في الشهود** ويصح حضور ابنه غيبا والاصل ان صلح فيه وليا بنفس صلح شاهد امة كالاعلى والاخرس الذي يسمع والقاسق والحرد في الوق والمعتقل والعبد والكافر والصبي والمجنون والمكاتب ولو بلغ القبي وقبح العبد وسئل اجاز لانه العبد لوقت الاداء تزوجها بالعرق وبما عفا عن الا الشهود وقال في الخط الاصح انه ينعقد عن محمد بن زوجهما

مسائل في النكاح

ان عجز الغائب لا يعلم لان المراد من العجز الاغيار لا عدم الوصول مطلقا

في النكاح

لاعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب

قوله بغير الشافعي

او روجت

او روجت

او روجت

او روجت

دعائمان

بعضهم لم يثبتها ولم يثبتها ان يعتبر المخرج من هذا النقص على انه لا يجوز في الاول ايضا وسواء كان واحد
العائدين كلام الاخر شرط ولا يشرط سماع الشاهدين كلاهما حتى لا يقع بحجة الاصلين وعامة الناس
شرط سماع الشاهدين كلاهما ايضا وفي الفتاوى ان تزوج بشهادة رجلين فسمع احدهما ولم يسمع الاخر فاعا
الكلام فسمع الاخر الاول لا يجوز وهذا نص على ان سماع كلاهما شرط وفي المتن لا يجوز اذا كان العاقدان في
جلسين لوجود الشهادة في كل عقد ولو لم يجلسا عند محمد بن عيسى الامام الثاني لا يجوز حتى يسمع احدهما
تزوجها بحجة الشكاري ومن لا يعرف من امر النكاح غير ان يذكروا انهما انفقوا تزوجها بشهادة
نقلى ورأى عليه السلام لا يقع عقد نكاح عليه الكفر لانه يومئذ عليه السلام يعلم الغيب وغنى عن الغيب
الآية وما اعلم الله تعالى خيار عباد به الوحي والا الهام الحق لم يبق بعد الاعلام غيبا فخرج عن الحظر
من تقديم المسند للحرم بالآية **نكاح آخر** وكلمة بان يتزوجها فقل عند الشهود تزوجت فلانة ولم
الشهود لا يثبت ما لم يذكر اسم ابوها وان عرفها به بلا ذكر الاسماء وكذا اذا كان الشهود يعرفون
اسمها فذكر الاسم كاف اذا علموا انه ارادها بالذكر وكذا لو كانت حاضرة متعقبه فاشار اليها كقولها لا يجزى
الى ذكر الاسم لان الحاضر يعرف بالاشارة وفي جبل الحفاف كره الرجل ان يسميها عند الشهود ويقول خطبت
امراة الى نفسها على كذا من الصداق فرسخت وجعلت امرها الى في التزويج فاشهدوا اني تزوجت منه التي
جعلت امرها الى على كذا حتى اذا كان كفوا وادى الباقى لم يثبتها الزوج ولم يبرأ منها الشهود وسعيه بينه وبين
ربه تعالى قال تزوجت اخي ولما رخت واخترت ان سماها جاز ولو غابت فان حاضرة متعقبه ولم
الشهود جاز في المختار والاحتياط ان يكتشف وجهها او يذكرا باها وجدها ليكون متعقبا عليه فيقع
الامن من ان يرتفع الى قاضي يري من يثبت نصيبه من حبي لا يجوز ويطلبه قاضا يشهدوا اني تزوجت هذه المرأة
التي في البيت فقالت قبلت وسموا صوتها ولم يروا شخصها ان كانت في البيت وحدها جاز وان معاها
لا واذا جاز النكاح ووقع النزاع بين الزوج ان التي اعترف بالنكاح كانت هي وكذا لو وكلت واحدا
فسموا صوتها ولم يروا شخصها جاز **السابع في النكاح بغيره في مختار** فيه قول الامام الثاني اخرا
انه ان كان كفوا حتى والاولى حتى الاعتراض وقال الامام جوب بغيره في نكاح او يثبتا وقال محمد لا
يجوز مطلقا رواه ابو سليمان واخترت جماعة متا فلو طلقها ثلثا كان مائة ولا يقع الطلاق عند محمد لان
الطلاق يتعقب النكاح الصحيح وكذا الابلاء والظهار ولو اجاز الولي لا يقع عند لكن يكره ان يتزوجها قبل
التزويج بزواج آخر كرامة تزويج حتى لا يفرق على قولها لا يحل بالتحليل زوجت نفسها من قبل
وقصر عن من يثبتها بالاولياء حتى الاعتراض عند الاماميين ولو تزوجها غير الاب والجد من غير كفوم
بذكر والقياس على مسئلة التقصير في المهر يقتضي ان لا يجوز هذا النكاح بلا خلاف القاضي اذا تزوج
الصغيرة من نفسه فهو نكاح بلا ولي لان القاضي رعية حتى يفسد وكذا اذا تزوج من ابنة لا يجوز

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

بالآية
لا الاصل

لا الاصل يعرف بالاشارة

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

لا يجوز لانه الحكم وحكم القاضي لا يثبت باطل بخلاف سائر الاولياء حيث جوب لابن القيم ان يزوجه بنت عمه
من نفسه او ابنة **الثاني في النكاح الصغير** قضى الاب مهرها وهي بالغة او لا وجوزها او قبض
مكان المهر عنها ليس لها ان لا تجوز لانه ولاية قبض المهر الى الاباء وكذا التقصير فيه ولو اجمع له وليان
متا وبيان في المدونة في النكاح عدم تجزى الولاية بخلاف الجارية المستكرهة لان الملك تجزى فلا يملك
احدهما التزويج كغيره من جوارح العقد يتوقف وما لا فلا ومباي حققة بغيره في البيع ان شاء الله
تعالى اثنى الصغير على مال او وجهه بقضيه الموهوب له او تزوج به ثم كثر فاجاز لا يقع لانه لا يجوز
له وان التزويج ولو تزوج منه فاجاز به البلوغ جاز لان له جوارح العقد القاضي الصغير لا ولي لها ان
فمنع من تزويجها والا لا وان عقد وليس مشهور ثم اذ لم فيه ما جاز لا يجوز قال الصمد الصحيح انه يجوز اصل
الجامع امره بان يتزوج وقد كان تزويج قبله فاجاز النكاح جاز امتحانا ولو وقع تزويج بلا اجازة ولها
ابوهام الجوز وان علم الام لا يثبت ثم بنوم على هذا الترتيب ثم العلم لابن ثم العلم لاب ثم بنوم على هذا الترتيب
وان لم يكن عصبة فولى العقاقير ثم ذوى الارحام الرجل والمرأة سواء وكذا الاولاد مع فيه سواء ثم عصبة مولى
العقاقير ثم ذوى الارحام وقال محمد بن ليزي الارحام والاية وولاية الاجراض في التزويج من غير كفوم
ثبت لذوى الارحام وانما ثبت ذل للعصبة بلا خلاف والاخت مقدم على الام حال عدم العصبة الامام الحلي
انكاح الاخت والعم وبنت الابن وبنت العم التي قبل الاب يجوز لاجتماعهما الخلاوة والام والخال وزوجها
ودعواه الاجماع يصح في الاخت لافي العم وبنت العم لان ثبوت الولاية لذوى الارحام مختلف وفي شرح
الحاوي ذكر الخلاف في الكل وفي شرح الشافعي الاقران لم يثبت ثم بنت الابن ثم بنت ابن الابن ثم الاخت
لاب ثم الام ثم اولادهن ثم العتات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الامام والجد الفاسد والى من الاخت عدم
وتنقيها ذكره الشافعي في الام مقدم على الاخت ولا ولاية للقاضي الا اذا كان قريبا وليا وهذا الاختلاف بناء
على اختلافهم في تزويجها فانهم اوجبوا كراهة الولي من كان احلا للمهرات وموعاقل بالموافقة بنسبة الصغيرة
من ابن كبير لرجل بلا اذن الابن وقيل عند ابن عمر مات الابن قبل الاجازة بطل النكاح ولو كانت كبيرة ايضا او
المسئلة محالها فزوجه الاب بلا امرها لا يقع ولو غاب لا يقرب ينقل الولاية الى الابجد واجتمعوا في الاقران
اذا عثر ينقل الولاية الى الابجد وفي الفتاوى تزوج الصغيرة الاب من غيب وقيل رجل عند فاته الاب واجاز
الغائب النكاح حتى غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة من رجل بعد من من مرة بالتسمية ومرة دونها
العقد الاول ان كان فيه نقصان تحية يصح الشافعي بغير الشافعي وانما لا يثبت المهر في العقد الثاني لان عقد المهر
انه جدد للحلال صبر يلزم الثاني ايضا فلعل قاضيا يراه ويقضي به والثاني انه ان كان خلف بطلاق كل
امراة يتزوجها بنقد النكاح الثاني وان تزوجها الاب والجد فذكر بنقد النكاح للمعسر وعقد الامام المعنى الثانية
لانها يملك الحظر الزاوية عن حفر المثل غير الاب والجد تزوج الصغيرة من رجل جده متوفى فزوج واما الصغيرة

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

في النكاح بالاشارة
بشهادة امة ورسوله

أحرار أو زوج من رجل جده كافرا سلم فادركت الصغيرة وأجاز النكاح لايصح صبي تزوج بالغة غاب
وتزوجت المرأة بأخي وصغر الصبي وقد بلغ وأجاز أن تزوج قبل بلوغه جاز وأن تزوج بعد بلوغه وأجاز
أن كان النكاح بمهر مثل أو بغير مهر فلا يجوز النكاح الثاني وأن بالاعتبار أن الصغيرة أب أو جاز النكاح
الأول الذي له محرم أو يتوقف أو الأم متوفى فحرم النكاح الثاني أراد الدخول الصغيرة أن يستحل لا يدخل
تدخل وقيل أن من فحمة يدخل بها وإن عتق له لا وكذا الثاني على أنه لا جرم للسبل المطابقة وكذا الثاني
مسألة في تزويج ولاية الأب عليه ثابته إذا لم يزوجها أو عتقها أو بلغ عاقلا لم يزوج أو عتقها قال الفقهاء
الليث عند الثاني لا يعود الولاية خلاف محمد وقال الليث في هذا المثلث يعود خلافه بل يعود إلى السلطان
ولا يلاب إذا جاز أو عتق لشيء للأب الولاية في ماله وفي حق القربى ثبت كونه للأب عند ما ولايته عند محمد
كذلك الخلاف في الجرم والأخ والأخ منه وعند ما سواد جميع الجرم فاسد والخلاف عند الإمام
الولاية للجد ومحمد الجرم أكثر السنة يطابق عند الإمام الثاني وهو رواية أنه لو أكثر من يوم و ليلة فاطلاق
وقال محمد سنة كاملة وتقدم في رواية بسعة أشهر وقدره الإمام في رواية شهر وبقي ولم يبق شيء في
أخرى وأن يجرى ويحقق بمقدار قدره حال الأفاقة ولا يثبت عليه جرم لو جرم يوما أو يومين والمحقق كان قليل
مختلط الكلام فاسد التبريد لأنه لا يصوب ولا يثبت كالمحرم الأب والوصي يمكن تزويج أمه البتة لأنه ثبت
وإذا جرم من غيره لا يجرى ويثبت منه في القياس وهو رواية بسعة أشهر الإمام الثاني وفي الأحكام
لا يزوج من غيره لا يجرى ويثبت منه في القياس وهو رواية بسعة أشهر الإمام الثاني وفي الأحكام
الولي الولاية ثم ادعى أنه كان فضولاً لا يصدق إذا كان الصبي قد قبل النكاح وأجاز الذي يصرح من يقول
الصغيرة والصغيرة لا يجرى النكاح إذا تزوج الأم الصغيرة وليس لها ولي جاز النكاح عند الإمام لكن الاحتياط
أن لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ فتجوز النكاح للحلاف في صحة هذا النكاح غاب الولي أو عتق أو كان الأب والجد
فاسقاً فللمنفذ أن يزوجها من كفو زوج الأجدال حضور الأقرب وتوقف على جازة الأقرب وعاقب الأقرب
لا يجوز النكاح إلا بالاجازة بعد تحق الولاية إليه إذا كان الأقرب لا يجرى أين عوف وزعمها لا بعد علم أن
الأقرب كان في المحرم يجوز لأنه إذا لم يعلم أين هو لا ينظر الكفو فيكون كالغيبة المنقطعة **نكاح آخر** إذا
اعطى الأب أرضاً لمهر امرأة ابنه ولم يقبض المرأة حتى مات الأب لا يجرى القبول وإن كان ضمن المهر والمستهلكة كالحا
مكسر القبول بعد الموت لأن الهبة لا تتم بالقبض وفيما إذا ضمن شيئا فلا ينظر الموت بزوج الأب بمهر الابن ورد الأم
النكاح عاذاً لمهر إلى الأب كما في سائر الديون إذا تبرع المهر الذي لم يعلم أنه لا دين على المتبرع ومما لا
مهر على ابنه لا يقع بلا قبول المرأة وأن أدى في الفصل لا يرجع الأب على الابن بلا شرط الرجوع بخلاف الوصي
أو الاجنبي إذا ضمن بمهر الأب يرجع على الأب وأن ضمن في الهبة وأدى في المهر رجوع خلافه للإمام الثاني
فإن مات الأب قبل الأداء خلت إن شاءت أخذت من الابن وإن شاءت من الزوجة ثم بعد ذلك يرجع

أراد الرسول بالهبة أن يشترط الموت وان شاع يزوج
وكذا الختان
الابن
عند الجرم المطبق على الاختلاف
رواية الأب والوصي النكاح
بغير القبول
أما ما ذكره الوصي تزويج الصغيرة
والصغيرة وإن أوصى له
أما تزويج الأم الصغيرة وليس لها ولي جاز
النكاح
فإن زوج الأم صغيراً أو قريباً
فأجاز ووجه الخبر
في إعطاء الابن مهر امرأة ابنه
في مهر ما يهره به الأب كماله
فقد صحح فقهاء الحديث لما يقول المهر
رجع الأب على ابنه إذا
مهره ووجهه بالقبض

الورثة على الابن عند ما إذا قال الأب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم الأب الصداق بالأضمار وإن شهد
الأب عند الأداء أنه يورثي ليرجع على الابن رجوعاً وأن لم يشهد على الضمان وأن كبر الابن ثم أدى برجع إلى أبيه
والأول في البيع لو اشترى للصغيرة أو الصغيرة سوى الطعام والكسوة وأعطى المهر من مال نفسه يرجع بغير
الرجوع وإن كان للصبي دين على ابنه فادى المهر ولم يشهد ثم رجع المهر من الدين صدق الأب وإن كان
وإن كان الابن كبراً لم يجرى منه شيء لأنه لا يملك الأداء بغيره من دعت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض
فلم يملأ حق باب كبرها المنع من الزوج حتى يأخذ كل المهر غير الأب والجد إذا سلم الصغيرة قبل قبض كل مهر
فالتسليم فاسد وفي غيرها تسليم كل مهر لا يلزم لأنه لا يكون مؤخراً عرفاً والأب إذا سلمها قبل قبض المهر لم يملك
خلافه إذا سلم المهر قبل قبض المهر حيث لا يملك الاسترداد والأب ما لم يملك طاعة صدق الصغيرة وإن لم يكن
للزوج الانتفاع بها لأنه لا يجرى بالقبض والنفقة لا يجرى قبل أن يقبض بخلاف الاستمتاع الذي الرجوع وعدم كونه من
نفسها منه بعد قبض الصداق وأدعت منعه من الوطء فالقول قولها والحلوة ليست كالدخول عندا في حق
الرجعة بخلاف تأكد المهر والعدة ولو ادعى الأب أنها لم تقبضها إلى الزوج وطلب المهر لبيها إليه ورجع
الدخول فكذلك المهر لا يجرى المهر وطلب من القاضي أن يحلف لعدم عليه بوطئه ذكر الحضانة أنه لا يجرى وقال الصمد
يجوز أن يحلف قبل الأصل من هذه المسئلة قبل الدخول متى البتة لها الفقة للأب طلبها فقاما وقال في المنسقية لا
يملك الطلب الأبوكا لها غير أنه أن دفع إليه يرى أن الأب يقبض الصداق إن بكره صدق وإن ثبب الأطلاق
بتسليم الصداق لا بشرط احضار المرأة بخلاف البيع جلي بشرط احضار المبيع إلا إذا أخاف الزوج أنه لا يسلمها
إليه بعد تسليم المهر فإنه يؤمن بحملها ما ثبت للتسليم ثم لم يجرى وقال الإمام الثاني يستوفى كسرها ولا
يملك الأب البتة قبض غير المستحق من المهر لأن في بلوغه جري التعارف بذلك بأن كانا يأخذوا عوضاً عن الصداق
صناعاً أو متاعاً لأنه سرقة لا قبض المهر وإن كانت صغيرة أخذ المهر ما شاء مطلقاً والوصي لا يملك قبض
المهر إلا إذا كانت صغيرة وليس له من الأب والجد قبض من صغيرة كانت أو كبيرة إلا إذا كان الولي هو الوصي
فيملك كسرها للديون قبض الولي مهرها ثم ادعى الرقة على الزوج لا يصدق إذا كانت البتة بكر لا أنثى
القبض الرقة وإن كانت ثيباً يصدق لأنه أمين ادعى ردة الأمانة أدركت وطلبت المهر من الزوج فادعى
الزوج أنه دفعه إلى الأب وأقر الأب بالبيعة أقران عليها وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الأب إلا إذا كان
قال عند الأخذ برأيه من مهرها ثم أنكرت البتة الرجوع من على الأب جعل بعض مؤجلاً لأن لم يجرى البتة
الهبة فقد ضمنت من مالي لا يبرء هذا الضمان بعد البلوغ وإن قال أنكرت لأن ما لم يجرى رجعت عليك فأنافسا
فتح لأنه مضاعف إلى سبب الوجوب **نكاح في خيار البلوغ** الفرقة التي يحتاج إلى القضاء ختم الفرقة بالجلد
والعتق وبأن أسلمت المرأة قهرها أو سلام عليه فأي فرق بينهما أو فرق بينهما باللعان في طلاق في
الثالثة وخيار البلوغ والخامس بعد كفايخه وأن كان باختيار الزوج حتى لا يجرى المهر وإن كان لم يدخل بها

وفي غيرها تسليم كل مهر لا يلزم لأنه لا يكون مؤخراً عرفاً
والقبض لا يجرى قبل أن يقبض عملاً للاستماع
علاوة على جرح شرط احضار المبيع
المهر
والوصي لا يملك قبض المهر إلا إذا كانت صغيرة
وإن في جرح شرط احضار المبيع
سبب منعه من قبض
الفرقة التي يحتاج إلى القضاء ختم الفرقة بالجلد
والفرقة التي يحتاج إلى القضاء ختم الفرقة بالجلد

لا انما صغيرة والولي هو المتيقن فلو تزوجوا بلا اذن ثم طلقوا فلهما طلاق حتى لو كان ثلثا بغيره

النكاح بلا نكاح تزوج آخر لم يمسق النكاح ولكنه يكتن عندها خلافا للثاني تزوج استمنه من بعد سقط
المهر لا النفقة اعتقت الصغيرة لا خيار لها ما لم يبلغ ولو اعتق الصغيرة لم تزوج لا خيار له أصلا لا خيار
العتق ولا خيار البلوغ تزوج استمنه من بعد على ان امرها بغيره ان ابتداء المولى فقال تزوجها منك على
ان امرها بغيرك طلقها تزوجها لم يمسق النكاح لان القويض منها قبل النكاح وفي الاول بعد وعلى هذا
لو تزوج امرأة على انها طالق او امرها بغيرها طلق كما ان لا يقع الطلاق ولا يمسق الا من يمسقها ولو كانت
المراة طالق تزوجت نفس من على اطلاق او على ان امرى بغيرى اطلق كما ان لا يقع الزوج وقوة الطلاق
ومع التوقيض ومطلقة الثلث تقول بالثاني ليقطع طوعا او نكاحا ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد الزوج
او على ان امرى بغيرك بعد الزوج وقبلت بغير التوقيض وقوة الطلاق امره تزوجت بلا اذن المولى فباعها
فاجاز للمترى النكاح ان كان دخل بها الزوج في وقت ولا لا لانه ملكها على الموقوف فابطل حتى لو كان
المترى من الاجل له وطها بغير طلاق ولا لانه العبد وكذا ام الولد تزوجت بلا اذن المولى فباعها المولى او مات
ان دخل بها الزوج قبل العتق جاز والا لا احد لعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه الا في النكاح طلقها
ان يزوج بغيره فبطلت في وقتها فاذن له فزوجها جاز ومهر مثل الامه على قدر حاجتها فيها
وقد ابا امام الاوزاعي ثلث قيمتها **الحادي عشر في النكاح فيم** قال الامام انه ان تزوج من فلاق فقالت انت
اعلم لا يكون اذنا قبل اذنه وقولها ذكر البكر فبطلت تزوجها المولى بلا اذن تزوجت ثم قال لها في مجلس اخواتها
مخطوبتك فقالت انما راضيت بما فعلت انك في غير الاول لان المصروع الاجاز الوكيل بالنكاح وان كان فذلك
زوجي من حيث لا يملك الزوج من نفسه ولو قال المولى من ثلث ما لي حيث شئت ليرى ان يصنع في نفسه الاول
تزوج من وجه تزوج من وجه فلا يشاء الا من المطلق والوجه في نفسه ومن كل وجه كل شيء من كل وجه
فقال له رجل اكونا وكلا عنك تزوج بغيرك فقال من بين اذني في الخلاصة ذكرته فزوج الوكيل بنسبه لا يمسق
بجمل التوكيل في الحال وفي الزمان الثاني ويجعل التوكيل والتابع فلا يكون وكلا باسك وكلا خطيب بنت
فلا في اء اليه وقال هشام بن عمار لا ب و هبت فاذن الوكيل النكاح لموكل ان كان الكلام من الوكيل
وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لانكاح بينهما اصلا وان وجه العقد انعقد للوكيل لا
للموكل وان كان الوكيل قال بعد ذلك فقلت لعلاء اما لو قال حبب لعلاء فقال وهبت فام يمل الوكيل قبلت لا يمسق
لان الوكيل لا يملك الوكيل اذا قال قبلت انعقد للموكل وان قبل لعلاء لان الجواب يضمن اعادة ما في السؤال فعلى
هذا اذا قال لعلاء او كسيتها زوجت فلا من فلا في قول كسيتها او وليه فقلت بيع المولى والموكل وان لم يصف
البيع لان الجواب يقتضي اعادة ما في السؤال فاحكم بفصل فانه يقع كسيتها وكسيتها رجلان بان يتزوجها بكسيتها
تزوجت فلا لانه الواحد يؤول في النكاح وكلته ان يتزوجها من قبله فلا في تزوجها من قبله اذ

لان النكاح لا يكون طلاقا

ان تعدى الطلاق بطل النكاح

على ان امرها بغيرى اطلقها كما اراد و قبل العبد
مع وجها لا يمسقها وان ابتداء العبد وان يزوج
اشكر

مهر مثل الامه

فمن المصروع

وان يزوج بغيره اعاده
ما في السؤال

امر ان يزوجه سواء تزوجه بغيره او على العكس لا يصح ولو عتقها فزوج بغيره ولو كانت تزوجه اولو
مدرية او مكاتبه او ام ولد جاز امره ان يزوجه امرأة فزوجته صغيرة جاز وعندها اذا كانت لا يمسقها
كالزوجة وفيه اجماع وقبل الجواز الصغيرة قول الكل ولو تزوج امرأة جاز طلاقها بغير اذن جاز وقوة الطلاق
وقبل فذلكها ولو وصدة فدخل بها الا قبل المستمسق ومنه المثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرتين لا يمسق احد
ولو عتق امرأة فزوجها من اخرى لم يمسق ولو امرتين في حفلة فزوج واحدة جاز الا اذا كان قال لا تزوجني
في حفلة الا امرتين فزوج واحدة لا يجوز وكله بغيره فاسد فكله بغيره لا يمسق الا بغيره بخلاف البيع **نوع آخر**
قبض المهرها لا للوكيل بخلاف البيع الوكيل بالتزويج غير المهر فاذى رجوعه بالامر والا لا في المستمسق رجوع
وان بلا امره بخلاف الوكيل بالجمع فانه يرجع بلا امرها لان الجمع الاجنبى نافذ فبطلت التوكيل
لعدم توقفا النكاح على الوكالة والنكاح بلا توكيل لا يفسد فاذن اذا التوكيل انعقد فلا يفسد الرجوع بلا امر
وكله بالتزويج بالغ فزوج بالغين ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح وجب الا قبل المستمسق ومنه المثل وان اجاز
بغير المستمسق في العقد وكله بالتزويج بالغين فزوجها فاقامت معه مدة ثم قال الزوج المهر ديني وصرفه الوكيل
ان اقر الزوج انه المهر لم يمسق به بغير اذن فزوجها فاددت فلها مهر مثلها بالثمن المهر ديني وليس لها نفقة
المهر لا يفسخ النكاح من الاصل فان انكر الزوج فاقول لها هذا اذا ذكر المهر ولم يذكر فزوج بالثمن
من مهر المثل ما لا يعان فيه الناس او باق من مهر المثل ما لا يعان فيه الناس مع عتقها خلافا لكان الاولياء
حق الاعتراض بجانب المرأة دفعا للمعارضة الوكيل بالنكاح تزوج امرأة بالثمن ولم يمسقها حتى
نقص الوكيل النكاح جاز النقص وهو على كماله وكذا لم ينقص الوكيل كن الزوج تزوج اخفا النقص والفضل
لا يملك النقص وفي البيع بغير النقص وفي قول الامام الثاني آخر ان النكاح كالبيع وكل امرأة بان تزوج امرأة
فزوجتها نفسها لا يصح وكذا لو امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها امرأة بغير اذن لا يصح كسيتها
وبنت اخيه او اخية الصغيرة كزوج المرأة الوكيل نفسها من الموكيل بغيره عتقها او يقطع المهر او الرطين
جاز عتقها خلافا لو تزوجه عتق او يقطع احدى البدين او احدى الرجلين جاز اجماعا وكله ان يتزوجها
غدا بعد الظهر فزوج قبل الظهر او بعد الظهر لا يكون ولو وكله بالتزويج على ان ياتى خطاء فزوج ولم ياتى خطاء
وكله بان يزوجه فلا يمسق به بالزوج فزوجها الوكيل لنفسه بالزوج خلافا للوكيل بغيره **الثامن عشر**
في مقصر وفيه خمسة اجناس **الاول** في الاختلاف ان اخذ كزوجته ثيابا ولبسها حتى تزوج قال كان المهر وقالت كانت
من النفقة اعنى كسوتها الواجبة عليه فالقول لها قبل هذا الزوج ينسحب ما اذا كان الثوب قائما بحيث يكون القول
للمهر قلت الفرق اذ في القايمة اتفقا على اصل التملك واختلغا في صفة القول قول المثل لانه اعرف بمحتة التملك
بخلاف المالك فانه يبيع سقوط بعض المهر والمرأة تنكره كقول المثل لا يجوز الاختلاف في جهة التملك ايضا قلت بالهلاك
خرج من المملوكية والاختلاف في اصل المهر او في جهة ولا يملك حال باطل فيكون اختلافا في ضمان المهر وبطل القول

ولو امر امرأة جعل

زوج

الموطأ

خطام

بكر فاذا لم يغير بكر لايجز الزيادة والتوقيف اوضح للمعامل وان اعطاها زيادة على المولى على انها بكر فاذا
مى ليست بكر قبل تيرة الزيادة وعلى قياس مختار شارب بخارى فيما اذا اعطاها المال الكثير لمجدة المولى
ان يغيرها بها بمائة ولم يات به رجوع ما زاد على مائة مائة وكذا افعى اربعة خوارزم ايضا ينبغي ان
بالزيادة ولكن مخرج في فوايد الامام طهيد الدين انه لا يرجع في كلتا الصورين تزوجها على الزمان لم يزل
امرة والعين ان كانت مع الاول الثاني وصحى عندهما ولو على الزمان كانت في حجة العين ان حيلة صحا
وفاقا لان التعليق بالماضي يغير باقيا كانت وجه ذلك وطمى جارية الابن عزرا واذا على البنت فلكل من
ولو جارية الابن مراد من واحد ولو وطى الزوج جارية روجه ان ادعى البنت كوطى الابن جارية
ولو كانت ولو كانت مراداً فواحد واحد الشريك اذا وطى المشتكة افعى برهان الآية انه يجب كوطى من ذكر
في المحيط كوطى نصف المهر وطى العدة من ثلث مراراً ادعى البنت ان اوقع جملة وطى انه يقع
فالظن في مقامه فيلزمه حقا حاد وان طوى ان الثلث واقع لكن الوطى جلال فالظن في غير موضع فيلزم كوطى
وطى مخرجاً من جارية ووطى مراراً لم يتحقق فمخرجاً حاد وان المتحقق نصفها فنصف المهر ذكر بكر
صبي زنى بصبيته عليه مهر وان اقرب الزنا لامهر عليه وان زنى موباة فمكرمة عليه وان دعت الى نفسها
لامهر عليه وان دعت بصبيته صبياً فوطىها عليه مهر وكذا لو دعت امه فبنيته والمهر بالمهر كقول الامام
العقدا ان ينظر لكم يستاجر المرأة للزنا لو كان الزنا خلا لا ولو زوجت نفسها بمثل مهرها جاز والزواج اذا
علم قدر المهر الجاز كما اذا اشترى بوزن من الذهب فباعه بوزن اخر فمهرها ما اشترى بها من الذهب
ودفع اليها ايضا ما اشترى متاعاً ثم قال كان المدفوع كله من المهر وقالت مدنية فالقول له لانه
المكسر الا انما يوجب كل ما افعى الامام الحلواني واختار القعيد ابو الليث انه ان كان متاعاً واجبا على الزوج
والزوج لا يكون من المهر وان غنم اجمعه عليه فالقول له في المختار والمدار بالطعام المشبه بالاكل اما الله
والقول له القول فيه قول الزوج وعلى قياس ما اختاره ابن تيمية حسن النفقة الواجبة عليه لانه ان جعل مهر
ولم يبعث اليها درهم وقال انها عتيق او سيم شكر او شيئا للعتيق ثم رجع انه لا يصدق وعلى هذا
كل ما عوف وجه البعث فيه باقراره لو رجع من المهر لا يصدق للتناقض ولان طريق الاصابة لا يحمل
زوج انما صلة وبعث اليها مائة مائة الابن قبل الزفاف فالمبعوث ان يهاجها لا يرجع وان قاعا ان
الابن وبعث برضا الابن لا يرجع لان الموت مانع وان من المهر رجوع واذا بعث الى امرة البنت ثم ادعى انه
امانة يصدق وكذا بعد موتها خطبت غيره فقال ان نفقت المهر الى شهر فزوجك ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
ففتحت المدة ولم ينفقه ولم يزوج له ان يزوجها دفعه على وجه المهر قاعا او حائكا وبالقسم المهرية يرجع لا
بالحاكم المستر بك مائة او قيمتها لانه هبة الاخر الى ان يزوج الا ان يدفع اليه كذا دفعه له ان يزوج منه
قاعا او حائكا لانه رقة وعلى قياس هذا يرجع بالمهرية ايضا في المشتكة المتعددة اذا علم من حاله انه لا يرجع

افعى
مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

افعى
مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

افعى
مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

افعى
مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

افعى
مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

الاب المهرية والاولى نفقة عليه وعليه مهر فاعطى ثم ادعى ان من المهر والقول له وكذا اذا كان عليه
وجوه من الديون فادى منها ثم ادعى وجه كذا لانه لم يملك فكان اخرج حصة التملك انفق على مقتضى
على طوع ان يزوجها فبات ان يزوج ان قال حين الانفاق انفق بشرط ان يزوج لي والارجح رجوع عليها
به تزوج اولاً وان لم يزوج كل من انفق على هذا الطرح قال الامام طهيد الدين الامح انه يرجع عليها زوج
نفسها منهم لانه رشوة وقال غير الامح انه لا يرجع وقال في القصول الاصح انه يرجع بشرط الرجوع ام لا اذا
لم يزوج نفسها منه وان رجعت لا هذا اذا دفع اليها المهر الدائم لينفق على نفسها اذ اكل معها لا يرجع
بشيء اصلاً وفي الجامع في الفتاوى اعطى معتدة الغير نفقة القصور لا يسترد اذ اذا لم يزوجها ولا خفاء
ان يزوجها بترد وان جسد بعد الاستلام لا وهذه الصورة يحتملها في كونه القول للزوج انه قرض فان
ادعت هبة تجلج الزوج على دعواه فان نكل الاشئ جليق وقال النوب بالقرض رجوع فان زوجت نفسها
واحتسبت من المهر مخرج وفي تواريخ بعض المشايخ دعي رجلاً الى حديقته واعطاه نفقة نفقة على نفسه
او اطلق له في الانفاق من ماله فانفق والعادة عملان الثمار اذا طاب نفقته ونشئت الثمار هذا الرجل
يقع ذكرك اليوم ويرد كل ما انفق عليه الى كذا الحديث بلا شرط الرجوع ان الانفاق قال انه مثل انفق على
معتدة الغير على طوع التزوج وفيه الاقول كذا هذا تزوجها بدينار وقال المكاتب كتب بانه المهر خمسة ففعلت
كذلك فالمهر خمسة ودخل تلك الدار فيه تزوجها بالدينار علم بذلك النيسابوري او البخاري
المثل للاختلاف في الدينار قال القاضى وهذه جملة الزوج فلا ينفق صحبة التسمية كما لو تزوجها على خادم
يفال ينفق الى بقايا البلد او غالية الراجح في بلادنا الدائم لا الدائى وهو مختلف على هذين نيسابوري
ومذاق غيرهم اذ اراد استقاط صدق لم يترد يقول لها من اجل كركى فاذا قالت على كركى سقط الام
زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم ادركت ان لم يكن وصية لها طلق الصداق من الزوج ولو يرجع
على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الايام غير الاب والجد وذكر القاضى طهيد الدين انه يرجع
عليها ان كان قائماً وان كانت وصية رجعت عليها على كل حال لا على الزوج طلب زوج الصغيرة من
الولم يسمعها اليه لكونه منسوبة ولا تحمل الحمار ودفعى الاب التسليم وابنت الام فالمعتدة رضا الاب لا ابنة
الام لان الاولاد له وان ابى الاب لا يجبره في التخيير كمن تزوج بنت سيرة وجاقت الام انها ان سهرها
فقد حاد وتفرقت لها ضمها الى نفسها وترتبها الى ان تحمل الحمار دفعاً للضرر عن الصغيرة زوج
الاب او الوكيل بالام او الصغيرة ثم ابرأ من كل المهر وبعضه ففعلت باطل افعالها ففعلت
لاجل ان يكون للزوج بان قال اخذت منك المهر فاني ضامن لك ولا خفاء في بطلان كما لو قال للمدة
ان ادبت الدين الى الدين فانما ضامن لك الدين وانما المرأة بان قال لها انا ضامن لمهرك لاني لم ازوجك
وسبب بطلان دعوى قبولها او عدمه من قبيل ضمان في المثل فيكون شرط العدة ومدة لا يتقبل التوقف في المدة فان

مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

افعى
مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

مطلوب
في وطى الابن جارية الابن وطى الاب
جارية الابن وطى الزوج جارية
زوجته

او قبل عتق في المجلس قابل من الضمان والحيلة ان كانت بالغة في الاراء والضمائم ان يقول الوكيل او
الوكيل انما اذنت بالاراء او الخط فان انكرت الاذن وضمن لها الزوج غير حق فاني ضامن ذلك
فقبل الزوج من وان كانت صغيرة فالحيلة في الخط حتى لا يتمكن من المطالبة بالاجاه ان يقول الولد قد
العقد وضمن على ان يكون الزوج منها حتى يبع الخط خلا على الاستثناء كانه قال فبعت بالفي
الاخمائية وذكر في الحيلة اخرى ايضا وهي ان يثبتي الاب بقله ما يريد الخط عتق من الزوج فبعت
حقين فيصير مستوفيا ذلك اذ قد ماتت عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت فقد مهر لثمن او
الورثة بذلك من وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة اولاد صغار ولها
ان ياخذ من مهر مثلها من التركة وان ادعت الورثة ابراء المتيقن فلا بد من البينة لهم وعليها
اداء ومبايعة ان شاء الله تعالى ما لم يتخار عن حق البين وقال الفقهاء كان الزوج ينيها لم ينعقد
جرت العادة بالنكاح في القول للورثة فيه لان النكاح وان شيا من على المهر يمكن العرف ما على قبح
خصم فيقول بها لكن اذا خرج بعد فبعت في القول لها لان النكاح في حكم الوجوب والموت والادخال كان
في القربى البناءا على محكم القرض لان القرض قد يتحقق عنه فخرج الحكم باقتضاد الانكار وفيه نظر فقبل عليه
وذكر في المعنى ترقى بها عند هذا على قدر ما مضى عليها سنة وولدت اولاد اتم ما في النكاح وطلبت من الورثة
اداء الشهادة على ذلك المقدار استحق المشايخ عدم اداء الشهادة لاحتمال سقوط طهارة او بغيره بالاراء او الخط
وبه اقي برهان الاية ثم رجع وفي جواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الدروع وعليه الفتوى في هذا الحكم في
المسئلة الاولى لان فضل البعض يمتثل فكذلك الاراء فلا تعارض الحكمات امره فانها خطوط للمهر لا يتمكن الزوج
طلب مهر واحد من زوج واحد لان السبب واحد فلا يتعد بعد الزيادة وقد ذكر في الخلاف في مسئلة
والمال ما لا اذا تعدد السبب فيما اذا كان الاقل في سبب واحد ولو باحد ما من واحد وانما ادعت
المهر على الوارث وانكر يقول القاضي للوارث ان كان مهر مثلها كذا او اعلى من ذلك قال لا ذكر ادعى من الاول
الى الوارث قد مر من المثل السرخي تقادم المهر وتعد على القاضي الوقوف على مهر المثل لا يقضي بمهر المثل
والا فبعضه عند الامام قال الشيخ الكرخي لا يقضي للامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا ان يكون
المهر متقادما لاختلاف مهر المثل باختلاف الارزمنة وفيه نظر لانه اذا تعدد اعتبار الازمنة في الخلاف فيما
اذ تزوج ولم يتم المهر ثم ماتا لم يقض شي ولكن الفتوى في المسئلة على قولها ادعت انكر تزوجتي بكذا
نقرة فقال بل بكذا ادبارا بحج مهر المثل لانها انتفاع على النكاح واختلعا في المسمى واختلف المشايخ انهما
يتحققان اولاهما بحج مهر المثل ام بحج مهر المثل او لا ثم يتحققان في اختلاف التخرج بين الرزق والكر
وقوله تزوجتني بشي بمنزلة دعوى عدم التسمية للجهالة بحج مهر المثل ادعت على الوارث ان المهر مائة ثم
ادعت الزيادة في حياته بماية اخرى لا يبعد الثانية لانها اقربت ان كل مهر مائة والزيادة تلتحق باصل

والجيلة
بالا
فالجيلة

مكة
فوقها المهر بالاجارة
وكن في ذلك

لذاته
مواثيق

وفيها نظر

وهي اقوى
وعلم الفتوى

والاخر

نقرة

في بعض النسخ انما يكون هذا المهر يكون الزوجين كونه موقوفين على المهر

العقد فظهر ان كل مهر يمكن مائة تنافست وقيل بغير الدعوى الثانية لان ذلك الاقل حكم وروى العهد
عليه والثاني بحكم الزيادة في الزيادة الثاني قالوا دعوى الزيادة في المهر دليل ان صحة الزيادة في البيع
بطريق الانسحاب لان النكاح لا يقبل الانسحاب بل هو بيعت من وصية مشروعة الى امر مشروعي من كونه
علا ولا نكاحا خاسرا فاجبة زيادة شرط الخيار قبل الاتفاق ادعت على الورثة مهر فافانكر النكاح والمهر
فبرئت عليها ثبت وان على النكاح لا المهر ثبت النكاح فان برئت الورثة بعد على انها ابراءت الزوجين
المهر لا يقبل المتناقص وكذا لو برئت بعد انكار النكاح على انها خالفت مع الورثة لان دعوى الجمع بعد انكار
اصل النكاح تناقض وقيل الصحيح انه يسبح كما اذا انكر الزوج المهر عليه فبرئت على ذلك فبرئت على ابراء او
القضاء لا يقبل ولو صدقت الورثة المائة في المهر والنكاح وانكرت الورثة فبرئت عنها وببرئت على
انها ابراءت حال الحيوة او بعد قبول بفتح الاب وقصر دست بيمان ثم ردت الاب لمقبوض الى الزوج حال صغرها
او كبرها في حال اليمين لها حق الخصومة في ذمت بيمان مع الاب والامام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج
الدرست بيمان اليه بعد الوطء ثم ردت الاب الى الزوج في الخصومة لها على الزوج في كل المهر المدة المدة كان
في حال المهر ولاية القبض فبعت الدقة ادعت ان الميت كان نكحها في محرم وبرئت الورثة على انكارها في
قبل الحجة لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ولو كان مكانه قبل دعوى النقرة بلا بيان الصفة في
مقبول فلو تزوجها بماية نقرة بلا بيان الصفة بفتح وبيعت في الوسط كذا الزوج على وصفيها يعرف الى الوسط
وبعد الطلاق قبل الدخول ياخذ حين نقرة وسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان مائة جيدة فهي وان مائة
مهي وان تزوجها على حين نقرة ومهر مثلها مائة بحج خنوع نقرة جيدة وان كان مهر مثلها حين
نقرة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا بحج مائة جيدة لان الزيادة على مهر المثل جائزة والزيادة تلتحق
من حين المهر عليه والسمية اذا جملت قرضا او وصفا فبعت مهر المثل لانه الواجب الاصل ادعت عشرة دنانير
محلية فقال الزوج اخبر من دانت دهم او ادعي عن المبيع فاجاب بل يكون حواك لدعواه لكن
القاضي يحلف ان يدهن على الاداء فاذا برهن لا بد ان يذكر قد الموقوفة ليصح الشهادة ادعى المهر
على الحين فقال ما كنت معي على كذا ولم يقع البينة عليه ثم ادعى الحين ان البنت حال الحيوة ابراءت وصاحبة على مال
لا يقبل بينة الشاكر وجوب المال على نفسه ولو قال له صالحي عن الدعوى لا يكون اقرارا وقيل للبرهان
على ابراءها وصحها لان التوفيق ممكن لله يقول كانت ابراءتي في حيوتها لا انكرها ادعت ثانيا صالحي
عن دعواك وقد اعني قول المشايخ دعوى الصلح عن المال اقرارا عن دعوى المال لا ادعي المهر عليها
الصداق فبذلك ابراءت بالاراء والاخر بالهبة قبل لاقا قهما في الشهادة اذ مائة الدين ايضا
استقاط وقيل لان الهبة غيبك والاراء استقاط فاختلعا حكما حتى لو ابراء الكفيل لا يرجع على المار
ولو ومثله يرجع عليه ادعت المستى فالت الورثة نعم به لكن لا علم لنا بالقدرة خيرا حتى يثبت اقرارا

لا يبعد

مع التورج

ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء خلاف زمان الفضل

دعوى الصلح عن مال اقرارا عن دعوى المال لا
ادعوى الصلح عن دعواه

مقام الزوج الزوجة من المهر ثم قالت ابرأته كذا ثم جئني بكذا ثانياً ان برأته على الكحل الثاني
بكذا فقلت ونسبت البرأة عن المهر الاول طالبت زوجها بالمهر فقال من اوفيت وقال مرة اذيت الى ابيك لا يكون
تناقصاً لان الاداء الى الاب اداء اليها فقصه فقصت اليه **ففي آخر** اعلم في هذه السنة
ان زوجك بنتي او عمل ابداً من غيري الا ان علم انك طلق في التزوج او قال اغل حتى اصير كمرعوقا او كذا وكذا
ثم لم يفعل اختلقوا والامتنع وجوب مهر المثل او اخرجت اليها اشياء وخوفت ثم اراد الاسترداد
منها لانها كانت عارية فالقول للزوج لانكاره التملك ولها ايضا ان يصدق لانها عرفت عن المهر ولا
ميتة فلا هو من قال الفقيه ابو بكر الاسكاف هذا اذا رخصت بالتوفيق اذ انك انك كره ذلك جهته منها ولا
عبره للميتة كما في كل العقود المتساوية مثل بيعت ونكحت وللمتبرع فلوان المرأة استملكته بابتعاليها الزوج
صحت لان ما صدق في اذ عارية ترتب عليها حكم العارية وهو الاضمان وكذا لو استملك الزوج ما بعثت مسائل
الحلوة الحلوه توجب كمال المهر والعدة والنسب والنفقة وان في عدتها ايضا وجوب نكاح اخوها واربعه وانما
والامة ما بقيت العدة ورعاية وقت في حرمها الا احصان والحل للزوج الاول وفي حرم البنت بها اختلقوا
وان خلاها وموتت في حرمها من رمضان ثم طلقها لانه يتزوج بنسبها خلاها للامام الثاني ولا يقع خلوه
الطلاق الذي لا يباح مع مثله ولا الصغير الذي لا يباح مع مثله ما عدا على الابلاخ ولكن ليس في وقت
البراءة وفي صغيرة كجامع مثلهما خلاها لا يجب كمال المهر الميراث اذ لم ينسب قال الامام القدوري الصحيح
ان صوم النفل والنذر في القضاء لا يقع والثالث عيب الا اذا كان لا يبرأ من صغيره او المعنى عليه ادخلها
في بيت وفيه عيب جوار لم يقع خلوه ولو جارتها فذلك في الصحيح وان امرته لا يبرأ في الجارية سواء
وجعل الوطى بغيره كذا في حرمه ثم رجع وقال لا يحل وطئ المرأة يبرأ في احد وهذا كره اهل كاري
النوم على السرير لئلا يلا خطفه لو معها بحجرة مطبق او معصية عليه ان في النكاح لا يقع وان في الليل
وكذا لا يقع في الاصح وان معها نائم في الليل والنهار والحكم الموقوف عن غيرهم وان لم يكن عقول قبل
ان المرأة منع وان للزوج لا واد خلاها في المسجد والحمام ان ليلا في حرمه وان نهاراً لا ولو حملها من الزنا
الى المهر ان في الجارية لا ومن غيرها صحت في الروضة ان في الصحيح ان يبرأ من احد اذا لم يأتها المهر
لا وان اتيها صحت ولو في حرمه او جليل في حرمه لا وفي بيت غير مستقف خلوه وكذا الكرم والسرطان عليه
وعلى الحجة والفتنة ان كان مستقراً في البيت بيتة في بيت من البيت يكون خلوه ومعنى كونه خلوه وجوب كمال
المهر والعدة وقولنا لا يكون خلوه في الجارية وفي المنسحق ان كان المستقر رقيقاً يبرأ او كان قبيحاً بحيث لو
قام يبرأ لا يكون خلوه وفي بيتان لا يبرأ لان كراهية معلق في خلوه وخلوه المحزون صحيح عده ولو
منع المحزون صحيح عده ولو منع رعا الاحتكاك لصيام والحايض والحريم يجب العدة وخلوة الصحيح
المراحم بوجوب كمال المهر وفي الحمل ان قدر على الوطى خلوه او خلصها منها وجبت وردت الباب ولم

في قول اعلم من في كرم او قبحه

ابن الحنفية

في الإختلاف في حرمها

الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

تلقته والبيت في خايف يسكنها من كثرة البسطة ولو انفق في ساحة الخايف سطور ان كانوا
مترصدين ومما يعلم ان لا يقع الزوجان اجتماعاً في بيت في دار وباب مفتوح لكنه لا يضر احد بل
صحت دخلت على الزوج ومولوا يعرفها فقلت ثم خرجت لا يكون خلوه ولو عرفها ولم تعرف خلوه
عليه ومولوا يبرأ صحيح علم ولم يعلم اذ دخلت بها فوطئها فخلوها وقيل الطلاق لوجود الخط ولزم
نصف المهر ولا يلزم العدة لانه لا يتمكن من الوطى في تلك الساعة الحلوه ليس لها حكم الوطى في الرجعة
فلا يصير رجلاً بها ولا في الميراث حتى لو طلقها ومات وهي في عدة الحلوه لا يورث والختان ان يقع عليها
طلاق آخر في عدة الحلوه وقبل الاصح قال في يابى سمعت قال لها بعد الحلوه تود انك تطلق ووطئ
وسه طلاق وقع الثلاث والطلاق الواقع في هذه الحالة يابى خلاها براءة قال لزوجته انت على طهر
أم تلك المهر لا يصير نظاهراً وفي الطهيري لا يثبت حرمه المصاهرة في الحلوه عند محمد خلاها للامام الثاني
ولا يقيم مقام الوطى في حق زوال البكارة حتى لو خلاها بغيره لم يبرأ من البكارة ولا يبرأ من الحلوه
الحلوه الحقيقية ولهذا لم يقطع الحلوه مطالبه حق الوطى البكر او البكرات زوجها ولو لم يبرأ في غيرها
برضاها يكون اجازة لا رواية فيه وقال محمد بن عيسى انه اجازة وكذا الحلوه في النكاح الموقوف اجازة
لان الحلوه بالاجتناب حرام وقيل ان الحلوه لا يكون اجازة القربى والرتب كنعان هي الحلوه قبل
انه قولها كالجحيم الصحيح انه قولها لانه عجز عن عليه التسليم فبمعنى الجحيم من الحق فلا يقع عند الحلو
الصحيح في النكاح الفاسد لا توجب العدة ولا كمال المهر وكذا الحلوه الفاسد في النكاح الصحيح لانها
اقبعت مقام الدخول للملك من المهر في النكاح الفاسد في النكاح الصحيح ان كان المانع زرعاً كان
والحيض والاحرام بوجوب العدة وان حسيماً كالمهر المدفوع او صغيراً او صغيراً حديماً لا والحلو
بالزنا لا بوجوب العدة وكما المهر لانه لا يتمكن من الوطى بالفتنة وكذا خلوه المحزون والعين لا يقع الا
يتكلمان بالسحق **الثاني عشر في النكاح الفاسد** عاب عن زوجة البكرتين وتزوجت
وجات بالاولاد او شيت فتزوجها حرق وانت بالاولاد او ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت
بآخر ولدت او نفي البها زوجها فاعتدت وتزوجت بآخر فولدت فالولد عند الامام الاول نكاح
الاول او ادعتا الثاني ام نكاح الاول من سنة شهرين وللمزوج الثاني ان يبيع الزكوى اليهم
ويقبل شهادتهم له ولو قبل منه ولد بالزنا لا يكون شهادته له وعدتها مذكورة في الزوج وروي
عبد الكريم الحرجاني ان الاولاد للشاني وبه قال ابن ابي لي وبه في الصدر لان البتوت من الاول فيصح
وقال الامام طهري للزوج القوي على انه الاول لان الولد للفراس بالنقص ولو كان الاول حاضراً والمستند
بالحا فالولد الاول بالافتقار تزوج امرأة فاسقطت مشيئين الحق لا يعتبرا شهرين جاز النكاح ولو لا
يوماً لا مطلقاً زوجت نفسها ثم ادعت عدم النقص العدة من الاول ان يبرأ الطلاق والنكاح اقل

كان المهر لها لا مطلقاً بتسليم النفس لها العظم
ولا يبرأ رعليه بالبيع من هذا الحكم بالهزورة
ولا يبرأ رعليه بها

انفس من قبلها

في ان الولد لا تزوج الاول ادعاء
او نكاح لغيره نكاح بالفتنة

في الصحيح

في الصحيح

الفتوى على ان الاول لان الولد للفراس بالنقص

كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك عدة الاول وقالت كنت امسقطت بغير استيفاء الخلق
بعد الطلاق فالقول للزوج ونفرت ولا مهر لها وان بذات الملة وقالت كنت استسقطت وانفقت عدي
وقال الزوج كنت في العدة فزقي باقراره ولها كل المهران بعد الدخول والنصف ان قبله وفي الجامع اذا
قالت كان النكاح بلا شهود او في العدة او جالدي او انا اختك رضاها وانكر الزوج فالقول بقضي
بالنكاح وفي المحيط قالت تزوجتني وانا صغيرة وقال كنت بالعدة القول لها لا خلا فيها في وجود
وان اقامها في بيتها اولى لانها اقدم فقي بالنكاح بشهود زور يسر لها المقام معه وان دفعها
وحل لها مهره وان كانت صادقة وقال محمد اذا رجعت عن هذا القول قبل موت الزوج فحل المهران والا
لا وامة الشايع على ان يترط عند القضاء حضور الشهود ولو كانت ادعت للزوج في عدة بها من غير
انكر الزوج وقضي بها ان علمت كذب الزوج لا يسرها المقام ولا ان تدعي بها معها وعن شيخ الاسلام
ادعي نكاحا فقالت كنت زوجهك طلقني وانفقت عدي وتزوجت بهذا الرجل وصديقها الثاني ولا رها
للاول فاختلعت بشي من الاول يحل للثاني بلا جبر العدة ولا نكاح العدة لعدم صحة الخلع لعدم بطلان النكاح
والاقدام على الخلع وان دل على اقرارها بالنكاح الاول لكن بعد الاقرار بالرجوع للثاني فلا يبطل المهران
بالاقرار باللاحق لان لا يكون اقوى من المهرين زوجت نفسها بعد الشهود وما توافقت في النكاح وتزوجت
بآخر فليس للاول الخاصة معها الا في الحيف للثاني والنكاح الاول ولا اثر لقرارها بعد التزوج بآخر ولكن
تخامم الثاني فان نكلت خاصة فان نكلت فقي بالنكاح الاول وايضا حلف انقطع الدعوى وهذا على رأي الامامين
وبه افق الفقهاء ابو الليث والمصدر ادعي ان ولتها زوجهما منه فانكثت فحياها بدين سلهما احدهما انما
زوجت نفسها منه والآخر على ان ولتها زوجهما منه لا تقبل المناقضة ولو كان ادعي بعد هذا الشهادتين
الدعوى انما زوجت نفسها وسلهما انك تقبل ولا يكون تناقضا لان الزوج ما يكره فبذلك التوفيق بان
الولي ان زوجها لم زوجت نفسها منه زوجت بالعدة فلم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت ان اباه
كان زوجها منه باجرها ورضاها وانكرت الورثة ادعوا فالقول لها وان قالت زوجتي ابى بلا امرى ثم
لم يلفي الجبر وصيت وانكرت الورثة الاجابة فالقول قولهم والفرق انها اتفقت في الثانية على ان العقد
يتم فادعت التمام وانكرت الورثة والفضل الاول اخلفا في وقوع العقد على التمام والاشارة في البقوات التمام
فكانت متمكة بالاصل فالقول قولها وذكر المصدر سلهما زوج ابنة ابها امرة ومات الابن فقال الابن
كل من العقد بغير ادنى الابن وقال امرة مات بعد الاحازة القول بها والبينة بنية الاب وعلى قيار المسئلة
الاول يجب ان يكون الزوج لا يخفى انقضا على عدم اللزوم وادعت اللزوم وانكرت الزوج وفيه كلام وعنه
اذا برهن الاب على زوج ابنة العقد وامرة على الاحازة فان الاصل في القربات اللزوم كما ذكره
واللزوم انما يكون ان لو كانت باذن من يقع له العقد فلما كان الاب لا يباشر بلا اخذ ابنة الباطن

مطلب
في اختلاف الزوجين

في القضاء بالنكاح بغير جواز

في ان الاقرار والام لا يبطل
الاقرار والعري

في تزوجها بغير عدل
بالاول وموت سندها
الاول

في ان العقد يورث الزوج
بعد موته ام الزوج

في ان اصل في القضا بالنكاح

في عدم قبوله قضاء بعد

الا ترى انه لو باع ثم ادعي ان كان مختصا بالابن لانه خلاف الاصل الا اذا جاعل على عدم الامر الاصل كما في
الثانية من المسئلة الاولى وعنه لم يوجد التصريح قال الامام الثاني امرأة زعمت عند المأخوذ ان اخاها
زوجها منه وعني عليها وهي صغيرة كرامة والآن قد بلغت وارادت العزاق وقال الزوج حين دخلت
بها وبنيته كانت كبيرة فالقول له لمسكه بالاصل ومولود يوم التفريق وعنه ايضا زوجهما ومولودها
فقال الزوج علمت وما وصيت وقالت وصيت لا يكون هذه المقالة فرقة وهي امرة له والقول لها ولو قال الزوج
لم تعلمي بالنكاح وقالت علمت واجزت فالقول لها ولو مات الزوج قبل هذه المقالة فقالت الورثة ومم كبر
علمت وما وصيت وقالت وصيت فالقول لها وان قالت ورثة الزوج لم علمي فلا حتى تقبل البينة بكونها
بعدها العلم ان بكرها ورثها وان ثيبا ولو قالت كنت امري بهذا كبره وان ماتت وطلب الزوج الميراث
والاخر الميراث هو الورث وقال الاخر لم تكن امرتي ولم تعلم ايضا حتى ماتت وادعي الزوج رضاها وارضاها
بذلك فعلى الزوج البينة ادعت عليه نكاحا فقال الزوج لا نكاح بيني وبينك فبرئت على النكاح وبدين على
ابراهما من المهر والاختلاف يقبل بهان الزوج وان كان قال لم يكن بيني وبينك نكاح قط او ما تزوجتك قط
ثم برهن على الاختلاف لا يقبل كما في مسئلة البيع ادعي الشراء منه فانك فبعض عليه وقضي بالشراء فوجدت
واراد رده فادعي البراءة ان كان قال لم يكن بيننا الا بقبول دعوى البراءة لان مقتضى وجود البيع وكذا الخلع
عندها والطلاق يقتضي سابقه النكاح فعند دعوى الخلع متناقضا يثبت على انها منكره في الحال و
على غيرها منه فبينة الخلع اولى ويقضي بالاختلاف كما اذا شهد ان عليه الغاي في الحال وشهد على ان صاحب
ابره يقتضي ببيته الابراة لا ينفك النكاح والبيع والدين بنو الامر على السبيل السابق وتوضو الجاني
على الاستصحاب فانه مطلق ثم الشهادة لان الاصل في الدوام اليقاع الدليل المزيل فبينة الخلع
الدين ابطال لكل الدعاء اراد تزوج امرأة فشهدا عنه او هذا الحكم انما ذات زوج ومع ذلك تزوجها
لا يفرق بينهما لعدم الخصم وكذا اذا شهدت جماعة انها امرأة الغائب لا يفرق ولا يحال بينهما وذكر صاحب
المنطبعة ادعي عليها انها منكره وبرهن وقالت انا امرأة فلان الغائب يقتضي ببيته الحاضر الا ان يكون
انها امرأة فلان الغائب وذكر القاضي ان لا يجوز لان لا يجوز ان يكون لها زوجان طامرا **نوع آخر**
جفتها وسلم الى الزوج فانت البينة فادعي الاب بايقاع عارية والزوج انها تزوجها فالقول للزوج
مع البينة على العلم وعلى الاب البينة والبينة العجيبة ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلم اليها هذه
الاشياء عارية او يكتب نسخة ويهدى على اقرارها في هذه النسخة ومكره الذي عارية عندي لكنه
يقضي للقضاء لا للاحتياط لجواز انه امرت في بعض هذه الاشياء في صيغة هذا الاقرار لا يصح
فيما بينه وبين ربة فالاحتياط ان لا يترد به من غير ما يترد به وهذا فيما اذا كانت بالعدة وقال الامام
السعدي القول للاب لانه المملوك وبه افق البعض وقال القاضي الامام ان كان من الاسراف لا يقبل دعوى

مصدر الخلع بعد ان يثبت

في انما عارية

في اودية بينة الخلع من بين الشهود

واوامة بنية ان امرأه
من بنية النكاح في حال

في ان اصل في حال
الدوام ان تمام الشرا

مهر بنية

فادعي الاب بانها عارية

الاود من جنه

الرضا على معنى شرط الجار والفلان تزوجتك على انك انكيسة الى الليل جاز النكاح وبطل الشرط كاختيار
تزوجها على ان اباه باختيار صحيح النكاح والشرط باطل ولو قالت تزوجت نفسي منك لانه رضى بي لا يصح لانه
علقه بالخط بخلاف الاول تزوجتك على ان امرك بيدك الى سنة بعد ما تزوجتك جاز وانما بعد ما تزوجتك
التزوج فان اخارت تزوجتها في يوم ليس به بطل خيارها في باقي الشهر وعن الامام الثاني انه يبطل
الامر تزوجها على ان ياتي بعبدها الا بطلها من المثل تزوجت امرأته على ان يكون كل ولد يولد حراً لانه لو لاه
لحق الاولاد والاولاد احراز تزوجتك على ان تعطيني عبدك هذا فاجازته جاز النكاح بمهر المثل ولا شيء
من العبد تزوج امرأة ان شاءت وشاء فلان فابطل فلان المشية في المجلس جاز كاختيار اذا سقط في المجلس
بنت البيع ومزاجات المرأة فانك تزوجت ان سبقت فبطلت بلا شرط في النكاح ولا حاجة
الى اسقاط المشية قال الهاتم تزوجتك بالان رضى فلان اليوم وفلان حاضر فبطل جاز وان كان غائبا لم
يجز بخلافه اذا قال تزوجتك ولفلان الرضاء حيث يقع لان هذا قول قد وجب شرط الجار وغيره
والاول محاطة **السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة** الكتاب كخطاب حتى لو كنت بها
ان تزوجتك ففري عليها عند الشهود فبطلت حتى لو كان من وجبه وموان القبول في الخطاب اذا
لم يتصل بالاياب في مجلسه بطل الايجاب ولو لم يجز جرح قراء عليها الكتاب في ذلك المجلس وزوجت منه
نفسها في مجلس عند الشهود وقيل سمعوا كلامها الا في الكتاب لا يصح لان الشرط سماع الشهود وكلام المتكلم
وسماع الكتاب سماع كلامه قاله الشافعي ان فلان كتب الي تخطيني فزوجت نفسي منه صح ولو اتى الزوج
بالكتاب بخبرها وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندهما خلافا للثاني وفايدته فيما اذا انكر
الزوج الكتاب فاشهدوا ان كتابه لا يصح ما لم يذكر وما في الكتاب ولا يقضي بهذا الشرط عند من كتب اليها
ان تزوجتك ينبغي ان يشهد شهود على كتابه ففقداء عليها ما في الكتاب ويختص ويكتب العنوان وشهادتها
على الختم والعنوان ايضا ثم انما تدعوها بالشهود وتقرأ عليهم وتزوج نفسها من الكتاب فيجوز وفقاً
ولو لم يشهد عليها في الكتاب والشرع على ختمه وعنوانه صح عند الثاني خلافاً وفي الرسول العبد والحر الصغير
والكبير والفاسق والعادل سواء لانه تبليغ جارة المرسلة قال محمد كتب الي رجل يعني عبدك بالان فقال بعث جاز
قال شيخ الاسلام وفيه نظر لانه لا ينعقد من الخاضع هذه العبارة فكيف من الغائب فلا بد من زيادة لفظ
وهو ان يكتب فلان قد بعثت عبدك فبقيت عني فاذا قال بعثت ثم ذكر اسم الامة ان من الجاهل اسميت ومن الغائب
في العادة تحقيق فيكون احد طرفي البيع فصح بقوله بعث **الثامن عشر في الخطر والاباحة** وفيه اجاز
في القسم المرفعة والعصية فيه سواء والتسوية في الوطى غير لازم في ظاهر الرواية تزوجها على ان يقيم عند
الذكر او جعلت رجلاً على ان يزيدها من غير ما شرطه المثل بالرجوع في مالها لأملة واحدة وهو يكون
مشغلاً طول النهار بالصيام والليل بالقيام بوتران يبيت عندها ويؤامح حرمها احياناً وقال الحسن لما قيل له

في عدم صحة تعليق النكاح بالخط

فان تزوج امرأته من غير ان يكون
وندا خرا

مطل الشفهم

مطل النكاح بالكتابة
يصح

في طريقه من غير ان يكون
واخطاب من اشد له وراه
الحال

في النكاح بالرسالة

كتاب الى رجل يعني عبدك بالان فقال بعث جاز
وحيث نظر

مطل

كله

اربع ليالي وفي المتن تزوجها ولما اشأها اولاد وسراش فقال انك تزوجت مني وانيها اذا ابدا الى ليس ذلك
وقال له كن عذها في اربع يوماً وليلة والباقي كراقام عذها حتى زوجته من ليس الثانية ان نظامه عليه
لان القسم لا يكون ديناً نوع آخر وجدته غيباً ان علمت بالمعتم حال النكاح لا تملك المطالبة ولا تعتبر
التجدي الا عند من يملك القضاء وابتداء التباين وقت الخصومة ويؤجل سنة شمسية لا تحايز من الفرية بل
عشر يوماً وان رضى بها فالفقير على انه يؤجل قدره من يومه عن محمد انه ان كان من نصف شهر يجعله بطلان الا
لا والقاضي الامام على انه يحسب على الزوج ومعتان واثبات العادة وان حج الرجل فبطلت الا ان حج
او رتب غيبه فان حجها القاضي لا يبطل خيارها بالسكوت ويبطل باختيار الزوج او قيامها بالمجلس
وكذا ان اقامها احوال القاضي او قام الحاكم عن المجلس قبل اخبارها شيئاً وان اخارت الغفلة امر
الزوج بالطلاق فان اتى فرق والفرقة بآية نوع آخر مباشرة النكاح في المساجد تحت النكاح
يدون العبد من جاز بركت بعضهم الزفاف واختار انه لا يكره لان النبي عليه السلام تزوج بالصدقة وبنيها
فيه وتأويله قوله عليه السلام لانكاح بدين العبد من ان صح انه عليه السلام كان رجس من صلوة العبد
اقصا بام الشفاء الى الجمعية ففرض عليه النكاح فقال لا يقوته الرقاق في الوقت لا افضل الى الجمعية اربع
سنة والفرجة اربعة ايام جارية اخرى فلامر رجل خاف عليه الكفر لقوله تعالى الاعلى ارجعهم او ما يملك
ايامهم فانهم غنم لم يملين المرأة او جارية فاراد اخرى ففالت تحمل نفسي لاني ياخذ ولا يسمع لانه
قال الله تعالى لم تحرم ما احل الله لك بشي من فضلات ارجلكم والله غفور رحيم الفاصلة بطل على انه ترك
الافضل وفي الشري على الزوجة في المذنبين النصارى وكذا في التزوج بامرأتين وان خاف ان لا يعذر بين
امرأتين لا يتزوج باخرى لقوله تعالى فان خفتن ان يعبدوا فاحدة لكن لو لم يفعل ليلدخل على منعفاء
القلوب النكاح وروى عليها فهو ما يجوز قال عليه السلام من رقى لفلان رقى الله تعالى له وترك ادخال النكاح
عليها بعد من الطاعة والامام اختار هذا افضلها لاكتفاء بالواحدة الحرة امرت جارية ابنة
تحل له وطئها حتى يعلم وطئ الاب وان كان الاب بواها بيتاً لا يحل لانه الغالب انه ويطئها وليس للزوج
غنىها من غزل طهرها او غيرهما بالاجز الا عند حاجته اليها ولا ينبغي ولا الجارية اعتماداً على العزل لانه على
اذا اراد خلق سميت خلقها لكنها ان كانت عفيفة محضتة لا يبعد النكاح وان دخلت وخرجت وان عفت
محضتة لا يبعد النكاح وان هربت ليلة الى من يبيع النكاح ان لم يكن عفيفة لا ولو عفت بشهد بعد
انها ام ولد ولا لا نوع آخر ابنت ان يسكن مع ائمة الزوج وفي الدار ببيت ان فرغ لها بيتاً على
على حدة ليس فيه احد منهم لا يتكلم من مطالبته بيت اخرى وذكره الملقط صدر الاسلام اذا حجج بين امرأتين
في داروا سكن كل في بيت لها على حدة لكل منهما ان يطالبه ببيت في دار على حدة لانه لا يتزوج على كل منها
حقاً الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاقامة في المنفعة في الفتي ابراهيم وان ابنت السكنى
فبها

لان القسم يكون ديناً

العشر بواحد سنة شمسية

في ابطال خيار امرأة الفرية
بغير العاقل

والنكاح بين العبد وبين جارية

في قوله

فانما يكون له نظامه من

في قوله عليه السلام
من تزوج امرأته
او العبد

في قوله تعالى
تزوجت

فقال

في قوله وطئ جارية الاب

في قوله عليه السلام
من تزوج امرأته
او العبد

في قوله لا يسكن مع جارية

توضیح: این فقرهها ما را منت
روا می نماید

مقام

۱۶۵

1872

علم القاضي

لا تأخذ من تركته في الصحيح

في الصحيح

من الناس لا يرجع على الاب وتكرار

تفقد الحارم تفقد ذوات الاربع او من المسألة يصير ديناً في المدة وفي اخرى لا ولو اختلفا في يسار الاب القول قول الاب والبنية

بالفرض في رواية الجاهل

في قوله ان ابن كسب كان

يخرج العلم قسدا

والاصل في نفقة الوالدين والمولودين

اعتبار القرب

في ان وجوب النفقة باعتبار القرب

ولم يوجبها الا بالنسبة

سائل المعسر

في نفقة العبد والامانة

والامانة

في نفقة مال غيب والمهر عليه ليقه

ما في خبر واحد من الامامة

رواية الخفاف يجب على الابوين اثلاثا ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا الاب المحتاج وفي القمار لا يجوز البيع
 اذا كان الاب صغيرا وذكر في الاقضية ان الام ايضا تجوز البيع كالا ب وفي ظاهر الرواية لا خلاف في الاب
 قالت الام لا يرضى هذا الصغير على ابيه وانما في حتى استدين عليه فعلة القاضي فاذا استدان عليه
 من الناس لا يرجع على الاب وتكرار وابكر رجعت عليه فان لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذ من تركته في الصحيح وان انفقت عليه من ماله
 تفقد الحارم تفقد ذوات الاربع او من المسألة يصير ديناً في المدة وفي اخرى لا ولو اختلفا في يسار الاب القول قول الاب والبنية
 الاب وان انفق على نفسه مال الابن خاصة الابن فقال النفقة وانت موسر وقال الاب انما كنت
 معسر انظر الى حال الاب ان كان معسرا في الحال فالقول له استأنا في نفقة مثله وان كان موسرا
 فالقول قول الاب ولو اقاما بنية فالبنية للاب وان قال الاب كسوت بقدر ان يكسب قدر ما يكفيه
 يكفني لكن يدع العمل انظر القاضي وسئل اهل حرفه فان علم ان الام كما قال الاب اجبر الاب على نفقة
 ابيه واخذه بذلك كما ان موسر من غيره والزواج شرع فالام الثاني لا يرض نفقة الام على الاب
 وتجد تبرهن ويكون ديناً على الزوج والاصل في نفقة الوالدين والمولودين اعتبار القرب والحاجة
 لا الارث وان استوبا في القرب يجب على من له زوج وحائ وان لم يكن لاحد من زوج وحائ فيجب بقدر الارث
 بياض له والزوجان موسران على الوالد لانه اقرب ولو لم يثبت بنت وابن بنت واج لاب وام فعلى
 والد البنين ذكر كان او انثى وان كان الميراث للاخ لاب وام ولو لم يورث من النفقة على
 الولد لتاويل المكره ماله فيظهر الرجحان وان استوبا في القرب ولو لم يورث من النفقة عليها على
 قدر الارث والدليل على ان العبد في نفقة الوالدين والمولودين القرب مسائل من المعسر لانه ان كان موسرا
 سلم وذوق في نفقة عليها وان كان لا يجرى بينهما الارث وكذا لو سلم ابن كافر واج مسلم فالنفقة على الاب
 وكذا لو لم يورثه وصفيق فالنفقة على الابنية وان استوبا في الارث لا يرض على عده وليس له كسوف نفقة عن
 الكسب بالكل من مال مولاه بلا اذنه بالمعروف والا لا والامانة ناكله مطلقا وان اعتق عبدا ربيعا سقطت نفقة
 وصار في بيت المال وفي البعائم يورث بالانفاق ديانته لا جبر عبد بين رجلين غاب احدهما فانفق الآخر
 على العبد فهو مطلق مات الابن عن اولاد صغار وزوجة نفقة كل في حصته يشترى القاضي للصغار
 يحتاج اليه وينصب وصيا وان لم يكن في البطل قاض وانفق الكبار على الصغار كانوا متبرعين في الحكم وفيما
 بينه وبين ربه تعالى لاضان عليهم قاله شيخنا في رجلين في سفر اخرج على احدهما فانفق الآخر على المتبرع عليه
 من مال المتبرع عليه لا يرض بدليل مسئلة الاحرام وكذا لو مات فقروه اعني الرفقاء وكذا العبد المأذون
 اذا مات المولى فقروه وانفق عليه وعلى نفسه في الطريق ومات المتبرع لا يرض ببيع كسبه وجمعه
 منه فقيل انه لم يرض عن نفسه لم يرض عن ماله والله يعلم المعسر من المعسر اما في الحكم فبعض فلو ان
 الكبار انفقوا على الصغار لم يرضوا بذلك وانفق ببقية انصبا الصغار يرجح ان يكون عليهم شيء في ذلك

جاءت بعض الكبار وسعهم ذكر ونظيره اذا عرف القاضي الدين على الميت وقضاه ولم يعلم القاضي ولا الورثة
 لا ياتهم فيما يخصه كرجاله ودينه عند غيره وعلى المودع مثل تلك الودعة دين وانكودع يعلم انما مات
 قبل القضاء فيقضي بالودعة ولا يقرب وكذا لو كان لرجل عليه دين وله اخير ومات يقض له منه مائة
 دين ولم يعلم الورثة وكذا لو مات الرجل ولم يرض الى احد ولما ولا ذصغار ووديعه عند اخيه في الحكم
 ليس للمودع ان ينفق منها عليهم ويحسب من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت جرح
 ان لا يورث لانه ياقصد الا الاصل انك الزوج كونه حوسرا في مات رجلين واحد القاضي يساره
 قبل خلافه يارب الدين حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان اخبر واحد بيساره لا يثبت اليسار
 وان عدل الزوج باذنه المولى يجزى على النفقة ويبيع فيها الا انه لو يرض في المهر مرة وفي بعض المعسر لا يباع
 وفي النفقة تكرار البيع قالت الحجة لا اسكن في بيت واحد مع امته ولو لم يكن لغيرها ذلك لانه لا يرض
 متاع المنزل تزوجها ومي ساكنة في دار باجرة قصوى الاجرة وانما لا يرجع عليها وان كان الثمن
 بامر حالان العادة انه صلة وانما في الكفاية لا الامان لا يرجع لانه يرض في الاية طلقها وهو حرة ولو
 ان يطالب الزوج باليتيم والنفقة الى ان ينفق العدة ان رجيا وان بائنا ولو لم يرض له طلب النفقة
 ما دامت معتدة في الصحيح الا ب اذا طلب من ابنة النفقة وادعى الابن النفقة القاضي لا يجبر الابن على
 الا ان يعلم انه يطبق ذلك فان نفق الاب قدرته على الكسب نظر الى انه هل يرض من قوته شيء فان فصل
 اجبره على النفقة من الفاضل على المختار وان لم يكن فيه فضل فلا شيء في الحكم لكنه في ظاهر الرواية يورث
 الديانة بالانفاق عليه هذا اذا كان الابن وحده لقوله عليه السلام ابدا بغيرك ثم من قول فان كان
 له زوجة واولاد يجبر القاضي الابن ان يجعل والد واحد من عياله كيلا يضيع ولجبره على ان يعطيه
 شيئا على حدة لانه طعام الاربعين ذاق في الحرة لا يرض به كل واحد من رافا حاشا اذا اخذ منه
 شيء يلزم الضرر على الابية وحاربه نفقة مذكورة ادعو القسار ان علم القدر فرض ثانيا لولم الكفاية
 والزوج وسائر الحارم لا يملكون الانفاق على الصغار من ماله الا بامر الحاكم لانه ليس له ولاية التصرف في المال وان
 انفق اضيق في الحكم لعدم الولاية وعن الامام محمد انه استحسن فيما لا بد للصغير من المصدا وفي آخر كرامة
 الجامع ما يجال له وتاويله وهو حاصل من الفتاوى والمختار ان اذا كان من جرح النفقة يكره جرحه لا
 وان لم يكن طعاما ان كان دراهم يملك ان كان في حجره والا لا وان كان محتاجا الى بيعه لا يملك البيع والانفاق
 الا بعد ان يجعله حاكم وصيا واذا لم يكن للصغير ولاية مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى
 ترجع عليه بعد بلوغه لا يرض ولا ترجع اعتق عبدا صغيرا او امته صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكان
 على بيت المال ان يرض سماعه عن غيره مملوك بينه وبينه الاجير كما حكم على نفقة قال احمد ما ليس لشيء انفق
 عليه وانفق الاخر على حصته يرض الحاكم حصته الا ان من ينفق عليه فان لم يجز استدانة عليه فان جعل

من القاضي الذي لا يرض على الوالدين

من المهر وهو يرضى على المهر من ثمن الزوجين ولا يرضى على المهر من ثمن الزوجين

في المهر بين دين والنفقة وغيره

فان المهر لا يسكن في بيت واحد مع امته ولو لم يكن لغيرها ذلك لانه لا يرض

في النفقة

على المختار

في المختار

في المختار

في المختار

في المختار

في المختار

في المختار

في المختار

في المختار

في المختار

من حيث طرق من الطلاق
على بعض وعده المالك

الآخر طلاقه فرقت بخبار البلوغ أو العتاق بعد الدخول لا يقع الطلاق في حديثه خلع امرته ثم قال لها
دانت مني الطلاق في ثلاث قبل الكتاب لا يلحق الخلع لكونها انما التي يقع بها الرجعة فليتها
وكل فدية توجب حرمه موتها لا يلحقها الطلاق والعهر يخرج بلحق البايء وعكس والعهر يخرج بلحق المهرج والباية
لا يلحق البايء الا اذا كان معلقا بان قال لها ان دخلت الدار فانت بايى ونوى الطلاق ثم بايها ثم دخلت
الدار في العدة يقع قال للمبانيه انت طالق بايى يقع اخرى ولو قال انت بايى لا لانه اجاز خلاف الاول ولو قال لها
انتيك بطلت لا يقع قال لها في العدة ان انت امرتى فانت كذا ان لم يرد به الايقاع لا يقع كل امرأة طالق لا يقع على
المختلفة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامتنك لا يقع على المعتدة من بايى ولو اشار الى المعتدة من بايى وقال هذا طالق
تطلق قال للمبانيه انتك بايى يقع لانه لا يصح اجاز **نوع في الفاظ طلاق** واجت وادامه وافرغ او ثابت
قبل يقع رجعة نوى اولاً والخيار عدم الوقوع لانه الوجود لا يلزم المذكور والنبوت يكون في الذمة لا يلزم وجوده
في الخارج ولو قال طلاقك على لا ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوى فانت له اقراء على اعتدي انت طالق فقرأ عليها
وهو لا يعلم ولم ينو طلاق قضاء لا ديانة قال لها انت طالق من فلان يقع بالنية الا ان يكون جواباً لسؤالها
الطلاق فلا يقع على النية طلقها ثم قال لها يا مطلق لا يقع وفي الحديث طلقها يا مطلقه وقال روت انتم لا تغير
قضاء وتدين والفرق ان الاجاز في الاول طاهر سبق الطلاق لا في الثاني لعدم سبق وان قال ردت طلاق فوج كان
لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا رجعة به وان كان وحده فكذا وكذا وان طابق الواقع فليس بانفاق الروايات ولا يصدر
الناهي لانه قصد التحفيف وخلاف الطاهر ولو نوى الطلاق عن وياق ردت لا قضاء انت طالق من وياق او من
منها القيد صدق ودين انت طالق من منها القيد فلا يقع قضاء وديانة ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين
وعنه الامام انه يدين ولو قال انت طالق من منها العمل يقع قضاء لا ديانة انت مطلقه يقع الا اذا نوى قال
لها قولي انما طالق فقلت وقع وان لم يقع الا خلافاً لما لو قال لا امرتي انما طالق حيث تطلق قال الرجل ام
اصدك ما ذكره الاصل قال لا خير بها بطلاقها او بغيرها او بغيرها بطلاقها يقع اخبرام لا ولو قال لا خير
قل لها انت طالق لا تطلق ما لم يقل لا خير بها بطلاقها او بغيرها او بغيرها بطلاقها يقع اخبرام لا ولو قال لا خير
فاقران بالطلاق لها انت طالق ما لا يجوز عليك او ما لا يقع عليك من الطلاق ففي واحدة لانه هذا الوصف
ثابت في كل طلاق فلا ضرورة الى الزيادة اذ طلاقها فقلت لا تطلقني هب لي طلاقاً فقال او هبت بريرة بعد الامور
لا يقع قضاء وديانة ولو قال براءة فابلا وهبت طلاقاً يقع قضاء لا ديانة اذا لم ينو ولو قال في المسئلة
الثانية نويت كونه الطلاق فببرها لا يصدق قضاء وعنه الامام في قوله وهبت كذا تطلق لا يقع لانه
فليكن الانفاق فلا يقع قبل انفاقها وفي الفتاوى وهبت طلاقاً لم يرد عن المتقدمين نص والمناخرون على
انه لا يقع وان قال تركت طلاقاً لم يرد عدم الانفاق صدق قضاء وان اراد به الايقاع وقع ولو قال اوصت
عن طلاق لا يقع وان نوى واختلفوا في تركت طلاقاً اذا نوى وفي الثاني لا يقع انه يقع وفي الثاني لا يقع
انه لا يقع وان لم ينو لا يقع او تركت طلاقاً لا يقع لان الزمن مردود فلا يقع احب طلاقاً صار في يدها لانه يملك

مطل

جواباً

والجواب

قال

والطلاق بالسهل

خلاف النهي بلفظ السجدة مثبت للرجعة

الانفاق وعن الثاني انه يقع خلافاً لما قبل له طلق امرتك قال رجم او قال لها انت طالق يقع بخلاف النهي
بلفظ السجدة حيث لا تجب السجدة لان وجوبها متعلق بالقراءة وان لم يسبق لها حتى لو تجب في العدة قبل القراءة
فسدت الصلوة لانه كلام الناس ودخول الطلاق متعلق بدلالة الايقاع وان لم يسبق له بالسهل المتعارف الكتاب
كذلك اذا كان مرسوماً مستتباً قبل له انما زوجتك قال نعم فيقول انما طالق قال نعم يقع ولو قال طلقته اعادة الاول
فقلت نعم لا يصدر في الاستسقاء اجاب وفي النوازل قال خذ الحلة صلوة كردهم فقال له رجل ردت طلاق
كردي قال نعم لا تطلق اذا كان صلالة كردهم وجوز ان تعرف بين المستلين او مختلف الجواب ولا يكون مراً كره
لانه استهزاء بالحدود لا بالاذان فانت له انا عليك مطلقه فقلت فقال ان رداً او زيدا من مائة هذا اقرار بالثبات
لاكون معك فقال لا تكوني فقلت الطلاق بيدك فطلقني فقال طلاقك في كتم ثلاث مرات وفي الثلاث بخلاف قوله
كتم لانه استقبال وفي الحديث قوله لا يكون للحال الا اذا علم عليه قالت له ثلاث مرات طلقني فقال الزوجة
ايضا ثلاث مرات طلقك يقع الثلاث وقيل واحدة حمل على التاكيد قالت له انا مطلقه فقال الزوج ملا لا
تطلق لان هذا للاستسقاء المعنى زوجه تبارك والمواقة ايضاً يقال حلاً بان توفى فلا تطلق الا بالنية لعدم
البعثت وليس معنى اري اي نعم لانه يصح ما مضى ومستقبلاً قالت له حلالاً الله عليك حرام تطلق واحدة اري
الي بيت انك فقلت طلقني حتى اذهب قال اذ جيت من طلاقك وما دم يفرح لا تطلق لانه عدة قالت له انا
طالق فقال يطلاق ولو قال طلقني فقال نعم لا وان نوى قبل البت طلقك امرتك قال بلى طلقك لانه جواب
الاستسقاء بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستسقاء بالنفي كانه قال نعم ما طلقك قال لها ما بقي لك سوى
طلاق واحد فطلقها واحد لا يمكن له التزوج بها واقران جهة عليه ولو قال بلى كذا طلاق واحد والمثله على
ان يفرح به الا ان الخصم بالواحد لا يدل على بقاء الآخر لانه النقص على العدد لا ينفي الزيادة كما في اسماء
الاجناس قال لها خذي طلاقك فقلت اخذت وقو ولا يحتاج الى النية في الاخذ وفي فتاوى صدر الاسلام
والقاضي لا يحتاج الى قوله اخذت قال طلقك لانه واعتقك الله يقع وفي المتنق شاء الله طلاقك او قضى الله
طلاقك او سبى طلاقك لا يقع بالنية ولو قال خذ طلاقك او ردت او اجبت او رضيت لا وان نوى
في القياس لكل سواء طلقت الطلاق فقال دأيم مكان ان لغة بلغة من البلدان لا يصدق في انه لم ينو
الطلاق كما لا يجب بالعربية وان لغة بلغة الزوج فقط فكذا كذا بل اظهر وان لم تكن لغة بلغة ما لا يكون جواباً
ولو قال ترا طلاقك يقع الثلاث كقوله اعطيتك ثلاث تطلقات وكذا ارقا هذا طلاق ترا ولو قال
من ترا طلاقك راجع يقع الا ان ينوي به التقويض ولو قال لها كل الطلاق يقع عند الامام ان
نوى ولو عليك الطلاق يقع اذ نوى وكذا العتق ولو قال تو طلاقك يقع ولو قال تو طلاقك يا منى او طلاقك
يا منى او طلاقك سبى يقع بالنية وبما فتى الامام طهر الدين وقيل لا تطلق بالنية من طلاق ردت فقال ردت
يقع وكذا لو قال بعد الخلع من ردت كره ادم طلقت الطلاق فقال جوز في طلاق دانه من ردت قال ردت الطلاق

والتكلم المتعارف

في وقوع الطلاق باستسقاء عدم
جواز الصلوة به فانه من
الطائف

فليكن من الطلاق
في وقوع الطلاق واستسقاء
الاستسقاء

في ان النقص على عدد ما ينفي اتمامه

فليكن الله واستسقاء

بجواب

صدق طلقت فقال توخود سر باي طلاق كرهه ان نوي يقع المهر با رجل لم راه في بيته فغضب فقال زني غرا
طلاق دائم قبل يقع اذ انوي وقبل لا يسهل كان جازم الرزق بشعوب في تزويج زوجة فقال جندانه كرهه
طلاق كرهه بشعوب او سه طلاق كرهه بشعوب قال طلقت امرأة اذ امرأة طالق وقال لم انوي زوجتي صدق ان كرهه
امه او تزوجت عليك فانت طالق فقال لا اله الا الله فقال انت طالق للملأ ان لم ترضي بواحدة لا يقع الا
لان مثل هذا الكلام يذكركم بالانكاح غنطها وذكرا المتعلق بقدر الاول فلا يقع في الحال قالوا كان
يدي ما في يدك استغذت فقال الزوج الذي في يدي في يدك فغالت المرأة طلقت نفسي لانا فقال الزوج قولي
منه اخرى فغالت طلقت نفسي لانا وقال الزوج لم انوي الطلاق لا يصدق وقوله قولي مرة واحدة تصدق
لها قال لها تلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق
وان استغذت على انكاحها طلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق وتلاق
عليه مستقر الفتوى وكان الامام المكلاني في الاستدلال بغير العلم والمجاهل ثم رجح الى ما قلنا وصرح
بده على راسها او عضوها وقال هذا العضو منك طالق لا يقع وذكر الامام المكلاني وان ذكر عضو معتبرا
عن جميع البدن ونوى انقضاء الطلاق عليه لا يصدق ولو ذكر البدن والرجل واراد به كل البدن
ان نقول يقع الطلاق وان كان جزء الا يقع بها كاستس والريق لا يقع قالت له المرأة غيري فقال كل
امراة له طالق لا تطلق الخاطبة خلافا اذا قالت تزوجت كل امرأة له طالق حيث يطلق الخاطبة خلافا
للثاني لانه انما حرم الاعتراض في الامر المباح فلا يقيد بالمثل وهو الثاني اخذ بعض المشايخ بقول الامام
الثاني تقيدا بالغرض الباعث والتقييد بالغرض جائز فنص عليه في مختصر المقوم وسياتي
في مسائل بيع الوفاء ومسائل بدل الاجارة ان شاء الله تعالى قالت له من باقوني باسم فقال
اكر تبايستي طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقال من باسم يقع الثلاث وعلى هذا الولام
الزوج ابو لامرأة فقال الزوج اكر تراخوئيش نيست بس داد مشهم طلاق فقال الاب
مراخوش است ولم يقل بس يكون تعليقا بخلاف قوله لها اكر مراخوشاي ترا طلاق فغالت
في خوم لا يقع لانه علق بالارادة وامرنا بان فتعلق بالاخبار في المجلس وان كان كاذبا
قوله بس داد مشهم تحقيق قال انا بري من نكاحك وقع الطلاق وظن وقوع الثلاث عليها
باقتناء من ليس باهل فامر الكاتب بكتابة صك الطلاق فكتب ثم افتاه عالم بعدم وقوع الطلاق
لانه يعود في الديانة لكن القاضي لا يصدق لقيام الصك ومثله في الاقرار بالمال لو قال كانت
الاقرار ظنية سببا للوجوب بمنك طلاق فغالت اشتريت بيع رجعي ولو قال بعث نفسك
منك فغالت اشتريت بيع البائن ولا يقع بيعت قبل قولها اشتريت او قبلت وكذا لو قال
فزوجت لا يقع ما لم يقل خريدم وسيقط المهر وان لم يذكر البذل قال لها ابيع طرق عليك مفتوحة

قال لها تلاق وتلاق وتلاق
وتنكر يقع وان قصد ان لا
يبيع او لا

مجلس الجيف عليه استر القوم

لا يستقيم

الوفى

كذلك انما لا يصدق

وسباق في مسائل بيع الوفاء

انده

نظروا في مسائل بيع الوفاء
في بيع المهر والديانة

الديانة

بناء على البيع

اخرى

له روم
الكل

لا يقع ما لم يقل خري اي طريق شئت وينوي به الطلاق وان انكر نية الطلاق قال قول
له لو قال لها راه كشادم اذ انوي يقع وان لم يقل خري اي طريق شئت لانه الاول اخبار
عن كون الطريق مفتوحة لا امر بالذهاب فلا يقع الا خري اي طريق شئت ليكون قوله
اذ مني وقوله كشادم يحتمل معنى دستور داهم وكشادم ترابك نكاح بر داهم فنوي
كاذمي يحتمل ان يكون امر بالذهاب مع قيام النكاح ومع سقوط اذ مني فيعني الشوب واراد به
الطلاق لا يقع ويصح نية الثلاث في قوله داهم او تر طلاق قال لها طلقك ارادته طالق واراد
الخبر عما نصي كذا بالذات الديانة استلها وان لم يرد به الخبر عن الماضي او اراد به الكفر يقع قضاء
وديانه وكذا لو قال اردت الخزل وكذا في العتاق **مسائل الايقاع بالاقتضاء والاضافة** لبيان
ذات الزوج قال زوج احب من لا يصدق طلاق على نيتك وقع على امراته لانه لا يمكن الا ايقاع على امراته
فانصرف اليها اذ اقال لامرته تراسه طلاق داهم شيد لا يقع الا في ايقاع الغير لا ايقاع من نفسه
تراسه ذكر المصدر انه لا يقع لانه لا ايقاع في الفارسية والحناء الوقوع اذ انوي وقد ذكرنا في باب
المنظومة جريان الاضمار في الفارسية ونقطة يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعليق وفي موضع آخر
قال المصدر يقع وقال ابو القاسم لا وقال غيره ان في المذاكرة او الغضب يقع والاول في النصاب
لها بعد الخلع من ساعته حدسه حدسه اخاف وقوع الثلاث وان لم يوجد الاضافة لانه لا يست
ذكر الطلاق ابن زك مر است بس لا يقع وقال ابو بكر العياض ان نوي يقع وقال ابو بكر الوردي
طلعت امراته لانه وجدت الاضافة في قول الكلام لفتني العريضة ومولا لا يعلم او العتاق او الذي
اولقها الزوج الا برأ عن المهر ونفقة العدة بالبري وهي لا تعلم قال الفقيه ابو الليث لا يقع
ديانة وقال مشايخ اوزجندى لا يقع اصلا وصيانة لا لملك الناس على الابطال بالبليس وكما
باع او اشترى بالبري ومولا لا يعلم وبعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق والخلع
والهبة باعتبار ان الرضا الزوج لا يوجد في البيع لا الطلاق والهبة غامها بالنقص ومولا لا يكون الا
بالسليم وكذا لو لقت الخلع وهي لا تعلم وقبل يصح الخلع بقبولها والحنان ما ذكرنا وكذا لو لقت الخلع
الدايرة الا برأ عن الدين بلسانه لا يعرف الدارين لا بداهة فيما عليه الفتوى نص عليه في حجة النوازل
اراد شيئا خري على لسانه الذنا والطلاق او العتاق في المذنب يلزم المندوز بلا خلاف والطلاق
والعتاق كذلك عند محرم وعن الامام يقع الطلاق لا العتاق وعن الامام الثاني يقع العتاق لا الطلاق
لان العتاق لا يحتمل الا وحدا واحدا والطلاق يكون عن النكاح وعن الوثاق فلا بد من قصد
النكاح وشيئ الامام اسدي عن وعن حلف واراد ان يقول الخبر خري على لسانه الخلع واراد برب
طالق خري على لسانه عمة يقع على التي سمي بها القضاء وفي الديانة لا يقع على واحد ما على الذي سمي فلو علم

نكاح

والنكاح

لعدم حوار الشرف فانت المندوز
بالفقيه من لا يعرف ما يلحق

لكنه يفتقر الى البراءة عن النكاح

لنظروا في مسائل بيع الوفاء
في بيع المهر والديانة

مجلس الجيف

عليه او قال الرجل بعث بهذا الكتاب اليها فهذا بمنزلة كتابة بنفسي ولو كتبت طالق ان شاء الله
موصو لا يقع وان كان غير موصو وقع **سائل الجازات** قالت له اي قرطبان فقال الزوج
الكر من قرطبان فانت كذا اختلف فيه نصير بن يحيى ومحمد بن مسلمة فقال احدهما انه على الجازاة
يفع وقال الاخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى الجازاة يقع وان نوى التعليق
لا وقال آخرون في حالة الغضب فعلى الجازاة يقع في الحال وعليه الفتوى وكذا لو قال الكر سرتا ياتي
فرير وادمت منه طلاق يقع ان لم ينو التعليق قالت اي فزوجي فقال الكر من دون زوجي فطلاق
ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جنة الا بغيره حتى يقول تعالى وجنته عرض السما
والارض اعزت للذين امنوا بالله ورسوله اتقى بنفس الامان وفيه حكاية الرشيد في امراته
ولما تقرر في عقيدة اهل السنة ان المسلم وان كان ذا كبيرة لا يخلد في النار وعاقبة الجنة كنية
بصدق ان المؤمن ليس بجنة قالها ان احبتي فانت طالق فقلت طلق وقال ابن مسلمة طلقان
وقد هما ياحان باليه يا جاهل ليس بشئ لكنه جارية له لا يفرها واللعن ستم ولولا نوى التعليق فيما
ذكرنا من المسائل لكانت حقة فالقرطبان من يكون عالما راضيا بزوجها وقيل هو العالم الراضى
بزوجها ومن يبعث اليها التلميذ او يخلعها مع العلم بالاب والابن والامام ان الجارية لا تكون
سكنة وعليه الفتوى وقيل يكون بغير الجاهل والحاكم وجاء في تفسير قوله تعالى واتبعك الارز
انه الحائض وقال خلف بن ابويبيدة الذي يرفع الزلة من الدعوة في موضع لم يقدروا وها في
وفي بلاد تركستان والديشت وقعا لاياسيه والمروعة لا غاية لها والحق لانها لا فاعلم
شر الطعام طعم الوليمة يدعى اليه الاغنيا ويمنع عنه الفقرا فلو كانت زلة العالم زلة الجاهل او كثر
الفتنة الحاص بالراحية والروية من بعيد لا يبعد ان يكون الى مل من البخله ومن الامام الثاني انه
من الاثبات قال وما قيل من الذم والتم ومن يجر الذي يلعب بالجام ويقامر فيقول هو الطغلي وقيل
هو الذي يخلع الى باب القاصي وقيل هو الذي يلعب بملكه خيرا الشير وطعم ليقع موقعه ثم يفر
مع الامكان والكرخي الذي يشتره ابيه ونفسه عنه وهو ضعيف في رواية وقيل الذي له امرأة حبيبة
اراد ان يتزوج عليها اخرى ولبه ريش الذي طيبه طويلا جاوزت الحد حتى صارت عار له
قال القائل ملوقة بملها مايق ملوقة من قلوب من قلوبها لايق ملوقة اللحية الطويلة والماتق
الاخق وملوقة مروة توره ويعد ريش من فيه نوع حاقه مع البله وفي حيث من لا يفر
امرته عن كنف لوج من غير الحرام وناجوا المود قال الامام اوزجندى المسلم لا يكون كذا
تكملي في الكوسج والاصح ان كان حية حبيبة فهو كوسج وعرفنا الكوسج من كشي على الدقن لا
الحديث او على الدقن والحديث الا انها متفرقة غير متصلة وان كان متحدة متصلة بغير

لان المسلم لا يكون جنة الا بغيره حتى يقول تعالى وجنته عرض السما والارض اعزت للذين امنوا بالله ورسوله

ومر حكاية الرشيد مع امراته

فحسب الزطابة

ان المسلم لا يكون سقلا

المروعة لا غاية لها

ملوكة بملها مايق

ملوكة من قلوب من قلوبها

دا بملها ريش

في حيث من قلوب من قلوبها

ورسالة ريش

وفي حيث

في حيث

فهو خفيف اللحية وليس بكوسج والباسم الذي لا يقدر الى الجير ولا الميل الى الزر قال لا طاعة
لي بالكون معك جارية فقال ان كنت معي جارية يوما في منزلي فكذا ان لم يكن جارية من غير صوم لا
يقع ان قصدا التعليق قالت انك تفتن عني وتخليني بلا نفقة فغضب الزوج فقال انك ليس بكلام
عظيم لتعصيب فقال ان لم يكن عظيم فكذا ونوى التعليق ان كان ريش الفتوى حتى كانت الحكاية امانة
له لا يقع وان كان دون ذلك يقع قالها ان اغضبتيك فانت كذا ضرب صبيها لها ان كان في موضع
تحتاج الى التاديب لا يقع والابن قالها ان اقبل كذا جرك فيجرح في الدنيا فانت كذا يقول لها عند
ثلاثة انواع من النجس فيبدا فيم يقول انه كان للبر للبيان الواقع ومثله ما ياتي انه بعد الميراث وفيه فاعلم
خطيبه وقيل ان لم يقدر في كذا فوضعه الامام الثاني فقال اذا سئل عن الحليقة عن المدة بالكر اخذها
فقولي له انا اخذت فاذا طابكرها فقول ما كنت اخذت انما صدقتك ليتقرب قالها ان لم تكن اكون
على من التراب فانت كذا ان اهانها فانت كذا حتى يقول الناس انها ملعونة من التراب عند
لا يقع ان لم اشعر من الجوع فانت كذا في معاد ولا يفرها حتى تنزل هي قالت ان لم يكن فرج اخس
من فرج كذا او قال ايضا كذا كذا كانا قايما وقت الحلق برئت المرأة وحيث الزوج لان فرجها احسن
حال القيام وفرجها حال القعود وان كانا قايما برئ وحيث كان الرجل قايما ومن قاعد او كان
الرجل قاعدا ومن قايمة قال النقيب ابو جعفر العلم كسابه ويشتري ان يخذ لان شرط البرية ان
يكون فرجه احسن من الآخر ولم يوجد ان لم يكن واسي انقل من راسك فكذا طرية اذا ناسا دعيما فاجابها
كان اسرع اجابة فالآخر انقل ان لم يكن ذكرى اشهر من الحديد فانت كذا لا تطلق لانه يفتن بالاستعمال
ان لم يكن دبر فلان اوسر من دبر فانت كذا لا تطلق لانه لا يفتن عليه او سفيما فرج طالق يقع على الامم
وقال الامام المرحوم ان يقع على اوطيها ان لم اطاها كذا فبدا يجرى على المبالغة في الجماع قال في غضب
من سري وي تكلم فكذا يجل على الاساة في المختار وفيه قال لاخر اي عزين بدرك حلق ما يشتم اباه
خشت لانه شتم الاب لانه يشتم الكشي حتى كان الكفر جارية اهل الزواج الانبياء لا تطلق **الثاني**
في الكتيبات وفيه اجناس **الاول** قوله انت على حرام في غير حال ذكره الطلاق ان نوى طلاقا فبان
وان ثلثا فثلاث ونفس لا يبع الا في الامة وان نوى طهارا فظهار وان نوى العيول او لم يوسئ
فيمن وان نوى الكذب فكذا ذكره ظاهر الرواية وكذا حرمتك على اولم يعل على او انت محرمة على او حرام على
اولم يعل او انا عليك حرام او حرمت نفسي عليك ويترك قوله عليك في تحريم الانبياء حتى لو قال
حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا في البسوة بخلاف نفسها هذا عند المتقدمين والا
وابو بكر بن سعيد انه طلاق بلا نية وفي الحديث قالت له انت على حرام او انا عليك حرام فيمن وان لم
توكلاني جانية حتى لو كنت الزوج لزمتهما الكفارة وفي الفتاوى قالها انت على حرام والحرام عند

الحسين استقيم

طاب حيا

ان لم يشعر من الجوع فانت كذا

ان لم يكن فرج اخس من فرجك

ان لم يكن ريش اشهر من ريشك

ان لم يكن ذكرى اشهر من الحديد

فانت كذا لا تطلق

او سفيما فرج طالق

ارز

سكاف

سكاف

سكاف

سكاف

طلاق وقع وان لم ينو وذكر الامام طهري في النية لكن يجعل نوايا عا وكد في قوله
 مخرج بدست راست كيدوم او بدست كرفتم ام بر من حرام لا يصدرق انه لم ينو قوله مخرج بدست
 جب كيدوم ففي مجموع النوازل لا يقع وان فوي في قوله مخرج بدست كرفتم لا يقع لان العرف في كيدوم لا
 في كرفتم ولو قال مخرج بدست كيدوم لم يقع بدست راست وجب فمخرج بدست راست كيدوم ولو قال كل حل
 عليه حرام او مخرج مراحلال است بر من حرام قال في الصغير لا بد من النية وفي المحيط نوى او لا
 يبين فيصرف الى الطعام والشراب لا المأوى الا بالنية وسأخرج بزيادة انه يدخل امراته بلانية وعن محمد
 نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فيحتسب اي ذلك تناول ومراة انه حشمت وانقضت حكم البهيمية حتى
 لا يحتسب بعد ذلك وسوى تناول الغليل والكبير خلافه ولو حل لا ياكل من الطعام والواحد مما
 يستوفيه لا يحتسب ما لم يستوفيه وكذا لا يدخل للبائس بلانية واذا دخل لا يخرج الطعام والشراب وكذا
 نوى الطلاق كما سألته عن نية نبع الله تعالى فهو طلاق ويدين بان قال نعم الله تعالى حرام عليه نوى
 ولو قال خللا لا يزد بروى حرام او خللا الله عليه حرام لا حاجة الى النية وعليه الفتوى ولو لم يخرج
 لان العرف في خللا ايزد قائم وفي كل موضع انهم لفظ ايزد او خذ اي لا بد من نية الى الطلاق بكذا
 واذا وقع بقطع الطلاق البائن فان قلنا ان وقوع الطلاق بلانية ينبغي ان يكون كالصريح فيكون
 الواقع رجوعا فليس المتعارف به ايقاع البائن الا الرجعي بخلاف فارسية قوله سر خنك ولو لم يخاله
 كرفتم لانه ما من محقق في العرف على ما صرح به في النوازل الا رجعي في صريح القدرى الا ترى انما عارف
 الصريح في مسألة تعدد الطلاق جهنم وان نوى ثلاثا فثلاث وان قالم انولم يصدق في موضع صائب
 متعارفا وقوله انت معي في الحرام كيدوم انت على حرام وقوله خللا المسلمين على حرام بمنزلة مخرج
 راست كيدوم بروى حرام قال القاضي لا يصدرق على ترك النية في الكل الا في قوله مخرج بدست
 خذ اي بروى حرام وفي الموضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حشمت لرفه الكفارة
 والنسوة على انه لا يلزم وان كان له اكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى يقع على كل تطليقة واحدة
 خلاف الصريح فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا قال امراته طالق وليكبر من واحدة واجاب شيخ الاسلام
 الا ورجعت انه لا يقع الا واحدة وآية البيان وهو الاية وسباني لهذا من تفصيل قال خللا
 الله على حرام كراين زنا ما بان نوحى فليست عليه اخذها منه ان قضى من وقت الخلف يوم ولم يمتعه
 اخذها وقع الطلاق لان ما دون اليوم ساعا لا يمكن ضبطها فخل اليوم كالساعة فان زناه البكر
 مستثنى من البهيمية عندنا خلافا لرفق قال لاخر مخرج بدست راست كيدوم عليك حرام ان كنت فعلت
 هذا الامر فقال هذا باء وكان قد فعل يقع واحدة وان كان قال اي ارم ولم يقل باء في الثلاث انت على
 حرام الزمرة يقع واحدة قالت له خللا الله عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفي كل موضع بشرط

وطبق الفتوى وهو الصحيح
 وهو مجموع النوازل لا يكون صحيحا لان في قوله مخرج بدست كرفتم

خللا الله عليك حرام وهو باء لم يصح
 خللا الله عليك حرام وهو باء لم يصح

النية ينظر لمقتضى السؤال السائل ان قال قلت كذا مطلق يقول نعم ان نويت وان قال كم ينو يقول واحدة
 ولا ينو من لا يشترط النية لان كم عبارة عن عدد الواقع وذكر مقتضى وجود اصل الواقع وهذا حسن
 خللا الله عليه حرام او ما اخذت بيمينتي عليه حرام ان كنت فعلت كذا وكان فعل يقع واحدة نوى لم لا
 مدخوله او لا ان فعلت كذا فخللا الله عليه حرام ثم قال كذا لمرأى آخر ووجد الاول وفيه البائن
 الاخر يقع الثاني ايضا كما لو كان الثاني مطلقا لا الاول قال ان فعلت كذا مخرج بدست راست
 كيدوم بروى حرام فقبل له ههنا في كرفتم كنى قال نعم فعل ذلك الاخر ثم نزع يقع ولو قال
 وقال ههنا في كرفتم كنى لا تطلق لان الاول مختص والثاني مطلق فلا يقع العطف عليه لعدم التماسك
 ان عن الوصل وفيه تعليل عليه لا شطط على الباطل لان الاول مختص ولا المرأة له وذكر الامام الاخر
 انما تطلق اذا تزوج كيلا يلفظ كلامه كما في قوله كل امرأة لي في طالق ان فعلت كذا ولا المرأة له ونوى
 فتزوجهما يقع عليها كما لو قال كل امرأة يكون لي ذكرهما في مجموع النوازل ولو قال لامرأة ان تزوجهما فخللا
 عليه حرام وتزوجهما وقع ما اخذت بيمينتي فهو على حرام ولم تكن له امرأة فهو بمنى الا اذا اراد العلق
 في يكون بمنزلة قوله ان تزوجهما اخذت بيمينتي فهو عليه حرام انت على كذا فلا بد من شيء ذكره
 المحيط وان قال انت على كذا الحرام والمختار ما كان محتم العيون فهو كونه انت على حرام واذا لم ينو
 مل يكون مينا فدا خلتوا فيه ولو قال خللا واحدة على حرام وقال عني لم لا يطلق امراته قال لها
 من خاني كذا باسمه شهر يقع الطلاق بالنية خلع امراته ثم تزوجهما قال لها بعد ذلك نوى تزوجهما
 خلع حرم عليه وفي فتاوى سمعته هذه المرأة حرام على وان لم يكن حراما على فهذا كاف وقوله اقرار
 بالايلاء اذا لم ينو الطلاق وفيه دليل على الاقرار بالحرمة بلانية ينفرد الى الايلاء لانه ادنى الخواتم
 واختار الامام طهري في قوله مخرج بدست راست كيدوم حرام او خللا بر من حرام من غير لفظ
 ايزد او خذ اي انه لا يشترط النية في زمانا المعلقة العرفية ايضا وسأخرج الفتاوى ان على حرام او
 الخللا عليه حرام او كل خللا عليه حرام او خللا المسلمين عليه حرام ان الكل باين بلانية واذا
 خلف بهذه الالفاظ على فعل المستقبل فمفعولها امراته عليه كفارة وان للمرأة وقت الخلف وقت
 قبل الشرط او بان لا يعدة ثم بان شرط الشرط لا يطلاق امراته المتروجة وعليه الفتوى لان خلفه
 صار قلنا بان الله تعالى وقت الوجوه فلا ينفصل طلاقا كالحكم قال خللا الله عليه حرام ان شرطه
 وشرب لا يقع لعدم والا فافق اليه قال ان شرب السكر الى عشرة قارب في اليوم العاشر يطلق
 لو حلف لا ياكل عشرة ايام فكل في العاشر حيث ولو حلف ان لا يشرب السكر الى الجمعة فرب في يوم
 الجمعة لا يطلاق لان يوم الجمعة غاية فلا تدخل طلق الحرة واحدة ثم قال كما انت على حرام بنوى
 شقيق لا يقع ونية الثلاث ويقع طلقان احيان للمرأة مطلقة وانقضت عدتها فخل وقال

وهذا الحسن

فلا بد من نية عليه حرام وانما

وهذا الحسن في قوله

فلا بد من نية عليه حرام وانما

انما

مطل

لو قال كل خللا عليه حرام
 نية امراته

فلا بد من نية عليه حرام

لان في قوله

نوازل

نوازل

نوازل

اكر ويدار بنحو انهم اولا ينفقون حلال الله عليه حرام فتزوجها لانطلق وانما نطلق التي كانت له خلت
كما لو قال امرأتك طالق لا يقع على المعتدة وعلى التي تزوجها وذكر بهان الذين قالوا لها اكر يا
كنتم حلال بروى حرام ثم تزوجها لانطلق قالت له ترا ندرين خانه جبري حلال بنيت فقال
الزوج فباش كوي ثم قال لها ندرين خانه چه كني ان لم ينوب الاول الايقاع لا يقع ولا يبدل كلامه الثاني
على الايقاع قال لها ان تزوجتك فحلال الله عليه حرام فتزوجها نطق قال بعضهم الصحيح خلافه لان
تقدير كلامه اكر من فلانة را نحوكم زن از من بطلاق وفيه يقع على القايمة لا على المتزوجة الحادثة
لانها معتدة في موضع الشرط فلا تدخل تحت الجلاء المنكوة لتضاد بينهما ولو لم يكن في نكاحه وقت
وجود الشرط امرأة لا يقع على فلانة ايضا لان تقدير كلامه اكر فلانة را نحوكم زن از من بطلاق ولو
قال كذلك فله امرأة ثم تزوج فلانة طلقت القايمة لا الفلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام
ليس له امرأة وقت الخلع يكون بمنزلة المهر الى الطلاق وتحرر الحلال عمن فانه اذا قال خرا
ها تو سخن گفتن يكون بمنزلة ما به افني الامام الاوزجندى وقال الفقيه ابو جعفر اذا تزوج امرأة يقع
لان تقدير كلامه كل امرأة اترتوجها فكذا وقال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأة وقت الخلع بطل
الكلام ولا يكون خلعها ايضا واذا لم تكن له امرأة ونوى تعليق الطلاق بالتزويج فهذا الكلام يقع
كذا اختار الامام شيخ الاسلام الاوزجندى ولو قال في حجه بدست راست كبرم برون حرام
لم يكن له امرأة في حين وان اراد به التعليق في امرأة يتزوجها يقع لان قوله كبرم استقبالي كذا عن صاحب
المنظومة وقد قوله حلال الله عليه حرام وله امرأتان ان لم تكن له نية تطلقا وان نوى احدهما دون
لا في القضاء وقوى الامام الاوزجندى على انه يقع على واحد واليه البيان وقد ذكرناه وفي قوله
حرجه بدست راست كبرم بروى حرام اكر فلان كار بكنم ففعل وله اربع طلقت كل تطليقة لان
مرفا رسته كلمة كل وبالعرف جعل هذا خلع على الطلاق فتقديره ههروني كره ويرامست كذا ان
خلع كذا خلاف حلال بروى حرام ان فعل كذا وله اربع حيث لا يقع الا على واحدة والبيان لانه
منزلة قوله امرأتك طالق وفي التفسيرية حلف بهذه الالفاظ انه لم يفعل كذا وكان فعلة وله امرأة
او اكثر يتزويج لبيت له امرأة فلا شيء عليه لانه خلعت على الطلاق فلا يزداد به شيء آخر وان خلعت على
اليمن فهو عوس وقال في فوائدهم الاسلام حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق
امرأتين ان فعل كذا وفعله وله امرأتان ان يصرف هذين الطلاقين في واحدة منها الشارعية
الزباد الى انه يكثر ذكر وفي الدنباري اكر زين نحوكم بطلاق فتزوج امرأة وقع عليها ثم تزوج
اخرى لا يقع لبطان اليمن بالبحث خلاف كل امرأة اترتوجها حيث لا يخلع عترة بل اذا تزوج افر
وقع وفي الذخيرة له امرأتان فقال حرجه بدست راست كبرم برون حرام اكر فلان كار كنم ثم

قول طلاق الله عليه حرام
وله امرأتان ولم ينفق

حلف وقال حلال بروى حرام اكر فلان كار كنم ذكر الفعل الذي ذكره او لا ثم خلع احدهما وتزوج
ثم خلعها اخرى وتزوجها ثانيا ثم فعل ذلك بحيث اليمنان ووقع على الخلع باليمين الاول الطلاق
لانه في معنى كلمة كل وقع عليها بالخلع طلقتهن فصارت ثلثا وبقيت اليمن الثانية وهي قوله حلال
على حرام عترة لان الخلع طلاق وتزويج التزويج المختلفة فتقع عليها طلاقا بالاولى طلاقا ومها
الثانية الدار بيمينها طلاقا آخره الذخيرة ان فعل كذا فحلال الله عليه حرام حلف كذا على فعل اخر
وحيث في الاول وقع على امرأة ثم حلف في اليمن الثاني وهي في العدة قبل لا يقع الثاني ولا يسه
الوقوف لا الثاني باليمين باليمين اذا كان معتق في الفتاوى قال حلال الله عليه حرام وما اخذت
تيممتي فهو عليه حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل طلقت بائنة نوى ام لا دخل بها او لا
مخلاف ما اذا علقه بفعل المستقبل وعن شيخ الاسلام فيمن حلف قابلا ان اتيه كذا ان قاب
بوايد تا اتيه كذا ان قاب فمرفا وهرجه ان قاب بروى بايد وخراي حلال كره استبروي
حرام كره خنبر كره نكره است وكان فعلة لانه لا يطلق امرأته الا اذا كان نوى وعنه حلفه
صهره انه لم يذهب بامرأته اليه الى الملائكة استبري حلال الله عليه حرام وبانت منه امرأته في الملة
بطلاق يمين وانقضت عدتها ولم يذهب اليه لا يطلق خلاف قوله لا اكر تزوجه فلان هذا حيث
حيث اذا اكلمها بعد زوال الزوجية عندها قال حلال الله عليه حرام اكر جابه ندرين برون
ايحد راننده ام دوخته ام ودراننده بوده است ودوخته لا يحنث ويصير آخر كلامه
قيد الاول في الذخيرة قال لها ان يكون تا يكسار كره تو كدرم ههروني حلال الله عليه حرام
ثم صاحبها ان صاحبها قبل معنى أربعة اشهر حلت عليه بحكم الشرط كما لو قال كل امرأة عليه حرام
ان صاحبها الى سنة وان بعد من اشهر من وقت الخلع حلت عليه بحكم الايداد اصله
ان تزويج كل امرأة يتزوجها طالق ايداد عندها خلافا للامام الثاني اكر فلان كار كنم ههروني
حلال الله عليه حرام يقع واحدة عند وقوع الشرط لا فرق بين المنجز والمعلق قالت انا عليك حرام فقال
لا ادري احلال ام حرام لا يقع شيء قال بين يدي اصحابه من كان امرأته عليه حراما يقول هذا الامر
ففعل واحد منهم قال في المحيط بهذا القرار منه حرمته عليه في الحكم وقيل لا يكون اقرارا بالجرم فقال
لا خراي حرام زن فقال بلي فهذا اقرار منه بالجرم وقال شيخ الاسلام برهان الذين ان كان العبدانة
ومشكوكه في المباشرة والاحمال المنكوبة وقيل ان كان يدعي من اصحابه بهذا الاسم لا يكون اقرارا
والاقرار انما هو في كلمة فقال حلال بروى حرام كره ابن سخن گفتن فقالت في كفته ام ان كانت
قالت لا يقع وان كانت لم تقبل تقع فتقدير الكلام كانه قال اكر نية كفته تو طلاق فشرط البرود
الكلم وشرط الحث عدم التكلم قبل له اكر فعلت كذا فقال حلال بروى حرام اكر كره ام وقد فعلت

والاشبه
في الثاني باليمين باليمين في حلف التعليق
او اعلم بفعل المستقبل
فعله واولا ام كره
استه وكان فعله فانه

رفع الطلاق وانما

الصدقة واليمين

۱۶۶۶

تذكر فيه بدل يصدق في انه لم ينو الطلاق وان ذكر فيه بدل لا يصدق **فالحل على انواع الاول**
 حالها بعد الدخول على مهرها ان غير مقبوض سقط الكل وان مقبوضا رجع عليها بكل المهر عند
 اصحابنا قالت الفارسية خويشتن خريدم بكايين وعذيت والمحل مقبوض قال فالحل على انواع
 ويراد به النفقة وان قبل الدخول ان كان مقبوضا وموافق رجع به استحسانا وان لم يكن الكل مقبوضا
 سقط الكل ولا يرجع استحسانا **الثاني** في حالها على بعض المهر مثلا على عشرة وسوا الا ان كان بعد الدخول
 والمهر مقبوض رجع بانه وسلم لها الباقي في قولهم وان لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عند البعض
 حكم الشرط والباقي حكم لفظ الخلع وعندها لا يسقط الا العشرة وان قبل الدخول ان قبضت كل مهرها رجع
 عليها بخمسة استحسانا وروى القياس يرجع بمائة بدل الخلع وخمسة بالطلاق قبل الدخول وان
 الدخول والقبض سقط كل المهر عند البعض الشرط والباقي بالخلع **الثالث** في حالها ولم يذكر المهر
 البصري انه يبدل لكل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مقبوضا ما ساق اليها من المهر لان المال
 مذکور بدل الخلع عرفا ورواية عن يونس وموقوفها لا يبدل احد من صاحبه ولا يبدل عن نفقة العدة
 ومقنة السكنى في قولهم الا اذا شرط في الخلع ونفقة الولد ومقنة الارضاع لا يقع البراءة عنها بلا
 في الخلع اجماعا وان شرط ان وقت في الخلع جاز وان لم يوقت لا يقع البراءة عنها ولو اجمعت عليه النفقة
 المفروضة ثم خالفها تسقط النفقة المحقة قالت خويشتن خريدم بغير حق في مرارتي نوبت لا يبدل
 نفقة العدة لانه ليس بثابت حال الخلع ونزوحها على مهرها ثم طلقها باينها ثم تزوجها ثانيا ثم اختلف
 مهر يبدل عن المهر الثاني لا الاول وكذا اذا قالت خويشتن خريدم ان تزوجها بغير حقها لا يبدل
 عن الاول ولم يبدل عن دين آخر سوى المهر اختلفوا على قوله والصحيح انه لا يبدل **الرابع** في حالها
 على ما ليسوى المهر بعد الدخول المقبوضا لا يرجع عليها الا ببدل الخلع في قولهم وان كان المهر مقبوضا
 يرجع عليها ببدل الخلع ويسقط عنده كل المهر عند خلافها وان قبل الدخول رجع عليها ببدل الخلع لا بشئ
 من المهر بسبب الطلاق عند الامام وعلم ان ما ذكر من جواب الاستحسان اذا خالفها من مدخولتها و
 المهر مقبوض قول الثاني ومحمد ولو خلع الاجنبي بالانفس مخرج الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه
 لا ولاية للاجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها والمباراة كالحل عند الامام ومحمد والطلاق
 انه لا يوجب البراءة على ما فيه رواية عن الامام عندهما يبي كالحل **نوع آخر في المقاطعة**
 قالها خويشتن خريدم بمهر كنفقة عذرت فقالت خريدم ولم يقل الزوج فزوجته لا يقع
 الخلع بالاتفاق ولو قال خويشتن خريدم بمهر كنفقة خريدم ولم يقل فزوجته لا يقع الخلع وبه
 اخذ الفقهاء بالثبت وقد مر من جواب شمس لاية في النكاح قالها خويشتن خريدم فزوجته لا يقع
 خريدم ولم يقل الزوج فزوجته لا يقع الخلع وان كان بكايين ونفقة عدة اصحاب اخر معلوم

بالامانة

بمهر كايين و...

بمهر كايين و...

في ان الطلاق على مال طالع طاباره

منه لم يذكر البدل او ذكر بدلا لا يقع وهي امراته كذا اخذ الفقهاء ابو الليث والصدوق
 واخذوا الاستاذ وقوع الطلاق وكذا قال بالعربية انكسري نفسك في فقالت اشتريت
 لا يقع ما لم يقل بمهر كنفقة خريدم في فقالت خلعت ولم يقل الزوج قبلت حيث يقع الخلع لانه
 اخلي من الطلاق بل بلفظ الخلع والزوج بماله وبغيره انما قوله خويشتن خريدم او اشتري امر
 بالمعاوضة وعن محمد بن الفضل انكسري نفسك في بمنزلة اخلي يتم بلا ذكر بدل وقوله اخلي
 بعث وبغيره ما يخفى ان يتم بقوله خويشتن خريدم لان تقديره خويشتن خريدم من فروختم
 وعن الفقيه جعفر انه ان نوى الخلق يتم وان نوى الشوم ما لم يقل الزوج فزوجته قالت
 خويشتن خريدم فقالت خريدم بهزار درهم صارت مبتدأة فلا يقع ما لم يقل الزوج **بقي**
 لها خلعت فقالت خريدم بهزار درهم صارت مبتدأة فلا يقع ما لم يقل الزوج فقالت
 قبلت لا يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل لقبولها حتى اذا نوى
 الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد به الطلاق لا يقع ويصدق بانه قضاء
 قالها بعثك فلم يقل اشتريت لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية خلاف قوله خالفك فقالت قبلت
 يقع الطلاق والبراءة ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر رجع ما ساق اليها من المهر
 المال مذکور عرفا ولا تسقط نفقة العدة ولو قال خلعتك على مالي كذا ومعلوم لا يقع ما لم
 المرأة قبلت ولو قال الزوج خلعتك ونوى وقوعه بائن لانه من الكفايا واذا قبلت وقال لم يقع
 به الطلاق لا يصدق قضاء ويدين قال بان خلع كدتم او خريدم فزوجته كدتم وانكرت
 وقوع الطلاق باقراره اذا لم يبق خلع فاستد فان سبق خلع فاستد فقال بانه عليه بطلان الخلع
 صحيح قال بعضهم لا يقع وقال صاحب المستوطنة بطلان الخلع وقال بان خلع لا يقع
 عند الكل او قال جزاى كدتم بان خلع لا يقع شئ **نوع آخر** في حالها على ما في يدها من المال
 او على ما في بيتها من المتاع فلهما في يدها او بيتها من المال او المتاع والارادت مهرها وان قالت
 على ما في يدي او في بيتي من شئ فلا شئ له كما اذا خاله على شئ لا قيمة له ولو كانا عليه من المهر
 انه عليه بقيقة المهر وعلم انه لم يبق عليه شئ ردت ان قبضت والابري الزوج وان علم انها
 وهبت المهر مخرج الخلع ولا يرد شيئا كما لو خاله على ما في البيت من المتاع وعلم انه لا متاع فيه وكذا
 لو باعها بتطبيق مهرها عا لما لم يبق عليه شئ من المهر واشترت وقوع الطلاق الرجعي
 ولا ترد على الزوج شيئا قال خويشتن خريدم از من فقالت خريدم وقال الزوج فزوجته
 البائن ولا ترد ما قبضت من المهر في المتاع وان لم يقبض من المهر الزوج بماله وفي الفتاوى قالت
 سر خريدم وقال الزوج فزوجته لا يقع بقيقة المهر الذي على الزوج ونفقة العدة لانه الخلع

في ان اخلي امر الطلاق

في ان لا يقع الطلاق بمولم خلعت
اذا نوى ولا دخل لقبولها

في ان لا يقع الطلاق بمولم خلعت
فلا بد ان يقول قبلت

في ان لا يقع

العرف ولا يستر المهر الذي اعطاها لانه في عرفنا لا يكون ما اعطى من مهر من بدل الخلع قال الخوشتن
في ختم فقال فروختم ختم كقول خريم فبتم الخلع اذا نوى الا ترى انه لو قال ابيعك الخلع لانه في الحال
وفي النسخة انه لا يتم الخلع في خري وفي الفتاوى اشترى نفسي منك ما اعطيت او اشترى نفسي
اعطيت واددت الايجاب لا العدة فقال اعطيت ختم وبيع وفي الخط قال خرم والمصلحة كالحايصة
ولا يوى لانه لايجاب ومنعوا لو قالت ختم لا يبيع ولا يوى لانه للعدة وفي العربية لفظها قال
وذكر صاحب المنظومة خرم للاستفهام لا للايجاب فينوي ح لانه الاستفهام قد يذكر للتحقيق
قال هر حق كمر برئت خوشتن خريم لا يبيع ما لم يقل يخرجه كذا اذا جرت العادة به فيه
يفتي قالت خوشتن خريم وقال الزوج فروختم فلو كوله فروختم قال لها كل امرأة ان تزوجها
بعث طلاقا منك بدمتم ثم تزوج امرأة قال قول ايضا بعد التزوج في المجلس كما اذا قال لها
ما اتركك على الف درهم او باراك او طلقك بالقبول ايضا في مجلسها امرها بشرا او ريشة فاشترت
فقال سر خري فتمت المسترة وقالت خريم وقال فروختم لا يبيع الخلع لكن ان نوى الطلاق يبيع
واذا قلها الخلع بالعرف في لا يتم فقالت ذكرنا ان الفتوى على انه لا يبيع كذا اختاره الصدوق
لها خوشتن خريم من زوجك كذا او قال للزوج فروختم فقال الخلع قال فروختم لا يبيع وكذا لو
قال الزوج لها خوشتن خريم بكايين وعدة فقالت بكايين خريم وبيعة في حكم بطل الزوج بعد
شيئا لا يبيع اخذت وهو يبيع الكرياس فقال الزوج خلعتك ان لم تطل الحياكة مع وقيل خري وان
طال اذا كان كلامها متصلا لا اذا غلغل كلام اخر احتلعا وما يمشيان ان كان كلام كل منهما متصلا
بالآخر مع وان لم يكن متصلا لا يبيع ولا يقع الطلاق ايضا ولو احتلعا وزعمت تمام الخلع واحكى
القيام متصلا القول لانه انكار الخلع قالت لزوجها خوشتن خريم بعدة وكايين فقال الزوج
فروختم كبر مع الخلع اذا اراد التحقيق قالت كذا من سيرته خوشتن خريم فقال الزوج فروختم
مع اتا قالت كبر سيرته خوشتن خريم فقال الزوج فروختم ان ذكر على وجه المجازة بان جرك
بينها كلام يوجب ذلك كان الخلع محكي وان اراد التعليق لا يبيع ما لم يقل الزوج اري سيرته
قالت بعثت منك مهرى بتطبيقه فقال اشترى نفسي منك ما اعطيت فتطبيقه فقالت اشترى
بيع الزوجي حان او بدا اجاب العقيدة ابو بكر لا يكاف وقال بعضهم بيع البايين وترد المهر وان لم يقبض
برى وبه صاحب الخط وقال الصفا اذا لم يذكر المال يبيع الزوجي كما قال العقيدة قال لها بان طلاق
كترابيتي منست مرافروختم فقالت فروختم فقال خريم طلقث ثلاثا وقال القاضي في الثلاث
اذا نوى الزوج والمراة ذلك كما اذا قال لها اكرمني من الودعية دخل كل ودعية لها عنده قال
بعثت منك بتطبيقه ثلاثا ألف درهم فقالت منكر اشترى ثم قال ثانيا وثالثا والزوج يقول

ولا يوى

في حال الخلع بالعرف وفي غير ذلك

ثم النبوة

في الخلع

اددت التركة لم يصدق وبيع الثلث ويلزمه الثلثة لانه لا يجرى المال في الثاني والثالث ويلى
صرح فيحق البايين قال لها بعد الخلع دادعت سه قال الامام النسفي ان نوى الثلاث طلق ثلاثا
لان المتفرق في هذا اللفظ صرح الطلاق ولو قال قد خلعتك قد خلعتك ونوى الطلاق فهو واحدة ولو
قال قد خلعتك على كذا على المهر للثلاث وقالت قبلت او رضيت طلقث لثلاث لانك يبيع بلا قولها
قال ثلاث مرات قد باراك ولم يستم شيئا فقالت رضيت او اجرت ووقع الطلاق بلا شيء قالت طلقث
نفسى منك بالثلاث فيقال رضيت او اجرت ووقع الثلاث بثلاثه الا في المنع قال لها خوشتن
طان من بحر بكذا وكذا ثلاثا فقالت خريم يقع الثلاث بالاعمال الثلاث ولو قالت خوشتن
خريم بالثلاث وكررت ثلاثا فقال فروختم يقع الثلاث بالاعمال الثلاث وعن الامام الثاني انه فرق
بين الاجباين فقال من جانبه كلا الاجباين باي ومن جانبها لا حتى لو قال طلقك على المالين يوفى
على قولها وكررت في قولها خوشتن خريم ثلاث مرات فقال الزوج فروختم يقع واحدة
وبطل الاول بالثانية والثالثة بالثالثة بخلاف طرفه لانه يحمل النقص كونه عنها قال لها
من خوشتن ان نو خريم بعدة وكايين فقالت فروختم ونوى الطلاق قال كذا اطل العلم
انه لا يبيع وبيني وقال في النوازل يبيع قبلها اشترى نفسك بتطبيقه بكل حق يكون للنساء
على الرجال من فقالت اشترى وقيل البعث فقال بعث معي وان لم يقولوا لها اشترى نفسك من الزوج
لقيام فريضة وبه يفتي قال الزوج فروختم ولو فروختم مع تزوجها وقال عند اخر امرتي لا
بدرهم فقال الرجل اشترىها بماية درهم مل بعثتني فقال الزوج نعم لا تحرم عليه قالت سراز توكايين
خريم فهذا بمنزلة ما لو قالت بكايين خريم قالت خوشتن خريم بعدة فهو بمنزلة تولها
بنفقة عدة ولو خلعا بكل حق لها لها نفقة العدة اخذت على ان لا تسكن لها الا يبيع ولو على ان
مؤنة السكنى عليها يبيع ولو اخذت على ان لا نفقة لها واخذت وابدا عن النفقة مع الخلع
البراءة لا يوجبها البراءة عن دين اخر غير دين النكاح في الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب
البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف فيه وكذا لفظ خريد وفروختم قال شيخنا ما وراء
النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح عند والعقد لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره طلقها
العقل للدخول ولها عليه ثلثة الاف يسقط الف من خمسمية بالطلاق قبل الدخول ويبقى عليه الف وخمسمية
وتعاقبا بالدين ولا ترجع عليه خمسمية عند النكاح وترجع عند غيره وعليه الفتوى ما دخل صرح الطلاق
يقدر من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام ام لا لا للملحى بوجبه وغيره لا وعى محمد انما اذا
تخالعا ولم يذكر المال انه باطل لانه لا يكون بلا ما لم يوافق قال لها اخلع نفسك مني خري ما لم تفعل قبل
الزوج مع غيري لانه صرح في عدم المال ووقع البايين ولو قال اخلع نفسك مني قال اخلع ما ايقالت

ولم يزل يبيع

في الخلع والبراءة لا يوجبها البراءة

بوجبه

في النكاح

والعقد

على النكاح

شئ

اخلفت بالف لا يتم ما لم يقل الزوج فعلت او خلعت اتا لوقا لا اشترى طلاقا بالف او اخلع بالف
فقلت اخلفت بالف ثم لا يقول منه وقال الامام السعدي اذا انحلت العا ولم يذكر ابدالاً لرد عليه
ما اخذت من المهر وعن محمد اخلع في نكاح فقلت خلعت بكذا لا يجوز حتى يقول الزوج اخذت
قليلا من المال او كثيرا ولو قال اخلع بالف فقلت خلعت نفسي صح وتم ولو قال اخلع نفسك فقلت
نفسى نكح فاجاز الزوج جان بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها اخلع امرت ان لا يخلعها بغير
مال وعن محمد اذا قال لها يكون طلاقا بابتائا بلاما لا يفسخ مطلق لفظ الخلع في المتعارفين
الطلاق بغير حق وذكر شيخ الاسلام قال لها اخلع ولم يذكر بكذا فقلت خلعت يقع طلاق باين ولا
خلعا كانه قال لها طلقى نفسك يا فتاة طلقت وقد مر خلافه انه يكون خلعا وترد ماسا اليها
من المهر وان كان عليه مهر يردى خلاف ما اذا قال لا اخلع امرت اخلعها بلاما لا يخلع
قال له طلق امرت يا فتاة الخلع طلاق بغير مال الا انه في حق المرأة اذا لم يذكر البذل عذر جملة على التوكيل
بالخلع فجعل مجازا عن قول طلقى نفسك ما في حق الاجنبي يصح جعله توكيلا ليدل شاهه لوكيل لان العقد
لا يتم به بل به وبالمراة فلا يردى الى التضاد فعلى قياس هذا الوكيل الطلاق ينبغي ان لا يملك الخلع به
قال البعض فان كان قبل الدخول لانه فوض اليه التخيير فلا يملك التعليق وقيل بملكه لانه خلاف الى خير فان
الرضا بلاما لا يردى قال اخلع ولم يذكر المال اصلا وقلت خلعت يقع بابتائا اذا نوى ولا يرد
عن المهر كطلقى نفسك بابتائا وفي الفتاوى يسقط لوقا فاسية او عينية خوشتى نكح او بيعى نفسك
يفتى قال اخلع امرت ولم يذكر البذل في التوكيل كالمبيع خلاف الامر بالشراء وان ذكره لا يغيره وقد يقال
اخلع على ما فقلت خلعت لا يقع لان التوكيل لم يصح لانه اذا ذكر المال كان خلعا والخلع لا يصح بلا
بذل والميراث لا يورث فلا يصح والرواية صحيحة والدليل من خطبة لابي ابي اخلع امرت صحى بلا ذكر المال
اصلا وفي رواية عن محمد يصح وبها خذ بعض المشايخ وان ذكره لا يغيره فقلت خلعت في رواية كتاب
الطلاق لا يصح ما لم يقل الزوج خلعت وفي رواية كتاب الموكله يصح ويكره الزبيدي عن المهر وبه يفتى
قلت خلعت فقال الزوج خلعت وقع البائن ولا يرد الزوجه عن المهر قال خلعت نفسك منى لم يرد
ونفقه عنك فقلت خلعت لا يصح ما لم يقل قبلت الا اذا اراد التحقيق لا السوم قال خوشتى نكح بعتة
وكا بين فقلت خريدم فقال الزوج منى في فروختم فقلت لا يصح فقلت خريدم بعد قوله نكح وكذا لو قال الزوج
الزوج عن النفقة لا يستعمل حيث لا يقع وفي التمهيدية ان امرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يقع وكذا بعد
الطلاق وقيل يصح وملا الا شبه **نكح آخر** قلت خوشتى نكح فقلت خريدم بكذا فقال الزوج فروختم ثم قال
غيرها لا يصح لان الخطاب لها قالت انت طالق بعد عدلى الف وعدا على الف واليوم فقلت قبلت فانها طلق
للمال واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بلاما لا يردى لان البذل قبل زوال النكاح وهذا بالاول قال لها ست

فقلت
اخلع نفسك فقلت خلعت نفسي لا يكون الا بالمال
الا ان يقول بغير مال ولو قال لعن
في ان الخلع طلاقا فاصح ما رواه
في ان الخلع طلاقا فاصح ما رواه

ما روى الطحاوي
في الخلع ما رواه لا يصح المهر

في الخلع ما رواه لا يصح المهر
في الخلع ما رواه لا يصح المهر
في الخلع ما رواه لا يصح المهر
في الخلع ما رواه لا يصح المهر

بامراتي خلع خريدم فقلت خلعت بل خريدم يعني خريدم خلع باقرا وما وان لم يثبت التاريخ خلع
امرأة على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وجهته او باقية من اثمانه ولم ترد ذلك عليه رجع عليها
بقية ذلك من عودتها وبالمثل في المكملات والموقوفات كانت استحقاقها الخلع فيرجع بالقيمة اخلفت
على ان لا دعوى لك على صاحبك ثم انى ان لعنه كذا من القطر يعني لان البتة تخضع كحق النكاح
قلت الاجنبي جرد شوي من يجر دينار بغير مهر او ما يكره طلاق باي كيان كن شوي بنج دينار
داد واجنبي شوي زنا خلع كره على المهر ونفقة سقطا لانه قولها للاجنبي باي من بغير طلاق كسا
كن توكيل له بالخلع مطلقا والخلع لا يكون بلا بدل وبدل بنية المهر ونفقة كما انها قالت اخلع بغير زوجي
مهرى ونفقة عتق وفيه دليل على انها اذا قبضت المهر فقلت لا يرجع عليها بالمهر لان تلفظ الخلع دليل على اوكيله
واسقط ما لها عليه والمستوفى ليس كذلك عليه الفتوى وفيه دليل على الزوج قال القاضي للامام في الاسرار
بجواز الخلع ولا يجوز بذل المالا وقال بعضهم يجوز الاختار الجواز وطريقه ان يحمل على الاستئذان من المهر فان الخلع
راى عن المهر كانه قال لا قدر من المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن عليه مهر جعل كان ذلك العذر
استثنى من نفقة العدة فان زاد على نفقة العدة جعل كانه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع بقي
الخلع بقدر الامكان **قلت** خوشتى خريدم فروختم فقال خلعت يكون خلعا ولو لم تقل فروختم لا يكون
خلعا **قلت** خوشتى خريدم انك بعتة وكا بين فقال الزوج لرجل آخر قل بعت فقلت بعت ثم الخلع
لا خلع الزوج الكلام يخرج الوكالة او الرسالة لان الوكيل فيه رسول خريدم وفروختم وقال الزوج
كان في خريدم بعت راسل شاهه او قال قلت فروختم بالقاء قبل القول رجع اليه الا اذا كان قبض بدل
الخلع لانه دليل ارادة الخلع لا يقبل قوله وقيل لا يقبل وان لم يقبض لان كلامه خرج جوابا فيقول بالسؤال
عن ملكك النفس وعليه الفتوى وان سئل شاهه بان انه قال فروختم بالقاء وان قال فروختم بالقاء
قبض بهي الخلع وقيل اذا نوى فسقطه او خشيته فبذره فان اشار الى تلك الخشية او المنطقة اشار بغير
انه المراد بصدق ان لم يرد الخلع وكذا ان سئل قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم اشار في وقت كلامه الى ذلك
الشي اشار فيها السهو لان الخلع بمعنى الزرع كانه قال تزعت بغيري يدى قال لها ده دينار بيرة و
خوشتى نكح فقلت خوشتى خريدم ولم تدفع الدينار ولم يقل الزبيدي فروختم لا يقع لانه تعليق بالاداء
ولم يوجد اخلفت بطلقة بابتائا على كل حق للنساء على الرجال قبل الخلع وبعد ولم يذكر الصداق ونفقة
العدة ببيت البتة عنها لان المهرات قبل المهر بعد ببيت نفقتها خالها قبل الدخول وكان ذلك
لم يسم محمد اسقط المتعة بلا ذكر ان تدوا العياذ بالله ثم خالها لا يصح الخلع ويسقط بعد الخلع ولان
على النكاح لان الخلع يكون على النكاح اخلفت في النكاح انما يسقط لان الخلع طلقا بابتائا
ثم طلقا على مهر لا يسقط لان لم يسم لها بالخلع شي خلعها ثم تزوجها قال انها حرام عما بذلك الخلع حرم عليه

فقال على ان لا دعوى لك على صاحبك ثم انى ان لعنه كذا من القطر يعني لان البتة تخضع كحق النكاح

وعليه الفتوى
والاحتياط

وبدل الفتوى

لانه اخبر عن حرمة بذكر الخلع ولا يكون ذكرا بالطلاق ويجعل عليه كل المستى لانه لا يصدق عليه
فيه وانما يصدق فيم عليه بينة الطلاق في الخلع والمباراة بشرط الصحة الا ان الشارع لم يشترط
في الخلع لعل لا استعمال ولا ان الغالب كونه الخلع من اركان الطلاق فلو كانت المباراة ايضا كذلك لا
حاجة الى البينة وان من الكتابيات وان لم تكن كذلك فيقيد بشرط في المباراة وسائر الكتابيات على الاصل قال
لهما سر توفروا وخرجتم ولم تغلوا فريدم ان يوى الطلاق يقع بلا بدلية الا لا ولو قال سر توفروا وخرجتم بكذا من المال
لا يقع بلا قبول كما لو قال لعمري بغير شك بكذا لا يقع بلا قبول لانه معاوضة ولو لم يذكر البدل
قبل ام لا لان سبب منه اعتاقه قالت عند غيبته من سر خريدم اي فلان توفروا وخرجتم
خبر من قبل ان يخرج الزوج رجعت ولم يعلم الرسول ولا الزوج الرجوع حتى اخبر الزوج بقوله
الصحة الرجوع بلا علم لانها باقية العقد بنفسها وما فوضته اليه في الاجابة والبرهان بل يعلم
الرسول لما قلنا ان الخلع معاوضة من جانبها ولو قالت لرجل خلعتي من زوجي على الف او قالت للزوج
اخلعتي على الف ثم رجعت بلا علم اياها خالها المأمون كما امرت جاز عليها لانها وكلت غير الوكيل لا يخرج
غله بلا علم فلا يعمل المرأ خالها وقالت ان لم اذكر البدل لي ابعثت ايام الخلع باخل فخصت المدة ولم توفروا
فهذا بمنزلة شرط الجارية في الخلع وانه على الخلاف اذا كان من جانبها قال لها سر توفروا وخرجتم
طلاق طلق ان لم تخرجه لانه على شرط عدم الخلع وقد فوجئنا ان له من ان توفروا وخرجتم
فقال اكثر ان من جيزي ليست من فروختم تطلق ان اراد به الجارية وان اراد به المهر فليطلق الا اذا
وجد شرط بان كان لا يعطيها المهر فليطلق على ان يتذكر المهر عند الزوج حتى الخلع ونظمت الشرط
لان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد وكذا الولد عند الام حق الولد فلا يملك الام ابطاله اختلفت
ونفقة عدها وعلم ان تمسك الولد بنسبه بنفقة فاسكت الولد اياها ثم وارت بنفسها بقية المدة للزوج
ان يرجع عليها بقية المدة المدة التي لم تمسك لانها اعتنت من ايفاء بدل الخلع فيجزيه كما لو اختلفت
على جبره وانما اختلفت منه على ابرائه من نفقة ونفقة ولها الرجوع مع طلق امرأى بشرط ان لا
يخرج من المنزل شيئا ففعل بالزوج يقول انك اخرجتني واني لم اقول لم اخرج فافعل كما اختلفت في
قالت خريدم فريدم بذكر ان كبريتا راددم بكسر الهمزة وجها خاتمة ترافق فروجت اكر برين باشي فهذا
فارسية كلمة على ويكتفي بالقول في المجلس ولو قال اكر برين شرطها بروي بشرط الاداء في المجلس واسكن
الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة قالت لزوجها خريدم ان توفروا وخرجتم كفت
فروختم بذكر بشرط كنه تاد وروا برده درهم من مضي عشرة ايام ولم تعطه قال القاضي المروزي
لا يصح الخلع وقال صاحب المنظومة بغير وجه عليها تسليمه وهذا تعليق بالقبول لا بالاداء فقد نص بالقبول
لو قال ان اعطيني الف فانت طالق لا تطلق بلا اداء ولو قال ان تطلق على الف تطلق بالقبول والا امام

منه اكر الخلع في
الشرط ان يكون الزوجين

ان لم يرد البدل الى اربعة ففوق المثل

في الزنا بطلان الشرط والامتناع
اختلفت على مثل الولد بنسبه

وساكن في البيت ان الخلع فالاصل
الشرط واما ما في قوله من

السيد المروزي قال سر خريدم فقال بذكر بشرط كنه تاد وروا برده درهم من مضي عشرة ايام ولم تعطه قال القاضي المروزي
بعض النماذج لا البعض قال اي ان الذي استباحه من رسله دخله دريت نه بود وعلى قياس ما قاله صاحب
المنظومة ينبغي ان يقع ويجزى على تسليم النماذج اخذها فقالت كنه تاد وروا برده درهم من مضي عشرة ايام
خريدم توفروا وخرجتم كفت فروختم بشرط انك اكر دوماه وانما لم تطلق امرأته في الحال لانه على الخلع
بشرط القول لا بغير وجود الشرط والايام الموجود الموعود منها لم يبق بعد الشرط فاذا قالت المرأة
بوجود الشرط خريدم وقع الطلاق قالها توطاقي بذكر بشرط كنه تاد وروا برده درهم من مضي عشرة ايام
في المجلس طالق ان اعطيني الف فانت طالق على المجلس فان جاءت بالا لغير هذا الاثر ان لا تطلق لانه طلب
تملكه الا ان هذا بازاء الطلاق وانه الحال ولم يوجد دليل على الطلب فيما وراء المجلس فافترس خلافا لقوله اذا عطيني
او متي اعطيني فانه لا يفترس حتى لو قالت له ارثرت نفسي منك بكذا فقال عبت اذا اعطيني او فروختم جونا
من سردي يقع متى وقع البدل في المجلس او غير ذلك قالت ارثرت نفسي منك بكذا فقال عبت اكر بدل خلع
عمر ودرهم دفعت المدة في المجلس بغيره والا لا كونه ان اعطيني وجعل الامام اذا امنك لانه لو جعل عيني
ان يبطل بالقيام ولو عني متى لا يبطل بالشرط ان كل من طالق لانه شرط محض فكان
محضا وفي الايمان لا يبطل وجود الشرط في المجلس ولو شرط البدل فيه من جانبها فقالت ارثرت نفسي منك
بكذا ان اعطيني او قال لعمري خريدم جوا من مقدار من رسله ان اعطاها البدل في المجلس وهو الا لان الخلع
من جانبها معا ومنه فلا يتوقف على ما وراء المجلس طالق على ان تعطيني هذا او على الف يقع يقع القول
في المجلس ولا بشرط الاعطاء ولو لم يكن عليه الف فافترس ان يقع على الاعطاء والديان الى الان من جيزي واحد
يتقاضاه وفي ان اعطيني لا يقع فام تقطع ولا يقع للمعاوضة ايضا لانه معلق بالاداء فلا يقع قبله لانه
ليست باعطاء وكلمة هو وان للشرط كنه على خلاف سائر ادواته فانه يفتي بحق الشرط في الحال بشرط
ايام الجارية كقوله اكر دوماه توفروا وخرجتم فانه موجود في الحال ولهذا دخل على السبع بالخير
واقضى حقوق السب ونافق الحكم خلافا لقوله ان توفروا وخرجتم قال لها بعد الخلع انت طالق على الف لا يقع
الا بقبولها وان كان المال لا يلزمها ومدة مسئلة الجامع ومن رواية في واقعة الفتوى خالها فريدم
ثم قال في عدة الثاني بقي طلاق واحد ارثرت منك عشرة دنيا حتى يكمل الثالث فقال الزوج بعين الطلاق
الثالث منك عشرة وقالت ارثرت بك عشرة يقع الثالث ولا يجزى لكان لان اعطاء المال تحصيل الخلاص
وانه حاصل واما ان شرطها في اول المسئلة فلان قوله انت طالق على الف في كلف تعليق طلاقها
بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط تزوجها على النكاحية ومبنت له حاية قبل النقص ثم خالها على المهر
المذكور في العقد قبل قبض المهر ان علم الزوج بالجهة لا يرجع وان لم يعلم يرجع عليها قال لها بذكر بدنها
رسله سر خريدم وكابيرة واراد به التحقيق فقالت خريدم هذا خلع تام بخير لان معناه خريدم خريدم

في فروختم بشرط انك اكر دوماه راددم

في الزوجين ان اعطيني واذا
علق الفتوى بغير ادائها

في قول الخلع من جانب الزوجين
مستباحا في ابعث

مطلوبه وان الشرط
في حكمه على وان الشرط

في واقعة الفتوى

بعدة وكايدون بيكر دينار كبر بتور سد خطاب الخراج اذ جرى بين الزوج والمرأة فاليها القول كان البدل
ميسلا او مطلقا او مضافا الى المرأة او الاجنبي اضافة ملك او ضمان ومتى جرى بين الاجنبي والزوج متى
كان البدل ميسلا او مضافا لقبول البهائم اضافة ملك او ضمان فالى الاجنبي لا المرأة وكلها بان
معها بعد شئ ففصلت لمدة ولم يخالع الوكيل لا الجدير الوكيل على الخلع وان طلبت كراهة وعضى لمدة لا يفسد الوكيل
ولم المنكحة فاسد وجعل المهر من المهر قبل سقط المهر لان الخلع من كراهة عن الابد
وبعض المتأخرين على انه لا يسقط لان الخلع لغاؤه من النكاح وعلى هذا اذا طلقها بانها لم تخلعتم زوجها
وقد ذكرناه قالت الشريفة بنى بالمهر ونفقة العدة فقال الزوج فزوجته بسم طلاق فان قبلت بيقع
الثلاث والا فلا الا نوبت الشراء بثلث فطلقا فيقع الخلع بثلث ولو لم يقل هذا وكبر قال انت طالق ثلاثا و
نوى الجواب ومن نوبت الواحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث قالت خورشيد خردم فقال مستهزئا داره ان
فروختمت او قالت سر خردم فقال مستهزئا ومن فروختم نوى خري قبل يكون خلعاً خلاف قوله فروختم نوى
خري لان قوله فروختم لا خبا رضى الحال قالت خردم فوكرها وكبر وقال ايستخر فروختم لا يقع ولم يذكر فيه
خلاف وقد مضى في الطلاق الخلاف **التزوج الثالث** فيما يكون جواباً وما لا يكون قالت اخلفني او يلقين
خردم فقال بحسبها انت طالق صار غيرة خلعت فيقع البائن ويجعل كانه قال انت طالق بالخلع لا يخرج من نكاح
الجواب ولا يبرأ من المحرم والخيار انه اذا اراد الامام طلاقه بالدين انت طالق ويكره طلاق وبأي كراهية
جواب بلائيه في الصبي ولو قاله الجواب دست كونه خردم او دست باز فاشتم وكل لفظ لا يحل معنى وقال
الشيخ ان نوى الزوج الا بقاء يكون ايضاً مستلذاً وقيل يكون جواباً اذا نوى ولو قال فروختم بيكر
طلاق رجعي يكون جواباً وبلغ لفظ الرجعي كما اذا قال انت طالق بتطبيقه بانيه امك الرجعة يقع البائن
وبلغ لفظ امك الرجعة لان الرجوع لا يصح قالت خورشيد خردم فقال طلقك واحدة لك سنة والمرأة مكره
ينفع رجعية على رواية الاصل لان البائن ليس منى لزيادة الصفة وعلى رواية الزنا لا يقع بانيه
لان منى الحاجة الى الخلاص التاخر قالت الشريفة بنى منك بطلاق فقال فروختم لا يقع ما لم تقل خردم
قال لما خورشيد بنى بغيره وكايدون كل حق يكون للمرأة على الزوج فقالت خورشيد بنى الخلع بدونه قول
الزوج بعث ولو لم يذكر البدل فقالت خورشيد خردم بعدة وكايدون لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث
قال لها بعث منك مكره بتطبيقه فقال الشريفة بنى بانيه وكذا لو قالت بعث منك بتطبيقه مكره
وقال الشريفة ولو قال بعث منك بتطبيقه وقالت الشريفة بنى بانيه الرجعي كما لان العون لم يذكر كلامه
ولا يصح جواباً الكلام ايضاً قال لها بعث منك بطلاق فقال من المهر فقالت طلقك نفسي فيقع البائن بمهرها
كقولها الشريفة ولا يشرط النية منها عند الحكم قال لها بعث منك بتطبيقه مكره ونفقة مكره فقالت
بجبت لم بعث ولم تقل الشريفة بانها عند الاسكاف وقال النفقة ابو الليث لا يقع في الخيار وقال صاحب الخط

في انه لا يجبر الوكيل باشباع عليه
في سقط المهر بالخلع في النكاح الثالث

استنبال

والنكاح
في التزوج

قول ان يكون الاسكاف اجت البنا قالت لا اخلفني فقال خلعت واجرت يكون خلعاً قال لها بعث منك بتطبيقه
مكره ونفقة مكره فقالت بجان خردم بنى الخلع وهذا للمبالغة وعن العام الثاني قالت ابراركم عتالي
عليكم على الطلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق بائناً وكذا لو جعلت له ما لا على ذلك ولو قالت طلقني
على ان اخرج مالي عليك فطلقها فان كان للتأخير غاية فلعنة صحح التأخير وان لم يكن لغاية فلعنة لا يصح
والطلاق رجعي على كل حال ولو طلقها على ان تبدا من الالف التي كفل بها المرأة من فلان صحح
بانها قالت خلعت واشترت منك نفسي فقال بيكر امك لا يكون جواباً ولو قال فروختم بك بانيه و
درهم ديكر فقالت امك الخلع قالت خورشيد خردم ونفقة عتري داخ فقال الزوج اري
وقعت الفرقة ولو قال اري بكنم لا وكذا لو قال بيكر امك لا يكون جواباً ولو قال نعم او بلى فهو جواب
في الخيار لعدم الفرق بينهما في عرف العام قالت خورشيد خردم فقال روكون لا يقع لاحتمال الظاهر
النفقة وهذا مستقيم على قول من قال خورشيد خردم فقالت خردم لا يقع الخلع وعلى قول من قال لا
يستقيم ولو قالت من خورشيد خردم اري فقال الزوج روكون خلعاً وان نوى الطلاق كان
طلاقاً قالت الشريفة بنى فقالت حكم خورشيد فروختم صحح وفي الاصل خلعت بك او بكما او
حكم اجنبي صحح وبطلت التسمية وترد المهر المقبوض قالت خورشيد خردم بان منتم فقال لاني
ان اراد به الاجارة وقع الثلاث والا فواحدة رجعية بعث منك امك بالف درهم ان اخارت
نفسها في المجلس وقع الطلاق لزمها المال فاما ان الاعتراض عن الطلاق المجتزئ بعث كذا كبر عن التعليق
قالت له وبعثت مكرهى ففوض لي فقال عرفت كذا ثلاث تطليقات وقع **التزوج الرابع في الفاسد**
اذا شهد على ان الزوجية اذ قالت خورشيد خردم اري فقال لها فروختم بالقاء او بالغير وشهد
شاهدان انه قال بالقاء او بالغير ان سعى القاضي منه بالقاء لا يلتفت الى مقال الشاهدان وان
قال لم افصح انه قال بالقاء او بالغير او بالقاء تقبل وبطل الخلع ولو شهد بعض اهل المجلس انه قال كذا
يقبل ويصح ولو شهد على انه باع راسكاشة او قال بالغير او بالقاء يقبل ولو شهد على انه قال بالقاء
في معارضة برهانه فالعامة على ان برهانه او طلاقاً او طلاقاً على ان يثبت اولى ويصدق عند
عدم البينة باليمين والقاضي في الفتاوى لم يخش هذه السبل سداً للباب كحل قالت خورشيد
خردم بيكر جابا اري فقال من بيكره فروختم ان كانت الخردم في مثل الجابا اري او اصغر من يكون
جواباً وان كان ازيد للكون جواباً وان كانت الخردم في مثل الزوج اري جردت اريدت وبني
الحكم عليه ان كان مثل الجابا اري او اصغر منه جردت وبني الجواب والا لا قالت الشريفة بنى منك بكذا
درهما وعشر ثياب معينة فقال بعث على ان يصير الى الثياب في عشرة ايام ففصلت الايام ولم يصير
الثياب معينة قبل الاية الخلع وقالوا لا اصحاب الخطوط صحح وتمام قال لها اشترى مني نفسك

قالت اخلفني فقال فعلت
او اجرت بتم

نقيل

خشي
في الخيار

في

في قوله الخلع

بالقاء

العدو

والمهر فقلت اشتريت بالمهر لا يقع الخلع ما لم يعل الزوج بعث لانها زادت على الجواب بالنقصان فكانت
بأداة ولو كانت اشتريت بنفقة العدة والمهر لم يقع الخلع وان لم يعل الزوج بعث لانها زادت على الجواب
لكنها ما حضرت لانها اعادت كل ما في السؤال من تمام الجواب ايضا خوفا من خديهم بعدة وكاين فقال
الزوج انت طالق او طلقك يقع تطبيقه بانته في المختار لانه يصح جوابا وفي النوازل يقع الرجوع والاول
افصح ولا يفسد المهر بالبين فقلت خوفا من خديهم بعدة وكاين فقال بك طلاق دامت ان عني
الابتداء صدق ويقع الرجوع وان عني الجواب خوفا وان لم يخطر به لا يخطى لا يكون جوابا لان جوابها
فروختم لطلاق دامت الا اذا عناه واختار النفقة ابو الليث والصدور الجواب خالها على ارضاع
ولم يوقعت وتروى عن سبعة وثمانين في مائة الولد بعد سنة فعلمنا انها ارضاع سنة اخرى وان شرطت
ان الولد اذ مات قبل السنة يكون برية عن قيمة المدة بغيره ولا يصح علمنا ان يكون في الخلع ما لا يجوز
غيره وان خالها على ارضاع ولدي سنة وعلى نفقة ولدي فان مات الولد او علم انه لم يكن في بطنها
منها لو استأجر طبيب اطعمها وكسوه بالمعنى الامام لان العادة جرت بالتوسعة على الاطباء ومنها
يقع عند الكل لانه لا تحري المناقشة ولو من ليم في نفقة ولدي فان مات الولد او علم انه لم يكن في بطنها
ولها نفقة ثمة وشرطها البراءة على تدينه من العوارض صحيح كما ذكرنا قال جلال الله عليه السلام
كذلك قالت في هذه العدة خويشتن خديهم فقال فروختم بسم طلاق لا يقع الثلاث ذكره في الاسلام
سوى ذلك وكنت يدرون يعني ان حقها كبر من داري ذلك كنت من يدرون اقدم مررت
من رها كرم خلع ان نوى الجواب قال في الاسلام لا حاجة الى هذا القيد لانه اراد الجواب ظاهرا
لان قوله يدرون اقدم صار متعارفا في الخلع وكذا رها كرم وان كانت فارسية خلت بملك
لكنه صار بمنزلة الصريح لكثرة الاستعمال وفي قوله رها كرم لا يشترط النية ويقع البين فقلت
ومى في بيت اشرس منى وقال ولو بيت اخر بيت وكل منهما يسمع كلامه الاخر يصح الخلع قال لها
سوف فروختم بعدة وكاين توخدي فقال خديهم فلم يسمع الزوج كلامها الا بغير الخلع قال لها
سوف يدري بعدة وكاين فقلت بريد كاعدها به خديهم فهذا الجواب اخذ لا بد من القبول حتى قال جلال
فروختم بغير الطلاق فقلت اشتريت نفسي منك فقال الزوج بعد كلامه بعث ان كانت الكلمات تتعلق بالخلع
بته ولا يتبدل المجلس وان طال وكذا اذا خلع على كذا وكذا درهما فقلت الدرام فلما قالت فقلت
يصح خلعها بطلقة فقال جلال يدرك قال اقدم بغيره اخرى باع منها بطلقة بمهرها ونفقة عدها
اشترت ثم قال الزوج من ساعته مهر سبعة وثلاثين لانه لا يفسد الخلع لغيره ذكره في الاسلام
انت طالق واحدة فلا يوهى فقال يدرك ولم يعل طلاق ولا يقع اخرى لان جواب له وبناء عليه خالها
بغير خلع بل يقع الزوج فاذا ابرأته عن مهرها يقع الطلاق ولا لان ارتفاع الحدة يكون بسلامة

قالوا على ارضاع ولدي ولم
توقعت من سبعة وثمانين
يجوز من الخلع ما لا يجوز في غيره
في عدم وقوع الخلع بالخلع
بعد وقوعه وسواء في الثالث
ما يترتب منه
فلم يخطى بطلقة فقال جلال

قال

المهر وان قال انت طالق ان دخلت الدار بعد طلاق او انت طالق ان دخلت الدار على ان يبرأ من
مهره بشرط قبوله بعد وجود الشرط لان التعليق انما يصير سببا لوجود الشرط فكانه صار قابلا لغير
فقط القبول ثم وكذا لو قال انما يبرأ من مهره على ان لا يبرأ من مهره الا بشرط القبول عند تحقق
وكذا لو قال انما يبرأ من مهره على ان لا يبرأ من مهره الا بشرط القبول عند تحقق
وعلمنا ان ابرأه عن مهره واختارها فقلت انما يبرأ من مهره على ان لا يبرأ من مهره الا بشرط القبول عند تحقق
فقلت ذلك الفعل بغير الزوج عن المهر اذا البراءة وانما وقوع الطلاق فغيره تفصيل ان ابرأته عن مهره بعد
فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق وان ابرأته قبل تحقيقه لم اوجبت ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله لا يبرأ
يعني مع قيد شرط القبول وذلك بعد تحقيق الفعل المحلوف عليه يكون كلاف ما اذا قال ان لا يبرأ من مهره
طلاق في زبان من فانها اذا ابرأته قبل ذلك الفعل او بعد ما فعلت يقع الطلاق لانه لم يوجد لفظ يبرأ
القران فاذا وجد الا برأه عن مهره ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق اختلفا في عدد الخلع الجاري بينهما
مرتين وقالت ثلاثا قال الاسيحي في القول المدفوع الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القيام بينهما
في الحال بان اذنت النساء بسبب الثلاث واذا في الجواز لو وقع من او مرتين فالقول له وان كان في العدة او
بعد انقضاءها اذ في الخلع مرة او مرتين واذا في العينة فالقول لها ولا يجوز النكاح قالت له خديهم
تونه فروختم خي فقال الزوج فروختم القول له في الطلاق وفي المهر ايضا لان الخلع معاوضة من جانبها
فصار كانه ثبوت ولم يقبل وقال قبلت القول للمثري وكذا لو قال فروختم وتوخت خديهم فقال خديهم
فانقول له ايضا ان كان اذعت المهر ونفقة العدة لانه طلقها واذا في الخلع وليس له بنية في
المهر القول لها وفي النفقة قوله اذعت الخلع على مالي والمهر تنكح الطلاق باقراره والدعوى في المال
حاليا وان اذعت الخلع وانكر الزوج لا يقع الطلاق كيف كان اذ اطلبت الخلع فالمسئلة على اربعة خالفي
على ان يتم قبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار خالفي حال او على مالي ولم تذكر قدره لانتم في
طامس الرواية بلا قبولها واذا لم يجز ابرأه بغير الطلاق قبل وقوعه وبغيره فيقبل لا يقع وهو الا بنية
بالدليل فلو كانت خالفي بالمال وقال خالفت او خالعتي ولم تزد فقال خلع يقع الطلاق قال جلال
يجز او يسمع نفسك فقلت اشتريت بغير المهر وبسيفتي قال جويش بعدة وكاين خديهم ان تو فقال
يك طلاق رجعي حاد يوقع رجعي لانه ابتداء خلاف قوله من يك طلاق دادم لا يصح جوابا وفي النوازل
قالت خويشتن خديهم وقال فروختم لا يقع ولو قال فروختم بغيره ويقع وذكر الشافعي انه لا يبرأ الا بغيره
الحاد الزوجين واختار ابو الليث انه اذا جرى مقدمات الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة
اتفقنا انما على انه يصح بلاضافة لفظية الاستعمال فصار كقوله هرجه بدست راست كبر طلاق
اضافة عندهم في هذا المعنى قوله هرجه بدست راست كبر طلاق في ان يقع الطلاق على

فامرته طالق

قال

في مالها ما في نفقها وفي مهرها
ولم يبرأ من مهره الا بشرط القبول عند تحقق

فلا طلاق
فروختم سادس
فروختم سادس

امارة فيكون لا طلاق في قوله حرام اضافة اي توجرام عندهم اي عند الفقهاء النوع الخامس
التوكيل قال لا طلاق امر في فطلقا المأمور به وحرها ونفقة عدتها او حاكمها عليها قال الفقيه ابو
جعفر بن محمد بن مخرمة او لا طلاق امر في فطلقا المأمور به وحرها ونفقة عدتها او حاكمها عليها قال الفقيه ابو
بكر الاسكاف لا يكون مدخولا ولا وبها خذ الفقيه ابو الليث والاعام طهيد الدين لا لا يلزم فيه زيادة
وصف بالسنة وكلمه بان في المعنا على فباذ اخذ القياء وخالفهم راي انه لا يطلعه اوله بل كان لا
لانه لا يستحق فباذ وان لم يكن له احد الكليين يصح فقلته انفسا من استحقاق للطلاق على ان قبلت الواحدة بالطلاق
يقع شيء لعدم وجود الشرط ولو وكله بطلاق امرته للطلاق على ان قبلت الواحدة بالطلاق
فان تصرف الزوج مع امرته يقتضي المطابقة بين اليجاب والقبول صورة ومعنى الوكالة منها على علم
الحال لانه لو اذن لغيره لا يقع التفويض بل ان يقول اخلع بامره او اكنه زوج رجل انه وكيل عن زوجته الى
بالخلع عامه فخلع ثم انكرت الوكالة ان ضمن الوكيل بالخلع والخلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة
عند وقوع الطلاق باقراره وان لم يدع ان كان قال فعلى الوكالة ابرأ من مهرها على ان تطلقها لا يقع
الطلاق وان لم يقع كذلك وقع الطلاق وذكر الامام محمد بن زكيا في توكيل الصبي والمعتوق عن العاقل البالغ بالخلع
صحيح وما يتصل به خلع الفضولي نوع خلع بنته الصغيرة على مال لم يجز اي يخرج بدل الخلع على الصغيرة
وفي وقوع الطلاق روايتان وجعل عدم الوقوع انه معلق بلزوم المال وقد عرفت في الوقوع لانه معلق
بقوله وقد عرفت ان خلع الصغيرة مع زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجزى المال وان ضمن الزوج
معه وتم كالا جني ولا يرجع في مالها ولو خلعها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لا رايته فيه على محتمل
واختلفوا في اقل لا يقع طلق قبل الصغيرة وقبل يقع بقول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته كعبارتها
وقيل يقع الطلاق ولا يجزى المال على احد الخلع على مهرها او مال اخر سواء في الصبي او في الاخرى من الامة على
مال بدون اذن المولى فيم توارثه بعد العتق وكذا المديونة وام المولى وان باذن المولى فالامة تنبأ
فيه كسائر الميراث الا ان ينفق المولى والمكره وام الولد سعيان وتوديان من كسبهما والمكاتب
لا توارث الا بعد العتق اذا اختلفت الامة على مهرها اذ ما لكها لا يسقط المهر ويقع الطلاق واذا
اراد ان ينفق خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر والمنفعة عن زوجها بالخلع اجنبي مع زوجها على مال
قد المهر والمنفعة في بدل الخلع على الاجنبي الزوج ثم قيل الزوج بما عليه من الصداق والمنفعة من ولاية
قبض صداقها على ذلك الاجنبي فيم اذ الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل الكبيرة اذا خلعها
ابوها او اجنبي باذنها جاز وكالعليها وان لم تجز ترجع بالصداق على الزوج والزواج على الاب ضمن
الاب وان لم يضمن فالخلع يقع على قولها ان قبلت ثم الخلع في حق المال وهذا دليل على ان الطلاق يقع
وقيل لا يقع الطلاق منها الا باجازتها قال لا خلع ابرأ من مهرها على العبد وعلى هذا الالف او على هذه

في مهرها وعيب بدل الخلع
وكلمة ثلث على الف وطلقها
واحد ايت وقع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

المراة

الدار فخلعها فالقبول اليها لان البدل من قبله فصار كانه قال بيع عبدك من فلان بكذا فالقبول الى فلان
اي بيع فاذا قبلت وجب عليها تسليم المصارف ان امكروا واستلمت المثلثا والقيمة ان قيمتها ولو اجنبتا
للزواج اخلعها على عبدك هذا وادري من هذا او الذي في مهرها على القول اليه لا الى المرأة لان العاقل هو الاجنبي
ونظير صلح الاجنبي وقيل من قبض الدين الغير ولو قال الزوج للاجنبي اخلعها على عبدك هذا فقال الاجنبي
تم بلاقبول الخطاب واذا تم قبول الاجنبي لم يضمن البدل فباستين فان عجز عن تسليم المهر لم يضمن المثلث في
والا فالقيمة في القيمة كما في قول المرأة قالت اخلعني على عبدك فلان في مهرها على الخلع والاحاقه الى قول فلان
وان قدرت على تسليمه باجازه ما لكه مملوكة والا فامثل فلان في القيمة في القيمة وكذا لو قال الزوج
على عبدك فلان فقبلت معه وكلمه امثلة ما لكه وان لم يقبل وقيل فلان لم يصح ولو ان الزوج خلع
من فلان والمرأة حاضرة فقال بافلان خلعت على ابنتك من فلان فقبلت الى صاحب الدابة ولا حاقه
الى قبولها وكذا اذا قال الاجنبي للزوج اخلع زوجتك على عبدك فلان فالقبول الى فلان لا اليها
الا ترى ان الاجنبي اذا قال اخلع امرتك على ابنتك فلان فلا يضمن فقبل الزوج ذلك كالمقبول
الى الضامن الا الى الخطاب ولا الى المرأة ولو انها قالت اخلعني على ابنتك فلان فلا يضمن في مهرها
صحة الخلع فان ضمن فلان الما طالب الزوج ايتها المرأة حكم القبول وفلان با الضامن ولو لم يضمن
فلان اخذت المرأة بالمال وان رجلا قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فان العبد اخذ القبول
اليها الا الى صاحب العبد والخطاب الوكيل بالخلع على العبد وهذا الا في او على ابنتك فلان في مهرها على الخلع
صورة ووجه على ابنتك فلان في مهرها على الخلع صورة ووجه على ابنتك فلان في مهرها على الخلع
بعده كلاف الوكيل بالخلع اذا زوج على العبد او على ابنتك فلان في مهرها على الخلع صورة ووجه على ابنتك
فلان ادى الوكيل بزوج والا لان البدل في الخلع على القابل حكم الخلع لا الضامن فكان فائدة
الرجوع بما اعطى اذ لولا له عرفت عن الغايبة لان الرجوع على القابل سابق حصوله على الوكالة
ولم يملك الرجوع عليها قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضامن لعقب الاداء وكذا
للزوجة المهر الا بالضمان حتى لم يبق ثمن الرجوع الاداء فان كان الضامن بلا اداء يرجع
في مهرها وهو مريض جان الخلع بالمسقة قل او كثر ولا يبرأ لها مات في العدة او بعدا وان اخلعت
في مهرها بالمهر الذي عليه ان كان الزوج اجنبا عتق قريب لها ومضى مدخله وعانت بعد انقضاء
العدة ينظر الى المسقة في بدل الخلع والى ثمنها فان كان المسقة على مالها او اقل فله ذلك وان
كان اكثر من الثلث فليس له الا الثلث الا ان يرضى باقي الورثة وان لم يكن لها مال آخر سوى المهر
الثلث من المهر فان ماتت قبل انقضاء العدة ينظر الى المسقة في بدل الخلع والى قدر ميراثها فان كان
البدل مثل حصته او اقل سلم له البدل وان كان البدل اكثر من ذلك لم يزد له الا بزيادة الا بزيادة الورثة وان

لوم

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

في مهرها وعيب بدل الخلع

خلعتكم

غير مدخولة بها فالنصف عاد اليه بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر يتبع منها الاجنبي في المرض فان
خرج من الثلث فذكر والاقل منه فخرج منه فان لم يكن لها الا المهر سلم له الثلث وورث الثلثه الواحد
لا يبع في الخلع وكذا لمن الجانيين بان وكلت رجلا بالخلع فوطئته الزوج ايضا سواء كان البذل مستي
اولا وعن محمد انه يبيع خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب تم الخلع والصداق على الزوج ولو
برجع على الاب وان لم يضمن الاب لا يجزى له على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة من الخلع
بقية الطلاق كما اذا كان الخلع من الصغيرة وان قبل الاب الخلع فالصغيرة وقوع الطلاق لان البذل
كسائرنا وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة وانها فان اضافت الام البذل الى مال غيرها او ضمنته
تم الخلع كالاجنبي وان لم تضمن ولم يضمن لاروايه فيه والقي انه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان
العاقلة اجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت الصغيرة تفعل العقد والزواج والطلاق انه ما لم يتوقف
على اجازتها وقيل لا يتوقف ومذهب مالك ان الاب اذا علم ان الخلع خير لها باذنه كان الزوج لا يفسخ
عشرهما فاما الخلع على صداقها في مرضها فان قضيه فاضل فضاؤه خلع على ابنته الصغيرة لا يبيعه ولا يتوقف
خلع الصغير على اجازة الوصي الا بوائه اذا اراد ان يفرق بين زوجين صغيرين فالوجه فيه اذا
كانا صغيرين او احدهما صغيرا او احدهما امرأة او تزوجا امرأة التي ارادت الاخرى فان لم يكن
احدهما صغيرا فان بلغت حد السهو منها ابوا الزوج او ابنته بسهوة او بنواقة امرأة او بنشها لكونها
لا ينبغي ان يفعل ما قيل فيه انه يبيع الاخر الى القاضي يرى التفريق بالعجز عن الاتفاق ان لم يكن
له مال او وجود آخر قد لو حيا عليه ولو حكما رجلا لا يبيع لانه لا ولاية لها على حكم الغير عليها وكلت
الصغيرة بالخلع ففعلت لوكيلها روايته في الخلع وكذا البذل ورواية لا يبيع لانه لا ولاية لها على حكم الغير عليها وكلت
وان لم يضمن البذل لا يقع الطلاق قال محمد بن يوسف ان غبت عنك فامر بك بغيرك فطلق بك من بيت
بعدها بغيري ذمتي من المهر فوجد الشرط فطلقت نفسها بغيري لانه لا يسلط المهر لعدم صحة البذل
الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالتايل لها عند وجود الشرط ان طلق على كذا وحكم ما ذكرناه وذكر
صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ
الطلاق يقع الرجعي وكلت الصغيرة رجلا بالخلع فخلعها ان ضمن البذل للزوج يقع البائن اتفاقا
وان لم يضمن ففي كتاب لوكاله انها تبين في النوادر لا تبين خالعهما ابوها او اجنبي على صداقها
ان ضمن الخلع او وقع كاشا من كان العاقلة وبعد البلوغ اخذت الزوج بنصفه لو قبل الدخول
وبكاهه لو عجزه وقال محمد بن ابي نعيم لا يبيع على الاب الاعلى الزوج وان لم يضمن الاب لا يفسخ ان الصداق لا
لا يسلط على ما يقع البسوة ان قبلت الصغيرة وهي اهل للقبول وقوع اتفاقا وان لم يقبل كان الخلع
اجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه لا يتوقف على اجازتها اذا بلغت قيل لا وان كان العاقلة ابنا

ان ابوا احد لا يبيع وكذا
في الخلع من الجانيين
يبيع على ابنته الصغيرة

والصداق
في خلع الاب على ابنته الصغيرة

في طلاق الصغيرة نفسها

وكلت الصغيرة رجلا بالخلع

في خلع الاب الصغيرة

ولم يضمن الزوج قال الجعفي خلع الخلع في الوقوع وقال العام الخلع في فيه روايتان وفي جيل الال
انه لا يقع ما لم يضمن الاب الذي ذكره في كشف الغوامض ان الطلاق يقع بقول الاب على قول محمد بن
سليم وان لم يضمن البذل لا يفسخ البذل على الاب ولا عليها وعنه ان الخلع بقول الاب والبذل عليه
وان لم يضمن ونوع طلاق الاصل خلع الاب على صداقها قبل الدخول بمحال الخلع جائز ولها نصف الصداق
وبعض الاب للزوج نصف الصداق قالوا كيف صح الخلع على صداقها ولو ملكها ولا ولاية له بابطال ملكها
وكيف يصح ضمان الصداق للزوج ولو عليه ولا يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج
ذكرها اجابوا عن ذلك بان الخلع كما اضيف الى مهرها وذكر ملكها كان مضافا الى مالها والاضافة الى مال
الغير بان خلع على غير ان يبيع كإضافة المهر الى مال غيره فليصح اضافة المهر فلا يصح الخلع ولو لم يكن
الى الجوانب اقل لكن في باب المهر يبيع البذل على العاقلة في الخلع لا يجزى للاجنبي الرجوع للحقوق الى من يقع
له العقد غير انه اذا ضمن رجوع المهر فحقه بالضرر فاذا خلع ومن ضمنه ومن البذل وقوع الطلاق لقوله
ووجب نصف المهر وسقط النصف على الزوج اذا اوفى نصفها باذن الاب او الى الاب ويجب للزوج
على الاب نصفه بمهره تسليم كل المهر للزوج وان كانت مدخولة فلهما بيع المهر عليه والاب يضمن للزوج كله
لان ضمن تسليم الكل لم يبدل فيضمن مثله ومذا من احسن الوجوه في خلع الصغيرة وحيلة اخرى ان يخل
الزوج بالصداق فيلزم الزوج منه وينقل النكاح الى الاب والاب يملك قبول الحواالة اذا كان الخلع
اسلم من الجليل والغالب كون الاب املي من الزوج وكذا لو كان الخلع عليه مثل الجليل الملاءة ذكره في الجاه
وذكر اسحاق الوالوي ان لا يملك قبولها لومثله في الملاءة ولو كان الخلع وليا غير الاب جعله القاضي
وصيا حتى يملك قبولها وذكر كالحام جيلة اخرى ومولى يقر الاب بنفس صداقها ونفقة مهرها لم يملكها
للزوج بائنا ومذا خاضع الاب لصحة اقراره بالنقص خلاف ما لا يابى ويذكر الزوج في العام
لاقرار الاب لا في اقرار غيره ويكتب اقرار الاب بنفس حقها وطلاق الزوج بائنا خلع الاب ابنته الكبير على
صداقها بائنا عليها ولو بلا اذنها ولم تجز ايضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت
وقوع ويرى من الصداق وان ضمن وقوع الطلاق واخبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج والخلع وطلا
بلا بدل في حقها فاذا ابلغ الخبر اليها فاجازت فغدا عليها ويرى الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها
الزوج يرجع على الاب حكم الضامن وتقدر هذا الخلع كان الخلع قال اذا بلغها الخبر واجازت كان البذل
عليها وان لم تجز فالبذل على وما يجزى على الاب من الضامن انما يجب بالعقد لا بالحكم الكفاية ولو كان مكانه
اجنبي فكذلك لانه ليس له الاب ولاية الخلع فكان كالاجنبي وكذا لو خلع الاجنبي او الاب عن النفقة ومثا
او كبيرة ولم تاذن ولا اجازت بعد خلع جاز الخلع وقوع الطلاق ويجب على الزوج النفقة في يرجع على الاب
لا والاجنبي بالضامن وان خلع على صداقها ولم يضمن وهي كبيرة توفى على اجازتها فان اجازت جاز وبلا

في ان لا يجب البذل على
الاب ولا عليها

وهذا هو الوجه

في خلع الاب ابنته الكبيرة

صغيرة

الزوج عن المهر وان لم تجز وقوع الطلاق لانه معلق بالقبول وقد وجد تزوجها على الفين ووجبت أم
المرأة له الفأ وضعت له ودخل بها الزوج ثم اختلفت على المهر وقيل الزوج ليس له الرجوع على الأم
بشيء فان قيل لم يبق من المهر الا الف فلماذا لم يرد على الزوج الذي لا يملكه لعدم صحة حبة الام فكان المهر
حاله وضمانها ليس بالزواج ابتداء بل وعقد انها لو طلقت لا ينفق في غيبة الفأ ولم يكن كذلك بل اختلف
على الف درهم وماله عليه فصح فلم يجب على امرائها ادعى الاستثناء في الخلع أو الشرط وكذبته فيه فالقول له
فان شهد الخلع والطلاق وقال لا خلع او طلق بغير شهادتين او شرط لا يقبل قوله وان قال لم يسمع من غير كلمة
الخلع او الطلاق كان القول له وللبرهان الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض المهر
وملا المسائل التي قبلت فيها الشهادة على النفي وسبق ان شاء الله تعالى وفي الكفا في طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء
ان ذكر المهر لا يلتفت اليه لانه ذكره الحلام والاستثناء بطله وكذا لا يصحده القاضي لا تصحده المرأة
ايضا فيه وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في الخلع او طلاق وقال المهر لم يسمع الا كلمة الخلع او الطلاق لا
يكتفى الى قول الزوج الابينة لانه قد انشأ فلا يصح قوله الابينة والفتوى على صحة دعوى المهر
في الخلع والطلاق لان المهر ما ذكرنا من التزام المهر وقبضه ونحوه ادعى الاستثناء وقال قبضت ما قبضت منك حتى
ليعكروا وقال بل ليدل الخلع فالقول له لانه انكر وجوب المهر عليها واقران له عليها ما لا واحد الا لئلا والمرأة
والمرأة معقدة انه عليها ما لا آخر فيكون القول له بخلافه اذا لم يرد الاستثناء لانه يدعى عليها بدل الخلع
ومى تنكر فالقول لها قد بدلت الخلع وحكم الزوج انه قد صدق بحبة اخرى افعى الامام طهيرا لئلا ان
في القول له وقيل لها لانها لم تكن له وعرف المهر الذي اذا طلق وقال استثنيت لا يصح ولو قال قلت أنت
طالق واقعه بقولك على قول محمد لا يصح وهو المأخوذ وقد عرفت في المسئلة لو قال طلقا ثم استثنيت لا يصح
في قول الاماميين وفي الفتاوى خالفها او طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحسب ما سمعها غير ان
بل يجب ان يحكم بحسب ما سمعها رجلا لا يشهد له عند الحاجة النوع الثاني في البدل خالفها على ما لم
ناد عليها في بدل الخلع فالزيادة باطله وكذا الزيادة في بدل المهر عن ديم المهر جعلها على ان جعلت بدلها
لولاها ولا جنى جاز والمهر للزوج لا لغيره اجل بدل الخلع الى اجل معلوم جاز وناخر وجه الزوج به
والكفالة وجه تاجيل الحصاد والى موت فلا بد لوجه الخلع على كل من موزون موصوف او شار اليه
فيحق المستحق فيكون على نوبته متى وى او عروى ولا يجوز على مطلق النوب وتزد ما قبضت من المهر
والاصل ان ان سعى باليس بنقوم لا يجب شي وان سعى بوجود ما يجب المستحق وان سعى بمهر لا جملته
مسند كذا لان في حصة الجملته او على الخطر بان خلعها على غير مخرجها العام وعلى ما في البيت من المنة
فلم يكن فيه شيء بطلت التسمية وحدث ما قبضت من المهر لانه المهر لا يقع عوضا فبقي حصة التسمية
وان سمعت فيه ما مومن المال لا يتعلق وجوبه بالزمان الا انه يجوز ان لا يتوقف على قدره بان اختلفت على ما في
لا يوفى به

في دعوى الشرط او المهر
في دعوى ما عليه الفتوى

في الطهارة على النفي
ما يقبل فيه الشهادة على النفي
في سبب من دعوى المهر

في ما عليه الفتوى
في دعوى المهر

في دعوى المهر
في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

يستهوا او يدعها من المتاع او على ما في جملتها من المهر او على ما يكون من المهر او على ما يكون من المهر
والأردت ما قبضت من المهر طلق المدخولة بعد الخلع وقيل الطلاق بخلاف الخلع بعد الطلاق ولو في عدة كذا ذكرناه
بان قال لها خالعتك بعد ان طلقها او طلقها لا يقع الخلع مع زوجها على مهرها ونفقة عدة على ان الزوج
يؤثر عليها على ما في دعوى المهر ولم يرد على الزوج عشرين دليلا في الاصل خالعت على ما في دعوى المهر
الفأ لا تنفعه فيه وقيل بل على ان يجب بدل الخلع عليه في عدة الفدية او عدة غيره كما يجبها فاعلم على مال
على بدل المهر في دعوى المهر جاز والرواية الاولى خالعت المهر والنفقة وانما اذا خالعت على بدل المهر
في الزوج ايضا ويكون مقابلا لبدل الخلع وكذا اذا لم يذكر نفقة عدة في الخلع ويكون تقدير النفقة عدة
انما اذا خالعت على نفقة عدة ولم تذكر عوضا آخر ينبغي ان لا يجب بدل الخلع على الزوج وقد ذكرنا ما فيه من الوجوه
نوع برهنت بعد الخلع على ان كان طلقا قبل الخلع بانها او لم تكن تقبل وتنفق بدل الخلع لان التناقص منافعها
الزوج يستبرأ بالطلاق فصار كدعوى المهر بعد الانقياد او الاقرار بالرق لحال العلق وتنفق المهر القريب
مطلقة الشين فان لم تطلق للمسا على الف فطلقها واحدة عليها الف لانه لا يمكن ان يكون لها بقية من طلاقها
مهر كوجوه ما في البيت لا التيقن ان يكون عليها مع القيس ليات ويؤثر على كسوتها وحلتها ما استثنى
وام لم يستثنى لها اختلفت مع زوجها على رضاع الولد لم صاحت مع الاب على شي لا يصح وعن الامام الثاني
طلقها اربع طلقتا ثلاثا منها الف ولو طلقها واحدة فذلك الف خالعتا على مهرها فذلك المهر
عندها قبل التسليم او كان ميتا وقت الخلع عليها قيمة الرابع في الاقرار بالبدل وفيه تحت انواع الاقرار المفيدة
جعل امر امراته يدعها ان تولى الطلاق او حال حال مذكرته او الغضب ونوى او لم ينو فيها سمعت او كانت
فعلت فقال في المجلس قبل ان يتبدل وان طلق يوما او اكثر اختلفت نفس يقع واحدة ان نوى واحدة او شين او
لولا فذلك ليس للزوج ان يرجع ولان ينفي المهر من المهر عن الاقرار جعل امرها يدعها فقال ابوها قبلها
يقع وكذا جعل امرها يدعها فقال قبلت نفسي يقع واحدة رجعية ولا يصح في الزوج في الغضب انه لم
يرد بها الطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرها اذا لم يرد الطلاق فليس بشي ولو ادعت الغيبة او كالة
وانكر فالقول قوله مع تقبل ينفقها في المات كالة لا الابينة لعدم الاطلاع عليه لا اذا برهنت على اقرار البينة
ودعواها على رجوعها انه جعل امرها يدعها لا تقبل ما لو اوقت الطلاق حكم النفقة في ادعت المهر والطلاق
يسمى وليس لها ان ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل امرها يدعها ولو قال امرك بيدك في كفرك
او طلق وقال لم امره الطلاق لا يصح قضاء ولو في غيرك امثاله يقال البينة وفي قوله في كفرك
كقوله في بكرك امرك بكرك قوله امرك بيدك قال المكاتب كتب ما خطا على ان من سافرت بغير اذنها تطلق
كلامه واحدة فقال لا يريد واحدة وطلبت الثلاث ولم ينفق على شي وتفرقا هان الامر في واحدة يدعها
كذا لو كان مكان الامر بالبدل بان الطلاق ثم ان الامر لا يجوز ان يجعل يدعها او يدعها فلا بد من مولا او معلق بالشرط

في وقوع الطلاق بعد المهر
في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

في دعوى المهر

في من يقع الطلاق اذا قال انت طالق
الى عشرة ايام

لو قال امرئ بعد
ان عشرة ايام
تتأجل

يريد

في ان يفسر في الكلام بالعلم بالوكال
لا يوجب خلاف النفي

والفقير

انتم ومن هذا العمل البدر

في يوم واحد الى يوم واحد
او في يوم واحد الى يوم واحد

في وقت الكلام والافادة
واذا ارادته وامثالها

في وقت اذن العبد والتفويض
والنفي والوكال

والاخر

او وقتا فان كان وقتا كان الامر بغيرها وبغيرها ما دام الوقت باقيا علمت متى وفلانة اولم يعلم وبزول بعض
الوقت علم اولم يعلم لان الامر بحتم الوقت بخلاف الطلاق حتى لو قال انت طالق الى عشرة ايام يكون الى بعض
بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فيجوز الابعاد ولو نوى ان يقع في الحال يقع ولو قال امرئ بعد الى عشرة ايام
الامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها
ليس شرط ولكن لو وقع المفوض اليه قبل ان يرد كان مطلقا فالامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها
قبولها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها
اورق الاجنب لا يرد لانه غير مملوك لا يرد الا في المهر والنفقة والوكال والنفقة والوكال والنفقة والوكال
وانما بعد فلا يرد بالرد وقبل العلم لو وقع والمفوض اليه الطلاق ولا يقع كالوكيل لا يصير وكلا قبل العلم بها حتى
لو تصرف لغيره تصرفه بخلاف الوصي لانه خلافه كالوكيل وان كان معلقا بالشرط يصير الامر بغيرها اذا
وجد الشرط في محل العلم بغيره وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها
امرئ بعد الى عشرة ايام فالامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها وبزول بعض وقتا كان الامر بغيرها
قالت لا اطلق خراج من يدها في جميع شهر عند ما وعدت الامام الثاني لا يبطل خيارها في محل آخر ولو قال امرئ
بعد فلانة شهر فمن يوم فالدفع والنفقة الى شهر كالطلاق اليه وعن الثاني انه كغيره في كماله النفي
على انه كغيره في شهر انما هذا العمل اليوم حتى قضاء ولا يصرف في التاخير قضاء وبصرف ديانه في
اليوم موته او موته ولو اراد ان يرد الى موته او موته الباطل لم يجر الجعالة والبيع الى شهر تأجيل للمهر
والوكال لا يقبل التاخير حتى لو تصرف بعد الوقت لا يقع وفي رواية يصير وكلا بعد معنى المدة وفي رواية يصير
مطلقا وفي الاجارة الى شهر فحين ما ياتي العقد تمت بمقتضى وكلا المزارعة والشركة الى شهر كالاجارة والنفقة
الى شهر والنفقة اليه لا يقع الا براء الى شهر كالطلاق الا اذا ارادت التأخير فيكون تأجيلا اليه والنفقة
الى شهر ان صدقة المقر له ثبت الاجل وان كان له المال حاله والعقل لم يرد في العبد لا يوجب والتحكيم
والقضاء يقبلان التاخير في البيع بوجوبه في جعل امرها بغيره بوجوبه او وصي في محله في محله
بغيره اخرها منه قال لها طلق نفسك فنفق ولا يملك الرجوع ولو لاجنب لا يقع وبغير الرجوع ونفس في الصفر
ان قوله اخرها مني بغير لاجنب كقولها وفي الخطوط والافادة وان قبل منه فوكيل لا يصرح بالامر ولو وكل امرأه
لنطلق نفسها كان عليك حتى اقصر كل شيء لو قال الذبح وقوبه الطلاق اذا قالت المرأة حين صارا الامر بغيرها طلق
وفي المتن لو قال لها طلق نفسك ففالت انما حرمت او خلت او برئت او قالت حلت بان دانتم ولم يقل خولت رالا
وان قالت اردت نفسي ان كان لي في كذا صدقة ففها كقولها اخذت في جواب التحير وقيل ينبغي ان يقع كافي في قوله يقع
فروجه بلا اضافة اليها وان قالت افكنته من ان قالت طلاق رابعه ولو قال طلاق افكنته يقع بلا اضافة ولو قال
لاجنب طلاقا بغيرك او طلقها ان شئت فقل امرها بغيرك فيصير ولا يملك الرجوع قالت تركت معي عليك على ما جعل

او امر

في من يقع الطلاق

اخرى بغيره ففعل ذلك ففعلها عليه لم يطلق نفسها قال لها امرئ بغيرك او طلقها طلقا ايتني في بيتي لا يملك طلق
تطلق نفسها في المتن لو قال ان تطلق نفسك وكذا من شئت من نفي في حلاله والوقال ان دخلت الدار ففعل في طلق
فردت وقوبه الطلاق عليها وعلى غيرها جعل من كل امرأة ينزحها بغير امرها ثم زوجه ففعل امرأه فاجاز الفعل
وطلق المرأة التي امرها بغيرها لا يقع الطلاق وهي جيلة في الباب النوع الثاني في الاقرار بالغيبة قال لها ان غبت
عندي فمكنت في غيبتي يوما او يومين فامر بغيرك ففعل امرأه في قوله الامر بغيرك ففعل الطلاق لو مكث يوما او غابت
كذا فامرها بغيرها في آخر المدة فتوارت حتى مضت المدة التي لم يصب بها الامر بغيرها والامام قاضي خان على
اثنان علم بكانها ولم يذهب اليها حتى وان لم يعلم بكانها الا وهو في الاقرار بالغيبة قال في الحرائر اذا كانت الغيبة في الاصل
بغيرها واختلاف الاجوبة في المدخلة وفي غيرها لا يصير بغيرها في المدخلة لو كانت في المهر ولم يجر الى منزلها حتى
تمت المدخلة فيصير بغيرها جعل امرها بغيرها في غيبته من موضع مكان في من تجاري شئت انطلق بنفسها حتى ماتت
فما قبل البناء بها فطلقت لا يقع لانه في موضع مكان في قبل البناء بها لا يقع قال ان غبت عن كونه تجاري
او ببلدية او بالوكيلة غابت كونه تجاري فبغيرها فخرج عن كونه تجاري او ببلدية او بالوكيلة غابت كونه تجاري
يتناول من كونه في غير فلا يصير بالخروج الى غيرها هذا كغير المساج جعل امرها بغيرها ان غابت عنها المدة
الشهر ولم فصل اليها النفقة ففعلت اليها خبز درهم ان لم تكن قد نفقتا صار بغيرها ولو كانت النفقة موقلة
فوجب لها النفقة ومضت المدة لا يصير بغيرها الا بتراجع البين عندهما خلافا للامام الثاني فان ادعى وصول
اليها وادعت حصول الشرط القوله لانه نكح الوقوع لكن لا يثبت حصول النفقة اليها والاحتجاج ان القول قولها في هذا
وفي كل موضع يدعي بناءا حتى متى نكح جعل امرها بغيرها ان لم يطرها كذا في يوم كذا في الاقرار بالغيبة بعد الوقت
فالقول في عدم الطلاق وفي حق عدم اخذ ذلك ان في كذا في الاخيرة وفي المتن ان لم يطرها كذا في يوم كذا في الاقرار بالغيبة
فيقتصر من وقت النكاح فاذا اختلف في الابتناء وعندهما القول لانه نكح كون الامر بغيرها وذكر محمد بايد على القول
لها في زمان مات فلانة قبل ان يعطى المائة التي ذكر عليه فافعل به فمات فلانة فادعى عدم الاعطاء وكوجه
وكونه كغيره لا يوجب المطلوب لانها ان القول لها لانه نكح لا يستفاد وهذا سحان قال لها ان لم
في شهر نفسي او نفقتي فامر بغيرك فوصلت اليها النفقة قبل مضى المدة ولم يصل النفس لا يصير بغيرها لان
الشرط عدم وصولها بخلاف قوله ان لم يصل اليك فبغيري ونفقة حيث يصير لان الشرط عدم وصولها جعل
بغيرها ان مررت بالسكركا وعاب عنها فوجد احد الرطلين وطلقت نفسها ثم وجد الرطل الاخر لا يملك من الاقرار مرة
اخرى وما فكرناه في قوله ان غبت عنك يوما او يومين انه على اول الامر بغيره يقتضي ان يكون الحكم في مثل هذه السائل
كذلك ان غبت عنك فامر بغيرك فاسم الطالم لا يصير الامر بغيرها وقال الشيخ ان جبره على الذهاب فذهب بنفسه
بغيرها لان الابتناء مكرها او ناسيا سواء في حق الخبز وكلا سلطان ففيها لا يملك من غيرها غير ان طلق
وعن الثاني قال لا يملك ناسيا امرئ بغيرك ففعلت نفسها كل كل طلق ايضا وكذا قال كل من لانه

لها

جعل امر كل امرأة بغيره
فزوج ففعل امرأه

ان غاب كذا فامر بغيرها
فما وتوارت

والصحيح

في من يقع الطلاق

او في حصول النفقة وادعت
حصول الشرط

النفقة في حق المرأة
بعد الوقت

طواله
وكما يطلق في نكاح ملك غيره
وذلك من غير التوكيل بالطلاق

ان شئت فعلها وعلى غيرها ولو قال امرأه واحدة من نسائي فطلق فطلقت نفسها او غيرها
وان طلقت بهذا التفويض واحدة فقال الزوج عني لا يصدق قضاء وان قال ان طلقت امرأة من
نسائي فهي طالق او طلق امرأتين من نسائي فطلقت نفسها لم ينعج وفي قوله امرأتي بك في عري يصير بيدها في
يوم واحد قوله الله على صوتي في عري قال لها قبل الدخول ان غبت عنك شهر افامرك بيديك فيوجد الشرط لا يصير
بيدها لان الغيبة لا تحقق قبل البناء بالعدم المحصور فان الغيبة قبل المحصور لا يمكن قال الآخر قل لامرأتي امرأتي
بيديك لا يصير بيدها لم يقل لها ذلك لانه امر بالتفويض ولو قال قل لها ان امرها بيدها صار قبل الاجابة
السفر خلفه مرة وقال ان غبت عنها شهر او لم تصل اليها الى راس الشهر نفقت في طالق فقال الخلق بالاعتراف
وفوجد الشرط يقع لان الجواب ينضم اعاده ما في السؤال قال مدونة ان لم تنقض حتى الى شهر فامر امرأتك بكونها
بيديك فقال المدونة فيمكنك كذلك فوجد الشرط ان لم ارسل نفقتك في هذا الشهر او لم ابعث فان
كذا فامر اليها بيديك فضاغت من هذا الرسول لا يقع الطلاق لان البعث والارسال قد تحقق جعل امرها بيدها
في ثلاث فقلت نكحتم قال طلقت نفسي وقع وقولها لا يكون رد او في نظر لا يتبدل به المجلس
لانه كلام زائد وقوله اختاري بمنزلة امر بك بيديك في جميع الاحكام الا في خصلية واحدة وهي ان يصرح باليد
في الامر باليد وفي التخيير لا يقع الا الواحد جعل امرها بيدها لم اقامها على المجلس واجمعها طوعا او كرها
خرج من بيدها وانما ذكره باب الامر باليد قوله تطلق نفسها متى لا خلاف في العلم في الامر باليد والحيار البعض
على انه يملك غيرها كالوكالة والامه انه لا يملك وعلى قول اولئك يقع مبهمة في اذ لم يعلق بوقت فاذا علق بالنية
صار كاليمين فقط لا خلاف امر بك بيديك كما ثبت وفارسية حريان تختار نفسها كلها ثبت في مجلس جالس
كمن لا تملكه مجلس الا واحدة ثم اخرى في اخرى في الغد اخرى في آخر وقع الثلاث فاذا تزوجت باخر وعادت
الى الاول لا يسي اليمين ولو كانت واحدة وعادت الى الاول بعد الزوج باخر عادت بغيره عند الامام
خلاف عمر بناء على عدم فيما دون الثلث وعليه امر بك بيديك كما ثبت او متى ثبت لها ان تختار نفسها
مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولا يملك اكثر من الواحدة لانه لا يقضي التكرار بل يقتضي تمام الاوقات
فلم يقتصر على المجلس كالوقال في اي وقت شئت فان اختارت به خرج الامر عن بيدها وكذا في اذ ما شئت
وكيف ثبت يقتضي الوقت على المجلس وكذا في حيث شئت جعل امرها بيدها لان غابت عنها شهر انطلق نفسها
كيف كانت وابن شات ووجد الشرط تطلق نفسها في الساعة التي تم الشهر في المجلس الذي صار الامر
بيدها لعدم اقتضاء الالف في التخيير وهذا الفاظ هرة وقت وهو كراهة وهو كراهة وهو زمان ومهي و
هيته وهو باراجعوا على تكرار كنه في هربا واختلاف في تكرار الفعل في غير من الالفاظ المذكورة
فالتمسار للفتوى على انه لا يكرر الا في هربا قال لها امر فلانة بيديك لتطلقها متى شئت ففقد مشورة والامر
لها ان تطلق في الحال قال غيره ان غبت شهر فامرها بيديك حتى تخلصها بعهرها ونفقة عدها فوجد الشرط

في ان غبت عنك شهر اخر طالق

الجواب يقتضي ما في السؤال

ان خفض حق الى شهر فامر امرأتك بيديك فضاغت من ذلك

كلمات

ينقطع 2 ينقطع

فاذا وقعت واحدة

جعل امرها بيدها ان غاب

فخرجها طلق نفسها

وجبت ثلثه

في الا نفاذ العامة في هذا الباب

بيدها في ذلك المجلس امر بك بيديك

فطلق نفسك بعد ان تطلقني هذا

قال صاحب المنظومة هذا توكيل مطلق لانه وان ذكر الامر باليد لكنه قد يما ملو توكيل وهو الخلع والحكم
المفسر كما قال عند السؤال ولكن كتب في الفتوى مع مباح خاري وسمرقند انه عليك بطل البقاء على المجلس
الصحيح لانه صرح بالامر باليد قال لها امر بك بيديك في تطلقه او امر بك بيديك في ثلاث تطلقا فطلقت نفسها
او اثنتين بثلث الرجعة امر بك بيديك لتطلق نفسك او لكي تطلق او حتى تطلق فبالتالي امر بك بيديك في هذه السنة
فاوقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الامر بيدها في باقي السنة انما هو واحد لانه محتمل فلا يبقى بعد الاستبراء
مرة امر بك بيديك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان لها مجلس امر بك بيديك راس الشهر
على نفسها في الشهر مرة واحدة ولا تبطل بتبدل المجلس لغيره التاقيت وذكر شيخ الاسلام قال لها امر بك
تو نهام شش ماه واذا الامر بيدها عند تمام سنة الشهر قال امر بك بيديك اذا جلد راس الشهر ثم طلقا واحدة
قبل الدخول ثم تزوجها وجاء راس الشهر كان الامر بيدها وكذا لو قال امر بك بيديك في هذه السنة فطلقها ثم تزوجها
فيها كان بيدها عند الامام جعل امرها بيدها او اجني ثم جن معطيا لا ينزل الا بعد حوفا
وكلمه بان يزوجه امرأة على ان امرها بيدها جاز النكاح وبطل الشرط واذا اضاف المرأة انه اذا
تزوجها لا يجعل الامر بيدها بعد التزوج تقول زوجت نفسي منك بكذا على ان امرتي بيدي اطلق
نفسى منك بانما متى شئت كلما مررتي بغير جنابة او تزوجت على اخرى او تسربت او غبت عنى سنة
اجعل امرها بيدها ومن صغيرة عا ان متى غابت عنها سنة تطلق نفسها بلا حرج بلحق الزوج فوجد
قابلية عن المهر ونفقة العدة واقعت طلاقا يقع الرجعي ولا يقطع المهر والنفقة كما لو كان الا
من الزوج موجودا وقت وقت الشرط فصول قال لها امر بك بيديك فقلت اخترت نفسي وقالت
جعلت امرتي بيدي واخترت نفسي فبلغ ذلك الزوج فاجاز له لا يقع شيء وصار الامر بيدها فان اختارت
نفسها بعد الاجازة وقع الطلاق لان تصرف الفضول عندنا انما يتوقف اذا كان له بمجلس العدة
اذا لم يكن له بمجلس فلا يتوقف الامر باليد على الزوج انشاءه فيتوقف على اجازته اما انواع الطلاق
بقولها اخترت نفسي لا يملكه الزوج حتى لو قال لها بعد جعل الامر بيدها اخترت نفسي لا يقع ولا يملكه
به قبل عليها بالتفويض الزوج فلما ومكها فذكر محرم قالت ان دخلت الدار فطلقت نفسي فدخلت فخلت
الزوج فاجاز له انعقد اليمين ولا يقع الطلاق لانه الزوج يملك اليمين فيمك الاجازة ولا يملك دخولها
الدار فلا يملك اجازته فان دخلت بعد اجازة اليمين وقع الطلاق بخلاف ما اذا قالت جعلت امرتي بيدي
طلعت نفسي فاجاز الزوج كله وقوى رجعي في الى وصار الامر بيدها فان اختارت نفسها وقعت بينة
اخرى لان كل واحد من الطرفين له حال ولو قال اخترت نفسي وقال الزوج اخترت لا يقع وان
لوى ولو قالت انت نفسي واجاز الزوج يقع اذ انوى ولو قالت حرمت نفسي واجاز يقع بلا شبهة قال
شهرانه امرنا ان تقول لزوجتي ان جعل امر بك بيديك فبلغناها وطلقت نفسها بذلك قبل شهران

وهو الصحيح

طلعت

امر بك بيديك بيكر طلاق فوجد

بشدة 2

الموكل

اذا كانت امرأة انما جعل امرها بيدها بعد الشهر في ما اذا غابت

الشرط

فشر

مجيز

وان كانت العادة بخلافه لا يصير لامر بيدها

في طلاق فطلبت النفقة او الكسوة والحث لا يكون جناية لان صاحب الحق بذل الملاءمة والتمتع
ولو تمتعته او تزوجت لباية او خذت حبيسه جناية قال لها اني بقولت نوى او ما ذرت نوى او
اجنبيا جناية قالت لا يا حارث وابله او خذت مكره وهدا لم يثبت جناية قال لها لعنت برتوبان
فقلت خود برتوبان قيل اس جناية لانك لست ببانية قال الله لا يجب الله بالسود من القول الا
طليم والعامة على انه جناية لانه لا فضا في فيه حتى لا يكون الثاني جانيا قال لها بليد فقلت مثل ذلك فلو جناية
منها اذ امرت به اذ اذات توخودا خلتوا قيل لا يكون جناية لانها ما مرت بالتمتع وعلى هذا
لو قال اي ما ذرت نيتا فقلت سيما ما ذرت نيتا جناية وان كانت امة في الحيوة لان الزوج
اي مطلق الجناية لا الجناية عليه حتى لو فرضها اجنبيا لا يكون الامر بيدها متى ضربت بغير جناية فطلق نفسك
متى شئت واخذت العزب فقال ما شئت بالقصد ثم اقصي من جملته حران من جناية لا يبيع هذا الدفع
لان امرضك ما يضر قالت اي يضر في ان كانت صادقة لا يكون جناية اي يضر في حق الزوج جناية
فولها في كم جبن نياها عن معصية جناية وان لم تكن في المعصية لا يكون جناية جعل امرها بيدها ان
شتمها فقال لها الامر في جرك او لا تاكلمني الفقرة او كلى او امرى راسك الجدار لا يصير بيدها لانه ليس
موقعا كفت وجها لغير محرم قال القاضي لا يكون جناية لانها ليس بعورة وقال الشيخ جناية لانه لا يجوز
الكف والنظر بلا ضرر وركب او كلفت ما دمع الزوج او شتمت معه فصح صوتها اجنبيا
جناية حرورها من البيت بعد اتمام المعجل جناية في الاصح وقيل جناية مطلقا جعل امرها بيدها على ان متى
ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما حضومة الا ان واح فطلقت نفسها بعد وجود الزوج كجرك
لان طلب الحق الثابت ليس بضريرة ولو قال لا يجرى لان طلبه حران وقد تعلق لا يضر بها
فغير غيرها فاصابها بحد لانه عدم القصد لا يقع الفعل حتى وجبت الدية والكفارة على الخطي في الدنيا
حلف لا يضرها فاصابها بحد لانه عدم القصد لا يقع الفعل حتى وجبت الدية والكفارة على الخطي في الدنيا
الدم حلف لا يضرها فاصابها بحد لانه عدم القصد لا يقع الفعل حتى وجبت الدية والكفارة على الخطي في الدنيا
او خيبرها او لمهاضت وان على المذبح وان او جرحها او اذى راسها في الهيكل لانه ليس بضريرة فاقدم
المشايخ قالوا ان عقوبة اليمين بالفارسية لا تحث بمجرى الدافع لانه لا يضر بها في عزم وفي ايمان الجامع
في هذه الدافع لانه يحث في عزمه لا في عزمه وفي الظهورية لو نقصت يمينه فاصاب راسها فادعها لا
كنه لان ليس بضريرة عفا ولا يقصد باليمين وفي التوارل لورماها بحجارة او شتمت لا يحث وكذا لو
دفعه ولم يوجعها لانه رمى لا ضرب امرها بيدها ان ضربها بغير جناية لم قال لها ان شكرت ان تذلني
في كل مرة ايام الى بيت ابوك ومضى عشرة ايام او ان يذبحك تذبذب لهما وذا ان يوجعك ذممت بلا اذنية
فرضها صار الامر بيدها فانه طلب رجلها بذر البطح فاعطته بلا اذنية ففرضها فان كانت العادة

يعنى ن ذوت

سنتها

خوئش

او شاعبت

شعر في برون

بغير حران

فامر غيره بضررها
فضررها قيل كنه

فهذا

مسألة المرأة بذكر لا مشورة الزوج يكون الامر بيدها جناية اليها باليمين بلا اذام فقلت
نان يحيى يكون ذنبه او دعاهها الى كل الحزن المحرر فغضبت ففرضها يكون الامر بيدها لان
اقامة التعزير في الاول بغير نفوذ اليه ودعاؤها عليها جناية واذا رفعت صوتها في السر
حتى سمعها غير المحرم فانه يخلف باختلاف الاشياء جاءت ام المرأة الى بيت الزوج فقلت
جاءت اكل الكلبة فقلت الكلبة اكل او اكلت ففرضها لا يصير بيدها ولو قالت في هذه المسئلة
ازواج النساء رجال وزوج لا يفرضها لا يصير لامر بيدها وهذا الكلام جناية منها **النوع**
الرابع فيما يصير حوايا وما لا يصير اخذت جواب الامر بك بيدك ولا تخاري لا تطلقني
طلقت جواب الكلب والامر لا يصير بغير الامر بان قال امر بك بيدك فقلت امرى بيدي وكذا
الاختيار للاختيار وطلعت نفسك بغير القول امر بك بيدك وقوله اختاري جعل امرها
بيدها فقلت في الجمل خذت او طلقت او كفى قال الزوج انت على حرام او باين متى فواحدة
وان نوى ثلاثا فثلاث ولا يصح رجوع الزوج عنه ولا اختيار لامر واحدة الا اذا قال كلما شئت
فكرت المسئلة ولو قالت في الجواب كلك امرى كان باطلا لا يقع شيء اخذت امرى كان جائزا
وكذا في الوقوع لو قالت انا اختار نفسي بخلاف ما لو قالت انا اطلق نفسي وان قالت اخذت
ان اطلق نفسي كان جائزا ولو قالت امر افكندم او افكندم وقالت ما نويت طلاقا صدقت قال لها
ان دخلت الدار فامر بك بيدك فدخلت الدار لم تطلق نفسها ان اوقعت الطلاق قبل ان تزل
الذي شئت داخلت طلقت والا فلا **النوع الخامس في بطلان** قال لها اختاري او قال لها
امر بك بيدك ثم ابانها ولو رجعت الى البان لا يلحق البان اولاد المرأة ملك نفسها بالبان ولا
تملك نفسها بالرجعي فلا يبطل بالرجعي ما اخترها الزوج او جعل امرها بيدها وليس بهذا التوكيد
بالطلاق فان طلاق الموكل لا يرفع الوكالة حتى تنقضي العدة لان في الطلاق سعة في التفريق
خذ الثاني طلاق الموكل بغيرها انما تملكه التوكيد في الكفاية امر بك بيدك هذه السنة لم تطلقها قبل ان
تم تنزعها في السنة لا خيار لها عند الثاني خلاف للعالم وان تنزعها في العدة او بعد العدة لا يعود الامر
بخلافه اذا كان معلقا بالشرط بان قال ان دخلت الدار فامر بك بيدك بيمينك ثم ابانها واخذت
ثم نكحها في العدة او بعد العدة وجد الشرط وكذا لو قال لها امر بك بيدك اذا جاء غدا فطلقها وترجمها
ثم جاء الغد لم يزل امرها بيدك اذ اشئت او امر بك بيدك اذ اشئت ثم ابانها ثم تزوجها
فاختارت نفسها تطلق ثانيا عند الامام لا عند الثاني وقوله نصف ونصف الفتاوى جعل امرها بيدها
ثم ابانها او جعلها لا يبطل الا بيمين لا يبطل بيمين او بالطلاق التي يذبحها عليها بيدها
قال ان تزوجك عليك امرأة فامر بك بيدك او قال ما ذمت امراني او قال لها باين متى باين نكحني فقلت

وتزوجها بيمين

بلا اذنية

بلا اذنية

فقال انت طالق في معنى لسانه او غير طالق ايقع قلت لا قال هذا كذا وكذا لو قال ان شاء الله والله
 عله ومعناه قال ان شاء الله فانت طالق لا يقع وان شاء الله انت طالق او انت طالق لا يطلق عند الثاني
 وهو الصحيح انت طالق لو لا انك او لا جازا ولو لا احسنك لا يقع لانه استثناء بمعنى وكذا لا احسنك
 قال والله اكبر فلما استغفر الله ان شاء الله كان استثناء وبيان لا قضاء اراد ان يحلف فلا
 ويجوز ان يستثنى عقبة ستر يا فخره ان يقول عقبة خلفه متصلا بجملة ان شاء الله او كلاما اخر لان العبد
 حلفه المنع عن ابطاله قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع
 الثاني عندنا خلافا لغيره فانما ينصرف اليها عند وقوع شيء وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله
 انت طالق وقع واحدة في الحال انت طالق واحدة ان شاء الله وانت طالق ثنتين ان لم يشاء الله لا
 يقع شيء اما في الاول فلا استثناء واما في الثاني فلا تاثير وقضاء علمنا ان الله شاء لانه
 دليل المشية لان كل واقع بمشيئة الله تعالى ومعلق في الثاني بجملة مشية تعالى لا بمشيئة جلد
 فيبطل الا بقاء ضرورة وذكره الكافي على رأي المعتزلة عاذا الذي الاصولي المعتزلي انها
 قال انت طالق ان شاء الله كان يحكمها بمجرى لا يقع الطلاق وان كان يبيحها بغيرها يقع
 عندنا بغيره لمعتزلة لان الطلاق في الاول حرام والقباح لا يتعلق بها مشيئة تقع وفي الثاني
 واجب وبه يتعلق مشيئة تعالى ولا يحسن ولا ينصرف الطلاق بمجرى ومعلق بالجملة مشيئة تعالى
 فغيره خلاف بين المعتزلة كذا هذا انت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشاء الله فمضي
 اليوم ولم يطلقها طلق ثنتين لان ثنتين معلق بغير مشيئة تعالى الواحدة في اليوم وبعض اليوم
 بلا طلاق فلم يعدم مشيئة تعالى الواحدة في اليوم لان العلم يتعلق علمه بالماضي فرغ الوجود فوجد شرط
 الحث انت طالق ان شئت وابيت او ان شئت وان لم تشأ لا يقع الطلاق لانه لا يتصور اجتماعها
 وكذا قال ان شئت وان لم تشأ فان طالق لان في الاول غير تمام فتوقف على الثاني الذي فيه الجزاء
 فيصير ان شرط واحد ولا يتصور اجتماعهما بخلاف ما اذا قدم الجزاء حيث يصير كل واحد منهما شرط على خذ
 كانه قال ان شئت فان طالق وان لم تشأ فان طالق يعلق في الحال ولو قال ان تحب الطلاق فان
 طالق وان شئت فان طالق فان طالق لم يعلق لوان لا تحب ولا شغف ولا يجوز ان تشاء ولا
 تشاء انت طالق ان شاء الله عين عند الثاني خلافا لمحمد حتى لو حلف بالطلاق ان حلف بطلاقه ما فاقا
 انت طالق ان شاء الله حيث عند الثاني في اليوم الاول والفتوى على قول الثاني انت طالق ان شاء
 الله او فان شاء الله تعالى يقع الطلاق ولا يكون استثناء كذا عن الثاني انت طالق ثلاثا الا ما
 ما شاء الله قال في المنقح يقع واحدة وينصرف الاستثناء الى الاكثر وفي موضع آخر لا يقع شيء ان حكمت
 بطلاقه فبعد حث لم قال انت طالق ان شئت فقلت لا استثناء لا يقع الطلاق ويعتق العبد وقاله

وهو الصحيح
 ان ما فعل اذا قال المستثنى ان شئت
 اذ ان كان من نفسه وسائر المستثنى وقوله
 فبذلك الانسان قد نزل الله عز وجل

وذكر في الكافي على رأي المعتزلة

وقوع بانه

والفتوى

اسدي وعمر وكذا لو قال ان حكمت فذكر لم قال لها انت ذرية وكذا لو قال ان حكمت بالشك لم قال ان
 الشك لعل عظيم قال الفقيه ابو الليث هذا القول واجب الى لانه تكلم بحلف عليه وقال الحسن له نيته
 ولا يحسن ان لم ينو قال الصدوق الحسن ولو اختار نفع في الفاضل انت طالق ثلاثا ولو كان ان
 شاء الله او ثلاثا واحدة ان شاء الله بطل الاستثناء عند الامام ولو قال واحدة وثلاثا ان شاء
 الله ان شاء لا يبطل عند الكل ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبعد حث واحد فاقبال
 عدم الحث حتى تدخل وتخلين فيها في الاستثناء يحسن دخول واحد وجعل الثاني تكرار او عا
 وتقبل ان يقول لو جعل الثاني تكرار لزم ثبوت الحرية على قول الامام ويصير الثاني فاصلا كما في
 استخرا حث ان شاء الله وجواب ان حث الثاني تكرار معنى لا لفظ لان الثاني عطف على الاول
 ولا يعطف الشيء على نفسه والعبرة في الباب للفظ فان استثنى التكرار لفظا كان الثاني حثا اخصا
 فاصلا وبما حث فيه الثاني عطف على الاول فامكن جعل الثاني تكرار او كانا واحدا فلا يفصل
 قوله حث ان شاء الله وفيه لا يفتق ولا يكون فاصلا ولا رواية فيه عن الامام فلما ان عطف على
 قياسه من الكتاب والفرق بوقوله حث ان شاء الله حث في كره ورايود وباشارة هذا
 اليه لا ينفصل لانهما لاجتماع الى معنى واحد والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل شيئا واحدا
 واجمعوا انه قال حث في كره وكذا لو ذكر واحد باللفظ فاصلا ولو قال حث في كره
 هست بود وباشارة بغيره اليه ولا يصير فاصلا **نوع آخر** انت طالق اذا دخلت الدار
 لغاذا كذا وكذا وتعلق الطلاق بالدخول ففي اي وقت دخل وقع الطلاق ولو قال ان دخلت الدار
 فانت طالق عند تعلق الطلاق بالعدا اذا دخلها في اليوم لا يقع ان دخلها في الغد يقع انت طالق
 بالثلاثة الواحدة يقع الاستثناء ولا يفصل الداء لانه قد يكون لتا كيد تعريف الحث وكذا انت طالق ثلاثا
 بانه الواحدة او ثلاثا البتة الواحدة يقع ثنتان وبيانته والبتة لا يفصل مع انه حث حتى
 وقع ثنتان رجعتان لا مكان الحث على التاكيد لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى زائدا على ما فهم خلاف
 ثلاثا وثلاثا لا تحا واللفظ كما معنى فكان تكرار محضا ولانه صفة وهي تذكرا لتاكيد الموصوف
 حتى لم يفصل فانت طالق باق ان دخلت الدار انت طالق ثلاثا الواحدة عند الوان حكمت فلا تا
 تعلق ثنتان بحث الغد وكلام فلا في الاصل المستثنى اذا وصف بما يليق بالمستثنى يجعل صفة
 للمستثنى ويبطل بطلان المستثنى وان كان يليق بالمستثنى منه لا غير قبل جعل وصفا له حتى ثبت
 بنبوت تصحيج تقدير الامكان وقبل جعل وصفا للكل حقيقة للمشيئة بين المستثنى والمستثنى منه
 لانه الاصل ظاهر وان ذكر وصفا يليق بهما قبل جعل وصفا للكل حقيقة للمشيئة وقبل جعل وصفا
 للمستثنى منه لانه لو جعل المستثنى بطل عند اذ ذكر وصفا زائدا وان وصفا اصليا لا يعتبر

مواخات

في حث في كره ورايود وباشارة
 وحث في كره ورايود وباشارة

تعلق طالق الغد

وجعل ذكره ولا ذكره سواء بآيات طالق ثنتين الواحدة بآية واحدة بآيات طالق واحدة
 رجبية لأنه لا يصلح صفة المستثنى من لا يقال طلقان بآية واحدة وصلة صفة المستثنى بطلان
 لوقال أنت ثنتين البتة الواحدة يقع واحدة لصلحية الوصف للمستثنى من يقال طلقين البتة
 فجعل صفة له واستثنى واحدة منها فوقع واحدة بآية واحدة أنت طالق ثنتين الواحدة البتة يقع
 واحدة بآية واحدة البتة لا يصلح صفة المستثنى لعدم وقوعه وصلة صفة المستثنى منه فجعل صفة لكل واحد
 للمستثنى منه كأنه قال ثنتين البتة الواحدة ولوقال أنت طالق ثلثا البتة الواحدة أنت طالق
 البتة الواحدة أو أنت طالق ثلثا البتة الواحدة رجبية يقع رجبية لأن كلامها وصف أصلي
 للثلاث لا يفيد بدونها فلا يفيد إلا ما إذا كان الثلاث فلا يعتبر فصا كأنه قال أنت طالق ثلثا الواحدة
 قال غير المدخول أنت طالق يا زانية ثلاثا قال الامام لا أحد ولا لعان لأن الثلاث وقع عليها ومنه رجبية
 ثم بآية واحدة وأنه كلام واحد لا ينفك أوله آخره المرأة طالق ثلاثا وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد
 لأن الغرض فصل بين الطلاق والثلاث لا يرى أنه لو لم يدخل بها حتى قال أنت طالق طالق طالق
 واحدة وكذا قوله أنت طالق يا طالق ثلاثا وكذا قوله أنت طالق يا زانية ثلاثا لأن قوله يا زانية
 فيه حكم أشد من قوله يا طالق وهو الحد وليس مثل قوله أنت طالق يا زانية ثلاثا لأنه يقع برسمي ثلاثا
 محض لا يرى أنها لو ماتت بعد قوله أنت طالق قبل قوله يا زانية كان الطلاق لازما لأن النداء ليس بالطلاق
 قال لها أنت طالق يا زانية ولا يلزم أحد لانه وقع بدخول الدار قال أنت ان دخلت الدار طلقك ولا
 ولا لعان كقوله أنت طالق ان دخلت الدار طلقك بالاول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول
 الدار قال أنت يا زانية طالق ان دخلت الدار طلقك بالاول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول
 زانية ثلاثا وقع الثلاث ولا لعان ولا حد في قول الأئمة أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار
 تعلق الطلاق بالدخول ولا يصيد يا زانية فاصلا لانه نداء أنت طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله
 يقع وعرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق يا طالق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا زانية يا زانية
 ان شاء الله يعرف الاستثناء الى الحكم ولا يقع الطلاق كأنه قال يا فلانة والاصل عنده ان المذكور
 في آخر الكلام اذا كان يقع به الطلاق ويلزم به حد كقوله يا طالق يا زانية فالاستثناء على الكلام
 دخلت الدار فانت طالق وطالق ان كنت فلا تأما لطلاق الاول والثاني تعلق بالشرط الاول
 والثالث بالثاني فلو دخلت يقع ثنتين واحدة بآية واحدة جعل الاول شرط الانقضاء في حق المطلقة
 والثاني شرط الانحلال والاصل فيها ان اذا ذكر الطلاق الثلاث عقيب شرط الاول فمصلحة في المطلق
 الحكم بالشرط لانه قضيت العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا عطف الشرط الثاني لم يعلق الثالث
 به يلزم بطلان الثاني فلهذا ضرورة قطع الثالث من الاول فلا يلزم في الاول والثاني والثاني فاصلا

بآية واحدة

يقع

في قوله بآية واحدة

فلا ضرورة

بالشرط الاول أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا ينطق الطلاق بالدخول والاستثناء فاصل
 اية تجاري ان يؤخذ وباشد عن محيى ثم قيل ان يؤخذ يقع على المحيى وباشد على التي تزوجها والامام
 محمد بن الفضل على انه يقع على التي تزوجها في المستقبل وباشد ان كان من غير فكل ما له يؤخذ وباشد
 كذا فطلقها ثم تزوجها بعد العدة وغيرها لا ينطق لانها معرفة بالطلاق والشرط منك والمعرفة
 لا تدخل تحت النكحة للتصديق على عين وقال الا ان ينفذ في الا ان يكون خيرا لي من ذلك
 استثناء فلو قال الا ان لا استطع فذلك على المصلحة او جاز ان لا يستطع عدم الاستطاعة بسبب القضاء
 والتقدير بان كان في قضاء الله تعالى خلافا ما حلف عليه وعدم الاستطاعة بعرض من عرض
 غيره من المبالاة بفحالة الحزن او لغيره عن انبار المحلوف عليه ولم يكن له نية في الاول لا خذ لانه
 كالمصريح بالاستثناء وكأنه قال الا ان يكون في قضاء الله تعالى ان الحكم فالحكم علم ان في قضائه يقع
 كلامه وفي الثاني ان حكمه قبل عرض عرض عرض عرض على الكلام والحكم في الثالث
 كالحكم في الثاني قال ثم اطلاق اكره في بيان نسوم لا يقع ثم ام الكتاب الطلاق فاستثنى بلسانه او طلق
 بلسانه واستثنى بالكتابة يفتحه **الشك في دعوى الاستثناء او الشرط فالقول**
له ولو شهدوا انه طلق او خالف بلا استثناء او شهدوا بان لم يستثنى قبل وهذا مما يقبل فيه البتة
 على النفي لانه في المعنى امر وجودي لانه جازع عن ضم شقين عقيب الحكم بالموجب وان قالوا طلق ولم
 نسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعي الاستثناء القول له جواز ان قال ولم يسمعه والشرط سماعه
 لا يسمع على عرف في الجاهل الصغير وفي الصغير اذا ذكر البدل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء
 وذكر الاول وجب انما يقع دعوى الاستثناء ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا يقبل وان
 ظهر منه ما يدل على صحة الخلع كقبض البدل وكونه لا يقع دعوى الاستثناء قال محمد اعتقدت اني قلت
 ان شاء الله اول امرأة تزوجتك امرى قلت ان شاء الله وانكره فالقوله كذا في فتاوى الاصل
 وذكر النفي في ادعى الزوج الاستثناء وانكره فالقول لها ولا تصدق الزوج بلاميته وان ادعى
 تعلق الطلاق بالشرط واحدة الارسال فالقول له نوع في الالفاظ التي يقع بها **الثلاث او**
الواحدة او البائنة او الرجعي وما يقع من التعريف فيه بعد الايقاع طلقك آخر ثلاث طليقات
 فثلاث لانه الثالث ولا يتحقق الا بتقديم مثلية عليه ولوقال أنت طالق آخر ثلاث طليقات
 فواحدة لانه في الاقوال اخبر عن ايقاع الثلاث وفي الثاني ومن المرأة يكونا آخر الثلاث بعد الايقاع
 ومن لا تصف بذلك ففي أنت طالق وبعد يقع الواحدة أنت طالق تمام الثلاث او ثالث الثلاث فقلت
 انت طالق ما بين واحد وثلاث فواحدة بخلاف في الثلاث ولوقال غير ثنتين فثلاث بقول القائل
 رايت غير رجل اي اكثر من رجل ولوقال غير واحد فثنتين انت طالق كل يوم فواحدة ولوقال اي

في القوم بين وجه وجهه

والعرف لا يرضى عن النكاح

فان لم يكن فيه الا ان ينفذ في الا ان يكون خيرا لي من ذلك

في قوله بآية واحدة

ومن مما يقبل في الشرع على النفي

واحد من هذه

ما يصح

يقع

دوني كذا افتاب بر ايد حلال بزوي حرام لا يسترد بعد طلوع الشمس كما لو قال كل دار دخلها
فعلت حجة الا اذا قرئت به ما يدل على العموم كقوله فعلى بها حجة فيعتد بتعدا الخلافات
نفع في عطف الحاقص على العام الخطأ الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام انت ومن دخلت
الدار من سائر طالق طلقت الخطأ في الحال فان دخلت الدار في المرة طلقت اخرى انت و
فلانة طالق ان دخلت الدار فلانة لم تطلق واحدة منها حتى تدخل فلانة الدار كل امرأة من
نسائي تدخل الدار في طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال فلو دخلت الدار في المرة نفع اخرى
كلما دخلت امرأة من نسائي الدار في طالق وانت لامرأة اخرى لزما الطلاق ساعة ما كنت
وان دخلت الدار نفع اخرى لونه العدة كل امرأة تزوجها في طالق وفلانة طلقت فلانة في
الحال ولا ينظر للزواج انت طالق وفلانة ان تزوجها لا تطلق امرأة حتى يتزوج فلانة أي امرأة
تزوجها في طالق وعدة امرأة فزوج امرأة طلقت من وعره فان تزوج اخرى طلقت من
عره ولا يتكرر الحنف وعدة وكذا كل امرأة تزوجها في طالق وعره ان دخلت على الدار كل امرأة
تزوجها في طالق وانت طالق كان كافا ولا يقع على امرأة قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينظر
للتزويج ولو قال استغفرت من امرأة او ما ملكت في طالق وانت او كل امرأة تزوجها في طالق و
انت طالق لا تطلق حتى يتزوج اخرى الا ان يعنى القايمة في الحال كل امرأة تزوجها في ونسائي
طالق وقع على نسائي ولو قال بعد انت حرام من دخل من عبيد عتق الخاطئ كمال فان عتق
عتقه بالدخول لا يدين قضاء وعن الثاني قال ان دخلت على الدار فانت طالق ومنه لا اخرى لم
تطلقا حتى تدخل الاولى الدار ولو قال وانت طالق كان قوله وهذا فالتالية تطلق في القهس
لانه قوله انت طالق اضرب عن الخطأ الاولى قال لها كل امرأة تزوجها ما دامت حتى لا تدخل الخطأ
ولو ما دامت فلانة حية ان اشار اليها وقال فلانة هذه حية لا تدخل فلانة انما اذا لم يكن ما اشار
اليها تطلق لان التعريف بالاسم تعريف من وجه ووجه من وجه يخرج عن كل امرأة ومن وجه
لا يخرج بالاسم قال لامرأة كل امرأة تزوجها باسمك في طالق فطلقها ثم تزوج هذه المرأة لا تطلق
وان نواها عند الجلي **نفع في عطف الجواب** قالت له كذا امرأة غيري او غيرها فقال كل
امرأة له طالق لا تطلق هذه بخلاف قولها انك تزوجت علي فقال ان تزوجت امرأة فاباها ثم
تزوجها او قالت انك تزوجت علي فقال ان تزوجت امرأة فاباها ثم تزوجت علي
فقال كل امرأة له طالق الخطأ في رواية عن الثاني قال لا خرافة في قوله طلاق كذا ابن كثر
كوده فقال بهما طلاق يكون جوابا كان لم يكن فعلى ذلك لا يقع قالت له طلقني ثلاثا فقال انت طالق
قال نصبر بها حتى يقع الثلاث وقال النبي واحدة وقال ابن كثر ان القول له ان قال لثلاث جوابها ثلاث

لو انقضى

قاله

ان لو سمع طلاق كذا ابن كثر كوده
فقال بهما طلاق

قال ابن كثر فان طلق ثلاثا فقال طالق

وار واحدة فواحدة وان قال الزوج فعلت في ثلاث على كل حال وعن محمد قالت طلقني ثلاثا فقال
انت طالق فهي واحدة رجعية وان عني الجواب حقيق ان اجعلها ثلاثا قالت طلقني فقال طلقت
ان نوي واحدة فواحدة وان ثلاثا فثلاث قالت طلقني طلقني طلقني فقال طلقك مرة واحدة الثلاث وكذا قولها
خبرني ثلاث مرات بواو وبدوينه ولو قالت طلقني طلقني ثلاثا فقال ببتكر هذا جواب وبس ثلاث
ان تزوجت ما دمت بالكوفة فهي كذا الخرج من الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق لانها البين
فان فارقت بغير وطئها بها كذا لا يثبت الا ان ينوي دوام وطئها بها حلف لا يتزوج قربة
من كان من خارج الرضخ فهو قربة فلو خرجت عصية الى قرية صيفا فولدت ثمة بنتا فالام
عصية والبنت قربة في قول الامام كل امرأة تزوجها في قرية كذا فكذا اذا خرجها منها ثم تزوجها
لا يقع لعدم النكاح فيها وكذا لو نكحها في قرية اخرى لا يقع لان شرط الحنف التزوج فيها ولو قال كل امرأة
تزوجها من قرية كذا فكذا فزوج امرأة حنث حيث كان التزوج كل امرأة يكون له بخاري فكذا
فتزوجها في بخاري طلقت وان تزوجها في غيرها لم تنقلها اليها فالصحيح عدم الوقوع لانه لراديه
العرف التزوج فيها ان تزوجت من بنات فلان لا يدخل فيه من يتولد بعد البين لا تزويج من الكوفة
يدخل من حدث بعد البين حلف لا يتزوج من نساء الكوفة فتزوج من ولدته فيها ونسائها و
توطئت بالبصرة حنث عند الامام لا اعتبار بالولادة ولو حلف لا يتزوج من اصل بيت فلان فتزوج
بنت لا يثبت لانها لا يثبت اولاد فلان قالت ثلاث مرات مراكم فقال كرم كرم كرم وقع
الثلاث قالت طلقني فقال طلاق في كرم ثلاث مرات طلقت ثلاثا **نفع في التعميم وغيره من**
قال انت طالق ان دخلت الدار فمواخبار عن دخول الدار وقد اكد بالبين فان لم يكن دخل طلقت
وبالفارسية ازوي بطلاق كجبن كاري كرده است فان كان فعل يترد الا يثبت وان قال انت
لا دخلت الدار فهو كقوله انت طالق ان كنت دخلت انت طالق دخلت الدار يقع الساعة وكذا انت
طالق وان دخلت ولو قال انت طالق لو دخلت الدار لطلقك فهذا رجل حلف بطلاق امرأة لا يملكها
ان دخلت الدار لم يترد لقوله عد خزان دخلت الدار لاضر ببتكر فهذا رجل حلف بعقوبة غيره لبضائه
الدار فان دخلت لزمه ان يطلقها فان مات او ماتت فقد فأت الشرط في اخر الجموع قال لها ان
شئت فانت طالق غيرا فامسيتها اليها الحال خلاف انت طالق عدان شئت فان المسية اليها في العدة
وقال الامام الثاني المسية اليها في العدة والفضلين وقال رفر المسية اليها في الحال قال لها اختاري
عدا ان شئت اختاري عدا ان شئت امرك ببتكر ان شئت امرك ببتكر ان شئت عدا انت طالق
اذا شئت او ان شئت اذ شئت فمساها ان يطلق حتى شاءت وعند الثاني ان اختار كذا كذا
وان قربة فالمسية في الحال فان شاءت في الحال طلق نفسه لا يعود كذا اذا شاءت وان قامت قبل ان

منها

البنت

ان دخل الدار

ان شئت

بما روي عن ابن كثر

في قول طلقني ثلاث مرات
قال طلقك سبع المثلث

فان طلقني فقال من ثم طلقت مرات
فان طلقني فقال من ثم طلقت مرات

طالق

دخل

فان طلق

تقول ليت بطل وذكر على الامة اذا قال ان شئت فانت طالق او شئت فمنا شيئا الاول في المجلس
الثانية مطلقه لكنها معلقة بالموتية فان قال في المجلس بئس ان الكوفة قالوا اذا شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا
واخذ المعلق كانه قال انت طالق اذا شئت فمنا شيئا بعد هذا اطلقت وان لم تقل شيئا او فانت من
المجلس بطل المشية وسواء قال ان شئت فمنا شيئا او لم تكلم بالساعة ونواها
وعن الامام الثاني طلق نفسك متى شئت واحدة بانه ثم قال طلق نفسك واحدة رجعية متى شئت
فقلت بعد ايام يقع رجعية ويجعل كلامها جوازا لا يخرج عن محمد انت طالق واحدة اذا شئت انت
طالق فنتبين ان شئت فقلت شئت واحدة فثبت ثبوت ان وصلت به الثلاث انت طالق ان شئت
وان لم تشأ ان شئت في المجلس طلقك بالمشية وان فالت بلا مشية لانها لم تشأ وكذا انت طالق ان
شئت اولم تشأ في هذا كله اذ لم يكن له رتبة فان نوى وقوع الطلاق في ذلك يقع الطلاق والعقار
والظهار متى علق بربط مكره بغيره واليمين لا وان علق بمكره حتى لو قال كلما دخلت فوالله لا اكلم
زيد فدخل الدار مرارا لا يكره اليمين لانها لا تكرر ولا تكرر بلا تكرر صيغة الا يرى انه لا
يعد وان سمي المصدق لان الكفارة لا تلزم بلا مكره حرمته اسم الله تعالى قال كلما طلقك فانت
ثم طلقها يقع ثلثان خلاف ما لو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها حيث يقع الثلاث لان
معلق بالوقوع وقد تكرر الوقوع فيكون الطلاق الا ان الطلاق لا يكرر على الثلاث وفي الاولى الطلاق
معلق بالانقضاء ولم يوجد بعد الحلف الا مرة فيقع واحد حكم الانقضاء والآخر حكم التعليق قال اذا طلقك
فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يظنهما حتى ماتت وقع ثبوتان لانه وقع اليمين عن التعليق وقع
باليمين الثانية ووقع اخرى باليمين الاولى ولو قال اذ لم اطلقك فانت طالق واذا طلقك فانت طالق ولم
يظنهما حتى ماتت يقع واحدة لان شرط وقوع الطلاق باليمين الثانية طلاق يقع بقاء يمين الثانية
ولم يوجد قال طالق شئت وان لم تشأ فانت كذا فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا
وكل على وجهين اعاد كلمة الشرط الاول وذكر حرف العطف فان لم يقدح الشرط وعطف اليقين في الوجه الثلاث
لتعلق الطلاق بالمشية وعدمها وان لا يصور وان اعاد كلمة الشرط ان قدم المشية لا يقع انما لو قال ان
الكل وان شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا او شئت فمنا شيئا
باجرها وان قامت قبل ان يقول شيئا طلق ايضا وهذا اذ لم ينو شيئا فان نوى الوقوع لا التعليق وقع قدم
الطلاق او وسط او اخر لانه لا تقابل انت طالق شئت او لم تشأ في نوع في تعليق باليمين
تزوجت فلانة في طالق او ان امرت ان تزوجني فيها في طالق فامرنا ان تزوجنا منه وفي طلقنا
وان واحدة فواحدة ان تزوجت فلانة او امرت من تزوجني فيها في طالق فامرنا ان تزوجنا منه وفي طلقنا
فزوجها بعد ذلك بنفسه لم يطلق لان اليمين اخلت بالامة وان قال ان تزوجت فلانة في طالق وان

المطلق في
اليمين

فصل في
الطلاق

نوى

امرت من تزوجني فيها في طالق فزوجت منها امرأة طلقنا لانه انقضاء يمينان احدهما
على الامر والآخر على التزويج وان قال ان تزوجت فلانة وان امرت من تزوجني فيها في طالق
فزوجت منها امرأة طلق لان اليمين واحدة والشرط شيان فلا يخل اليمين بالامر وكذا لو تزوجها
بلا امر لا يخل لانه بعض الشرط فان امر بعد ذلك رجلا فقال تزوجني فلانة وهي امرت على حالها
طلق لان كل الشرط ان تزوجت فلانة او امرت انسانا ان تزوجها في طالق فامرنا ان
فزوجها منه لم يخل لانها امرت عن الثاني ان تزوجت فلانة او خطبتا فكذا فزوجها لم يخل لان
حلفت باليمين على هذا على انقضاء اليمين حتى وصف بالحيث فيكون راعيا من زوج ان اليمين لا ينفذ لان
لان الشرط اخرها واحد ماصح بعينه والآخر لا يرفع ذكر نقص على الحنف فلو تزوج قبل الامر المسئلة
الاولى وقبل الخطبة الثانية لو تزوج فانها تطلق قال الاجبية او سانية اكر تراخي امر خواتم بانرا
الطلاق فزوجها لا يقع لان التزويج يستلزم اراقة فحلفت بالارادة فلا يخل بالتزويج بعده قال اكر
فلانة را برزى كتم وبرا طلاق يخل التعليق ولو قال اكر فلانة تزوجت من دهن او قال من دهن وبرا
طلاق لا يخل التعليق ولا يقع الطلاق اذ تزوجها مولا مختارا ولو قال اكر فلانة را برزى داه شود
لا يقع التعليق قال الشكوحية ان تزوجك او ترا برزى كتم بانرا نكاح كتم انصرف الى التزويج وانما انصرف الى
الوطء اذ قال الشكوحية ان نكحتك ولو قال لمعتد عن رجعي اكر ترا برزى كتم انصرف الى النكاح لانه الحقيقة
الا انه يحتمل الرجعة ايضا فاذا نواها انصرف اليها وذكر النسخ ان نكاح كتم انصرف الى الوطء كما لعزق
والصحيح الاول قال الاجبية ان طلقك فمنا شيئا حريمه ويمر كانه قال ان تزوجك وطلقك ولو قال لها
ان طلقك فانت طالق ثلاثا لا يقع ولو قال لنكحتك نكاحا فاسدا ان طلقك فمنا شيئا حريمه ويمر كانه
الطلاق باللسان حلف مطلق فلانة اليوم لانا وهي اجبتت عند او مطلقه ثلاثا فالترقية لم يظنهما
باللسان وان لم يقع كالطلاق وفي النكاح الفاسد حلف ليتزوج فلانة اليوم ولها تزوج بز النكاح الثاني
فصولي زوج رجلا امرأة ثم حلف المتزوج ان لا يتزوج امرأة فاجاز ذلك النكاح لا يخل لان الاجابة ليست
بعقيد من اذ تزوج قبل اليمين ولو بعده واجاز بالقول حيث لانه كالتوكيل في الاجابة بالافعل
المهر اليها لا الهوى والقبلة لانه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث اليها مائة او عطيته لم تكن اجازة لعدم
اختصاصها بالنكاح بخلاف سوق المهر وكل امرأة تدخل في نكاح في طالق وكل امرأة تزوجها سواء
بعث اليها شيئا من المهر ولم يدفع المهر اليها الا رواية فيه وقيل يكون اجازة ولو دفع قال انه مكره
فاجازة قولوا لا نقبل اجازة ويكره والحلوه بها اجازة وبعد النفقة لانها ليست من الخصام ولو
زوجها فصولي ثم تزوج بنفسه وقد حلف على ان لا يتزوجها لا يخل كما لو حلف لا يدخل هذه الدار
فادخل ثم دخل وفيه اختلاف المشايخ وتطلق الفصولي والاجازة قولوا لا فعل النكاح ونكاح الفصولي

فصل

الطلاق

الطلاق

الطلاق

اجازة الفصولي بالافعل

فصل في اجازة الفصولي

فصل في اجازة الفصولي

فصل في اجازة الفصولي

فصل في اجازة الفصولي

فصل في اجازة الفصولي

فصل في اجازة الفصولي

فصل في اجازة الفصولي

والزواج فعلا او من منحه البين في زماننا وينبغي ان يحج الى عالم ويقول له ما حلف واجتباؤه
الى كالح الفضولي فيزوجها اعلم امراة ويجوز بالفعل فلا يثبت وكذا اذا قال كالح في حاجة الى
نكاح الفضولي فزوجها واحد منهم انا اذا قال لرجل اخذني عقد فضولي يكون نكاحا قال كل امراة
انزوجها او تزوجها غيري لا جلي مني طالق لانها كالحلة ان تزوجها الفضولي ثم تزوجها بنفسه فلا
يتبع الثلاث لانها لا يمين كما لو قال ان خطبت او تزوجت جرتا فخطبها ثم تزوجها ولو زاد او تزوجها
غيري لا جلي واجتباؤه اذن يجوز وعي ابن صاحب الجارية يمكن نكاح الفضولي هرزف كه در
نكاح من در ابد ولا يمكن في قوله كل امراة تجلي **السابع في الرجعة** تزوج المطلق الرجعة
مرا جعافي المختار طلقها ثم قال ان راجعها من طالق ثلاثا فنكحها بعد انقضاء العدة لا يقع ولو كان
بنا يقع لان الرجعة منها براديه النكاح وقوله لمطلق الرجعة انت علة كما كنت اوانت اولى
لا يكون مرا جعابا لاني وبها يكون مرا جعافا قال لها الى رقتك باز او ردت **ان عني** الرجعة صار مرا جعا
ولا يجزى المهر بالرجعة الا بالوطي راجعها وقال زدني في مهر لا يصح ولو قال راجعك بالني وقال
قبلت صح واذا سقطت تام الخلق او ناقص الخلق بطل حق الرجعة لانقضاء العدة ولو قالت
ولدت لا تقبل بالابنية فان طلب يمينها بانه قد سقطت بهذه الصفة خلقت اتفاقا قال
مختر لو قبلت المرأة بشهوة ان صدرها الزوج في رجعة وان انكر لا وكذا ان مات الزوج وصدرته
المرأة وكذا لو قبلت وطنا ثم او معتوه او اختلته ذكره على الامية على قول صار مرا جعا ولا
تقبل البينة على الشقاق لانه غائب طلقها وطو معتوه ثم جئ ان راجع بالفعل صح لا بالتول والنظر الى
فرجيه شهوة في القياس كالقبلة وفي الاصل جعل هذا قولها وعند الثاني فطرها الزوج وتقبلها لا
ثبت الرجعة ونظره او تقبلها او لم تقبلها او انها رجعة اجماعا والنظر الى خبرها شهوة لا
ثبت الرجعة فالرجعي السني راجعها بالقول لانه متفق وتقبلها بالشرط وضافها الى تقبل
لا يصح كالنكاح قال بعد الخلو بها وطنتك وانكرت فله الرجعة فان انكر الزوج الوطي لا رجعة
الثاني في العدة وفيها أربعة أنواع عدا المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشر قد خولت
او لا صغيرة او كبيرة سلمية او كاتبة قال لامرأته احديكم طالق ثم مات قبل البياض على البياض
على كل منها عدة الوفاة فتكمل فيها تلك حصى ولو بين الطلاق في احدهما فالعدة من وقت البياض
والمطلق رجعا بموت زوجها تصير عدها عدة الوفاة وان بائنا او ثلاثا ان كانت لا ترضى
لا تصير عدة وفاة وان ورثت ما يوارثها عدا اربعة اشهر وعشر تستكمل فيها تلك حصى
قال الثاني عدها تلك حصى ولو مضى حصى من عدها بعد الطلاق ثم مات الزوج والطلاق بائن
محتسب عدها حصى من العدة ام الولد اذا كانت محرمه على المحول قبل موته بان كانت منكوبة الغير

خطبت ثلاثا او تزوجها
ما يطأ من الحيلة
فلا تارة

في المختار

اجام

في عدة الصغيرة المتوفى عنها
زوجها سابق عدة الطلاق

في شدة العدة بعد التزويج
في العدة

لا يجزى عليها موت المحول عدة بلغت فوات يوم ما دام انقطع وعرض حول ثم طلق فعدت بالاشهر وان
رات ثلثة ايام وانقطع وعرض سنة او اكثر ثم طلق فعدت بالاجزاء الى ان تبلغ حد الايام وموت
مختر وعرض سنة وموت مختار وعدها كعدة الابنة تحتها اشهر وستة اشهر لا تسير او الرجم والاشهر
للعدة قال العلامة والقوي في زماننا على قول اكثر عدة الابنة واذا رات الابنة بعدة مختارا
ذكره في النوادر انه حصى وموت القياس لان النفس تنقض كونه حيفا قبل هذا اذا رات قبل الحكم بالابنة
ام بعد فلا وقال الميراث انما يحكم بكونه حيفا اذا كان سابقا لانا اذا كانت بيلة فلا فاشيخ على رواية
النوادر اذا كان ما رات امراة سودا وسودا او صفر او اخضر لانه كونه حيفا ثابت بالاجزاء ولا يبطل
الحكم بالابنة اجتهاد ومثله وطريق القضاء ان يدعي احد الزوجين خاذا النكاح بحكم قيام العدة فيفضي
بحوانه باقضاء العدة بالاشهر ولو رات قبل تمام الاعتداد بالاشهر وما حكم القاضي بان ما رات حصى
بان الاعتداد بالاشهر قد بطل وان رات بعد تمام الاعتداد لا يبطل ففضي القاضي بهام لا ولا يبطل الا لكثرة
وبه يفتي في النوازل ان عند بعض المشايخ نكاح العدة بالاجزاء ولو قضى بحوز النكاح لم رات لا يكون فاسدا
والاجزاء حوز النكاح ولا يشرط القضاء ومنها بان العدة بالاجزاء وفي الجوز اعتدت الصغيرة بالاشهر
لم رات الدم انقضت عدتها الى الحصى رجعا كان او بائنا ولو طاعت حصى ثم آتت استقبلت العدة
بالشهورة واذا اجلت في العدة فعدتها بوضع المحرم وفي المتوفى عنها زوجها عدتها بوضع الشهيرة قال
امراة تزوجها فكذا ونسي ما قال لم تزوجها ودخل بها تطلق ويحضره نصف مهر ويحجب العدة ويثبت
النكاح رجل تزوج ودخل بها ثم طلقها بائنا لم تزوجها في العدة لم طلقها قبل الدخول يجب مهر كامل وعدة
مستقبلة وعند محمد نصف المهر وغام عدة الاولى وعليه نفقة العدة ولو كان الاول محيا والثاني
فاسدا لا يلزم المهر ولا العدة بالاجزاء ولو الاول فاسدا والثاني محيا فهو كالزوج طلقها للثاود
في العدة مع العلم بالرجعة لا تستأنف العدة ونقض العدة بثلاث حصى وتزوجان اذا علم بالحيض
ووجد شرط الاحصاء ولو كان منكرا طلقها لانقض العدة ولو ادعى الشهادة تستقبل
وجعل في النوازل البائن كالثلاث والصدقة جعل الطلاق على مال والى كالثلاث وفي التناك
طلقها ثلاثا طما اعتدت حصى من اكثرهما على الجماع ان انكر طلقها تستأنف العدة وان اقر
بالطلاق ولا تستأنف وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة ولا يقع الطلاق في هذه العدة
ولا يخرج الاخت وذكر صدر الاسلام خالفها بال او بغيره ثم وطئها في العدة عالما بالحيضة تستأنف
العدة لكل وطئة وتندخل العدة الى ان تنقض العدة الاولى ويعد تكون الثانية والثالثة عدة
الوطي لا الطلاق حتى لا يقع في الطلاق ولا في النفقة تزوج منكوبة الغير ومولا يعلم انها منكوبة
الغير ودخل بها تحت العدة وان كان يعلم لا يجب العدة ولا يخرج من طهرها ويبقى افران

ظ
عدة

نكاح

وان رات الابنة

موت مختار

يوم ما دام
في بيان حد الايام
في ان الفتوى على قوله ما كان
عدة الابنة

القاضي

وم يفتي

والاجزاء

بالاجزاء

في شدة العدة
في امرئان قبل الزواجا
بالوطي في عدة الطلاق
الثلاث

في احكام تزويج مسومة الغير

وم يفتي

والختار

اذا رتبته من غير سنة ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته في وقت الاسناد على ما ذكره في المختار الوقوع من وقت الاقرار لكن لا تجزئ النفقة والسكنى كذا اختلف المتأخرون فلا يحل له التزوج باختياره واربع سواها رجلا عن كتم طلاقها وعلى الزوج المهر ثانيا بالادخل لاقراره وبصرفها اياه ولو كان غائبا فطلق او مات في وقت الطلاق والموت وان لم يعلم جعل امرها بيد هال من بها فانكر المهر وبهرت وقضى بالفرقة بعد مدة والمعدة من المهر كالمعدية في الطلاق في نكاح وقضى بالبينه في الخرج فالمعدة من وقت الطلاق لا من وقت البين ومهر النكاح الفاسد في الموت او الطلاق تلك هي المعتد به في بيت الزوج والعقدان تنقضان العقد واحد حتى لو طلقها ثلاثا السنة ووقع بالحيض او الاستبراء بقي من عقدتها حصة او شهر والمعدة ان بالاسنان المفتوحة لا بالطرف الاخر كما تقدمت راسها لرفع الاذى للزينة وادارها ان تعتد بمنزل القاضي ليرى ذلك بل تعتد بمنزله قبل الفرقة وان مات الزوج في منزل باجر فعلها اجزا مثلها ما لها العدة وان طلقها فاجر اتم على الزوج وان خافت سقوط المنزل نحو طلق الأمة لثنتين ثم اشتراها لاجل له قبل التزوج بزوج آخر مثل يباح للرجل على معتد للاطلاع فيه روايتان واعتبار الشهر فيها بالاهلية اجماعا والخلاف في الاجارة والعقد في ذكر الخلاف في العدة ايضا بعض قال كنت طلقك في صحة وانقضت العدة فصدقت لها ان تزوج في الحال ولا ميراث لها ادعى طلاقا في وقت ما من اخبارها انقضت وكذبته بجعل حقه كانه طلقها في الحال وكانت باقية في حق النفقة والسكنى زائلة في حق حل اربع سواها واختار جرح من الولد بغير البدن من قبل الرجلين لا تجزئ الرجولة من البدن ومن قبل الداس من الرجلين انقضت العدة والبدن من المتكلم لالابنتين طلقها رجعا ومات في العدة فعدتها عدة الوفاة لا غير وبطل الحضر وعدة الوفاة لا تجزئ في النكاح الفاسد الرجولة النكاح بلا شهود يوجب عدة لانه تخلف في صحته وكل نكاح من هذا صفة فالرجل فيه يوجب عدة والخلوة في الفاسد توجب العدة والاصل ان المانع من الوطء في حال الخلوة ان رجعا بحد العدة وان كان حقيقيا كالمريض لا اختلف ما تخلف في الصغير اذا طلقت في وجوب العدة عليها فاكثرت لا يطلعون لفظ الزوج لعدم الخطأ بل يقولون عدة بايد واستلحق في تبع مسائل الدخول والنكاح الا في الثاني على الاختلاف تزوجت من غير كفوف فرغ الولي الامر الى الحاكم وفرق بينهما والزم المهر والعدة ثم تزوجها في هذه العدة بلا ولي وفرق قبل الدخول بها المهر كاملا وعدة مستقبله وعند محمد نصف المهر وعلم العدة الاولى الثاني تزوجها نكاحا صحيحا او بهما ثم طلقها تزوجها في العدة ثم طلقها بالدخول الثالث تزوج صغيرا ودخل بها فبلغت واختارت نفسها ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول الرابع تزوجها ودخل بها ثم ارتدت لعياذ بالله وفرقت ثم اتمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت لعياذ بالله قبل الدخول خامس تزوجها ودخل بها ثم طلقها في العدة ثم ارتدت

في عدم حل الأمة المطلقة فتنقض بالشر قبل التزوج في باجر

في غير البدن

في النكاح بلا شهود

في عدة الصغيرة المطلقة

دخول م
الرجل في الاول وقتك في الثاني
من المسالك الشريعة

في العدة

نفسه
الزوج

وجها

نفسه

الزوج

نفسه

العباد

الزوج

قبل الدخول اسد من تزوج امته ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة السابعة تزوج امته ثم طلقها ثم تزوجها في العدة واعتقت قبل الدخول بها واختارت نفسها الثامن تزوج صغيرا ودخل بها ثم طلقها العدة وبلغت قبل الدخول بها واختارت نفسها التاسع نكحها فاسدا ودخل بها وفرق ثم تزوجها في العدة نكاحا صحيحا وطلقها قبل الدخول **زوج في حد المرض الذي يكون فان او موافق** يكون صاحب فراش امته المرض التي الذي يتزوج في حواشي لا يكون فان وان كان يشك ويخج قال الكرخي قال الامام انما يكون فان ان كان يقضي لا يقوم الا بشئ وموفاك يتعدى على الصلوة فاعلم وقد ذكرنا ان الجنون لا يستقيم كماله فمؤا فعلا لثاقل فسد والمعتق من يخلط من غير ان يعلم الآخر وقيل الجنون من يفعل هذه الاعمال بلا قصد والعاقلة من يفعل فعل الجنون اجابا عن غير قصد والمعتقة فاعلم افعال الجنون اجابا عن قصد والمراحم المعتقة العاقلة يفعل على طين الصلوة من يفعل مع ظهور وجه الشار وفي النوازل المعتق من كان قليل الفهم تحت طين الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضر ولا يشك بالجنون رجل عرف بالجنون وادعت رجلا انه طلقها لانه في حال اعتداله وزعم الطلاق حال اصابته الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له في السيد الكبير لم يعلم ان ذلك اصابته فالقول لها وان علم قلبه وان شهدوا انهم رافقوا بخونا مرة فالقول له وكذا لو قال طلقنا وانما فالقول له ونوالمسئق انه لا يقبل ولما ادعى امرأة في بدعيه وقال طلقنا وانما الجنون فالقول له ان علم جنونه المعتقة اذا كان يفيق اجابا في افاقية ملوكا لعاقلا سواء كان لا فاقية وقت معلوم او لا فاقية النكاح الذي بينه وبين امراته فاسد فقال لانكاح بيننا اوقال تركت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحة لا يقع الطلاق ويعتد به كونه صاحب فراش المهر عن المصالح الاخرى وفي حق المهر عن المصالح الكافة والمائة في حالة الطلاق كالمريض والمراد به وجع يعتقن به انفصال الولد لانه المعتق من مرض الموت يتصل به الموت والمرض الذي يتعقبه السكر في حكم الصحة كمرض يتعقبه الفرس وقال خير الاسلام الفتوى على ان الجنون اذا رات الدم الى الصن يكون حيا وان عتد الجنون ان كان قليله لا يكون حيا والقليل ان لا يتجاوز طاقته واحدة وان كان كثيرا كان حكمه باسرها لا يكون حيا متصلا وان كان لم يحكم فالتصلي حيا لا المتفضل والمتصل ان لا ينقطع وقت صلوة كامل والمنفصل ان ينقطع وقت صلوة كامل وعن مالك فبين طلقها وزوجها ومضى عليها نصف عام ولم ترد ما يحكم باسرها حتى يمضي بعده ثلثة اشهر وروي عن ابن عمر مثله فعلى هذا في معتدة الطهر قبل بوجها الى الايام فاعتدت ثلثة اشهر بعد مضي نصف سنة وقضى بها القاضي جاز لان محله في وقت كلفه من الكثرة وقوع طلق الصغرة بعد الدخول اعتدت بثلاثة اشهر ويجب لها النفقة قال الامام الفضل ان لم يكن مراشقة فكذلك وان كانت مراشقة فلا تنفق بالاشهر لاحتمال كونها ذات جيل فينفق عليها الى ان يعلم فراغ رجها اخبرت بموت زوجها

في حال النكاح والعدة
بيان الجنون والمعتق

في حال النكاح والعدة
في حال النكاح والعدة

في حال النكاح والعدة
في حال النكاح والعدة

في حال النكاح والعدة
في حال النكاح والعدة

في حال النكاح والعدة
في حال النكاح والعدة

في حال النكاح والعدة
في حال النكاح والعدة

في حال النكاح والعدة
في حال النكاح والعدة

في حال النكاح والعدة
في حال النكاح والعدة

النوع الثالث فيمن حلف لا يطلق حلف بايمان ان لا يطلق فاحيلة فيه ان يتزوج ضيقة
ويامزأخت امرأته أو امرأها فترضعها فتخرج الحرامان تكونان جامعان بلون الحالة وبينهما لا يكون
جامعا بين الاثنين ولا ينجث أمنا العزقة باللعان أو الابل أو التفرق بالعتبة أو كحل طلاق
النوع الرابع قالت لرجل اني رضاها وصرت عليه يجوز ان يتزوج بها اذا كان الزوج يتكبر
اذا اقرته ثم اكرهته فيه ولا تصدق على قولها لان العدة ليست اليها حتى لو اقرت بعد النكاح يرد
لا ينفك اليه ولا دليل على ان لها تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي ولو قال الرجل انها اقرت
رضاعا ثم قال اخطأت او نسيت وكذبته المرأة او صدقته يجوز له ان يتزوجها ولو قال قولي
حق ثم اراد ان يتزوجها لمسلمه ذكره تفرق ولو قال ذلك بعد النكاح ثم قال او سمعت لا يفيد النكاح اخطأنا
ولو قال ما قلت حق او سئد وبه يفرق ولو وجد ذلك لم ينفذ بحجوه وانما يقبل فيما اذا قال اخطأنا
او سمعت ولا يفرق اذا لم يقل انه حق انا اذا قال انه حق ثم قال او سمعت يفرق ولا يقبل منه انه ومنه وكذا
اذا قال لا يفيد معرفة النسب ذلك ثم ادعى انه ومنه يفرق وهذا كله استبان وفي العتق ناخذ بالقبول
ويحكم بالعق في قوله لعبد هذا ابني ولا منه مذهب بني ولا ينفذ الرجوع ولو قال لزوجتي مذهب بني
من النسب ولها نسب معروف ومثلها بولد لم يفرق وان اصر على ذلك لانه مكذب شرعا وكذا لو قال
هي ابي وله أم معروفه وان لم يكن لها نسب معروف وبنت على ذلك بولد لم يفرق فان اصر
انها بنته يثبت النسب وان كان لا يولد لمثلها لم يثبت قال طلقني لانه ثم ارادت تزوج نفسها
ليس لها ذلك امرت عليها وكذبته نفسها ونقض في الرضا على انه اذا قالت هذا ابني رضاها
امرت عليه بان يتزوجها لان امرته ليست اليها وقد ذكرناه قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه
طلقها بايما فقال لا اشرى حتى يني فقال ما نني شأني كره ان لا يكون اقرارا بالثلث لانه محتمل
حلف ونسي ان الله او بالطلاق او بالعناق خلفه بالحل حلف بالطلاق وقال لا ادري اكنث
تدركا ام لا حث كتاب **الايحان ما يملكه ثلثة اقسام الاقوال**
الافعال وما لا يكون قول ولا فعلا ومجملته خمسة وعشرون فصلا الاول في
المقدمة وفيما كفارة اليمين ذكرنا اسم الله تعالى مقدرا بالخير وحكمة وجوب التمسك وخلفه
الكفارة التي ترجوان لا يواخذ الله تعالى به ان حلف على امر باض او على ظن انه محقق فيمكن يقول
وانته هذا الطائر غراب فاذا امرت فاذكر ان الوليد في قناره ان لم يكن هذا فلا تأخذ بحجة
وكان لا يثبت ان لم يولد ولم يكن له ذرية والعق لا يواخذ به صاحبه الا في العتاق والطلاق والنذر واليمين
على نية الحالف لو مطلقا وعلى نية المستحلف لو ظاهرا وملا في الماضي كما لو اكره على بيع عين فحلف
بالله انه دفعه الى فلان يبيد باي يبيع عند الكرم فلا يجبر وفي المستقبل على نية الحالف وفي العتاق
انه مكره غيره

ميله
وان التبرع باللعان والابلاء والعنة
وان طلق طلاق محقق
واحقر مشيخ
من الرضا
فان حوالت به بطل
بالفاح

لو بالطلاق او العتاق او ما سلكه فعلى نية الحالف طام او مطلقا اذا لم ينو الحالف الطام
فان كان الحالف مطلقا فالنية له وان ظاهرا لم يثبت اليها حق العتق بل الحلف وقوله
نوع آخر في الكفارة لعبد يحتاج اليه عتقا فحلف في الظاهر وحده ليس ان يكون له
عن كفارة يكتفيه وان كان في ملكه غنم المنصوص عليه كالعبد او الكسوة او الاطعام لم يحز الصيام
قال الثاني لو كان له درهم قدر ما يشتري به ذلك لا يجوز له الصيام وفي الكسوة قدر ما يحوز
والخف والقلنسوة يجوز عن عن الطعام لا الكسوة وفي الثوب يغتفر حال الغابض اذا كان يصير
للغابض جود والا لو قال بعض المشايخ ان كان يصير الاوساط الناس يجوز قال عمر الامة وهذا
اشبه بالصواب ولو انه عامه تلف بدنه يجوز ولم يذكر عند السراويل والصحة انه لا يجوز للرجل المرأة
قاله الامام الثاني قال محمد اعطى المرأة لا يجوز ان الرجل يجوز وان اعطى رجلا جاز ولو اخرج من
الرجل لا يجوز لانه ميت حكم ادى عن ست مملو اني عشر ثا الى مكين واحد جاز ولو اخرج من مكين
وقتا الى آخر قبل جود كما في صدقة الفطر قبل الاجزا لاعترة امنا لم يملك ولا يجوز عن السكينة
وكذا لو ادى اني عشر ثا الى اربعة وعشرين مكينا قبل جود وبه اخذ الاسكاف وقبل ذلك اخذ الفقيه
ابو الليث وكفارة اليمين تفارق كفارة الصلوة من جهة انه لو فرق على مكين لا يجوز كما لو فرق
امنا لفقيه ومثلا لآخر جاز عن اربع لو اعطى منوبين فقيد ثم اشرى واعطى فقيد اخر الى ان تم العشرة
لا يجوز ويجعل الامنا بمقدار السبعة عشر ثا وان اعطى ثوبا خلقا ان امكن الانتفاع به اكثر من
ثلثه اشهر جاز وملا اكثر من نصف مد الجلبط حصة وكس حمله اخرا من الطعام ان كان
ارخص وعلى القبل لا وحده في طعام الاباحة اما اذا مكره يقوم مقام الكسوة ويجوز في الطعام الاباحة و
التملك ولو ادى الى مكين ثا من غنطية ونصف صاع من خبز جاز وان حاض في خله صوم كفارة
كفارة اليمين امتانفت بخلاف كفارة الصوم اذ ادى الى عشرة مكين كل مكين العتق عن كفارة ايام
لا يجوز عند الامامين الا كفارة واحدة ويحط كل صلوة منوبين ولو ادى جلة الى فقير واحد جاز
كفارة اليمين فحكم ان كفارة اليمين تفارق فدية الصلوة في حق عدم جواز صرف الكل الى فقير واحد حيث فيها
جان بجاه كفارة اليمين ويشرط الميراث لا في فدية الصلوة وسأويها في حق عدم جواز اداء اقل من
نصف صاع الى مكين حيث لا يقتدر به فيها خلاف صدقة التطوع وبه يفتي اذا عدا في يوم وعاشم
يوم آخر عن الامام الثاني فيه روايتان في رواية رطو وجود ما في يوم واحد فدية المكمل لم يشرط
ولو عدا ثم واعطاهم للعشاء ثا لا يجوز وبرواية المعلى يجوز ولو اعطى مكنا واحد عشرة ايام كل
يوم طعام مكين قبله يجوز لعدم العدة والامم الجواز وينتد حكما بتعدد الحاجة ومع خمسة اشهر
من طعام بين يدك عشرة مكين ليقيمها فاستلوه بخير من مكين واحد لانه لا يح اثنان يكونا واحد

وانه تعالى
وعدا يسار
اشبه
واشبه
وهو احد
وكفارة اليمين تفارق
كفارة الصلوة
وجازم
حاض في خله صوم الكفارة
بموا او بينا وجبة من الكفارة
الكفارة اليمين تفارق
فدية الصلوة
وهو احد

منهم اخذ اقل من نصف صاع **الثاني** فيما يكون عينا وفيه ثلثه انفاق الاول في لفظه وهو باسما
تعالى تعارفوا ام لا في الظاهر من المذهب ومن اصحابنا من قال كل اسم لا يستعمله غيره كالرجل
يعين ولو اطلق على غيره كالرجل والعلية يكون عينا بالارادة والا لا في الاول وهو الصحيح قال الله
اي كان اكرهكم يكون عينا الطالب الغالب بين وجه الله الا اذا قصد به الجرح واما الصفات
ان كان متعارفا فيمن كان كلفا بالقدرة والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى بالادراك
عينا لانه لم يذكر اسم الله الا اذا اوجها بالكبر وقصد العلية بالله بالنصب والرفع سواء كان
بدون حرف القسم والله ان عني عينا فيمن ومن المشايخ من قال هذا **اخر** اما اذا سكن ورفع افع
نصب لا يكون عينا لانه لم يات بحرف العلية ولا عراب ومنهم من اخراه على الاطلاق وحق الله لا يكون
عينا في الصحيح وحرف الله كفي الله ولو قال حق لا يكون عينا وقبل يكون والصحيح انه اذا اراد اسم الله
تعالى فهو علية والحق لا فعل كذا المعنى قال حذاي راي يرفتم ان لا فعل كذا علية ولو قال خذاي راي
رايز يرفتم لا يكون عينا الا الله لا فعل كذا وكان الله لا يكون عينا الا ان ينوي به وكذا يسمى
وعنه محمد انه علية فيما قل عند الفتوى سوكتي خورم كره اير كيم يانه كيم فهو تفسيد اخلق وكذا سوكت
مخزي او خورم ولو قال خورم لا يكون عينا وكذا راي المولوية فتاه سوكت خورم خذاي علية
وسوكت خورم ام اجاز فان صادقا حيث اذا فعله وان كاذبا لا شيء عليه وقوله سوكتي خورم
تطلاق لا يكون تطلقا في العرف ولو قال سوكتي خورم خذاي يكون عينا بالعرف وقوله
سوكت است تغير قوله على علية قال في الخلاف او قال في الاطلاق ان لا فعل كذا فعل طلقت
وان كان كاذبا او ادب المفتي ان يقول لا يصدق وبانه لانه تعلم بل ادب ان يقول لا يصدق
حلف لا يحلف بقوله قمت او قعدت بالله او ان قمت فانت طالق علية وقوله انت طالق ان شئت او
ملوت ليس عينا لانه تحيد وكذا ان طهرت الله تفسيد لشي وكذا انت طالق عدا او راس الله ولو
علق على العرف فحين يطلق بلانية المرأة في الاصح في قوله مرا سوكت خذاي است ولو قال الله
او الله لا يملك ان لا فعل كذا ففعل يتغفر الله تعالى ولا يلزم الكفارة بخلاف الله بالله او الله
سلمان نه كره ان فعل كذا وفعل لا يجزئ شي الا اذا نوى ان ما اذاه من المعصية لا يكون حقا كما قال
ان فعل كذا فهو كافر من علية كذا في داسم نوايهم ان فعل كذا ففعل حلف الله علية والرجل لا فعل
كذا ان اراد به السورة لا يكون عينا وان اراد بصفة الله تعالى فيمن بالله العظيم كره ترك ترايز ناه
نيت او ترك ترايز سوكت نيت او ترك ترايز ناه است كره لا فعل كذا فيمن و ترك ترايز
ليس بفاسل فان قال ما قصدت الحلف بل قصدت انما عظم الايمان لا يصدق لوصفه مع الفعل به وجبه
عليه الصلوة والسلام لا يكون عينا لانه حقه عظيم حجة الله شهد الله وامر الرسول ولا اله الا الله لا يكون

والصحيح
المطالب الغالب بين
انه لا يكون عينا
بالنصب والرفع والتسكين سواء
وكذا بدون حرف القسم
في الصحيح

سوكت خورم ام اجاز
صادقان وكا
في حلف بالطلاق
وساء العرف
او المفتي ان لا يقول بصدق في يانه
طالق بيان

فلا

الحكم

والصحيح

فيما لا يكون عينا

بمعنا الله يعلم ان ما فعلت كذا او قد فعلت العامة على انه بكفر وهو يهودي ان فعل كذا ان اعتقد انه علية
فيمن لا اعتقد ان اعتقد انه كافر كذا في هو يهودي من الله تعالى دعي الى الصلوة فقال ضمن راجلا
كنم وبأوى استي كنم بكفر لانه مطلق غير معلق ان فعل كذا في الله عليه بالبرهان علية ان
من راجلا من راجلا ورجلا خواتم ورجلا اشع لعله من الحوشى ورجلا اليهودي
ان فعل كذا فيمن كل يتر فعله الحوشى علية ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال حرجه سلمان كره است
بكا فزان واذ ان فعل كذا لا يكون عينا ان فعلت كذا فلا لانه السواء فيمن ولا يكلف **نوع آخر**
اخذه الوالي وقال بالله فقال بليد قال لثاني يوم الجمعة فقال الرجل منكم فلم يانه لا حيث لا انما بحكايه
والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه وعلمه لا يطلق فيما اذا قال له اترك للعب بالسطح
فقال نعم فقلت انا منك طالق ان لعبت به فقال الزوج ان كنت لعبت به فقلت شي هذا فقال الزوج طالق
كه تومي كوي ثم لعبت لا يقع متر على رجل فاراد ان يقوم فقال والله لا اقوم الا بغير المارشي لكن علية
اسم الله تعالى قال فعلت كذا اسير فقال نعم اسير الله قد فعلته فقال نعم فهو حالف وكذا في التور ان حلفت
فلا تافيد كره فقال الا يا ذكرا كره بدوي اذنه حيث **نوع آخر** الله ليفعل كذا ومع الواو
فقال الاخر نعم ان اراد المبتدئ الحلف والحيضا فيها خالفان الذي نعم تقضي اعادة ما في السؤال والله
قصد المبتدئ الاستحلاف والحلف في المولى الجيب وان لم ينو كل منهما شيئا فالحلف في قول الله
والمبتدئ في قوله والله وان قصد المبتدئ الاستحلاف والحلف لا يكون علية بل يكون قوله نعم
معناه بلا علية فهو كوني ولا علية على واحد منها قال اراكم طالق ان لم توردوني فقال ناه فقال
قل نعم فقال الزوج علية ولا يحلف فاصلا والله لا اذهب الى منزل كذا فقال الاخر والى منزل كذا فقال
صار خالفها **نوع آخر** هذا النوع عليه حرام حيث يلزمه ان اكلت الطعام فهو على حرام
لا حيث ياكله وكذا لو قال لقوم ان اكلت عندكم طعاما فهو حرام لا حيث ياكله في المسنى قال كل طعام
اكلت في منزلك فهو على حرام في القياس الا حيث وفي الاستحلاف والناس يريدون به ان اكله حرام
قال لقوم كلامكم على حرام انهم كل حرام وكذا لو قال كلامه فلا في وفاء على حرام الا حيث بكم اكله حرام
وكذا لو قال كلامه اكله اكله اكله حرام انما عليك حرام او حرامك صار عينا حتى لو جامعها
طاعة او مكرمة حيث كلفه ما لو حلف لا يدخل هذا الا اذا دخل فيها مكرها لا حيث ومعناه اذ دخل حولا
ولو اكله على الدخول فدخل مكرها حيث هذه الدلالة في بدو على حرام ان ارادى بها حيث وان
او قصد لا يحكم العرف **قال حرام** است مرابا سخي كعتق علية ولو قال كذا حرام على حرام ثم اراد
به التحريم تجب الكفارة كانه حلف لا يرب التحريم وان اراد الاخبار ولم يرب شيئا لا تجب الكفارة وهو
المختار للفتوى ولو قال كذا حرام على حرام ليس بشي الا ان يقول ان اكلته وقيل موقفا على **نوع آخر**

بمعنى ان فعل كذا
انه اعتقد ان
كفر كذا

حرف القسم
فعل كذا

حرف القسم
ان فعل كذا لا يكون عينا

فعلته

فيما لا يكون عينا

الحكم

فيما لا يكون عينا

كفر كذا كذا
في طلق

حلف ان لا يفعل لم حلف في ذكر المجلس او مجلس آخر ان لا يفعل وحيث يلزمه كفارتان ان نوى
عينا متقدرا وان نوى العيان الا في الزمة كفارة واحدة وعن الامام حلف بايمان في مجلس او مجلسين
كفارة واحدة قال اردت بالثاني الاول بمعنى الحلف بالله قال والله لا اكلمه يوما والله لا اكلمه
والله لا اكلمه سنة ان كل بعد ساعة فعليه ثلث كفارة وان كل بعد العذر فكفارة واحدة وان كل بعد شهر فواحدة
وان كل بعد سنة لا شيء عليه ولو نوى في مجلسين او قال هو يهودي ان فعل كذا لم ينص في
ان فعل كذا عينا **الثاني في البراءة** قال موبدي من الكعبة والقرب والعياد بالله في مجلسين
وكل ما كان البراءة عنه كفارة فلو نوى موبدي من مجلسين يوما في شهر رمضان ان اراد البراءة من فضلهما
فيهم وان اراد البراءة عن احدهما او لم ينو شيئا لا يكون عينا وفي الاحتمال يكون عينا موبدي من
الصلى التي صلاحها ان فعل كذا وحيث لا يلزمه شيء موبدي من القرآن الذي تعلمت عيني موبدي
تخاف من الكتاب ان فعل كذا ان كان فيه اسم الله تعالى في مجلسين نوى من المغلظة او مما في المغلظة ليس
ببريء الا اذا علم ان فيها اسم الله تعالى وعنى البراءة عنها ان يبرئ من الشفاعة لا يكون عينا في الاصح ان
برئ من الله ورسوله عليه كفارة واحدة ولو قال برئ من الله وبرئ من رسوله فكفارتان قال موبدي
برئ من الله وبرئ من رسوله والله ورسوله برئان منه ان فعلت كذا فحلفت عليه اربع كفارة والصحيح
الاول قال اردت بصدق وشيئت اية قرآن بزارم ان فعلت كذا فيمدين واحدة وكذا لو قال برئ من كل
آية في المصحف يكون عينا واحدة عني المصحف فيمدين ولو قال ان خذاي بزارم وان شهد الله بزارم
وان لا آله بزارم ان فعلت كذا فحلفت كذا في آيات ثلث وان ذكر البراءة مرة واحدة فيمدين واحدة
وعلى هذا لو قال انا بريء من الكتب الاربعة او بريء من القرآن او التوراة عليه كفارة واحدة
ولو قال انا بريء من القرآن برئ من التوراة فكفارتان وسليمان في كرده ام اكراب كان بكم في مجلسين
قال الفقيه ان اراد الكذب يكون اثما ولا كفارة عليه قال طائفة كل ما قال الله تعالى فهو كذب ان فعلت
كذا فحلفت بانه عيان وامانة الله في الاصل عيان وعن الثاني لا وعن الامام الله وايم الله ولعمري عيان
بذلك قوله تعالى لعمري انهم لفي سكرتهم يعمهون قالوا الخالق يقسم خلقه وليس خلقه ان يقسموا لآله
لان التعظيم الخاص حقه تعالى وفي المنسقة حرام على قتل فلان ان قتلته ولم يكن له نية يكون عينا
دلت المسئلة ان محرم الحرام عيان قال انا بريء من المؤمنين عيان لا من المؤمنين لانكار الايمان اذا احتمل
يعني اسم الله تعالى وبين الشرط لا يكون عينا يكون فاصلا ولا يكون عينا قالوا الخراج من الدار الا
باذني فاني حلفت بالطلاق خرجت لا يقع لعدم ذكره حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فانقول
له محض خذاي بدست وكسوخة ان فعل كذا لا يكون عينا محرمة شهد الله او لا آله الا الله لا افعل كذا
فيمدين ذكره في منقطع صدر الاسلام م كافر يهودي شرف دارد ان فعل كذا لا يكون عينا وكذا في الرسول

موبدي في موبدي في موبدي
قال موبدي في ان فعل كذا هو موبدي
فان كان
فان كان

في المجلس
والصحيح

الا الله
والعبادة
سليمان في كرده ام اكراب كان بكم في مجلسين
في ان الله تعالى ان يقسم خلقه
وبين تعظيمه

حريم الحرام عيان
منك ما فاني حلفت بالطلاق
وقد مر ما ومع خلاصه كان التوق
فان كان

بالرسول حق القرآن بالقرآن لله على ان لا افعل ان نوى عيان سلطان الله عيان في الاصح ان اراد
قدرة الله تعالى قال لها انك فعلت كذا فحلفت لم افعل فقال ان كنت فعلت ايتي طالق ثلاثا فحلفت ان
كنت فعلت فانا طالق ثلاثا ان اراد عيان المارة لا يقع ونه العيان ان قال علي سبيل التوفيق لا يقع
جماعة كان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من يصنع ضاحكة بعد طالق فقال واحد
منهم بل لا يصنع القائل ضاحكة لا يقع لان لا ليس عيان وعن الامام انا عاهدكم من دونه الله او عاهد
للمصليين فحلفت كذا يكون عينا وكذا لو قال ان فعلت كذا فخذاي عني **الثالث في النذر** بزارم
ان خذني نكمت يكون نذرا وان لم ينو شيئا لله على ان اصلي في موضع كذا جاز ان يصلي في موضع آخر
في الطاهر وعن الثاني ان كان مكان الايجاب افضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز لله
صوم شهر ان قال بعينه كرجب يلزمه التتابع ولو اقطر لا يلزمه الاستقبال كافي صوم رمضان بل
يلزمه قضاء يوم ولو قال صوم شهر ولم يعين ان التزم التتابع لزم واطلق لا يلزمه التتابع وفي
الاختلاف يلزمه التتابع عيان او اطلق لم الاحتكاف والصوم ان افسد يوما ان كان شهر
معينا لا يلزمه الاستقبال لعدم القدرة وان غير معين يلزم لقدرة على التتابع حاضرا في صوم شهر
لا يلزمه الا الاستقبال وعن محمد لو حاضرت شهر ثم ايتت من الحضر تسبق للزوم بالنذر بالكل
تماما لزمه ما يملكه الخمار كن قال ان فعلت كذا فعليه الفضة فلو لم يملك الامانة لله على ان اهدى
هذه الشاة وهي ملكا لغيره لا يلزمه ولو قال لا اهدى هذه الشاة والمسئلة كالحا يلزمه وان نوى
كان عينا والنذر ببعضه كقول الله على ان اقتل فلان عيان يلزمه كفارة قال ان كلف فلانا خذاي
وابرئ من كذا روزه بالآية لا يلزمه شيء بالكلام ولو قال يكسب مال بلا عيان يلزمه الزم على نفسه
ولا يجوز كفارة العيان وعن القاضي المزوري انه بالخيار ان شاكر وعن الامام انه يرجع وقال
الكفارة وعليه الفتوى كثره البلوى ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة على المساكين لكل
مسكين درهم واحد فحلفت فان اعطى الكل لواحد جاز لله على ان اعتق هذه الرقبة وهو عليها
الزمة الوفاء وان لم ينف يانم ولا يجده القاضي ان برئت من مرضي هذا تحت شاة او على شاة اذا عاها
فصح لا يلزمه ولو قال على شاة اذبحها واصدق بها الزمة لله على ان اذبح جزورا واصدق بها
بدرج مكانه سبع شياه لزمه ان اذبحها وطين فذبح شاة سمينة لا تعدد وسطين لا يجزئ
لان المقصود الازالة والصدقة بالمال والسمينة وان عاهدتني في الله لا تعاقدا في الامانة
ان ورقني الله امرأة موافقة فله على صوم كل خمس فاما موافقة في القناعة الراضية بما يقع
عليها التبادر ما يدبرها من الفقه ولا يجوز صرف المال كذا وير الى ابيه وجده ووليه كفارة
اليمان ان فعلت كذا فخذاي نذر فهو عيان عند عدم النية وان نوى بالنذر بجهة او عذر فعليه ما نوى

في المجلس

كانت في يوم النحر
وقد مضت
ثم حاضرت

في المجلس

لا فعل كذا الزم

عليه الفتوى

ان برئت من مرضي
او حلفت شاة

فالموافق في القناعة الراضية بما يقع
عليها

والدار ان لا يرد
من التزم

مخالفة

عانت ان لا يتروى في فوكل و ساء تصديق
الايمن المضاف في تركها العتقاء

五

يَوْمَاجِيئَتُمَا لَافْر
وَمَا لَافْرَتُمْ

والقنوي على

والمختار

لا تفرحوا من اجل بيتكم فيكم ولا تفرحوا من اجل بيتكم فيكم

في القدر بين لا يتروا امرأه و
 بين لا يتروا امرأه فتتروا
 لمفسرة او كنهى مفسرة

في كلام الناس
الانبياء والاولياء
في كلامهم
في كلامهم

لا يلزم أن يكون ما في الموضع من غير
شبه الخلق فهو جدير وقال الصدراة

نیشنوں کو مضبوط کرنے کی
منقولہ امانت خط

في علمه الماشق
والا

لا يشترى شيئا منه

هـ لا يسع قباغ

المنشور في سنة ١٢٠٠

بسمه تعالی

ولا شراباً فهو على الاكل والشرب لا يذوق الماء فتعفى للصلوة لا كنه لا ياكل طعاماً ينصرف الى
ما كوله يعطيه حتى لو اكل الخبز كنه واذا عقر عينه على ما كوله يعينه ينصرف الى اكل عينه واذا عقر
على ما ليس بما كوله يعينه او على ما ياكل يعينه الا انه لا ياكل كنه عادة ينصرف الى المتخذ منه
بيان لا ياكل من هذا العيب او الشاة لا يحنث بما يتخذ منه لا ياكل من هذا الكرم فاكل من عيبه او
ربيبه كنه لا ياكل من هذا اللحم فاكل من من فيه كنه لا ياكل لحم او لانيه له لا كنه بالسمل الا
اذا نوى وبلم الاكل والغنيمة كنه مطبوخاً او مشروباً او قد بدا هذا من محرمان الى ان لا
لا يحنث باكل الشيء وبه ابو بكر الاسكاف ومطو الاطهر وعليه الفتوى وعند الفقيه ان الليث
كنه ويستوى الحلال والحرام ولو اكل شيئاً من الروس كنه في حله وفي الحولف لا يحنث في الحرام
فاشترى راساً مشروباً لا يحنث وفي الشافي جعلوا الشراء واحداً والاول امة ولو اكل
من البطون كاللبد والطحال كنه في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنث وكذا في شحم الظهر لانه لحم
سيمين ولا يحنث في شحم البطن والالنية بالاجماع لانه ينفي عنه اسم اللحم فله يستعمل استعمال اللحم في
اتخاذ الباجا ولو اكل الحمة التي في وسط الالنية كنه لانه لحم لا ياكل لحم فاكل شحماً خالطه لحم
لا يحنث عند الامام ومطو الصبي والشواذ والبطيخ على اللحم خاصة وان كان له نية فعلى ما
نوى والسمل المشوي لا يدخل فيه لا ياكل من هذه السمجة فاخذ منها عصفى فوصل باخرى
فاكل من غيرها لا يحنث وقيل كنه لا ياكل شيئاً من الخلف كنه بالعدل والبطيخ وكل ما ملق
حلو في عرفهم وفي عرفنا الحلو كل شيء حلو لا يكون من جنس شيء خام من فالعنب والبطيخ خامض
لا ياكل خبزاً فاكل قرضاً يقال له بالفارسية كليمي او ما يستعمل نواله بزره كنه وفي الجوز نوى
قرص القطار لا يحنث ولو اكل ثريداً او خبزاً بعد ما تفتت او العقيقة او الشجاج او الاكزي
يعني رشتة لا يحنث لا ياكل طعاماً فاكل دواء ليس بطعام ولا عذراً بل هو من كربة كالسقونيا او
لا يحنث ولو به حله وكما سكبحين كنه لا يرب دواء ولا يداوى فرب لبن او استعط بذر
او احجم لا ياكل ما يستعمل في الوصف يدخل تحت البهيم وما لا يستعمل دواء لا يدخل وان في ادق الحقيقة
لا ياكل طعاماً ان كان صلي يقال بالفارسية شون كنه كالوحلف لا ياكل الفلفل فاكل طعاماً فيه
فلفل له وجد طعمه حنث والا لا وفي بينهما الفقيه وقالوا في الفلفل كنه لان عنبه ما كوله لاني
المحلى ما لم ياكل عنبه مع الخبز او شيء آخر الا اذا دل الدليل وقت البهيم انه اراد الطعام مما في النوى
حنث فمما العوم الحجاز ويقول الفقيه نعتي لا ياكل اذ جاء ولانيه له فالادام الخبز والزيت واللبن
ما يصطبخ ويخلط به الخبز والعنب والبطيخ والعريس لادام اجماعاً لا ياكل من هذا الخبز فاخذ سكبجة
والحل لا يحنث لا ياكل من ثريد هذه البقرة فان اكل من دوحه كنه ولو من دوحه لا يحنث لا ياكل اللبن

و علیہ السلام

وَالْمُؤْمِنُونَ

الم

310.

في تعريف الظلم

9 10 11

الحامه

فجعل في ارضه وطيح لا يثبت فلم يجعل فيه ماء ويرى عينه وفي النوازل ان كان يرى عينه ويجعل طمعه بحيث لا ياكل
زعفرانا فاكل كغياضه وحب زعفران بحيث لا ياكل من السمن فجعل خبيثا واكله كحش وكذا كل موضع
يرى عينه وان لا يرى الا وان وجد طمعه والتمز لو جعل عصفرة واكله كحش لبقا انهم الغر وعن محمد بن علي
ما لا ياكل فاشترى به ما كولا لا ياكل الثمار لا ياكل ما يطبخ لا ياكل الدهن كحش بدوي الكرام
وفي السوا لا ياكل سكر فاخذ السكر وعصده حتى ذاب ثم ابتلوه لا ياكل ولو فعلوا في الصلوة فسد
لا ياكل زمانه فصلا لا ياكل من حلوى من الكرم وحامضه كحش ياكل سكر وعينه وقولان لانه
ايض زينة خوارم على الالبس لا ياكل من ذلك الملوخ فاذا ثبت البتة حتى يمان دهن فاكل لا ياكل حلوى
ليكن السمن او يوطئه فله ناكل لثا حوز لانه سمن حتى لو اكله قتله لا ياكل لحم شاه فاكل لحم عقر لا
كحش فحضر يا كان الى الف وقرويا وعليه الفتوى لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم جاكوس كحش وعلى القليل الا ان
البقر اسم الجنس والجاكوس اسم نوع قال القاضي وينبغي ان لا ياكل في الفصيلين الذين الناس يفرقون بينهما
لا ياكل لحما فاكل لحما غير مطبوخ كحش لا ياكل لحما شربة فله ان فاشترى فله ان سحله فذبحها فاكلها
الحالف لا ياكل نوع منه اشترى فنام من اللحم فقالت زوجته انه اقل من من وحلفت على ذلك وقال الزوج
ان لم يكن مثا فكذا يطبخ قبل ان يورده فله يحسن الحلف ان ليس في مرققة فاني فيه مرققة قليلة كحش لا يقال
في العرف مثله البتة مرققة او كانت كثيرة فاسدة لا ياكل وان كانت بصل لبعض ولا بصل لبعض كحش
لا ياكل من ذلك العذرو كان اغترق منافي قصعة قبل الحلف فاكل لا ياكل ما اشبه ديك بنحشهم وخودهم
وبابن كان جوشده اندو خورده ان لا ياكل لا ياكل من طبعه فله ان فحش مرققة كان طحها عذرها
وقوله ان ديك كرقه تونه خوارم فهو كقوله كحش تون ولو وضعت القدر في النوازل لم يكن فيه نازو
او قدر من كحش وان او قدرها غيرها الا وان كانت فيه نازا ان كانت او قدرها قبل الوضوء كحش وان
كان او قدرها غيرها قال الفقيه كحش لان يعرف بستي واضع العذرة طبا كحش بستي موقد النار كحش
وعليه الفتوى لا ياكل طيبا ولا ياكل له فعل الجوع والقلية التي لا مرققة لها البس طيب وطوع على اللحم
المرقة وقال ابن سماع على السمن ايضا جلف روجمار شبه سمن او دعوت كونه هذا على اقرب الاربعاء اليهم
والنوازل ان يصنعهم في هذا اليوم حلة او متفرقا في اتي مكان وجزم كحش بستي طولا وشفا وطلو
مضيقاتي لو اطعمهم خبز الفقار كحش فلو غابوا في موضع لا يمكنهم الوصول في اليوم كحش لعدم التزك
مشكلة الكوز لان رتب ماء الشراي لا تصور كحش قطع المسافة البعيدة لا ياكل حرا لا ياكل فله ان
فاكل منه بعد رجوعه عن ملكه له كحش لا ياكل حرا بغيره فله ان فاشترى فباعه فاكل منه الى ان لا ياكل
لا اكل من يديان فله ان فاشترى فاكل من يديان كحش وان ورثه من وارثه واكله لا ياكل لا ياكل
الميراث الثاني الميراث الاول كاشرا حلف لا يطعم فله ان من ميراث والده فوريث طعنا فاطمه او

ملفوظات علی اکبر السهم اویق کلام فلان

البغز اسم الجنس والجامع اسم النوع

— 22 —

بیاض

پاکستان میں ایمان بھروسہ
لاؤں گا

فلازم

الاباطين قبايلهم واولادهم

المجلد الثامن عشر

لا يأكل من قبيلة فلان ولا من قبيلة فلانة

الأخيرة

مجلس المجمع في دار المعلمين في ١٠/١٢/١٣٢٤
مجلس المجمع في دار المعلمين في ١٠/١٢/١٣٢٤

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

والله اعلم
المراد من قوله تعالى
لا اله الا الله

فلان بن فلان بن فلان

في يوم الجمعة ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٢٨٥ هـ
والثلاث مائة

فريق، الجناح 2

والعقود

بدرهم فاكل فغلبه في ثمنه وشره صدقة لا ياكل هذا الرغيف فاكل الا قليلا منه كنه الا اذا نوى
 الكل ومن يصدق قضاء فيه فانيان والعجوة في قوله هذا الرغيف عليه حرام ان لا ياكل بالكل
 البعض لا ياكل بقرنة قوله والله لا ياكل هذا الرغيف قالوا لغيره والله لا ياكل من طعامه فان اكلت منه
 فهو على حرام فاكل ثمنه حرام في اليوم الاول فان عاد فاكل حرام في اليوم الثاني ايضا ويكره كفا
 ليعر به اليوم بالف او ان لم اعقبه بغيره بالف او ان لم تغز في اليوم قطنا بالف فاشترى ما ياتي
 درهما بالف فغذاه او اعتقه او غزاه بغيره **آخر** لا ياكل حراما فاشترى بدرهم غصية خيرا
 والكل لا ياكل وهو ام وان غصب خيرا او اكل حراما وان بدل الخبز بزيوت والكل لا ياكل فان اكل
 فردا واكل بالاسدين غزوا لا ياكل وبه اخذ بصير بن يحيى وقال الحسن كله حرام قال الغيبة اخذ
 فيه العلماء لا يكون حراما مطلقا وان حراما واختار انه كنه المضطر بالكل الميتة واختاره الفتوى
 انه ان اكل المعصوب المتغير قبل اداء الضمان بغيره لم يفسد ولو اكل من الكرم الذي دفعه
 معاملة لا ياكل لا ياكل هذا اللبن فشره لا ياكل والكل ان يفسد لو شرب فاكل لا ياكل هذا في العوية
 اما في الفارسية بانه كان فيها وبه نفي وعن محمد بن حلف على درهم لا ياكلها فاشترى بهادرا يرا فخلوها
 ثم اشترى به طعاما واكل حرام وان بدل الدرهم بالبرود من واشترى بالبرود طعاما واكل لا ياكل
 من مال فلان فغصبه خطه وطحنها او دقها فخبزها واكل ذكره في المنسقي في موضعين وذكر في آخر
 انه ياكل وفي الزرارة لا ياكل وان قال لا ياكل من طعامه كنه الحاشية لا ياكل من هذا الغيب
 فاكل من زبيب او عصيره لا ياكل ولو حلف لا ياكل من هذا الكرم فاكل من عصيره او خله او اكله ذلك
 لا ياكل وبالعبد والزبيب والخوخ والكمثرى رطبا او يابس لا ياكل منه الا شيا من الكرم من غير
 العبد لا ياكل الدباء فاكل عصيده فهاد تاي لا ياكل الا ان يكون الدباء قائما بعينه على العصيد
 لا ياكل من هذه اللبن فاكله من رطبه او خاله لا ياكل وعلى قيا من الحلف لا ياكل ثم اخذ منه عصيدا
 فاكل حراما ينبغي ان ياكل ايضا هذا لا ياكل هذه الصغريات فجعلته تيمنا واكل حراما لان علي الصق
 في اللطيف قائم تزي والامر لم يزل **الثاني عشر في الشرب وفيه اذا دخل الخاف بالمعصية حراما**
 لا يشرب البنية فاختار انه يقع على الكرم ماء العنب يتا كان او مطبوخا لان الصالحين يستحبون
 شارب الخمر واسم سبيكي يقع على كل مسكر ماء العنب ايضا وفي النوازل يقع على مسكر ماء العنب
 وغيره كالبنكي وفي الاسلام به واسم في النبي من ماء العنب الا اذا نوى مطلق الشرب وقيل انه كفولة
 سبيكي بخوارم وافق الامام السني انه اذا نوى مطلق الشرب او مسكر كنه بكل مسكر لا يشرب اليوم
 لا ياكل بالخل والزيت والسمون وكنث في الماء والبنيد لا يشرب اليوم كنه بكل شرب حتى الى
 السمون وفي الفتوى انه لا ياكل بالماء واسم الشرب يقع على البكني والاشجيرة لوعة لاشربة وفي الشربة

اشترى في بيت
 بالاضافه الى العبد لا يكون له مال مطلقا
 والاشجيرة

كنه

سبيكي
 كالبكني
 وافق

الفتاوى
 البكر
 الخمر

يقع على الخمر خاصة وفي الاصل يقع على الماء ايضا قال الشيخ الاعية هذا في العربية وفي الفارسية يقع
 على الخمر خاصة واختار الفتوى ما ذكرناه عن الاصل قال القاضي في عرفنا يقع على كل مسكر لا يشرب
 المسكر نصيبه خلقه ودخل من غير فعله لا ياكل ولو شرب بعده كنه وان ادخله خلقه فغلبه
 حرام لا يشرب مع فله في الشرط انما اذا جلس وان اختلفت الآية والشرط لا ياكل مع فله في اكل
 هذا من قصبة وفله من قصبة اخرى لا ياكل ان قلت هذا من السكر فكذا هذا على سبيل الناس اياه
 سكر قال لا رابة احسب انك تراه فله من درهم ودمه فكذا فدمه ولم يستقر لا ياكل
 ولو قال في خوارم وبدرت نكريم وحلف عليه فاخذ بيده وفعله الى مكان آخر ان لم ينعذ العيين
 الشرب ياكل في الصحيح وقيل لا ياكل لا يشرب حراما فاكل عصيدا خالية من خمره فاكله فصار حراما ينبغي ان
 يجعل فيه ملكا او شيئا اخر تغيره فان لم يفعل ان كان املا اللبن فاكله فاكله لا ياكل حراما على
 الشرب فقال والله لا اشرى خارج من هذا الكرم ياكل حراما من خمره اعتبارا بالعرف الناس عاتبة
 في الشرب فقال ان تركت شربة اكرامك طالق ان عزم على عدم الشرب لا ياكل وان لم يشرب لا ياكل اكثر
 من مرة في كل منزل يكون فيه فرب شيئا في منزل واحد مرة وشرب معه في البستان من لوانضافه
 مرة لا ياكل لا يشرب لبنا هذه المرة فصب فيه لبنا بقرة اخرى فالثاني يعتبر الغالب وعن محمد كنه
 بكل حال لا ياكل الحلف لا ياكل حراما بل يكره وان صب فيه الماء وشربه ان اللون والطعم اللبن كنه
 وان الماء لا ياكل الثاني ويحذر بعد الغلبة بالاجزاء وان تساوي ياكل استحسانا او الحلف فيما عداها اما لا ياكل
 كاللبن اذا عقر عنه عليه كنه اتفاقا وان مرج الخائف على ترك شرب الخمر اياه باخر كالبكني والبنج
 الغلبة باللون والطعم هذا الثاني كافي اللبن وان مرج بالزيت ايضا وفي الفتاوى لا يشرب المسكر
 بغير غير المسكر اليه وشرب ان ياتي الكثير من الخلوط كنه وفي البحر يدر عند حرام كنه
 الا اذا طوف على قدر من ماء زعم فصبته في حوض او يدر عظيم لا ياكل الا اذا صبته في اناء فيه ماء
 كنه عنده وان مغلوبا لا يشرب هذا الماء العذب في ليل بالماء حتى غلبه ولا يشرب لبن فنان او
 هذا الضاء في ليل بلين معز كنه ولا يعتبر الغلبة على طه فنان شرب خمر الى السكر فلهادروية
 سكران ومعه راحة قدم الى القاصي كنه لا يفرق وقيل اخذ قول محمد وفي الاصل لا ياكل هذا
 الشهادة التي الحق الى القاصي باليمن المتعقبة شرطا ان الشرط لا يلقى باليمن اجاموا وان عليه قال محمد
 بن سله لا يلقى وقال بصير يلحق وهذا الشبه بقول الامام فان الشرط الفاسد يلحق عنده بالعقد
 التام والختار قولنا بن سله وموعدم الا انما بعد الفراغ في الحالين وبه يفتى وينتفع على هذا
 لو قال لجانا امر في كانت عندك البارحة فقال ان كانت عندك البارحة فكذا ثم قال بعد ان كنت

والختار

في الصحيح

آخر

ذكرناه

يسكر

كالبكني
 كالبكني

بغيره
 كالبكني
 كالبكني

افاعا

والختار

والايجت خلافا للثاني وكذا لو قال ان لم آت هذه الدار في هذه الليلة وقد طلع الفجر حلف بطله فان لم يأت
بها الليلة الى منزله وكانت في القربى فوجب اليه قبل الفجر لايجت في المختار من خروجها من
الدار فقال ان لم آت بها الى داري الليلة فكذا قلما اصرح قالت كنت في الدار لايجت عندها خلة والثاني
وتوفاك كنت غائبة حدث ان صدر قها قال لها انت طالق في جمعي يوم في النصار فعلى اليوم القابل فطلق
بطلوع الفجر من اليوم الثاني ولو قال في جمعي اليوم لا تطلق لان جمعي ذكر اليوم محال قال لامرأة ان وطيتك
مادامت في هذه الحجرة فتحو الى الاخرى ثم رجع الى الاولى وطيتك لايجت ان وطيتك مادامت في فطلقها
باينك ثم تزوجها ووطيتك لايجت لسبب المرأة جئت دساح فقال الزوج ان لم اجتمع مع هذه الحبيبة فانت
كذا وان جاعتك من هذه الحبيبة فانت كذا وكذا اذا قال ان اطاعتك هذه المقنعة فكذا وان وطيتك في هذه
المقنعة فكذا فالحيلة فيه ان يطأها به جنة ومقنعة ولايجت مادامت الحبيبة والمقنعة باقية
وبما جاز قال ان لم آت معك الليلة مع قبضك هذا فانت طالق وقالت ان آت معك الليلة مع قبضك هذا في اتي
حقه يلبس الزوج ذلك القميص ويبسها مع ولايجت الزوج لوجود البسوة مع القميص امرأة لعدم البسوة
مع مع القميص لايجت فاستلحق وجئت وقضت منه جازما منه كذا فيما عليه الفتوى ولو نكحها لايجت ان
قربك الى سنة فانت طالق فاذا مضى اربعة اشهر بابت بالاياله ثم لايتزوجها حتى تمضي سنة فيتزوجها
بعده وان لم يوقت لاحيلة له كحلة والموت لايتبع في السنة بل اقرباؤه وبالقرابان بعد سنة لايتبع
لعدم الوقت ومما لايجت بقاء النكاح بل طلق في السنة بقاء بالقرابان وبله قرابان يقع بالاياله واذا
تزوجها يقع بالاياله واذا تزوجها يقع بالاياله بعد نفي المدة قال لامرأة ان جاعتك فانت حرة
فاحيلة ان يبيعها من غيره ثم يتزوجها ويطأها فيحل العيدين الى اتي جازم ثم يبيعهما منه فيطأها فلا حقوق
قال لامرأة اكرمني دستك ورايك بكنم ما يوتيك سال محمل على الوطى فان جاعها فيما دون الفرج لايجت و
ان تركها اربعة اشهر بابت بالاياله وحلف لايتبعها وموطعها فاليمن على الاخراج ثم الادخال
فان دام عليها لايجت ان لم اجتمع الفم فموجع على الكثرة والسعور كثر **الرابع عشر في اللبس**
لايلبس ثوبا بعينه فاقر او ارتدى او ارتدى به حنث والقبض وغيره سواء حلف لايلبس قميصا
فاتر او ارتدى لايجت ولو وضعه على عاتقه يريد المحل لايجت لايلبس القباء او قباء ولم يعين قوصفه
على كنفه ولم تدخل يديه لايجت ويجت في المعين لانه في غير المعين يحل على اللبس المعتاد والاشواق
في المعين لغو واخبار الصدر والله الحنث في المنكر ايضا وضع القباء على الحاف ونام تحته قيل
حنث وقيل لا والامر بالحياف فزاعجه لا الدار فانه لو جعل القباء فوق الدار حنث يؤيده ما
ذكره الفتوى لايلبس هذا الثوب فالق عليه ومما لايجت في المحل الحنث والمختار خلة في اللبس
لايلبس ولو انشبه فوجد حارة الثوب فالقاه كما انشبه لايجت وكذا لو القى عليه وضمته اكرسته

في المختار

ما في الفتوى

الحلية

الفتاوى

والختار

خود بوشم فكذا في بوشم طامنه في طهره لايجت وكذا الوصل على فراشه من غزها لانه لا يستي
لبس اعادة ولو نواه لايجت ايضا ولو جعل الثوب كالحاف ونام تحته لايجت ايضا خلة والمعين
بان حلف لايلبس هذا الثوب لايلبس ثوبا من غزها فلما بلغ الذيل السنة تذكر ولم يدخل الكمر والرجل
تحت الحاف لايجت لايلبس سراويل او خفين فادخل احد رجله لايجت اكرسته فو بوشم من بوشم
فكرا فوضعه على غزها او خاطبه قميصا لايجت وسئل عنه ابو مطير الميموني في آخر عمره فاشار برأسه
انه لايجت قال القبيد هذا دليل على ان يجوز لسائل ان يعمل باشارة المفتي كلف الوصية والشرارة
لكونه امر يتعلق باللفظ والمقصود في الفتوى معرفة السؤال وقد حصل ان وضعت يدك على الذوق
فكرا فوضعت يدك عليه ولم تغزل لايجت **نوع آخر** لايلبس حريرا او اريسا لايجت الاثوب
كلية ذكر او حمية ولا يعتد سداؤه وعلمه الا ان يثوبه لايلبس هذا القطع فان خذ ثوبا ولبسه حنث
ولو خشي به ثوبا لايلبس من غزل فله انه ولا يثوبه فليس ثوبا من غزل فله انه حنث و
ان ثوب عين الغزل لايجت بلبس ثوبه ولايلبس الغزل ايضا لايلبس من غزها ففزل قطعا بلك
الزوج ودفع الزوج الى الشايع باجر فلبس ان اراد الزوج به ثوبا من غزها فلبس ثوبا من غزها
الا لايلبس من غزها فلبس ثوبا من غزها فلبس ثوبا من غزها فلبس ثوبا من غزها فلبس ثوبا من غزها
مقطع الكلس حنث لانه ثوب مقطوع اليدين لايلبس هذه الحقة فجعلت قميصا وخيطت فلبس
حنث كما لو جعل البساط خراجا وجلس عليه وكان حلف ان لا يجلس على هذا البساط ولو اجلس عليه
اذ البس وكذا الخرج لو اعيد تساطا حنث في اذ قطع البساط قطع حتى خرج عن كونه بساطا وجلس
خرج من ثم اعيد بساطا لايجت لانه صنفه اخرى ان لم اجلس من هذه الثوب فباء او سراويل فكذا في
سراويل ثم فتيق وجعل قباء لايجت وان دل سوق كله مع علمه على ان يتنزه بها مع الحياطة ووجه
الثوب فاليمن عليه حنث في الوفا من هذه الحقة له يخرج عن العيدين بالتعاقب بل لايلبس الا الحاد
في الاخذ لزمان اسم الحقة بالصنيع الاول ان لبست من غزها فارتدى من غزها ونسي ولايجت
وقيل ان كان الحلف لمعني في الغزل حنث والا فله كما اذا حلف لايلبس دار فله ان يباع داره ثم دخلها كان
لمعني في الدار حنث والا فله لايلبس من ثوبها فارتدى وليس الا انقطاع النسبة الا اذا نوى من غزها
نوع آخر لايلبس من غزها شيئا فلبس من غزها او غزها غيرها ان لم يذكر الثوب حنث وان ذكر
لاذكر لايلبس من ثوبه فله في الثوب قماش فوجد وان كان قماشيا اثنا حنث هذا اذا نوى
بنفسه فله حنث بلبس من غزها وواجبه وان تقبل مواعيل كما اذا لبس من غزها على حنث
على هذا التفصيل لايلبس من ثياب فله في ثياب الثياب فلبس ثوبا ارتداه منه حنث قال لها
لايتخير لها ابن جاحك بوشم ام كذبت لايلبس من ثياب فله في ثياب فلبس ثوبا ارتداه منه حنث

في الفتوى
من بوشم
في الفتوى

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

من بوشم

هذا البيت فيها لم يكن خله في السكنى **نوع** لا يسكن هذه الدار فوجد الباب مغلقا لا يمكنه
الفتح فلم يتمكن من الخروج لا يفتح ولا يفتح بالفتح لا يفتح اجماعا ومن الثاني فيمن حلف
لا يسكن هذه الدار ان اغلق في الباب عذر وليس عليه ان يتسور الحائط وبه نأخذ حتى لا يقع الطلاق
ان غلق بالسكنى فيه خله في ما اذا قال ان لم يخرج منه اليوم فكذا وقيد بفتح حيث في الصحيح
ان لم يخرج من البيت فكذا وقيد بفتح حيث في ما اذا قال ان لم يخرج منه اليوم فكذا وقيد بفتح حيث في الصحيح
الفعل وعدمه ان الشرع لا يجعل المعلوم موجودا او محلا للموجود معدوما بعد الاكراه ونحوه الخ في
مسئلة السكنى امر وجودي فان عدمه باكراه الفاعل وفي مسئلة الخروج امر عيني قال تعالى ان سكنت بالليله
في هذه الدار فكذا فلم تقدر على الخروج ليله لا يفتح خله في الرجل ولو تحقق العذر في حقه ايضا بالطلاق
معدون انما سبب درين سبب باشم فكذا فاصابه الحنفى ولم يقدر على الخروج حيث لا يفتح فله نأ ولا يفتح
له فاكنته دار كل منهما في مقصوده لم يفتح ولو كان في الدار مقصورة فسكر فيها احد في الدار والآخر
في المقصورة يفتح وتكون في الباب كانه منزل واحد او بيت واحد او حجرة واحدة يكون فيه معاهم يفتح
حتى با كنه فيما نوى وان بيتا بعينه لا يفتح وان مدينة بعينه او قرية ستمها فان ساكنه فيها
بيتا او منزلا واحد اختلف وقابله تخصيصها اخراج سائر المواضع عن البيت ولو ساكنه في حانوتها
فبه نأ لا يفتح والبيت على المأوى التي فيها المأوى والامل والعبال الا ان يترك الحال على المسكنه في
السوق او نواها ولو لا يفتح فله ان يدخل داره غصبا فان اخذ موافقة النقلة خلت وان داره
واقام يوما او يمين لا يفتح والمسكنه الدوام عليها بالامل والمتاع سافر الى الف وسكن مع الخلق عليه
اعلم يفتح عند الامام بناء على ان قيام السكنى بالامل والمتاع وعند الثاني لا وعليه الفتوى وان سافر
الحال اقل من مدته يفتح لا يسكنه وفيه باهله فاجتهدت في اخراجها فغلبت ولم يخرج لا يفتح خاتما
عند الحاكم اولاد وكذا الوضعية بالوفاق لانه سكنى لا ساكن **السادس عشر في الدخول** لا يبيع قديمه
في دار فله ان يدخلها رابعا او ماشيا حيث فان نوى ماشيا ودخلها رابعا لا يفتح كما لو دخل مكرها
فان مكرها وسوقا دبر على المنع اختلفوا قال السيد ابو شجاع لا يفتح والايحى الخ في وان على الدابة
فغلبت فاجلته او الفاه الرمح فيه او رلق ووقع فيه فالايحى انه لا يفتح ولو جاء الى الباب لا يريد
الدخول فاشترطه المشي ووقع فيه لعبار يفتح تزوجها لم قال ويترخا انه لم فكذا فخلها غدا الى
بيتها ان اراد حملها يبيع لا يبيع وان اراد حاسا كراهية خله بها فيه ولم يخرجها يبيع **نوع آخر**
لا يدخل بيتا فقام على السكينة ان زنا الباب يفتح خارجة لا يفتح وان بقي داخله يفتح ان وجبت الا
باذن فكذا فقامت على العتية وبعض قدمها في الخارج وبعض قدمها في الداخل وذلك يعلم ايضا
الباب بان يفتح بعضها في الخارج وبعض في الداخل فاعلموا ان على الخارج يفتح وان على الداخل او

اذا كان
المراد من
في الصحيح
والايحى

دعوى الفتوى
ادخل
والايحى
فان يبرأ منه ارم فكذا
فعله غيره الى بيتها

ما علق

بابه

عليها الا اذا كان يدخل فيه قائما اذا كان مستلقا على ظهره او بطنه او جنبه ومما يعارض به
والنصف داخله يفتح الا ان كان في الداخل داخل في الخارج خابج ولا يفتح باذنه الا ان كان
وكذا لو تناول شيئا بيده لا يدخل بيت فله ان يفتح على دكة على بابها ولو تابع البيت وينتفع بها الخلق
يحتسب وفيه نظر وان دخل حائطا متصفا مع هذه الدار الى الحائطة وليس الى الحائط باب في الدار يفتح
اكرهه ان رماه تبايى بذكر اندر هذا فكذا ان الحائط رماه في الكرم فلم يخرج يفتح لان المقصود
منع من الدخول اذا رماه ومنعه من الكرم اذا رماه بعد الدخول لا يدخل به او مدينة كذا
فعلى القرائن وكذا مدينة روى خله في كورة بخاري او شقاق كذا الخ لا يفتح الا ان كان في الدار
فله ان يفتح فكذا وقال اردت به الدخول وهو يحرم حرم ولا يدخل به لانه حقيقة اللفظ هذا
وقيل محل هذا على الدخول بخانه فله ان يفتح ولم يقل ان يفتح في الحال باذنه احد رجليه لا يدخل
هذه الدار فقام على السطح او سلمه او سقط سقط في الدار جواب الرواية وهو المختار انه يفتح في البيت
على انه ان من الحجر لا يفتح لا يدخل هذه وحلف اخر ان لا يخرج من هذه الدار فقام كل على سبيل الخ
واحد منها لا يخرج فان بقي شجرة لو سقط سقط في الطريق لا يفتح كما لو دخل الكنيف وباب الدار لا يدخل
هذه الدار فدخل بيتا عنده قد اشترى في السكة ولرباب في الدار ايضا يفتح وكذا لو دخل علوها الذي
على الطريق او على الكنيف وبابها في الدار لا يدخل من المسجد فخرج فاقبض سجدا خروجه
حتث كالدار لا يدخل سكة فله ان يدخل سجدها وليس له باب الى تلك السكة لا يفتح في المختار
اقرض قال الصدر وبه يفتح والحق انه ان كان ظهره الى تلك السكة يفتح الى سكة اخرى لا يفتح
وان كان له باب آخر الى هذه السكة ايضا يفتح لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير
الباب لم يفتح ولو لم يفتحه ولكنه نوى للصدق قضاء ولو حفر سورا تحت تلك الدار فدخله
او القنطرة لا يفتح ولو كان راس القنطرة مكشوفة في الدار كان كبرية يستقي منه اصل الدار يفتح
او ابلغ ذلك المكان وان كان صغيرا كضوء القنطرة لا يفتح لا يدخل من القنطرة وهو معروف في
وقرب في مكان آخر ودخله يفتح لا يفتح هذا القلم فكسره وكتب به لا يفتح لانه بعد اكتمل يفتح
قلما لا يلبس هذا الغل فقطع يراها ويرها باخر لم يفتح وفي الجباية العبرة للعباد لا يفتح
على هذه الاسطوانة ومضى اجر فقض وبنى ثانيا فجلس عليها لا يفتح **نوع آخر** لا يدخل بيتا فله
وموفيه باجارة او اعارة يفتح عندنا اشلم الدار الى المتعبد ونقل مواعيد اليه والا لا يفتح
دابة فله ان ولا يتخدم عبدا فله ان يتركه او يتخدم المستعارة لا يفتح بله خله في ولو دخل
بيتا لا تجزى له لا يسكن حائطا فله ان يتركه او يتخدم المستعارة لا يفتح بله خله في ولو دخل
الحائط لا يفتح عندنا فله ان كان من لا يسكنه حث عند الكل لا يدخل على فله ان ولم يفتح

من زينة
في العبرة فانما كثر البدن
في الدخول والخروج

اكرهه ان رماه تبايى
بذكر اندر هذا فكذا

بابه
الايحى

بابه

بابه

بابه

بين اخذ قيمتها يوم قبضها اخذها وليس نقصان الفضة ان بكروا ولا العقر ان شئنا لان الوطى على ملكه تعالى
 بعير بعير وقبضها يوم قبضها اخذها وليس نقصان الفضة ان بكروا ولا العقر ان شئنا لان الوطى على ملكه تعالى
 او يرجع حصته العيب البعير الآخر صحيحا وانما حقيقته من البعير الذي عيبه او نقابها وضى له رجل عيوبه
 فطلع على عيب ورده لانها على قياس قوله الامام لانه باطل كضمان العترة ولو ضى له ضمان البقرة
 او الحية فوجد سرقة او حرا او الخمر او الاغني فوجد كذلك رجع بماله على الضمان بالتميز ولو ماتت عترة
 بالنقص رجع بماله على ضمان المولى ولو ضى له حصته ما يجد منه العيب جاز عند الامامين ان رجع بالتميز كله وان عيب
 عترة كحصته العيب على الضمان ما يرجع على البايع وان ضى ما حقه من التمير من عترة مثل العيب كذا عند الامام
 ان اشترى رجع بالتميز اقربا في امته ثم وكل يبيعها فباعها وكم اباها لم يعلم به اشترى ورأى الرقعة الوكيل باقرار
 موكل ليس له كذلك فعلى المخرج الوكيل ومن الثاني اشتراها وابتاع عترة ووجد بها ثم اشترى اشترى ببينة فالان
 لانهم لها حتى لو اشتراها من المشتري وابتاع عترة له حق الرد وكذا الابان من المتاجر والمسيكين والمودع
 لان ائتم من المتعم قبل النسيئة ثم عادت اليه وان بيعت من المتعم او وقعت في سبيل رجل وابتاع عترة في دار
 لهذا الرجوع الى ماله او لا فلو بان اشترى انا فضية من ابيه فوجد ردنا ليس له الرد الا اذا كان له
 او غش وكذا اشترى جارية فوجدها سوداء تام الحلقه ليس له الرد لان الفقه في الجوارى ليس بعيب عترة الجارية
 الجلي عيب لاو البايين اشتراها على انها عترة فابتاع في يده ثم علم انها لم تكن له ارجع بشئ كذا في العلم ومن الثاني
 انه يرجع بالنقصان اشترى جارية زفافا او زوجها بعير مثله فهذا عيب الجوارى التي تخون اطفال
 اولاد لا في غير من الا ان ينفذ النجاس عيبا والذئب ليس بعيب فيها ولا الخبث في الجوارى خاصة وجعل في
 الحنفى الذئب عيبا في الجوارى فاذا كانا مائة فلو عيب في مائة النواذر ليس بعيب الا اذا فحش بان يوجد الربعة
 من بعير وشئ لا ية الا ان يكون فاحشا لا يوجد من الناس مثله واذا وجد عترة مصفى سقط او اشتراها
 على انه منقوطة النجس فوجد على خلافه وعلى انه جامع فوجد اتيان او اتيه سابقه وعيب الثاني اشتراها و
 قبضها ثم اطلع بها على عيب لا يطرأ عليها الا النساء فان قلن بها ذلك لارادها اخلت بالبايع وان قبل القبض
 اندها بقولهن وقال قهرهما سواء لادخاله لا يكره البايع او اقراره او البينة ثم قال بعد ذلك ان قبل القبض
 بعده بقولهن فيما لا يطرأ عليه لرجاله الا في الحبل لانه ليس بظاهر بل اختلف عليه بكلامهم وفي بعض الكتب
 اشتراها ووجد بها عيب لا يطرأ عليها الا النساء انما لا يحدث مثله في المدة كالزني ردها بشهادة الواحدة
 والاثنان احوط وان يحدث مثله خلف بها ديتها وان قبل القبض ردت بشهادتهما في آخر الثاني وكان اولا
 يقول بخلف البايع لا يرد في مبيع من ذلك وكان محمدا ولا يقوفا الرقابة لا يرد ايضا بشهادتهما وخلف البايع
 ثم رجع اليها قلنا اشترى حقتي فوجد احداهما مضيقا ان لعل في رجله لا يرد والربعة لانه عيب عند الناس قال
 منذ اشترى لم يرد وان وجد مضيقا لانه وذكره في الدرر اشترى ثعلبين فوجدتهما مضيقا لانه ردة وان وجد

فمن ذا العلمين وسابقين مرارا

المشركين فاعلموا

سپان

أحدهما أضيق من الآخر فان كان خارجاً ما عليه خاف في الناس في العادة ردة والا لا ولولم يدخل رجل لا لعله فقال
 البائع انه يشتري في رجله قلبه بوعا فلم يشتبه له الردة المشتري الاول اراد بايقه عن العيب بعد ما وجده
 الثاني عيباً قبل رده حتى لو رده الثاني عليه ان رده على الاول ادعى عيباً في البيع فاصطلى على ان يبذل
 البائع للمشتري ما لا ثم بان لا عيب وكان لكنه قد يرى استودع هذا العيب قال شيخ الاسلام واذ كان العيب من اعمام
 لا حرج عليه المدة ردة بلا برهان الا ان يدعى على ابراء المشتري او رضاه فان انكره خلق على عدم الرضا
 والابراء ولد اقبل الحدوث في هذا المشتري ويقول للبائع اهدك عيبك انكر ولا يثبت للمشتري بخلاف البائع على التواتر
 لا العلم وان كان على فعل الغير كافي للعان يستحق الزجر بانه انما قد ردت وان ردت فعل الغير لا يستحق على
 صفة فعالية المشتري حراً يعلق الحرج ان سلم نفسه عيب وان قهره لا يبرئ عشرة مئة على انه من دباع غيره
 فالتق اتيه في الماء فبان انه دماغ ساج ومو عيب فاحل هذا التي استعمل البصاة في البقية قالوا انه مع دماغ
 الساج ردة ويرجع بنقصان العيب الاثنى وكذا في الاربعين اذا طلق على عيبه بغير رجع بالنقصان ولا ردة
 لا شجب قال الجارية هذه السارقة او هذه الزانية ولم ينقصم باعها ووجدها المشتري سارقة او زانية
 واراد ردها فانكر المشتري كعب العيب مما قد من على الاقرار لا يثبت به العيب وكذا لو قال انما سارقة فزانية
 انما اذا قال هذه الخجونة فطعت كذا ثم انكر وبيع به عليه قبل لا يكون اقرارا المشتري جارية فذكره ولم يعلم
 باعها عيباً اشتداهم علم انها الردة لانها كانت شبهة على الناس وقد ذكرنا الاصل والكي عيب لان من الداء الا ان
 يكون سقم كافي الربوب المشتري نورانيام في وقت الفل يعني في حشد در وقت كاري رده اذا سرق العبد اقل من
 عشرة او ثقب العبد اثنت ولم ياخذ شيئاً فهو عيب وسرقه فليس او فليس ليس عيب وسبلان الدرع من العبد
 او الجارية عيب والحال على شقة الجارية وقد تم عيب المشتري شقة ليشترى منها الباب فوجدها بعد ان يبيع
 لذكر رجوعه بالنقص الا ان ياخذ البائع البتة كاس ولو كان بالعبد او الجارية المشتري وبيع العرس ياخذ بعد
 اخرى ردة المشتري على انها بكرة فعلم بان على عدم البكرة فلما علم نزع بلا يلبس ساعة ردة وان ثبت بعد علم
 لا التهم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء اما المعقاة فلا يشتري دابة ياكل اللبنة اذا كان عيب
 قلى لا الجري عيب ونا خيرة عيب وسبلان الماء من الخبز عيب كسب البند تما كل ولا ياكل من عيب البند
 وارتماع الحنف وادناه شتر اذا كان المشتري هذا القدر وثبت انه كان عند البائع كذا عيب فاصار له عند على
 اخذه المشتري لم عاده فله ان كان البائع اعطاه على وجدها عن العيب ردة **نوع فيما يمنع الردة وما**
لا يمنع كل تصرف يبدل على الرضا بعد العلم به فيع الردة والرجوع باليقين ولم المشتري التي جعلها اجرة
 في الاجارة لم عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص بكذا كانت او يثبت انقصها الوطى او لا يجله في الاستدراك وكذا لو قبلها
 بشبهة او كسرها ويرجع بالنقص الا ان يتوهم البائع اقبلها وان وطئها الزوج ان ثبت ردها وان بكذا الا في
 الوطئ عند المشتري او ابتذاله عنده وان ختم عند السام في الصهر ولو وطئها عند النزع والمشتري لا ردة ويرجع النقص

فی الحسنة وادبہا من عیبہا اذا
ظہر عدمہ او ہر فہم

كان من ان افضل الخدوش عند
المشترين من خلف الباب

اس

وہم نصیب

باب ط

魚

وقوله خذوا زينتكم اذا خرجتم الى المسجد ذلالتهم على انهم في حلة
الجمعة

11

مستتر علی ایها که فی خبر
و قد مر ما فی خبر

من المعروف

وبعد قبضه له رد المبيع خاصة وان كان باء احدها ولو اشترى امة واحدة وباع بعضها واطلع على عيب لا رد ولا يرجع بالنقصان فيما باء وفاقا بحصة الباقي في الظاهر وبما لقي في اشترى طعاما فاكل بعضه او عرقه على البيع او باء برة الباقي عند محمد يرجع بنقصان المبيع الاكل في البيع والعرق عليه عند محمد وعليه الفتوى اشترى دقيقا فخر بعضه فوجده من ائدة الباقي بحصة ويرجع بنقصان ما استهلكه عند محمد وبه اذا اذ الفقيه ابو الليث كس بعض الجوزات فوجده فاسدا لا يتفق به فلا رد الباقي اذا برطن انة الباقي معيب والا لا واذا برطن يرجع بكل المثل وان يتفق به ولو لم يتفق عند الناس يرجع بنقصان المبيع فيما كسره ولا رد المكسور اشترى بغيره وقبضه فسقط فذبحه انسان فوجده فاسدا فاستبد منه فذبحه ان لا باء المشتري لا يرجع بنقصان المبيع وان باءه يرجع عنده كسلة الطعام اكل بعضه ثم وجده فاسدا يرجع النقص عندهما وعليه الفتوى وفي رد الباقي الفتوى على قول محمد وفي الدابة اذا علم بالعيب ثم خرجها لا يرجع بشئ اشترى عبدا وبه من فارد في بده لا يرد وقيل يرد كافي في دفع السن الا ان يصير صاحب فراشه فلا يرد اشترى مرقعا فاطلع بها على عيب ثم امره بالارضاع له الرد لانه استجره ولو جعل المثل فأكمله او باء لا يرد لان اللبن خرد منها فاستيفاه وهاذا دليل الرضا في الفكاوي الحلب تلك اكل اوبى بكون اوبى لا يكون رضاه وجلبه من الشاة رضاه ام لا ولو اذ عرف العيب لم يكون رضاه لانه خرد عنده ففقد ولو اذ خفف البزق فذبحه ولم ينقص ثم اطلع على عيب الرد اشترى دابة او غلاما فاطلع على عيب ولم يرد الا فأكمله واسكه ولم يتفرق فيه ما يدل على الرضا لا يرد ولو حفر ويرجع بالنقصان ان ملكه وجده لادانه في السد عيبا وموخراف فامض لا يمنع الرد من غير ما اطلع على عيب بها فاعلم القاضي وبرمن على الشراء والعيب فوضوا القاضي عند محمد لا يستغنى عن فحص البايه ان كان لم ينقص بالرد على الغائب يرجع عليه بالمثل وان كان قضى بجه لان للنقصان على الغائب نفاذ في الظاهر انما بانوا ان السيد اشترى دابة في الاسلام فخرج عليها غاربا واطلع بنصيب البايه لا يرد بها وان في دار الحرب لانه رضاه وان اخطأ البايه بان الركوب ليس برضا ومضاه القاضي في خاتم البايه في العيب ثم ترك الخصومة زمانا ونعم ان التوك كان لينسب مل موعيب ام لا لا رد اشترى ناقة على ان كانا ففكرها فلم يجدها كذلك وكرد راعم المثل فوجدها نهرة رد بخلاف العيب حتى يضمن تلك الدارهم المكسورة اذ دخل الغنوم المشتري في النار ثم اطلع على عيب لا يرد فلا رد الا اذا دخل لم يملكه اشترى شيئا او حدة او ابرسا فبان انه دار وكرد به بوجه لا يرد لان المنشأ رخصه بالرد والاطلاع على الابريش يكون بعد البذل وانه عيب حادث بل يرجع النقص قطع البطل فوجدها فاسدا ان لم يكن بها قيمة يرجع بكل المثل على كل حال لانها قيمة ان قبل استهلاكه ثم خرد البايه بيرة العيب وعدم قبوله بطيخي ومن قبولها ورد المثل وان استهلك العيب بعد علمه بالعيب لا يرجع له على البايه وذاك العيب حادث لان برة بالقديم اشترى شاة حامله فلو كسده ثم اطلع على عيب لا يرد

اشترى امة وباع بعضها ثم اطلع على عيب
فرد الباقي من الطعام وعليه الفتوى كما هو
مطالع الفتوى
وبه اخذ

اشترى حمارا واحدا لا يرد جمع بينه وبين

وجده من الشاة رضاه
اطلع على عيب ولم يجدها ملك فاطم وامسك ولم يتفرق
في وضعه فاني العيب عند عدل وماتت عند ثم قصرت
وجده القضاء على ان
دارهم
فاحم البايه في العيب فوجده
ثم ترك الخصومة زمانا

اذا

فانه ملك المولد له الرد اشترى الارض من غلاتها ثم اطلع على عيب الارض بركة الشاة وبعد جمع الغلات او تركها لا يرد قال البايه ليعده اطلعه على عيب تبعتها قال نعم لزم ولا يمكن من الرد قال محمد وسبق ان يقول بطل قوله نعم لانه عرض على البيع ولا يرد في كسبه اطلع على عيب فقال البايه نعم والرد على عيب فممن فلم يقبله لا يرد ولو وجد المثل ربحا فقال المشتري اني قد عرفت اني لم يربح فعلى ما يربح رده السجنا اشترى ارضا في الحين فوجد فيها في البهي ثم اذ ملكها ردت ان اخذ السبب وان زاد في يد المشتري وان اختلف السبب لا بان كان من غير اخذ البايه ومن اخذ عند المشتري وكذا اذا اشترى كراما وبغلة في يد المشتري وعند البايه ايضا ان اخذ السبب يرجع وان زاد عند المشتري ولو كان عيبا عند البايه في بويش او لليم الخيول عند المشتري لان يرد ان اخذ السبب فان صار صاحبها في لانه عيب فخر فخرج بالنقصان ولو كان به قرحه فابوت او جردى فابوت او ذنب برفه من خرج كان عند البايه او صار رتب الموضحة امة لا يرد اشترى ارضا فاني سجد لا يرد وان وقع الاستغناء عنه ويرجع بالنقص فان حدث به عيب يرجع بالنقص وان قال البايه انا اقبل ولا ارد النقص قيل للمشتري ليس لك النقص فاقا ان ارد المبيع او ترضى به بقى العبد ليس له الرجوع بالنقص الا ان يعوب او يعود لان له ان يقول اقبله كذلك ابر المشتري عن المثل ثم اطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ او اشترى بعد اطلع على عيب وقبل ان ابيع كان الغنم عند البايه وكنته فله رد على البايه وبالعود الى المشتري بعد البيع عالم بالبيع لا يكون فاشترى ثوبا وباعه من آخر فاطلع الثاني على عيب ثوبه ففاه الاول حذر عند الثاني وقال الثاني كان عند البايه الاول يرد على ذكر برة الثاني على المشتري الاول والمشتري الاول على البايه عند الامام الثاني وطوختار القاضي ولو برمن ان العيب كان عند المشتري الاول ليس له ان يراجع بائعه اجماعا وجد المشتري الثاني عيبا وقد عذر الرد بعيبه عند رده ويرجع على بائعه بنقصان العيب ليس البايه ان يرجع بالنقصان على البايه الاول في قول الامام خلاه فيها اشترى عبدا فاجده البايه انه ابن في كراه ثم اراد الرد بذلك ليس له الرد لان المشتري لما قال له جردت به العيب صار موقفا للبايه فيما اخبره وطى الشيت عنه الرد بالعيب والرجوع بالنقص وكذا القليل والمتى بشدة لانه دليل الرضا وسواء كان قبل العلم بالعيب او بعده والا فخره لا يكون رضاه الا اذا كرمه على الحذرة لانه تحقق بالملك ولم يجعل السر حتى دليل الرضا مطلقا وان زيادة المتصلة لا يمنع الرد اجماعا ومطالع الاستد اد على قول محمد لا يرد اد على قولها نعم باء عيبا جارية وسلمها ولم يقبض العبد حتى اذ ادت في يد مشتريا زيادة متصلة ومملك العبد قبل التسليم لبايها ان اخذها عند محمد وكذا القليل اذا ادت في يدها ثم اطلعها قبل التسليم عند ما لا يرد والمشتري اذا ادت متصلة لا يمنع الرد بعيب اذا اطلع بالاجماع والمقصود بتسليم الرد اجماعا ومطالع الاستد اد على الاختلاف اشترى ثوبين فوجدهما فاسدا فانه يرد معا قبل التسليم

نيز

حينئذ

الحق الرد
وان كان

رد على
باي

عيب
اذا

نقص

اجماع

فان البايه في عيبه
العيب حاله لم يرد
العلم على عيب حال البايه بعد وان لم
يتفرق برونه من ان قاله ونوع
البراءة وبسته في العيب

الزغار بباي
في عيب الارض والكم

عندهم
في كون المثل عيبا عند
البايه من رضاء

المطالع الدابة في كراه
بلا وتارة مع

دابة في كراه

ابن العبد ليس له الرجوع بالنقص
الا ان يعوب العيب

دابة في كراه

دابة في كراه

اجماع

في

النقصان والمشتري يبيع الرد

والاستد اد على الاختلاف

بطلان

اجماع

اشترى حمارا

ومو بالخيار جاز وهو على خياره على ان لا ياكل من ثمره لانه المنفعة لاحقة لها من الثمر والثمر
 لها حصة والوطئ والسكن بشبهة والنظر في جملتها بما رضاء ان تصادق عليها اما اذا نظرت الى
 وجه شبهة او قبلت او لم تقبل ان المشتري بالشبهة لزمته الخيار بقوله خلافه فمجرد وقبل المشتري
 وانكر الشبهة فصدق وان دعيته الجارية الى فاش من الخيار لا يبطل بهن المشتري او اجرو او
 باعه على ان الخيار يظل جازا لروية ولو فدا وعفت هذا لاجارة او فسخ البيع بكم الخيار لا يعود خيارا لروية
 ويرد بالبيع كزيادة المنفعة المتولدة كالكسب والفلة لا يمنع اجماعا وان اجاز البيع فالكسب والفلة
 وان فسخه فذلك كعدمها وعند الامام للبايع تحت الجارية عند المشتري ثم زال بردها بالخيار يبرأ ويطلب
 يخرج المشتري ويخرج المشتري والاجنبي والبيع اشتري ارضا بالخيار وعليها الكار فزرها الا ان يترك
 عليها على الحالة الاولى لا يرد لها اخذها باجنبتها بالشفعة او عرفت على البيع يبطل خيار الرضا لا الروية
 ولا عرفت على البيع للبايع الذي له الخيار بلا حضور المشتري لا يفسد كونه يبطل بالبيع ولا يفسد ولا يفسد
 الاخر ليس بفسخ ولا ان يرد منه وفي خيار البلوغ والخبرة يفسد به حضور الاخر وذكر القاضي انه يتوقف
 على علم صاحبه ان علم به في مدة الخيار جاز هذا في الفسخ بالقول اقاما بالعمل يجوز له علم الاخر بان كان الخيار
 للبايع في جاريته فوطئها او باعها من غير علمه وان المشتري كان ذلك اجاز البيع وفي القبول لو الخيار للمشتري
 فسخ احداهما في مدينه بله محض من الاخر لا يجوز وفي الاجارة الطولية فسخ احداهما في مدينه على كله في مدينه على كله
 اخذوا بقول الثاني فيها اشتري ديباجا وبسطه ونظر في فسخه وشيئ منه او كتابا وشيئ منه ففسخ لا يبطل
 خياره الا ان يثبت انه لو فسخ من كتاب غير موقوف بين يديه بل ارفع لا يصير غاصبا وان قلبه وراعه ولو
 درس منه بطل خياره قال الفقيه الدراسة منه لا يبطل لانه استعان كالاستخدام والكتاب منه يبطل لانه استعمال
 وبه نأخذ عقيدة البايع من بدلت شيئا بالخيار لا يكون رضائيا بقوله خياره في الروية المكمل والموزون من جنس
 في دعواه او دعيته بروية البعض فقط خيار الروية ولو تخلفا كالعبيد والكتاب لا يوجب الا الجز وبالسفن
 وفي الكسب لا حتى يركب من كل نوع شيئا وفي الخيل يركب البعض كافيته وشرط روية ما هو المقصود من الدار
 كالصينغ والشتوي ولو شقوبان او صيفيان فروية احدهما كافيته لاروية المظن والاصطبل والخلاد
 وفي الحي اذا كان فيها مقصود كبنت طابق بشرط روية وفي بيوت الفلة يكتفي بروية الخارج كما هو جواب
 الروية اختلغا في الروية خلف المشتري لانه انكر الروية او يقبض المشتري ثم اقاله لم يفسد كونه يقبض المشتري
 مفسدا في الارض كالجوز والبصل ان لم يثبت ولم يعلم وجوده لا يجوز وان ثبت وعلم وجوده جاز ثم ان كانا
 تما كمال او يوزن معلومة كالقيل والجوز فقلعه البايع او المشتري باذنه قويا يرد خلت الكيل والوزن
 يثبت الخيار حتى لو فسخ به لانه الكل لان روية البعض فيها روية الكل على ما ذكرنا فقلعه المشتري بلا اذن
 البايع وان لم يكن المقلوع ثمن فالقلع وعنده يفسد وان لم يكن ثمن بطل حتى الرق والزم البيع رضى بالمقلوع ام لا

المستصلحة
 اجازة في ان الزيادة المتصلة كالكتب
 والفلة لا يوجب اجماعا
 فسخه

شبهة
 باع

نصفه

قبل الزيادة

وجد في ناحية اخرى اقل او اكثر او لم يجد شيئا لانه قبل القيل كان نائبا وبه صار مواتا وحديث العبد عند
 المشتري ببيع الرق وان كان يباع عند ابي القيل كالمثل ان قلعه البايع او المشتري باذنه يثبت له الخيار حتى لو
 وصيه لا يلزم البيع في الخلق لانه قد فسخت خلاف المكمل والموزون فانه قلعه المشتري بلا اذن البايع
 ولا يرد في الخيار لو قال المشتري اخذ ان قلعه ولم يعلمه لا الاكمل الرق بل يلزم من وقال البايع ان قلعه
 بها الا من وانقرنا فقلعه انساها بالقلع فان تسامحا في القاضى العقد بينهما فقلعه البايع في القارة
 لا يكون روية حتى لا يفسد على يد او اصبحت اخرج المسكن النافذ لاردة لا بروية ولا يوجب الا في الاخر
 برده اشتري حصة مبينة فزاد بطلانها بالخيار الا اذا كانت البطانة مقصودة وان رآه فها رتبها يبطل
 الا اذا كانت البطانة مقصودة وفي الباطن والظاهر ان لم ير البطانة لم الخيار ولا يرد في مائة القيمة
 روية الفسخ وفسخه الما لا يلزم من روية الخاف والياضية لا يبطل الخيار في الفسخ والساق والقد والجنب
 يبطل وعن الامام ان في الروايات يفسد النظر الى الخاف والساق او المصدر او الجنب او الوجه ولورد وجه المكلف
 وراى ظهره بالخيار ولو نظر الى الوجه لا يفسد خياره لانه المرفوع بيع الوجه اى جارية فلم يفسد بها
 ثم اشتراها وبني شفعة ولم يعلم انها مولى الخيار لعدم الرضا راي في يده ثوبين وثان احدهما في ثوب وباعه
 الخيار ولو كلفها وباعها من غير علمه وبطلانها بالخيار لانه رتبها جعل الثمن الاكثر لاردها ولو باعها من
 واحد الخيار وبطل خيار الروية في عقد قبل الفسخ كالاجارة والمعتمة والعقد على دعوى مال الا في السلم
 فيه والدرهم والدراهم غير موقفة ويكون فسخا من الاصل ان فسخ بها قبل القبض وبعد قبل الروية
 لانه غير لازم ولو وجد السبب بعد الروية بلا قضاء ورضاء بحضرة الاخر الاعذار الثاني وكلا الخيارين لا
 يورث الخيار بالاشتقاق اشتري عديرا فاذا احدثها العبد ولم يجر المالك ان عاا وقت
 الشراء لزم بحضرة والا اذ بعد القبض لا خيار وان قبله فخر بين اخذه بحضرة والمركز لتزني الصفقة
 وان اجاز الخيار اشتري عديرا فاشترى نصفه فخر بين اخذه بنصف العدي ونزله فان اخذ احدثا لا فخر
 الرابع برجع العدي وليس للاخر رقة عند الامام ولو اشترى شخص عديرا فخره خطه مبيته ان قبل فسخ خياره
 وان بعد فسخه لا وقد احدثوا احدثوا الشوب الواحد اشتري النصف فخر قبل فسخه وبطله لا الزك في الخبيث
 اشتري ارضا على ان يتركها او يتركها على ان يتركها او يتركها على ان يتركها او يتركها على ان يتركها او يتركها
 والنقل كما ذكرنا وخطه فخر فخر قبل فسخه بالخيار كله في ما اذا اشتري رطلها فخر فخر
 لان الاسم قد تغير بالكتابة ولو وجد المشتري موهونا او مستاجر الخيار باع بالخيار بعد رخصان الما كما كان
 بالخيار فيه وثلاثة بعد ولو قال لا خيار وكذا رخصان بل بعد ثلثة فسد فيما يروى عن محمد وعن الثاني انه يفسد
 وله الخيار بعد المدة الاستخدام والركوب بله سفيرا والبس خيار الفسخ ليس برضا او استخدام الجارية كالعبد
 قبلته بشبهة واقره المشتري بطل الخيار بعد الامين وكذا يصير راجعا به وعن الثاني ان فسخا خلاسا

لرؤية البيع

من فسخه

روية
 مسند زنون
 الوجه المكلف

بعد الفسخ من جوار
 الخيار

في الاستخدام والركوب
 البس املا او ندمتها

ولا يكره لا يكون رضا ولا راجعا وعن محمد بن الرضا ورواه عن الصادق عليه السلام ان ابطال الخيار معناه
ادخال الشيء في ملكه والامه لا تلحق كذا قالوا الرجعة فاستدابة المالك القايح ولا ادخال فيها فملكك
والقبلة قد يكون بلا شبهة قال محمد بن ابي اسحق المثنى قوله قال يقول له وان يرضى على ان يرضى
في الجاهل ان يرضى وفي القنوي لا يعلم اطلعه عليها محله في الجاهل لان معانيه واكمل معلق بعضه
ابتداء في المقتضى والبيع دليل الرضا في بطل خيار الرضا والبيع باختياره وتعلقا وانما البيع
التي ان تعد الاكوية رضا وان عرضا رضا وان ملكك باجبت الرجعة او كانت الشاة المشقة باختياره
الخيار الا ان يكون البينة قوية والشاة قوية وعن محمد بن ابي بصير عن علي بن ابي طالب في بيعه من اخرج
بلا قول المشتري وكان قبضه باذن الباي لا يلزم البيع لما لا يجوز له حاله وكذا اذا اشتري كغيره باختياره
فصار غير قبضه وعنه اشتري بغيره ففارقته فخرج عذره او اشتري منها للربح وللوصف
لا يبطل خياره وان سقى ربحه بطل وعنه محمد بن ابي الجار الباي فابواه المشتري عن النبي فانما البيع
ولو لم يرضى فابواه عن النبي ان شاء امضاء بطله عن طراد وعن الثاني ان ابراء الباي والخيار له
لبيع وعنه ليس ببيع ولا امضاء ولو حلت البقرة المشقة بطل خياره وعنه محمد بن ابي اسحق
ينلف البينة وقبض النبي اذا كان الخيار للبائع امضاء اشتري عبد الباي ثم رآه في السوق فاشترى
فدور رضا فان بغيره لا يملكه خفية حتى قال لا يجوز بيعه بغيره لثبوت خيار الرضا
الاختيار ونقصه من ان ليس بباطل اذا اراد من خارج في البستان ولم يخله ويحج او رآه طامو لدار ثبت
خيار الرضا وهذا قول بانه رآه في روض الاشجار وكذا او رآه طامو لدار ولم يكن فيها بناء فان فيها
بناء ولم يره لا يثبت خيار الرضا وما ذكرناه اذا اراد في الاشجار من الخارج يبطل الخيار بناء على عرفهم
ورؤية الوكيل بالشراء رؤية الموكل واذا وكل انسانا بالشراء او ارسل قبل الشراء او رآه ثم
اشتراه الموكل والمرسل يثبت للموكل خيار الرضا لان الوكيل قبض الرسول والوكيل بالقبض في
حتى سقوط خيار الرضا للموكل والمرسل قبضه والوكيل بالرضا مقصود ابا لرؤية لا يبره ولا
يعبر به رؤية الموكل حتى لو اشتري شيئا لم يره فوكله بخره فقال ان رضى فخره لا يجوز وان
كان الموكل رآه ولم يره الوكيل له الخيار وعن الامام اشتري ثيابا في جراب عروني فآراه من كل ثوب
قطعة بالخيار والا لا يشتري لو شيئا من العدد ثيابا المتفاوتة لا يثبت ما لم يرا الكل وان من المتفاوتة
او المكيل او الموزون فان وعده رؤية البعض سقط خيار البقية اذا كان الباقي على تلك الصفة وان
في معاني قال اهل البيت لا يكون كونه الكيل وقال شيخنا ان لو كان يكون وبه نأخذ لو نزع المشتري انه
لم يجد الباقي على تلك الصفة والباقي انما هو كذا فلو كان الباقي والبيعة على المشتري والبيع لا يجوز من المتفاوتة
في هذا الحكم وسواء كان الشاة قبل البيع لا يجوز وبعده قبل البيع لا يجوز ولا خيار واذا سقط خيار الرضا

فخرج
رؤية ولا شيء رواه
لا يكون
لو

الثاني
صغيرة

بليانة

لا يعود الا رواية عن الثاني كما لو روى المشتري من غيره او باع فرد عليه بقبضه وعن محمد بن ابي اسحق
بالقبض فقبضها او قال بقبضه هذا له رد ما لان الرضا باجدهما لا يوجب الرضا بالآخر فيملك رد الآخر
ومن ضروريه مكنة رد المرفق لئلا يلزم تفريق البينة وان عرض احدهما على البيع لم يكن له رد ما لان
بالعرض يثبت المنفعة حكما والاشارة حكما لا ترد له فيلزم في الكل ضرورة وكذا لو كان في يد الباي فراه
احدهما وقبضه يكون راضيا بهما وعن الثاني انه سوي بين الرضا باجدهما وعن علي بن ابي طالب في بيعه
لم يجعل كل منهما دليل الرضا بالآخر فقال لا يلزم فيها الا برضا بهما او بقبضهما اهل البيع وعن الامام انه لو
راهما ورأى باجدهما يكون راضيا بهما وان رآى احدهما ورضى به بقبضه عليه وروية البطانية لا يكون
بلا روية البطانية اذا كانت البطانية اقدم من الشهادة اما اذا كانت اكثر منها من الشهادة فزويتها
كافية الا اذا كان الشهادة فائدة فلا يلزم رد ورويه قال ابن سميعة القاضى قلت لمجرد اذ اراد ائسفل
الطيف لا فخرهما قال لا خيار له لان مداسي واخذوا الاول شيئا وعن الامام اذا اراد وجب الباطل
ليس له الرد اشتري خمرتين جزأ فقلع بعض الجزر فوجده جديدا فقلع الجرب الاخر فان لم يوجبه لارده
ويرجع بنقصان العيب اشتري الجزر الداخل في الارض ان اشتري ما لم يره وان ما في الارض اشتري جزأ
في جوال في اعلاه وطوال في اسفله فصار ان انقصار اشتري ما اشتري به الطوال لارده والاورد وكذا
شيئا معينا في الارض كالجزر والمبطل عند الامام لا خيار له ما لم يره وكله بشرطه بغيره وقد كان الموكل
رآه او علم بغيره لارده الموكل وان عده بغيره عينه فراه الوكيل او علم بغيره رده وان كان وكيله رآه
اشتراه لا خيار للوكيل ولا للموكل يرجع الحق اليه اشتري ارضا في جوالين وانفق احدهما لم يرد الا
ان كان دون الاول يرد بالبطل الا لا اشتري رقايا من دمن وذائق واحد ان كان الكل من نوع على
حقيقة واحدة بطل خيار الكل والا لا راي دار ولم يكل نيك امه ولا يند امه ولا يند امه ولكن قال امه
على ان شرية بطل خيار الرضا لان الاشهاد يدل على تقبيل ملكه وبطل خيار الرضا ببيع خياره لئلا يلام
فراذ المشتري في النبي المحيد البايع البيع جار وصار كانهما تناسحا القعد وعنه اخراجه النبي الثاني كل تصرف
صح حجة لا يرد نقضه ما لم يبطل تلك الحجة قطعا كمن باع بالخيار ونقد المشتري النبي في مدة الخيار وعنه
المستاجر الاجرة قبل استيفاء المنفعة او قضى الى اجني دينا بلا امر الدين لا يملك الاسترداد لاحتمال ان
يقع ثمنه واجرة وقضاوين وقد استحق ان المدين يملك استرداده **الثامن في بيع آب**
وامه وصبي الواحد لا يبيع بايعا ومشتريا من نفسه الا الواجد عند عدم الاب فانها
تليان بمثل القيمة او بما يتقارب في ظاهر الرقابة فيكفي بعبارة واحدة كقوله بعث عبد من ابني واشتريت
عبد او بعث عبد ابني من ابي هذا عندنا والله في يقطر عبارتين ويكون أصيلا في حق نفسه نائبا
عنا صغيره فاذا باع او بلغا فاعده عليه ولو اشتري مال ولد لا يبرأ عن الثاني حتى يسلم الوصية او

جازه
ان يكون
الحكم
منه ان يبيع
بانه يملكه ايام فراوا
في النبي لولا ان يبيع جاز
فراغ الواحد تبطل
في بيع الاب من ابنة
ويكتفي بانه

القاضي ثم برة وصيته او بلغا فلهما عليه ولو اشتري مائة ولو لا يبرأ عن الدين حتى يملكه الى وقته
ينصبه القاضي ثم يبيعه الى الوالد ويكون رد بعه عنده ولو باع من ولده وموفيه لا يكون قابضاً حتى
يملكه وذلك في فساد الاستدانة في القاضي اذا باع مال احد الصغيرين من الآخر جاز ولو قبل ذلك الا ان الوصي
لم يجر ذكر الوصي على عكس وقم الوصي الى القاضي وقال لا اب ذلك لا الوصي والقاضي والحال في الجد في
ماله ويبيعه كلاب والوصي في بيع ماله وماله من الاجنبي كلاب ايضا الا في البيع والشراء من نفسه ولا يملك الاب
التوكيل لبيع مال ولده او شرائه الا اذا كان الاب حاضراً وقيل لا يقيم مقام الاب من كل وجه وكذا لو وكل
واحد ابيهم مال ابنه الاخر فاذا وكل وكليتين ببيع ولا يملكه الوصي بان باع مال احد الصغيرين من الآخر عند
الامام خلافا للثاني والحاصل لا يملك الوصي بيع مال احد من الآخر ويجوز من الاب اذا لم ينفى العفو واخا الامام
صاحب الخبر ان الاب يملك شراء مال الصغير لنفسه على قهقهة او بغيره ببيع الوصي لو اشتري بغير القهقهة او بغيره
لنفسه لا اجماعاً وبالكس يجوز الاخر في وان باع الاب عقار الصغير بالقيمة العدل من غيره اجماعاً او
مستورا في وان قهقهة الا لا يملكه الا اذا كان حاضراً باع بغير قهقهة وفي بيع منقوله روايتان
في رواية لا يجوز الا ان يكون حينئذ حاضراً لصدور عليه الفتوى وفي رواية يجوز ويؤمّن الممنوع على
عدل باع مال ولده ثم ادعى فيه الممنوع الفاضل لا يسمع ودة يتم بغيره الحيوان فيختار ان يملكه منه وفي
دة يأنزدة في العقار دة وانزدة وهذا في ان يملكه بغيره كالثياب اما في الخبز والتم وماله
قيمة مقدرة فالوكيل بالبراء اذا اذن له ببيع ما يملكه لا يملكه الا بالبيع كالباب ماله ابنه وسلم لا يملكه
استدانة بغيره حتى يستوفى الممنوع فاما اذا سلم الصغير حيث يملكه الممنوع لاخر هذا فما اشتري
لا يملكه الصغير لا يرجع باليمن وكذا اذا مات قبل الاداء يؤخذ من تركته كذا في الا اذا اشتد ان اخذ
لا يملكه لبيع بغيره على ابنه ويقتضيه الاستدانة وقت الشراء وقبل وقت نقد الممنوع وفي الوصي يرجع استخدام لا
وعن محمد اذا لم يملكه على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء ونقد على هذا النبي يسمع الرجوع في بانه اشتري
طعاماً للصغير من ماله وللصغير ماله كان متبرعاً وعن الثاني ان لا يملكه شيئاً يخرج عليه كالطعام و
ولا ماله للصغير لا يرجع وان اشتد وانما لا يرجع عليه بان كان للصغير ماله فاشتري طعاماً او كساً
او اشتري داراً او شيئاً من الاستدانة وقت الشراء على ان يرجع ببيع والا لا وفي القناوي ان اشتري
الام لم يملكه عقاراً بما لها وقبض الشراء لها ولا يملك الممنوع من الولد لانها واهبته وقابضه وفيه اشكال
في الهبة ان شاء الله تعالى ولو اشتد لملكها على ان يرجع باليمن عليه كان بمنزلة الهبة دفعت الفأ
الى رجل لم يملكه لا يملكه او لا يملكه حتى فاشترى له واجاز الاب وقبض الشراء للمشتري لا يملكه الا ان يملكه
لا يتوقف دابر رجل ومشتري بغيره والرجل والاب ابن صغيره ام فقال فقلت اشتري ماله الدار لابني
بماله والاب حاضراً او اشتري ماله فقلت فقلت اشتري ماله الدار لابني بالحق لا يملكه الا ان يملكه

في بيع الوصي مال احد الصغيرين من الآخر

في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه
وسا في الوصاية

اجماعاً ان باع الاب عقار الصغير

في دعوى الاب لم يملك
وقد الفتوى مع ماله وانه

مع الاب مال ابنه وسلم
لا يملك التركة

اشتري

في شراء الام لولد ما خارا ما لها

وقبض الشراء
في بيع الوصي ماله

في شراء الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

وفي الاب

المعتد ببيع الوصي لا يملكه ولا يملكه من نفسه ان يبيع طارئاً ببيع ماله او يبيع ماله او يبيع ماله
ما يبايعة عشرة بتسعة يجوز وهذا ما يحفظ وبه يفتي وكذا لا يملكه وصي القاضي لبيع من لا يتقبل منه
له القاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه او اشتري لا يجوز لانه بمنزلة الحكم لنفسه ويريى ان ذا النورين رضي الله
ما يبايعة من الصدقة فاجبه فاقامه في السوق فلما بلغ اقصى المهر اشتد به فاني الناس المجدد رضي
عنه فاختار فانه فاجبه فقال راي الفاروق فله وكان هذا اذا يبيع عليه وفي المنقح من القاضي
لنفسه مال اليتيم كسراً الوصي فاذا دفع الى القاضي اخذ منه في بيع اليتيم اجازته والارفعه وذكر القاضي
لا يبيع من مال اليتيم مال نفسه ولا يبيع بالصدقة لكن يبيع اذا باع مال اليتيم او اشتري ماله ودية
منصوبة يجوز اخذها الوصي بان يشرى له فاشترى من اليتيم لا يجوز خلاف ما اذا اشتد لنفسه
انفق طارئاً ولو يبيع من الصبي المأذون ولو اشتري القاضي مال اليتيم من وصي يبيع من لانه نيات يبيع
لا عن القاضي يبيع الوصي التركة من غيره على ثلثه او على ثلثيها او على ثلثها فاما صغار الجوان
يجوز مطلقاً عقاراً او مovable او خصوصاً على الميت دين ام لا اذا كان بالقيمة العادلة او بما
يتعاقب فيه والمتأخر وان اشترى العقار لا يجوز الا باحد معاينين اذ في القيمة او بضعف القيمة
في قول عشرة من غيرهم او حاجة الصغير الى الميتة او كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمة وفي
وبيع العروص يجوز بدونه هذه الشرايط وان كبار خصوصاً اولادهم على المتوفى لا يملكه التركة
سوى تقاضى دين الميت فباذنه ويؤمّن الى الورثة وان يبيع من يبيع باع كلنا اجماعاً ولا باع
بقدره فان باع ازيد من عند الامام وان لا يملكه ارضي بغيره بان كان ثلثاً او دونه او فدها وان ازيد
فقد برة فدها الى الورثة وان لم يكن الموصي في التركة باع بقدرها وما زاد على الخلف في وكل يملك
اذا لم يقض الورثة الدين والوصية من خالص ماله ولو فعلوا لا يملكه لبيع في المنقح على المتوفى دين يجوز
بيع العقار عند الامام وعند الثاني ان في قيمة العروص وفاء بغيره باطل وان الورثة غيب وحده لثمة اباي
فيما روي عن محمد فان اولادهم فيها ولا وصية باع المنقح لا العقار ولو خاف هلاك العقار والاربع
انه لا يملكه لبيع وان فيها دين مكره بيع العروص مطلقاً قدر الدين وان يبيع العقار ذكناه وان كان
مخلفاً صغاراً ان كان الكبار غيبت وهي خالية عن الدين والوصية باع المنقح ومن العقار ما يحفظ
وحصة الكبار على الخلف وان مشغولة بالدين او الوصية فيحفظ مكره بيع الكل والابتداء والوصية
وحكم بيع الزبادة ذكناه وان الكبار خصوصاً ان خالية حصته الصغار من المنقح وحصة الكبار
وان مشغولة بالدين او مخلفاً فالكل والا فبالدين والزيادة على الخلف واصله ان احاطه الدين مكره
الورثة باع الوصي ماله الصغير ليقول نفسه موهبة ومن قهقهة اجماعاً باع عقاراً بعد ما وجده احد في
الملك وان باع ماله المتوفى بالثمن في القيمة اقال لا يبيع وصي او وكيل او غيرهما هذا اشتد ما يبايعة

هذا ما يحفظ

ويروي ان ذا النورين رضي الله عنه

ان القاضي

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها
في بيع الوصي ماله لولد ما خارا ما لها

عن الاداء قبل فتح الاجابة وقولهم الخلاص التي تقطع في كل سنة وكذا كل ما يتحدد في كل سنة لا يدخل بلادكم
ان كان موجودا وقت البيع اما الحادث بعد البيع فلا يترى لكنه اذا اشتري كراما وفاء وحديث فيها قوام
الخلاص فبغير المشتري على ان يعرفه الى عظيم الكرم قدر المعارف واقام القوام الموجودة او ان البيع
دخل في البيع بالذکر في لا يجرد على الوقوف منه لانه ملكه بحكم ان له قطا من الثمن فلو عرف له الرغوة حين
الفتح واذ باع المبيع وفاء من المشتري وفائتا وتفاضا البات عامون في التي يعود الوفاء فان
كان ما هو كسبه جديلا لا يعود وقد يكون ان اذ باع المبيع وفاء بانا وقضى الثمن لا يبيع المبيع البات الثمن
ويجبر الى تجديده بعد القضاء لكنه ينفذ باجازه المشتري وفاء فاذا جاء اليه الثمن وقال بعت المبيع
منكر من آخر وهذا در كل من ذكر فخذها فاحذرها يكون اجازة ولا يخرج الى التجديد واذ احل الى
وفاء بين المشتري والثمن يعرفا بضا وبفتح البيع وان اتي عن رجل بفض الثمن بانه بعه وان قبل
بعض الثمن انفتح بعه واذ قال له المشتري تركت لك هذا المبيع فان شئت فبعه او ارهنه فاني
امسك لا يفتح به المبيع واذ قال البائع او المشتري فيه فسخت هذا البيع بعد ستة اشهر لا يفتح
واذا باع البائع وفاء المبيع باتا من غيره وادى المشتري الثاني الثمن الى المشتري وفاء بعه
الذي هو مال الوفاء على البائع ليس له المبيع ليس البائع ان يطالبه بالثمن وان تعض الثمن للبائع البات
ثم اذى بالي الوفاء خلاص المبيع عن المشتري وفاء بلا اذن البائع اجاب بعض المشايخ انه لا عكس الرجوع
على باع الوفاء خلاص غير الرهن اذا قضى دين الرهن خلاصا لم يطول لانه مستطرا ليه خلاص ملكه وذكر
في اجازات الذخيرة باع العين المستاجر المواجه اجني وادى الثمن المشتري الى المستاجر بعض الاجرة
ان كان الاجر حاضرا فهو متبرع وان كان غائبا لا لانه شراخ خلاص ملكه وفي اجازات البعثة اذ باع
المواجه باذن المستاجر حتى ترم عليه رد الاجرة فاذا المشتري الثمن الى المستاجر لاجله بلا امر المستاجر
يكون متبرعا باع انفسه وفاء ثم من آخر بلا اذ يباع المشتري باتا من آخر كذلك في اجازات المشتري وفاء
بعثة البات لا يفتح بيع المشتري باتا من غيره كالمشتري من الفاعل باع لم اجازة المالك باع وفاء ثم من
آخر باتا من من آخر كذلك فاجاز المشتري وفاء فقد ذكرنا كل ما لم يوافقنا عليه بيع الرهن باع واره
باتا ثم باع المشتري من البائع قبل ان يثمن بالثمن الثمن الاول بجا حازر الا يجوز اذ التي البائع المشتري
وفاء في بلد آخر وطلب المشتري دينه من البائع بعد فتح البيع لم يذكر كما في المذنبون الذي له رجل وعونه اذا
لحق الرهن في بلد آخر للمشتري طلبه بغير شراء انفسه غيره وفاء بامر المالك ان باع له فهو وكيل وان باع
لنفسه فلهما استعير العين لم يربا باع فان وفاء ولم يقض الثمن ليس البائع في البيع ولا يبيعه من غيره بلا
حضور المشتري واذ اجمع في البيع جائز بين العقار والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع جائز بان لم يكن شعا للعقار
حتى يفسد المنقول لا يستدعي الى العقار بل يجوز فيه وهذا اشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول وفي النوازل حوا

الاستيفاء

مضطرب

توزيع المبيع من البائع قبل تقديمه

٢٠٠٠

كسيف العين
في عدم تدبيرها
ان اعطى

ذكر

شفا

الوفاء في المنفعة ايضا واختلافه سبعة في ان الوعد على غير وجهه عطاء العتيق وفاء في الفهم على انه لا يمكن وقوى صاحب الهدية على انه يمكن ولو شرط الفسخ في البيع او ذكره بعبارة وقد ذكرناه بهذا العقد فكم اذا قبض المشتري وباعه من غيره فهو كبيع المكنه بل محقه بيع المشتري ضمن آخر فاني بلفظ الوفاء والبيع يان لا يند باع وفاء وحال العين الى غيره واشترى المبيع بعد ادائه من العين اذا كانت الحوالة مطلقة للمحال طلب وان عقدة لاودع بما ادنى على باعية لانه ادها بالامروءان شاء على الخيال اضافة العقدة البيع الجاز الى بيع البيع على ان المشتري بالخيار في المطالبة بغير الوفاء على البايع او العتيق ان كانت الكفالة مشروطة في العقد وكذا الكفالة جازة للبيع والا لا واذ قال الضامن فيه اذا توجب المطالبة بالعين فالمشتري بالخيار في طلبه متى اوعى المشتري بغيره الضامن اما اذا قال اجبني من مال وفار ابذير فتم لا بغيره الضامن لان مال الوفاء عند واجب على البايع قبل الفسخ على سبيل فلابد من الضامن اما اذا باعه بغيره ايضا بلا اذن الاقله ضمن المشتري الاقل جازا للمشتري الثاني العين لا بغيره الا اذا اضافة الى وقت الفسخ كما في الاجبي كحل جاله لم يباع الغرم من الدين عفا جازا او تعاقبا او وقعت المقاصة للمناس بر الكفيل فاذا تناسخ البيع بعده لا يعود الكفالة دلت المسئلة ان مال الوفاء ليس بتأني في ذمة البايع مادامه وبذلك عليه ايضا ما قالوا ان اجبني مال الوفاء بلا امر البايع لا يفسخ البيع والدافع يسترد ما دفعه لانه لم يقصد بئاع البايع لان مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى اجاب عنه سبعة في اذ اصالح البايع او المشتري وفاء قبل فسخ البيع من مال الوفاء على شيء لا يفسخ البيع لعدم الدية قبل الفسخ ولا حتى جواز الصلح على قول من جعل الجازة سببا وكذا جواز الضامن وعقد الدية باع جازا وعند الاحارة بعد قبضه مع البايع وكقول القس بالاجرة رجل وسلم البايع شيئا الى المشتري فزعم الكفيل انه من العين والمشتري انه من الاجرة يرجع فيه الى البايع فارغاب فمات يكون القول قوله الطاب داره يبر رجل زعم آخر انه ملك فله ان باعها عنه وفاء قبل بيعها بائنا من ذي اليد هذا مضاعف مع ذي اليد على ما له على عواها الجازة من انكار جاز ويجعل على انه اعطاه لا فداء العتيق واخذ موافقا واجبني دية وان عي اقراره لا لانه ان كان على ما له فبغيره فهو رتبة الجازة للبيع وان على العين الذي عليه فهو وعد ولا لزوم فيه خلاف ما اذا المشتري رجل دارا فاقباله الآخر فملكه باسمي فادفع له الا اعطيك قبالة ففعل بئنه الماله لانه انما اشترى الكفيل او شرطه الى ان الدار بطل على الرقالة العامة من آخر وحكم بها وباع عقاره وفاء وادنى آخر شره ايد الدار من موكله والمشتري يقول ان شره سببا وكبره بدعي الذي منه قال بعضهم لا يندفع الدعوى بلا بينة كما في دعوى الباتة قبل بئنه بلا بينة لانه لا بد لست ببد خصومة بل باينة كما في بئنه شره اها من فلا ودوا الذي يدعي انها ودية فلا مندا وان ادعى الشره من فلا ود عليه العتق منه ويرى دوا الذي على انه شره اها جازا من فلا الذي تلقى منه الخارج المكنه ويرى لا يندفع الدعوى الفول عليه ادعى انه اشتري هذه الدار وفاء من فلاه البت ويرى دوا الذي على انه اشتراها جازا السابق منه ويرى عند الحكم لم طر الوارث وانكر شره

الباقی

الضمان في

في وقوع المعاصاة الخمس

البيرة

في من يكون القول المطالب

فهرست الزموم في العزم

الاسم

وكيف المشتري فعل قاس ما لو اشترى من غيره ثم البائع الذي دفعه البيع ينبغي ان لا يمكن البائع من دفع
المشتري من الزيادة كما لا ينظر في حق المشتري كل الفرق بين المشتري والمشتري فلهذا بان البائع من
يتمكن من دفع المشتري والحق ان البائع عند المشتري فلا ينظر في حقها في حقها اما فيما عدا
ففي المشتري ينظر في حقها وتكون بالبيع في حقها **بشرط** ان اقتضا العقد
بما وجب العقد بلا شرط تسليم احد الطرفين او لم يقتضه كونه بلا بيع اي يكون موجبة كراهة الكفالة بالبيع
او الرهن به او لا يلزم كل واحد من الشرع كشرط الكفالة او القيد او التاجيل للمعنى او لم يرد له الشرع
لكنه من غير شرط جاز في الفعل وتسمى الفعل في المشتري لا يفرض الكل وعن محمد انه يفرض الاخير
ان فيه منفعة لاحد المتعاقدين او المعقود عليه وهو من اهل الاحتجاج على العقد كشرط عتق المشتري
لكنه ينقلب الى عتاق صحيح ويجوز للمشتري عند الامام خلاه فيما اشترى على البائع لم يطاع في غير خلافه
لا يرد ولو على انما لم يرد ثم بان ولا تفرقة الرد وعلى ان لا يطاعها المشتري بطل وعلى ان يطاعها لا
وعن الامام الصادق فيها ولو شرط لا يقع فيه لاحد الا عند الامام وعن الثاني الفدية فيها وان شرط
في مزرعة او ارض اجنبية الفدية لا يفرض على المشتري وان لا يفرض على البائع عند الامام ويجوز ولو
لا منفعة فيه ولا مزرعة بشرط تسليم البائع او الكفالة به عن الثاني انه لا يفرض ولو شرط البيع لا يكون
فلا يرد البائع فيه فدل انه لا يطاعه المشتري ساحة على ان يبي في ماله او طاعا ما على ان يتصدق
به فدل كل شرط بشرط على البائع وهو يفرض العقد فاذا شرط على الاجنبي فالشرط باطل بشرط ان لا يكون
عليه او يوجب فلا يرد بشرط على البائع ولا يفرضه البائع فاذا شرط على الاجنبي يجوز ويكون
الجار باع ببيع فلا يرد ان علم الجار بغيره انه لو اشترى فاشترى فاشترى ولو بعد الاقرار ان كان لواء
مثقال فضة عندها ثم زاد او حط فانه كان بشرط خاسر ثم انطواه ان في طلب العقد في الحظ في المجلس
لا يفرضه ولا يبيع جزم من سقف التليم في الجار لا يفرضه وفي شرح الطحاوي تعليق الاطلاقات بالخط
كما في توكيل وفي العقد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالكفالة والبيع والصدقة والارباح والديون وعزل
الوكيل كل تعليق الاراء هو الذي يبرأ من كونه كقوله قضيت دكرا فلان فقال الذي ان كنت قضيت
فقد ابرأ من كونه كقوله قضيت دكرا فلان فقال الذي ان كنت قضيت
المعلوم كالا الذي يجري فيه التملك والفاصل بين الشرط وبينه كالباع فلا يرد البائع الا بالبدل المطلق
المتعة وعند لا يتعلق بالجار بين الشرط والفاصل بين الشرط وبينه كالباع والجار والبيع عن مال و
والحق على مال ومنه العقود بغير بدل معلوم وبدونه وبدل مجهول وحلال وحرام وعقد يتعلق
بالجار من الشرط والفاصل فيه على نوعين نوع يفرض ونوع لا يفرض كالكفالة وانه يتعلق بالشرط الجاز
حتى لا يفرض الكفالة الا ببدل وذلك لما في العقود التي تتعلق بها بالقبول لانه قسم بطلان الشرط الفاسد

ان شرطه

ان شرطه

كل شرط له شرط على البائع وهو يفرض العقد فاذا شرط على الاجنبي فالشرط باطل بشرط ان لا يكون عليه او يوجب فلا يرد بشرط على البائع ولا يفرضه البائع فاذا شرط على الاجنبي يجوز ويكون الجار باع ببيع فلا يرد ان علم الجار بغيره انه لو اشترى فاشترى فاشترى ولو بعد الاقرار ان كان لواء مثقال فضة عندها ثم زاد او حط فانه كان بشرط خاسر ثم انطواه ان في طلب العقد في الحظ في المجلس لا يفرضه ولا يبيع جزم من سقف التليم في الجار لا يفرضه وفي شرح الطحاوي تعليق الاطلاقات بالخط كما في توكيل وفي العقد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالكفالة والبيع والصدقة والارباح والديون وعزل الوكيل كل تعليق الاراء هو الذي يبرأ من كونه كقوله قضيت دكرا فلان فقال الذي ان كنت قضيت فقد ابرأ من كونه كقوله قضيت دكرا فلان فقال الذي ان كنت قضيت

صحة

في اقسام العقود حسب علم الشرع

في العقود التي فيها بدل وبدونه وبدل مجهول وحلال وحرام

وجما لا يرد من جادله المالك كالباع والجار والحق على مال عن دعواه وقسم لا يظلمه الشرع الفاسد
جماله لا يرد من معاوضة مال بغيره كالكفالة والحق على مال عن دعواه وقسم لا يظلمه الشرع الفاسد
الشرط الفاسد وبطلان جماله المالك واذا جمع بين شيئين فقبل احدهما لا يرد الا في الشرط الفاسد
وبطلان جازية الثاني وفي الثالث ان سمي لكل بدل جاز ولا في الثاني مع الصغير كانه على ان لا يخرج من
الكوفة جازية الكفالة وبطلان الشرط وفي الرابع الكفالة كانه على ان لا يدخل في الكفالة فثبت
لان الكفالة تبطل بالشرط الفاسد وتعلق الرجعة واما في الرجعة في المستقبل باطل كالكفالة واما في كمال
التعلق ما عدا ذلك ولا يعلق بالرجعة وتعلق على الوكيل بالشرط صحيح في رواية الصوري وفي رواية
الامام الرضا والطلاق والعقار مال وبدونه سواء في اقال الموالي او القاصي اذ ثبت لهذا العقد
او الصبي في التجارة ولا اجبره ما لم يعلم الا باقرار صار ما ذونا ولا عترة بالشرط والصلح هو دم العبد
والجارية التي فيها القصاص حال او مؤجلا لا يبطل بالشرط واذا من رجل خيانة لعنته لوديعه او
العارية بشرط فانه فيها احواله لا يبطل وتعلق الوفي بالشرط باطل والوصية والوصاية جازية وتعلق
الهيبة بكلمة ان باطل وتعلق ان ماله بما كسبه على ان يفرضه يجوز وان في الفاسد بطل الشرط وصحت الهبة
والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد ولتقارب بينه لو فاسد بطل الشرط وتعلق الكفالة
ان مالا كقوله المطلب بغيره وان شرط محضا كان دخل الدار ومثبت البيع لا والكفالة لا يوجب
الرجع جازية والشرط ونقص الشيء بانه الشرط ان لم يتعارف بغيره الكفالة وبطل الشرط كالحوالة كهي
اذا قدم فلا يرد فانتهى البلدة او قاضيا بغيره لانه بغيره بغيره بالشرط وتعلق كونه حكما بالخط او
الاضافة الى مستقبل صحيح قد جاز في الثاني والفقهاء على الثاني وتعلق وجوب الاعتكاف بالشرط
لا يفرضه ولا يلزم وتعلق تسليم الشئ صحيح يجوز ان كنت استعديت سلمت فان عتدك لا يفرض لغاوت
بين الجدران وتعلق الفرض حرام والشرط لا يلزم والاقالة لا يبطل الشرط وبطل الاصل يبطل
بالشرط الفاسد بان قال كل ما دخل في ولم يؤد فاما حاله وصار حاله وتعلق الاجارة بالشرط بان
قال ان زاد في المني فقد اجرت باطل فبيع ابنته البائعة فبلغها الحد فقالت اجرت ان رخصت متى قال ان
باطل كاشف العقد ان كانت جازية جازية في حقها اصله تعليق العترة صحيح يتعلق الاقرار بالشرط باطل نحو
اعطت ابنتي لولدها على ان ماتت لزم المال مطلقا والمزارة تبطل بالشرط وتعلق الرد بالعتق باطل
وله الرد خيار الشرط صحيح عقد الرهن لا يبطل بالشرط الفاسد كالا مام بغيره على مقدار يافده من الاراضي
خاصة لا يفرض الشرط البيع بشرط ان يكون على فعله ما ذكرناه وان يكون على فعله ما ذكرناه وان يكون على فعله ما ذكرناه
ان رضى فله في ثلثة ايام جاز ان رضى فيه وبطل بالشرط الفاسد ولا يفرضه تعليق البيع
العتمة الاجارة الاجارة الرجعة الصوري عن مال الاراء عن الدبر عن الوكيل في رواية والوقف في رواية كاجاب

ان شرطه

لا يفرضه

والصلح هو دم العبد لا يبطل بالشرط

مطل

تعلق الوفي بالشرط

ان مال خليفه

ان مال خليفه الكفالة بالشرط

بطل

في صحة تعليق الغفوة والامارة

في تعليق البيع المستعنة

في الزمن والاقالة لا يبطل بالشرط الفاسد

في صحة تعليق الاجارة

في صحة تعليق وعدة على الجارية

في اجابة تعليق الاقرار

مطل

في عقود لا يبطل الشرط

ولا يفرضه تعليقها بالشرط

في عقود لا يبطل الشرط

الاكتفاء بالمرحلة المعاملة الاقرار وما لا يبطل السنة وعرض الطلاق الخلق العلق بالغير القرض
الزمن القصة الصدقة الوصية الشركة للمصارفة القضاء الامارة الحكم عند تحريم الكفاية الاقامة
الحالة الكفاية الوكالة الاذني في تجارة الشب للمعونة الميراث عدم العهد الحجة التي فيها القضاء حال
او هو جارية العقب الوصية والعارية منها رجل وشرط فيها وانه لا يضاف له عقد الزمة تعلين
بالبيع في خيار الشرط بالشرط وعزل القام في النكاح لا يقع تعلين ولا اضافة لكن لا يبطل بالشرط يبطل
الشرط وكذا الجواز على المازونة لا يبطل وبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة والكفاية تارة بشرط المتعارف فاحق
الشرط والكفاية وبغير المتعارف بغير الكفاية وبطل الشرط كما اذا كان كفل فله من فلا يعل على ان يكتله
فلاذ من الكفاية وبطل الشرط **فروع** باء فسا بطل انك غار بغير قصد ان لا يرجع عليه بالتمسك عند الا
فند البيع باء ارضنا بطل ان اذ الشق وقد غرس فيها المشتري او يبيع على البايع بقية الحال ايضا
فند باء ارضنا على ان كذا فيها تخل او ارضنا على ان مائة ذراع ففحق خيل لانه وصف لا يقابل من ولو ان
فيها كذا من ارضها فوجد فيها نخلة لا يبرر لان الزم لها قطن من الثمن بالذكور سقط حصته المودع
ولا يعلم كم الباقي فاسببه سواء شاة مذبوحة فاذا في ذهابها مقطوعة باء واراع على ان عليها عرونا
فاذا من خسة عشر ان اراد الكون في الماضي لا يبرر وان اراد الوفاء وجعل حصوها شرطا فسد وان اطلق
ولم يرد به معينا فسد ايضا جمل على الاستقبال **فروع** كذا خارج على ان يجعل في طريقها الى الداخل
فسد ولو قال لا طريق الى الداخل فسد ولو قدر عرضها بالبايع فسد ولو اراد ان لا طريق الى
الدار وعلى ان باء في الدخيل ولو جعل ان لا طريقا فبان عدة الرد ونه المختلف فيكون ارض على ان لا يساها
فيما فسد حله فشاء الدار بطلتها وقال الثاني يجوز فيها باء او اشترى دارا على ان لا يرضى الجيرة
ان ستي الجيرة وقت للشايق والا لا يبيع باء على ان لا يبناء فيها فاذا فيها بناء فسد البيع لانه يحتاج
الى النقص ولو جعل ان فيها بناء او شجرا فاذا ليس فيها بناء او شجرا فسد البيع لانه يحتاج
سفلها وعدم ولو جعل ان البناء من اجرة فاذا امو من ليس بغير باء البلي على ان يبرر او النجاري على ان
لو بئ نسيان يوري او الجماعة السرقندية على انها شاة بئ او سرقندية فبان خلافة فسد شرطاها
على انها موكلة الكوفة فبان موكلة لغيره او خلافا او جارية على انها تملك فبان خلافة فسد شرطاها
وان تعذر رجوع بالنقصان بكم هذا الشرط فقال بكذا فاشترى فبان خلافة لا يبرر باء نونا على ان
ضيق بزعفران فاذا امو بعضه فسد ولو جعل ان بعضه فبان ايضه جارية بالجار ولو جعل ان ايضه فاذا
موصيه بزعفران او غيره لا يجوز ان اشترى عبد على ان يخل فبان خفي الرد الرد ولو عكس قال الامام
الحق في ابيد عيب فاذا بان فله حله ماركه شرطا لعيب فبان سلبا وقال الثاني الخفي افضل
الناس في حقه **فروع** باء بناء في الارض كالبصل مثلا قطع جريبا وقال ابو بكر على ان كل جريبة

في عقود لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط

غارة تبيست

في مسح الارض والدار على شرط
ووجع خلا

من الثمن

في بيعه فسد

شاة شاة بئ
شاة شاة بئ

في شراء العبد على ان
يخل فبان خفي

في بيعه فسد

في بيعه فسد

كذلك فسد باء بطل الفلق على ان يبرر فبان الرد بان انه غرسها وبيع المروزي والبيع
تفاوت فاحش بئ النوى وبيع البايع مثل البذر المقبوض كشتى بذر ليطرح بان بعد كرامة
بذر القدر اشترى نونا على ان يخل فبان صوقا جاز ووجه بالنقصان اشترى نونا
على ان يخل فبان محمدا كذا وسواء جاز لان الحجر موكلا اصل اشترى نونا او خفا خفا
على ان يخل فبان نونا وكثيره وشبهه العرف اشترى فبعضا على ان يخل فبان نونا او خفا
اتخاذ من اقل والمشتري ينظر اليه لا خيار له اشترى على ان يخل فبان نونا او خفا
موكنا بالطلاق او للساق او طلبة الجارية لانه ماعلى البياض من السوداء وحسن والاخلاص
نوع اشترى ماله جلد ومونة على ان يسله فسد المشتري ان بالعرف فسد وان بالفارسي لا
لعدم العرف فيها بين الجمل والابناء فان دفع العرب وان حله فسد المشتري لا خيار له **فروع**
باء جونا واستثنى جملها فسد كاستثناء بعض الاطراف لانه الجمل لا يبرر باء لعقد باء فبطل عجم
او خيل نونا فاستثنى واحد ان عينا جاز والا لا اشترى شاة على انها حامل فسد وعلم الامام
انه يجوز ولو دفع على انها بكون او خلوب او ذات لبن قال الكرخي لا يبرر باء فبطل لانه لا يبرر
على انه لا يجوز لانه على سبيل الوصف لا الشرط كما لو اشترى على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان
الفقيه والصدور عليه الفتوى ولو جعل انها تملك كذا لا يجوز بله خلاص ولو جارية على انها ذات لبن
بالفارسية دايكي واختلفوا والمختار على ان يجوز كما لو اشترى على انها حانة وبذني الصدر باء
على انها حائل يجوز ويجعل كانه شرطا لبراة من العيب لان الجمل عيب قال الفقيه بوليبي قد يكون
الجمل زيادة في الطورة فان باعها على انها حامل لا يجوز وعي محمد ان يجوز الا ان يشرها للطورة
اذا شرطها البايع كزيادة من العيب اذا شرطها المشتري فسد عن الامام اذا شرط البايع الجمل وان
شرط المشتري فاذا اشترى كذا فالباع لا يبرر الرد لانها وجدت سليمة اشترى جارية على انها
مغنية فسد عند الامام وعمره في مبسوط الفقيه جاء رجل الى محمد فقال اشترى ثوبا على انها غني كذا
لونا فاذا لا اشترى قال قم كذا فلبس على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان
البراة من العيب كذا او غيره على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان
او ديك على ان يخل فبان او ديك على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان
ولو جعل ان يخل فبان او ديك على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان
اشترى على انها خفي فاذا اشترى خفي وانفق على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان او كلبا على ان يخل فبان
او كاتبة جاز ولو جعل انها تملك كذا او كاتبة كذا او كاتبة كذا او كاتبة كذا او كاتبة كذا او كاتبة كذا
تلك جبانة لا يرجع بنقصان عند الامام لكن الواجب رد ها في جميعها وفي الزيادة انها اذا

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

اختلاف

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

في بيعه فسد

من طيور هذا البطيخ قنار
وقد فرغ من حبه طائر

لرغبه النعاصی فربما کان او عدوتها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو

ما به يتبين ان قول الاطباء
ولا يشك ما لم يتفق عليه
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

كل من ذكره في الفلام والبارية

اتاه

في الرجوع الى قول الاطباء

وهذه هي النسخة

بانه ما هذا المشتري فيكون حق الرد بالوجه الذي يترجمه جلفا على الحاصل وان كان في الجوف ولا يعرف الا بقوله
الاطباء والخصومة قبل القبض ايا القاضين من اولى المعرفة فكل من غلبه والاعتد عليه لان ذلك من اجزاء
بانه ما لا يحدث في المدعى الزم البايع وانما واحد الاجتهاد بقبضه في الحال هي الخصومة ولكن لا يرد الا في
القبض وقالوا لا يحدث بطلان في المدعى ايضا وانما لا يحدث بطلان في المدعى على الوجه الذي ذكرنا وادعى المدعى
يرجع فيه الى الاطباء لا يحدث في الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلافه لا يطالب عليه لرجاله حيث يثبت بقوله
الواحدة في حق الخصومة لاني حق الرد في الزبانات عدم الكارة لا يثبت قوله البايع لانه ايجابا لولي
وانه ينع الرد او يقول النساء وان لا يكون جهة في حق الرد في الشق الاول تفصيل يوفق عليه وان كان يعلم بقول
النساء في الواحدة يكفي في الانتفاء انوط فان اجتهاد عدم العيب فلا خصومة لانه وجوده شرط لوجه الخصومة
فان اجتهاد عدمه بقبض العيب قبل قبض المشتري من الرد توحيث الخصومة في حق الحكم كقول بانه
لقد باع وسلم وما به هذا العيب على التبات وان بعد القبض واجتهاد عدمه بقبض العيب توحيث الخصومة
وجلفا البايع كما ذكرنا وانما لا يحدث كالا باق والرقعة والبول في الفراش ولا يثبت برجلين او رجل واحد
وكذا ذكر عيب في الفلام والجارية اذا اتخذت حاله لا اذا اختلفت باه وجلفا جارية البايع في الصغير والكبير
ووجوده عند المشتري في الصغير والكبير فاذا وجد عند البايع في الصغير ثم عند المشتري في الكبير لا يكون عيبا ولو
على الغرض من الصغير الذي يترجمه انما الذي لا يتقبل فلا جاء المشتري اذ اباة وقد كان عند البايع بعد
البلوغ لا يكون بغيرهما او يتكهما او اقر بوجده عند المشتري وانكر وجده عنده او بعكس فان اقر بها
ردته عليه وان انكر الاقرين لا ينع خصومة قبل ان يرد من وجوده حاله فان يرد من وجوده خصومة ثم يرد من على
كونه عند البايع بعد البلوغ فان يرد من رده ولا يحدث بطلان في المدعى وسلم وما ابق من بلوغ الرجل في الصغير قيام
العيب شرط صحة الدعوى حتى لا يخلو البايع للرجلين التبات فلو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكاد
في يد البايع ايضا فالذي صحح في رد البايع بكل ما قاله الزم القاض البايع فان اقر بقبض العيب في الحال لا عليه
خلف على التبات كما ذكرنا فان انكر قيام العيب في الحال لا يخلو على العلم عند الامام وجدها عند الغير لا يرد ما لم
يترد به ارتفاع الخلف الجبل والدار ويرجع في الداء الى الاطباء وفي اجمل الى النساء والارتفاع بغير احد
منهم لا يترد عينا ودعوى الجبل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شرائها اربعة اشهر وعين وان اقل
لا وفي رواية يبيع دعوى الجبل بغير شرط وخبر البايع وعليه عمل الناس وعن الامام اذا وجدها من رفعة
الجيش بغيرها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه وتجدد فيه بعدة الوفاة ويعتبر في ذلك اقصى حقة
بلوغها من سبع سنين فيكون سلوفا في هذه المدعى وان لم ترد ما يعرفه هذا اذا اشكل الامر بقوله لانه في حق
وتوجه البين لاني الرد فلو رتب على انما كانت مرتفعة الخلف عند البايع لا يتقبل لعدم الوقوف على الانقطاع
وابوجه بشفعة اشهر وسفان كولين ولو رتب على الاستحاضة عند البايع يتقبل لامكان الوقوف عليه وان

خطوة

مصلحة

الاطباء والخصومة بعد قبض البايع بعينه

كما ما ينع اضافة الحق اليه في اضافة
البايع كالمراش فقلنا

بعت ثم
ان الاسم والاشارة
اذا اختلفا فيها بعينه
مع الحائض

والبيس بعد قول البايع بعث مضابا لبيع وكل ما ينع اضافة الحق لبيع اضافة البايع كالمراش
الاصول عند اجتهاد التسمية والاشارة ان المشار اليه لوم من خله في جنس المستحق فالعبرة للاسم
لم يعرف المشتري الجارية وان عرفها لبيع على المشار اليه كما لو قال مشير الى احد هذا الجارية فقلنا
بالف والمشتري بغيره في البيع واما في الوكالة لو قال مشير جارية بهذه الاية مشير الى الدنيا ينع
التوكيل بالدنيا ينفذ اذا اشتري بالدرهم صار مشترا لنفسه بعينه هذه الدراهم بالدرهم ثم قال بعته فقلنا
بما ينع دينار فقال المشتري قبلت ثم البيع بالدنيا لانه لا ينع غلط في اسم المبيع بان اراد ان يقول
هذا العبد فقال هذه الجارية فعلى ما لفظ في القضاء بعينه فلا ينع كذا فيكفوا وادعى فقلنا
ثم لان قوله الرسول كقول المنزل ولولم يرسل فقال المشتري لا يكون لان شرط العقد لا يتوقف الى ما وراء
المجلس قال لا ينع بعث فقلنا بكذا فقال لا ينع فقلنا لا ينع فقلنا لا ينع فان كان بطريق الر
صح البيع وانما الوكالة لانه باع منه وقوله الوكيل لا يكون قوله لانه اصل في البيع كله في الرسول و
بجمله في الخلع اذا قال الزوج لا ينع فقلنا لا ينع فقلنا لا ينع فقلنا لا ينع فقلنا لا ينع فقلنا لا ينع
بكذا فقال هو كذا وعبدك او فذكر ثم البيع اذا قال ابوه او اشترى واراد الاجاب فقال بعث ثم البيع
ولو قال اشترى او قال على وجه السؤال اشترى متى لم يتم لم يتقبل بعث **قوله في المجلس**
كانا يمينان فقال احدهما بعث وقيل لا ينع بطلان او خطو يمين قال الصديق في ظاهر الرواية لا
ينع وفي مجمع النوازل قال ينع والفقهاء كان حال يوجب التماس ما يقول كل منهما يمينه والا فلا
وفي الصلوة الغرضية فانه وقيل جاز ولو اضاف ركعة في الفعل ثم قيل جاز ولو قدع ما به
في يده فشره وقيل جاز ولو اكر تبيده لا ينع ولو اكر ما او احدهما مضطجعا بطله ولو جالس الا
قال بعث فقام المشتري ثم قبل او قبل بعد قيام البايه او كان البايه خارج الدار والمشتري فيها فقلنا
بعدهما خرج لا ينع ويرجح الاسلام على انه اوجب قاعدا قبل المشتري بعد القيام قبل الرجوع بغيره بعث
من فله الغاية فخص في المجلس وقيل صح وكما ينع بطلان من الغاية ايضا كالتباليه الى آخر بعث
عبدى منك بكذا وقال عند وصول الكتاب قبلت ثم وان كنت المشتري بعث عبدك كذا فقلنا لا ينع
لا ينع ولو كنت اليه اشترى عبدك فقال بعث ثم لوجود الركنين **قوله في المقوض على السوم**
ادعت به فان رضيت اشترى فذم به وضاع لا ينع ولو قال ان رضيت اشترى فبعدة
فدعت به وضاع فمضى رفعه قارورة الزحاج ليرها او ليرها غيره فسقط وانكسر ان كان بين يمين
ضمنه والا لا وان اخذه لا على النظر ثم قال انظر اليه فضرع لا ينع فقلنا لا ينع فقلنا لا ينع فقلنا لا ينع
المرتبة وان اخذه بلاذن من في الوصل او يملكه الواسية واخذ بغيره واخذ بغيره على
ان ياخذ ايمه شاء فضرع فقلنا او متعاقبا ولم يعلم الاول هله كاول الثاني من ثلث الكل عشرة ولا ينع

في افعال البيع وبسببها بعد
كما ينع في افعال البيع وبسببها بعد

في افعال البيع وبسببها بعد
في افعال البيع وبسببها بعد

في افعال البيع وبسببها بعد
في افعال البيع وبسببها بعد

في افعال البيع وبسببها بعد
في افعال البيع وبسببها بعد

في افعال البيع وبسببها بعد
في افعال البيع وبسببها بعد

في افعال البيع وبسببها بعد
في افعال البيع وبسببها بعد

المحقق بن

على ما عليها الفتوى

فَالضَّارُّ عَلَى الْأَقْرَبِ

لَقَدْ كُنَّا أَشْجَاثًا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والتقى
في المختار
في النجاشي
في المختار
في المختار

فصل فی بیان فضائل ائمه اطهار علیهم السلام

المختار

۱ مایه برف؟

في السر و اعطاء اليه قلمه
على يد ربه المتفضل ام لا

فی حال اعلیٰ المجلد الثانی طاب

من به پندش رسد به پندش رسد

ذکر

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

الحق في امره كما هو

一、

۱۳۰۲

1918

اور عمل میں؟

في اقطار

1894.

في الامم الاقاليه

1866

19

—

بهذه الجمع الى الباب و

...

تم نقلاً

صومعہ جامعہ اسلامیہ

...

مكتبة

100

الذين لا الكفالة ويجوز له الجهر بها كالباع وجاز له بائنا من المثل الاول عند صوغه ويجوز في احد
المسعين بحسنه من المثل ويجوز بالرسالة فاذا فسخ قبل الاستقالة بطل آخره ولا ينفذ على الا بالنية
قال البايغ لاخذ المثل فافسخ البيع فكتبت في بيت كان فسخا والرد بعينه بعد القبض على اقاله باعها ثم انكر
البايع والمشتري يدعيه لاجل البايغ وهذا اذا علم المشتري على ترك الخصومة وسعى البايغ ببيعها بغيره بانه
فقال اذ لم لا يتم الا في المثل بطل بغيره وبغيره في المحط على بانه ففعل هلا بغيره بغيره وان لم يرد
وجوز الا في المثل من غير كمال قال المشتري اني اخذت قال البايغ نعم فان خسر فعلى خاسره لا يلزمه
طلبه ينقص من المثل فقال المشتري للبايع هات ببيعك ففعل هات فقال المشتري نعم ان كنتم اتي بانه
اقاله هلا كالمبيع بعد الاقالة قبل التسليم باطل جاز بقاء العقبان المقتدة فاخذها البايغ ونفرد في
العقار فاقاله وفي خزائنه دفع القباله الى البايغ وقصد ليس باقالة وكذا تصرف البايغ في المبيع
القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقصد المثل لا يفي بطلب الاقالة بالربط بالبايع فورد من زيد فقال
استدريه رخصا فقال الميزان وحديثه مستقرا بالزيادة ففعل منه فوجد فباع بانه لا ينفذ البيع الثاني لانه
تعلق الاقالة بالالكاف بالربط فاقاله فاقب العقبان من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة قال المشتري
اقبني فقال فلك لا حتى يقول البايغ بعد قبلي في قولها خلا قال الثاني رد المشتري لانه لما رد الرد كان البيع
الاول على حاله ولا عذر بالرد لانه بعد التصريح قبض الطعام المشتري ولم يفسد من ثم قال بعد ان
قال الفرقة البايغ بعض المقيضين قال ليس ينفذ بالتعاطي من احد الجانبين حله اقالة وهو
ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون اقالة **الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه**
استدري ارضا وذكر حدودها لا ذرعا طولا وعرضا جازا في عرف المشتري الحدود لا الجدران به وان
لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري جازا لبيع اذ لم يقع بينهما حي اذ جعل البايغ بالمبيع لا غيره وحمل
المشتري عليه وبيع المحو في بيعة او ما هو دمج غيره كالحق من كاف جاز عند الثاني وبيع مفرد لشيعة
عند من كاف لا يجوز بعثك بغيره من طرف الدار ولم يعلم به المشتري جازا اذا اقر البايغ انه كما يقول المشتري
ان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومجرب علم البايغ ام لا ومع ذلك لو قبض وبيع صح كالباع الفاسد قال
المشتري لكر ارضه حباب لايتاوى عشرة قبضة فباعه ثم علم ان ارضه اوى اكثر منه جازا دار بينهما باع
احدهما نصفه انصرف الى قطعه ولو عثر وقال بعد هذا النصف له يجوز ما عثر عن ثلث بنين وبنات
فباعت احد البنات قطعا من الاخرى بغيره ان قطعا معلوما لها جازا وبيع باعته قطعا من الاخرى بغيره
ان كان قطعا معلوما لها جازا وان باعته قطعا من كل شيء جازا ومن عثر لا وفي المحط على الثاني منها اذار
باع احدهما نصف بيت معلوم منها شيئا قال الامام لا يجوز لان تركه يفسد بغيره عند العتمة وان كان بينهما
عشرة اواي عشرة ببيع احدهما نصف بغيره يجوز بغيره بانه اتم اهله فباعوها لا يجوز كالمشتريها

بايعه فانه فانه والمشتري بغيره
لا يخل انما يبيع وفيها الا او اكرم

وم يبي

وقتي

و هو الصحيح
فانه يبيع من داره
عنه وعدمه

و شرط لم يزل في وقت جاز
طال ان يشاء في وقت جاز
في وقت جاز

في وقت جاز
في وقت جاز
في وقت جاز

في وقت جاز
في وقت جاز
في وقت جاز

في وقت جاز
في وقت جاز
في وقت جاز

طريقه بغيره
نوب
فان ساق

استدري فانه لم يستقر مسجد بها ومقرها لا يجوز البيع فان كان المسجد حرم بائنا واستغنى الناس
عنه لا ينفذ العقد الباقي جمع بين وقتي ومكره يجوز في المثل اصله جمع بين وقتي وخرجه باعها ففعل
لكل غنا ام لا عند اذا باعها معا اما اذا باع احدهما وقيل في حق في القيد بقيد التفرقة ولو اشتد بغيره
فاستحق احدهما او اثنين واحدهما ام لا ولا ينفذ القيد سمي لكل غنا ام لا واجمعوا الله لوباعه
عنده عند رجل اخر استراه عند قبل قبضه بصر في الذي عنده عند اشياها اشتد ارضا في طريق العامة
لا ينفذ البيع والطريق بحيث في المشتري اذ لم يكن الطريق محدودا ولا معلوما في البيع فاستدري باع
ارضا بطريقه استحق الطريق فلم يشتد ان يرد الباقي من الدار والارض ولان ياخذ الباقي بحسنه
المثل ان كان الطريق مختلط او ان مختلرا معلوم الحدود لانه استحق المثل لغيره بغيره بلا خيار ولو
باع القرية واستثنى المسجد لا ينفذ ذكر حدود المشتري وكذا الحياض والمقابر اذا كانت روية
لذكره لا ينفذ ذكر حدود المقيما يستدريه غيره في ارضه للزراعة ثم باعها ان البذر من الغدير
لا يجوز بل ارضه وان منه بعد البذر فيه فذكر وان قبله يجوز لانه لا يجبر على لقاء البذر وان باع
بعضه المزارع مع الزرع والبذر منه ولم يثبت لاشي للمقيمن المثل وان البذر من الغدير لم يثبت
قيمة حصته من البذر عند وراد في الكرم والخل ان قبل خروجه المثل من البذر من الغدير لم يثبت
بانه البذر وخروجه المثل من البذر من الغدير جاز ولا يفسد باع بغيره ان العامل ان بعد فذكر ولو لم
للعامل ابطال البيع **نوع في الاطلاق والاستحجار** استدري اشجار الملقط ولم يقطع حتى جاء
الصيف ان اشترى القطع بالارض واصول الشجر يعطى البايغ المشتري قيمة شجره كما قال القدر
مقطوع وان لم يقطع احد قطع وان استدري الشجر مطلقا لقطع من الاصل ادعى البايغ على المشتري
اغصانه كاستحقاق الاشجار فقال المشتري لغيره بقدت ولكنه ما كان بغيره ببيع يرجع الى اهل العلم باي قالوا
انه مما يمكن التفرقة عنه صحيح النقصان وان قالوا لا يمكن لا يفسد شيئا ساقا على ارضه المحط
على ان ينظر اهل الخبرة كم وقدر اموالهم فقوا على انه عرونة وقدر افعاله فوجد اكثر منه بعد القطع ثم الزيادة
للمشتري كما في الثوب اذا وجد زيد من الدرع المشتري وجد الشجر المشتري لا يفسد لغيره المحط رج بنقصان
العقب الا ان ياخذها البايغ مقطوعة استدري شجرة بعرونها وقد ثبت من عرونها اشيا وان كانت تلك
الاشجار تبيس اذا قطعت الشجرة دخلت في البيع والا لا ولو كان لها غصنان باع احد الغصنين يجوز ان
يبقى موطن القطع ولا يفسد القطع شري او راق الغصن باع على ان يقطعوا الساعة يجوز ولو لا يشرط
واخذها اليوم جاز وان ترك يوما فذكر لان ما يجوز ساقا لا يمكن الاحتراز عنه وما دون اليوم لعدم التفرقة
ملحق به وان ربط الشجر او ان يقطع شيئا لا يجوز لانه يفسد المثل المبيع بغيره والمثله ان يشرها
باصليها فاذا اخذ الورق باع الشجر منه وان دخلت في الدار ان كان استدري وبيع موضع القطع

في وقت وقت ومكر وقت
ومكره فانه سمي

المثل في حبيب في الارض
ولا ينفذ به البيع

وان باع دارا وارضاه
في وقت جاز

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في وقت جاز
استحق المثل

في ان شيئا من النامية ينمو من سبيل
سوى قوامه اطلاق

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

والا يبيع وكل ما يتوسا فساد لا يجوز بيعه الا بقطعه من ساعته كالصوف في ظهر الفم والقطعة
الا انكرت للفقير فيه وقوامه خلافه فيكون الا على فلا يلزم اخلاط المسح بغيره وقلة الامام الفضلي
لا يجوز بيع القوام ايضا بلا بيان موضع القطع **نوع في الزرع والتمسك** بمكة من المنطقة او
المنطقة ان فيها بقل او بطنه فهو عليها ولو قال بمكة الكرم او التخل فهو على ارضه فان كان فيه عنب
ثم فان ذكرنا كثيرا يصير للخل والارض فهو لها وان قيله فعلى التمر او احد الشريكين حصته من
برضا الشريك الا في الجوز لانه في قلوبه زراعي لا يجوز لانه على التزام المزرع ولو واحد فقال جوز
الطرية ابن جبار زراعي فهو زرع في حوزة على شجرة البطيخ وما يخرج من الحوزة فعلى ملك المشرى ولو
اراد ان يتركه في الارض ويكون له الولاية الشرعية تركا فاحسبه زراعا الاشجار واستعانة الارض
لكن الاعانة غير لافعة فيستاجر الارض بعد زراعتها على مائة معلومة ويوزع ما قبله في نفسه على
الغنى والافرة وان وقع الاجارة على الشراء يبطل لان الارض شعيرة ولو باع الحشيش الذي انبتت بغيره
سقى الارض انبتت فيه الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل ان يغيره فلا يجوز وبعدها صار بقله بشرط القطع او
على ان يرسل فيه دابة يجوز بشرط الادراك لا وكذا الرطبة والبقية والبقية الذي يقال له يستيف زراعا فاختار
ولو الزرع مشترك بين اثنين براء احدهما نصيبه من غير شريكه بلا اذن الآخر قبل ان يترك الحصاد لا يجوز
الادراك بغيره وتكون شريكه بغيره مطلقا وكذا الشرا ولو باع من غير شريكه ولم يفرق البيع حتى ادرك من زوال
كما اذا باع جديعا من سقي وزرع وسلم ولو كان الزرع والارض مشتركا فباع نصفهما مع نصيبه من الشريك او
اجنبي جاز وان لم يرض به الآخر ونائب المشرى عن البايع وعن غيره لا يجوز وعدم جواز بيع نصف الزرع بغير
الارض فيما اذا كان قرا الزرع فيها مستقلا عليه اذا كان الارض الفقيه يجوز كزراع العنب وكذا في نصف البناء
بله ارض لو متعت في البناء يجوز ولو كان في الارض مع نصف الزرع لا يجوز في زراعتها حتى يبيع نصف
الاشجار معها او نصف الزرع معها يجوز بيع نصف الزرع بغير الارض ان باع الاكاز من زراعتها الارض جاز لا
العكس ولا يقطع العمل كالسقي ونحوه من الكار ما دامت مدة الزراعة باقية اما اذا باع رب الارض من آخر
وجازا لبيع سقط من الكار العمل وعن محمد البناء بين رجلين والارض لغيرهما باع احدهما حصته من اجنبي
لم يجر زراعتها على الشري نصف قبل الادراك لا يجوز والنصف الآخر بعد الادراك يجوز وقبل الادراك ان يترك
او يتركه لكنه لم يصح للكل وعلق الزراعت قال شيخ الاسلام وتسمى لامة لا يجوز في الانشاء وشرح الطحاوي
والعدوي يجوز له شرط التمر وان لم يصح مستغابا ولم يظهر صلاحه من الصبي والحاصل ان زراعتها الفقيه
والتمسك على الخل قبل ان يصير للتمسك لا تنفع به بعض على عدم جواز بيعه كزراع البطيخ او مطلقا لا بشرط التمر واختار
العدوي والاسيبي في الجواز وتسمى جردا عليه قال باع قصيلا او غرافة او لم يطلع ان جردا المشرى في
الحال فالتمسك على البايع وان تركه باذن البايع وجز بعد الادراك فعلى المشرى وعند الثاني عشر ما بعد الطلوع

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

والبقل على البايع والزراعي على المشرى فلو لا جواز البيع لما لم يشرى والحسنة للموثر عند الكمال ان يبيع مع
الشرا ويبيع اولا ما يخرج من الوعد مع الوعد فيجوز البيع في الثمار متعا للوعد وفي الجوز بيع الثمر والزرع
الموجود قبل كونه مستغابا جاز بشرط التمر وبه يفتي في ثمار الفقيه فلو التمر لا يفتي عند محمد
الاستحسان خله فيها وان اشترى مطلقا وتركه ثمارا في ثمارها ولم يتناه كنه باذن البايع فلاب وان يتناه
والتمر كنه اذن يفتي بما زاد ولو اخرج الحبة ثمة اخرى قبل اخذ الاول ففي البايع وان حصل البايع لطلب
وان اخلط بالموجود لم يفرق ان كان قبل التخلية فزاد وبعدها اشترى والقول في المقدار قول المشرى
وان اشترى ثمة بدلا من ثمة بعضها واصله الباقي يتقارب بشرط التمر جاز عند محمد وان كان ثما آخر ذكر
الباقي كنه لا يجوز فيما لم يترك وجازة للزراعي البسيط والباذن جاز يجوز بيع ما ظهر لامل يظهر ولو باع الاصول
بما فيها من الثمار جاز في الكل وذكره في الاية اشترى ثمارا الكرم او العايز وقد خرج بعضها قال لا كره لا يجوز
وموطن المذهب وقال ابن القفل وجرت عن محمد ان بيع الوعد جاز ومعلوم ان الوعد بئله حتى وبه
افتي الحلواني في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرها باجواز وجعل الموجود اصلحة وما اشترى في القول الكرمي
وان استاجر الاشجار ليعزك عليها الثمار لا يجوز لكنه لو ترك بناء على الاجارة ثلث زيادة ولا يجوز المثل
لو اشترى قصيلا واستاجر الارض وترك القليل لا تطيب الزيادة ويجوز المثل لان اجارة الارض متعارفة
ان بين المدة وبين استئجار الاشجار لم يتعارف فلا يبيع وان بين المدة فاعتبر بحد الاذن فطاب ولم اجد
لعدم الاجارة رأيا والحسنة ان يقول المشرى للبايع جعلت كزراعة من ان يخرج من هذه الثمرة ان تول
فيها بالمساقاة وانما يحتاج الى الابداء قبل التسليم وجوز المساقاة وبيع نصف الثمار ما عا قبل بدو الفلاح
من شريكه جاز لانه غيره كبيع نصف الزرع من شريكه وافتي السجدي على انه لا يجوز من شريكه وغيره ايضا
بايع نصف ثمر الكرم والعنب قدر الجوز لا يجوز وبعد ذلك ان لم يلفظ بلفظ العنب ومارعنا بقتل جاز اقالو
ذكر لفظ العنب لا يجوز جاز السجدي العنب كزراعة وكذا الوقت وهو عند من كان العنب من جنس واحد
يجوز عند الامام في فردة في الصبرة وعند جاز في الكل والعقبة على انه يجوز عند الكلية الكلية وان كان من اجناس
مختلفة لا يجوز عنده اعله وعند جاز في الكل ويكون كزراعة باقاه الحزب على التسليم ام اختلف والعقبة على
قوله ان يبيد المشرى وشراء الشجرة على الملة اوجه اقا بشرط القطع وانه يجوز في العنب والبعض على عدم جواز
اذا لم يبق موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقتلها بغير وقفا على العادة ويدخل اصلها في البيع ولا يجوزها
الى نهاية الوعد الا اذا كان شرط الفقيه من وجه الارض او يكون في القطع من وجه الارض مئة للبايع من ثمن
بناء او نحو او يفتيها من وجه الارض فاذا قطع او قطع ونبت من الوعد اخرى فللبايع لرضا المشرى
بدخله ذكر القدر في ملكه الا اذا قطع من اعلى الشجرة فالبايع اذا اشترى وان بشرط القدر فيها لا يؤثر
وان قطع لانه يفسد على البايع وان تركه باذن البايع وجز بعد الادراك فعلى المشرى وعند الثاني عشر ما بعد الطلوع

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

في كون النفس كما كان

11

五

1

5

6189

10

23

1

5

ايضا قبل الادراك ولا يمكن استبعاد الخيل على الترك لعدم العادة وقد ذكرناه وان اراد ان يلزم الترك يكتب
 ان هذه المستوي حق ترك الحمار على هذه الاشجار مرة كذا باجملاهم وحق واجب فانه يجوز ان يكون الاشجار
 لرجل والحمار لاخذ يكون له حق الترك على هذه الاشجار الى الادراك حق لا زما ويا ذر الباني في الترك عليها
 مدة كذا على ان كتمانها عنه فهو ما دون فيه اذا استأنف فله بقية النفقة كتمانها تجوز الادراك
 منه لان تعليق الاذن بالشرط جائز كما لو كالة فتحة تعلية عنه ويدخل فيه بوزنة عرفي من قبل الجوز
 والتفاح والسفجل والكمثرى والعنب والفاكهة وجميع ما على الاشجار بله استثناء الفروع والمطعم الا
 اذا انقضى على استثناءها وعند دخولها يدخل النضج والبيوت والخرقة والسوق لا حشيرة وكذا اللوز والي
 فيها ويدخل البسج ما يخرج من العريشة من الاغصان والحشيرة من معلومة وكذا عنب العريشة والاولى بيان عنب
 العريشة في البسج ولا يدخل الخطة والشعر ولا ما يحصل من الثمار ولا الحقة الخ رتبة في الارز والمانس والاولى
 نقي للرقيقة او انما فيها في البسج لانه يجازي فيه النضج ولا يدخل الخبط للنجار اليه المستوي فيها الاول
 يتبين شيئا معلوما وهو الرزق به ولا يدخل الباقى من بله بيان ارضه موضع بيع فيه البادجيان كثير ولا يدخل خبر
 والسلم والبقول والربا من الاوان يساع وتقدر ما تجاز اليه المستوي اما اذا باع كذا فاني لم يدخل بله ذكره
 قال الفقيه الذين الرباطا والاشجار التي لم تقطع يدخل في الاشجار كالبشر الكبير وقوائم الخيل في قبل لا يدخل في لفظها
 معلومة كالثمار وقبل يدخل من غير ذكر الاشجار والقصبة الفارس يدخل لانه ليس من بيع الارض حتى لم يجز في غير
 قصب السكر لانه كالزروع والورد والاس لا يدخل بله ذكر لانه كالثمار واصلها يدخل لانه لانها لم تقطعها
 وشجر على هذا والقطن والعصف على ذلك الثمار لا يدخل بله ذكره واصلها قبل يدخل وقيل لا والبقاء الرطب
 الكدابة وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل ولو كان مغميا في الارض قبل لا يدخل بله ذكره كالبزج وقبل يدخل
 كالخروج والوطاء على هذا والخز والبهل والسلم المدرك للبايع والقصبة الطامنة وما وقع المدرك للشرية
 ولا يدخل الزعفران بله ذكره في اصوله من محمد وروايات والجوب كالحصن والقدس والباقلاد والكملة والذرة
 كالزروع ومن بعض المشايخ ان اوراق الفسار لا يدخل في بيع الشجر بله ذكره وكذا بيع الارض يدخل كل شجر يخرس
 للتبايد ولو كان ينقل وقوله لا يدخل بالشرط وبيع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان
 لقطعها ثم اذن له الترك حتى خرج الورق وكان الورق متعلقا في الخطة **والدقيق**
 اقل ما لا يربو نصف صاع فلو باع متاعين ونصف جان وبيع الخطة بالخطة وزنا لا يجوز الا في رواية
 هو الثاني وكذا الدقيق مثله وزنا لانه كمثل ولو باع مثلهما بخرقة خوزناقتا ولا يجوز عندها لان
 العلم بالماواة او ان البسج وفي فتاوى من قد انما لا كذا جان ولو باع الدرهم بالدرهم كذا لا يجوز
 ساويا في الكيل والوزن وبيع الخطة بالخطة وزنا يجوز وبيع القطعة بالفضة كفة بكفة يجوز وان لم يعلم
 القدر باع خطة غير معينة ولا مثالا لهما كذا في ملكه في السواد وعلم به المشتري فلا خيار له وان لم يعلم

عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى
 ﴿فَمَنْ أَشْيَا﴾ بِدَعْوَى مَجْمُوعٍ بِدَعْوَى
 الدُّعَاءِ مَقْفَعِ الْبَيْتِ وَالْكَرَامِ
 الْحَقُّ أَنَّ
 أَكْثَرَ الْأَقْوَامِ يَأْتِي
 مَنْ دَعَا إِلَى الْبَغْيِ وَالنَّجْوَى

في حادي عشر من السبع إلى ذكره والحمد لله
أخيراً بعد ذلك الأرض من كل ما فيها

بفناء كل شيء غير من النسيب
لله المولى والحمد لله

في جواز مع ورق الثوب
مسألة الثوب

في اقل مال المرء واقف به المهر

في حاله مع الحنفية والشافعية
بالحكمة والعدل
مما طار

البيع في

له الجواز ذلك الجواز دل على جواز البيع ولو كان البعض السواد والبعض في العجز لا يجوز ولو كان الكل في
في موضعين يجوز بلا اشارة في الامة وسواء كان المبيع نقدا او ديناً على البايع وان لم يكن في ملكه واشترط
وسلم لا يجوز ذلك اذا لم يكن البعض في ملكه لانه باع الموجود والمعدوم محله في سائر زمنية على ان فيها عجز
تؤيد وقد انقص حيث يقع في الموجود وان فضل البعض لا ينقص القسط وذلك لان ما لم يغير الدين باع كذا في الحصة
اذا في ملكه قل منه بطلان المعدوم وان في ملكه لكن من نوعين او نوعين جواز وان من نوع واحد جواز
جواز اذا علم المشتري بمكانها الجواز ان شاء اخذها في مكانها وان شاء منعه باع جواز ولم ينقص وانما ذلك الى
نفسه بان قال بعت عبدي فلان يجوز ان كان له عبداً واحداً وان له عبداً لا يجوز ان كان له عبداً واحداً في نفسه
سباق ولو قال بعت سالماً واسم عبدي سالم لا يجوز وكذا الجارية لو قال بعت الجارية التي سرتها ما خلا
او التي في البيت يجوز وكذا العبد والعقل ونحوها وكل ما لا يتغير كالتبعية الجواز البيع بلا اشارة وانما
لو كان في ملكه قدر البيع كله بعتك ما يفتقر من مله الحصة واعطاه من كذا من آخر لا يجوز لان غير القدر يستعين
بالعينين له عليه حصة كلها فباعها منه شبه لا يجوز لانه بيع الصكوك ويسهل ان يبيعها بثوب وينقص الثوب
ثم يبيعه بدرهم الى جليله حصة في سبيلها زينة البايع الدوس والمكينة وكذا لو اطلق وله حصة في سبيلها
حصة على الارض لا يجوز وجوب بيع الدقيق مثله كذا وقال الفضلي انما يجوز اذا كان مكسوبين وقصة جائز
ولا يجوز المفاضلة لكونها احد الرفيقين اخر او على وكذا بيع النخالة بالخالد وسبعها بالآخر وزنا لا يجوز
لان الدقيق كيلي حتى لم يخرجه الدقيق بالحط وزنا ولو زنا بالآخر في بيع النخالة بالدقيق بالاغتبار يجوز عليه
بان كان النخالة الخالصه اكثر وعنده محمد لا يجوز الامساك بالكيل وجوز التفاضل في بيع الحصة بالشهر
كان في الحصة ثبات او العكس اذا كان مثله يكون من الشبه فيما عداه والمفصلة بعين حال لا يجوز وبالمفصلة
جواز اذا تساوى او بالمفصلة بغير المفصلة لا يجوز عندنا وكذا بيع المفصلة بالمفصلة والرواية محفوظة عن حمير
ابو بيع الاباسه بالمفصلة انما لا يجوز اذا اشترى ثلث من ساعتها جواز اذا اشترى ارباع الحصة
بالحصة مجازفة لا يجوز الا في السوى في الجليل استقر فظناً معلوماً من معلوم يحيط به العين حصته المردم
ان كان معدود الا ان المفرد في الشرط **فصل في المتفرقات** من المتفرقات الكعبة المعظمة من المدينة
لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد آخر لم يضره الفضل به على الفقهاء الحديث والفاضل والناس في العجز
والشبه الجاس والمردى مع المردى والمخدر من الكفايا والعطن والريدي يحيى مع الوزارى جواز
مع العصى جواز وقال القاضي لان العصى يصيد خلا في حرم الفضل الجواز قالوا لا البعد الجواز
والزباب والصان والمعدو جاز في لم يقره الشاة متفاضل وماله بالثابة جاز مطلقاً في العجز
عند الاماليين وبيع الذي يكون بالزيت بطريق الاعتبار جاز ولا يجوز بيع غزال العطن بالعصا او لا
بالسكدة جاز بالثمن لعدم الوزن ولا جاز فيما يورث الاسلاك بمثل ولا جاز في الثمن بالثمن في الثمن بالثمن

في الادب

فی موضع من نوع او نوعی

فيما يجوز مع الإشارة
وإضافته وما لا يجوز

ان عن القديسين يسوع
والجبل

وبيع بدينه سلمه

یہ لوگوں میں سے تھے جنہوں نے اپنے آپ کو

مقدار النفس
طائفة
والرطوبة

فازم و انشا الله من انشاء

والتعب والمرض
ذلك في الخراب

فان شاء الله

البرية

ایمان است و بعد از
اولیای مومنان

طالوت و لا باس

قبل نقد المثل والعقب فوقف الامر ان قبضه واتى المثل مع هذا على قوله من لا يشرط في صحة
الى المتولي ولو مات ولم يتركه الا ببيع الوقف وان اعتقه المشتري او بتره جاز وسقطت حصة
وان كاتبه قبل القبض فكل البايء الحسن فان ادى المشتري المثل فذلك الكتاب وان اعتقه المشتري
قبل قبضه فعند الحق وهو مفسر في كل البايء سعيه العبد عند ما خلاصه الموطون وان اعان او اجر
من البايء لم يجز فان سكره العمل من البايء وان سلم من العمل فله اجر وان اعان المشتري اجبا
وامر بالقبض فله وان ابراء الاخر المستاجر من الاجرة او يصدق او يبرأ ان استوفى المنفعة او شرط
بجعل الاجرة جاز بالاجراء وان لم يوجد كلامه لا يبرأ عند الثاني ان كانت الاجرة او عينا والاجرة في
وعند غيره الثاني اقلان دينيا جاز قبل المستاجر ولا لا يشرط الاجارة وان عينا وقبل بطلت الاجارة
وان رد لا يشرط عادات الاجارة وفيه ان يرد ولو سبب بعض الاجرة او ابراء جاز بلا خلاف في موطون
والحاصل ان كل شرط في المثل يجوز في الاجرة بعد ما وجبت وقبل الوجوب على الاختلاف وان كانت عينا
لا يجوز الشرط قبل القبض في المثل يجوز الشرط في الاعان والدون قبل القبض سوى الشرط وان
وكذلك الدون والمنقولات الموروثة والموصولة عينا او دينيا يجوز الشرط والبيع قبل القبض والشرط في
القبض قبل القبض جائز وفي الاقالة بعد قبض المشتري لوباء البايء في المثل لا يبرأ في حق
ثالثه بيع المنقول قبل قبضه من البايء او الاجنبي لا يبرأ من المثل في الشرط قبل قبضه الى البايء
المشتري او الاجنبي يجوز الحاصل ان انفع البايء في المنقول ببيع موقوف في حق الكافة يجوز البيع
قبل قبضه من المشتري وغيره ولو سبب موقوف في حقها لا يبرأ من المشتري لان عليه **بيع اجرة**
بيع الشيء في المثل باء جاز هذا القول اختار الفقيه جازا وعينه بقاء موقفا في فراشه ان في قبضه
موقوف لم يجز ولا يبرأ على قول قليل حتى يشرط في المشتري فان رضى اجنبا البايء على قول وكذا في
الجزيرة الارض فقال القاضي ان تصرفه في المثل ببيع كالجذع **بيع النوى في التمر** فاسد وبيع النوى
في البطيخ ان مكسورا يبيعه والا لا يبيعه كسرة ببيع فسلوخها او كسرها يبيعه ويلزم التسليم ويجوز للمشتري
بيع دجاجة ميتة مع لؤلؤة في بطيخ او لؤلؤة التي في بطيخا جاز وان كانت حية وبيع اللؤلؤة لا يجوز
بيع تلك الدجاجة مع اللؤلؤة للبايء وان باعها على الصدف فخره بغيره عليه الفتوى وعند الثاني يجوز للمشتري
وان اشترى الصدف وسكن عن اللؤلؤة جاز اللؤلؤة لا لا يتول من الصدف فحسبه البيضة من الطير
بخلاف ما اشترى سكره موصوفا لؤلؤة حيث يكون للبايء ولو وجد فيها صدف فله لؤلؤة فهو للمشتري وكذا
كل ما موصوفا للسكر وكذا لو وجد في السكر سكره آخر وكذا العسل الموصوف في بطيخا لانه حشيش في البحر ولو طعمها
وعاين حبه الصدف للمشتري وجد اللؤلؤة فله المشتري كالمسك في الدجاجة لانه اللؤلؤة يتول من الصدف كقبضه
السكر ولا كالدجاجة وفي المشتري وجد بطن السكر لؤلؤة في بطن سكره يبيعه سكره للمشتري فله البايء

المشتري فله البايء
القبض من الاجرة من الوجوب
في التمر في البيع قبل القبض بعد
بيع البايء بالمال والغير
في حقه لو وجد بطن
ونحوه وصاف
فدوم
في حقه لو وجد بطن
المشتري
في حقه لو وجد بطن
المشتري

في حقه لو وجد بطن

ان كان فاسدا لا يخلو فيه بقاء المشتري بالرد الى مفرق البايء قبله البايء ام لا وان كان فاسدا
في فساد لا يبرأ من قبضه او العقب فوقف الامر ان قبضه واتى المثل مع هذا على قوله من لا يشرط في صحة
الى المتولي ولو مات ولم يتركه الا ببيع الوقف وان اعتقه المشتري او بتره جاز وسقطت حصة
وان كاتبه قبل القبض فكل البايء الحسن فان ادى المشتري المثل فذلك الكتاب وان اعتقه المشتري
قبل قبضه فعند الحق وهو مفسر في كل البايء سعيه العبد عند ما خلاصه الموطون وان اعان او اجر
من البايء لم يجز فان سكره العمل من البايء وان سلم من العمل فله اجر وان اعان المشتري اجبا
وامر بالقبض فله وان ابراء الاخر المستاجر من الاجرة او يصدق او يبرأ ان استوفى المنفعة او شرط
بجعل الاجرة جاز بالاجراء وان لم يوجد كلامه لا يبرأ عند الثاني ان كانت الاجرة او عينا والاجرة في
وعند غيره الثاني اقلان دينيا جاز قبل المستاجر ولا لا يشرط الاجارة وان عينا وقبل بطلت الاجارة
وان رد لا يشرط عادات الاجارة وفيه ان يرد ولو سبب بعض الاجرة او ابراء جاز بلا خلاف في موطون
والحاصل ان كل شرط في المثل يجوز في الاجرة بعد ما وجبت وقبل الوجوب على الاختلاف وان كانت عينا
لا يجوز الشرط قبل القبض في المثل يجوز الشرط في الاعان والدون قبل القبض سوى الشرط وان
وكذلك الدون والمنقولات الموروثة والموصولة عينا او دينيا يجوز الشرط والبيع قبل القبض والشرط في
القبض قبل القبض جائز وفي الاقالة بعد قبض المشتري لوباء البايء في المثل لا يبرأ في حق
ثالثه بيع المنقول قبل قبضه من البايء او الاجنبي لا يبرأ من المثل في الشرط قبل قبضه الى البايء
المشتري او الاجنبي يجوز الحاصل ان انفع البايء في المنقول ببيع موقوف في حق الكافة يجوز البيع
قبل قبضه من المشتري وغيره ولو سبب موقوف في حقها لا يبرأ من المشتري لان عليه **بيع اجرة**
بيع الشيء في المثل باء جاز هذا القول اختار الفقيه جازا وعينه بقاء موقفا في فراشه ان في قبضه
موقوف لم يجز ولا يبرأ على قول قليل حتى يشرط في المشتري فان رضى اجنبا البايء على قول وكذا في
الجزيرة الارض فقال القاضي ان تصرفه في المثل ببيع كالجذع **بيع النوى في التمر** فاسد وبيع النوى
في البطيخ ان مكسورا يبيعه والا لا يبيعه كسرة ببيع فسلوخها او كسرها يبيعه ويلزم التسليم ويجوز للمشتري
بيع دجاجة ميتة مع لؤلؤة في بطيخ او لؤلؤة التي في بطيخا جاز وان كانت حية وبيع اللؤلؤة لا يجوز
بيع تلك الدجاجة مع اللؤلؤة للبايء وان باعها على الصدف فخره بغيره عليه الفتوى وعند الثاني يجوز للمشتري
وان اشترى الصدف وسكن عن اللؤلؤة جاز اللؤلؤة لا لا يتول من الصدف فحسبه البيضة من الطير
بخلاف ما اشترى سكره موصوفا لؤلؤة حيث يكون للبايء ولو وجد فيها صدف فله لؤلؤة فهو للمشتري وكذا
كل ما موصوفا للسكر وكذا لو وجد في السكر سكره آخر وكذا العسل الموصوف في بطيخا لانه حشيش في البحر ولو طعمها
وعاين حبه الصدف للمشتري وجد اللؤلؤة فله المشتري كالمسك في الدجاجة لانه اللؤلؤة يتول من الصدف كقبضه
السكر ولا كالدجاجة وفي المشتري وجد بطن السكر لؤلؤة في بطن سكره يبيعه سكره للمشتري فله البايء

في حقه لو وجد بطن

في حقه لو وجد بطن

في حقه لو وجد بطن

المشتري

بالنقل ثانياً اعاد بدله المبطله بخلاف الاول لان الرد لم يتم ومن ثم بالوضع اشترى فاسدا وقطعه
ولم يجز له واودعه عند البائع وتلقى من النقصان فقط لان لا بد ان يرد منه ما ردا الى اليد الا في النقصان
الرد مستحق عليه فباي وجه وجد وقوعه عن المشتري وفيه إشارة الى ان النقصان في اليد المشتري لا يبطل حقا
البائع في النسخ لانه لو بطل ما وقع وقوعه عن المشتري وفي الزيادة اشترى من غيره في اليد بعد تسليم
ثم اخذها من ذي اليد بجهة او صدقة او رضاء او ودعة او غصب ليس المشتري ان يرجع بالعقد على باع
الحاربه لان المشتري وصل الى المشتري باي جهة كان فلا يباي باخلاف السبب عند اخذ المعصود ولكنه
ذكر في الاصول ما يخالفه فانه قال في حصول المشتري الى المشتري من غير من عليه الاستحقاق لا يعتبر وضولا
كما اشترى فاسدا باعه من آخر او وجهه ثم المشتري الثاني ومنه من البائع الاول او تصديق عليه لا يسط
القيمة عن المشتري الاول ولا يثبت الى هذا الوصول لكنه فيه كلام فانه الاستحقاق بعد تعلقه في العقد
فلا يثبت النقصان عند ان العين اذا وصلت من الزرع وطلعت قبل الدخول لا يرجع عليها بنفس العين
لان حصول الوصول كان المشتري عليها وان كانت وصلت بعد القبض من آخر ومنه المطلوب من ربحها
وطلعت قبل الدخول يرجع عليها لان تبدل المالك عند تبدل المالك لا يثبت حصول الوصول من غير المشتري
لا يعتبر وصوله من جهة المشتري باعه منه صحيحا ثم باعه ايضا منه فاسدا ينبغي الاول لان الثاني لو كان
صحيحا ينبغي به فكذا لو فاسدا لانه ملحق بالصحيح وكثير من الاحكام وكذلك اذا باع المزارع مستاجر من
المستاجر فاسدا ينبغي الاجابة لا اذا باع صحيحا باعه الى الخصم ثم اسقط الاجل عاجزا او لو باع
بالف ورجل خروا زاله الخ لا يعود جائزا لان العقد واحد بين العقد كله في الاول فان الاجل لا يثبت
في العقد غصب عند القيمة الف فزاد عنه الى ان يبلغ العين ثم اشترى غاصبا فاسدا فعات قبل الوصول
بعد الرضاء الى الفاصلة عليه ثم اراد بعد الوصول اليه فالان لان الزيادة كالودعة باعه فاسدا وسلم ثم باع
من غيره وادعى ان الثاني كان قبل في الاثر وقبضه ونسخ المشتري الثاني لانه كان بعد القبض من الاول
فالقول له للبائع وينبغي الاثر قبض الثاني **نوع آخر** باعه الى الخصم فاسدا وسلم ثم باع الاجل عاجزا
ولو باع الى من يورثه يرجع ثم اسقط الاجل لا ينقلب جائزا والقبض فيه بلا اذن البائع لا يعتبر والتخلية فيه
قبض كالصحيح ولو مات البائع وعليه دين آخر فاشترى احدى به من الغرماء كما في الصحيح بعد البيع ولو
مات المشتري فالباقي احدى من الغرماء بما يتوعد من المشتري من المكس كالباع والاجارة والنكاح والكفارة
ينسخ خلاف ما يروى الباع الفاسد وقبض المشتري فاسدا لا ينفخ الا الاجارة والنكاح والتفويض من قبض ثانيا
المشتري لكن نقص الاجارة يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعتذار تنسخ حكم الفاسد وسلم الى المشتري ثم
قال في حقه لا ينفق وان قال بعد ذلك من حقه كذا الاجابة الاول لو حقه المشتري ينفق بالايجاب الثاني بالانفاق
ولا يشترط القضاء في بيع الفاسد اشترى بعد قبضه ثم تقايلا ثم ابرأ البائع المشتري عن النسخ لان النسخ واجب
ولو مات بعد هذا المشتري لاضمان عليه لانه كان مضونا بالثمن وقد ابرأ عنه ويجوز ان يبعد بطلت الاقالة

في ان المشتري وصل الى المشتري
بوجه بل يعتبر وصوله الى اليد
لان الوصول من سبب عليه

الاول
من يطل ان البيع الصحيح باعه
وخلان الاجارة ان كان في
الصحيح والافارة

في زيادة قيمة المعصود من
به انما غصب فاسد في قبضه

في ان الثاني قبض من غير
الباع وحيث

في ان الثاني قبض من غير
لا ينفخ الاجارة و
باعتها

البيع ينفق فاسد المشتري
فاسدا لا ينفق من الاجارة
ويشترط القضاء

حتى مضى شهر ولو تقاضاه الاجران كان اجر الماشي لا يثبت وان اجر الان يثبت اذا اعطاه الآخر لانه
يصير مورا او غير المديون القضاء وقال كروند انهم وترا فيه من فكذا في الجاه في العذر وانه نفس لا
ثبت ان لم اقتضى يوم العيد فكذا فلم يثبت في مصره وعيد في مصر آخره لا يثبت في المطالع لا يثبت
والا يثبت خلاف الاولين للديون كما ان من روى انه يوشى ولم يوقت فكل وقت طلبه وعلم به ولم يظهر
له حث وان دخل السوق متواريا لا يثبت وان طلبه ولم يعلم به ولم يظهر الوجه لا يثبت ولو كان حين
حلف بهذا الوجه رب الدين الذين فقبض احد من الشريكين في حقه لا يثبت من باب المديون
او من هذا الموضوع دينه فدفع المديون حتى زال عن الباب او عن الموضوع يثبت وان ازاله بالجل
لا لا يقبض منه مال اليوم فقبضه من وكيله فيه يثبت لانه نائبه لا عين المتطوع او من وليه الخيال
عليه فيه لعدم النيابة هذا اذا كان المختار عليه مديون المطلوب والا يثبت اذا كان الموكل
المكلف لا يثبت وكذا الوكيل على ما ذكره المنقح وذكر غيره انه يثبت بالوكالة السابقة على الحلف
ايضا لو وكل بالكلح لم يثبت لا يثبت في الحلف في الحوالة ولو اشترى به منه فبشيء وقبضه فيه يثبت
كله وما اذا اشترى فيه وقبضه بعد حيث ولو قبض بعضه فيه وحط الباقي لا يثبت لعدم قبض
الكل ولو طلب الكل لا يثبت وان اشترى به فاسدا في قبضه للبيع وفاء حيث والافله لعدم قبض
الكل لا يثبت منه لو باعه وبيعا فاخذ من باعه مديون يثبت قبضه وان لم يعلم به وكذا في الاجارة
درهما اخذ فلوسا فيها درهم بله علم لان درهم البريم في الفلوس معناه درهم فما اذا اخذ الدرهم
وفيه درهم حيث لا يثبت ديانة ولا قضاء لعدم العادة بالدرهم حال الاخذ والاعطاء فيه فله حث
ديانة وقضاء لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ منه رهنا به فله حث لا يثبت وان اشترى فيه شيئا
مثليا لا يثبت لانه يلزمه المثل فله يصير قضاها وان قيمتها ان تعد غصب يثبت لانه استنفذ حتى
يشأه كمن يركب فيه في الدين المشتري الذي لم يسبب حتى يحلها على المعصود منه محله فما اذا
اخرقه والزمه الغرم حيث لا يثبت ولا يثبت لعدم القبض حقيقة وحكا لا يثبت منه عن متاعه
مكانه حنطة او زبوا او بغيره حث كالمستحق لان بطلان القضاء لا يوجب بطلان القضاء
حتى ينفق المكاتب بالوفى معصوب ولو وصفا او شوقه **نوع آخر** لا ينفق هذا الاثر
به دينه لا يثبت لانه ليس بالانفاق عفا وقبل يثبت لانه انفاق على نفسه واذا انواه حث وفاقا
لانه عليه لكن لا ينفق في الصرف لتعطيل اقراره كل يوم درهما ووقع الاعطاء ليله والبعض
يوما ان لم يجل كل يوم وليته عن اعطائه درهم ثلثا وثلثا فربما به البها من قريب او بعيد
بما اعطاه شيئا في الشكر فقالت تاخذني في الصبح فقال والله لا اخذك منك فاخذته من في الشكر
لا يثبت لان ما في السؤال قديم في الجواب لا يعطيه من القضاة بكونه الحديث فصالح عنه بعد ما

في ان فداه انهم و
وسيلة ما يثبت منه

في قبضه

لا يثبت

دله

بعضه

بعضه

واجب الاستهلاك على رواية وفي الهلاك وان لم يجب الضمان لكنه موقوف على اختيار المالك
 فله ان يترك القطع وله ان يترك الضمان فلا يثبت الضمان قبل الاختيار حتى يقع المقاصة
 ونقص في المحيط عن بعضهم على ان يثبت كيف ما كان لما قلنا وفي الاصل جحد الوديع ثم اودع
 عند المالك من ماله الجاهل ان كان من جنس حقه وسعة امساكه لا ان كان من خلاف جنسه وفي
 الجاهل الصغير ظهر بدنيار المديون وله ونايته فكنه الاخذ على الروايتين وفي المستحق له
 عليه الف درهم فاعترض منه الف درهم قال في حقه فصار من بلا نيته وقاله الثاني بلامقاصته فان
 ما تركه فاسو للزوما وحلفه لسارق على انه ليس به من الدرام غير الماخون ان الباقى
 عن اقل من الثلثة لا يثبت وان ثلثه او اكثر ان اليمين بالطلاق حيث علم او لم يعلم وان كان
 بالله فغوث ولو قال اكرسم هست خرابي ك ما كرفتم ثم علم ان مع شيئا ان بحاله لو علم السارق
 به اخذ حيث والا لا **نوع اخر** ضاع مال في دار اخر فحلف كل احد انه لم يأخذ ولم
 يخرج من الدار علم ان واحد اخر مع آخر ان كان لا يطيق حمله وصحت حيث لان احدا
 كذا كل يكون وان اطاقه وصحت لا يثبت لانه صادق في يمينه رفعت من ماله الزوج ووفت
 لغزل القطن فقال الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت كذا وهي قد رفعت اشترى
 بجواج البيت او احتاجه الجارة الى الدقيق فناولها لا يكره بل يكره الدفع للغزل
 ان كانت ممن يتولى شراء الحواشي للزوج لا يثبت وان كانت لا يتولى يثبت ان رفعت
 درهما من كبس فحلفت راس الكبس وارث غيرها بالرفع فرفع ودفع اليها قيل يثبت
 وقيل لا ولو دفع اليها دراهم لتتفرق رفعت منها بلا علم فقال لها ارفعت منها فقال نعم لا علم
 وجه السرة وردت بعد المفارقة يثبت وان قبلها ان انكرت يثبت وان لم تنكر لا يثبت
 ان رفعت من مالي فلماذا فوجئت ضرة له معلقا حين تنكس المنزل فوضعتها في ظرف و
 اضربته به لا يثبت قال لها اكرسم من رفع كروي طلاق هستي فقالت هستم فعلم رفعها
 ان اراد الايقاع يقع وان اراد الايقاع يقع وان اراد تحويرها لا يقع والقوله
 له مع الحلف ان دفع شيئا من مالي الى غيري فاعطت الكبرى او المله او الماعونة ان
 ينجح الزوج به يثبت والا لا ان لم يرقب الثوب لساعة فلماذا فخرجت من العتبة فافترق
 الزوج من يدها او العيبة قبل اخذها الثوب ان كانت فتحت للرد لا يثبت ان لم يجر
 غدا اجتاع كذا فلماذا فارسلت على يد ساعي ان كان نوي الوصول لا يثبت وان

حلف السارق على ان ليس به
 ورام غير الماخون

حلف واحد ان لم يأخذ ولم
 يخرج من الدار علم ان واحد اخر مع آخر

ملقاة

ما دون اسم المانع
 بيت كذا وكذا

نوي

نوي الحبل اوله نوي شيئا يثبت دفعته الدرام الى قصاب ليح لي فقال الزوج ان تردني
 تلك الدرام فلماذا فرفع القصاب ان الدرام غابت فما لم يعلم انها اذ يثبت وطرحه في
 الوادي لا يثبت وان حلف تاخذ كبس القصاب وتعطيه للزوج قالت له دفعت تلك
 المتاع انت اوتيتي فقال نوا من بس طلاق كذا ما ذرتو بردا شداست ابن جبري
 وقد دفعته لام او قال انت طالق كذا مراه شنام داده فانكرت لا تطلق والدفع و
 الستم شرط البر **العشرون في الضرب والشتم** لا يضربها فنقص ثوبها
 او ماها بحرا ونشابة فاصابها لا يثبت ولو مد شعرها فالصحيح ان كان على
 الغضب يثبت وان لعبا لا وقيل ان بالفارسية لا يثبت مطلقا وان بالعربية يثبت
 وان حلف لعربي بالفارسي يثبت فان اراد ما يرا من الضرب بالعربي بان وضع يده
 زين موضع ضرب فكما لعربي وان اراد ما يرا بالفارسي فعليه وان لم يعلم يعتبر
 اللغة التي حلف عليها وكذا الفارسي يحلف بالعربية لا بالعربية في صيدا فاصابه
 لا يثبت ليضربه ما يد فضر به خفيفا ان تالم بزوج ولو لم يتالم لا لانه ليس بضرب
 معني وان بسوط له شعبتان حسيان ان اصابته كل مرة بوجه يكتفي به حدا
 وكذا ان جمع الاسواط ان وقع الكل على البدن بدوا لا بقدر المصايب ولولرؤس
 الاسواط المستوي وقيل لاصابه وعليه عامة المسايح لا يضربك بالسياط حتى
 اقتلك فعلى المبالغة بخلاف ما لو قال لا يضربني بالسيف حتى يموت فانه لا يثبت الا بالبر
 حتى يموت ان لم اضربك حتى اتركك لاهية ولا ميتة قاله الثاني هذا على الضرب بالوضع
 وحتى يتسكك حتى يتبول حتى يستغيث وفي بعض الفتاوي ان لم اضرب ولذا على
 الارض حتى ينشق نصفين فانت كذا فضر به فلم ينشق يثبت وان حلف ما تقدم
 لا يضرب بالفاء من فضر به بمقبض لا يثبت ليضربه بالسيف فضر به بعرضه
 لانه حد يد بخلاف المقبض لانه يكون بالحنس عادة ولان عرض السيف منه حتى لم يلزم
 المقبض في الاقرار بالفارس وان ضربه به وهو في غم لا كما لو حلف على الضرب
 بالسوط فضر به وقد لقي في ثوب لا يثبت وان نوي فعلى ما نوي لا يضرب بفضيل
 هذه الشفرة او يزوج هذا البرج فترج الفضل والزوج وجعل في اخره
 ضربه به لا يثبت لا امس شعره فخلق راسه ثم نبش شعر اخر فمسه

حلف السارق على ان ليس به
 ورام غير الماخون

در صدق نوي

وكذا ان جمع الاسواط ان وقع الكل على البدن بدوا

د على يده
 المشايخ

على قبضته منه الاشياء

الكل على

اولا يمتس منه فثبت آخر مكانه حيث ان لغيتك ولم اضربك فكذا فراه من بعيد حيث
 لا تصل اليه يدك ولم يضربه لا حيث لا يضربها فاضربها فاضربها بلا قصد
 حيث لان المقتضى وهو الايداء حاصل ان سرتك فكذا فاضربها فقالت سرتي لا حيث
 بخلاف ان كنت حيث او بعدك الله في نار جهنم فقالت احب ولو منحتها لكانت
 ما سرتي فالقوله لها ان ضربتك بغير جرم فوضعت القصعة على المائدة قالت و
 انصبت على رجليه بغير قصدها فاضربها لا حيث لان الخطأ مؤخذ به في احكام الدنيا
 حتى لنم الارش عليه وان سقط في حق المائم والحيث والمغرم من احكام الدنيا
نوع اخر لا عذبه جسده حيث ان نواه لانه تعذيب قاصر فوقف على النية
 كالحجاز ان لم احبسها بغير عاريا فكذا اجسده كذا فاطمعه وكساه غير حيث ضربه فقال
 المضروب الله من سري ويحكم لا يتناول الجزاء الشرعية من القصاص والتعزير
 ولا ترك المجاورة وانما يتناول الاساءة الى الضارب عرفا فان نوى الغور فعلى ما نوى
 والا فعلى الاطلاق ولو كان قال اكر من نكمت امروزي با تو انكى بايد كرفن مضى اليوم فلم
 يجازيه لا باحسان وباساءة لا حيث لانه ما فعل ما ينبغي ومولوا عفو الا ان ينوي القرب
 والشم فحيث ان اخلاه منه اكر من تراخون انذركم فاضرب به فاذن ان نعه وبلغت يديه
 ان نوي هذا العذر وكذا ان لم ينو لان الظاهر ان الكما غير مراد اين كوي وان كستان
 نكم فكذا فشرط البتران يسلط عليه اتركا كثيرة اكر فرد اجنان نكم كسك بانان
 كره يترق بعض ثيابه ويجزقه ويلقيه على الارض قال لعيره في المشاجرة اكر من ترا
 انذركون ضربتكم قبل لا حيث ما عاش لانه يراه به القز والغلبة وقيل حيث في الحار
 لتحقيق العجز الا اذا نوي ما تقدم فلا حيث الى الموت وبه اقول لهندواي اذا دونت
 متى فكذا اذنت حين ضرب لدفع الضرر كجالة لومدت اليد ففصل حيث ان اغضبتك فكذا
 فاضرب ولدها في امر يستحق التاديب لا حيث ان اذيتك فكذا فاستسري عليه باجارية
 ان عذ التسري ايداء حيث والآ فلا وهذا اذا لم يكن هناك مقدمة فان
 كانت فعلها دغاها الى الغرايش فابت وقالت انك تعذبني فقال ان اعذب بك
 فكذا فجاءت فاجمعها ان كان طابعة لا حيث وان كان كارهة حيث ان لم اضرب
 منزلك غذا وان لم اضربك غذا فغير حتى مضى ومنع الاتباع عنه ولم يلبثه قبل حيث وقيل لا

قد مره امر كبيد ككثرة
 من قال بها

وم افق

في ان لم اصدق منكر ولم
 اضرب منه من قبل وسام

لا يضرب
 الا بالاباء الابنية

لا يضرب فامر غيره فضر به لا حيث الا ان يكون الخالف سلطانا او حاكما او المولى في حيث بالاولاد
 بمكلا الضرب فمكلا الضرب لا يضربك فكذا لا حيث بالاملا منه مثا فانه اكر من سرتي يضرب
 الى الجنة اذا احدثت القربة والافضل الضرب على الدارس لا يودي امراته فاصابت النجاسة ثوبه
 فقال الخبيث فابت فقال زهره دران وبسوي قبل لا حيث لا استحقاقها ذكرنا الا من مثل هذا
 ومذا الذي منها لانه وقال القاضي حيث لو وجد الشريطه وبه يعني لا حيث فقال له اي كبر حوزة
 حيث لانه شتم كره وبه يعني لانه في الوقت يطلق على امر يلزم منه كسنة **الحادي والعشرون في**
الركوب والجلوس لا يركب فهو على ما يركبه الناس كالفراس وغيره ولا حيث بركب الانسان العور لما
 وحيث السفينة لانها امر من العادة وفي القناوي لا يقع في عرفنا الاعلى البرذ والفرس لا يركب دابة
 لا حيث الا بركوب الحمار والبغل والفرس والبز و لا يركب ما يذبح ولا حيث بالبعير الا ان ينوي
 وان نوى الخيل خاصة لا يضرب قضاء اذا كان العتق والطلاق ولو لم يكن لفظ الدابة مذكورا ونوى
 الخيل لا يركب ايضا الا بركب فرسا او كلبا يركب لا حيث وكذا العكس لان الفرس المعزى والبز دون المعزى
 ولو بالفارسية حيث على كل الا في لفظ السب يطلق على كل ولو لفظ الشهور لا يتناول الا بال اذا كان في موضع
 يركب الا بال ايضا لا يركب عند السرج فربدا ونقص منه فركبه حيث لان بركب الحمار وهو المعزى
 السرج ومولاهم لغيره من المقدم والمؤخر كما ركبت دابة فله على التصديق بها فركب فاضرب
 بهام ان تراها يركب تصديق اخرى بخلاف شدة الشجيرة ليدرك من هذه الدابة اليوم ففقد بعض اليوم
 ولم يركب حيث بخلاف لا اسكن اليوم هذه الدار وقد ذكرناه لا يقد على الارض فيلس على سباط
 او غيره على الارض لا حيث لا يمتس على الارض في شئ خفي او فعل عليه حيث ولو مشى على السباط
 لا يركب على الفرس فيلس على فراش فوقه لا حيث بلانية ولو جعل عليه حيث وجلس حيث لا
 ينال على مدين الفرائش حيث بالجمع والتعريق ولو لم يقبل لا حيث الا بالجمع **الثاني والعشرون في**
في الحفرة والافعال المستفزة لا يكون من الكرة فلا في ولا في غابت لا يمكنه النقص حيث من ساعته
 فان ذمب الى رب الارض لنقصه لا حيث وان كان في البيت فلم يجد المفتاح لا حيث مادام في طلب
 المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في الممر فخرج من الذهب خلفه فحلف فحلف وقال اكر ديت بردي
 هانها فكذا فسترها لا العمل لا حيث اذا باع خلفه ما ذكر العمل حيث نكم في هذه القبة فزرع بذر
 البسطح او القطن حيث لو كرت او سق او حصدا بذر عذبه لا فان دفع الى غيره مزارعة
 او استأجر اجيرا فزرعها كان متى يتولى العمل بنفسه لا حيث ولا حيث وان نوى امر الغير
 حيث وان زرع غلامه او اجيره الذي استأجره للمزارعة قبل العمل وكان يزرع لاجله حيث كرا
 كشت بكرا يد من كذا فاجع او ومنه واقمن حيث وان اتلفه واحد فاضربا فاضربا وانفق لا

برذونا

شتم

لا يضرب فامر غيره

وم افق

السفينة مركب البحر

البرذون بيان

البرذون بيان

شتم

كسنة كسنة
 كسنة كسنة
 كسنة كسنة

امر الخيول

وم افق

في كشت نكمت فيها قد مرها
 مزارعة او ساج اجيرا

في اكر ابن كشت مرا فاهرا
 فاضرب من مكلا والمذا

متنقبة أو متقبة

أو عليه فقد رآها إلا إذا غنى رؤية الوجه قد بين لأقضاء الآذان يكون قبله كلام يدل عليه فدين
قضاء أيضا وإن رأى بده أو رجليه أو رأسه لم يره وإن رآه في ثوب متين منه الرأس والجسد حيث
تصيفه الثوب فقد رآه وإن لم يستبين رأسه ولا جسده فلم يره قال محمد لا ينظر إلى وجهه فانظر إليها
في السحاب إن كان أكثر الوجه مكشوفًا حيث واللاوان رآه خلف الزجاج أو السور وتبين الوجه
محت وفي امرأة لا لا ينظر إلى وجهه ورأسه فانظر إلى المرأة حيث لانه خلف على شيء لا يكون اندا
إذا المرى فيها المثال لا ينظر إلى الحرام فينظر إلى وجه الأجنبية لا حيث ان ينظر إلى فلان بالحيانة فكذا
إذا انظر إلى النظر كلام أو عمل يدل عليه كالزجاج والاشارة بشئ أو يد حيث ان كشف وجهه على غير
محرم فزادها الحرم فلا قصدها لا حيث وان كشف في موضع يراها الناس حيث وان فلا قصدها كان
في الثوب الذي خلق ما رأت النفس والفرج حيث إذا غنى قضاها وكذا الناس في السراج **نوع آخر**
الشهر قبل من الشهر وعن ابن عباس قال لا تكلموا في يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فليكن
عشر والسائر من الشهر لا تكلموا في يوم من الشهر ولو سرجا فليكن شهر غير يوم جند روى عن الشهر
وفي التواريخ على أقل منه لأن هذه الكلمة يراد بها التعجيل وعن صاحب المنظومة أن يوم جند روى عنه
من أن سوي يدرون أنه لا فكذا فاختلقت قبل عام شهر من المقابلة هذه لا حيث لا تكلم في اليوم
صبر يوم الخمر عند محمد وأن رأت النفس من يذخره عند الثاني مرة الشهر الليلة الأولى مع اليوم الأول
والثاني أيام لغة عيانة من الثاني والعشرين إلى الآخر وعرفا الناس والعرونة والعدة
من طلوع فجر الصادي إلى ما قبل الزوال والشمس بعد ذهاب النور ليلة صلوحة الظهور وقت الظهور
طلوع الشمس من حين تطلع إلى أن تبضع وقت لظهور من تبضع إلى الزوال والساعة الثانية من بعد
الزوال والثاني بعد المغرب فينوي لو أطلق أيام البيض الثالث والرابع والخامس عشر والثناء قال
محمد أن كان عذمه على حساب ذلك والآلة ثناء ما أشد البرد ثناء والصف فيه والربيع ما أنكر
البرد دائما والحرى ما أنكر الحر دائما وقبل ثناء ما تجوز الناس إلى الوقود والصف
ما تنفي عنها والربيع والحرى ما تنفي عن أحدهما وذكرنا لاطفي أن الثناء ما يلبس فيه لعل
بلية العزة والخشوع آخره إذا العام بلبه والصف إذا اشتغل بلب الثناء واستحق ثناء الصف
والربيع آخر الثناء ومستقبل الصف إلى أن تبضع في موضع الغيب ومذا في ديارهم من الغيب
لثة الحر والحرى فصل ما بين الثناء والصف وقال محمد ليس عندنا شيء في معرفة الثناء والصف
أما يرجع إلى قوال الناس فإذا قالوا بآجهم ذمت ثناء والصف فهو كذا كذا اعتبار اللزوم وقيل إذا
كان على الأشجار أوراق أو ثمار فيصف وإذا بقي الأوراق لا الثمار فخرق وإذا لم يبق شيء فثناء وإذا
خرق الأوراق لا الثمار فهو ربيع وأن خرجت الملائكة وقيل الفتوى عليه إذا لم يكن لهم حساب لانه

فلا ينظر إلى وجهه فانظر إلى

فلا ينظر إلى أحوام فتنظر إلى وجه

الأجنبية

في ما رأت الشئ والفرج فالبس

فيها وكذا الناس والسراج

والسراج

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

متنقبة أو متقبة

أمر والبروز نبروز المسلمين وهو نبروز الخليفة لا نبروز الموحدين ولا نبروز المزارعين ولا يكمل فلانا
حتى يقع الخلع فالمعتمد عليه حتى لو كان في بلد لا يقع الخلع أصلا فيمنع على الأمير حقيقة ما يستأثر الأرض
ويجئ إلى الكس والاعين بما ينظر في الهواء ولا يستأثر الأرض وأن نوى وقت وقوعه فلو أول الشهر
يقال له أذروا أن يكون ثوبا فاما إذا وقع أيضا وأقام العيد استوعد لا يكمل إلى قدوم الحج أو الحصاد فقدم
واحد أو حصده وأخذ الثمن الممنون منه على من يئول أن لم يئول وأن نوى سنة فحصل بالعيد
سنة آخر فعلى ما نوى وفيه فقامت صل يا أيام العيد ليلة القدر يقع على السابح والعشرين من رمضان
أن عاتيا وان عارقا باختلافهم فعند الامام يتقدم ويتأخر وعندهما لا وعندهما فحين حلف لا يكمل
حتى يقضى ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكمل حتى يقضى رمضان الثاني وعندهما لا يكمل
مضى يوم من رمضان الثاني وان حلف قبل رمضان يكمل بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول
الامام لا يكمل قريبا من سنة فهو على نصفها لا يرب السبيل إلى الصغير فرب في أوله لا حيث على ما
تقرر عليه الفتوى وراش الشهر وما من الهلال أو إذا اكمل الهلال ولا يئول لفعلى الليلة التي يئول
يومها وان نوى الساعة التي يئول يصدق لانه تعليل عليه لله على صوم يومين متتابعين من أول
الشهر وأخره بصوم إلى آخره والآخر من الشهر لا يكمل في الشهر **نوع آخر**
استأنه فلان كروي وقال في نوب الدخول وهو يجوز ولا يدخل حيث لأن اللفظ حقيقة كذا لا
للدخول وقال القاضى على الدخول وكذا لو قال كركر ديار من كركر أو در ديار من كركر فهو
على الدخول كركر فلان نفسى ويجزى فكذا أو فلان على السطح وهو على الأرض في الدار يكمل معه
حقيقة الجالسة إن جفها مجتزا أو جفها الجالس كذا في العرف فيهم منه الخاطئة والاجتماع وقد تحقق
في أمر يقصد بالمعنى فيجوز أن اتفق مجتزا على السطح لا كركر ونظرت إليه ومكملت لأرجوان لا حيث
أن دخلت دار أخى فكذا فكن الأخر دارا آخر ودخلت الحديقة أن كان الحامل عكطا فقدم
لا حيث وان عكظ من الأخر حيث وان لم يتبعين وأحدثت عند الامام فخرجت وان دخلت الدار التي كان
للأخر عند العبد ومجتزا الأخر إلا أنه لا يسكن فيها حيث لان خرجت عن ملكه بعد الخلق بهتيا أو
عليها وان مات الأخر وتحت ميراثا أن بعد القسمة لا حيث وان قبلها فكذا كركر الأخر وان كان على
الأخر المبتدئ مستغرق حيث **نوع في الصفات والأصل فيها ثلث أشياء اللغة والسرعة**
العرف الصبي رجل حتى حيث في يمنة لا اكمل رجلا كلامه لانه في الاصطلاح يطلق على الذكر الذي
بأذنه أننى من أحد الثقلين قال الله تعالى وإن كان رجال من الجنة والصبي والخصية رجل في آية المواريث
في قوله تعالى فإن كان رجل وقوله صلى الله عليه وسلم فلاولى رجل ويستى غلاما إلى أن يبلغ سبع سنين
شبابا إلى أربع ثم شابا إلى أربع ولين ثم كهن إلى أحد وخمسين ثم شيخا إلى آخر عمره لغة والغلام من

العيد يقع على الأشهر الحرامين

من رمضان

والفتوى

بالمشوى

في كركر ديار من كركر

وقد مر ديار من كركر

لما لطفه

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

فقط بغير ان يباع خاتم او غيره من الجواهر بالقرارة الذي انفق عليه من الجوز ونصف الجوز حتى يكون دينه
عليه وفيه الحاشية في الحاشية بالخطبة التي يريد دفعها ولا يجوز في التبع وزنا وجوز كيداً و
كيداً في الجواهر وان لم يعلم فلا خيرة فيه وعن الثاني ان متلفه يضمن مثله واكثر الثاني جواز
شراء الماء بالقرابة لعدم التنافع فيه ولو اسلم في الماء وبينه المزارع يجوز واذا جاز فيه جاز في الجوز
ايضا القوطان والباقي جاز في الجوز التمس فيها واستقرضها بعد او النعم والبصل وزنا لا يعد الجوز
واللبن والعصير والخل يجوز كيداً وزناً واذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه وفي الجواهر واللا
للتفاوت الا ان يكون صغيراً يندى للرواء وان اطلق ذكر المزارع في الثوب فله ذراع ولا خيرة
في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج وفي المكسور يجوز وزناً وفيما لا يتفاوت عدد اكاله لا يفرق بين
وفي الاواني المتخذة من الخزف ان نوعا يصير معلوماً عند الشاغل يجوز لا خيرة في السلم في غزالي فطين
اسم قطعاً من جوارب موي جاز وان شعيراً فيفصح شعيران كان المشعور عادى شعيراً لا يجوز
والاجوز ولا بأس بالسلم في الحصيد والبقاري اذا وصف الطول والعرض والصفة لا يندى
معلوم كالثياب والحصير يتجزئ في البزدي والثوب يباع من القصب ويجوز السلم في الكيزان
الخزفية اذا بين نوعاً لا يتفاوت احاداً **نوع آخر في الاختلاف** جاز بثوب وقال
الشيخ في ذلك لما لم يرد القاضي اهل الصناعة والاشان الجوز والكواحد كاف قال جيداً جاز
القبول وان اختلف في الثمن كما اختلفوا في ثمنه يبيعون الطابع الثاني قول الثاني وبمحمد فان يرد
احدهما قضى له وان ردهما فبئذ يرد السلم في واحد قول الثاني وهو قول الامام والمسلم على
وجه راس المال عين او عين وكل على وجه اتفقا على راس المال واختلفا في السلم فيه فقط او بكمية
او فيما كان راس المال عيناً واختلفا في السلم فيه فقط بان قال الطالب هذا الثوب في كره خطبة ولا
في نصف الكرا والشعير والخطبة الردية وبرهنا قضى بيمينه رتب السلم اجماعاً وان في راس
المال بان قال احدهما هذا الثوب في كره خطبة وقال الآخر لا بل العبدية هذا الكرا وبرهنا قضى بيمين
عند محمد في الثاني قول كل يدعي عند محمد يدعي الآخر وان كان راس المال دراهم والاختلاف في
السلم فيه لا غير وفي راس العين باليمين بيمينه رتب السلم ويقضى بيمين واحد عند الثاني خلافاً لغير
وان اختلفا فيها وبرهنا بان ادعى احدهما عشرة في كرين والآخر خمسة عشرة في كره في الثاني خمسة
عشرة كرين لا يسلمين ومحمد في خمسة عشرة في كره في عشرة ان لم يتفرقا وان ادعى احدهما راس المال
دراهم والآخر ديناً في يقضى بيمين كما في الثوبين **نوع آخر** في ثوب وسط وجاء بالجد يقال
خذ هذا وزني حراً فاعطى وجوه لان السلم فيه كيلي او في او ذرعي ولا يخلو اما ان يكون فيه
فضل او نقصان وذلك في القدر والصفة فان كيليان بان اسلم عشرين اقعة في اء باحد

ايوم

والصنفية

الامام

الشيخ

في كرين

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

عندنا

يلزم

درعاً

يجوز

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في اوائله

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

اشارة او فافهم

الموزون
في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

في جواز بيع ما لم يملكه
أو ما لم يملكه

وقال خزيمة وزني درهما جاز لانه باع معلوماً معلوماً ولو جاء بتسعة وقال خذ عليك
درهما جاز ايضا لانه اقاله وقال الكليل يجوز فكذا اقاله البعض ولو جاء بالاجود او
الارداء وقال خزيمة اعطى درهما او اذ عليك درهما لا يجوز عندنا خلافاً للثاني و
في الثوب ان جاء بذراع ازيد وقال زني درهما جاز لانه بيع ذراع يمكن تسليمه بيمين
فان دفع بيمينه مفرقاً او كذا لوزاً في الوصف يجوز عندهم وان جاء بانقص ذراعاً
ورد الا يجوز عندهم لانه اقاله فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفاً مجهولاً لخصته
و لو جاء بانقص من حيث الوصف لا يجوز ولو بان يذرعاً وصفاً موقفاً اذا لم يبين لكل ذراع
حصته انا اذا بين جاز في الكل بلا خلاف والتفتي على قولها في جواز السلم فيه وعن
علي قول محمد في الثوب الخوارزمية لا يجوز والسلم يجوز بلفظ البيع والشراء اذا ذكر ثوابه
خلافاً للزفر في الجوز انه لا يجوز السلم الكليل في ذرعي يمين بالاشارة كالزفر وان كان
جوز وان لا يبين ان كان بلفظ البيع فهو بيع صحيح موقف وان بلفظ السلم لا يجوز وشارح
الطحاوي اجاب بغير موقف انقطع السلم فيه في اية يتخير برب السلم وعن الامام انه يفيج السلم
بكمالية فيما ثبت وزنه نقداً او بعينه لا يجوز فيما رواه الحسن ويجوز فيما رواه الطحاوي و
ذكر الزفر في ثوبه انه لا روية في السلم وذنا في الكليل فروايت الحسن في النوادر عدم الجواز وان
سماعة في النوادر الجواز وقال الفضلي ان كان بالصفة وموت كمال لاهل بخاري بيع فيه حصة
وسبعون فخاص الخطبة لا يجوز ولو بالاشارة يجوز وقد تفقت الروايات ان ما نص
كيداً لا يجوز بغير حصة ونذا كالمخطبة الخطبة لعدم المتوى كذا ما نص على وزنه لا يباع بحصة
كيداً الرواية شاذة عن الثاني انه يجوز اذا اعتادوا خلاف المتصور لان النقص كان المتعارف
واذا جاء السلم اليه ببعض الدراهم وزعم انه وجدها زناً فاقول والتحلية بيمين السلم
بين السلم فيه وبالسلم تسليم عند الثاني خلافاً لمحمد **نوع في القرض** باع المقرض من المستقرض
الكرا المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستدراك لا يجوز لانه صار ملكاً للمستقرض وعند
جوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستدراك وبيع المستقرض يجوز اجماعاً فيه دليل على انه يملكه بنفس
القرض وان كان مما لا يبيع كالنقدين يجوز بغير ما في الرقة وان كان قائماً في يد المستقرض ويجوز
للمقرض المقرض في الكرا المستقرض بعد القبض قبل الكليل بخلاف البيع المستقرض عند القبض فيه
وقضى من قيمته اقرباً استقرض من اليه وقضيه واستدراكه وزعم رافعة وانكره المقرض ان
ومثل فالقول للمقرض بيمين وان فضل لا يصدق بعث بكتاب يبعثه الفاقع كليل الكتاب
لم يوصل الى الكتاب ليكون مثله وان ارسل اليه رولا فقبضه الرسول صار من مال المقرض لان القبض

الكتابية

وان كان الكتاب في البيع

الرسول قرض برسله وحامل الكتاب رسول في تبليغ الكتاب لا في القبض وعن محمد استقرض منه
 الفاتاه بها فقال القيد في البحر فالقاء لضمان على المستقرض لعدم القبض ابن سماعين
 استقرض فواكه كيد او وزنا ثم انقطع يصير الى يد رجل الجدي الا ان يتراضيا على قيمة كل استقرض
 طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غالي ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه
 في تلك البلد وعن محمد استقرض طعاما بالعراق وقيمة عليه فبعت بالعراق يوم خصومة وليس عليه
 ان يرجع معه الى العراق لآخره وقال الثاني عليه يوم اقرضه وبشر عن الثاني اقرض طعاما وعقب
 ثم التقيا في بلد الطعام فيه غالي او رخيص يوثق منه بكفيل حتى يوفيه مكان الاخذ وقال الثاني
 اشترط طلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة اقصي بها والقول فيها قول المطلوب وان كان قائما
 في يده الزم اخذه والا اقصي بالقيمة باع بائنه ان يكاد يزار ثم وجد المشتري قبل التفرج بخارا
 طلب دنائير مكان العقد اشترت ثم اختلفا فقالت كنت رسول الزوج في البيع ولا على العن
 وقال البايه اخذت لنفسك فالقول قولها والبيته للبايهر استقرض من عشرة وبعث عبد للقبض
 فقال المقرض دفعها للعبد وقرض العبد وقال وصلتها الى مولاي وانكره المولى فالقول له ولا
 شيء على العبد لانه اقرضه قبض حتى استقرض جماعة من واحد وامره ان يعطيه لواحد منهم فاعطاه
 طلبه منه حصته فقط استقرض المكسورة ليؤدي الصالح باطل وعليه من اقبض اقرضه الدرامم
 البخارية بها او باع ثيابا ثم لقيته ببلد آخر يبيع البخاري بها الا انه لا يوجد قال الكا
 وهو قول الامام بوجله مدة الذهاب والجي الى بخاري ويستوثق منه ان شاء كفيلا وان كان لا
 يزوج فيه البخاري يفرم قيمتها قال بعد استهلاك المستقرض كان زبوا او نهروجه يرد مثلها
 ولا يرجع بشيء ان ثبت واقراض البهي والعبد المحجوب والمقنوع على خلاف الذي عرف في الابرار
 منهم كذا ان وجدوا بعينه عند مولاه اخذه منهم لانه عين حقه ولا يجوز اقرض الا
 في التملكيات ونفي به ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك من التملكيات والموزونات والعدييات
 ذوات الامثال وما يضمن بالقيمة كالزعميات لا يجوز استقرضه التاجيل فيه القرض او بعد القرض
 بالحل فالقبض استقرض من فلان ففعل الماموز وقض وقال دفعها الى امره وانكره المقرض
 المال الماموز ولا تصرف على الامر الوكيل بالاستقرض من معين اذا قال المقرض ان فلانا قال لك
 اقرضني يكون قرضا على المرسل وان لم يقل على وجه الرأية يكون على الوكيل خذ من المال وانفعها
 او امرها الى جوارحك الى العراة فهو قرض لانه يحمله والجهة وانه ادنى فادفع ما اذا دفع اليه ثوبا
 وقال ابن سفيان نفكر حيث نكحنا لان قرض الثوب باطل فصار هبة نصيحي التصرف في الثاني فيما
 يكون بيعا وفيه تعاظم في القرض على سبيل الشراء والاقالة اتحاد الجمل في البيع

اعني الحديث

فما ينعقد ان اقله الفواكه المستقرضة

قيمة

باصحابه

في استقرض جماعة واحد فابطال

في زوجين زبوا فاما المستقرض بعد

في المكيلات في عدم صحة التاجيل القرض

او

الى التوافيق

لا ضمان اليه

في اللب

بعث عبد بالي فان لم تقدر العن غدا فلا بيع وقبل لم يات باليمن فيه فقال المشتري بعتني عبدك
 بالي فقال انتم فقبل انقضاء البيع الساعة لا يتقاضى الشراء السابق بخلاف البيع الفاسد وكذا لو قال
 ان تقدر العن الى ثلثة ايام ولو قال الى اربعة وسنة لا يجوز وان سلم الثمن لجان البيع لم يقيد
 قبل التفرج كما في الجار الزايد على الثلثة ان ادب الى من غير هذا الثوب كذا وكذا درهما فاقدر بعتني
 فنقد في المجلس ببيع البايه استحسانا وكذا لو قال فروختم جونا بها من رسد فاعطى العن في المجلس وعن
 الثاني قال عبدك هذا كذا بالي ان ابيعك فقال العن بعتني فكذا لو قال ان وافقك وارادت او
 ملويت فقال اردت او ملويت بيع في الجواب لا في الابدان قال البايه ملوك بالي ملوك بالي فقول المشتري
 قبلت بالفايهر لان البيع الاول قد بطل بالرجوع عنه ولا قال قبلت البيعتين بثلاثة آلاف فقول
 قبلت البيعة الاولى بثلاثة آلاف فكانت زائدة على الثمن فالبايه بالجارين اربع مائة قبلها او ردها في المجلس
 هذا الثوب ووطن الدار والبطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدرامم والدنانير والفلوس ولم يذكر
 واحد منهم في الدار يبعده على الدنانير وعلى الدرامم وفي البطيخة على الفلوس وان كان لا يتباع الا بصر
 ينصرف الى ما يتباع الناس بذلك النقود فبعثه فقال المشتري اخذته بعشرة فبطل الثوب عند المشتري
 لزمته القيمة وان قال البايه بعود لا يبعه الا بعشرة يملز عشرة وفي النوازل اساءة بعشرة
 فقال البايه بعشرين فذهب به المشتري ولم يقل شيئا ان كان الثوب في يد المشتري فالبايه بعشرين وان
 في يد البايه ودفع اليه بعشرة وفي الواقعات جعل الاعتبار لآخر ما كلاما بعتك بالي فقال اخذته
 لا يضر وان قال اخذته قال البايه الثوب بعشرين وقال المشتري لا اريدكم رجوع واخذة فهو بعشرين
 استباج بتسعة فقال له درهم كم ندمم اخذته به فقال ضمنت فقال صاحب الثوب لا يضر فله ذلك
 لانه قوله درهم كم ندمم ليس بايجاب بعتك بالي فقال المشتري اشتريت بالعين مئة ومحل على
 انه زاد الف اخرى فان قبلت فيها الفين والاجاز بالي بقي في التصرف ولو قال اشتريت بالعين فقال
 البايه بعتك بالجرار بالي فكانت باع بالعين وحط عنه القابعت فكذا لو قال البايه بعتك بالي وبعث العن مثلك
 وقال الاخر اشتريت لا يضره لا يضره بلا عن وفي النوازل الشراء جائز لا الهبة باع وسكت عن العن
 بكذا اذا اتصل به القبض وفي قول الثاني ومحمد كما في البيعة الفاسدة ولو قال بعت بغيره لا يضره اصلا
نوع في الفاظ قال لانه الناس يتقرون معا فكل بالي فقال البايه بعتك بالي وقال المشتري
 مئة ان كان لا يضر وجه القدر ان اختلفا في الجرد والقول لمن ادعى القدر فان بدله شيئا من الثمن
 يصح دعوى القدر ادعى استباج منه فلا بالي فانكر الشراء ثم عاد في المجلس وبعده الى تصديق البايه
 فالاصل فيلزم كل عقيد يكون فيه جرحا كالبايه والكاهن عودا لمنكر التصديق الاخر المنكر الانكار
 يبطل الانكار وكل عقيد يكون الحق فيه لا جرحا كالبايه والصدقة والقرار لا ينعقد التصديق بعد الانكار

ايام

كدر

في الثوب

خدم

في ايام مئة بعشرة فقال البايه بعشرة فذهب

هذا الثوب في

بائع وسكت عن العن بكذا اذا بعت

ان العن قد عثر على الهزل عند الاختلاف

فيلتزم بالقرن

بعت هذا الثوب فقال

في حقه من غيرهما التصديق به الا انكاره والاشارة

مراتب یقین المسح قسم یقین
عقده انسان

اشترى فرساقى بيت فامر
البيات بقبضه

فرمانیاد و سماراکیان
خلیب و دایر و سماراکیان
مکر

مؤیدہ
سینہ سی لیا فافا صر البایح نیلہ

اشترى عشرة ارطال فل قدفع
الى البائع فادورق

امضاه

عليه القنوي

ملأ كل المجمع باننا في بد البامع

وقلمون

قبلة

● 聖訓

ان شرط الحلی ۲۰

لاستنداک

ستلاک

فوقه المصباح المنير قبل المنير

۱۰۰

21

لا يكون

انگریزی جبر

تم التكملة

فان البايغ ان عسر

الحل

في منزله

لكنه

الواجب

فكون سليم المقتضى قبضاً وعدمه

شعاع

وحيث

فمن المانحة

فان قلت في شرط لا ينافي لاجتماع التسليم والحمل الى منزله ولو قال سلم في هذا المكان لذكر
 كما لو سلم في كذا على انه يوفيه مصر كذا في اي محلة شاء فلو قال سلم شرط عليك الا يفياني
 محلة كذا فقال سلم اليه نعم لكنه اوفيه في غيرها من المحلات فبذلك سلم على قبوله لانه المصير مكان واحد
 حكما ولو اختلف حقيقة كالنزاع في ناحية من الدار فبذلك سلمت القياس في مسألة الاجارة والخطب
 ما ذكرت الا ان العرف ما قلت فلا يمكن بانه الخطب وموافقا لما في الاصل الى منزله والاشياء التي
 على ظهر الدابة كالخيل والحملة والبطيخ فبذلك سلم على الحمل الى منزله المشتري والى الدابة كالصبر
 الحمل الى المنزل فبذلك سلم مقتضى الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يستلزم الفسخ فلا يفسخ فقبض وان
 كان لا يستلزم الفسخ فلا عناية لا يكون قبضا وفي المشتري المقتضى لو بذكر قبض فان احدث البايع
 مقتضى بعد ما ناقض القبض فان ملك في البايع ويسقط حقيقة القبض بالبايع على المشتري من حين
 فان ثبت فالوحي ليس بنقصان وبه يصير قبضا فان احدث بعد الوحي ثم ملكته فبذلك سلم البايع
 وفي البايع المبيعة قبل التسليم فبذلك سلم المشتري وعنده بعض المتأخرين وبه اذا خذوا اعق المشتري المشتري
 فاسد قبل قبضه واجاز البايع ولا شيء على المشتري لعدم الملك قبل الاجارة فقد اعق عليه وكذا لو قال
 له المشتري فاسد قبل قبضه اعقوني ففعل فاعق عن البايع باع فاعق على محل وحلي بنية وبين المشتري صار
 قابضا وان كان كان البيع ملبية والمسئلة كالحال لا لانه معنى ما يعامل به التسليم بقبضه بقبضه
 وخلافا في منزله البايع قابلا ان ملكته في فماتت في البايع لعدم القبض وكذا لو قال البايع شيئا
 الى منزله فاذن قبض فاستلمها فملكته حال سوق البايع فان ادعى البايع التسليم فالقول للمشتري ولو قال
 المشتري للمشتري عند كان اذمة فقال او اني لم يخطئ مع قبض وقول البايع له حنة فحلت اذما
 يصير لما خذ لا قبض فقد المشتري بمقتضى قوله قال البايع تركته عندك فمنا لباقي المنة او ودعة لا
 يكون قبضا قال المشتري للعبد اني اذمة او قال البايع مئة ففعل فعطى العبد ملكه من المشتري لانه
 قبض قال المشتري لا اعيرك على البيع فله ان يذم في ملكه حتى ادفعه كذا المنة ففعل فعطى العبد ملكه فلا يملك
 من البايع لان الاسك كان لاجله وملاك البيع قبل قبضه عند البايع بلزمه رد عين المنة المقبوضة بعد
 الاقالة يلزمه رد مثل المنة المقبوضة وذكره فتاوى سمرقند عن بعض المشايخ ان ما يملك من العقار
 قبل قبضه يرد على المشتري وعامة المشايخ على انه على البايع وفيه ما يملك ما يملك على قول العسامة
الثالث فيما يتعلق بالتمتع البايع جنة الى قبض المنة لكنه يحضر جميع الى محل القبض ولا
 البنت في الكراج ان المنة للمشتري وان بقي من المنة قليلا من جميع وان قبضه موقلا حمل لا يستفاد
 الكمال فان الكلب رجل ومن المشتري لا يقطع حقه بغيره وكذا ان اذمة البايع الى غيره وهذا الثاني يقطع
 بالحوالة وان سلم قبل الاستيفاء او باذمة لفظا او كان بده ولم يغيره لا يملك استيفاءه وان قبضه فبذلك استوفى

القبض

غيره

في المشتري

قبض

او

البايع جنة الى قبض المنة

بالحالة

على ان يملك
 على ان يملك

ونقص كل تصرف في حمل النقص كالباع والمشتري لا الحق وفروجه وان دفع المنة وقبض بلا اذمة ومعه البايع
 الدراهم زبونا او مسخرة او متوقفة له فنقص قبضه وان باذمة لاني الزبون واستد في الرضا من المستوفية
 والمسخرة وان تصرف فيه بعد قبضه سعي او مبيته ثم وجد المنة كذلك لا ينقص المنة لان تصرف المشتري بعد
 باذمة البايع كقبضه وان قبضه بعد قبض المنة بلا اذمة البايع وتعرف فيه وجد المنة كذلك ينقص من المنة فان
 بما يحمل النقص وان علم البايع قبضه بلا اذمة ورضى به فهو كالاذمة ابتداء وتعرف قبضه من المنة فان قبضه
 دار السلطان والريفي المشغولة والسوق متوقفة بالقبضه واقامة ان الحياذ خالصة راجحة بين
 التجار وبيت المال والريفي ما يثبت المال لا التجار والشهود ما يثبته التجار وهذا حكم في البيع الزمان
 حبس الدراهم حتى لو تجوز بها في العرفه سلم جاز وانما لا يضمن كاسد البهجة لانه لا يوقع لهذا النقصه
 فبذلك سلم على المشتري بلا شيء والسوق ليست من الدراهم في البيع حتى لو تجوز بها في العرفه وسلم لا تجوز
 معرفت بشه تاجر اعمار جميع من المشتري او دفعه قبل قبض المنة سقط حق الحبس من البايع والمشتري لو اعار
 الرمن من الرمن بغير ملك الاستد اذ او دفعه او اجر جميع من اجب قبل قبض المشتري بلا اذمة ففعل في يد المشتري
 لا يضمن المشتري لانه لو ضمنه ربح على البايع فصار كالتلف عليه وان اعاره او ملكه من اجب او تلف في يد
 للمشتري فضمنه بعد الاجارة لانه لو ضمن لا يرجع على البايع قبض المشتري فقد المنة بلا اذمة البايع قبض المشتري
 قبل قبض المنة بلا اذمة البايع وبقي او غير او بونا فبصرفه ملك الاستد اذ وان تلف عند البايع ضل ما زاد البناء
 والصبر المشتري المنة دبرا واعق المشتري قبل قبضه جاز ولا سعاية على الغلام الا عند الثاني خلاف
 الرمن المنة بقبض المنة جنة بقبض المنة في قبضه ثم يرجع على الرمن فان كان ثمة فاجره او رمنه قبل قبضه
 وتعرف المنة ابطال التراضي هذه المنة فان اذمة في قبضه قبل الابطال جازت الكتابة وبطل الرمن والاجارة
 ولو جارية فوطها المشتري فحلت او ولدت لا يملك البايع من الحبس وان لم يحمل اوله فالحبس فانه مات
 في يد البايع ان احدث منفا في البايع والا في المشتري لعدم قبضه قبض قال عبد لوله اشترت نفسي منك
 فباع المولى فحله ولا يملك المولى حب لا يستفاد المنة لانه صار قبضا بقبض العبد من المشتري دارا مورا فانه
 يصير قابضا بالذمة ولا يملك البايع الحبس وكذا لو وكل اجب العبد لغيره عن مولاه فاعلم المولى واشترى
 نفسه لا يملك البايع حبس المولى يعود الحقوق الى العبد الوكيل **نوع منة** عليه الذمة او على
 نفسه وقال هذا عن احد النصفين عينا لا يثبت لانه لا يثبت ولو كان بنفسه كقبض فاذي نفسه وقال هذا من
 كفاية فلا يثبت لانه منة كالمواختلف اصل الدين قرضا وثمنا او قفالة وعلة ولو جاء بالي وقال هذا من كفاية
 وقال الطالب لا اخذه الا عتله ذكره ويكون على المالك ويرجع بالبايع على المكفول عتله وان ادعى ولم يثبت شيئا
 للمطوّلان جعل عن ايتما شاع البيع ثلثة اشياء ما قد وعقدت من ويجوز بايها والحكم يستند بالحكم
 ان عقد البايع والمشتري وانما العقد المنة اذ لا تجوز ما يوجب الاتحاد وكذا ان عقد المنة ما قال البايع

ولا يضمن مال الاجارة لغيره
 ولو لم يملك الاجارة لم يضمن
 في البيع الزمان والريفي ما يثبت المال لا التجار والشهود ما يثبته التجار وهذا حكم في البيع الزمان

في تدبير المشتري المنة وعاقبه

المشتري المنة بقبض المنة جنة بقبض المنة في قبضه ثم يرجع على الرمن فان كان ثمة فاجره او رمنه قبل قبضه

ما يملك قال عبد لوله اشترت نفسي منك فباع المولى فحله ولا يملك المولى حب لا يستفاد المنة لانه صار قبضا بقبض العبد من المشتري دارا مورا فانه

المولى يضمن المنة لانه منة كالمواختلف اصل الدين قرضا وثمنا او قفالة وعلة ولو جاء بالي وقال هذا من كفاية

في نفسه العاقبة والعقد المنة

بالحالة

والباقي مطلق في وقت لزوم العقد وماله على آخره من فوجدنا بانه لم يرد عليه وبأخذها وذكره شرح
الطحاوي انه ليس له ان يأخذها وجوزنا ان يأخذها في وقت لزوم العقد فانه لا يلزمه وجوب البيع لا قبل العقد ولا
بعد العقد بل قبل ولواحد الوان لان الثمن في العقد وكان فائدة الشايل ان يتجر ويوحي الثمن من ثمن المالك والمالك
تعتق الاداء من التركة فلا فائدة في الشايل وقوله المشتري حاله حاله ان في كل جهة او الى شرا لا يكون
تأجيله اشترى بخصا مقترنا معلوما من ارض وقبض ثم باع البايع من ثمن الارض بغيره ولم يذكر النقص فلو اد
فاد المشتري ان يبيع شيئا من الثمن فكان هذا النقص كان ماسما في العقد الثاني اقل او اكثر بغيره
الثاني وانقص البيع الاقل وان كان ماله من الثمن الاقل في ذلك النقص لم ينعقد البيع الاقل وبقي الارض الموهبة
الثاني هو المعبر برفع عند حصة الشقص باع اذا في بقية اخرى وسكنه باللفظ واشنع المشتري على اداء الثمن
قبل التسليم اليه يومه البايع ان يخرج مع المشتري الى البقعة التي فيها الدار ويبرر كلياته من هذه الدار
الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع اولا ويدخل العذار في بيع الدار ولا يدخل البيع ولو عليه الا
بالنقص وقبل كونه عليه والدار لو كانت لا يدخل الا كما في البورصة ولو غير موكنة لا يدخل ولو باع عدا
او عارية دخل في البيع على مثل المبيع عادة وللبيع ان يأخذ من الثمن والبيع غير هذا المستحق شي من
الثمن لا يخرج بغيره من الثمن وكذا كذا وعليه ثبات ثمن المبيع لان الداخل تحت العقد بالثمن ثبات عليه وكذا
الحكمة العذار والبردة باع عدا المالك عليه ولم يبق المالك لا يبيع المبيع وان بئنه ان كان المالك على خلاف
جنس الثمن مطلقا وان على جنس لا فيكون الثمن ان يرد من المالك فيكون الثمن المثل والمثل الباقي بالعقد
خلا والخمس كل من كان احد المتدبرين لا بد من النقص في المجلس فان تفرقا قبل قبضها بطل في مأمور ولا في العبد
يدخل الا لو اخرج في بيع الخانوت ذكر المرافق ام لا فيقول الا لو اخرج وان على البيت وقت البيع لا يدخل بغيره
انفتاح ولو في الدار بغيره بكنه وعليه ان لو دخل بغيره في البيع ان ذكر المرافق والا لا ولا بكنه تدخل
بكل حال وعلى الخانوت فله كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا ولا يدخل الطريق في شرا بغيره
فايد او مندر الا ان يقول كل حق مولد او عرافة او بغيره قليل او كثير مولد فيه او مندر اذا لم يدخل الطريق
وليس له حق في الشايع لان يرد البيع ان لم يعلم بالمال اشترى دارا والطريق لم يخاص اليها الى ملكه رجل
والى سكة غير نافذة لا يدخل الا بذكر الحقوق او المرافق اما الطريق الذي الى النافذة لا يدخل في البيع
لكن المشتري يتفرق منه لا ينعقد كذا قبل الشراء طريق سكة وفيه بمنزلة طريق آخر ثم باع حقوق الطريق
الثاني لا الاول الاقرار والوصية كالمبيع لا يدخل الرب بلا ذكره والوصية الموقوفة كالاجارة تدخل
بلا ذكره وفي بيع الدار يدخل المستأمن الذي صفه اذ كبره الا ان كان في خارج الدار ولو شقها فيها ان كان الكسوة
او غيرها وان اشق منها تدخل في حكم الثمن ولا يدخل البصاير والا ان في بيع الحمام وفي بيع الدار لا يدخل
الهمز ولا على اذ ذكر ملك حق وفي بيع البيت يدخل المصنف لا غير المصنف وكذا كذا يدخل لا كذا كذا

لا ينعقد
في بيع المصنف

مطل

يدخل

ثبات يكون
في دخول ثمن العقد ولو اخرج
في البيع ومندرج ما يدخل

في بيع المصنف
في بيع المصنف

وزن الحداد الذي يقع فيه لا يدخل وجوز العقد الذي يرد عليه الثمن لا يدخل وان ذكر المالك في عقلة السوا
التي يقع فيها السوي لا يدخل وان ذكر المالك في عقلة السوا التي يقع فيها السوي لا يدخل ان من جاز ان
حيدر من كبره البناء ولا لا تعاقبا لركب للعل لا من اجل البناء وكل ما يقع من عقلة السوا لا يدخل
وعالمه من عقلة السوا لا يدخل كذا كذا في الاستحار ان كان يبيع في كل ثمنين ان كانت ثمنين من ثمنين لا يدخل
يتابع في الاسواق او ان البيع يدخل وان كانت ثمنين من ثمنين لا يدخل كذا كذا في الاستحار ان كان يبيع في كل ثمنين ان كانت ثمنين من ثمنين لا يدخل
للملك فلا وكذا الطريق في الحله في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق
في البيع للبايع وفي باب العين بغيره في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق
الرغوة او اصل الاس للبايع في القبض الحله في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق
السرخس قوام الحله في كذا كذا في البازن وكم يدخل في القبض الحله في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق
ينفي وفي بيع الشقة لا يدخل موهبة العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوفاء كالمبيع وعقد يدخل في البيع
انفوى المشتري كالمبيع ولم يبق بارضه لا يدخل الارض بغيره في كل ما له ساق والقبض الحله في كل ما له ساق
واسا في البيت الذي تحت الحايط يدخل عند الثاني والحل على الحايط كالمبيع وفي الصلح لا يدخل بلا ذكر في الاقرار
يدخل ولو اقر بارضه لا يدخل في البيت الذي تحت الحايط يدخل عند الثاني والحل على الحايط كالمبيع وفي الصلح لا يدخل بلا ذكر في الاقرار
وصا في او ساج او حقه ان يبيع في البيت الذي تحت الحايط يدخل عند الثاني والحل على الحايط كالمبيع وفي الصلح لا يدخل بلا ذكر في الاقرار
الموجودة في جرد من الدار المبيعة وان قال البازن ليس في حكم حكم المصلحة الطريق للمنه طريق الى الطريق الاظم
ولم يبق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فهذا لا يدخل في بيع الدار والارض بلا ذكر والاولان
يدخلان بلا ذكر وكذا حق الغاء البيع وسبل الماء لونه ملك خاص لا يدخل فيه ذكر المشتري شيئا من هذه
وحقوقه ومعه البايع عن الدخول فيه بفتح الباب في سكة نافذة ان كان بين موضع الطريق ليس له ذلك والا قال
المصدر في الخار المصحح وقوله ذلك لا يدخل في ارضه بطريق بلا اعلام موضع الطريق وليس له طريق في
ناحية معلومة فغيره الثاني ان لم ينفذت بغيره من اية ناحية شاء وان تفاوتت فالبيع بلك اعلام فاسد
الخامس عشر فيما على البايع والمشتري اشترى دارا لا يبيع البايع على اعطاء الصك
ولا على الخرج الى الشهود فان كتب المشتري الصك واتي بالشهود فحضر على الاشهاد وان ابي بغيره انقام
وكذا لا يجبر الزوج على صك المهر وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم ولكن يؤمر البايع باحضار الصك
القديم حتى يسمع منه المشتري ويكون في يدو لا احتياج واجرة نافذة الثمن على البازن ان ربح المشتري جوده
الهمز والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى وفي التناوي قال المشتري الثمن جهاد فالقول له
وان ربح البايع خله فالاستعداد عليه والوزر على المشتري استحقاقه كالماله قال كذا والصحيح في
وعاء المشتري على البايع في الخيار وجعل في الشق اخرج الطعام من السفينة على المشتري استحقاقه

الاصل
في دخول الشايل في البيع وكسره
او له ما فيه فان لم يلفظ

في دخول مواضع الشرايين
ووقفه ووصيته وما يقع
في الباب

في حكم ما يوجب في البيع من رصاص
وغيره ما يوجب في البيع
ان لا ينفذت في الغنمات

في ارض الطريق وما يدخل
منها في البيع وما لا يدخل

الى

والصحيح

في الخيار

والم يفتقر في تفاوت الموازين ولا يجري بين الكيلين لا يسلم له بل يردّه والدرهم في مائة يردّه بالاتفاق
واختلفوا في نصف قبل قليل وقبل قليل ولو أن الكيلين لم يمتدحوا من قبل التمسك به على آخر
عشرة دراهم محتاج فإذا كان يبيع بالكيل منسكراً لا يجوز له أن يردّه فإذا أراد **المسألة** فيسقط من
البيع منسكراً ثم يفتقنه غير أجاباً ثم يبيعونه من درهمين بثلثي قليل فيجوز ولو رجع على آخر عشرة دراهم
الحال فما بعد حلول الأجل تسعة مائة عوضاً عن المنكبة لا يجوز **والحكمة** أن يستوفي التسعة
بالتسعة ويندرج من الدراهم وإن خاف المدين على أن لا يبرأ فيعطيه تسعة مائة وتساوي عوفاً
من الواحد أو مئة على أن يوفيه بالعاقبة وقد وجدنا الفرض في كل كيل أو وزن أو عدد في متغايير لا في الجوز
والعقار وما كان متفاوتاً يتبع في العقد نفسه لا في التسليم بعد البيع وإن فسد المرفوع لم يضر البيع فيه
وإتقان والأظهر المعنى أنه يبيع منسكراً فلا بد من فسخه ونقد الدرهم ولم يكن الفلوس حاضراً عند بيعها
جاء وقال زفر لا يجوز ما لم يكن الفلوس في ملك البائع عند العقد مثلاً أنها يجب أن تحرق الباء أولاً فيستوفى
البائع ودفعها قبل الافتراق وبعد جاز وما كان شرطاً في العقد في المجلس وكذا لو شاعراً بغيره فلا يضر ولا يضر ذلك
دراهم إذا فسخ قبل الافتراق وإن افتراقاً قبل قبض بطل لأنه افتراق على دين بدين والدين إذا فسخ جاز
ما عليه لا يحد الدين على قبضه على اختياره بغيره وذكره في الآية أنه يجب والعبيد ما اختاره بغيره العقد إلى
الغيط يفي واحداً بدينين يجوز والمصواب أن لا يفي للجواز في العطارفة لأنها غير الأموال فلا يخرجه في العقد
لنظر العوائق وأنتج الزيادة وعليه صاحب الحداية والفضل والدرهم التي غلب عليها الغنى أو البهضة أو تساويها
بجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً من الجنس إلى خلافه كذا لا يرد النسبة وقياسه يقتضي أن يجوز بيع الفداء
بالفداء والبيع بالغير يفي بالغير يفي لا يقال به لأنه العطارفة تقررت للمعينة كما لا يشك ولو استقرى مائة مائة
غيره بدينين بغير التساقط من أحدهما بدينين وأقي الامام لا يعلم في الدرهم البتة التي غلب عليها الغنى أو البهضة
الفلوس وبيع الدين بالدين جاز إذا حصل الافتراق بعد قبض الدين حقيقة عقد مرفوعاً أو لا وظاهره أنه مرفوع
بإجماع وبنار درهم ولم يكونا بغيره ثم نقدوا نقضاً قبل التفرق جاز وكذا لو قبض حكاماً كان له على آخر
دينين وللآخر عليه دراهم فاستقرى من عليه الطعام بالدينين التي عليه ذلك الطعام ثم تم تجرد البيع الجرحل إذا
للحيلة أي ببيعهم بغيره على أبيه قبل لا يجوز لا يبيع دين على ناله وذكره عن الكرخ ما يدل على الجواز في الافتراق
بعد قبض أحدهما بدينين حكماً لا يجوز سواء كان العقد مرفوعاً أو لا كما إذا كان له على آخر ديناراً فاشتراه من عليه
دراهم وصار مرفوعاً وتفرق قبل قبض العشرة كان باطلاً كونه أحداً بدينين مقبوضاً وكذا إذا كان له على آخر
طعاماً أو فلوساً فاشتراه من عليه بدينين ثم نقدوا قبل قبض الدراهم بطل ومما يحفظه من المشتق من الخط
المحطة أو السهمين بغيره ثم يطلها المالك بها ويجز عن الاداء فيبيعها بغيره منها ما إذا نقدت إلى أجل و
تستوفى كتمه بها كذا في فائدة فاسد لأنها افتراق على دين **المستفترقات** بيع المملوك غير نافذ في حق

بشبهه 2

الدراهم
لأن الدرهم يبيع في العقد
فإنه قد يرد في العقد
والأظهر التمسك
بما جرى فيه الفرض وما لا يجرى
وقد مر في أوائل البيع
فتدبرون اجعلوا لأجل
الدراهم على قبضه

كله

فإنه قد يرد في العقد
والأظهر التمسك
بما جرى فيه الفرض وما لا يجرى
وقد مر في أوائل البيع
فتدبرون اجعلوا لأجل
الدراهم على قبضه

بشبهه 2

المرتضى وليس للمدين والمرتضى حق النسخ كالمستاجر وتبقى بانه مستاجر والمدين مبيع كذا غير نافذ
وقد بعض الموضع أنه فاسد ومعناه غير نافذ في حق المستاجر والمرتضى لازم في حق البائع حتى إذا قضى
الدين وقت الأمانة لم يبيع وإذا علم المشتري بكونه مملوكاً أو مستاجراً غير مملوك لا يملك النسخ وعند
الثاني وبأخذ المسايح أنه يملك إذا لم يكن عالماً كالعبيد المشتري أمه ذات ثقل وتعلم مملوكه وجعلها كالمملوك
والعلم به لا يمنع الرجوع وأجاباً عن مسئلة بانه الزوج لا يمنع التسليم والتسليم المستاجر يبيع وسئل
والمواجر يبيع المملوك ثم أجارته ومثله أن شاء الله تعالى يبيع المصنوع من غير الغائب إذا كان
الغائب مقيماً أو له بنته بغيره موقوفاً في المملوك وكذا يبيع العقار قبل قبضه وقبل نقد الدين لا يبيع
ولا يبيع المالك قبل القبض وإذا أحضر الغائب الغيب ولا يبرحاً للمالك لم يجر البيع وإن مقدراً وسئل
البيع وإن مات قبل التسليم لم ينفق البيع بآء الأبق أو الجني فولدت وسلمها في المجلس لم يجر وإن باع
الأبق والمشتري يعلم بكانه يجوز وإن لا يعلم بكانه فوجبه البائع ودفعه إليه فاعقده المشتري جاز عقده
وإن باع من آخر ومملكه لم يجر وإن تدانته الأيدي وإن باع وقبض المشتري ثم أخلفا فقال المشتري ما
كنت عالماً بكانه وقال كنت عالماً بكانه فالقول للبائع في المبيع وعرضه إذا اشتري المصنوع من ماله
والعبد في يدي الغائب ومو جاز حذرة البيع جاز وقوم المشتري المقام المالك ومذا قول وعلى الثاني
ادعى عينا في يد رجل وأقام شاهد بدينين أو شاهد لم يقض به مائة قال لا يجز ببيع ببيع حلال الدين موقوف
عند قبل بطل بآء سمكة بغيره لا توفد بلاصيد لا يجوز وإن اصطنان المشتري بأذن البائع فتمت إن التمسك
له على آخر من غير مبيع فقال أعط كل شهر مائة درهم لا يكون تأجيلاً ولا يملك طلبه الحال وفي المسقط عليه
القول ففعله الطالب حكماً أن أجل يجرى على الباقي فالأمر كما شرط قضى الدين قبل حلول الأجل فوجبه عقوباً
ورده أو كان مستحقاً فاستحق من الدين عاداً الأجل ولو اشتري بالموخل من المدين قبل حله ثم
تعايلا لا يعود الأجل وإن وجد المبيع معباً فرده بقضاء عاداً الأجل ولو به كغيره لا يعود الكفاة في الجوز
نوع في الاستنصاح لا يجز الصانع على العمل ولا المستصنع على إعطاء الأجر وإن شرط بجل الأجر وإن
قبض الصانع الدرهم ملكها وبطل عتق الصانع وإن رجع الأجر لم يفعل كما شرط وأدعى الصانع خلافة
اعني عدم الخلاف قالوا لا يمين عليه في الأجر ما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل أمره بعمل فأنكر الآخر الخلف
نوع في التفرق قبل قبض المبيع ولو قبض بالمبيع دينه قبل القبض لا يجوز لأن فيه معنى البيع قبل القبض
ونقص في بيع المبيع وإن أجارة المبيع المنقول شاعراً قبل قبضه لا يبيع ولو عتقاً راعه ما أيضاً خلا في بيعه
لو ومبه غير البائع وأمره بالقبض فبطل خلافة ولو من البائع وقيله يكون أقاله خلافاً إذا باع مائة درهم
لو ومبه أو باع من البائع قبل قبضه فهذا ما قضى المبيع وقد ذكر خلافة في البيع فصار البيع وابتاعه
الامام لو أن البائع قبل قبضه بدينين مملوكاً ففعل ودفعه إليه كان قبضاً ولم يبيع وإن أمر المشتري البائع ببيع

لاستحقاق

الراهن مرتين

الامام

فإنه قد يرد في العقد
والأظهر التمسك
بما جرى فيه الفرض وما لا يجرى
وقد مر في أوائل البيع
فتدبرون اجعلوا لأجل
الدراهم على قبضه

فإنه قد يرد في العقد
والأظهر التمسك
بما جرى فيه الفرض وما لا يجرى
وقد مر في أوائل البيع
فتدبرون اجعلوا لأجل
الدراهم على قبضه

أو الأكل والمبيع ما كثر ففعل الفسخ البيع وما لم يفعل لا يفسخ **بذبح في الاستحقاق** عن الثاني
 اشتري عبد أو نقد الثمن وقبضه واستحقه رجل من الشاري فخر البايء وبه على المشتري أنه كان باع منه
 وقضى به قال الإمام لا يسيل المشتري على العبد ولو لم يفرض على البيع لكنه يفرض على أن هذا البيع كان باعاً
 يرد العبد على المشتري اشتري من رجل وباعه من آخر فاشترى على المشتري الثاني فخر من المشتري أن باع كان
 اشتراه مع المشتري قبل أن يخرجه من ثبات ملكه عليه ولا يملكه إلا بالثبات ملكه باعوه وذلك يحصل بدهانه
 اشتري من رجل ثم اشتري من يده بغيره ثم وصل إلى المشتري لا يورث بالبيع إلى باعوه وإن كان المشتري
 أقر بأن ملكه البايء لأنه كان في يده الشراء وانفخ بانفخه عله إذا كان أقر في ملك البايء
 ثم اشتراه والمستله على ما يجب بغيره بغيره وإن كان الشراء أقر بأن ملكه البايء لأنه كان قد
 اشتري عبد أو أقر أنه ملك البايء ثم اشتريه عليه رجل بالبرهان بوجع بالثمن على البايء وليس البايء يقول
 أنك اعترفت بأن الملك لي والمشتري طمأنينة المظلم لا يطمع فصار كما إذا غلبت به غاضبة لأن البايء يقول
 كان أقراري به كأنه بطلان يسمي إلى المبيع طمأنينة أو بطلان متى سلم المشتري بالعقار طمأنينة لم يبق للملك
 فيه طمأنينة فكذلك لا يبقى في الثمن الملك طمأنينة أو بطلان لأنه لا يملكه إلا بالثمن أو بطلان البايء
 وعن الأوزجدي في بيع باع جارية ثم المشتري من آخر ثم من آخر فوطئها فحق بالاستحقاق لم يطل والبايء
 الآخر ميت لم يتركه دان ولا وصياً ولا مالاً أو البايء الأول حتى يفتى القاضي عن الآخر ميتاً فيخرج المشتري
 عليه وهو على الأول وعن الثاني استحق المشتري من المشتري ورأى الرجوع بالثمن فقال البايء لم تعلم أن البايء
 زو زوان المبيع على ملكي فصدقت في قوله أن يرجع مع ذلك البايء على باعوه لعدم سلامة المبيع وسلامة الثمن
 سلامة المبيع وقد انتفى فخرج ولو بين المشتري في الدار ثم اشتري بوجع بالثمن وقيمة البناء على البايء وفي
 طرح المحامي والمشتري إذا انفق بناء المشتري أو أخذ من المشتري أن سلم المشتري انفق البايء يرجع
 لا غير ولو بين المشتري الثاني ثم اشتري بوجع الثاني على المشتري الأول بالثمن والبناء لا يرجع الاقل على باع
 ما عزم من قيمة البناء عند الامام وعند الثاني يرجع المشتري داراً وبني فيها بناء ثم اشتري نصف الدار شيئا
 رد ما بقي من نصف الدار يرجع نصف قيمة الدار لأنه موقوف في نصفها وإن اشتري نصفها الموقوف فأنك
 البناء فيه خاصة يرجع بقيمة البناء وإن كان البناء في النصف الذي لم يشرى فله أن يرد ذلك النصف وأخذ
 نصف الثمن ولا يرجع بقيمة البناء المشتري داراً على البايء فيها بالثمن وقيمة البناء ثم أجاز البايء البيع
 ثم اشتري الدار لا يرجع المشتري على البايء بقيمة البناء لأنه المشتري بنى فيها قبل أن يملكها البايء وعن الثاني
 اشتري من آخر أرضاً بفضاء فبني فيها ثم اشتري بقيمة الأرض وقضى على المشتري بخرم البناء فخرم ثم أفسد
 لا يملك على البايء من قيمة البناء وهو اختيار من المستملكون لأنهم لم يملكوه المشتري لكن المظن أنه أو كرهه رجل
 فعلى البايء فضل ما بين النقص في البناء المشتري عشرة أقدرة ثم اشتري خمسة أقدرة قبل انقضاء المشتري

في البيع المفسد في المشتري سبيل بعد
 الاستحقاق بالبرهان وسبيل في السليم عشر
 من لده عوى

في الفرق بين الأقرار مراراً في ملك
 باعهم وبينه وبينه وسبيل في سائر الدعوى

المشتري بعد اقراره

لا يقع في
 في سائر من أقر المدعى على الاستحقاق
 المحلل

المشتري
 في أن المشتري الرجوع بالثمن فخر
 الاستحقاق وسبيل في الدعوى

وإن لم يملك المشتري
 يرجع بالثمن لا غير

و يرجع بالثمن وينقص قيمة البناء وإن لم يملك
 يرجع بنقص قيمة الدار لا بمقدور

لأنه يعقب بل المتفرق الصنف قبل التمام قبل الامام محتمل لأن نصف في الزم كتاباً فقال حكم كتاباً لم يبيع
 قال القصة للأجل لا يجدان يستقل بالتجارة ما لم يحفظ كتاب البيع وكان التجار في القديم إذا ساءوا استحقوا
 معهم فقبضوا يرجعون إليه في أمورهم وعن أبي خازن أنه لا يرد للتاجر من هديني فقبضه **في المقدمية**
الأجارات أحد عشر فصلاً الأول في المقدمية لا يجوز عقد جارية حتى يعلم
 البطلان والمنفعة وبيان المنفعة بأحد للثبات بيان الوقت وهو الاجل وبيان الهدى المكان والأجور بيان
 النقد وهو على نقد البدل وان اختلفت الغلبة فثبت كافي البيع وإن كلفاً أو زينة أو عدياً متقارباً
 يشترط بيان القدرة والصفة ومكان الانشاء كافي السلم والاجاز إلى بيان الاجل لأنه يفسد ديناً في الزم وإن لم
 جاز وفي الروض كالتباعد بشرط الوضوء والجل لأن الثبات لا يثبت ديناً في الزمة الأسلى وفي هذا
 كله إذا كان عيناً فالاشارة تكفي وأن جازاً لا يجوز إلا أن يكون مقيماً وأن منفعتان من جنس واحد كسكنى
 دار بل لا يجوز وإن خلا في جنس جاز ولا جازة يجب التمكن من استيفاء المنفعة حتى من استأجر داراً مدة
 معلومة وعطلها مع التمكن من الاستغناء يجب الاجر وإن لم يتمكن من منع المالك والاحتج بالاجب وإن قال له
 المالك دونه الميزل فاستسكنه لأنه لم ينجح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه إن قدر على النية بلاموتة
 يلزمه بلزم الاجر والأفلا وليس له الجازان ينجح ويقول هلاك كرت الغلق ودخلت المنزل وكذا إذا أجاز داراً أو
 سلمها فارعة الأشياء وكان منفعلاً لا يمتنع المالك ولا يملك كل الدار ثم نزع شيئاً منها من يده زفة الاجر كحصة ولكن
 يشترط على استيفاء المنافع في المدة التي وقعه عليها العقد في المكاني الذي ائتمن اليه العقد وإن لم يتمكن أصلاً
 أو عطل في المدة لكن في ذلك المكان الذي وقعه عليها العقد أو عطل في ذلك المكان لكن خارج المدة لا يجب الاخر من
 إذا من استأجر داراً للركوب يوماً خارج المدة فخذ الدار من المأجر وجب في المأجر لا يجب الاجر وإن ذهب
 بها إلى خارج المدة لم يركب يجب وإن ذهب بها بعد مضي اليوم لا يجب استأجرها إلى مكة فلم يركب وذهب
 لعله فيها لا يملك وكذا لا يجب استأجر ثوباً لللبس بدلاً من ثوب يوم قطعه في منزله مدة ولم يلبس بلبس آخر
 المدة التي لو ليس لا يخرج منها ولا يلزم بعدها لأنه لا يمكن تقديره الاستغناء بملها كالمدة أخذت الكسوة ولم
 تلبس ثم الاجرة لو عطل طائفة منها ولم يجرى الدار لا يستيفها وإن حوledge الامام عن المدة ولو عطل في أي إذا
 مضى المأجر وإن مسكوتاً عنها في قول الامام أولاً لا يطل قبل استيفاء المنافع وفي قوله الآخر وهو قولها
 يطالبه بأجر كل يوم وإن نقصت الاجارة بعد ما قبض المأجر الاخر حط عن الاجرة وقد استوفى من المنفعة وقد
 الباقي إلى المستأجر **في رفع الحيد** من جعل أرضاً للعين بحسب العين للاجرة إذا كانت موقلة والسراج
 وحول شئ العبد وكسر عطله وكسر من صار العين بغيره شيئاً حتى لو عطله الغاصب زال ملك المالك والعقار
 بالمشايخ بحسب العين وأن يفتن المأجر لا يغيره أو مذكراً كذا عمل ذلك ولو عطل بيت استأجر لا يملك الجازان
 تلف في يده قبل جبهه بلا عمل اه لعله أرض العين سقط الاجر وإن لا لا كالحال الجازان لا يملك مطالبه شيئاً من

في البيع المفسد في المشتري سبيل بعد
 الاستحقاق بالبرهان وسبيل في السليم عشر
 من لده عوى

في الفرق بين الأقرار مراراً في ملك
 باعهم وبينه وبينه وسبيل في سائر الدعوى

المشتري بعد اقراره

لا يقع في

في سائر من أقر المدعى على الاستحقاق
 المحلل

المشتري

في أن المشتري الرجوع بالثمن فخر
 الاستحقاق وسبيل في الدعوى

وإن لم يملك المشتري
 يرجع بالثمن لا غير

و يرجع بالثمن وينقص قيمة البناء وإن لم يملك
 يرجع بنقص قيمة الدار لا بمقدور

المشتري

في البيع المفسد في المشتري سبيل بعد
 الاستحقاق بالبرهان وسبيل في السليم عشر
 من لده عوى

في الفرق بين الأقرار مراراً في ملك
 باعهم وبينه وبينه وسبيل في سائر الدعوى

الاجر غير ان بعض الثوب يحل بان لا يرد الى بعض العمل بل ينفع به واجره الرق على الاجر المستحق كالمصنف
 لان منفعة النفع له ومن الاجر من يجره في نفسه على خلافه لو استاجر عبد اودبه وبيع من العرفان
 مؤنة الرق على المالك لان العبد والمنفعة لا يكونان في الشيء فحق النفع في الرق على المالك لا على
 الخياط والنفساء وكذا مؤنة الرق على المالك لا على الخياط في عتق ربه الدار المتنازع اليها المتنازع وقال
 دونك الخنزير فلما مضت مدة الاجارة قال المستاجر اريد على الفسخ ولم يسكن وقال المالك نعم ان كان النفع بهذا
 المتنازع فالقول للمالك والافلسا جردا وان سلم اليه المتنازع ولم يقدر على فسخه وفضل المتنازع ثم وجب بعد ايام
 ان كان يمكن النفع به لزم الاطراف تمام التسليم والتعريض منه والا لعدم صحة التسليم استاجر ذواتا الى سرقته
 من خزانة يمكن لوجوب الاجرة تسليم الرواية ولا يجوز ثبوت الدابة بارسال الغلام معها وذكر محمد بن زياد
 بارسال الغلام معها وذكر شيخ الاسلام انه يجوز استاجر رجلا ليجعله من مطوية عندها فذا
 فلم يجره وبيع فشم الاجرة المستحق على ذهابه وحله ورجوعه ولزم اجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يجر
 المطوية لا يجاوز عن خطه المستحق للذهاب اجر المثل قال الخياط استاجر ثوبا فخطه في طاه فله على الاجرة وان
 قال بغيره لا يستحق وان لم يضره فارتفع اجرة وان لم يضره فارتفع اجرة وان لم يضره فارتفع اجرة
 الاستحقاق وله استاجر لثمن هذه الخشبة من اوتى الى خزانة من بالجملة فحزمها اليه بالمال له اجر المثل
 لثمنه في عشرة مخفوخا في خمس له ربع الاجر لانه الاصل ما به ذراع واحد وعشرون ذراعا وربع
 الدار من غير من غير بيت الخلا لا يجزى لسكن ان يفرغ في الاستغناء وكذا لا يجزى على اصلاح الخراب
 وتبليط السطح استاجر دارا فبناها له ان يستقر منها لانه الاستيفاء قبلها فكذلك ايجرها وان اختلف المالك
 ليس على احد مما اصلاحها من غير استاجر ذابة ليركبها مدة وانفقت المدة واسكنها في منزله ولم يجرها
 لبا خذها حتى نفقت الدابة عنده لا ضمان على المستاجر لانه لا يجب على المستاجر الرجوع في ذلك لو ساقها للرق الى
 الى مالها فضاء لا يضمن وان استاجرها ليركبها في المصير فذهب المالك الى عمير اخر فخرجها فاستاجر له ملكته
 في الطريق فمن المصير وانه غاصبا بالخراج **الثاني في صفته وفيه خمسة انواع في لفظه**
الانفعاد ويتحقق بقوله ان يترك من الدار شيئا يتركه او كل شيء يتركه ولا ينفق الا عارة بالاجارة
 اجارة فاسدة لا عارية وكذا لو قال ويترك منا فعنا بلا عرض لا يكون عارية ولو قال ويترك منا فعنا
 شيئا يتركه يكون اجارة محضة ولو قال لا يترك منا شيئا يتركه يكون اجارة فاسدة ولو قال ويترك منا
 عبد شيئا يتركه فاجارة بعت منك منا في هذه الدار شيئا يتركه في العيون ان الاجارة فاسدة لعدم كتمان
 والمعدوم ليس بمثل وذكر شيخ الاسلام فيه خلافا بين المصنفين وقال الخياط استاجر ثوبا فخطه في طاه فله على الاجرة وان
 فاجارة وعن الكرخي كذلك لم يجره وقال ينفق دمي في الصكاك ليكتب له صك الاجارة الطويلة مع رجل وذكر الاجرة
 والمخرد وما لا اجارة واخر الصكاك بالكتاب وايام النفع فكتب عندهما واستأجره ولم يجرى القول لا ينفق خلا

بعض
نقص

استاجر ثوبا فخطه في طاه فله على الاجرة وان
 وسائر ارضها على ما ليس له
 والاشغال فيه

مفتة الله واسكنها في
 عنه الايمان على ما
 سيرة من اجارة او اب

حتى لو قال ان يترك منا
 بلا عرض يكون

فاسدة

صك الاجارة والمخرد غير الاجارة الطويلة ينفعها على لا الطويلة لان الاجرة فيها غير معلومة لانها تكون
 في سنة واحدة او اقل او اكثر وكذا بقوله ان يترك منا شيئا يتركه او كل شيء يتركه ولا ينفق الا عارة بالاجارة
 محمد بن الفضل الخياط فقبل بعض البعض ومن على وجهين الاول بواجب الكرم او الارض وفيها ربح فيبيع
 الاشياء اذا ربح بامولها حتى اراد الاجارة بغير معلوم ويسمى بواجب الارض منه سنة معلومة بثلاث سنين
 او اكثر فقبلت ايام من كل سنة او نصفها بما لم يعلم على ان يكون اجرة سنة من السنين سوى الايام
 المستثناة كذا وبقيت مال الاجارة يجعل عقابله السنة الاخيرة وكل منها ولاية النفع في مدة الخيار والثاني
 ان يدفع الاشياء والذرية والحقايق على الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة على ان يكون الخيار على مائة
 سنة ستم للدايف والباقي لم يוכל العامل ومنه فسخه الى عايد بده لم يواجر منه الارض مدة معلومة على الوجه
 الذي ذكرنا من غير ان يكون احد العقدين شرط في الآخر وبعضهم يوجب ان يكون الاول وقا لو ابيع الاشياء
 الزروع بيع ثلجتي لا بيع رغبة حتى لم يملك المستاجر قطع الاشجار وعقد في الاجارة بنفعه البيع بلا فيه وجه
 لا يربح المالك البائع وان مكن البيع ولما بقي على ملكه لم يجره اجارة الارض وبعضهم جاز وقالوا ان يبيع رغبة
 لانها قصدا به صحة الاجارة ولا طريق اليه الا به ولا ينافي في عدم جواز القطع كونها ملكا كالمثل لا يملك الارض
 قطع الاشجار وان ملكه ليعطي حق الخيار وبيان باع الزرع والبيع يبيع المثل في رغبة والا لا بد من الاجرة
 فانه الانسان قد يبيع ما لم يجره الحاجة بغير قليل وفي المثل في المثل في رغبة والا لا بد من الاجرة
 فوعدها اليوم والاعطى المثل اليوم والمستاجر مقدرة الدار له ولم يفرغ بكنهه قال هشام قلت لعمري هذا
 تجعل له اجر عليها الى ان يتمكن من التقدير وبعد التمكن عليه ما قاله المواجه قال هذا حسن هذا اذا كان عاصيا
 وجاز لها فقال المالك ان كان في رغبة اليوم ولا تتركها عليك كل يوم عارية والغاصب على انكاره فبدر من بعد
 حقة وقضى له به ثم اخذ الدار ولا لاجل الاجرة المذكورة قال المواجه هذا بعضه وقال المستاجر بعضه
 فافترقا على ذلك فبدر بعضه في الارض المالك بعضه استاجر فخطه كرهه كل شهر بكذا ثم باع الكرم او مات
 المستاجر فقال المشتري او الوفي على علك على ان اعطيك الاجر ينفعك الاجارة بالاجر الاول ان علم بالاجر الاول
 وان لم يعلم فباجر المثل دفع دارة على ان يسكنها ويتركها ولا اجرة في عارية لان نفعه المستاجر على المستعير
 الممرقة من باب المنفعة وفي كتاب العارية خلافه وعن محمد اذا قال لعبد اعطيتك هذا العبد يتركه بكذا
 سنة فاجارة وعن الثاني دفع آخر ثوبا ليسعه على ان ما زاد على كذا فله اجارة فاسدة ولو ساق
 الثوب من يد يفرق ويكون هذا الرجل بمنزلة الاجير المستحق للمخاططة خط هذا والمخاططة هذا الى
 منزله في خطه او جعله من موافق هذا العمل يلزم الاجر والا فلا دفع الى اقتداره في ما لم يذكر الاجر في الفتوى
 على قولهما انما يجزى الدار لذلك وانفقت العمل يلزم والا في الكافي القول بترك الاجارة لانها لا تنفع الا بالعقد
 خلافا لما وقع في اخره عينا ثم اختلفا فقال الدافق ومن وقال اخره دية لان مقتضى نفسه والاخذ بغيره الا

كرهه

ارزوع

الادوية

واما ما بال

انها

واما ما بال

واما ما بال

واما ما بال

واما ما بال

واما ما بال

الاجارة الطويلة

مفتة الله واسكنها في
 عنه الايمان على ما
 سيرة من اجارة او اب

قاله مشهور وقال اخره

على ان يسكنها ويتركها

في ان كان موقوف على

بمنه الاجر وال

والقول

نعم ليس على ان ما زاد على كذا

عن قسمة وسئل محمد بن قيس عن قسمة بلاء اجرة فضاء قال عندي اذا كان الفضا قد
 بغير نفسه للفضاء لم اصدقها فضا كالاصدق رب الثوب اذا قل قسمة بلاء اجرة في النكاح
 لم يسم اجرا وقال رب الثوب بئنا اذ ما قال قول رب الثوب وفي غيره كذلك بلزم اجرا في النكاح اجرة
 التي وقتية او بئنا اذ ما جاء راس الشهر فكذا يجوز ذكره الفقيه ابو الليث وابو بكر الاسكافي
 كان معلقا ومذا حصة ثم قال اجرك مذكرا وقال الفضا لا يجوز الاول ويجوز الثاني لان معلقا لا يجوز
 كل شهر بكذا يعقد عند راس كل شهر وكل خيار الفضا عند راس كل شهر فلو ابرأ المستاجر عن اجرة الا ببله الا
 شهرا واحدا جردانه مضادا بان قاله شهرين الاول جردانه من رجب فبما عا في جردانه الاول ذكر الملقا
 ان البيع لا ينفقه روايتين عن لانه في المستاجر يثبت في ان يثبت ثابت وبه يلزم كلام السرخسي قال الاجرة
 ان الاجارة المضافة لازمة وفي رواية ينفذ لانه لا حق للمستاجر في الا ببله الاجارة وبه يفتي محمد بن احمد
 ثم باعها او وهبها اليوم جاز وبطلت الاجارة فان جاء غدا والمواجر عاد الى ملكه ان سبقت قبل اليوم الاجارة
 وان رجع ببيع بفضاء او رجع في الهبة عادت ان قبل بيعي الغد وهنات البيع في المضافة ولو قبل الوقت لا ينفقه لانه
 اجري للمستاجر في حقا وفي النوازل اجرك مذكرا مذكرا بغيره ثم اجرها اليوم من آخر بغيره اذا جاء غدا
 فلمستاجر الاول ينفق الاجارة في قول غير وقال ابو الليث ليس ينفقه بل يروى عن علي بن ابي طالب عليه الفقيه الاجرة
 اذا اجر المستاجر المستاجر من آخر لا ينفقه من الاجرة من لو تضاف مع الاول لانه انما يملك الى الثاني خلافا
تفريجات على الاجارة الطويلة وكما يجوز الطويلة في الدار بحوزة العبد والديانة وان استاجر
 الكرم طويلا ان اشترى الاشجار كما هو المعتاد في غرضه على المدة وان دفع مائة فالتفت على الاجرة والقتل
 المستاجر دفع ارضه مزارعة على المدة من المزارع ومما في المزارع مستاجر الارض فاجر الارض طويلا بلا
 رضا المزارع لا يجوز فان رجع به المزارع حتى وانفقت المزارعة بملكه في اجارة المستاجر اذ رجع به الاول حيث
 ينفقه عليه وسنا ينفقه كما جرت عليه اجرة طويلا ثم باعته وجاء وقت الجار ففاد البيع على الروايتين في الاجارة
 المضافة لان الطويلة مضافة في كل سنة وقد ذكرنا المختار على ان البيع الامام فهو الذي يختار عدم الجواز
 منادفعا للتبليس والاحتياط اجرة طويلا ثم اجز من غيره ففاد الثانية في مدة الجارية على الروايتين في الاجارة
 الطويلة اذ باعها في مدة الجارية قال السرخسي ان على الروايتين في المضافة قال القدر الظاهر في الفضا اجازها
 لان له ولاية البيع في مدة الجارية والبيع دليل النسخ كماله والمضافة لعدم ولاية النسخ ثم واختلفت في
 الطويلة انما عقدا عقود وعمرتها اذا اجز واستاجر للبيعة لاختفاء في الفضا في المدة التي قطبها من الاجرة
 القليل وملك ينفذ في المدة التي اجزها كثير فمن جعلها عقدا وحدا قال بعض الحكماء وجعلها عقودا
 فصرحنا على القليل وما عداه الى الكثير قال القدر الاول وجعلها عقودا لانه لو اخطأ الزاوية الجارية
 على الثلث في العقد الواحد فانه يفسد على قول الامام ويلزم ايضا دخول مدة الجارية العقد او يرد الى النسخ الجارية

انتم

لا ينفقه

عادت ان ينفقه

ومما في المزارع

الدار

في النكاح

فان عقد الجارية عقود

في المدة كذا قاله روى عن الثاني انه لو استاجر ثوبا شهر على انه بالخيار ثلثة في آخر الشهر له الخيار في كل
 الشهر وذكروا العقد عن محمد بن يحيى باع عبد الله مضافا على انه بالخيار في راس كل شهر له الخيار في وقت العقد
 الى راس كل شهر فكذا معنى قولنا ان يرد الى الزرع الخيار في جرة المدة يجعل عقودا يلزم ان لا يملك الاجارة
 لانه الاجارة لا يملك بالتجمل ولا بشرط المضافة قال القدر يجعل عقودا الا في هذا الحكم المجازة وقال غيره يجعل عقودا
 في كل الاحكام لان في ملك الاجارة بالتجمل او بشرط في المضافة على الروايتين فيفتي برباينة يملكها في المجازة
 حتى لو وجب المستاجر من المواجر الاجرة المحتملة في اجارة الطويلة قبل فسخها لا ينفقه لانه يملك ملكه
 ذكر في الصغير لو كتب في العقد الاجارة الطويلة اجرك مذكرا مذكرا بغيره بكذا غلظت الامام من آخر بغيره
 يجوز ولا تدخل في العقد ولو قال على انه بالخيار في كل سنة لانه لا يجوز عند الامام كذا لا ينفقه مذكرا
 زائدا على الثلثة ايام المستاجر طويلا اجرها من المالك مضافا من انتقضت الاجارة الطويلة في الشهر الاول
 وملك الفضل فيما بعده ولا ينفقه الاجارة وكلما اجز من الاجرة يحسب من راس المال فان من اجز منه من رجب
 ثم ان المستاجر اجزها واعارها من المستاجر الاول بطلت الاجارة الاولى لانها لا ينفقه ساعة فساعة على
 حسب حدود المنفعة فيجمع في وقت واحد يملكه ويملكه وتسمى وانما الاجارة في الاقدام على الثانية ينفق
 الاولى ولهذا لو استاجر من آخر ارضها اعطاها له مزارعة ابن البر من قبله في الارض لا يجوز لانه ينفق
 مستاجر الارض ويملك العقد الاول بالثاني ولما انتقضت الاجارة في الشهر الاول لغرضه وقوع الثانية
 فانها وقعت على شهر واحد وتجرد انتفاؤها كذا جاء شهر آخر فليزم ان يبطل الاول في كل شهر بالثانية
 قال السرخسي الثانية تبطل الاولى وان لم ينفقه ففاد روى عن الامام الثاني ان المشتري اذا باع ابيس في اليوم
 قبل القبض بطل البيع الاول وان لم ينفقه ففاد روى عن الامام الثاني ان المشتري اذا باع ابيس في اليوم
 ينفق الاول وانما ينفق في الثانية ففاد روى عن الامام الثاني ان المشتري اذا باع ابيس في اليوم
 الا انهما ان داما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية فاسخة للاولى لان المضافه بحد ساعة
 فساعة وعلى حسب حدودها يقع السليم الى المستاجر فاذا استاجر المالك منه ثوبا واسترد منه فذلك ينفقه
 سليم المنفعة الحادية الى المستاجر فاذا اتم الى مضي المدة على ذلك ففاد روى عن الامام الثاني ان المشتري اذا باع ابيس في اليوم
 الاول فمروءة حتى لو اراد المستاجر الاول بترده بول من بعض المدة ليسكنه بقية المدة فذلك لان العقد
 الاول انما ينفق في قدر المنفعة التي لم ينفق على حاله فيما بقي وفي المنفعة عن محمدا في الاول بطلت بالثانية وكان
 الامام ابو علي يفتي بحكمي عن استاذنا ان المستاجر لو اجز من المواجر لا ينفق وان اجز من غيره ثم ان العقد
 اجز من المواجر ينفق وقال الخواص وروى عن محمد بن الاجارة من المالك لا يجوز مطلقا ففاد الثاني ان المستاجر
 المستاجر ولو اخطأ في المدة ففاد روى عن الامام الثاني ان المستاجر لو اجز من المواجر لا ينفق لان المستاجر
 لا ينفق شيئا واذا ذكر في ملك الطويلة وملك واحد منها ولا ينفق في مدة الجارية بغيره صاحب غيبة قال

عقد

الخيار

اجز من رجب ثم من آخر ثم من رجب
اجز من الاول

في النكاح
فان العقد

باعت المشتري البيع من ابيس
قبل القبض مستاجر ابيس
من المدة

في النكاح
فان العقد
باعت المشتري البيع من ابيس
قبل القبض مستاجر ابيس
من المدة

في الثانية وانفسى الاولى لاقتضاه الجذب المذكور من الامام الثاني في ان صاحب المار اذا جدد الاجابة
تستحق الاولى وان لم يجدد لا تستحق الاولى فان لم يجدد لا تستحق الثانية فتكون الاجابة اجرت دارها من ربحها
ومما يستلزم فيه الاجابة اجرت دارها من ربحها من غير ان تستحق في الاول في الاجابة الاولى لعدم صحة التسليم
نوع آخر في اجابة الوقف اجرت الوقف سنة اذا كان الواقف شرط ان لا يجوز سنة لا يجوز وان لم
يشترط يجوز الى ان يمتد ذلك انما هو المصلحة والابن وقال الامام ابو حنيفة في الاجابة الاولى بالكلية
للمستحقين الى ان يمتد ذلك انما هو المصلحة والابن وقال الامام ابو حنيفة في الاجابة الاولى بالكلية
يلزم عليه تمام اجرت الوقف فان كانت الاجابة على الوقف اجارة فلو بدله اكثر من ثلث سنين واربعة الاجرة المستأجرة
وكم بها الى ان يمتد ذلك انما هو المصلحة والابن وقال الامام ابو حنيفة في الاجابة الاولى بالكلية
وكذا لو غصب من المصطفى او داره فاجرت على الا اذا انتفى في بعض النقصات وكذا الحقائق في كتابها المستأجرة
منها لا يكون غاصبا ويجب عليه اجرة المثل في النقصات في بعض النقصات وكذا الحقائق في كتابها المستأجرة
والحيلة اذا كان المالك للمصطفى ان يجعل كل الاجرة للسنة الاخيرة ويجعل الاجرة المتقدمة ما هو اجرت عليه من مثله
به الحكم صار متفقا لو بغيره من امه اجرت من اجرت باقل من اجرت المثل بغيره من كل المال لانه يمكن الاعارة
فهذا اول استأجر من متولى الوقف في الوقف وكسرها في الخطب الجملية يتفرع عنه ان المصلحة ظاهر او وجد
المصلحة مستأجرة المثل بغيره الاجرة يخرجها من يد **الثالث في الدوايب** استأجر دابة
للمركوب او المحمل لم يذكر من تركب وجعل وارثا للزراعة ولم يذكر من زرع او ثوبا للملبس ولم يذكر للباس
او ثوبا للملبس ولم يذكر ما يطلع فثبت الاجارة فان كان الى الحاكم ابطاها وان لم يجرها حق فعدا ركوب او الاركان
والحاصل فعل نفسه او فعل غيره او احد المحملين في الجمل فقياسا والمسمى استأجر اذا جرت في وقت اول
المحملين وجود الركوب او اركانها خلافا اذا استأجر ثوبا للملبس فليس بغيره حيث يمكن اذ اصابه شيء وانما لم
فلا اجرة والامام الرضوي الحق بهذا الجمل ما استأجر خيلا ولم يمتد من ليس ومدا جلا في مالوا استأجر دارا
للمنكن ولم يمتد الساكن لانه لا يختلف استأجر خيلا لغيره على ابله لا يجوز كله في استئجار الطريق على ابله اوله
للقرف والحاجة حق بغيره في بكرة ليشب لغيره استأجر دابة الى خزانة على انه لا يحصل ببقائه ربح من النصف
فثبت فانه الحقا هذا الشرط بالبعد في الجمل الحق عند الامام في البيع بينهما طعام مثله استأجر احداهما لركبة
او حماره لغيره لاجل المثل ايضا وكذا في غير الطريق والابن في اجارة الاصل استأجر لغيره
بغيره من الاجارة فاسدة ويجب اجرت المثل لا يتجاوز عن المسمى وكذا لو دفع الى حاكم غير لا يمتد بالملك وشاه
يلج وخوارزم افنوا اجارة الحاكم للموظف وبقا في ابو على النسخ ايضا والتفتور على جواب الكتاب لا يطأ
لان منصوص عليه فيلزم ابطال النسخ **والحيلة** الجواز في مال لا يمتد لغيره لا يمتد لغيره لا يمتد لغيره لا يمتد لغيره

في الثانية وانفسى الاولى لاقتضاه الجذب المذكور من الامام الثاني في ان صاحب المار اذا جدد الاجابة تستحق الاولى وان لم يجدد لا تستحق الاولى فان لم يجدد لا تستحق الثانية فتكون الاجابة اجرت دارها من ربحها ومما يستلزم فيه الاجابة اجرت دارها من ربحها من غير ان تستحق في الاول في الاجابة الاولى لعدم صحة التسليم

النوع م

في الثانية وانفسى الاولى لاقتضاه الجذب المذكور من الامام الثاني في ان صاحب المار اذا جدد الاجابة تستحق الاولى وان لم يجدد لا تستحق الاولى فان لم يجدد لا تستحق الثانية فتكون الاجابة اجرت دارها من ربحها ومما يستلزم فيه الاجابة اجرت دارها من ربحها من غير ان تستحق في الاول في الاجابة الاولى لعدم صحة التسليم

لان فارسي

لانهم

البقرة

الى الدقيق وكذا في الدقة والكدر وجعل العظم لم يعطيه من ذلك فيوز تكاري دابة الى فارس فالاجارة
فاسدة وخوارزم وخوارزم وشاه ووقانة وشهد وما وراء النهر والهند والخطا والدرت والربيع
والبحر اسم للولاية ويحاركي وسرقد وبنك وجرجانية وجرارة واذ جند اسم البلد وجعل شمس الاعية في اسم
الولاية وفي كل موضع موصوف اسم للولاية اذا بلغ الادنى الى المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع موصوف اسم للولاية
اذا وصل البلد يلزم المبلغ الى منزله ولا يجوز اجارة العبد بانية درهم وطعامه ولا اجارة الدابة بانية درهم
لان جوده في كل يوم في الظاهر للعامة في التوسعة عليهم قال الفقيه ناخذ في الدابة بقوله المتفق عليه اما في زماننا
العبد باكل من مال المستأجر حارة قال بكرا استأجر دابة من خزانة الى بغداد وكذا اعلى ان علقها على المستأجر
يجوز مجزول **والحيلة** ان يذكر قدر العلف ويذكر في الاجرة فيجوز يعرف العلف في الدابة ويذكر يعرف
العلق اليها بالدفع الى بايع العلف لانه مجهول لانه اتصل ملكه الا ان كان له شريك علفا ولم يعطه في الدابة
لا يبداء ولو تنازعا في الاعلان او قدر العلف لا يصدق المستأجر **والحيلة** ان يصدق ان يتولى الاجرة
فدعا يحتاج اليه الدابة في الخدمة المدة الدابة ويشهد على ذلك بما استأجره لانفاق عليها فيصدق لانه
صار ايضا استأجره لخدمته ليس له ان يسأق به بل يخدمه في الخمر وقراه فيما دون السفار في خدمته
استأجر لانه خدمة السفار اشق فلا يدخل بالبيع ويخدمه ثمارا في العشار ويخدمه وضيافته وامراته وكله
انواع الخدمة المباحة وليس له ان يكرهه ولا الدابة المستأجرة للركوب ولودفع المستأجر الاجرة الى
العبد والعاقبة هو العبد يرى وان يموله وان يكرهه العبد من متاع البيت شيئا لاضمار عليه ولد دفع
على ودفعه ان يخدم المستأجر كسره بغيره ولو جعل الاجرة وقات المواجه قبل تمام المدة للمستأجر حسن
العبد الى استيفائه دفع بقرته الى اجل على ان يعلقها وما يكون من اللبن والتمر بينهما انصافا فافا
فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجرة قيامه وعلقها ان علفها من علفه هو ملكه لا ان يشترها في الخمر ويرد
كل اللبن ان قايا وان اتلف فاشكل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اخذ من اللبن مبيلا فهو للمخبر ويضمن
مثل اللبن لا انتفاع حق المالك بالصفة **والحيلة** في جواره ان يبيع نفسه البقرة منه بغيره ويكرهه عنه
ثم يامره باخذ اللبن والمثل فيكون بينهما ولو دفعوا المدفوع اليه الى آخره ملكه بده فالصانع على الاول
وكذا لو دفع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او يذر الفيلق على ان يكون الاربع بينهما لا يجوز والحاد
كله لصاحب الدجاج والبيض دفع بذر فيلق على ان يكون ايضا فافا فلما خرجت الدودة قال الشريك
الكرهاها كرها فقال لصاحب البذر دفع الى فليم البذر وان يري من الدود والشريك كان كاذبا في كلامه
فالصانع لصاحب البذر وعليه اجرت البذر لانه في قيامه عليها وعليه فقه ورق المقصود قال الامام الحنفي
فمن غصب بيض انسان وخرج منه فرخ ان خرج شق فلصاحب البيض وكذا في غصب البذر **نوع ثاني**
تعلم القران والحرف الاستيجار على الطاعات كالتعليم القران والقرعة والتدريس والوعظ لا يجوز

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

فيما هو اسم الولاية
فيما هو اسم البلدة

اي لا يجب الاجزاء على الدنيا طيب الله تعالى ساكنها حوزة وبما خذ الامام الشافعي قال في الحظوظ وقفاوي
مشايخ على الجواز قال الامام الفضلي والمتاخر وراد على جوازه وكان الامام الكرماني يفتي بغيره
معلم راخسود بكنه وقوى على ان الاجارة انما هي تحت جيب المستحق وان لم يفتح جيبه لمثل ولا يجره
على اديها وتحت كل على الحق المرسومة والعبد في شئ من شئ **الحكمة** ان يستاجر المعلمة معلومة
ثم ياتر بتعليم ولد والاسجار لتعليم الكتابة والنجوم والطب والتعبير جائز اتفا وان استاجر
المعلم لحفظ الصبيان وتعليم خط والحج واجاز وان شرط ان يحذف في هذا العمل ذكر في الاصل فاستدعي
الشرط شرط عليه او دفع ثمنه او غلة على تعليم كسب الاجور ولو شرط ان يقوم عليه مدة معلومة
تعليم ولد لا يبيح يجوز وعن محمد استاجر لتعليم ولد خرفة ارب بن امة جاز ويصح على تسليم نفسه
الامة علم او تعليم ولم يذكر امة فثبت الاجارة حتى لو علم انه اجار المثل وان لم يعلم لا وفي الاصل ذكر في
روايات والامام الجواز ولذا نقول في الجواز وقال محمد بن الفضل كره المستقدم الاستجار في
الاجرة لوجود العتية من بيت المال في الرعية امور الدين وفي زماننا انقطعوا فلو استعملوا في التعليم
بله اجتمع الحاجة الى معاش لضعافا ونسبوا المصالح فقلنا بما قالوا وان لم يكن بينه شرط ويصح
الاولى بتطبيقه لطلب العلم وارضائه بخلاف الامام والمؤيد لان ذلك لا يفسد الامام والمؤيد من اعطاه
وقال الرضوي واجمع ان الاجارة على تعليم الفتى باطل استاجر مؤدبا ككل شهر سبعة على ان يعلم
ولذا نأخذ به الرضوي قال المؤيد لا اقدر على تعليم القرابة فاستاجر من يعلم ولذا قالوا
واعطى الاجرة من اجري وسبب اليه ولذا نأخذ به اجرا مؤدبا اجرا مثل المعلم لان كلامه المؤدب كالتوكيل
على استجار المعلم ولا يملك الا ان يرضى عن اجرا مؤدبا اجرا مثل المعلم لان كلامه المؤدب كالتوكيل
في سنة فثبت ان المعلم لا يملك الا ان يرضى عن اجرا مؤدبا اجرا مثل المعلم لان كلامه المؤدب كالتوكيل
والمعنى ان الحصيد رفع الحصيد ذكره وليس له ولا وله ان يبايخ من مأكولات الصبيان وان اعطوه
عن الحصيد مما ملكه الصبي والطعام للصبي وان لا يملك الا باحة والدفع للحصيد مشورة فلا يفتقر
به وفي المحيط الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل له اكله الا ان استاجر جفرا القيد او لحل الجارة
او لغير الميت ان لم يكن غيرهم بياض من الامور الاجارة وان كان غيرهم بياض من الامور الاجارة
فانما علمه شيئا لا يجوز فقه كاه او شعر ادفع اليه رجل يعلم خرفة كذا ويكمل له الابن نصف عام لا يجوز
وان علم بجرا مثل وكذا لو قال الابن اسكر ولدي وانفق عليه شهر على ان اعطيك عشرة دراهم لا يجر
ويصح عليه بالنفقة وكذا لو قال المحترف انا امسك بالكلية والنفقة واعلم الحجة والصبي اذا لم يكن
حايكا ليس له في شيء ان يعلم الحياكة وجاء في تفسير قوله تعالى وانبعك الارذلون انهم الحوكة وللأم ان يواجر
الصغير كان في حجرها لا العلم واذا بلغ له الحياكة فانه معنى والى الاجارة لم يقض اجرة ولا يلى

على الجواز المرسوم في نسخة
مكررا في نسخة واحدة في نسخة
لا يكره مسطرا وهو على الحق المرسومة
على ان يعلمه الحياكة
نسخة 2

الغداة وكذا اخذ
مكررا

نسخة 2

الآخر

في مثل العلم من طهر الصبي
استاجر جارا بغيره عليه

في الاصل

يقدر انهم

علم

2 ام الامام ان جارا الصغير لا يعلم

منه نقض ما قاله في ذلك اللغة واخبر كل يوم يبي ان اشار الى عمل معلوم ومدة معلومة اذا ذكر الاجرة والمدة
صار مستاجر الحق **الحكمة** ان يستاجر المعلمة معلومة
السنة لا يكون اجارة لانه على اليوم متعلق لاجل السنة لانه يتخلف وان لم يذكر للمدة والعمل لا يقع لكن
او في العمل يستحق اجرا مثل كره استاجر رثنا ولم يذكر ما يشترط وزرع ومضت المدة لزم الاجرة ومضت
نوع في المنفعة واذا قيد الاجارة على المكسب اعلم رجلين درهمين يعمل
له يومين فعمل يوما واي في اليوم الثاني ان كان سعى العمل اجرة على اليوم الثاني والا لو سعى العمل
وقال يومين من الايام لا يقع ولا اجرة مثل كره استاجر رثنا ولم يذكر ما يشترط وزرع ومضت المدة لزم الاجرة ومضت
لا يقدّر فيه الوقت ولا مقدار العمل لكانا الناس في حاجة جاز ويطلب الاجر المأخوذ لو قدر اجرا مثل كره
ذكر الامام محمد بن الفضل اصلا يتخير منه كثر من مسائل الاجارة وموانه اذا استاجر انسانا على
عمل لوزن الاجرة المروء في حال قدر عليه صحت الاجارة ذكره وقتا او لاجارة على خبز طهر من
من الدقيق والالآت كالدينق ونحوه فكذا المستاجر وان لم يذكر مقدار العمل لكن ذكر الوقت كقوله يقول
استاجر بك لخدمتي اليوم الى الليل يجوز ايضا لانه المنفعة تصير معلومة بذكر الوقت ايضا وكذا لو قال
اصلي منذ الجدار بهذا الدرهم يجوز وان لم يذكر الوقت لانه يجوز في الشرع في العمل لا خلافه لو قال يدرى
منه كذا من هذا الدرهم لعدم امكان الشرع في العمل لا لوقوف الدرهم على الرح وان ذكر الوقت يجوز
ان ذكر الوقت او لا في الاجرة نحو استاجر بك اليوم لخدمتي بدرهم لانه استاجر لخدمته معلوم وانما ذكر
الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فانه كان العمل مجهولا او مقدورا فذكر الوقت بعد
للاستعجال الى عمل اليوم ولا يتخير فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة وكذا سئل المستاجر
استاجر امة لخدمته لا يجوز الا ان يكون امة الغير ولو استاجر من الرقيق كخدمتها جاز في الظاهر
اي عصمة انه باطل في كتابه لعل الايق ان له ان لا يخدمها واذا دفع الاخر الى القاض بفتح الاجارة عن
المشايخ من قال سبيل وميل على الروايتين وان استأجرت زوجا لم يجره عنها جاز وان استأجر
الابن امة لخدمته او جته او جته لا يجوز وان عمل كخدمته مستحق وان استأجر الاب لاب لخدمته حراما
او عبد العبد وكافرا بجرا لا يجره ولا يجره ولو استأجر امة او امرأة ابنها البالغ لخدمتها في بيته لم يجره ولا
يج الاجرة اذا خدم الا ان يكون عبدا او مكاتباً ولا يجوز الاجارة على الغيا والنوع ولو عمل الاجر له
وان استأجره ليكتب له غيا بالفاضية او بالعربية قيل لا يجره الاجر وانما رآه يحل لانه المعصية في
الغزة استأجر امة ليكتب اليها بغيره لاجل ان يبين الشرايط وذكر اعداد الخط وقد روي
اذا استأجر ليكتبه مصحفا او قفرا او غناء او نحوها فيجب ان معلوما استأجره من اجل العمل فقال
لا يجره الاجر بل يعمل لمقتضى الحاجة من الخبز ثم طلب الاجرة كان ثما عليه قيمة بجرا المثل والاول

نقله

وان لم يكن العمل معلوما لا يقع

يعمل

فجواز الاجارة بلا قيد وقت

لا على واجب لاجل

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في عدم قبول شهادة (الزواني)
في عدم قبول شهادة (السكران) والواجب قوله كما
سأذكر في الشهادة على المشايخ
ما يحيط في إفراج السبع فيوجد
اجاز الزواني
في عدم قبول شهادة (الزواني) عليه بعد
البيع وقد قرأه عاتق ابيهم عليه السلام والدار
ما جرحها
في استخبار قوم بهو سوكولم
(السلطان)
استخبار سوكول
في استخبار الكتب والهمم والفرد
الحمد

وقد تم تصوره
في سنة ١٢٠٠
التي هي سنة ١٢٠٠
التي هي سنة ١٢٠٠
التي هي سنة ١٢٠٠

يا اكرم وارس الى انا امسك
 و ينجح
 والله
 افى
 ان انتمون في قفسه ورا الوقف
 و عسا - و على الشجار في ما شافهم

البالغ

۱۲۸

نکاح ۴۰

مکن و از غیره لا یشاء

استبرخه و مکن شمر من وقد
متر بعضه قبیل نهمه اورای

لا تکره ۴۱

فان الیوم علی التریال المنوع فقط

بیم لا یحرم ولا یحل الاصل المتعلق از باره مکن
بعضه ایام نه طلبیم المتعلقه بالانواع

۴۲ م

فی عدم القی از رجوع مکن
الاصح الذی علی ما یفید
و یحکیم بیان
خاتوم ابره المتعلق مکن و ارا الوقت

مکن عاونا مستغنی ثم قد علی انفس او المکر

عاجنه

و ارا الوقت باع ثم عکری مکن
مغضی الی السکان او الی التلی مکن
لا مستغنی الی ام لا

مکن السکر بعد من الماعده
یا دین ان لم یعد انفس

فی المختار
و المختار

بعد موت المولود
یا غیره

ومعه الاجر قبل طلب الاجر ما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم والافرق بين المعتد للاستقلال وغيره وانما الفرق في
ابتداء الطلب وفي الخط المصحح لزم الاجر بعد اكل حال وفي قنا وتحت طلب من صاحب الغلة الاجرة بالتفاضل
فيما يفاضل عليه الاجر على باب الدكان مدة ان كان المستاجر قادرا على اداء الاجرة والافلا على هذا منقولا الوقت اذا
اخذ ان لا يكون اي منسبة ولو شيئا بافتدائه وزيادته واذا استجار في القصار بلا اجارة ولم يجرى باجر معلوم يجب
الاجر ولا يجب اجر المثل المتوكل من الوقت بدونه لا يبيع وكذا الجماعة فان سكن الميراث قبل جبر المثل كانت مئة
للاستقلال لم لا نظر الموقف في الاعمال التي لا يفتح الا جان بها او يفتح لا يفتح الاستجار والاستيفاء
القصاص والحد ذكر الغلة او لا تخرج المثل من القصاص من النفس لو استاجر لا يبيع ولا يلزم على ان استوفاه في
قول الاماميين وانما في الطريقة ولا اجرة اذا استوفاه قال امير المؤمنين عليه السلام كرامة وريم ان قلت ذلك الفارس
فقلت لا شيء عليه وقال محمد بن لذي الاجرة ولو كان مقتولين فقال من قطع رؤسهم فله ان يقطع راسي لانه ليس بحمار
استاجر حقة ليخدمها بحوزة الكرامة في الخلوة فلا يخلو بها وحوزة في سائر الكرامة الاستجار للاحتياط والاول
دفع الغلام الى حاكمه على ان يقوم عليه الاستاذ ويحضره فليعلم السيرة معلومة ويعطيه المولى كذا او يعطيه الاستاذ
المولى كذا جاز وكذا في سائر الاعمال يستخير في الحال نفسه اما على قول من لم يجوز الاجارة على تعليم القدر معللا
بان التعليم ليس من عمل الاجير بل من قبل المعلم فيجب عن هذا بان الاجارة مئة وقعت على القيام من وقتها على
القيام عليه والحفظ والقاء العمل وذكر التعليم للمتعلم فيما يحصله انشاء العقد من البيع وذكر جاز يجرى
البيع والمقصود القيام عليه وفي وسع الاستاذ الوفاء به حتى لو شرط تعليم السبع ولم يزل يقوم عليه لا يجوز
وكذا في تعليم القراء على ان يقوم عليه سنة ويعلم القراء يبيع كما كانا في قوله او غلاما الى استاذ يعلم له
غلاما لم يشرط الاجر على الاستاذ ولا على المولى فعلم العمل في اختلافه وطلب كل الاجر من الاجر ينظر الى الفرق ان
ان كان الاستاذ يعطى الاجرة مثل قدر العمل للمتعلم يوم الاستاذ باعطاء اجر المثل وان على المعلم فالتعليم
وقال الامام الخواري العمل الذي بعد المتعلم فيها ما هو متفق حتى يتعلم نحو عمل الحفار في وقت الجور في الاجرة
على التلميذ وما لم يكن من جهة يجب على الاستاذ استاجر رجلا تابيعه في يده وروين شيئا يذ لكذا
ففعلة عشرة وامتنع عن الباقي ان كان موجودا معنجا بغيره على البقية لصحة الاجارة والا لعلهم اقامه
القرنة المعلوم وكذا لو استاجر زيادة في نذري وانما لم يكن مشارا اليه لا يبيع وعلى هذا القصار استاجر
سلي او موقعا منه لقيام عليه يجوز استاجره من قبلين فيما منها لا يبيع لوقوع الاجارة على العبد والدين
كله من بلدين وعليه قيمة التراب لولا قيمة وان لم يكن له قيمة او كان له قيمة سكن في رقة الارض منقعة لاشي عليه
الاجارة اذا وقعت على العبد لا يجوز فلا يبيع استجار الاجام والحياض فبعد السك او بغير القصاص وقطع خط
او لسقي ارضه او غنمه منها وكذا اجارة المولى والحيل في الكل ان استاجر موصفا معلوما لعقود الماشية
ويبيع الماء والمحل وانما يحتاج الى اجارة ماء البئر والعين اذا اشرب على الماء بحيث يفي الماء والافلا

سبح
ولم يوجب الاجرة
فان فعله
فان لم يرض اقل هذا ومن اقل
ميتا في روم المهر عده

الى الاذن اذ لم يفرح بخرم البئر والنفذ استاجر من البئر والنفذ اوسطا مدة معلومة ولم يفرح بشيء ولا
يجوز له الماء فيه وفي ذلك القاصي استاجر من البئر والنفذ اوسطا مدة معلومة ولم يفرح بشيء ولا
الاجارة استاجر من البئر والنفذ اوسطا مدة معلومة ولم يفرح بشيء ولا
ان كان له قيمة وشيئا جازا في الاذن لا يفرح بخرم البئر والنفذ اوسطا مدة معلومة ولم يفرح بشيء ولا
ليعبر بها تنكيا الى جاز ولا استاجر قوسا يجرى به سيرا او سيرا يفرح بخرم البئر والنفذ اوسطا مدة معلومة ولم يفرح بشيء ولا
حارسا وكذا الباقون يجوزون هذا من الكل استاجر بعض هؤلاء رجلا لتسليمه مائة العين ففعل وزاد
ما عاها فالزيادة للكل المستاجر ولو حذر عنها اذن في حرم الاول فاما ما عاها على الشكر وان لم يفرح بخرم الاول
فللمستاجر وليس له اجارة هذا الحارس في حرمه الا بفسا من قبله مال قال من ذن عليه كذا قد لا يفرح بشيء
وان قال له كذا لو اجره فله هو الكلام فله كذا وان طوى معه حتى ارسله له اجر المثل قال في السرا الكبير قال لا يفرح بشيء
من ذلك ان يفرح كذا فله كذا يبيع ويتبع الاجرة بالذلة في الاجر قال رجل في محتاج من ذلك كذا درهم لو استاجر
من ذلك كذا درهم ففعل له اجر المثل لا يفرح بشيء وفي الدلالة والسمار اجر المثل وما تواضعوا من كل عشرة كذا
حرام عليهم يجوز للمنفذ اخذ الاجرة على كسبه الجواب بذكره لان اللازم على الجواب باللسان لا الكفاية فان قلت
اذا كان الواجب عليه الجواب فله حقه حصل بالكتابة ووقع من الواجب كما في جمال الكتابة ان فرد يجرى على الواجب
فلا يجوز اخذ الاجرة كما في سائر الواجبات فليس الواجب بمقتضى على الجواب والكتابة زائدة عليه بخلاف
الحق لان الواجب له واحد غير معين يتعين بالفعل ولا يسبق التعيين الوجود ومنها التفتت قبل الوجود وحال
فافترقا وما جازي له المقر من ثبوت الاقرار في المفضل على المرفقة لاخذ خطام بسيرة في سائر
المقر على حفظ عين متقوم فحينئذ يرضى الاجرة كالسكين والسطر والمفتق كل سكر يذ اختلاف في الالة المتأخرة
فيقول يجوز بل كرامة فم الامام محمد بن مسلم والاعام صاحب الحاط مولانا حاسم الدين العلوي اذ في وجلا للدين
ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية قد فرغ على الجواز وحجة الائمة وجماعة على انه يجوز مع الكرامة لان القلف
يعدم الجواز يقع الناس في الربوا المحض والكرامة باعتبار ان الحق على ما يذكر ان شاء الله تعالى لم يجوز فيكون
مجرد فيه فيلزم بركة الربوا بناء على دليل غير الجوز واقفي الامام ابو القاسم الصفار ان هذه الاشياء ان كانا
لا يستاجر مثل هذا ولا قيمة لها معقد راسيا استاجر لحفظ لا يجوز ولو زاد على مقدار الاجرة قيمة يجوز ان يمكن
شروطا في العقد وقال القاضي بدين الدين والامام في الائمة البخاري لا يجوز من الاجارة ولا في الاجرة لا يشرط
عرفا كالمسحوط كذا في كذا دلالة والدليل على هذا ما ذكره صاحب الهداية في حق عصبه عينا واستاجر من
لحفظه سيرا يبيع فنلزم الاجرة فاعترض عليه ان المقر في حاسب الخا صيب واللفظ يتحقق عليه والاجارة على العمل
المستحق عليه لا يجوز كما اذا استاجر المقر في البائع لحفظ البائع قبل التسليم او استاجر الرامد المقر في حفظ الرامد
فان دفع ما اذا استاجر المودع والمستفيد يحظر العين لا يبيع عليه واجبت عنه بان التفتت ان القاصب اذا

حاله
غير ما يفرح به
استاجر من البئر والنفذ اوسطا
لا يفرح بشيء ولا
لا يفرح بشيء ولا
في احتياجه فليست له
في هذا الحكم رجم او
مستشار وفي اجرام السمار
سيرا في القاصي
الجواب عن
في احتياجه فليست له
في هذا الحكم رجم او
مستشار وفي اجرام السمار
سيرا في القاصي
الجواب عن

في سيرة اجارة مالا يجوز اجارة

أجر الدابة المستعينة من أجرة الجارح الأجر مع ما ذكرت لأن الأجر يجب بمقابلته الانتفاع وقد وجد الانتفاع
ففي الأجر كذا في كتابي قبله منعته القرض من أن كان ياراد الحفظ عقد أو لفظاً الأجر أنهم لا يقدرون على هذا
الاستجار بلا سبق قرض والمعمود كما شرط وجازية في الموعود فطرق يراعى فيها نظر الجانيين الأجر أنه
لا نزاع لمن يوجب بدل الأجرة في وجوب الأجر المروط من أن لم يكن عالماً بكونه مضموناً وقبلاً الأجرة فإن قلت
في المسئلة الشك في وطول الأجر مع الضمان لا يجتمعان قلت نعم لو أحده فكلالة في التعليل ينادى بما ذكرته
أنه كما شرط في القرض ويدل على هذا التعليل مثلثان المتفق والمختلف الأول وطول الأجر المستقرض إذا وقي
بعض من المال يستقرض بعض الأجرة العين المتاجر الحفظ ويحمل إعطاء المتاجر المستقرض بعض القرض في
الأجرة وقبول الأجر المستقرض كقول ذلك النسخ كما في هو الوفاء إذا رد البايه وفاء إلى المشتري وفاء بعض
القرض ففصل القرض والبيع بسم للبايع والباقي للمشتري فلو لا اعتبار منعته القرض حاصلة مقررة كما وقي
المختلف فهو أنه إذا استقرض مثلاً ألفاً أو استاجر لحفظ العين كل شهر بمئة فأقرضه حسنة أجاز صاحب
الحداثة أنه إذا وجد الحفظ على العشر قيساً على ما إذا باع كرمه وفاء بالبيع وسلم الكرم أو لا ولم يقبض الكرم
حتى أدرك الثمرة فالغلة للمشتري بخلافه إذا قرض بعض مال الوفاء أو بعض القرض حيث سلم بعض الغلة في
الوفاء للبايع ويستقر بعض الأجرة بدل الأجرة لما قلنا واختار بعض المتأخرين أنه لا يجب كل الأجر من الأجر
لأنه في الحقيقة والقرض بمقابلته كل القرض حتى إذا خلاص المفاوضة لا يقدم أحد على هذه الأجرة ولما لم يحصل
إليه كل المال ولم يحصل له فاق بعض المعقود عليه ولم يدخل بعض المعقود عليه فبعض المتاجر فلا يجب كل الأجر
بكل ما ذكرنا ينعقد المحرر فقل أنه كما شرط ولو شرطاً بقدره فكذا إذا كان مقصوداً ولأن جواز الأجرة على
مناقاة الدليل باعتبار الحاجة والحاجة إليها الأجر أنه لم يبيع استجاراً من بايعه أو دابة بدار لا مكان الأكل
ينفع ملكه وإن أمكن بقدر حصوله فيه لا يحصل ملكه والمستقرض قطعاً غير محتاج إلى حفظ التمكن أو السلطنة
لأنها ولا يجب أن يخلف بيع العينة فإن العينة مقبوضة البيع ليس على منافاة الدليل فانه تجارة عن تراض وكذا
بيع الوفاء مع أن الوفاء موضع للرجوع وعلى الأمام النجاري الذي ختم به النقطة بأنه مع الأجرة بالتعارف العام
حتى في استجار المرأة لغير وجوه الناس لا الحايه بالماء وأن اشترى في تحصيل المقصود لا افتراق بالتعارف
عنده قبل له تعارفاً أم النجاري قال كتم لا يثبت بالتعارف الخاص في المذهب وقبل يثبت وعلى هذا أيضاً البتوت فيما
إذا كان فالسألاً إذا تعارفاً جماعة خاصة كواجر نجاري ولأن الأجرة بيع المعمود والمنقضي يفتني بطلانه فحققت
هذا المنقضي لا يجوز أن يكون مثل هذا العرف الأجر أنه عما كان كونه التمكن لا مقصوداً عليه لم يحد عرف البلاد
موزوناً في المذهب فكيف يبيع الأفراد والذي شأننا من استاذنا واستاذ العلاقة رضى الله عنهم أجمعين عدم
الافتاء بصحة **تقريرات** على قول المحرر ذكر العادة أن هذه الأجرة تنسخ بفضاء القرض بلا
فجرها فندكرناه وذكر صاحب المصنف أنه لا ينعقد الأجر حتى وان قضي القرض وانما تجارى كانوا يفتون

في وجوب الأجر على البائع والناقص

صحة مثلاً النصف

بأنه وفاء وسلم ولم يقبض
القرض في أدركت الغلة

والعرض

محصل بانه

أبصر

العام

الأجر باعوتى بالقرض

بأنه الأجرة باء أو المال عتقهم باء الإسلام حافظه من الإسلام وكذا في سمرقند والمذكور في المتن جواب
أجرة خوارزم ولو جعل المقرض العين المستأجرة في قبالة القرض وحفظها معاً كما يجب الأجر لأن العتق ملك المستقرض
فانه يقرضه بعد أداء القرض لا يقرضه الذي يعلو من الرق وأجر الكاتب وفي الفتاوى أنه لو حفظ العين مع
القائمان لا أجر له **لأنه** يحفظ لنفسه لا لغيره والعين ملتبسة له وقد رأت فتوى أجاب فيها الاستاذ في هذه
بذلك الرواية دفع العين المتاجر لحفظه إلى من في قبالة الحفظ في الأجر لأن الأجر إذا لم يشرط عليه أن يعمل
لغيره يستعمل غيره والعين وإن كانت أمانة عند المقرض لا يملك الأجر كونه أمانة عند المقرض كما لو أقرضه
وكذا إذا عقد الأجرة وترك المقرض العين عند الكاتب ليكتب أو صاغة فكتب عند الكاتب يجب الأجر لا كاتب
أنه لا يجب عليه حفظ نفسه كسفره من رجل واستاجر على حفظه من مات أحد المتاجر بطلت في حقيقة
في قسط المحرر كما إذا استاجر داراً ومات أحد من رجلين ومات أحد المتاجر من وكذا لو مات
المتاجر من أو المتقرضين أو الدار المشتركة بين اثنين إذا استاجر منها ثم دفع المتاجر منها أحدهما إلى غيره
في نفسه خاصة لأنه دفع المتاجر دليل النسخ والعلة في كونه هذا أن السويع الطاري غير مائة وقد ذكرناه في
لو أمر إنسان أن يقرض ماله ويعقد الأجرة المرسومة فدفع الوكيل المال وعقدها على أن يحفظ ومات الوكيل
لا ينفذ الأجرة لأنها لم تقدر فصار كونه الموتى والوصية ولو وكله بأن يقرض له ويعقد الأجرة المرسومة
على أن يخرج الموكل عن عمدة ما كرم عليه ففعل بالأجرة والاستاذ على الوكيل لأن الوكيل بالاستفاد على
الوكيل لأن الوكيل بالاستفاد على باطل وقول أن أخرج عن عمدة كل ما يجب على وعده أنه غير لازم وإذا
استاجر لحفظ العين كل شهر على قسط معلومة معدودة وذكرنا وصافه كذا ببيع إذا استقرض الوكيل
أو الموتى لأجل الصغير أو الوقف وعقد الأجرة المرسومة مثل يتعدى التزامها إلى مال الوقف والصغير
قال بعضهم أن هذا يتعدى إلى الوقف ومال الصغير إذا انفق بعض مال الوقف أو الصغير على
الظامم لخصيص مال جاء بالمال إلى المقرض ليوذبه ويبيع الأجرة المعمودة فتواري المقرض أو لعل نفسه
على أنه لم يوافق على فعله إلا في قيام فتواري المكفولة أو حلف بالطلاق إن لم يؤذبه اليوم إلا في جاء
بالمال فتواري الدائن أن علم القاضي نفسه وقصده الأجر رخصه وكذا يثبت له المال ويبيع الأجرة
لا يكون كغيره بالمال ولا يطلق أمراً فإن لم يعلم قصده لا يثبت ولو يثبت وكذا لو سلم إليه بنت الأجر
المذكور ويغذ القضاء لكونه محمداً فيه ادعى أنه استاجر لحفظ عين سماء كل شهر بكذا وذكر الأجرة وتاريخ
الأجرة ووصف العين وأنه حفظه ورضه الأجر ولم يحفر العين ببيع لأنه دعوى الدعية الحقيقة ملك العين
المتاجر على حفظه ثم قال الأجر ملك بعد علمه والحاجة وقال المتاجر ملك بعد شهر فالقول المتاجر لأنه يترك
الأجر وكذا الوقف المستقرض حين جاء المقرض بعد معنى المدة بالعين مثلاً العين ليس ذلك المتاجر لحفظه بل
فالقول له في إكراه الأجر والقول المقرض أنه ملو العين المتاجر لحفظه لأنه هو القابض فيكونه أعلم كالموكل

في المصنف

في المتن

في السطور الثمانية والستون من المتن

على

في كونه من الوقف والوقوف المقتضى وقتئذ الأجر

بطلان امراته

كل من شرط أن لا يوافق على فعله

أو حلف بطلاق امراته

اجرت من زوجهما وكنيت موهما
في حال من ل بين موهما

التي لا اول فحجها الآن اجرت دارها من زوجها وكنيت بها معا لا يجزئ الاجر من قبلها فاجاز
قد قسم فلما من سكن نصيب الجميع والمفاضل ان يواجره اذا خيف عليه الخراب واسكن الاجر وان لم يقسم
سكن الشريك قدر حصته وعن محمد بن سكين الجميع اذا خيف عليه الخراب ولو فيه ثلثه او ثلثا ثلثها عن اهل
نصيبه وباع نصيب الغائب واسكن الممنون فان خسر واجاز له العن والارض فتمت والمناجاة للبايع وان لم يخسر
من قبله الفضة وسبقه به وهذا استحقاق وبه اخذ الفقهاء في ارضها حتى لو جرد اصيل لاخر فاعلى باب
الدار صاحب الاصيل ومنع صاحب الحق عن الدخول فيها ان في الوقت الذي لا يقطع الناس الا بواحد ذكره
دارا وبنيها حيا طام تراها بلا امرها جهات اداد الخروج عنها واخذ منها ما كان من قبلها فانه يرفع ويرفع
قيمة الثواب لهما وان من رجعها بالثابتة باجر لا يرفع لانه لو رفعها وارتأى ولا يرفع الا بها استاجر
انما للسكنى مع وان في الشهر الذي يملكه لاني ساير السواك كما لعدم المحر وكات مجهولة ثم اخبرني قبل
ينسخها قبل السواك اذا خيف على النسخ وان اقبل على المحر وكات مجهولة ثم اخبرني قبل
بما انما الجار يملكه يومه الاجارة بعد الاجارة والتسليم الى الاول لا يجوز اصلا حتى لو تمت الاولى لا يلزم التسليم
الى المستاجر الثاني بخلاف البيع بعد الاجارة حيث يسلم بعد انصاف الاجارة في الخيارات قال المصنف الاجارة
كالبيع يتفقد ايام النسخ وذكر في الاسلام استاجر ارضها بالارض فزاد اخرها كرا فاجره المواجه منه
فزااد المستاجر الاول كرا ثم جدد الاجارة فالاولى في المحقة وتضمن في الاول مقضى تجدد حاد من المالك
بما اذا زاد المستاجر الاول على المستاجر الثاني وسلمت الدار الاول بهذه الزيادة والاجر الاول ان
الاجارة الاولى لا تنقضي ومن زيادة زاده في الاجارة والتوفيق ان صاحب الدار اذا وجد تنقضي والا لا
ويكون الثانية زيادة من المستاجر حده ارضه فزارعه على ان البرز منه وهذا مستاجر الارض من
من غيره اجارة طويلة بلا اذن المزارع لا يجوز لانه اجر مستاجر ولو رخصه المزارع انقضى المزارعة و
جازت الطويلة بخلاف اجارة المستاجر ارضه به المستاجر الاول حيث ينفع على المستاجر ومنه ينفع كاجر
الناس كاجر الصغرى اجرة وان شهد وجعل لنفسه الخيار فكن المستاجر من المالك لا اجر عليه لعدم
العقد وان بعد الاجارة لزم الاجر استاجر دارا وقضها ثم وجد بها عينا بغير السكنى كانه كرا في وجه
ما يؤمن البناء بالخيار وان احد عبيد عاقل قضاها ليدها لانه عقد يرد على المنفعة فحدث العيب قبل
الاستيفاء كما لموجود وقت العقد بخلاف البيع قال الزيادة اجاز العيب فيها خيار العيب في البيع لانه فيه لا بد
من القضاء او الرضاء بعد القبض لا قبله والحق فيها قبل القبض وبعده على سواء وخيار الروية ثابت للمستاجر ايضا
نوع في اجارة الارض استاجر ارضها للزراعة فزرعها واصاب الزرع افة او غرق الارض فعليه الاجر
على المالك ولو غرق قبل الزرع فلا جرح عليه قاله المحط والفقهاء على انه اذا بقي بعد ملك الزرع مدة لا تمكن
من اعادة الزرع لا يجزئ المستاجر الا يجزئ اذا تمكن من زراعة مثل الاول او حدث في الضرر ولا لو ضاها

الشهر

يفارق

عاشت بناء على مكان الزراعة وعنده وان قبض الارض ولم يزرع حتى تمت السنة لزم الاجر استاجر ارضها
للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم يجر ولم يحل الماء للزراعة فليس الزرع سقط الاجر استاجر ارضها
اولا كرا استاجر ارضها فانقطع الماء وكذا الخرب المزاك اعظم ولهم قدر على شقها كذا اخوان الفقهاء ابو الليث وفي
سقط الاجر استاجر ارضها من الجبل سنة فزرعها ولم يحضر ولم تثبت فمضت السنة فامطرت ونبت الزرع المستاجر ولا
يلزمه الاجر ولا نقصان الارض وفي المسق قال هو المزارع لكنه يصدق بالفضل وان قال دلت الارض بعد غرة
انما اقلعه ذكر استاجر ارضها للزراعة فقل ماؤها وانقطع الماء فاحصه حتى يمتنع القاضي العقد ويجوز ما في يد
الحاكم الارض في يد باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعها كان ذلك مفعلا ولم ينقض الاجارة استاجر ارضها
سنة عمل ان يزرع فمأخذه يقتضاها فزرعها فاصابها افة وقد بقي من السنة ما يمكن ان يزرع فيه فامطرت فزرعها
الاولى او مثل الاول ان يزرعها وان امكن زيادة ماؤها فزرعها وسلمت بالاجرة الملتزمة الى المواتر الا اذا
سلمت قبل المعق في يلزم بقدرها عقبة فاجر سنة من رجل اجر معلوم للزراعة ما بدال فزرعها ثم اجاز المالك الا اذا
من يوم الاجارة واجاز المالك المفاضلة فيقتضى بغير ما في نقصان الارض الى يوم الاجارة ولو كان دفنها فزارعه
بالنصف فاجازها رت الارض قبل ان يمتنع الزرع فلا عليه للمفاضلة ولا من نقصان الارض وان اجاز
بعد انتهاء الزرع لم يجز الاجارة ويقاسم المزارع في المفاضلة شرطاً ويتصدق بالفضل وبعض الغائب
الارض وفي الخيارات اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة جاز والاجارة المالك وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة
فالمالك عند الثاني وعنده محمد القاضي للمفاضلة والباقي المالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة فكما تقدم او لا
نوع آخر في استيجار المشتغل وفيه اجارة الرعي والحمام استاجر حيا في قرية فوقع الخلاء فنفذ الناس
وان تفرق لا وان اجاز المالك للرعي والحمام وحماهما للسواك وجدد ما جمعا الا انه سقى في الاجارة حيا جاز
استاجر ارضها اذا كان باب الحاميين او الدهليز واخر ولو لم يكن باب لا في الخلاء سقى منها وهو المستاجر
رعي الحظ بانه با مثل الحظ او دونها من لا يصير حيا لها وان فقهها صار حيا لها غاصبا استوفى درهم من رجل
وقال له اشكر حان فوقع الرعي المالك لا انما يكر باجرة والاجر عليه كدفعه المخرق من الغاو سكن الى انوث
ذكر ترك الاجارة في الرعي عليه الاجر وان قبل الاستيفاء من اذ بعه فلا جرح عليه استاجر حيا على ارضه الاجر حال جريانه
وانقضاء فحدث لانه حيا لم يقضى العقد استاجر رعي ما وبها وصاعدا مدة معلومة باجر معلوم وانقطع الماء
سقط من الاجر حيا به فانه لم ينقض مدة الاجارة حتى عاد الماء يلزم الاجارة فانه رطو الاجر وان انقطع الماء فحدث
الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستاجر وان في نفسه كرا الى وان قيل الماء واخر بالمطر فان
العذر بخلافه وان قل فالاجارة لارثة وانما في المالك انقطاع الماء فمضى الاجارة فاجر البيت وانما في حيا
فليس له النسخ بل لا يفسخ بالعيب فانه انكسر الحمار او الدابة او انهدم البيت لم يفسخ فانما اصله لا استاجر حيا
فما رخصه واجاز المالك في حيا لا يفسخ الا اذا كان المخرق على المواتر حادة وصار الماء حيا لو

فانما
في رعي حيا في رعي حيا
ولا نقصان الارض وسواك
في رعي حيا في رعي حيا

ادون بيان

عقبه ارضها حيا حيا
انما في رعي حيا في رعي حيا

نسخ

عند الثاني

في رعي حيا في رعي حيا

في رعي حيا في رعي حيا

في رعي حيا في رعي حيا

في رعي حيا في رعي حيا

في رعي حيا في رعي حيا

في رعي حيا في رعي حيا

في رعي حيا في رعي حيا

في رعي حيا في رعي حيا

يعلم انما يلزمه اجراء ما له الجوار ولا يعلو ولا يلزمه اجراء ما له الجوار ولا يعلو
على المستاجر لزمه الاجر كذا استاجر خيما اذا انكسر أو تآكلها يلزمه الاجر لان انقطع الاطباء وان انكسر
سقط الاجر كذا استاجر الطائفة بحجر او حديد او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يخذل فيه باجره
على ان يرفع من القلة يرجع ويكون له وان بلاه اية ياخذ غير المكتوب وقيمة المكتوب استاجر طائفة اجارة طويلة ثم
اجرهم من غيره بغير قبالة داد وان لم يكن بالعمارة وان النوق ان علم انه مستاجر الطائفة ليس له الرجوع ان لم يعلم
وطنة ما كان يرجع وطون خمار **الرابع في اجارة الدواب** استاجر دابة ولم يذكر ما يحل فسد فلو سقى
وحل الاضربان استاجر لعل ركوب ليس له ان يخلو لولا ان الركوب يستحق قبالة يقال ركوب وحل معه فلان
وحل على الدابة ولا يستحق الحمل كوكبا مائة كذا على ما يخلو عليه من غير ضمان لاجوز ولو شرطوا
ان يكتب طاعة وينزلهم واحد ثم يقع استاجر دابة يشترط عليها او استقبل الحمار لا يبيع بلا ذكر وقت او
موضع استاجر دابة كل شهر يعلو على ان متى سجد له حياجه ليل او نهارا ذكرها ولم يبين مكانا معلوما قد
وان علم مع ولو استاجر ثوبا ليغطي حواجه فيها في الموضع وان لم يذكر مكانا تكتري دابة على دخول حيزه ثوبا
الى مكانه كذا اذا دخله في حيزه وعشرين يخط من الاجر حياجه وعلى قبالة قول الامام ينفق ان ينفق الاجارة كما لو استاجر
لخبرة العشرة التي انتم خطه اليوم بدرهم قال الامام ان استاجر ليجعل عشرة نخائم خطه فحيزه فصار يعلو عليه
تمام الاجر فان تلتفت بعدا بلغت عليه قيمتها وتمام الاجر وغيره عند الثاني استاجرها ليدخلها الى مكانا ذكرها
في الموضع حواجه فلو كان لا اجرة عليه وكذا التميمي استاجر ليليب الى مكانا ذكرها فلو كان في الموضع حواجه قال النقيب
يجب الاجر من الان خلاف الى خيرة في البداية الى سنة لانه يحتاج في الدابة الى ذكر المكان وفي النوب الى ذكر الوقت استاجر
دراغا ليليب يوما الى الليل باجر معلوم ان ثوب يذلل له ان يلبس اليوم وكل الليل وان ثوب غدا يذلل ليليب اليوم
واخره وان لبس منه وتخرق من ثوبه ثوبا دابة باجره الى مكانا ذكرها على ان يرجع فلم يرجع الى ايام يجب عليه
لان خلاف في الرجوع **فصل في اجارة الدواب** استاجر رجلا ليجري من بخاري الى خوارزم بعباله فوجد بعضهم
حيثما جاء بالباقي له الاجر حياجه ان لم يكونوا معلومين فالاجارة فاسدة فلو استاجر ليليب
بالطعام الى فلان فذنب به ووجد فلانا ميتا فزده لاجر عندنا و **مسئلة** هل الكتاب الذي ذكره الكتاب اذا دفع
الكتاب الى ورثة يجب الاجر بالاجماع وان وجد غائبا فذكر الكتاب منا قال بعض مشايخنا انه ايضا على الخلاف
بعضهم على انه يجب اجرة الزهاب باجماع هذا اذا شرط عليه محج بالاجاب اي بلا شرط فان ذكر الكتاب منه حتى يعطيه
ان حضر اذا كان غائبا او الى ورثته ان كان ميتا يستحق الاجر كذا ولو وجد ودفع اليه الكتاب ولم يقرأه وعاد
بلا جواب الاجر كذا لانه اني يلو شجرة ولو لم يجد اوجبه وعاد بالكتاب فلا اجر له وقال محمد بن ابي الزهاب
نس الكتاب منه لا يستحق اجرة الزهاب باجماع وان استاجر لتبليغ الرسالة الى فلان فلم يجد او وجد فلم يبلغ الى
واحدة ورجع لاجر الزهاب والفرق ان الكتاب ان كان يركب يكون محتوما غالبا ويمكنه التردد لعدم اطلاع غيره

وهو ان يجره عليه باصطحابه مكان الى منزله الى الليل
فركبها في الرجوع فخطب لا يجره لئلا ياتى بالكتاب
في الركوب فيكون هذا او لا ولا يجره
نحو النكاح
جاز ولو ركبه

دابة
نفسه

بالاجماع
اجاما
نحوه

يعلم انما يلزمه اجراء ما له الجوار ولا يعلو ولا يلزمه اجراء ما له الجوار ولا يعلو
على المستاجر لزمه الاجر كذا استاجر خيما اذا انكسر أو تآكلها يلزمه الاجر لان انقطع الاطباء وان انكسر
سقط الاجر كذا استاجر الطائفة بحجر او حديد او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يخذل فيه باجره
على ان يرفع من القلة يرجع ويكون له وان بلاه اية ياخذ غير المكتوب وقيمة المكتوب استاجر طائفة اجارة طويلة ثم
اجرهم من غيره بغير قبالة داد وان لم يكن بالعمارة وان النوق ان علم انه مستاجر الطائفة ليس له الرجوع ان لم يعلم
وطنة ما كان يرجع وطون خمار **الرابع في اجارة الدواب** استاجر دابة ولم يذكر ما يحل فسد فلو سقى
وحل الاضربان استاجر لعل ركوب ليس له ان يخلو لولا ان الركوب يستحق قبالة يقال ركوب وحل معه فلان
وحل على الدابة ولا يستحق الحمل كوكبا مائة كذا على ما يخلو عليه من غير ضمان لاجوز ولو شرطوا
ان يكتب طاعة وينزلهم واحد ثم يقع استاجر دابة يشترط عليها او استقبل الحمار لا يبيع بلا ذكر وقت او
موضع استاجر دابة كل شهر يعلو على ان متى سجد له حياجه ليل او نهارا ذكرها ولم يبين مكانا معلوما قد
وان علم مع ولو استاجر ثوبا ليغطي حواجه فيها في الموضع وان لم يذكر مكانا تكتري دابة على دخول حيزه ثوبا
الى مكانه كذا اذا دخله في حيزه وعشرين يخط من الاجر حياجه وعلى قبالة قول الامام ينفق ان ينفق الاجارة كما لو استاجر
لخبرة العشرة التي انتم خطه اليوم بدرهم قال الامام ان استاجر ليجعل عشرة نخائم خطه فحيزه فصار يعلو عليه
تمام الاجر فان تلتفت بعدا بلغت عليه قيمتها وتمام الاجر وغيره عند الثاني استاجرها ليدخلها الى مكانا ذكرها
في الموضع حواجه فلو كان لا اجرة عليه وكذا التميمي استاجر ليليب الى مكانا ذكرها فلو كان في الموضع حواجه قال النقيب
يجب الاجر من الان خلاف الى خيرة في البداية الى سنة لانه يحتاج في الدابة الى ذكر المكان وفي النوب الى ذكر الوقت استاجر
دراغا ليليب يوما الى الليل باجر معلوم ان ثوب يذلل له ان يلبس اليوم وكل الليل وان ثوب غدا يذلل ليليب اليوم
واخره وان لبس منه وتخرق من ثوبه ثوبا دابة باجره الى مكانا ذكرها على ان يرجع فلم يرجع الى ايام يجب عليه
لان خلاف في الرجوع **فصل في اجارة الدواب** استاجر رجلا ليجري من بخاري الى خوارزم بعباله فوجد بعضهم
حيثما جاء بالباقي له الاجر حياجه ان لم يكونوا معلومين فالاجارة فاسدة فلو استاجر ليليب
بالطعام الى فلان فذنب به ووجد فلانا ميتا فزده لاجر عندنا و **مسئلة** هل الكتاب الذي ذكره الكتاب اذا دفع
الكتاب الى ورثة يجب الاجر بالاجماع وان وجد غائبا فذكر الكتاب منا قال بعض مشايخنا انه ايضا على الخلاف
بعضهم على انه يجب اجرة الزهاب باجماع هذا اذا شرط عليه محج بالاجاب اي بلا شرط فان ذكر الكتاب منه حتى يعطيه
ان حضر اذا كان غائبا او الى ورثته ان كان ميتا يستحق الاجر كذا ولو وجد ودفع اليه الكتاب ولم يقرأه وعاد
بلا جواب الاجر كذا لانه اني يلو شجرة ولو لم يجد اوجبه وعاد بالكتاب فلا اجر له وقال محمد بن ابي الزهاب
نس الكتاب منه لا يستحق اجرة الزهاب باجماع وان استاجر لتبليغ الرسالة الى فلان فلم يجد او وجد فلم يبلغ الى
واحدة ورجع لاجر الزهاب والفرق ان الكتاب ان كان يركب يكون محتوما غالبا ويمكنه التردد لعدم اطلاع غيره

العلام

وجعل عليها طائفا
من الدواب

استاجر رجلا ليجري من بخاري الى خوارزم بعباله

فيكون

مما منزل في مال لام

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ

ان الله انما من طوع عا
ويعاين انما تبي
ان الله وان

حكم العاقبة

حله

يقود انما او يوقاها ولو انقطع الجبل فسد المتاع بغيره وبالاقاق ولو اصابه النمل او المظ
فقد لا يضر وعندها يضر ولو سرق من ظهرها ولو علقها بعد سارق ردت الدابة فعدت فذلك
العبد لا يضر لانه في نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستعبد من كالمطوب والبيعة اذا
ملكته بوقته ولو حمل عليها رتب المتاع فربها فعدت خطبة الرجل او فسد المتاع لا يضر صاحبها
الدابة وليس الثياب اكثر مما عليه حين استاجرته مثل ما يلبس الناس لا يضر والايضون بقدر الزينة
استاجرته لا يضر عليه في قايح سرقه المالك والحال حتى يضعه على راسه او يحرقه لا يضر بحال
لانه في بدله وفي المنق ولو وضعه في الطريق ثم اراد دفعه فاستعان برب الزرق فذمها
ويضمانه فخرج وتخرق من الحال له صار له هامة وان يلقه منزل صاحب الزرق وانزله الحال وصاحبه
ووقع من ايديها بغير الحال والقياس ان يضر النصف وبما اخذ الفقيه وكثير من المتأخرين امر رجلا
بالحمل للقيمة الى مكان كذا فان شئت بغيره فخرج ما فيها لا يضر بخلاف الحال اذا انقطع الجبل
وسقط الحمل لانه التقيد من قبل صاحب الحقيقة اذا حمل الحال على عنقه فعدت واهرق وصاحبه
ضمن ولو من مزاجته الناس لا يضر اجاعا كالحرق والوق الغاب ولو انه ملو الذي زعم الناس حتى
انكسر ضمن وصاحبه بخلافه من مثله منته وقت الكسر ويحيط عنه من الاجر بازا ما حمل وان شاء ضمنه
وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمل استاجر كاري الجبل مصلوا على دابة فلما اراد ان يضعها
اخذ الجوالق من جانب فخط العبد الآخر وانتق الزرق وتلف ما فيه ضمن المكارى استاجرها الجبل
وقام من الخط الى المرفق فبلغ فلما انصرف حمل عليها ملكا فرفقت وماتت ضمن للمخلاف خلاف
دكوب حال الرجوع وان بلا اذنه لانه متعارف قال القاضي بالر كوب بغيره ايضا وكذا في الدابة
المستعارة اذا ركب حال الرد تكاري دابة ليجل عليها انسا نا باجر معلوم فحمل امرأه ان ثقلته
فعلقت ان كانت لا تطيق من الكروان كانت تطيق لا يضر استجنانا وعليه الاجر استاجر حمارا
حمل عليه عشرين وقير من تراب الحارضة بدمه وله في ارضه لبن وكل ما عاد حمل عليه فقام لبن فان ملكه
في العود ضمن قيمته ولا اجر وان سلم حتى تم العمل عليه تمام الاجر اذا استكرى دابة الى سنة فزاع
فنا وسبعة بي الاجر وفيما زاد غاصب حال اذا نزل في الحفاية وتكر من الانتقال فلم يشغل حتى فسد
المتاع بطل او سرقه غالبة ضمن **فوق آخر** استاجر حمارا وفضل في الطريق فتدركه ولم يطلبه
حتى ضاع ان ذهب الحمار من حيث لا يشعرون ومطو حافظ لا يضر في تركه الطلب اذا كان استاجر
وجوه لوطيله في المواضع التي ذهب فلو اوقفه وشرع في الصلوة فذهب الحمار ومولاه فضاء ولم يطلب
الصلوة يضر ولو نه الفرض لانه الحفظ واجب عليه لانه قد در وكذا لو كان في بول او غايط او عذيق
مع غيره فذهب وتوارى عن بصره حتى ضاع من ولا يكون البقاء تارك الحفظ ما لم يغيره بصره وان

كدام

في ما يضر الحال وما لا يضر اذا
ان حرف الدابة عند الرمي والوضع

في انما في الزرع والمحل والاصرف
بست ضمن في الاول

في ان كانت تطيق ولا تطيق
ونه من جهة الخط

استكرى الى سنة وسبعة
فنا وسبعة او عشرة

طال حمار في الطريق ولم يطلبه حتى
ضاع

اوقفه وسنه في الصلوة
فذهب ومولاه فضاء

فحمل

ملكه

رجل

المتعة
بها

كان نايما وان غاب عن بصره يكون تاركا للحفظ وفي الصغرى اذا نام قاعدا لا يكون
تاركا للحفظ ولو مضطجعا يكون تاركا وقوله صلى في الطريق لا يضر اي اذا لم يغيره بصره
اذا اشتغل بعمل اخر يضر اذا اضل وكذا لو جاهد الى الجواز ليشتري الخبز وتترك الحمار
ان غاب عن بصره ضمن والا فلا وعلى هذا قوله حماران فاشتغل بحمل احدهما فضاء الآخر فبطل
بالبيعة الليل والنهار سواء غير انه يري في النهار من بعيد وفي الليل لا وفيها ان غاب عن
بصره يضر وفي المحيط وفي السفر لا ضمان بكل حال ولو ربط الحمار على ارجلي في سكة نافذة
ولا منزله له فيها ولقرينة ان كان استاجر له ركوب بنفسه يضر ان ضاع ولو مطلقا بل بيان
الراكب ومنازل حماره ليسوا في عيال المستاجر ولا من اجرائه ان لم يحفظه ضمن ان ضاع وان
ان استخفط بعضهم وقبلوا منه والغالب ثم ان يوم الحافظ ليس باضاعة لا يضر وان كان بعد
نوم الحافظ اضاعة ضمن ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خبث الحمار ضاع ان لم يغيره بصره
لا ضمان وان غاب ان موصفا لا بعد تضييعا كان كانت السكة غير نافذة او في بعض القري لا
يضمن وان عد تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار ليأخذ شيئا او المسجد ليصلي فذا
ترك الربط سواء يضر في المختار ذكره السرخسي استاجر جماعة كل منهم حمارا من رجل فقال
المستاجر بعثوا واحدا ليعامل المحر فبعثوا واحدا فقال المستاجر للمعامل فبعثوا حتى ذمستحار
واذمب الجوالق فذمبت ولم يقدر عليه فلا ضمان على المعامل وكذا اذا استكرى دابة من القرية
الى المرفق فبعث المكري معه رجلا فاشتغل بالمبعوث بامر في الطريق وذهب المستكرى وحده
فضاعت في بده لا ضمان على المبعوث استاجر منه دابة ستم اقصت المدة ولم يرد حمارا على المالك
حتى عطبت عنده فلا ضمان على المستاجر لانه مؤنة الرد على المالك قال صاحب المحيط قال شيخنا
رحمته هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال ولو بلا اذنه مؤنة الرد مستاجر او مستعير
على الذي اخرج استاجرهما من موضع الى موضع معلوم بزمب عليها ويحي فالرد الى الموضع استاجرهما
وان ذهب بها الى منزله ففقدت ضمن المستاجر فان قال اركبها الى موضع كذا وردها الى منزلي
ليس على المستاجر الرد بل على المواجه الاتيان حتى ياخذ دابة استاجر حمارا الفل التراب من الحارضة
فانهدمت الحائط وقت نقله فخر المستاجر وتلف الحماران من معالجه ضمن وان رخوا به لا يضر
لم يقع المستاجر على ومن الحارضة ولا اوقف الحمار على الوطن لا يضر ساق الدابة المستاجر كذا
الى مالكا وملكته لا ضمان وان سمع ان المالك بطل اخر غير موضع الاستيجار فساها اليه فغلبت ضمن
لانه عليه الرد الى موضع الاستيجار وان حمل عليها شيئا وقت الرد يضر ان اذ ملكه منه وكذا في المستجرة
او المستعارة في وقت الرد واختاره الفقيه انه لا ضمان فيها استحسانا ولا خفاء انما لو جرحه لا يضر

في عدم الكبريت تاركا للحفظ

في سكة نافذة

اجرة

ان حمارا كان في الدابة ففقد
لا ضمان على المستاجر

الرد
على المستاجر

انهدم الحائط وفقد
الحمار

ملكته وتلف مالها

في بئرها

والشرايط في الشرايط

في القطار والحقائق

تعدد الموضع في الموضع

المراد من الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

الركوب كما في مسألة الرد بالعيب استاجرها الى موضع واخذ بملصوم في الطريق فسلطه ذلك ولم يلتفت فاخذوها ان سلطه الناس مع ذلك الخبر لا يضمن والا يضمن استاجرها رجلا ودفع له حمارا او خيول وبنار البقرة شيئا للجماعة في موضع كذا فذهب واستقر واخذ النظم حمارا القافلة فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والا يجبر في ذنبه بعضه استقره والبعض لا قال كان الذين كثر ذكرا يلومون الذين لم يذهبوا البعض وان كان الذين ذهبوا لا يلومون ما فيه من تحمل المتاع على امان وان توجه الى القافلة القطاع فالتى الحمارى المتاع وذنب حماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا القوار بالحمار لاخذ الحمار مع القماش لا يضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كما لو دفع الحمار في دار وتكس من ازالة الودعة او صادرا لعامل الموضع وتكس من ايداع الودعة عندئذ ولم يفعل حتى اخذت الودعة استاجر الحمار الجوال في حمل فيه متاعا واخذه اعوان النظم ليجل القماش فتكر الحمار حتى ضاع الجوال ان اشتغل كمال ان اشتغل كمال لو تركه خاف عقوبة النظم لاضمان والا يضمن استاجر الحمار قبضه وارسله كرمه مع بردته ففرق البردعة والرفية البردعة ضمن قيمة الحمار لا البردعة وان لم يكن حصينا وبقية مع البردعة ضمن قيمتها وان كان لا يضمن مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الى وقت الرد الى المالك لانه كالتعاقب للحمار جردا ارسله فيه ويبرأ بالتسليم عن الضمان استاجر حمارا ليجل عليه السوكة فجعل فدخل في سوكة فوصل الى مكان ضيق فضرب الحمار فكان فيها خدر فوقع في الماء واشتغل المستاجر بقطع الجمل فملك الحمار ان كان كاله لا يسلك فيها بجل تلك الحمار يضمن ان كان الحمار يقدر على الجأزة عن مثل ذلك الموضع الا انه عطف عليه في الضرب حتى وثب من حرجه الماء ضمن والا فلا وكذا لو عطف في السوق حتى وقع في النهر امره ان يسلك في حماره الى كذا بكذا ففعل فاذا دخل المكنة في الرباط بعد ما فرغ من الرباط لا يضمن ان كان على حماره والا يضمن دفعه الى آخره سايلو صلا في القربة فصار من حرجه وتركه فوقعه واحد واستاجر رجلا ليوصله الى تلك القربة فذهب لا يجبر ففقد في الطريق بعض الاول بالسبب الثاني ان لم يضره فلا ضمان عليه وان اجرها واشهد انه ليرده على صاحبه ان الاجير في عياله لا يضمن وان ترك الاسماء يضمن كالتسقط والاجير ضمان على كل حال ولا يرجع على احد لانه امسكه لنفسه كالمستعير بخلاف المودع والمستاجر حيث يرجعان على المودع والاجير عما ضمنا لانها يسكتان لصاحبه ولو سلم الفرس الى ابن اخ لصاحبه لا يبرأ عن الضمان اذا لم يكن في عياله تعيب الدابة المستاجرة في الطريق فذهب وتركها وضاعت او ترك الدابة مع المتاع الاجير لما كتبت الدابة وعجزت عن الحضي وضاعت في القفار انه لاضمان على احد استاجروا اصبلا وادخلوا ذابهم فدخل واحد منهم فاعلف دابة ثم خرج وترك

الباب مفتوحا فرقت الدواب لا يضمن دفعه لم يبرأ بواجبه وبأخذ شيئا من اجرة واجره فمع البعير عنده فباع واخذ بالحق شيئا فملكه الطريق ان كان لا يقدر على ردة اعم ولا حاكم عنه لا يضمن وان كان يقدر على ردة ويجد حمارا يرفع اليه فلم يفعل ضمن قيمته **نوع في الراعي والبقار** ولو اكل الدب الغنم والراعي عنده ان كان الدب اكثر من واحد لا يضمن لانه لا يملك الدب والراعي لا يملك الدب واحدا يضمن لانه يمكن المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزايد على الواحد استاجر ليرعى غنمه مدة معلومة باجر معلوم جاز وملا جبر مشترك الا اذا قال لا ترعى غنم غيري ولو استاجره مدة معلومة باجر معلوم فاجبر وحده الا اذا قال وترعى غنم غيري فيكون مشترك ولا يضمن الوحد بلوت شاة ولا يضمن من اجر شاة واشترك يضمن لكونه جنابة يده كسوق اراد بفعل السقي بان ساق في الماء وان ملك باذ سماوية وقت السقي لا يضمن وبازك بان اذا كان مشترك على هذا داعي البقر والغنم ساقها فناط بعضها بعضا او وطئ او وقع في النهر او عثر من شوقه كان مشترك يضمن وان واحد الا ولو خلط باغنام الناس ولم يمكن التميز ضمن قيمه الاغنام يوم الخلط خاف الراعي موت شاة فذبحها ان لا يرجي حيوتها لا يضمن في الاستحار والاحتجاب يضمن والفقيه سوي بينهما في عدم الضمان وكذا البقار ولو لم يصبح ويقتل بدم الضمان بالذبح في حق الراعي وبالضمان في غير الراعي والحمار والبغل لا يذبح وكذا الغنم على قوله ولو قال الراعي خفت الموت فذبحها فانكر المالك فالقول له وعلى الراعي البينة ومستاجر الحمار ليس له ان يبعثه الى السبع على ما ذكره في النوازل قال في الحيط له ذلك ان تعارفه وقايدته في لزوم الضمان لو تلف قال المصدر المستاجر ان يعبر ويودع وهذا ايداع فملكه المستاجر مع البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يصاحبها لم وجدت بعد ايام وقد ملكك ان اعتاد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذنب بها الى بيت كل فالقول للبقر انها ادخلها فيها وان ابي ان يخلص ضمن والا لا يضمن وكذا لو دخل الباقوش مرصها ثم خرج واحد وحده وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل نور الى صاحبه داعي اهل القرية ثبوت القرية وكل في نوبة معين ولا يضمن احد ما تلف بخلاف المشترك عند ما ولو استاجر احدهم في نوبة رجلاه لخرج بالثيران فضاع ثوران ضاع قبل الرجوع ضمن لا يبرأ ولا يضمن المستاجر بحال لانه ان يحفظ باجره ايسر البقار الثيران في السك وتترك ضاع واحد قبل البلوغ الى المنزل وعادتهم كذلك لا يضمن لان الوفاء امركا لشرط ترك البقار الباقوش في الجبانة وغاب ودخل ثور الزرع وغاب لا يضمن الا اذا ارسلها في الزرع رعى اهل القرية ملتفت بالاجار لا يمكن النظر الى كل بقرة فصاعت واحدة لاضمان الباقوش حرة على قنطرة فدخلت

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

في الموضع في الموضع

رجل واحدة في النكاح وانكرت او وقع بين في الماء وغامث وملك من البقرة وان لم يكن
من سوفه اذا ملكه الحفظ وسبق في تمامه ربي في غير المكان المشروط بغيره ما تلف وان سلم له الاجر
استحقاقا فوقف الراعي على ملكه فوقع على وردها وجذبها ومات لا يضمن على كل حال شرط على
الراعي ان ياتي بسمتها والا فوضا من الاجر عليه انبات السم ولا يضمن بهذا الشرط وعلى من العقد
بهذا الشرط القاسم ذكر بكون الشرط في العقد يفسد وان بعد لا يفسد العقد والشرط فاسد
ولو اخل في العقد فالقول للراعي والبيته لصاحب الغنم وليس للراعي شرب اللبن ولا للراعي
يرعى غيره فان رعى جبالا جرحا ولا يملك وهذا قالوا الخاص لا يملك ان يواجر نفسه من اخره مدتها
ولو اجر من آخر فبالا الاجرة الشانية ايضا وبطبع لا الاجر ولا يصدق به وان كانت منافعة
مشغولة حتى الغير واجبر لو قد يكون لرجلين بان استاجرا رجلا شرا ليرعى اغنامهما
العقار ملكا لثوب عند العقار بعد الفزع لاجله لانه لم يسلم العمل ولا يضمن لو غير فعله كالوحد
وعند ما يضمن صيانة الاموال الناس وحاصل المذهب ان الواحد لا يضمن ما ملكه بلا عقد او بعلة كالواحد
ولا يضمن لشي من الاجر والمشتري يضمن ما جنت به اجماعا وما تلف لا يضمنه ان يامر بكن التجر
عنه يضمن عند ما لا عند الامام وبعض اخذ بقوله لانه من يبيع غنما وعلى وبعدهم اقوالا لصح
علما بالقولين ومعناه على كل نصف بقول حيث حظ النصف ووجب النصفان فان قلت
كيف يبيع الصلح جيرا قلت الاجارة عقد يجري فيها الجبر بقاء الا يرى ان من استاجر دابة
او سفينة مدة معلومة وانقضت مدتها في وسط البحر او البرية ينفي الاجارة بالجبر ولا جبره
الجبر في ابتدائها ومنه الحالة حاله البقاء في جري الجبر ولا يرد ما قيل ان الصلح بعد دعوى
البراة في الامانات لانهم حتى لم يفتح مع المودع واجبر لو قد بعد ما قال ملك او ردت ولا مال
قال في القول وربما لا يفي لان الصلح فاخترت قول الامام لما قلنا من ان المراد بالصلح انه اراد
بحالة الخط مثاله ما قال صاحب المنظومة فيها وصالح المولى على عبد بكذا واعد سمر قنذ افتوا
بحوان الصلح بالاجبر واختاره في فوايد صاحب المحيط ان ينظر الى الاجبر ان كان مصلحا يفتي بعدم
الضمان وفي خلافه خلافه وان تخفيته الى الصلح وفي واقعات الترحا في شئ الادبيتي
عن الاجبر انكرت كالعقار وغيره اذا قال ملك العبد او سرق اقبل قوله قال عند امين فيصير
بالخلف وعند ما يضمن ولا فرق بين ما اذا دفع الاجر ولا غير انه اذا اخل بسمته ما دفع ان استغ
الحكم والقاضي افتى بقول الامام ثم عند ما ان شاء المالك منه مقصودا واعطى الاجر وان شاء
غير مقصود ولم يبط الاجر فان ملكه بغيره كدقة وقصر ضمن اجماعا بخلافه في العقار خرف في العقار
ثوبا وشرط عليه ان لا يضمنه من يده حتى ينزع منه فليس بشي وكذا لو شرط ان يضمن اليوم او

شرط ان يضمنه اليوم او
بغيره فليكن له يضمن

اجبر الواحد قد يكون لرجلين

في فاصل الذي هو واحد
ومشتركة منها او تعدد

في الجبر على الصلح

ومعه

في ضمان ما يضمنه كالعقار
او ملك وسد

قريب الملك المشتركة

بغيره عليه ان لا يضمنه من يده حتى
ينزع منه فليس بشي وكذا لو شرط ان يضمن اليوم او

فلم يفعل فطالبه صاحب الثوب فيفرض حتى ضاع بالسرقه لا يضمن وافتي الامام الا ان جرحي
بانة اذا شرط عليه العمل في اليوم فلم يضمنه يضمن ان ملك نفسه العقار ليحرق فحرق
فخرقة لاضمان والعقار على سابق الحولة وضع السراج في البيت واحرق ثوبا من ثوبه
يضمن وقبح السراج من يدا الاجبر المشترك واحرق من ثياب العقار يضمن الاستاذ فان
لم يكن من ثياب العقار فالاجبر وطى يملك الاجبر المشترك ثوبا من ثياب العقار وخرفه
وان من ثياب المودعة عند العقار فالضمان على التميز ولو شرط الضمان على المشترك ان ملك
قبل يضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء لانه امين الحايك حاك الكرم
وتركه في منزله ولم يرد حتى سرق فحق ان مؤنة الرد على المشترك يضمن اذا ترك الرد مع المكنة
اطفاء السراج في الحانوت وترك السراج في الحانوت وبقي شره فوقع على ثوب رجل
واحرق لا يضمن وبه يفتي ادخل جيرا العقار المسرجة في الدكان واصاب ومنه الثوب
وافسده يضمن الاستاذ اذا كان الادخال باذنه ولو لم يذنب ثوبا لا يضمن من الاجبر
وان كان حيا لا يضمن لا يضمن سواء كان ثوب العقار او لا خلاف ما اذا حمل شيئا في بيت العقار
فسقط ثوب العقار فحق لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب العقار
ضمن الاجبر وفي الوطى في الحايك ولو انقلبت المدقة من يدا الاجبر ووقع على ثوب لرجل من
ثياب العقار فحق لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ واصاب دقيا فقتله فضاء على الاجبر
اجبر العقار لا يضمن ما تخلف من عمل الماذون الا ان يخالف الاستاذ سلم العقار ثياب الناس
الى اجبره ليحرقه المقصرة فنام الاجبر ثم علم بصباح بعض الثياب ان علم انه ضاع وقت النوم
ضمن الاجبر وخبر رب الثوب في تضمن ايتها شاء وان لم يعلم ضياعه وقت النوم لاضمان على
الاجبر لا يضمن الا بالاعتد والاضمان على العقار **فوق في الحجام والبنزاع** حجج او حق او
بنزع وتلف لم يضمن الا اذا تجاوز المعتاد بخلاف العقار الا اذا تجاوز المعتاد وان مات منه
نصف بدل النفس وان برأه فعليه تمام النفس والفرق اذا مات فقد تلف بامر من ماذون ولو
قطع الجذرة وغير ماذون وموقوف الخشعة والقطع غير الخشعة ماذون فجعل كان لم يكن وبقي
قطع الخشعة فيض كمال الدية فان قلت لانه اوة يقطع الخشعة من جز الرقبة فان
فان قطع الخشعة افضى قلت بما جرح واحد لانه كلاهما ليس بالتلاف وضعا والزيادة التي
ذكرت لا يعتبر لانها تنبسط بخلاف الجز قطع على انا نافع التفاوت والتفاوت في المشروعة يتعلق
المصلحة لقطع الجذرة لا الخشعة حتى لم يجل قرض الجذرة مع القطع افضى منه الى التلف وفي شرح
الطحاوي لو قطع الخشعة فعليه العقار وفي قطع بعض الخشعة يجب حكومة عدل كمال الذرور وفي

يضمن

الى اخذ

سرقه

وضع العقار

العقار

عن القاضي في ضمانه

قال

بأذن العقار

في ضمانه

ان

الاجبر لانه

الخشعة

ببئها كالا سواها

مع قطع النظر لانا الختم

الخشعة

الذو

استأجر من الفهم لم يبين مقدار ما كان
استأجره العلم لا يبين عدد العبيات
الى م

الرعي

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

الفهم

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

لا وان ملك قبل استعمال لا يضمن لعدم قبضه على الثمن استأجر فاسا ودفعه الى الاجير ليكره الخطب
فدفع الاجير ثمنه وان يقال ان كان الناس يتقانون في الاستعمال لا يضمن الاجارة بل يضمن المستعمل
ان استعمله المستأجر لم دفع الاجير الثمن على الخلاف استأجره ليرعى غنمه فاستأجره وان لم يذكر عدده
ولا مكانه وله ان يبيعه الاغنام استأجره فاستأجره على الرعي لا الرعي على طاقه ولا يضمن المستأجر
على الاولاد والى ذلك بل شرط خلافه في قوله ملكه فقال المستأجر شرطت لكر الرعي فكذا الموضع
وقال الراي بل شرطت لكر الرعي فكذا الموضع فقال المستأجر شرطت لكر الرعي فكذا الموضع
ولا يدفع العبد عن الاجير الراي المشترك من معناه اذا اتى الرعي او الموت من قبل العبد في يده
امانه وقال بعد الثمن كالامام قبل قوله كالمودع ومن قال بالثمن عليه كملوئيه لم يصدق في الاستئجار
وفي المحيط ترك الباقية على يد غير الحفظها وغاب لا يضمن ان يسير الكليل وخابط وجوبه لانه عفو
وفي الدنيا ان كان مملوكا لا يضمن ولا يضمن وفي قوله يبرحان تركها في بعض النهار
على يد زوجته وجبت الدية لم يبرحان الثمن عند ما كان يضمن وفي الدخلة للراي بعث الاغنام
على يد غلامه واجبره وولاه الكبير الذي في عياله لان الرعي من الحفظ ولم يحفظ بيدهم يومهم فان
ملكه في يده في حال الرعي فان ملكه الاضامن عند الامام بكل حال وعندهما ان يبرحان عن الرعي فكذا
لو ملكه عند الرعي بنفسه وشرط كون الرعي على يد كبيره فاد الحفظ اذ لو كان صغيرا لا يصدق على الحفظ
يضمن وشرط في عياله لانه لو لا ذلك فالرعي بيد ويد الاجير سواء دفع الى المشترك نور الرعي فقال
لا ادري اين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زمانه فادع غنما وشرط على الراي من ثمنها وجنباها
شيئا معلوما وما بقي لرب فهو فاسد ويضمن الراي ما اخذ له على يد الغنم اجر الثمن وكذا لو جعل
الصوف او اللبن اجرا لرجل بقرة وادخلها في مخرج رجل فملوئيه وان يحفظ بالاجير كمن
دفع ثوبه الى دلال لبيع فباعه بجر الثمن ففرقت الغنم او البقرة فرفا فباعه البعض وردها
ولم يقدر اتباع الباقي وضاعت لا يضمن عنده لان الامان متى تقدر عليه الحفظ لا يضمن وعندهما
يضمن لانه طمعا في الاجر الوفيدي يتقبل الكثير ولا يقدر على اتباع الكل وكان من جنائنه حكما وان
لا يضمن اجارعا ساقيا الى المخرج فملكته شاة لانه سوقه بان اعتل على فبوتى منه او عرفها
على الحوض ففرقت فادع او سرق الاضامن عنده خلافا لما اراد ورعا لينظر فيه فخره
وكسره الاضامن عليه ان لم يجاوز ما يملكه الناس والقوى للمخاض وان كان يرى بلا غنم فخره وكسره
بالغنم الا اذا قال له اغنم استأجر عبد الخدمه فوقه من يده شيء على شيء فانكسر ما وقع عليه ان كان
الذي وقع ملكه مستأجر الاضامن عليه وان على شيء امانه عنده يضمن الاجير خاصة اذا سقط
من يده مودع على الود بقة شيء واخذها منها في وقت السفينة مجموع او يرمي او يرمي جبل بلا حذر
صدمه

عقده

او م

فقد

يضمن

المنافق

يضمنه

كسره

من الملاح لا يضمن اتفاقا وان عتبه ان جاوز المعتاد ضمن اجارعا وان لم يجاوز ضمن عند الاثر مشترك
دخل الماء السفينة وافسد المتاع ان يفعل ضمن وان لا يفعل ضمن ولكن الترخي عنه لا يضمن عنده خلافا
لما عند الاثر المكنون رب المتاع عنده فان كان مملوكا او وكيله عنده لا يضمن اذ لم يجاوز المعتاد لانه المستأجر
لم يملكه وكذا اذا كان يملكه لا يضمن الترخي عنه وفي المنع ولو كانت السفينة كبيرة وفي احد من صاحب المتاع
او وكيله لا يضمن الملاح ان يملكه من المتاع الذي فيها احدهما ويضمن فيها الاخرهما وعن الثاني في قول ان كنت
ينزلن معا ويسرن معا وملكك سفينة واحدة وان تقدم بعضها بعضا فكلوه احدهما في احدى يده فكلوه احدهما
في كل يده وعن الثاني يضمن من يملكه في احدهما الاضامن على الملاح وكذا لو غير موقوفين ويسرن معا
وعنه ايضا قبل التاجر مع حوله كثيرة ومو على احد الطرفين وكانت لم يملك الى الاجير فلا يضمن وفيه ايضا حمل ثوبا
وصاحبه بعد فخره وسقط المتاع فضمن لان غنمه جات بده استأجره حوله بعينه وادع مال مع فاق
المكاري فعدت الدابة فخر المتاع ضمن عنده لانه اجير مشترك افسد بيده وان كان جديا صغيرا لا يملك
ففاق باذن مالكه فقط لا يضمن استأجره فخره فاق المكارى فعدت الدابة وفسد المتاع لا يضمن
تولم وعن الثاني اذا عدت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان على المكاري وان من قوته او سوقه استأجره واستأجره
دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي وخطب فضاقت يمينه اذ لم يملكها فان رطبها لا يضمن لانها لا يجوز
بذات ذلك قال سبي الاعية الصحيح عنده انه اذا غيبها عن يمينه يضمن حتى لو كان في الصلوة ونزل للصلاة و
امسكها وانفلت من يده لا يضمن فعلم ان الاعتبار لا يفتيها عن يمينه لانه اذا غيبها يكون تارك الحفظ وان
رطبها دخل الحمام ورجل جالس فخرج ثيابه وتركه عنده ولم يقل له احفظه ولا الرجل قال لا احفظه ولم يقل ايضا
اقبل فلو مودع يضمن لو ضيعه وكذا لو نزع الثياب جثري الحامي ولم ينظر اليه فخرج آخر وليه والحامي
براه وضيعه ضمن وقال الصغار لا دال الاقل امح وفي المحيط التي اس والاولا ويتم بان اجير مشترك وتلك العقار
والنجا والعتاق وقدر الاجرة المقبوضة في الاجارة الفاسدة والتمن المقبوضة في البيع الفاسد مضمون وجوبه
بالاجرة لول الرعا العبد غير مضمون حتى قضاء لا يضمن ولا اجرا لعدم التسليم والودع يستحق الاجر بلا عمل لكن لو لم
يحل العبد كسر الدرم وغيره لا يلزم الاجر في حاله زاد الفقهاء العبد المستأجر ليس يضمن وفي النوازل العبد
المستأجر امانة اجارعا اما العبد في يد الاجير المشترك على الخلاف اذا ملك المتاع عند الاجير المشترك بعد الفراغ من
العمل لا اجرا دفع اليه معصفا ليصله لعلما او سيقا للمقارب قضاء لم يضمن عند محمد وعند الامام كذلك الا ما
ملكه نصفه او قصره حفظه وعليه القوي وعن الثاني دفع اليه سيقا ليصله من جفنه او معصفا لينقطه او يدا
في منديل ليرفقه قضاء ففعله او خلافة او من يملكه لا يضمن دفع اليه من يملكه ليعتد السواد استوجبا ولم يكن
البيع من عمل الصانع فاصح الزعب وطول ثم ناوله الثاني للبيع وضاع منه ان الدفع اليه بلا امر المالك وليس هو
باجير ولا يملكه عند صاحبه انما ساءل عنه الاما لا يضمن الاول فان ذكر الاجير انه سرق بعد تمام العمل لا يضمن

وجسان معاه

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

مسئلة الشال

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

مجموع

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

في ان الاستئجار على الرعي
او ان الاستئجار على العباد

است و انکه در فقهیه معمل

مکرم

این کتاب در کتابخانه
موزه و کتابخانه

سقف

فأجاب الرجوع

في اتيان في الحجاز بالبيع مقدر
في اتيان في الحجاز بالبيع مقدر
في اتيان في الحجاز بالبيع مقدر

55

μ-

سنة ١٢٠٠ هـ
روزه ١٠ جمادى الثانی

2

الدراسة

اشترى ابتداء الفسخ والفرق ان اكره المالك ان لا يملك الا يحلف باختلاف الساكن والركوب
مختلف باختلاف الركبين ولا فرق ما اذا انكارى ابتداء الى ملكة ثم بدا ان يسافر على البغل لا يكون غرضه السفر
الى بغداد ثم بدا ان لا يخرج او بدا له في بعض الطريق فمؤخره فيجب به الاجارة فاذا اراد ان يحلف
الاجارة فله ذلك ان كان الباقي مثل الاول صعوبة وسهولة ولا يفقد ثم ان كان معه صاحبها بردها اليه
فان ركبها في الرجوع ولم يرددها اليه ممنوع وان لم يكن صاحبها معه وركب بعض حكمه فان قال المالك ان لا يتقبل
يقول له الحاكم اصبر فاهجر فقل له انك معه فعليه الاجرة وقيل يستأجره فقل له وكذا لو مرض او خاف او
لزم غرم او عثرت الدابة او اعياها سبي لا يقدر على الركوب وبعض هذا عذر في المعقود عليه وبعضه في المستاجر
فان مرض المذاجر او لم يملكه لم يكون عذر ابل يرسل ثمنه رسولاً ولو مات المستاجر في بعض الطريق لزم له الاجرة
حساب مسافر وسقط الباقي فان مات المذاجر المستاجر ركبها على طائفة المكان اذا لم يكن ثمة حكم
يرفع اليه القضية لانه كما يجوز فسخ العذر يجوز انقضاءه بعد كونه استاجراً فيسنة شهر وانقضت المدة وسط البيع
تسقط اجارة مبتدأة فلا تبقى اولى فاذا وصل الى ذلك المكان ورفع الامر الى القاض فان اكرها الحاكم الى مكانه راجعاً
يجاز وان رآه المصلحة في البيع وارساله الى القاض فله انفق على الدابة بل امر القاض فمؤخره وفي السير
ان ابي المذاجر الاجارة منه يواجرها الحاكم ان حضر وعذر اكنى بقوله المستاجر استاجرت او يواجرها واحد
من رفاقه ان لم يكن ثمة الحكم كما لا بد لا حاكم فيستعين المستاجر برفاقه ان ابي المصنف لا يقبل لان انقضاء
استاجر بعيد الى ملكة او حيزه فالفصل استاجر واستسنة الى الكوفة فان بعض قبل الخروج او بعده او لم يرد الخدم
في حاله اخر من بين بقى في طريقه الكوفة او المحل قدر الغائب او ازيد منه ان لم يضر بالمستاجر ولم ينعم من مثل
سرعة السير او لا من بعد المستاجر فيخذله الفسخ فان رضى به المستاجر لا يملك الفسخ وان لم يرض حتى يراه
في المرض لزمه وكونه ابقاؤه في الكوفة غير حاذق في الخديت فان عمل فاسد الى الجار استاجر
ارضاً للزراعة ثم عزم على تركها او اشترى ولم يقدر عليها او غلب الماء على الارض او التزحل لا يمكن الزراعة
او انقطع الماء فان كان في الارض رزح يتذكر الارض في بدا الى ادراك الزرع باجر المثل فان استأجرها فهو رضاء
ولا يتمكن من الفسخ انقطاع الماء عن الرزح عذر فان لم يرددها حتى مضت المدة لا يلزم الاجرة وان انقطع
ان اقل من نصف الاول فعذر وان نقص الاول قال الناطق ان لم يرددها فان لم يرددها حتى يحل كما رضاء
منه فلا يرددها وذكره في رضى استاجرها سنة فعلى نصف عام ثم انقطع الماء واستمر عام سنة ثم ردها له
اجرة نصف العام وان كان البست ينقطع فينبغي على فعليه من الاجرة به استاجر رضاء للزراعة فزرع فاصاب الزرع
آفة ودخل وقت زراعة تلك النوع الى ان يزرعها بمثل المثل او اقل من رضاء ولا يفسخ الاجارة ويلزم اجرة
في سقط اجرة ما مضى من الاصطلام وعن المالكي استاجر رضاء للزراعة وانقطع الماء وبقي من المدة ما يصح ان
يؤجره فربما ولم يخامه ولم ينقطع حتى تستلزم لزم وان خامه لنقص الاجارة ونقص من الاجرة وان لم يصح ان

عنہما

卷之四

12.

الاستغفار

١٠٠

137-

مقام. بزرگوار

موت افتاد و او را بر زمین بفرستادند
و آن مرد را در میان زمین و آسمان گذاشتند

२६

قلوب الدنيا

في المحتاج ما اراد من قدمه
في المحتاج من الباب الخ

من المدة

ما هو مشقه ١٩٠٩ و ١٩١٠

بيع من الشراء بعد ما باع
من غيره بطل الاول

الاول

في البيع حقا للمشتري لا يتعلل حقه الى البذل فتوقف على اجازة اما في هذه الصورة فحقه لا يتعلل الى شيء فلا يتوقف وفي الردية
بائع بعينه اذن المشتري لم يبيع من المشتري بطل البيع وجاز الثاني اذ في المشتري بلا اخذ المشتري من الاجارة الى المشتري
ليس له المشتري اذ في جلال الدين ان كان المواجه جازا فلو تم بيع لا يرجع على الاجرة وان قابلا لا وعنه اذ في بانه
متبيع مطلقا بخلاف بيع الرهن اذ اذ في الدين واذا باع العبد من المشتري بغير الاجارة وان باع البعض فبقدره
نوع في اجارته اذا اجره من المواجه لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني لا
يجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع القويحة ولو لم يصح وتاويل المذاهب
ان الاجرة قبض المشتري من المشتري فلا يلزم الاجرة لانه لو قبض بلا اجارة سقط الاجر فهذا الاولى
وان لم يقبض منه فعلى المشتري وان المشتري اجره من غيره المالك قال الفقيه ابو بكر الاسكافي بطلنا
وقال الفقيه الاول على ما لها ومن المالك بطلت والعقل على ان الاجارات كلها جازية ولا تبطل الاولى
وقيل المستلزمة الروايتين واختلف في المشايخ بناء عليها قال الصدر المختار عدم جواز الاجارة
من المالك لانه ينفق حكم المالك المطلق وهو المروي عن محمد وان لم يوجرها لا تبطل الاجارة بلا
خلاف بين المشايخ وعن محمد زاد فيها المشتري بناء على اجرها او اعادها من المواجه بطلت الاجارة
الاولى ويلزم المالك حصة البناء من الاجرة دلت المسئلة على جواز اجارة البناء وحده استأجرها
طويلة ثم اجرها من المالك شامرا لبيعته وما اخذ من الاجر كسب من راس المال ولو استأجرها ثم دفع
اليه مزارعة والبذر من الاجر والمشتري لا يبيع ولو استأجر المالك على ان يعمل فيها بذر ثم جاز في
مروط السر قدي اذ كان البذر من المشتري فذفع الاجر مزارعة وفي الاصل اذا اخذت الارض مزارعة
لا يبيع الثانية والاولى حالها وفي الخط اجر المقصوب من غيره ثم ان المشتري اجره من الغاصب واخذ
الاجر للغاصب سجد الاجر مستأجر الكرم دفعه معاملة الى المواجه اذ كان المالك باع الاشجار
كما هو احد الطريقين يبيع وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الآخر لا يجوز دفع المضاربة الى
المضاربة لا تبطل الاولى ولا يبيع الثانية وكذا الدفع مضاعة ومو على المضاربة اجر المشتري
المشتري طويلة من آخر ثم انقضى الاولى بغير الثانية في الصحيح احدث المدة او اختلفت وتغير
اتحاد المدة ان يكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول لانه في الاول دلالة في الثاني
اذا احدث المدة بلا شك وان اختلفت فكذلك لانه لما في الاول علم ان الثاني فضولي في الثانية و
الفضولي في المعاوضات المحضة بمثل الفسخ قبل الاجارة بخلاف النكاح وقيل لا يفسخ احدث المدة
او اختلفت وهذا القائل يقول بغير الاولى ايضا فان من له الخيار اذا باع من غيره بطل خياره كذا
اذا اجره بطل خياره الاقل فلا يفسخ في الاولى فكيف يفسخ في الثانية وهذا القول يرجع الى ان مدة الخيار
داخله في العقد وعندنا ليس كذلك وبعض مشايخنا فقلوا بين اتحاد المدة واختلافها وقالوا بالاولى عند

الاجرة
المستأجر آجره من غيره المالك

آجره من المالك

الى ربة المال مضاربة

انشاخ

الاتحاد وبالثاني عند الاختلاف والصحيح ما قد تناولوه من المالك والمشتري الاول انقضى الثانية
نوع قال الآخر فاستحكر هذه الاجارة راس الشهر بغير اجازة او قال اذا جاء راس الشهر بغير اجازة
شخص الامية وعن ابي بكر الاسكافي انه لا يفسخ ولو قال اذا جاء عند هذا المدة المدة المدة المدة المدة
عند الاية وعن ابي بكر انه يفسخ ولا فرق بينهما ولا يفسخ عند الخط في الاجارة قال الفقيه وبه نأخذ وجلما
بغير مضاعف اربعة عشر في الاجارة لا في البيع والاجارة والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
والقائمة والابناء والوصية والقضاء والابانة والطلاق والعقار والوقف وما لا يفسخ في البيع
واجارته وقسمه والهيبة والركبة والصحة عن مال والبراء والرجعة **نوع آخر** اذا جاء ايام الفسخ
في كل سنة والاجارة في بعض سنة بالايام يعتبر سنة بالايام وعندنا الاولى بالايام وكذا الاخر والباقي بالايام
بالاهلية واذا اعتبر سنة بالايام ولا يفسخ في كل سنة **فصل في بيع** ان يبيع الآخر قبل تمام سنة بغير اخذ
فاذا جاء اوان الفسخ انفسخ العقد وانفسخ مضافا والبعض افوا بقوله المخرج ولو انقضى الطويلة وكان فيها شيء
بغير البيع ايضا ولا يفسخ الفسخ ايضا ولو كان في الارض رزق فاشترى الرزق المشتري الطويلة ثم انفسخ
لموت او دحا او بغيره يفسخ في الرزق ايضا والخيار ان لا يفسخ في الرزق فهو للمشتري كما لو رزق الكافر في مدة الاجارة
فانقضى الاجارة وقد ثبت الرزق فهو للمشتري وان لم يفسخ قبل ان لم يفسخ في المنقذ ان الحاجة البذر اكره او
مستأجر او لو استأجر الكرم بعد ما اشترى الاشجار له خيار الروية فلو اكل من ذلك الكرم لم يفسخ خيار الروية لانه
تصرف في المشتري فلا يبطل الروية في الاجارة وفي اجارته كل شهر بكذا الا في وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلة
واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ في اول الشهر واول الشهر هذا وعليه الفتوى مالا اذا لم يبق شي من الارض فان
تخل شي من الارض كاجرة نصف عام لا يمكن القبض ما لم تفسد سنة الشهر لانه التحويل دالة القبض في ذلك التحويل حقا
او دكانا طويلة وانقضى الاجارة بموت احد ما وانقضاء المدة ثم مضى مدة فاجر الحام والركاب لا يجوز ان يكون ذلك
اجرهما فلو اذن المشتري يقبض الغلة يرتفع الاذن بانفساخها وان كان المشتري او ورثة اجروها فافعل لم يجز
استعمل ان الاجارة الطويلة بعد فسخها فاجل يلزم لتأجيله وكذا المشتري بالاجارة الطويلة بعد فسخها فاجل
ولا يجوز الاجر انقضى مدها والمواجه غايب فكلما المشتري لا يلزم الاجر بعد انقضاءها ولا اذا سكنها بعد موت المواجه
في موت وقيل اذا سكنها بعد طلب الاجر وقبل الطلب لا فيها بلا فرق بين المحدث والايج الزوم في المحدث في كل حال
قال المشتري انفسخ الاجارة في الحدود والمواجه مكره وان لم يذكر الحد وبيع بفساد المشتري او مضى المدة لو تعاخا
والرزق بقول الكرم بغيره فافا او خلا فافوا للمشتري ابر الاجر المشتري عن كل الادعوى ثم ادرك الرزق في المشتري
بعد دفع الاجر الغلة واذ في الغلة قبل بيعه والاشية ان لا يبيع ولو دفع الاجر الغلة او لام ابراه المشتري عن الرعاوى
لا يبيع دحا وهذا الحد الاجر ان يكون الرزق للمشتري فان مقدار المشتري يومه بالريف وكذا اذا ابراه اوله
الباقين ثم ادعى ولو اقر بالركبة يومه بالريف وفي الاجارة الطويلة اذا انقضى الاجارة بقي المشتري محبوسا

عدم

انفسخ في اجارة
بغيره وبغيره

تأمر

خياره

انفسخ في اجارة
بغيره وبغيره

بسم الله الرحمن الرحيم

12. 61

الى

فمن الجنة والذريع بطل ولم
يخرج افعصوا اولاً وقد مرنا



يقول بتلك في الأرض المصداق والشريك مع المستاجر بنفس أجر مثل الأرض المأجورة الفضولي إذا مات قبل
 المالك طلت الأجرة أجره لم يمت حتى مات الأجر لا يملك المستاجر الجبس لستيفاء الأجرة المجلدة والإجالة الفاسدة
 بملك المستاجر الجبس لستيفاء المجلدة **أجره** أو بعده بدين سابق للمستاجر على الأجر ثم فسخ الأجرة فأراد
 المستاجر حبس الجبس بهذه الأجرة فذلك ولو كانت الأجرة فاسدة ففاسد ما كان ثم أراد حبس الجبس بالدين السابق
 لا يصح فإن مات المأجور بدين عليه فالمستاجر كان أحق به من الأجر فالجوزة كان أحق من غيره الأجر بعد
 وفاته وفي الأجرة لما لم يملك الجبس حال الحيوة لا يكون أحق من غيره المأجور ما دفع إلى الجبس
 لو كان الجبس فمقطوعه مات قال ابن أبيان لا أجر له وقال سليمان له أجره القطع **الثامن في استيفاء الجبس**
 له أن يملك المأجور منزله إلا أن يشتري الأرض في منزله فله الأجر في الأرض في منزله إلا أن يشتري الأرض في منزله فله الأجر في الأرض في منزله
 أرضه جليل فذلك بعد عام لها الأجر حساب وإن شرط أن تصبى مات قبل استكمال المدة لها كل الأجر فالأجر
 فاسد في كل موضع مع أجارة عليها غل ثياب الصبي وما يصير من الرعي والدمع وفي التوار ليس عليها
 الدمع والرياح ولا راء الطعام للصبي أن كان يأكل ولزجها المعروف بطلان جارتها للظنونة لو لا أخذ
 سواء كان يبيعه أو لا ولا يبيعه بقرتها وإن انقضت المدة وقد ألقاها الصبي ولا يباذلها العترة
 عفت بالظنونة ليس لها النقص لما كان يخاف على الولد عند الإمام الثاني وعليه الفتوى وإن لم تعرف بها لها
 النقص واللاجنة والحرم سواء وليس لهم نقض الأجرة إلا بعد موت العترة لا يباذلها الصبي لغيرها أو ينفق
 بها أو ظهرت سارقة أو سببت الخلق بذيبة السباح أو فاسدة الجوار أو أراو أو أسفد أو لا يخرج موم ومن جنتها
 أن تعرض أو لم يرض زوجها وإن العترة لم يرضها لم يرضها في الجاه في منزلها ولا يملك للظنونة أن تفسد ولهم أن
 يمنعه في منازله ولو دفع إلى جارتها لتزوجه لها الأجر كله فلهما عليه بلين الجوار أو القول قولها أنها لم ترضه
 بلين الجوار والبينة بينهما أنها أَرْضَعَتْها بلين نفسها إذا شربها لزمها أرضعته بلين البقرة فالبيضة بيضة
 أصل الصبي استاجر مطلقة الرجعية أو أمانة لا أرضعته وله الأجر لها المحدث من بابه أو ثلث في ظاهر
 رواية يتيقن وجوه رواية لا استاجر الرجل أمة أو أخته لا أرضعته وله جاز وكذا كذا ذات رحم حرم استاجر عترة
 بعد انقضاء عترة جاز ثم تزوجها لا يرضع مسك وضع ولو كلف بالأجر جاز فدمج أن عترة هي أمة **أجره**
 من كافر ليستقي له الماء استاجر مذبذبة للأرض أو الخنزيرة أو البعوض أو لغيره لا يجوز ولو ولد منه لأمه جاز ولو
 استاجر لغيره القطن أو الخلف أو لو استاجر نوعة الخنزير أو أراو الخنزير الأجر وإن أراد الأكل في البيت لا أجر لها أو لغيره
 يقتضي أن لا يجوز أجرة الظنونة لو استاجر نوعة البعوض لثوب البقرة أو الاستحسان قوله تعالى فإن أرضعكم كنم فلا يؤلف
 الآية والعقد بعد على القرينة والدين بطلان كما لو استاجر كاتبا يدخل الجبس بغيره الصبي أو دفعه فمات المورق
 حتى من حليته ثياب البعوض أو طعام الخنزير أو كسوتهما على الظنونة لم يشتري بغيره الأجرة على المستاجر وما ينفق
 بالصبي في الحرة من البيت كثر أو ما يشبه لهم منها لا ما لا يرضى **الثاسع فيما على الأجر والمستاجر**

في سائر الدين بالدين وفاسد
 المستاجر إذا مات قبل الأجر
 المستاجر إذا مات قبل الأجر

العبد
 والأجر

عيسى

الظنونة

حسبها

أجره

بأجره

أو بغيره

بيع

أو

خرج المستاجر من البيت وفيه تراب طاهر أو ما دعى المستاجر أجرة خلافا لما لو عتقه فانه لا يلزم المستاجر
 تفريقا استخانا وان شرط على المستاجر عند العقد جاز لا بد موافق للعقد وان اختلف في التراب الطاهر والقول
 للمستاجر أنه استاجرها وهو فاسد عترة الدور وتبينها وأصلها ميزانها على الأجر وتبينها ماء الحمام
 تفريقه على المستاجر فإن شرط نقل الرقعة والسرقين رتب الحمام على المستاجر لا ينفذ العقد وإن شرط على رتب الحمام
 فسد وليس كرت الحمام أن عتق المستاجر بغير الماء وتبين الماء أو مواضع سرقته وإن لم يشرط ذلك لم يمكن
 المستاجر من الانتفاع بالحمام الآبه ولو اقتله وسيل الحمام فعلى المستاجر تفريقه طاهر كان أو باطلا في كل موضع
 كان على الأجر فإني لا ينقل للمستاجر ما يخرج من المستاجر إلا إذا كان راء هذا العقد ورثه استاجر مكاريا الجبس
 دابة حلا أو حلا الجبس على ظهره أو على دابة المستاجر فله الجبس على المستاجر أو الأجر بغيره العرف
 طلب من المكاريا أن يدخل بيته بغيره العرف ولو طلب المكاريا أن يصعد بسط لا يلزم عليه إلا إذا شرط في
 يحمل على ظهره لا يدخل البيت ولا يلزم لصعد السطح استاجر فله الجبس إلا إذا شرط على المستاجر والأطراف الموجب
 وفي استيجار الطاحونة في كرى لم ينفذ دفع الخفاف خفا لغيره فالمستاجر عادة الناس وإن اختلفت العادة
 أو لم تكن هناك عادة فعلى صاحب الخف والصبي على العترة وحمل الثياب على الفقار إلا إذا شرط عترة الثوب
 ادخال الثياب في السبنة ووضعها على صاحب الثياب الكاف على صاحب الدابة في الجبل والجوار والبرج والحمام يعتبر
 العرف والسكر الأجرة على الجبس والدين على رتب الثوب لا إلى المكاريا حنوا لغيره على القدر يعتبر العرف
 يريح اللبن وأخراج الخبز من الثور والحرة من القدر على الأجر ولا يجبر ولا يجزأ في رتب رجلين على الانصاف
 وأجرة الحساب على الرثوس ونفقة العبد وعلق الدواب على الأجر **مسائل تسليم المعقود عليه في أجره**
 كالجباذ ونحوه يحملها يكون ثبوت الرد على رتب الثوب ولو استاجر من موضع معلوم إلى موضع معلوم ذاب الجباذ
 على المستاجر ردها إلى الموضع استاجرها منه ومن الرطوي ومنه فإنه ينفذ منزلة الأجر في باب السلم فإن ذهب بها
 منزله وأمسكها هناك حتى لو ملكته بغيره وإن قال ركبنا إلى موضع كذا وأرجع إلى منزلي ليس عليه ردها إلى مكان الإقامة
 وعلى الأجر أمان منزله المستاجر وقبضها استاجر دابة يحمل عليها كذا إلى كذا فأراد المأجور أن يحمل ثوبا من ضاع مع ضاع
 للمستاجر لم ينفذ وإن حملها أو يبيع المستاجر كل المستحق فله الأجر استاجر منزلا وشغل المأجور بغيره ثوبا سقط من
 الأجر حقه على ما ذكرنا استاجر ثوبا ودفعه إلى صاحبه لم يسكه أن كان شيئا لا يحمل العترة لا يرضى استاجر خيما إلى
 ملكة له أن يواجر من آخر لانه لا يخلو وإن أسرج فيها جاز وليس أن يتزها منطقي إلا إذا أعد ذلك كخيمة الحج استاجر دابة
 ليركب فيه ليملك الأجر المركوب ولا يجوز من غيره ولا أن يعيد ولا أن يبيع وقوله لم يواجر المستاجر ويجازو بدع
 فيما لا يخلو الناس في الانتفاع به استاجر أجرة فاسدة قبل الأجر لا يملك الأجرة من غيره بدليل ما لو استاجر دابة على أن يركبها
 ولا أجره لا يملك الأجرة والأجر أنه يملك عدم المالك فيها أو ردها كونه عارية لقوله ولا أجره عن تعديده لا يواجر ولا أجر
 بعد القبض حتى الثاني الأجر ولا يكون غاصبا لانه يجب عليه جاز مثل ذكرنا أن مستاجر الدابة لا يفرها ولا يملكها أصلا

عيسى
 المستاجر إذا مات قبل الأجر
 المستاجر إذا مات قبل الأجر

والطباخ

أن ينفذ العبد وعلق
 الذي عليه الأجر وسان
 الجبس

استاجر كركب بغيره لا يملك الأجرة
 المستاجر إذا مات قبل الأجر
 المستاجر إذا مات قبل الأجر

أو بغيره

يوم

فالمهاجرة
في سبيل الله

این نسخه در کتابخانه او موجود است

10

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

ادعى

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

فيلو الوزن فقال
السماء

طه

على الحالة

امر جلا ان ينق على اهل
وسنة في الامانة ابا

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

الفضل القول قول المواجه مطلقا خلاف المتابعين اذ في احدهما فساد العقد والآخر جواره فالقول
للمتبع الصحة ومنا القول للمواجه لانه ينكر العقد اصله مشقة الطاحنة **الثاني في الدابة**
والسفينه انه استاجر ليمر سكاك السفينة من زمره الخوارزم بمائة واذ في مال السفينة انه حمل
منه اليه بعشرين فالقول قول كل منهما على صاحبه وان برضا فالسفينه للملاح ولا اجر لصاحب السفينة والملاح على
صاحبها مائة درهم المتدعي لانه الامير لو كانا كانت اجارة صاحب السفينة لانه لا بد للملاح من كونه في السفينة
اذ في انك تزي بقله من خاري الى ترمه بعشرين واذ في الاخر انه استاجر ليمر به من خاري الى ترمه بعشرة فالقول
قوله كل منهما على صاحبه كلف ولا يجزى الاجر وان برضا فلصاحب الاجر لان حفظ البعول واجب عليه فلا يجوز
الاجلته عليه دفعه الى الملاح طعاما بكيل فلما بلغ الغرضه قال نقص طعامي وانكر الملاح فالقول
لصاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله وباخذ الاجر عاذا لم يدفع الاجر الاجر اليه فان كان دفع
فالقول للملاح ويقال لصاحب الطعام كلف حتى تترد قدر ما نقص من الطعام من الاجر استاجر حيا لا يجزى
الي بلد كذا وسيله الى السرا جاء انقص ما كتب الي في التذكار فاحسن من الاجرة قدر النقصان ثم اختلفا
بعده فقال السرا وان ينكر الاجر وانكر الملاح فالقول للملاح ولا خصوصية بين الحال والسماء وانما ملو
بين الحال والمالك حال حمل باجر ثم وضعه في دار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه ولم يبرها
مده فصاحب الدار ياخذ الحال بالكره ارايت لو طلبها صاحبها بالوزن ثانيا لم يذكر قال ان كان
الحال في موضع متاجرا لعقد فالكرا على المتاجر وان في موضع معبود بالاجر فعقد الوزن
والتسليم على المسلم اليه وقيل لا ذكر ولا يجزى عليه الوزن ثانيا **الثالث**

في المتفرقات امر رجلا ان ينق على اهل عشرة من عنده ليرجع عليه فقال انفتت وكذب
الامر واراد الامور ان ينفذ ما يعلم انه ما انفق على اهل ذلك جاء القصار بنوب فقال المالك
ليس هذا ثوبي وقال القصار انه ثوبك فالقول للقصار ولا اجر له فان قال المالك هذا ثوبي ولم اترك
بقعه والذي دفعته اليك ليقم غير هذا فانه ثوب ولا اجر عليه وان هذا في القبط والحياطة لم
ياخذ ثوبا بتركه الحياطة وياخذ قيمته ولم يثبت ثوب هذا الخبار في القصار وان قال القصار رقعة وفي الثوب
وقال المالك لا بل رقعة انا في بئرك وغلاني عندك لا يصدق المالك والقول للقصار وكذا على هذا في
كل الاعمال اذا اختلفا وموزن يد صاحب العمل قالوا خارجين او يد المالك فالقول للمالك فان طلب القصار قيمته
لم اختلف ما قهره بل ما علك من قصارته كذا واذ قال القصار هذا ثوبك وقال المالك ليس هذا ثوبي فاخذ
رب الثوب عوضا عن ثوبه لا يجزى له ولا يبيع الا ان يقول ربه اخذت عوضا عنه ويقول القصار نعم ولو كان
للمتاجر على الاجر دينيا والاجر دراهم فقاما جوز وان كان الحين فمختلفا بالتراضي والله اعلم ثم كتاب
الاجازات بحمد الله تعالى وقد مضى لي كتابه سنين وجاء الجزء الاول من يوم سنين يعني في وقت مله البحر
في اول شهر ذي الحجة

جزء من المجلد او شهر
ربيع الاول عام ست وثمانية
وفق الله الاتام بعونه

كتاب القاض في عشرة فصول في التقليد

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه اربعة انواع الاولى في التقليد ومسايل خشي على الامام
الامير الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها واطلق له التصرف في الرعية وما يقتضيه الامانة
لان تقلد ويعزل وكذا حال السلطان مع الخليفة اما لوقال فلان ولايت راشود ادم لا يذ لك الله
تفويض المال وعنه ايضا اذا كان القضاء من الاصل ومات القاضي ليس للامير ان ينصب قاضيا وان ولى
عشرها وخارجها وان حكم الامير بحكمه فان جاء هذا الموتى بكتاب الخليفة ليس من الاصل لا يكون
اعضاء القضاة السلطان امر عبد بنصب القاضي في بلده ونصبه بطريق النيابة من السلطان ولو
حكم بنصبه لا ينفذ ولو جمع بينه وبين غيره في الامام اذن لعبد بالقضاء فقبض يده اعقب جاز
ولا يحتاج الى تجديد الاذن كما لو جعل الشهادة في الرقعة عرق مات السلطان وانفتت الرعية على سلطنة ابو
صغير لم ينفذ ان ينفذ من امور التقليد على والي ولا يعزل من الرعية بغير اذن السلطان لشره والخطا
والسلطان في الرسم ملو الابن وفي الحقيقة الواجب عدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة من الاول لا ينفذ
اصل البلدة وقد صار له على القضاء لا ينفذ لعدم الرعية وان مات سلطانهم واجتمعوا على سلطنة رجل جاز
للرعية وحلف والى امر فقدم العانة رجلا يجمع بين بله اذن خليفه جاز وقاض او صاحب شرط ولا خلاف
ميت لم ينفذ جفته وعن محمدات والى امر فاجتمعوا على رجل فقدم حامل السلطان يجوز لان عليا رضي الله عنه
جمع بالناس حين حضر عثمان رضي الله عنه وليس للقاضي ان يصلي بالناس الجمعة الا اذا كان في مشورة ذلك وقول
محمد القاضي لم يذكر ليدان في جمل المتابع على هذا اذا قال السلطان للوالي قل من شئت بقه ولو قال له قلنا احد
لا ينفذ وكذا لو قال للوكيل قل من شئت بقه وقيل احد النوع في التقليد لا يجزى لطلب حال غيرة ككفر
ولو ينفذ بله طلبه قال اكثر في الحضاف وعلما العراف وعليه اختيار صاحب المذهب انه لا يسوغ ما لم يجز
ولذا امرت الامام ابا ما وقيد بيقا وخير يوما وامتنع في الاصح عن القولات رضى الله عنه على الابد
كما ذكرنا في المناف وقال صاحب ديان لا بأس بقوله من كان صالحا يات من نفسه يجوز والاشارة
لغيره اولى فان الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ومن تلمه من قبله بله كره وعن علي قال رسول الله عليه
السلام القضاء ثلاثة انا القاضيان في النار من علم وقضى كله في او جامل قضى بلا علم والى الله
انا الله تعالى يقضى بغيره عن مسوق لان اقص يوما حتى اجت الى من ان اربط سنة او رديا
في ادب القاضي وفي الافضلية يستعمل السلطان في القضاء الا لو توفى بصله حقه وقهره وعلمه بوجوب سنة
والا لارواقعة واعلم شرط الاول في التقليد حتى لو قضى بغيره حقه وكذا العدل شرط
الاولية وعذا الشاخي شرط لانه واختلف في تقلد الفاسق والاصح الجواز ولا يقول بالفق بل يستحق
ويجب على السلطان عزله ولو شرط في التقليد انه متى فسق انزل ينزل والى في بعض علمائنا ينزل

فأما

مطل

وقد انقضت وخلا شأنه
وقا وانكم والاداء

الجمع

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

في ان القول قد جازى التبع في الجمع وفي
الاجازة كما في قوله تعالى في الجمع وفي
عشر من اربع وبارك في الجمع وفي

بالحق والامام لا يعزل بالحق ولا يبعث الحق إلا بالإمام به خلفه في وعده الثاني اذا ارتد القاضي او عصى
بالحق والامام لا يعزل بالحق ولا يبعث الحق او فسق ثم عاده واسلم وعاد بصيرا وصلى فله على قضائه
ولا يبعث ما قضى في تلك الحال ذلك دليل على تلك العوارض لا يبعث القضاء ولا يرفع من سواه كان فاسقا
او ان التقيد او طري بعده كالخليفة بنا على من صلى شاهد قاضيا والقاضي اهل الشهادة حتى صحت
القضاء بشهادته واختلف العلماء في نقل القضاء قبل كونه قال عليه السلام من قلد القضاء فكنا نأخذ
بغيره كسائر استقضى ابن وبنت فدخل منزلهما حتى كان وكان عرق ثياب من دخل عليه فقال بعض
لوقيلت وعدت فكان خيرا فقال يا هذا او هكذا هذا اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
القضاء بحرون مع السلاطين والعلماء مع الانبياء وما خاف الايام على نفع من القرب شاور اصحابه
فروعه الايام الثاني وقال لو نقلت لنفسك اناس فقال الامام لو امرت ان اعبد الخمر سباحة كنت
اقدري عليه كاني بك قاضيا فيك راسه ولم ينظر اليه بعد ومن العلماء من رخص وعامة المشايخ على ان
التقيد رخصة والترك عزية وقد جاز في القضاء قوم صالحون ونجاشي منهم قوم صالحون وترك الذوا
دينا وديننا واذا كان قوم يصلون اذا اتموا واحدا لا ياتم والايام وان كان ثمة قوم يصلون وان
الكل ان كان السلطان بفصل القضاء بنفسه لا ياتون والايامون اذا قلد جامل فيه يجوز ونحوه نقله
من الجاهل بغيره التابعين نقله وامن الحجاج وجوز النقل من اهل البقي ايضا قال محمد غلب البغاة على
مدينة ونصبوا قاضيا فقصي ثم نصر الله تعالى العدل فزفت قضايا ثم الى قضاء العدل بمضي ما وافق
الحق وان في مختلف بين الفقهاء كسائر القضايا وذكر الفقهاء المتغلب وفي رجلة قضاء عصى وقضى
في المختلف ثم رجع الى آخر مضي منها ما وافق رايه والايطل كالحكم والتقليد من اهل البقي بهج وجره
استبصار البغاة لا يعزل قضاء العدل ويخرج عن الباغي حتى لو طرأ من اهل الحق لا بد من تقليد جديد
لان الباغي صار سلطانا بالقرح جواز الصلوة خلف المتغلب الذي لا مشور له من الخليفة اذا كان
سيرته في رعيته سيرة الامراء يحكم بين رعيته بحكم الولاية لنبوت سلطنته بهذا الطريق والبغاة
هم الخارجون على الامام الحق بغير حق بان اجتمع الناس على سلطان وماروا امين به فخرج عليه طائفة
فان الظلم اصابهم فليسوا ببغاة وعلى السلطان ترك الظلم والانصاف والرعيه يعينونه واحدا
منها لانه اعانة ما على الخروج وسبق القضاء وعلى الظلم والابيل لطلب الولاية وقالوا الحق معنا فهو
مهم البغاة الذين قال الله تعالى فيهم فقاتلوا التي تبغي حتى تنفخ الى امر الله وعلى كل من بقوى اعانة
السلطان وان تكلموا بالخروج ولم يخرجوا لا يستعرض لهم لان الغدوم على الجناية لا تعد جناية ولو
على رضى الله عنه ما علمنا القتال مع البغاة فان سبق الهوى كان يديره صلى الله عليه وسلم وسبق البردة كان
يديره الصديق رضى الله عنه وسبق الفتح كان يديره الخاروق رضى الله عنه حتى مضى في عمله التي عند الف جند

وسبق البغى كان بيد علي المرتضى رضي الله عنه وفي زماننا الحكم للعلية ولا يدري العاد لثمن الباغية وكلهم
يطلبون الدنيا وفي ادب القاضي اذا كان القاضي من اجل البغى لا يجوز قضاءه وشارف الاقضية الى
الجواز فتاتي اصل العدم انما يجوز التقليد من الفاسق اذا كان يمكنه من القضاء حتى فان كان لا يمكنه في
بعض القضايا لا يتقلد منه واعا يتقلد القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالكتاب والسنة والاجتهاد
وشروطه ان يكون عالما من الكتاب والسنة ما يتعلق بالحكام المواعظ وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطائه
حل له الاجتهاد وكونه القاضي مجتهد ليس شرط على ما قدمنا ويقضي بما سمع او يفتي غيره وقد كان القاضي
يسمى المفتي في الصدر الاول واجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من اجل الاجتهاد وقال الامام لا حل لاحد
يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا وفي الملتقط اذا كان صوابه اكثر من خطائه حل له الافتاء وان لم يكن
مجتهد الا حل للمفتوى الا بطرق الحكاية فيحكمي ما يحفظ من اقوال الفقهاء وفي شرح الطحاوي المفتي
بالخيار ان شاء المفتي يقول الامام او يقول صاحب جند وعنه ابن المبارك انما يأخذ بقول الامام لا غير وان
كان مع الامام احد صاحب جند اخذ بقولهم الا في حاله والاصح انه لا بأس للقاضي ان يفتي في مجل القضاء
وغیره في المعاصلة والدنيا وقبل يفتي فيما يتعلق بالقضاء يقول الامام الثاني لزيادة تخرجه من
الناظر ليس كالحاضر فليد القضاء لصبي ثم ادرك لا يقضي به ذكره في المنقوي وفي الاحسان فلو
الكاثر القضاء ثم اسلم فهو على القضاء ولا يحتاج الى تحديد فوض قضاء ناحية الى رجلين لا يمكن
احدهما القضاء ولو قلدر رجلين على ان ينفرد كل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام طهري الذين
ينبغي ان يجوز فان ناسب القاضي ناسبه في السلطان حتى لا ينفرد القاضي ويملك المنفرد نوع آخر
تعلق القضاء والامانة بالخط ومضافا الى الاتي كان قديم فلان او اذا قرئت بلد كذا
امرها او قاضيا يجوز وتعلق الحكم من اثنين بالخط ومضافا الى قديم فله ان فانه الحكم ينسبنا
في حادثة كذا قال الثاني لا يصح عليه الفتوى وقال محمد بن عيسى قال السلطان لصبي او كافرا اذا
ادركت او اسلمت فضلي باناس الجمعة او احضر كوز السلطان او الوالي اذا كان غير الوكيل
تحتاج الى تقليد جليل وكذا المنقوي استوفروا في العبد روايتان حكما رجلا فتوجه الحكم الى اخبرنا
فقال لا ارضى فقضى لا يجوز قلنا انما القضاء يومما يجوز ويتوقف فله قضاء بل كذا لا دخل
السواد والقرى بل انقض عليه وهذا على رواية النوادر مستقيم لان المصير شرط لنفاذ القضاء
وعلى غير رواية النوادر فلا يدخل القرى وان نفع عليه لعدم نفاذ القضاء فيه واذا خذ رواية النوادر
الحاجة ولو قلنا بالمكان يتقيد حتى ان القاضي لو قضاة ناسبه في مسير معتد ليس له ان يفتي في مكان
آخر كان الفقيه لا يحضر يقول كان الفقيه ابو بكر الاشعري يقول قلنا الحكم القضاء في جازنا
غير صحيح لان الموتى لا يواجمهم بالتقليد والائتات المنزور وتكتب في كل فضل عاده ان شاء الله تعالى فتمتل

فان من المهندسين
الذين قد اشتهروا
بالمهندسين
في الهند

الاستيفاء

قضاة

ففتح القاضي الى ابي جريح الى الرستاق فيقف على يد من الامام الثاني ابي المومنين اذ اخرجه من ابي
 المومنين ثم ان يكون في اي بلدة نزل فيها الخليفة لا يظلمه افضاء ارض انما هي قضاة الخليفة وان
 خرجوا بدون الخليفة ليس لهم القضاء **الثاني في ادب وفيد ختم افعاع الاول في المقدم**
 لا يقبل يد يد الاجنبي والقريب الا من كان يهذي قبله وان راد يرد الزيادة الا ان يكون له خصوصية
 فلا يقبل منها ايضا فان قبل وامر الردة رد والاوض في بيت المال وكذا في كل موضع ليس له القبول
 ان كان يتاذى به لمعطي اخره وركب عليه فتهمة فان قضى ثم ارتضى او عكس لا يفسد فان تاب ورد
 الما خوذ فهو على قضائه لا يملك السقوط **والثاني في افعال الخليفة** لا يجوز له ان يفسد حرام منها
 الا ابراءه للافان على الظلم حرام من جانب الاخذ وهو الاخذ بالظلم خلا لا المعطى والحقيلة ان
 يستاجر للثبات لم يعمل الا اذا كان فعلا كحرقه عليه الاجارة كتبيل الرسالة وكحوها وان لم يبتى المدة لا
 يكون هذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن فيه شرط وانما يعلم يقين ان الامراء يعين عند السلطان فاما الخ
 على ان لا يارس به وان سجد رضى الله كره الاخذ وذلك محمول على التفرقة وان قضى حاشية بلاطه وشرط
 ثم امره اليه فلا حله ولا يمس ولا يهذي لنفسه في محمل القضاء وفي غير محمل القضاء لا يارس لنفسه قبل
 مله اذا كان يكفي المونة من بيت المال او تعامل من تجارته او يكره ولو باع مال الميت او المديون لا يكره
 ولا يحل الدعوى الخاصة الاجنبي والقريب فيه سواء وذكر القاضي انه يجب دعوة القريب وان خاصة
 وان كتب سجلا او تولى حجة واذا جاز المثل له ذلك ولو تولى تكاخر صغير لاجل له اخذ شيء لانه واجب عليه
 وكل ما وجب عليه لا يجوز اخذ الاخر وما لا يجب عليه يحل اخذ الاخر وذكر عن الباقي في القاضي يقول اذا
 عقدت عقد البكر في دينار ولو يتيما في نصفه لاجل له ان لم يكن لها ولي ولو كان لها ولي غيره يحل بناء
 على ما ذكرنا واذا باع مال اليتيم لا ياكله الاخذ ولو اخذ واخذ بالبيع لا يفسد بيعه ويعمل القاضي في حال
 اليتيم ما يفعل الملقط باللقط الا ان المالك اذا حضر بعد التصديق يدفع من بيت المال **نوع آخر**
 تقدم الى القاضي وادعى من قبل ولم يعلم انه حق او مبطل واذا احضر خصمه ونسب بالاعداء
 ان في المصرا وخارجة لكنه لو غدا ببيت بائله اخصه بالدعوى وان بعيد يامر باقامة البيعة
 لا الحكم بل بالكشف الحال فاذا حضر اعدا وقيل يحلف انه محق في الدعوى ثم يحضر المرأة البرية كالز
 وان المدعى ايضا او خذرة ولم يعمد الى زوج لا يحضر بل يملك نفسه مع الخصم او يرسل نائبا ان ماخذ
 في الاستخلاف وكل النوعين فعلة عليه الصلوة والسلام الا انه لا يملك نفسه في زمانا كيلة يطل
 خيصة القاضي والادب تختلف باختلاف العادات فان ارسل القاضي ولم يصادف في المنزل
 وزعم المدعى انه توارى فيه وطلب ختم الباب فانه تكلف اقامة البيعة انه حاضري فان شهد
 اثارا بينه هذا للثبات في فتاوى القضاة وغيره ففوضه الى راي القاضي فان حصل له العلم

قابط
 ان ان الغنى او احو
 مع الخليفة يوم القضاء
 في منزل كمال الخليفة

والهدايا
 في اوقات الهدايا باطلا
 ووسم من الجائدين

فان لم يكن فيه شرط
 ثم يستعمله
 في قضاء الحاجات بلا علم ثم اهدى قاله

او تعامل
 فان اخذ امرنا كانت التخللات
 وكل شيء من الخزانة كان له اخذ
 او مالا لا يحل

فان كان في ذلك
 فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال

فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال

فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال

فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال

فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال
 فانما هو من بيت المال

مطل

في القضاة

او كان المدعى عليه

واضح في بيت

يقول

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

في القضاة

انه في البيت ولا يحضر ختم الباب الذي من جانب السكة والسك والى كان فيها بالاجرة او كانت
 امرته والعبرة للمالك كبره ان قال الخصم بعد الختم انه في داره ولا يحضر عن الامام الاعظم والثاني انه
 وسواه لا يعد عدلان فياوى على باب وقت جلوس القاضي الحكم للثبات كل يوم ثلث مرات ويقول
 القاضي بافلا ان احضر محمل الحكم مع خصمه ولا انصبته عنك دليلا وقيل البيعة وحكمه عليه ولم يجوز
 الهجوم على بيت وشع ذكر بعض اصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه وصورة قال الخصم انه حاضري وملك
 الهجوم بعت امينين معها اعوانه ففعلوا من جانب السكة والسك وتدخل البيت حرمه من احوال
 القاضي فيفتشون الغرف ويختبرون الشرر فان روى رض الله بهم بيت رجلين بلفه ان في بيتهم امرنا
 فوجدوا في بيتهم ما بهم على بيتنا كجبة كدنية واخرها وعلاها بالذرة حتى سقط خارجا وعرض هذا
 قالوا اذا سمع صوت فساد من منزل انسان فهو عليه وقامة اصحابنا لم يجوزوا الهجوم وان راي ان لا
 انسان ويرسل الطينة جاز وكذا الحائز وهذا في خارج المصروف في بيت انسان والحضاضة عن بعض
 الطينة واقترع الخصم يقول له هل تعرف انه للقاضي فان قال نعم استدل عليه فان سئل عن القاضي به
 عاتبه على ذلك ويستعين باحوال الوالي على الاحضار واجرة الاشخاص في بيت المال وقيل على المتمد
 في المصروف نصف درهم الى درهم وفي خارجة لكل فرسخ ثلثة دراهم واربعه وقال هذا للاسلام
 اجرة الموكل على المدعى عليه وقيل على المدعى وهو الاصح كالسارق يجب عليه اجرة الحداد وعن الذين الذي
 تخم بمعرفة واطلق بعض المشايخ الدخايل الى باب السلطان والاستعانة باعوانه او لا الاستعانة
 حقه قبل الوجع الاستعانة بالقاضي لكنه لا يقضي به الا اذا اعجز القاضي وبعض المشايخ يطلق له ذلك وقالوا
 ان ذنب السلطان او لا واخذ تابعه ازيد ما اخذ هو كل القاضي يلزمه رقابة ضمان الزيادة واذا
 قال له احضر وتعد ولم يحضر ونبت ثم رقه عند القاضي يعاقبه على قدر سره والاب والابن يستويان
 في حق الجلوس كالاخني فان كان احدهما عالما او سلطانا فجلس السلطان والخصم على الارض يقوم القاض
 من مكانه ويجلس على الارض ويجلس الخصم مع السلطان ويجتوز ان ترقعا واقعا او احشيا اخرها
 القاضي ولا يرفع احدهما صوتا الا برفع الآخر ولو كان محيل فليبه الى حد الخصم واجت ان يظهر حجة لا
 يواخذه ولا يكون فقط غلطا ويا امر عوانه بالرفق ويقضي ومو جالس متكئا او متزعا ولا يقضي بالبا
 واقفل ما يجلس في المسجد الجامع ثم مسجد حية ولو ببيت لابس به عند الوكان في وسط البلدة ولو كان
 طرف من البلدة فحمار مسجد في وسط البلدة وان راي ان يقعد معطل الفقير فعدوا ولم يرسوا ولم عند
 الخصوم وان شا جلس وحده ان كان في قضاة عاد لا وملك بيه اختلافوا ولو سلم عليه او على المدعى
 او المذكر او القاري خيرة الرد فاذا رد يقول وعليك وقيل ركعتين تحية المسجد ويسجد طرية الى
 الحراب والناس بين يديه يقفون مستقبل القبلة ولا يجازع فان اهداه ثم او غضب او جوع او حاجة

في القضاة
 او كان المدعى عليه
 واضح في بيت

يقول
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

في القضاة
 في القضاة

سرى بينهم فاذا اعلن صار فاسقا فلا يقبل وقيل الخفاف على الخراج المحرم وقيل لا يقبل
رنا الشهود او شرهم الخ كقيل ويقام الحد فيبطل الشهادة وعدم القبول في المتقدم لكون
غيرهم ابطال الشهادة **نوع في الجحولة** ادعى على ذات زوج انها منكوبة فمخى الدعوى
لا مجال ولولا ذات بعل كنهان في بيت اسما لا يخرج منه وان يبرهن تكفل حتى يفتل وانما حال بالعدل
التي لها زوج بطاها بعد البرهان لا قبله وان قالت انه بطلان في حالة الجبض فاجعلني عند عدل
لا يجبرها واصلة ام بين رجلين قال احدهما لا اعتمد عليه فبعضها عند عدل وقال الآخر كبره
يوما وعندك يوما لا يضرها عند عدل بل يكون بالمجاناة وامر الفرج ما يحتاج فيه الا في ملل الخ
المكدر وكما لو اخبرته بان جواردين في غير المأوى او يستعمل في الغنا او بطاها ابلا استبراد لا يضرها
عند الخفة المالك شددوا انه طلق بانها مدخولته اولئذا واعق امته مجال حتى تنكح اليهود
وفي المطلقة الواحدة لا يخرج من بينه ولكن يجعل مع فداولة عدلته فمعه الزوج عن الدخول
عليها ولولا بيت واحد يجعل بينهما سرة خلاف المطلقة ثلثا حيث لا يجعل بينهما سرة لانه معروف
بالطلاق ثم وفي مسئلة ان طالت المدة جعل لها النفقة فاعلم القاضي بحرية امرأة قبل القضاء يحول
لكن لا يقضي بالفرقة وكذلك في ادب القاضي اذ عا الطلاق او انكرت او سكنت فان عدلت البينة
سليم لها النفقة وان ردت البينة ردت النفقة لانها سرة وما كملت باذنه لا يفرق من القاضي
فمن تبرع ولا مجال لمجرد الدعوى وكذا الامنة اذا ادعت الحرة ومجال واحدة عدلته ومجال العبد
بفاسق فيه روايتان وبمسئلة ان طالت المدة جعل لها النفقة فاعلم القاضي بحرية امرأة قبل القضاء يحول
الامنة توضع على يد عدل ولا مجال للعبد ما عدا ذلك الا اذا ادعى المدعي عليه اعطاء الكفيل ولم يخله وعجز
المدعي عن الملاءمة فبوضعه على يد عدل ويكون المدعي عليه فاجرا بالعلم او او كافي عليه الابان والامنة
لا مجال ايضا ان المدعي عليه ما عدا ذلك بل يامره الحاكم بالاعتذار عنها وكذا المرأة وان برهن على طلاقها والامنة
والنوب لا يوضعه عند عدل الا في الوجه الاول والثالث وفي العمل ادعى لؤلؤة وبرهن وطلب الا بداع
عند عدل خوفا من التبدل فقله وكذا في كل ما يحتاج فيه الخويل وان جارية او دابة فقهرها عليه لانه مانع
له وان كان يواجر مثلها اجرها العدل وان سكت او وثما لم يأتى على الفدا وزعم المدعي ان له بينة
اجل قيام القاضي من مجلسه وان ابي خلفه وظهر دعواه وان طلب التأجيل لاضرار البينة الى قيامه
فقل وقد المنازع الى قيامه لاضرار احد وان شهدوا احد بالطلاق لا مجال فان طرقت من هذا الى احد
فاسق لا يسأل وان عدل لا يسأل اما شاهد اخر فان قال بغيره فهو كغيره فكذلك وان قال بغيره
المصير يوكل ثلثة ايام استجبا لا وجوبا وفي الامنة اذا شهدوا على امرأة ببله دعواها او بدعواها
بعضها على يد عدل حتى يظهر العدة فان رتب البينة وقد اخذت نفقة من المولى ردت اليه وما اتفق

في قولها انه جاور في الجبض
في ان امر الغنى يحاط الا
في اوضاع طرية الملك
وكراد
انكرو
في ان القاضي اذا علم ما طرقة
خوله كمن لا ينفق بالفرقة
الشهود
فما شدد فيه روايتان
في عدم الجحولة في الدعوى بواحد عدل
في الجحولة ان ادعى العبد العتق
في الادعاء عند عدل بعد البينة
في حق ما عدا ذلك لا ينفق
في ما ينفق به بطلان واحد بالطلاق
فان قال في المهر قبل ثلثة ايام

عليها بلا قضاء فالمولى متبرع وفي الاصل ان اتفق على جرد او امة ادعى العتق بامر القاضي ثم عدلت البينة
وعتقا ان قال كنت انفق عليها كما اتفق على عبدي فهو متطوع وان قال دفعته لفرصا لوجه ان دفع
بالكون والدرهم لا الطعام وعن الثاني ادعى جارية في يد رجل انما في يده وجعلها القاضي عند عدل
فهرت المدعي عليه لم عدلت ان مثلها يواجر اجرها والا استدنت لنفقة فان نكح من المدعي عليه
وقضيت الدين وقف باقي المهر فاذا جاء المدعي عليه قضى عليه بقية الجارية فان كان على المدعي عليه دين
دين لاخر فدعى الجارية اولى بالمهر لانه ينزله الرهن حيث وضع عند عدل وان اتفق وطلب الحق
وفضعت الى التركة عند عدل وانفق عليها دو اليد فبقي بها الحق لا يرجع بالنفقة على المدعي
خلافها وان المدعي عند لا مجال بل يؤخذ من ذي اليد كقيل وكذا ابلا بعد ثلثة ايام فان جاء بالبينة
والا يرفع الاصل الى الحاكم حتى يخرج من الكفالة ويؤخذ وكيل الجسومة اذ ارضى المدعي عليه ولا يجبر
على التوكيل وان كان المدعي يقول ان لا يكفل المدعي بتكفيل المدعي عليه والمدعي عليه ان المدعي عليه عدل
يجب الى الجحولة وان فاسقا جسيمة وفي العتق لا يجب اصلا وفي عتاق الاصل ادعى العبد العتق و
لزم الجحولة وان المدعي عليه متبرع في عتقه او مائة وضعه على يد عدل وان اخبر الى النفقة امر القاضي
بالعمل والاتفاق على نفسه وان مريض لا يقدر على العمل او صغير اجبر القاضي الى النفقة ان كان
المدعي يوبا او دابة وبين المدعي ولم يركب لا يؤخذ من يده بل يكفل ولا يجبر على النفقة هنا كما يجبر
في العبد اسكن من اسكنه من الاتفاق على البينة لا يجبر وان كان ذو اليد فوفا على ما في يده وراك القاضي
المصلحة في تحويل يده فقل ولا يجوز على الاتفاق وان قال المدعي انا اتفق عليه فهو متبرع وان قال لا اتفق
تركة في يده ويأخذ منه كفيلة فان ابي اعطى الكفيل قبل الازمة الى ان يظهر عدلته الشهود **مسائل**
مسائل الجحولة قالت للقاضي طلقني ثلثا ومضت عدتي واخاف ان ينكر فاسأل حتى البرهن عليه
قال الامام الحلواني في القاضى اجماعا ادعت طلاقا او امانة عتقا او اقام شاهد اجماعا ويؤخذ
من المنكر كقيل ثلثة ايام فان اتم البرهان فيه باخر والا يرفع الكفيل الامر الى قاض يخرج عنه امره
على زوجها الغايبه طلقها لا يقبل وكذا اقامت على زوج وانكر ثم غاب ولو اقر غاب يقضى بيمين
على الطلاق وعق الاية حبة بلا دعوى وذكر محمد بن كتاب الدعوى انه كلف في دعوى الطلاق
حبة بلك دعوى فانه اذا طلق امرأة بعينها ثلثة ايام نسي ثم بين الاو امة لا يكل له وطهرها ولا يخل
له القاضي حتى يثبت انها غير مطلقة فاذا اخبر تخلف القاضي بالثبوت طلقته مئة ثلثة ولم يثبت
دعوى بها وكذا ذكره شيخ الاسلام انه يحلف حبة اذا اتهم وذكره في الامنة انه لا يحلف للدعوى
حبة وتقدم الدعوى شرط وفي آخر الدعوى شرط التحليف التحليف في العبد اجماعا انما الخلاف في
اشراط الدعوى في قبول البينة حل من ان لا يحلف في موضع ما بلا دعوى وفي ادب القاضي جارية في يده

في قولها انه جاور في الجبض
في ان امر الغنى يحاط الا
في اوضاع طرية الملك
وكراد
انكرو
في ان القاضي اذا علم ما طرقة
خوله كمن لا ينفق بالفرقة
الشهود
فما شدد فيه روايتان
في عدم الجحولة في الدعوى بواحد عدل
في الجحولة ان ادعى العبد العتق
في الادعاء عند عدل بعد البينة
في حق ما عدا ذلك لا ينفق
في ما ينفق به بطلان واحد بالطلاق
فان قال في المهر قبل ثلثة ايام
في ان لا بد في التحليف من
الدعوى انما اطاف من
سماح البينة في قوله
رجل ادعت انها

حرة الاصل وانكرت اقرارها بالرق وزعم ذوالبدن اقراره بالرق فالحق لها وبقيت حرة **الثالث في دفع**
يكون خصما ومن لا يكون قال ادفع الى فلان على ان يضمن لك دفع والمدفوع اليه حاضر تسمى هذا
قرض على الامر فلا بد وكيله فان استهلكه القابض ضمن وان ملكه ماله فانه لا يضمن
على ان يضمن لك ولو قال ادفع اليه المدفوع اليه حاضر تسمى هذا قرض وهو قرض
للدايف على القابض والامر ضامن ولو قال القابض اعطى الفاعل فلان ضامن وذكر الرجل
حاضر فقال نعم فهو قرض والامر ضامن من قبل الفاعل او تصدق على ان يضمن لها ففعل وقصد
فلان جان وصار قرضا على الامر كانه قال ادفعني الفاعل وكيله في الهبة او الصدقة من فلان
فان قبضه فلان كان دينا عليه وليس له على الدافع شيء وان غاب فلان وادعى المأمور دفعه اليه
وقبضه وبرهن على الامر قبضه بيته وان غاب القابض وكذا ان قال ادفع اليه الفاعل ان ترجع على
او قال المأمور له عليك الفاعل ان فلان ضامن له فقال نعم يكون الالف قرضا على القابل نعم
ولو زعم الضامن او شرط الرجوع بان قال بئس لانا او مبغني فوجب الرجوع والركو او الكفارة
والصدق والواجبة والحرة في ظاهر الرواية كصدقة التطوع لا يرجع بلا ضمان او بشرط الرجوع وفي الامر
بقضاء الدين يرجع بدونهما ذكر السرخسي واختار المصدر انه اذا قال لغيره اتفق على فانفق رجوع
بلا شرط وضمان قال القاضي للمنفذ اتفق على اللقيط على ان يكون ذائبا عليه قال بعض مشايخنا
لا حاجة الى قول على ان يكون ذائبا عليه ويحذر الامر بالانفاق بكفي وقوله اتفق على ولري او لم ي
او في بناء داري وقوله اتفق على سواء وفي الاصل اتفق على ولري فانفق له الرجوع بلا شرط المأمور
بقضاء الدين ولو قيل كما دفع الى فلان الفاعل قرضا ولم ينفذ على او قال له الامر اقرض الفاعل فلان ولم ينفذ
عني ولا قال على ان يضمن دفعه ان كان بينهما خلعة او شركة وتفسيره ان يكون المأمور في السوق
بينهما اخذ واعطاه وموافقه على انه اذا جاء رسول يبيع منه او يقرضه فانه يرجع على الامر
اجماعا وكذا لو كان الامر في عيال المأمور وعلى العكس فان لم يوجد واحد من هذه الثلثة لا يرجع
وعند الثاني يرجع وهذا اذا لم ينفذ القرض عني فان قال له يرجع اجماعا صار سلطان رجله فقال المأمور
لاخر دفع اليه الى اخوانه شيئا فدفع قال الامام السرخسي والمروزي يرجع بلا شرط الرجوع كافي الامر
بقضاء ذنبه والمطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية اصله فعادة الاسير العامة على انه لا يرجع بلا
شرط الرجوع قال ابي الفاضل فلا بد من القابض فلا بد وزعم المأمور بقضاء وانكر الامر القضاة والذين
فرطوا عليها يقضي على الامر بالدين على فلان فان حضر فلان وادعى على الامر الدين لم يجز له قضاء
المأمور بلا شرط الرجوع بل يرجع على فلان هذا لان اشتد له منه بالف وانفق عنه في المأمور وادعى
الامتنان فانكر الامر وبرهن عليه المأمور فانفق بالبيع وان غاب لباي فان حج الغائب بعد حضوره

قوله المأمور والاعاقت ايها
يبيع ما من الهبات

ان امره انكره وانكرت
ايها المأمور لا يرجع
على الامر لا ضمان وشروط الرجوع
فلا بد من القابض او شرط

قضاء
قوله المأمور على اللقيط والامتنان
والا وهو بيان العار من مخرج

قوله المأمور في الرجوع على الامر
المأمور بقضاء الدين
سواء في شئ او في امر
ايها المأمور لا يرجع
قوله المأمور في الرجوع

قوله المأمور في الرجوع
قوله المأمور في الرجوع

لا يلتفت اليه لانه الحاضر فحقه عند تعلق حقه به ولو اقر الامر بقضاء دينه لكنه خاف ان الغائب الذي
اذا حضر انكره قضاءه ليس له ذكر وان دفع اليه ما قضاه ثم حضر الدين وانكر الاستيفاء واخر حقه
من الامر يرجع الامر على المأمور كمن امر غيره بشئ بعد في يده فزعم المأمور الشراء وصدقه الامر
دفع اليه ثم قدم المالك وزعم عدم البيع واخذ عبده بعد الخلف يرجع الامر على المأمور بالدين اعطاه
عبده بدرجل قال المولى وقال رجل هو فلان اشتريته منه ونقدته منه وريثه يقضي بالعبد على
هذا الحاضر ويقضي القاد على الغائب حتى لو حضر وحده لا يلتفت الى انكاره فان قلت قضاء الدين في يده
ان لم يثبت في حق الدين لانكاره ينبغي ان يثبت في حق الامر لاقراره قلت قد بطل ذلك بتلك القاض
ايانه حين قضى عليه بالدين كالمشتري زعم شرا لباي والباي يبيع بالغير ويضمن البايع
ياخذ الشئ بالدين وكذا كل من يبيع بماله للمالك لا يضمن كمن اشترى بالبيع بالقضاء للمالك على المشتري
من الرجوع على البايع بالدين كونه توكيلا في اقراره بالقضاء هذا اذا قضى بالدين اذ اقرض بالدين
الحال لا يضمن وكذا المشتري عبدا او ثوبا البايع اعطاه قبل البيع وانكر البايع وقضى بالدين على المشتري
لم ينفذ اقراره المشتري بعينه حتى يوفى عليه وكذا لو اقرض الغريم الابراء او البراء ولم ينفذ بالدين عليه
وحلف الدين وقضى عليه بالدين لا يصير المدين ذكرا في دعواه حتى لو برهن بعد على مدعيه لا يقبل
الرابع فيما يتعلق بمسائل القضاة على الغائب وسوء الدين والسبب واليمين المضادة والامتنان
ان الاول لا يدرى لك حقا في هذه الدار بهذا الدعوى لا يكون قضاءه ما لم يقبل امضيت او انقضت عليه القضا
بل قد اكد قول المأمور عليه سلم هذه الدار اليه بعد اقامة البرهان وينبغي ان يقول حكم كدعم باي
محدد بآية مدعي وهذا انفق على ان امره لا يكون بمنزلة قضاءه وذكره في الامية انه يكون حكما لان
امر الزام وحكم وفي كتاب الرجوع عن الشهادة شذو واجال والزمه القاضي ثم رجعوا ضمنوا لان
الزام القاضي حكم وهو اختيار بعضهم وذكر الحلواني قول القاضي ثبت عندي حكم وفي الصغير انه حكم
اذا اشهد عليه وكذا اشتهر عندي او ظن او علم واشارت في الاسلام الاوز جند في انه لا يدرى قوله حكمت
او ما جرى مجراه ولا يكون قوله ثبت عندي حكما والناظر في ان حكمه ليس بشرط وثبت حكمه
ذكر صاحب الهداية قوله درست شد ثبت عندي على الاختلاف قال الحلواني ثبت عندي حكمه وبه ناخذ
لكن الاول ان يكون ان النبوت بما اذا اقرارا باليمين في الفقه الحكم بين طرفي الحكمين واما القاضي ليس
لقضاءه بدليل باذكيه الظهيري وقوف على الفقر اذ فاحترج بعض قراية الواقع فاحترج القاضي بان يحرف
شي من الوقوف اليه فهذا بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يعرفه القضاة اخرجه ولو حكم ان لا يعرف الا
الى اقراية نفي حكمه دل هذا ان امره ليس حكم للقاض خصومة مع رجل في حكم فيها خليفة القاضي لادخله
اختلفوا في نفاذه في المحصر قضيان ووقع الدعوى بين رجلين اراد كل واحد منهما فاحترج

قوله المأمور في الرجوع
قوله المأمور في الرجوع

قوله المأمور في الرجوع
قوله المأمور في الرجوع

قوله المأمور في الرجوع
قوله المأمور في الرجوع

قوله المأمور في الرجوع
قوله المأمور في الرجوع

قوله المأمور في الرجوع
قوله المأمور في الرجوع

فالقاضي المدعى الثاني وعند محمد القاضي المدعى عليه والفتوى وكذا لو تنازع المدعي والبلدي
 في قضية واحدة كل ان حكم قاضي العبرة لقاضي المدعي عليه ولا يلي قاضي المدعي الحكم على
 البلدي وسوق العكر عكر **نوع في ابطال القضاء** اقر المقتضى له بعد القضاء له حرام
 له او اخره ان يشتري له من المقتضى عليه بطل القضاء واصلد برين على ان هذا العين له البراء
 او الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء ولو قال ليس هذا ملكي لابطال ادعي الحربة وبرين عليه
 قضى بحكمه قال كذبت في ادعي الحربة لابطال القضاء لان الحق للناس كافة فلا يلي ابطالها اما
 اكثر حقه بحسب قضى في حادثة ثم ظهر اني خلته قال عكر يقتض القضاء وخالفه الامام الثاني فيه
 بطل القضاء ان يرجع عن قضائه ان كان خطأ رجوع ورت وان خالفه فيه مضاه وقضى فيما يلي
 عما هو عنده فان ظهر له نقص محله في قضائه نقص ثم ان في حقوق العباد كالطلاق والعقار والقضاء
 ظهور ان الشهود جسد واحد في قذف ان قال القاضي تعذرت فالحضانة في ماله ويغير للجنات في اخطاء
 بعض الدية في الطلاق والعقار ترد المرأة والعبد في الزوج والمولى وفي حقوق الله تعالى كالزنا والرب
 اذا حذر بان انة الشهود جسد واحد في تعذر الحكم لبعض من ماله الدية وفي الخطاء بعض من بيت المال هذا
 اذا ظهر الخطأ بالبينة او باقرار المقتضى له اذ اقر القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كما لو رجع ان مدعي
 لابطال القضاء ادفع مال اليتيم الى نا جز او باع ماله الدية لاعتد على القاضي بل على من حصل له المقتضى فان
 اكثر المشتري البيع يقتضي بيعه وياخذ منه ثمنه وكذا لو باع عاين القاضي وان مات هذا القاضي واستغنى
 عنه فشهد قوم ان سمعوا القاضي الميث يقول استودعت عند فلان كذا من مال اليتيم او بعته منه وانكرهم
 بقبول يقتضي عليه بالمال القاضي وكل جلا ببيع ماله ثم وقع له فيها خصوصية لا يبرق قضاء لو كيد ولا لو كيد
 ابيه وجده ومن لا يقبل شهادة والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يبرق وفي الحليفة رجال قضاء مكنت
 له ولايات واذن له ان يولي على تلك الولايات في عليهم رجلا ثم ان واحد من عماله خاضع له فقتل الاكل
 للأسفل وعلى الأسفل وعلى الأعلى او لم يبرق لانه بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شهادته له وعليه بصر
 قضاؤه له وعليه القاضي وعينه او من لا يقبل شهادته للقاضي كالفقيدون الميت فبرهن رجل على انه
 وصي هذا المتوفى وقضى به القاضي جاز وان اوفى القاضي الدين الى هذا المتوفى برى من الدين وان رفع
 الى قاض آخر غصبه فان اوفى القاضي الى هذا الرجل الدين ثم رجع من على وصاية او قضى لا يجوز وان رجع
 الى قاض آخر بطلد فان لم يكن هذا الرجل مختار الميت فغصبه القاضي وصيا وادى اليه الدين جاز وان
 اوفى اليه الدين لم جعله وصيا لا يجوز وكذا اذا قضى بانه ابي الميت ان قبل الانباء بصره وان اوفى ثم
 قضى لا يبرق وفي الوكالة اذا غاب الدائن والقاضي يدونه وادى رجل لوكاله لزمه وبرين وقضى ان قبل الغاء
 الدين يجوز قضاؤه وان عجزه لانه حامل لنفسه لا يثبت بطله **نوع في علم يقتضي بعلم الحادث حال القضاء**

فالقاضي المدعى الثاني وعند محمد القاضي المدعى عليه والفتوى وكذا لو تنازع المدعي والبلدي
 في قضية واحدة كل ان حكم قاضي العبرة لقاضي المدعي عليه ولا يلي قاضي المدعي الحكم على
 البلدي وسوق العكر عكر **نوع في ابطال القضاء** اقر المقتضى له بعد القضاء له حرام
 له او اخره ان يشتري له من المقتضى عليه بطل القضاء واصلد برين على ان هذا العين له البراء
 او الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء ولو قال ليس هذا ملكي لابطال ادعي الحربة وبرين عليه
 قضى بحكمه قال كذبت في ادعي الحربة لابطال القضاء لان الحق للناس كافة فلا يلي ابطالها اما
 اكثر حقه بحسب قضى في حادثة ثم ظهر اني خلته قال عكر يقتض القضاء وخالفه الامام الثاني فيه
 بطل القضاء ان يرجع عن قضائه ان كان خطأ رجوع ورت وان خالفه فيه مضاه وقضى فيما يلي
 عما هو عنده فان ظهر له نقص محله في قضائه نقص ثم ان في حقوق العباد كالطلاق والعقار والقضاء
 ظهور ان الشهود جسد واحد في قذف ان قال القاضي تعذرت فالحضانة في ماله ويغير للجنات في اخطاء
 بعض الدية في الطلاق والعقار ترد المرأة والعبد في الزوج والمولى وفي حقوق الله تعالى كالزنا والرب
 اذا حذر بان انة الشهود جسد واحد في تعذر الحكم لبعض من ماله الدية وفي الخطاء بعض من بيت المال هذا
 اذا ظهر الخطأ بالبينة او باقرار المقتضى له اذ اقر القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كما لو رجع ان مدعي
 لابطال القضاء ادفع مال اليتيم الى نا جز او باع ماله الدية لاعتد على القاضي بل على من حصل له المقتضى فان
 اكثر المشتري البيع يقتضي بيعه وياخذ منه ثمنه وكذا لو باع عاين القاضي وان مات هذا القاضي واستغنى
 عنه فشهد قوم ان سمعوا القاضي الميث يقول استودعت عند فلان كذا من مال اليتيم او بعته منه وانكرهم
 بقبول يقتضي عليه بالمال القاضي وكل جلا ببيع ماله ثم وقع له فيها خصوصية لا يبرق قضاء لو كيد ولا لو كيد
 ابيه وجده ومن لا يقبل شهادة والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يبرق وفي الحليفة رجال قضاء مكنت
 له ولايات واذن له ان يولي على تلك الولايات في عليهم رجلا ثم ان واحد من عماله خاضع له فقتل الاكل
 للأسفل وعلى الأسفل وعلى الأعلى او لم يبرق لانه بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شهادته له وعليه بصر
 قضاؤه له وعليه القاضي وعينه او من لا يقبل شهادته للقاضي كالفقيدون الميت فبرهن رجل على انه
 وصي هذا المتوفى وقضى به القاضي جاز وان اوفى القاضي الدين الى هذا المتوفى برى من الدين وان رفع
 الى قاض آخر غصبه فان اوفى القاضي الى هذا الرجل الدين ثم رجع من على وصاية او قضى لا يجوز وان رجع
 الى قاض آخر بطلد فان لم يكن هذا الرجل مختار الميت فغصبه القاضي وصيا وادى اليه الدين جاز وان
 اوفى اليه الدين لم جعله وصيا لا يجوز وكذا اذا قضى بانه ابي الميت ان قبل الانباء بصره وان اوفى ثم
 قضى لا يبرق وفي الوكالة اذا غاب الدائن والقاضي يدونه وادى رجل لوكاله لزمه وبرين وقضى ان قبل الغاء
 الدين يجوز قضاؤه وان عجزه لانه حامل لنفسه لا يثبت بطله **نوع في علم يقتضي بعلم الحادث حال القضاء**

في اليتيم في حقوق العباد بان شأنا مدعيه او طلاقا في التي يدعي محمد رجه انه رجع عن هذا
 قال لا يقتضي علمه في الحدود الى الصلة كالزنا والشرب لا يقتضي به غير انه لو ادعى بغيره يقتضي
 في القصاص والعنف يعلم ولو علم قبل القضاء بحادث من حقوق العباد لا يقتضي به وكذا ان مدعي في غير
 ولاية عند الامام وفي التي يدعي محمد رجع الامام ولو علم في رستاق مصر يقتضي عنه ما وعلى قوله اختلفوا
 سواء كان الرستاق في مشوره او لا بناء على عدم نفاذ القضاء في القرية والمجازة على قوله ولو علم حادث
 وموقاض ثم عزل لم قلد لا يقتضي بعلم السابق عنه خلافا لاجري الخلق بين الزوجين من بين عند القاضي فقال
 بانه كان قد رجع عن حربه اخرى والزواج بغيره قال القاضي الامام لا يقتضي القاضي بالحرمه الغلظة بكلام
 الثاني ان لا يقتضي بكلام القاضي اذا اخبره شهدا على القاضي انه قضى في غير محل القضاء او خارج المحضر
 عنه خلافا ولا يقتضي بما يحرمه ديوانه ولا يثبت عنه وعنه واجمعوا انه لا يجوز ان يكون قاض قبله وان
 حقوقا شهدا ان قضى بكذا او كذا فحينئذ لا يقبل شهادتها خلافا لاجمع ان يكون قاض قبله وان
 عند قاض وقضى بصره لانه بالمرافعة هناك حكم اطلقه كان الدعوى في عيني او دين بصره كذا وان في عقار او لينة
 وحكم بالقصور والتبليغ لايصح لعدم الولاية فان دفع العين والدين للولاية بالضرورة والصحي ان الحكم في الحدود
 بصره ويكتب حكمه الى قاض نكاحه حتى يامر بالتبليغ وقضى باع المورث اذا صار مقتضيا عليه في حدود
 ومات فادعى وارثه بغير الحدود وان ادعى ارثا منه لا يبرق وان ادعى مطلقا بصره ولو على القليل كان
 المدعي ملو المورث والمقتضى عليه اجنبيا طامات المورث ادعى المقتضى عليه هذا الحذر ومطلقا على
 لا يبيع والمشتري متى صار مقتضيا عليه ان قال هذا ملكي الشربة من فلان ومع ذلك يقتضي عليه يتعدى الى
 البايع فلا يبرق دعواه ويبرق عليه المشتري بالعين وان قال هذا ملكي ولم يبرق عليه وصار مقتضيا عليه
 لا يتعدى الى البايع ويبرق دعوى والارث كالشراء ادعى الخرج كونه الدار ميراثا من ابيه وصاحب الدار
 ادعى كونه له فبرهن الخراج وقضى له ان الخرج للمقتضى عليه ادعى كونه ميراثا من ابيه اب المقتضى عليه وبرين
 يقتضي بصفها المدعي هذا لان المقتضى عليه لم يذكر كونه ميراثا فاقضى القضاء عليه ولو قال ومع ذلك
 قضى عليه لا يقبل دعوى الخرج بعد ولا يثبت حذر المورث خصما عن الباقي اذ الم يكن العين في يد وفي
 في دعوى الدين على الميت وقد اقر المدعي ان الميت لم يخل شيئا يكون القضاء عليه للميت والقضاء بالحيته نقض
 على الناس كافة والقضاء بالملك المطلق قضاء على المدعي عليه وعلى من تلقى الملك ومن صار مقتضيا عليه لا
 يسمع دعواه فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى على آخر دارك الارث وبرين وقضى له ثم ادعى
 المقتضى عليه الشراء من مورثه او ادعى الخراج الشراء من فلان وبرين وقضى له وبرين المدعي عليه على ان ارثا
 من فلان او من المدعي قبله او قضى عليه بالداية فبرهن على تباعها عنه وفي النوازل حكم السلطان
 بين النبي لا يتعدى القضاء على ان يتعدى عليه الفتوى قضاء القاضي في العود والنسخ يتعدى وباطنا

فالقاضي المدعى الثاني وعند محمد القاضي المدعى عليه والفتوى وكذا لو تنازع المدعي والبلدي
 في قضية واحدة كل ان حكم قاضي العبرة لقاضي المدعي عليه ولا يلي قاضي المدعي الحكم على
 البلدي وسوق العكر عكر **نوع في ابطال القضاء** اقر المقتضى له بعد القضاء له حرام
 له او اخره ان يشتري له من المقتضى عليه بطل القضاء واصلد برين على ان هذا العين له البراء
 او الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء ولو قال ليس هذا ملكي لابطال ادعي الحربة وبرين عليه
 قضى بحكمه قال كذبت في ادعي الحربة لابطال القضاء لان الحق للناس كافة فلا يلي ابطالها اما
 اكثر حقه بحسب قضى في حادثة ثم ظهر اني خلته قال عكر يقتض القضاء وخالفه الامام الثاني فيه
 بطل القضاء ان يرجع عن قضائه ان كان خطأ رجوع ورت وان خالفه فيه مضاه وقضى فيما يلي
 عما هو عنده فان ظهر له نقص محله في قضائه نقص ثم ان في حقوق العباد كالطلاق والعقار والقضاء
 ظهور ان الشهود جسد واحد في قذف ان قال القاضي تعذرت فالحضانة في ماله ويغير للجنات في اخطاء
 بعض الدية في الطلاق والعقار ترد المرأة والعبد في الزوج والمولى وفي حقوق الله تعالى كالزنا والرب
 اذا حذر بان انة الشهود جسد واحد في تعذر الحكم لبعض من ماله الدية وفي الخطاء بعض من بيت المال هذا
 اذا ظهر الخطأ بالبينة او باقرار المقتضى له اذ اقر القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كما لو رجع ان مدعي
 لابطال القضاء ادفع مال اليتيم الى نا جز او باع ماله الدية لاعتد على القاضي بل على من حصل له المقتضى فان
 اكثر المشتري البيع يقتضي بيعه وياخذ منه ثمنه وكذا لو باع عاين القاضي وان مات هذا القاضي واستغنى
 عنه فشهد قوم ان سمعوا القاضي الميث يقول استودعت عند فلان كذا من مال اليتيم او بعته منه وانكرهم
 بقبول يقتضي عليه بالمال القاضي وكل جلا ببيع ماله ثم وقع له فيها خصوصية لا يبرق قضاء لو كيد ولا لو كيد
 ابيه وجده ومن لا يقبل شهادة والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يبرق وفي الحليفة رجال قضاء مكنت
 له ولايات واذن له ان يولي على تلك الولايات في عليهم رجلا ثم ان واحد من عماله خاضع له فقتل الاكل
 للأسفل وعلى الأسفل وعلى الأعلى او لم يبرق لانه بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شهادته له وعليه بصر
 قضاؤه له وعليه القاضي وعينه او من لا يقبل شهادته للقاضي كالفقيدون الميت فبرهن رجل على انه
 وصي هذا المتوفى وقضى به القاضي جاز وان اوفى القاضي الدين الى هذا المتوفى برى من الدين وان رفع
 الى قاض آخر غصبه فان اوفى القاضي الى هذا الرجل الدين ثم رجع من على وصاية او قضى لا يجوز وان رجع
 الى قاض آخر بطلد فان لم يكن هذا الرجل مختار الميت فغصبه القاضي وصيا وادى اليه الدين جاز وان
 اوفى اليه الدين لم جعله وصيا لا يجوز وكذا اذا قضى بانه ابي الميت ان قبل الانباء بصره وان اوفى ثم
 قضى لا يبرق وفي الوكالة اذا غاب الدائن والقاضي يدونه وادى رجل لوكاله لزمه وبرين وقضى ان قبل الغاء
 الدين يجوز قضاؤه وان عجزه لانه حامل لنفسه لا يثبت بطله **نوع في علم يقتضي بعلم الحادث حال القضاء**

وهذه الروايات وفيها لا ينفذ ما اجماعا فاجمعوا على ان الشهود لو بانوا عبدا او محمدا
 في قذف ينفذ طامرا و اجمعوا انه لو اقر بالطلاق الثالث لم ينكر وجوب قضيها ولا يخل وطامرا ولا يخل
 في القضاة بالنكاح بشهادة الزور وجوزوا الشهود في قول وفي الشراء بغير قاضي لو روي عن علي
 عن ابي الحسن عليه السلام قال انما طالق البتة ونوى واحدة بانه او رجعة وقضى القاضي اخذ بقول علي رضي الله عنه
 انه ثلث نفذ طامرا وباطنا ان كان الزوج مجتهدا اشبع رأي القاضي عند محرم وعند الثاني ان كان مقصدا
 يتبع رأي القاضي وان مقصدا لم يفسد الامر حتى لو قضى بالرجعة وبيضا يعتقد الباطن ياخذ بالباين
 وان كان عاقبا واستغنى فاقناه الحق فهو كاجتهاد غيره وان لا رأي له في تقديم بعض القضاة
 ولم يستفت احدنا بغير ما قضى وان اختلف القضاة في مسألة وقضى قاض بقول في حياء قاضي آخر يرى
 خلافا مني الاول وفي المسئلة طلقها البتة ونوى للثالث واحدة واختصا الى قاض كراها رجعة
 فقضى بما رأى لا يخل له ان يطأها ويحب ان يعلم محل الاجتهاد ويحسب اهلها لم يقدر خلافا بالكره
 والشافعي وانما اعتد بالخلاف في المصدر الاول من الصياغة ومن تبعهم ومن بعدهم وذكر الامام الشافعي
 ما يدل على اعتبار خلاف الامام الشافعي وان لم يكن مختلفا بين الصياغة رضوان الله عليهم جميعا ومثله في
 السير الكبري قال ولو رأى الامام ان يسبي مشركا لم يفسد ما جاز لان مذموم الامام الشافعي جواز سبيهم
 وفي الاقضية العبدية في الباب لا شبهة الدليل حتى لا يكون على خلاف الدليل القطعي لا لا خلاف حتى
 لو لم يعرف في المسئلة خلاف اصلا ولكن استنبه الدليل ولم يحالف الحكم النص القطعي بنفوذ وعلى العكس
 لا ولو قضى بعدم نكاح الكفار ما لم يسل بالاسيلاء والاحراز بدلا للحرب لا ينفذ لعدم خلاف فيه بين
 المتقدمين وان اخرجوا الى غير ذلك من الذي في دار الاسلام لا الى دار الحرب فهو مردود الى مالكه
 وان قسم الامام بين عسكر المسلمين ففهمه مردودة وان رأى الامام انه يملك بالاحراز بعد كونه قبل
 الاصل الى دار الحرب ففهمه فبين الغزاة جاز قوله فان رفع الى حاكم آخر لا ينفذ وكذا لو سلم
 المشركون او صاروا لنا ففهمه ففهمه ان ذلك المتابع لهم بالاجتهاد نفذ ولا ينفذ قضاء في فصلين
 مجتهدين الاول ان مال المسلم محل للملك الكافر والثاني ان الاستيلاء يتم قبل الاحراز بدلا للحرب
 الاحراز بالعكر فاشبه القضاة على الغالب بشهادة الفاسق ولو قضى بجواز بيع دريم بدر مدين
 بكذا ابد اخذ بقول ابن عباس رضي الله عنهما انه لم يوافق فيه احدين الصياغة فكان مجتهدا وفي الصغرى
 اختلف بين السلف كالمختلف بين الصياغة رضي الله عنهم حتى لو قضى ان الكاذب في نوح لا يكون ما حدثنا
 في الانواع اخذ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في بيع مرقعة التسمية بغير ان ينفذ عند ما خلافا
 للثاني في بيان امراته ولم يدخل بينهما فخله القاضي وقرأ امراته ولم يفرق نفذ قضاؤه وان رأى قاض
 ابطال ليله ذلك وان ابطال فخرج الى الثالث امضى الاول وان كان نفس القضاة مختلفا فيه فركه الثاني في

انما امره بان ينفذ ثم انكره
 وقضى له بها لا يخل وطامرا

قبل قبل
 ان امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

الى الثالث ينفذ الرد ولو قضى بان الثالث لا ينفذ ولا ينفذ ولو قضى بان طلاق المكة او جواز النكاح
 بلا شهود ينفذ ولو اقر بالطلاق الثالث لم ينكر وجوب قضيها ولا يخل وطامرا ولا يخل
 ومنا شرط آخر وهو ان يصير حاد لا ينفذ في يد القاضي على خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ
 القضاء لانه فتوى وفي الروايات عن مدبره عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال لا ينفذ
 القاضي على من لا ينفذ في حاله فان القاضي باطل جمل ان القضاء في فصل مختلف لعدم العلم باطل قال
 المصدر وتفتي خلافا لهذا في جواز بيع المستاجر والمحمول ينفذ براء المدعي وام الولد وام المحرم
 او نفعا الى القاضي فاجاز بيعه ثم ارتفعوا الى قاضي آخر قضى القضاء الا في ام ولد لانه في رواية علي بن ابي طالب
 رجوع عنه وذكر المصدر عن الامام والثاني انه ينفذ القضاء وذكر الشافعي في رواية والاكبر عدم
 النفاذ وذكر اخصاف انه يتوقف على الامضاء وهو الوجه وفي النسخة ينسب مذهبه وقضى به في غيره
 ثم ذكر رأيه قال الامام لا يبطل القاضي ويحل بالحدث في التي وقال الثاني يبطل القاضي ايضا وهذا ارفع
 على جواز القضاء على خلاف رأيه عالما برأيه فانه ينفذ عند الامام خلافا وفي ترجيح الجاهل لا يكره الراي
 انه لا ينفذ في قولهم واذا نسي مذهبه وقضى على خلاف مذهبه ينفذ عند الامام خلافا للثاني ولا رواية
 عن محمد وقيل الخلاف في انه ملجوز ان ياخذ بمذهب غيره عند ما لا يوجد محمد الاخر ولو نوى الى غيره
 ليقتضي على وفق مذهبه نفذ اجماعا وفي الصغرى قضى خلاف رأيه ينفذ عند الامام والثاني وعليه الفتوى
 ودليل النفاذ ما ذكر محمد في كتاب الاكراه سلكا انه قدف امراته فلا تفرق عنها بالا كراهة الثاني
 وجبه والقاضي فرق بينهما ثم بان الشهود عبيد اقر القضاء بالتفريق لانه عاقل استدل في اخصاف
 فيما رويته في الزنا صار مقرا بالقذف فاذا لا عن بعد ثلثا فقد حصل القضاء في محل الاجتهاد لان من
 العلماء من جوز التفريق بعد الثلث ويدين في ترجيح عصايم انه لا ينفذ فانه قال اذا قضى في دعوى المالك
 بشا من دين محددين في قذف ثم بان براءة القضاء وبان هذا المال من المدين قال الحسن الاعية طامرا المدين
 عدم النفاذ وعليه الفتوى وعن الثاني النفاذ قلت وما ذكر من الحدود و اراد به قبل التوبة ما بعد
 ينفذ قضاؤه ولا يملك القاضي الثاني ابطا افا كان القاضي محمدا في قذف ففهمه ففهمه ان اخذ ان كان لا
 براءة ابطلا وان كان براءة وامضاء نفذ بالامضاء وقضاء العبد والكافر وكوكنايا والصبي لا يجوز وان
 امضاء قاض آخر وقضاء المرأة جازية في غير الحدود والقصاص وان قضى فيها بجور بالامضاء وليس لغیر
 الابطال وذكر اخصاف قضى زمانا ثم علم انه عدا كف او ذمي او محدود او فاسق او مرتشي لا ينفذ شيء
 من قضايه اجماعا مع اخصاف بين المرتشي والكافر ومذا رواة قضى بشهادة الزوج لزوجه او
 يكون الخلع فنفذ ولو لامرته لا الا اذا امضاء آخر وليس لاحدا الابطال بعد الامضاء القاضي اذا نصبت
 سحر لا يجوز قضاؤه عليه واستأب بكنهه مجوز فانه قال ادعى الحاضر على رجل وذكر انه غير عزم الغائب انه

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

في انما امره بان ينفذ ثم انكره
 انما امره بان ينفذ ثم انكره

وكيل الغائب بكل حق له على كل من كان وانكر المدين عليه الوكالة فبدر من عليه بقض بالوكالة وقوله ذكر انه
 غير الغائب ولم يقل موخره الغائب دليل على ذكرنا قال القدر من هذا على ما اذا لم يعلم انه سيجزى حتى
 لو علم انه سيجزى لا يثبت الوكالة وذكره في الامتعة اختم رجلا من عند القاضي وكلما احدهما ابى القاضي او من
 لا يجوز له ان يثبت له ففقط للوكيل هذا لا يجوز وان قضى عليه جوزه وان كان القاضي وصى اليتم لم يجر قضاءه
 في امر اليتيم ولو وكل رجل القاضي بيع او شراء او وصية جاز حتى لو جعل على الوكالة ولو اراد ان يجعل
 آخر مكانه وكلا لم يجر ان يقول له اصنع ما شئت ففعل غيرك ولكن لا يجوز قضاءه له لانه قضاء نفوس
 وجهه ولو وكل القاضي من يبيع لليتيم فخاصم الوكيل مع المشتري وقضى له جوزه لان الوكيل يابى عن اليتيم لا
 عن المشتري ولو اوصى رجل بثلث من الميراث لغيره ولا ختم بغير قضاء في شيء هذا الميت لانه قضاء نفوسه وكذا
 لو كان القاضي حرا لورثه وكذا عند دعوى وكيل هذا الوصي وكذا لو كانت الوصاية الى من لا تقبل شرعية
 للقاضي وكذا اذا كان للقاضي على الميت دين ولو وكلت امرأة القاضي وكلا بالخصومة ثم طلقها وانقضت
 عند ما وقضى الوكيلها يجوز وكذا الوكيل مكاتبه اذا اعتق قبل القضاء والحاصل انه لا بد من انقضاء التهمة
 القضاء وقال محمد بن عيسى في النكاح ففرض القاضي جوزه وكيس ثانيا نقصه لكن لا بد من ان يكون
 عالما بموضع الخلاف ويذكر قول المجازي ويقضى برأى نفسه حتى ينفذ على قوله الكل باتفاق الروايات وان
 لا يعرف مواضع الخلاف والاجتهاد ففي رواية الجامع لا ينفذ وفي الروايات الاخرى ينفذ فلا يقع الاحتراز
 عن الفاد ولو ادعى في مسئلة المصالح على الانكار بطلان المصالح ونعم مذهبنا عليه في ان المصالح على مذهب
 ابن ابي ليلى والشافعي وقضى القاضي به ومنعه عن طلب البطلان ينفذ باتفاق الروايات وذكره شرح
 الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى الفتوى ثم بان انه على خلاف مذهب فليس بغيره نقضه
 وله ان ينقضه كذا عن محمد بن عيسى وقال الثاني ليس له ان ينقضه ايضا وان قضى برأى غيره ناسيا
 رايه ثم تذكر رايه قال الامام ينفذ وقاله ينفذ وهو الصحيح وان لم يكن له راي واستغنى ففقهائه
 وقضى به ثم حدث له راي لا يجرى قضاءه ويحل برأيه الى ادب في المستقبل وقال الثاني ينفذ ولو كان
 له راي وقضى به ثم حدث له راي آخر لا ينقض قضاءه ويعمل بالحادث في الآتي وذكر الوكيل في قضى
 مجتهدا ولو يري خلافا عند ينفذ وعند الاجتهاد اعلم السلطان بالحادث له ان ينقض وقضى
 ادب القاضي اذا وقع مسئلة مختلفة اجتهاد رايه وقضى به وان شاور املا عليه وانفقوا على شيء حكم
 وان اختلفوا قضى بما هو الحق عنده وان اتفقوا على شيء ورأيه خلافا يباي يكتسب الى غيرهم ويعمل
 بما هو الاصح عنده وان كان غير المجازي وشاور ففقهائه واحدا له ان ياخذ برأيه وان راي خلاف
 رايه قضى برأى نفسه وان كان الذي شاوره من سائر اجتهاده والرجوع الى قوله وعلى الامام
 انه لا يحكم الا بما هو عنده وقال ابن ابي بكر اجتهاده لا اجتهاد غيره فعلم بهذا ان في نقض قضاء القاضي

احتمر رجلا من عند القاضي على القاضي ووطع امره
 ابن القاضي
 القاضي
 اجوز ان يكون رجل قاضيا

في صواب قضاء القاضي لبيت او
 له ولا يجرى بالثالث

في شرا فاد القضاء في شدة وقدره قبل هذا

قال محمد بن عيسى في النكاح ففرض القاضي جوزه
 وليس له ان ينقض

في النكاح والطلاق على مذهب

في النكاح والطلاق على مذهب
 ابن ابي ليلى

في النكاح والطلاق على مذهب

في النكاح والطلاق على مذهب

في النكاح والطلاق على مذهب

في النكاح والطلاق على مذهب

في النكاح والطلاق على مذهب

في النكاح والطلاق على مذهب

في النكاح والطلاق على مذهب

الاجتهاد
 الاجتهاد
 الاجتهاد

رابعا عالما وابتاعه عن الامام واختار القاضي الامام الا وزجده عدم النفاذ في الاجتهاد اذا
 اشكل القاضي بما هو سائر الالافقة عنه وان اشار لافقة بما هو خطأ هذا القاضي بما هو صواب
 عنده اذا كان عارفا بوجه الكلام وان ترك رايه وعمل بقوله لا ينفذ ان كان موثقا عليه ولم
 يذكر خلافا وذكره في الامتعة ان القضاء في المجتهد انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد ولو اشتبه
 لا عن الامام النفاذ ولو اعلن اجتهاده وما يتعلق بقضاء الزمان من تقليد الشافعي في الميراث
 وبيع المديون وما لم يدا كان التقليد الحكم بطلان اليقين وجواز المديون من يرى ذلك كان جواز
 الحكم من شافعي المذهب بالاتفاق الا يرى ان السلف كانوا ينفذون من الخلاف العباسية ويرون
 ما يحكيون به على رايهم نافذا وان على خلاف راي الخلاف لانهم كانوا على مذهب ابن عباس رضي الله
 عنه ذكره في المحيط وذكر طبري الذين ان قضاء شافعي المذهب الموقوف اليه الحكم بنفسه اليقين المصنف
 انما يجوز اذا كان الموقوف يرى ذلك بان قال لا يحل في اجتهاد في كل احوال الا ان كان لا يرى الا يجرى وكذا
 قاله عبد الواحد الشيباني وعمل وقال لو فعل الموقوف ذلك لا يصح فكيف يجرى تفويضه وقال غيره
 هذا احتياط والصحيح انه ينفذ وان لا يرى ذلك في شرح ادب القاضي ينفذ لو فعله القاضي ينفذ
 اذا فوضه عند الامام وبقيت فعلى هذا ففرض القاضي المذهب بطلان اليقين المصنف ينفذ وعليه
 عمل العقلاء وكما يصح كون المسئلة مجتهدا فيها بوقوع الاختلاف فيها كذا يصدر مجتهدا بوقوع الاختلاف
 في مثلها وذكر القاضي طبري الذين في مسئلة العجز عن النفقة ان العجز متى ثبت بشهادة الشرع فلا
 كان القاضي شافعي الحكم بتفريقه وان حقيقا لا يقضى الاجتهاد بوقوع اجتهاده عليه فان قضى
 لرابعا بلا اجتهاد وفيد رايه وان امر شافعي المذهب بقضى بالتفريق ينفذ اذا لم يرش الا واما لو
 وان لا يزوج غائبا وبرئته على انه عاجز عن النفقة وقضى شافعي المذهب بالتفريق جاز عند شافعي
 سمرقند لانه قضى في فصلين مختلفين والصحيح ما وقضاه في كتاب النكاح انه لا ينفذ وان امكن هذا
 الحكم فافهم آخره الصحيح انه لا ينفذ لانه مجازي والشهادة والقضاء وفي مجموع النوازل في مسئلة
 العجز عن الاتفاق لو كتب القاضي الى عالم يرى التفريق ففرض بينهما يجرى وقد ذكرنا عن عطاء بن
 ان الاب زوج الصغيرة من رجل وغابت الزوج عتبت غنطعة والتزوج كان بشهادة الفقيه
 للقاضي ان يبعث الى من يفرق وكذا للقاضي ان يفرق وان لم يكن مذهب وكذا في النكاح ينفذ الى
 آخر ما ذكرنا في النكاح وفي القضاء يجاب عن زوجة وتركها بلا نفقة فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق
 بالعجز عن النفقة وبثت عنده عجة وفرق بغيره وان كان له عقار ومثاق واما ان كان له من
 النفقة فالت في فخل هذا زوجي وقال هذا امر في اختلاف انعقاد النكاح فلو قضى بالنكاح صار
 متفقا قضى بجواز من يثبت الاجتهاد او الاب لا يجوز عند الثاني لانها منصوص عليها في الكتاب وعند محمد بن

يقضى

عن

بمع

في

قضى

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في ان سبب الترخيل في الكا والامد
ومن الترخيل في الكا
كله

الطلب او اذن بالاختلاف
والقاضي لا يوزن ذلك اختلاف
ثم ومن خلاف العكس

جائز
ان يثبت ما شهدوا به من الاصل
بالحسن وقد ستر في نوع علمه بالاصل
وبجائز

يفعل
في عدم قبول شهادته كخلف القاضي
والوكلاء المتعلقين بها

نوابهم بيان

وقد رأت من العجايب
في بعض النسخة من شهادتهم
في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

فمن الخلفه خبر القاضين
في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

الا ان كنت حلفت بطلا فبان تزوجها فوقع الطلاق باليمين السابقة فاذا سمع القاضي كلامها وطلبت
المرأة الحكم ببقاء النكاح يقول حكمت ببقاء النكاح وبطلان اليمين ولا يحتاج الى الامضاء فان كان
كان احوط ولو قال امرأة تدخل في نكاحي فكذلك فزجها فصولي واجاز الخالف بالفعل لا حيث كان في قوله
كلاما تزوجها لان لزوم النكاح سببا واحدا وهو التزوج وكان ذكر الحكم ذكر السبب كما لو ادعى
ولذخره او اقر به خيرة كان اقرارا بنكاح الام **نوع في الامضاء** لا يحكم بالوكيل المتوكل الا اذا
قال الموكل اصنع ما شئت فيمكك وليس الثاني ان يوكل اخرا خليفة اذا اذن للقاضي بالاستخلاف ان
يستخلف ولم ايضا ان يستخلف ثم وثم والاذن الاول للاول يكفي لاجابة الى امضاء الاصل ولو ارادوا
ان يشترط قضاء الخليفة عند الاصل فهو كاثبات قضاء قاض اخر عند القاضي ولو قضى غير المأذون بالا
فامضاء القاضي اذا كان النائب للا قضاء فان لم يكن املا لا يجوز والنايب يقضي باسمه وعنده الام
وكذا القاضي يقضي باسمه وعنده النائب امر القاضي الخليفة ان يسمع القضية والشهادة ويكتب
الاقرار ويقطع بالحكم ما امره القاضي وليس له ان يحكم باسم القاضي ان يحكم باسمه بالخليفة بشهادة
الشهود عنه لان ليس بقاض وكذا لو اخبره باقرار رجل الا ان يشهد بموجع اخر وقد تاملت
ايضا عندنا بخوارزم ان شهادة من شهد القاضي وشهادة الوكلاء المتفعلين بيايه لا تقبل بخلاف
نوابهم الاهل العدل وقد رأت في نواحي خوارزم وفيها جماعة ممن فوقن اليهم القضاء وكذا يقضون
دنت لا يقض القضاء بشهادتهم فكيف قضائهم وسئل عن شهادة بعضهم انه هل يقبل فقلت
نعم مع عدلين وكل حكم من نوابهم امر الدرس بالسر وقدر رأت من العجايب ان واحد من امرائه الذي
يدعي انه لم يقض مثله دينا قلد قضاء مدينة الى شاربها بل لا يعرف قرانا ولا خطا حتى يقضي بغير
مذموب فقلت له فيه فقال انا اعلم المصلحة والنتيجة المفسدة من التفتيش القاضي الذي لم ياذن بالاستخلاف
اذا حكم وقض ثم دفع الى الاصل فاجاز كما لو فعل الموكل غير المأذون فاجاز الوكيل الاول فعلى نص
قاضي بلان حكم على رجل بالمدى سجل ثم مات القاضي واحضر المدعي المحكوم عليه عند قاض اخر وبعث على
قضاء الاول اجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولو شهدوا ان قاضيا من قضاة المسلمين
قضى هذا المال لا يحكم به وفي كل فعل لا بد من تسمية الفاعل ونسبه ولذا قال الشهود ان القاضي الاول غير عدل
لا يقضي القاضي الثاني قضاءه قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه دارا قضيت القاضي خصما الا انه لم يثبت
عليه على المكر فباعها المدعي عليه وسلم الى المشتري وكل المشتري انسانا وغاب فمات القاضي وعزل
وفوتى آخر مكانه فقدموا اليه فبدر من المدعي انه كان يقدم الى القاضي وصيته خيما ثم باعها ووط
المشتري هذا الحكم جعل القاضي الوكيل خصما للمدعي واحضر المدعي عليه طلب من القاضي السجل او سواد الدعوى
والشهادة للعرض على المفتي لاجابة في ذكره وان طلب من المدعي عن السؤال عن سبب لزوم المال لاجابة

في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

في ان سبب الترخيل في الكا والامد
ومن الترخيل في الكا
كله

الطلب او اذن بالاختلاف
والقاضي لا يوزن ذلك اختلاف
ثم ومن خلاف العكس

جائز
ان يثبت ما شهدوا به من الاصل
بالحسن وقد ستر في نوع علمه بالاصل
وبجائز

يفعل
في عدم قبول شهادته كخلف القاضي
والوكلاء المتعلقين بها

نوابهم بيان

وقد رأت من العجايب
في بعض النسخة من شهادتهم
في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

فمن الخلفه خبر القاضين
في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

فان لم يجز المدعي لا يجز فان وقعت اليمين فالرأي الى القاضي وكذا لو طلب المدعي عليه اقامة البينة على
المقبض المعبود اجاب فان لم يجز لا يجز تحكيم من لا يجوز منها ذمة كالعبد والعبي
ولو حكم امرأة جاز وقضاء الحكم في الطلاق والعتاق والنكاح والكلال والدبوان والبيع والقصاص
وان كان الجاني وقطع يده او دم جاز بيمينه عا دله جاز اذا وقع على القاضي ومن الامام انه لا يجوز
قضاء الحكم وان الحكم في اليمين المضافة عند منب الخلف في الاصح وفي التهمة اذا حكم الحكم بطلان اليمين
المضافة لا نقض فيه واشتار خفاف الى ان فيه اختلاف المشايخ قبل لا ينفذ الله بمنزلة الفتوى والصحيح
التفاد لكن بينه وبين حكم الخلف فرق فان للمدعي نقض حكم الحكم لا حكم الموكل وفي فتاوى ستر قد حكم في
لا ينفذ جزا عن ذكر وعنه المصدر اقول لا يحل الاصله بفعل ذكر وقال الخوا في يعلم ولا يفتي لبلان
الجمال الى ملهم المذموب وعن اصحابنا ما ملوا وسع من ملوا وموانه لو استغنى فبقيا عدلا فافاه بطلا
اليمين حل لا العمل بفتواه وامر اكرار وزوي اوسع من ملوا وموانه لو افتاه مفتي بالحل ثم افتاه اخر بالحجة
بعد ما عمل بالفتوى الاول فانه يعمل بالفتوى الثاني في حق امرأة اخرى لا في حق الاولى ويعمل بكلا الفتوتين
في حادتين لكن لا يفتي به وحكم الحكم على خلاف رايه عند في الجهد قبل لا ينفذ على راي الامام وعن الرضا
انه ينفذ اذا حكم الوصي من الصغير ومن يدعي عليه الوصي بال الصغير حكم بما هو موز للصغير لا يصح لانه
مذموب في الوصي وان كان في حكم نفع الصغير يبيع حكمه والحكم لا يبي الا في الاستخلاف وبعضنا اننا كانوا يقولون
الكر قضاء عيرنا في بلادنا اكثرهم مصاحون لانه ينفذ القضاء بالبروة ويجوز ان يجعل حكم التراف
القضية اليهم واقتصر على بعضهم بان الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده قاض ما من الحكم
رفع المدعي عليه قد يكون بالاشخاص والجهد فلا يكون حكما الا يرى ان البيع ينفذ بالتعاطي ابتداء لكن اذا
تقدم بيع باطل او فاسد وترتب عليه التعاطي لا ينفذ البيع لكونه بناء على سبب اخر كما اذا قال الف
القاضي الناقد حكم اخر من الكبريت الاحمر وان الاحمر في اليمين المضافة عند العضو في الاحل بالفعل
الحكم الحكم اذا حلف لا يملك المدعي ان يجادل القاضي لانه استوفى حقه على التمام **السكوت**
في كتابه لقاضي ادعى دينا على غائب وبر من على الحاضر فكيف الاشارة وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم
والنسب والنسبة الى الاب لا يكتفى عند الامم وعمر بل لا بد من ذكر الجهد خلافا للثاني وفي الايمان
لا حاجة الى معرفة اسم ابيه وجده عليه السلام للبلوغ الى غاية الشهرة حتى يعرف ابوه وجده به علمه
فان لم ينسب الى الجهد ونسبه الى الفخ لا اعلى كتحريم ونحوه لا يكتفى وان الى الحرف لا الى الغيبين والجهد عند الامم
وعندهما ان يعرفوا بالصيغة يكتفى وان نسبها الى وجهها يكتفى والمقصود الاعلام ولو كتب ان فلان
ابن فلان الفلاني على فلان الفلاني كفي نقا لانه ذكر تمام تعريفه ولو ذكر اسم الموكل واسم ابيه لا ينع
ذكر السر حتى انه لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام انه يكتفى به بقى حصول التعريف بذكر ثلثة ارباب القيد والاول

حكم

تتم

الى

فلا

عند

في بعض النسخة من شهادتهم
هم مع حديث

على ما ذكر

وابن فابن ذكر اسم العبد والحوالي ان نسبة القسيلة الخاص لا يكتفى على ما ذكر الرخصي ويكتفى
 الاسلام لانه وجد ثلثة اشياء وان لم يذكر قبيلة الحاقين وان ذكر اسم العبد وولاه ونسبه
 الى مولاه وذكر شيخ الاسلام انه يكتفى بذكر قبيلة العبد لانه وجد ثلثة اشياء شرط الحاكم في
 المختصر للتعريف ثلثة اشياء والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد والجد والجد والجد والجد والجد
 النسبة الى الجد لا بد منه وان كان معوقا بالاسم المحرر فهو كاشف عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
 يكتفى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد وفي الدار كذا خليفته وان شهور الابن من ذكر الجد عند
 كالحمل ولو نسب الى الجد لا الاب لم يحز ولو كنى بلاتسمية لا يقبل الا اذا كان مشهورا به كالامام
 ولو كنى من ابن فلان الى ابن فلان لم يحز الا اذا استمر كابن ابي ليلى ولو كنى الى ابن فلان لم يحز الا
 المحرر نسب الى الكل العكس واذا احضر الكتاب والذكر في نفسه فمحرر المحضر ان لم يكن هو المذكور فيه يقال
 للمحرر حات عدلين ان هذه الصيغة والقبيلة رجل يتسبب بمثل ما ينسب كنيته والالا الزناك
 عاشره وابنه فيه وان استمر كاشان عاشره به في الكتاب في المكان الذي كتب اليه فالكتاب باطل
 الا اذا ذكر عاشره من عليه حق عن غيره وان لم يكن على استمره غيره به في المعروف في هذه القبيلة
 ان كانا جنبا لا يقضى وان احدهما ميتا قبل الشهادة وان قال في كتابه على فلان بن فلان وقدمات
 فهو موقوف على الميت وعلى اصل الرواية لا يقبل الكتاب في المسقولات باسرها وعن الثاني تحكي في
 العبد لغيره الا بان لا في الامة وعنه الجواز والتمسك به لم يأخذوا بقول الامام الثاني وعمل القضاة
 اليوم على التجوز في الكل لما حقه قال الامام الاسيحي وعليه الفتوى ولو جاء المدعى من القاضي
 برسول لفته ما عود على القاضي اخذ لا يقبل لانه لا يدر على ان ياتي القاضي بنفسه ويخبر وهو
 في غير ولا يثبت كواحد من الرعايا بخلاف كتابه لانه كالحطاب من مجلس قضائه دلت المسطرة على
 المستلزمين الاولى بلده فيها قاضيان حضرا محلا اخر واخبر حادثة لا يجوز له ان يعمل
 بخبره وحده ولو كتب اليه بشرط العارية وكذا لو حضر قاضيان في مصر ليسافيه قاض او احدها
 قاض لا يعمل بخبره ليس بقاض فيه لعدم الولائية كقاض بني تاري التي مع قاض بخوارزم وحين
 محادثة حكم فيها بني تاري لا يعمل باخباره قاض خوارزم ويكتب في توكيله ان يقضها والخصومة
 فيها او باثرها او ببيعها ولو كان دعوى الدار ان يذكركم يتلقى المذكر من الدار باسمه ونسبه
 واسم ابيه وجده ويقول توفي موتك دارا بالبصرة في بني فلان ولا بد من ذكر مذكر المورث ولو
 كان المدعي بن بنال في ذكر حبه ونوعه وصفته وقدره وان اراد ان يكتب مكانه يقول الولي
 باسمه ونسبه ولو لم يكن على حق يدين او كفا لزمه ان يدر في الطالب البيعة على ما يدعي
 الى اخره ويبدأ بكتابة عنوان الباطن وهو المعبر حتى لو جاء بكتاب لا يقبل اذا لم يكن عليه عنوان

لا يكتفى

الاسم

اللقب

لام

مهر

فانه لا يقبل الكتاب في المسقولات
 باسرها على اصل الرواية

وطيعة الفتوى

في ما يجوز ان يجعل قاض فيه قاض غيره
 ما يثبت بقاض او واحد ما قاض

مالا

في ما يجوز ان يجعل قاض فيه قاض غيره
 عنوان الباطن

عنوان

الباطن

على ما ذكر
 في كتابه

الباطن ولو على القلب قبل الثاني وسبع واكتفى بعنوان النظام والاحتياط ما قاله ولو لم يكن في
 اسم القاضي الكاتب ونسبه واسم القاضي المكتوب اليه ونسبه ولو ذكر اسم القاضي الكاتب ونسبه ولم يذكر
 اسم المكتوب اليه بل لم يقل الى كل من يبلغ اليه كتابي من قضاة المسلمين ولا لهم لا يجوز الثاني وسبع
 اجاز وعليه العمل اليوم واجمعوا انه لو حضر واحد اسم او نسبه لم يقبل ولو لم يكتب في المكتوب التارخ لا يقبل والاشارة
 المسلمين يجوز وعلى كل من يصل اليه المكتوب يلزم قبوله ولو لم يكتب في المكتوب التارخ لا يقبل والاشارة
 التارخ ينظر ان كان قاضيا وقت الكتابة يقبل والا لا يقبل بالشهادة ان كان قاضيا في ذلك التارخ
 اذا لم يكن مكتوبا وكذا لا يثبت بالكتابة شهادة الشهود وكذا لو شهدوا على احد له بالكتاب لا يقبل
 ولا يقبل الكتاب الا بحضور الخصم وان قبل بدونه ايضا جاز واذا اورد الكتاب بحضور الخصم على التماس
 فلان اقرب لزمه فان لم يذكر في الكتاب لانه لا بد من ذكره فان قال من كتب القاضي اليك قال الامام الثاني
 يقبل الكتاب بالبيعة وقال لا يقبل بالبيعة ويقول له هات بيعة كتابك فان شهدوا
 على الخصم والقرعة والعلامة والافصال وتوقيع القاضي سيال القاضي عن الشهود فان عدلوا فح
 الكتاب ولا يقبل قبل العدالة ولا بد من حضور الخصم وشياع عن الشهود عن عدالة القاضي الكتاب ليكون بعد
 عن الخلاف وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكتاب انه فلان بن فلان سيال البيعة انه موافق له
 قبل ذلك كان افضل لانه اذا لم يذكر على ثبات حكم لا يغير الاستغال بالثبات الكتاب فان قبل الكتاب
 اسماء الشهود ليس شال عن عدالته فان لم يعد الشهود حتى مات القاضي الكتاب يقضى على الكتاب بخلاف
 ما اذا هم واخرى وكذا الروايات الكتاب او غير ذلك من الكتاب لا يكتب اليه قبل القرعة ولو مات الكتاب
 او غير ذلك من الكتاب ليس للقاضي ان يقبل عدلنا ويثبت القاضي الكتاب ان يدفع الى الشهود والطرق كتابا اخره
 ليكون في مطالعة حتى يكون المضمون في ذكرهم ويمكن من الاداء قبل فتح المضمون ويكتب ايضا وقد ثبت
 عند البيعة العادلة عيشة وفي ادب القاضي للخصم ان يكتب اليه فقال المدعي عليه على الاسم والنسب
 فالتقول له على الذي جاء بالكتاب البيعة انه فلان بن فلان فان قال انا فلان بن فلان وفي المحل عيشة
 الاسم والنسب القاضي بانه باثباته كذا فلان بن فلان انما دفعته عن الخصومة والافلا في طلاق شيخ الاسلام
 اقرانه على فلان بن فلان الفلاني كذا في ادب رجل هذا الاسم واحياه فقال اردت به رجلا اخر حتى لا يذك
 صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال واذا كتبه في الدين لم يوجب له ذلك الاجل ايضا واذا قال المدعي للقاضي كتب
 استقرضت من فلان واوديت اليه او ابرئته عنه وهو في هذه اخرى ابرئته عنه عليه وعلى بيعة على
 مطلقا منها واذا خاف ان ياخذني بحقه ولا بيعة عنه وطلب منه على ذلك كتابا يكتبه عند محضر خلافا للثاني
 واجمعوا انه لو قلنا جحد وطلب مني في بيعة على ذلك وادخل الاستماع والكتابة بحسبه لذكر وان قال
 الدين حاتم جاد خاف ان ياخذني فامات شهودا وعابوا لا يجيب الى ذلك وكذا على الخلاف اذا ادعى

يقول

لم يحز
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

و عليه الفتوى
أبى من عليه
في الكتاب الثاني نقله كالمقتضى
فصله
في كتابه قوله وحكم حكم من حكم المسلمين
بوجوب الوفاق ولم يذكر الوفاق
في كتابه الثاني من إبطال الوفاق
وبأنه في الوفاق
بصحة

[illegible]

[illegible]

الوارث
فانكره

أَدْعِي
بِرِضَاهُ
لَا كَلْبَ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

الاستحقاق يقبل كمن عند الثاني بقضي بالخلافه اولاً ثم بالمال وكذا اذا برهن عليها جميعاً فان عند
 بينة الوكالة لا المال قضى بها لا غير ثم ان عدلت بينة المال بقضي به ايضا ولا فلا ذكر حكم الجاهل في
 الاقضية في يد الفاعل وعلى يقول بطلان ادعاء الآخر وقال كان لا يتركها ميراثاً في فريضة ما قبل
 الوارث والوصي والموصى والغريم والوكيل والمستقرى اما الوارث لو قال ان نصيبه او دينه ولا يتوض
 بشي ان اقره واليد بعهده ان تسليم اليه وان انكر اصل الدين والعين ان لم يثبت اقامتها ولا يتحلف
 استحقاقاً ولو قولها واليه يرجع الامام قال السرخسي والاعتماد على قولها والاشكال على حاصل
 الدعوى فان برهن على النسب الموت دون المال قبل ويجعل على المال وان برهن على المال دونها لا يقبل
 وكذا ان برهن على النسب دون الموت والمال وعلى الموت لا النسب والمال وذكر الخصاف كان الامام الثاني
 وغيره من اصحابنا يقولون يتحلف على كل شيء لو اقر المذنب عليه لزم كما لو ادعى انه ابوه او ابنه او زوجته او
 مولاه ولو ادعى انه اخوه او غيره لا يتحلف الا ان يدعى حقاً في ذمته كالارث بحتمه في يتحلف وان
 نكل بقضي بالمال وان ثبت المال ودعوى الوصية بثلث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا الا في فضل واحد
 وموان الوارث لو نكل عن الجير من موت مورثه وحلف ثلث ما في يده من ماله لدعوى الوصية بالثلث ثم
 جاء المورث جثلاً لا يقضي الوارث الشاكر لثباته واذا انكر الوكالة ادعى انه وكيل الغائب بقضي الدين او العين
 ان برهن على الوكالة او المال قبلت وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يقبل الا في فضل واحد
 لم يثبت كونه حلاً باقرار المظلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يتحلف على الوكالة
 لانه التحلف يتوقف على دعوى صحيحة ولم يوجد ليدعم ثبوت الوكالة وذكر الخصاف انه يتحلف على الوكالة والا
 اصح ولو انكر الكل فهو كمنكار الوكالة وحدها فان اقام البينة على المال والوكالة تقبل عند الامام لانه
 القليل يقضي الدين خصم وفصل الوصاية في المال تفصل الوكالة الا في فضل وموانه ادعى انه فلان الميت
 او من له حفظ ماله وقضيه ذلك عند هذا الحاضر فاقر الحاضر بالكل يؤمر بتسليم الدين والعين ولا
 الوكالة وان اقر بالوصاية والموت وانكر المال يتحلف فان اقر المال والموت وانكر الوصاية ينقض القاضي
 وصياً ولا يتحلف لما ذكرنا ان دعوى الوصاية ليست بالانعة فان اقر بالوصاية والمال وانكر الموت
 يحلف على علمه كافي الوارث وان اقام بينة على ذلك قبلت في الكل وانما الشراء ادعى غشاً في يد رجل
 ام ملكه بالشراء من فلان الغائب وصلة ذواليد لا يؤمر بالتسليم اليه قاله السرخسي وفي الاقضية فان
 نكل بقضي به دلل على انه لو اقر يؤمر بالتسليم ايضا لان الشراء كالارث عند السرخسي وانما
 الغريم ادعى انه فلان الميت ان درهم مات قبل الاداء وله على هذا الحاضر بتي به وبرهن لا يسوغ
 لانه ليس خصم **نفع** لا يثبت له جارية يقول او دعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المذنب باعها
 او مبيها بعد الابداع منكر وانكر المذنب عليه يتحلف بانه ما باعها او مبيها منكره يد عبده ورثه من ابيه

في يد الفاعل وعلى يقول بطلان ادعاء الآخر
 وقال كان لا يتركها ميراثاً في فريضة ما قبل
 الوارث والوصي والموصى والغريم والوكيل والمستقرى
 اما الوارث لو قال ان نصيبه او دينه ولا يتوض
 بشي ان اقره واليد بعهده ان تسليم اليه وان انكر اصل الدين والعين ان لم يثبت اقامتها ولا يتحلف
 استحقاقاً ولو قولها واليه يرجع الامام قال السرخسي والاعتماد على قولها والاشكال على حاصل
 الدعوى فان برهن على النسب الموت دون المال قبل ويجعل على المال وان برهن على المال دونها لا يقبل
 وكذا ان برهن على النسب دون الموت والمال وعلى الموت لا النسب والمال وذكر الخصاف كان الامام الثاني
 وغيره من اصحابنا يقولون يتحلف على كل شيء لو اقر المذنب عليه لزم كما لو ادعى انه ابوه او ابنه او زوجته او
 مولاه ولو ادعى انه اخوه او غيره لا يتحلف الا ان يدعى حقاً في ذمته كالارث بحتمه في يتحلف وان
 نكل بقضي بالمال وان ثبت المال ودعوى الوصية بثلث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا الا في فضل واحد
 وموان الوارث لو نكل عن الجير من موت مورثه وحلف ثلث ما في يده من ماله لدعوى الوصية بالثلث ثم
 جاء المورث جثلاً لا يقضي الوارث الشاكر لثباته واذا انكر الوكالة ادعى انه وكيل الغائب بقضي الدين او العين
 ان برهن على الوكالة او المال قبلت وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يقبل الا في فضل واحد
 لم يثبت كونه حلاً باقرار المظلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يتحلف على الوكالة
 لانه التحلف يتوقف على دعوى صحيحة ولم يوجد ليدعم ثبوت الوكالة وذكر الخصاف انه يتحلف على الوكالة والا
 اصح ولو انكر الكل فهو كمنكار الوكالة وحدها فان اقام البينة على المال والوكالة تقبل عند الامام لانه
 القليل يقضي الدين خصم وفصل الوصاية في المال تفصل الوكالة الا في فضل وموانه ادعى انه فلان الميت
 او من له حفظ ماله وقضيه ذلك عند هذا الحاضر فاقر الحاضر بالكل يؤمر بتسليم الدين والعين ولا
 الوكالة وان اقر بالوصاية والموت وانكر المال يتحلف فان اقر المال والموت وانكر الوصاية ينقض القاضي
 وصياً ولا يتحلف لما ذكرنا ان دعوى الوصاية ليست بالانعة فان اقر بالوصاية والمال وانكر الموت
 يحلف على علمه كافي الوارث وان اقام بينة على ذلك قبلت في الكل وانما الشراء ادعى غشاً في يد رجل
 ام ملكه بالشراء من فلان الغائب وصلة ذواليد لا يؤمر بالتسليم اليه قاله السرخسي وفي الاقضية فان
 نكل بقضي به دلل على انه لو اقر يؤمر بالتسليم ايضا لان الشراء كالارث عند السرخسي وانما
 الغريم ادعى انه فلان الميت ان درهم مات قبل الاداء وله على هذا الحاضر بتي به وبرهن لا يسوغ
 لانه ليس خصم **نفع** لا يثبت له جارية يقول او دعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المذنب باعها
 او مبيها بعد الابداع منكر وانكر المذنب عليه يتحلف بانه ما باعها او مبيها منكره يد عبده ورثه من ابيه

ادعى آخر انه كان او دعنيها ابيه يحلف على العلم ولو بان ايضا الابداع من ابيه لا يحلف عند
 ومحمد ولو كان مكان الابداع غشياً لا يحلف للثاني اتفاقاً ويتفرع منه ما اذا ادعى عبداً في يد رجل
 كل منهما يقول بطلان ادعاء الآخر لا يحلف للثاني وان اقرها اقر بالتسليم اليها ويقضي لها واحد منهما او
 ان محمد لم يقل يحلف لهما عليهما واحدة بانهما هذا العبد لهذا والرهز وقيل لكل من على حدة وكذا
 القاضي في البداية لانهما شاة وان شاء اقره فبعد ذلك ان حلف لهما برى وان نكل لهما وحلف للآخر
 يقضي بكل العبد الذي نكل ان حلف لاهدما اولاً ثم نكل للثاني وان نكل للاول لا يقضي له ويحلف
 للثاني فان نكل لهما ايضا يقضي بهما وقد دعوى الغصب يقضي بالعبد بينهما ولو اقر بالغصب
 يؤمر بتسليم اليهما ولا يقضي قيمته اليهما وان ادعى كل منهما شراً من ذي اليد فان اقر لاهدما يؤمر
 بتسليم اليه ثم ان اراد الثاني ان يحلف ليس في ذلك وان محمد لهما ونكل لاهدما يقضي به له ولا يحلف
 للثاني وان ادعى عبداً ومحمد لهما ونكل لاهدما لا يقضي بالكل قبل استحقاق الآخر فان قضى قضاء
 وان ادعى احدهما شراً والآخر اجارة او رهناً فان اقر للمذنب الشراء لا يحلف للآخر وان اقر للمذنب
 الرهن او الاجارة يحلف للمذنب الشراء ودعوى الهبة او الصدقة مع قبض كدعوى الشراء ولو ادعى
 ولو ادعى كل منهما الرهن او الاجارة يحلف وفي الجامع الصغير رجل في يده الف ادعاء رجلان
 منها اقر له واقره اياه وبقي ان يحلف لهما فلهما بينهما وعليه الف اقر بينهما كما لو اقر لهما وان حلف
 لهما انقضت الخصومة وان حلف لاهدما ونكل للآخر فالاول للثاني وان نكل الاول لا يقضي له
 له ولا يؤخر ولو ادعى ديناً في تركته على الوصي لا يحلف الوصي الا اذا كان وارثاً وكذا لو ادعى على
 الصغير لا يحلف ابوه جاء المالك اليه درهم وقال انه الذي قبضت زبواً وانكرت ان
 كان اعترف بقبض حقه او بالحياد لا يسمع دعوى الزيادة وان قال قبضت الدرهم او قال قبضت
 ولم يزد عليه يسمع دعوى الزيادة ولو ادعى انها ستوتة او رصاص لا يسمع وكذا في البيع اذا
 قبض الممنوع من الدين قبض الدين ثم ادعى الزيادة ولو قال فلان الف وقضاني زبواً او ادعى
 الفاديق او غصبت منه الفاديق يصدر وصلاح فضل وفي اقرار الاصل اقر البايه بقبض الممنوع
 ثم قال لم اقبض او اقر ببيع مئتي ثم قال كنت كاذباً فيه او المبتدري بقبض البيع ثم قال او اقر المديون بقبض
 الدين ثم قال او اوبى اقر بالهبة ثم قال كنت كاذباً يصدر في الكل ويحلف السحان وممنوع
 الامام الثاني وروى عن محمد انه رجح الى هذا القول وعند الامام ومحمد لا يحلف وهو القياس قال
 السرخسي الاحتياط في الاخذ يقول الامام الثاني وفي اخذ ويقول فيما يتعلق بالقضاء اذا
 الجدل بين كاهنات وبعض ائمة بخاري وخوزم فوضه الى القاضي ان رأى المصلحة في التحليف
 حلف وراية فتاوى ائمة خوزم على ان المقدمه يحلف بانه ما كان كاذباً ولا هانذا في اقراره

في يد الفاعل وعلى يقول بطلان ادعاء الآخر
 وقال كان لا يتركها ميراثاً في فريضة ما قبل
 الوارث والوصي والموصى والغريم والوكيل والمستقرى
 اما الوارث لو قال ان نصيبه او دينه ولا يتوض
 بشي ان اقره واليد بعهده ان تسليم اليه وان انكر اصل الدين والعين ان لم يثبت اقامتها ولا يتحلف
 استحقاقاً ولو قولها واليه يرجع الامام قال السرخسي والاعتماد على قولها والاشكال على حاصل
 الدعوى فان برهن على النسب الموت دون المال قبل ويجعل على المال وان برهن على المال دونها لا يقبل
 وكذا ان برهن على النسب دون الموت والمال وعلى الموت لا النسب والمال وذكر الخصاف كان الامام الثاني
 وغيره من اصحابنا يقولون يتحلف على كل شيء لو اقر المذنب عليه لزم كما لو ادعى انه ابوه او ابنه او زوجته او
 مولاه ولو ادعى انه اخوه او غيره لا يتحلف الا ان يدعى حقاً في ذمته كالارث بحتمه في يتحلف وان
 نكل بقضي بالمال وان ثبت المال ودعوى الوصية بثلث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا الا في فضل واحد
 وموان الوارث لو نكل عن الجير من موت مورثه وحلف ثلث ما في يده من ماله لدعوى الوصية بالثلث ثم
 جاء المورث جثلاً لا يقضي الوارث الشاكر لثباته واذا انكر الوكالة ادعى انه وكيل الغائب بقضي الدين او العين
 ان برهن على الوكالة او المال قبلت وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يقبل الا في فضل واحد
 لم يثبت كونه حلاً باقرار المظلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يتحلف على الوكالة
 لانه التحلف يتوقف على دعوى صحيحة ولم يوجد ليدعم ثبوت الوكالة وذكر الخصاف انه يتحلف على الوكالة والا
 اصح ولو انكر الكل فهو كمنكار الوكالة وحدها فان اقام البينة على المال والوكالة تقبل عند الامام لانه
 القليل يقضي الدين خصم وفصل الوصاية في المال تفصل الوكالة الا في فضل وموانه ادعى انه فلان الميت
 او من له حفظ ماله وقضيه ذلك عند هذا الحاضر فاقر الحاضر بالكل يؤمر بتسليم الدين والعين ولا
 الوكالة وان اقر بالوصاية والموت وانكر المال يتحلف فان اقر المال والموت وانكر الوصاية ينقض القاضي
 وصياً ولا يتحلف لما ذكرنا ان دعوى الوصاية ليست بالانعة فان اقر بالوصاية والمال وانكر الموت
 يحلف على علمه كافي الوارث وان اقام بينة على ذلك قبلت في الكل وانما الشراء ادعى غشاً في يد رجل
 ام ملكه بالشراء من فلان الغائب وصلة ذواليد لا يؤمر بالتسليم اليه قاله السرخسي وفي الاقضية فان
 نكل بقضي به دلل على انه لو اقر يؤمر بالتسليم ايضا لان الشراء كالارث عند السرخسي وانما
 الغريم ادعى انه فلان الميت ان درهم مات قبل الاداء وله على هذا الحاضر بتي به وبرهن لا يسوغ
 لانه ليس خصم **نفع** لا يثبت له جارية يقول او دعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المذنب باعها
 او مبيها بعد الابداع منكر وانكر المذنب عليه يتحلف بانه ما باعها او مبيها منكره يد عبده ورثه من ابيه

فان يقع عندنا كذا ان الانسان يتعدى بكت الوثيقة قبل الاستيفاء ثم يتوفى فاذا قال اقراهم

فان التفتفت من قول البينة

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

فان يقع عندنا كذا ان الانسان يتعدى بكت الوثيقة قبل الاستيفاء ثم يتوفى فاذا قال اقراهم
كروهم وقبالهم ورتبكم فتم بحلف المقلد كما قلنا البينة اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لم اقبض
عند الامام الثاني يصدق ويحلف بالله ليس عليك هذا القدر من الثمن كذا قال القاضي الامام وهو محال
والقياس عدم قبول قول المتناقضين كما لو بين البينة على انه لم يقبض الثمن والفرق الثاني ان البينة لا يثبت
على النسخ والاستحلاف في حجب وفي الاثبات والتناقض عن قول البينة لا يلزم ولا يثبت
باعتبار الدرهم واحدا البينة بالدرهم بالدرهم العبرة للعقد فيما بينه وبين الله تعالى فلو كان
ان العقد بالدرهم يقضي بالدرهم فان لم يكن بينه بحلف عند الثاني بالله عليه دناير وعليه الفتوى فان
مات المقلد وادعى ورثته ان كان اقر بقبضه بحلف بالله لعدا قراهم اصح كذا اجاب المقلد ان
ادعوا عليه امر الوارث فاذ انكر حلف وان مات المقلد لم يحلف وارثه ذكره بعض تعليقات بعض
البحار من انه يحلف الوارث على العلم وسقط عن والدي رحمه الله ايضا انه لا يحلف وطعن المسائل التي
يحلف ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الدويعة او مالا كرها فعات قبل ان يحلف لا يحلف
وارثه نفع عليه في الجامع الكبير اخرج صكبا قراهم رجل فادعى المقر ان المقلد رد اقراهم وانكر له ان
يحلف كالمقلد ادعى عليه ليس فاقربه وادعى الرد او الاقالة فانكر المشتري له ان يحلف وان برهن البائع
او المشتري او المديون او الدائن على انه لم يقبض لا يقبل الدائن على النفي والامام الثاني يحلف بلا طلب
في ابره مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري ما وصفت بالعيب والبيع بالله ما بطلت شفقتك
المرة اذا طلبت فرضا المنفعة زوجها الغائب يحلف بالله ما خلف كل من جعل شيئا ولا اعطاك المنفعة
والرابع يحلف المستحق بالله ما بعته وعنده لا يحلف في الكل بلا طلب ولا بناء على جواز تعليق الشاغل
واجمعوا على ان ادعى دينا على حصة يحلف القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت من
المديون ولا من احد اذ اة اليك عنه ولا قبضه لك بامر ولا ابرته ولا شيئا عنه ولا شيئا عنه ولا
احلت به لك شيئا منه على احد ولا عندك به ولا شيئا منه من بعد رجوعه بدجل ادعاه الاخر انه ملكه اشتراه
من فلان منذ سبعة ايام وقال واليد اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى ذلك البيع
بالحجة التي يحلف ادعى على آخر بالادب من عليه وقضى به فاخذه المدعى ثم ان المدعى عليه ادعى على
المدعى بالافانديا ان قال هو الذي اقر المقلد له لا يسمع دعواه لانه صاد مقتضيا عليه وان قال
هو مال آخر فلو دعوى جسد **الثالث في كيفية الاستحلاف** بالطلاق والعتاق والامانة
المغلط لم يجوز اكثر من اخفا فان متب الضرورة يقتضي بان الرأي الى القاضي فلو حلف بالطلاق
بالطلاق فكل قضى بالمال لا ينفذ قضاؤه وان حلف بالله ثم قال بالله كذا ابن سوكنة راس خروفي
فكل لا يكون اقراهم ولو قضى لا ينفذ وان حلف بالطلاق ثم برهن المدعى على المال ان سئل

ما بالدرهم واحد البينة بالدرهم

بشأن المصنف النادر والعبارة النادرة بفتح النون

فان يقع عندنا كذا ان الانسان يتعدى بكت الوثيقة قبل الاستيفاء ثم يتوفى فاذا قال اقراهم

كروهم وقبالهم ورتبكم فتم بحلف المقلد كما قلنا البينة اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لم اقبض

عند الامام الثاني يصدق ويحلف بالله ليس عليك هذا القدر من الثمن كذا قال القاضي الامام وهو محال

والقياس عدم قبول قول المتناقضين كما لو بين البينة على انه لم يقبض الثمن والفرق الثاني ان البينة لا يثبت

على النسخ والاستحلاف في حجب وفي الاثبات والتناقض عن قول البينة لا يلزم ولا يثبت

باعتبار الدرهم واحدا البينة بالدرهم بالدرهم العبرة للعقد فيما بينه وبين الله تعالى فلو كان

ان العقد بالدرهم يقضي بالدرهم فان لم يكن بينه بحلف عند الثاني بالله عليه دناير وعليه الفتوى فان

مات المقلد وادعى ورثته ان كان اقر بقبضه بحلف بالله لعدا قراهم اصح كذا اجاب المقلد ان

ادعوا عليه امر الوارث فاذ انكر حلف وان مات المقلد لم يحلف وارثه ذكره بعض تعليقات بعض

البحار من انه يحلف الوارث على العلم وسقط عن والدي رحمه الله ايضا انه لا يحلف وطعن المسائل التي

يحلف ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الدويعة او مالا كرها فعات قبل ان يحلف لا يحلف

وارثه نفع عليه في الجامع الكبير اخرج صكبا قراهم رجل فادعى المقر ان المقلد رد اقراهم وانكر له ان

يحلف كالمقلد ادعى عليه ليس فاقربه وادعى الرد او الاقالة فانكر المشتري له ان يحلف وان برهن البائع

او المشتري او المديون او الدائن على انه لم يقبض لا يقبل الدائن على النفي والامام الثاني يحلف بلا طلب

في ابره مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري ما وصفت بالعيب والبيع بالله ما بطلت شفقتك

المرة اذا طلبت فرضا المنفعة زوجها الغائب يحلف بالله ما خلف كل من جعل شيئا ولا اعطاك المنفعة

والرابع يحلف المستحق بالله ما بعته وعنده لا يحلف في الكل بلا طلب ولا بناء على جواز تعليق الشاغل

واجمعوا على ان ادعى دينا على حصة يحلف القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت من

المديون ولا من احد اذ اة اليك عنه ولا قبضه لك بامر ولا ابرته ولا شيئا عنه ولا شيئا عنه ولا

احلت به لك شيئا منه على احد ولا عندك به ولا شيئا منه من بعد رجوعه بدجل ادعاه الاخر انه ملكه اشتراه

من فلان منذ سبعة ايام وقال واليد اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى ذلك البيع

بالحجة التي يحلف ادعى على آخر بالادب من عليه وقضى به فاخذه المدعى ثم ان المدعى عليه ادعى على

على الاقراض لا يفتى لانه بقاء الدين بالاستصحاب والخلف كان على عدم قيام الدين وقيام الدين
لم يثبت بدليل يكون حجة وان شهدوا على قيام الدين فابى قالوا له عليه كذا وقضى به القاضي بغير بينة
وبين امراته ذكره في شرح الجامع للمصنف ادعى على آخر القرض بالحلف بالله الذي لا اله الا هو ما هذا
عليك ان قمار عبيد من القرض ولا اقل من ذلك من مذهبها ومنه في الثاني ايضا في الصحيح وما يروى عنه
انه يحلف بالله ما اقرضته على البينة خلاف مذهبهم وذكره الحنفية انه يحلف ما لم يفكر ولا يفكر ذكره
في الصحيح امراته ادعت الحرة يحلف بالله ما هي حرة الساعة هذا العقيد يذهب في فكره ولا يفكر ذكره
الثاني يحلف ما اعتقها وان المدعى عتقها وان المولى عتقها فكذا وان لم يحلف بالله ما اعتقها ادعت
على زوجها تطليقة رجعية يحلف بالله ما طلق منك الساعة وان ادعت البينة في طاهر الرواية بالله
ما يان منك الساعة بواحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقها الا مطلقا وكذا لو لم تدعى ولكن
شهدوا على زوجها فاساق بالبينة ادعت انها سالت الطلاق فقال لها امرك بيديك فاختارت بذلك
التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الاعتراف بالاختيار لا يحلف على الحاصل بلا خلاف ويجوز
السبب ويحاط فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها بيد هذا من ادعى تزوجها بعد سواها الطلاق
ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض يجوز الايقاع بالتفويض والتزوج بعده فلو اطلق لم يمكن
الزوج من حلف فلو اقر الزوج بهذا ادعى النكاح لا يصدق بلا بينة قال الامام الثاني على الامر
والاختيار كما ادعت المرأة والا اذا عارض وقيل عند الحلف كما ادعت فان اقرا بالامر وانكر الاختيار
يحلف على عدم العلم بالاختيار وفي دعوى البيع يحلف بالله لا هذا عليك في العبد الذي يدعى انه باعك
وعلى قياس قول الثاني يحلف على الرأى بالله ما اشتريت هذا الذي ادعى تسليم المبيع فان ادعى انه لم
يسلم يحلف ما عليك من هذا العبد وقبض العبد ولا يفي عنه قال الامام الحنفية ما اشتريت ولا ما اودعك
ولا ما استرجعته ولكن احلف ما لم يفكر ما ادعى وهو قولها وكذا اذا كان المدعى من المشتري تسليم
المن يحلف على الحاصل الا رواية عن الثاني وان ذكر انه لم يسلم الثمن يقال له احضر الثمن فان احضر
جحد القضاء يحلف ما عليك قبض الثمن ولا تسليم المبيع من الوجه الذي يدعى وعن الامام الثاني انه ان ادعى مالا
مطلقا يحلف عليه وان ادعى مالا بسبب يحلف على السبب بالله ما استقرضت هذا المال او ما عصبته منه الا ان
يقول المدعى عليه لا تحلفي هكذا فانه قد استقرض من لا يكون المال عليه بان يرد له او يبدله او يره
بعض ما يرضى وقال الامام الحنفية في نظر جواب المدعى عليه ان انكر السبب يحلف عليه وان قال ليس لي على
هذا المال المدعى فلي الحاصل بالله ما لم يفكر هذا المال الذي يدعى ولا شيء فيه وهو احن الاقوال وعرضي
وعليه كذا القضاة ذكره القاضي عصبية وغيثها فبدر من المالك بينة على انه عصب منه جارية
فانه يحسن حتى يجرى بها ويردها على المالك ومن ادعى عصبية مع قيلم الجحالة للضرورة وان لم يكن

الذي

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

ما اطلقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

او عتقها البينة او الثلاث

في هذا النكاح المدعى ولا خلاف

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

جمع

وان لم يدره في قلبه صدقه وكان بين الشهود...

عليك ولاه

مذاهم

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

رودت

المالك بيمينته يحلف ما لهذا عليك جارية ولا قيمته...
المقصود في هذه قايما او هالكا او لا يدرى ففي القيام ياتر باحضاره بلا ذكر القيمة...
في المنقولات وفي القدر على الدين ذكر القيمة والصفة ولو جازية من ذكر سنها وقيمتها...
يحلف بالله ما هذا الذي ذكره من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر القيمة فهو حلف على...
ما اشار اليه من ذكر الخصاف انه لازم فان ذكره يحلف بالله ما هذا الذي ذكره في يدك هذا الذي يدعيه...
ولا شيء منه من الوجه الذي يدعيه ولا عليه قيمة ولا شيء منه فان يدعي انه في يده جرس حتى يجرى...
به فان مضى زمان ولم يجزه وقال لا اقدر عليه وقال بغيره فانه يلقم الحاكم وضيقه المالك الى رايه...
ان وقع في قلبه صدقه وكان بين الشهود قيمته ذكر الشيء بقية وان لم يكن للمالك بيمينته فالقول...
للفاضل بعينه فان حلف فكل واعطى المالك القيمة بقوله ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان حلف واغضى...
القيمة لم يظهر العبد فالملك بالخيار ان شاء القيمة واخذ العبد وان شاء رضى بالقيمة وفي الاصل ان كان...
القضاء بالقيمة باليمين او انكره او اقر الغاصب لا يسيل للمالك الى العبد وان كان القضاء بالقيمة يذعم...
الغاصب بخلاف المالك سواء كان قيمة مثل ما اخذ وبينه تفاوت هذا اذا قال انه قائم في يده اما اذا ادعى الهلاك...
او قال لا ادرى فانه يقرط لصحة الدعوى ببيان القيمة بانفاق الرواية واذا بين القيمة وذكر قدمها حلف...
بالله ما هذا عليك قيمة العبد ولا شيء منه وهو كذا وان قال لا ادرى انه قائم اما حلف بالله ما هذا الذي...
في يدك هذا الذي ولا شيء منه ولا قيمة من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه ولا قيمة ولا شيء منه...
على الطريق لا يخلو في ظاهر الرواية بين ما ادعى الغاصب ما ادعى الشيء بلا ذكر القيمة وعلى قول الامام...
ان ادعى الغاصب حلف بالله ما غصبته الا اذا عرض وقال قد غصبته الانسان الذي لم يلبس به تسليم بان...
استدله منه او وجهه يحلف على خالص الدعوى اجابا وفي دعوى الوصية والحاربة لا يحلف بالله...
ما عليك تسليم هذا الذي بسبب الوصية بل بالله ما عليك تسليمه وما هذا ملكه وحلف في دعوى الكفالة...
بالله ما له فكل كفالة بذلك المال وعلى قياس قول الثاني يحلف بالله ما كفلته وذكر الخصاف ادعى عليه ان فرق...
ثوبه واحضر الثوب لا يحلف بالله ما خفي بل ينظر القاضي الى الفرق ان يدرى ان يوجب النقصان يقوم الثوب...
صحيحا او متخرقا ويقرر النقصان بالدرهم يحلف بالله ما عليك هذا المندرج من الدرهم ولا اقل من...
الدرهم التي يدعي وان لم يكن الثوب حائرا يكلفه ببيان قيمة الثوب وقد النقصان ثم يرد عليه اليمين...
وكذا في دعوى عدم حايطة او افساد متاع وبيع شاة ادعى على آخر انه وضع على جزاره خبز او مينا...
او اجرى على سطح ماء او رمى في ارضه قرايبا او ميتة او شيئا يكون فيه فساد الا ان يرضى بما يرضى به...
الفعل لانه ما لا يثبت عليه الا بالبراه استقرى جارية وقبضها ثم ردت على البائع بالثوب لا يحلف...
البائع يدعي انما ردت عليه بالجل فان اقر الميراث به لزمه الجارية ورجع على البائع بنقصان العبد الا ان كان...

وقام

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

فان كان الميراث من غير ان يكون له ولد...

انكر يمينها النساء فان قلن حلفي لم تدري بالله ما حدثت عنك هذا الجبل ان حلف اندفع وان...
نكل ان شاء البائع استكراها ولا شيء له على الشئ وان شاء ردها ودفع نقصان العبد الاول...
استحققت منه ما يدعي ومن غيره وهذا وخاف ان اقر بالدين انكر الميراث من الوصي بقول الفقهاء...
سلك هذا المأثرة التي يدعي ومن ام لا فان اقر بالدين اقر بالمال وان انكر الميراث حلف بان لا يدرى...
عليك بل لا يدرى بها عنده فيمكنه الحلف بل لا يدرى بها عنده فيمكنه الحلف بلا حلف قال الامام الخوافي انما...
يجب تسليم الدين عند احضار الميراث فان لم يحضر عليه لم يحلف ان لا شيء عليه ادعى ان له على ابيه...
الف درهم مات عن تركته وافيده بها في يده وان يطالبه بايديته ان يشاء لم يدرى موت ابيه ان اعترف...
بكل ما ادعاه الزم في حقيقته لان اقراره لا يتعدى على غيره وان اقر بالموت كنه انكر الميراث...
برضى الميراث عليه مستوفية من كل التركة بعد تحليف الميراث لم يقبض شيئا من الدين ولا ابراء وان قال...
الا بى لم يقبل الى شئ من التركة ان صدق ومع هذا اذا اراد استخاره فليس له على ابيه كذا له ذلك...
فان اقر او نكل بيمينته الميراث وان انكره يحلف على كل عينا على حدة وبها خذ ما شئت وان يرضى على...
الدين مع كون الوارث مقرا قبل لانه لا يتعدى الا بمقامات عن دين يحيط بتركته فادعى عليه اخذ ما...
ليس له ان يحلف الوارث او الغريم ان لم يكن له بيمينته قال في النوازل ومن قول الفقيه لا جعفر ولو...
برضى يقبل على القولين وان فصلت التركة عن الدين يحلف الوارث والحكم في اقامة البينة...
مدو الوصي فان لم يكن له نصيب القاص وميما وان ادعى الابن على ابيه ان كان لا يدرى عليه كذا فاق...
بالنسب والموت وانكر الدين يحلف على البينات ولا يحلف بالله ما قبض ابو شيئا بدو الدعوى...
مخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهذا قادر رجل اقر رجل ذكر اسم ونسب في خبر رجل بذكر الاسم...
والنسب وادعى المال وزعم المقر انه ليس هو وطلب عينته ولا بينة له حلف على الحق لاعلى انه...
انه ليس بذلك ادعى على آخر عدا في يده ابيه العبد بشر او ميتة يحلف على البينات وان يرضى...
العلم والفقه ان الوارث حلف عن الميت ولا يحرم النيابة في اليمين حتى يحلف على البينات...
اصل بنفسه لا يابى عن غيره وان اختلفا فقال الميراث عليه في يده عنده فاحلف على العلم...
قال الميراثي ومثل ذلك ان اقر فاحلف على البينات يحلف الميراثي على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه...
ميراث فان حلف حلف الميراثي عليه على البينات ولا على العلم ومن له حق الحلف على البينات...
اذا حلف القاضي على العلم بقي حلفه حتى البينات حتى لو نكل عن اليمين على العلم فحلف بالثوب لا يثبت...
قضاؤه في العكر بان وجهه على العلم حلف على البينات يسقط الحلف على العلم ويقضى لو نكل لان...
الحلف على البينات اقوى والحلف على فعل الغير على العلم الا في موضع يدرى به دفع التهمة عن نفسه...
كالمدعى يدعي ان المودع قبض المودعة من دارى وجوز ان يحلف على فعل الغير بان كان قال ان لم...

على العكر

اليمين بخلاف ما قال الامام

فلان الدار اليوم فانت طالق ثم ادعى دخوله وادعى بطلانها بخلاف ما ذكره الامام
البيروني في التلخيص على فعل الغير على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فخرج مسألة المبيع والطلاق
ولو قيل الا اذا كان يتصل به او لغير التهمة يخرج كل المسائل والدعاوى اذا اجتمعت من واحد على
واحد خلف مينا واحدة كذا في الفوائد والزيادات رجل على رجل الف فاقربه ثم انكر اقرا
قال بعض المدعي ان كان خلف بالله ما اقربته هكذا به وقال الصغار يحلفون على نفس الحق لا
الاقرار ويعد انباء على ان الاقرار على سبب الملك ام لا فمن جعله سببا حلف عليه ومن قال
الاقرار لا يثبت من اسباب الملك حتى يثبت دعوى الملك بناء على الاقرار بخلاف دعوى الدفع بناء
عليه بدليل ان الاقرار بالجزء لا يثبت دعوى المأذون والمريض مرضا طوت لواقب الجرح المال لا يثبت
بشيء مع عدم صحة التملك لها الا للمريض من الثلث وفي النوازل كل من اقرب شي لا يجوز اقراره لا
يحلف لو انكر كما لو ادعى على ميت ما لا وقت له وصيته ولو ليس بوارث واراد حلفه لا يحلف وان
ادعى عليه الاقرار بان وارثا حلفه فحقيقته في الدخيلة ادعى انه ارثي من فلان واخفى ذو
اليد ايداعه بنده الموصوفه برهن ام لا فلو لم يتم وطلب عليه انه اودعه يحلف بالله لقد اودعته
لان على فعل الغير لا يتصل به شيء ويحلف في الدعوى الصحيحة لا الفاسدة اذا انكر وزعم المدعي
عدم الشهود او عدم حضورهم او ادعى غيبة الشهود عن البلد حلف الحاكم المدعي عليه
حلف واثار باصبعه وكما الى رجل اخر باه ماله على كذا اصدق ديانة لا قضاء والدعوى ان
وقع على فعله من كل وجه بان ادعى عليه الفعل يحلف على البتات وان ادعى على فعل الغير من كل وجه
فان ادعى دينا على ميت بسبب الاستملاك او ادعى ان مورثه غصبه وسرق فعلى العلم الا اذا كان
شيئا يتصل به كما اذا برهن المشتري على ابقاء المشتري او سقته عنده يحلف البايوع على البتات
لان اتصال التسليم به او لغير التهمة عن كذا مودع يدعي قبض المودع من داره وان فعل المدعي
عليه من وجه وفعل الغير من وجه بان قال اشتريت مني او استاجرت مني او استقرضت مني
فان هذه الافعال يقوم بالثبوت بفعل غير وفعل نفسه فيحلف على البتات وقيل التحليف على فعل
الغير على العلم الا اذا كان يدعي لعلم بفعل الغير كالمودع يدعي ان ربه المودع قبض المودع
منه وكذا الوكيل بالبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم اقر البايوع ان الموكل قبض الثمن وانكر الموكل
فالقول قول الوكيل مع يمينه واذا حلف بغير المشتري ويحلف الوكيل على البتات بالله لقد قبض
الموكل الثمن وهذا يحلف على فعل الغير على البتات ولكن الوكيل يدعي علمه بذلك اذا اشكره فيما يدعي
عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع في الحرام وان ابي خصمه لا حلفه ان اكذبه
المدعي محق لا يحلف وان انه مبطل سأل له الحلف ادعى عليه عند القاضي ما لا فله بقر ولم ينكر وقال
ابن المدعي عن هذه الدعوى من حلفه بنظر ان كان المدعي يرضى على دعواه حلف على عدم الابراء

في شرط ان الحلف على فعل الغير
يكون على العلم
فلان الدار اليوم فانت طالق
في ان الاقرار من اسباب الملك لا
يثبت من اسباب الملك حتى يثبت
دعوى الملك بناء على الاقرار
كل من اقرب شي لا يجوز اقراره
لا يحلف لو انكر كما لو ادعى
على ميت ما لا وقت له وصيته
ولا يحلف على العلم الا في التهمة وان طلب
المدعي عليه من المدعي حلفه بالله
ما يعلم ان فلانا اودعه لكذا
فلان الدار اليوم فانت طالق
في ان الحلف على الدعوى
لا يثبت من اسباب الملك حتى يثبت
دعوى الملك بناء على الاقرار
كل من اقرب شي لا يجوز اقراره
لا يحلف لو انكر كما لو ادعى
على ميت ما لا وقت له وصيته
ولا يحلف على العلم الا في التهمة وان طلب
المدعي عليه من المدعي حلفه بالله
ما يعلم ان فلانا اودعه لكذا
فلان الدار اليوم فانت طالق
في ان الحلف على الدعوى
لا يثبت من اسباب الملك حتى يثبت
دعوى الملك بناء على الاقرار
كل من اقرب شي لا يجوز اقراره
لا يحلف لو انكر كما لو ادعى
على ميت ما لا وقت له وصيته
ولا يحلف على العلم الا في التهمة وان طلب
المدعي عليه من المدعي حلفه بالله
ما يعلم ان فلانا اودعه لكذا

فان لم يكن له يمين حلف المدعي عليه عند المتقدين وخالفهم بعض المتأخرين وقول المتقدمين احسن
واذا قال المدعي بعد الانكار اني المدعي وطلب حلفه على عدم الابراء يحلف المدعي او لا فان حلفه
يحلف المدعي ذكرهما الفضل في يده صيغة زعم انها وقف جلة على ابيه واولاده خاصة ان
اخاذه من اولاد الوقف وقفا على كل اولاد واولادهم ان ادعى اصل الوقف لاعمين وفي عدم
الفايدة في حلفه وان ادعى شيئا من غلبه في يده حصلت منها حلفه على نصيبه من الغلة لا يذري
المكثرة الف ذواليد ينكر ومب رضاء مورثه فادعت زوجته الميت ان الارض وقعت في
نصيبها والهة كانت قبل التهمة وزعم المورث به انها كانت بعد التهمة ووقع الارض في نصيب
الواهب ولم يجد على ذكر يمينه وحلفت المرأة على ما ادعت ليس له ان يحلف ساير الورثة ايضا لان
تحلفها ظهران الهة كانت ميتة شاع فيما تميم فامر برد الارض فان ادعى دعوى متفرقة كالدراهم
والدينار والمحتاج والدراهم قال الفقيه ابو جعفر ان غرض من المدعي التفتت على القاضي والا لا ولو كان له
خامس رجل بطلا وتوجه عليه المدين فقال المطلب للقاضي بر بديا تعاني منه ليحلف المدعي او لا فحلف
الاقرار وحلف فيما توجه الحلف ان تحزر القاضي عن الادرام امره بلا جبر فقال الفقيه ابو جعفر ان
عرفت المدعي امره باليمين والا لا ولو كان المدعي هو الوكيل فقال المدعي عليه اخره وكذا ليحلف المدعي
حتى حلف الكل لا يجيب القاضي امينا او امينين الى مخدرة لا يخرج ليحلفها فقال لا حلفا لا يقبل الا بشا
وفي المنسقى عن الثاني ان المطلوب اذا كان رضاء او امرأة تبعث من يستخلفها وقال الامام لا يبعث
من عليه الدين الموقبل قدامه الدين الى القاضي قبل الحلف وحلفه في اليوم قبل كل شيء وجه هذا القاضي ان كان
الحالف لا ينفى ان لا يكون حقه لباي سبه ولكن ليس للقاضي ان يقبل منه بل يحلف بالله ما لم ينكره شيء قال
الفقيه فينبذ دليل على ان قول المدعي قبل اليوم ليس باقرار ولا يثبت الى قول بعض الحكماء انه اقرار بالدين
الموقبل ويجب عليه المال وذكر الشافعي عليه حين موقبل لواقبه وادعى الاجل لا يصدق القاضي حلفه
ان يقول القاضي حاله ام موقلة ان ادعى الحالف حلفه بالله ما لم ينكره شيء الذي يدعيها وان حلف
بغير هذا الطريق حث ولو مقرر الا يصدق ان حلفه متا ولا قوله تعالى فتطهروا الى ميسرة لانه قبل
انظار الدين لا يتاخر ولو حصل له في الحال ما يلزم الاداء فان حلف القاضي الذي عليه الدين الموقبل قبل
ان يسأل المدعي حاله ام موقلة وقال الشافعي وسعد فذكره لوقال المفسر ان شاء الله فخر كبه
لسانه لم يسعه وفي المحيط للمرأة اثبات الموقبل وان لم يكن لها ولاية المطالبة وكذا الدين الموقبل
وفيه وفي دعوى الدين لوقال مراهب جيزي وادى نيست فليس جوابه عن بعضه لانه يصدق
على الموقبل قبل جوابه وهو الاكسبه وسمعت من بعض فقهاء اخر اذ زعم ان قوله وهو الاكسبه معناه الاكسبه
بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى دفع اليه مائة ثم اخلفا فقال القاضي قبضه ووجه

عليه
في دعوى حلفه على عدم الابراء
فلان الدار اليوم فانت طالق
في ان الحلف على الدعوى
لا يثبت من اسباب الملك حتى يثبت
دعوى الملك بناء على الاقرار
كل من اقرب شي لا يجوز اقراره
لا يحلف لو انكر كما لو ادعى
على ميت ما لا وقت له وصيته
ولا يحلف على العلم الا في التهمة وان طلب
المدعي عليه من المدعي حلفه بالله
ما يعلم ان فلانا اودعه لكذا
فلان الدار اليوم فانت طالق
في ان الحلف على الدعوى
لا يثبت من اسباب الملك حتى يثبت
دعوى الملك بناء على الاقرار
كل من اقرب شي لا يجوز اقراره
لا يحلف لو انكر كما لو ادعى
على ميت ما لا وقت له وصيته
ولا يحلف على العلم الا في التهمة وان طلب
المدعي عليه من المدعي حلفه بالله
ما يعلم ان فلانا اودعه لكذا
فلان الدار اليوم فانت طالق
في ان الحلف على الدعوى
لا يثبت من اسباب الملك حتى يثبت
دعوى الملك بناء على الاقرار
كل من اقرب شي لا يجوز اقراره
لا يحلف لو انكر كما لو ادعى
على ميت ما لا وقت له وصيته
ولا يحلف على العلم الا في التهمة وان طلب
المدعي عليه من المدعي حلفه بالله
ما يعلم ان فلانا اودعه لكذا

المدعى

ما لا خلاف ان المدعى لا يكون
المدعى لو كان له الحق

لا يمتنع الخدمه وتفسيره

ان قال شهودي حاضرة امهله

على ان يثبت المدعى بغير
او بطلان المدعى بغير

فمن المدعى عليه في الشرح

في الامانة كما في قول البزري

في دعوى الغائب وان لم يجره
سلطه على النظر في وقت

وقال الدافع قبضه لنفسه كلف المدعى لا المدعى عليه لانه اقر بسبب الضمان وهو قبضه بال
 اذا ادعى انها غير مختصة وزعم وكيلها انها مختصة ان كان من راي القاضي احضارها
 ليحلفها في وقت الوجوب لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على انها مختصة او لا فيحضرها
 وان كره اولياءها وان كان من رايه ان لا يحضرها ان مختصة فان كانت بكرا او من بنات الاثاف
 فالقول قول وكيلها بلا عيل انها مختصة وعلى المدعى البينة وان من بنات الاوساط ومضى
 ثبت فالقول قول الخصم على انها غير مختصة مع البينوع وعلى الوكيل البينة على انها مختصة و
 التعويل فيه على العادة فان الاثاف والبنات الاوساط بعد الزفاف مدة تجتمعت عن المخرج الى ملاء
 ويخرجن الى النور والماتم وبنات الاثاف ولو بعد الزفاف مدة تجتمعت عن المخرج الى ملاء
 المواضع الانا دار فيما يتبعه ويلازم على التركة كورس الاخت والمعة فاذا كانت لا يخرج الا الى
 تلك الجهة كانت مختصة وان كانت تخرج فيما لا يزمها حتى صار المخرج لها عادة لا يستحقه كذا
 افاد الامام الحلواني ادعى المختري او المستفوض على البايوع او المقض الايفاء وانكر القبض خلفا
 ولو ادعى المضارب او الشريك دفع المال وانكر ربح المال يحلف المضارب او الشريك الذي
 كان في يده المال ولو حلف البايوع او الدايع على عدم الاستيفاء وقال المختري او المديون ببنية
 على الايفاء ان قال لي حاضرة امهله القاضي ثلثة ايام ولا يحكم بالاداء وان قال لي غايبة لا تمهل
 على ان يثبت المدعى بغير المدعى عليه في المطلوب فحلف لا يجب لانه تعليق الايجاب بخبر وكذا لو اطلق على
 ان يحلف المطلوب بما ذكره على انه بريء مما عليه فهو باطل والمال لانه تعليق البراءة بالخبر اذا
 زعم المدعى عليه غيبة شهود او مرضهم يثبت القاضي الى المحلة التي فيها الشهود وبها اعترف فان
 كانوا مرضى او غيبا كما ذكره المدعى فيحلف القاضي عليه بعهده والا لا كما ادعى الامام الاعظم رضي الله
 التام اذا انكر شهادته لا يحلف طوعا المدعى عليه في التام وقال انه كان ادعى هذه الدار
 لنفسه وراثة حليفه لا يحلف وان برهن على ذلك يقبل ويبطل شهادته ولا يشرط لهذه الشهادة
 حضور الشاهد بكنى بحضور المدعى قال الامام الحلواني لهما ان كان منع قبول البينة كذا منع الاعمال
 الا اذا اتهم القاضي وصي الصغير او متولى الوقف او قيمه احضر رجلا ولا يدعي شيئا معلوما فله
 ان يحلفه نظرا للوقف واليتم اخذ دراهم من عليه وانقذها التام فله وجوب بعضه زيوفا
 لاضمان على التام وقد وردت الى الدافع وبستره وان انكر الدافع ان يكون دافعه فقول قول
 القاضي لانه اخذ غيرها وندرا اذا لم يقرب استيفاء حقه او الجهاد فانه اقر لا يرجع ان انكر الدافع
 ان يكون دافعه **في فروع القضاء على الغائب** في الجاه الاصفه قال ان طلق فلان
 امهله فانت كذا فادعت انه طلقها وفلان غائب وبرهنت لا يصح وقبل ابعده وبه اخذت من الاجبة

والاخر

والقول

على

الاخر

والذي جعل الناس خصالا والارواح
الامة البينة على الغائب انه وكل

فمن المدعى عليه في الشرح

باصري معار ذلك

في الامانة كما في قول البزري

فان المدعى عليه

في دعوى الغائب وان لم يجره

عليك هذا الاخر

الاخر جدي والاول اصح لانه فيه ابتداء القضاء على الغائب بخلافه اذا قامت البينة ان زوجها
 قال لهما ان دخل فلان الدار فانت كذا وقد دخل فلان الدار وبرهنت حتى يقبل اتفاقا والاول
 يعرف من الاصل الذي تذكره وموان البينة اذا قامت على شرط حق الحاضر بالبنات فعلى الغائب ان كان له
 ابطال حق الغائب عن طلاق او عتاق او بيع الاصح انه لا يقبل وان لم يكن فيه ابطال حق الغائب يقبل كما في
 مثله الثانية والذي يعمل الناس فيما اذا ارادوا اقامة البينة على الغائب انه وكله في قبض حقه
 على الناس يدعي واحد عند القاضي ان الغائب تلقى تلك الوكالة ببيع هذا الحاضر دارة من فلان بكذا وقبض
 هذا اذ ان من فلان وحقق الشرط وصار موكله على الغائب في القبض وهو وكله على هذا المحضر
 فيقول المدعى عليه نعم انه وكله كما ذكره الا انه لم يوجد الشرط فيقيم الوكيل البينة على وجود الشرط
 فيقتضي القاضي بالبائع والوكالة لا يصح الاعلى اختيار الامام الاخر جدي كما فيه من ابطال حق
 الغائب وذكره في الاسلام انه انما يكون الحاضر خصما عن الغائب باصري معار ذلك ان يكون الحاضر
 وكيله عن الغائب وانطوى والثاني ان يكون المدعى عليها شيئا واحدا وما يدعي على الغائب سببا لما
 يدعي على الحاضر لانه قد يفتي عليها حتى لو حضر الغائب وانكره لا يلتفت الى انكاره قلت فكر البينة
 فيما اذا كان ما يدعي عليها شيئا واحدا وهو طامس الثالث ان يكون المدعى شيئين مختلفين ما يدعي على
 الغائب سببا لما يدعي على الحاضر لكل حال لا يفتكر عنه فيكون خصما ويقضي عليها انا اذا كان المدعى على
 الغائب قد يكون سببا على الحاضر وقد يكون بل ينكر عنه حال فان كان ما يدعي على الغائب نفسه يكون
 سببا لما يدعي على الحاضر فانه يقضي بهما الحاضر لا على الغائب ولا يكون الحاضر خصما عن الغائب حتى لو حضر
 الغائب وانكره خارج الى اقامة البينة عليه وان كان المدعى شيئين وما يدعي على الغائب لا يكون
 سببا لما يدعي على الحاضر نفسه وانما يكون سببا بالبقا الى وقت الدعوى فانه لا يقضي بالبينة
 ادعاء المدعى لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب انا الذي يكون ما يدعي على الحاضر والغائب شيئا واحدا
 وما يدعي على الغائب سببا لما يدعي على الحاضر لا يكون ما يدعي على الحاضر لانه لا يقضي بالبينة
 ملكه وانكره واليد فبرهن المدعى ان الدار دارة امرتها من فلان الغائب كما ذكره بغيره ويقضي
 له بالدار لانه المدعى عليها شيئا واحدا وادعاءه من الغائب بسبب ثبوت ما يدعي على الحاضر لان
 الشراء من المال سببا للحالة الثانية ادعى على اخرانه كفل عن فلان بما يدور عليه بالكلية وان
 انكر الحق فبرهن ان ادعى على فلان كذا بعد الكفالة يقضي به في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر
 انكره لا يلتفت لغائب يقبل ويقضي على الحاضر والغائب واقا الاصل الثالث وهو ما اذا كان المدعى
 شيئين وما يدعي على الغائب سببا لما يدعي على الحاضر فبينا في مسائل الاولى قد ذكرنا محضنا
 حتى وجب عليه المدعى فقال القاذف انا عجزت برفعي جذا بعد وقال المدعى لا بل اعتقك مولاك و

ويرى على اعتاق مولاه يقبل العتق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره فادعى شئ من مختلف العتق وكما ان كان احد من المالكين لا ينفك عن الآخر لا محالة والثانية لو شهدا على رجل فادعى المشهد عليه انها جدران فلان فبدر من المدعي ان المالك الغائب اعقها يقبل ويقضي بعتقها لان العتق لا ينفك عن ولاية الشهادة الثالثة قيل عدل وله وليان احدهما حاضر والاخر غائب ادعى الحاضر على الغائب ان الغائب عني عن نصيبه والغائب نصيبه مالا وبر من عليه يقبل ويقضي على الغائب فانه قبل بره على ملاهما اذا كان جديدا غيبا وحاضرا ادعى العبدان الغائب اعق حقتهم وصاروا عند الامام موكبا فواجب على الحاضر قصر اليد عنه عند الامام لا يقبل وان تحقق السبب قلنا عدم القبول عند الامام لعدم الخصم بالحالة المعقضية بالكتابة لان ان اختار السكت النصفين يكون مكاتب للمعتق وان اختار السعا يكون مكاتباً لتسكت وانما اذا كان المدعي شئ من المدعي على الغائب قد يكون سبباً ما يدعى على الحاضر وقد يكون فذكره سلبين الاول جاز على العبدان وقال مولانا وكفى بنقل اياك اليه فبدر من العبد على انه حره يقبل في حق قصر يد الحاضر لا في حق ثبوت العتق على الموكب ولو حضر الغائب وانكر لا بد من إعادة البينة الثانية ادعى ان زوجها وكله بنقلها فبدرت على ان الزوج طارها لثا يقبل في حق العتق لا في حق الطلاق لان المدعي ثبوت الطلاق والعتاق على الغائب وقضى ليدعها والافتعال ليس بلان لم يثبت الطلاق والعتاق لا محالة بل يتحقق الطلاق والافتعال بان لم يكن الوكالة موجبة وقد تحقق بان يكون الوكالة متقدمة على الطلاق والعتاق فبان ان لا يكون خصما على الغائب في حق الطلاق وبالنظر الثاني يكون خصما في حق العتق والافتعال من الوكالة فانه ليس من ضرورة افتعال الوكيل تحقق الطلاق افتعال الوكيل فلا يقضي بالطلاق والعتاق وانما اذا كان المدعي شئ من السبب باعتبار البقاء فذكره سائلا الاول اشتري جارية فادعى المشتري ان البايو كان زوجها من فلان الغائب واشترى بها المشتري ومولا يعلم به فانكر البايو فبدر من عليه المشتري لا يقبل لان حق الحاضر ولا في الغائب لان المدعي ثبوت الرد على الحاضر والشكاح على الغائب في ادعى على الغائب من النكاح ليس سبباً على الحاضر الا باعتبار البقاء فجوز الطلاق بعد النكاح وان تقرر البقاء على البقاء بان قالوا انها امراته الحال ايضا لا يقبل لان البقاء تبع الابتداء الثانية بدر من المدعي فاسد على البيع من غائب جيل راجع البايو فخرج البيع للفا لا يقبل لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع لا يثبت حتى الاسترجاع الا باعتبار البقاء في الحال فانه اذا طرد البايو يعود ملكه الاسترداد وان تعرض له البقاء لا يقبل ايضا لما ذكرنا الثالثة بديه دار بيعت دارا بجبرها فادخلها بالسفعة فزعم المشتري ان ما في يد الشفع على ثباتها من الغائب لا يقبل في حقها

ان

اعراض غيب على الامام

الحاضر

في ما يكون المدعي شئ من بينهما النكاح

في ثبوت قصر اليد على وكيل نزل العبد والمرأة المطلق والعنف انما هما من غيبها

قد

الطلاق والافتعال

ولا من ضرورة تحقق الطلاق

لغائب فبدر من امره

لان الشراء ليس سبباً لا باعتبار البقاء في ملكه وان تعرضوا للبقاء ايضا لا ينعقد ما قلنا وذكر الامام البدر ان يتنصب خصما لاثبات شروطه كما يتنصب سبب حقه لان الحق كما لا يثبت بلا شرط كما لو فذعن ان اذ ادعى العتاق انه جدران فلان فبدر من المدعي ان فلانا اعقها يقبل وان كان العتق شرط الحقة فالسراج الاسلام الاعتاق سبباً كما لا يخفى لان كماله لا ينفك عن حاله وما لا ينفك عنه يكون سبباً وفي دعوى المشتري ادعى ان فاطمة بنت النفعه تزعم المشتري ثباتها بالوكالة لغائب او قال كنت احترقت قبل الشراء اني اشتريتها فلان وبر من عليه لا يقبل فعلى هذا الواجب عليه ان يثبت ان الذي في يده لي وبر من الخاطبة انها فلان الغائب وكان وكله بشرائها لا يندفع الخصومة عنه في الاقضية عن محمداً ادعى دينا على رجل فقص البينة وغاب المقتضى عليه او مات عن ورثه غيب وله ان يقتضى مال في ولاية القاضي عند قوم يقررون المقتضى عليه ليس للقاضي ان يقضي الدين من ذلك المال في حق المقتضى عليه او وانه لا يصح له ان يقرره فبدر من المدعي ان الدار اذا كان في يد ورثه واحدهم غيب فادعى رجل انما اشتري نصيب الغائب منه وبر من عليه ان كان باقي الورثه مقتضى خصبة الغائب لا يقبل لعدم الخصم عن الغائب لان احدهم لزمه يكون خصما عن الميت فيما يقضي له عليه لا في الوارث وان كانوا مشتركين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وانكر لا يلتفت الى انكاره وذكره بذكر وذكره الخلفاء توفيقا للقاضي على وكيل الغائب او هي الميت يقضي على الوكيل والوصي لا على الغائب الميت ويكتب انه قضى على الميت والغائب محض وكيله وصية ادعى على الغائب ليس للقاضي ان يتنصب وكيله عنه وفق هذا الوجه البينة على الغائب بلا وكيل وقضى فذم ذكرناه والحق في اثبات المدعي على الغائب ان يكيل للمدعي رجل يكيل على الغائب ويجوز للمدعي كفاية شفاهاً فبدر المدعي عليه ما لا يعلم ما بالكفاية المطلقة فيقول الكفيل بالكفاية ويذكر لزوم كماله على الغائب فبدر من المدعي على لزوم كماله على الغائب يقضي كماله على الكفيل لاقراره بالكفاية ثم يترك المدعي الكفيل عن الكفاية ويثبت كماله على الغائب لكون الكفيل خصماً لأن ما يدعى على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت كماله على الغائب وفي مثله يكون الحاضر خصماً عن الغائب وهذا ان كانت الكفاية لم تكن على الغائب اقاما ادعى ان على الغائب الغا وموكفيل عنه فبدر من فاقضاه لا يكون قضاء على الغائب الا اذا ادعى الكفاية عن الغائب بانه في يكون القضاء با كماله المعقن قضاء على الكفيل والغائب وفي دعوى الكفاية بكل ما على الغائب لقضاء به معين يكون قضاء عليها سواء ادعى الكفاية بالامر او لا وما ذكرناه ان الخصم شرط قبول البينة فلا يقبل على الغائب محمول على ما اذا اراد ابطال يد الغائب واستيفاء شئ منه اذ اراد ان يأخذ حقه من ثمن ما في يده يقبل ببيته وان على الغائب وبنيته ببيته كسب الحال اصله مشكلة جامع الصغير من باع عبداً غائباً المشتري غيبته منقطعة قبل

الان

لا في حاله يكون نصراً عن الميت فيما يقضي له عليه لا في الوارث

يقضي على الوكيل والوصي لا على الغائب

في ثبوت العتق على الغائب وقد مر

حل

بكل ما له

في ثبوت البينة الشفاهاً بالبينة على كماله قضاء على الغائب

في ثبوت البينة الشفاهاً بالبينة على كماله

فقد التمس وقبض العبد فانه الباع يدفع الاموال للقاضي ويرد على دعواه فيبيع القاضي ويؤتيه العتق ولا يحتاج الى قبض او كبر من الغائب لاقامة البينة على ما اوجبه، فيكون رواية فيمن استاجر ابلا الى مكة من العراق ذائبا وجائيا ومات المأجور والطريق فاستاجر بركبها بالكر الى مكة حترها الله تعالى وزدنا اليها بفضلها فاذا بلغها دفع الاصل الى القاضي ان راي بيع الرواية باعها وبعت غيرها الى ورثة فان اراد المستاجر ان ياخذ اجرة العود من غيرها كلت اعادة البينة لذلك ووجه ما ذكرنا وفي الجامع قال قال لاخر من الغلات ما قضى له به على او ما ذاب ودفن في له على ومنه المأمور ذلك وغاب الامر فبين المكفول له ان له على الغائب كذا وعليه من القاضي ان يقضي بما على الغائب حتى يلزم الكفيل لا يحجب القاضي اليه قبل حصول الغائب فيلزمه بخلاف ما لو كانت الكفالة بكل ما له عليه فمنه من الطالب على ان له على المكفول عنه الف درهم حين يقبل وان كان المكفول له غائبا ثم في الاول اذا مضى له عنه ما قضى له به بغير ذاب اولزم اذا الكفيل يدين على المكفول عنه واني الدافع خوفا من محو الغائب لم يجز على الدفع ولو قال المكفول قد رقت الاصيل الى القاضي فلان بن فلان ويرثني بالمكانات في عليه بها فقلت ويرثني من ذلك الان يقضي بالمال على الاصيل والكفيل وكذا لو لم يبرهن وصداقة الكفيل انه قضى له بعد الكفالة على المكفول عنه يلزم اتمالك الكفيل **التاسع في نصب الوصي وفيه ثلثة انواع الاول في الفاظ** **وترتيب** في فتاوى سمرقند كتب هذه التواب او الوصاية ولم يذكر المحبة لا يبيع ولو كتب انه وصي من جهة الحاكم او منولى من جهة الحاكم او من جهة الشارع ولم يذكر المولى جاز وعلى هذا كتابة القضاء في المجتهدات وفي الصغيرة وكلتكم بعد موتي ايضا وجعلتكم وصيائي في حقوقي توكيل قال الاخرات وصي في مال صا وصي بوريوت وكذا قول القاضي جعلتكم وصيائي تركه فلان وفي التوارث جاء الفواء والورثة الى قاض وقالوا مات فلان ولم ير من الى احد والحكم لا يعلم ذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصي ابصير وصياد ذكر اخضاف ان اذكر ان بنى فلان فهو وصي في كذا عند الامام لا يكون وصياد وعدما يكون اذا بلغ وكذا قال اوصيت الى فلان فاذا بلغ ابني فهو وصي دون فلان او مو وصي مع فلان لا يكون وصياد عند الامام وعدما يكون اذا بلغ وصياد على الوجه الذي ذكره افراد اوجما ولو جعله متوليا في وقوعه كذلك عن الامام الثاني انه يبيع قال الامام الخوافي للقاضي ان نصب الوصي في مواضع لا كان في التركة دين مهر كان الدين او غيره او وصية او صغير فينصب قضاء الدين وتنفيذ الوصية او حفظ مال الصغير ولو قال الوارث انا الاقضي الدين والايح التركة استلم التركة الى الدين نصب القاضي من يبيع التركة وكذا لو كان الصغير متبذرا متلفا مال الصغير ينصب وصياد لحفظ ماله ولو استردى الوارث من مؤثره شيئا ثم اطلع بعد موته على عيب في نصب القاضي وصياد حتى يرده الوارث عليه وكذا اذا استردى الاب من ابنته شيئا فوجده عيبا فنصب القاضي وصياد حتى يرده الاب عليه وفي الصغيرة

مفتی محمد رفیع

الفصل

توضیح علی

الوكالة بعد الموت ايضا كالان
الوصاية حال اقبوت وكالة
في بعد اقبوت الوصاية بشرط

في تفتيش الوصاية والخطبة بالباطون

في قولها يا رب لا افسد الدين ولا ابي
الشركة بغير القاي ومسا

في رة الارث في المشرق المجمع اجد حوث

اذا كان في التركة دين فباع الابع والجزء العفارة والعروض لتقضاء الدين ليس له ذلك بخلاف وصية الارثاقه
 بمكة البيع لتقضاء دين او لتنفيد وصية قال الامام الخواري يحفظ هذا فان محمد لم يذكره في الاصل فانه
 اقام الجزاء مقام الاب منها وقال فيه اذا ترك وصيا وابا فالوصي اولى فان لم يكن فالاب اولى والفقهاء
 وذكر المختص اذعي ديني في تركه وكل الورثة كبار عتق ان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن بلدة
 المتوفى لا ياتي ولا يذهب القافلة نصب القاضي وصيا وان لم يكن منقطعاً لا ينصب واذا كان للصغير انصب
 ولا حاجة الى اثبات حق للصغير ان كان غيبه الاب منقطعة نصب القاضي وصيا والا لا وله ان ينصب
 المفقود وصيا حفظ حقوقه ويطلب من الغرماء ولا ينصب عن الغائب وانما يلي نصب اذا كان
 مازوا بالاختلاف وينصب عدلاً اميناً كافياً لا غريباً لا يعرف ويثبت ذلك بأخبار واحد نصب
 متوكلاً في وقول من في ولاية لا يبعد وكذا اذا كان الواقف والموقوف عليه يسافى ولاية فان كان الواقف
 عليه في ولاية كطلبة العلم او الرباط او المسجد لا يصحبه الوقف قاله ابن الاسلام يصح اذا كان المختص
 عليه حاضر وقال الامام الخواري يعتبر النظام والمراعاة وفي مجموع النوازل ما يوافقه قال قاضي سمرقند
 نصب قتيماً في محروقة وقفي بخاري والمدعي ينفذ دعوى العوى والسي نصيب وصيا في تركه والائتام
 في ولاية لا التركة اولى العكس وبعض التركة في ولاية البعض مثل بصير وصيا في كلها قال ابن
 الاسلام يعتبر النظام والاستعداد وقال ركن الاسلام ما كان من التركة في ولاية يصير وصيا
 وقال الشافعي في التيمم في ولاية التركة وفي الوقف كونه المدعي عليه في ولاية وعليه بل ما ذكره
 القاضي قاضي نصيب في مال التيمم وله ضبعة بخاري فباعها الوصي بعو **نفع في اثباته** والى
 للميت وارث بالخ مقدم بالدين يقبل عليه البينة على اثبات الدين او الوصية او الوصاية قاله
 الاقضية وانما يقبل هذه البينة على الخصم والخصم الموصى له او مدعيه الميت لو الوارث والزم له
 الميت دين خصم فيما ذكره المختص وقال بعض المشايخ ولو برهن على فاحش من مولاه ان الميت
 اوصى اليه ان المدعي عدل رضي السيد محمد بن في التجارة يقتضي به وان عرفه بالنسب والحناية لا
 وان عرفته الراي وقلنا لهداية في المقر في يوصيته ونعم اليه غير متكرراً اميناً وكذا لو لم
 يظهر منه فسق لكنه انتم يضم اليه اخر هذا اذا ثبت الوصاية بالبينة اما اذا اقر مدعيه المتوفى او
 مودعاً وصية لا يثبت باقراره ولا بامره بتسليم الدين ولو ثبت الوصاية بالبينة وفي نسخة
 الوصية التي كتبت في حيوة اقرار الميت الاناس بالديون واقراره لانا بالوصاية وانواع
 البتة وحضر بعض الغرماء وقضى له بحقه بالبرهان ثم حضر عزم آخر او موصى له اخر لا يقضي للآخر
 بينة الاول عند الامام وعند الثاني يقضى وفي الوصية بانواع البتة كيتي بذلك البينة بالاجماع
 ثم انما يفي دعوى الابصار اذا كان المدعي املاً للوصاية اما اذا لم يكن املاً كالعبد والصبي لانه
 لا يملك التصرف

قال حفظ هذا
فالقوى اليه
فالوصى اولى من الاب

في نصب الخليل على واثق بن
وسيد بن الامم بن قنصيه

مسند محمد بن عبد الله بن
المرحوم علي بن النعمان في ولايته

لا اله الا الله
محمد و آله و سلم

القاضي

شعور

في ايام الجفاف سنة ١٩٥٥
للغروب ١٩٥٥ خذوه بغض

القول

مجلس

في مرقاة المفاتيح
وعليه الفتوى

وكان فان ان يقر من السجدة التي لا يجوز للصوم

يلقى منها البر والالتزام
المراد في المصنف

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

في مرقاة المفاتيح
والاشارة الى ما لا بد من

من يقوم عليها والا لا وذكر القاضي ان الكفيل يخرج لجناته والاولاد وفي
غيرهم وعليه الفتوى وقال ابو بكر الاشكافي اذا جرح الناطق لومته في الجسد وانما
ولم يخرج من يقوم عليه كذا عن محمد ومذاقنا اقل عليه لهلاك وعن الثاني انه لا يخرج
الهلاك في الجسد وغير سواء والفتوى على رواية محمد وانما يطلقه اذا اكله بكفيل وان لم
يجد كفيلا لا يطلقه وحسن الخضم بعد التكفيل للاطلاق ليس بشرط ولا يخرج الى الحمام ويتنزه بالبحر
وعن الامام انه يمنع من الوطئ بخلاف الاكل للضرورة والظاهر عدم المنع كونه تدخل عليه
اوامته حتى يطأها في موضع خال فان لم يجد مكانا خاليا لا يخرج للوطئ ويمنع من الكذب في
وان خاف ان يقر من السجدة التي لا يجوز للصوم واذا جرح الجرح في السجدة التي لا يجوز
المال قال الامام الارسا بندي بطين الباب ويترك له ثقبه يلقى له منها ماء الجوز والماء والفتوى
ويترك له سائر من الثبات ويبارع الباقي وان له ثياب حسنة باعها القاضي وان شئى له الكفيل
فرف الفضل الى الدين ويبارع ما لا يحتاج اليه في الحالة حتى يلبس في الصوف والبطيخ في الشتاء واوله
كانون من حديد يبارع ويترك له من طين وعن شرح باع العامة ولو فسد المشتري ان كان قبل
القبض يبرع القاضي المبيع للمني وعند الامام لا يبرع العتار والعرض وعصيان لا يبرع العتار اجماعا
والخلافة المنقول وقيل يبرع العتار عند ما وملازمة وفي شرح الفقه في الخلاف في مال الحاضر
وفي الغائب لا يبرع العتار والعرض وان طفق بالدينار وله عليه فداهم فيه روايتان اعمد
في شرح الطحاوي على انه لا ياخذ وفي الصغرى على انه ياخذ قال المديون ابيع عرضي واقضي ديني
اجله القاضي للمني ولا يحسب ولو له عتار بحسب السعي ويقضي الدين ولو يمين قليل وان وجد
المديون من يقرض ليقض به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان اراد الدين اطلاقه فلا حضور القاضي له ذكره
فان اخر المديون ظالم اعند الناس والقاضي يقبل بنية الاعار ويحلف قبل المدة التي تذكرها وان
كان مشكلا امره بل يقبل البينة قبل فيه روايتان اختار الامام ابن الفضل القبول وعادة المشايخ
عدم القبول قبله واختلفت الروايات في تلك المدة التي يشاها القاضي في الجسد في كتاب الكفالة
بشهرين او ثلثة وفي رواية الحجة باربعة وفي رواية الطحاوي بنصف الكحل والصحيح تقويمه
الى راي القاضي لانه المنهج والسارع الى قضاء الدين واحوال الناس فيه متفاوتة وقال الحنفية
ان كان المديون شحيا ياخذ برواية الكفالة وان منعته بالاكثرت يمشا اهل الخدمة من جيرانه
وتحاطب في المعاملة لا يواظب على ان من التقات والاثان احوط ولا يشرط فقط الشهادة
وشرطها في الصغرى ولا يشرط في بنية الاعار حصة المديون فان برهن المطلوب على الاعار
والطالب على اليسار فبينة الطالب ولي كينته لا يبرع مع بينة الاقران ولا يشرط بياها

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

يقتل ليسار وذكر القاضي ان القاضي من الجسد بعد مدة فاخذ الاعار خذ منه كفيلا ونفقه
ان كان صاحب الدين غائبا ولو كتب على رجل دين وله دينه صفار وكبار لا يطلق من الجسد قبل الاستيفاء
بكفيل الصفار وقال الحنفية يثبت الاطلاق بقول السوء ولو فقه لا يعلم الا بالاولاد صاخر يخرج به عن
الفقهاء عن الصفار يشهدون انه غافل فقدم لانعلم الا لسوى كسوته وثياب ليله واخبرناه
وعلمنا فان لم يجز احد من حاله ان ادعى المديون الاعار والدين اليسار قال في الجرح لا يبرع
في كل دين له بدل كمن او فرض او حصل بعقد او التزام كصديق وكفالة وفي جامع الصمد لا يبرع في
المولى ويصدق في المولى وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصديق بلا فصل بين مؤجله ومجمله
وفي الاقضية وكذا يصدر في نفقات الاقارب والمزونات وارث الجاني ارب الدين اذا ادعى اياه بالمال
بعد ما برهن على الاطلاق يجلف عند الامام والمجوس مال في بلد آخر يطلعه بكفيل وان علم القاضي
غربة لكن له مال على آخر يتقاضى فان جسد غريبه المولى لا يحسب اطلاق القاضي المجوس لا فلا يبرع
ادعى عليه اخر ما لا ادعى انه مؤثر لا يحسب حتى يعلم غناه **نوع في الملازمة** اذا اخرج المجوس
معه المدعي انما دار ولا يوارقه ولا يلزمه في موضع معين لانه جسد ولا ينعقد من الدخول في
يقتب لغايط او غداء الا اذا اعطاه الدين واعذله مكانا للغايط وان كان عمل المديون
ولا ينعقد للزدم من ذلك لازمه الا اذا اعطاه نفقة ونفقة عياله فله اذا منع فله اذا منع
من السعي وان يلزمه بنفسه او عياله او جده او غلامه او نيايه فلو ابي المديون ملازمة
وقال اجلس مع الدين له ذكر وليس للطالب الجلوس في الشمس او على الثلج او مكان يضرب فلوله
المطلوب الجسد والطالب الملازمة لازمه وملازمة المرأة ان تلازمها امرأة فان لم توجد لها حرة
في بيت مع امرأة فلوله على الباب والمرة في بيت نفسها وطلوع الباب وليس له ان يجلس في بيتها
تلازمها الرجال بالتمها في موضع لا يخاف عليها الفساد ويحلفون وبالبيل تلازمها النساء
وفي الواقعات عليها حق لئلا يلازمها وجلوسها ويقض على ثيابها لان هذا ليس محرما
هرت الى خدعة اذا كان ياتى على نفسه دخل عليها ويكون بعيدا منها يحفظ نفسه لان
في هذا الخلق كافي فيمن يرب بمشاع انسان ودخل داره ان يدخل عقيبها لياخذ حقه وفي
النواز لا يقدر لشيء ولا يحسب من يكفله بنفسه لا يحسب القاضي وخلى بينه وبين الغريم ان شاء
لازمه وان شاء ترك ادعى على اخر ما لا ادعى على القاضي اياها لازم خصمه اياها وان طال **نوع**
في الجرح على الفقيه الماحي وملا الذي يعلم الناس الجرح كاسقاط الزكاة والنفقة والمراة
الردة حتى تبين من زوجها والطبيب الجاحل وملا الذي يشي اناس الدواء ويعوت منه المريض
وعند ما يبرح الجرح على الكل بناء على صحة القضاء بالا فلا من فالامام قاس سائر المقررات على الاقرار

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

في مرقاة المفاتيح

والاعتاق والتدبير والاستيلاء والتزويج في عدم جريان الحج وعندهما بالحيص كالمريض عرض
الموت بالفساد باطل عنده جائز عذما ولو نفعان اما الخفية في عقله بان كان سليم القلب لا يفتدى
الى النفقات والثاني ان يكون مسرقا مضيقا واجبا على ان يخرج منه المال حتى يبلغ ثمان وعشرين
فان باع او اشترى ان فيه نفع اجاز الحكم كالصبي الا ان يمنع المشتري عن ايفاء الدين اليه فان
لم يبلغ المشتري نفع القاضى ودفع اليه النعم برئ وكذا الوديع الوصى المال اليه ولو سيقى للحج
برئ الوصى اذا دفع المال الى الصبي بغير في ظاهر الرواية وعن الثاني اذا كان للمعسر دين على
غيره اخذه القاضى وقضى به دينه وعن محمد بن الحنفية اذا علم ان له مالا في بلد آخر يؤمر بالبيع في ذلك
من الجسر وبأخذ منه كفيلة على قدر ما ساقته ثم يأمره ان يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان اخرج
مخرج الى تلك الجسة وإذا سأل عن حال المحضى القاضى بعد ما مضت مدة ذكرناها فاجابته عوس
انك الجس وان اخبر باعانه خلاه قال الامام الحلواني طلب المحضى عين الطالب لانه لا يعرف انه
معلم خلفه فان نكل اطلقه وان حلف انك جسته سطر العدل على بيع الموهوب فامتنع ان شرط
في عقد الرهن بغير الرهن على البيع وان اشترى باع القاضى اجماعا وان لم يكن مشروطا في العقد
اختلفوا قال الصدر بجبره في البيع وفي ظاهر الرواية لا وكذا لو كفل الجسومة اشترى عن المحضوة
بعد غيبة الموكل بل يجبر على ذلك في الزيادة المطلوب اذا اراد دخول بيته فاما ان يارز للدخول
معه في بيته او مجلسه ولو مع على باب داره لانه لو تركه يدخل الدار بما يجرب من جانب آخر ففوت
الملازمة ويجوز الجلس في الحجر عند الصلوة لملازمة الغريم وقال القاضى المذهب عندنا انه
لا يلازم في الحجر لانه لذكراته تعالى وبقيت هناك سالت محمد بن اعين اخرج من السجى عن نفليس
قال يلازمه لانه لا علم لنا بما له فعله اخفى باله فيختر جدا ملازمة ذكر الملازمة واداد به الجس بليل
التقارب قال قلت له فان كانت الملازمة يقرب بالعيال لكونه ممن يكتب بالسعى في الطرقات قال
انه صاحب الدين ان يوكل غلاما له يكون معه فلا اشغفه عن طلب بقوته وقيامه يومه وان كان
ترك اياها لم لا زمة على قدر ذلك قال قلت له ان كان عاملا يعمل لغيره قال كان عاملا يورثه بعهده حيث
يلازمه لازمه وان عملا لا يورثه على الطلب خرج وطلب وان في ملازمة ذمات قوته وقيامه
يكفاه ان يقيم كفيلة بنفسه ثم يخلى سبيله وعنه للطالب ملازمة الغريم بلا امر القاضى وان كان
مقدرا بجدة سائل شتى وفيه تدوي والكفيل في ولاية القاضى والخط في الاباحة طلب
القاضى احضار خصم خارج محرقا لدعوى عليه ان قريبا كان محرقا ويجوز خصمه ويبعث في
منزله وان بعد بكافة احضار البيعة واقام على وقعه عواه فان فعل احضره وكفى المستور
ثم يصير عليه البيعة لو انكر وقيل بخلافه فان حلف المستحقة وان نكل لاقالت زوجي بربر الغيبة ويكره

فالمحرم

بمنه المال حتى يبلغ ثمان وعشرين

الشارع
في ضمان الوصى اذا دفع مال الصبي اليه فيكون
في ضمانه ان كان له مال في بلد آخر يؤمر بالبيع في ذلك

في ضمان الوصى اذا دفع مال الصبي اليه فيكون
في ضمانه ان كان له مال في بلد آخر يؤمر بالبيع في ذلك

في الضميمة
في ضمان الوصى اذا دفع مال الصبي اليه فيكون
في ضمانه ان كان له مال في بلد آخر يؤمر بالبيع في ذلك

في الضميمة
في ضمان الوصى اذا دفع مال الصبي اليه فيكون
في ضمانه ان كان له مال في بلد آخر يؤمر بالبيع في ذلك

المحرم

منه ماله في اول نوبة آخر فرياس
او ب القاضى بعد ما مضت مدة ذكرناها فاجابته عوس

بلا نفقة لا يكفل عند الامام لعدم لزوم النفقة وقال الثاني استحسن في نفقة شهر زفقا بالناس فعلى
هذا الوصل كذا ذكره ديون المولى فقابا لانام لا يبعد ذكره في كفاية الفتاوى واذا قال المدعى
لا بيعة او بيعة غايبة عن المصطفى حضوها وطلبك ياخذ من المدعى عليه كفيلة الى ثلثة ايام او الى
المجلس الثاني فقل وعن محمد بن الرجل اذا كان موهوبا او كالمال حقيقا الا باخذ كفيلة حكم بفصله في الحال
ومد اذا كان المدعى عليه ولو غلب الا باخذ كفيلة في المنفى هشام عن محمد بن قدامة الى القاضى وادعى
عليه وقال البيهقي وطلب كفيلة الى احضارها قال ان سافر لغيره بالملازمة الى قيام القاضى فان
احضرها والا فذلك لم يكن له عليه سبيل وذكر قبل هذا انكفيل يوما قال قلت فان كان من أهل البلدة
ان يبريد الخروج قال لم هو على ذلك يلازمه قدره قيام القاضى اذا حلف ان يبريد الخروج يوما فقلت فلم
لا ياخذ منه وكفيلة بالخصومة قال لانه يقول ليس له وكفيلة فان قال المدعى للقاضى ان اجد
ممن ترضى به فيجعله وكفيلة قال قبله واجعله ولا اجيز اقراره عليه ثم تاقبت الكفالة للثمة
ايتام ونحوها ليس له بدلا يبرأ بغير الوقت عن الكفالة فان الكفيل لا يبرأ بعد مضي شهر بل
ملو تسعة الا موعلى الكفيل حتى لا يبطال الكفيل الا بعد المدة لكن يحل الكفيل صح وهذا الكفيل
للتوسعة على المدعى حتى يسلم المدعى عليه في الحال فيبرأ الكفيل فيخرج المدعى عن الايتام بله وهذا قول
الفقيه الجرجاني قال ان تاجر الكفالة ايتام ثلثة ايام لتأخير المطالبة لا لتأخير الكفالة و
ذكره الاصل انه يصير كفيلة لا بعد الثلث اراد به ان يصير كفيلة لمطالبة بعد الثلثة وغيره من المتأخر
اخذوا بنظام الكتاب وقالوا لا يصير كفيلة في الحال حتى لو احضر البيعة قبل وجود ذلك الوقت
بحال لا يبطال الكفيل في الظاهر كذا في مختصر عصام ادعى المدعى عليه البراءة عن الدين وقال لم البيعة
حاضرة في المصر يوكل ثلثة ايام ولا يستوفى منه الحال لانه لو وقع الغلط يمكن تداركه وان اجله
الى مجلس الثاني جاز ايضا والتقدير في الكتاب بالثلث لكون القضاة مجلسون في كل ثلثة اعطى المدعى
عليه كفيلة فقال المدعى الكفيل غير نفقة جبره القاضى على اعطاء كفيلة نفقة والثقة مولد الذي لا يفي
ولا يبرأ من البلدة بان كان له دار مرفقة وحانوت معروف لا يسكن بكرة في بيت يتذكره
ويبرأ عنه وهذا مما يحفظ وانما يأم القاضى المدعى به اقبالا عليه فلا وذكر ابن سماعه انه اذا
كان المدعى جاهلا بطلب الكفيل لا اذا كان عالما به ولم يطلب وان كان المدعى منقولا وطلب
المدعى به وبفعل المدعى عليه كفيلة فعلى القاضى لان اعتماده لا يحصل الا بها فان اباه المدعى
عليه امر القاضى المدعى يلازمه المدعى عليه والمدعى وان المدعى عقارا لا يبطال الكفالة بالمدعى فاذا
طلب جرد الدعوى من المدعى عليه وكفيلة بالخصام اجابة القاضى اليه فان شرب نفسه المدعى عليه
فذكره والا لا يجيز القاضى وكذا لو طلب المدعى عليه من القاضى ان يسأل المدعى بسبب الدعوى اى من اى

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

لا يكفل ولو قال يستوفى في المصر

وجه يدعي هذا السؤال فان ابي القاسم ان يجده لا يجده وعن الثاني اشترى من رجل عبدا
وتعاقبوا فخرج المشتري ان رجلا يدعي هذا العبد وطلب من القاضي ان يأخذ من البايع كفيلا
ان ان استحق المبيع يرجع بالخبر على الكفيل في القياس ولو قول الامام لا يجب لعدم ادرك
الذبح واستحق الامام الثاني وقال بجيب القاضي الى طلب الكفيل وان ادركه شيء طالب الكفيل في
الحزب انه ادعى عليه جارية في يده فانكر فقال المدعي سلمه بل اخذها مني بجيب القاضي وبسبب الدخان
اعترف انه اخذها منه امره بالرد بالاثبات انها له ادعى عليه مغاربة او عارية او ودعة او
اجارة فقال الراي ان دعوى بتقديري رادى ليست فطلب المدعي من القاضي ان يسأل المدعى الكفيل
مذاق له واجاب بالحوال الاول يجده على البيان فان بين المدعي على ذلك لا يلزم شيئا ما لم يدع عليه سبب
الضمان ويثبت بالبينة فيما لو انكر الضمان اصلا فيثبت المدعي لانه لا يجوز دفعه بالحدود
كذا في العتاي ادعى الجحوس ان ادعى بعد طالب البسائر فالقول للطالب فان شهد باعارة يقول
يحتل وليس له شهادة على النفي وذكر الامام السرخسي ادعى رجل في محضر اقر رجل مال من غيلة
بيان السبب لا يقبل المحضر عند عامة العلماء لانه لو كان وجبا ليقع السبب لما اقرض عنه مال الى غيلة
الاقرار علم كذبه في دعواه وفي الخط ادعى ما لا معلوما وقال مرازو في جدي من مال في باند سبب
حاشي كدريمان ما او اود لا يثبت المدعى بهذا السبب وفي الدعوى والبينات ادعى عليه
على غيره ما لا معلوما دينا لا سبب صحيح وذكر فيه واقرا المدعي عليه ان ذاعليه سبب
اشترى كذا دمن من السم وقبضه وبيع او صافه شراد صيحي افا في بعضهم ان المحض فاسد
من وجدين الاول الذي دعوى الاقرار ليس بدعوى حق لان حق المدعي لانه لا الاقرار فدعواه دعوى
ليس بحق والثاني انه بان وجه الكذب في هذا الدعوى يكون الاقرار غير صحيح لانه لا الموجب
او الاقرار فلو كان باسبب لا دعاه فلما مال الى الاقرار علم كذبه وقال بعضهم انه صيحي لان
عدم الصحة انما هو على تقدير المدعى بناء على الاقرار بان يقول لي عليك الف وهذا العبد لي لا انكر اقرت
ومنا وقع الدعوى مطلقا لكنه مع دعوى المال ادعى اقراره ايضا حتى قال ما يخفى لو قال مراتب
دينا راسا كرتا اقرار كرت لا يسمع ولو قال مراتب دينا راسا وتويز اقرار كرت لا يسمع
ودعوى ظهور الكذب في هذا النوع وقوله لم يدع السبب قلنا نعم لكن لا نذكره بل لانه لم يجد من
يشهد على السبب وجعلنا مداه على الاقرار اذ قال المدعي لي بينت وطلب من علي خصي لا تحلف
القاضي لانه يبداه بيمينه عليه بعد الحلف ويريد ان يفتي وقد امرنا بالشرع وقال لا تحلف
قال الامام الحلو ان شاء القاضي مال الى قوله وان شاء مال الى قوله كما قالوا في التوكيل بلا رضى الخصم
ياخذ باني القولين من قال في الحيط قوله اذ كان الرجل مضيا لا يحضره القاضي فيلحقه ان لا

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

اليه

نقد

الادب

يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه بالركوب والحمل على الشيء من غير ان يترد عنه وهذا القول ارفق
نوع في ولاية القاضي له ولاية اقرار القسطنطين المنقط وولاية اقرار مال الغائب وكذا ان يفتي
اذا خاف عليه تلف اذ لم يعلم مكان الغائب فاعلم كانه بعينه اليه لانه يمكنه حفظ العين والمالية وكل
هذا انه يمكنه مال الغائب اذا خاف التلف وكذا ان يفتي وكذا في جميع غلات المنقود وطلب الوارث ذلك
او لا وهذا التوكيل ان يتقاضى ويخاصم ويكره حتى يفتي له لا واجب بمقدوره لانه المنقود وان كان له
فليس ان يخاصم لان التوكيل من جهة القاضي لا يمكنه الخصومة بل خلافه الا ان يكون القاضي ولاه ذلك
وبعد الخصومة بينهم في جوارحات في غير مصره وترك ما لا يخفى ووارثه واراد ان يذهب بالثركة الى مصره
فاخذ القاضي العدل ان الغائب من هذا المصروف الثركة دينا او بضاعة ليس للقاضي ان يوقع الثركة حتى
يخبر الغائب لانه يحصل العلم عند غيبة الخصم وكذا ان يبيع من مال الغائب ما يبيع من مال الغائب كذا في الحار
ويجوز وليس للقيمة ولا لاية الاستدانة لاجل الجرح بل هو امر لواقف واجازة القاضي وليس للقاضي تزوج
ام ولد الغائب ولا لاية لانه يفتي ويمنع عطاء من حمزة فيمنع عليه الف لرجل وخمسة لآخر وبيان
ترافوا الى القاضي وجسوه بدونه ولم يحمية لا غير كيف يتهم بل قال لو يقضي دين كل منهم كما
اراد بوزن وقدم من شاء لولاية المحي على نفسه وما لانه كان غائبا وماله لا في بالدقون قسم بينهم
بالخصم لان ولاية القاضي نظرية والاثبات والمقدم بنافي النظر اجد حارة وغائب ويجوز
فادع عنده ايضا لا يجوز للقاضي بيع داره لانه انما يبيع لغيره طامعا عنده ولا يمكنه اثبات الدين على
الغائب المحجور الدين والدين غايبة شاء القاضي اخذ الدين ووضع عند عدل واطلعه وان شاء
الطلقة بكفيل فله في النوازل وكذا الورث المحجور على الافلاس ورث الدين غائب وامسح
بعض المتأخرين ان المحسنة اذا احسن الزيج وكان قاض لا من جسد ما معصية في الجور
محمد بن جحس حتى جعل محال الخرج والهرب قال بوزن بسيطا يمتنع عن ذلك واذا كان
المحجور يرفق الطعام فالقياس ان يمنع ويقتصر الكفاف والعفاف والمان والصبي والاحابت
والاقارب فيسواء ما خلا الوالد والولاء والاجداد والجدات **نوع اخر** تزوجت امرأة
الغائب برجل فدين الزوج الاول على انها امراتان ادعت الطلاق حين تزوجها الا بوزنها
القاضي اخبر القاضي عدلان ان فلا ناطقت امرات طلبت الطلاق وان واحد ان لم يكن عدلا لا يجب
عليه الطلب وان عدلان لم يصدق فكذلك وان صدقت فكذلك وان صدقت بطلت فهو في سعة منه
وفي المنقى ادعت ان زوجها طلقها وغاب ان عرفها القاضي امرات رجل بعينه منعها عن النكاح والا
ان برئت على طلاقه وفي قول يظهر الدين عن ربات ولم يظهر له وارث بل هو القاضي فان لا له
وارث اعطاه والا وضعه في بيت المال وصرفه الى القناطير ونفقة الايتام فان ظهر بعده وارثه

نوع

ارفق واج

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

في هذا الدعوى من ذل البذلح الامر بان
انه عليه فانه يجب

فيما ياتي في هذا الحكم وما لا ياتي

اذا اورد
اذا اورد

في نسخة من السلطان او اخذ
من مال وام من سائر في

ولا يفتي به

او الحكم

في نسخة من السلطان او اخذ
من مال وام من سائر في

خالفه

في نسخة من السلطان او اخذ
من مال وام من سائر في

يلام

بشيء من الاداء

والا ياتي

بحار

لو لم يزلوا عليه الرجوع يومه الى منزله لم يملك

الحق في طاعة

صحة من بيت المال قال القاضي عليه السلام في الرقعة من خصم قضت على غيره اذا لم يمتد
القاضي على قاضي اهل البلد ويقتضي بالفتوى الى مصر خذ لا ياتي بخلافه لقضا وانما ياتي اذا اخرج
خلف من المذبح وكذا المذبح ان يصار الى خارج القاضي كمن ياتي من المذبح الى خارج المذبح
الدعوى وغيره واصبح الحكم بالام في وجهه على الكتاب للعلو الحق وفي التوازل لا يحسن الدعوى فامر
القاضي بجلوسه ان يصار الى دعواه ففعلنا ثم استشهدنا على الدعوى لا بأس على الحاكم فيما لا يوافق ولا على الحاكم
ولا يصير السلطان مطعون في شهادته ما من اخذ من السلطان ما لا يحسنه في الخصومة في الاخرة
لصاحب الحق مع السلطان ومع القاضي ان لم يخط السلطان وبعد الخط عند الامام يكون مع السلطان
لا يخذل اذا اراد ان يذهب مع خصم السلطان لا الى القاضي كونه يتركه ولا يفتي به لكنه ان عجز عن
الاستيفاء عند القاضي ذهب الى السلطان اذا اخذ القاضي من بيت المال رزقا او الفقيه والعالم
او المتعلم لا يكون عاملا باجر بل هو عامل لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى فابوبكر وعمر
الله عنها اخذ من بيت المال اذا اعطى القاضي من بيت المال للثمن درهما في ارض كتابه وعن صفية
ورقة فاعطى الكتاب عشرة وعشرة للجواز قالوا اجب ان يصر فيه الى غير ما ذكر بل اجب الصرف
الى الذي ذكره القاضي اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رايه بخلافه فاختصه المذبح
يوم القيامة مع القاضي والمذبح اقام المذبح فلا بد ان يخذل الحاكم والقاضي لانه انما ياتي بالاجل
لان احد السبع من اهل الاحتياط في زماننا وبعض اذكاء خورزم قاس المفتي على القاضي فاورثت
عليه القاضي صاحب مباشرة الحكم والمفتي سبب الحكم فكيف يواخذ السبع بالمباشرة فانقطع وكان
لذلك يقول القاضي في زماننا انما ياتي الى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك لانه غير عالم حتى يقضي بعلمه **كتاب**
الشهادتين وفيه ثمانية اجناس **الاول في المقدمة** عن الامام الفضل الشهد
على شئ تم امتنع عن اداء الشهادة وعلم انما لم يشهد ضاع الحق يفتق بترك الاداء وعيانة
الاجناس ان قدر على شامد غيره الايات وهذا الاول وفي النصاب لا يشهد في المباينة وفي
المداينة فرض على العباد لانه يتلف المال لولاه الا اذا كان لا يخاف خوفا من حقايرة وفي النوا
منزل انما ملأه ذهب للاداء يمكن الرجوع يومه الى منزله لم يملك عليه حضوره الا لا وان يفتي الا
يقدر على الشئ ان يتبرع ان يشهد بركبه فلا يكس به وان لم يفتي الا ان يفتي او يجد ما يتبرع به
الدابة فيمكن المشهود له بدابة لا يقبل شهادته لانه في معنى الرثوة كذا في الثاني وان اكل الشاة
طعام فلا يقبل ابو جعفر ان يشهد له لاشا من اهل البلد لا يقبل وان شهدا يقبل ومن شهدا لا يقبل فيها عني
الثاني يقبل فيها وقد رايانا وسعنا من عداات السلف الصالح والكلف عدم اجتنابهم عن الكوايد وكذا في
وانكروا غير ذلك فحقود الانكروا بلا تكييف دل ان لا بأس به ويشهد ما عني ادب القاضي ان ملته

بلا انكار مذكور

غير القاضي عند الشفاعة من الامير اذا لم يكن مشروطا لا بأس به اذا علم ان الشاهد لو شهد لا يقبل
القاضي شهادته فهو في شهادته من ان لا يشهد اقر عند قوم ان عليه كذا الفلان من فلان ثم اخبرهم
بعدمه رجلا او لئلا ان المذبح قضى هذا الدين فاجابوا للشهود ان شاءوا وشهدوا بالدين واخبروا
القاضي بخبر القضاء وان شاءوا امتنعوا عن الشهادة ان كان المذبح عذرا لا يشهد له كذا قاله
الفقيه ابو جعفر ونصير بن سلام وذكر ان اطلقا نكاحا او سقا او قولا فلما اراد ان يشهد
يشهد عند عدلان بل يلقها ثلثا او كان الشايع احق البعد قبل بجة او لولاه عن بعد القتل لا يحل لها
ان يشهد بالنكاح وغيره وان واحد اقر لا يشهد في الشهادة به وكذا الوفا لا عاينا رضاعها من
امرة واحدة وكذا الوفاين واحد انصرف في شئ تعرف الملاك وشهد عدلان عنده ان هذا الذي الفلان
اخبر لا يشهد له للتصرف بخلاف اجاز الواحد لحد له ولو اخبر عدلان انه باع من ذي اليد له ان يشهد
عالم ولا يفتي الى قولها استدل على امرة لا يعرفها الا يجوز حتى يشهد جماعة انها فلانة وعند الثاني
يجوز اذا شهد عدلان انها فلانة ولا يشترط ثبوت وجهها وشروطها في جميع الاصغر ومال الامام
بكر على انه لا يشترط روية شخصها ايضا وغيره على انه يشترط روية شخصها ووجهه المتسقي في كل
على امرة لم تات في شهادته عدلان على انها فلانة يجوز له ان يشهد عليها وذكر الحضانة رجل في
بيت وحده ودخل عليه رجل ورأه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت منكر غيره فسمع اقراة
من الباب بلاروية وجهه حله ان يشهد عا اقر وفي العمود رجل خيل فورا لرجل ثم سأل عن
شئ فاقروا ثم يتبعون كلامه ويؤثرون وطولا ليراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسمعوا كلامه
يحل لهم الشهادة ولا يجوز الشهادة بالسماع الا في اربع مسائل التلب والشك والموت والقضا
بان قضى في مبراه الناس وسمعهم يقولون انه قاض لانه يشهد على انه قاض مصر كذا وكذا لسمع
انه فلان من فلان الفلان له ان يشهد له ابن فلان وان لم يعاين الولادة الا يرى انما يشهد له
الصدق ابن ابي حنيفة وفي الخصايل قدم رجل بكرة وذكر انه ابن فلان واقام طوبلا لم يسمع لانه
ان يشهد له ابن فلان حتى يلقى رجلا من اهل البلد يشهد له به ولو نظر الى رجل يشهد به
ونبه ولم يخاطبه ولم يكر له ان يشهد به عليه وفي الشك راي رجلا يدخل على امرة في سمع
الناس ان فلانة زوجة فلان شهدا انها زوجة الا يرى انما يشهد له الصدوق زوجة عليه
اللام والشهادة بالسامع على الدخول جائزة ومن اراد اثبات الدخول ثبت الخلو الصحيح
واذا سمع ان فلانا مات وضع به ما يضع بالموقف لانه يشهد على الموت كما يشهد له سيدنا
عليه السلام قضى في قضية مسألة عجيبة ومثوان واحد اذا عاين الموت لا غير واذا اخبر لا يثبت
خبره حتى يجره على الاجل في شهادته عند الحاكم واذا جاء خبر موت رجل من ارض وضع الملة يصنعون

في نسخة من لا يشهد

شهدا على امرة لا يعرفها الا يجوز

رجل خيل فورا لرجل

في نسخة من لا يشهد

في نسخة من لا يشهد

فلا يجزى
والصحيح
فان اصله انما هو شرط

فان الموت في كل من
من واحد على الظاهر
والفصل الثالث
في شرط الشهادة

الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

بالميت لم يسمع من شاهد على موته الا اذا عاين موته او سماعه من المعايير ولو شهد بموته وقال
اخبرنا بذلك من سبق في الاصل انما يقبل الشهادة وكذا ذكره الحنفية ايضا وفيه اختلاف المشايخ
وكذا لو قال لا شاهد فانه لا يثبت الموت كالموت في الوقف الصحيح انما يقبل السماع على اصله
لا شرط عليه بالسماع لا يثبت على الايجاب ولا شرط عليه في الوقف ويثبت عليه في
من اصله لا يثبت عليه الصحة فهو من الشرائط ونقص الفضل على انه لا يثبت في الوقف الشهادة بالثبوت
واختار الرضا في جوابه على اصله لا شرط عليه بان يقولوا انه وفيه على السجدة او المقبرة هذه انا اذا
لم يذكر ذلك لا يقبل ولا يثبت من الشرائط ان يقولوا ان قد راى من الغلبة بكذا ثم يعرف الفاضل في كتابه
الحكمة فلو كان لا يقبل ولا يثبت في الخبر الموت لفظ الشهادة انا الذي يشهد عند الحكم لا يثبت من
الشهادة انا في الفصل الذي يشترط فيها الشهادة عدلين لا بد من لفظ الشهادة في الاخبار ايضا كذا احتج
الصدوق وكذا يجوز الشهادة على انه قاضي بغيره او الى بلد كذا الذي يشهد وان لم يعاين التقليد في
ولا يشهد فيما سوى ذلك بالسمع والكتاب والشهادة على النكاح بالسماع يشهد بالنكاح لا بالسمع
في الموت اذا شهد جنازة او اخبر بذلك رجل او امرأة ان يشهد على الثبات وان لم يعاين وكذا يشهد
على النكاح بالشهادة اذا شهد وبغيره وبغيره ورافقه ورافقه عدلان انها امرأة فلا بد في النسب اذا
سمع الناس يقولون انه ابن فلان والنسب خلاف الموت فانه لو اخبره بالموت رجل ورافقه حل له ان يشهد
وفي غيره لا بد من اخبار عدلين قال رجل لامرأة سمعت ان زوجك مات له ان يتزوج ايا كان الخبر عدلا
فان تزوجت باخبرها جماعة ان الزوج الاول ان يصدق الاول بغير النكاح كذا في فتاوى الشافعي وفي
المسني لم يشترط تصديقها بل شرط عدالة الخبير وفي النوازل لو عدل لكنه اعلم في حدود في قدف جاز فلو اخبر
واحد بموت الغائب وثالث بخبره ان كان الخبير عاين الموت او شهد جنازته ولو عدل له ان يتزوج
هذا اذا لم يزوجها او اتفقا وتابيح الموت آخره اذ لا يزوج الحيوة في الحيوة اولى وفي وصايا اعصام
شهد بان زوجها فلا مات او قتل واقران على الحيوة فالموت اولى وفي فتاوى الفضلي شهد عندها
عدلان زوجها ارتد والعياذ بالله العظيم بل لها ان تتزوج فيه روايتان في السيد الاجر وفي الاستحسان
شهد ان فلان الغائب طلق زوجته الحاضرة لا يقبل واذا شهد عندها او اخبرها واخبر عدل او شهد
عندها او عندها بغيرها بانه تزوجها طلقها او مات عنها ووقع في قلبها صديق الخبير لها ان تعتقد وتتزوج باخر
وفي الصحيح فيما يقبل بالسماع على غير الشبهة الحقيقية وهو ان يسمع من قوم لا يتوهم اتفاهم على الكذب
ولا شرط فيه العدالة ولفظ الشهادة والحكمة ان يشهد عنده رجلان او رجل وامرأتان عدلان بلفظ الشهادة
وفي الشهادة على الموت لا يقولون سمعناه من اشخاص لكن يقولون دفنا وصلينا عليه حتى يقبل فقالوا المعايير
موت وكنته اشهر عندنا تقبل خلاف ما لو قالوا ان شهد به بالملك لان انا انما يتصرف فيه الملك لا يقبل على ان

في الجامع الصغير اذا راى شيئا في غيره جاز ان يشهد انه لا في الرق ان كان بالغا او صغيرا بغيره عن نفسه والا
فان كان له وكذا القاضي اذا راى عينا في يد رجل جاز ان يقضي بالملك وفي فتاوى القاضي لوقا لا يقبل الشهادة
بالسمع لم يعاين ذلك ككثرة شهوده لا تقبل لوقا لا سمعناه من الناس لا تقبل وفي المسني كل امرئ ما يشهد
فيه بالسماع مثل الموت والنسب واقران في قبلي صدقه ما سمعنا من الخبير ثم شهد عنده عدلان خلافه
لم يسمع ككثرة الشهادة الا اذا علمت يقينا انها كاذبان وان شهد عدل عنده خلاف ما وقع في قلبه من سماع الخبير
انه يشهد بالاولى الا ان يقع عنده امرأة واحدة او الزوج طلقها بعد النكاح فلا بد ان يكون السماع او الخبير
اعتقه او الولي او المقتول عن نفسه وانكرت المرأة النكاح او البايع المالك او القاتل القاتل لم يسمع ما بينت الا ترى
انها ان اخبر امرأة بطلاقها اياها ليس لها تدعي بها وان شهد عندك عدلين واحد عدل عما ذكرنا ليس
لها الاعتصام عن الشهادة الا ترى ان لو شهد عندها واحد بالطلاق ليس لها ان تدعي نفسها عنه ولو قالوا
في الشهادة بالملك لان انا انما يتصرف فيه لا يقبل وكذا الحنفية يجوز ادعاء الشهادة فيه اليك في التصرف وراى في
الاقتضية الوقوع في القلب انما هي حتى يسمع اذ ان الشهادة حتى لو راى ذرة في يد كتابين او كتابين في يد رجل
ليس في رايه انه من اصله لا يشهد بالملك في المسئلة على ربيعة او جعفر بن عمار المالك بان عرفه باسمه ونسبه
المالك محدوده وراى يتصرف تصرف المالك ولا يخبر احد يدعي انه لا يشهد ان كان لا يشهد انه لا الثاني ان لا
يعرفها الا لجل الشهادة بالملك الثالث ان يعاين المالك المالك بان سمع الناس قالوا فلان بن فلان
في قرية كذا فاصبحته فوجدتها كذا وكذا ولا يعرف تلك الصيغة ولم يره يتصرف ولم يعاين يدعي عليها ليس
ان يشهد وان شهد لا يقبل والسابع معاينه المالك المالك بان يشهد لاداة النسب ببيت بالشبهة والمكر
ثابت بالمعاينة ولا يشهد بالشبهة في الاول اذا كانت الورثة التي يضاف اليهم الولاء ثم عوانه انه رقيق وعنه
الثاني اقر وهو قول محمد بن حوز ولا يجوز في العتق والطلاق اجمالا قال الحلواني هذا قولهما وعنه الثاني انه كوف
كما في الولاء وفي المسني الاجماع ان يشهد في المعديات بالسماع حتى يسمع اجماعا الى الشهادة للمسني يشهد بالزنا
للملك المطلق لانه ملك من الاصل والشرع حادث وقيل له ان يطلق والادراج كما ذكرناه يشهد بغيره ولم
يذكر السبب للقاضي ان يثبته من السبب فان سئلوا ولم يذكره الشهادة يقضي بشهادتهم اذا كانوا اعدوا ولا
اشترى عند فاقه عينا في على البايع ولم يقدر على البينة ثم باعه من آخر فادعى المسني الثاني فانكره حل
شهر فيه دعوى البايع على البايع الا ان يشهد على العيب في الحال راي حطة ولم يترك الحادثة او نذكر كتابته
الشهادة ولم يترك المال لا يشهد على محمد بن عبد الله وذكر الحنفية ان الرطبة الامام ان
يترك الحادثة والتاريخ وبيع المال وصنفه حتى لو لم يترك شأنها ويتحقق انه خطه وخاتمه لا يشهد وان
شهد فهو شاهد مؤثر وعن الثاني انه خطه وخاتمه يشهد بشرط ان يكون مستورا لم يتناول الا ترى ولم يكن
في برصا حيث الوقت الذي كبت اسمه والا لا يشهد واذا شهد عند القاضي يقبل كذا يسأل عنه انه يشهد

في الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

في الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

في الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

في الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

في الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

في الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

في الشهادة على الموت
فان الموت في كل من

ان شاء الله

وَمَا يَفْضُلُ مَلْعُونٌ

وَيُحِبُّ التَّزَوُّجَ عَلَى مِثْلِ مَنْزِلَةِ الْكِبَادَةِ

لا بقاء له من سنة عشر
فانوار العنق من سنة

السفاحه منقوره
نحوه لا تغير الا في
الوجه موافق

شبان عدد ۲۲ بسطوا قوسه و قوسه
فی سواد العله من کبار الاضواء
شاهد بعینه عند العمل والایضاح
فی حقیقه انوار فی قوسه
فی سواد العله من کبار الاضواء
شاهد بعینه عند العمل والایضاح

اشياء يوضع على الشا من مور الى واه قبل
الغشاء لا ينع الغشاء وما يبع

[illegible]

100

والمشهور بالامير الاسنانف
وموالتميزه

[illegible]

في الصحيحين
وكتابه الكبير والتكميل به سواء

501

10

وؤك

...

1

ان المدعى عليه قال ان مدعى آى مدعى به برضى فرستاد لا تقبل وفي الاقضية شمس وادعى الفرائض
 ان اباه مات على هذا الفرائض او انام على هذا البساط او هذا الثوب موضع على راسه او هذا الطير وادعى
 على راسه لا تقبل ما لم يشهدوا انه كان حامله لاحتمال ان الوضوع بين يديه فلا يثبت بالشك ولو شهدوا
 ان الوضوع لم يقبل لان الوضوع لا يتحقق بدون النقل ولو شهدوا ان اباه مات وهو حامل هذا الثوب او هذا
 الطير او ركب على الفريز من قبل وكذا لو شهدوا ان مات وهو كان في هذه الدار او مات في هذه الدار ولو شهدوا
 انه اقر ان الدار له والآخر ان الدار له لا تقبل وان شهدوا انهما اقران هذه الدار له والآخر انه كان ساكنا
 فيها قضى بالدار له وقد دعى الدين لوقا احدى الشهادتين المدعى عليه اقر وقال ان ذى القربى يستأنهم
 او ثوابت شهادتهما تقبل عند شرطه **نوع في التناقض** ادعى دارا فريز من وادعى بطل القاضى بنيه ثم
 جاء بعد ثلثين سنة فشهد انها لا تقبل وكذا لو قال هذه الدار لفلان لاحق فيهما ثم شهد انها لفلان
 آخر وفي التصغير شهد انه ملكه ولم يثبت في يده بعينه حتى اصرح انها لا تقبل قال المصدر وانا افي انها
 تقبل وفي يدي يدعى الاسلام ادعى انها حق وشهدوا كذلك قبل يسمع ويقبل والآخر خلافه وفي فتاوى
 قال الشافعي انهما حقا وحدها مكررا يدعى است ولم يقبل انهما حقا وحدها تقبل وفي التصغير شهدوا
 ان هذا الحدود وقف على كذا ولم يذكره الواقف قبل اذ كان قد عاين ان ذكره الواقف لا المصنف
 يقبل ان كان قد عاين ومصرف الى الفقهاء ولو شهدوا على اقرار الواقف بالوقف لا يقبل الا اذا قالوا اقر
 بالوقف وهو عليه **شهود المدعى للدار** او اقر ان الدار له المدعى عليه فشهدوا
 انها في يده او شهدوا بالدار للمدعى بحجها فشهدوا ان الدار له المدعى عليه فشهدوا بالدار
 النسب وشهدوا ان المدعى هذا الرجل يقبل ويجعل كان الاولين شهدوا بكل ذلك **نوع في الابد**
 مع ذكر الحدود في الشهادة وقال بعض العلماء يكتبي بذكر حد واحد وعن الثاني الاكتفاء بذكر حد واحد
 وعن محمد يكتبي بذكر الحد وحده ويجعل الرابع بازياء الميكويين وعندهما لا بد من ذكر الاربعة ولو
 ذكر الحدود الاربعة لكن بقي احدا الحدود مجعولا لا يضر وهو تركه سواء ولو غلط في الاربعة قبل القبل
 كالترك ذكر الخلو في الخلاف والاصح موافقا المصدر لا يقبل وعليه الفتوى والغلط لا يثبت الا
 باقرار المدعى ان الاربعة غلط ما لو ادعى المدعى عليه لا يقبل وذكره شرح المحيط ان حيلة ان يقول
 المدعى عليه مثل هذا الحدود ليس في يدي فيجوز المدعى ان يحقق الغلط كما ادعى المدعى عليه انما
 اتا لو لم يثبت لا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمدا واحدا لعدم الخصم ولو غلط في حد واحد
 حدين لم يتركوا في المجلس او غيره تقبل عند مكان التوفيق والتوفيق ان يقول كان اسمه فلانا ثم
 صار اسمه فلانا او باع فلانا واشتراه المذكور والمفهوم ان كانت قوة نصه حذوا والا لا وكان
 الامام السرخسي شرط في شراء القربة ذكر حدود المستثنيات من المساجد والمقابر والحياض ويرد

على حد ذاته

منه

لا تقبل

لا تقبل

مخدوم

في الشهادة على اقرار الواقف بالوقف لا تقبل

لا بد من ذكر الحدود في الشهادة

الامام وم

وعليه الفتوى، فاعلمه الفتوى في تركه في الرابع

مصرف المدعى في اثبات الحدود الرابع

ان امسية في قطع ان يكون هذا

الى آخره وان ذكر فيه مستثناة هذه الاشياء بلا ذكر الحدود والامام السيد ابو شجاع كان يكتبي بذكر الاشياء
 ولا يشترط ذكر حدوده تبسيرا على الناس وعلى الطوائف وقال الشافعي الحدود لدفع الجحالة المقضية
 الى النزاع وما رايها احكاما تخرج في المستثنات حتى يجازي الى ذكر الحدود اختاره ائمة خوارزم وغيرهم
 قالت الشهود يعرف ان هذه الدار ملك هذا المدعى لو قالوا ملكه بسبب الميراث عن هذا الميراث في حوزة
 الارث كذا لا يعرف اسم الجيران ونعرف انها في سكة كذا محضرة مسجد كذا الزين دار فلان في زينة كذا
 وجاء المدعى باخرين شهدوا على الحدود فالتقاضي لا يقضي بشي ولو قالت الشهود يعرف الدار ونفخ
 عليها ونشأ الى حدودها اذ اقمنا عليها لكن لا نفهم خيراتها قبل بعث الحاكم امينين مع الشهود حتى
 الى الدار وحدودها فبعضهم ان اسماء الجيران ثم يشهدون بها عند القاضي وقيل بعث امينين مع المدعى
 والمدعى عليه الى الدار ليس شهد الشهود محضرة الدار ويشهدوا الى حدودها ثم يقران اسماء الجيران و
 جيرانه القاضي بذلك ووافق ما قال المدعى حكم شهادتهم واذ قالت الشهود شهدوا ان الدار التي في
 بعض فلان وبذكر حدودها الاربعة ملكه هذا المدعى كذا لا يعرف حدودها ولا نفهم عليها وقال
 المدعى آى باخرين شهدوا هذه الدار المدعى بها على هذه الحدود في رواية يقبل وفي اخرى لا تقبل
 الثالث في الاقضية وفي النوازل الشهود اذا لم يعرفوا الحدود وشالوا النقات وشهدوا عند الحاكم يقبل
 شهدوا على اقرار المدعى عليه بالدار وفي الحدود من عند انفسهم ولا يذكره اقرار المدعى عليه بالحدود
 يقبل ولو قالوا احدهما الزين ارض ورثة فلان قبل القصة يقبل والاصح خلافه ولو قال الزين ارض
 الوقف لا بد من ذكر المصروف ولو قال ارض الملكة يستي اسم امير الملكة ونسبه ان لم يكن واحدا **نوع في**
الشهادة على الشراء ادعى دارا في يد رجل انها له اشتراه فلان من فلانة وشهدوا عايناه ولم يقبلوا
 قبضه بامرهما لا يدفع اليه حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى الباي ورجع محمد من هذا وقال ابو خزيمة الدار
 ولا يدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي المسنى لا يبيع هذه الدعوى حتى ينفذ الثمن عند القاضي فلو صح
 من يدعى عليه الشراء وانكره فذكره الاقضية في مواضع انه يؤخذ الدار من المدعى ويدفع الى الباي وذكر
 فيها في موضعين انه لا يثبت الى انكاره لانه الغائب صار مقبضا عليه وهذا اصح فان قالوا اشتراه من
 فلانة وقبضه ولم ينفذ الثمن يشال ان القبض بامر او بغير امره فان قالوا نحن لانز يدعى هذا لا يقبل
 شهدا فاما فان ما قبل السؤال يحمل القبض باخر الباي بناء على الظاهر ولو حاكم الباي المستحق بعدا
 جاء قضى له بالدار وهذا كذا اذ لم يذكروا الثمن فلا يثبت فلهذا دعوى ملكه مطلق فلا يكون اقرار
 بالملك للغائب ولا يقضي له فيه رواية واحدة شهدوا بالشراء لرجل عايناه شهدوا له بالملك المطلق يقبل
 ان هذا المدعى عليه عن دار مقبوضة ولم يذكرها الحدود يقبل **نوع آخر في الشهادة المودعة** وانما
 شهد المودعة بكونه المودعة ملك المودع تقبل ولو شهدوا ان المدعى اقر انه ملك المودع لا الا اذا شهد له بعد

الطير

قيل

ان الحد اذا كان ارض الملك لا يورث في حده
 اسم الملك وقد مر في غير هذا الموضع في كتابنا

ومما

لا ندري

ما رآه الوديع على ما جبرها ولو شهد المرءان للمدعى قبلت وبعد ملك الرهن لا يقتضي قسمة المدعى لا
 بالغصب ولو شهد على اقرار المدعى يكون الموقوف ملك الرهن لا يقبل قايما كان او هائلا الا اذا شهد
 ردا الرهن على الرهن واذا انكر المدعى ان كان الرهن لا يقبل بذلك لا يقبل وضمانا قسمة المدعى لما ذكرنا
 الخاص بان بالملك للمدعى لا يقبل الا بعد الرد على المصوب منه وبعد اعلان ان لا يقبل شهدا لا يفتقر
 بالملك للمدعى لا يقبل بعد الرد وقبله لان رد عينه كرت مثلا لعدم التيقن ومن الثاني ان رد عينه
 يقبل لعدم الملك قبل الاستدراك عند حتى كان اسوة للغواة عندها اذا انكر المدعى قبل الاستدراك عند
 المقرض احق من غيره المشتريان فاسد اذا شهدا يكون المشتري ملك المدعى بعد القبض لا يقبل وكذا يقضي
 القاضي للعقد بينهما او تراعى على ذلك والعين في يد المدعى بعد الرد على البايع شهدا المشتري بالاشارة
 بعد انقضاء العقد او رد يجب بلا قضا لا يقبل كالبائع يكون المبيع ملكا للمدعى بعد البيع ولو كان الرد
 موقوف تقبل وشهادة الغرضين ان الدين الذي عليها هذا المدعى لا يقبل وان قضى الدين شهدا كذا هو
 الدار للمدعى ان قال المدعى ان الاجارة كانت بامري لا يقبل ولو قال كانت بغيري بامري يقبل ولو كانا في الدار
 بغير اجارة فشهدا لذي اليد يقبل ولو شهدا عليه يقبل ايضا عند ما خلا فالحديث على تحقق الغرضين القضا
 ولو شهدا بعد ذلك بعد العقد عند اختلاف المتعاقدين ان الدين كذا لا يقبل وفي العيون اعتقها بغير شاهد
 على البايع انه استوفى الثمن من المشتري عند حوجه يجوز الشهادة اجماعا وكلمة بطلب الغدرم قبل فلان و
 الخصومة في اصرم عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل للمال طوكه
 يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على ان بنفس الوكيل قام مقام الموكل وشهادة الوصي بعد العزل للمدعى في اصرم
 لا يقبل ولا يقبل وكلمة بالخصومة عند القاضي في اصرم المطلوب بالودع ثم عند القاضي في اصرم الموكل عندها شهد
 الوكيل انه للموكل على المطلوب مائة دينار يقبل ولو شهدا على غير القاضي فاشهد على الوكالة في اصرم المطلوب
 بالودع دينار ودينار على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهدا على المطلوب مائة دينار كانا عليه بعد القضاء له
 بالوكالة لا يقبل لان الوكالة لما اتصل بها القضاء صار الوكيل خصما في حقوق الموكل على عزله فشهدا بدينار بعد
 العزل لشهادة الخصم فلا يقبل بخلاف الاول لان القاضي علم بوكالة المدعى ليس بقضاء الا يرى ان الوكيل لو يصرم
 ان القاضي الاول علم بوكالة لا يقضي بوكالة فلم يصل القضاء بوكالة فلا يصير خصما فقبلت في غير اصرار
 خصما بخلافه اذا اتصل القضاء بوكالة لانه صاخصا في جميع حقوقه وان خاصه في غير مجلس القضاء ثم عزله
 فشهدا قبل اتفاقا فلو جعله القاضي خصما ثم اخرجها فشهدا بحق كان له يوم الوكالة يوم الوكالة او حدث له بعد
 عليه قبل اخرجه لا يقبل عند استقيم فمحدث لان الرواية محفوظة فيما اذا ابا الخصومة في الحق له وقضية على
 رجل عيسى انه لا يتناول الحادث اما اذا اذكر بطلب كذا قبل ان لا يجمعين فالخصومة بصر في الحادث ايضا
 استحسانا فاذ اعمل المذكور على الوكالة العامة قام الوكيل المطلوب في حق الف درهم طوكه عليه ثم عزله عنهما ثم شهدا

القرض
 تقبل
 شهد
 شهادة الغرضين

في شهادة العبد بعد تقيع من قضا
 في حقه اختلاف المتعاقدين

وشهادة الوصي بعد العزل لعين ان قام لا يقبل الا بيمين

خصومة اصل
 في حق علم القاضي بالوكالة بين حكم

ثم عزله عنهما ثم شهدا بالودع دينار ان كان الوكالة عامة كاقبنا والذم واجبة قبل العزل لا يقبل ويجوز
 وجبت تقبل والخاصة في الوكالة العامة بعد الخصومة لا يقبل شهادة كذا هو على المطلوب وعلى غيره في القافية
 ولا في الحادث الا في الواجب فشهدا بالوكالة اباها وكل من يقضي حقوقه لا يقبل اذا جرح المطلوب
 الوكالة وكذا في الوكالة بالخصومة وكذا الوكالة بوجه او جدارة او احقاه واقا شهادة الوصي
 بحق الميت على غيره بعد اخرجه القاضي عن الوصاية قبل الخصومة او بعدها لا يقبل وكذا الوكالة الوصي بحق
 للميت بعد اذكر الوكالة لا يقبل لموت المستلفة على ان القاضي اذا عزل الوصي بغيره ولو شهد البعض الوكالة
 على الميت ان كان الشهود له صغيرا الا جرحا اتفاقا وان كان بالغ فذكر كذا عنده وعند ما يجوز ولو شهد الكثير
 على اجنبي يقبل في ظاهر الرواية ولو شهدا للوارث الكثير والصغيرة في غير ميراث لم يقبل ولو شهدا الوصيان على
 اقرار الميت بشئ يفتقر لادب بالحق يقبل **في الشهادة على فعل نف** كان الامام يجيز شهادة
 القاسمين على قسمتهما ولو قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك ولو قول الثاني او لا وصورة ان يشهدا ان
 وقع في سهم هذا والنص الآخر في سهم فاوذكر الخلف قول محمد مع الامام ووجه القول ان الملك لا يثبت
 بالقسمة بل بالقاضي او باستعمال القسمة ثم القاضي عليه خلافه التي بغير اجرة اباها لا يقبل اجماعا
 وكذا الوكالة ان امرئ ان يبيع فلا يأنه وكلمة ببيع حده واعلمناه او امرئ ان يبيع زوجته انه جعل امرها
 بيدها قبلتها او طلقها فشهدا على الوكالة لا يشهدا ان قالنا جرحا امرأ فاختارت نفسها لا يقبل
 وكذا الوكالة ان امرئ ان يجعل امرها بيدها فشهدا على الوكالة لا يقبل وفي المسقى شهدا ان يقضي منه الف درهم
 بكذا وقال الحسن ورونا جرحا لكان ربه المال حاضر يقبل والا لا وذكر بعده ورونا الغريم للمال
 وضعه بين يديه وقال جرحا لكان يقضي لآخرنا ولفيه فناداه ثم شهدا على المقتضى انه الذي دفع اليه المال
 يقبل وذكره ملازمه الشريعة انه لا يقبل شهادة القاضي في المكايه لا يقبل شهادة الذي ذرع في المذرع
 ولو قالوا في الحظيرة جاء بها بدوا وكننا استاجروا حلها فشهدا ان ليس فيه خويل الضمان عن انفسهم قال
 لعبد ان دخلت دار فلان الرجلين او مسكت ثوبهما فانت حرة فشهدا ان كانا شهدا الرجلان او ابناهما
 على تحقق الفعل يقبل ولو قال ان كذا عدي هذا او خست ثوبا فشهدا على تحقق الفعل لا يقبل ولو قال
 ان كذا فلان فانت حرة فشهدا ان كذا لا يقبل حلف بعقوبه على ان لا يصدق فشهدا ان اقرضاه
 يقبل ولو شهدا ان طلب منها الاقراض الا انها لم يقرضاه يقبل ان استيفى منه فلان فشهدا حرة
 ابو العبد ان امتنع من فلان كذا او كذا فشهدا على حق المال لا في العبد لان فيه شهادة الاب لابنه ان
 الحرة او مرقنة فلان فشهدا حرة فشهدا حرة فامراتا ان تحقق الفعل يقبل في حق الحق في حق الحق والعقل
 رجل قال ان دخل عدي هذه الدار فموتة وقال الضماني ان دخل موثقة الدار فموتة طالق فشهدا بانه
 بالادخل ان كان العبد ملكا لا يقبل وان كان كافرا يقبل على طلاق الضماني لا المحرم لكونه الموالي لما حلف

في حقه اختلاف المتعاقدين
 في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين
 في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في حقه اختلاف المتعاقدين

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

صريح البينة ولم اكلمها فشهدا على عدم الايمان والكلام بقبل لانه الغرض اثبات الجزاء كما لو شهدا ان
انه اسلم واستثنى واخر ان اسلم بلا استثناء وقبل ويحكم باسلامه وكذا ادعت انه قال المسيح انا لم
وكفر وحقت ولم يقل قول النصارى وقالوا انهم فشهدا انهم لم يقل قول النصارى بقبل ويقضي بالقرينة
وشهادة عبد يقبل عندها كد وصية فيما لا يخص الا الصبيان يقبل عنده وشهادة رجل وامرأتين في الحدود يقبل
عند طرح تحمل شهادة لثلاثة لم يثق واذاها يقبل لان التحمل علم فمواظبه وقت الاداء حر وكذا الروح محملها
حال كحماهم ايمانها وشهادتها يقبل في الاصل شهادة زوج وزوجة وان كانت امه لا يقبل لانه لحقافي
المشهود به وفي المتن شهدا على ان اباها القاضي فلان على فلان بكذا لا يقبل ولما فود ان الاب لو كان
قاضي يوم شهد الابن على حكم يقبل وعن الامام انه لا يقبل مطلقا وعن ابن سماعة انه يجوز مطلقا ولو شهد
الايمان على شهادة ابيهما يجوز بلا خلاف وكذا على كتابه الحق عنده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد
منذ لا يقبل عند الامام لان عقده موقوف وفي الجاهل استحق عبد من زيد بالبينة ثم من آخر بالبينة فظهر
المستحق الاول عيادته الى الاول والى الثاني رده الى المستحق الاول والا الاول وموئيد وشهادة
الحرفي المستأمن على مثله يقبل وعلى الذي لا شهادة الاخرس بالاشارة لا يقبل اصلا وشهادة الاحمي لا يقبل
النسب وغيره وشهادة الخصم يقبل لو عدل او من يحسن ويقضي اذا شهد حالة الافافه يجوز لانه لا يثبت عليه
الولاية بهذا القدر كالانعام وقدر الامام لخلو في يومين وشهادة اميل البحر فيما يقع بينهم فيه لا
يقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحاملا لا يقبل وان تمت
الحاجة اليه لانه العدل لا يحضر البحر والبالغ ملاعب الصبيان والرجال حاتم النساء والسيرة في ذلك طرعا آخر
والاستماع عن حضور الملاعبة عن عايقه في الدخول في البحر ومع النساء عن الحاملا فاذا اتممت
التقصير بضافا اليه الى الشرع وفي المتن شهدا نيا على نفي انما مات مسلما وليس ميراثه لغيره لا
يقبل شهادتهما ولا يحل مسلما وعن الثاني انه لا يقبل في الحيوة ويقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نضرا في اربع
نضرا في اربع من المسلمين الا ان شهدا نيا على انما مات مسلما وسال الميراث يقبل في حق المال ويرث منه الابن
المسلم واذا قضى به بجملة مسلما ونص على مسلم براءه من نضرا في شهادته نضرا في الاقضية لانه
لوقضى لرجع بالحق على المسلم ولو كان المشركي النضرا في براءة مسلمة وسلمه ووجد المشركي به عيبا ومري
نضرا في اربع على انه كان معينا بهذا العيب عند الجاهل المسلم قبل نضرا في نفي عن النضرا في بالعبه ليس له ان يرقه
على المسلم حتى يدبر على العيب عليه بشا من المسلمين وفيه نضرا في قال لعبد المسلم انت حران دخلت هذه الدار
فشهدا نيا في تحقق الشرط لا يقبل رجل قال لرجلين ان ابرما مثلا رمضان فشهدا نيا انها رايها
لا يثبت العبد ويلزم على الناس الصوم شهدا نيا بالبرهان المشركي بان النضرا في سلم الشفعة بعد اسلم البايوع المار الى
المشركي لا يقبل لانه ينفى البرهان صان خصا لو كان خصا في نفي عن عذر في المتن لا يجوز شهادة المخالفين لشركية الا

قضي

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة
وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحاملا

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

في تلك الحدود والنقصان والشكاح شهدا الايمان على اسمها بطلاق ايمانها ان حدث الطلاق يقبل منها ونها
ان ادعت الطلاق لا يقبل وفيه كمال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوفى فيه وجوه الدعوى وعنده فلو
انعدت الدعوى يقبل فكذا اذا اوجرت قلت اني موحقه تعالى كما ذكرت لكن سلم لها بضعها حتى تلت
الاختيار بعد فثبتت الدعوى اذا اوجرت ولا يقبل العادة اذا ادعت الدعوى شهدا الايمان ان امرأته
ارتدت والعيادة بالله تعالى ان كانت امها حية لا يقبل لان فيه نفع الام وموافقة الفقه عنها وان كانت
ان ادعى الاب ذكر لا يقبل لان الفقرة تقع بالزنا فان الشهادة في اسقاط الصداق ونفقة العدة فكانت للاب
وان حذر الاب يقبل لان فيه ضرر للميراث والزوجة وان كان فيه نفع فذكر الجحود مطلوب بغرمات الرجل
ومنه فافروا به بدين على الميت لم يعمل ثم شهدا بهذا الدين لذكر الرجل عند القاضي قبل ان يلزم القاضي باقرارها
الدين في حصتها من التركة يقبل لان مجرد اقرارها قبل القضاء عليها لا يجعل الدين في قسطها وان قضى عليها
باقرارها ثم شهدا به لعلها لا يقضي بشهادتهما لانها لا يريان ان تحول بعض الزمها على باقي الورثة فكانت
جدة مضمومة وفيه كمال وذلك لان الدين عالم يلزم على نصيبها باقرارها فكيف يصح للقاضي ان يقضي
بالدين عليها قلت الدين يقضي من المالين قضاء وحصتها من المالين قضاء لا كإقرارها بالدين وعدم
البينة للمدعي فثبت انما جامع نفي بدينه بزمانا عند وفاته قبل القضاء عليه بخلاف الذي كان يقبل وان كان
لا وادعاه في القاضي بشهادة ولد له وحافه يجوز وشهادة رب الدين لمدينه بما لمدينه من حقه ولو
شهد لمدينه بعد موته بالمال لم يزل الدين لا يتعلق بالمال المدينه حال حيوته ويتعلق به بعد وفاته الوكيل بشهادة
شئ بعينه اذ شراة لنفسه فشهدا بالبيان انه اقر الشراة بشراة للمدينه لا يقبل لان المدينه اذا سلم الى الوكيل لا
يملك الوكيل الرد يجب فكان متهما الكليل بنفسه فشهدا ان المدعي عليه قضى المال الذي كانت الدعوى في الكفالة
لاجله لا يقبل في العيب لا شهادة لفلان عنده في امر ولا علم في هذا وما شهد لفلان على فلان فلو شهدا شهدا
تذكرت يقبل واما قول المدعي لغيره فلا يشهادة في امر ثم جاء به وشهدا به لا يقبل وقال الشاهد لا علم لي بما
ثم شهدا لا يقبل عن الامام انها يقبل ذكره القاضي وفي المحيط لا شهادة له في هذه الحادثة ثم شهدا فيه روايتان روى
الحسن عن الامام انها يقبل وعن الامام انها لا يقبل وقال محمد بن قيس والدليل عليه قوله تعالى حكاية عن الرسل قالوا لا
علم لنا بعد ذلك بشهدا وقال الله تعالى فكيف اذا جئنا من كل امة بشيعة والاية الى اخر ما عرفت في التقدير وكما انه
يقوم من كون النعمة الذميمة للمسلم عليه السلام عن جواب الكفار كذلك فبعض من معانية مجلس القضاء اذا قال عند الحاكم
لا علم لي ثم ادعى او يترك بعد الصبيان او يترك له العلم بساعة من اقراره وفي اعتبار الوكيل يقضي الدين يجوز بشهادة
بالدين وادعاه شهدا ان فلانا امرنا بقرعة فلا نعلم منه وان لم نعلمه فامنه وان يقره لا بعد افعلاه فاشهدا
على ثلثة اوجه اما ان يترك الوكيل الاقر لا العبد ويقربها وتكون على وجهين اما ان يدعي الخصم العقد مع الوكيل او يترك
فان كان الموكل يترك لا يقبل في الحصول كلها وان كان الاقر يقربها والخصم بالعقد فبعض الاقرار لا يشهدا فيها والشكاح

يقوم

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

يقبل

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

في شهادة على ان قال المسيح انا لم
يكن قول النصارى وقالوا انهم
يؤمنون بالقرينة

شهادة ياب القضاة المحصورة

والبيع فيه سواء وان كان الحقم بغير العقد لا ينفى بالبيع والبيع بالطلاق بلا مال باق الزرع لا
وان اقر الآخر بالامر ولكن بغير العقد فان كان الحقم بغير العقد لا ينفى بالبيع والبيع بالطلاق بلا مال باق الزرع لا
التي بالمشورة او بغيرها لا يقبل ولا يقبل لشهادة الثمانين لكثرة ايمانهم الكاذبة فان علم من واحد منهم ان الآخر
على سائبة الكذب ولو عدل قبلت شهادته ومن كثر لعنه لا يقبل شهادته واذا كان الرجل من الخلاق وشعرته
ماجن الشهادة لم يستدل بها او العصب او العبد حايظ لم يستدل به الاسلام او العتق او البلوغ انه استدل عليه
قبل المال اذا كان عدولا لا باخذ من غيره حق من الناس قبل الا لا في الصحيح وذكر المصنف ان شهادة الرشيح والمجان
في السكنى او البذل الذي ياخذ الدائم في الجبايا والعراق الذي يجمع الدائم عنه باختياره لا يقبل وذكر شيخ الاسلام
ان من اتخذ بزوج حرام لا يطهر من ولا يخرج من لا يقبل شهادته لانه يملك دفع الغير وانه حرام لان الانثى والذكر
يجي من نزع الغير فياخذ او فرجها وقال بعض ائمة خوارزم في التعليل كرامة الخوارزمي بوجدها الكفار باطل
كل المشرقات من ذلك الاربع بل الحق قوله في الزوج المصنوعة لها وعن بعض ائمة خوارزم ان اتخاذ
زوج الحرام كل من يملك اربعين فرسخا في ماله ولا يقبل شهادته المصنوعة اذا كان يجمع الناس وذكر شيخ
الاسلام لانه يجمع على كبره ومذنبه في ان الفداء كبره ولو اسحق فيه لغيره لانه لا يملك اليمين بغيره واعلم
ان التقي لا يسمي بالغير وانما يسمي حرام عند ائمة منهم من حوزة في العسر والويلية وقيل اذا كان يتفق مستقبل
به نعم القواني ويصير في المراء لا يابس بها التقي لا يسمي نفسه قبل لا يكرهه ولا يكرهه الاية ياروي عن
العمامة رضي الله عنه فذكره فذكره على ما يكون على سبيل الترهيب من كتمان ما قاله فذكره بكرة واخذ
شهادة الاسلام ولا يجوز شهادة من هو من الجور والادمان ان يكون في يمينه ان يترك ما فعله لا يترك
من هذا ان يخرج من كتمان ما يخرج منه العبيان او ان يترك ذلك للناس وكذا من سائر الازمنة وكذا
من يترك الجور والادمان في الشريعة لا يقبل شهادته وان لم يترك سبب الامام السعدي عن ابي بصير وذكر
حدوده وقال يترك فيها خمسة اشياء كاشلوا الشهود ايضا ذكره الخواري كذا في كتابه لا يترك فيها خمسة اشياء
قال يقبل لان ذكر المقدار لا يحتاج اليه بعد ذكر الحدود وذكر ما لا يحتاج اليه فذكره سواء قيل لو اجاب فلا
خلافة فقال اخطاء والصحيح ما قلت وقيل كمثل على التفصيل ان شهدوا بخرقة الارض وشاروا اليها
اخطاؤا في مقدار ما يترك قبل ويلقوا الوصف وان شهدوا بغيره الا ان الشهادة بغيره موصوفة
الوصف موصوفهم والاشهاد بالقبول مطلق لانهم اذا خطئوا في الشهادة وعينهم كونه محتاجا
اليه لا يرفع الخلل الا يرى ان الشاهد بالملك المطلق ان اطلق شهادته على اليد والقرص يسوغ له ذلك وقيل وان
يقول ان شهادته بناء على الرقبة لا يقبل وان كان فذكر المطلق عليه يحتاج اليه اذ في حد ذاته في ارض وبين الملك
ولم يذكر ان الحد وكذا ما اذا قال اني لا اعمد لا يقبل الدعوى وقال شيخ الاسلام اذا بين المهر والحلة
والحدود بغير الدعوى وكان المرغبا في بغيره لوسيع القاضي هذا الدعوى يجوز وقيل ذكر المهر والحلة

في شهادة ياب القضاة المحصورة

ومن كثر لعنه لا يقبل شهادته

ان الفداء كبره ومذنبه في ان الفداء كبره ولو اسحق فيه لغيره لانه لا يملك اليمين بغيره واعلم

ان التقي لا يسمي بالغير وانما يسمي حرام عند ائمة منهم من حوزة في العسر والويلية وقيل اذا كان يتفق مستقبل

به نعم القواني ويصير في المراء لا يابس بها التقي لا يسمي نفسه قبل لا يكرهه ولا يكرهه الاية ياروي عن

العمامة رضي الله عنه فذكره فذكره على ما يكون على سبيل الترهيب من كتمان ما قاله فذكره بكرة واخذ

شهادة الاسلام ولا يجوز شهادة من هو من الجور والادمان ان يكون في يمينه ان يترك ما فعله لا يترك

من هذا ان يخرج من كتمان ما يخرج منه العبيان او ان يترك ذلك للناس وكذا من سائر الازمنة وكذا

من يترك الجور والادمان في الشريعة لا يقبل شهادته وان لم يترك سبب الامام السعدي عن ابي بصير وذكر

حدوده وقال يترك فيها خمسة اشياء كاشلوا الشهود ايضا ذكره الخواري كذا في كتابه لا يترك فيها خمسة اشياء

قال يقبل لان ذكر المقدار لا يحتاج اليه بعد ذكر الحدود وذكر ما لا يحتاج اليه فذكره سواء قيل لو اجاب فلا

خلافة فقال اخطاء والصحيح ما قلت وقيل كمثل على التفصيل ان شهدوا بخرقة الارض وشاروا اليها

اخطاؤا في مقدار ما يترك قبل ويلقوا الوصف وان شهدوا بغيره الا ان الشهادة بغيره موصوفة

الوصف موصوفهم والاشهاد بالقبول مطلق لانهم اذا خطئوا في الشهادة وعينهم كونه محتاجا

اليه لا يرفع الخلل الا يرى ان الشاهد بالملك المطلق ان اطلق شهادته على اليد والقرص يسوغ له ذلك وقيل وان

ليس يلزم ادعى حد او احد حده او جميع حدوده متصل بغير المدعى قبل لا يخرج الى ذكر الفاصل وقيل
يحتاج وان كان متصلا بغير المدعى على يحتاج الى ذكر الفاصل لانه في الوجه الاقل اختلاف اليد يكون فاصلا
وقيل ان كان المدعى ادعى لا بد من ذكر الفاصل ولو لم يزل او بينا الحاجة لانه الجوار فاصل وفي الارض اذا ذكر
ان الفاصل شجرة لا يبيع لانه لا بد ان يكون الفاصل محيطا بكل الحدود لانه بدونه لا يصير المدعى معلوما
والنهر والسور لا يصير فاصلا عند بعض اهل الشرع وقطاع من القطع لا يصير حدا وكذا الخندق والطين
يصير حدا ولا يحتاج الى بيان طول وعرضه الا في قول من لا يعتد بغيره الا في قول من لا يعتد بغيره الا في قول من لا يعتد بغيره
وبين المسنة التي بين الافرق والارض المستدرة اشجار وجعل حد هذا الارض الافرق يدخل مسنة
الافرق التي بين الارض المستدرة وما عليها من الاشجار لا مسنة الا في قول من لا يعتد بغيره الا في قول من لا يعتد بغيره
المسنة ذات الارض كثيرة متلازمة او متباينة لا يمكن تحريك الكل ولا يعلم بمراتبها المتعاقدة ولا الكفا
ومت الحاجة الى الكفاية معروفة بالنسبة الى رجل حتى اوسيت وعند الامام الثاني في محمد بكتبت كبرى
منه جميع الضيقة المشتملة على ارض كثيرة محيطة متلازمة معروفة في قرية كذا مشهورة بالنسبة
الى فلان مستغنية عن التحديد **الموافقة بين الدعوى والشهادة** وفي الجامع ادعى ملكا
مطلقا وشهدا بسبب معين يقبل وفي العكس لا وفي الاجناس مثال الحكم المدعى المطلق الملك كذا الذي
شهدا بسبب معين قال به قاضي وان قال باخر لا يقضي بشي اصله وفي الاقضية الشهادة بالملك المطلق اذا
الدعوى ملكا بسبب كذا انما لا يقبل اذا كان دعوى الشراء على رجل معلوم وهو فلان من فلان اما اذا
قال اشترى من رجل مجهول او قال من يملك المطلق الشهادة على الملك المطلق وذكره التواريق لا يقبل وان
ادعاه من مجهول لان هذا شهادة بزيادة ما يدعيه فلا يقبل وفي المحيط ادعى الشراء من رجل وادعى الارض
من ابيه فقبل من على الملك المطلق لا يقبل وهذا اذا ادعى الشراء من معلوم اما لو ادعاه من مجهول بان
من مجهول مثلا وشهد ابا مطلق قبل وسأني في الدعوى ولو ادعى الشراء من معروف ونسب اليه وجدة
لكن ادعى الشراء مع القبر وشهدوا بالملك المطلق يقبل وذكر شيخ الاسلام ان دعوى الدين لا دعوى
العين ادعى انها امانة بسبب انه تزوجها على كذا فشهد بانها منكوسة ولم يذكره وان تزوجها بغيره
يقضي بغيره المثل اذا كان بغير المستحق او اقل وان كان زائدا لا يقضي بالزيادة وفي المسنى ادعى ملكا
مطلقا مورثا وقال قبضته من عند شري وشهدا على مطلق الملك بلاتاريخ لا يقبل وعلى العكس يقبل
في المختار وقيل لا ودعوى الملك لا ادعى انه ارشده من شري وشهدا على مطلق الملك بلاتاريخ لا يقبل وعلى العكس يقبل
الشراء مطلقا بلاتاريخ يقبل وعلى العكس لا ادعى انه ارشده من شري وشهدا على شري من شري وشهدا على شري من شري
وعلى القابل لا ادعى الشراء وشهدا على الشراء لا يقبل ادعى ملكا احدهما مورثا والاخر بلاتاريخ عند الامام
لا يعتد بالتاريخ ملكا والملك بسبب طهية كالمثل بالملك بالملك ما كان عقدا فهو حادث وفي المسنى ادعى

ان الشجرة لا يكون فاصلا ولا حجة

كان

وسبب في الدعوى

ادعى الشراء والشئ معروف

شهادة مطلق الملك

قبضته من عند شري

انه نصف هذه الدار من الارض يدبر جيلين انشاما و غاب احدهما في خاص الى مرقوف بده نفسها
المقصود فشهد ان هذه النصف الذي في يد الخافر لا يقبل لانه اذا ادعى النصف ملكا
ادعى دارا واستثنى بيتا منها ومدخلها وحقوقها وموافقاتها فشهد بالدار ولم يستثنى الحقوق
والمدخل وما ذكره المدعي لا يقبل الا اذا رتب وقال كان الكل في الاثني عشر البيت والمدخل منها
منها في يقبل ادعى على رجل ان داره التي ورثها من ابيه منذ سنة في يده وسهلان الدار له اشتراها
منه عاين من المدعي عليه لا يقبل الا اذا رتب وقال كان اشتريتها منه منذ عامين لكنني بعتهما من
وورثتها منه منذ سنة وربعين عليه ادعى دارا فيها بيت لرجل فشهد على طبق الدعوى ثم ادعى ذلك الدار ثانيا
عند قاضي واستثنى البيت فشهد ايضا على وفق الدعوى بالاستثناء قبل اذ لم يقولوا في الشهادة ان البيت
ملك غيره شهد الرجل على انه على آخر الف من عمره جارية باعها منه فقال المقتله كذلك شهدت بالكل الذي
عليه عن المتاع تقبل وتاويله اذا شهد على قدر المدعي عليه والا فالرواية محفوظة ان من ادعى عليه
عمر جارية وسهلان على الف من ضمان جارية عنصرا وان لم يلقها لا يقبل وبمصلحة الاقرار يقبل وتقرضه
شهد انه اقرا له قبل بالعتق من زيد وقال الطالب نعم انه اقرا له كذلك كانت الكفالة عن ثمانية ان باخذ المال لا يقبل
الشهادة لا تقاها على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو قال الطالب لم يفر كذلك بل قد يكفالة خالد
لا يقبل لانه اكدب شهوده ادعى انه اجر منه دار واخذ الاجرة ومات قبل تمام مدتها وشهد على اقرار
المواجر باستيفاء الاجرة ولم يذكر عند الاجرة قبل حصول المقصود شهد انه له عليه ان درهم والمدعي
عليه على المدعي ايضا ما يدينه ودارا وشهدا بان لم قال لا قضى منه نفسها ان قال المدعي هم كذبوا او شهدوا
بزور فيما قالوا على لا يقبل شهدا وادان قال هم عدو لكنهم وافيا قالوا يقبل وفي قوايد الامام طه
ادعى عليه شهدا كفرنس شهد كذلك ورسال القاضي المدعي عن طريق الاستدراك فقال اركب عليه اثنين حتى يملك
لاموافقة بين الدعوى والشهادة ادعى عليه عشرة امانه دقيق مع النخالة فشهد بالمدعى بلا نخالة
لا يقبل وكذا لو ادعى دقيقا متخولا فشهدا بطلاق الدقيق او على غير المتخول ادعى عليه نفقة جده فشهدا
بطلاق النفقة ولم يذكر الصنف اصلا لا يقبل ويقضي بالمدعي لانه ادنى لان الجودة والرداءة صفة والنفقة
مخلاف النخالة ادعى عليه ما ينفذ حنطة بسبب لم يبرح رطب الصحة وشهدا بان اقمنا به فقبلني
حنطة لا تقبل للتفاوت بين الواجب بالسلم والواجب بسبب شهدا وادما مفسدا او الاخر بطل شهدا
او على شهادة لا تقبل واختار شمس الائمة ان القاضي اذا اخس بتهمة لا يقبل الاجمال ولم يحق يقبل وب
يفتي كتب شهدا وانه فقد اها بعضهم فقال الشاهد شهدا لهذا المدعي عليه كذا نسبي ووصف في هذا الكتاب
او قال هذا المدعي الذي قرى ووصف في هذا الكتاب يد هذا المدعي عليه بعير حق وعليه تسليم الى هذا المدعي
تقبل لان الحاجة تدعو الى طول الشهادة او ليجز الشاهد عن البارة وفي النوازل فترع عليه وقال شهدا واما

شحن

شحن

او الذي هو الله في غير
وكذا النفقة
بين

على المدعي
شهادة او ما مضى في الارض
شهادة او ما مضى في الارض

عن النسخة وقراء ما يملكه وقد اعين الشاهد الثاني من قراء الشاهد ايضا مع قراءته لا يبره لانه
لا يبين القاري من الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعي من الكتاب سبع اذ اشارت في مواضعها قال الشاهد
بالفارسية ما كواهم كواهم بكم بكم لا يقبل لانه استقبل في الحال في ميم وفي فتاوى الشفي قالوا
مؤدبكم كذا في غير آراء فلا تقبل كذا قالوا لا يقبل لانه استقبل في الحال في ميم وفي فتاوى الشفي قالوا
اردنا به انه ملك يقبل والا لاولان غابوا او ما قبل البيان يقبل في بيع التعاظمي شهدوا بالاخذ والاعطاء
ولو شهدوا بالبيع جاز ولو شهدوا انه حق المدعي ولم يقولوا ملكه قبل لا يقبل ولا يقبل بفسر كذا ذكرنا وعلى
لوقال هذه الدار حق ولم يقل بكونه الدعوى وهو الشهادة على الاقرار بشراء محروما وبيع الاقرار بغيره
او باعته لنفسه ولو شهدوا انه ملكه وفي يد المدعي عليه بعير حق ولم يقولوا فواجب عليه تسليمه ونقض يد قال
الامام السعدي اختلف المشايخ فيه قيل لا يبره وقيل لا حاجة الى ذكره وتجوز المدعي عليه تسليمه اذا طلب الملك
وعلى هذا ادرنا مشايخ زماننا قال شيخ الاسلام وانا افتي في هذه الشهادة فقصود في الحيط واذا قرأتم
واختلفوا في ذلك اختلفا في نفس الشهادة ردها والا لافا الشهادة لا ترد لمجرد التهمة ادعى محروما بسبب
من فلان ودفع الثمن اليه وقبض المدعي بالرضا فشهدا بان ملكه بالثمن منه لا يقبل الشهادة لانه دعوى الملك
سبب والقاضي لا يبره يقضي بذلك ايضا ولم يذكر الثمن ولا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بغير مجهول
يعجز قبل المدعي ذكر التعاقب وشهدا على موافقة ومع التعاقب لا حاجة الى ذكر الثمن فشهدا بالشراء لا غير
والتعاقب لا يبرح في لفظ الشراء لا يبرح ولا دلالة واذا قضى بالشراء لا يبره من القضاء بالثمن ايضا في
منه الصورة والقضاء بالجهول لا يتحقق **مسائل من بيان الشاهد في تقييده** شهدوا انه ملكه ولم يقولوا
في يده بعير حق نفى ما يقبل قال الامام الحلواني اختلف فيه المشايخ والهيجه انه لا يقبل لانه ما لم يثبت انه
في يده بعير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم وبه كان نفى كذا المشايخ وقيل يقضي في المنقول ولا يقضي في العقار
حتى يقولوا انه في يده بعير حق والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق العقار بالملك لا في حق المطالبة
بالتسليم حتى قال هذا القاضي لورال القاضي الشاهد لم يبره المدعي عليه بعير حق فقال لا ادري يقبل على الملك
نقض عليه في الحيط شهدا انه وقف ولم يثبتوا الواقع يقبل قال الامام طه الدين هذا اذا كان الوقف قدما وقيل
لا يبره بيان الواقع على كل حال وهو الصحيح شهدا انه وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز والروايات يقولوا انه
وقف على كذا وذكره الاصل شهدوا انه وقف على السجدة والمقبرة بالتسليم ولم يذكر وان شهدا من غلبه كذا
ثم بكرا يقبل ولا يسمع ان يشهدا بالتسليم على هذا الوجه وقد مر ادعى دارا انها ملكه اشتراها من فلان
ودوا اليد بعير الملك فيها نفسه فشهدا انها ملك المدعي اشتراها من فلان وهو يملكها او قال كان ملكا لباري
باعها من المدعي هذا وهو يبره يوم البيع او قال باعها منه وقبضها منه هذا المدعي وكان مكان البيع ميم
وذكرنا ما ذكرنا يقبل وكذا ما ذكرنا يقبل وان لم يقولوا انه ملك المدعي وان قالوا اشتراها من المدعي من فلان

يقول ما
يقول ما

ما انا افتي
او اخرهم

فان الحكم بالشهادة
فان الحكم بالشهادة

والصحيح

وهو كذا
بطل الشهود

ما يبره المدعي
ما يبره المدعي

ما يبره المدعي
ما يبره المدعي

وهو

لا غير لا يقبل وفي الاقضية فيما اذا شهد ان فلانا باعها من هذا المذري وفي غيره ذكر اختلاف المشايخ
وقال قبل لا يقبل اذا كانت الدار في يد غيره لبايع وان كانت في يد البايع فشهد ان المذري هذا اشتراها
من المذري عليه يقبل ولا حاجة الى ان يقول باع وهو مملوك او ادعى انه اشترى منه هذا الثوب الذي في يده
فانكره ذاك البدر فشهد ان ذلك وقال لا انكرى كان الثوب له ام لا يقبل ولو قال العبد انكرى فلهما باع من هذا
المذري انكرى فبقيت بشهادتهما المذري ادعى عنها في يدان ان انكرى من فلان الغائب وبطلت عليه كونه
لم يبرهن ان كان ملكا لبايع وانكر المسموع عليه ان يكون ملكا لبايع فعلى المذري ان يبرهن ان كان
ملكاً لبايعه فاذا برهن عليه نفى بكونه للمذري وان لم يتبرهنوا على ان كان ملكاً له يوم باعه اصله
شهد ان كان ملكاً للمذري يقبل وان لم يتبرهنوا ان ملكه في الحال وكذا اذا ادعى انه ملكه مطلقاً وشهد ان
ورثه من ابيه او ادعى انها زوجته فشهد ان تزوجها ولم يتبرهنوا للملكة في الحال يقبل في الكل ادعى فقال
هذا العبد لفلان اشترىته منه فشهد ان هذا المذري يقبل بالاحتمال ان كان له فاشترته منه بطلت ان اياه
منه الدار من ذي اليد لا يكتفى ان اياه مات وتركه لغيره لانه لم يبرهن ان لا وارث له ولا وارث غيره
شهد ان هذا ابن الميت وورثه ولم يبرهن ان لا فعل له وارثاً آخر ولا قال لا وارث لغيره يكتفى
القاضي فيه ثم يدفع اليه المال وقد التزم موقوفه الى القاضي شهد ان هذا الدار كانت بحقه لا يقبل لعدم
ولو شهد على اقرار المذري عليه انها كانت بحقه يقبل شهد ان هذا المذري ان الدار كانت في يده لا يقبل ولو شهد
ان المذري عليه اقرارها كانت في يده يقبل ويؤمن بالتسليم اليه وكذا لو شهد به على اقرار المذري وذكره في الائمة
ادعى ان هذا العبد الذي في يده في حكم الميراث من ابي وشهد ان كان في يد مورثه لا يقبل ولو اقر به يوم
الى الوارث وفي الحجة شهد ان هذا العبد ملكه ورثه من ابيه وقالوا صار هذا العبد ميراثاً له وكان قال في
الدعوى هذا العبد ملكي بالميراث منه وصار ميراثاً لي منه يسمع ويقبل ولو قال كان هذا العبد ملكي ابي يوم
مات وتركه ميراثاً لهذا المذري او قال لا تركه ميراثاً ولم يقولوا ترك هذا العبد قيل لا يقبل ولا يبرهن ذكر هذا
العبد او من قوله وتركه وليس هذا بصواب فقد نص محمد على انها لو قال كان لابي يوم موته ولم يتبرهنوا
بشيء آخر يقبل ويقضى بكونها ميراثاً له وفي النوازل ذكر عطاء بن حنيفة وقطع الغلط في الدعوى والشراف
ثم اخذوا في محله آخر لا خلاف في اوجوب الا يقبل وان خلع عن ساقين لان الظاهر ان الزيادة كانت بتلقين
انسان وعن الاقام شهد ان القاضي ثم زاد في قبل القضاء او بعده وقالوا ومما عدل ان يقبل عليه
الفتوى اما ان تعيين المحمل في تعيين المطلق فيكون الشاهد ولو وجد الافتراق ذكره القاضي وعن الثاني
لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يومين وشهد ان في كذا وكذا فان يوقف بالصلح يقبل بشهادته فيما
بقي وان كان لا يعرف به فلهذه تمة تلقى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا لو غلطت في كذا او
نسبت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني شهد ان سرق من هذا مالاً

وشرها ميراثاً له
مادة التلوم يعرض الى راي
القاضي
الشافعي
ان شهد ان هذا العبد ملكي
من ابي وشهد ان كان في يد مورثه
لا يقبل ولو اقر به يوم
الى الوارث وفي الحجة شهد ان هذا العبد ملكه ورثه من ابيه وقالوا صار هذا العبد ميراثاً له وكان قال في
الدعوى هذا العبد ملكي بالميراث منه وصار ميراثاً لي منه يسمع ويقبل ولو قال كان هذا العبد ملكي ابي يوم
مات وتركه ميراثاً لهذا المذري او قال لا تركه ميراثاً ولم يقولوا ترك هذا العبد قيل لا يقبل ولا يبرهن ذكر هذا
العبد او من قوله وتركه وليس هذا بصواب فقد نص محمد على انها لو قال كان لابي يوم موته ولم يتبرهنوا
بشيء آخر يقبل ويقضى بكونها ميراثاً له وفي النوازل ذكر عطاء بن حنيفة وقطع الغلط في الدعوى والشراف
ثم اخذوا في محله آخر لا خلاف في اوجوب الا يقبل وان خلع عن ساقين لان الظاهر ان الزيادة كانت بتلقين
انسان وعن الاقام شهد ان القاضي ثم زاد في قبل القضاء او بعده وقالوا ومما عدل ان يقبل عليه
الفتوى اما ان تعيين المحمل في تعيين المطلق فيكون الشاهد ولو وجد الافتراق ذكره القاضي وعن الثاني
لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يومين وشهد ان في كذا وكذا فان يوقف بالصلح يقبل بشهادته فيما
بقي وان كان لا يعرف به فلهذه تمة تلقى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا لو غلطت في كذا او
نسبت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني شهد ان سرق من هذا مالاً

واو هذا بل سرق من هذا لا يقبل اصلاً لان الاعتراف بالغفلة والغفلة شهادة العقل لا يقبل وفي رواية
ساعة عن محمد شهد ان له ابنة الصغير الذي في يده عتقناه يوم الجمعة سنة وعشرين ومضى
طويل والآن لا نعرفه او قال لا نعرفه فلان من فلان فلان الفاشق فبطلت ادعاءه لانه لا يبرهن ان له ابنة
نسباً لا يقبل وفي الحجة شهد على ان هذه الدار لهذا المذري فلهما القاضي ان البيت بكسبة است
فقال لا يكسبه فظهر واما اذا بعها كذا والبعض ذو كسبه يقبل لوان صدق ان احد في وقت التحريم
التغير وعلى قياس مسألة الدابة وهي ان شهد ان هذه الدابة التي ابن ثلاث ملكه فظهر واما اذا باع
اربعة من لا يقبل وان احتمل المطابقة وقت التحريم ينبغي ان لا يقبل منها ايضا وذكر الاوز جدي ادعى ان
مروها الف عطف بنية وشهد بالبيع عليه يقبل ويقضى بالعدلية ادعى عليه انه قبض منه مائة بعضها عتق
قال الامام الاوز جدي ان شهد بالقبض لا يقبل وان على الاقرار بالقبض يقبل وينبغي ان لا يقبل الدعوى
للمهالة لانه لم يذكر قدر كل مائة الحجة ادعى عليه الفادى فشهد ان دفع اليه ولا ندرى باني حجة
دفع قيل لا يقبل ولا اشبه الى الصواب ان يقبل ادعى عليه مائة من من كسبة او مائة درهم فقال قضيت
لكرا او وصلة او قال سائده ام قال كرا حده ام انجحه دعوى من كسبه فشهد ان دفع اليه مائة ولم يقولوا
اعطى اءالكماية التي ادعاهما يقبل وفي فتاوى الشافعي لا يقبل ما لم يقولوا اعطاهما المائة التي ادعاهما وفي
القباض شهد بطلاق او عتاق وقال لا ندرى اكان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان
كعدي يفتقر حتى شهد على ان كان صحيح العقل وفي اخره قال لا زوج الكبري لكن لا ندرى الكبري كسبه
باقامة البينة ان الكبري من شهد انها زوجت نفسها منه ولا تعلم انها مله في الحال او انه ام لا او شهد
انه باع منه هذه العبد ولا ندرى بمله ملكة في الحال ام لا يقضى بالانكاح والمكره في الحال بالاستحسان وان شهد
على العقد ما ادعى في الحال وفي الحجة شهد ان له الدار في ذراع والدار خمسة ذراع او ادعى في هذا
القراج عشرة اجرة والقراج خمسة اجرة فالشهادة باطله ولو اقر كذا باخذ الحق المثل شهد
ان طاة هذا دخلت في غنم هذا ولا ندرى في الا يقبل ولو قال لا اغصب ثابته وادخلها في غنم ولا نعرفها قضى
عليه بالقيمة وقوله للمهالة ينبغي الذي ليس على اطلاقه انما يقع في حق القضاء بها في حق الحبس والقضاء
بالقيمة لو تعذر فلا **الشافعي في الاختلاف بين الشاهد** شهد احدهما بان والآخر باليمين خمسية
ولم يوافق المذري بقوله صدق لكن ابرأت عن خمسية او قبضتها منه ولم يقضى به عليه او قال ان يقضى
الآخر ان سودا والبعض مزية على السودا وقال احدهما ان زوجت والآخر ان وعبد ودار او قال احدهما
ماية كسبة جنية والآخر ماية ردية لا يقبل ان ادعى المذري اقلها وان ادعى افضلها قضى بالاول شهد
ماية دينار فقال احدهما ان نسا بوري وقال الآخر خاري والاول افضل ان ادعى الاول قضى بالخاري
وان ادعى الخاري لا يقبل واختلف المشايخ ان قال احدهما حنطة والآخر شعير لا يقبل اصلاً ولو احدثا

وقال رسول الله
في حجة من شهد ان هذا العبد ملكي
من ابي وشهد ان كان في يد مورثه
لا يقبل ولو اقر به يوم
الى الوارث وفي الحجة شهد ان هذا العبد ملكه ورثه من ابيه وقالوا صار هذا العبد ميراثاً له وكان قال في
الدعوى هذا العبد ملكي بالميراث منه وصار ميراثاً لي منه يسمع ويقبل ولو قال كان هذا العبد ملكي ابي يوم
مات وتركه ميراثاً لهذا المذري او قال لا تركه ميراثاً ولم يقولوا ترك هذا العبد قيل لا يقبل ولا يبرهن ذكر هذا
العبد او من قوله وتركه وليس هذا بصواب فقد نص محمد على انها لو قال كان لابي يوم موته ولم يتبرهنوا
بشيء آخر يقبل ويقضى بكونها ميراثاً له وفي النوازل ذكر عطاء بن حنيفة وقطع الغلط في الدعوى والشراف
ثم اخذوا في محله آخر لا خلاف في اوجوب الا يقبل وان خلع عن ساقين لان الظاهر ان الزيادة كانت بتلقين
انسان وعن الاقام شهد ان القاضي ثم زاد في قبل القضاء او بعده وقالوا ومما عدل ان يقبل عليه
الفتوى اما ان تعيين المحمل في تعيين المطلق فيكون الشاهد ولو وجد الافتراق ذكره القاضي وعن الثاني
لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يومين وشهد ان في كذا وكذا فان يوقف بالصلح يقبل بشهادته فيما
بقي وان كان لا يعرف به فلهذه تمة تلقى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا لو غلطت في كذا او
نسبت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني شهد ان سرق من هذا مالاً

فما لا يقبل اجماعا ان ادعى
المدعى الا فله

بالفهم

لعدم العاطف لفظا بينهما

الوقت من قسمة وعنده من القسمة والوقت من قسمة
في اللقب ومنه

شبهة احد ما بالقرينة والاخر
بالفهم وبقوله لا يقبل

والا فله ان ادعى المدعى
بشيء ومما لا يقبل

المال

فان كذا يبيح القسمة بغير ما اقتره لا
بشيء من الدعوى في الخارج

سابطا او ان ادعى المدعى على المدعى

دبر مع الطالب على الاصل

في الدعوى بالبرهان

على ما به والآخر على ما بين من الطلقة والطلاق او العشرة وخمس عشر والمدعى يدعي قسمة ما لا يقبل اجماعا
لو شهد احد الشاهدين والآخر بالفهم والآخر بالفهم والآخر بالفهم والآخر بالفهم والآخر بالفهم
باطلة وان ادعى الاكثر فله ان يقبل على الاول وخمس عشر المدعى ليس كافيا وخمس اية والف
والف لعدم تطابق اللفظ بينهما والزوج مبنى على اللفظ فلم يتفق على شيء بخلاف الف وخمس اية للفظ في
الكلامين وخمس عشر كلام واحد لا يدرى من لفظه على جزء معناه فاشبه العشرة والعشرة وكذا لو شهد احد
الشاهدين والآخر بخمس عشر من يقبل ان ادعى الاكثر في العشرة والعشرة والعشرة والعشرة والعشرة
وكذا اذا ادعى الفاعل مطلقا شهد احد ما على اقرار المدعى بالقرينة والآخر بالفهم والآخر بالفهم والآخر بالفهم
السبب لا يقبل لانه لا يشك في صحة ما ادعى المدعى على ما بين من الطلقة والطلاق او العشرة وخمس عشر والمدعى يدعي قسمة ما لا يقبل اجماعا
ذكرناه من قبل هذا اذا لم يدرى من لفظه على جزء معناه فاشبه العشرة والعشرة وكذا لو شهد احد
بالف والآخر انه اشترى بالقرينة والآخر بالفهم والآخر بالفهم والآخر بالفهم والآخر بالفهم
والاجابة في اول المدعى كالباع وبعد لفظي الحق ان ادعى المستأجر فله ان يقبل على الاول وخمس عشر المدعى ليس كافيا وخمس اية للفظ في
وقد علم والكتابة كالباع ان المدعى من العبد وان ادعى المولى لا يقبل لان الكتابة غير لازمة في حق العبد
وبه الركن ان كان من الركن لا يقبل لعدم اللزوم في حق المرحوم وان كان من المرحوم فهو دعوى الدين وينت
الدين بالفهم وتبع الدين وبه الحق على المدعى ان كان من العبد والمرة فهو دعوى العقد وان كان من
المولى والزوجه فهو دعوى الدين لوقوع العقد والطلاق باقرار المالكين بقى دعوى المال والصلح على المدعى
كالفهم وبه النكاح ان ادعى الزوج فهو دعوى العقد اجماعا وان ادعت فهو دعوى الدين عنه والعقد باقرار
والمدعى لم يفصل في كتابه في مسئلة اختلافهما في قدر المهر بين دعوى اقل المالين او اكثرهما وقال يقضي بالنكاح
المالين لان المالين باهر وعندهما لا يقضي بالنكاح اصلا ومثل اختلاف الاقرار فان تكذب المدعى فله الحق في بعض اقر
به لا يمنع صحة الاقرار الباقى وفي الاقضية ادعى عليه الفاقعة المدعى بالبرهان فله ان يقبل وان ادعى المدعى بالبرهان فله
بالاستيفاء والآخر انه اجل او حله او ماله او تصدق عليه او ابراءه لا يقبل وان ادعى المدعى بالبرهان فله
على ابراء الدين او على انه حله او على ان يقبل المدعى بالبرهان فله ان يقبل على الاقرار بالبرهان فله
ادعى العصبه شهد على الاقرار به يقبل ادعى البراءة بان قال ابراء المدعى بالبرهان فله ان يقبل على الاقرار بالبرهان فله
او تصدق عليه او حله جاز وان ادعى البراءة فله ان يقبل على العصبه والآخر على الصدقة لا يقبل ولو ادعى
العصبه فله ان يقبل على البراءة والآخر بالبرهان فله ان يقبل على الاقرار بالبرهان فله
يقبل ويمنع المسئلة في الابراء ليعلم ان الابراء غير مقترنه به ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصل كانه ابراء الكفيل
والبراءه الكفيل لا يوجب براءة الاصل وانما ذكره ليعلم ان الحق في براءة الا الابراء وهذا لان دعوى الكفيل
تضمن البراءة مع مكنة الرجوع على المدعى وشاهد المدعى على الفهم بعينه دعواه فيقبل في ذلك لاني الرايد

بالاثر

من الفصل
يقول كان
كذلك وكان
ابراة من
البعض

بهم

سابطا

المدعى

وان ادعى الكفيل العصبه فله ان يقبل ابراءه جاز وبه البراءة لا العصبه لانه ابراءه لا يرجع الكفيل
على الاصل وفي الاقضية شهد انه اقر له بالفهم من غير المتابع الذي اشترى واخره ان ادعى المدعى
المدعى في موطن آخر يدخل الالف في الالفين وهذا لا يرجع اليه ان ادعى المدعى في موطن آخر
على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان
في موضع آخر فهو بالقرينة موطن واسم المدعى موطن واسم المدعى موطن واسم المدعى موطن واسم المدعى موطن
ان شهد الاولين في الثاني فله ان يقبل ابراءه جاز وبه البراءة لا العصبه لانه ابراءه لا يرجع الكفيل
وعنده كذا استحقاقا ولو اقر بان شهد على نفسه فله ان يقبل ابراءه جاز وبه البراءة لا العصبه لانه ابراءه لا يرجع الكفيل
لوعكس بان ادعى المدعى في موطن او موطن او موطن وان ادعى المدعى في موطن او موطن او موطن وان ادعى المدعى في موطن او موطن او موطن
ان على نكر الالف في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان
من موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان
في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان
في الثاني على نكر الالف التي في ذلك الصكر فله ان يقبل ابراءه جاز وبه البراءة لا العصبه لانه ابراءه لا يرجع الكفيل
فالان ولو ادعى المدعى في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان
موطن في نكاحين والزوجه يقول ما جرى النكاح فالقول للزوج ولو كان السبب محمدا والمال الثاني ان ادعى المدعى
الامام المالان وعندهما يدخل الالف في الالفين ويلزم الاكثر اصلا قريبا فان لم يثبت في موطن ليلان على ان قال في موطن ليلان
مال واحد حتى يدل الدليل خلافه وعنده بسبب **نوع في اختلافهما** وموتاني في الزمان او المكان او
الاشياء او الاقرار وكل من المصلحة لا يخلو من اربعة اوجه اما في الفعل حقيقة او حكم او في القول او في فعل الحق
بالقول او حكمه وفي الفعل كالجناية والعصب والقتل لا يقبل في الوجه الثلاثة والاختلاف في فعل الحق
كالقرينة فانه وان كان فعلا لعدم غامه بالتسليم بلا قول المدعى اقر فله ان يقبل ابراءه جاز وبه البراءة لا العصبه لانه ابراءه لا يرجع الكفيل
بالفعل كالتكليف فالاختلاف فيه بين القول وانما الحق بالفعل كونه حضور الشهود شرط فاقبض في الاختلاف
في القول كالحض كالتلاق والبيع والوكالة والوصاية والرمز والعتاق والدين والبراءة والكتابة والحالة
لا يمنع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة وفي الاقضية شهد على السبب بلا بيان المدعى ان شهد على نفسه المدعى
وكذا لو يبيع احد وسكن الآخر شهدا جازا على العصبه والآخر على الصدقة به لا يقبل ادعى عدا
في بدو حل فله ان يقبل اقراره بان شهدا جازا على العصبه والآخر على الصدقة به لا يقبل ادعى عدا
باخر المدعى لان الاقرار بالشراء والاستيلاء اقرارا بالبرهان على روية الجامع او بعدم ملك المشاوم فله على
رواية الزيادة او اقراره لا ملكه فيه ولا متعريف المدعى فياخره وكذا لو شهدا جازا على اقراره بالبرهان والآخر
على اقراره بالشراء منه والمدعى ينكر وكذا اذا شهدا جازا بانه اشترى منه بالف والآخر بانه اشترى منه بغيره وبناظر

في الدعوى بالبرهان

في الدعوى بالبرهان

في الدعوى بالبرهان

في الدعوى بالبرهان

في الدعوى بالبرهان

في الدعوى بالبرهان

في الدعوى بالبرهان

او قال الفراس استاجر منه وكان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
اليه لا يقبل وفي المسئلة سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
لا يقبل به سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
بالاخر سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
فان سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
الاخر سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
هذا سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
او سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
احدهما سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
هذا سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
عليه سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
انها سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
على سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
منه سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
له سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
وقال سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
على سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
له سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
في سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
شاهد سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
يقبل سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
يقبل وفيه سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
الطلاق سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
وعلى سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
لان سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
ايضا سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
ذكرت سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
من دفع سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي

اخذه منه

وكيفية الشهادة على الغيب

في اختلاف الشاهدين في قيمة الشرايع

احد من هذه المطلق قال طلوعها
بالعربية وقال الآخر لا
بل بالعربية

في المهر

رواية

بالملك المطلق لا يقبل ومنه فيما اذا ادعاه لغيره وكان له اوصاية ثم لنفسه لا يقبل الا اذا وفق قابلا كان
له ثم استقرت منه بعد الدعوى الاولى وبرهن وكذلك اذا ادعاه لزيد بالوكالة ثم لعمر وكذلك ووفق كما
ذكرناه لانه بدعواه الثانية لا يثبت دعواه عن الاولى لان كل مشتبه يقرب بالملك لبايعه قال الحيري وعلا
التوفيق ان لا يصير بدعواه الثانية معروضا عن الاولى والدين في كل ما ذكرنا كالعين وفي الميسر
ادعي بصرك جاء باسمه على آخر حقا ثم ادعي ان فلان اخر وانه وكيل عنه في المطالبة به حتى لما تارة الوكيل قد
يضيفه الى نفسه وانما ذكر لي علم ان الدين كالعين طلب كل واحد الاية مانع من دعوى ملكه او طلب كل واحد
من دعوى ملكه كما جاز فروع آخر في الدفع ذكر الخصم ادعي ان هذا العين لا يبيع او جره ولا وارث
له عين او اقر بانه له ولم يقل انه ملكي قبل حكم له به كما لو شهدوا انه له واكثرهم على انه لا حكم حتى يقولوا ملكي
وعليه نقض الاقضية وقد تدرست دعوى الملك بناء على الاقرار بالبيع لانه اجاز لا يملك وسند كان شاه
تعالى انه ليس على اطلاقه والقوى على قول الاكثر وفي المسئلة سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي
قبض برهن المطلوب ان المدعي اقرانه للاحق له فيه ان كان شهدا على هذا الاقرار يقبل القضاء به للمدعي
بطل شهد المدعي فدعواه ايضا وان بعد القضاء لا يبطل وفي موضع آخر من المسئلة برهن المالك على الغائب
بانه غيب منه هذا الشيء وادعي الغائب ان المالك هذا اقر به له لا يقبل منه الحجة والمغضوب في يده اثم تأخر
بتليم الغيب ثم شأله الحجة قال ان كان برهانه حاضرا قبله واقر العين في يد المدعي عليه وان غابا
لا يفر في الجامع اقر الوارث بان العين من مدعي لم يكن لمورثه بل كانت عنه ودعيه لفلان لم يرض ان كان
لمورثه اخذ منه بعد موته او حال حيوة رية الى الوارث ان امينا حتى يقدم المودع والاحول بعد عدل هذا
اذا اقر به لعلوم سئل ان كان له شرا ان باع للمدعي منه او ادع عليه من المدعي وان شهد على قرانه انه المتدعي
لم يحضر مطالب كما لو قال لا ليس هذا الشيء لمورثي ثم ادعاه انه مورثه دفع الى الوارث بعد التلويح اذا
فدعيه المطلوب على اقراره بالبيع حال حيوة انه للاحق له فيه او برهن على اقراره بالبيع حال حيوة ابيه وبعد
انه لم يكن لابي بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقراره بالبيع قبل دعواه انه ليس
له او ما كانت له او كان اقرانه للاحق له فيه وليس له فيه حق ويملك من يدعيه بطل بدعيه المدعي وان لم
يكن من يدعيه مطلقا لا يبطل وسبق في دفع الاصل برهن المطلوب على اقرار الوكيل ان المدعي ليس بموكله بطلت
الوكلة لست المشبهة ان دعوى الاقرار مقام الدفع مسموع فانه دفع طريق الاستحقاق لانه الدفع
والطامع يكفي للدفع والاقراء والاقراء طامع والاستحقاق اثبات امر لم يكن فلا بد من حجة قوية
وعليه استقر فتاوى ائمتنا من ازال الله تعالى باهام عن الضيق ونماه ما ذكره الذخيرة ادعي ان له عليه
كذا وان العين الذي في يده له ما انه اقر به او ابتداء بدعيه الاقرار وقال انه اقرانه من ادعي ان له عليه
كذا قبل بوجه وعامة الحاشية على انه لا يبرهن الدعوى لعدم صلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح

كل ما كان من غير موافقة
الدين لا يقبل
في دعوى
في دعوى

ادعي شيئا وبرهن عليه هذا ان حكم به له
فان الاقرار ليس باسباب الملك
في دعوى
في دعوى

في دعوى
في دعوى
في دعوى

بالحق
ان دعوى الاقرار مسموعة في تمام الوتيرة لا في

الافرار لاضافة الاستحقاق اليه كحلاف دعوى الافرار من المدعى عليه على المتدعي بان يرضى على انه اقرانه
لاحق له فيه او بانه ملك المدعى عليه حيث يقبل كما ذكرناه واجتمعا انه لو قال هذا العبد ملكي ومثلها اقرب
المدعى عليه يقبل لانه لم يحمل الافرار على الاستحقاق ولو رضى عليه ايضا يقبل ولو انكره من الصورة مثل
حلاف على اقرانه قبل انه على الخلاف بين الثاني وتحميد الفتوى على انه يحلف على المال لا على الافرار وذكر
القاضي ان دعوى المال بناء على الافرار كان في طرق الاستحقاق وعمامة على انه يقبل ومثلها على
ما حكناه عن الترجمة وعلى قول من جعل الافرار تليكا للمال يقبل بلا حفاء وسند ذكره اجبر الخافض عند
ما هو المختار انه عليك ان اجاز ذلك في منافعنا فضلا عن اختلاف في العلماء وموانع المدعي اذا برهن على
افرار المدعى باستيفاء الدين قبل الاستماع لانه دعوى الافرار طرق الاستحقاق لان الدين بعد ثبوتها باثباتها
فيكون المقصود دينا على الدافع وقبل البيع لانه في الاصل يدفع اداء الدين عن نفسه فكان دعوى الافرار
طرف الدافع ذكره في المحيط وذكر في الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بانه لا حق له في المدعى او بانه
ليس بملك له او كانت ملكا له يدفع المدعى ان لم يقر به لانه موافق وكذا لو ادعاه بالارث فبرهن
المطلوب على اقرار المدعى بما ذكرناه وفي الفضل ادعى عليه سرقة فيما في يده بالارث او اية فقال لم يكن
لاي فسخا ثم ادعى سرقة من ابيه يقبل وكذا لو ادعى ان اياه اقر له به لجواز ان يقول لم يكن لا يبرهن على
واقرا له به لي ولو زاد قطعه من شئ دعوى الشراء منه دعوى الافرار لانه تناقض ولو اقرانه متدعيين
وبين آخرها ادعى ان ثلثه وصية من مورثه يبيع لان الوصية يطلق عليها اسم الميراث اقرانه غير حلف
القضاء انه ملكه بالشراء من فلان ثم ادعاه ملكا مطلقا فبرهن المطلوب على ذلك بدينه وان عجز عن
البينة وزاد حلفه على ذلك على انه لم يقر بالشراء من فلان له فذكر بناء على ما ذكره في الترجمة ادعى
عليه شيئا فالمدعى انكره فثبت قبل هذا انكره بيمينه على ان يحلف وان يبرهن بدينه ولو برهن احد الورثة
على اقرار الآخر انه برهن من ميراث ابيه والميراث اعيان لا يقبل لعدم صحة الادعاء عن الاعيان وفي الجماع
الصغير عمن في برجل يقول مولاي في وليس هناك منافع لايه تفتقر لادعاه بعد ذلك لنفسه وان
كان غمنازع فلو اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعدة لنفسه لايه وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا
بالملك له وفي المنقضية لاحق في هذا ولا دعوى ولا طلبه ثم زعم انه وكيل فلان يبيع وفي المنقضية اقرانه
دعوى قبل فلان يبيع من الوجوه ثم ادعى انه لغيره بالوكالة يبيع وذكر لو ادعاه انه لا حق له فيه ثم
ادعاه لنفسه يبيع قال الغيرة ما ارادت منك هذا العبد ثم ادعى انه ليس بملك له وكلمه منه لم يبيع
وقد قرأ قوله لاني فيه عند عدم المنافع لا يبيع دعوى الملك لنفسه فاما ان يقر بالاطلاق او يحلف على الطلاق
وانت خير باولوية الاول وان اقرانه ملك فلان ثم ادعاه لايه لا يبيع لاقضائه ابطال ملكه الغير وذكر
القاضي انفق الروايات على انه المدعى لو قال الادعى في قبل فلان او لا خصوصية في قبل فلان يبيع ولا

وقيل لا يقبل دعوى الافرار في حق
انه في طرق الدفع ايضا وعامة
المسألة على انه ذكرناه

دعوى المدعي على اقرار المدعى ان
استوفاه في يده من ماله في الشئ

ويبيع

ما عرفت ان الوصية مما يطلق عليها اسم الميراث

في عدم صحة الادعاء عن الاعيان

قوله في يده يوجب هذا ليس له وليس منكر
منافع الميراث منه ويوجب دعواه لنفسه بدينه

حق

ثم قال لو تازم

في دعوى المدعي على اقرار المدعى ان
استوفاه في يده من ماله في الشئ

الام

دعواه في حق حاد بعد الادعاء ولو قال برأت من دعوى في هذه الدار بيمين ولا يبق لي حق
في الدار ولو قال برأت من هذا العبد كان يبرأ منه ولو قال فرجت من هذا العبد ليس له ان يبرأ
بعد ولو قال برأت من هذا العبد بيمين العبد فحجته عنده ويكون ابرار عن ضمان قيمته وفي المنقضية
ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحى واقرا انه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر يبيع وخل
اقراره على الدعوى الاولى الا اذا حلف قائله انه دعوى كانت قال اليس لي معه امر مدعى بيمين
دينه ومن دعواه في العبد ومنه الصنف اقراره لاحق له في يده فلان ثم ادعى عليه فلان غصب
مذا لا يبيع الا ان يبرهن على غصبه لاحق بعد اقراره فان تنازع عالم يصدق المدعى الا ان يبرهن
انه غصب منه بعد اقراره بخلاف ما اذا قال كل ما في يده فلان فخص فلان لياخذ ما في يده وادعى
انه هذا ايضا داخل في اقراره وادعى المقدم انه ملكه بعد اقراره فالقول قول المقر الا ان يبرهن على
على قيامه وقت اقراره وهذا التعديع على اصل الرواية واقا على اختيار رشاخ خوانم وعليه
الفتوى فذكر الكلام محمول على اليد والكرامة فلا يتأتى النزاع ولو قال مالي في يده فلان دار لا
حق ولم يصفه دار ولا حق ولم يصفه الى مكان لم يرض على اخذ له في قرينة كذا عفا او غدت
لا يقبل ومنه موهبة آخر ولو قال اليس لي بالبر يبرأ من دعوى دار واراض ثم يبرهن على ملكه يقبل ما لم يبرهن
على قرينة معينة او ارضه من معينة بان يقول كذا او ارضه كذا اذا قال مالي بالبر او بالكد في يقبل
وهو لجامع اقراره ملكا له فلان ثم يبرهن على شرايه منه يقبل وان لم يذكر حقا ولو اقرانه فلان
لاحق له فيه ثم مكث زمانا يمكن الشراء منه فادعى الشراء منه يقبل وان لم يذكر الوقت والا لاي
ادعى الشراء في مجلس اقراره وان قام ثم ادعى الشراء قبل الامكان في الثاني لافي الاول وفي الدعوى
والبيانات ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحكم بسبب يقبل ويبيع برأه كحلاف العكس
الا ان يقول العكس اذ ت بالملكي الثاني المقيد الاول كقول المطلق ان يبرهن المقيد وعليه الفتوى
نقض عليه سمي الامة ادعى الشئ اوله الملك المقيد فقياس ما ذكرناه انه اذا ادعى الشئ وشهد
بالمقيد لا يقبل ينبغي ان لا يبيع ادعى عليه الشراء منه ويبرهن المدعى عليه انه مودع فلان الغائب
لا يبرهن ان ادعى الشراء بدين القرض وان مع القرض قبل بدينه لانه كد دعوى المطلق الا يرى انه يبرهن
على انه باع منه عدا جمولا ولا سيما اليه يقبل مع ان الجملة غنم هي البيع لكن لا يقر به ذكر التسليم حل
على دعوى الملك المطلق واكثرهم على انه لا يبرهن لان السبب بعد ما ذكره لا يلقى الا يرى انه لا يبرهن
بالزوائد المنقضية ولا يرجع الباعة بعضهم على بعض وكان على خلاف دعوى الملك المطلق
وضع محرم المسئلة في الدار وقال انه يبرهن في الدار رواية في غيرها فلي هذا اذا ادعى
الشراء ولا مع القرض ثم ادعاه ملكا مطلقا عند ذلك الحكم ينبغي ان يكون في القبول اختلاف

منايطلة

يبرأ من دعوى المدعي في يده
من ماله في الشئ

فذكر كل ما في يده
على انكره مدعى عليه الفتوى
لا تقبل

بيمينه

ادعى عليه مدعى مدعى ملكا مطلقا
يبيع فلان العكس

في ان السبب بعد ما ذكره لا يلقى

في ما يبرهن بالزوائد
المنقضية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

فارس النور: لا بد من فاصلا
الاذا ما خلفت المدعى

باليد
م
ن
ن

6 کتبہ

الاجتهاد والقبضه ببيت قطع الحجة وبها بلا منازع ولو شهدوا بالاجتهاد والقبضه بانها في يد من قبل
بلا منازع كقبضه اليد عليه من الحكم من الكيفية فهو حوط وان قالوا ان الشهادة رابعا علم انه ودواته
يدخلون في يد من لا يرضى باليد حتى يقولوا كان ساكنها وحرر الشاقي من حرر حرر الى ارضه او كونه فقال
هذا حتى ولم يزل يجري ما جرى وبرهن على حجة قال اقبلها وقال الامام لاحق بشهدوا له بالملك له
ميراث على ما جعل فتمعه ما ذكر الدارين التيسير له المنع لكن ليس له قطع الميراث ادعى حق الميراث
او قبضه الطريق على آخر القول لصاحب الدارين ولو ثبت ان كان غير مظهره لا يستحق به شيئا ولو شهدوا
ان لم يظفروا بان يتنوا احدوده وطوله وعرضه قبلوا والا لا وفي رواية اني خفص الكبري قبل بلا
بيان قول وعرض ويجعل قدر الباب الاعظم وبه ودعا الحديث الصحيح وفي الاصل ادعى على اخيه
دارا فقال الدار في يدي وملكها فالتكدر المدعى عليه ملكه واقر انها في يده فقبضه المدعى على الملك
لا يقبل ما لم يشهدوا انها في يدي المدعى عليه قبل اذ قال المدعى انها في يدي وملكها يقول له انك اذا كان
في يدك وملكها فالتكدر عليه قلنا مثلا اذا لم يكن ثمة منازع انا عند وجوبه فيها اي في اليد
او في الملك او في احد مما يقبل الدعوى والبينة وذكره الخصاص لو برهن احد ما على اليد
والاخر على الملك فهو لصاحب الملك لا لصاحب اليد قال شيخنا نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه
التكدر لان الكلام فيما اذا كانت في احد ما والطامتان الكل على وجه القضاء وذكره الاصل ادعى
رجل دارا كل منهما انه في يده فعلى كل منهما البينة فان برهننا قضى بينهما انصافا وان برهن
احد ما قضى له به وان لم يكن لها بينة فطلب كل منهما بين الاخر انه ليس في يده حلف على البينات
فان حلفا لم يقض لاحد ما والا لهما باليد فان مكلا قضى لهما باليد وان مكلا قضى لهما فاحد ما قضى عليه باليد
للاخر وان كان في يد غيرهما لم يضر منه وان ادعى المالك مكلا قضى بالملك بينهما انصافا على
معدا صا حبه وان حلف احدهما ونكل الاخر قضى بالكل للذي حلف النصف باليد والنصف بنكوله
وان برهن احدهما قضى بالكل له النصف باليد والنصف بالبينة ادعى ان هذه الدار ملكه ومنها
ملك فشهد بان له ملكه وفي يده ذا بغير حق ولم يتعاضدا للبرهن قبل لانه بالانكار صانعه يد بغير حق
وفي الصغير ادعى ان الارض التي في يده وقف فلان يشهد عليه وانه متولية وبرهن وحكم بالوقف
ثم جاء آخر يدعي بانها له بطريق الملك يسمع خلاف ما اذا برهن العبد على رجل انه اعتقه وبرهن
وحكم له ثم ادعى اخرا انه ملكه لا يسمع والقضاء بالعق يكون قضا على الكافة خلاف الوقف قال
المصدر لم يجر له رواية لكن افنى السيد بر شجره بعد اقال الخواني والسفدي الوقف كالعق
في النفوذ على الكافة فلا يسمع لانه اذا ادعى بشا عليه لا يثبت الا في مواضع مخصوصة كذا في النوازل وفي
الاخماس باع داره سدا لم وقفها علانية في الظاهر فادعى المشتري بعد ايام وبرهن على تقدم الشراء

ولا يسمع
في من لا يرضى باليد لا يقطع الميراث
في حق دعوى الطريق لا يباين
طوله وعرضه

لو برهن احد ما على اليد والاخر على الملك فهو لصاحب الملك

في ما عدا بيت الملك بعد الحكم بوقفه
حلف على ان يكون العبد لانه حكم
الطامتان فليس حاشا

في القضاء بالمتن يكون قضا على الكافة خلاف الوقف

مطلوب

على الوقف قبل ذبا عا من الواقف او من يرضى به من قبله لرفع الظلم وفي الاخماس داره
يدرجل اقر اخرا انه ملكه الدار التي في يده ليعتقها منه بالثبوت والكلام فانكروا اليد الشراعية
وبرهنوا الحق على الشراعية قبل وان قال المدعى انه في يده وسكت ثم قال انا بعتها منه لا يقبل قال هذا
الولد ليس مني وتلا عا ثم قال من يشترى فخا فخلوق فانذره ما لوقال هذه الدار ليست لي او لها
كانت باع عبدا كخفة مولاه شيئا والمولى ساكت ثم ادعى المولى العبد يسمع لان السكوت انما يكون
رضا فيما ياتي بعده لا فيه كما تقدم في كتاب المأذون من ان العلة لا يتعلل في غيرها خلاف كونه
الفوايت للكون الوصف غير الموصوف والبرهان المولى في صحة دعوى العبد لانه لا يدر اعتبار
في الخصم ما برهن على داره له وحكم له بها ثم قال اي لفلاي وصدره فلاي سلم الدار الى المولى
لاشي على الحق ولو قال كان لفلاي ولم يكن لي قط وصدره المولى يد الدار الى المولى
ان في الدار يجعل للملك المقتدر من المحكوم له وفي الثاني لا يمكن ذلك لان قوله كان له يقتضي المنع
وقد كره بانني المولى الزمان ولو قال المولى كانت الحق ملكها مني بالبيع او الهبة وقبضتها يكون
يكون الدار المقتدر ويرجع المحكوم على المقتدر بكل الدار بالايجاج لان الدار يفتن بالانكاف كما يفتن
بالشهادة الباطلة وان لم يقض بالقبض وكذا لو قال الاخر موصولا بالقضاء ليست الدار ولتتها
لفلاي يقض قيمتها للمقتضى عليه وان قال ذلك بعد الشهادة قبل الحكم بطلت الدعوى وامتنع الحكم
وفي المنسقى شهدا اقرار رجل فقال المدعى هذا البيت مني فلان لست لي فان قال قبل الحكم اسكن الحكم
وان بعد اجريت اقراره بالبيت لفلاي وردت البينة الباقى الى المحكوم عليه ومنه قيمة البيت للمدعى
الثالث في دعوى الغلام والجارية والعرفق وغيره ادعى عليه غصب غلام هندی وبتن
صفاته في غلام تركي جالس بعض صفاته المذكورة فادعى ان هذا المحض ملكه وبرهن بغير حق
دعوى بشهادة انا لوقال هذا هو المدعى الذي طلب احضاره وبرهن عليه لا يقبل قال المدعى عليه في جواب المدعى
لا بل هذا ملكي وفي يدي فلما برهن المدعى قال ليس هذا في يدي ولا ملكي لا يسمع الدفوع للتناقض ادعى على
امارة زوجها غائب انها جارية بصة الدعوى مع غيبة الزوج ادعى انها جارية وفي يده بغير حق او
قال غصبته ما مني ولم يقبل كانت ملكي وكذا لو قال غصبته ما مني ادعى ان عبدا ابق وغصبته هذا بصة
ادعى على اخرا برهن فضيلا في بطون امهات لا يسمع الا اذا ادعى الاقرار له بها حال كونها في بطون الامهات
وان ظهر انها لم تكن في بطون الامهات وقت الاقرار لا يسمع الدعوى وفي دعوى الابداع لا بد من بيان
مكان الابداع سواء كان له حل اولاد في الغصب كان له حل معونة لا يسمع بلا بيان المكان وان لم يكن
له حل فادعى العرق الميراث والخير والغير بالوزن لا يسمع لانه مكيد بالقبض على الرواية التي جازت
ان الوزن في المكيد اذا تنازعوا يكون مؤذنا لان النقص كان باعبار الطرفين وفي الذرة والحج يفتن

في شرط كون السكوت رشا
في شرط كون السكوت رشا

فانما كما سبق في الترتيب
اخبارها فيما بينها ايضا لان
الكثرة عند الفوايت هي

في ان الدار تفتن بالانكاف
بشهادة الباطلة لا بالقبض

في حق الدعوى على من يرضى به من قبله

في عدم صحة دعوى الغصب في غيبة

في ان المكيد يبرهن رشا بالتناقض

زنا
 من كانا على جمل من اخذ من الزنا على قوله
 والفتوى على من الزنا
 من شئ الدعوى
 مدون
 اخذ
 دعوا الاخذ والارشاد
 وشروط اخذها
 فض مدون اليك ما عليه
 اذن الاخذ لانيه
 في عدم صحة دعوى مال مفقود
 في حساب جرمي فيها
 في خلاف مدعي الدين على اليك
 وان كان الورثة قلبه
 وانك بعض سبق
 الحقيقة بعد طرح حقيقة
 تدرك اخواني فافهموا
 في اقرار من المدعي في الادب
 او انما هو
 للورثة الا ان يصح السداد
 كان صحيح العقل في الاء
 فاهم في وقت العقاب
 في اقرار من المدعي في الادب
 في اقرار من المدعي في الادب
 في اقرار من المدعي في الادب

ولا الام
وعلى الحقوق
ان العوارث التي تليها
تقتضي الباقين ان تكون
فكما با حق الغريم
افضل من حق المرتفق
في ان الحكم على احد الورثة حكم
على الكل وان لم يكن في يد من
عدم حتى اقرار الوارث حال
بشوائف الشركة
بده اقامه البينة مع اقرار احد
رثة بالدين وهو ندم الى
كل الانقباض
م
على الدخول
شهادة
بأنه لا يثبت له الحصة في
مقتضى ولا يحسن الى اسادة البينة
الافضلية

اذا اذبح ذوا البهائم المذبح الذي يدعى الشراء اذا اذبحه فلا حاجة الى ذكر البايء او كونه ملكا المذبح وصورة ملائكة الصغرى في يد رجل يدعى اسمها عن اليه ولو ادعى احد من اهل بيته في صحة دعوى ذلك قبل ان يذبحوا لم يقبلوا بايها ولو ملكها التصديقها على كونها ملكا البايء ادعى على احد من اهل بيته من غير الجارية ولم يذكر قضاها ولا تسليمها لا يقبل ادعى مع دار بكذا وتسلمها ولم يذكر جرد بيع لان المقصود بعد القبض دعوى المذبح والاقضية باع وان اخرج اسان في الوفاق ونقطة الفلن وكله بالقبض والخصومة فرج وقال لم يسم الدار الى من في يد الدار لا يستد الفلن ما لم يبين من على ذلك ادعى الفلن من غير جارية بل يذبح عن ائتمانه فقال كانت الالف ودعوه عنده لا تقبل ولو ادعى كونها في يده وجوز فادعى كونها في يده فقبل **الفصل الثاني في دعوى الاجارة** ادعى اجرة محدد باجارة رعية وتسلم اليه ولم يذكر ان ملكه بخلاف دعوى الشراء كما في الوقف لان اجارة الغائب المقصوب صحيح بلا اذن المالك ويستحق الاجرة ادعى ان كان استأجر رعية من دار وقضاها في ايدي غصنها اي يبيع لانه ادعى عليه فعلا اما لو قال كنت استأجرها فقبلت ثم استأجرتها من المالك وسلمها اليك لان المتأجر لا يبيع خصما لمذعي الملك والاجارة ايضا ما لم يذبح عليه فعلا وقال المذبح الذي يبيع لادعائه عليه منافع مملوكة له كان خصما دائره يد رجل يدين عليه رجلا من كل منهما ان ملكه وادعاه من ذي اليد فالذوا الاجرة بينهما استحسانا وفي دعوى الاجارة المفسوخة لا بد من ذكر اول المدة وآخره وتسلم المتأجر كما لا بد من ذلك تسليم المبيع عن دعوى الفلن وان ترك ذكر هذه الاشياء اعاد المذبح ودعوه ان كان الشاهد تذكره ثم ذكر قبل وكما يتعلم من عالم ذكره في المنقح بدهن الميواجر على تسليم ريع من المتأجر ان العبد كان في يده الى انقضاء مدة الاجارة فبنته الميواجر او في غلظتها ان الاجرة بفتح الاجارة وقبله الميواجر ثم ادعى على الضامن موت احد المتأجرين ونزوم ضامن حصته عليه لا يقبل لان الشرط انقضاء كل الاجارة لا بعضها فان شرط بالعدم الاصل **السابع في الوكالة** زفناوي القاضى ادعى على غايبه ديناً بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فادعى المدعى عليه بالوكالة لم يسمع حتى لو برهن المدعى بالدين على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى دنا على الميت بحضرة رجل يدعى انه وصي الميت وادعى المدعى عليه بالوصاية فالبرهان عليها لا يقبل بلا خصم حاضر عندها فلو حكم بشيئها بلا خصم حاضر ثم جاء رجل الى الحاكم وقال انا فلان بن فلان الفلاني وكنت بطلب على فلان او بقبضه وغائب لم يملك فاحضر الوكيل جلا وقال انا وكيل فلان المذكور في قبضه ما لم يدعى على الحاكم الموكل باسمه ونسبه قبل دعوى الوكالة وان لم يعرف الموكل الا ان يدعى الوكيل على ان الموكل المذكور اسما ونسبا وكلمه بذلك لانه اذا لم يعرفه الحاكم حتى يجرى رجل الى الحاكم ويسمى ونسب باسم غيره ونسبه لوكيل

دعوى اجارة الغائب المقصوب
ان ادعى جارية لا يبيع خصما له في الملك والاجارة في
يملكه لدية
لا بد من ذكر تسليم المبيع عند رجوع الفلن

علق
ان اوله شبه الميواجر في بيته المتأجر اذا انقضاء تيمم المتأجر

ما لا بد معرفته جدا جدا

قبض حق غيره وينبغي قبضه حتى العبد باخذ الوكيل حقا ليس لموكله وهذا كما يحفظ ويجاز ولا حاجة الى انما حكم الموكل بحضرة الوكيل فان لم يعرفه باسمه ونسبه ولم يذكره لم يملكه حكم الموكل اذا لم يحضر الموكل خصما عند الحاكم وقت التوكيل فان احضر جلا وقال وكنت بطلب على فلان على هذا وعلى كل من عليه حق ببلد كذا يقبل التوكيل ويجعل خصما عنه باسمه ونسبه او فلا وفي الصغرى وكلمه بقبض دينه او دينه فصدقه المودع او الغريم ومع ذلك لم يدين الوكيل على وكالة له ذلك وقابله بغيره فما اذا حكم بوكالة على هذا الحاضر بالدين ثم احضر خصما اخر لا يحتاج الى اعادة البيعة على الحاضر الثاني وكذا لو برهن بوكالة على هذا الحق ثم غاب الوكيل وصح الموكل او وكيل اخر له في طلبه هذا الحق لا يحتاج الى اذنها وكذا لو برهن شاهد اذ ادعى هذا الغريم وفرد اخر على غريم له اخر او وارث له اخر برهن على رجالة فلان بن فلان الفلاني وكيل من فلان بقبضه اليه عليه وان لم يملكه عليه كذا بعد انكار الغريم الدين والوكالة او الوكالة فقط فعند محمد يقضى بوكالة له والدين وعندهما لا فلو حضر احد الوكيلين الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة لان احدهما لا ينفرد بقبض الدين وكان مضطرا الى انتصابه خصما عن الغائب واذا ثبت لم يملك القبض حتى يحضر الوكيل الغائب ويملكه لو برهن انه وكيل فلان مع فلان في بيعهم فلانا او قبض دين او اجارة صنف كل منهما فانه يحكم بوكالة الحاضر لا الغائب ولو برهن ان الوصل اذ فلانا او وصي اليه والى الغائب حكم بوصايتها عندهما وعند الثاني يقضى بوصايتها ببناء على امكن ان تفرق احد ما بوصايتها والمنقرض واحد من وكلا الحكم ادعى انه وكيل عن فلان في طلب حقوقه على هذا المحضر فقال وكيل اخر من موكله في حق موكله يريد المذبح عليه يقول ليس على هذا الحق وليس لي علم بالوكالة بل مدعي الوكيل على الوكالة لا يقبل لعدم الادعى انه وكيل فلان بطلب دينه والخصومة فيه واحضره فقال المدعيون اني قد فكرت عن الدين او اؤتيه اليه فادعى انه عرله عنها اذ التوكيل بالتعاس المحض لا يبيع دعوى العزل لانه لا يملكه وان كان يملكه التماس بها ادعى برهن على العزل والا لا ولوم قبل ملكه او كلفه قال ليس بوكيل وصدقه لا يبيع وقابله بغيره اذ كان الصلوا واقفا على برهن المحضر ثم قال انا وكيل واراد ان يذبح ما دفعه ومدة المحضر لا يبيع لعلو حق الموكل **الفصل الرابع في دعوى الكفالة** دعوى الكفالة لا يبيع بلا بيان السبب لعدم جوازها بالدين ويدل الكفالة برهن ان له على الغائب ومدة الكفالة عن ان ادعى كفالة بجهة بان قال الكفيل تكفلت بك على فلان او على غيره وذكره شهوده مثل فلكر وشقوا على قبولها قضى بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايمتها ولا يحتاج الى اعادة البيعة بعد حضور الاصل وان فسر الوكالة وقال تكفلت بالفلن على الغائب ان قال كانت باسمه ومدة حكم بها عليه كما في اذ كانت الكفالة بجهة وان لم يذكر العرو برهن فقبل كلفل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البيعة باع منها متاعا بائنا وفل كلفل منها عدا الاخر فلي البايء احدهما وري من على البيع منها وان كلفل منها كلفل عن الآخر باسمه يحكم بالا لونه عليه نصها الصالة ونصها كفاية وان لم يبين في بيانه حتى لقي المذبح

في اوجب الحفظ في دعوى الوكالة

فجعل
في اوجب الحفظ في دعوى الوكالة

انما فلان بن فلان
على رجل ان يبيع حقه في المذبح
فيمسك على ما كان
في المذبح

واها صنف
او اجارة صنف

في دعوى الكفالة

العلم

الكفالة

في ما حكم على الحاضر بقبضها
اصالة ونصها كفاية

الذي على المحالة

في حكمه في حال على المحالة في
والمعالي في حال على المحالة

شروط

في حال على المحالة في

الآخر المطالبة منه بلا اعادة البينة وكذا لو لم يثبت ان كفل له وفلان الغائب عن فلان بالحق وكل كفل على الاثر
بامره يقضي عليها حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة **استدعي** عند وقضيه فطلب البينة عنه فثبت
انه حاله على يد الغائب في حال المحالة عليه فاما ان عليه ادعى عليه الكفالة باجره معلقة بفتح الاجارة وبرهن على
فتح الاجارة حال غيبته المواجه وان المال لازم على الكفيل بطلب با مال اتمه انما وان اخذ من الكفيل
على الاصل الى الكفالة باجره وان لم ياخذ من الكفيل حتى حصل الاصل فالتفويض ما فيه كماله ان كان الكفيل لم يفتح
الاجارة لعدم تحقق الشرط فلا بد من شرط على انه كفل له عن فلان بالحق وبكفله وبراء الكفيل عن الكفالة ثم علم
شال الدعوى والحكم واداعاه الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لعدم الكفالة بالبراءة او حتى عليه ما
من صدقها معلقة بوقوع الفرق من رزقها فان رزقها بالكفالة وان رزقها على طلاقها بعينها سبنة
وان الشرط قد وجد والمالك عليه وبطلت على كفاية الكفيل بطلب با مال الكفيل وبالفرض على التزج وبطل الكفيل
عن الزوج وقبضه بطلب كماله الخايرة والعقولين واجاب من المدعي الصحيح انه لا يثبت ختم في اثار شرط
حقه على الغائب اذا كان الغائب ثابتا بقرينة فقفى بالمال لا بالفرض وقد عرف تمامه في كتاب النكاح انه
كفره فاما ان مات فلا بد من كفاية فانما مات فلاتا بجملة ولم عليه ضمانا وبين المدعي فتح
وحكم له ان يدين **الفصل التاسع في دعوى الصلح** ذكر الوارد ادعى دارا اصله واخذ بدل الصلح ثم
استحق الدار من يد المدعي عليه بصلح على الحال اذا كان مقفلا فلا بد من بطلان البيع استحق المبيع بطلب
بالتمتع وكذا اذا كان منكر الا ان المدعي يزعم انه باعها بالبدل فلو خذ بزعمه وان ادفع المدعي الى المدعي عليه شيئا
او الدار ثم استحق المدعي فانه لا يرجع الدار بما دفعه لانه يزعم انه اخذ حقه ومكلاه وانما بدل المال الذي خصه
وليس من كسر للدار ادعى شيئا فصالح على ارض ثم ان نصف الارض استحق رجع بنصف الدعوى وفي الا
لو استحق نصف بدل الصلح خذ ان شاء ردة الباقي وعاد الى كل الدعوى وان شاء امسكه وعاد في
دعواه اعتبار البعض بالكل صالح من دينه على غير عينه جان ويكون من ان كان مات في يد المدعي
يرجع الطالب الى الاصل حقه وهو الدين وكذا كل عين لا يبطل باقتناء قبل القبض ولو صالح من خزانة
على دراهم وقضها ثم استحق بعد التفرق رجعها لانه لا يندر لانه صرف حتى استحق بدل الصلح رجع على اصل
حقه ولو عليه الف فحل قضاء قبل المحل جان فلو استحق لم يرجع بها حتى يحل الاجل وكذا لو باع
عبد او صالحا على غير فاشق العبد او فخره حر او رقه بعيب بقضاء لا يرجع الى اصل حقه ما لم يحل الاجل
ويرجع بعد الحول لا تقاض الاستيفاء وان صالح من دراهم على كثر حنطة جان فان استحق الكفالة حنطه
عينا فزعه رجع الى اصل حقه وهو عليه من الدار ثم وان صالح ما به على نصفها فاستحق البدل
رجع بطلبه ولا يرجع بجميعه لانه لا يندر لانه ليس بموضع وانما هو استيفاء بعد الخط والاستحقاق يوجب
استيفاء الاستيفاء لا البراءة والخط فالحاصل ان الصلح اذا كان على طريق المعاوضة بان

على غير حش الحق يرجع على دعواه عند الاستحقاق وان على سبيل الخط بان وقع على بعض حقه يرجع عند الاستحقاق
فصل الصلح ادعى دارا فانكر فصولح على نصفها ثم برهن المدعي على ان الدار ملكه فالتدبير في اكثر الغناك
انه يقبل ببراءة ومثلها على عدم جواز الصلح على بعض المدعي في هذه الصورة فانه لا يجوز على ما ذكره في المحضر
والههنا انه وان على خلاف ظاهر الرواية ووجهه انما استوفى بعض حقه وترك الباقي وغاية الترتيب ان يحل على البراءة
البراءة متى لاقي عينا لا يصح فضا وجوده وعرفه بطلبه فلا بد ان اذا ادعى على اخيه نصف ما في يده في المديونية
حيث لا يصح فلا بد ان يثبت في حصة لان الصلح قد فتح له في المدعي ادعى اخيه نصفه من ماله المدعي عليه فيكون ما اخذ
من ماله المدعي عليه عوضا عما ترك من ماله المدعي عليه وقد اكمل الواسط في المسئلة الاولى مع بعض المدعي الذي
اخذه المدعي دراهم وباعه لهما منه واستوفى البدل فبقطع الدعوى او بان يحق بذكر البراءة عن دعوى المدعي
بان يقول ببراءة من هذه الدار او بربط من دعوى فيها وهذا الكلام من جهة العدالة فنحن على الفرق بين
قوله بريت وبين قوله ابرأت كما نفي عليه في الذخيرة انه لو قال ابرأت من هذا العبد لانه ان يدعي عليه لانه
ابراة عن الضمان الواجب فيبقي امانته في يده فيصير دعواه حال قيام العبد واستملاكه لا حال هلاكه كما نفي
عليه في الذخيرة ولو قال بريت من هذا العبد والعين لا يصح دعواه بعده وكان بريا انما لو صالح على قطعة
دار اخرى لا يقبل الدعوى بعده اجازة الصلح وبه كان ينبغي للعام طهيد الدين قال بكره من رواة ابن
ور ظاهر الرواية يعق الصلح ولا يصح الدعوى بعده وان برهن على كسبه للمديونية والصلح على قطعة من دار اخرى
وعلى عقول السرخسي في مرجع الكافي كما ذكره في النهاية ووجهه ان البراءة لاقي عينا ودعوى البراءة العين
لا يصح كما تقدم ذكر البراءة من دعواه صحيحة فان المدعي كان يدعي كل الدار لنفسه فباخذ البعض ابراءه عن
دعوى الباقي بغير ادعى حقا في دار فصولح على مال ثم استحق الدار الادارة لا يدر بدل الصلح في ابقاء
الدعوى بذلك العبد والعين لا يصح العبد لان الحق يجوز ان يكون مما لا يجوز الاعتناء عنه حتى لا يفسد
كل اقدارها على الصلح دليل جوازها وذكر محل على ما يصح الاعتناء عنه وان استحق كل ما رجع ادعى عليه دارا
فادعى انه صالح نصفها ولم يجد البينة في كل الدار للمدعي ثم وجدها وبرهن عليه بالصلح بنصف الحكم ولو كان
المدعي باعها من آخر وسلمها ثم برهن على الصلح ان شاء اجاز البيع واخذ منه الثمن وان شاء ضمنه فتمت الدار
في المختار وان لم يخلع على الصلح واراد ان يخلع بعد الحكم تسليم الدار والمبيع من آخر له ذلك لانه العين حقة
فلا يبطل بالتأخير فان نكل ان اجاز المدعي عليه المبيع اخذ الثمن والامتنع قيمة الدار في المختار وليس له ان
يتبع المشتري في فصل النكول لان بطلان او اقرار لا يفسد حق المدعي بخلاف البينة لا يفسد حقه متعدي حرك
الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح فبينة ابراء كل منهما الآخر عن دعواه او كتب واقرا المدعي ان العبد
للمدعي عليه ثم ظهر فاد الصلح بنقوى الامة واد المدعي العود الى دعواه قبل الايفاء البراءة السابق
المختار انه يرجع الدعوى والبراءة والاقرار من عود فاسد لا ينعى المدعي لان بطلان الحق بطلان

مطلوب
ادعى دارا فانكر فصولح

واكثر وصالح على بعضه
ثم برهن على ابراءه من

مطلوبه فدفعه المدعي عليه
اليه فانه حقه فيقطع به دعواه

في الغرض في بريت وبراءة فانما في الغناك
وبينة في اقرار المدعي من عدلته

في حال على المحالة في

في ما يفتن الحكم

في حال على المحالة في

في حال على المحالة في

واقلها عاين من وقت البيع لا قبله لا يصح المشتري وان لا اكثر من عاين لا يصح ان كان المشتري
وانا صدقة بيع المبيعة ولا يبطل البيع حاله على الاستيلاء بالبيع وفي القدر الذي ان اشبه لا قبل من نصف
عام فاما ما للبايع والمشتري من اوجه البايع والبايع اولى وقد ذكرنا ان كان بعد موت البايع دعوة
البايع ويصح بغيره من الامام باخذ الابن ويرد كل الحق عنده وقالوا لا حصه الولد فقط بناء على تعميم المولد
وعليه باع العامل قالوا جازا ليس في بل من غيري فولدت هذا المشتري لا قبل من نصف عام بترجائية
المولد الى البايع ولو ادعى في اعقابه المشتري لومات لا يصح اعاقته وبضمن في الموت فميتها وبرج بكل
الحق وفي الجاه لو قال ابن عبد الله او ابن فلان الغائب ثم قال هو مني لا يكون ابنة ابد وقالوا لا كذا المقتل
في النسب لم ادعاه المقتل وقول الامام حجة لرفع دعوة البايع المولد لانه لانه اذا اقر المولد لرجل
لا يصح دعوته بعد ذلك لنفسه **باب** ادعى التوأمين قاعة المشتري ثم ادعى البايع الباقي في ويطلب حق
المشتري جازا بانه فيما دون الفرج فاخذت مائة في فرجها وعلقت منه مائة ثم ادعى البايع الباقي في
ابنتي ثم ادعى البايع وبعد بغيره رثته على البايع ولا يثبت النسب حتى يجمعوا على احدهما ادعى
ان ابوه لا يصح لا يصح المشتري المدعى عليه او بشهادة رجلين او رجل واحد او ادعى ان ابنته ان كان
يعتبر عن نفسه والابن يدعيه استخانا وفي الزيادة من قال العبد هذا ابني ان كان باعنا او كان بيعت
عن نفسه يرجع الى مدينه ان كان لم يبق بالرق على نفسه لانه حتى حكم الدار فلم يصح المشتري ان اذا اقر
بالرق على نفسه فهو بمنزلة من لا يعتد عن نفسه حتى لا يثبت المشتري وفي دعوى البينة يتم بقوله هذا
ابني وان لم يقل ولد على فراشي ولو قال ليس الولد مني ثم قال هو مني ثم فناه لا يصح وفي دعوى
الاخوة لا يجزى الى ذكر احد على اختيار السرخسي **باب** ادعى ابن عمه في ذكرا جدي يلزم ذكر الاب والام
الى الجدة ادعى الارث بالعمومة ثم بالابوة لا يصح وان عاد الى دعوى العمومة يسمع **ادعى** تنوع رجل لا يصح
بلا شرا دة القابلة ادعى انه اخوه وطلب النفقة فانكره فادعى المدعى عليه بطلان بطلان لا قبل
لان هذا في الحقيقة دعوى المال فلا يصح التناقض **باب** ادعى مائة من مال في يد رجل فقال هذا ابني المبتلى
الى امه اليه المال وفي هذا اخ المبتلى لا قبل الى امه في الامر بسلام المال اليه لان الاب لا يجب حجب حرمات غانية
انه يظهر له شريكه والاخر بجره بالابن فلم يكن وارثا على كل حال ولو اقر الاخر انه اوصى بالعين ماله لفلان فلقوم
الحاكم فاما لم يحضره وارث اعطاه للمدعى به كما في الاخ يتلقم فان لم يظهر له وارث اخر اعطاه للاخر وان ظهر
له وارث دفع المال وكان القول قوله في الوصية وان لم يظهر له وارث او ظهر له اخر اعطى كل ذي حق حقه
واخذ منه كفيلا ثمة وان لم يجد كفيلا اعطاه المال وضمة ان كان ثمة كفيلا يملك ما ثمة وان كان غير ثمة
لا يعطيه المال ويترك الحاكم حتى يظهر انه لا وارث له او يكون اكثر رايه ذكره ثم يعطيه المال وبضمنه ولم يقدّر
الامام التلقم بزمان كما ملود انه بل في نفسه الى راي الحاكم الى ان يطلب على ثمة انه لو كان له وارث يظهر

قال حواين عدي او فلان الغائب
ثم قال انه لا يكون ابنة ابد

وجعلها
فيما فيه مواد واردة
على البيان

في امر ابل وحن ابن
في امر ابل وحن ابن

شروط في المسئلة الاخرى

فانه قد اعطاه الانفساء
ال اخصاها

الانفساء

الانفساء

والصدقة والوطن واختلاف في الزمان والمكان وشهد على معاينة القبض بقبول في الزمان والمكان
والصدقة لان القبض قد يكون غير واحد قال في كتاب الرهن لانه لم يكن رهننا ولا قبضا الا باقرا
قال محمد اذا شهد على معاينة القبض في الرهن والصدقة لا قبل وان شهد على اقرار الرهن والوالت
والمصدق بقبول وكان الامام يقول ولا لا قبل الشهادة على الاقرار بالقبض حتى لو شهد على اقرار
الرهن بقبض الرهن لا قبل ثم مال الى قولهما وقال قبل والثاني الغرض اختلاف في الزمان او المكان
فيه بقبول عنده خلافا ولو اختلفا في الزمان او المكان او المكان او المكان او المكان او المكان او المكان
اقرار رجل على الا انها اختلفا في الزمان او المكان او المكان او المكان او المكان او المكان او المكان
عين الشهادة لا محلها وزمانها وقال الثاني لا قبل كثر الشهادات بالزور فباطلها بالتمه ولو
على الاقرار بالبيع او الاثبات واختلفا في الزمان والمكان بقبول ولو سلمها القاضي عن الزمان او المكان
فقال لا لا يعلم بقبول لانها لم يكلفه قال احمد في المجد وقال الاخر في السوق او قال الاخر في خدوة
والاخر عتبة بقبول وفي المتن ادعى عليه الفانك فشهدا حرمات بانه اقران عليه الفانك الاخر على انه اقرانه
او دعه الفانك لا تقاها على انه وصل اليه منه الالف وقد جحد فصار ضامنا ثم ذكر بعد عن المسئلة
التي ذكرناها في العبد وضمنها في النوب فقال شهدا حرمات على اقراره بالقبض واخر على اقرار
بالايداع منه وقلا المدعى قد اقر بما قال لا كنه فضبه حتى قبل ويجوز ذواليدعرا بملكه النوب للمدعى
لا قبل بنبذ المدعى عليه على النوب بعد وان شهدا حرمات على اقراره بنفسه منه والاخر على اقراره
منه بقبض منه للمدعى وجعل المدعى عليه على حجة لان الاقرار بالاختلاس اقرار للملك وان شهدا حرمات
اقراره باخذ منه والاخر على اقراره بايداع منه والمدعى قال قد اقر بما قال لا كنه او دعه منه لا قبل
الشهادة لعدم اجتماعهما على الاقرار بملك ولا باخذ لان هذا لو دعيه لم يشهد بالاختلاس وهذا
كما ترى في الفانك ما ذكره في مسئلة العبد فانه جعل اقراره بالوديعه اقرارا بالملك فحصل الحق منه في
الدليل والمدلول كما ترى وفيه ايضا شهدا حرمات على اقراره المدعى عليه بانه استاخ هذا العين من المدعى
والاخر على اقراره بايداع المدعى هذا العين منه قضى للمدعى ولو قال الثاني اقر المدعى عليه
المدعى دفع اليه هذا العين قضيه للمدعى ايضا لكن لو بر من ذواليدعرا في يد المدعى فانه لا قبل
الا يرى ان رجلا لو قال دفع الى فلان مائة درهم على انه اشتراه منه قبل وفي الزيادة اقرارا حرمات
اعتق كنه والاخر اعتق نفسه لا قبل ولو ادعى الفين فشهدا حرمات بالف والاخر بالفين بقبول على
اجماعا وفي المتن مائة من محمد شهدا حرمات انه طلقها ثلاثا البتة والاخر طلقها اثنتين البتة تعيق
بطلقين وبملك الرجعة ادعى عليها مائة فشهدا على اقرارها بالبيع بقبول كافي الغضب ادعى ان
فشهدا بالهبة والقبض لا قبل فان قال محمد ان الشراء فاستوفيتها واعاد البينة على الهبة والقبض

الراهن

لان الواجب عليه حفظ عينه فانه لا يملكها
وذا ما شهد الامام

قضاء

في نوب لهما الفانك عن الزمان
والمكان فالاخر لا يعلم بقبول لانها

قال احمد ما اعتق كنه والاخر
فقطه لا قبل

في اقرار المدعي بوجوب الحكم بالبناء له انما
ان البناء لم يدر على حقيقته لا خلاف الحكم
في بناءه في هذه المسئلة فثبت ان المدعي

في دعوى اقرار المدعي عليه ان ارضه
والا بناء له الحكم في بناءه

الشهادة بان المدعي ارضه بالبناء
الا ان بناءه لا يدر على حقيقته

بالدقيق

يقبل ادعي انه ورثه من ابيه فشهد احداهما كذا والآخر انه ورثه من ابيه لا يقبل ادعي دارا فشهد له
بمدعيه وحكم ثم اقر المدعي بالبناء للمدعي عليه لا يقبل الحكم بالارض للمدعي وان شهد بالبناء والارض
ثم اقر المدعي بان البناء للمدعي عليه بطل الحكم في الارض لان البناء لما نفع عليه الشاهد فاقرا للمدعي
له الكذب لها خلاف الاول لان دخول البناء بمقتضى اقرار المدعي بوجوبه بيان الاحتمالين شهد
المدعي ثم قال لا يقبل الحكم بالبناء للمدعي عليه ان قبل التفريق بين المدعي والمضد ولم يطل في الاثنان
وان تفريقا او طال المجلس ثم قال لا يقبل شهادة المدعي وحده في ارضه بان الدار له وانصل الحكم ثم انما قال
لا يعلم من البناء لا يقضيان للمدعي عليه شيئا لانها مستكنا عن البناء وان قال لا ليس البناء لم ينفذ المدعي عليه
ادعي فيها بناء او شيئا وقضى بالبناء ثم ان المدعي عليه ادعي انه بنى البناء والاشجار وان كان شهود
المدعي شهدوا بالارض لا يدرى ان كانا شهدوا بالبناء ايضا لا يدرى برتب على انه دان ولم يدر عليه
فقبل ثم برهن المدعي عليه ان البناء له ان كان شهدوا بالارض للمدعي حاضرا ثم انهم القاضى ان قالوا انه للمدعي
لا يلتفت الى شهود المدعي عليه وان قالوا ان شهدوا بالارض للمدعي ولا يدرى من البناء يقضى بالارض
للمدعي ويؤثر المدعي عليه بتفريق الارض وان لم يحضر المدعي عليه بيته لاجل البناء وقضى به تعالى للمدعي ثم ان
المضد عليه برهن بكون البناء له يقضى به للمدعي عليه لان القضاء الاول لم يكن مقصودا وان كان شهدوا
المدعي بالدار ما اتوا او عابوا فلما اراد القضاء بالبناء برهن المدعي عليه ان البناء له لا يقضى بالبناء
والشهادة بالدار شهادة بالبناء الا ان يقولوا لا يعلم من البناء كذا لكونه مدعي لا يقبل هذا لان في بين
ان شهدوا بالبناء نصا او لا وسبق ما مثل البناء في اول كتاب المدعي وفي الزيادة مات عن اثنين
فادعي احدهما انه لا يدرى على هذا القام من منافع باع منه ابوه ومن الاخر ان على هذا القام من منافع
باعها منه ابوه ونصا فاعلى انه لا الف لاسيما عليه الا ان يقضى لكل منهما خمسة فاذ استوفى حصة
لا يشاركه الاخر ادعي دينا بسبب الفرض ونحوه فشهد له بالدين المطلق قال شمس الاسلام لا يقبل
كما في العيون وادى الاقضية مستلثان ندل على القبول ادعي شراء دار من رجل وشهد اهل الشراء وشهد
لا يقبل وكذا لو قال باعها فلان واجاز ذلك الرجل وفي الحاشية ادعي الخلع فشهد احداهما على الخلع بالقي
والآخر على الخلع بالقي وخمسة او اختلفا في جنس بطل لا يقبل لانه دعوى العقد وكان على كل عقيد شاكلا
فرد ادعي على آخر نفقة جيدة موزونة بوزن معلوم او مائة من من دقيق منخول فشهد على النفقة و
الدقيق بذلك الوزن ولم يذكر الجودة او شهد او لم يذكر انه منخول يقضى بالنفقة الدرية وبغير منخول
وقبل بين النفقة والدقيق فرق ولو ادعي القام وتوابعه ولم يذكر الجودة وشهد بالقي بوجوبه لا يقبل
في قوامي القاضى ادعي القام فشهد احداهما بالقي له عليه والاخر باقراره به عليه يقبل في قول الامام الثاني وفي
الحديث ان اختلفا في الدين لا ينعى القبول واختلفا في السبب او في غشود به لوعينا ينعى القبول

نظام

نظام

نظام

وفي الخط ادعي جاريتي على آخر فشهد احداهما بانه غصبها منه والآخر على انها جارية ولم يدر الحكم الغصب
وفي القباي ادعي انه له من سنة وشهدا من سنة سنين لا يقبل على الغلب يقبل وفي الاقرار بالقبض بالزنا
اذا اختلف شاهداه في الزمان والمكان لا يقبل وكذا في غلبه المستوفى ان على الشاهد ان يشهد
وان لم يعرف وقت الشهادة ومكانا لانه لا دخل للمكان والزمان في ثبوت العلم والافقية وكذا في جميع القوا التي
صيغة الاثبات والاعبار فيه واحد كالمهنة والقض والصدقة ونحوه اذا شهد احداهما بالاثبات والآخر بالا
به يقبل واذا اختلف صيغة الاثبات والاعبار فيه يقول في القرفة الاثبات بازان وفي الاقرار قرفت بالزنا
لا يقبل اذا اختلفا في الزمان والمكان وذكر بذكر شهدا احدهما انه قال انت حرة وشهد الآخر انه قال له اقبضت
والا خلاف لا ينعى القبول فيما ثبت بالشبهة كما لو شهدا احدهما بالمهنة والآخر بالثبوت او اخذ بها
والآخر بالنكاح او شهدا احدهما انه اعق بالعرف والآخر بالفارسي يقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما لو شهد
انه قرفة بالعرف والآخر بالفارسي لا يقبل لان الدفع يكون امانة لانها اقل فلا يكون دينا **الدعوى** اذا
كانت بلفظ من حيث الشهادة بلفظ البيت قال السفدي لا يقبل ولا يدرى عن هذا القول ادعي ان ما
يده ملكه وان قضيه مني بغير حق وشهدا بالقبض مطلقا لا يقبل ولو ادعي القبض من مطلقا وشهدا بالقبض
منه من سنة لا يقبل الا اذا وقع قال اردت مطلقا القبض من سنة سنة تقبل وقيل لا يقبل وان لم يوق
للمدعي وان قال المدعي العيون الذي يتولى من سنة وقال الشهود انه لم يدرى من سنين لا يقبل ولو قال لي
خمس سنين وشهدا بالقبض له من سنة تقبل ادعي الملك بسنة سنة وشهدا له بالشراء من غيره ذكر الزنا
يقبل وقيل لا واذا ادعي بالشراء بلوا بغيره وشهدا من سنة قبل وقيل **الحاشية في الشهادة بالنكاح**
ادعي كما شهدا احدهما انها زوجت نفسها منه والآخر ان ولتها فزوجها منه لا يقبل ولو عاد الدعوى
فشهد الاولان انها زوجت نفسها منه يقبل ولو ادعي عليها تزويج نفسها فشهدا ان وكيلها فلان
ابن فلان زوجها منه يقبل وفي الاقضية لا يجوز شهادة الاعيين والمجروذين في قذف والفساق
وايضا له بالنكاح ولو قضى بشهادة العديين والصبيين بالنكاح لا ينعقد قال الشاهد في الشهادة
بالنكاح ما يشترط ان يكون شوي وان لم يدا ان يثبت ما يشهد به مجوزان با شويان او بالعزتي
سكنان مكنته الا زوج لا يقبل لانها شهدا على الرضا بالنكاح لانه وقال القاضي يقبل لانه شهادة
والرضى به وقد مر انه اذا شهدا بالنكاح ولم يقل انها امراته في الحال لا يقبل لان الاصل في النكاح هو امر
وجود المذنب ولو قال لا يعلم انها على امراته في الحال ام لا بعد ما شهدا بالنكاح يقضى بالنكاح ولو قال لا
يذكر وي دا بدين شوي دانه است واد است است او رضاء است است تقبل في المختار ادعي
نكاحها مخبرا وشهدا بالنكاح ولم يذكر المهر يقبل لان المهر تابع ويقضى للمهر **الفصل في النكاح**
في الشهادة في السبب والارث وادى الاقضية شهدا انه قال لدت هذه الامة مني او شهدا ان قال احد

ما يحق في الشهادة في النكاح في بعض الصور

ليس على الشاهد حفظ الزمان والمكان
وقد مر في غير هذا نظير كل

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

في بيان الاقرار بالاثبات والاعبار فيه
واحد والآخر من سنة سنة

وفي الأصل بعد في رجل ادعى آخر انه اشترى من فلان الدار في ملكه وبرهن ذوا اليد على شرائه من فلان الذي ولد له ملكه يقضي به ذى اليد ولو لم يبرهن عليه ولكن برهن على انه ولد له ملكه يقضي به ذى اليد وكذا لو برهن على انه ورثه من ابيه وكان ولد له ملكه وكذا لو برهن على صدقة او حصة مقبوضة من فلان وكان ولد في ملك الواهب المتصدق وفي الملقط ادعى عليه الاقرار طائعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ذلك الاقرار كان بالبرهنة المدعى عليه اولى وان لم يورثا او رثا على التعاقب فينبه المدعى اولى وفي الخط ادعى دارا في يد غيره انه ملكه وان اباه باعها منه حال بلوغه بلا رضاه وذم ذوا اليد انه باعها بغير صفه الابن المدعى فالقول للابن وان برهن ذوا اليد على مدعاه بغير دفع عنه الخصومة وان برهن بغيره بغيره ذوا اليد ادعت امرأة ان زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة ان الطلاق في الصحة فالقول لها وان برهنها وقتها احد ابيته الورثة على طلاقها في الصحة سلكا ان فلان مات وكانت زوجته واخر ان كان طلقها قبل الموت قال الفضلي بنبه الزوجة اولى ويجعل كانه طلقها ثم تزوجها وقال السعدي بنبه الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها او من تدعى عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدي وقيل ان انكر وانكارها اصلا بان قالوا ما كانت زوجته له قط لا يكون دفعا وان انكر الميراث بالزوجة ولم ينكر النكاح اصلا فهذا دفع لدعواها اثنان في يد بها جارية برهن احد ما على انه ورثتها من ابيه والآخر على انها له في يدها نصفان وان برهن احد ما على انه من ابيه والآخر على انه اشترى بها من اب المثلعي بكذا ونقد الثمن او ادعى حصة او صدقة مقبوضة من الميت في صحة وبرهن يقضي له لان الوارث خصم عن المورث في اثبات الحق عليه وقد اثبتت حصة عن ملكه حال حيوة ابيه وذكر بكر وكان يجب ان يقضي للمدعى مطلق الملك لان دعواه دعوى اذامة الملك حكما فيكون سبق معنى وكذا لو ادعت تحارج الى ان يثبت مورثه مطلق الملك فجعل كانه حضر مع المدعى وبرهن عليه داره يدجل ادعاه رجل ان اباه مات وترك ميراثا له عند سبعة وبرهن على ذلك ذوا اليد ايضا انما ادان بالارث عن ابيه سنة ايضا وبرهن يقضي للمدعى لان كلامها يدعى الملك فملكه وكانها حضر او ادعى ملكا مطلقا والدار في يد احد ما يقضي للخارج وان اتخ سهموا بالخارج باقل من سنة حتى صار ذوا اليد سابقا فالجواب فيه كما اذا حضر الملك ارتخا على الملك المطلق وتاريخ ذى اليد سبق وقتا عند الامام وعلى قول الثاني اخر يقضي لذى اليد وعلى قول الثاني اولا وقول محمد اخر يقضي للخارج ولو ان الذي في يده الدار اقر ان الدار كانت لابن المثلعي وان اباه اشتراها منه بكذا ونقد الثمن يقضي لذى اليد لانه اثبت شرائه ابيه وهو نائب عن ابيه واباه جثا وجهه على ما ذكرنا والخارج يدعى الارث من ابيه وفيه يقضي للمدعى الشراء كذا منا وفيه عمل بالبين لان يثبت ملكا بالخارج ثم ينقل عنه الملك بالشراء اليه كتاب الرجوع عن الشهادة

في الرجوع عن الشهادة من ذى اليد
والاقرار في انواع الملك
بينة الاقرار بالكره اولى من
بينة الاقرار بالطمع
ان هذا وجهه في ما وجد بلوغه من رثان
قال ذوا اليد بغير دفع عن الخصومة
والبينة ذى اليد
ادعت طلقها في مرض موته ومات في مرضه
والدعوى في مرضه فانما انقل لها
البينة ذى اليد
برهن على انها ماتت وحسن روث وفان
تزوجها في مرضه فينبه الزوجة
ولن وتبين بينة الطلاق اولى
تماما
وعلى الفتوى

ان اقرت خصم عن المورث في
ثبات الحق عليه

في اعمال البينة

سلكا مال فقضى به ثم ادعى السهم عليه رجوعا واراد بحلفها السهم ذلك وهذا ليس على الطلاق وفيه
تفصيل فانه اذا ادعى الرجوع في غير مجلس الحكم او ادعى الرجوع المطلق وبرهن عليه لا يقبل وان لم يبرهن
على ذلك الرجوع لا يحلف لانه ادعى رجوعا باطلا وان ادعى الرجوع عند الحكم ولم يبرح الحكم بغير اذنية
ولا ايجاب الضمان عليه لا يبرح وان ادعى الرجوع في مجلس الحكم بعد الحكم بغيره وان لم يبرح الحكم بغيره
باجاب الضمان ولا يقبل عليه البينة سلكا وقالوا اذ لم يبرح الحكم بالرجوع عليه واجاب الضمان لا يبرح
الرجوع ولا الشهادة عليه ولا يستحق واستبعد الامام يوفى من الرجوع على الحكم او بالضمان فلذلك
تلكا ذلك القيد اطلاقا وان رجع عند غير الحكم واستدعى نفسه بالمال لاجل الرجوع ثم انكر الرجوع
والالزام وبرهن عليه المدعى على كونه لا يقبل اذ انصافا ان الالتزام كان لاجل ذلك الرجوع وان رجعا قبل
القضاء بالشهادة لا يلزم الضمان وانما يضمن الرجوع اذ قبض المدعى المال دينيا كان او عينيا والذي عليه
الفتوى الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المدعى المال لا وكذا القطار بالشهادة الباطلة بعد الرجوع
ان انقل القضاء بالشهادة وبرجوع احد الثلثة لاضمن شيئا ولو رجلا وامرأة فرجعت امرأة لاضمن شيئا
سلكا بالبيع وقضى الثمن ثم رجعا ضما للرجل على رجل من نفسه انه ابراه او حصة او تصرف عليه ثم
رجعا ضما ولو سلكا انه اخل سنة ثم رجعا بعد الحكم ضمن الشاهدان المال للدين ثم رجعا على المطلق
بعد الحول ولو توى ما على المطلوب لم يرجع على الطالب خلاف الحول اليه سلكا على حصة غير وسليم ثم رجعا
ضمنا فبعت للمالك ولا رجوع للموئبل ولا للموئبل له ولا عليها لانه بعت له العوض وان لم يضمن الوائبل
ان اخلل له الرجوع سلكا انه تجده بحماية الى سنة او حاليه او جرحه سنة وقبض العبد عاتية والبايع محمد
وقضى به ثم رجعا بخير البايه ان ساله رجع بالثمن على المشتري الى سنة او ضمنا ان سلكا بقبض العبد حاله
ولا يضمنها بحماية فان ضمنا ان سلكا رجعوا على المشتري بالثمن اذ اخل لاجل لانها بالفضل فاما مقام
وطاب لها قدر الحاية وتصدق بالفضل ولو سلكا على البيع بحماية وانصل به القضاء ثم سلكا ان البايه
اخر الثمن الى سنة وانصل به القضاء ثم رجعا على الشاهدان ضمنا الثمن بحماية عند الامام وموقوف
الثاني اولا لانها فوتت امكن الاخذ كما لو سلكا انه اخل سنة ذى اليد عليه ثم رجعا وقد ذكرناه سلكا على رجل
باعتا بعهده واربعه اخر على انه ذى وهو محصن بالعتق والرجح فرجح ثم رجعا فاقبضه على سلكا
العتق للمولى والدية على سلكا المولى ايضا ان لم يكن له وارث اخر المولى ان كان جاحدا للعتق فيبيع
اخر الدية لكن لا يخلط بالكم وصار كالمعذور وجوب القبة بدل المالة ولزوم الدية بدل النفس
الدية للمقتول حتى يقضى بها دونه فلا يلزم بدلان عن سلكا جاحدا واذا اقر ان سلكا رجع لاني مجلس
يبعث اقران ويجعل كانه رجع في الحال ورجوعه قبل الحكم بغيره في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه
التعزير ولا يبرح الحكم بشهادة وان بعد الحكم بغيره في حق نفسه حتى لم يبرح ولا يبرح حتى لم ينقض

باعه

حكمه

الزنا

في الرجوع عن الشهادة من ذى اليد
والاقرار في انواع الملك
بينة الاقرار بالكره اولى من
بينة الاقرار بالطمع
ان هذا وجهه في ما وجد بلوغه من رثان
قال ذوا اليد بغير دفع عن الخصومة
والبينة ذى اليد
ادعت طلقها في مرض موته ومات في مرضه
والدعوى في مرضه فانما انقل لها
البينة ذى اليد
برهن على انها ماتت وحسن روث وفان
تزوجها في مرضه فينبه الزوجة
ولن وتبين بينة الطلاق اولى
تماما
وعلى الفتوى

ان اقرت خصم عن المورث في
ثبات الحق عليه
في اعمال البينة

في روضة الامام الى قولها ونكر
منه انما هو في حكم الشاهد
الراجح

والمستوفى
المعتمد

ان شاعته في

في حديثه استوفى ما في الفقه

وان من جوامع الحكم
في كون الخبر في التواتر

حيث قال العبد عن الكفر

للمعتمد الصغير

ان اخذ من اوقف صغيره وصي به
على اصول لا الوصي لان لا يملك القرض

2 الاجارة والاعارة
حضره ما كان العبد في اليد
مذكور

في التاج

به القضاء السابق عند ما ولو قول الامام ثانيا وكان يقول او لا يقول استناده محاذ ان حال
الراجح ان كان افضل حال الرجوع من وقت الاداء عند ما في رجوعه في حق غيره ولزم التعديل نقص
الحكم ونزول المال الى المستودع عليه وان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الاداء او دونه في التعديل
ولا يتحقق القضاء ولا يرد المال على المقتضى عليه ولا يضمن ان هذا ايضا ثم رجع الى قوله واعليه استوفى
كتاب الدعوى وفيه ستة عشر فصلا الاول في معرفة الحكم والتناقض
وسايل هذا الجنب على التمام يذكر في الفصل الحاشي والحق باطل الخصم لان كون المدعي خصما موقوف
على انتفايتها وبقيتها سايلها سند ذكره الحاشي على هذا الكتاب بما ذكره عمر بن شعيب عن ابيه
عن جده عن علي بن السلام وكذا رواه في سند الامام البيهقي عن ابن عباس في كتابها وحسنه النواوي
لوعطى الناس بدعواهم لادعي رجال اموال الناس في ايمانهم لكن البينة على المدعي واليمين على من انكر وطرد
الحديث وان كان من الاحاد لكنه في جيز التواتر وذكره بعض النواهي انه استخرج من هذا الحديث
ماية النمسلة وقد ورد هذا الحديث في الصحيحين وانه من جوامع الحكم ولزم اليقين على المتكدر
من وجاه في قصة الكندي والحرفي المذكورة في صحيحهم ومعنى قولنا في جيز التواتر على نوعين الثاني بالثقة
الامة بالقول واجمعوا على العمل به فيقول الكل والاول به ما حقق بنقلهم كما قالوا في المشهور والكل في توفيق
المدعي والمدعي عليه قال محمد بن المنكر واليه الانسان في كلام صاحب الشرح والكلام قد يوجد في صورة
وموانكاز معنى كودع يدعي ردعها وعلم المدعي من المدعي عليه يعرف بتخرج من جانب الفقه والاشارة
اذ العبرة للمعان لا للصورة والبيان وتبعنا المدعي مستندة لتعين الآخر كما في المتصانين وقف على
صغيره وصي ولرجل فيه دعوى يدعي على متولي الرق على وصي لان الوصي لا يملك القرض من اموال
وابن كبريا وباب الناس يدعون في التركة حقوقا ولو تربعوا لحضوره تعطلوا وادعاه او مات منهم
ان الوارث ملأ عابا غيرة فمقطعة نصب الحاكم عن الميت وصيا الاثبات الحقوق عليه كما اذا لم يكن
وارث املا او كان له وارث صغير وان علم بموقفه لا ينصب ترخص حضوره وجعل من الاصول فروعها
في الاصل في الاجارة والاعارة واليمن ادعاه الخارج ملكا مطلقا بشرط حصة ما كان العبد وذي اليد
والمذكورة الصغير ان ادعى سبق اجارته فكذلك وان ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالملك له وحده
يكون خصما والفرق في الصغير والبدن الميزان فكذلك لانه مستأجر للارض والافان كان الزرع
فكذلك والاولا بشرط حصة هذا اذا لم يدع الفصل عليه فان ادعاه وقال غصبت متى هذا العبد لا
بشرط حصة ما كان العبد وبعد ليس قبل التسليم لو استحق الدار مدعي بشرط حصة البايوع مع المشتري
لان البدل لا يحرم او الملك الاخر وكذا في دعوى الشفعة قبل قبض المشتري بشرط حصة البايوع مع المشتري
والمشتري فاسد خصم من يدعي الملك فيه بعد القبض لا لئلا يثبت في الصحيح وفي الاصل من ان لا يملك

كراه

الغائب على مدائمه قدم الغائب كلف اعادة ما قبل تدمه بقضي حصة الحاضر فقطد عنها انه يقضي بكله ولا
تحتاج الى اعادة ما بعد الحضور بناء على اثبات القضاة من اشتراك بين حاضري وغائب ومن الثاني ما يدل
على رجوعه الى قول الامام وعلى هذا الخلاف لو رتب على انه اشتراه منه مع فلاح الغائب ولو رتب ان كان
لا يبيع على هذا الف ومات عنه ومن اخذ الغائب يقضي عليه بالكل ولا يحتاج الى اعادة ما لو حضر الغائب
خلاف لانتصاب حد الورثة خصما عن الكفر في التاجع الصغير ادعى على ذي اليد ان الدار الذي في يده
ميراث من ابيه بينه وبين اخيه الغائب فانكر فيبر من الحاضر على مدعاه يقضي حصة وتترك الغائب
في بدل ملكه الى حضور الغائب طبقا عند الامام وقال ان كان ذوا اليد مقرا فكما قال الامام وان كان منكرا
تدفع منه وتوضع على يد عدل ولو منقولا لا شك انه يؤخذ منه عند ما واختلف على قوله وان حضر الغائب
لا يحتاج الى اعادة ما في ظاهر الرواية لانتصاب حد الورثة خصما عن البينة في الميت وروى الخفاف
انه يمكن والاول مع هذا الاصل ادعى عينا في التركة ويرتب على احدى الورثة فالتقضاء عليه قضاء
على الكل وفي التاجع ان الكل في يده وان البعض في يده فلهذا وهو الصغير ادعى على الميت دنيا
واحد الورثة ويرتب فالتقضاء عليه قضاء على الميت وان اقر المدعي ان الميت لم يترك شيئا لكن
اذا لم يترك شيئا فادعى في القاضية تركة في ايدي ورثته لم تقسم وبعض غائب ادعى رجل على واحد
منهم انه ملكه سبيل ابيه لم يكن الحاضر خصما الا في قدر نصيبه ولو ادعى شراؤه من مورثه فالحاضر
يكون خصما عن الغائب يدعي على الميت وكل من الورثة قائم مقام الميت اخذ احد الورثة حال غيبة
الاخرين اتخذ دعوى من التركة واكلم الناس ثم قدم الباقون واجازوا ما صنع ثم ارادوا ان يضمنوا
اتلف لهم ذلك لان الانلاف لا يتوقف على الحق الا جازة الا ترى ان من اتلف مال انسان ثم قال المالك
رضيت بما صنعت او اجرت ما صنعت لا يبرأ ادلى ما ذكرنا انه اذا اتلف شيئا لآخر وادعى جازته
بعد الانلاف بالانلاف لا يكون المالك خصما له ولا يملك احد ورثته الميت اذا استوفى من المدعي
حصة وملك يده فلو ورثه الاخر ان يفتوه حصته لان لهم حق المشاركة معه قبل وليس القبض
بأذن الشرع قلنا لا يضمن بالقبض وانما يضمن بالاستيلاء كذا قاله القاعد وفيه نظر لان قال في
ملكه ولم يقل استملك فلا يضمن الجواب والموصي ليس يضمن في اثبات الحق انما هو خصم في اثبات الرصاية
او الوكالة والاثبات الذين على من يبره مال الميت مثل يبره ذكر فيه اختلاف المشايخ وصورة الجنب
رض الموت ويجب كماله في رغبته او وصي جميع ماله في رغبته ثم ادعى رجل دنيا على الميت قال الفقهاء
نصف القاضي وصيا وصي الخصومة عليه وقال من الميت يبيع على من في يده المال وفي الخط ورتنا
دارا من والرحام باع احد ما حصته من رجل ثم ادعى اخ نصف الدار انها ميراث لم يبره ومن
قال محمد الحكم على المشتري حكم على البايوع والقضاء على الاخ قضاء على المشتري الا ان يقول المشتري الرادم

في التاج

في روضة الامام الى قولها ونكر
منه انما هو في حكم الشاهد
الراجح

والمستوفى
المعتمد

ان شاعته في

في حديثه استوفى ما في الفقه

حيث قال العبد عن الكفر

ان اخذ من اوقف صغيره وصي به
على اصول لا الوصي لان لا يملك القرض

2 الاجارة والاعارة
حضره ما كان العبد في اليد
مذكور

في التاج

في روضة الامام الى قولها ونكر
منه انما هو في حكم الشاهد
الراجح

والمستوفى
المعتمد

ان شاعته في

في حديثه استوفى ما في الفقه

حيث قال العبد عن الكفر

ان اخذ من اوقف صغيره وصي به
على اصول لا الوصي لان لا يملك القرض

2 الاجارة والاعارة
حضره ما كان العبد في اليد
مذكور

وفي الاقضية مسئلتان تدلان على القبول ادعى انما منكوحة فشهدا بالتزويج او ادعى التزويج فشهدا
انها منكوحة قال القبل فيها دل على ما ذكرنا ادعى ان هذا العين له ويرى دفع المدعى عليه بانه ادعى
على ان العين ملك لابي واني وكيل عنه في الخصومة فيه فصار منقضا في دعواه بطل برهانه بهذا الدفع
لان قوله حتى وكل معناه حق الطلب وملك القبض في وفاء ذكرناه ان الوكيل يصفى العين الى نفسه وانما
الشاهد فلما قال انه ملك للمدعى وحل على الحقيقة وهو الاصل فقول المدعى بعد ذلك انه ملك هو على تكذيب
وتفسير له ولما قيل ان يقول اذا كان قول المدعى حتى وكل معناه حق الطلب وملك القبض فلم لا يكون معنى
كلام الشاهد ايضا كذا ولا يكون كذا لما ان البيات حجج الله تعالى فيجب قبولها عند الامكان وذكر بعضهم
ينبغي ان يبطل الدعوى ايضا لان العادة ما جرت بان يقول الوكيل هو ملكي فاقول هو ملكي وانما ذكروا
نصر الفرق قال الحكم انما انقل بالبراهنة وشرط فيها العلم مثل الشئ لم يحل فيها الجواز الذي يقع فيه واما
فاجاز محجة لا تنصل به الحكم فاستمع فيه لرفع المناقضة عند الافضاح بالتوفيق وتما يدعى ان امكان
التوفيق لا يكفي ويشرط التوفيق بالفعل ما قاله الفناوي ادعى محمدا ان ابا عبد الله ويرى دفع
المدعى عليه بان المدعى اقرب بانه ملك له واني استشهد به من امة وصح دعواه واني بالصك فلهذا ادفع
مجموع وقال بعضهم لا امكان ان يكون ملكا لانه مات وتركته ميراثا لابي قال هذا لا يصح ما لم يوفق
المدعى لوفيه هذا الباب ما تحقق تناقض ابراهما صح توفيقا لا يرى ان المدعى عليه لو ابتداء الدفع
وقال في هذه المسئلة لا يصح دعواه لانه استشهد من امة وجد تعاضل البدين وانت ايضا اقربت بانه
ملك اشد نقول في هذا يصح الدفع ان قلت لا فقد كانت لانه خلاف الروايات الصريحة وان قلت نعم
فقد ناقضت حيث اعتمدت في الاول على امكان التصور وذلك ثابت هنا ايضا فالتوفيق في الدفع في
مع القول بعدم في الاول نقض الاصل واختار شيخ الاسلام ان امكان التوفيق يكفي وذكر غيره في شرح
الجامع الكبير ايضا ان التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقبول لاكتفاء بامكانه قال بكم محمد ذكر
التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فخل المسكوت على المذكور وذلك الخدعي واختار ان التناقض ان
ان كان من المدعى لا يدين التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان كان من المدعى عليه يكفي الامكان لانه
الامكان وجوده ووقوعه والظاهر في الدفع لاني الاستحسان والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع
والظاهر يكفي في الدفع لاني الاستحسان ايضا ان تعدد الوجود لا يكفي الامكان وان ائخذ بكفي الامكان
والتناقض كما بينع الدعوى لنفسه ينع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتعيين الخصم ويكتفي بالحكم ايضا
كمن ادعى انه كفل له عن مدعيه بالف وانك كلفته ويرى من الدارين انه كفل عن مدعيه وحكم له الحكم واخذ
المكفول له منه مال ثم ادعى الكفيل ادعى على المدعي ان كفل عنه ما ويرى من على ذلك يقبل عندنا ويرجع على
المدعيون بما كفل لانه ما كتبنا شرعا بالقضاء وكذا اذا استحق المشتري من المشتري بالحكم يرجع على

مذموم

بما ان البهرا لا يبطل

في امكان التوفيق

ان من ادعى لاج

ان ان القبول التوفيق كل ان التناقض
من المدعي عليه وان مدعيه من

نقض كالمشروع في نفسه
جدا وانه من غيرهم ولا يبرأ

انه لا يمكن

الباب بالعين وان كان كل شئ يقر بالملك لبايعه لكنه لما حكم برهانه المستحق صار ملكا شرعا بان يقال
القضاء به **نفع في المسألة** وكذا لا بداع والاستحسان والاستحسان والاستحسان فان كان المدعى
اقرب بانه لذي اليد فلا يصح ادعى لغيره بالوكالة او لنفسه او مائة ما نفع من الدعوى لنفسه المسامحة
ولغيره وفي المسامحة ما ذكرنا من برهانه على شرهانه من فلان ما كلفه لا يقبل الا ان يدعى على
الشاهد من فلان بعد المسامحة او على ان المسامحة منه كان وكيل فلان في البيع وعي محمد بن قيس امانة
يرجع على لانه اشتراها من ما كلفه لا يقبل الا ان يدعى على الشاهد بعد الشك من ما كلفه لكن عاجب فظلم
مذموم المسامحة اقرار بالملك للبايع لو بعد كونه ملكا لغيره لا يقبل ولا يسكن كالاقراء من كتابه لكل ارباب
والتفاوت انما نظرنا اذ وصل العين الى يد يوفى بالبرق الى الباي في فصل الاقرار الصريح ولا يورث في فصل
المسامحة بانه اشتري متاعا من انسان وقضيه ثم ادعى ان المشتري استحقه بالبرهان من المشتري
واخذته ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يورث برهانه الى الباي ويرجع بالعين على الباي ويكون
النازع في يد المشتري هذا بالارثه ولو كان اقر عند البيع بانه ملك الباي ثم استحقه اياه من يد يورث مات
الاب وورثه الابن المشتري هذا لا يرجع الى الباي لانه في يد يورثه على زعمه كالمشاهد الاول كما تقدم
القضاء المستحق لا يوجب دفع البيع قبل الرجوع بالعين وانه الزم ما ساءوم ثوبا ثم ادعى انه كان له قبل
المسامحة او ان الباي يوم مات قبل ذلك وتركه ميراثا له لا يصح انما لو قال كان لابي وكله بالبيع
فما مته ولم يتفق البيع يسمع ولو ادعاه اياه يسمع ايضا وكذا لو قال قضى لابي ومات قبل القبض
وتركه ميراثا لي يسمع وان لم يقض للاب حي مات وتركه ميراثا لا يقض لانه دوام الخصومة شرط
ولا يمكن لانه لا يصح ضمما بعد المسامحة وعلى هذا لو ادعى رجل شراء ثوب وسلكه الى الشاهد من
عليه وقضى اولاهم زعم اخر ان المدعي ان الثوب له او لايه وورثه موعنه لانه دعواه لما قلناه
ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعته عنه هذا لانه لا يورثه عنه نقض بالبيع وسمع دعواه
الشاهد فاذا بر من على مدعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال لا فولا ولم يورثا الشهادة ثم ادعاه
لنفسه او انه لايه وكله بالطلب قبل وكذا اذا شهد بالاستحسان او الاستحسان او الاستحسان
الاستحسان من المدعى بطل دعواه لنفسه او لغيره سواء طلب تحقيق هذه المقود المدعى من المدعى
عليه او غيره ولو ساءوم ثم ادعاه مع الاخر يقبل في نصيب الاخر ولا يقبل في نصيب المسامحة ومسامحة
الابن لا ينع دعوى الاب لكن يورث الاب لا على الدعوى وان كان الاب ادعاه وقضى له به اخذ
الابن وقبل القضاء لا ما شرعا ولو بر من على مسامحة وكيله مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من
الخصومة وان كان في غير مجلس خرج الوكيل فقط بانه على اقرار الوكيل على موكله وان بر من الموكل
على انه وكله عند جاز الاقرار بغير من المدعى على اقرار الوكيل فاموكل على دعواه وخرج الوكيل عن

من ادعى ان المدعي من جانيه
ان المدعي لنفسه وطلب
او على شرا جديته فمها ودين لا يثبت

فما وجب الحكم

في القول على الاقرار الصريح ولا يورث في فصل
مسألة وورثه من المدعي ان التناقض

ان المدعي عليه
المدعي عليه

ما يبطل دعواه
ان المدعي عليه

ووالا قضيه ساوم ولد جارية او زوج ارض او ثمنه ثمنه ثم يرضى على ان لا يرضى الاصل بملكه قبل ان يرضى
الفرع مع الاصل قبل ان يرضى الاصل لا الفرع فعلى هذا الواجب شي اقال المدعى عليه ساومني ثمنه او استري
متى لا يكون دفعا لجوار ان يكون الشئ والتمتع به وفي الخزانة ادعى عليه شي اقال شتمته من فلان
واخرت البيع لا يكون دفعا لان الاصل قد يجزى بيع ملكا لغيره بدين المدعى عليه المدعى طلبه الاصل
التمتع بالزراعة او قال لو احدثت المدعى من المدعى عليه يكون دفعا ذكر الصلح السيد بدين المدعى
عليه ان المساومة او الاستعانة ونحوه يسقط من الوكيل على الوكالة اخرج الحاكم عن الوكالة كما اذا اقام
ذكر منه والموكل على حقه ان كان سلطان اقراره عليه غير جائز وذكر جلال الدين اقر بدين لغيره
ملك المدعى لنفسه لا يملك المدعى لغيره وكالة او وصاية انا اذا ابرأ رجلا عن الدعوى ثم ادعى عليه
مالا بالوكالة او الوصاية قبل ان يرضى التاخر اقر بدين لغيره المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
وفي المحيط بدين على ان هذا الكرم لم يرضى المدعى عليه ان كان اقر منه نفسه في عمل هذا الكرم يرضى وفي
المسقى استأجر بدين من ان لا يرضى الصغير قبل ان يرضى المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
بعدم المالك لعدم كونه حاكما لا يمنع ملكا لغيره في ان يرضى عن الغير فاما على الرواية التي يكون اقرار
بانه ملك للمطلوب منه لا يمنع المدعى لغيره كالا يرضى لنفسه وعلم منه انه اذا اقر بدين لغيره لا يملك ان
يرضى لنفسه او لغيره وفي المسقى اقر ساكن الدار بانه كان يملك الدار لغيره ثم ادعى كونه الدار لم يقبل
لما كان كونه فلان انه وكيل عنه في قبض العلة وعلى حقه ان لا يقبل ويحل مقتضاها ان المثل لغيره كما اذا
قال اقر بدين فلان او اقرار بدينها وفي الفقه اقرار فلان بانه كان ساكن الدار يرضى منه دعواه انه
انه لان اليد المعاني لا يمنع المدعى فالمقر بدين او في الزيادة ادعى عليه شي بدين بدين المدعى
عليه انه استؤمته من يرضى كالمقر بدين او في الزيادة ادعى عليه شي بدين بدين المدعى
على اقرار كل واحد بانه ملك ما جبهه بها قريبا وتترك في يد ذي اليد وفي العبرة ابرأه عن الدعوى ثم
ادعى بالابا لارث ان كان مات موصية قبل ابرأه بدين المدعى وان لم يعلم بموته وذكر الديناري
ادعى من لا بانه وفق على كذا ورضى عليه بدين المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
اقراره ملك المدعى عليه لا يرضى لعدم نفاذ اقراره المتولى على الوقف وعلى ما ذكره جلال الدين يرضى وفي
واضح وذكر ان يحمل كلام جلال الدين على اخراج المقر من الخصومة كما لو اقر عند الحاكم عيانا كما ترد
كلام الديناري على ان غير هذا المتولى يملك البات الوقفية وليس المتولى كالوكيل حتى ينفذ على الموقوف
عليه كلامه ادعى الوقف او لا ثم ادعى نفسه لا يرضى كالأدعاء لغيره ثم لنفسه استأجر شي ثم شهد
لغيره بدين المدعى عليه وكيل المدعى عن فلان في هذا العين ثم ادعى انه باع من فلان آخر فاستدعى هذا
وكلمه بدعواه منه ورضى على ذلك قبل ان يقضى للموكل الآخر لانه لو فاقه فاقا اذا شهد له في ملكه

فان اقر بدين لغيره لا يملك المدعى
لأنه ولا غيره وكالة او وصاية

اقراره نفسه على عمل الكرم
شئ وعرض ملكية وملك الكرم

في ان المساومة وامثلة اقرار المالك
للمطلوب منه او اقرار بدينه المالك ساوم

بدين المدعى عليه المدعى عليه المدعى
المطلوب بدين مدعى مدعى

في دينه لها شرا

في دينه لها شرا

في دينه لها شرا

ادعى الوقف او لا ثم ادعى نفسه
سك دعواه لغيره ثم لنفسه

وعند ما يقر بدينه وعن الثاني النقد بدينه اذا اقال لا وارث لغيره انا اقال لا وارث لغيره لا يرضى
مات او لا يرضى اليه لا يقبل ولا يرضى حتى يرضى انه لا وارث لغيره او يرضى ومضى زمانه ويستوي ان يكون
عند بدين بكل حال كالا ب او من يرضى قال دون حال كالا ب او من يرضى ومضى زمانه ويستوي ان يكون
الغائب جاء رجل وادعى انه ابن الغائب وصدة ذواليد يرضى الحاكم فيه اي يتجوز زمانا لو كان له وارث
الظن وقد اطلق اي سنة سواء قال لا وارث لغيره او لا وقيل قد اطلق اي قوله اقراره ما في يدك
لزوجته ورثتها ومنها غيرها وانكر الاخر المحقر كونه زوجها قال الامام الثاني ان المال بينهما الا ان يرضى
الاخر على بطلان الزوجية وقال محمد بن زفران كالمالك الا ان يرضى الزوج على الزوجية كذا في العيون ولو
قال عمول النسب المال لا يورثها ميراثا في ولا في هذا اقال المقر ان لا يرضى فمضى زمانه على المال
بينهما انصافا وقال زفران كالمالك للمقر في المسئلة الاولى والقرى لزوم النبوة لا الزوجية على ما ياتي
ادى انه اخ الغائبات ولا وارث لغيره او انه ابوه او انه ابنة او مولاه عتقا وادعت انها امته او
خالته او بنت خاله او اخته لا وارث لغيره واخرته زوجة او بنته او مولاه عتقا وادعت انها امته او
صدقة من في يد التركة اقال لا ادعى للتركة مستحق غير كما ليس للمدعى الوصية شي في يد الحاكم المال الى
مدعى الوارث ولا يرضى مدعى الابوة مدعى النبوة انا بدينه مدعى الزوجية والوصية ويجوز الوارث بانه تعالى
ما من زوج المتوفاه او زوجة زوجته او وصي له باذكارا لو يرضى على مدعى امه اخذ للميراث بطريقه ولو
صاحبه اليدين اعترف بانه ابوه او ابنة او مولاه عتقا او وصي له بثلث ماله اقله او انها زوجة لفلان او
الولاد ومولى العتاقه كالمولى عتقا من الاشياء بخلاف الاقرار بالتحكيم وولاد المولاه والوصية لانه اقرار
بشيء خاص وما ذكرناه اقرار بسبب خاص وهذا هو الفرق الموعود انا **تدعى** شهد ان اباه مات في يد
الدار او لا كانت لا يقبل لعدم الجرح وقال الامام الثاني اقر بدين ولو قال لا كانت في يد ابية ولا يرضى وتكررها
يكررها وكانت لا يرضى من ذي اليد او دعهما او رهنهما منه قبل جائعا وكذا لو قال لا كانت لا يرضى في يد ابية
مات يقبل ولو قال لا كانت لا يرضى ولو اقر بدينها ميراثا لم يقبل على الخلاف واختار الفضل ان لا يقبل وهو الاصح وفي
الجامع وضع المسئلة في العين كالشوب دل ان لا فرق في اشتراط الجرح بين العين والعقار والمصوح في اكثر
الجامع والفتاوى انه لو قال كان ملكا بية الى يوم وفاته يكون جزا يقبل واعترض بعضهم بانه ينبغي ان لا يقبل لانه
لفظ اليوم مشترك بين مطلق الوقت وبين النمارق في قول بالمدعى على البياض ديمالا يمتد محل على مطلق
الوقت والموت فالاعتراض لا يقبل من شرطه كالطلاق والكلام فارديه مطلق الوقت ويجوز ان يكون ملكا
في اول النمارق ولا يكون ملكا وقت الموت فلا يحصل الجرح انا قال الغارسية ملكه في يده بدين وفاته او
قال تابزون وفاته مودع الميت اقراره بدينه ابن الميت ثم قال اخر هذا ابن الميت ايضا اقال لا اول ليس
له ابن غيري فانه يرضى حال الى الاول ثم يتجاضى ميراث قسم بين الغارسية او الورثة قال الامام لا اخذ منهم

قال ما في يدك
وهذا اقراره قال الامام الثاني

وتكرره
قال محمد

في دينه لها شرا

في دينه لها شرا

في دينه لها شرا

في دينه لها شرا

وما يشي انما به من الغناء موطلم

بعض

كفلا ومطلم من احتياط به العضاة وموطلم قالوا انما كلف عن منحه بان المحمد يخطي ايضا
قبل اذن قولها جواز الكفيل كفاي الاعتزال وانت خير بان هذا الايراد باطل فانها جواز
بالاحتياط اذ الكفيل قياسا على رقة الايق واللقطة فاني يلزم منه كون كل محمد يصيبا و
الاستدلال من وصف الامام بالنظم بناء على ملازمة عادية كانت في تلك العبره عديم تقليد
العضاء الامم المحمد فكان التكفيل الصادر من القاضي تكفيل من القاضي المحمد فيكون
مع بعض العضاة القاضي المعهود وتيق ايضا بان المحمد اذا اخطأ فلا جرم خلاف فغايبه
انه بالتكفيل اخطأ فلا يكون ظاهرا فلا يبره الاستدلال اجيب عنه بان الامام قال وموطلم وقيل
قالو وصف بالميلد على ان المراد بالنظم وضع الشيء في غير موضعه والاطلاق ولو بالحي اذ دل على انه
يخطي اذ لو لا ما خرج ذكر خصل الكلف بالوصف الواقع من الامام لبا لا تصاف في الواقع ادعى
درا اذ على يديهم بان باقر اذ ادعى ان الدار كلها في يد غيره فاعاد الدعوى عليه قبل لا يسمع وقيل
يسمع ادعى عليه ان الدار التي في يده كان لا يسميات عنده عن اخيه وعن اموال اخر فاقسموها فوقع
الدار في حصتي يسمع ولو رجع ان اخيه اقرته له بما يخصها من الدار لا يقبل لان دعوى الاقرار طرف
الاستحقاق لا يسمع ادعى محمدا او برمن فان ادعى عليه حكم بملك البينة على الوارث فما ادعى
الوارث المملك المطلق على المحكوم عليه **فصل في ادعى عشره ودعوى العتيق والحرية**
باجب ان ادعى انه عتقه او كان حرا ثم باع يسمع وذكر القاضي بارع ثم ادعى انه كان دبره او عتقه
لا يسمع ولو ادعى انه خلق من مائه يقبل ويثبت النسب ويبطال البيع نظيره اشتري عبد اودى
انه حر والزم الحاكم اقراره فبرمن على الحرية والعهد يتكبر يقبل ويرجع بالقي وفي الملتقط باع ايضا
ثم ادعى انه كان وتفرها في الذخيرة او كان وفعا على فان لم يكن له بينة واراد تحليف البايه لا يحلف
لعدم صحة الدعوى للتناقض وان برمن قال الفقيه ابو جعفر يقبل ويبطال البيع لعدم اشتراط
الدعوى في الوقوف كما في عتيق الامة وبه اخذ الصدوق والصحيح ان الجواب على الطلاق غير صحي فان الوقف
لو حق التمتع فاجاب ما قاله وان حق العبد لا ينفك من الدعوى برمن العبد على من في يده بالحرية وقد
اليد على انه ودعيه فلا يبره او اعارة فلا يبره عنده يندفع العبد لكن بحال بينة وبين ادعى
كما لو برمن العبد على الوكيل بقبلة بينة على الحرية في قصر يد الوكيل لا في حق اثبات الحرية كذا معنا ولو برمن
على مولاه بالحرية وبرمن المولى عليه بالرق بينة العبد اولى لان الرق لا يرد على الحر والحرية ترد
على الرق ولو قال العبد اعتقني فلا يبره وذا ليدانه مودع فلا يبره مذا عنه لا يبره وبين المودع
بلانه اقربا لرق له ولذا ان لم يبرمن المودع على الودعية منه لا يحال لا اعترا فيها بكونه ملكا للغايب
قال سهرورد المودع هذا العبد ودعيه فلا يبره عند هذا ولم يعرفوا كونه ملكا له ان ادعى العبد اعتاق

له ان ادعى حرية الوارث لانه صار مفضيا

في بيع ارض لم يعهده انه وقف

في الوقف ان اقره او من العبد بنية طاعة عهده او لا بنية

وم اقر الصدوق والصحيح

دعوى

في بينة او بة اولى من بينة الرقبة

لان الرق لا يبره على والرقبة فله الرق

المودع يقبل شهادة اقره العبد بالرق وان ادعى الحرية لاما لم يعرفوا كونه ملكا للمودع ولو قال
العبد انما حر الاصل فالقول بحكم الاصل مالم يثبت من ادعاء الرق وبعده لا يقبل قوله بلا رهاية
بدان ان زعمته انما ولد فلا يبره او برمن او مكاتبته او قال اعتقني فلا يبره ولا يبره الا على ملكه
فالقول الذي اليد وقال الامام الثاني القول لها لا للمقر له وان كذبا المحقر له في العتق وسعيه وصديقه في
الرق فالقول الذي اليد ولو قال الذي اليد اشتريتها من فلان وقالت اعتقني هو وبرهنا على قوله بينة
العتق اولى الا ان كان في يد المشتري قبض معاين فبره رجال وفاء وعيانه بخدمة وانما
انهم ارقاقه وادعوا انهم احرار فالقول بحكم الاصل مالم يثبت من ادعاء الرق وبعده لا يقبل قوله بلا رهاية
او الذي اليد او اشتريتها او الرق او الذي اليد في الجامع الصغير علام في يد رجل يدعى الحرية وقال
اليد موطلم فان كان لا يعترف بالقول الذي اليد لانه كالمستاع وان كان يعترف عن نفسه او بالاف
المفلام وان برهنا على الرق والحرية بينة الفلام اولى والقول قول الفلام في انكار الرق كالمودع في
دعوى رد الودعية او الحلاك حيث يكون القول قوله والبينة بينة ايضا وكذا اذا قال المستاجر
بلين طاعة ولا اجر وكذا قالت لابل بليني في الاعتراف بالقول لها وان برهنا بينة اولى وكذا اذا قال رب
السم اجلني شهرا ومضى وقال السمل اليه لابل اخذت راس المال في الحال ولم يبره في القول قول المطلوب
البينة بينة الطالب وان برهنا بينة المطلوب اولى وكذا اذا بعث الزوج اليها ثوبا وقال انه من الكسوة
وقالت كانت مدية فالقول للزوج لان المملك اعترف بحمة التملك عليها البينة وان برهنا بالبينة بينة
برمن المشتري على انة البايه كان اعتق المبيع قبل بيعه متى اقر ان كنت عتقت عتقه بالشر او اقر بنية
من اخر ومعه حتى يقبل ويثبت العتق ان كان دعي وكذا لو برمن على المشتري انه اعتقه قبل البيع يعقل
لان التناقض عفو في هذا الباب وفي الاجناس دعوى المشتري الحرية من البايه لو انكر البايه وعي المشتري
عن اثباته معصوم على المشتري وان برمن يقبل عندنا في وقال لا يقبل بينة المشتري على البايه بعد
الشراء ولو اقر المشتري ان الارض المشتراة مسجد او مقبرة والزم الحاكم الاقرار على المشتري ثم برمن على
البايه ليرجع باليمن عليه يقبل ادعى الرق بنية الاصل في العتق العارض يقبل ولا يسمع التناقض على الدعوى
ولا يشرط الدعوى في الحرية الاصلية ويشرط في العارض عنده خلاصا لها لو كان عتق اودى حق التحليف
الدعوى اجماعا وفي الامة يشرط الدعوى اجماعا وفي الجامع الصغير قال اشترى فاني عتقته ادعى الحرية
يسمع وقوله فاني حر يحمل دعوى الحرية الاصلية والعارضية ثم ان البايه حاض او مبعوثا مكانه يرجع
باليمن عليه وان عابا بغيره منقطع رجع على العبد والعبد على البايه متى وجده وقال الامام الثاني
لا يرجع على العبد كما لو قال اشتريته او قال فاني عتقته فقط او كما لو قال ارخصني فاني عتقته على مولاه
انه عتقه بخرول فلا يبره الدار ووجد الرط من الغايب وعتقت وبرهن عليه يقبل وان ادعى ان الغايب عتق

عنفه

ان الله ان الله عن امره مالم يقر منه

مادى

على ما لا

او يسمع

الحر

ان العبد العتق المعبر عنه

فان التردد والنية لامة

فان التردد والنية لامة

فان التردد والنية لامة

فان التردد والنية لامة

فان التردد والنية لامة

فان التردد والنية لامة

فان التردد والنية لامة

فان التردد والنية لامة

رجوع ص

عقبة باعقاق الغائب عنه وقد عتق الغائب عنه وعقبة لا يقبل والفرق ما قرأنا المدعى على الغائب
 ان كان شرطاً بقدر به الغائب لا يقبل وان لم يتصور به يقبل ادعى بقا على عبداً وادعى وكيل عبداً
 على مولاه بشرط حضور العبد في المشتري بالحق على البائع بعد الحكم بالبيع على المشتري لا بشرط
 حضور العبد **الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح** وفي النكحة ادعى نكاح امرأة فادعى
 لاحدها لم يبرهنه لا يقضي لاحدها كما لو لم يبرهن ولم يبرهن له باقرارها صاحب يد وان ادعى على
 السواء اقرت لاحدها بعد البرهان فوله وان لم يبرهن لاحدها فبرهن منها فان قبل الدخول لا يقضي
 على احدهما بشئ من المهر ودية الفتاوى برهنه على نكاحها لا يبرهن احدهما الا بسبق التاريخ او باليد او
 باقرار حال او بدخول احدهما بها فان وجد احدهما للثمة لا يبرهن الا على السبق فتواوى وان ادعى
 احدهما والآخر يبرهن صاحب اليد او وان ادعى احدهما لا يبرهن التاريخ اولى وان اقرت لاحدهما والآخر
 تاريخ فالمرأة الذي اقرت له ومدة كونه جوفها انما بعد موتها ان ارضا فللسابق وان استويا اولى
 بتاريخ الحكم النكاح بينهما وكل منهما نصف المهر ويتركان ميراث زوج واحد وان كانت جاءت بولدها
 منها وبريان من الولد ميراث اب واحد ويتركان ميراث كل منهما ميراث ابن كامل ولو برهنه على النكاح
 حال الحيوة لكن احدهما على النكاح والاخر على اقرارها به لا يبرهن لكن بعد التمسك لغيره احدهما على
 اقرارها بالنكاح يحكم كما لو عاندا اعتدافها لاحدها به بعد التمسك ادعى نكاحها وبرهن وحكم له به
 ثم ادعى آخر شراءه من فلان ايضا وبرهن لا يقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقاً كذا منا ولو برهن
 على سبب ولود وحكم له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك لا يقبل في الملك المطلق لو برهن عليه احد وحكم
 له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك يقبل ويحكم للثاني وقفاً ويحكم لغيره على انها مكحولة
 وفيه ذي اليد يبرهن وذو اليد قال زوجتي والمرأة تصدق ذواليد الحكم بالنكاح الخارج كما اذا ادعى
 الخارج كما اذا ادعى الخارج الشراء من زيد وصاحب اليد ايضا يدعي الشراء من زيد ويصدق صاحب
 اليد يقضي بينه وبين الخارج وان برهن ذواليد على النكاح بلا تاريخ بينه وبينه بالقبض وان دليلاً
 السابق لان يكون حقا ظاهراً وانما يكون اذا كان سابقاً وانما اذا كان نكاح امرأة فقال احدهما المرأة
 خديعة يبرهنه ويحكم وان ادعى ان يكون اقراراً بالنكاح لانه لم يخاطب عينا حتى قال خديعة ويحكم من ادعى
 يكون اقراراً لانها لما تعارفتا وتعدت العمل بها رجعتا الى التصديق لان النكاح بما ثبت به برهن
 عليها بالنكاح ولم يظهر عدالة الشهود فاقرت بالنكاح الاخر يبرهن الى الثاني لعدم ثبوت نكاح
 الاول من اذا قال لا يثبت لي بها انا اذ قال الى سبب آخر حال بين المقدم حتى يظهر عجز المدعى برهن
 عليها بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان فلان في بلد كذا يحكم للميراث ولا يثبت على اقرارها
 ادعت عليه نكاحاً فانكر ثم ادعى نكاحها وزعم انها تزوجها بعد ذلك لا يقبل لا يجوز ما عدا النكاح

في أشارة يكون بها أحد من الزوجين أو من الأقران من الأقران

في أشارة يكون بها أحد من الزوجين أو من الأقران من الأقران

برهن الآخر على نكاحها لا يقبل
سما في الشراء اذا ادعاه من
فلان وبرهن وحكم له به

القبض

تزوج امرأة في آخر واقفي تزوجها قبله والبرهان له واراد ان يبرهن على غيرها
 عليه وهذا لا يستحق المرأة ما لم يبرهن الزوج لعدم جواز اقرارها على الزوج الثاني لكن
 يحلف الثاني او لا يبرهن ما تعلم انه تزوجها فبذلك فاه حلف فهي امانة فلو نكل يحلف المرأة على
 البتات فان حلفت برئت وان نكلت فرق بينهما وبين النكاح وهي امانة الاول تزوجها
 واستتمها في عقد ثلث ثم قال لا اعلم اسمها الا في قال محمد يحلف لكل منهما بالثمة ما تزوجها قبل
 صاحبها يبرهن بايتها بالثمة وان شاء اقرع بينهما فان حلف لاحدها ثبت نكاح الاخرى
 وان نكل للاولى لزمه نكاحها وبطل نكاح الاخرى ومعنى المسئلة ان يدعى كل منهما السبق فتواوى
 في مسئلة الحنفية الاشياء الستة على قولها وعن الثاني في امرأة لها من رجل اولاد ومن بعد في
 منزل بلاءها سينين ثم انكرت ان يكون امرأته ان كانت اقرت ان الولد منها فهي امانة وان لم
 يكن بينهما اولاد وانما كانت معه على تلك الحالة فالقول لها بالثمة تزوجها ابوها في ثلث لا
 بعد موت الزوج ان قالت كنت امرأتى بالثمة في الارث وان قالت لم امرأته ولكني
 انه قد جنى اجرت النكاح لا تثبت ما لم يبرهن على الاجازة ادعت النكاح وقالت زوجي والى
 فيه ان قالت برضائي يصح لان الرضا لا يكون الا سابقاً في الدعوى وان قالت بالاجازة
 يسأل الحاكم عنها ان اجازته كانت بعد عقد والركب يطبق ام يستوفى ان قال يقبل لا يسمع لانها اقرت
 بوقوع العقد موقفاً بعد ذلك تدعى زوال الموقوف فلا يقبل بلاينة وان ادعى الاجازة قبل العقد
 عند بان ادعت النكاح لا يستقيم او الاجازة مرجحاً يقبل اذا برهن على النكاح له بنتان صغيرى
 وكبرى برهن رجل على ان اباهما زوج من الصغيرى وبرهن الاب على تزوج الكبرى فبينت
 الزوج اولى امرأة في دار برهن ان الدار لها والرجل ملوكها وبرهن الرجل على انها زوجة
 والدار ملكه فبينت المرأة في الدار اولى لانها ذات اليد والمرأة خارجة وبينت الرجل في
 الزوجية اولى وتزوجها منه نفسها اقراراً بالرجل بين ملوكها لان العبد لا يبيع زوجاً
 لها وعن الثاني ان الدار لها والرجل عدها ولو برهن الرجل على انه حر الاصل فالمسئلة حالها
 امرأته ويحكم بالدار لها والرجل بانه حر الاصل لان الدار والمرأة في يده حيث جعلتها امرأته
 فصار كزوجين يتنازعا في دار في ابرها كل منهما يدعى ان الدار له ادعى عليها انه تزوجها فانكر
 ثم جاءت بعد موته تدعى الميراث لها ذلك وكذا لو انكر نكاحها حين ادعت عليه النكاح ثم جاء بعد
 موتها تدعى الميراث له ذلك عند ما وعده الامام لا قال محمد في الاصل اقراره تزوج فلانة في صحبة
 او من ثم محمد ومدة امرأة في جوفه او بعد موته جان وان اقرت ثم خربت وماتت لم يبرهن
 الزوج بعد موته جان عند ما لا غنى لعدم العقد عليه حتى لا تزوج باخوتها وبيع بواها ان

مطلوب امرأة فادعى تزوجها قبله والبرهان له

في أشارة يكون بها أحد من الزوجين أو من الأقران من الأقران

مسئلة حنفية

في أشارة يكون بها أحد من الزوجين أو من الأقران من الأقران

في أشارة يكون بها أحد من الزوجين أو من الأقران من الأقران

الطلاق فانك لم مات لانك مطالبة الخيرات ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت
عدتها وتزوجها فاقوت الزوجية الغائب وانكست طلاقه فبهرن عليها بالطلاق تعضي ما فيها
زوجها الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حض الغائب على نكاح معتدة بشرط حصر الزوج
المطلق بان كان الطلاق اوجها ادعى عليها نكاحا فقالت كنت زوجة لكني اخبرت بوفاته
فاخبرت وتزوجت بهذا في زوجة المدعى ولو قالت انا امرأة مريضة وكنت بهذا المدعى ادعى
وساقط القصة في امرأة الثاني اصله ما ذكره كتاب النكاح قالت تزوجني بعد ما تزوجت
عمرو وفي امرأة زيد لان الاقرار الاول صحيح حال خلوها عن المهر فلا يلى الاقرار الثاني بعد تعلق
حق الاول ولا فرق بينهما اذا كانا اعني زيد وعمرو بايديهما النكاح او سكنا ادعى نكاح صغير
وقال زوجتيها حاكم خوارزم ولم يذكر اسم الحاكم ولا نسب ولا انه كان فوض اليه العالي امر التزوج
وملأ كان لها ولها ما لا يسمع وبشرط فذكر الكل ائتمت عليه الزوجية فقال كنت اقرب بآب
معتدة فلان لا يندفع لجواز كونها منقضية العدة وقت التزوج لا وقت الاقرار وان بهرن
على اقربها بما ذكره التزوج لا يقبل عينا دعواه ميذا اعترف منه بفاد النكاح فتخرج عليه
ولو قالت كان نكاحي بلا شهود يسمع ولو قالت كان في عدة العبد لا يسمع والفرق ان العدة لما انقضت
باجارها فكونتها عن الاخبار بقيامها والاستغفال بالنكاح اعتناق با نقضاء العدة لان السكوت
في موضع الحاجة الى البيان بيان كما عرف يوم الموت لا يدخل تحت القضاة حتى لو برهن الوارث على بونه
في يوم ثم برهن المرأة على ان مورثة كان نكحها بعد ذلك اليوم تعضي لها بالنكاح ويوم القتل يدخل القضاء
حتى لو برهن الوارث على انه قتل بوكرا فبرهن الملة على ان المقتول هذا نكحها بعد ذلك اليوم لا
يقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات وكذلك لو برهن الوارث انه قتل مورثة يوم كذا فبرهن المدعى عليه
ان مورثه كان مات قبل هذا بزمان لا يسمع ولو برهن انه قتل مورثة في يوم كذا فبرهن المدعى عليه
انه قتله فلان قبل هذا اليوم بزمان يكون دفعا لدخول تحت القضاء قالت تزوجت بلا شهود او في
عدة او طال ما كانت المرأة محبوسة او امة وانك النكاح فاقول لم اجمعا وان اقر الزوج بشئ من
ذلك وكذبته المرأة فهو طلاق قال ابن الفضل كان لها زوج معروف فتزوجت باخر وقالت تزوجت
بالثاني والثاني في عدة الاول فالقول كما ان كان بين النكاحين اقل من شهرين ولو نذر سلهين او اراد
لا يقبل قولها عنده ايضا خلاف المصلحة اذا عادت الى الاول بعد شهرين ثم قامت لم تزوج موافق فالقول
لها فزوجك ابوك وانت صغيرة وادعت الكبر فالقول لها ادعت مهر المثل ثم المستى يسمع وعلى القلب
لا الارتفاع من المثل بالقبض وعلى المستى وعدم ارتفاع المستى اصلا وكوبا لقاضي ادعت على وارث
زوجها مهر وانكر الوارث لوقف الحاكم فقدر من مصلحتها بقولها حكم للوارث ان كان مهر مصلها كذا

القضية ٢

في ما يشتهر ذكره في دعوى ترقو
التي هي الصغيرة فانه من المهمات

بعد
في ان السكون عند افترجه الى البيان

ان يوم الموت لا يدخل في الحساب
فلا يرد يوم القتل في

في قولها تنزوا جميعا يا شهوة
وعنه زوا انا له وعكس جلدنا

661

مقدرا اعلم من هذا المثل ان قال الواهب قال كان كذا دونه الاول فوق من المثل الى ان يبلغ الى هذا المثل
فيلزم ذكره على الواهب قال بعد موتها بقى على لها حاية درهم عن مهرها وشهد على هذا رجلان و
وسلما اخوان انها تزوجها على الف رجل الف ويدخل الاقل الاول والاكثر المتفرقات منه شهد
للمرأة عدلان ان زوجها طلقها ثلاثا لاجل لها المقام معه وبقيت الحقة في حقها ولو شهد عدلان
ان فلانا قتل اباه ليس له ان يقتله ولا ينظر القتل حقه ايضا حتى يتصل به القضاء لان البينة في
القتل في موضعين في صدق الشهود ونحو كون القتل بغير حق وانه الطلاق في صدق الشهود فيعلم
بموطن المشتري على ان المرادة زوجا غائبا ان ادعى المشتري ان البائع اذن لها بالتزوج او
بنفسه وبرهن على ذلك بحكم بالرد لو الزوج معلوما وان شهدوا مطلقا بان لها زوجا او بايع البائع
زوجها لا يقبل الله في الاول ادعى على الحاضر سبعا على الغائب فينت كلاما ولا كذلك في الثاني
وقال في العجوبة الفتاوى يحكم بوجوب اثبات النكاح على الغائب فابذلك التفصيل باب ابق ودعا
في شرح الجوامع في الاصل الذي يكون المدعى على الحاضر سبعا لما يدعى على الغائب باعتبار البقاء
لا يقبل مسائل من هذه المسئلة وقالوا لا يقبل في حق الرد ايضا لانه النكاح ليس سبعا لا باعتبار
البقاء الى وقت الشراء فصار كدعوى نكاح اختها الغائبة قبلها لوزانته تكهما ثم طلقها ولو قال
الشهود تزوجها واليوم في نكاح الغائب لا يقبل ايضا لانه البقاء يتبع الاستدعاء اعترض فيما ادعى
نكاح امرأة وبهذا ولم يترجح احدى البينتين على الاخرى وتمازيا ينبغي ان يحلف كل واحد على دعوى
كل واحد كما لو عذمت البينات اعني على قول من يرى الخلف واستدعى عليه الفتوى قلنا التعارض في
الاثبات لا في الاستقاط اذ لا تناقض السقوط وانما يتعارض الاثبات فلا يلتزم في وسقط البين
الاب تزوج البالغة وسلمها الى الزوج ودخل بها الزوج ثم برهن على انها كانت رد ذت النكاح
قبل اجازتها فامد كونه الكتب انما تقبل قال صاحب الوقايع الصريح عدم القبول لانها متضمنة في
الدعوى والبينة يترب على الدعوى والصريح القبول كما ذكره الكتاب لانه وان ابطال الدعوى فانه
لا يثبت لانها قامت على تحريم فروج المرأة والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غابة الاخوان الشهود
شهدوا على ردها العقد كما سمعت وتصادق الزوج والمرأة على الاجازة فانه حكم بانفاج العقد
لتضمنه حقة الفرج والمفسوخ لا يلحق الاجازة ادعى انه زوج اخيه منه حال حيوة ابها مات الاب
ثم اجاز الاخ المزوج هذا العقد وانما روجته تقبل ولو ادعى انه باع منه مالا بية حال حيوة الاب ثم
مات الاب ولا وارث له خيره لا ينفذ البيع الا بتجديدا العقد لطرق الباب على الموقوف خلافا للنكاح لانه
ولاية لا عليك كذا في احكام الصغار وانه القاعدى الاصل ان من شفع في ملك الغير لم يملكه ينفذ ولو ائتم
كالغائب باع المصوب لم يملكه وكذا الوبايع لم يملكه ينفذ على خلاف ما ذكرنا وطرق البينات انما

الحكم بحق
الرد ولا م

منه

حق

Handwritten Arabic script at the bottom of the page, likely a signature or date.

ذکر و

شراب الحکم علی الغایب وایضاً

۱۰۰ من نخل و ۱۰۰ من حب
۱۰۰ من حب و ۱۰۰ من حب

ما جبر ان مع قهرم العظمی
مجبوری بلا و سرور

مكتبة

1870

مفتی محمد رفیع

وكذا الحكم في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى
اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى
الاصل والعدول عند خفاق الحادثة الموردة لم يحصل الوفاق من رواية الى حقه كبر وفي رواية
اي سلطان الحجة في حكمه لذي اليد وكذا اذا اختلف اصل الصناعة فيه وان كان ما يتكرر كسب من فيه
بوجهه على انه من قسمة ملكه فلهذا اليد لان القسمة تقضي عادة ثم يعاد سبعا كخطه فغيره
بعد اليد في الارض ثم تزعم ثانيا والقطن والكتان يعاد زرعها بالحوالة وكل ما يكال ويوزن مثل الخطة
ممكن جنة الحيات من الارض والتعريف وكذا البناء والفسس والمنسوج من الخشب كالصندوق والشرير
والخيل والبقية وكذا كل ما يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى
الاصل والمضغ من ساج او الاقداح اما السقفة ما يقرب مرة ومنه ما يقرب من ثلثه فيرجع الى اصل
الحجة قال الله تعالى فاستلوا اصل الذكر ان كنتم لا تعلمون برهنا على ان الارض والزرع له زرع فها حكم
للمخارج بها اذا الارض فطام وكذا ربح يعاد ملكا الله لا يعاد في حكمه به تبع الارض وكذا في القبايل
لغظنه اذا ربحا على انه قبايل حقه بقطعة ملكه في حكم المخارج وكذا في النوب برهنا على ان كلامها صيغة
في الحكم على ان كلامها سواء وكذا الكتب والمصاحف على ان كلامها كثيرة او في حق على انه صاعده او ينسحب على انه منقبة او ينسحب
في ملكه برهنا على ان طرقاته وجرمها الصوف منها وبرهنا على ان طرقاتها شاة وجرمها الصوف منها
منه فالسنة للمخارج لان المزارع في الملك المطلق وتلاها الصوف لان المزارع ليس من اسباب الملك واما الاصل
للمخارج ان هذه الخطة موزعة او هذا الزرع من كرمه وهذا التمر من حله وقولنا السهمون هذا اجله لانه في
شاة وصوف لانه سواء في الصبي وعمره او قال هذه الخطة من زرع فلان او التمر من حله فلا في المخر
للمقدار الزرع والنخل ولو قال هذه الخطة من ارض فلان لا يستحق المقدار بالارض بهذا الاقرار شيئا لان
كون الارض له لا يصح على الاستحقاق الى اصل منه خلافا لكون الزرع والنخل له في رواية عنه انه اقرار لانه
اخذه من ارضه فيزرعه عليه ومثله في اليد واثبت ولدت وبرهنا على انه ملكه انت بولادة يدك
المخارج ان الرابة لم تملك المخارج ولو برهنا على ان الرابة ملكه ولدت من دابة في ملكه وبرهنا على ان
الولد ملكه تحت من ملته الدابة التي في ملكه فلهذا اليد ولان البيعة قامت هنا على ملكه الولد بالنتاج
الاولى على الملك المطلق فكان المخارج اول فاذا استحققت الام تبعها الولد الملك بالضرورة وكما يندفع بينه
المخارج على انه ملكه بينه وبين اليد على انه ولده ملكه كذلك يندفع اذا برهنا على ان اليد على انه ولده ملكه من
تلقى الملك منه وجعل كان المطلق منه حضر ينفذ وبرهنا بذلك على المخارج فلا فرق بين ان يكون الملك
المستحق له او بينه او غيره كذلك الحكم في كل الدواب وما لا يتكرر سبعا كما مت فاذا
قضى بالملك للناس بالبرهان ثم جاء آخر وبرهنا على النجاسه فيكون الحكم به ويعطى للمبرهن على النجاسه

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

ويشأن بقلع العاقل لم تقرر من غيره
بوجهه على انه من قسمة ملكه فلهذا اليد لان القسمة تقضي عادة ثم يعاد سبعا كخطه فغيره بعد اليد في الارض ثم تزعم ثانيا والقطن والكتان يعاد زرعها بالحوالة وكل ما يكال ويوزن مثل الخطة ممكن جنة الحيات من الارض والتعريف وكذا البناء والفسس والمنسوج من الخشب كالصندوق والشرير

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

وان كان ذواته بالبرهان برهنا على الملك المطلق وبرهنا على ذواته على حكمه المخارج لم ارجح
ذواته النجاسه وبرهنا على ذواته فالحكم الاول وبحكم ذواته اليد فان قيل برهان ذواته اليد
الحكم عليه لان يثبت بغيره اولى فان برهنا على المخارج مع ذواته اليد برهنا على الملك المطلق وحكمه
للمخارج وبرهنا على النجاسه على المخارج واعاد المخارج المعقولة برهنا على النجاسه في ملكه قبل ان
حكم به فلهذا النجاسه على المخارج قبل برهنا على المخارج اذ لم يحكم للمخارج الثاني لان المخارج المعقولة صادرة
اليده وقد ذكرنا ان بيعة صاحب اليد على النجاسه تمنع القضاء للمخارج ويذهب ايضا ولو لم يندفع
المخارج المعقولة برهنا على النجاسه حتى تقضي للمخارج المعقولة الاقل على المخارج ثم برهنا على المخارج المعقولة
له على النجاسه لم ينقض الحكم لانه انما حصل ذواته اليد بحكم الحكم الاول وقد انقضت تلك اليد بالحكم الثاني فنصار
المقضي الثاني صاحب اليد فكان برهنا اولى ولو برهنا على المخارج المعقولة لم يحكم للمخارج المعقولة
الثاني على النجاسه فانها شاة في يد رجل احدهما البيضاء والاخرى سودا برهنا على المخارج
البيضاء ولدت لها ولدتها السوداء في ملكه وبرهنا ذواته السوداء شاة ولدتها البيضاء في
ملكه وبسبب الشاة في ملكه يجوز ان تلد كل واحدة منهما اخرى بحكم لكل الشاة التي تلد
شاهها انما ولد في ملكه وانما قيدنا بالاشكال لانه اذا علم ان احدهما تلد الاخرى والاخرى
تولد الشاة لها حكم بالبرهان السابق وانما قضينا بالمناصفة لان المخارج برهنا
على النجاسه في البيضاء وذواته السوداء وذواته اليد على الملك المطلق في البيضاء والمخارج عليه السوداء
فالبرهان على النجاسه فيها او فيكون انصافا عين الولد برهنا على ان يد يد على النجاسه
ملا قلنا يمكن تعارض البيئات على النجاسه بان رايه برهنا على ان يد يد رايه برهنا
من ان يد يد وقيل في كل الشاة بان يد يد على ملكه برهنا على النجاسه في دابة في يد يد وقتا حكم
سبب الدابة والوقت في وافي سببها وقتها واول ولا غيرة للوقت وان خالف البيتين مثلا
بان كانت دونه او فوقه مطلقا وان كانت ملكية بين الامرين في الاقدم وفي الاصل ان اشكل او على
غير البيتين فيهما انصافا قبل هذا مستقيم فيما اذا اشكل لافيه اذا خالف وقيل مستقيم فيها وان لم يوافق
بينهما انصافا وكذا اذا وقت احدهما الاخر برهنا على يد يد يد بان يد يد ملكه وذكر وقتا معلوما
والعبد اكثر منها واصغر لا يقبل برهنا على يد يد بان يد يد الامة التي في يد يد حكمه بها عليه حاكم بليد كذا ولم يذكر
سبب الحكم فبرهنا ذواته اليد على النجاسه لا يندفع يجوز ترتيب الحكم على التلقين منه فلا ينقض الحكم بالبرهان وذكرنا
سبب الحكم وقالوا ذكر الحكم مقام ولا يثبت ان ذلك الحكم كان سبب الملك المطلق او بالنجاسه نقضه لظهور الاول
منه بامر كالمعانيه وان سببوا انه حكمه بالنجاسه ولم يذكر الحكم ذلك بذكره لافيه كالاول لا احتمال
التلقين او اقرار ذواته اليد وعده محمد بكونها ربة على اقرار القاض بكونه الاقضية والحكم بالام يكون حكما

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

ويشأن بقلع العاقل لم تقرر من غيره
بوجهه على انه من قسمة ملكه فلهذا اليد لان القسمة تقضي عادة ثم يعاد سبعا كخطه فغيره بعد اليد في الارض ثم تزعم ثانيا والقطن والكتان يعاد زرعها بالحوالة وكل ما يكال ويوزن مثل الخطة ممكن جنة الحيات من الارض والتعريف وكذا البناء والفسس والمنسوج من الخشب كالصندوق والشرير

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

في كل ما يتكرر من غير ذواته بالنظر في خلاف القياس فانه المستعمل يرجع الى اصل الصناعة فان قالوا اما لا يتكرر في معنى ما ورد به النص وان اشكل عليهم ايضا فلما يرجع الى

في اوله بينه العزل من
بينه البيع بالوكالة

مجلس الفق
ووثقا

في اعتبار
في ملة العزل والبيع بالوكالة

لورثتها وللزوج في تركتها مثل
عزل قطنة وان الزوج دفع
الى الخاير بلا اذن فيها فالكرايم

في بيع الزوجين
في تركتها

لخصها

في الظاهر كذا في الاختلاف

ان وابن اكتبوا لم يكن لهما

بالولد فقبل وقبل واذا كان الولد في يد غير المقتضى بالام لا بد من الحكم عليه بالقصد بحرفه في قوله
مختلفا في الخلة في يد رجل وعرضا في يد آخر حيث لا يحتاج الى حضور من يده الترخيص في المقتضى اخرج
عن الوكالة بالبيع بحصة عدلين في هذا الشأن انه بالوكالة باع من فلان هذا الموكلة به وسهلا ذلك
العزل بالعدل ووقعتا بينه العزل وبينه البيع اولم يوقعتا بينه العزل اولى وكذا الحكم في الطلاق
والعتاق برهن على آخره في قوله بالشراء من فلان بتاريخ كذا او برهن على العزل على الشرأ من فلان
ذكر تاريخ سابق عليه فبرهن المتدعي ان العزل في ذلك الوقت كان مباحا عند فلان من فلان ولم يفتحه البيع
لا يقبل **في** اذ عبادا به وبها عليا ان كانا في السرج فيها وان احدهما فيه والاخر خفيه فلان في السرج
قال في شرح الطحاوي مزارا رواية عن الثاني في هذا الظاهر هذا لا لا يستويان ولا بين التوب مع المتعلق
كذلك ولو اخرجها على السواء والاخر متعلق به فيها السرى الزوج قطنة واخذت قطنة فغزلتها المرأة
ودفعت العزل الى الخاير بلا اذن الزوج ثم ماتت فالكرايم له وعليه مثل غزلها وان دفعت دفعة واحدة
باذن الاخر فالكرايم بينهما على قدر العزل والاضمان لكل منهما في البوازل اذا غزلت قطنة باذنه او
بلا اذنه فلوله وكتب في الدين ان اذن لها بالعزل وقال غزله لي قال غزله له وعليه ما سمي من الاخر وان
انغزلت لنفسها والعزل لها ويكون مبه للقطن منها وان اختلفا فقلت قلت اغزله لنفسه وقال قلت
اغزله لي في القول له ولو قال غزله لي يكون التوب لي وكذا في العزل له ولها اجر المثل عليه لانه استيجاز
الخارج فصا كقضية الطحان وان اغزله مطلقا فالعزل له وانها هاجن العزل فالعزل لها وعليها
مثل قطنة لانها صارت خاصة للقطن مستملكة فصار كفا صبي حنطة طحان ان الدقيق للغاصب
مثل الحنطة وان لم يقد الاذن والى ان كان الزوج بايع القطن فالعزل لها وعليها مثل القطن لان الظاهر
شرأها القطن وان لم يكن بايع القطن فالعزل له فلا اجر لها كما لو خبثت دقيق الزوج او طخت
لحمه فالحبز واللحم والمرقة له وفي المتن عن الثاني السرى قطنة وامر زوجته بالعزل فالعزل له وان
وصفه البيت فغزلت فلها فلا شيء عليها كطعام وصنعه في البيت فاكلت لاشي عليه او عن الامام
اعطاها القطن وقال لها اغزلي فله وان لم يقل شيئا فلها وعليه مثل قطنة قال الفقيه هذا اذا دفع
وامرها بالحفظ او بالوضع في البيت فغزلت صارت خاصة وان دفعها ولم يقل شيئا فالعزل لغيرها
العارة بان الزوج دفع اليها قطنة تغزل للاصل الزوج فصار العزل كخدمة البيت من الحبز والطحين وهذا
اذا لم يكن الزوج بايع القطن كما مر وذكر مشايخ غزل قطنة غيره ثم اختلفا فخرج مالك القطن ان العزل
كان باذنه والغازل انكر الاذن ونعم ان العزل له وعليه مثل القطن فالعزل له مالك القطن لان الاذن
وان كان عارضا وعدة اصلا لكن هذا ظاهر مقام الاستحقاق وانما يكفي للدفع للاستحقاق
وذكر شيخ الاسلام جلال الدين في ابوابه ان كتب ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما بالكسب مائة لابل لانه

الابن اذا كان في عياله فهو معين له في كل ما يكتسب الا يرى انه لو غرس شجرة في اللاب وبه افنى القاصم
في زوجين سعيًا وحصلت اموالها لهما لا لغيرهما لا اذا كانت له اكتسبت على حدة فلها ذلك وذكر طبري
الدين كان الزوج يدفع اليها ما يحتاج ويبيع اليها اجلا داما لم تستدريها قطنة وغزلت فاستدريت
وغزلت وباعت واستدريت بها امتعة فالامتعة لها لانها اشتدت بلا توكيل الزوج ولو ساهها عند الشرأ
او علم عاقبة الزوج انه استدري لها ودفع اليها يكون لها وفي التوازيات عن عصية وفي يد هافطن
مغزول لا تحته كرها ان كانت هذه النيات اصلها من قبل كان للزوج في ذلك وان من قطنها مغزول فلها
وان لم يعلم فالعزل لها ان كانت حية وان ماتت فلو رثتها وفي الفتاوى امرأة تعلق بغيرها الزوج اجلا
فالحاصل لها وفي فتاوى النسي الزوج اذا كان مزارعا ومن تحبذ وتطبخ فالكسب له وفي الفتاوى السبلة
اذا التقطت من بيدها انصافا والتفاوت ساقط ما روى ان علي بن ابي طالب سمع الله حكم في رجلين لهما
خمس اربعة وللآخر ثلث اربعة جلت الاكل فخر ثالث فاكل معها واعطى لهما ثمانية دراهم عوضا عما
اكل فاعطى صاحب خمسة ثلاثة دراهم لصاحب ثلث اربعة فغضب فاختصما فاختصما الى امير المؤمنين فقال
ادمن بالمعروف ومن فاعرض فقال ادمن لكر درهم وسبعة لصاحب خمسة لان كل رغي ثلاثة اكلات فالحال
اربعة وعشرون والظاهر مائة او اتمم الاكل لكر ثلثا لصاحب سبعة اكلات فيكون لكر واحد من
فرضي لرجل الصلح لا يجر الحق في ذلك التسوية في الالتقاط من الظاهر استاجر ليع او بخاطبة التوب فادعى
ان التوب الذي في يده له والمستاجر انه ان كان في حانوت المستاجر فلوله كلفه وان كان في المحلة او في
الاجير فالقول للاجير حر كان او غير ما ذكروا او مكانا غير موصوفه عنقه ذرة تساوي بذرة والعقد في
بيت فغير لا يملك الا حصر الذي ملك العبدان الذرة له وما لكر المغزول انما له فالقول لما لكر العبد لانا الظاهر
كنا من منزل رجل على حق الكناس قطيفة اذ عاها كل منهما فالقطيفة لما لكر المغزول حال عليه كارة وموقوف
انسان ادعى الكارة وادعاهما الحال ايضا فالقول للحال ان كان المكان فالحال والحال يحمل البذر والقياس ان
لصاحب المغزول كما في المسئلة الاولى السرى راوية من يادهم قال استدريت راوية مع الماء يحكم الممنوع
العقار اربع قطع من الكرايم الى صاحبها بيد يمينه في اليد يملك قطع وقال القصار دفعت لكر ارجا
وقال التلميذ دفعت ولم تعد على تيقار لصاحب التوب صديق من ريث ان صدق الرسول برى وتوجه
الحلف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف برى والقصار على صاحب التوب اليقين على الاخران حلف
برى من الاخر حصته التوب وكذا اذا صدق القصار برى ولزم الحلف على الرسول ويجب عليه ارجا
اذا حلف على ذلك فبقيده صاحب التوب كذا في الفتاوى اجمع للملاحقان ما قطر الاواني من الدمن فادعى
لواستدري انه ان كان قاسان من خارج الاوقية لاس داخلها فهو للبايع وطالب وان كان ساقط
الداخل والداخل الى خارج جميعا اولم يعلم انه من ايها ان كان زاد بعد الورث لكل من الشريكين شيئا فليبايع

في الفتاوى السبلة يكون بينهما

في السبلة

البيع

في بيع الزوجين

في تركتها

في بيع الزوجين

في بيع الزوجين

في بيع الزوجين

في بيع الزوجين

في بيع الزوجين

وذكر السائل وان كان لم يرد ان عرف المشتري فله ذلك والآفة محتاجا تصديق على نفسه والاصل الفقهاء
حاطب لرجل من اشجار على شجرة ثم رتب من عودها في الجانب الاخر من الشجر شجرا ولاخرة ذلك الجانب من
كثرت وبين الشجر والكريم طريق فادعى صاحب الكرم هذه الاشجار وقال ذلك الرجل انها لي بنت من عود
الاشجار وان لم يرد ذلك ولم يعلم لها غار من هذه الاشجار لا يمكن لها فلا تحقه او ربما لو ثبت ربح في ارض
انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض لانه انما ارضه بخلاف العبيد بل في ارض انسان حيث لا يخرج الكرم
والطين المجتمع في ارض انسان بالسيل يكون ملك الارض لانه من اجزاء الارض والمجتمع في الطاحونة
من الطين قيل لصاحب الطاحونة والاصل انه لم يثبت به اليه لانه ليس من اجزاء الطاحونة وكذا الحكم
كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالقمار والسفن والقناوي اصل كونه يعود بالرياء والسفن في ملك
رجل واجتمع في سكة ثم لم يثبت به اليه وكذا ان بني ميطاوا اصل المجتمع في الدواب والسفن
في موطا اخذوا قيل العبد لا اعداد المكان ومثله يحكي عن العام الثاني في المنشور في الاول ان اذ انصب في حجر
انسان فاخذ احدان كان ملكا ذنبه او حقه لذلك بستره من الاخذ والالا اذا سبق اخوان تناول
الاخذ بان جمع المبسوط من ذنبه بعد خروج المنشور في قصد الاخذان بويده ما ذكره في القناوي اجر
داه فانما في المتاجر حلاله وبقره في المجتمع لم يثبت به اليه الا اذا كان الموقوف اذ ان يجمع فيه الروث
والنوع يكون له **الفصل الرابع عشر في دعوى الابرار والمضلل** ذكر القاضي دعوى البراءة عن دعوى
لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول
المتقدمين اقرار من الاجناس بالحق في ارض ولا دار لم يرد على دار لم يرد في قبول دعوى البراءة عن
منه الدار او من حصصه في هذه الدار ومن دعوى او يثبت من هذه الدار جاز ولاحق له فيها
ذكر الساطي ان هذه الالفاظ الثلاثة لا اندكها حتى لو ادعى بعد ذلك ربح ولو يربح فقبل بخلاف ما
لوقال يثبت من هذه الدار ومن دعوى او من حصصه فيها فانه جاز ولا يبيع الدعوى ولا الدار
بعد لان قوله ابرار خالف لواقع فيه فله ان يخاصم غيره بخلاف يثبت لاسناده الى نفس فعلية لاقتناع
المطلق وقوله ان يربى من العبد على هذا وعلى هذا لوقال ابرار ينبغي ان يكون كدريث اجيب بان الخ
يتعين بالخطاب وان لم يثبت اليه باعتبار المقام وعلى ما ذكر من العلة يقتضي ان يكون يربى كابرار
الا ان يقال يربى بغيره فيكون مضافا الى نفسه والتعليل المذكور في الكفاية ان البراءة للمبتدأ
من المظن والمنتهية بالطالب لا تكون الا بالاستيفاء والايفاء والابرار المستند الى الطالب لا يكون الا
بالاستقاط والاستقاط لا يتصوره الاعيان والاستيفاء يتصوره في حق الاقرار بالاستيفاء لا الاستقاط
بذلك على عدم الفرق بين يربى ويثبت وفي الساطي لوقال العبد يثبت يثبت من هذا العبد كان
يربى من العبد لوقال خرجت منه ليراه ان يدعى ولو قال خرجت منه ليراه ليربى ابرار على هذا

في الاشجار السائلة من عودها
وسمها فاشجارا

ولو ثبت ربح في ارض انسان

في المنشور الواقع في ذنب
انسان او في ذنب

دعوى البراءة عن دعوى
بما ذكره ونفس مال اقرار

في يربى من العبد
فقبل ان يربى من هذا العبد

العبد يربى ودعوى العبد ويكون ابراء عن ضمان قيمته في الاصل اقرار رجل انه لا حق له قبل فلا يربى
جاء عليه ويدخل فيه كل عود ودين وكفالة وجواز واجابة وحيدة وكذا لوقال موبري قال
عليه لكنه لا يدخل فيه الامانة كالودعة والعارية ولوقال موبري قال في هذه الامانة ايضا لا
المغضوب ولوقال موبري قال في هذه الامانات ايضا وعلى هذا الاول ان يكتب في
البراءات العامة هذا اللفظ حتى يدخل الكل قوله ان ابرار من هذه الدار اقرار بانه لا حق له فيها وقوله
خرجت منها لا يكون اقرارا بشي خلاف قوله خرجت منها بانه يربى او على ما يريه وبفضله فانه اقرار بعدم
الحق له فيها ولوقال ان ابرار من هذا العبد او خرجت من هذا العبد اقرار من ملكي ثم ادعاه لا يقبل
كلاف قوله خرجت من هذا الدار او **الافقية** ادعى عليه الثاني صك في المدعى عليه خط البراءة ان كان
ذات ربح وتاريخ احدهما السابق لآخر تاريخ الوجود يسبق تاريخ الابرار وتاريخ ان سبق تاريخ
الوجوب ولا خلاف ان التاريخ او خلى احدهما قبل تاريخ الابرار ويجعل موقفا اقرارا عن الدعوى
ثم ادعى عليه ان كان مات ابو قبل الابرار لا يبيع الدعوى وان كان لا يعلم موته وقت
الابرار يبيع واذا لم يصف الوكيل الابرار الى الوكيل لا يبيع ادعى المديون ان الدارين كتب على قمار
ان الدين الذي لي على فلان بن فلان ابرار عنه في وسط الدين لان الكتابة المدروسة المغنونة
كالنقطة وان لم يكن كذلك لا يبيع الابرار ولا دعوى الابرار ولا فرق بين ان يكون الكتابة بطلب
الدين او لا يطلبه ولوقال تركت الدين الذي عليك لا يكون ابرارا على ترك الطلب الحال ولوقال
تركت حتى من المديون او يثبت منه او من حصصه لا يبيع وهو على حقه لان الارث جبر لا يصح تركه
يربى على ابرار من المغضوب لا يكون ابرار عن قيمته وانما موبري ادعى ضمان الرد لا ضمان القيمة
لان الواجب حال قيام الرد لا القيمة وكان ابرار على عليه وقته نظرا لما ذكر في كتاب الرهن
والغصب ان الواجب الاصل في ان القيمة وردت العود في تخلف حتى اعتبر قيمته يوم الغصب ووجه
الرهن والكفالة بالعين والقيمة كما يربى عليه في المظنات كالظن فانه واجب اطلاق يوم القيمة لكنه
ما حوز باسقاط القيمة عندنا والمضلل ان يقال انه اضاف الابرار الى المغضوب وما ورد عليه الغصب
هو المدين لا القيمة والابرار عن المغضوب في المختار ابراء عن ضمانه حتى يغلب بعد الابرار امانة
قيل لصاحب الدين اربى مبلغ جدي كان فقال ما ندع يكون اسقاطا له وقال المدعى للمدعى عليه
يوم الخصومة وميث وترك لا يكون ابرار ما لم يقل منك بخلاف اذا قال المدعى عليه ابرار ما لك
على او ميث لي فقال وميث او تركت او ابراءت خرجت من جواب ولوقال موبري قال يثبت
لا يكون ابرار انكر المدعى عليه كونه اقرارا المدعى في يده فقال المدعى عن ابن خاتمة ما جرد على عليه
ارزاني وانتم بطل دعواه ولا يبيع الا بسبب حادث لانه للملك عرقا ذكره القاضي قال من كان

في دعوى كل من حلت قول
لاست له قبل فلان

في ما خص به يثبت في مكان
البراءات العامة

ادعى العا بفسق في الاخر فكل
البراءة ابرارها قبل

وان كانت المدروسة
المغنونة كالنقطة

في ان الارث الجبر لا يصح ابرار
فانه كونه الوقوع واما المظن

في المظن وان ابرار
بالمظن باقية من

في ابرار وان لم يثبت

في عليه شيء فبونه حال قال فمدح على دعواه وقال اني موافق لدعواه في العين القايه لاني الدين
ولو قال لمدينه موافق في الدنيا جاب نيت درقيات منعت او قال لاحابك معك
لا يكون ابراء ولو قال ان توجبني في ما ايد وقال جيني خوستي نيت يكون اقرارا
بغيره ذمته قبله ان فلان توراجيني في ما ايد فقال لا او قال لا جواب حين قبل لكر على فلان مقدار
كذا وقال قائل سمعنا اكثر منه فقال ليس اذيعنه ثم ادعى الاكثره المسئلة الثانية او شأ في المسئلة
الاولى لا يسمع وقوله مخرج يود يافت اقرارا بالاستيفاء وقوله ذكر كارداني كودمت او خذاي
ما نذمت ابراء قبل الدارين امهله فقال ان كان المال في امهله كان امهالا الا ان يكون قرضا فلان
المال لغيري وانا وكيله لا يسمع ابراء عن الدعوى ثم ادعى عليه بالوكالة او الوصاية عن غيره ما
ذمت جينا لا دعوى له معك يكون ابراء اذ لا اسقاط والاستقاط لا يتوقف على اقرار اذ لا
لا يسمع الدعوى بعدها اصلا قال المدينون ترب الدين ترك الاجل كل حال عليه من الدين قال المدينون
ابراء فنسك عن ديني فابراء صحت ولا يملك الرجوع لانه صار وكلاء عنه فيه قال المدينون ترب الدين
دفعت دينك الى فلان فقال ان كنت دفعته اليه فعدا بوابك صحت لانه تعليق بما كان بين قائلها
ابراي زوجك عن مورك فقالت ان كان الفاعل ابراء عنه فبان انه خسماته لا يبرأ وكذا
لو قالت ابراء عن الالف ولو قالت ابراء وان كان الفاعل ابراء لانه برأيه الحق عفا توج
عليه اليدين فقال المدينون ترب الدين او تركت عليه الخلف او وصيت لايهية ولا تخلف خلاف
البراءة عن المال لان التخلف للحاكم **فروع في الصلح** ادعى على اخيه بالارث من ابيه ففوض على
مال ثم ادعى المدين عليه ان يبيع كان الشراء من ابيه وادعى الدين وصالح ثم ادعى المدين المصلح
الانباء او الابرار قبل الصلح لا يسمع وهو الاصل ادعى المدينون الاصيل فانكروه المدين وحلف ووضح
ثم برهن على الانباء قبل قبل وقيل لا يستعاض عنه جابه ومكثت فانكروا المالك الاعارة ووضح على
شيء ثم برهن المستعاض على الاعارة ومكثت قبل وقيل الصلح وفي المسقى ادعى ثوبا وصالح ثم برهن
المدين عليه على اقرار المدين انه لا حق له فيه اذ على اقرار قبل الصلح فالصلح حافض وان على اقراره
بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعد حقه وتقبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار
اسبق كقاربه بعد الصلح هذا اذا اقرار بالملك بان قال الملاحق في محبة المدين ثم قال انه
مدين لي عياني واما ان ادعى ملكا لا محبة الارث بعد الاقرار بعد الحق بطريق الارث قبل الشراء
او بالهبة لا يبطل الصلح وتكذب بالشهود ذلك الشهود قبل الحكم بنوع الحكم وبعده يبطله وعن الامام السفي
ان نفسه اياه ثم بعد الحكم لا يبطله ادعى دينه على وارثه فبرهن ثم ان غير من الورثة صار معه
ان غير المصلح من الورثة برهن على انها وورثته ذلك الدين وبرهن عليه ببيع ولا يبطل له بل الصلح

في ان الابرار لا يبطل الدعوى
بشرط الاجل يكون الدين حالاً
في عدم صحة الابرار عن مثل الخلف
فخلف بعد اقرار

استعار بانه

في ان كذب الشهود لا يبطل
بيع الحكم ويبطله

وان برهن المصلح لا يسمع ويلزم تسليم بدل القيل الحارس عشر في ما بل الدفع والتعاقض ومن يكون
خصما من شرط حضوره ويصلح خصم الغيرة في قيام البعض عن البعض في الدعوى و
تحديد القطار وما بل انواع الدعوى وشرايط صحتها وما بل الدفع اجناس وانواع نوع
في المقيدة في الصفري ادعى بعد توجه الحق عليه لدفع وقال لي بنية حاضرة في المصير يوجمل الله اياه اوال
الحل الثاني ولا يحكم للحاكم انما اذا اجز وقال له بالحاظر وغاب برهن وصوله لا يرد الى الرق وذكر
القاضي برهن المطلوب على ابراء الطالب والحاكم يشأ عن عدالة الشهود قال ابن ابي ليلى يتأني الحكم ولا يبر
المدينون بالاداء ويوقوف الامر بالاداء الى ان يظهر حال الشهود صونا للقضاء عن البطالة وعندنا بوجه
بالاداء فاذا بان عدالة الشهود استقر من الدين علما بالاصل وملا البقاء بعد الشهود واعية خورزم
على ما ذكره الصفري كما قال ابن ابي ليلى وقال في الفتاوى وبنيقي ولو قال لا دفعي ثم اتى بالدفع يسمع كما
لو قال لا بنية في ثم اتى بها وقوله المدين عليه في بالدفع ليس تسليم للدعوى ولا تعديل للشهود حتى لو اكره
او طعن في الشهود يسمع برهن المدين عليه ان المدين اقر بطلان دعواه او قريبان برهانه كاذب او اقر
انه لا شيء له على المدين عليه ببيع ويندفع في قال برهن ان المدين قال بدفع كراهة ادم لا يقبل الدفع
للمدعى الفاسد التي اتفقت الامة على فسادها صحت في الامة وقيل الدفع ايضا فاسد لانه مبني على
فاسد البناء فاسد وكما يسمع الدفع بعد البرهان بيقه قبل اقامته ايضا وكذلك كما يقه بعد ودفع اذ
وان كثر صحيح في الخمار وقيل لا يسمع بعد ثلاث بان ادعى الملك المطلق فقالا لشريته فنكر فدفع المدين
بالاقالة فدفع المدين عليه قايلا بانك اقرت ما لشريته متى يبيع في الخمار لو كان الشهود عدولا لا دفع
من غير المدين عليه لا يسمع ووديع احد الورثة انما يسمع وان ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى
مخرج على احد الورثة دارا فبرهن الوارث الاخران المدين اقر بكونه مبتلا في الدعوى يسمع برهن انه لا وارث
له غيره فبرهن المدين عليه ان المدين ابتلا محبة او اقرارا او اختا لا يقبل الا اقرارا المدين بذلك
فيبطل الدعوى والشهادة والحكم ايضا **نوع في المحبة** ادعى عليه دارا فبرهن انه ودعية في يده يقبل
بشرط تخلف فيه وموان يكون الدفع عدلا غير معروف بالحيلة وتفق وطوان دعوى الابداع من معدين
والمعرفة ثلاثة انواع بالوجه والاسم فاسب وبالاخير بها لا غير وبالوجه لا غير فلو قال اودعه رجل لا
اعرفه وقال الشهود تعرف بالطرق الثلثة وموافقا بن فلان الغلاني او قال الشهود لا نعرفه وقال
دو الابرار تعرف بالطرق الثلثة لا يقبل الدعوى والشهادة ولا بد من ذكر الطرق الثلث على الوجه الذي ذكرناه
فلو قال الشهود اودعه رجل لا نعرفه لا يقبل الجواب ان يكون المدين مولا لرسول افعلى اقرار المدين انه اودعه
رجلا لا نعرفه يندفع كما لو اقر المدين عيانا ان رجلا دفعه اليه ومولا نعرفه ولو قالوا نعرفه بوجه اذ يشاه
ولا نعرف اسمه ونسبه عند غيرنا لا يندفع وان ابرهن وعندهما يندفع لانه علم وصوله اليه من جهة غيره كما لو قرنه

في عدة ما يميل انهم
اذا اقرار المدين لا يبرهن والى الرق
اذا اقرار في حال ما مضى

في عدة ما يميل انهم
في عدة ما يميل انهم

في عدة ما يميل انهم
في عدة ما يميل انهم

في عدة ما يميل انهم
في عدة ما يميل انهم

في عدة ما يميل انهم
في عدة ما يميل انهم

في عدة ما يميل انهم
في عدة ما يميل انهم

في عدة ما يميل انهم
في عدة ما يميل انهم

كلما لا ندري لمذا ذلك الشئ
اقوالها كان المذموم انى
بدفلا ان الغايب صح

مرو و قزوین

المستعفى على

في سنة الف وستمائة
البحر

على ابداع الغاصب فبرهن المدعي على ان ذا اليد غصب عنه هذا الشيء قبل ويندفع الردف لانه لا منافاة بين
الدعوى وبين وفي الرجعية من صار خصماً لدعوى الغصب عليه ان يبرهن على اقرار المدعي بابداع الغاصب
منه يندفع وان لم يندفع باقائه البينة على ابداع الغاصب لثبوت اقرار المدعي ان يده ليست بخصومة وذكر
الوقار اذ في علمه غصباً وبرهن على المدعي ان يدعي ان يبرهن عليه لا يمكن المدعي
من اقامة البينة على ابداع وعلى دعوى الغاصب حصول دعوى الغصب عليه هذا ما حفظ وذكر
القاضي اذ في ملكه وفي يد غصب فبرهن ذو اليد على ابداع قبل يندفع لعدم دعوى الغصب عليه والعيب في
لا يندفع ولو ادعى عليه غصبه فارقا البينة الصغير لا يندفع لدعوى الغصب عليه وفي الدعوى والبيانات
في يد دار دعواها آخر فادعى ايداعها للمدعي واودعها عنده فلا بد وبرهن عليه يندفع وان لم يبرهن
لا يندفع وقد مر فان حصل فلا بد وصرفه في ابداع لا يندفع الدار من يد المدعي حتى يبرهن الحاضر انما
له وكذا ان يدعى بالاقرباء بالودعة ثم ادعى المدعي وكذا اذا لم يبرهن وعلم الحاكم ان الدار لرجل وصارت بعد ذلك
في يد آخر وخاصة التي كانت الدار في يده الحاكم فقال ذو اليد ان الدار ودية عنده من ذلك الرجل
يندفع ولا يخرج الحاكم الدار من يده حتى يبرهن ذلك الرجل فحينئذ اعتبر منا علم القاضي وقال اذ علم القاضي
فلانا اي الذي ادعى ذو اليد ابداع منه غصبها من المدعي باخذها من ذي اليد ويرفعها الى المدعي وهذا
على اصل الرواية وبرهن عن هذا في آخره ولم يجعل حجة وان كان استفاد العلم حال الولاية وجعل
سماط واحد لا خصال غلط فيبصر مع آخره كما مدين ومنا على هذا احوال القضاة عموماً الا
من عصمة الله تعالى وذلك لاولئك القضاة فلا يندفع بحكم على حجة حتى لا يبطى واحذر منهم انه ملو ونفذ امر
العامه ولو ادعى ودية الغائب ولم يستطع ان يبرهن على ذلك فحكم عليه بالتسليم الى المدعي ثم يبرهن
على ابداع الغائب لا يقبل ولو قدم الغائب فهو على حجة وان يبرهن على ابداعه من ذي اليد يقبل ويبطل
الحكم ولو لم يبرهن ذو اليد على ابداع وجعل خصماً فبرهن المدعي على دعواه من هذا اولاً مدعي
وجده صاحب اليد برهاناً على ابداع وبرهن يقبل ويندفع لانه علم ليس خصم قبل ان ينجم القضاء نص
عليه لا سيما في راد ادعى ذاليد الودعة ولم يبرهن عليها وادان يحلف المدعي عليه ان الرجل
الغائب او دعه عنده يحلف الحاكم المدعي عليه بانه لقها ودعها اليه على التثبت لا على العلم لانها وان
كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وان طلب المدعي عليه بملء المدعي فعلى العلم بانه ما يعلم ابداع
فلان من لانه فعل الغير ولا يعلق فيه ذكر الحجة الرجعية ايضا لانه لا يحلف ذو اليد
على ابداع لانه مدعي للابداع ولا يحلف على المدعي ولا يحلف ايضا لا يندفع ولكن ان يحلف المدعي على
عدم العلم كما مر لانه لو ادعى يندفع فاذا انكر حلف وعلى قول من يقول للمدعي ان يحلف على انه ودية
عنده لو قال ما اودعها عندي بل غصبها عنه وحلف عليه لا يثبت الى مقابلة وجعل خصماً للتناقض ويحكم عليه

مطلق

في الرجوع من كون علم القاضي

كان استفاد

في حلف على فعل الغير البينة والعلم

في حلف مدعي لو اقر بانه مدعي

حقايق

وذكر الثاني قال في غير محله الحكم انتم على ان قال في محله انه ودية عندي او رهن من فلان يندفع اذا
برهن على ذلك ولو برهن عليه المدعي انه اقر بكونه ملكاً في غير محله الحكم بوجه خاص ويحكم عليه سبق اقرار
بمنع من الردف وفي الرجعية برهن على انه ودية عنده من جهة الميت الذي يدعى الوصية فندفع
غصبه منه فلا خصومة بينهما لانها تصادقا على وصول المال من جهة الميت اما غصباً وامانة
فلا يكون بده يذ خصومة في حق من يدعى تلقي الملك منه وقرق بين الوصية والورثة ولو برهن
في دعوى الورثة عليه انه ودية عنده من جهة المورث الذي يدعى منه الورثة لا يندفع وقد دعوى
الوصية كما ذكرنا يندفع حتى يحضر المورث او الوصي ولو ادعى ابداع من غير الموصي والغصب فندفع
الا ان يبرهن على ابداعه لانه صار خصماً بطاير اليد فلا يندفع بحرف المدعي بل لا يبرهان وقال القاضي لا يندفع
وان يبرهن كما لو ادعى الرضا من فلان الغائب المالك ويرهن ذو اليد على ابداع غائب يبرهن لا يندفع لادعاء
المدعي تلقى الملك من جهة الغائب المالك لمطلقاً ومناحي ان يكون كذلك واذا قال المدعي عليه انه ليس بملك
المدعي ثم يبرهن على انه ودية فلا بد الغائب عنه يسمع بخلاف ما لو قال انه ملكي ثم يبرهن على الودعة حيث
لا يسمع ولو قال صاحب اليد المدعي في يدي ولم يبرهن عليه فليبرهن المالك برهن ذو اليد على ابداع لا يقبل
اذا وصل بقوله يدي قوله انه ودية فلا بد عندي ادعى ملكاً مطلقاً ثم نفي انه غصب من ذي اليد
يسمع ويندفع برهان ذي اليد على ابداع سواء ادعاه في ذلك المجلس او في مجلس آخر كما ذكره الوقار ولم
يشترط الا امام طهين الذين اقامة البينة على دعوى الغصب لاندفاع برهان ابداع بل قال يندفع بحرف
دعواه واجاب صاحب اليد فيمنح برهنه وكما في العامة من آخر عند الحاكم وحكم بها فاع عقار الموكل
بالوفاء وادعى آخر شراءه من الموكل هذا المشتري يقول اشتريتها من وكيل الذي يدعى تلقي الملك منه
شراء جاز لا يندفع الخصومة بدها البينة الى وقت حصول البايه كما في دعوى البيع البات واجاب
بعض اخوانه انه يندفع بل لا يبرهان الى خصومة البايه لان يدعى ليست خصومة كالودعة والشراء
بان ادعى انها دانه بالشراء من فلان الغائب وقال ذو اليد اودعها فلان هذا يندفع بلا بينة ولو
ادعى شراءها من فلان وان ذا اليد غصبها عنه وادعى ذو اليد انة اشتراها من فلان وفاء وبرهن
اتفقوا على انه لا يندفع وكذا لو قال غصبه مني او سرقه مني يندفع الخصومة لانها اتفاقاً على ان اليد الغير
ولو قال مدعي الشراء اشتريته من المودع وامر في قبضه منكم لا يندفع الخصومة اودع عنده دار وغاب
فاذ ادعى اخوانه اشتراها منه بالوفاء وادعى ذو اليد انها ودية عنده من هذا الغائب يندفع بلا بينة
لاتفاقهم على الوصول من جهة الغير في الرجعية اذ في انه له غصبه فلا بد الغائب وبرهن عليه وزعم ذو اليد
ان هذا الغائب يدعه عنده يندفع لاتفاقهم على وصول المدين من غيره وان صاحب اليد ذكر الرجل بخلافها اذا
كان دعوى الغصب دعوى السرقه فانه لا يندفع بزعم ذي اليد ابداع ذلك الغاصب منه في الاستحسان قال غصب

حاشية

في حلف مدعي لو اقر بانه مدعي

متى واخذتني فبر من على وصوله اليه من جهة الغائب يدفع اجماعا لعدم دعوى الفعل عليه بل هذا
 دعوى على مجهول فالقبح بالعدم وتحتيط بهذا الحكم في قوله سرق متى والحقة بالماضي ووقفا على العمل على
 عدول من الخطأ لمعلوم الى المجهول بيان الاختيار المستند على ما في الحق بالخطأ بالبرهنة فلا يندفع
 ادعى عليه ملكا مطلقا فبر من ذواليد على انه استأجر من الغائب فادعى المدعي انه له غصب منه ذواليد هذا
 واصلة ما مر انه اذا ادعى ملكا مطلقا لم يسمي به في المسوق قال المدعي عليه استحق هذا العبد مني فلان بالبنية
 والحكم واخذتني فبر من لا يندفع لانه اقر باليد وكذا لو قال العبد من فلان الغائب سلمه اليه ثم اودعني به
 عتق قال رجل الشربة منك فبر من وبر من يدعي ان فلانا اودع عنده لا يندفع فلو لم يقض بالعبد للمدعي حتى
 قدم الغائب وصديقه وسلم الحكم الى المقر له لوجود الاقرار في حال كونه العبد مملوكا لما لم يقض به للمدعي الشربة
 ولا يكلف إعادة البينة على المقر له وان بر من رب العبد انه عتقه وان اودع اودع ولم يذكر الايداع فيقبل
 ببنية وتبطل بنية المدعي فلو بر من رب العبد انه عتقه ثم اعاد مدعي العبد برهانه على العبد انه لم
 يبرأ من ذواليد بكذا وانما قد غلبت ان اعادها بعد افضي به لرب العبد لا يقبل لان مدعي الشربة
 مقصدا عليه من جهة رب العبد وان قبل القضاء يقبل من ثلاث مسائل الاولى ان يبر من مدعي الشربة
 شالدين على ذواليد بالبرهان الثانية ان يقيم واحد على الشربة من ذواليد ثم يقر ذواليد بالعبد للغائب
 فاذا حق الغائب صدقه دفع المقر له ولا يكون إعادة الشالدين الا قبل ويكون القضاء على ذواليد لا
 على المقر له وان اقام شالدا آخر على المقر له كمن جعل باعالة وما ذكره من جهة تقضي البينة على رب
 العبد رادته لغيره حق الاخذ والنزع من يده لافي حق القضاء بالملك فانه ذكر بعله ان المقر له لو بر من
 ان العبد عتقه يقبل ولو صار محكوما عليه لما قبل برهانه والثالثة اذا لم يبر من على ذواليد مدعي الشربة
 حتى اذا اقر ذواليد انه فلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع البينة اليه ثم بر من مدعي الشربة
 على المقر له وقضى به كان المقضي عليه المقر له خلافا لقدم الكلمة الجامع في الباب الثاني من الدعوى حتى
 اقرار الجامع عند رجل ادعى آخر انه قبل وليه خطأ وبر من وبر من اليد انه عتق فلان اودع عنده
فدفع منه في يده داره ثم سراها من فلان الغائب صدقة فقبوضه منه او صدقة كذلك من شهر
 او امر وبر من اولاد ادعى آخر ان ذواليد الغائب منها من شهر او امرها منه او امرها منه وقبضها
 وبر من يحكم بها المستأجر والمستعير والمترين ولا يندفع الخصومة عن ذواليد الجار ان شاء سلم
 الى المدعي وتبرق ان قضاء المدة او فكل الرمن وان شالدين يبيع وان اختار لنفسه فادعى الباي
 الدين وفكل الرمن قبل نفسه ثم البيع وان كان المدعي بر من ان الدار له او امرها او رمنها من الغائب
 او امرها الغائب منه ولم يندفع الرمن قبلها يبرها منه ذواليد يقضي بها المدعي في الوجه كلها اما
 في الاعانة فلو عدم الزعم وان في الاجارة فلان عتقه لانه لا يبر من ان النعماء ملكه فاقا في الشربة

سرق متى وقبضه منه وادعى
 الشبانغ
 في دعوى الغائب على ذواليد
 في دعوى الغائب على ذواليد
 في دعوى الغائب على ذواليد

القضاة

اعارة

فلان له حتى الاسترداد لاستيفاء الرمن فان دفع الحاكم الدار الى المدعي فان كان اوجها ولم يقض
 الاجرة اخذ منه كغيره بالنفس الى انقضاء المدة وان كان قبض الاجرة او كان ادعى رهن لا يندفع الى المدعي
 ويضربها على يد عدل ولو ادعى الرمن من ذواليد ادعى ذواليد ادعى من ذواليد ادعى من ذواليد ادعى من ذواليد
 حلف على ان ذواليد اودع منه اذ اسال المدعي عنه واوقال اودع عنده خالذ وكذا ذواليد لا يندفع بل يبرهان
 ولو قال ان خالذ اودع منه اياه ولا يعلم من دفعه اليه وفعل المدعي يقول دفعه اليه ذواليد يندفع ولا يبرهان
 ولو قال دفعه من ذواليد ولكن لا تدري من دفعه اليه يدعي المدعي دفعه اليه خالذ لا يندفع وان قال
 ذواليد حلف المدعي ما دفعه الى خالذ وكذا يدعي المدعي على العلم ولو قال المدعي حلف ذواليد على انه
 اودعها اياه خالذ يحلف على البينات شارب في داره يدعيها فاسال الحاكم البينة عن كل منهما فكلما زمانا
 ثم قدما الى الحاكم فبر من الخارج انها لم وبر من ذواليد انه وهما فلان او تصدق بها عليه او باعها منه وسلمها
 اليه او اودعها بعد ما قام من عند الحاكم فانه يقضي ببنية المدعي ويحكم له ولو اقر المدعي بذلك وبر من المدعي
 عليه على اقرار المدعي بذلك يندفع وفي الوجه الاول اذا حكم بها للمدعي حصر الشربة وبر من على الشربة
 اليه ولو قديم قبل الحكم وبر من على الشربة دفع اليه ولو ان المدعي اقام شالدا واحدا على ما دعاه على الباي
 اقام شالدا آخر على الشربة فانه يحكم به على الباي وبر من الشربة بالمدعي على الباي او يطلب
 او تصدق بعد ما اقام المدعي شالدا واحدا لا يكون خصما اذا علم الحاكم ذلك او اقر به المدعي وفي الثاني
 يكون خصما وفي مسألة الباب لم يفرق بين الشالدين والشالدين ادعى دارا على ذواليد فاقبضها ذواليد المدعي
 ثم قال بعد ذلك كانت فلان اودعها عندي ان يبر من على الايداع يندفع بذواليد الاقرار للمدعي ثم يبر ذواليد الايداع
 او عكر وان لم يبر من على الايداع ان يبر من على الايداع امر بالسليم الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه في
 ايداعه لا يندفع من يدعي ويقال له يبر من على كونها لكها ان يبر من على الايداع ثم يبر من الاقرار للمدعي بكونها
 الى المدعي ايضا ولو لم يبر من على الايداع ولكن الحاكم علم انه ودفعها الغائب عنده او اقر المدعي بذلك فلا خصومة
 بينهما حتى يحضر الغائب وان علم الحاكم ان الغائب عندها او اودعها ذواليد باخذها منه وسلمها الى المدعي عتق
 بر من العبد انه فلان اعقته وبر من ذواليد انه اودعته ذلك فلان او امر منه لم يقض بعتقه ويحال بينه
 بين ذواليد وبين ذواليد استحقا وكلف العبد بعدل حتى يحضر وقت حضور الغائب فلو قال ان احد الاصل وبر من ذواليد
 اليد على ايداع الغائب عنده او رمنه لا يحكم بالبرهنة ويبر من ذواليد وكبر من ذواليد على الايداع
 ولم يبر من ذواليد على انه ملك المدعي لا يقبل ولو ادعى عليه ان العبد ملكه فبر من على الايداع ولم يبر من ذواليد
تدفع نزع آخر ادعى دارا فزعم المدعي عليه شراءها وان له بنية على ذلك يوحد للمدعي اياه ويكفي فان
 بر من اقرت في يده والاخذ منه وسلم الى المدعي ادعى انه غصب منه هذا الرمن وزعم المدعي عليه انه وقف على ذواليد
 لا يندفع فان بر من المدعي فزعم به والاختلاف المدعي عليه فان حلف بر من وان نكل من يبرها المدعي عند حجة

افضاء



قوله

دعوى
 في

بدعوله

من عداة اخذ فلان وذواليد
 انه اودعها فلان لم يقض بعتقه
 وعاد به ويحضر ذواليد
 على يد ابيه

لنفيدت ليها بالاقرب بالوقفة وان برهن المدعي عليه بالوقفة ولم يذكر الشهادة الواقعة لا بداهة
لان الواجب بالاقرب لا يدفع بهذه البينة التي لم يذكر الواقعة وذكر القاضي ان الاقرار بالمدعى لو كان الصغير
او لو لم يصغر للغير بالاقرب بالوقف ولا حجة عدم الدفع اذا اقر بولده الصغير لانه موافق لكل حال
المحيط اذ على الف درهم ومائة دينار كل سنة على حدة وقد كتبت كل من الصكبن انه لا شيء عليه غير هذا
الصك لان معناه لا شيء عليه غير من الجنس والفرق بين اتحاد الوقت وعدم ذكره اصله كما لو قال لا شيء عليه
سوى العدة ثم ادعى مائة دينار قبل ما قلنا ومن غير ادعى الثاني من مائة دينار في صك وقد كتبت في كل
منها في جميع ما عليه وبرهن على المال بقطعة كالم التي المالين سكاو حكي مشام عنه انه لا يحكم له شيء وتوجب
خلفه فيما اذا قال المدعي في دفع او المدعي على نفسه عن الدفع ان كان صحيحا امهله وان فاسد لا يلتفت
اليه وفي الحنية ادعى دارو برهن وقسم له به وباعه محكوم له به واخر ثم ادعى المدعي عليه جاء بدفع وانكزل
ليس في دفع المدعي في الصغير **نوع في الدين** ادعى عليه الفاقض انكز فاقبلا ما كان لك على شيء قط
فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الابدان قبل الاكراه التوفيق وقد ورد في الاقرار بالدين
لعدم اكمال التوفيق وعن التوفيق يبيع ايضا يجوز منه والابدان والابراء من بعض وكلاهما كما يكون
للاشراف ادعى انه باع منه هذه الحارثة وبها عيب ورام ان يردّها عليه فانكر البيع فلما برهن عليه
زعم انه ابراءه عن كل عيب لا يبيع للتناقض قال الخصام هذا قول العام فاما عند الثاني فالعين والدين
يشقان ويشيع كالاول وفي الاموال ادعى شراء دار منه فانكر فلما برهن على الشراء ادعى الاقالة ببيع ولو لم
يقم الاقالة وادعى ابراء العين او الابدان اختلف فيه المتأخرين واجاب عمة سمرقند في امر ابراءه
على اجل انما يردّها بكذا فانكر فلما برهن على الشراء ادعى الخلع عن المهر وبرهن ببيع الجواز ان يكون
ابق زوجه منه في نفسه ولم يعلم بالشراء وفي الاقضية ادعى عليه الفاقض فأنكر فلما برهن على الابدان
ادعى الرد او الهلاك كان قال او دعوى اصلا المدعي باطل لان الرد والهلاك يستدعيان وجود الابدان
فلم يكن التوفيق وان كان قال ليس لك عندي ودعوى ببيع دعوى الرد والهلاك لو صرح التوفيق لانه
يمكن له ان يقول ليس لك عندي ودعوى لاني ردّتك وملكك فعلى هذا مسئلة الدين التي ذكرناها على جامع
الصغير ينبغي ان يفتقر الجواب فيقال ان قال ليس لك على ببيع دعوى الابدان ولو قال استندت منك
لعدم اكمال التوفيق ولو كان قال كان لك لاني اديت او ابراءت ببيع وقيل ام فضل الثاني
عليه لكن ما علقوا به في مسئلة الجامع ان الابدان قد يكون باطلا والابراء ايضا لا يبعد قيام الدين بل
يكون عن دعواه يقضي القبول مطلقا ومن هذا اي الابدان او الابدان او الابدان او الابدان
الابراء لا يتحقق اذ رد المهر وملاكم محيل وابدان العين لا يبيع فلا منافاة بين رواية الجامع
الاقضية وفي جميع النوازل ادعى عليه دين فاجاب قايلا ان ابي بالبيع فقبل على الابدان او الابدان او الابدان

في صكبن في كل منهما مالين فقلوبن وكبر
في كل منهما مال لا يشترط عليه غيره
يشترط في كل الفكين

يشترط

ويشترط

تحتاج حجة

في دفع المدعي بعد الحكم ببيع المدعي من آخر

يشترط

في دفع المدعي الاقالة بعد الحكم بالبيع

في دفع المدعي اطلاق بعد الحكم بالشراء

في دفع المدعي الرد او الهلاك بعد

الحكم باخذ المهر

على كل ما سبق قوله ان وفق يان يقول لو ثبت البعض وبراء عن البعض افعال ابراء عن الكل لكن انكر الابدان
او ثبت ادعى عليه دين وقال وقال كذلك اقر به ايضا قال كنت مكرها في الاقرار ببيع الدفع وان لم يذكر
اسم المكنه ونسبها ما قلنا وهكذا اقر به لان لو جرد دعوى الاقرار عن قوله لي عليه كذا وقال في كذا
لا يبيع المدعي لان دعوى مال بناء على الاقرار لا يبيع كما علم ان الاقرار يبيع في طرق الدفع لاني طرقت الاحكام
ادعى حزين وبنار اخطه فقال انه اقرانه دفع الى خذالي بكل دينار كذا عدليا لكن الخط بالدينار مع الدفع وان
ادعى الاقرار في المهر مكره معيونه منه ولم يكتف ابراءه فادعى الابدان في القرية لا يبيع كذا في القناعة والافان
على ما قرأ ان الابدان قد يكون باطلا وقد يكتف بغيره انكاره الابدان الاول ينبغي ان يبيع لو وقع وبرهن عليه
ادعى ابراء الدين وحجز عن الجاه فادعى انه اكله به على فلا يراد منه اوفاه اليه لا يبيع والنظر الذي ذكرنا
واردنا ايضا وفي القواعد للامام طبري الدين ادعى عليه عشرة فبرهن ان المدعي اقر بالفاصلة انه ليس عليه
خواسته جزا فبرهنه دينار لا يدفع لوان ان يكون عليه عشرة سبعة مؤجلة ولا في معجلة فعلى هذا
مقتضا اذا قال في الجواب ثوبا ياتي دعوى ان من خواستني فاست و قال ثوبا ياتي دعوى بتودا حكيست
ينبغي ان لا يكون جوابا لوان يكون المدعي ديناً مؤجلاً او لا يبيع جعله جوابا كما هو المذكور في القواعد
والمقر في القواعد الفقهية ان قوله لا يبيع يطلق على الراجح والجواب عنه ان الاحتمال المذكور سلم
لكن يتألف البراءة الاصلية قبل ان يثبت الشغل بسلام يرد عليه اذا لم يصد من المدعي عليه ما يدل على الشغل
فاما في ذكره في القواعد فجعل كان المدعي اقر قال المدعي عليه مقارنا لدعواه وفيه يجمع بما ذكرنا من البتة
والتأجيل كما اذا ادعى على المدعي بالشفل الاقرار المذكور والاعتراض ببعض اعيه فوازم من
عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلا يراد منه دفعه ببيع الدفع ولو قال المدعي عليه فقال
الذي يدعيه على مال القمارين الخرج ببيع المدعي وتقبل البينة عليه **نوع في الميراث** ادعى انه ترك امرأه
ميراثه وقال كانت امرأته الى يوم موتها فبرهن الورثة ان الزوج قال وكانت المرأة المتوفات امرأت
لورثت منها ببيع المدعي والابن وارثا حصتها من تركه الزوج ولو قال وكان طلقها لا يبيع المدعي لاحتمال
ان يكون رجعتا وبه لا يقطع الزوجية فيبرث ادعت الميراث المستحق على الزوج فقال دافعهما انها اوتت
ان الشراء كان بلا تسعة يكون دفعها ولو ادعت المهر والميراث من تركه الزوج فدفع الورثتها
كانت حراما على مؤثرنا قبل وفاته بسنتين فقاتل تزوجني بعد ذلك واقر الزوج في مرضه بانها منك حرة
وبرهن ببيع دفع المدعي وفي قوايد شمس الاسلام برهن على انه لا وارث له غيرهما فبرهن ببيعها المذكور
عليه بانكر اقررت ان له اخا وخاسوها ببيع المدعي بخلاف ما اذبر من ان له عصبته بحجة اوله وارث
اخر حيث لا يبيع لانه لا يبيع عنه واقربها حجة عليها في ابطال دعواها فكانت خصما ادعى عليه الغائب الكفالة
بامر الاصيل وبغيره في الاصيل وقال كنت مكرها في الاقرار بالبيع المدعي وقد قرأ ان المدعي بول

في قوله كنت مكرها في الاقرار بالبيع
الاقرار ببيع من اسباب الحكم

بالدنا غير

في ان الابدان قد يكون باطلا
وقد يكتف بغيره

في قول المدعي عليه ان ما ادعيت
دفعته الى لا دفعه الى فلا ياتي به

في دفع المدعي عن الارث من تركه
امرأة بالزوجية فانه مهم

في دفع المدعي دعوى امر الميراث

في دفع المدعي المهر والميراث
من تركه الزوج

في دفع المدعي الميراث والميراث
من تركه الزوج

في دفع المدعي الميراث والميراث
من تركه الزوج

في اقرار بغير ان
الوقت الاوقات

الدفع ادعى الكفيل ايضا الاكراه
يندرج ويصح حال الاجارة المرفوعة
حكم الارث عن ابيه فقال لا يملك عليه
انه اقر بعد موت ابيه باستيفاء ابيه
الحالة مناصح

ما في فلان
فان ما في الموت لا يملك في ان

في عدم دعوى الارض بعد
اقراره بكونه اقرار في الارض

في مسئلة لا يبيع دفع الدرع

في عدم صحة دعوى الارض بعد
اقراره بكونه اقرار في الارض

في اقرار بطلان الفسخ ولا يملك

المقر بالدين ولو ادعى الاكراه بغيره وينبغي ان دعوى الاصيل منفصلة عن كفاية الكفيل لجواز ان
يقر الكفيل بكون الاصيل بائنا وجوز ان يثبت المال في حق الكفيل باقراره ولا يجب الاصيل لان كان
فلا يكون دفعه دفعا على الكفيل فلو ادعى الكفيل ايضا الاكراه يندفع ولو قال دفعا للاصيل اعتد
المال او ابراءه المدعى مع نفسه لكونه انه اقر باقائه استوفاه ولم يقولوا اقر بعد موت ابيه يندفع
لان الاقرار حادث قبض ان الاقرار في الاوقات ادعى دينا في تركه فقال الوارث لم يخلو تركه فليس
المدعى ان عينه من الاعيان التي فيه من التركة فليس ان اياه باعه من رجل غائب يندفع وان
لم يذكر اسم المشتري ونسبه ادعى جدي في رجل يبيع من علمه فليس المطلوب ان المدعى باعه من فلان
بطل دعواه ودعواه ولو قال المطلوب ببعته من فلان وباعه فلان متى ولم يملكه اثبات البيع من فلان
يندفع لان فرضه ابطال الدعوى لا اثبات المالك لغيره ولو يبيع المشتري في دعوى الشفعة ان الارض
التي تشفع به ملك فلان لا يملك لغيره ولو يبيع المشتري في دعوى الشفعة ان الارض
كانت لفلان وورثت منه اخيه فلان فثبتت وانا وارثها وبيع من علمه يبيع ولو يبيع المطلوب
فلان مات قبل فلان يعني مورثها المدعى وفيه نظر لما تقر به زيان الموت لا يدخل تحت القضاء
قبل النزاع لم يقع في الموت فصار كالمرتبة تنازع في وقت الموت من المورث الاخر قبل وبعد
كان الابن مع الابن اذا تنازع في تقدم موت ابيه قبل اخيه او بعده ادعى عليه شرا ضيعته منه وقال فكذا
اقر به المدعى عليه فليس من انه كان مكرها في اقراره لا يندفع الا فيكون لو كان يبيع مكرها في
الاقرار في المشتري ادعى عليه دار في يده اربا او مبيته فليس المدعى عليه على انه اشتراها منه وبيع من
المدعى على اقلية هو دفع الدرع اقراره اقرار في هذه الارض ثم ادعى ان الارض له لا قبل اللهم اذا وفق
وقال كنت اكارا فاستردت الارض منك ادعى عليه ان ما في يده ملكه بالشر من مال فلان بن فلان فندفع
المطلوب انه اشتراه من مال فلان هذا بيان في سابق على شرائه فندفع الطالب له شره ان لم يبيع لانه
كان رعا في يد فلان بن فلان لا يبيع دفع الدرع لعدم الخصم ادعى عليه دار بالارث من ابيه وصاحبه على كذا
ادعى المدعى عليه لانه كان اشتراه من مورثه لا يبيع دعواه هذا وكذا في دعوى الدين لو صار وبعد فذكر ادعى
الاراد او الايقاع قبل الصلح ادعى الايقاع في انكره الداي وخلف ثم صاح على مال ثم يبيع لكونه على الايقاع
يصل اختلافه استعاده بطلت فالكسب الدابة الاعارة وحلف وصاح في فمته ثم وجد المستعبد بينة
على العارية واقامها بطل الصلح صاح المدعى على شي ثم ان المدعى عليه يرد من ان المدعى اقراره لاحقه في هذا ان
ان سدد ادعى اقراره بغيره على الصلح فالبينة باطله والصلح جائز وان سدد ادعى اقراره متاخر عن الصلح بطل
الصلح باعتدائه وعلم الحكم بهذا الاقرار المتأخر كالبينة اذا كان ما ادعاه بعكس واحد بان كان قال قتلتم بكذا
ولم يقر به من ابيه ثم ادعى انه ميراث له من ابيه فلو كان ادعى بغيره ملكا آخر لا يبطل الصلح بذلك الاقرار في

موضع ثقة كذا في المشهود له المشهود قبل الحكم بغير الحكم ويصح الحكم ويطلبه وذكر النسي في نسيق
المشهود له المشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء ادعى دينا على وارث وبيع من ثم ان وارثا
آخر غير الميراث من علمه صار المدعى على بعضه اقراره فلما طالبه ببطل الصلح ابي وقال انا اتي بالدفع
ان مؤدني اوفاك هذا الصلح وهو كذا باطل ولم يقع صحيحا ان كان يدعي الايقاع غير المصلح ببيع الدرع
وان المصلح لا يدفع في المسفقات ادعى عليه وقف ضيعته وبيع من فقال المدعى عليه مؤدني بسم
الى المتعلق وقد حكم بطلان هذا الوقف فلان بن فلان الحكم وبيع من لا يبيع الدرع لان بينة المدعى
اثبت صحة الوقف بالتسليم وغيره لاقتضائه وجود الشرايط وبينة المدعى تنفيته وقوله قضى بالبطلان
ولا بد من ذكر كيفية الوقف لانه لا يكون موضوعه ولم يذكره المحقق في هذه المسئلة الحكم على الدرع ثم قال
الزوج كانت حرة على وقت الفرض لا يبيع الدرع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يبيع جلا
ارثة يدها في طلاق باين ان لم يخل اليها النفقة في مدة كذا ادعى الزوج الوصول وزعت المهر
انه اقر ببيع الوصول ببيع الدرع ولو ادعت اقراره بانه لم يبيع اليها لا يبيع ادعى على آخره استاخر
طويلة حتى ردتا وبيع حرة واجره من المدعى عليه فطاعة وطلبته مال المعاطعة فقال للمطالبة
من الاجرة وقد يبيع بغير المدعى وسقط الاجر لايحه هذا الدرع لغيره الاجرة المختار وقبل يبيع ادعى على
آخر لانه ضرب امته وماتت بغيره فندفع المدعى عليه بانها خرجت الى السوق بعد الضرب لايحه امان وبيع
انما صح بعد الضرب بغيره ولو يبيع من هذا على الفسخ وهذا على الموت فبينة الفسخ اولى ادعى على آخره كسر
سيرة العليا اقراره الدرع لم يكن راسن العليا لا يبيع **دفع من الخاسر في الخصم في المحيط البينة**
المنفوق بينة باقرار المدعى عليه فصح الحكم على المقر باليد بانه ملك للمدعى ولا يثبت اليه في العقار باقرار المدعى
عليه حتى لا يبيع الحكم للمدعى اذا يبيع من على انه ملكه فام يبيع من على انه في يده انما وان انكر كونه في يده وليس
للمدعى بينة يملكه فان اقر باليد وليس المدعى بينة على انه ملكه فملكه على انه ليس ملكا فان حلف
انقطع الى ان يجد بغيره فان اقره بالملك ايضا امه بذكر الفرض لكن اذا يبيع اراد ان يبيع من على
الحكم البينة البينة او لا على اليد ذكره الفضلي ايضا وذكر المصدرين في الفرق بين المنقول وغيره
ان المنقول لو قاما لا بد من احضاره فبما بين الحكم بده وان كان ما كان فقد اقر بزوج الفداء على فسخه
واقراره على نفسه حرة ومن العقار ثمة المواصفة ثابتة لانه ليس في يد المالك بطرق الحقيقة بل اليد عليه الحكم
فانما يوضع المدعى غير المالك حتى يقر باليد ويقع عليه مشهود اقراره فادعى المدعى عليه ومن قبل به الحكم
ثم حجج على المالك حكمه فاقض اخره يبيع من علمه فان القضاء من اسباب الملك بطلان للملك
الا اذا بانه ملكه حكم الحكم ولو فسره ايضا على الحكم ان يقبله فصار الحكم فوق عيانة اليد حتى لو فسره
شهد له بالملك بناء على اليد لا يقبل كاعلم هذه التهمة في المنقول بخسفية لان المنقول يكون في يد المالك

تنقيح بيان

لا يبيع

فدفع اربعة السها في طلاق ايم
بطل اليها نفقة بغيره

النفقة

ادعى ان ما في يده من فسخ فانه خرج
الارث من ابيه وكونه من يده في الفسخ
وأنه على الموت بغيره بينة الفسخ

في الحان

البينة المنقولة بينة باقرار المدعى عليه فصح الحكم

في اقراره بكونه اقرار في الارض

في عدم صحة دعوى الارض بعد
اقراره بكونه اقرار في الارض

في اقرار بطلان الفسخ ولا يملك

هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان المالك لا يمكنه من التخلل الاضطراري

حقيقة فلا يتصور فيه تلك التهمة لان المالك لا يمكنه من التخلل الاضطراري بل يمكنه من التخلل العادي
فلا يرد ما اعترض عليه في بعض الشروح من كون تامة المواضعة متصورة في العبد ايضا وعلم الحكم
فيه باليد كما شرها في الرواية التي غلبت في يد عبيد ادعاه احرانه استغراه من فلان الغائب
ذو اليد فيه لا يورث بالتسليم اليه لانه حكم على الغائب كالو ادعى على المودع انه اشتري المودع من المودع
وصدقه المودع بخلاف دعوى الورثة لما عرفت في الجاه الصغير وفي المسقى عن الثاني ادعى دار في يد
رجل فبر من ذو اليد فلان الغائب ادعاه واخذها بالحق متى تم اجرها متى وبر من لا يقبل لعدم
الحضم وقيل ايضا في يد دار ادعاه رجل فبر من ذو اليد فلان الغائب ادعاه من هذا الذي
وكلني بها يقبل برهانه حتى يدفع وان كان لا يلزم على الغائب الشراء لانه قام على امرين وعن الثاني
فمن ادعى على ذي اليد دار ان الغائب ادعاه من رجل فبر من ذو اليد يقبل بينه المذموم عليه وكذا
لو لو كان المشتري حاضرا ابتكر الشراء كذا ادعى دار في يد رجل وقال اشتريتها من فلان وفلان كان
استغراه من فلان الامام اذا قال انه اشتراها من فلان وفلان اشتراها من ذي اليد يقبل وان
ادعى ان فلانا اشتراها من ذي اليد لاجله وبر من لا يقبل وعن الثاني لو قال الذي في يده كتب بعضها
من فلان الذي يزعم انه وكيل بالشرائه وفلان غائب فلا خصوصية بينه وبين الذي وكذا لو قال
كتب بعضها من فلان الذي يزعم انه وكيل لكنه محض باليمن عذري او وذهبتا ولو قال من اشتريتها
من فلان الذي وكلته بالبيع يبيع ولو قال من اشتراها من فلان وكان وكيل بالشرائه وبر من لا
يسمع عند الامام وعند الثاني وكذا دار بين قوم ميراث ادعى على واحد منهم اشتراكي منه حصته التي ورثه
من المورث ومن غايب في اقر الورثة بحصته وبر من على ذلك لا يقبل ولو ادعى ان فلانا لا حق لفلان فيه يقبل
بينه المذموم ادعى عليه انه مملوك وانه ليس في يده فقال المملوك انا اليوم في يد فلان الغائب وبر من
بندفع وان بر من المالك ولم يبر من العبد على ما ذكر لا يندفع ويحكم بالعبد في حق الغائب بعد الحكم فلا
سبيل له عليه الا ان يعيد البينة على المذموم فيحكم له على المملوك له الا ان يملك الكتاب وقال لا في اعاقبت
للاول على العبد نفسه لاعلى الحضم المالك ادعى على عبيد شرا او شي منه او دنا عليه فهو خصم الا ان يبر من
العبد على انه محض في لا يكون خصما وفي الدعوى والبينات رد الحضم بطلانه ذكر دعوى الصبي
ولم يذكر انه ماذون ودعوى الصبي ولم يذكر انه ماذون ودعوى الصبي البينة البينة وجوابه الا اذا كان ماذونا
والعبد الماذون يباع في دينه خصم المولى والا لا وكسبه يباع وان لم يخص المولى ولا يقبل دعوى استنلاك
الوديعة على المحض من ماله او غاب وكذا على المولى الا عند الثاني لعدم الضمان ولو ادعى على
محض بالاسباب الاستدلال بشرط حصة المولى ايضا لاسباب البينة لانه ايضا خصم لكونه حاضرا بالبيع
او المذموم على الماذون وفي فتاوى القاضي شذاهل مقتضى ما ذكره من او عبيدا دون باستنلاك نصيب

او من عليه ان ياتي بيمينه ما سئل لاجله

انهم

ذكر ان العبد فسخا وعدم كونه

في سبب او الحضم وان العبد
الذي يورث له فسخا او ماله وان
وهو مستنلاك المولى في دينه
لا يبيع حقه ماله او غاب

في انه بشرط حصة المولى
الذي يورث له فسخا او ماله
لان من يطلب بالبيع والعقد

او دعيه او غيره او على اقراره بذلك وشهدا عليه ابيع او شرا او اجارة والعبد ينكر ذلك والمولى او الولي
غائب يقبل لصحة الاقرار لكونه تجارة وان كان محجورا لا يقبل على ماله فلا يلزم له ماله بالبيع ولكن يقبل
على العبد حتى يطالب به بعد الفسخ وان كان للصغير من حصة لا يشرط حصة الصغير عند الدعوى ولم يقبل
بينهما اذا كان المذموم دينا او عينا لزم مباشرة المذموم او لا وقال الثاني ان مباشرة المذموم لا يحتاج
الى حصة الصغير وان لا مباشرة كفتان الاستدلال في حقه بشرط حصة ماله وبعض المتأخرين انه
يشترط حصة الصغير حالة الدعوى مدعيه كان او مدعى عليه والصحيح عدم اشتراط حصة الاطفال
الرضيع حالة الدعوى كذا في المحيط لانهم بمنزلة الامتعة وان لم يكن له وصي ولا اب وطلب من الحاكم نفسه فقبل
بشرط حصة الصغير وقت النصب في فتاوى القاضي لم يشترط وذكر الوتار انه لا يشترط حصة الصغير
بل يشترط ان يكون في ولاية وان يكون الحاكم الناصر عالما بوجوده وحاله وقال في كتاب التهمة مات عن حاضرا
وغائب فخر الثاني وطلب من الحاكم التهمة وبر من ابيع ومحل احدهما خصما وان حضر احدهما وبر من لا يبيع
وان حضر احدهما ومعه صغير نصيب وصبا عن الصغير ويبيع الدعوى وان الصغير غائبا وطلب النصيب
ولا يبيع الدعوى لانه غير عاجز عن الاحضار وذكر اخصا او ادعى على صبي محجور انه غصبه استنلاك من اعلم
قليل البينة حاضرة بشرط حصة الصغير ويبيع الدعوى لكونه موازيا لافعاله ويجوز معه وليه يورثه في حكم
عليه بالحكم فان لم يكن له وصي فقبل وصيا ماله وان لا يشترط حصة الصغير وقت الدعوى والشهادة باليد
بالدعوى بر من على الوصي او الوكيل لم يلح الصبي وحضر الموكل قبل الحكم لا يحتاج الى اعادة البينة لانه المقام على
على التائب كالمقام على المذنب وفي ادعاء القاضي بر من على المذموم عليه ثم غاب المذموم عليه اعاقبت قبل الحكم او على
وكيل الخصام ثم غاب ومات قبل الحكم لا يحكم به على المبر من عليه بعد التزكية فلا في الثاني واختاره اخصا
وهذا اذا لم يكن الموكل حاضرا وقت الدعوى فلو كان حاضرا حكم بها عليه بلا خلاف وفيه ايضا ثبت عليه حق
باقراره او بدهان ثم اشنع المطلوب عن الحضور وتواري فقد الثاني نصيب الحاكم عنه وكذا ويحكم عليه بالمال
ان سأل خصمه فذكر وعنده لا يقبل ذلك وفي الزيادة غاب بعد اقامة البينة لا يحكم عليه ولو غاب بعد الاقرار
بحكم عليه بالاتفاق ادعى عدا على ذي اليد بانه مملوك بالشرائه وبر من عليه وبر من ذو اليد على انه مملوك
فلان او دعيه ولم يبر من لا يندفع الخصومة ويحكم به للمشتري فان حضر المقدم الغائب قبل ان يحكم له
يوقع العبد ويحكم به للمدعي ولا يكلف اعاد البينة على الحاضرين بر من رتب العبد انه عدا او دعيه عند ذي
اليد او على انه ولم يبر عليه يقبل ويبطل بينه الشاري فان اعاد مدعي الشراء برهانه على المودع الحاضرا قبل
الحكم ببينة رتب العبد قبل وحكم به وان كان بعده لا يقبل لانه صار حكوما عليه بالبينة وذلك المسئلة ان الحكم
برهانه في اليد حكم بالملك حقيقة لانه قضاء تركه ولو ترك على المقرب من ماله وقبل التزكية حضر الموكل
يرفع حضر الموكل يرفع العبد اليه ويحكم عليه بتلك البينة ان تركت ولكن لا يصير المقدم حكوما عليه حتى

في ان لا يشرط حصة الصغير وقت الدعوى

في ان لا يشرط حصة الصغير وقت الدعوى

في ان لا يشرط حصة الصغير وقت الدعوى

في ان لا يشرط حصة الصغير وقت الدعوى

اذا برهن الحائز انه او دعه عند المقر حكم به له فلو اعاد المدعي برهانه على الحائز لا يلتفت اليه لانه صواب
 حكوما عليه كخوفه في الجامع هذا اذا حصر بما قام تمام البينة قبل التكاثر فان اقام واحدا لم يثبت
 الى المقر له ويتم عليه البينة فاذا انقضت فبطل حكمه على المقر لا على المقر له برهانه الخارج على الغائب
 بانه ملكه وحكم له به لا يثبت فذلك من حق المقتضى من حق كونه من المقتضى من حق الحق بانه لا يثبت
 هذا لا يبرأ الغائب من الضمان بذلك الحكم برهانه على المقر على ذكي بوقفية محدود وحكم به ثم جاء
 آخر فادعى الملك المطلق على المقتضى لا يقبل كما في الحكم بالملك المطلق بخلاف الحق لانه حكم على الناس
 كافة في بنية عند ادعاءه الثاني وبرهانه على ان كلامها او دعه عنده ومن يملك فلم يحكم بشهادتها
 حتى اقر به ذوا اليد لا حرج مما دفع اليه وان زلت البينات حكم به بينهما وكل وكيلين بالخصومة
 فبرهن المدعي على احد ما شاء وعلى الآخر ما شاء او برهن على كل واحد على الوكيل واخر على الوكيل
 او برهن واحدا على المورد حال حيوته وعلى الوارث الاخر صحته وحكم به وذكر القاضي اخبر رجلا
 واجتمع سكانه في ذكر المال فقال المال باسم رجل غائب فلو كان لكتا سمه عارية وكان وكيله اعني
 في سبب نعيم المال على هذا وان الغائب وكل من قبض هذا المال من عند الخا من بيعه لانه الانسان
 قد يكون وكيله اعني اخبره ببيع ماله فيبيع ويكتب الصك باسم نفسه لانه موافق له ولهذا فلا يثبت
 وكيله عنده القبض لان الوكيل اذا غاب بحق القبض للموكل انما يثبت اذا وكله وكيله قبضه كما قال محمد
 في كتاب المضاربة ويقال للمضارب بعد الفسخ وكل رب المال قبضه فاذا فسخ دعواه حكم له بعض
 المال فان اقر المدعي عليه بالماله والوكاله اقر بالبيع للمال اليه ولا يعتد اقراره على الغائب وان
 انكر الوكاله لا المال يقال له برهن عليها وان لم يبرهن على اقرار الغائب بالماله ولم يبرهن على
 الوكاله لا يقبل وفي المسئلة جاء بصحة فيه حال باسم رجل وقال رب الدين هذا اقول بالماله الذي
 فيه فيه وطالبه ان يحرم المدعي عليه ان يكون للغائب عليه شيء فهو خصم يبرهن ويحكم بالماله وان اقر
 بانه المال عليه للذي كتب اسمه لا يكون الاقرار استدري وغاب فادعاه آخر لا يفتح حتى يحضر
 لوم المالك في فتاوى القاضي اخرج ببيع وسلم ببيع دعوى المتاجر على المشتري وان كان الاجر غائبا
 لان المشتري يدعي المالك لنفسه فكان خصما لكن يدعي حقا فيه وكذا الرهن اذا قبضه المدين فم
 اخذ الرهن وباعه فالمدعي يخاصم الرهن وان غاب الرهن لما قلنا في المسئلة الموصى له بجميع المال عند
 عدم الوارث والوصي خصم لمن يدعي على الميت ديناً او ذمياً او عتبا في ذمنا او دعيه لمورثه ان مورثه
 مات عنه ولا وارث له عليه فان صدقه او دفع الدين والعين بخلاف فضل الوكاله حيث يوصى
 الدين لانه اقرار على نفسه في حقه لا في العين لانه اقرار على المودع وان انكر ما زاد كليفه حقه في البيع
 والموت على العلم ونحو الوديعه على البينات لانه فعله فان حلف فلا خصومة وان لم يفتقر وان حلف

هذا الحديث في الغائب والوكاله

في الفرق بين الحكم بالوقفية والعقوبات

لا يثبت حكم على الناس كانه

في حكم الحكم بما قام احد الشهود

خصما حتى يحضر الغائب كذا
 الامام والباقي وعن الامام
 انه لا يكون في مسئلة لا يفتقر
 ايضا في حقه

في الوارث والموت وانكر الدين والوديعه محتمل والوارث نظير الوصي قال محمد مودع الغائب غائب
 خصم لمن يقول انه ملكي غصبته متى لم غصبته منه او اوقع عندك وفي الميسر غاصب الدار باهرا او
 سلمها ثم اقر بها المالك وليس له انكر بينة فادعاه في حق المشتري بالكل ولا ضمان على البايه الغائب
 قوله لان البيع والتسليم غصبته لانه لا يتحقق في العقار عند ما وقع الخط باع دار غيره وسلمها فادعاه
 المالك على البايه الدار لا يثبت وان ادعى الضمان فعلى الخلاف وعن الامام في وجوب الضمان فيه البيع
 والتسليم روايتان فيقضي بوجوب الضمان وان اراد اجارة البيع واخذ الممنوع ذلك بالشرط الاربع
 او الخمسة في اجارة بيع الفضولي كما عرف وللمرأة البينات المهر للموكل والمباين البينات المودع وان لم يكن
 لها ولاية المطالبة في الحال ادعى رضا في ايديها فلا لئلا نأكلها وللمرأة لا اخينا الغائب او دعه عندنا هذا
 دفع ان برهن على الايداع في دعوى العقار هذا الحد وممكن ولم يقل مودع يد المدعي عليه فقال المدعي عليه ان
 هو وممكن تويسست ليس الجواب وان قال ابن محمد في ذلك ردست منست مكر تويسست جوابا لانه
 ادعى من لا يدرى فقال المدعي عليه منست مكر منست لا يكون جوابا ما لم يقل ابن عمر منست مكر منست وكذا
 اذا قال الشهود العريضة ملكه لا يكتفي بما لم يقولوا اطله العريضة ملكه ادعى نكاح امرأة فقالت من ربه ابن
 مدعي ثم فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قوله قبل جواب قولها ابن مدعي وان ينفذ معنى الاشارة
 وقول المدعي عليه الجواب ترددين خاذا حق نيسست وقال ابن خاذا حق منست ليس الجواب وان سنها
 على الشريكة غابا فادعى آخر على الحائز انه استدري نصيب الغائب لا يقبل ولو ادعى انه استدري
 من المورث نصف الدار وكلها واخرها غابا حيث قبل لما مر ان احد الورثة يصير خصما عن البقية فيما يرجع
 على الميت **اوله نوع فيمن شرط حصة** استاجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر ان ربه
 كانت اسبق منه وبرهن افقر في الاسلام البرد وبانه يقبل لان المتاجر الثاني يدعي المالك في المنفعة من
 يدعي المالك في شيء فهو خصم لمن يدعيه كما في دعوى العبد وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا يثبت خصما بل لا بد
 الفعل عليه بان يقول كان سلمها الى وائنت قبضتها متى انا قال سلمها اليك الاجارة المتأخرة متى لا اقبل
 وبه افق الامام طهيد الدين قال السرخسي الصحيح عدم الانتصاب كالمستقر حكم المالك وكذا في دعوى
 لا يفتح المتاجر خصما او المشتري والموكل لم يثبت خصما للملك واليه مال يكره في الذخيرة باع من آخر
 فادعى ثالث ان البايه كان آجونه او رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البايه فاذا اقر برهن عليه لا يقبل وذكر
 الاسيحي استاجر للمدة وادعى ان المالك اجر واحد واعان اخرى وباع اخرى او وبيع والبيع بل يجر
 قال تاجر اخو بالدابة فاذا اخذ المشتري يقر العبد الى نقصان مدة الاجارة وفيه البيع لان المعقود عليه
 تعذر عليه فان باع بعد فسخه جاز فان وجبها المالك واخر او اعان فان الاجارة الاولى معروفة لا استوفى
 منهم وان لم يكن معروفة تواردا ان يبرهن ان كانت الدابة في يد الموكل ان ياخذها وان كان الواجب

في طلب
 في حصة ارباب المال المودع
 والدين المطالب

ان ربه قاله من البينات

في حصة احد الورثة في غصب

ان اجارته يبر

حتى

منها ما غيره

لا تعادى المالك لنفسه فيكون خصما لكل من يدعى المالك فيه فاذا اخذها منه وقت من الاجارة لا يمكن المالك
من اخذها منه لان مقتضى القبض السابق يجوز له ان كان في يد المشتري فكذا لا بد ان المشتري خصم
ويأخذ منه فاذا مضت المدة استرد هامة ان لم يفتح فان كانت في يد المتاجر والمستعير واراد المتاجر
السابق ان يبدلها والمالك غائب لا يقبل سواء كانت الاجارة خاصة او عامة وفي اجارة الاصل ان المشتري
لا يكون خصما للمتاجر كما مر في الامام طهريد الدين على ما ذكره في الدخيرة وفي الصغير ان المشتري لا يكون
للمتاجر والمترقب فحصلت المسئلة خلافا في واجاب القاضي علاء الدين وتبرتها مشايخ سمرقند ان المشتري شرط
جائز اختم بغير حضوره واجاب شيخ الاسلام وبعض مشايخ سمرقند انه لا يصح خصما بغير حضوره البايع
المستلة خلافا في ادعى انه اشتري من الدار من فلان الغائب بيعا جائزا وذو اليد يدعيه لنفسه كما دعى
البيع البات ودعى الدين والمشتري فاسد اختم بعد القبض لا قبله والحكم هو البايع وحده قبل القبض
اشترى جارية وقبل قبضها استحقها رجل بشرط حضرته لانه القضاء به يستلزم ابطال اليد والمالك للبايع
والمشتري بشرط حضرته ولو بعد القبض فالحكم هو المشتري لا غيره وذكر التتار ان المشتري ولا بد ان يدعى من
البايع وان العين في يد المشتري لانه غاصب بالبيع والتسليم والمشتري غاصب لغاصبه ودعى الفاعل على الغاصب
وان العين في يد غاصب لغاصبه وذكر الشيخ انه يدعى الغصب على غيره في اليد مقبولة ودعى المالك
لا وفي الجامع في حاشية الوارث باع البايع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الممن في طاس الوارث في حاشية
الاولى على الثاني لانه يدعى المالك لنفسه وذو اليد يارفعه لكن بغير تسليم العين لا يأخذه من يدي اليدوي
الدخيرة غصب الدار لمصلحة قبل قبض المشتري ان الممن منقود او كان الى اجل فالحكم هو المشتري والا
فالحكم هو البايع وفي الجامع الصغير وجد المستعير يد واحد فلو خصم الا ان يرفع ذو اليد كونه موقع
المعير وفي الجامع في يده غير يقدر ان لقول الغائب بغير من رجل ان يتراه من فلان ذلك وقد التفتي لا قبل
حتى يحضر الغائب لا تغافل ان اليد للغير ولو انكر ذلك لكونه للغائب يحكم عليه وعلى ذلك الغائب ولو اقرانه
لفلان الغائب بغير من المدة ان اشتداه من المقله وقد التفتي وصدره ذو اليد لا يقبل وذكر التتار ان
وسلم يرفع خصما من المتاجر غاصب لا يرفع دعوى المالك على الغائب بل بحضور المتاجر لان اليد لا
والمالك لا يرفع بشرط اجتماعهم ولكن يرفع دعوى المتاجر بل بحضور المالك لان المنفعة له يملك الخصوصية بلا
حضور المالك في الدخيلة المودع والغاصب اذا كانا مقربين بالمالك المالك لا يكون خصما للمشتري انما هو
المالك لا اذا اذها المالك بالقبض منها بخلاف الوارث من المودع والمقصود منه على ما تقدم في
الهداية وغيره ودعى المشتري بالبايع بشرط حضرته البايع والمشتري عند الامام والمشتري باطلا
لا يكون خصما لمن يدعى العين وان كان مقبوضا اراد المشتري ان يرجع الى بايعه بعد الاستحقاق منه بغير

البايع

خاصية

المستعار

ملكه

دعوى

فيكون البايع عليه ان كان يرفع عنه والاستحقاق كان باطلا والمشتري غائب فعند تحريمه واخياره على الاسلام
يقبل لان الرجوع بالعين او بغيره المشتري فالتفتي حضوره واختار صاحب المنظومة والعلاني وبنو
وموقباس قول الاعاين وموق الاطراف والارضية عدم القبول بل بحضور المشتري وسئل العلاني لو نصبت
الحاكم وتبلا عن المشتري وبيع بينه البايع عليه او كتب الى المشتري يرد المشتري الى المشتري يرفع وذكر
الوتار المشتري فاسد اراد فسخ البيع او استردا العين وانكر البايع البيع بشرط احضار المبيع لان
الفسخ كابتداء البيع بشرط كونه المبيع موجودا مقدرا التسليم بخلاف ما اذا اراد المشتري عبد فاذا ائتم
الاصل بالقضاء فاراد المشتري استردا العين وانكر البايع البيع حيث لا بشرط حضرته المبيع والموصي
له خصم الموصي له فيما في يده فان حكم بالملك للاول ثم خصم فيه آخر قبل القبض كان الى الحاكم الذي حكم
للاول بحله خصما وان كان الى غيره لا يرفع الدخيلة والموصي له بالعين خصم من يدعي ذلك العين
من الموصي والغريم لا يكون خصما لغريم آخر قبض الغريم الاول شيئا او لا لكن ادعى على ميت ما لا وادى
اليه الوارث غائب ثم حضر غريم آخر وموصي له وادى على الغريم الاول لا يرفع والموصي له والغاصب والمالك
لا يكون خصما للموصي له وان كان الذي في يده المال مقبضا بانه المتوفى فالحكم وصيته او وارثه لا الموصي له
وان انكر الذي في يده المال ان يكون مال المتوفى يجعل الحاكم خصما وبطبيعة الثلث ما في يده اذ الثلث للموصي
ذكر وهو الموصي له ليس خصم بزيادة الموصي له بالثلث اما الموصي له بجميع المال او عازا على الثلث فلو
خصم اذ هو لعدم الوارث لان استحقاق الزايع على الثلث من خصايب الوارث فالتفتي في الحكم بالوارث
والخصم اثبات كونه وصيا الوارث او الموصي له او عدله الميت او ابيه وقيل فابن الميت ليس خصم
فيه ادعى ان هذه الدار التي في يده كانت لفلان الغائب وذو اليد ارادها منه وقبضها وانا شقيها
اطلب الشفعة وبرهن ذو اليد يقول لي داري لم يشترها من احد او قال انك كسبتها من فلان ولم تسلمها
اليه وانا اطلب منك الشفعة وبنو لا يقبل عند الامام وتحت حتى يحضر البايع في الفصل الاول المشتري
في الفصل الثاني والامام الثاني جعل ذ اليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حكما بالشفعة على البايع
والمشتري واخذ الممن ووضع على يده وان كان المشتري حاضرا اشكر الشرط فحذف حكم الشفعة
بالشفعة وجعل العدة على المشتري ودفع الممن اليه واختلف في اشتراط حضره المستعير مع المعير
في دعوى المستعار وحضره المودع مع المودع في دعوى الودعية وكذا في اشتراط حضور المزارع
مع رب الارض في دعوى وقيل ان البذر قبل المزارع بشرط حضوره ولا كان من قبل البذر
لان في الاصل استأجر الارض وفي الثاني اجير لرب الارض وكذا اختلف في اشتراط حضور حضور
داره دعوى الحايض مع المالك ولو ادعى نكاح امرأه لها رفع طاس بشرط حضور هذا الزوج ايضا في
دعوى النكاح بغير زوج ايسر بغير حضور ايسرهما صحته ادعى انه زوجه منه بنت الباطل برضاها

في اشتراط حضور البايع وقيل لا
والفتح كما هو موجود في نسخة

لا يشترط كون الموصي له غائبا

اشية

ادعى صاحب المزارع في حاشية
بشرط حضوره

واراد قبض مدها وادعوا الزوجه بانكاح ولم يدع الدعوى فالحكم بان الزوجه تسلم المهر ولا يشترط حضورها
والعبد غير سقيم ان اراد الرجوع ان العبد اذا ذبح الرجوع بغيره المولى وان كان محجورا لا ينعى بل بحضور
وان ادعى العبد كسرها والواهب الاخذ فالقول للواهب السخا ان اولاد من العبد على انه محجور لا ينعى فان اراد
الرجوع حال حضور المولى فغيبه العبد فان للموكل به في يد العبد الرجوع وان كان في يد المولى سقم
وان قال المولى اودعه عندي عدي ولا ادري لانه مبتكر وبر من الواهب لانه ما وبه له الرجوع لان المولى
ما له فليكون خصم لكل من ادعى الملك فيه وفي الجاهل ادعى على مولى العبد ان عبدك الغائب اخذ مني كذا وكذا ليكن
واقرب مولى العبد بذلك بغير تسليم المال اليه بخلاف ما اذا انصافا ان المال وصل اليه من جهة عبد المتدعي لانها
على كونه مودعا من جهة الغائب وهذا المولى بقرائه اخذ من موله ولا يصح ان يكون المولى غائبا او
مودعا لغيره فيكون اخذ على التملك وقدمت ان كل من يدعي الملك على غيره فادعى الملك عليه بغير نصار
اذا قال ذواليد المال ما لك استغنيته من فلاه ولو قال ذواليد هذا المال اوصعه عند عدي فلان ولا اعلم
انه كرام لا وصقة المتدعي في الابداع وبر من على انه ماله يحكم له بملاذكنا انما ياخذ المالك من غيره
مملوكا له منذ اذ كان الذي في يده من جهته عبدا اما اذا كان من جهة العبد المتدعي بان اودع الغائب
انسانا وغاب او اقرض الغائب فخصب من عبد الغائب العبد ثم حضر موله فادعاه على الغائب او
المودع او المدين لا ينعى بل بحضور العبد عنها كان او دينا سواء اقر بالملك للمدعي او لم يقر اذا ادعى
الوصول اليه من جهة عبد المتدعي بان قال هذا ما لك اخذ منك عبدا وادعاه عندي او اقرضه مني او غيبته
منه لانها اتفقا على الوصول من يد العبد فكانت يده يد امانة فلا يجبر على الدفع كما في المسئلة الخ اذا صدق
المدعي زوجه مولا اليه من الغائب خالة الزخيرة المولى المالك اخذ ودعوى العبد من مودع العبد حال غيبته
العبد لان له يدا معتق في الخصومة منذ اذ لم يعلم المولى انه كسبه عبدا او ماله فادعاه على ذلك فله حق الاخذ
بل بحضوره ومذاخال لرواية الجاهل ومثله العترة استقرت الامة سوارين من كسبه في بيت المولى
واودعها عند انسان وملك ضمن الموضع لانه مال المولى وذلك لونه ان يدفع مال موله لرجل واقرب
مولاه انه دفع اليه ماله عليه ليله ولا يلة الاسترداد ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز ان يترك دفعه
العبد اليه وقال انه ملكي وبر من ياخذ وان بر من المدعي عليه انه دفعه اليه يدفع دعواه وفي الدعوى
اتفق عامة في يد رجل وقال مده عامي ارسلتها اليك على يد المولى لتسلمي وترفعوه فانك ردوا كذا قال
لا ينعى الدعوى لا اقر او يؤول من يد غيره الى الرفاء فلم يكن الرفاء خصما واقعة الفتوى عنيا الى
عبد لمودعه فلانا ففعل واقف والمودع مقربا به ملك المولى فعلى ما ذكره الجاهل لا ينعى من الدعوى
لانها على مولا من يد العبد على ما ذكره في الذخير يمكن وقوع بعض الاذكياء بين الروايتين
وقيل قال المودع انه ارسله للايداع فيمكن كما في الزخيرة وان امكن ارساله للايداع لا كما ذكره

طلب
في رجوع العبد عن جهة
الوجه الغير وفيه تقييد

واقعة الفتوى

في الجاهل وذكر الوزار ادعى الصبي المادون ما لا يثبت حضرة وصية وكذا العبد لو ادعى وعمل وقال لان
له يدا معتق ادعى الى دلال شيا البيع فباعه الدال من رجل وسلم اليه وغاب فادعاه الاقربك ابيك من
المستدعي على سرائيه من الدلال او صدقة الامانة دفع المامور اليه يندفع لتصادقها على الوصول من يد الغير
الوكيل بالحفظ من الغائب عند جمل ومات في يد خصم لم يدع عليه الا ان يدري ان كان الغائب جرحها
الى الميت الذي اودعه عند ذي اليد عابسه يدفع الخصومة وكذا لا اجعله وصيا الا في هذا وعلى قبان
قول الاعام لتع وصاية في كل شيء وذكر الوزار تقيضا عدي وردا حرمها واسحق لا يشترط وقت
الرد حضور العبد الاخر سواء الرد بقضاء او لا وكذا لو لم يكن العبد المقتب حرا وقت الرد فله على طلب
ان يزوجه عليها فلا بد فادعت وجود الشرط وانكر الرجوع في اشتراط حضور فلا بد وقت الدعوى زوا
والايج انه يشترط في الخطوات عن تركه بلا وارث ولا وصي دين يستفي في الزكاة لا يشترط وقت
احضار الزكاة وان وقت الدعوى في الزكاة وارثا بان تها تركة وقبل الادنى الذخيرة ادعى انه
فقا عين عبد له يراوى الفاء والعبد حتى وانكرو المدعي عليه يشترط حضرة العبد الا ان يكون ميتا او صغيرا
لا يعتبر عن نفسه فلا يشترط حضرة ويحكم بالارث لو بر من رضى العبد تدعيه والحار وغيره لا يشترط
حضرة الحيوان في طلبه شرعيا وكذا لو ادعى جرحا في دابة او جرحا في ثوب لا يشترط احضارها الا ان
في الحقيقة الجز الغائب واذا استحق مال المضاربة وفيها ربح والخفم في قدر الربح المضارب ولا
يشترط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح قرب المال والمضارب يبيع ماله المضاربة اذا خفي دينه
بل بحضور رب المال لان السقوط له استحق المشتري من وكيل المشتري يكتفي بحضور الوكيل ولا يحتاج
لحضور الموكلي الوكيل يراى الدار اذا قبضها فالحكم للبيعه مولا الموكلي وان لم يقبض فالحكم للموكلي
او الوكيل او البايع او وكيله شهد ان الغائب اعق امته او طلق امراته لا يقبل وان كانت الامانة غائبة
او الزوجة غائبة تقبل لانها لو حضرا وكذبنا لا يلتفت الى قولها فلا يبالى بعد حضرتها اذا ادعى من
قبض لا يشترط احضار المبيع وان غير مقبوض وان غير مقبوض يشترط احضاره ليم البيع بالسلم
بعد الاثبات فان دفع ما بعد القبض لانه دعوى الدين في الحقيقة وان ادعى من البايع تسليم المبيع لا يلتفت
اليه الا اذا كان الثمن موقفا لعدم لزوم التسليم قبل تسليم الثمن وكذا لو ادعى تسليم العين المتاجر بعد
فسخ الاجارة لا يلتفت اليه مالم يحضر ان مال الاجارة المقبوضة وكذا لو ادعى تسليم الرهن على الموقوف
لا ينعى مالم يحضر قدر الدين وحوى القتل الخطاء ينعى على العاقلة بل بحضور العاقلة ولا يشترط احضار
التركة لاثبات الدين وبعد ثبوت الدين لا يمكن من استيفائه الا باثبات التركة واثباتها لا يصح
بل احضارها لانها من التعليلات ودعوى المنقول لا بد من احضاره فان احضرنا معلوما يني
بالدين في ولا يشترط احضار الكل **نوع فيه في قيام البعض عن البعض في الدعوى** باع نصف

في غيبة الدال المادون

ان الغائب جرح

في دعوى العبد عن جهة
الوجه الغير وفيه تقييد

نصيب

في دعوى العبد عن جهة
الوجه الغير وفيه تقييد

المدعي

في دعوى العبد عن جهة
الوجه الغير وفيه تقييد

في دعوى العبد عن جهة
الوجه الغير وفيه تقييد

عبد واحد نصف الآخر غائب الآخر غائب ثم ادعى آخره نصف العبدان برهن على ما ذكرنا
من البيع والابداح ولا حاجة الى الامارة المستحق لربك الباب وبيع النصف بغير الى حصته كما عرف
في الجايح الصغير فعمل الابداح في النصف الباقي فلا يكون خصما وان كان بايع النصف غير مودع النصف
واستحق نصفه شيئا فخصه لورود الاستحقاق على النصفين لا النصف المشترك والنصف المودع لانه
لم يظهر انه باع ملكه بل باع ما في يده يبيع واذا كان كذلك لم يكن احدا من النصفين اولي من الآخر عليه لاي حكم
بنصف المودع لعدم الخصم فيه فيبقى عليه نصف ما في يده ويرجع نصف النصف وتوقف النصف الآخر الى حضور
الغائب في المسق عن الثاني ادعى ان له نصف هذه الدار ونصفها لفلان ويرهن فقال ذو اليد نصفها
لي ونصفها لفلان يحكم له بالنصف والباقي بين ذي اليد وفلان انصافا برهن على انه اشترى دارا
من نفري في ابيهم وبعضهم حاضر وبعضهم غائب فوجد الاماين لا يتفق على الحاضر الا في حصته اذا كان
الحاضر مقبلا انصيب الغائب خلافا لما ادعى صدقة او حصة او ميثاق بين رجلين واحدهما غائب والآخر في
يد الحاضر او اهل الغائب ولم يقدروا بنصيب الغائب ويرهن على مدعاه والقبض فعلى قول الاماين
يقضي شي على قول الثاني في الصدقة والهبة يحكم على الحاضر في حصته غير موقوف فاذا حضر الغائب
يحكم عليه ايضا وفي الاماين لا يحكم قبل حضور الغائب فاذا ادعى احدهما حصة قبل الآخر فخطا ادعى شرا
منها وفي ابيهم واحدهما حاضر والآخر مقبلا بنصيب الغائب ملك للبيع ويرهن تقضي على الحاضر فقط في
حصته عند الامام والثاني اما الامام ثم على اصله في انه لا يكون الى اخر خصما عن الغائب في حقه فلا يكون
القضاء على الحاضر قضاء على الغائب لا يبرهان الباب لو واحد والمشتري اثنان غائب وحاضر
فان اقر بس كمن عن الغائب الثاني في قوله لو اشترى وتقدم الباب لا يتعدى الحكم الى الغائب
ولو يعكس يتعدى لانه البايع لو تقدم في الباب لا يتصل بحق الآخر لتفريق الصفقة الا ترى انها
لو خا طبار جلا بالبيع ان يقبل نصيب احدهما فلا يكون الحاضر خصما عن الغائب وان كان المشتري
مستعدا بحق الغائب متصل بحق الحاضر الا ترى انه لو خاطب اثنان فقبل احدهما لا يبيع في اثنان فقبل
خصما الاخر فان كان الحاضر يتكبر بنصيب الغائب والمسئلة هي لاي حكم بكل الدار للمدعي لان الحاضر بانكار
ملك الغائب صار خصما للمدعي لا دعائه الشراعية ولا يتوصل الى بانه من الاثبات منه الا بانه لا يثبت
الغائب وفي الخط اذا قال اشترى فلان الدار مع فلان الغائب وتقدمنا النعم قد ذكرنا ان على قول
الثاني يحكم له بها لكنه يوضع حصة الغائب في بعد بل لا قسمه فان حضر وانكار الشراء بطلت حصته
الحاضر ومنع الامام ذكرناه في الخطوط قال لا يفرق حق الغائب ولم يذكر خلافا وان ادعى
نصيب الغائب عنه لا يكون الحاضر خصما لانه ليس بابيع عن الغائب وان ادعى الشراء من الموت يبيع ويصح
الدعوى على كل واحد من الورثة لانه كلاً منهم نائب عن الموت وفي النوازل عن محمد لو ادعى انه باع فلانا

يندفع
ولم كان النصف
الاخر يدين
النصف

وصية في حصة

عبد بالف وبرهن يقضي على الحاضر نصف النصف الاعلى الغائب الا ان يحضر الغائب ويعد عليه البينة الا اذا
ادعى كونه كل واحد منهما صانع الآخر قطعه من النعم فيقضي على الحاضر ولا يحتاج الى اثباته على
الغائب وفي المسق عن الثاني في يد عبد ادعاه رجل انه بينه وبين فلان الغائب الاعلى الارث وقال
ذو اليد بيني وبين فلان غير الذي ذكره المدعي الاعلى الارث فبرهن على ان نصفه لي يحكم له بالربع لانه
ما في يد الحاضر بينه وبين الذي اقر له انصافا ولو قال ذو اليد العبد لفلان فقال المدعي لفلان
نصفه ونصفه لي وبرهن يقضي له بنصفه ولو قال ذو اليد نصفه لفلان دفعه ولا ادري لمن النصف
الاخر فقال المدعي نصفه لفلان كما قلت دفعه اليك والنصف لا يقضي له بشي وان برهن حتى يحضر
الغائب وعن الثاني في يد دار باع نصفها ما عا من رجل وارثه له بالقبض من آخر ثم اشترى
نصفها فالمستحق خضم للمشتريين ياخذ من كل منهما نصف ما في يده بايها طفق ولو اجاب ببيع الاول
لم يبق بينه وبين المشتري خصومة ولو النصف شاعا وسلمه فالمستحق خضم للبايع والمشتري
ياخذ من كل منهما ما في يده فان قال البايع اسلم اليك النصف الذي في يدي غير موقوف فلا خصومة بين
المستحق والمشتري وكذا الحكم في كرى طعام بين رجلين باع كراهما وسلم ثم استحق نصف الطعام
فاحضمو للبايع والمشتري قال ابن سماعه وروى عن الثاني ولا اخف عنه انه قال لو باع نصف
دار ما عا ثم باع يدعى نصفها فاحضمو للبايع ويؤخر تسليم النصف الذي في يده والنفع
الاول من هذه المسائل رواية في دار بينهما الامن حصة الميراث غائب احدهما فادعى آخره على الحاضر
نصف هذه الدار انه يكون خصما في نصف ما في يده ولم يورج الكل وحله ذكرنا لو ادعى دارا
على رجلين ان الدار التي في ايديهما ملك ويرهن على احدهما ان كانت في يد احدهما بالميراث فالحكم
على احدهما حكم على الآخر لانصاف احد الورثة خصما وان لم يكن كذا في يده لا يكون هذا قضاء على
الغائب بل موقوف قضاء على الحاضر عا في يده ولو كانت في ايديهما في يد احدهما حكم الشراء لا يتعدى
الى الغائب لعدم الخصم عنه في المسق دائرة يد رجلين ادعى آخر نصفها ما عا انها لم تقسم بعد
الدعوى او قبله وغاب احدهما فادعى على الحاضر كل ما في يده وهو النصف ويرهن عليه لا يقبل لانه
بالكرا ادعى وفي الخط شرط بين خمسة اودان بين ثلاثة عصب السلطان منه نصيبا او قال عصب
احدكم بعينه فحكم السلطان باطل والباقي بين الكل لان التاوي والباقي من مال الشركة على الكل
وفي المسق برهن انه وللغائب عليه الف وبرهن وحكم له بالنصف واستوفاه ثم قدم الغائب ليس
اتباع القديم بلا اعادة البينة وله اتباع الغائب لاقراره بالشركة وفي الذخيرة عليه دين
للثلاثة غائب اثنان وحضر الثالث وطلب حصة تجدد المديون على الدرع وفي الاقضية برهن على
مال في صدق على رجلين عن الامام في رواية يقضي على الحاضر ورواية عنه يقضي عليها ويكره الى اخر

الوارث

ثم باع النصف

مطهر
ادعى دارا عا طر الى الدار
التي في ايديهما ملك
عنا احدهما
في ايديهما

نصيب
في عصب السلطان نصيب احد الورثة
وبينة تليق في الورثة

خصا عن الغائب اذا كان الحاضر كفيلا عن الغائب وكان الاصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه وكذا
 اذا كان كل منهما كفيلا عن صاحبه قال الرازي يتعدى على الغائب اذا كانت الكفالة بالامر لان ما يند
 على الكفيل على ما ثبت على المكفول عنه لثبوت حق الرجوع له بذلك ولو كانت الكفالة بتغير امره لاسرى الى
 الغائب لان المتدعي على الكفيل ليس بسبيل يتدعي على الاصيل حتى لا يرجع عليه فلا يكون خصما فلا تارة الاقضية
 وقوله او كان الاصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه وقوله نظر لانه يجوز ان يكون المال على الاصيل لا الكفيل كما
 قبل الكفالة خلافه اذا كان الاصل على الغائب والحاضر كفيلا عنه لانه لا يجوز ان يكون على الكفيل الا على الاصيل
 فكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصيل فان تصب خصما في قوله لا يجوز ان يكون المال على
 الكفيل الا على الاصيل كلامه فان الكفيل اذا قال كفلت بما كفلت به زيد فارق الكفيل ان له على زيد كذا وانكره زيد فلم
 يجد الكفيل لولا الامر والمكفول له بينة على انه زيد كذا اي المال على الكفيل لا على الاصيل فلم يكن لزوم المال على
 الكفيل من ضرورة لزوم المال على الاصيل كما ذكره وذكر عن محمد باقر من رجلين بالي على ان كلامها كفلت
 صاحبه بامره ثم لقي الباقر احد الرجلين وبرهن ان له عليه وعلى الغائب ما كفل كل من الآخر بامره فحكم
 بالي بضمها عليه بالاصالة ونقصها بالكفالة فان حضر الغائب قبل الاستيفاء اخذ من الحاضر هذا النصف
 اصالة لان الحكم عليه بما حكم على اصيله ايضا والقضاء على المكفول عنه لا يكون قضاء على الكفيل وان سمع
 له على آخره وبها عنه كفيلا بامر المدعي فليق المطالب الاصيل قبل لقاء الكفيل ويؤمن عليه ان في عينه كذا او
 فلان كفيلا بما حكم به على الاصيل ولا يحكم به على الكفيل حتى اذا لقي الكفيل لا يمكن من المطالبة بها قبل ان
 ان يعيد برهانه عليه وان لقي الكفيل ولا وبرهن عليه على نحو ما برهن على الاصيل يقضي به على الكفيل لا الاصيل
 حتى لقي الاصيل بعد الحكم بطالبه بما قبل اعادة برهانه وفي الحيز برهن عليه انه باع عبد له وقلان الغائب
 يقضي له بنصف الثمن فاذا حضر الغائب كان اعادة برهانه فالحاصل ان الدين المشترك لا يحتمل الارش لورثته
 عليه لا يكون الحاضر خصما عن الغائب عند الامام والثاني جعله خصما بكل حال فحينئذ قال الامام قيار
 وما قال الثاني استحسان فاخذ به ثم عذبه اذا حضر الغائب وصرف الى امر اختياره ان شاء الله تعالى بنصف
 ما قبض ثم اتبع ما طرحه الحاضر المطلوب فيما بقي وان شاء الله تعالى اتبع المطلوب بحقيقة واجمع ان احد الورثة
 خصم الدين ايضا عن الباقر وعلى انه يدفع الى الحاضر نصيبه مشاعا وعلى انه لا يدفع الى الحاضر نصيب
 الغائب وعلى انه لو فقد الدين منقول من يد الى حضور الغائب وان طلب بعض الورثة القسمة والتقسيم
 غائب قاله الجاهل الصغير لا يقع حضور واحد وان برهن حتى يحضر لانه فيها معنى القضاء وفيها عيب
 تلك القضاء يستدعي مقصدا له وعليه فلا بد من حضور الغائب في غاب عنه فاحضره اثنان وطلبوا القسمة
 واقرا بالميراث وخصه الغائب او طلبوا القسمة قال الامام لا تقسم حتى يبرهن على ما ادعى وقد عرف
 تمامه في شروح النظم وفي الجمع ما بين ثلث بنين وداري غائب اثنان والداري في الباقي ونصيب الغائبين

عن صاحبه

على
في لزوم المال على الكفيل دون
لزوم على الاصيل

في ان الحاضر يكون خصما عن الغائب
في الدين المشترك

احد الورثة خصم
الدين عن الشريك

في طلب بعض الورثة القسمة
المقتضى حاجب وساعة
في القسمة

ودبعة بعد القسمة فجاء رجل وادعى الدار كلها فان ادعى ملكا من سلا او ادعى الزاد من ابيه فانه يقضي الدار
 كلها للمدعي لان احد الورثة ينصف خصما عن الكل في القسمة وتوجت على الميت فان حضر اثنان وصدر قله في
 الميراث نفذ القضاء على الكل وان قال الدار لنا استرناها او ورثناها من آخر غير الميت الذي ذكره
 المتدعي والمدة على اخذ ثلث الدار لانه ظاهرة المقضي عليه ليس خصم فيؤثر المدعي باعادة البينة فان اعاد حكم
 له بها والا فانه لم يكن كلها في يد الحاضر وكان حصته الغائبين في يد غيره لا ينفذ القضاء عليها او ينفذ على
 الذي في يده وفي الحيز ادعى ان ميتا غصب ثوبا واحضر بعض البينة وبرهن عليه ويقضي هذا الشيء في يد
 من الحاضر وبعضه في يد وكيل الغائب والحاضر مقر بان ارت من ابيههم قال محمد اقصى على الحاضر يدفع ما يدين
 ولا اخذ من وكيل الغائب شيئا وان كان له يد هذا الحاضر اقصى عليه بكله وادفعه الى المتدعي فانه قد علم
 وقال هذا كان في يد اخ لثامن غير الوالد لا يقبل قوله فالحاصل ان احد من يكون خصما عن الميت فيما اذا كان
 في يده لا فيما لم يكن في يده حتى اذا ادعى على وارث عينا ليس في يده لا يسمع وفي دعوى الدين يكون خصما وان لم
 يكون في يده شي وان كان في الورثة صغيرا لا يسمع اقرا الكبار بالدين في حق الصغير ولا يدين الصغير
 حتى يظهره في حق الصغير ايضا وان اقرا احد الورثة به يلزمه في حصته حتى يستغرق فلا يقضي له ولو القاض
 وبه اخذ علما وبنا على الاختيار عذرا ان يؤخذ ما حقه من الدين وموقوف الشعي والنوري وابن ابي
 والشافعي وانه بعد من الضرر وارث الى الصواب قال الشيخ الاية ما يحفظ ان الدين لا يحل بحرق الاقرار وانما
 انه يحل بالقضاء وعلم ذلك مسئلة ذكرها في الزيادات ان الوارث المقتضى بالدين اذا شهد مع رجل اخر
 بالدين على الميت قبل ان لو كان قبل في حقيقته بالاقرار ما قبل ما فيه من دفع التعيم اذ على الميت دين الكبار
 غيب والصغير وكذا فاذا قضى على الوكيل فهو قضاء على الكل ويستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يدر على
 نصيب الكبار واذا حضر وارجع عليهم لان الدين مقدم على الميراث ومداد لعل على ان الدين اذا ثبت على واحد
 بالبينه يستوفي كله من حقيقته وقال بعض المشايخ في الاقرار يستوفي الكل من نصيبه كما مر عندنا ولو
 بالبينه لا يستوفي كله من حقيقته بالاجماع وفي فتاوى الوثاري التركة لو غير مستوفية وبرهن برهن
 ميت على احد من بينه حقيقته ويقضي ما يحقه من الدين ولا يجمع نصيب غيره لانها ملك الوارث الاخر ولو
 غير مستوفية لا يجمع التركة الا برضا الغرماء وقال بعض المشايخ احد الورثة يقر بالدين والمقتضى غائب
 او غصب بعض التركة غاصب يؤخذ كل الدين من حصته المقر اجماعا ولو ثبت باقرار الورثة غاب البعض
 او غصب بعض التركة غاصب يؤخذ كله من الباقي والحاضر وفي الحيز الذي عذر بالدين وقبض الجميع وطالبه
 الباقي بالحق فبرهن ان مقتضى ان حال الباقي بالحق على فلابد من فلابد من الحيز على غيب فاحضر اثنان
 لازم له على الحيز عليه ان برهن عليه بالحالة وفي الحيز برهن ان مقتضى ان مقتضى غيب فاحضر اثنان
 ورثتها من والدتها والدان بد الحاضر لا يقبل لان الحاضر ليس خصم عنه فصار كما اذا قال الشريك من شريك

ومدته

العموم
في ان احد الورثة خصم عن الغائب

مطلوب على الميت دينه والفقير
فاخر نصيب عن الحاضر

فاخر نصيب عن الحاضر

بعض

قائل

احد الورثة يقر بالدين
وقد كان الدين في حقه فاما

نصف الدار التي ملكتها بالشر من فلاه خلاف ما اذا قال اشترت من مودتها نصف الدار التي في يدي
والوارث الاخر غائب لانه دعوى في التركة واحد الورثة ينتصب خصما عن البقية في العيون والدين **في**
تحديد العقار ودعواه واذا وقعت الدعوى في العقار لابد من تعيينها فيذكر المحل والكورة والسكة
فقال محمد بن زيد بالاعم كالبقية ثم المحل ثم السكة وقال ابو زيد يبدأ بالاختصاص كما في النسب ثم يرتقي فيقول فلان
بن فلان بن فلان قلت فصل النسب لنا وعليه لان اسمهم ثم فان حصل العلم والمعرفة والاذكار لابد فان حصل
والاذكار الجرد والصناعة لان العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفي الخط اختلاف البداية بالاعم او بالاختصاص واطل
العلم على انه بالخاص وقال جماعة من اهل الشروط يكتب في الحد دار فلان ولا يذكر لزيد فلان وعذرنا كلامهم
وذكر الحاكم ويكتب في الحد ثم اولى لزيد او بلاصق كذا ولا يكتب احد حدها كذا وان كان الامام يقول اذا
كتب حد حدها دخله او الطريق او السبي يصح البيع لانه الفرض منه اطرافها وقع عليه البيع وقال الامام الثاني
يفسد البيع لان الحد يدخل في البيع فيكتب بتمت اولى لزيد او بلاصق ثم تراضى الخلاف ولان الحد على قول المذاهب
فالدار من الموضع الذي انتهى اليه فاما ذلك الموضع المنتهي فقد جعل حدا وهو داخل في البيع وعلى قول الجماعة من
الدخول فالمنتهي من الدار لا يدخل في البيع ولكن لو قلنا كحد حدها يدخل الحد في الاصل فيكون كحد داخل في
الاقتضية ثم بعد ذلك لا يكتب حد حدها وحقوقها لانه لو اذكر الحقوق لا يدخل المسيل والطريق فلا يمكن الاعلاء
بالدار ولا يكتب بطريقها وسيل ما يملكه لانه لو الطريق الى الشارع او الميزاب اليه فسد البيع لانه الشارع لا يبيع بغيره
ومذاقنا لما تقرر ان بيع الدار بطريقها جائز عندنا خلافا لغيره فلهذا الطريق الى الخاص تحريم الجواز ورفعه حله
على العام وانفسد البيع وانما فرق عند الامام الثاني المناقعة والحقوق الطريق والمسيل في ما هو الرتبة للمرافق
منه الحقوق واذا كتب احد حدها دار البايح والحد فاصل اشار شيخ الاسلام ان الفاصل يكون للمشتري
ونه الخط اذا كتب احد حدها دار فلان لا يكتب اشتراطها بحد وحدها لدخول الحد وان كتب بلاصق او بلازق
او انتهى الى دار فلان يكتب كحد حدها وكان الامام محمد يكتب بلى دار فلان او بلاصق وما قلنا احسن
لانه ما يلى الشئ قد يتحقق بينهما فاصل فلا بد على الملاصقة قال عليه الصلوة والسلام ليكني او لو الاعلام
منكم ولو يرد به الملاصقة اتي اية سمرقندة الشهود سئل عما انه باع حدها وحقوقه ببيع لانه معناه
مع حقوقه فدخل الحد في البيع وقالوا الصحيح في الجواب ان يقال ان ذكره الحد لزيد دار فلان وما يضاف
بيعه الشهادة وان قالوا الحد دار فلان او الطريق او السبي لا يبيع ولا يكتفي بذكر الحدين ويكتفي بذكر الثلاثة
ويجعل الحد الرابع اياه الحد الثالث حتى يلتقي الى الحد الاول والجواب في الدعوى والشهادة على السوا
حدود المدها او كله لو متصلا عليه كذا على كذا الى ذكر الفاصل وقيل لو ارفاعه وابيها او دار
او من لا لالان الحد فاصل والكم بمنزلة الحد لانه في حد حدها والمقابلة لورثته يصح حد او لا او اذا
كتب الحد الاول لزيد ارض الوقف لزيد حتى يذكر كانه وقف على سجد كذا او عرسه كذا وقال لوتار لا يكتفي بذكر

في ان احد الورثة ينتصب خصما
عن البقية في العيون والدين
في ان احد الورثة ينتصب خصما
عن البقية في العيون والدين

المصرف ايضا ولا بد من ذكر صاحب الحد وقيل ذكر المصرف كقوله وقف على سجد كذا يكون كذا الواقف
ويكون ذكر المصرف مع ذكر كذا الاب والجدة واذا كتب لزيد ملك ورثة فلان لا يبيع لشاخص الجماعة فان
يتم صاحب فرض وصية وذو ربح فاشبهه مالو شرا على انه وارث فلان وقال لوتار لانه لا يحصل التوفيق
الا بذكر الاسم والنسب وفي القعدة لو قبل القصة ان كتب لزيد ملك ورثة فلان قبل قبل وقبل لا وسمعت من
اشبهه انه ان كتب لزيد ارض من تركه فلان يبيع ولو قال لوتار لزيد ارض مائة لا يبيع لانه مشقة بطلان
على ارض ترك وقت الفسخ مخرج لروايت اهل القرية وبطلان على ارض غابت عنها ملكها وعلى ارض تركها ملكها
بالحد لا بغير القرية ولو جعل الحد لزيد ارض لا يدرى ما ملكه الا ببيع ما لم يذكر صاحب الحد يحصل المعرفة كلاف
ارض الملكة يجب الاستطاعة في حد لانه في يد الامين وذكر معلوم الا ان يتعدى الامين في لا بد من ذكر
من فيه ولكن لا بد من ذكر الفاعل في ارض الملكة كالمستبينة الدعوى وخبرها وذكر ان صاحب الحد
والواقف شرط الطريق العام يصح حد ولا يشترط بالوصول الى الطريق قال في المحط والحد في نظر لزيد
وذكر لوتار رسول المدينة والنهر والطريق لا يبيع كل منهم حد احدها لانه لا يتصور له شئ فلم يصح معرف فاقنا
الاشراق في استدلاله والتجار القلائد وعقولهم وقدرنا انه اذا لم يذكر في الحد اسم الحد لا يقبل منه اذا لم
يشتر الرجل فان اشترى فلا حاجة الى ذكر الاب والحد اجماعا فاما الدار اذا اشترى كدار الخلافة ودار عمرو
اي حريمه بالكوعة قال الامام لابد من تعريفه وقاساه على شئ من الاسم والقبيل بالتميز عن التحديد وفي
الصغرى اذا كتب لزيد دار فلان ولم يذكر نسبة وجده يكتفي لانه الاعلام يحصل به اذا كان الرجل شهيدا
كما تروى ويحفظ من ذلك في الدعوى الاكتفاء بكتبة صاحب الحد مشهورا كابن ابي ليلى يكتفي بالرقعة في شهادته
الحدود لزيد لواءى واقتر المدة بين الشط والمدة طريق العامة تبطل الشهادة وان ظهر ذلك
عاما فطريق العام للقاضي سوى اقرار المدعي تبطل الشهادة في حد الطريق لا غير وقيل بطلت في الكلا
المشهود به وعلى هذا اذا ظهر من الارض المدعى طريق العامة ذكره الدعوى او في الصك احد حدها لزيد
دار فلان والفاصل يثبت حد الصك والدعوى لانه الفاصل لا يكون لان يقبل يقول لزيد الرقعة قال احد
حدودها لزيد ارض فلان ولفلان في تلك القرية اراضون متفرقة ببيع الدعوى والشهادة في وقف الزينة
او شرا لو كان فيها مساجد وحاصل ومعارف لم يدخل في الوقف والشرا لو كان الامام الرضى بشرط ذكر حدود
المستثنيات ورتبة الخاضعة بحد حدها ومقدارها وكان الامام طهر الدين يقول لو المقتبرة بحد
لا يحتاج الى ذكرها ولا يحتاج بطريق يحصل به الامتياز وما يكتب في الصك في حد حدها انه لزيد الارض
المسبوعة او الوقف حد حدها الارض لا يثبت لعدم الاعتبار فكتب بحد حدها او شرا او سجد ارض بحد حدها
المقتبرة وكان السيد الامام ابو سبيح لا يشترط ذكرها وان ادى الترك الى الجملة لانه الجملة لا يوجب الفساد
بل لا فضايلها الى النزاع كما تقرر ولم يشترط صفة رتبة او وقع فيها النزاع بسبب سعة المساجد

ذكر انه يصح وعنده القرية
او الى اخر لانه ذكر الحد الاعلام
ما يصح اليه الحدود وقد حصل
العلم في

ياخبار العدل لا

والشهادة

لذا نقاه

في ان احد الورثة ينتصب خصما
عن البقية في العيون والدين

والطريق الاخرى الى ما جاز الامام استيجار الاطراف وطعامها وكسوتها بلديات المقدار ثمانية العادة
بالسنة على الاطراف سبب الشفقة على الاولاد والآثرى الى جوارهم قديري من صيرة وما كنت في زماننا
في الصكوك قد عرفه المتعارفون من هذه الامور جميع ما ذكرنا من احوالها طلبة علمنا استندوا الى المشايخ وموافقنا لخلق
عن فائدة فانه اذا وقع فيه الفراق عند الحاكم لا بد من الدعوى والشهادة من التبيين وذكر ثلاثة حدود وقال
والحد الرابع متصل بحد الرابع عليه **ادخل الرابع** مكرر المدعى عليه ولم يذكر الفاصل قال الامام طهيد الدين
لانته صحت لانه كالسكوت عن الحد الرابع وهذا التعليل ليس الى انه اذا ادعى قرية مسلمة على المستنات وذكر
حدودها ومن حمله مستنات قطعة ارض فيها المدعى عليه ولفلان بن فلان لزيعة ارض دخلت تحت مزار
من الدعوى لانه جعل قول الحد الرابع متصل بمكره السكوت قال الفقيه قلت للاستناد اذا كانت
حقيقة بالمشي من كيف يعرف المستنات فقال حسنة او من جوارها والاشجار وغيرها ما يقرب منها
والا بالمساحة اي مساحة الخوض والمجر والمقبرة المستنات او الارض المستنات وذكر القاضي ان
انه السكوت اذا قالوا الرابع متصل بمكره المدعى عليه والمدعى ولم يذكرها الفاصل قبل اذ انكره الرابع ولو
قالوا الرابع مكرر المدعى عليه ولم يذكرها الفاصل لم يقبل في الاراضي والمكسوت والبيوت وذكر الشافعي
ولو كتب الرابع لزيق الرقاق ومنه المداخل والمخرج لا يكتفى لانه في الارض كسوة ينسب الى ما يعرف به وان
كان لا ينسب الى ما يقول ببقعة الحلة والقرية او الناحية فيقع بها نوع تعريف واذا كان احد الحدود
يلاصق ارض جليل او ارض رجل وسجد فذكر احد ما لا يكتفى لانه جعل لزيق ارض فيقتضي ان يكون كله
لزيعة فاذا كان مقصود لزيعة لم يسا والحد من الحدود فصار كما اذا غلظت الحد الرابع بين الحدود ولم يبين
المحدود قال شمس الاسلام اذا بين الحد والمحور والقرية والحدود صح ولا يوجب ترك بيان الحدود وحدها
وذكر الروايات في عدة درجات ارض وبنين حدود السبع ولم يبين حدودها العاشرة الواحدة في وسط
منه السبع فقد دخلت في الحدود وبقيت القضاء بالحد وان كان على طرفي الحد حتى يذكر حقه لانه بلديات الحد
لا يعلم فكيف يقضي ارض سكنى وارضين الحد لا يفي لان السكنى تقبل وان لا يحد قال الوزار كان حق السكنى
متصلا بالارض اتصالا تاما لا يحد بالبناء فلا بد من تحريمه كالبناء لانه لا يمكن نقله فصار احصاء ما يقع
التقليد لا مكان احصاءه والاشارة اليه بقطع الشك وذكر الامام طهيد الدين الشافعي علوا لم يفسل يذكر حقه
السفل لانه الاصل في تحديد الاصل والحد السفل بغير حق وجه لغير العلو عليه ولما حدد السفل حصلت
المعرفة بالعلو ايضا فلا حاجة الى تحديد على الطهي وى هذا اذا لم يكن العلو حجة فان كان يذكر حدوده
لانه هو المبيع بالتصديق المذكور في العقد فيذكر عند الامكان قال محمد استقرى العلو حدودها لم يحد بانها
لا حد لها فلما منع ما ذكرنا في ان يكتفى بذكر حقه السفل لم يفسل في التوفيق وكان جنلا نوع من الخاطى عشر
في انواع الدعوى وشروط صحتها وخلو عن الفصول المتقدمة الدعوى اما ان يقع في الدين

و موافقنا

المستنات

بشبه

منه

في تحديد العلو

حجة

او الدين فانه الاول فاما ان يكون مقبولا او غيرا فباجتاه الدين والفقهاء قد ذكرنا في المقبول فاما ان
او ما ذكرنا فان حالها فالحق بالدين فيشترط بيان القدر والخس والنوع والصفة وان كان فاما ان
احد احصاءه لا بد منه حتى يشير اليه في الدعوى والشهادة وان كان لا يمكن احصاءه الى المجلس الحكم
كصحة طعام او قطع غنم او كان القاضي في الملبس والمدعى جمل لا يسمع من الباب او المدعى جمل ومونة
لا يحل له ان يجرى حكم بلا حجة او لا يكتفى برفعه بيد واحد ولا يكلف احصاءه بان ادعى الفدية
من قطع امانة وانه انكره فصار بمصدا عليه لا يؤمر بالاخصار للزوم المونة في حاله وان كان المدعى في
والمضبوط للقضاء على الظاهر وان كان الفوق على خلافه والحاكم يراه شرطا فان ما ذكرنا في الاستيلاء
بابا يفصل عن شأنه فصار في بعض حكمه بانه في المصدا المدعى في التسوية او بغيره فاقرب آخر
في المصدا ودعى احصاءه لا بد ان يقول لا زوم على هذه المدعى عليه احصاءه وان كان منكره لا يحد
عليه لانه اذا لم يكن منكره وكان مقدرا لايدي الاحصاء بل باخذ المقدره ولذا لا يسمع دعوى الاحصاء
في الوصية لان من الواجب فيها التحلية وقيل بغيره ويجعل على التحلية اذا احصاها بها طلب احصاءه في يد المدعى
فانكره في يده فبطل على انه كانه في يده فمذنبه لا يكون في يده شئ والاصل ان كان على ما كان
فلا بد من التثبت بالشكرا في او شهادته بغيره دابة مستهلكة قال القدره لا بد من بيان المذكور والا لونه
والسب لا اللون وهذا على اصل الامام صح لبقاء حق المالكه العيون المستهلكه عنده حتى يبيعها على الكسوة
من قيمته لانه لو لا الاعتبار بقايتها لكان ضلعي اعي الدين على الكسوة من جنس الدين وانه حرام باطل
واذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم باستهلاك الدين من بيان على وجه يحصل به العلم للحاكم حتى يعلم بما ذكرنا
ذكر المذكور والا لونه يذكروا النوع ايضا بانه حار او فريش ولا يكتفى بذكر الدابة لتفاحش الجمالة فقامت
فدعيها ان حق المالك ينقطع بغير الاستهلاك فلا حاجة الى ذكر المذكور والا لونه ومن المشايخ من قال ان
دعوى القيمة فلا حاجة بعد الاستهلاك الى بيان غير القيمة الا يرى ان المدعى والسمو ولا يستفاد عن
ذكر القيمة ودعوى القيمة والشهادة عليها مسوعة الا يرى انه لو ادعى على آخر ما لا يحد او سجدوا
به فبالحكم عن السبب فقالوا استهلك دابة يبيع ولا يشترط ذكر اللون والسمو حتى اذا ادعى حار او
ذكر شئته وشهادته بذكرها فصار المدعى عليه فاطن السمو والمدعى ان لمار المدعى او بعض شئته
في الحالف الشئته المذكورة يقبل ولا يفسر اخلا في بعض الشئيات ذكره الامام طهيد الدين ادعى عينا
مختلفة الجنس والنوع والقدر وذكر قيمة الكل حمله ولم يفصل قيمة كل على حدة الصحيح القول كما اذا كان
الاجيان قايمة ولم يذكر قيمته على قبوله او يوفى باحصاءها وان قال بملكه او استملكه بدين فقيمة الكل
صح او لم يبين قيمة كل وفي الجامع ادعى غصب حله عليه ولم يذكر قيمتها بغيره ويوفى بها فان عجز عن
رد ما قاله قوله قد رجا قول القاضي فاصح دعوى الغصب بلديات القيمة اصلا لا لانها لا يفسد بالاجال اولى

في ما ليس له الدين من قبله

في ان امره شرط ان يكون

دعوى الزمان المستهلكه

في تحديد العلو

في تحديد العلو

نصا بالقطع وفي غيره لا يشترط ادعى في غير ما ذكره
بدرجات خوارزم كذا وشهدا بذلك

وقيل انما يشترط ذكر القيمة في السورة ليعلم بلوغه كذا بحجة الزيد بن يحيى فخرج فاذا لم يردوا انقص
الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة الدعوى والشهادة وقولهم الدعوى وصف فيلحق ان في ذلك
في الامكان والبيع لا في الدعوى والشهادة فانها اذا شهد بها يوصف فظهر خلافه لا يقبل وذكر ايضا ادعى
مشا الى وذكره عشرة امثالا فاذا موثروا او عاينه قبل الدعوى والشهادة لان الزيد في المشا الى
لغزو وان وقعت الدعوى في حين غايه لا يعرف مكانه بل ان ادعى انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يعلم قباؤه
ملاكه اشارة عامة الكتب الى انه لا حاجة الى ذكر القيمة بعد بيان الجنس والنوع وبه خرج في كتاب كرمين و
في كتاب الغصب ان اذ من على انه غصب منه جارية يسمع فقبض او كذا بما اذا ذكر القيمة وبعض حملوه على ما
اذا شهدوا على اقراره بغصب جارية فيقبل في حق الغني الغني وادعاه كذا في حق
الجزء بل لا فرق بين الدعوى والشهادة والطلاق محمد بن علي قال ابو الليث فلم اختلف المشايخ في اشتراط
ذكر القيمة كلف بذكرها لكي يتبين الاختلاف فان لم يذكر لم يرد الدعوى باجاء الحق المالك فان الغصب قد يقع
قبل ان يتخير المالك فيتمه ويبرئها واذا سقط بيان القيمة عن المالك لا يبطل عن الشهادة بل لا بد ان يطلع
عليه بدوام يده لانه لا يطلع عليه من اختلف نظر للشهادة اولى ولو ادعى حنطة بالبر لا بالمال يطالبه
في الموضع الذي كان المبيع فيه وقد مر ولو باع حنطة ولم حنطة في ملكه من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف
المبيع الى تلك الحنطة بل اطلق جاز لا يعلم ان له مكانا له الجواز ان شاء اخذها في مكانها او تركه وقولنا ان شاء
اخذها في مكانها ذلك على انه لا يملك المطالبة بغير مكان المبيع وذكر الوتر ارضي عشرة اقفى حنطة دينا لا
يصح بلا بيان السبيل لانه لو سلم بطالبه في الموضع الذي علق عنه وان فرضا او غير مبيع معين مكان القرض
والبيع وان غصبا واستهلاكا معين مكان الغصب الاستهلاك وفي الاستهلاك المعصوم اذا كان قائما عند
الغصب باخذه المالك ثوبا كان او قميصا الا اذا القية بغيره او قيمته اقل من بلدة الغصب فلم يجز ان
ان شاء يرضى الى العود واخذ العين او قيمته بلدة الغصب يوم الحضور وان كان حالكا في غير
المحل فتمت يوم الحضور في بلدة الغصب في المشتريات ان شئت القيمة عليه رد المثل وان كان
القيمة في بلدة الغصب كذا قلنا ان الجوازات التي المذكورة من الانتظار والرضا بالمحل والمطالبة في
في يوم الحضور وان كانت قيمته في بلدة الغصب كذا قلنا ان الجوازات المذكورة اعطاء المثل او قيمته يوم الحضور
في مكان الغصب الا ان كان المالك بالتأخير في ذلك فله ان يبرئ من الدعوى الغصب ذكر مكان الغصب
لو مكى او موثروا غير المالك بغيره حتى يعلم انه مله ولاية المطالبة ام لا وكذا في دعوى قرض المكيل
الموزون سوى المقرين بلزمه بيان مكان القرض فانه اذا استقرض حنطة في مكان قيمته اعلى من
مكان القرض وطالبه به فيه ياخذ منه كقيلا وبوفيه في مكان القرض وقال الامام طهر الدين عند محمد بطالبه
بقيمة في مكان القرض قال صدر الاسلام بطالبه المثل لان لا يجده فيلزمه قيمته في مكان الاخذ وفي القرض

اؤتوه

لا في حق الكرم

فيما يشترط بيان مكان الاموال
او في حيا او غصبا او غصبا

في بيان الدعوى والشهادة

في الغصب

الكم

الدرهم

المكبر

ادعى الغائب استهلاك الاعيان لا يبين قيمته في موضع الاستهلاك ولا يبين بيان الاعيان ان بعض المكيل
طبا وبعضها يكون قتيلا وقد مر اول الدعوى في دعوى الودعة لا يبين مكان الادب لم يخل او لا يخل
في الغصب لم يكن له حيل في الحق ادعى غصب حنطة وبيان السبيل لا يبين مكان الغصب في حنطة غير
المكلى واستهلاك لا يبين بيان قيمته يوم الغصب طما في الرواية وفي رواية اخرى المالك في حنطة في حنطة يوم
الغصب او الاستهلاك فلا يبين بيان قيمته في اليومين من ولو ادعى حنطة او السبعة او السبعة
وبين او صا فاقبل لايصح واختار انه ادعى سبب القرض او الاستهلاك لا يصح لانه مضمون بالمحل وان
سبب السلم او سبب بيع من اعيان ماله حنطة يهوه وذكره في الخيرة ان ادعاه بسبب السلم والبيع
وذكر ايضا ان ما ثبت كونه مكىلا بالنظر في السلم وزنا ملل يجوز فيه روايتان روى الطحاوي انه يجوز
باي مائة مئة من حنطة لا على وجه السلم ولم حنطة غصبا بالوزن بل يجوز فيه اختلاف فعلى هذا لو ادعى
الحنطة المسبعة بالاعضاء ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشايخ وكذا نص على الاختلاف في القعدة قالوا ان
ادعاه مكابله حتى يحضر المكيل فبدر من على اقراره بالحنطة والشعير ولم يذكر الصفة في الاقرار يقبل
في حق الجبر على البيان لا في حق الاداء ولا يهوه دعوى الرقيق بالكيل لانكاسه ولو ادعاه بالوزن حتى
ولو قد اوجدا لا ولو نفردوا او الكل على الرواج ولا يهوه للقبض فيه على الاخر يجوز البيع ويغني للذي
اي اشارة ولكن في الدعوى لا يبين القيمة فان اذبحا ازوج يهوه البيع الى الارواح وعند ذكر النساء
الى ذكر كونه اقر ولا يبين ذكر الجوة عند العامة وقال الامام السفيان ذكر اخرها الصا ولم يذكر الجوة
كفاه ولا يبين ذكر ضرب اي دار وقيل لا يشترط واذا ذكر انه مستقده لا يحتاج الى ذكر الجوة في الصحيح
واذا لم يذكر مضروبة يعرفه بالمحال ولا يقول كذا دينار او ذكر اللام في اذ كانت النقود في البلدة
مختلفة اخرها ازوج لايهوه الدعوى مالم يبين وكذا لو اقر بمسرة دنائير حرام في البلدة نقود في البلدة
مختلفة اخرها لايهوه بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاجود وفي الخيرة عند اختلاف الفقهاء
البلد والتساوي في الرواج لايهوه البيع ولا الدعوى بلا بيان وان اخرج فضل لاجل المكيل في البيع
كالحنطة في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا طال الزمان من وقت الحضور الى وقت الدعوى بحيث
لا يعلم الادرج في لا يبين بيان ما مورده عند العقد وان ادعى سبب القرض والاستهلاك لا يبين بيان
الصفة بكل حال وان كان فيه غش يذكر ان العشرة منها دفع مكان الثمانية او السبعة وان كانا عند
نقطة مضروبة يذكر ما يضاف اليه والصفة والقدرا كذا درهما عشرة ودرهما سبعة مثاقيل وان كان
مضروبة بلا غش يذكر انهما لصفة ونوعها كقولهم نقود الفرج او الزوس او الطعنان وصفتها انها
جيدة او رديئة وقيل اذا ذكر انهما طعنانا حيا مثلا لا حاجة الى ذكر الجوة والرداة ولا يكتفى بحرق قوله
انما نقود بصفة مالم يذكر ففاجدة وكما يجب ان يقع الجاهل وان دراهم مضروبة والغش فيها غالبا ان كان

ما يطل

ادعى

في بيان الادب ان يذكر انما يتخلف
او لا من حنطة في حنطة او غصبا
او لا من حنطة في حنطة او غصبا
او لا من حنطة في حنطة او غصبا
او لا من حنطة في حنطة او غصبا

وان اذ حاه

في وجه القيمة يوم الغيب
او لا يقطع او القسمة

يتعامل بها وزنا يذكر نوعها وقدر وزنها وصفتها وان كان يتعامل بها عدداً يذكر عددها وان ادعى
عدداً معلوماً منقطعاً عن ايدي الناس حال الدعوى ويذكر قيمتها فان المنصوص للملح اذا انقطع عن
ايدي الناس بحقيقة على الاختلاف المعروف من اعتبار قيمته يوم الانقطاع او يوم الحسومة او يوم
الغيب ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة لانها كانت من مبيع يبطل البيع بالانقطاع عن ايدي الناس
عند الامام وان كان سبب الغيب او النكاح او الغيب بحقيقة فلا بد من بيان السبب ليعلم الاصل في الدعوى
واذا ادعى المبيع بالانقطاع كما ذكرنا فعل المشتري رد العبد ان كان قائماً ورده القيمة او المثل لو قيمته
او مثله ان لم يكن قائماً وفي قوائد الامام ابي جعفر الكبير استقرض منه واني فصارت ستة بداني او
رضي وصار عشرة بداني يا فخره عدداً ما اعطى ولا يزيد ولا ينقص وان ادعى غيباً قائماً بالبيع والاحتجاج
الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان كان ديناً في اوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا
مناطاً بغير او لعمري وذكر الجودة او الوسط وان بعد انقطاع عن ايدي الناس في السوق الذي يباع
يقول له الحاكم ما ذا تريد ان قال الغيب لا يصح الدعوى وان قال القيمة يا حرمه بذكر السبب لانه ان كان من
مبيع انسخ البيع بالانقطاع عن ايدي الناس كان الدين صحيح والدينان وان كان سبب لم او الاستهلاك او الفرض
لا يسقط بل يطالبه بالقيمة ان كان لا ينتظر اوانه كما قال الامام في هذا الحديث وفي الطرف من نظر لكونه على قلب
الرواية انا الاول في قوله ان كان من مبيع يفسخ ليس كذلك فانه من مبيع في الاسلام فيمن اراد ان يفسخ فليطبع
القيمة ثم انقطع اوانه او كان منقطعاً وقت الشراء لا يبطل البيع ويبقى جائزاً بخلاف انقطاع النفذين لان
انقطاعهما الا الى غاية خلاف انقطاع الرطب والغيب فان انقطاعها الى غاية معلومة كالعصير المشتري
اذا تخبرت بوقوع العقد لان النسخ الى غاية معلومة بخلاف اذامات المبيع قبل القبض حيث يبطل البيع لانه
الى غاية واتي في الطرف الثاني فانه ذكر انه لو سلمنا يطالبه بالقيمة ومطراً سوطاً في فانه لا يؤخذ الا الحق
حال الانسحاب او الحكم فيه حال القيام فلا يبيع المطالبة بالقيمة وذكره الظهيرية ادعى انه اشتري منه الف
من من الغيب المطالبين الا بغير وطالبه به وقت الانقطاع عن ايدي الناس ان كان في يده من الغيب قدر المثل
يا حرمه الحاكم بالتسليم ان يرد من وان لم يكن في يده شيء الا ببيع الدعوى لانه اما ان يملكه او يستملكه البائع فعلى التخيير
ينسخ البيع وان كان بفعل الاجنبي تخير المشتري بين الفسخ واجازة البيع واخذ الثمن من المثل فانه ذكر
في شرح الطي او يملك المبيع بآناً او يرد الخيار قبل التسليم في يد البائع بفعل البائع او بآفة مساوية
يبطل البيع وان كان بفعل الاجنبي تخير المشتري كما ذكرنا وان بفعل جدي فابيضاً ومن اكد افعات المشتري
حسنة معينة والمطالبة بالبائع اجاب بعض المشايخ ان البائع يضمن مثله للمشتري وان خطاه محض كما ذكرنا
من الرواية وذكر الوفاء ان تلفه غيباً طرأاً وطالبه المالك ان يرد العبد غير طرأاً ان اراد الطرف يرضى الى
اوانه ولا اخذ مثله بلاصفة الطرأة وليس له ان ياخذ قيمة غيب طرأاً لان المثل اعدل من القيمة ادعى انه

فلوس حال كونها
عشرة بداني

في وجه ان الحاكم له ان يرد الدين او القيمة
بعد انقطاع عن ايدي الناس

في وجه ان الحاكم له ان يرد الدين او القيمة
بعد انقطاع عن ايدي الناس

بائع عبد نصفه فلان وان اجاز البيع ولزم عليه تسليم نصفه للمشتري لا يبيع عالم بذكر ان المبيع كان قائماً
وقت الاجازة والتمس ايضا كان راجحاً لان النسخ لو كانت كاسية حال الاجازة ويذكر ايضا ان النسخ من
المشتري لانه صار كالوكيل بالاجازة والوكيل لا يطالب بالنسخ عالم بقبضه من المشتري وسواء له الحاكم ان يرد
لكنه ذكره او عذر ان يرد بذكره لا بد من قيام العبد او ان الاجازة وان عقول الحاجة اليه وليست بذكر قبضه
المطالبة بحسنة وادعى ذي طبر واثالة ان في البيع تجب اجازة الحاضره واثالة وان بقرض او
استهلاكاً ومثنية للاحتجاج الى الاحضار وادعى الدينار والحوادث شرط ذكر الوزن اذا لم يكن
حاضراً وان حاضراً فلا تنفذ القيمة تنفذ الوزن وادعى ان يرد من الكفيل ان الكفيل لا بد من بيان
السبب للاختلاف في جواز التسليم في الحرة واستقرضه ايضا فان عند لا يجوز التسليم فيه لا
وزناً ولا عدداً ولا استهلاكاً بحقيقة وان بين انه غيب مبيع يفسخ ويشتد ان وجهه
او بعضه من دفعه فقولوا ولا وفي دعوى القطن لا بد من بيان انه خوارق او شاشي ولا
يشتد ان يرد كانه حصل من كذا انما كذا في الجوارح على ما عليه الفتوى وادعى التوثيق بعد ذكر القدر شرط
ذكر كونه مدفوعاً او غير مدفوع وادعى عدم من الاثارة والمثلية لا بد من بيان السبب ان غيباً
يلزم احضارها وان كان ديناً كان سبب لم او جعله من مبيع لا بد من النوع والصفة لارتفاع الجاهلية
ولا يجزئ المثل بالاستهلاك لانها ايقينان ولا يجزئ بالقرض لعدم جواز قرضها وان ادعى طامس الجاهلية من كل
آخر لا بد من بيان السبب لعدم جواز ماله عند وكذا الاية دعوى المبيع الاستهلاك عند بعض المشايخ للاختلاف
في كونه موصفاً للقيمة او المثل ان يبين انه يدعيه سبباً من غيباً للمبيع يفسخ اذ يبين او صفة وموصفة يفسخ
بناء على ان الكفيل والمورور اذا استعمل استعمال الايمان فهو من دفعه نظر لان المعنى الذي منع من جواز
السلم يشمل الفضيلين احدى عشرة وراعي عن مبيع مقبوض او محدد مقبوض او رد الاجرة المقبوضة فكلم
الاجازة المفسوخة لا يحتاج الى ذكر اوصاف المبيع او المستاجر وحده لانه في الحقيقة دعوى الدين
فعلى هذا اذا ادعى بذلك الاجازة لعين المستاجر مستقرض لحفظه وانه حفظه مدة كذا ولزم عليه الاجرة ولم يخبر
العبد المستاجر لحفظه كما ذكرنا في دعوى الدين وان ادعى عن مبيع لم يقبض يلزم الاحضار خوقة
السلطان بالعدا بالاذن بالغير فاخذوا ضمان على السلطان الاعلى الاخذوا من غير السلطان ليس بآراء
او محذور الامر بما لا يملكه الا من له فاقضى الفعل على المأمور به من السلطان وخرج الاقرض من المبيع ولم يحصل
او الامام اكرها ومن الناس من جعل عجز امره اكرها وان كان لا يخاف المأمور به على نفسه ان لم يفعل ذلك
ان المستأجر مختلف فيها وادعى ان يرد على السلطان يكون دفعاً عند من جعله مكرها لا عند من
لم يجعله اكرها وذكرنا ان ادعى عليه انه اخبر في الغيبة الى السلطان بغير حق فبدر من ذلك لا يقبل
ولا يحتاج الى ذكر الاخذ باسمه لانه هو المدعى عليه لكن لا بد من تبيين السبب ليعلم انما توجب الضمان ولا

ان البائع
لا يبيع الاجازة

بيع
التمس

ذكره

في وجه التوثيق

او اقرض امره بالقرض من مبيع امره
لا يبيع ان طامس راعى الغيب وان يرد
او بالتزويج عليها لم يكن ذلك اكرها
في الفتوى

ما يملكه سبب كسبه محذور

ما يملكه سبب كسبه محذور

لذكره

في وجه ان الحاكم له ان يرد الدين او القيمة
بعد انقطاع عن ايدي الناس

فانه يجوز ان يكون الحق قبل بوجه وبيع الى السلطان او كان باق ويترك عنه او
زوجه فرفع الى السلطان وغرمه بالافان لا يضمنه الشاع لان قاض المحسنة خلاف ما اذا قال انه وجد
كذلك في ملكه وغرمه لذلك حيث يفتن وان كان صادقا لانه لا حجة فيه وانفقاء الضمان ولو زوجه دائر
على اقامة الحجة واستيفاء الحق وعدمه لا على كونه صادقا وكذا في اقامة البعض ودعوى الجدة
انقطاع البيع وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لانقطاعه فله ان يطالبه بغيره يوم
قال له بعت عبدك اخذت منه فريضة الى حجة وان لم يفتن المشتري لان المطالب للدين ولو ادعى على مالك
العبد ان فضولي باع هذا امي وانت اخذت بعه لا بد من ذكر اسم الفضولي ونسبه حتى لو برى على
داره بده فادعى المشتري عليه ان فضولي باع واخذت بعه لا يرفع عالم بذكر اسم الفضولي ونسبه
فدفعه واحدة ما بين وبين صفة احدهما فقط ويرى كذلك لا ريب فيه لا يحكم فيما لم يفتن وعلى حكم ما بين
قال الوتران نعم لا قصار الخان من القول فيه وقال في جامع الفتاوى لا يحكم به ايضا الاتحاد الشهادة فتي
ردت في بعضها ردت في الباقي ودعوى القيس ببيان النوع والصفة والقيمة لا بد من كونه للرجل
او المرأة صغيرا او كبيرا ادعى بعد بلوغه ان وصي باع منك متاعا ومات قبل قبضه منك لم يحق الطلب
قبل البيع وقبل قبضه وهذا بناء على ان الوكيل اذا مات او غاب قبل قبض المتاع قبل تجزئ الاستيفاء الى الموكل
فعلى هذا المصنف بعد بلوغه ولاية الطلب وقيل يجوز ان يوارثه او وصيه ان كان والائصب عالم وصيا
بقضه ونعطيته للموكل فعلى هذا لا يصح الطلب بل الحكم ينصب لبا ان لم يكن كما مر حتى مراد عن من
والله في مرضه وانكر بنية الورثة قبل البيع جواز ان يكون في مرض الموت ولا يجزئ الورثة ولو قبل
التمتع عنه فلا يجوز بالشكر وقيل يجوز ان لا يكون في مرض الموت وعلى تقدير كونه فيه يجوز ان
يجزئ الورثة فلا يضمن البطلان بالشكر ادعى ان فريضة مات عنه وذكر عدد الورثة ولم يبين حصص
نفسه مع كونه اذا اكل الاثر الى التسليم لا بد من بيان حصته وان يبين حصته ولم يبين عدد الورثة لا
يصح جواز ان يكون قسما قبل ما ذكر ولا يرفع ذلك بل ذكر عدد الورثة ودعوى الدين على الميت اذا
ذكر انه مات قبل ادائشي من هذا الدين وخلف من المذكرة في يد المورث ما يفي بقضاء دين الدين
وزيادة ولم يذكر اعيان المذكرة ببيع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث عالم يحصل
البه المذكرة فان انكر بوصول المذكرة اليه واراد اثباته لا يمكن من ذلك الا ان ذكر اعيان المذكرة على
محصل الاعلام به وذكر الحكم ادعى الدين في المذكرة لا حاجة الى ذكر كل الورثة بل اذا ذكر واحد منهم
برضى عليه انه واجب عليه او الدين من تركه المتيقن في يده يكفي ولو كان الوارث حاضر صغيرا يدين
على وصيته على الوجه المذكور وان ادعى دين الميت على احد لا بد من بيان عدد الورثة لما مر ادعى
ما حوزته في جهاد جميع ما فيها من الادوات القابلة لانه لم يبين صفها وكيفية البيع في الاصل

السلطان

في البيع الذي هو من جنس السلعة وموت
الدين لا يثبت ام لا

فان يجوز ان لا يستوفى الى الموكل
في مرضه وانكر بنية الورثة

دعوى الدين على الميت

في بيع الدين على
وجه احد الورثة

ادعى ما حوزته في جهاد جميع ما فيها من الادوات القابلة

وقبل اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات القابلة ببيعهم وذكر الوتران في دعوى فرائس خانه مركبة مع
اصله لا بد من ذكر ذرة عان الغرضية وجميع ما فيها من المركبات لتصدير معلومة واذا ادعى سكي
دعوى كريم وبين حروقه وقال جميع ما فيها من السكيات لا الكرم فلا بد من بيان المدعى باع دار
غيره وسلمها فادعى المالك على البايع الدار ان ادعى الدار لا يبيع لانه ليس بده فانه المقتضوب على
الغاصب حال كونه العين في يد غاصب الغاصب وان اراد ضمانه فعلى الخلاف المعروف ان العقار
يضمن بالتسليم والبيع ام لا فن قال بالضم قال جميع الدعوى ومن نفاه لم يبح الدعوى وقد مر ذكره
وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن لم يذكر شرط المذكرة في اجازة بيع الفضولي برهن رجل على الغاصب
ان العبد الذي في يده بالغصب له وحكم عليه ثم جلد المقتضوب منه وبرهن على الغاصب ان العبد ملكه لا
يقبل لان دعوى المطلق لا يصح الا على ذي اليد ولو ادعى انه غصبه منه ببيع الدعوى في حق الضمان الا ان
ان دعوى الضمان على الغاصب صحيحة وان كان العين في يد غاصب الغاصب في دعوى غصبه نصف الدار
قبل شرط ذكر كونه كل الدار في يد الغاصب لعدم تصور غصب المقتضوب شيئا وقيل لا يجوز ان يكون الدار في يد
رجلين غصب غصب احد مما غاصب جميع الدعوى والشهادة على غصبه نصف شيئا ومثله في الزخيرة
وبه دعوى العقار انما يحتاج الى اثبات يد المشتري عليه في العقار اذا ادعاه بالملك المطلق اما اذا ادعى الزيادة
منه واقراره بانه في يده فانكر الزيادة او كونه في يده لا يحتاج الى اعادة البينة على كونه في يده والفرق ان
دعوى الفعل كما يبيع على ذي اليد يبيع على غيره ايضا فانه يدعى عليه التملك والتملك كما يحقق من ذي اليد يحقق
من غيره ايضا فعدم ثبوت اليد بالقرار لا يفي صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك النحر عن
بازالة اليد وطلب الزيادة لا يتصور الا مع صاحب اليد وباقاره لا يثبت كونه ذا اليد لاحتمال المواقعة كما
قرناه من قبل وقد مر شرح الحكمي ومن ادعى شيئا بسبب شراءه ان ادعاه من صاحب اليد يحتاج الى اثبات
العقد فثبت وذكره في جامع انه يشترط ايضا والبايع ملكه فان ادعاه من غيره لا يبيع حتى يذكر احد الاشياء
الثلاثة اثبات الملك لبايعه وقت العقد واثبات الملك لنفسه في الحال او اثبات القبض والتسليم والائتمار
ذكر الحكم فيها ادعى الشراء او من غيره فان شهد احد ما على البيع والاخر على الاقرار بالبيع يقبل في المسو
ادعى غيره انه اشتراه من فلان الغائب وذو اليد يدعيه لنفسه لا يقبل برهان الشرائع من الغائب
لم يتصور على احد الامور الثلاثة التي ذكرناه انفاؤه الظهيرة ادعى دارا رثا عن ابيه والاخر على انه
اشتراه من المتوفى هذا وذكره في الشرائع ان الميت بالمعاملة ولم يقولوا باعها ولم يملكها قالوا ان
الدار في يد متي الشراء او متي الارث يقبل لان الشهادة على مجرد الشراء لا يقبل اذ لم يكن المتدعي في يد
المشتري او في يد الوارث اما اذا كانت فالشهادة على البيع وشهادة على البيع والملك وقد مر اشتراط
الحجة عند ما في المبدا وما يكون جزا خلافا للثاني وذكر الوتران في ادعى انه لم يبيع وقوعه في حصته

ملكه وبين السكيات
لا يبيع حتى يصفها ويعرفها
لان المدعى السكيات

في حصة من ثمن الدار على بايع ملكه
ملازمة وان سلمه الى المشتري
ذكره على الغاصب الاول

في حصة من ثمن الدار على بايع ملكه
ملازمة وان سلمه الى المشتري

ملازمة وان سلمه الى المشتري

على البيع شهادة

في حصة من ثمن الدار على بايع ملكه
ملازمة وان سلمه الى المشتري

الابا اخبره اهل خوارزم وفي الذخيرة لموجاه الحاضر الى المشتري بارساله البايع لتقاضى الثمن وتقصا
ليس الدعوى بعد ذلك لانه تقاضى الثمن اجازة البيع **الشك في الاستحقاق** الاستحقاق في
استحقاق مبطل لدعواه الحرة والعقود من البايع ويؤثر بوجوبه في البيعة في كل الروايات وناقلا لدعواه
انه ملكه وانه لا يوجب في البيعة في طاهر الرواية وكذلك خالف المبطل مع الناقلة الرجوع فانه في المبطل
الباعه يرجع بعضه على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني على الثالث وكذلك يرجع على الكفيل ولو لم يكن
على المكفول عنه فانه الناقلة لا يرجع الباعه بعضه على بعض قبل رجوع المشتري على البايع ولا يرجع البايع على
بايعه وكذا الكفيل لا يرجع على المكفول عنه قبل رجوع الشارح على البايع ويخالف الناقلة والمبطل من وجه
بجعلان المشتري عليه ومن يملك منه ذلك الشيء مستحقا عليه حتى لو برهن عليه ببيع المالك ان المشتري
لا يقبل برهانه في الناقلة على فريدين فريدين وحكم الرجوع بالثمن على بايعه لانه بائع ملكه غيره وحديث
حكمه عدم رجوع المشتري على بايعه بالثمن لو روى الاستحقاق باجر حادث في ملك المشتري فلا يرجع على
كان عند البايع وله امثلة منها اذا اشتري ثوبا من عمام لم قال المشتري على ملكه من ثوبه عليه ومنها
اشترى كرايا ثم خاطه فبصر من رجل على ان الثمن من ثوبه لا يرجع على بايعه بالثمن لان الملك
الحادث من ثوبه لا يرجع الملك من عمام وهو الثاني المشتري كرايا في المشتري فقص والوارد على الخط
لا يكون وانه على الكرايا لانه تعلق بوضو كونه قبضا وانه امر حادث وكذا لو اشترى حنطة فجعل
دقيقا او خافوا ثم استحق الدقيق والشعير لا يرجع لعدم رجوع الاستحقاق على المبيع الا يرى انه
اذا استحق حنطة الدقيق والتم المشتري وبرهن عليه لا يقضى بالدقيق والشعير بل بالقيمة وبالمثل ان كان
مثليا لانقطاع حق المالك بالتغير كما عرف في الغصب الا يرى انه اذا غصب ثوبا فاشترى ثوبا اخر
وحكم له به لا يرد من الغاصب فان التمس لورود الاستحقاق على غير ما غصب ولو استحق التمس بغيره
التمس وان لم يرد من المشتري ان التمس الحنطة له بعد الطبخ والتمس بغيره القيمة التمس الحنطة ولو كان
مثليا وقد تغير يقضى عليه بالمثل ومن دبح شاة الغصب ولم يسلخها حتى استحقها رجل ولم ينقطع حق المالك
غيا بغيره الغاصب فان لورود الاستحقاق على غير المعصوب ولو اشترى شاة فذبحها وفسخها حتى
رجل ان التمس والجلد والراس والاطراف وقضى به على المشتري ان يرجع على البايع بالثمن لو روى الاستحقاق
على اصل الحاة بذكر مجزئها ولم ينقطع به حق المالك خلافه اذا قطعه وخاطه لانقطاع حق المالك فكل
قبضا بغير حادث لا يقيم فيه الشاة بغير قبضا كما اذا استحق راسها واخذ وجلدها اخر واطرافها اخر
لان سبب حادث فلا يرجع على بايعه ونزاع المشتري برهن على المشتري ان العبد له ولم يوقت في حكمه يرجع مشتريه
على بايعه ولو برهن ان العبد له من قبضه عمام وقد اشتراه من عمام وحكم له لا يرجع حذره في البيعة في الذخيرة
استحقاق المبيع على المشتري بوجوبه وفقا لبياعه السابق على اجازة الاستحقاق لا يوجب في طاهر الرواية حتى

في ذمة الاستحقاق ومكرها
شروط البيع

انه بايعه

في الزيادة ان المشتري لو اراد القبض قبل الرجوع بالثمن لا يملكه بل يقضاه او رضاه لاحتمال ان
يبرهن البايع على التبرع او المشتري على الاجارة او يلقى البايع المالك منه ويحكم بالرجوع بالثمن
طاهر العجز وقبل تبني بالقبض على المشتري وقيل يقضيه من المشتري قال الخواني والهي عن عدم الاستحقاق
قبل الحكم برجوعه بالثمن على البايع ثم الاستحقاق انما يوجب الرجوع بالثمن لو سبها في بيعه على البيع انما يجب
مناخه كما ذكرنا فلا وكذا اذا كان باقرار المشتري او تكوله عن الخلف او باقراره وكله بالمصومة لانه
الاقرار حجة تقتصر على المقر فان دفع البينة لانهما متعدية فان اراد المشتري المقر او الناقلة ان يبرهن
ان المشتري ملك المشتري ليرجع ثمنه على البايع ان يبرهن على اقرار البايع صح ورجح والا لا وان برهن المشتري
على المشتري وعدلهما المشتري وحكم بتعديله بغيره الشهود فان عدل غير المشتري ايضا رجع بالثمن
وان لم يعرف الشهود غير المشتري لا يرجع ويحكم بالاقرار ثم اذا ذكر المشتري سبب الاستحقاق وبرهن على
البايع به وانكر البايع والمبيع في يده فبطل المشتري على الشراء منه يقبل ويرجع بالثمن ولا يشرط خصم الباع
المشتري لسماع منه البينة بل ذكر صفته وقدر الثمن كاف على ما عليه الفتوى وعلى هذا العبد اذا ادلته
الايدى فبرهن على الاخير على حرية وحكم به فاراد الباعه بعضهم الرجوع على البعض لا يحتاج الى حصة
العبد بل اذا شهد بان المقتضى حرية باعة من هذا يكفي للرجوع عليه وان انكر البايع البيع ورجع
المشتري منه بالحكم بالبينة للبايع فذا ان يرجع على بايعه بالثمن وان كان متناقضا لارتفاع التناقض
رجع عدم المبيع بالقبض وان يبرهن البايع الثمن من المشتري او ابراهه ثم استحق ليس ان يرجع بالثمن
وكذا الباعه لا يرجع بعضهم على بعض وذكر الوفاة لو تدلته الايدى واحد الباعه ابراهه فبرهن ثم استحق
ويرجع الباعه بعضهم على بعض فالذي ابراه لا يرجع على بايعه ولا يثبت ايضا لتعديده لغيره على الذي
ابراهه مشتريه وفي الخط ابراه الثاني مشتريه لا يرجع عليه مشتريه للابراه وعلى يرجع الاول على بايعه
يرجع وقيل لا يرجع وكذا لو اراد المشتري بايعه عن الثمن بعد الحكم بالرجوع لباعه ان يرجع على بايعه
ولو حكم للمشتري ونزع البيع ثم طرأ فساد الحكم فخرج ايضا قال المشتري ان استحق المبيع على فاني ارادت
البايع عن الثمن ولا يرجع عليه لا يبيع ويرجع بعد الاستحقاق لانه تغير البيع او تعليق الابراه
والجيلة ان يقر المشتري ويقول ان بايعي قبل ان يبيعه فاني ارادته فاني لا يرجع بعد الاستحقاق
لانه لو رجع لرجع عليه ايضا فلا يغير اراد الرجوع بالثمن على بايعه فقال قد علمت ان الشهود شهدوا
بغيره فقال المشتري علمت انهم شهدوا وانزور فله ان يرجع على البايع بالثمن لان البيع لم يسلم المشتري بالحكم
فلا يجلد له الثمن والحكم بالزور وان اراد المشتري منه عمام او استحق ثم وصل الى المشتري ببيع لا يرجع على
البايع وان كان كل مشتري مقر بالملك لباعه لكنه اقرب له في ضمن الشراء وقد اخرج في قوله لا وارجع
ولو اقره بعد ان ملك البايع واشترى منه ثم استحق منه رجع بالثمن على بايعه ثم وصل اليه يوما يوما بالتسليم

والصحيح
لان الاقرار يقتصر على المؤد به البينة

حقيقة بينة
ما عليه الفتوى

بايعه

الباعه

في ذمة الاستحقاق ومكرها

حيلة

أدنى من غير مصر فبقدر الماء بارتفاع المد على ما يقع البنية
على ما لا يدرى لأن شرط النقصان والبينة زوال وهو الانقار

الاول المظهر في الصواب

في الشرق من المهنة والبيع
عند سوق المنشور

لا یرج و لو صالح علی عوی دار
علی دار

استحقاق بدل العسر

المحقق المبيع فاصدا بعد
البناء والخرس

في سجن الحبس عبد البناو
الدمع والدمع

وخلق الله من
وخلق الله من

منازل باغی

— مہر: ریڈ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

سید محمد علی میرزا

على ما لا يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع
على ما لا يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع

البائعه

لأنه مفتوح للمعور

القاضي في المشتراة ثم استحق البائع غايه طالبة المستحق بدم البناء فاحضر البائع بعد اتمام البيع
عليه بتمه البناء بل الرجوع فيما اذا كان البناء وقت الاستحقاق فاما في البيع البناء الى البائع
فتمت البائع وباعه بتمه البناء اذا اتمته المشتري او المستحق حال غيبته فلا شيء عليه ودفع
الطى او خلافة قال اذا اتمته المشتري البناء يرجع المشتري بعد تسليم بتمه عليه بتمه مبنائي
في المشتراة ثم استحق الدار من البناء بان قال الدار والبناء الى ويرجع البائع بتمه على البائع لما من ان
ورود الاستحقاق على الحادث بعد البناء لا يرجع الرجوع بل يرجع بالتمن فقط ولأنه لما تضمن للبناء
انضا لا يمكن من تسليم البناء الى البائع وقد ذكرنا ان تسليم اليه والهدم عند سبب الرجوع استحق
دار او طوعا يعلم ان البائع غايه باع بلا اذن المالك وبني في المثل استحق بوجه شرعي لا يرجع بتمه
على البائع لانه مفتوح للمعور وقد نص في الاصل بوجه اشتري جارية ومويعا انما ملكا الغير باعها
بلا اذنه واستولى هاتم استحقه وعزم بتمه الولد واخذ الولد ايضا يكون ماء الغاصب غير محرم
لا يرجع بتمه الولد ولا بتمه البناء على البائع ويرجع بالتمن على البائع لانه العلم بالاستحقاق لا ينفك
الرجوع باليد لغوات المثل اذا العقد حتى يرضى المالك في البيع الفضولي يستمر لا النقص والتوقف
فيه لان النقص في المثل وكما يصح البناء والبناء ايضا الزرع والحرث بعد الاستحقاق اذا
لم يترك الزرع وضمان الزرع ان ينظر الى بتمه يوم الاستحقاق فبتمه البائع المشتري لانه قلعة الحق
استحق ارضه وبني فيها ثم استحق نصفها ان البناء في الحق يرجع بتمه البناء وان في النصف الآخر
لا يرجع رد البائع في النصف الباقي ايضا حكم الجار لا يرجع بتمه البناء وان كان البناء في كلها واستحق
نصفها يرجع بتمه البناء وان رد النصف الباقي ايضا فكذا يرجع بالنصف لا غير لان الرد
بافتقار رد الجار مع بني فيها ثم استحق نصفها شاعرا ما بقي من الدار ويرجع بتمه البناء وان استحق
النصف بعينه رد ذلك النصف ولا يرجع بتمه البناء وذكر العتاق وان استحق نصفها بعينه والبناء
فيها يرجع بتمه البناء وان استحق النصف الآخر رد بعض البناء ولم يرجع بتمه على البائع ولو
استهلك البناء قبل الرد فنورضا وان استحق الدار لا البناء وقال المشتري كان البناء بعد البناء
ولما ارجع عليه بتمه البناء ايضا وقال البائع كنت بعته بالبناء فالقول قول البائع لانكار حق الرجوع
عليه باز يد من التمس اشتري منه نصف دار من عام استحق النصف قبل التمس فالباع على النصف الباقي
وان بعد التمس فالباع على النصف الباقي ومواليا اذ ارجع المشتري على البائع بتمه البناء والولد
لا يرجع على بائعه الا بالتمن وعنده وكذلك اذ ارجع المشتري على بائعه بتمه البناء لا يرجع البائع على
الا بالتمن وعنده وكذلك اذ ارجع المشتري على بائعه بتمه البناء وعنده كما يرجع على بائعه يرجع البائع
على بائعه ايضا ايضا وعلى خلاف اشتري عتاق في يده واطل على عيب ويرجع بتمه البناء

البائعه

بائعه على بائعه وان اعق المشتري الجارية وتزوجها واستولى هاتم استحق البائع بتمه الولد على البائع
ولا يرجع المشتري على عتق الجارية بالعقد ما كان او وامتاعه لانه بمقابلته للولد ويرجع بتمه
الولد فضل الشراء لا في فضل الهبة وكذلك اذا نقض المشتري او قلعه ما بناء او غيره استحق عليه يرجع المشتري
عليه على البائع لا على الوامب وكذا الحكم في الصدقة والهبة لا يرجع على احد في الميراث لو عدم الوارث
يرجع على من باع من مورثه وكذا لا يرجع في الهبة بان اقتسمت نصف دار او بني فيها من دفع في حصته ثم
استحق لا يرجع بتمه البناء على من يملكه وكذا اذا بنى الشئ بعد الحكم بالنفقة ثم استحق يرجع بالتمن لا بتمه
البناء وكذا الجارية الماسورة اذا اخذها المالك القديم واستولى هاتم استحق يرجع بالتمن على المشتري من
العقد ولا ينفك الولد من عقد العتق من سبب الضمان وضمان السلامة بوجه الضمان والرجوع بان قال اسكر
في هذا الطريق فانه امي فانه اخذ ما لكر فانا ضامن فانه بتمه كذا قاله في الفتاوى وانه مخالف رواية
القدوري فانه نقض اذا قال من عصبك من الناس فانا ضامن ما يبيع فانا لعقب فانا ضامن لاسم
واغايه ضمان السلامة في من عقود المعاوضة اشتري اغناك لرجل من رجل وانفقوا وطهر اقله
فقال ببيع الاغنام لرجل اخبرني اغناك من هذا الرجل يعني الذي طهر فلا شيء فانه امين فباعه وسلمه في
ان البائع الاول اخذ الاغنام من يد هذا المثلن بحساب غني اغناك انفق اجوبة العلماء على ان البائع الثاني
لا يمكن ان يرضى البائع الاول لان الضرر لم يقع في من عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشتري فاني عتق
فاستقواه ثم بان قد اد البائع لا يرضى لان في من عقد المعاوضة اشتري سكنى دار وفي فأنكر لم يرضى
اذنه بالسكنى واقره بالدفع ان كان البيع بشرط القدر رده على البائع والا فلا يرجع بالتمن ولا بالنقص
وعنه هذا قلنا بنى في ملكه لغيره ثم باعه من آخر والمشتري عالم بان في ارض العبد واستحق رتب الارض
لا يرجع المشتري على البائع بشرط المبيع بشرط القدر كما تمته الوقف انما اذا اراد المشتري ان يرجع
الى بائعه غير المثل الذي وقع فيه الاستحقاق لا يكون له ذلك ما لم يثبت الاستحقاق عند الحكم وان دفع
البائع الى المشتري التمس بلا خصوصية وبرهان والزام حكم لا يكرهه على بائعه لانه منزه كما اذا رد حيا
البائع المبيع بعيب برضا لا بقبضه لا يكرهه على بائعه لانه بيع جديد لا شيء للاول المشتري ارضا وغيره
فيها ثم ان رجلا استحق المثل هذه الارض من عاتق الارض فواقع في يد المشتري بتمه البائع فقلعه البائع
وسلمه الى المستحق وسدقة منه المشتري بتمه الاشجار يده ارض بني فيها او عرس ثم استحق النصف
رجل هذا بتمه بناء احد الركنين وغيره الارض المشتركة وحكمه انه يملك نصف البناء لانه لا خفا انه يملك
النصف في حصته والتميز غير ممكن فنقصه في كله وعن محمد انه قسمها فواقع في نصيب من يملكه بقلعه او بتمه
بقعته وفي الجامع اشتري دارا من رجلين وبني ثم استحق رجل الدار وقلعه بناء المشتري ثم حضر احد المثلين
فاشتري بالجارين شاء اشترى النصف وان شاء سلم اليه النصف ويرجع عليه بنصف قيمة البناء وان حضر البائع

انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع
انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع

بقبضه او اذنه

انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع
انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع

في حصة او اذنه

انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع
انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع

انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع
انما يرجع المشتري على ما لا يرجع البائع

في حصة او اذنه

الاخرى فالتشوي على ذلك الجار واختاره مع البايه الاول في الامور لا يكون اختيارا مع البايه الثاني في ذلك
الامر فله ان يختار ما اراد من البايعين ان كان في الكفيل قصي النقص واستحق البيع من المشتري ليس
المشتري ان يرجع على البايع بالثمن لان لم يرد الثمن انما اذاه الكفيل فدرج والمشتري على الكفيل ان كان قصيا
ادعت المصلحة تركته وصولت على من لم يستحق بدل العيب رجعت في دعواها وقدمت ولا بد من معرفة حكم الحكماء
في بدل العقود فاستحقاق بدل الخلل بلزم الرجوع بالقيمة وبدل المبيع بما يقابل من البدل ان كان قائما وقيمة ان
ما كان والاجرة توجب الرجوع باجر الخلل الذي هو قيمة المنفعة واستحقاق المنفعة يوجب الرجوع بالاجرة
ان كان قائما وبقية ان كانت فلكه وفي الذخيرة استأجره بدرام لم يعل فاستحق الدرام فله اجر مثل
علا ولو الاجرة عبد ايج قيمته وذكر بعد هذا الاستحابة دار لعين كالثوب والعبد وسكن المدة ثم استحق
باجر الخلل لقيمة البدل عليه الفتوى فرق بين الاجرة والمهر حيث اوجب المهر قيمة العبد اذا اشترى
منها وذكر الغنای باع كخطية وكسعيه بخر خطية وبكره بغيره ثم استحق كخطية بجمع بخره بغيره
المجلس في خلافه وان جاز بدونه وروى في ثوب ودرهم بغيره ودرهمين اذا استحق الثوب يرجع
بالدرهمين **في الزيادة** استوى امة بالف ونقد قبل قبضا بدين اخر انما
لو البايع والمشتري حاضران في حكم المشتري ثم ادعى البايع او المشتري شراء البايع من المشتري قبل ان
من البايع ويرى نقبل ولو قال المشتري للمالك بعد الاستحقاق قل البايع حتى سلم المبيع الى والآن نقض
المبيع بيننا نقض البيع ويرجع على البايع بالثمن وعن الامام ان القضاء للمشتري في حق البايع اذا اوجان المشتري
لا يجوز البيع ولو كان الثمن جارية لاجل البايع ومثلا وذكرنا ما لو طامى المذهب وما عليه الفتوى فان
قصي بالامة للمشتري لم يرد البايع على شرائها من المشتري قبل البيع او على التناج عنه ردا الحكم الاول
البايع فان اراد المشتري اخذها او البايع ردها الى المشتري ان قبل فخرج البيع لكل منها وذكرنا ان طلب
من البايع ثمنه فاعطاه المبيع كله او بعضه برضاه لا خصومة ليس لاحد ان يلزم صاحبه الجارية لتما
البيع بينهما بالنداء وان خاتم المشتري البايع في الثمن وحكم الحكم على البايع برد الثمن ثم يرد البايع على
ما ذكرنا واخذ الجارية ليس للبايع ان يلزم المشتري الجارية على قوله لان حكم الجارية وان كان باطلا فغيره
طامرا وباطنا فتم القضاء بالبيع وعندهما للبايع الزامه بها والمشتري طلبها لعدم نفاذ الحكم بالزور وانما
البايع على ما ذكرنا قبل ان حكم عليه بالثمن واخذ الجارية يرجع الى المشتري خلافا لما اذا رده البايع الى المشتري
الثمن او لم يرضاه لتما الرضا بالبيع وعدم رضاه البايع بالبيع وان رضى به المشتري حيث خاتم
عند الحكم بالثمن فلو اراد المشتري اخذها وامتنع البايع لا يجبر البايع ولو اراد البايع ان يلزم المشتري ذلك
له وذكرنا ان الجارية للبايع لا للمشتري استحقاق قبل ان يودي كل الثمن او بعضه بجبر على ادائه الثمن كذا
ما اذا طلق بيب فانه لا يجبر على ادائه الثمن لانه قضى الاخران حكم برأى المشتري وان لا يوجب البيع لكون

الكفيل على البايع

وقت المهر ومذهب ثم استحق
في المصلحة

وعلى الثاني في الزيادة بين المهر والاجرة
بدين ثمن الاستحقاق

نقض

وما في الفتوى

البايع 2
البيع 2

الحاكم

فيه

اجازة المشتري والقضاء بالبيع بوجه البيع لان الخاضع لطلب السلامة ذكر دليل طلب البيع ويحمل
ان لا يحكم بدهان المشتري ودعوى بالثمن عند الاستحقاق على البايع من المشتري لا يقبل ما لم يذكر
ان الاستحقاق كان بمطلق المالك او بدعوى التناج وقبل بيعه ويرجع الرجوع وفي دعوى الرجوع
بالثمن بعد تداول الابدى الكثرة لا بد من اثبات الرجوعات او لم يكن الاستحقاق عند هذا الحكم واذا
قصي على المشتري بالاستحقاق ثم صار على شيء يرجع على الثمن على البايع وان العيب قبل الحكم لا يرجع وا
العلماء في ان الحكم بالمالك المطلق حكم بغير اليد حكم بالمالك والعيب الثاني وهذا البايع بعد الاستحقاق ان
يدفع الثمن الى المشتري ثم امتنع ان صدقه في الاستحقاق ووعده لا يملك الاضمار وان لم يصدقه فيه كذا
وعده ثم خالف لا يجبر اقر المشتري بالبيع للمشتري او لم يكن ليس ان يرجع على البايع ولو يرد على
اقرار البايع انه للمشتري يرجع عليه وان لم يكن له بينة واراد ان يخلف البايع له ذكر فان كل ردة الثمن ولو
بالبيعة فاراد المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن فالتكليف البايع الاستحقاق واستحقاقه فله ان يرد الثمن
فاراد ان يرجع على بايعه بالثمن ليس ذلك اذ الرجوع على البايع فانكر البيع منه فبطل المشتري
على اقراره بالبيع منه قبل الاستحقاق يرجع هو ايضا على بايعه انما لو اقر بعد الاستحقاق انه باعه منه او اقر
قبله لكن صدقه فيه المشتري بعد الاستحقاق لا يرجع البايع على بايعه وان تصادقا قبل الاستحقاق ثم استحق
يرجع على البايع الموفر ثم المشتري يرجع على بايعه وبايعة على بايعه المشتري دارا وبني فيها وغاب ثم ان البايع
باعها من آخر ونقض الثاني بناء الاول في ثمن جاء الاول واستحقها ان بني الثاني بالاثبت في ضمن المشتري الثاني
الاول حقيقة البناء العام والنقض المشتري الاول ان كان قائما وقيمة ان كان فلكا وان بني بنقض الاول
بضم المشتري لما قلنا وللمشتري ان يمسك البناء لانه عين ملكه وان كان المشتري الثاني زاد فيها اعطاه
تلك الاجرة العامل انقوم عين الزيادة انما العمل لا يقوم الا بالعقد عندنا ولم يوجد في الاجناس المشتري
انما يرجع بقيمة البناء على البايع يوم الاستحقاق حتى اذا كان يوم البناء عشرة الاف ويوم الاستحقاق
مائة يرجع بالمائة وكذا لو انفق مائة وقيمة البناء يوم الاستحقاق الف يرجع بالف وانما يرجع بقيمة البناء
على البايع اذا ملته واخذ النقص فان مدرم كله المشتري حال غيبة البايع لا يرجع بشي من قيمة البناء وان
مدرم بعضه والبعض باق يرجع على البايع بقيمة البعض الباقي والمشتري ان يكلف المشتري قلع البناء ولا
يتصرف حضور البايع وان كان حتى المشتري في قيمة البناء لانه ليس يعرف ظالم حق وقدمت وادى المشتري دار الغير
وقال البايع انا وكيل المالك فاجاب فيه كالجواب في الشراء من المالك يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق وان
قال بايع بلا اذنه لكن ارخاؤه ولم يرض حين الشراء وبني ثم استحق لا يرجع بقيمة البناء وان اجاز البيع
بعد البناء ثم استحقه رجل لا يرجع وان بني بعد الاجازة يرجع لانه التقى بالبيع النافذ وان استحق الارض
وقد ادى خراجها لا يرجع على البايع وفي الاصل وان استحق بعد البيع بقله وسلم الى المشتري ويقوم الارض

الحكم

في حكم المشتري من المشتري
في حكم المالك المطلق

ولا يرجع 2
ولا يرجع 2

اشترى دارا وبني فيها
ثم اشترى دارا وبني فيها

ما قلنا

في حكم المشتري من المشتري
في حكم المالك المطلق

مذروا وغيره من غير فخرج بفضل ما بينهما على البايع وفي الاجناس لا يرجع على البايع بعد قلع
الزرع متى وان كان الزرع اضر بالارض وضعت المشتق النقصان لا يرجع على البايع ايضا الا
بالتمتع ولو عرس المشتري فيها اشياء او بنت فيها الاشجار فهي للمشتري ويومر بالقلع وان اضر
القلع بالارض فالمشتق بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة الاشجار مقلوطة ويكون له وان
شاء كلفه بالقلع وغرم المشتق وغرم المشتق للمشتري فانقص الزرع ولا يقرم البايع ولا المشتري
للمشتق ما نقص الارض ويرجع المشتري على البايع بالتمتع لا غير فان اضر هذا المشتق
وطالبه بالقلع لم ذلك وقال الامام الثاني سلم المشتري الشجر الى البايع ويرجع عليه بقيمة الشجر
الثاني في الارض ويجوز للمشتري على قلع غيره ببلغ او لم يبلغ ثم يجزى البايع على قلع الشجر مع ارض
المشتق ولو كان المشتري حفره او ساقية او بني فطرية ثم استحققت الارض بوجه بقيمة
ما احدث من القنطرة لا بما انفق في كرمها او ساقية وان بناها من اجرة او قصب
او رخص بقيمة يرجع بذكر على البايع وكلف البايع قلعه استحقاقا اذا وقع ايضا ثم باعها من رجل
ثم اشتراها اخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالتمتع على الاول والمختار انه يرجع على البايع وبالقيمة
على البايع على الترتيب للمشتق اذا دفع الى المشتري الثمن الذي اخذه منه البايع منه متبع لا يرجع
به على البايع لانه قضى دينه غير منفعه **فخرج** اشتري جارية فولدت او شجرة فاعترت و
التمار عليها واستحقها رجل بالبينة والولادة بدل المشتري تبعها الولد والشجرة ومثل شرط الحكم بالولد
والشجرة مقصود الاختلاف في قبيل القضاء بالاصل على الفرع قال الصدر لا بد من القضاء بالذرع
ايضا كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يداخر فان كانت ولدت من المشتري فهو حرة بالقيمة يوم الخصومة
ويرجع على البايع به وقد عرفت ولو مات الولد لاشي على المشتري وان قتل واخذت به عشرة آلاف غرم
قيمتها لا غير وان مات وتركها لاكثر املاكه للمشتري ولا يقرم البايع شيئا وعليه الفقهاء لو كانت جارية
او مملوكة ياخذها المشتق مع الاكتاب ولا يرجع على البايع الا بالتمتع بغير شرط المنفعة حرة ومات
البايع لآخر وارث وتركته وبايع البايع قائم بنفسه فحكم عن البايع الثاني وصفا فيرجع المشتري عليه ولو
فما لم البايع الاول اشتري جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع
بالتمتع قال استحققت متى جارية اسمها قضيب الباني فبهم الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها
منكوه القنطرة الاسم لا يمنع الدعوى بهما **فخرج** المشتري جارية بغيره بغيره ولا يقرم البايع شيئا وعليه
اذا المذموم عليه الغلط في اسماء اصحاب الجدة واشترى جارية بغيره وزادت قيمتها الى مائة وازال
المشتري بكارتها بغير المشتق نقصان البكارة ولا يرجع به على البايع كما لا يرجع بالعتق اشتري الجدة
ما يساوي الفا وثمان مائة من الثمن الفا الا عشرة واشترى بالباقي ومولاه عشرة سبائا و عشرة

ان كان المشتري قد اشتري جارية
فولدت له ولد فباعه المشتري
فلا يرجع عليه قيمته

ان كان المشتري قد اشتري جارية
فولدت له ولد فباعه المشتري
فلا يرجع عليه قيمته

فلا يصح للبايع ان يشتري
به دنيا لانه على تقدير الاختفاق
يرجع عليه بغيره مثله

واو اشتري بالغ وعشرون عشايا و عشرة اشترى العوض يرجع بالغ وعشرة ويتصرف به
البايع ولو ذمبا لا يتصرف المشتق جاز من يده بخاروا والبايع يستمر في حيا سحر من قاض بخاري
فانكر البايع الاختفاق واقرب البيع بغير المشتري انه سحر من قاض بخاري لا يقبل ما لم يقولوا ان حكم
في ارض الحار للمشتق واخذ المشتق منه لانه اذا لم يقولوا واخذ المشتق منه لا يحكم بالرجوع
على البايع بل يلزم اجتماع البدل والمبدل عنه في ملك واحد فان قال البايع الثاني كان له ان يرد العبد
المشتق فيجوز في ملك البايع الاول وليس كذا الرض ويرجع بغيره المشتق والحار والعبد وقال الامام
ظاهر الدين لا يشترط حصة الحار وان اشترى ببيع وله كفضل بالدر لا يرجع على الكفل ما لم يبيع البايع
بالجار ولا يرجع على الكفل قيمة البناء والغرس فلو كان قد اشترى الى الخصال فهو بالخيار ان شاء رجع على
المختار العاض وان كان دفع الثمن الى وكيل بالبيع رجع الى الوكيل وان كان دفعه الى الموكل رجع الى الموكل
ومعناه انه اذا اعطاه الى الموكل بغير الوكيل حتى باع من الموكل ويؤديه اليه فان كان اداة الى الوكيل
ياخذ في الحال من الوكيل قبل ان ياخذ الوكيل من الموكل ادعى على رجل انه كان باع منه عبدا واشترى منه
واراد الرجوع عليه ثم ادعى عليه الدعوى على غيره وقال كان الدعوى الاول غلطا لا يصح للتسليم
الآن بوقفه يقول كان الاول باعته مني فانكر باعته من الثاني فاستدبرته منه في بيعه ولو ادعى
على الاب انكر بيعته مني ثم ادعى على الاب انكرت البايع ان قال باع منك الاب حال صفته بغير لانه
اذا باع بالوكالة او الوصاية **واذ غاة** على الموكل الصغير بعد بلوغه فقبل وان قال باع منك ابنة
البايع لا يصح كما ذكرنا في الاصل اشتري فرسا ببيع السرج واشترى رجل رجلا بكل الثمن وان اشترى
بلا سرج رجع بالحصة وكذا الوضاعة السرج وان كان السرج قائما واراد المشتري رد السرج
ليبيع بكل الثمن واي البايع فبوجه لم يذكر في الحكم لو اشترى اكثر من بلا اشجار برقة الاشجار و
يرجع بكل الثمن وفي الفتاوى لاحصة للسرج من الثمن لانه بيع وعلى هذا لا يكون للسرج حصة من
الثمن وكذا الحكم يكون ثمن البايع اذا انكر السرج او ادعى النكاح عند وعجز عن البايع بالمتاع ويرجع
المشتري على السراج منه ولا استحقاق واخذ منه الثمن البايع ان يرجع على البايع وان صار متنا
لانه صار ملكا بارعا بانصال الحكم وليس للمشتري ان يجزى المشتق على اعطائه الشجر بما جرى من الدعوى
والحكم لانه اجبا حقة غير موقوف الى الشجر بل يحصل بالبينة ايضا فلم يتعين اشتراؤه الى
خوارزم فاشترى منه الدابة في خوارزم ولم يصدق في انه متاجر لها لا يرجع الا على البايع لانه
ادعى المتاجر ويرجع المشتري عليه انه اشتراه من فلان يكون دفعه ادعى انه اشتري منه فرسا اغتر
الكتب واشترى منه فقال البايع الذي بعته منك كيت وبرضا فبينة المشتري اولى الشق دابة ولم
عليه بها فبينة المشتق عليه انه اشتراه من المشتق ببيع بشرط احضار المدعي

من اشتري من رجل عشايا و عشرة اشترى العوض يرجع بالغ وعشرة ويتصرف به

رجع على البايع المجل وان لم

الموكل

او على السراج ثم على آخر
وقد مر في الدعوى بغيره

في الدعوى على الاب
ثم على البايع

ان كان المشتري قد اشتري جارية
فولدت له ولد فباعه المشتري
فلا يرجع عليه قيمته

ان كان المشتري قد اشتري جارية
فولدت له ولد فباعه المشتري
فلا يرجع عليه قيمته

ان كان المشتري قد اشتري جارية
فولدت له ولد فباعه المشتري
فلا يرجع عليه قيمته

كتاب الأقرار فيه أربعة فصول الأول فيما يكون اقراره دار

أدعنا رجل فقال اشتريتها منك القياس أن يؤمر بالرفع إلى المدعي أن يرفع على الشرائع وفي
الاستحسان يميل إليه أيام بعد التكليف فان برهن والاسم إلى المدعي وعلى القياس والاستحسان إذا
أدعى المدعيون الأمانة وكان الامام طهر الدين يعني فيها بالقياس اقراره اقضى من فلان القائل عليه
فقال فلان ابن لم يكن كذا على شيء بعض المقر بعد حلف المقر له على أنه لم يكن عليه شيء قول لسان هذا العيان
ليس أولي بكم قبل اقراره بغيره المذكر وقيل لا والتوفيق أنه عند وجود المنازع اقراره بأنه ملك المنازع
وعند عدم المنازع ليس باقراره فإذا قال البت الدار لم يبرهن أنها له قبل عدم المنازع قوله عند دعوى
المال عليه ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقراره ولو قال دفعته إلى أخيك بامر من اقراره بالقبض فلا يبرأ
بلا اثبات الأمر بالأصل ولو قال باق سببه فغنى إلى قوله لا يكون اقراره وأما نظره فقول من كذا خوار
كه بتونه رسائده ثم فارق قدمه قبل الإقرار إلى الحاكم وطالبه به فله أن يحلف ما على اليوم كشي وهذا
الحلف لا يكون اقرارا بالمال المدعى ويغنى عن كلف هذا الوجه لم يقصد به إيجاب حقه قال
الفقيه ولا يلتفت إلى قول من جعله اقرارا بوجوب المال المؤجل وكذا الكلام إذا حلف الزوج
عند نكاحه دعوى زوجته الصداق فإن المهور في زمانها موثق بالعادة حتى ما يجلب العواجر
على المستاجر من الأجرة فهو اقراره بأن العين وكل ما أوجر فليس له أن يدعيه بعده أما لو ضمن
للمستاجر ما لا يقضى في الأجرة الطويلة لا يكون اقرارا بكون العين ملكا لأجره ادعى عليه
ما لا يقضى قبضته لكنه على يؤمر بالرد إليه وينبغي أن يكون على القياس والاستحسان الذي
ذكرنا في قول الكتاب قال اقض الألف التي عليك في أو غلة عدي فقال نعم وقال عدي أعطيكها
أو أقد فأنقذها أو أقد فاقضها أو زعمها لأعلى وجه الشريعة أو قال خذها أو أرسل عديا
يقضها أو يقرها أو لا أرضها لك اليوم أو لا تأخذ مني اليوم أو حتى يدخل علي مالي أو يقر علي
غلامي أو قال لم يجل أو قال صلي عنها أو آخرها عني أو قال لا قضيتكها أو قال أجل عديا أو
علي أو بغيره أو من شئت منهم أو جئت بها علي أو قضيا فلان عني أو أبرأتها أو أحلتها
أو وهبتها لي أو تصدقت بها علي أو قال ما لك علي مائة أو غير مائة أو قال لا أخرا عدي فلان
أو أخبره أو ستره أو على مائة أو قال لا أخبره فلان أن له على الفاضل حقه أو حقه أو قال
استشهدوا أن له على الف درهم فارق له ولو ادعى عليه الف فقال ليس به بدور أو يقر له أو
أو قال لا أعطيتك بلا هاء أو ادعى عليه الف فقال لا أعطيتكها أو قال ما فلان علي شيء فلا يخبر
أن له على الف لا يكون اقرارا ولو لم يبدأ بالنفي لكن قال لا أخبر فلان أن له على الف درهم
درهم ولا يعلم يكون اقرارا ومن أصح ما نرى قال الصحيح أنه في الأخبار لا يكون اقرارا ولو قال

أي يؤمر المدعي عليه بأداء المدعي
المال المدعى قياشا واستحسانا

قال هذا ليس لي وليس هناك منافع ثم
ادعى نفسه في منافع المدعى عليه

الامارة

أولا عطيتكها

على الف درهم من مائة لم يقض أو
عدي عديا أو قال فارق

لا تشهدوا أن فلان علي الف لا يكون اقرارا وذكر محمد لا أخبره أو لا تشهدوا في آخر
الباب أشار إلى أنه قوله لا أخبره أو قوله لا أخبره اقرار قال الكرخ الصحيح هذا وما ذكرنا في
قوله لا أخبره اقرار خطا قال المشايخ خارا ملوا الصواب وقالوا الفقيه وهو الصحيح وأدعى
الرخسي فيه روايتين الفرق على أحدهما أن الشهادة يجب العيوب فيها عن انتساب سبب
الوجوب بالزور فاما الجور فليس سبب فيكون ذلك الكتم فكانه قال الوجوب يستتبي وبذلك
فلا يظهر ما جاوره على الف من من مائة اشتريته لكن لم يقضه وعلى الف من من مائة
القائل لا يصدق وصل أو فصل عنه وقال لا يصدق أن وصل ولو برهن أنه عليه من من مائة
فدفع المقر له في ذلك لا يلزم شيء ولو قال الكليل بعد ما خاب الأصل المال الذي كلفت به عن غير
القبول المتناقض ولو أراد الكليل بعد الأداء الرجوع على الأصل كان من خير ويرى لا يقبل عليه
ويؤمر بدفع المال إليه ثم يدعى وخامس الدار في ذكره ويرى عليه ويستدرك لو قال مالي من الدار
فلان فلان أو من الودعة عند فلان فلان فهذا اقراره بحق القبض المقر وسلم إلى المقر فانه سلم
المودع أو المدعيون إلى المقر يرى قوله فلان ساكن من الدار اقراره بكونه له وقوله رزق فلان
منه الأرض أو غير من النجرات في هذه الدار وكذا في يد المقر فقال فعلها لي بأجر أو عانة أو دعي
الأخر أنه ملكه في المقر وفي المسبق من الطعام من رزق فلان أو هذا التمر من خلة أو من
أو الثوب في بلد أو من شيء والكل اقراره لأنه أضافها إلى سبب الملك وقد يضاف إلى العمل كقول
المعالي ما ذكرنا حتى إذا قال من رزقي في أرضي رزقه كاري فلان لا يكون اقرارا لأنه صريح بالآفة
إلى العمل كقول من الدار من طي فلان لأن الغالب هو العمل لا الملك وفي الأصل قبضت من رزق
فلان مائة أو من كسبه أو صندوقه ثوبا أو من خلة غرا أو من رزقه كذا خلة صني وكذا لو
قال قبضت من أرض فلان عديل رزقي وكنت تزيت فيها ومعها مال أو عديل نقي إذا برهن أن
الأرض كانت في اجارته قال وجدت في كتابي أن له على الف درهم أو كلفت يدي أن على
الف هذا كله باطل دأبه بلز قالوا يا مكارم الباعة كخط البائع حجة لازمة عليه فإذا قال البائع
وجدت خطي أن على فلان كذا درهم قال الرخصي وكذا خط المراف والسلسل فعلى هذا لو قال للمكاشف
الخط فلان على ألف درهم أو كلفت خطا ببيع من الدار بالوهم فلان أو كلفت لامرأى صك
الطلاق كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وحل المكاتب أن يشهد ببيع مائة كسب كسبه
وقوله كسب على نفسه صك بالالف أو على كسبه بكتب والقوم ينظرون إليه فقال لهم الرشد
على هذا فهو اقراره ببيع مائة كسبه بكتب وقوله ببيع مائة كسبه بكتب أو غير ذلك فانه
أو قاله أدفع غلة عدي هذا أو قال أعطيت عدي هذا أو قال فارق بانه العيان له ادعى دار فاق

قال الامير

أن نصف من انما

في هذا خطا كونه اقرارا أم لا
فانه من النجرات

فإن يملك المال
ببيع أو شراء أو غيره
ببيع الأقرار ومنه
الشهادة

وقوله كسب المتناقض قال كسبت خط
بدي بشهادة فلان وفلان صك الف

بدي عليه

وغيره ما قبله من القوافي

فقلت ابن فلان ففعلوا الوعد
فقلت ابن فلان ففعلوا الوعد

فقلت ابن فلان ففعلوا الوتر

في ان ما في يد من قبلي وكثير
عام لا محمول
صحة البيت وما اختلف باه لها
وقد مر في نسخة ايضا

ان الخواب يتفهم 'عادة ما في السؤال

هذا من غير المسائل

الانسان

الحود لها في

[illegible]

في حبيب نوري على الف في حبيب نوري

مختلف

اوله علی صدق بالفیه

في تلك الحقيقه انما هو

نام صاحب

1012

18

في افسانته

10

18

بسم الله الرحمن الرحيم

10

معرفه

[illegible]

ان فيه اكثر من ألف فالزيادة المقدرة والالف المقدرة والعلاوة أقل فكلها المقدرة لعدم صحة الاستثناء واما
الامام قال على مائة الاقل لا عليه احد وحسن جعل الزيادة على النصف كثير اقل مما لا فقال المدعى عليه كل ما
يوجد في تلك المدعى عليه فقد التزمه لا يكون اقرارا لانه محفوظ عن اصحابنا انه لو قال كل ما اقر فلان
على فان مقدرة لا يلزم شي اذا التزمه فلان وعلى هذا اذا كان بين اثنين اخذوا اعطاء فقال المطلوب للمطاع
ما تقول فلو كذا وكذا وما كان في حريته ان يكون فلو كذا وكذا وقال بالناحية انج تو كوي جان شود انج در جرد مای
تو مست جان بود لا يكون اقرارا الا اذا كان في الحرية شي معلوم او ذكر المدعى شي معلوما فقال المدعى عليه
ما ذكرنا يكون تصديقا لانه التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا اشار الى الحرية وقال ما فيها فهو على كذا وكذا
يقع وان لم يكن مشار اليه لا يقع للحرية حلف المدعى وقال ما كذا قبل اليوم شي لا يكون اقرارا بالمال ودعوى
للمناجل ادعى عليه ما لا فقال المدعى عليه ان فلانا قضى كذا هذا المال من جهتي وانكر المدعى يكون اقرارا
بالمال ادعى على اخر عشرة دراهم وقال المدعى عجم درهم اربع درهم محسوب كعدم جعل هذا اقرارا بالمال
ان العرف كذا وكذا وقال مدعى درهم خمسون درهم مائة است لا يمكن من الدعوى في المحنة ادعى انه
قبض منه كذا بغير حق فقال ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا انه قبض بحق قال المدعى انما اقرت بالمال كذا وكذا
قلت لي اعترف حتى اقول حق كذا بغير الاقرار ويكون مدعى للمهر في اقراره فلا تصدق وطلب الاموال
او قوله اربع مائة درهم ادعيت اقرارا بالجملة للاشارة ولو قال درهم باقى است اربع مائة درهم
او اربع مائة درهم اقرارا للاضافة ولو قال درهم مائة است لا يكون اقرارا لعدم الاضافة ولو قال درهم
درهم خادع است اربع مائة دعوى مائة لا يكون اقرارا بالمال ادعى عليه ما لا فقال المدعى عليه ما كذا فانه با درهم
فقال المدعى دو باره سبار ستانم لا يكون اقرارا بالاستنفاد ولا من المدعى عليه بلزم الانباء لعدم الاشارة
وقول المدعى عليه سوكند خوركى ابن ماله بتور سانبده ام اقرارا بالمال ويؤمن بالانباء قال له اعطيتك مقدار كذا
فقال باى سبب اعطيتنى يكون اقرارا بالدفع اليه لانه مخرج بالدفع اليه وشالعه السبب قال له عليك كذا فقال
صدقت بلزم اذا لم يقبل على وجه الاستنزاء ويعرف ذلك بالشبهة اذا اقر انه قبض منه كذا قال شيخ الاسلام لا يلزم
ما لم يقبل قبضته بغير حق فضا يوجب الرد والاشبهة انه يلزم الرد لانه القبض المطلق سبب وجوب الرد وانما
كالأخذ فانه نفس في الاصل انه اقال اخذت منك الفادبعة وقال المقدرة بل بعضا فالقول المقدرة والمقرضا
مع ان المقدرة على الاخذ ودبعة فهذا الاولى وقوله في الدعوى ليس اليوم عندي شيء اولست بميسرة
اليوم او بميتاة اليوم او ما كذبت تقاضاها او ابرشتى او اعتمت من اقرار ان السعد لا يضر وعدم الاداء
والا برام بالطلالبة لا يكون الا بعد الوجوب وعلى صاحب المظونة قال بفلان درهم دادنيست لا يكون
اقرارا او المختار انه اقرار للعرف طلب لصحة والبراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصحة والبراء عن المال
يكون اقرارا او مال عند شاهدين ثم مال عند شاهد من اخرين لو احدى عينه ان المال حقيقة سبب بان كان

المعنى فلا يلاي الاحتمال عصت الفاء او دعتني الفاء لکنها زبوف صدق وان فصل عن الامام ان
 القرض كما نصبت ولو قال في الغصب والوديعة الا انها رصاص وسوقه صدق اذا وصل في تسليق
 غصبتك الفاء وسكت ثم قال انها زبوف لم يصدق في قول الامام والثاني ويصدق في الوديعة وان قال
 هي سوقه لا يصدق الا اذا وصل على كرخية من غير بيع او قرض الا انما ردت في القول وليس هذا
 كدعوى الرذاة لان الرذاة في الحظية ليست بعيب لان العيب لا يخرج عنه اصل الفطرة والحظية قد
 يكون رذية باصل الحظية فلا يحمل عليها على الجيدة ولهذا لم يصح شراء الذبيحة وذكر الصفة اقرض
 حشة افليس ومن يبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل اما
 في البيع فلا يصدق عند الثاني في قول الاول وقال محمد يصدق في البيع وعليه قيمة الجميع وكذا الخلاف في قوله
 على عشرة سوقه من قرض او من المبيع ولو قال خصته عشرة افليس او دعتني عشرة افليس ثم قال هي
 كاسدة صدق المسلم اليه اقرضت من مالها ثم ادعى الزيادة فعلى ستة اوجه اقرضت الجاهل او بقبض
 او بقبض حقة او بقبض راس مالها او باستيفاء الدين لا يبيع دعواه وان اقرضت الدين فالحق لرب
 المال والبيت على المسلم اليه قياسا وفي الاستحسان القول للمسلم اليه وعلى رب السلم اليه وان اقرضت
 ولم يرد فالحق للمسلم اليه كما في قبضت الدين لم يرد في قوله لا يصدق في قوله قبضت الدين لو ادعى
 السوقة او الرصاص لا يصدق وفي قوله قبضت يصدق دفعته الى الفاء او نقدته ولم اقبضها او
 او قبلها لا يصدق على قياس قول الثاني ومحمد يصدق قبضت عند الفاء واخذت لكن لم تدعي ادب
 به يصدق ولا يصدق على الفاء من غير ادب مستدركه في قوله لا اتي لم اقبضه وقال المقول قبضت لا
 يصدق في قوله لم اقبض وصل ام فصل صدقة المقدلة في الجبهة او كذبه بان قال انه غصب في قرض
 الثاني انما اذا وصل صدق ثم رجع عنه وقال ان صدقة في الجبهة فصل ام فصل وان كذبه بان وصل
 والا لا وبه محمد ولو اقرضت غير معتن يصدق في عدم القبض اجماعا ولو قال ابتعت من فلان عبد
 الا اني لم اقبض صدقة اجماعا هذه الاجناس لو قال ابتعت من فلان عبد وسكت ثم قال لم اقبضه
 فالقول اجماعا بخلاف على الف من غير عبد لم اقبضه والفرق انه ابتداء ثم بالاعتراض ومنها ابتداء
 بالبيع على الف لكنه من غير وقال المقول بل غيري فاما ما لازم مع عين الطالب وقال لا القول للمقرض
 مع عينه كما في قوله من غير مينة ذكره الخفاف وذكر الشافعي على قياس قول الامام في مسئلة المينة بلزم
 المال كما في قوله من غير الخمر وقال الكلبي ما ذكره الخفاف قولها اما على الامام فالمال لازم فكانه ذنب
 عن الخفاف او عن الامام في المينة روايتان وعن الامام الثاني على الف حرام او باطل لزمه عند
 الامام على الف من غير مينة المدعي قال الامام يجب المال لان عن الخمر عي وجوبه على المسلم عنده
 بتوكيل المدعي شراء الخمر وقال لا يجب بناء على تلك المسئلة وان اقرضه من وجه وصدقة المقدلة فيه ثم الكلام

في سبب وجوب ذكر الصفة
 عند بيع الحظية

صدق

اجابا
 اجابا
 اجابا

في معنى وجوب ذكر المينة على المسلم

في معنى وجوب ذكر المينة على المسلم

وان كذبه فيه وادعى سببا آخر لم يكن بينها منافاة بان قال من قرض والمقرض قال من غصب
 يلزم وان كان بينهما منافاة بان قال المقرض من غصبه وقال الطالب من بدل غصبه او
 قرض فان لم يكن الغصب يدعى المدعي والمقرض اقرضا بعد تنكير فعند الامام يلزمه المال صدقة
 المدعي في الجبهة او كذبه كما في قوله سبع عشرين فلان ثم محمد في الجبهة لان الاقرار بالبيع بلا من
 اقرار باطل اقرض بالبيع وقبض العن ثم انكر قبضه واراد استخلاقه في القبا من لا يتخلف ولو
 قول الامام ومحمد لصاد المدعي كونه منافضا في الاقرار بالقبض والاشارة في الاستحسان
 بخلاف ولو قول الامام الثاني فان العادة حوت بتقدير الاقرار على القبض والاشارة وكذلك
 في القرض وغيره وعلى هذا اذا ادعى المقرض في الاقرار عدم القبض والاحتراز ان يحمل المقرض
 على ان المقرض كان كاذبا في اقراره وعليه استقر فتاوى ائمة خوارزم لكنهم اختلفوا في فصل
 وهو ما اذا مات المقرض ادعى ورثته هذا وعلم القبض بل يحمل بعضهم على انه كلف
 بعضهم على انه لا يحمل المقرض **الثالث في الاقرار في المرض** اقرضه بدينه لغير وارث
 يجوز وان احاط وان لو ارث لا الا ان يصدق الورثة او يدعون وان يدعي ثم يدعي فيه ثم
 مات فخا وصل او لا وان يدعي ثم بالوديعة تخافا وعلى القلب للوديعة اولى لانه حين
 اقرضها علم انها ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون شاغلا لم يكن من جملة تركته كذا
 ما لو اقر بدين ثم ومالك شيا حيث لا يهتج عليه حتى يقضي الدين وكذلك اذا ومعه وسلم ثم اقر بالدين
 لانه الجبهة فيه لا يتعلق به حق المولود عليه فلا يمنع تعلق حق الغير به ودين الصحة مقدم على
 دين المرض ووديعة اقرب منه عندنا ولو استقرض او اشتري فيه وعائنه ساء في دينه
 وان قضى دين احدهما ان قضى دين قرضه او اشتراه سلم للقابض لانه يملكه رد المبيع والمستقرض
 بالبيع اما اذا لم يرد ومات ابنه عن المستقرض والمستقرض قائما والفرقة هي لا يخرجهما عن النعمان
 فيها والباقي احق بمناعه قبل تسليمه لبعده لا بطلان حتى حجب كالمهر من يرد الدين يتساوى مع باير
 الغرماء بخلاف ما اذا قضى لعين غرماء الصحة دينه فيه ثم مات حيث لا يملك ما قبض بل يكون دين
 كل الغرماء بالخصص لتعلق حق الغرماء بماله بموضعه خلافا لما تقدم من قضاء الدين وبذلك القرض لانه
 ليس فيه ابطال حق الغرماء وفي المنع اقرضه بدينه باع جده من فلان وقبض العن في صحة وصدقة
 المشتري فيه صدق في البيع لاني قبض العن الا في الثلث اقرضه ان العبد لفلان صدق وان اقرض
 بالبيع لانه المشتري قد اقرض بالبيع والاقراض بالحد كاقراضه بالدين والوديعة فيه اقرضه
 كان له فيه فهو من الثلث كما تبين في صحة ثم اقرضه باستيفاء دينه عليه ديون في خلافا
 اذا كان باع من وارثه في صحة عدا ثم اقرضه باستيفاء دينه لايصح اذ وقع العن المبيع في صحة ثم بقي

في اقراره بالقبض ثم كلفه

اقرضه بدينه بدينه

اذا ادعى المقرض في الاقرار
 المحض ان كلف المقرض
 على المقرض ان كان كاذبا
 في اقراره

في سبب وجوب ذكر الصفة
 عند بيع الحظية

في معنى وجوب ذكر المينة على المسلم

في معنى وجوب ذكر المينة على المسلم

في صحة التوكيل بالادارة
لما قيل من هذا ان الكتاب المبيع من ثمنه لا يملكه المالك
فان قيل نعم في الكتاب المبيع بالطلاق
في صحة التوكيل من ثمنه لا يملكه المالك

الجامع عدم صحة الرق بلا وصول الى الموجب وجوز ان يعتبر رد الوكيل دون الوصي والظاهر ان
التوكيل بالادارة صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطحاوي ومعه ان
يوكل بالخصومة ويقول خاصهم فاذا رأت حقوق فدية او خوف عار على فارقا لم ينعى اقراره على
الموكل كقول تميم بن علقمة عليه السلام في قوله تعالى فارقا لم ينعى اقراره على
غدا فعلى ما عليه لا ينعى ولا يلزم بالموافاة الكمال وانما يلزم بعدم نكاح الموافاة لكونه عدم الموافاة ملاك
لوجوب الكمال وعدم ملازمة الموافاة للوجوب ذكره ابن سماعه ذكره بكري ومثله ما ذكرنا او يجوز
ان يجوز او يملك بالبيع او الشراء او مؤجلا لا يلزم للعدة بل يلزم الا مروا كان ما دونها
بالبيع مؤجلا او حال لحقة للعدة ومنه بعد وان بالشراء ان يملك مؤجلا لا يلزم للعدة قياسا وان كانا
قال ابو بيطال التوكيل بالبيع لا يملك التوكيل المشتري لان الصبي اذا فزع يلزم ضمان الثمن ولا يلزم ضمان
الكفالة وضمانها ما لا يكون في قبالة ملكه خال نصفا فخصوله اليه وضمان الثمن ما يكون بازائه ملكه
كذلك وان التوكيل ليس بازائه ملكه لانه لا شرط تأجيله المشتري ملكه المبيع بنفسه لبيع لا يملك
الغن فيكون لزوم ما يلزم له مثله على موكله بهذا الموضوع الكفالة لو باعوه كله فما اذا كان وكلا
بالبيع فانه يستحق الثمن او لا ثم يجب عليه تسليم المبيع كما علم ان البيع متعين فيلزم تعيين الثمن ايضا وذكر
لاستحقاقه فيكون اللازم بالعدة عليه ضمان التجارة وانه يضمن حاله لغيره لان ضمان
كفالة وفي الاستحسان يلزم لان تملك المشتري بهذا الاداء حتى ملكه من الموكل استوفى منه
الثمن الذي اذاه الى البايء كله فضمن الكفالة لعدم التحاق جبره من المكفولة عنه بما ادى
بخله فما اذا كان وكيله يملك مؤجلا فانه لا يملك جبره بذلك وكان ضمان كفالة وكل ما ذكرنا في الصبي
فان جواب في العبد يجوز قال لاخر ما حكى في ابي جهم لا يملك مؤجلا فلو ساعى خصمه يكون حكمه عليها
ومثل القاضي قال لاخر هذا كناية منه وهو جصلت بيني وبينه لا يكون توكيلا ولو قال في جهم
است بكن راسا توكيل بكن الا بضاعه وغيرها قال لا امرانه انت طالق ان لم يبع عبدي توكيل
است بكن بكن عشرة فقال له درهم درهم بدين جاءه فقال المشتري نعم قال قال القائل يتاعا
للشباب فتوكيل والاقوال لا امرانه وكيل من باس من وجهه خواهي كن فقالت اكره توكيل توام خوشتن
راية طلاق دست بازداستم فانكر الزوج ان يكون على الطلاق ان لم يكن حال المذكر قالوا
له وان المذكر يبيع قالت اراد طلاق نفسه فقال الزوج نعم عليك وان قال اراد طلاق امره فقال
نعم توكيل طلب اوليا وهما منه طلاقا فقالا ما يتدبر مني افعلا ما تريد فطلق الولي لا يبيع لانه لا يملك
زوج اخته بدون رضاها فقال لها وان الزفاف اجرت ما فعلت وكان ايضا باع املاكها بلا رضاها
فقال اجرت ونعت ان الاجازة كانت للنكاح فقط لانها ما كانت عاملة بالبيع وادعى الاخ عونها

في صحة التوكيل بالادارة

في صحة التوكيل بالادارة

فالقول لها بقرينة اقتداره الاجازة حال الزفاف قال لا خير لي اليك حاجة اقضها فخلو بالطلاق
والعناق لقضاها فقال طلاقا له ان لا يصدرها فيه لانه فحمل الصدق والكذب قال وكنت في
كل محوري واقتدره قاضيه لا يكون توكيلا عما كان كان له صناعة معلومة كالتيارة مثلا
وان لم يكن صناعة معروفة ومعاملة مختلفة فالوكالة باطلة ولو قال وكنت في جميع الامور التي يجوز
التوكيل بها كان التوكيل عامتا يتناول البيعة والانكاح الوكالة على اليمين مثل قوله وكنت ان يحلف
عني لا يجوز اذا قال انت وكيلي قبل ان يبيع ويسال الموكل عن مراده **نوع في ابائهما** او بالتوكيل
والكلامين لا يثبت وكالة باقراره حتى اذا برهن على الدين قبل ان يبرهن على الوكالة لا
يبيع ربحه انه وكيل عن فلان بطلب كل حق له خوارج واستيفائه وخصومته فيه والموكل عليه
وبرهن على ذلك بلا خصم عليه حق فلان لا يبيع فان احضر خصما جازا او مقرا او برهن عليه
احضر اخر لا يحتاج الى العادة البرهان على الوكالة عن ذلك الغايب وان برهن على الوكالة على
بعينه في حق ثم ادعى عليه موكله حقا لا يحتاج الى عادة البينة على وكالة بخلاف دعواه الوكالة
عن موكل اخر ادعى انه وكيل فلان بقبض دينه الذي على المحضر او ادعى انه وصي فلان الميت في قبض
دينه الذي على هذا او ادعى انه وارث فلان ولفلان الميت عليه وعند كذا وبرهن على الوكالة
والدين والوصاية والموت والدين او الوارث والموت والحق برهانا واحدا قال الامام يقبل
على الوكالة والوصاية والموت والدين او الوارث ويجزم به ثم يعاد البينة ثانيا على الدين ويجزم بالدين
بعده وقال من يثبت يقضي بالبرهان معا فيحكم بالوكالة او لا ثم بالوكالة باقامة واحدة او بالدين و
انكر الوكالة وطلب رابع الوكالة تحليفه على عدم علمه بكونه وكيلا فالامام لا يحلفه وصاحبا يحلفه
صدقه بالوكالة في قبض العين له الامتناع عن الدفع ونز الدين لاثم في العين الواضع من الدفع
بعد الاقرار بالعين والوكالة لو برهن مدعى الوكالة على المقر بالوكالة على كونه وكيلا يقبل وان
كان برهانا على المقر كما اذا ادعى على احد الورثة ديناً على الميت واقرب المحضر له ان يبرهن
عليه وان كان مقدرا لما حقه حتى يحل لكم خوارج عند حاكمها وتكفر بقبض كل حق له خوارج فان
كان الحاكم يعرف الموكل اسما ونسبا يحلفه وكيلا فاذا احضر عند هذا الحاكم رجلا وادعى حق الموكل
الحق حكم به بلا احتياج الى ابائات الوكالة وان كان لا يعرف الموكل لا يحلفه وكيلا لان معرفة
المقضى وقت القضاء شرط ليعلم ان الحكم لم يكن وان اراد الموكل ان يبرهن انه فلان
ابن فلان الفلاني حتى يحصل العلم للقاضي لا يقبله لعدم الحفم وان اراد ان يبرهن عليه لمكتب الى
قاضي الدشت بذلك يعني ان فلان بن فلان الفلاني وكل فلان بن فلان الفلاني بكذا يقبله ويكتب به
لان حضرة الحفم ليس بشرط لسماع البينة فلكنت الحكمي وعن الامام الثاني ان الحاكم اذا لم يعرف

جائز
في صحة التوكيل بالادارة
في صحة التوكيل بالادارة
في صحة التوكيل بالادارة

وبرهن على
في صحة التوكيل بالادارة
في صحة التوكيل بالادارة

الموكل بالبيع على فله من فله في العلاء ومذاخره وكانه قاسه على الكتاب
الحكمي الذي جاء به الجمل إلى البيع ويستحق الآخر من وكيله ثم بعد تسليم الحمل إليه فاعطاه ذلك
الوكيل بعض الاجرة واستغنى عن ادائها الباقي ان كان الفاضل مقيما بانه مديون المالك فمقر بالدين
والامر اجبر على الدفع وان انكر الامر خلفه الحال على عدم معرفته بامره وان لم يكن مديون
الموكل لا يجبر على الدفع ادعى على رجل انكر وكيل فله بالخصومة وعلى فله ان كان فله في المديون
عليه فكلني فله بالخصومة وبرهن على انه وكيل بالخصومة فقبل وادى الروضة سله بانه وكيل
فله بالخصومة فانكره ان وكيل الطالب لا يبيع وان وكيل المطلوب يبيع **نوع في القول**
اخراج عن الوكالة وكيل البيع آخر المطالبة بالتمسك عن المشتري فوكل بقبض الثمن من المشتري
ان كان وكالة الموكل بامر القاضي ليس للوكيل اخراج موكله عنها وان لا يبايعه ان لم يبق له اخراج
وعزله عن محله ايضا انه لا يمكن اخراجه وعزله عنها في الفضلين والى حكم اذا علم تاخير الوكيل
التمس ان يوكل الموكل بلا توكل الوكيل وعن الثاني ان وكيل البيع اذا استوفى في قبض الثمن اخراجه
عنها واجعل حق قبضه للموكل حتى اذا ادعى المشتري ثمنه الى الوكيل بعد علمه بالاخراج لا يبايعه وان قبل علمه
بالاخراج يبايعه وعن الامام انه ليس للموكل والى حكم اخراجه عن الوكالة في قبض ثمن ما باع وان اخراجه
ولا يجبر الوكيل على قبضه ايضا لان العزل عن حكم تصرفه انقضى لا يتصور وعزله الرسول ببلاعه
وفد السيد قبل علم الوكيل والرسول والمأمور ببيع عزله ببلاعه وبعد علمه وعزله الوكيل بالطلاق
والنكاح ببلاعه لانه وان لم يلحقه الضرر فيه لكن يصير مكره بافكون غرور اكتب الموكل الى وكيله الفاء
كتاب عزله فبلغه وعلمه بما فيه وارسل اليه عدلا او غيره حر او عبد كبير او صغير فقال الموكل ارسلني
الىك لا بلغك عزله عن الوكالة انقول وان لم يرسل ولم يكتب اليه لكن استمد على العزل حال عهده الموكل
الوكيل لا وان اخبره بالعزل عدل او متور ان انقول وان لم يصدق المحل اذا بان صدقه وكذا في
حي الماذون والاخبار ببيع الدار المستفوع ونكاح الولي اليك وبجناية عبد الوكيل لا يمكن اخراجه
عن الوكالة ببلاعه الموكل قوله بنقول يكون الموكل موقفا بالموضع الذي يملك الموكل عزله وكيله
في الرهن اذا واكل الرهن العدل او المثلين ببيع الرهن عند حلول الاجل والوكيل بالامر لا ينقل في
ان مات الموكل او جرح والوكيل بالخصومة بالتامس خصم بنقول يكون الموكل وموته والوكيل بالطلاق بنقول
موت الموكل استحقاقا لاقباسا وبجونه ساعة وذهاب عقله ساعة لا ينقل اذا اقل كالنوم اكثر
سنة عند محله وكان يقول او لا شهر ثم يرجع الى السنة واقام الثاني الف سنة مقام كلها وكلها وارادت
فمنع على وكالة ما لم تمت او تلحق بداء الحرب وكله بان يزوج فله فادام ذات رجب فابانها زوجها
ثم تزوجها وكيله من جاز وان تزوجها الوكيل فابانها ثم تزوجها من جاز بناء على ان الوكيل يتزوج امرأة

اكثر من مال لا يملكه الفاعل
من فله ان بعد تسليم الحمل

ادعى على آخره وكيل فله
بالخصومة وعلى عليه كذا

الموكل

تزوج استلزم

اذا التوى

لا يبايعه
في انه لا ينقل الطلاق
او ان كان ببلاعه لا يبيع

فانه لا يمكن اخراجه
ببلاعه الموكل

وكله بنوع فله فله
فانه روي فابانها زوجها

معينة بملكه تزوجها والوكيل بشراء بعينه لا يملكه على ما ياتي ان شاء الله تعالى فان الوكيل من اوشى
اذا خالف بيع المالك والوكيل بالنكاح بخلاف بالاضافة الى نفسه فيقول له فانتدبت وسميت ثم خربت
واسلمت وزوجها من جاز عنده خلافا لبيع الموكل انما او ذات رجم محرم منها يجب لا يبيع
بينهما او ادعى اسواها او باع الموكل ما وكله به انقول ولو قال الموكل ان تزوجها فله طلاق ثلثا
لا ينقل الوكيل فان عاد اليه قديم ملكه بان رد عليه ببيع عادت الوكالة وان بعد اليه قديم ملكه لا
يعود الوكالة والاذن في التجارة لا يعود وكله بالطلاق فطلقها او بالجمع في العرا وانقضت عدتها ثم
تزوجها وطلق لاتباعه ولعلم تنقض عدتها لا تبطل الوكالة لان طلاق اخر من الوكيل وما روي في الثاني ان
بطلاق الموكل تبطل وكالة محمول على الانقضاء او انقضاء الموكل الثلث لعدم محليتها بعد ذلك
خلاف ما اذا وكل بالجمع ثم خالف لانه لا يبيع بعد الجمع لا يتصور جديها الزوج او جعل امرها بيد
ثم طلقها بانيته او قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت سقط الخيار والامر باليد ولو زوجها
لا وكيلا ببيع فباعه ثم رد عليه بقضاء فعلي وكالة وعن الثاني لا مطلقا لانه تصرف الموكل بغير
عن الوكالة كالعزل ومحمد يقول لم يوجد العزل لكن خروج العين عن ملك الموكل بغير التصرف
على الوكيل فعود قديم ملكه يعود تصرفه كالوكيل اذا باعه ثم رد عليه ببيع بملكه ثانيا وفي
المسقى وكله بالهبة فباشرها الموكل ثم رجع او الوكيل ثم رجع الموكل فيهما لم يكن للموكل مباشرتها
ثانيا بخلاف البيع كما مر لان الوكالة في البيع بعد باقية حتى ملك الوكيل بعد البيع مطالبة الثمن و
عاد اليه الخصام في حقوقه واما الهبة فلا حق ولا حكم له سقي على ملك الوكيل فانه بعد الهبة لا يمكن
التسليم ولا الرجوع في اعود العين الى يد الهبة الوكالة غير باقية فاقا وكالة بالبيع بعد
باقية حتى رجع عليه الحقوق وبقاء الوكالة يقتضي جواز التصرف وكذا لو وكله بالتزويج فزوجها
ثم وطئها بعد زمان وطلقها بغير انقضاء عدتها زوجها من الموكل مع بقاء الوكالة وكذا لو وكله
بكتابة عهده فكتبه الوكيل او الموكل وعجز ورد ثم كاتبه الوكيل حكم الوكالة لا يبيع لما قلنا في الهبة
وكله ببيع دان ثم بنى فيها فزوجها عن عند الامام ومحمد لا التحصيل والوصية بمنزلة الوكالة
وكذا لو وكله ببيع ارضه ثم غصبها كلفه ما اذا وكله ببيع ارض فزاع فيها الوكيل الارض
دون الزرع لانه البناء والعمارة يقتضي بها القرار لا الزرع امره بشراد دار من ارض بضا
فبنى فيها ليس له ان يشترها بعد ولو كانت مبنية فزاد فيها حايطا او حصصها بالبيع وكله
ببيع وضيعه ومثي شاة فضا رت عجزه فالوكالة على حالها كلفه ما اذا امره بشراد سوق
فلته او سلعهم فغصبه فضا رت عجزه حيث تبطل الوكالة وفي البيع لا تبطل الوكالة وكله غير جائز
الرجوع ثم اراد الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يفر في الطلاق والعراق كالموكل لرجل جعلت

في عدم جواز الفسخ بعد اخلع
فانقضت عدتها

الكتابة

كلها غير فاقا فانت وكيل

ولا غير جاز الرجوع
في الرجوع

الهبة والارضا

امرا في الكيل بطلبها متى شاء او قال جعلت عتق عبدى في يدك بعتقه متى شاء او قال اعنى
اذا شئت او طلق امرأتى ان شئت لا يملك الرجوع لان غير الرجوع التخيى حكم الامر وانما في البيع
والزاد والاجارة بيعه العزل وقال بعض مشايخنا العزل في كل الفصول وليس فيه رواية مطروقة
كلما عرفت فانت وكيلي وكالة مستقلة ثم عرفت ان العزل لا يكون وكلاهما وكالة مستقلة لوجود
الشرط وصحة تعليق الوكالة بالخطر اذا اراد الموكل عزل عتقه عن الوكالة الدورية كيف عرفت قبل
يقول عزلتك كما وكلتك وانه لا يصح لان فيه تعليق العزل بالشرط حيث قال ان صرت وكيلي فانت
معه ولان المعلق بالشرط غير ثابت فكيف يصح العزل عنه واختار بعض الاعيان ان يقول
عزلتك عن الوكالة كما وكلتك او عزلتك عن ذلك كله وانه ايضا مكمل لانها لا يخرج قبل الدخول في ذلك
الشيء لا يتصور والعزل اخرج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور اخراج قال الفقيه ابو جعفر
والامام طهري الذين يقولون رجعت عن المعلقة وعزلت عن المنقذة ولا يقدّم العزل عن المنقذة على
الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدّم العزم المنقذة يتجوز وكالة اخرى من المعلقة فلا ينعزل بعد
عنا بالرجوع عن المعلقة وهذا انما يتم اذا حصل لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احتراز عن خلاف
الامام الثاني ان اخرج عن المعلقة بلفظ العزل لا يصح قال الفقيه ابو جعفر واختار بعضهم في زماننا
ان يكتب في أصل الوقف اجازة الواقف وكل فلانا باجارة هذا الوقف من فلان في كل سنة وكل اخرج
من مله الوكالة فهو وكيله في اجازته وعرضه ان يملكه جارة الوقف اكثر من سنة الا انما ينظر مله
الوكالة تحت اصلاح الوقف وقد ذكر اختلاف نصير وابن سلق في الوكالة على هذا الشرط وزاد
في الاصل قال ابو نصير ان كان في ذلك منفعة للوكيل بان يكون على الموكل دين فامره ببيع ما له الا ان
استوفى دينه من ثمنه فهذا التوكيل فيه نفع فلا يجوز اخراجه قال الفقيه وسبب اختلافهما اختلافهم في
هذا الشرط فان ابن سلق سبق الى ذلك من ان الشرط معناه جعل الموكل على عزل وكيله وانه حكم مخالف للزوج
في بطلان كما اذا شرط المهر من عدم كونه المهر من مضمونا بالدين وشرطا لبايئ مملوكا لم يبيع في يده غير موجب
لنسخ البيع والمعنى ان كل من قصد ابطال حكم الشرع يبطل قصده وسبق الى ذلك نصير في معناه تعليق
الوكالة بالعزل فكان قال عزلتك فوكلتك وكالة مستقلة ولو طرح بهذا يصح فكذلك اذا كانا بلفظ
ولا يخفى ان ابن سلق ينظر الى الغرض ونظر الى اللفظ ومن اراد الاحتياط في هذه الوكالة قال شيئا
اخرجك من هذه الوكالة فانت وكيلي وكالة مستقلة فيجوز لغيره ان يملكها في غير الوقف وفي الوقف
يبطل هذا التوكيل لانه لا يتطرق بدوام بده عليه مدة التملك ولا منعوا اجازته من واحد اكثر من ثلاثين
وان اراد الموكل اخراج ايضا عن الوكالة لولا ولاية الرجوع لانه امر غير واجب واداه الرجوع قال
الحكم بعدم ثم يخرج عن الوكالة المنقذة فتم الخروج ولم يحصل الدخول للرجوع فان المعلق بالشرط يبطل

في كل عقد من فانت وكيلي

في كيفية العزل عن الوكالة

في كل شرط من فانت وكيلي

ان يكون

عنه

المعلقة

الوكالة

بالرجوع وقال بعض مشايخنا في هذه المسئلة للموكل اخرجك عن الوكالة وعزله لان المالك له فله ان يخرج
غيره عن المرفق في ملكه ما خلا وكيله بالطلاق والعناق كما ذكرنا لا يتبعه بالاختار فكانا يمتنعان
والرجوع في البيع وما خلا الوكيل بالتمسك بخصم كانه والحاصل ان العزل عن المعلقة لا يصح عندنا لعدم
وجوده وبصح عند محمد وانما الرجوع في حق المعلقة والمنقذة جميعا وعن صاحب النظم قال متى عزلتك فانت
وكيلي طوعا وعزرا ان يقول عزلتك ثم عزلتك محله وكلمة طوعا فانه لا يقتضي التكرار بقوله رجعت عن المعلق وعزلتك
عن المخرجة وفي الظاهرية وكلمة يقضي الذين لا يخفون المديون له عزله وان خصمه لا يعلم به المديون
فلو دفع المديون دينه الى هذا الوكيل قبل علمه بعزله بطلت الوكالة بخبرة المرفق لا يصح ما لم يرض به المرفق
هذا هو التماس الطالب التماس القاضي حال غيبته الطالب بيمينه بخبرة القاضي وبخبرة الطالب ايضا وعزله الوكيل
بالخصوصية من الطالب بيمينه عزله على كل حال وان من جانب المطلوب لا بالتمسك الطالب والوكيل اذا لم يعلم بالوكالة
فكذلك بيمينه عزله وان علم بها ولم يردّها والتوكيل بالتمسك الطالب لا يصح عزله حال غيبته الطالب به ام لا وعن بعض
مشايخنا لا يملك ايضا الا برضا الخصم لكنه خله فظاهر الرواية قول الوكيل بحضور المحضر بعد قبوله الغت
بوكيل باد او ان يرى من الوكالة او كما اوردتم بوكيل لا يخرج عن الوكالة محله فقوله الموكل بعد هاتين
الاولى بشي قد عرفت انها ونك فانه عزله الموكل اذا احدث فيما وكل به احد شيئا من المصلحة انفرد الوكيل عزله او انما
الامر بانه او عن الامتناع كوطي المشتراة وبيع احتراز عن وطى غير المشتراة لا بد من قبل الاستخدام والا
لعبد وكلمة ببيع في التجارة ولو وطى وسلم او اجر ببيع وكيله ولم يحركه فاف في بعض الفتاوى اظهره
مع التسليم كايبيع بطل الوكالة وفي المحيط وكلمة ببيع عين له عزله الا ان يتعلق به حق الوكيل بان يامر بالبيع
ويستوفى ثمنه باذنيه **الثاني في التوكيل بالخصوصية** اقراره على موطنه في مجلس الحكم بيمينه وفي غيره لا
وجم الثاني في قوله الثاني فانه انما كان والوكيل بالبيع لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصوصية انما يملك
لكونه من افراد الجواب وهو وكيل الجواب لانه مؤلف كان لفظه الخصوصية متناولة للاقرار والصحة العامة
لاختصاصه ولهذا قلنا الوكيل لا يملك الخصوصية والوكيل بالخصوصية لا يملك الصلح والصحة عطف على العقود
فالوكيل بعقد لا يباشر عقد آخر الوكيل بقبض الدين اذا اقر بقبضه ودفعه الى الموكل في مجلس الحكم بيمينه
اقراره على موطنه ولو وكله بالخصوصية غير جائز الاقرار بيمينه ولم يصرح الاقرار في الظاهر لو موصولا الى
الاقتضية وموصولا ايضا والتوكيل بسؤال الخصم بيمينه استثناء موصولا لا موصولا ولو وكله غير
جائز الاقرار بيمينه عند محمد لا عند الثاني ولو غير جائز الاقرار والامتناع قبل الايصحة الاستثناء لعدم
فردخته وقبل بيمينه لبقاء السكوت وعن محمد استثناء الاقرار بيمينه من الموكل الطالب لانه مجزئ ولا يصح
من المطلوب لانه مجزئ عليه والمطلوب اذا وكل بالتمسك الطالب واستثنى اقراره ان يحضر طالبه صح وان
بلا حضوره جائز عند محمد اعتبارا بان العزل خله فاللشأن وعلى هذا لو اذن لوكيل ان يوكله ثم معناه ان خصوصية

في طريق عزل الوكيل الدورية

وبيمينه بخبرة القاضي

في كل شرط من فانت وكيلي

المشروع

بيمينه

المطلب صحة واما لا يجوز له فلو على الخلاف وكذا يطلب حقوقه من الناس واخذ علمه ان لا يكون وكلا
 عنه الذي يدعى على الموكل صحة فلو لم يكن الموكل على المال وادعى عليه المدعي لا يسمع ويحكم بالماله ويمنع الداعي
 بدفعه واذا استثنى الاقرار خوفا من الموكل لا يثبت له في ابواب القضاة الرشاة فاقرا او اقراني في مجلس الحكم
 ولم يسمع اقراره يخرج من الوكالة فلا يسمع اختصاصه وان يرضى عليه لا يسمع كالأب والوصي اذا لم يسمع اقرارهما
 لا يثبتان الاختصاص في تلك الحادثة وفي فتاوى عطاء بن رজন وكل احد الخصمين من وكلاء المحكة فقال الآخر
 ليس على مال استاجره من وكلاء المحكة من يقاومه وانا عاجز عن جوابه فلا ارضى بالوكيل بل ينكره من يسمع
 فالمرأى فيه الى الحاكم واصلة التوكيل بلا رضى خصمه من الصحيح المقيم طالبا واضععا او شرعا اذا لم يكن
 الموكل حاضرا في مجلس الحكم لا يسمع عند الامام اي لا يجبر خصمه على قبول الوكالة ذب ابنى الفقيه وقال العبادي ومرو
 المختار وبه اخذ الصغار ايضا وقال الحلواني في خيرة المفتي وقال الحسن بن نفى ان المرأى الى الحاكم من
 المعلوم المقررات في تفويض الخيارات القضاة الغير المتبادر كما هو المقرر من ان علمه ليس بحجة قاله
 شمس الائمة الصحيح انه اذا علم من الابي التمسك في ابناء الوكيل يعني بالقول وان علم منه قصده الى
 الاضرار بالكيل كما هو موضح وكلا المحكة لا تقبل وغرض من فوض الى القاضي كان مذكرا كان مذكرا
 من احوال قضائهم الذين والصلح وفي ادب القاضي لا خلاف في صحة بلا رضى الخصم لكن لا يقبل حتى
 فيعطائه بالخصم وحكم الحكم والجواب بنفسه الا برضاء الخصم او مرض الموكل او اعذار تذكر ويصح
 توكيل الخديعة بلا رضاء ومضى التمسك عند تعاضد بها بالبرهان والاطمئنان قال الحلواني والى يخرج في
 حواشيها بئرته قال البزدوى من لا يراه غير الحام مخدرة بكر كانت او شيا والى جلست على عرض
 العروس وراها الاجانب بئرته والى يخرج الى حواشيها والى الحام مخدرة اذا لم تخاطب الرجال على ما ذكر
 في الفتاوى وكلام الحلواني على هذا يجوز على الخاطبة بالرجال ولو اختلفا في كونها مخدرة فاما كانت
 مع بنات الاشراف فالقول لها بكرا او ثيبا وفي الاسافل لا يقبل قولها في الوحيين والرفيع للحاجة لا
 يفتح فيه مالم يكلف بان تحجب بغير حاجة وتكون مجبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان
 الشاهد مجبوسا لم ان يشهد على شهادته قال القاضي ان في سعي القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج حتى
 يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن ان يقال في الدعوى ايضا كذلك بان يجس الدعوى ثم يعاد ولو عذرا
 يدعى ان لم يؤخر دعواه ثم يعاد وتساو في المرض بوجهك بلا رضاء ولو كان ادنى مدته او مرض
 في الحضر لا يقدر على المشي على قدميه الى المجلس ان يوكيل مدعي او مدعى عليه وان قدر الحضور على المشي
 دابة او ظهر انسان فان ارداد مرضه بذلك لزمه توكيله فان لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه
 لزم من يريد السفر لكن لا يصدق في انه يريد السفر بل ينظر الى زينة وعدة السفر وان قال اخرج
 بالقافلة الغلانية سألته عنهم كما في نسخ الاجازة وكل مسيئا عاقل لا يخصصه في الفتوى على ان الوكيل

كان او مطلوباً

وعندما وان افنى
يصح ان يجبر على قبوله

ان علم ففاته زمانا فليس
بجدة شريفة الشهادة

الخياره

في حواشيها بئرته

بنات

لانه الظاهر من حالها وفي الاوسط
فوقها لو بكر لا يثبت

الشهادة والى

بالقاضي او الخصومة في الاداء لا يملك القبض كذا اخذنا المتأخرين فان التمسك على الخصومة لا يملك
 الغير والحاذق فيها لا يؤمن بالمال اذا الاختصاص للمغير دون الاختصاص لنفسه فلي اقتضى كمال
 اختصاصه حق غيره لا يكون اقتضى على ان لا يرضى عليه اولى وفي الايضاح الوكيل يقبض
 لا يملك الخصومة والاصل ان التوكيل اذا وقع بالاستيفاء عين حقه لم يكن وكلا بالخصومة لوقوعه بالقبض
 لا غير وان وقع بالتوكيل ملك الخصومة لكونه انشاء وصوق العقد متعلق بالعاقبة ومنها غير ما قيل
 وكيل يقبض دين فلو رضى عليه بوجه استوفاه او ابراه يقبل عنه لانه يملك الخصومة وعندما الا انه
 لا يملك الخصومة ويقبض العين لا يخاصمها بما قد انتهى لا يقبض في المختار بالملزمة لا يملك الخصومة في
 والقض بالقسمة يافزه بالشفعة بالرجوع في الهبة يملك الخصومة والقبض بدو بيعت خاصه وكذا
 الوكيل يحفظ العين للاختصاص ويملك بطلب كل حق له قبل فلا يفتقر بما عليه يوم التوكيل ولا يد على
 الحادث بعد التوكيل وفي التوكيل بطلب كل حق له على الناس وكل حق له في خوارزم يدخل العديم والحادث
 وذكر شيخ الاسلام انه اذا قبض بقبض كل حق له على فلا يدخل العديم والحادث ايضا فينا قبل عند
 الفتوى وفي المسنى وكل قبض كل دين له يدخل الحادث ايضا كما لو قبض بقبض غلبته بقبض الغلة الحادث
 ايضا ولو وطه باجارة كل دابة او عذرة ملكه دخل القايوم والحادث ولو تبس امة فولدت لم يدخل
 الولد عند محمد وعمر الثاني روايتان وكذا ذمة النخلة وكل بطلب كل عقار له بخوارزم فقدم الذي في
 يده العقار خوارزم الى بخاري لم يذكر في الدين اذا وطه بطلب كل دين له على من في خوارزم فقدم خوارزميا
 بخرارا او ادعاه لا يسمع ولو قال في كل دين لي بخار فقدم المستقرض منه في خوارزم الى بخاري يسمع
 دعواه وكل بطلب كل حق له وبالاخصومة والقبض فقبضت منه انسان ميثا بغير الوكالة لم يطلبه ولو بيعت
 دار فيها لموكله شفعة لا يملك الموكل المطالبة لكن ان يقبض دارا قبض دارا قبض ولو وطه بكل حق له وخصومه
 في كل حق له ولم يبعين الحاص به والى اصر فيه جاز قال الوكيل قبضت من المدعيون الماله فضاء متى اودعته
 الى الطالب بعه اقراره ويرى العزم محله في اقراره بقبض الطالب لانه قبض الطالب بطلب كل حق الوكيل في القبض
 وذا خارج عن الوكالة اما قبض الوكيل بقر الوكالة فقصم القول في دعوى الضياع والبيع **الثالث فيما**
يقبض الدين الوكيل ان يقبضه لا ينفذ اذ يراه باستيفائه حتى لو قبض اذ يراه المطلوب
 بالقبض ينفذ احد ما به استحبابا وليس له وكل يقبضه ان يوكيل غيره وفي الحام والوكيل يقبضه لو وكل
 من في حقه صرح حتى لو سلم اليه وضاع في يده لا يضمن قاله الموكل فخذ هذا الا ان يافلان او انت يا فلان واودعه
 الى فلان فاني ما قبضت جاز استحبابا الوكيل يقبض عين قبض فياء وكيل آخر ليس ان يقبضه من الوكيل الاول
 ولو كان الثاني وكلا يقبض كل حق له لقبضه من الاول وليس للاول قبضه من الثاني وكل قبض دار لمعين
 من فلان وقبضه ثم وكل اخر يقبضه ايضا ان كان الاول قبضه قبل توكيل الثاني اخذ الثاني من الاول والا

وكيل بالخصومة

وعمر محمد

بالشفعة وغاب قبل قبضه
وعلى الامام ان يملك قبض
على كل الناس لا يقع على الحادث

خلاله

في الجبر على دفع الدين على
الوكالة وعدمه

كان

في الجبر على دفع الدين
وعدمه عند التقديري

علم عدم وكالة
وعدم وكالة

منع وزعم المدعي اعطاء رسول
واكمل المستقرض وقدم في قبض البيع

المقاصة في

في ان الوكالة لا يملك الا براء

موت

قال ولا يشترط في المعين الشيء المعين اذ في الوكالة من الدارين فان صدقة المدعي فيه مجرد على الدفع ولا يشترط
من استرجاعه بعده وان كذب واستكبر لا يجوز ان دفعه لا يسترد ايضا وان جاء الموكل فارقا الوكالة فقدم
ان انكرها باخذ من الغريم دينه ورجع الغريم على مدعي الوكالة ان قائما وان سبه تكا فمعه ذلك وان سبه تكا فمعه ذلك وان سبه تكا فمعه ذلك
لا يضمن الا اذا الغريم قال اخاف ان ضرر الدين ان يكذب فيها فمعه ذلك وان سبه تكا فمعه ذلك وان سبه تكا فمعه ذلك
كما اذا قال لا يضمن عند خضرة البنت اخذته من المهر على ان انكر من مهر بنتي فان اخذت البنت من المهر على
كذبا وكذا اذا كذب فيها واستكبر واعطاه يرجع على مدعيها فاذا استوفاه من الغريم لا يرجع مدعيها لانها وان اراد
الغريم ان يضمن بانه ما وكلمته لم يذكر ان دفع عن سكوت ليس له ان يضمن الدين الا اذا اعاد الى المدينين وان كان دفع
عن كذبه ليس له ان يضمن وان عاد الى المدينين كذبه يرجع على الوكيل والموكل ان يضمن الغريم في الجود والسكوت بانه يعلم
ان الدين وكلمه فان خلفه الامر وان كل على الغريم لانه اقربا الى الدين ظاهرا في الاضطرار وان شاء خلق الدين بانه ما
فان خلقه سكت فانه وان سكت يرجع الوكيل على الطالب اما في الوديعة اذا صدق مدعي الوكالة فانه لا يضمن لان اقراره
في الدين لا في ملكه لانه الدين يضمن بأشياءها وفي الوديعة ملك الغير فمعه ذلك وان سبه تكا فمعه ذلك وان سبه تكا فمعه ذلك
ففعّل بعض المال كذا لا يرجع على المدفوع بمضمونه الا براء والموجع وان شرط الضمان عليه وفي المنقح علم عدم وكالة
بقضيه ومع ذلك اعطاه فالمقبوض مائة عند اللوامة ان اراد الاسترداد قبل قدوم الغياب لم يذكر ان قضاء في يده
ضام من الدافع ولا ضمان على الغائب فان قدم الغياب واجاز قبضه ان قبل الضمان في مال الغياب ويجوز كانه وكيل
اوان قبضه ولا يعمل الاجابة بعد الضمان فاخذه دينه ووديعته من الدافع له عليه الجهاد وكل رجلا بقضيه واعلم
بانه جاهد قبض الوكيل بوقفا حاكما على الامر وان ضام ضمه الوكيل ولا يرجع على الاقرضتي وان لم يعلم حال قبضها
بكونها بوقفا فضاء في يده فمن مال الامر وان كان قائما لان يده هاويها يأخذ الجهاد وبعد الضمان لا يرجع على المدعي
بشيء على قول الامام استقرض منه الف وأمره ان يعطيه رسول فلان ونعم الاعطاء واقرا رسول بالقضيه وانكر
المستقرض دفع المستقرض لا يلزم المستقرض شيء **نوع آخر** وجعل الوكيل قبض دين مثل ما وكل قبضه مدعيون
موت وكلمته المقاصة فكان الوكيل مدعي الوكيل ولا يملك الوكيل قبضه الا براء والجهت واخذ الرهن ومعه ذلك اخذ الكفيل
مخالف الوكيل البيع حيث ملك الكل وان قال المدعي للوكيل خذ هذا حتى اقبضك الدين الى ثلاثة ايام فاخذه وملك
لا ضمان على الوكيل وكذا الوصن اخذ هذا والورثه كبار ولو اخذ به كفيلا بشرط البراءة فهو حوله لا يجوز للوكيل قبض
الدين قبول الوكيل بقضاء الدين اذا قضاه به كتابه براءة وشهود لا يضمن الا اذا كان قبل لا تقضي الا بشهود
وان زعم الوكيل الاستناد وكذب الموكل فيه فالقول للوكيل له دعواه الخروج عن العدة قضى الموكل الدين ثم قضى الوكيل
ان علم بدفع الموكل من والا لا وميل الطالب الدين وابراء او مات الطالب ثم دفع الغريم الدين الى الوكيل بلا علم لا يبرأ في
فصل الطالب فله ان يسترده وان جدد على عبث ضام في يد الوكيل لا تضمنه عند الثاني خلافا لغيره وفي فصل الابراء
يسترد وان ضام ضمه الوكيل ان اخذه بعد العلم وان قبل العلم يرجع الوكيل به على الطالب قضى عليه مدعي الوكالة

المصدق
برجع الخشنة

موت المدعي

على تكليفه فيما ليس له الاستناد لانه دفعه عليه على وجه القضاء والواجب لا يجوز ان يكون موكل في القضاء والاقتضاء
وجعل الوكيل قبضه وقضاهاه بلا رضاء الخصم ولا يضمن الموت المطلوب ومنع الموت الطالب فلوزم الوكيل قبضه
وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يضمن بل لا يجزى ان اقال الطالب المال بعد ان كان على انسان ليس له موكل ان يطلب
المكيل والمجالي عليه فان تولى المال على الخشنة وعاد الدين على المكيل فمعه ذلك الطالب لو كان بالمال الكفيل واخذ
الطالب كفيلا بعد الوكيل ليس الوكيل ان يتقاضى الكفيل وكلمه قبض دينه من اب الوكيل او من لا يجهل كتمانته او عبد الوكيل
وعليه ان يرجع فلذا قال الوكيل قبضه وضامه غرضي فالقول للوكيل في المأذون لا يضمن الوكيل قبض الدين من عبده عليه
او لا وانا وبقوله من عبده انكره عبد الوكيل في الصغير وكل المدعيون ببراءة نفسه ولو وكل قبض الدين من نفسه او من
لا يضمن الوكيل قبضه على قبضه من نفسه الا اذا اذن على ان لا يضمن الا الكفيل **نوع آخر في المأذون بفتح الميم لقضاء الدين**
وعنه في اوداين رستم قال للمدعيون اعطى بالدين مع غلاي او غلامك او ابني او ابنتك ففعل قضاء في يد الرسول قبل الوصول
ضام الدين وضامه من المدعيون لانه رسالة فلا يضمن الاداء قبل الوصول **نوع آخر** في قول ادفع الدين الى غلامي او غلامك او ابني او
انكر لانه وكالة فمعه القبض بوصول الوكيل وكلمه قبضه الدين في الوكيل وزعم قضاءه وصدقة موكله فيه فلما طاله
وكيله برده ما قضاه لاجل قال الموكل اخاف ان يجر الدين ويترك قضاءه وكيله ياخذ من ثانيا لا يلتفت الى دفع الموكل
وباقوه بالخروج عن حق وكيله فاذا حضر الدين واخذ من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفع اليه وان كان صدقة
القضاء وفي كتاب الحوالة امره بقضاء دينه فقال قبضت وصدقة الاقرضتي ثم خلق الدين على عدم
وصول اليه واخذ من الامر لا يرجع المأذون على الاقرضتي لانه امر كذب في اقراره حيث قضى عليه بالدين
لانه الاقرار انما يبطل بالحكم على خله فاذا كان الحكم بالبنية اما بغيرها فلا الاقرضتي متى زعم
تحرير البايه وكذب البايه يؤمر المشتري بتسليم الثمن الى البايه وبهذا قضاء على خلاف اقراره ومع ذلك لم يبطل
اقرار المشتري بالاعتق لما انه لم يكن بالبنية والشح ان يبطل لعدم رجوع المأذون على الاقرضتي المأذون
وكيله ببراءة ما في ذمة الامر بطله وينفذ الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الامر اذا سلم له ما في ذمته كما
انما يؤمر بتسليم الثمن الى الامر اذا سلم الامر المشتري انما لم يسلم فلا وذكر القدوري ان ذمت الدين يرجع
على المدعيون بما قضى قال قبضت دينك بامك الفله فانكر كونه مدعيون فلا ان وامره وقضاءه ايضا
الدين غائب فبذلك من المأذون على الدين والامر والقضاء يحكم بالحل لانه المدين وان غابا لكن عنه حقم
حاضر فان المدعي على الغياب يجب ما يدرى على المأذون لانه لم يقض دينه الا ببراءة طلبة شي وبنيها اتصال ايضا
وطول الامر وبعد سببته والاتصال ينتصب خفما امر غيره بان ينفق عليه او تقضى دينه ففعل يرجع بكونه
الرجوع ولو قال عوض عن مبيتي او اخرج عن كفارتي او اذ ذكروا مالي او حبب لفلان عني الف لا يرجع بلا شرط
الرجوع في كل موضع مكر المدفوع عليه لانه المال المدفوع مقابل مكر المدفوع بالمال فاما المأذون يرجع بلا شرط الرجوع وفي
كل موضع مكر المدفوع اليه غير مقابل مكر المدفوع بالمال لا يرجع بلا شرط لانه الدافع بمكر المدفوع من الامر ولا في ضمان

في انزال الموت الطالب بالموت المطلوب

المصدق بكونه من اذ قبضه وضامه من

في الفرق بين قوله ابعث بهذا
وقوله ادفع

في ما يبطل اذا زعم المشتري ان البايه
هو ابيح قبل البيع من قبض القضاء
وعاد من عشرة من البيع

المشتري

على المأذون والمأذون يرجع

في قبضت ويكلم بامره
مرة القضاء

في الامر بالاتفاق عليه وقضاء دينه
منه في الزكوة واثبات القضاء

التكليف من المدفوع اليه حتى يقع الزكاة والمقبوض والكفارة عنه فاذا ملك المدفوع اليه مقابل ما كان
الملك ثابتا للامر مضاعفا مقابل ما كان الملك فدرج عليه المأمور لان ملكه على ما كان الملك اذا كان
اليه المدفوع لا مقابل ما كان الملك ايضا لا مقابل ما كان الملك فيكون متبرعا فلا يرجع بل شرط القضاة في كفاية
عصام قال اقص فلا تاعني او الذي لم على او دفع حتى على ان يكون الرجوع ويكون اقرارا به عليه
وان قال اقص او دفع ولم يقل عني ان المأمور برك او خبط العا جرت العادة بينهما ان وكيل الامر او موله
ياخذ منه ما يحتاج اليه الامر سواء اقرضاه يعطيه الامر له او المأمور به على الامر او الامر عيان المأمور به
وعند انقضاء هذه الاداء لا يرجع عندهما خله فاللثاني ثم لا يرجع الراجع على المدفوع اليه ان كان قال او دفع او اقص
قضى وان قال او دفع ولم يقل عني يرجع كله على الامر بالاداء وفي بعض الفتاوى يرجع الراجع على القابض لم
يتصل بالحقما ذكرنا وفي الكافي امره بان يتقدمه فله ان يثبته او قال ان يثبته الفاعل على او دفع الذي لم على
او اعطه الذي لم على او دفع ماله على او اعطه على عني الفاعل او اقصه ماله على او اقصه عني وانقذه الفاعل
اقتضاه من به او على ان يثبته او على ان يثبته او على ان يثبته او على ان يثبته او على ان يثبته او على ان يثبته
لوامر في هذه الفصول ان يتقدم الجاد فاعطى على الزيف يرجع بالزيف وفي الكفاية يرجع بما كلف لانه
الرجوع من الحكم الاقراض في الكفاية حكم ملك ما في ذمة الاصيل دفعه الى فلان قضاء ولم يقل عني او ذلك
على ان كان خيطا بعه والا لا والخطيب ما ذكرنا وقال محمد بن لو امر بذلك واخاه فهو كالتبرع له في الا
الا ان يأت من عياله من القربى البعيدة او امرأة اموت زوجها او امره لا يجبر فيجعل في الاستحسان
كالخيط وكالتبرع على ما قد وفي الكافي الخيط من باخذ الماله ويعطيه ويذنيه ويعضه عنده الماله
ومن في عياله فهو كالخيط وكذا لو امر لابن اباه وقدمت في مسئلة الابن خلافة وفي العيون المألفة
اذا امر غيره بالاداء قال في الخبر الاسلام يرجع بلا شرط الرجوع وكذا في كل مطالب من العباد حسب
قال لرجل خلعني من مصادرة الوالي او قال الاسير ذلك فخلعه انسان قيل لا يرجع فيها بلا شرط
الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام السرخسي على انه يرجع فيها بلا شرط
الرجوع وهو الصحيح واذا غاب رب الارض واخذ الوالي الخراج من الاكارية فامر الرواية لا
الآكارية عليه وقال الفقيه يرجع واخذه من الجالي لا يرجع وان اخذ الوالي الجالية من المستأجرة
طويلة او من الذي سكنها غلة قالوا يرجع كالآكارية الوالي في احوال جماعة من التجار فاحتج بعض
فاخذ من الظالمين مقدار او قال اقصوه عليكم بالحكمة ليس لهم الرجوع على المحتجبين شرعا فاما
امر المرقه فظاهر وان بعثوا الى الظالمين ان لا يطلقوا عليهم اصحاب الجباية وما اصابكم فعلينا
بالخصومة يرجعون عليهم يعني بما عليه من الدين الى الدين في اية اليه فقال اشتري به شيئا فذهب
فاشتري ببعضه ملك الباقي او ملك الكل قبل السداد بملك من مال الدين لكونه قابضا بالامر بالسداد

في ما عدا ذلك في بعض
من الاسرار وعدم رجوع

في الفرق بين اقصى وبين اقطا فقط

انما يثبت بغيره فلا يثبت له
اسره بان يثبت فلان الى قوله يرجع والكفل

ولله

في معنى الخطبة مرة فان التقاض

من فلتش من مصادرة الوالي
من في الكفاية والتفاه

ان

قوله للمدبوع ادفع مالي عليك من الدين الى من شئت او طرحة في البحر ففعل لا يسقط عنه الدين لانه
الدين يقضى بملك المدبوع فلا يبرأ منه لصداقة ملك الغير ولو قال لمودعه ادفع الوديعة
الى من شئت او اقله في البحر ففعل فمن مال الامر لانه العين بملكه فصح امره في ملكه وفي المسوط لا ترد
الدين الا بخلاف فلان دفعه بلا محضه من وقدر مثله ولا يخالف بينهما كونتا ملك قال ابن سبويه وفي
على زوجه كل شهر عشرة او على اولاد الصغار فقال فعلته صدقة المرأة وكذا الامر لم يصدق الا
اذا كان الى حكم فرض لها ذلك لاخذها باذن الحاكم ولو كذب الامر وادام المأمور به الامر خلف الامر
ما تعلم انه انفق على ملكه كذا ولو لم ينفق الا امره انفق وذاك فاقوله للمأمور ولا يشبه هذا الوصية
نوع في التوكيل بالاقرار والاستقراض والتفاضي والرسول في التوكيل بالاقرار
لا بالاستقراض امره بدين من شيء والقيام ربح على ان يؤديه اليه الامر ففعل لا يصح ولا يرجع لعدم صحة
الامر وعن وكذا يقضى ماله على فلان ثم ان الموكل استوفى بعضه وغاب وقام الموكل الغير انه ادى بعضه
الى الموكل ولم يجد دينه فاخذ الموكل كله ثم حلف الموكل بدين الغير على القضاء لانه ياخذ الموكل في ذلك
الا اذا كان بعينه قائما في يد الموكل فياخذه منه وان كان ضاع من الموكل او ربح الموكل انه اعطاه الى الطاب
فله مطالبة الطالب فقط وكذا لو اقر الطالب يقضيه وان وكله بعد ما قبض بعضه او كله يرجع بذلك الموكل
ان يرضى على اداية من الطالب قبل وكالتة ولا شيء على الطالب في قوله وان اقر به الطالب لم يرجع على احد
الا ان يكون الماله قائما بعينه عند الموكل فيردده عليه وفي المسنى وكله يقض دينه وكان يقض بعضه وباقي
المسئلة كالماله ان شاء يرجع به على الطالب وان شاء يرجع به على الموكل والموكل على الطالب قال الخطيب
الحاكم حلف وكيل القرض على عدم علمه يقض الطالب لا يخلو ولا ينظر كيف الموكل بل يدفع الى الموكل ثم
يتبع الموكل فيخلفه الموكل يقض الدين من القاض لاجل الغائب والرسول يقضه والمأمور لا يملك
الخصومة بلا خلاف الموكل يقضه اذا اقر يقضه من الغير وحلاكه عنده او يدفعه الى موكله يقبل في
حقارة المدبوع لافي حق الرجوع على الموكل لو بان استحقاق بان يرضى انسان ما اعترف الموكل
يقضه وملاكه او دفعه كادى وضرب الموكل لا يرجع الموكل على موكله بلا حجة من برهان او اقرار موكل
وكيل احد في الدين اذا قبض حصته موكله صح فان قائما في يده بشاكة شريك الاخران شاء وان تلف في
يد الموكل كان من مال الامر كما اذا قبضه احد الشريكين بنفسه شريكه لوقايما وعليه لوتلف الرسول بالتفاه
يقض كما لرسول بالتقضى كذا لا يملك الخصومة اجماعا وقال شيخ الاسلام الموكل بالتفاه ان في المتعارف انه
موال الذي يقض ملكه والا فلا وكله يقض وديعته وجعل الاجرة صح وان وكله يقض دينه وجعل الاجرا
لا يصح الا اذا وقته معلومة وكذا الموكل بالتفاه ان وقت جاز الموكل يقضه اذا وكله اجنبيا لا يصح دفع
ذكره وقضه الثاني من المطلوب وصل الى الاول براء المدبوع وان لم يصل ان كان الثاني في عياله الاول براء

احد بان ينفق على اهله كل شهر كذا
فقال فعلت وكذا به الامر
في آخر الاجابة

في التوكيل بالاقرار والاستقراض
في ان التوكيل بالاستقراض
الاستقراض

في ما قبيل اقرار الموكل بالتقضى

في ان الرسول والمأمور لا يملك الخصومة

شريكه

في التوكيل بالتفاه والرسول

في عدم صحة توكيل الموكل بالتقضى
في ان التوكيل بالتفاه

المدينه ايضا والاوان ملكه يد الثاني قبل وصوله الى الاول للمدينه ان يضمن الثاني والثاني يرجع الى الاول
وان كان الموكل قال ما صنعت فيه فهو جائز حتى يوكيله وليس الموكل بمتبعض ان ياتى مكانه عينا اخر لانه مبادله
ومعاقبة ولم يوكيله الموكل بقبض العبد اذا قبله قبل قبضه قاتل لا يخاصم في قيمته والمودع يملك حتى لو كان
القاتل عبدا له الخاصة في الغذاء او الدفيع اليه لانه مسلط على الحفظ باعادة يده حتى ملكه الحفوضه مع السارق
والغاصب في استرداد العبد والقيمة اعانة ليد له المزال حقيقة او حكما وكله بالقيام على داره وقبض
غلتها واجازتها لا يملك العارة ولا العرمة لانه ما ورى بالحفظ والاعتيان عن المنفعة والعامة خارجة عنه
ولذلك لم يجعله كالمودع خصا لم يردعي حقا فيها ولو لم يردع بغيره لانه الخاصة كالمودع مع من يتلف الوديعة
لانه حفظ الشيء كما يكون كحفظ عينة كذلك عند فواته يكون كحفظ بده والوسيلة اليه الحفوضه فملكه ولو اجرها
من رجل فانكر الاجارة له ان يخاصم لا يثبت عند وكله بترتب عليه حقوقه كقبض وخونه لانه اصيل في حق
الحقوق ولا يقبل دعواه لنفسه للتناقض ويذكر في دعوى الاقراض انه اقترض من مال نفسه كقوله ان يكون
وكيله بالاقرض وانه سفير ومعتبر لا يملك الاخذ ولا الدعوى ودفع اليه مائة وقال ائت بها فلانا اقرضا
منكر على تعظيمه رهننا وامرنا ان اقض الرهن منك فقبض الرهن من جازو يكون وكيله عن قبض الرهن او
رسولا والنيابة في قبض الرهن جاز لا في الاستقراض فطالب القرض من المستقرض ولو ان ياخذ الرهن من
من الرسول بخلاف ما اذا قل اقض المائة منه وخذ بها رهننا حيث لا يملك ان ياخذ الرهن منه رهننا لانه جعله
وكيله حيث اضاف العقد اليه وفي الاول الى نفسه والرهن اذا ملكك يملكه المستقرض على الامر لانه عامل له
في الثاني دفع اليه ثوبا سائيا وعشرة ليرهنه بعشرة وكاله ففعل وقبض ان قال للمقرض من فلانا الرهن
ايكتر تقرض منه وترهنه فالقرض على الامر والمبلغ رسول فلا يطالب بالدين بل المطالب والراهن
دافع الثوب وان اضاف الى نفسه بان قال اقضني كذا وارهنك متى هذا الثوب فالمطالب بالمال هو المودع
للمثوب للاضافة الى نفسه وليس للمقرض ان يطالب المودع بالدين ولا يعتد بمثل الخلفه للامر لنفسه الموكل
دفع اليه عبدا وقال اذهب به الى فلان وقل ان فلانا يستقرضك الفاء ويرهنه عندك ففعل واخذ المال
لم يذهب له بالفاء بل بالرهن وفكر الرهن ليس قبض العبد حكم الامر الاول لانه يثبت بالتبليغ فصار كاجنبي وان قبضه وملكه
عنه منه **الرابع في البيع في التجديد في العقود** منها ما لا حقوق يقبل الفصل عن الحكم كالياسات والاشربة
والاجارة والصلح الجاري بغير البيع فالوكيل اصيل في الحقوق وما لا يقبل الفصل عن الحكم كالشكاح والمصلح عن دم العبد
والخلع والكتابة والعقود الماله والصلح انكارا فلا يتعلق به الحقوق ولا يطالب بالتسليم وبالجملة والصدقة و
الاعارة والابراء والرهن المقبوض والارتهان والاستيفاء والاستعانة والكرامة والمضاربة لا يتعلق بحقوق
فلا يملك اثبات البدل والاستقراض والقرض لا يثبت للموكل الا اذا بلغ على وجه الرسالة باعاضها صنفه و
ضمن كل النسخ لانه لا يبيع ولا يبيع كل منفعة فاقضى معلوم وضمن كل حق الاخر حتى لو كان الموكل للموكل لا يبيع وان باعه

ان المودع ضمن منفعة الوديعة

في كيفية القول في التوكيل بالاقرض
قد مر في نوع القرض من اول

وقال ان
فلانا

منه

بالبيع

وكله بقبضه ومنه له التوكيل ببيع التوكيل البايع لو اجل الثمن عليه بان احال المشتري الموكل على الوكيل بشرط براءة
قاله باطلا ولا يبرأ المشتري ولو صالح الوكيل البايع على جازية لم يضمنه جاز وبشرط المشتري ولو صالحه
شيء على الامر والمشتري ولو صالحه جازية على ان يكون الثمن على المشتري للموكل البايع لا يجوز له ان يبيع للموكل البايع
غيره من عليه الدين وان احال الوكيل البايع موكله على مشتريه بالثمن جاز وان وكاله لاجل ان لا شيء على وكيله وان دفع
المشتري الثمن الى الوكيل او الموكل يبرأ فان منع الوكيل المشتري من دفع الثمن الى الموكل فله المشتري ان يستغنى من الدفع
اليه ومع ذلك لو دفع بغيره اسخا ولو قال الموكل الموكل ببيع لا يبيع قبل قبض الثمن فدفعه قبل قبضه جاز
عندهما خلافا للثاني بناء على ان اقاله الوكيل ببيع بغيره لم لا يبرأ اذا كان البيع في يد الوكيل ولو في يد الموكل وبشرط
قبل قبضه منه له ذكر وان باعه نسيه وبشرط قبضه منه دفعه قبل قبضه بغيره عليه وان كان في يد الوكيل واخذ الموكل واذا
لا يدفع قبل قبض الثمن ليس الموكل ان يدفعه لغيره قبل قبض الثمن وان البيع في يد الموكل ولم يبرأ منه عن الدفع قبل قبض الثمن
فاخذ الوكيل من نسيه وملكه يد الوكيل ان اخذ بغير البيع لا يضمن وان قبضه وقدرناه عن القبض من ولو لم يملكه
باعه جاز فان مات قبل ان يسلم الى المشتري انفسه البيع اخره ببيع عبده ودفعه اليه وقال لاندفعه بعد البيع حتى قبض
التمن فباعه ودفعه الوكيل المشتري قبل قبض الثمن وقوى الثمن على المشتري جاز البيع ولا ضمان على الوكيل كما لو باعه
الوكيل ثم نهاه عن الدفع قبل قبض الثمن وقال للثمن بغيره بغيره بغيره على البايع حتى يتقوه الثمن فان
في يد المشتري ثم البيع ومنه الوكيل الثمن للامر ويرجع به البايع على المشتري وان كان قال لا يبيع حتى قبض الثمن نسل البيع
بحوز قبض الثمن من المشتري ثم يقول بغيره هذا الدرامم التي قبضت منك فان فعل ذلك جاز البيع والا فلا **نوع آخر**
الوكيل ببيع لا يملك شراء لنفسه لانه الواحد لا يكون مشتريا وبيعاً فبيعته من غير ثم يشتريه منه وان باعه من مازونه
او مكاتبه وابنه الصغير لا يجوز ان من ابنه البالغ فعلى الخلاف وان اخره الموكل ان يبيع من نفسه واولاده
او بيع لا يقبل شهادة فباع منه جاز وبيع من الموكل وابنه ومكاتبه وعبده المدين او وكيل العبد باع من مولاة جاز
وعقد الوكيل استلم وقبض الموكل المسلم فيه يجوز ولو اشترى المسلم اليه من دفعه اليه ذلك ولو قال الموكل استلم من البايع
الموكل عن الثمن كذا عند محمد ولو كان ببيع بالنسيئة وبأخذ رهنا وكفيلاً اما الحوالة والاقالة والخط والبراء
التي يجوز بدونها حق كحوز عندهما ويضمن خاله والثاني والوكيل بالشر لا يملك الاقالة خلافاً للوكيل بالبيع والتمس اذا
باع ثم اقال ثم الثمن وكذا الامر الوصي والمثولي كالأب ولو قال ما صنعت من شيء فهو جائز مكر الحوالة اجماعاً والا
على الخلاف ولو ابراء الوكيل المشتري عن الثمن صح عنه ما قبل قبض الثمن ومنه وبعد قبضه لا يملك الخط والبراء والاقالة
وبعد ما قبل الثمن حوالة لا يبيع كما بعد الاستيفاء من اذا كان للموكل الموكل بدين فيصير قاضياً دين نفسه
للموكل واذا قال واذا استقضى الثمن عن نفسه فلا يبيع واذا لم يكن عليه دين حتى وكاله فلا يبيع للموكل وفي موضع
قبض الوكيل الثمن ثم ومبداً وحطاً ان اضاف الى القبض بان قال وحبست منك هذا الثمن لا يبيع اجماعاً وان اطلق بان
وحبست منك عن هذا العبد صح كما لو كان قبل قبض الثمن والوكيل بالاجارة اذا فسخ بعد الاجارة صح لا يبرأ من المدة وبعد

للموكل

في قوله لانه فم البيع قبل قبض الثمن

ان الموكل بالبيع بائنه
شراء لنفسه

الاجرة ديانا كان او عيناً لبيع الشيء ولو ناقض وكل المتاحر من الارض والارض في يد الموارح جاز وان في يد الوكيل او
الموكل لا الوكالة استحقاقاً في الوكيل بالاجرة وفي المشتري عن الامام الثاني ان الوكيل انما يملك البيع نسبة اذا كانت
الوكالة للمنفعة اما اذا كانت للملكية كالمرأة تعقل غرضها لبيع لم يملك البيع نسبة وبه يفتي فان تعقيد المطلق بدلالة
الحاجة امر شائع فايض ولو جوزه النسبة انما يجوز به بالاجل المتعارف فان طول الاجوز وقيل يجوز عنده
وان طال المدة وعندهما لا بالاجل متعارف في تلك البسعة وفي الكافي الوكيل مطلق البيع يملك النسبة عندها
خلافاً لما في غيره من البيع بغيره نسبة جاز لا يبيع الا بالنقد فباع بالنسبة لا يجوز بغيره بالنسبة
بالف فباع بالنقد اصح لحصول الغرض وباقول من الغل لا يجوز ذكره في البيع الاسلام من الطي اوى لم يعتبر
هذا الشرط للجواز وفي اعتباره اختلاف المشايخ الوكيل بالبيع اذا باع النصف ثم النصف يجوز ولو باع
النصف للغير فذكر عند الامام وبالنسبة اذا اشترى نصف ثم جاز الا ان يشتري الباقي قبل ان يختصم اخره
عن الوكالة فقال الوكيل بعت قبل الغرض لا يصح قال الوكيل بعت منه وهو يتبعه وقال الامر عز لتكملي بصديق
الموكل الوكيل بعت العبد ببيع من نفسه لا يجوز وان باع من ابنه وابيه يجوز ان عتق انما عتق امره لا غيره في
المجلس ان امره بالنسبة فباع بغيره وان باعه بانه دينار وكان امره بدينار لم ينفذ عليه وان اخذ
اخره ان يبيع بدينار او كيل بقتة فباع بدينار لا يجوز ولو اخلف في الشراطة فالقول للموكل وكذا لو قال امرت بغير
هذا المثل فالقول له بغيره بدينار لا يبيعه الا بدينار ولا بد منه وكذا حتى تشمل لان النهي عام الا في حالة
ولم يجر به في هذا السوق فباعه سوق اخر يجوز ولو قال لا بعت الا في هذا السوق فباعه في اخر لا يجوز بغيره
فباعه من غيره لم يجوز ولو امر بان يشتري من فلان جارية معينة فاشترى من وكيله ومن رجل اشتراه منه جاز
وفي السلم اذا سلم مع غيره من ستم مائة مائة الف كالتواضع في غير ستم مائة وفي القيود على تحديد بغيره
بالنقد او بغيره من فلان ان يبيعه بالنسبة ومن غير فلان ويجعل على المسئولة كما في المضاربة اذا قال لا اشتري
الجزء ان يشتري غيره وذكر القاضي وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بغيره فلا يبيع الا بغيره اعطاء الفاعل يقضي
به دينه وقال او فاعله الدائن وخذ الصك فذره ولم ياخره لا ضمان ولو قال لا تدفع المالك حتى تاخذ الصك فذره
قبل اخذ ضمان وكذا المشتري في العين الى رجل يبيع له الى البايه ففعل الوكيل هذا اذا كان ربيع العذر بغيره الناس
في الفقه ولو وضع القدر لا يشتري من الفقه الا ضمان ذكره في المحرر وكيل زعم البيع وقض المثل وهلاكه عنده وصلة
المشتري من وان دفع الوكيل هذا لا يجوز بعد موت الآخر وانكر ورثته وصديق المشتري الوكيل فيما قال ان البيع حاله
فالقول للموكل استحقاقاً وانما لا يصح الا ببيعته يقيمها على البيع في صحة الموكل والوصي بعد بلوغه اذا قال
وقبضت عنه وتلف عندي وانكره البائع صدق في البداية المشتري وبيانه لافي حق الزام من على البسم الوكيل بالبيع
المطلق باع بالجار لا ولو كان جاز بعد اشتري من الوكيل بالبيع قبل قبض المثل او بعد عتق المثل رده على الوكيل بالنسبة
او النكول كان رده على الموكل وان باع رداً او كان يخاف من الموكل الوكيل بالبيع المطلق باع فاسترد وسلم لا يضر لانه حصل ما

في بيع الوكيل بالبيع يملك
نسبة ان

في بيع الوكيل من نفسه او بغيره

في بيع الماسود فباعه بدينار

في بيع من فلان عتاق

في بيع الا بغيره فلان

في قول اوصى بعت ماله وقبضت عنه
وتلف عندي وانكره بعد بلوغه

وكلمه والوكيل بدينار واما مائة فاستردا في الجاز استحقاقاً خلافاً لمحمد وعليه بغيره الى اجل فباعه بالنقد
قال طبرسي الا في البيع عدم الجواز اجماعاً ولو امره ان يردجه بلا سداد فرددجه بهم نفذ على الامر عنده خلافاً لمحمد
فروع منه اذا قبل الوكيل ائتمنه ما شئت له التوكيل فلو قال الوكيل الاول ذكر الوكيل له لا يملك الثاني توكيل ثالث
وفي الاقضية لو قال السلطان استخلف من سبت فاستخلف آخر وقال القاضي له ايضا استخلف من سبت لا يملك
ايضاً ثم روى الوكيل بعض الدين ببالخصومة وبالشراء سواء وكما لا يبيع له عود من وكيل الوكيل فكذا من وكيل
الامر وكيل البيع اذا قبل له عمل برائين فلو كان آخر وتعرف الثاني خيرة الاول جاز والعقد على الوكيل الثاني وان
باع الاول خيرة موكله فالعقد على الوكيل وخيرة الموكل وبغيره سواء وان باع الثاني بغيره الاول ولم يكن قبل
له عمل برائين اجماعاً ولو كان جاز والاولى الطلاق والعتاق والخلع والسكاح والكتابة
ان وجه الثاني خيرة الاول وكذا غايها جاز لا يجوز من غير السكاح والخلع والكتابة كالبائع وذكر القاضي وكل
الوكيل بالقرابة آخر له ذكر فان فعل فزوج الثاني خيرة الاول جاز وبغيره الوكيل الى اخره عند الموت كالتوكيل
ولو كان قال له عمل برائين فلو كان آخر فباع الثاني من الاول لم يجوز **فروع** الوكيل ببيع الدينار بالدرهم اذا باع
على الاستعانة بالناس في الاجرة عديم وكله بدينار بغيره بدينار وفيه كذا ثم نادت في حقه الى الدينار لا يملك بغيره
بالدينار الجاز لانه باع فزادت في حقه المدة لانه يملك بدينار فبذلك الامضاء ايضا وان سكت حتى
المدة بطل البيع عند خلاف الثاني ولو كان وصياً لبيع ان يبيع بدينار عديم وكله بدينار مطلقاً قال له لا يبيع اليوم
فباعه غداً من غير الوكالة جاز فكله بدينار بغيره بدينار وقال بعت عديك ولم يذكر ببايع ولم يعلم به
الموكل فقال لا جازت جاز بالبيع وكيل البيع وكل موكل يقبض عنه ان يقر له الا اذا خص الموكل معه في تأخير المطالبة
فالزم القاضي الوكيل ان يوطن موكله لا يملك عنه اذن ومحمد انه لا يملك عنه المسئلة الاولى ايضا ومنه في شرح الطحاوي
ثم الوكيل لو كان يبيع كمن لو قبض الموكل بدينار المشتري **فروع** وكيل استاجر من بعض العبد مائة يريد فيه فغاب
الاجير وضاع في يده لا يضر وانما ربيعت الدلال المعروف بغيره بدينار ميسروق وطلب منه الميسروق منه فقال
رددت على من اخذته منه بدينار اذا ثبت بالبيعة رده لا يجزى قوله كغاصب الغاصب اذا قال رددت على الغاصب
المحرر استرد حظه وامر اخر ببيع فباعه وسلم وغاب المشتري ولم يعلم عليه من الوكيل لان كسب العبد لولاه وامر
المحرر باطل فقد قبض لولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الفان لم يذكر كافي الغاصب مع غاصب ببيع مطابقة بينهما
ما الفان دفع اليه فقهه ليدفعها الى من يصليها ففروغ ونسي المدفوع اليه لا يضر كما اذا وضعه في بيته ونسي مكانه
قال الرجلين انما باع هذا جنوا جاز فباعتها باع جاز وقال وكنت هذا او هذا ببيع فلو باطل قال لو ابيع احد
او هذا او هذا جاز بغيره من جدي هذا فباع واحد معيناً منهم جاز ولا يصح للموكل ان يردقه الشركة في الامر
يتوقف والوكالة لا حتى لو قال وكلت ببيع عدي اليوم فباعه غداً يجوز ومثله في شرح الطحاوي قال ان وكيل عدي
في بيع عدي هذا صار وكيله في الغد وبعده لا قبله ببيع عدي او طلق امره في هذا ففعل اليوم لم يجوز وكذا طبيب الدار

في بيع الوكيل واستخلفا فاف
من شاء وقد مر به

محمد
نبيه

موت

في قول الدال بعد ظهور التولية
في بيعه ورواه الى صاحبه

في بيعه ليدفع الى من يملك
نقدته وشرا مرفوع

۵۹

في حال مع الوكيل والمصارف
ممن لا ينيل منهما هـ

في من يعق منه القوس اليسرى
ومن لا يعق فانه من مهمات

في ان الاربعين بكاء بعد
الما بعد من الغيب

في ان الوكيل ! يملك سقاط التمن
من التمن
الثاني

في صيغة اخذ الذين من المدبرون

2 به دعه منكر قتل

في قول بيت وفضيت النسي
ووفعت الى الموكل وفي اقسامه

الاقرب

به ان كان صدقة في قبض المبيع والموكل ان كذب لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل يرجع وان حلف لا و
 العبد واستوفى ثمنه فان فضل بقية على الموكل وان نفق عنهم ولا يرجع بالنقصان على احد فان كان اقر بقبض
 الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل لعدم الدفع الى الوكيل وعدم تقديمهما على الموكل اذ اقرهما بالقبض
 والدفع وحلف الموكل ثانيا فان نكل يرجع عليه المبيع له وان حلف لا وبلغ المبيع واستوفى ثمنه فان نكل ولو ان
 الموكل هو الذي باعه وكله بقبض المبيع فتم الوكيل القبض والدفع او الملاك عنده فاقول لم يبع عنه وبني
 فان وجد به عيبا ورد على البايع لا يرجع على البايع لعدم ثبوت القبض حقيقة ولا على الوكيل لعدم العقد بينهما او
 في دفع الثمن عن نفسه لكونه امينا وباعه الحاكم ووافاه عنه وردت فضلة على البايع ولا يرجع بالنقصان على
 المشتري الوكيل باع من الوكيل ثم استوفى من الوكيل على المشتري منه وعلى الوكيل على الوكيل فظهر فائدة
 عند اختلاف المثل ووجه الجامع باع جارية اشتراها من غيره وقضاهما اشتراها المشتري الاقله وقضاهما
 الحكم على عيبها كان عند البايع الاقله فان المشتري الاقل لا يرد على البايع الاقل والحمل المشتري الثاني
فروع اخرى قال الحاكم جعلتكم امينا في بيع المأذون للفرقاء لا يلحق العدة حتى اذا وجد به عيبا لا يرد على هذا
 الامين بل ينصب امينا اياه او غيره للردقة عليه وان امره بالمبيع للفرقاء ولم يقل جعلتكم امينا اختلفوا في انه
 ملل للعدة ام لا والوجه في صحة بيع الصغير باع الحاكم او امته للفرقاء لم استحق رجوع المشتري على
 الفرقاء وان كان باع الوصي لهم رجوع على الوصي وموكل الفرقاء وان باع امين الحاكم للوارث رجوع المشتري
 على الوارث ان كان اهلا ولا نصيب من يرجع عليه **فروع اخرى** الوكيل يبيع بملك من قبض المثل وفي المشتري
 وكل آخر بقبض المثل بلامر المولى ملكه فله قال الامام بعض الوكيل لا يقبض قال الحسن اذا ناله الموكل اعني المشتري
 عن دفع المثل الى الوكيل فدفعه من القابض وكل غيره وباع الثاني بحصة الاقله جازا الحق ببيع الى الاول
 فيما ذكره العتبات والى الثاني فيما ذكره في العيون لانه العاقد وفي التواضع عن الثاني وذكره العبد بلامر
 اليه ان الاول ان كان غير المثل او الموكل فباعه الثاني ببيع وان لم يجره الاول والطاوي لانه لا يجوز بفضيلة الاول
 ما لم يجره الاول والموكل قد كسر في الاسلام ان يبيع الثاني وان يجره الاول لا يجوز بلا اجازته ولم يذكر شرط
 غيره واكتفى بحصة الاول قال الحسن ليس في المسئلة اختلاف الرقابة والجواز بحصة الاول محمول على اجازته وبه
 عادة لان توكيل الوكيل بالحق بالعدم فكان فضولا فيوقوف على الاجازة وقيل فيه روايتان في رواية بشرط
 الاجازة وفي المتن احدى كيلي البيع او الاجازة عند حصة الاخر فان اجاز جاز وان غابا فاجاز قال الامام
 لا يجوز قال الكرماني هذا خلاف الاصل وقال الثاني يجوز وان احدهما الاخر بالعقد فعقد جازية دعائه وفي
 رواية لا ما لم يجره الحاكم الموكل والاخر ذكره في الامم العدة وكل بيع الرهن فباعه بغير العدل جاز الاخر بغير
 وان غابا لم يجره الا باجازه وان العبد من ثمنه فباعه الثاني بان يجره فظاهر وان يبيعه ففي رواية هذا الكتاب
 جواز كونه ربايه وقد حصل في دعائه غير هذا الكتاب لا بلا اجازته لانه قد يرد المثل من غير النقصان لا للزيادة

رجع الوكيل

ملو

ولعله لو ضرر به في المثل لزيادة وسعيه **فروع في المستفيض** المستفيض لا يملك الا ببيع ولا
 والبضاعة المطلقة كالوكالة المقررة بالمسئلة حتى اذا دفع اليه ثوبا ببيع كما اذا قال اشترى لي ثوبا ببيع
 وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا ببيع والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع
 والمستفيض لا الا اذا كان في الغطاء يعلم ان قصد الاستدراج او نفق على ذلك دفع اليه الثا بضاعة ليشتري له به
 دقفا فاشترى ببعده وانفق المبيع عليه في الكراء لا يضمن وان اشترى بالكل وانفق من عنده فبشر
 امره بالبضاعة غيره ان يشتري شيئا من ذلك المصروف اشتري بالبعض وانفق البعض في الكراء
 وانفق من مال نفسه في الطريق يرجع بالنفق من مال الكراء الاستحسان المشتري المستفيض ببعضها
 مات المبيع واشترى بالباقي وانفق في الكراء على الشراء يضمن علم بوثب المبيع ام لا وفي الكراء
 والنفقة ان علم بغيره والا لا استحسانا وكذلك المضارب يضمن ما اشتري بعد موت رب المال
 علم اولاد به الخزانة امره بشراء شيء في غير المحرقة اشتري فانفق في الكراء من مال يرجع استحسانا
 وان في المحرقة الا ان الفعل عاد فلا يكون بالكره فيكون الاذن ثابا وفي المحرقة النقصان او
 بالمرافعة الى الحاكم لتأجيله به فلا يرجع الوكيل بقبض الرقيق والرداة انفق على طعامه وسقيه ورجيه
 وحمل من مال فهو متبرع لا يرجع بغيره ام قضاء قال الوكيل اعمل براك فوكل لا يملك الثاني توكيل ثالث
 هذه المضاربة اذا قال اعمل براك فصارب للثاني ان يضارب الثالث كذا ذكر في المضاربة قيل
 الرواية في المضاربة رواية في الوكالة وفي الوكالة رواية في المضاربة فيكون على الرواية وفيه
 الدبر فرق بينهما وقال بغير المضارب لا الوكيل وهو الاظهر امر توكيل ان يبيع متاعه ويدفع المثل
 الى فلان فباع واخره اداء المثل حتى ضاع لا يضمن بتأخير الاداء لانه الاستاد لا يضييق في الاداء عليه
 عادة فلا يضمنه بالتأخير الوكيل يبيع رد عليه ببيع بكونه رد على الموكل لانه المردود بالتكول كما
 بالبيعة الوكيل بالشراء سلمه الى موكله وجد به الموكل عيبا رده الى الوكيل ويرده الوكيل الى البايع باع الوكيل
 بالعيب وسلم ثم ان الموكل اقر ببيع فيه وانكره الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شي لانه الخصومة فيه
 من حقوق العقد والوكيل اجنبى فيه ولو اقر الوكيل وانكره الموكل رده المشتري على الوكيل كذا اقران
 صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل لانتهاء وكالةه بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الا ان يكون
 عيبا لا يحدث مثله تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان امكن حدوث مثله المدة لا يرد على الموكل
 الا بجره ان يكون عند موكله ولا يخلقه فان نكل رده والا لزم الوكيل والرد على الوكيل مادام حيا
 عا فلا فان مات ولم تدع خلفا او لم يكن من اهل لزوم العدة بان كان محجورا يرد على الموكل ليس اذ فيهم
 بايهم فيما اشتراه وكيلا وفي سراج الطاوي وجد المشتري فيما اشتراه عيبا يرجع بالثمن على الوكيل ان كان
 نقد الثمن وان كان نقد الموكل اخذ من الموكل والوكيل بالشراء اذا سلمه الى الموكل لا يرد الا بضره الموكل

في ان المضارب يضارب
 والوكيل لا يملك

المستفيض يبيع المثل
 ما اذا كان له

في المردود
 بالوكيل

في منة الدين بين النفقة

في قبيل البيعة التي من مال نفسه

في ان ان كره في على المشتري
والبيعة على ابي بيع

في حال قبيل المولى دين عبده

فانما ما يجب على الوكيل رعاية
من قبيل ان الوكيل

ولم يذكر ما اذا انفق المولى على الوكيل واعطاه مولى الوكيل ثم وجد المشتري عبدا يرد على الوكيل ثم لم يذكر
افنى القاضي انه يرد على الوكيل للمرجع عليها ويرى وطلبت النفقة لا يبيع المتقاة بدين النفقة بل لا يرضى
الزوج بخلاف ما يذهب اليه الذين يرون النفقة اضعف فسادا خلافا لجنسها وسببها اذا كان احد الطرفين
والآخر زنا لا يقع التعاقب بل انما من عند رجل ودية والوديع عليه حين من جنس الوديع لم يصر قصاصا
بالدين حتى يمتعا وبعد الاجتماع يعيد قصاصا ما لم يحدث فيه قبض او ان يده يكتفى الاجتماع بلا تجديد قبض
يقع المقاصة وحكم المقصود عند قبضه في يده من الدين كالوديع الوكيل بالبيع يملك الاقالة كملك الوكيل
بالشراء ويستوى ان يكون الاقالة قبل القبض او بعده من غير عيب الوكيل بالمزاولة والمعامله عليه
قبض حقة رتب الارض لوجود قبضه فان وجهه للمعامل او اياه لم يجرى قوله في بيعها البيعة على المشتري من
مال نفسه لما لم يتنازل لياخذ من المشتري ثم انفس المشتري رجع البيعة على صاحب المتنازل لان الاعطاء كان بشروط
التمس له ولم يوجد وشاخصا جعل البيعة والسامير وكيل من المال كذا في العادة جرت عمل المتنازل اليهم للبيع
وتليد البيعة والسامير وكيل المشتري فان التليد يحمل المتنازل الى المشتري ويشتري منه ولذا قالوا البيعة
والسهم على البايع والشاكر دية على المشتري والآقارة على البتاعة لا يجوز ولا يطيب الاجرام لم يذكر وقتا
معلوما بان يقول استاجرته اليوم بدينار ليشتري لي هذه الانواب او يبيع فانه يجوز واستاجرته فيشتري له
ما شاء ثم يواسيه باجره لعله وذكر بكرة لا يملك المولى قبضه يومه المذخور اذا غاب عنه فوق الوكيل
بغير نفسه ولكيل الغيرة وفي الوكيل اذا غاب لا يملك المذخور اوله ومع ذلك لو قبضه المولى بغيره المذخور
استحق ان لا يكون على العبد من الوصول حتى الى المشتري وان كان عليه دين لا يبرأه لان الحق للمشتري والمولى
كالاجنبي وكله يبيع شي له حل ومثونه اخضر ببيع ببلدة فيها الوكيل والمولى حتى اذا حمل الى بلد اخر ضمن
فنازع وان لم يكن له فونة باع حيث شاء لا يملك المولى قبضه من المشتري وان كتب المالك باسم المولى لا يملك
به لا يخرج من ان يكون عاقدا والقبض من حقوق العقد وكله باي بيعه فسيئة من فلا يباع باجل من
غيره لا يجوز تفاوت في الذم محله فما اذا امره ان يبيع هذه الجارية التي لفلان فباع فلا جارية من غيره
وباع الوكيل المولى به من مشتري الجارية بغير حصول المخطوب وجلة الامراء كل ما فيه به المولى ان عقيدته
كل وجه يلزم رعاية الكد بالنفي ولا يبيعه بخلافه بدونه نظيره الوديع ان عقيدته كما حفظه في ذلك الار
يقين وان لم يقل لا تحفظ الا في هذه الدار لتفاوت الجوز وان لا يقيد اصلا لاي مراعاة كيفة بالنسبة فبا
بغيره يجوز وان عقيدته وجه دون جارية ان الكد بالنفي وان لم يوكده به لاي حال لا يتبعه الا في سوق
كراي عناية كله فقولته في سوق كذا فباعه في غيره يجوز وقدمه وكذا في الوديع اذا قال لا تحفظ الا في
هذا البيت يلزم الرعاية وان قال احفظه هذا البيت لا يلزم الرعاية وان لم يذرا صلا بان عقيدته صندوقا
لا يلزم الرعاية وان الكد بالنفي والتمس والكفالة مفيد من كل وجه فلا يجوز خلافه الكد بالنفي اولاد الاستعداد

قد يفيد ان لم يقبل الشهود وكانوا عدوا لا وقد لا يفيد فاذا الكد بالنفي يلزم الرعاية والا لعل بالبيعة والكيل
البيع قاله بعت وسلمه من رجل لا عرفه وضايع المولى قال القاضي بعض لان لا يملك التسليم قبل قبضه وان لم يبيع
والعلة لما مر ان النهي عن التسليم قبل قبضه لا يبيع فلا يعمل النهي عن التسليم لان لا يكون عند غاي التسليم اولى
وطنة المسئلة بخلاف مسئلة النفقة ويقتضي قولها في مسئلة بيع الوكيل باعته وحيان وباني عن كان جاز
بناز الى مراف وقال جامعا افتاده استت فقال لا اشتريها من رز يدتم فاشترها بدينار مراف ان لم يكن
على وجه الشركة فللمرأة وللعراف مثل ذمبه وان على الشركة وكان ذلك مصادرا لبيعتها فالشباب للمرأة بالنزاع
اجر المثل امره ان يحمل ثوبا من ارضه لغيره فحله وباعه فالعراف لما كان الارض لانه لما رضى بغيره يكون راضيا
بيعه وروى الحسن ان المأمور بشرائه جارية بناية دينار اشتراها بالدينار ثم قبضه مائة جاز وطنة الرواية
تخالف الرواية الطامسة ان الخلف من حيث الجنس مانع من النفاذ على الامر وان كان النفع بان امره ان يبيع
بالدينار ثم قبضه بالدينار وان كان قدر او وصفا لاجنس ان النفع نفذ على الامر وان اقر لا اقر لوامره
بالنفع قبضه بشعانة وفي اخره ان يملك كذا بجا بعة فلا يذوق فلا يبايع بغير قبضه كذا ثم بان ان باع
مخبرين فيبيع الوكيل باطل لانه ما باع فلا يذوق الوكيل لا يبطل حق المولى ولو باع فلا يذوق ويحاطه ملى
به ثم باع فلا يستين بعد ذلك فذكر لا يفرقه ولو ان فلانا باع كذا بغيره وكذا بغيره فباع الوكيل كل
كذا بغيره جاز وان باع كذا بغيره جاز ايضا استحقا لانه باع بغيره فلا **الخلاصة الوكيل**
بالشراء الوكيل انفق الدراهم على نفسه ثم اشتراها من غيره بدينار ثم اشتريه بالدينار لا لا امره
الختار وروى الاصل اشتري بدينارين من غيره ثم نقدت دينار المولى فاشترى بالدينار والمولى لا يفتقر
ولو اشتري ما امره وسلكه الى المولى ثم انفق دراهم الوكيل ونقد البايع فبخرها جاز وفي الجامع دفع اليه النفا
ليشتري به فاشترى وقبل ان ينقده للبايع مملوك من مال الامر وان اشتري ثم نقد المولى فملك الحق قبل
دفعه الى البايع عند الوكيل يملك من مال الوكيل وفي الجامع الاصفى وكله به ودفع النفا فاشترى ولم ينقد رجع
مرة فاد دفعه وملك ثانيا لا يرجع اخرى والمضارب مرارا والكل من المال وكيل بيع الدينار امسكها وباع
ديناره لا يبيع وفي النوار اعطاه دينار العطاء دينه والاتفاق على عياله فامسكها وعرف دينار نفسه جاز
استحقاقا وفي العيون امره بصدقة الف واعطاه فانفقته وتصدق بالف من هذه الجوز وبعض اوابا بقة
عنده وتصدق بالف من هذه جاز استحقاقا وفي المشتري امره ان يقبض من مديونه الف وتصدق فصدق
بالفقه عنه ليرجع على المديون جاز استحقاقا امره بشرائه جارية بالف فاشترى فقال الامر اشتريتها
بنصفه وقال بالف ان ساوت الا ان فلما امر بالقول وان ساوت نفسه فالقول للامر وان كان لم يدفع
المشترى فالقول للموكله الكالين امره بشرائه مائة الف وذكر المشترى اولاد والانصفه فالقول للامر امره بان يشتري
بما عليه من الدين هذا العهد ويستمع فلا يفعل جاز وان لم يعين العهد والبايع لا عنه خلافا لخالق المولى

فقد سئل

في من النسيان المجدد في ارضه رمل
الامر ببيع فباع ولم يبع

عطاء مائة الف فباعها
ودفع فاشترى

في انقبض من مديونه وتصدق به

فقال المشتري بالف و

قاله

في انوار افهامه فاجته و بينه

في العنق التي يتبين فيها الفخمة

المكمل والدسول في الفصاح

في رد المغييب الى وقتها الموكب

في ما يتخذ على الامر والامور

قيام القرينة وكلمة بالطلاق فطلق الموكل وانقضت عدتها ثم نكحها الموكل وطلعتا الموكل لا يقع ولو طلقا
والعدة قاعة من طلاق الموكل دون الثلاث يقع الموكل بالطلاق طلقها في سكر لا يقع لان وقوع
طلاق السكران عقوبته عليه قال الفقيه هذا خلاف الرواية والدرية ويقع طلاق الموكل كما يقع
طلاق الموكل في السكر ولان التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ التوكيل ومن قال بغيره ان قلت
لا حرج ان يتطابق في طلاق فقال في كل الفيد في حال السكر يقع كذا منا وكيل العتق قال اعقبتة امين
وكذب موكله فالقول للموكل ولو اعقبتة اجنبى او طلق فاجاز وكيل العتق او الطلاق لا يقع لان
المطلوب عبارة وكذا لو توكل الموكل فطلقها الثاني بحرفة الاقل لا يجوز التوكيل بالكتابة وقضى بطلانها
اذا قال كاتبت وقضت بطلانها فالقول له في الكتابة لا في قبض بطلانها اما لو قال كاتبت ثم قال قبضت
بطلانها ودفعته الى المولى فهو صحيح مصدق لانه امين قال لامرأة العتق دخلت الدار فانت طالق
فاجاز الزوج فدخلت الدار وطلعت حل ان التوكيل باليمين بالطلاق جائز ومن قال ان امرأة زيد
طالق او غيره حرق عليه شئ الى بيت الله ان دخل منه الدار فقال زيد نعم كان بكلمة لان الجواب يقتضي
اعادة ما في السؤال ولو قال اجرت ذلك فلم يقل نعم فمؤم يحلف على شئ ولو قال اجرت ذلك على ان
الدار والرجعة نفسي ان دخلت لزوج وان دخلت قبل الاجازة لا يقع شئ لان العتق يقتضي شرط في
المستقبل وانما يصير هذا امينا عند الاجازة فيحقق عليها فدرعي شرطها بعد الاجازة بخلاف البيع
الموقوف على اجازة المالك حيث يعتبر من وقت العقد لانه وقت الاجازة حتى صار الزمان الى المصلحة
قبل الاجازة بعد العقد من اضيف اليه العقد والفرق ان كل مقوف توقف حكمه على شئ فيجعل ذلك المقوف
معلقا به لان في جعله سببا من وقت وجوه تخلف الحكم عن السبب ثم كل تصرف لا يحتمل التعليق كالبيع وكذا
تعهد جعله مطلقا فاعتبرناه سببا من وقت وجوده متاخرا عنه حكمه الى وقت الاجازة فعند الاجازة
استند الى وقت العقد اما يحتمل التعليق فاعتبر فيه معنى التعليق فكانت علقه بالاجازة من وقت الاجازة
حكمه كما هو قاعدة التعليق الظاهر في النكاح الموقوف لا يقع خلاف الاعتاق في البيع الموقوف نحو اعتاق
المستتر من المخاصمة كانه بالطلاق امراته وقال لا يطلاق احدكما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الآخر
او طلق احدهما فاجاز الآخر لم يخر لانهما لم يجتمعا وكذا التوكيل بالعتق ولو قال طلقها جميعا ثلاثا
فطلق احدها طلاقا ثم الآخر طلقته لم يقع ما لم يجتمعا على الثالث قال لامرأته طلقا انكما ثلاثا وطلعت
احدهما نفسها وصاحبها ثلاثا طلعتا لكون طلاقها نفسا يخص بالجلد محله وصاحبها فانما لا يخص
ولم يناد ان شئنا فطلعت احدهما لانطلاق الاخر فعد به كلاما طلقا انفسكما ان شئنا طلقا فكما
والوجود من احدهما نصف الموطا بالطلاق اذا خالف على ما ان كانت مدخولة فله في الشتر
وان غير مدخولة فله في خير وعليه كذا المشايخ واختاره الصغار وقال طهيد الدين لا يقع في غير

في عدم وقوع طلاق الموكل
السكران حال سكره

رجلهم

قال لامرأة العتق دخلت الدار
فانت طالق فاجاز الزوج

قال امرأته زيد طالق وعنده
حطب المشي الى بيت الله ان دخل
منه الدار فقال زيد نعم

ان كان العقد والى بعث من وقت
الاجازة وان بعث من وقت العقد

في حال طلاق الموكل بالطلاق

المدخولة ايضا لانه خلاف فيها الى شتر وكيل الخلع خالف ومن صح وان لم تأمره المرأة بالطلاق وكذا
يرجع قبل الاداء والتوكيل بالنكاح نكح ومن البصاق صح وتخير المرأة بين مطالبة او الزوج فاذا
اخترت من التوكيل على الزوج وعن محمد بن جلال له اجماعان وكل من طلقها رجلا واحدا بعثت عنها فقال
التوكيل اختلفت احدهما ومات قبل البياض ففي القياس لا يقع شئ من واحد منها لانه وكلمة بعثت
مخبر ولو اوقعنا عتقا صهما كان معلقا بالبيان والمعلق غير المنجز وفي الاستحسان يقع نصف
منها ويسعى في النصف لكل منها لانه اعتاق المجهول مخبر في حق المعتق وان كان تعليقاً في حق المولى قال
زيد واطلاق كثر فقال اليك الحكم فقال لما كان الحكم لم يطلعت لا يقع التوكيل بالخلع لا يمكن قبض البدل ولو خالف
على قليل جازعته وعندهما الا بامتناعين وكلمة بطلاقا فاني ان يقبل بطلت الوكالة وان لم يقبل التوكيل
ولا ردوت حتى طلقها يقع استحسانا طلق امرأتك فطلقها ثلاثا فان كان نوى الزوج الثلاث طلعت
والا لا تعد وقال لا يقع واحدة وكلمة بطلاقا جاز فلو طلقها التوكيل لثنتين صح الواحد الثاني وكلمة ان
من بلدة فلا توقيلة فلا تفرج من اخرى لا يقع وكلمة بان بزوجها وبأخوها فزوجها ولم يفرج
بحوز اذ زوجها التوكيل باربعه ومهر مثلها الففالة لا رضى به بحوز عتقه بناء على ان التوكيل بالبيع ملكه
بما عتق وحيا وان زوجها من غير كفوفها مختارانه لا يجوز لانه لا يملك تزويج نفسه ما من غير كفوف فلا يملك
التفويض وان القول للكنة امر او مقهور او ممتن جاز وان خصيا او عتقا يجوز ايضا ويؤجل كالزوجة نفسها
منها وان تزويج بنفسه لان مقترن لا تزويج كتاب **الكفالة تحت فصول الاول** في
المقدمة وفيها حكم والناظرة من لغة الضم وذلك قد يكون في المطالبة لاني اصل الدين كافي التوكيل الموكل
الدين للموكل والمطالبة للتوكيل كذا اصل الدين في ذمة الاصيل والمطالبة على الكفيل والثاني ان يكون ممتنا في اصل
الدين فيكون ضم ذمة الى ذمة الاصيل في اصل الدين والاستيفاء من واحد كالمخاصمة الغائب وبكل
قابل والاحكام شاملة لها لكن العتق انما الضم في المطالبة لاني اصل الدين ثم من يقع في الاعيان المضمونة و
بالضم عند قياسه كفاية المال اذا جاز المكفول به جسد الكفيل وطولب وهذا اذا كان محمولا عند غير هذا
الحكم اما اذا كان عند غيره من الجسد وسلم اليه ثم يبيعه بحسب فان كفل بنفسه محمولا وغائب صح فان كان
المكفول به غائبا في بلد آخر وعلم به اى كم او بر من عليه اجل القاض قدر الدعا وبالحسب فان جاء والا جاز
المكفول به غائبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على ارضه يحمل كالموت ولا يجب ويطلب الكفيل لا يموت المكفول به كفل
ثم اقر الطالب ان لا يرضى قبل المكفول به لانه ياخذ الكفيل بسلام ولا يبرأ ولو قال الطالب الحق لي قبل المكفول به
للمض من جهة ولا من جهة غيره لا يبرأ ولا يبرأ ولا يبرأ لانه يرى من الكفالة كفل بنفسه غير ومات العتق
ان كان المكفول به كمالا على العتق بغيره فان رقت العتق لا يبرأ ومن فتمت وعنى محمد اقر عليه عتقه غير فقال
انما امر العتق الذي يبرأ عليه فانه حتى ياتي بالعقد ويبرأ من انفسه فان لم يات به فاستحقه بيمينه من فتمت

لا يرجع

وكذا موكله
لا يقع وكيل
البيع قال
بعته امين

في حال طلاق كثر فقال اليك الحكم
فقال ان طلعت شتره الطلاق
في حوز المولى على قبيل

الطلاق لا يبرأ منه
فقد طلق امرأتك

في بيت

في حال النكاح تحت الكفيل
الاجازة

موت

في حال فاما من قبيل

او عليه غيبه وموته عنده فقال خله فانما ضامن يفتنه بوجوبه في الحال ولا يحتاج الى الالفاظ بالبينه
نوع في الغايه كقولهم سلم اليه وقال خله فانما ضامن كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
او كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
الذي كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
او كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
للمعلم ان المواعيد بالكتا صور التعليل يكون لازمة فان قوله انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
الدار فانما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
لا تكون كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
است من يدعي ان يكون كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
او على تعريفه اخذوا وذكر القاضي اشيا فلان برئت قال ابو جعفر كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
الاقل اقرب الى العرف ولو قال فلان اشيا است او اشيا من است يكون كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
بعض است كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
قالوا لو قال فلان اشيا است او اشيا فلان برئت يكون كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
الامام محمد بن الحسن بن الجرجاني انه اذا قال انما ضامن معرفه فلان على قول الامام وابي لا يكون كذا في او
قوله الثاني كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
شهر لم دفع اليه قبل شهر برى واراد ان المكفول لا يقبل لم يذكره السرخسي وفي شرح الشافعي في حجة تسليمه بعد
الشهر كما لو كان يومين من قبل كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
قال الفقيه ابو الليث الفتوى على انه لا يصير كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
ما قاله البعض انه كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
الا ان ينوي الوقوع في الحال انه لا يصير كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
يصير الامر بعد ما من الحال الى شهر لان الطلاق لا يحتمل التاخير والامر بحمله وكذا في كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
ولا يفتي بقول ان كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
يصير كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
لكن اذا اجل الكفيل يرجع عليه بدين موقوف اذا اجل خيره الطالب على القبول وقال في الاصل الكفيل بالموجب
اذا اجل لا يرجع قبل الحلول ووجه الثاني انه كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
الا انما نعتي اذا مضت المدة يخرج حكمه عن الكفالة احقنا عن خلاف جواب الكتاب وجرت قريته انه اراد

او

بوته في

في ان قول فلان اشيا است او اشيا فلان برئت

فلان او ضامن لانه
ادكر عليه او على منزله
لا يكون كذا في او لو قال
انما ضامن لم يعرفه

الجرجاني في

دلم

في عدم قبول الطلاق التاخير
خلاف الامر وكذا في

جواب الكتاب وفي السيد كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
فكما قال ومثله المنقح قال بديري فتم قوله فلان راك فدا بوسيدكم كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
لتاقت الكفالة بحله فقول كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
بعده فان قال الى شهر يطالبه بعد شهر قال كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
ان توكيد سأل انه يطالبه في السنة لا بعدها وليس كذلك بل الامر بالعكس الا ان يريد في الكفالة حركه كذا في او
بتواري مشي فطالبه في السنة وبعدها ولو قال هر چه كاه خواهي اسس بتواري مشي لا يطالبه في السنة
يطالبه بعد ما ولو قال هر چه كاه خواهي اسس بتواري مشي لا يطالبه في السنة قال كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
تو فلان را بديري فتم قاده روز يصير كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
الى الحاكم لخرج عن الكفالة ولو قال بديري فتم تو فلان راده روز يصير كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
كفيله وذكر القاضي ان كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
ومى قبل التاخير ولو كان انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
ولا بعدها نوع آخر اذا كان المكفول غائبا في باطله خلافا للثاني اجمعوا انه لو اخبر عن الكفالة
حال غيبته يجوز ولو كان المكفول غائبا فكفل واجاز الطالب ولو حاضرا جاز وان قبل على الغائب
المجمل قابل توقف وان لم يعلم عنه قابل بطله عند ما وفي بعض الكتب الفتوى فيه على الثاني ولو قال الطالب
اخبر عن الكفالة حال غيبته المكفول له جاز وقال الكفيل كان اشيا فاقول للطالب فان قبل او خالف
الفتوى عن الطالب بان قال لا يصح فلان او اضحى فلان فقال خلت توقفت على اجازة الغائب للكفيل
الخروج عنها قبل اجازة الغائب والعقوى لوجه الوقوف لا يبره واذا اطلب المدعي ان حال غيبته الطالب
لاسان تكفل عني بما على من الذين لفلان فقال خلت فان كان المدعي صحيحا لا يتبع وان كان مريضا
قال ذكر لوارثه نعم استحقاقا غيبته الطالب وان لا جنى اخلف فيه ثم هذا يقرب من امرين وان لم
يسم الدين والدارين وما لا مانا لا يتبع اقر العقب بعد بلوغه بالكفالة حال صباه او المصغى عليه بعد اقامته
انه كفل حال اعادة لا يبره وان ادعى الطالب انها كانت بعد البلوغ لم يقبل الا بالبينه ولا يبره الكفالة من
واما من العبد فتحة بعد العتق ولا يتبع كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او
او جاز وكذا المعتق والمهرسم وكذا الاب اذا دخل ابنا له في الكفالة لا يبره وليس للكفيل ان يطالب
المديون قبل الاداء وان الكفالة بالامر ومع ذلك لو اذاه الكفيل ليس له ان يستبد ما لم يوده المكفول عنه
الى الدارين وان تعرف فيه الكفيل ورجح ان كان اعطاه على وجه الرسالة لا يطيب الرجح للكفيل فقد كان او
وان اذاه على وجه القضاء ان كان من الفقود يطيب وان لم يعرفه عند ما لا يطيب واختلفت الروايات
عنه في رواية شريف بالرجح وفي اخرى يبره الى المكفول عنه ويطالب المكفول عنه بالخلاص ان لم يبره وان

في ان اذا مضت مدة الكفالة
في ان اذا مضت مدة الكفالة

في ان اذا مضت مدة الكفالة
في ان اذا مضت مدة الكفالة

في ان اذا مضت مدة الكفالة
في ان اذا مضت مدة الكفالة

الصبي

في عدم جواز كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او انما كذا في او

في ان اذا مضت مدة الكفالة
في ان اذا مضت مدة الكفالة

حتى يحبس ولو سبب رب الدين الدين لادها فكذا لو مات الطالب فوريه اعدا
ابرا الاصيل يرى الكفيل لا يمكن ان يرضى الاصيل فلو ما خيره عن الكفيل لا يمكن ان يرضى الاصيل ورضا الاصيل
رضا في حق نفسه وبطلب به وطلب به في حق الكفيل فلو ما خيره عن الكفيل لا يمكن ان يرضى الاصيل ورضا الاصيل
بطل الابراء في قول الثاني خلافا لغيره وان ابراء الاصيل ومات قبل رقة وقوله فلو ما خيره عن الكفيل لا يمكن ان يرضى الاصيل
الكفيل باحضاره ما يمكن وبطلت يموت المكفول عنه وبطلت لم يضر عجزه والكفالة الى الحصاد جازية وبتنا
اقبال الحصاد ولو اني ان يضر السماء او يهبط الريح لامات ولم يترك شيئا فكفل بالدين كفيل لا يضر عنه خلافا
كل ما يمكن تحصيله من الكفيل تحت الكفالة به والا لا فصح بالقرن لا بالمبيع استاجر دابة الى بغداد او خياط
للخياطة فكفل بمحولة وخياطة لا ولو باجباطة او محولة صحت وبالعقد باطلة وبالحلص ايضا عنه وقال
تصح بالحلص قال لم يلزم غير عية خلة فانا او افكر خا بذاكر لم يكن كفيلا ولو قال فلان او افكر في القياس كذا
وفي الاستحسان كفيل بالنفس عن غيري قال الطالب ضمنه كذا على فلان انا اقبضه منه وادفعه اليك ليس بكفالة ومعناه
ان يتقاضاه لان يدفعه اليه فاقبضه منه على هذا معاني كلام الناس وعنه ايضا غيب الفاقفاله المالك فقال رجل
لا تقبله وانا ضامن ان اخذها منه وادفعها اليك لزمه وان كان الغاصب استملكه ومضاهيا فلان باطل كذا
كان على ضامن التقاضي وان كفل عن رجل ما لا يغير امره فلهذا الخبر فاجاز ثم ادعى لا يرجع لانه لم ينعقد موجبا فلا
يتقبل كفل بنفسه على المكفول عنه اذا غاب فلما عليه فغاب المكفول عنه لم يرجع وسلك الى الدين لا بداء لانه
المال بحلول الشرط لم يلزم فلا بداء الا بالاداء والا براءة وكذا اذا قال الكفيل اذا غاب عنك ولم افكر فانا ضامن
المال الذي انا اذا قال ان غاب فلم افكر به فانا ضامن بما عليه فان هذا على ان يوافي به بعد الغيبة وعن محمد
قال ان لم يدفعك يد يترك ما لك ولم يقبضه فلو على ثم ان الطالب تقاضي المطلوب فقال المديون لا دفعه اولا فقبضه
وجعل الكفيل الساعة وعنه ايضا ان لم يعطك المديون يد يترك فانا ضامن انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه
وكذا اذا مات المطلوب بلا اداء وفي التقاضي ان تقاضيت ولم يعطك فانا ضامن فانت قبل ان يتقاضاه
ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضي قال انا اعطيتك فان اعطاه مكانه او ذهب به الى السوق او منزله
واعطاه جان فان طال ذلك ولم يعطه لزم الكفيل عديا دون مديون طالبه غريمه بكفيل خوفا من ان يعقبه
مولاه فقال رجل ان اعقبت مولاه فانا ضامن جازت الكفالة دفعه الى محجور عتله لينفقها على نفسه فقال انس
كفلت بهذا الشرع لانه لا ينفق لانه ضامن ما ليس بمضروب فان ضامن ما ليس بمضروب فان قبل الدفع بان قال ادفع المشرق
اليه على ان ضامن كذا بهذه الشرع يجوز وطريقه ان يجعل الضامن مستقضا من الدافع ويجعل المصبي نائبا عنه
في القبض وكذا المصبي المحجور اذا باع شيئا فكفل رجل بالدين ككفيل لا يضر عنه لا يلزم الكفيل الفرض ولو ضمن الضمان
بعينه كان ضامنا والكفالة للمصبي التاجر صحيحة لانه يتبرع عليه وللمصبي انما قل غير ان تاجر فيه روايتان

في ابراء الاصيل وهو وارثه
الابراء
وان اخرج الاصيل فموت فموت
الكفيل لا يمكن

انه يوافق الكفيل بالنفس
عنه عية الكفيل عنه

بالنفس
في ضمنه كذا على فلان اقبض
واو مع اليك

عليه
ان غاب ولم يترك فانا ضامن

في ضمان المحجور من الصبيان
والعبد ونحوه ونحوه

وكفالة العبد وام الولد والمدبر عال او نفس بدون اذن المالك لا يجوز في حق المال وفي حق نفسه صحيح
يوخذ به بعد العتق وان باذن المولى ولا دين عليه صحت بوضاه وبيع في دين الكفالة وان كان
عليه دين مستوفى لم يقع في حق الغرماء وان باذن المولى فاذا ادعى ديونهم اجزها الزوال للمانع
وان كفل باذن المولى بنفسه لم يرضى لم يرضى وان باذن المولى الاقل من قيمته
ومن الدين والطالب ان شاء اتبع المولى وان شاء العبد فاذا ادعى احد ما رجع على الاصيل ان الكفالة
بامره كفل عن اناس بماله عليه الى سنة بحسب الكفيل بوجله وان كان على الاصيل حال او ان مات الكفيل
يؤخذ من تركته ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الموت الذي وقته وفي الثاني فيمن قال
انا كفلت به متى طوبت به في اجل شهر صحت فاذا طال به فله اجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم
الشهر من المطالبة الاولى لم تسلم ولا يكون المطالبة الثانية تاجيل فاذا دفعه اليه ان قال عتقه
برئت اليك منه فهو بري فيما يستقبل وان دفعه اليه ولم يدعه فله ان يطالبه نائبا اذا كانت بكلمة كلما
لان كلمة كلما يقتضي تكرار المطالبة فيقتضي تكرار الحوالة لزمته بالمطالبة السابقة لا على موافاة تلمزمه
بالمطالبة اللاحقة وانما يدعى ذلك بالابراء الصريح فاذا ابرأ اليه حين الدفع فقد جازى ابراءه
فاذا لم يصحج بالابراء وطالبه نائبا فله اجل شهر عند كل مطالبة لم يقبل به دفعه لكن المعتد هو الطالب الاول
بعد الدفع لانه قبل الدفع موطأ بالطلب الاول وان قال كفلت بما لك على فلان حاله على انك متى طالبتني فلي
اجل شهر فبذلك جازى معنى طالبة به فله اجل شهر فاذا مضى فلان ياخذ منه متى شاء بالطالب الاول فلا يكون
له اجل شهر آخر وان كفل به حاله لم يقبل متى طالبتك فكل اجل شهر ثم لقي الطالب المطلوب وقاضي طالبتك
فلكل اجل شهر هذا كلام باطل والمطالبة متى شاء وعن الامام قال كفلت به اليوم على ان يبرئ اذ مضى
اليوم او قال على ان يوافيت عند الحاكم فانا بري فمضى او وافي عند الحاكم برئ وكذا يستقرى لغيره بان
ولم يدفع اليه شيئا فاستقرى ثم قال رجل للبايع ضمنته كذا عن المشتري الا انك انك عليه فاذا دفعها الموكل
الى المشتري فانا ضامن برئ فالضمان جائز والبراء باطلة لانه لا عمل بين البايع والموكل فمضى الا انك وذكروا
انه يدعى لكن اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع فانه ذكر وكان الموكل جلا للمشتري عليه لو غير هذا
فاختلف الجواب لهذا لا يرى اذ من قال ضمنته كذا عن فلان انك فاذا قدم فلان فانا بري منه ان كان
غير عال به بالف كجز شرط البراءة وان كان فلان اجنبيا ليس بينه وبين الطالب المطلوب عتق في مله
الا ان يقع الكفالة وبطل شرط البراءة وذكر مسألة تعليق البراءة وفي المسئلة محله انه قال لعمري اذا جاء
غدا فانت بري من هذا المال لا يدعى وان كان اصل المال عليه من كفالة يدعى وكذا اذا قال ان قدم فلان
فانت بري من هذا ايضا اذا شرط الكفالة على هذا فموت جازي وان قال بعد وجوب الكفالة هذا لا يجوز لانه
براءة الى اجل وفيه كفل بماله على ان يرضى سلم اليه نفس المطلوب فهو بري من كفالة المال فموت جازي فاذا سلم

في حقه ان يكون المال على الاصيل موطأ
وعلى الاصيل حاله

ما يقبل عنه كالكفيل بالمال

في ابراء العبد والابناء
والا براءة العتق

كلما يتكرر الطلب يدفع اليه
يدعى عن الحوالات للمدعي

المطلوب الى الطالب برك فان استوفى الطالب من المطلوب قبل ان يسلم النفس اليه لم يسلم النفس المطلوب
بما ادى اليه الكفيل بالفساد او شئت بالبينه عند الحكم قال خصاف لا يحسب فيها اول مرة وفي طائفة الرواية
انه كذا كذا الاقرار في البينة بحسب كذا اول مرة غاب الكفيل عنه اذا علم مكانه اقله خرج معموده في كل حين
الى مكان اهل الحكم الكفيل الى ان يذمت ويأتي به ان اراد الكفيل الذهاب اليه وان ارجع حتى يحكي به وان
لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يحسب ويجوز ذلك كونه في الخزانة بحسبه الحاكم على تسليم الكفيل به الى الطالب
يعطى الكفيل بالاجابة على اعطاء الكفيل فان قال لا علم لي بكان الكفيل به ان صدقة الكفيل لم تسقط
المطالبة ولا تجبر حتى يظهر غيره ولا يحلف طلب من غيره قرضاً فلم يقرضه فقال رجل اقرضه فاقرضته فانما
ضامن فاقرضه في الحال من غير ان يقبل ضمانه مخرجاً يجهل ويكون هذا القدر الكفالة ببدل الكتابة ولا يملك للمولى
على المكاتب سوى بدله لا يملكه لان المولى لا يتوجه على عبده دين ولا ينفق نصفه لا يمكن ايجاب مثله على الكفيل لانه
اذا جبر سيقطع عنه بدل الكتابة ولو كان المكاتب على رجل خافه فضمنه مولاه من مكاتبته او دين سوى
ذلك جاز لان ذلك حال واجتنب على الكفيل وهذا امر من ان يدفع ما عليه مولاه ولو للمولى دين على ابنه او
عبده فكفل رجل لم يجز لانه من دخل في كتابته فهو مكاتبته مولاه وبدل السعاية كبذل الكتابة لا يجوز الكفالة
عنده حله فيما حله ما اذا اعتق عبده على ما له فكفله رجل حيث يقع ادعى رجل قبل صبي وكفل به رجل بعينه
وليه جازت ويواظبه الكفيل لانه تسليم النفس للجواب لازم على الصبي حتى يحضر ما دونها ويحضر وليه
ان لم يكن ما دونها فالتمزم الكفيل ما لم يزل عليه وتماجر في فيه النيابة فان طلب الكفيل ان يحضر مع الصبي
الى خصمه لم يواظب الصبي به وان كان للصبي طلبه كذا لانه قوله لا يلزم عليه شيئاً الا ان يكون تاجراً ما دونها
في يكون قوله ملزماً فيؤمر باحضاره لانه اذ خله في منزله العدة فيؤمر باحضاره لانه تسليمه الى خصمه وكذا
ان لم يكن تاجراً او ادعى عليه رجل ما لا يطلبه من رجل ان يضمنه فضمنه جاز ويؤخذ الكفيل والكفيل بالعب
العلم به لانه لا ياب ولا ياب عليه فيما ينفقه وهذا تمام نفعه فله ان ياخذ الاب حتى يحضر ويدفعه اليه ويحصل
من ذلك ان امر الاب بما جاز عليه صار مطلوباً به وكل حق كان الاب مطلوباً به يؤمر الاب بادائه من مال الولد
كما لو شئت عليه دين بالبينه والوصي في ذلك كالأب واعتقوه كالصبي لرجل على آخر الف درهم كفيل بالامر فصالح
الكفيل الطالب على ما يات على ان ابراء الاصيل جاز ثم يرجع الكفيل على الكفول عنه بما يات لانه رجوع الكفيل
باعتبار ثبوت المكمل وذلك بان يوثق بالاب الذي ابراء واسقط عنه وان صالحه هل ان ابراء الكفيل خاصته
من الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بما يات ويرجع الطالب على الاصيل بما يات ولو صالح الكفيل على ما يات على انا طلب
الكفيل تسعاً يات يرجع الكفيل على المطلوب بالانفك والوصي الطالب الكفيل على عشرة دنائير او باع بعشرة دنائير
وكذا كل صالحه عليه من مكمل وهو زود بعينه وجوان او عمن او صالحه يرجع بكل الان على الاصيل ولو كان كفايل
آخر وكل من اصاب من عن صاحبه فصالح احد مال له يرجع على صاحبه بنصف حاصل لانه الصلح او البيع بمنزلة الاداء

وام يملك مكان الكفيل له وانفق
لا يحسب الكفيل ويجعل كونه
في الكفالة من التوضي وبذل الكتابة

اصل
للكاتب

في الكفيل على ما يات في قوله

في صلح الكفيل الطالب عن الف على
مائة دينار ابراء الاصيل

في حق الرجوع على الكفيل معه وفي قضاة على ما بين حسن كفل بالمال لا بد من قبول صاحب الحق او قبول احد عنه كان صاحب
الدين حاضر او غائب وعند الثاني لا بد من قبول القبول كفل بالمال ورضى به الطالب فلو قبل بغيره كماله خطأ لان الرضا
به قد يكون بالقبول والحاجة منها الى القبول باللسان فلا بد من ان يقول قبلت او ما جرى مجراه وفي الزاد
لا يفي كفاية الكفيل كالا يبيع بغيره وكذا كفاية المدين من الثلث اذا ادعى على عبده قبلت وليه فكفل به مولاه جاز وكذا
كفاية المولى من عبده جاز وان ادعى المالك عن عبده لم يرجع قبل الفسخ وبعده كفل المولى عن عبده بدين ثم ابراء صاحب
الدين للمولى لم يبراء العبد لانه المولى كفل بخلاف الهبة للكفيل لانه الهبة يملك ولا يمكن تقييده الا بالقول الى ذمة الكفيل
فلهذا اسقط عن الاصيل فاذا ابراء فاسقاط محض واسقاط المطالبة بدونه اصل الدين صحيح كفل بنفس عبده وصلى
ما قاب عليه وغاب العبد وموت جوفاته المولى يواظبه بكفالة بنفسه فاذا حضر فغرم وقضى عليه بما لا يواظبه المولى
ايضا صار المولى رجلاً وطلب منه ما لا يواظبه رجل فلهذا لم يخطئ من قال القاض ليس على تولى لانه ليس للمولى عليه
قال من الاسلام والقاض يملك المطالبة لانه المطالبة الشرعية كالمطالبة الحسية وقد مر الكفالة بالامر من حكم الزمان
والاقرار اذا قال من عن كذا فلان اذا قال من عن كذا فلان الذي لا يرجع لانه يحتمل ان يكون بالبرق
وبغيره فلا يرجع بالشكر بخلاف قوله على لانه لا يظن يد على الضمان وفي الخطب امر رجلاً ان تكفل عنه فلان ككفل
لا يرجع بما ادى على الاقرار في العلم الذي ان قوله ان في عبده ما على فلان كفاية وافق النجاشي في قوله ان في عبده ما كمال
على فلان قال لا يكون كفاية لانه قريباً وبه ان يافز من الحديديا ويعطيه دينه ولا يقبله من الديناري اي مال
برق لا يكون كفاية لانه لا بد من شيء معلوم فلا على الكفالة الوفاء للمالك على فلان ان من قبوله كذا لا يكون كفاية
وقد ذكرنا مردي ان يكي ده دينار من بايست فقال رجل لصاحب المال من هذا كرم وبذير فتم كبايع وبزير فوم
وان ماله يتوذيتم او قال ضمنت ان اخذ المال من تركته واوذيتم الكفالة وان ضمن على ابيع ما لنفسه
بوجه هذا المقدار ربيع ويجبر على البيع وقضاء المقدار كفل على ان ياتي بخمسة ايام او اكثر في خلاف البيع لانه
منها على التوسع وكل رجل رجلاً ان يافز من فلان كفيل بنفسه فاذا كان كفايل الوكيل يافزه دون المكل
لانه اصاب العقد الى نفسه بقوله كفل لي والزم الكفيل تسليم نفس المطلوب اليه وان كفل به المولى اخذ المولى لا الوكيل
لانه جعل رسولاً والكفيل التزم التسليم الى المولى فان دفعه في الوجهين الى المولى برك والكفالة بحسب الطائفة
وان كان المطلوب غائباً وجوز الاقرار بها بيمينه الطالب وقد مر كفل بحسرة الطالب والمطلوب بغير امره ثم رجع
المطلوب ثم قبل الطالب يرجع ان ادى وان قبل الطالب الكفالة او لا ثم رجع بها المطلوب لا يرجع لانه عام ما يقول
الطالب ووقت قوله كذا الامر موجود افرج وفي الثانية لم يكن وجوده فلا يتغير عن غير الوجوبية كفل
بنفس رجل لرجلين فسلم الى احد ما برك من كفاية او الاخر على حقه لانه التزم التسليم اليهما وكل منهما ليس بتابع
الاخر **الثاني في المتعلقة** قال المولى في تلف الموقوع وبعثك وانكروا فاضام وان قتلت او قتل ابنيك
خطأ فان اصاب من او ان غصبك كذا فلان او اصاب من مولاه التزم فان اصاب من ماله فقول ان غصبك كذا فلان

في ان لا يبرأ العبد ببراء المدين
مولاة تبيلا عن عبده

في مصادرة المولى جلا
وقد مر في النسخة والصلح

في من ضامن ما في قوله
وان كان له جرم

في كفاية باهر المطلوب وبغيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

حيث لا يبيح وذكر القاضي بابه فلا تعلق ما اصابكم من خسران فاضل او قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك
وهذا ركن الاسلام اكرامه فلا نرا حاضرا في تواتر كذا جواب ابي حنيفة ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
فلا تعلق بغيرك فانا انما نملك عليه فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
لا يبيح الكفاية وقال القاضي بابه ان قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
الوجه الجواب انما جاز في غير يوم ولم يرد تحقق شرط الكفاية عنه بل على ان يكفل عنه فلا يملك الكفاية لازمة كفل بنفسه على انه
ان لم يوافق به يوم كذا فعليه ان يوافق في ذلك اليوم ولم يجره الكفيل برفع الامر الى الحاكم لينصبه ككفيل
اليه وكذا لو اشتد على انما باجبار لثمة ايام فتقارب لبايعة في الثلاثين ينصبه ككفيل فدية اليه كذا في الامام الثاني
وانه حصر قالوا اقرب فلا تعلق فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
على قواعد الشريعة لا يبيح وذكرنا ان في الاسلام وجعلنا في الواجبة وجعلنا المطالبة الحسية كالمطالبة الزمنية
وهذا الخبر يبيح اجازة على آخر مال فكفل به رجل على ان لم يوافق به فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
وان لم يوافق به حتى لزمه المالك لا بد من الكفاية بالنفس وكذا لو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
ان لم يوافق به فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
الثا والكفيل ينكر وجوبه على الاصل ففعل الكفيل المنع من الامام فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
غدا فاما الذي للمطالب على خلاف رجل آخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامامين وسنذكر ثلاث مسائل ان يكون
المطالب والمطلوب واحد في الكفاية والى جاز استحقاقا وان يكون المطالب مختلفا ففعل الكفاية بالمال كذا
المطلوب واحد او اثنين وان يكون المطالب واحدا والمطلوب اثنين وهو مختلف ففعل الكفاية على ان لم يوافق
به في السجدة ففعل المطالب على ان لم يوافق به فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
بعد الفدية اقيمت ان لا انت لم يصدق كذا واحد منها فان برهن المطالب على انما تفتت فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
علق المال بعدم الموافقة لا يصدق الكفيل على الموافقة الا بالبحر وبما ذكر في نظم الفقه قال الكفيل دفعته
اليك اليوم المرسوم وانكره المطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا يبيح على واحد منها الا على واحد يصدق
الكفيل البراءة والمطالب الوجوب ولا يبين على المذموم عندنا قال بابه فبايعت بعض شي ففعل كذا قال
المطالب والمطلوب بايضا على كذا ولزم على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل وبواخذ به بلا يثبت فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
بعد الكفاية عن الغيبة ورجع عن الضمان في نية ولا يجب عليه ضمان ما لزمه بالبيعة بعده فان انكر الكفيل فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
عنه المبيعة ففعل على احد ما بالبيعة والتسليم لزمه الكفيل فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
اذا امره بذكره وليس له ان يسترد الودعة منه فان ملكك الودعة بربي والقول في الكفيل وان خصها
او غيره وانما بربي الكفيل من الثا على ان يرد بها من ثا الدار منه فلم يبعها الاضمان على الكفيل ولا يلزم بيع الدار
كلها على ان جعل للمطالب ففعل ان لم يكن شرط في الكفاية فالشرط باطل اي لا يخل باطل والكفاية جازية لار الكفيل

المطلوب

في ان السجدة بغيره

في ما يوافق من تركه الكفيل

حيث انما يكونها من ثا
منه الله اعلم

مقضى في حق المطلوب فاذا شرط المجعل مع ضمان المثل فيه شرط الزيادة على اقرضه وانما رتبوا ان شرط
فيما بطلت الكفاية وكان ينبغي ان يبيح الكفاية لعدم بطلانها بالشرط الفاسد لا يبرى ان الكفاية التي يوجب
الرجح تبيح وتبطل الشرط قلنا انما لا يبيح لان شرط الكفيل فيه منفعة لانه ما ينفذ به الجعل فلا يبرى
مراعات الشرط لثبوت الكفاية ولم يثبت الشرط لم يبيح الجعل فلا يثبت الكفاية وكان بطلانها من هذا الوجه
لان حيث ان شرط فاسد كله في الجيوب لان شرط لا ينفذ به الكفيل وما اخلاص النفع لم يبرى مراعاة كمال الشرط
في البيع ما لا ينفذ به احدهما واذا لم يثبت كانت الكفاية حرة ان لم يوافق به متى دعاه فعليه على كمال
فدعاه فرفعه اليه بربي قال السرخسي متى دفعه اليه فكانه سلم اليه في مجلسه فدعاه به وقال بربي
اشغل باطواسا بيبسليم اليه متى دفعه اليه فكانه سلم اليه في مجلسه فدعاه به وقال بربي
وان مات الكفيل قبل الاجل سلم ورثته قبل الاجل او المكفول سلم نفسه عن حصة الكفاية قبل مضي الاجل
بري وقال الفقيه انما يبيح تسليم الكفيل اذا كانت الكفاية بامر المكفول والاولا كفل بنفسه على انما
طالبه سلم اليه فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
بعد الموت لا يبيح فاذا لم يبيح المطالبة لم يتحقق الجزاء الموجب للمنفعة المالة فلا يجب **الثالث في التسليم**
سلم الى الطالب بربي قبل المطالب او لا كره وفيه الذين يدين بدينه يبرأ قبل او لا بشرط الموافقة في المسجد
فوافاه في السوق او في مجلس الحكم فرفعه في السوق بربي قال السرخسي كان مدي في نكاح الزمان اقام في زماننا
لوسط المجلس وسلم في السوق لا يبرأ ففعل المطالب على الاحتياط الى باب الحاكم وفي البحر بشرط
تسليمه في مجلس الحكم ان سلم في المعركة مكان يتقدم على الحاكم بربي وان في برية لا وان شرطه ان يسلم في معركته
اخرى بربي غدره وغدر محمد لا ولو سلم في السوق او في موضع لا يبرأ في قوله شرط تسليمه عند الايدي
فكفي عندنا فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
نفسه عن كفاية المطلوب جاز اخذ القاضي من المذموم عليه كفاية بنفسه بامر الحاكم ولا يبرأ فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
سلم الى القاضي بربي وكذا الى رسول القاضي وان سلم الى المذموم لا يبرأ وهذا اذا لم ينفذ الكفاية الى المذموم
فان افاض اليه بان قال كفل المذموم فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
البحر فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت
الثاني من امور التجارة ونحوها في دفعه وان في امور السلطان ونحوها لا يجب للمطالب المطلوب ثم طالب الكفيل
به فرفعه وهو في جبه قال محمد بربي ولو قال المطلوب دفعته اليك نفسي عن كفاية فلا تعلق وهو في جبه جاز
وبري وقد ذكرنا ان المطلوب اذا كان في سجن القاضي الذي تراضا اليه في طلب الكفيل عجزه اليه وسلم
اليه ثم يعيده فيه الكفاية بالنفس بربث بان مات المكفول بالنفس بربي عليه ثم ان الطالب خاضع الكفيل في
طلبه فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال لرجل ان ملكك غيرك فانا انما نملك عليه ولم يسمه كفاية فاشهد انما يتقاضاه بطلان الضمان فوجب له ان يكون كفاية ولو قال انما تفتت

في ما يوافق من تركه الكفيل

في ما يوافق من تركه الكفيل

في ما يوافق من تركه الكفيل

في ما يوافق من تركه الكفيل

في ما يوافق من تركه الكفيل

في ما يوافق من تركه الكفيل

القاضي لا يبداء ولو قال قدام الحاكم وهو يخاصمه دفعته اليك بغير ادعاء ولو كان المطلوب محبوسا عند غيره
القاضي الذي تخاضعوا عنده بخير الكفيل على تخليعه واحضاه عن رجل مالا او نفقا واراد المطلوب يخرج
الى تجارة ومنعه الكفيل ان كان ضامه الى اجل فلا يسبل عليه وان لا اجل له ان يادفه حتى يتخلصه باداء المال
او الابداء ولو نفق استلم النفس وفي الدين الموجل اذا قرب الحلول واراد المديون المسافرة لا يجب اعطاء الكفيل
وفي الصغير ليس له مطالبة الكفيل ولم يقيد بالموجل وقال الثاني لو قيل له طلب الكفيل قياسا على نفقة شهر لا يبعد في
المنقح قال رب الدين مديون في يديك السفر الكفيل وان الدين موقوف وفي الظهيرة قالت زوجي يريد ان يغيب
فخذ بالنفقة كفيلا لا يجب الحكم الى ذلك لانها لم يجب بعد واستحسن الامام الثاني واخذ الكفيل فقالها وعليه النفقة
ومع كل كان كفل ما فات لها عليه وفي الخط لو افي بقوله الامام الثاني في سائر الديون باخذ الكفيل كان حقا رفقا
بالناس كل من كفل على انه ان لم يوافق به فعليه مطالبة به وموتة السواد تلتزم الكفالة بالماله ولا يملك مدة
الاختصار وفي الغنا مات المكفول بفسخ الكفيل الى الوصية مع ولو الى كل الورثة مع والى بعض الورثة بغير
حصته ولو كفل بنفس الوصية فسلمه الى الورثة او انكرهم لم يبداء قض عليه بالكفالة بنكول الطالب للاصيل ان اقر
بالامور وبر من عليه والا لا **الرابع في فسخ الكفيل** كفل بالانفصال الكفيل الطالب على نفسه مع وربي الاصيل
والكفيل من النصف كفيل النفس صاحبه الطالب عن كفالته على مال لم يبيع لانه معاوضة مال بما ليس بمال ولا في معنى
المال فيسقط ولم يبداء ولو اذاه ببيع فان ابراء من الكفالة على كذا فلكفيل ان يرجع عليه بما قضاه وكذا
لو صاحبه المشتري مع الشفع على مال سقط الشفعة ولا يجب له الا بداء ولا يجب له الا بداء ولا يجب له الا بداء
الزوج لو صاحبه معا على مال في خيار البلوغ والعاقبة ولو كفيل بالماله فاقاه على ان يبداء من كفالته النفس او
قضى بفسخه على ان يبداء عن اذاه على اخر النصف والكفيل عنه ففسخ الكفيل الطالب على ما يبداء على الاصيل
من الاذن والكفالة بامره يرجع الكفيل على الاصيل بالامانة لا بالانف ولا وصاحبه على ما يبداء على ان يجب الكفيل الباقي
رجع بالانف وقد مر الطالب اذا ابراء الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والباقي لو ابراء الوكيل عن النفس يرجع
الوكيل الى الوكيل لان ابراء الوكيل لا يكون اسقاطا وهذا الورقة يرتد ابراء الكفيل اسقاطا وهذا الورقة لا يرتد
بالرد كفل بجوار ذي مكسرة ويجوز بهما يرجع على الاصيل بمثل ما ادى وليس كما افور يا داه الدين **الخامس في**
تكفيل الحاكم المدين اخذ وكفلا ضامنا بما ذاب عليه وكفلا بنفسه من المدين عليه جاز وبأخذ الحاكم من المدين عليه
كفلا نفقة اذا طلبه المدين وقال لي بنية حاضرة والتقدير بثلاثة ايام لانهم كانوا يجلسون الى كرم فكل ثلثي
ولو قال شهدي غيبته او اقام واحدا وقال والاخر غيب لا يكفل ولو امتنع المدين عليه من اعطاء الكفيل
يا مالحاكم الطالب بالملازمة ولا يجزى وان كان المدين عليه مسافرا وعرف ذكره لا يادفه منه كفيلا ولا
الى اخر المجلس فان بر من في المجلس والاخلى سبيله ولو قال انا اخذت عذرا اولى ثلثة ايام يكفل في وقت
الخروج وان انكر الطالب خروجه نظر الى رية او يبعث من يشق الى رفقاية فان قالوا اجد الخروج فعصا

كفل على انه ان لم يوافق به فعليه مطالبة به وموتة السواد تلتزم الكفالة بالماله ولا يملك مدة الاختصار وفي الغنا مات المكفول بفسخ الكفيل الى الوصية مع ولو الى كل الورثة مع والى بعض الورثة بغير حصته ولو كفل بنفس الوصية فسلمه الى الورثة او انكرهم لم يبداء قض عليه بالكفالة بنكول الطالب للاصيل ان اقر بالامور وبر من عليه والا لا

في فسخ الكفيل كفل بالانفصال الكفيل الطالب على نفسه مع وربي الاصيل والكفيل من النصف كفيل النفس صاحبه الطالب عن كفالته على مال لم يبيع لانه معاوضة مال بما ليس بمال ولا في معنى المال فيسقط ولم يبداء ولو اذاه ببيع فان ابراء من الكفالة على كذا فلكفيل ان يرجع عليه بما قضاه وكذا لو صاحبه المشتري مع الشفع على مال سقط الشفعة ولا يجب له الا بداء ولا يجب له الا بداء ولا يجب له الا بداء

في بيان قوله شهدي غيبته

يكفل في وقت الخروج وفي موضع باخذ الكفيل وفي بعض الروايات الى اخر المجلس وفي بعضها الى ثلثة ايام فان لم
يجد القاضي في خمسة عشر يوما الامانة باخذ الكفيل الى ذلك الوقت وبأخذ كفيلا نفقة اذا ادى وجانوب
ملكه وفي دعوى المنقول باخذ بذكر المدين ايضا كفيلا ولا حاجة الى اخذ الكفيل لاجل العقار وان قال في
المنقول لا اعطى كفيلا ولكن اوكل وكفلا جازا القضاء عليه لا يطالب بالكفيل بل يؤخذ من الوكيل الكفيل ولو
فصل في كونه الدين لا يبر من ان يادفه من المدين ايضا كفيلا وليس له الامتناع من اعطاء الكفيل في الدين بخلافه
لو كان المدين غائبا **فصل في كفالة الالف** الذي كفل به من غير ان يادفه لا يقبل لانه ليس بحصم
ولو اذاه بفسخه ليس له ذلك لانه لم يبيع الدعوى ولو صدقة بوجه وقيل لانه التناقص لا ينعى دعوى
الاقرار الا يرى انه لو كفل بالالف فاداه لفلان عليه الف وانكر المكفول عنه في مال على الكفيل ولو ادى الكفيل
المال فاداه ان يرجع عليه حكم الاقرار فقال المطلوب لما من غير خير ويؤمن لا يقبل سندا على رجل
انه كفل بنفس رجل نفقة بوجهه ان جاء به لكن لا نفقة باسمه يجوز كما لو قال عند القاضي كفلت لرجل
اخره بوجهه لانه الجهالة في الاقرار لا ينعى صحته ويقال له اني رجل اتيت به وقلت انه منذ اختلفت
عليه برئت من الكفالة وفي الصغير يجب المدين عليه على اعطاء الكفيل مجرد الدعوى سواء كان
المدين عليه معروفا او لا في ظاهر الرواية وعن محمد انه اذا كان معروفا لا يطالب بالكفيل وهذا
اذا كان المدين عليه في المعرفه كان غريبا لا يادفه منه كفيلا ويجوز ان يكون الوكيل والكفيل واحدا
وان اعطاه كفيلا بنفسه وامتنع من الوكيل لا يجبر ولا يادفه بالملازمة وان اعطاه وكفلا بخصومة
وامتنع من اعطاء الكفيل اجبر على الكفيل وان اعطاه وكفلا بخصومة وكفلا بنفس الوكيل قبل ذلك
فته في سائر الحقوق لا يقبل في الدين فاذا اعطاه وكفلا وكفلا بنفس الوكيل وكفلا بالماله المدين به لا
يقبل منه الا ان يرضى المدين وان كان الدعوى في عين باذنه كفيلا بالعين المدين به او يرضعه على يد
عدل رجلا في سفينة معهما امتناع ثقلت السفينة فقال احدهما لصاحبه اني متاعك على ان يكون متاعا
بينك وبينه انصافا قال محمد هذا فاسد وضرب المالك المتاع نصف قيمة متاعه قضى ديوانه بغير
امره جاز فلما انقضى بوجه من الوجوه يعود الى ملك قاضي الدين لانه منقطع ولو قضى بامره يعود
الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضي مثله بغير بقضاء المهر ثم خرج من ان يكون مراعدا الى ملك المدين
وكذا المتبرع بالتمن اذا فسخ البيع **كتاب الحوالة** لا تعتمد قبول الحوالة والحال عليه
ولا ينعى في غيبة الحوالة الا ان يقبل رجل له الحوالة ولا يندب حظه الحوالة عليه لصحتها حتى
لو احال على غيب فقبل بعد اعلمت حوالة الحوالة ايضا حتى لو قيل لصاحب الدين كذا على فلان ان
فاختل بها على من الطالب بذلك واجاز موت فليس له ان يرجع بعد ذلك ولو قيل للمدين عليك
الف لفلان فاحله بها على فقال المديون احلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز عند الامام ومحمد

في بيان قوله على ان لم يوافق به فعليه مطالبة به وموتة السواد تلتزم الكفالة بالماله ولا يملك مدة الاختصار وفي الغنا مات المكفول بفسخ الكفيل الى الوصية مع ولو الى كل الورثة مع والى بعض الورثة بغير حصته ولو كفل بنفس الوصية فسلمه الى الورثة او انكرهم لم يبداء قض عليه بالكفالة بنكول الطالب للاصيل ان اقر بالامور وبر من عليه والا لا

في فسخ الكفيل كفل بالانفصال الكفيل الطالب على نفسه مع وربي الاصيل والكفيل من النصف كفيل النفس صاحبه الطالب عن كفالته على مال لم يبيع لانه معاوضة مال بما ليس بمال ولا في معنى المال فيسقط ولم يبداء ولو اذاه ببيع فان ابراء من الكفالة على كذا فلكفيل ان يرجع عليه بما قضاه وكذا لو صاحبه المشتري مع الشفع على مال سقط الشفعة ولا يجب له الا بداء ولا يجب له الا بداء ولا يجب له الا بداء

وانما نقل فقال الثاني نقل الدين وقال عند نقل المطالبة ونحوه فيما اذا ابراء الخيال المحيل عن الدين لا ينفك عن الدين
 لان نقل الدين ومع عند عند بيع ابراء الخيال المحيل عن الدين وقد حال به دينه فمقتضى الخيال المحيل
 على الخيال عليه ولو وجب من الخيال عليه لا يرجع المحيل على الخيال عليه والمهبة كالاستيفاء والوراء من
 الخيال كالمهبة وفي التبريد اذا اتي الخيال عليه او وجب او تصدق به عليه او مات الخيال وورثه الخيال عليه
 يرجع الخيال عليه كذا على المحيل ولو ابراء الخيال المحيل عليه برئ ولا يرجع على المحيل ولو نقل الدين من ابراهيم
 او باعه بها حيا يرجع على المحيل وكل دين جازت الكفالة به جازت الكفالة قال الخيال فخصت مالي لانك اخلصت ديني
 لي عليك وقال كنت وكنت في القبض خالق القول المحيل ولو قال الخيال عليه اذيت دينك في الرجوع وقال المحيل اذيت ديني
 لي عليك فالقول المحيل عليه ولو كان المحيل على الخيال عليه دين فاحال ولم يقدر به دينه فالدين على الخيال عليه
 حاله وله ان يطالب بالدين والخيال ايضا يطالب بالحالة وان قبحها بالدين الذي عليه ليس ان يطالب به لم
 صحة الحوالة فقد قول الخيال عليه حتى لو جاء رجل الى رجل وقال احالي فلان عليك كذا وصدقة الخيال عليه وقبل
 صحت الحوالة وان كان المحيل غائبا وعلى العكس بان كان خط رجل بالمال عند رجل فاعطاه الرجل ما حال على صاحب
 الخط والخيال عليه غائب لا يقع الحوالة رتب الدين احال رجلا على رجل ليس المحيل على المحيل به فخصه وكالة
 لا حوالة الخيال اذا اخذ الخط من الخيال عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قيل للمحال انه منقول فقال الخيال بعث الى
 الخط الذي اخذته من الخيال عليه وان ترك الحوالة فبعض الخط ولم يقبل بلسانه ثم انقضت الحوالة ولو لم يقبل
 بعث الخط ولكن اخذته كمال بالتقلب او اذ الخيال باختياره يرجع المحيل بالمال على الخيال عليه وعيانه
 التبريد اذ الخيال المحيل جاز ولا يكون متبرعا واذا لم يقبل بغيره اذ رجع عند القائم حال به على غيره فبقيت بها فقال
 المودع فاعت الوديعة بطلب الحوالة ولو كانت مقيمة بالقبض لا ينقل لوجود الخلف باو عهد او حال غير على
 المشتري بالمال ثم استحق العبد او ظهر حرا او قدر في الامر الى اكم فانه ينقل الحوالة اما اذا ردة عليه بغيره او
 بغير قضاء لا ينقل وكذا اذا ملك المبيع في يد البايع قبل التسليم الى المشتري وفي المشتري قال الاخر اخلصت على فلان و
 سكت ثم قال لم اقبل الحوالة جازة لعل رجل الف فاحاله بها ثم ان الخيال عليه حال الطالب بها على الذي عليه المال برة
 واما توى مال على الذي عليه الاصل لم يعد مال اليه واما مات الخيال بلا تركة ولكن كان له كفيلا بالمال ثم ابراه صاحب
 المال الكفيل عند رجع على الاصل الخيال اخذ الكفيل من الخيال عليه بالمال ثم مات الخيال عليه فملك الابطور الدين
 الى ذمة المحيل سواء كفل بامره او بغير امره والكفالة جازة او موقلة او كفل حاله ثم اجمعت المكفولة له واما لم يكن
 به كفيل ولكن تبرع رجل ورس به رهن ثم مات الخيال عليه فملك عا د الدين الى ذمة المحيل ولو كان مستظا على
 البيع فباعه ولم يقض المثل حتى مات الخيال عليه فملك المستظا بطلت الحوالة والمثل لصاحب المثل من قال الطالب مات
 الخيال عليه بلا تركة وقال المحيل مات من تركه فالقول للطالب مع حلفه مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء
 المحيل مال من الخيال عليه وعليه ديون كثيرة فاختار مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع الخيال

ان كان جائز ان كان جائز

ان كان من احواله فقد على قول الخيال عليه

في قول الطالب اذا قال ان مات الخيال عليه فملك المثل

فيما يشترط الغرماء واما بغيره

بالحوالة وكذا لو قيد بدينه الذي على الخيال عليه لومات قبل الاستيفاء يتساوى الخيال مع سائر الغرماء وكذا
 حاله طال على ديونه ان يوديه من دينه الذي عليه فلم يود الخيال عليه حتى عرض المحيل فاواه في رهنه ومات
 المحيل عن ديونه والعمال سواء سلم المذموم للمحال ولا حق للغرماء في ذلك وموعنه الخيال عليه لا يرجع المحيل
 الخيال عليه باداء الاغنياء من غرماء المحيل وصار مستوفيا الذي في ذمته بدينه فلا يخص به بل يشاركه فيه
 للغرماء وسلم له حصته حال البايع عزيمه على المشتري وقبل سقط حق الجسر واخذ المشتري المبيع قبل نقله الى
 البايع والخيال يحله فما اذا حال المشتري البايع على غريمه حيث لم يتمكن المشتري من قبض المبيع قبل اخذ
 البايع المثل من الخيال عليه وفي التبريد جعل القول بالعرف قول محمد وعند الثاني عكس القبض في الوجهين وسقط
 حق الجسر فيها اذ المال في الحالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء بايع على القابض وهو المختار وان شاء رجع
 المحيل ومن اذ بايع الآخر المستأجر من يد المشتري ان شاء رجع بالمال على الخواجر المحيل وان شاء رجع على المستأجر
 القابض وكذا في كل موضع ومن الاستحقاق ومن هو مفسد الحوالة ما اذا شرط في الحوالة ان يعطى المال للمحال
 به الخيال عليه للمحال من غير دار المحيل لانه لا يقدر على الوفاء بالمقتزم محله فما اذا التزم الخيال عليه الاطباء
 من غير دار نفسه حيث يقع لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قويا بشرط الاطباء
 عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل قال المحيل مات الخيال عليه بعد اداء الدين اليك وقال الخيال بل قبل وتوى
 حتى في الرجوع فالقول للمحال يتسكه بالاصل عن الثاني باع عبد بالمال وقيل القابض حال البايع عزيمه على
 المشتري ثم مات المبيع في يد البايع او فسخ بعيب يحكم او بلا حكم بطلت الحوالة قال ابو الفضل هذا على خلاف الزيادة
 وان انقضى بعد القبض يحكم باقرار البايع بالبيع لا ينقل الحوالة وان بلا حكم ولو بغير اقرار البايع لا ينقل حال
 غيره بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه وقيل مع الثاني وبهذا الاول وعن الثاني المشتري اعطى المثل كفيلا
 فاحال الكفيل البايع على رجل فاراد البايع اخذ المثل من المشتري لانه الخيال عليه ليس كذلك لانه الحوالة كالشيء
 الذي اشتريه من الكفيل ولم يقضه فليس له ان ياخذ الذي عليه الاصل بالمال ما لم يقض المبيع ودام على حاله وعنه
 حال المشتري بالمثل على انسان ففترع اجنبي بقضاء المثل عن المشتري لم يرجع الخيال عليه على المشتري وان
 تبرع عن الخيال عليه يرجع واما لم يبيع فالقول للمبتدع وان ميتا او غائبا فعرض الخيال عليه ما لم يعلم حله فانه باقرار
 الدافع زعم المديون انه كان حال الدين على فلان وقبله وانكر الطالب سأل الحاكم عن المديون البيعة على الحوالة
 ان احضرها والخيال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون واما غائبا فقلت في حق التوفيق الى حضور الخيال عليه
 فان قدم واقدم قال المديون برئ والا امر باعادة البيعة عليه وان استرد ما توى الخيال عليه الخيال عليه
 وان لم يكن للمديون بيعة وطلب حلف الطالب باه ما احتال على فلان بالمال حلفه فان كل برئ المظنون حال
 على رجل فغاب الخيال عليه فزعم الخيال ان الخيال عليه حوالة وحلف وبرئ على ذلك لا يقبل ولا يبرح دعواه
 لانه المستودع عليه غائب غاب المحيل وزعم الخيال عليه ادعاء الخيال على المحيل كان ثم خذ لا يبرح دعواه وان

مطلبه في صورته الحوالة

احاله على رجل ثم على آخر

برئ على ذلك

في ان زعم الخليل ان المال الخالي
كان عن غير البيع

احال مالا مجهولا على نفسه

في الفرق بين الحوالة والكفيل
كون الاجل منه وطا وعدمه

في ان المصالح والاعمال امر بالانسان
لما امر به الله والدين

في ان المصالح في المال في البيع

لا يقبل ولا يمتد دعواه لان المشهود عليه غائب غائب الخليل وزعم الخليل ان مال الخليل كان عن
غير البيع كافي الكفالة ولو دفع المال الخليل الى الخليل فقال الخليل ان المال الخليل كان
عن غير البيع وان يبيع ويشتري الخليل اذ الخليل عليه ثم خالف الخليل فادعى من على الخليل ان ذلك عن غير البيع
لم الخليل عليه بالخيار بين الرجوع على الخليل والمحال الذي احوال على جعل بل امر المديون على ان يكون المديون بغير
يجوز وكذا لو احوال على جعل على الخليل بالخيار فوجاز وكذا ان احوال على ان يبيع على الخليل جاز ويبيع
على ان يبيع مالا احوال على جعل على نفسه بان قال اخلفت ما يذوب كذا على فلان لا يتقيد الحوالة مع جهالة المال
ولا يتقيد حوالة المجهول على نفسه بان قال اخلفت ما يذوب كذا على فلان لا يتقيد الحوالة مع جهالة المال
ان ياخذ منه حوالة المجهول على نفسه بان قال اخلفت ما يذوب كذا على فلان لا يتقيد الحوالة مع جهالة المال
الاصل من قرض او عقيب فاحاله به على رجل الى سنة فوجاز وان مات الخليل عليه قبل انقضاء الاجل عاد كمال
الى الخليل جاز لا فرق بين الحوالة والكفالة فان الكفيل اذ كفيل بدين واحال الطالب الدين ولم يضمن الاجل الى الكفيل
صدار الاجل من وطا للاصيل من لومات الكفيل كان الدين على الاصيل فوجاز في الحوالة متى اضاف الاجل الى الدين
ولم يضمن الى الخليل عليه لا يصير الاجل شرط في حق الاصيل من لومات الخليل عليه فوجاز الدين الى الاصيل
حالا وفي التفسير احوال على ان يذوب من على دار الخليل فوجاز وان كان امره بذكره متى جازت الحوالة لا يذوب الخليل عليه
على الاداء قبل البيع ويجوز على الدفع ان كان البيع شرط في الحوالة كافي في الرهن وانما اعتدنا المسئلة لانه توفيق
بين الروايات المختلفة كقول من رجل بان عليه ما من فاحال الطالب عن كماله به عليه على ان يذوب من مال الكفيل جاز
وان احوال على الاصيل من لومات الكفيل لانه لم يضمن والخليل والمحال على كماله النقص وبالنقص بدين الخليل
عليه عليه حال وبكفيل فاحاله الكفيل الطالب بالمال على جعل وقبل الخليل عليه برئ الاصيل والكفيل لا يشترط
الطالب في الحوالة براءة الكفيل فاحاله في لا يبرأ الاصيل **كتاب المصالح في بيعه فصول**
الاول في المقتضية ومنه على ثلثة اقسام اقرار والتكليف وسكوت والكل جائز عندنا ولا خلاف ان المصالح
المقتضية جاز بان يقول الفضولي اقر المديون عليه كذا اهدى بانك على حق في دعواك فصالح على كذا ومنه حجة
وطريق الضمان ان يقول الفضولي صليح من دعواك على كذا على اني ضامن او على مال او صليح من دعواك على فلان
على كذا واذ اضاف العقد لنفسه او ماله حجة وطلب الفضولي بالبدل ثم يرجع على المصالح عليه ان كان الصليح بالامر
بالصليح والخليج امر بالضمان لعدم توقف صحته على الامر فخره الامر الى ثبات حق الرجوع كماله في الامر بفضا
وكونه على ما عرف في الجاه ثم الصليح ان كان دعوى في محدد على احد التدين او الكفيل او لوزن كالبند والحدود
لا يشترط قبض بدل الصليح في المجلس ثم الكفيل والمديون اذا كانا متعينين او غير متعينين في ملك الاصيل اي المديون عليه جاز
ويتعلق العقد بالمتى وانما مشايير ومستم قدر ما جاز ويتعلق بالمتى فان موصوف في الذمة يشترط
بيان القدر والوصف الاجل فلو بين الاجل ولم يتم وما وقع عليه الصليح يكون دعواها فاصليح غناصليح بدل الا ولو

كان

قبض

عليه

في الذمة على دنايد اقل لا يشترط قبضه فيه لانه استقاط بعض الحق واخذ الباقي وان وقع من دراهم في
الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز لانه حط البعض واخذ الباقي وعليه مائة دراهم فصالح على
خمس فقتنه فقد ابدى ان البند مثل عليه في الحوالة او دونه جاز وان احوال على لانه اعتياض عن
الحوالة لانه الحط لاجلها والاعتياض عن الباقي لا يبرأ من دراهم لا يبرأ من دراهم لا يبرأ من دراهم لا يبرأ من دراهم
وان على دراهم قياسا كافي البيع ويجوز استحقاق الحوالة فيما اذا كان المصالح عنه اكثر او مثله وفسان
فيما اذا كان اقل فصح من وجهين وفرد من وجهين فخرج الى الجواز في البيع الجواز في وجه والفساد فيها
فيخرج المفسد وان وقع من دراهم في الذمة على كذا بدين معين وتفرقا قبل القبض لكذا جاز لانه
بالدراهم التي على المطلوب كراعتينا وتفرقا قبل قبضه وان وقع عن كذا بدين في الذمة على عشرة دراهم
فان قبض العشرة جاز وان تفرقا قبل العشرة بطل لانه من عليه صار مستحقا اكثر الذي عليه بالعشرة
له عليه ان يصالح على مائة الى شهر والى ما بين ان لم يعط الى شهر لا يصح كماله المخطوط لانه على تقدير الاعطاء
تسوية وعلى تقدير عدمه ثمان مائة من الاجاد حط الحوالة عن عليه وابراه عنها جاز فاذا اصالح من جازاد
على بمرجه يجوز جعل حقا بصفة الحوالة لا بصفة الرهن ولا يصليح لعدم جوازه وعن محمد عليه الف فقال الراين
ان دفع نصفها فان النصف الباقي مؤخر عنك سنة والا فلا لانه عليك جاز قال ابو الفضل بلذا على خلاف
جواب الاصول عن الثاني عليه الف جاز قال الخليل مائة منها وانتهى من الباقي ان اعطاه قبل التفرق فهو
والابطال الصليح وعن الامام ابي علي آخر الف صالح على تسوية على ان يعطيه اياه قبل الليل فلم يعطه حتى ذهب الليل
فالصليح تام وليس عليه التسوية وعنده ان اذا لم يعطه فالالف على حالها وروى الثاني عنه انه لا يبطل الصليح الا
اذا كان شرط اذا لم يعطه هذا الوقت فالالف على حاله لانه لا يكون ما يشترط ويجوز الاعتياض عن الاجل بله الحاشية
الموافق لوقال له لولا زدي في الاجل حتى ازبر بركه الا بطل البذل او قال اخطط على من بدل الكتابة كذا انكر حتى
في الاجل والجل كالبذل حجة ولا يجوز الاعتياض عن الاجل بله الحاشية ولا يجوز بيع الدراهم بالدرهمين بين المولى
والحكاية الصليح عن الشفعة باطل وبطل الشفعة وفي الكفالة بالنفس روايتان في ابطال الكفالة في رواية ابي
بطل وبه يفتي وقد روي عنه صليح المسافر على ان يعطيه مائة درهم على ان يقر بالسرقة ان كان المروق
قائما ببيع والا فلا وعن الثاني برمن الطالبانه صالح من الاين الذي عليه على مائة وثوب ورمي المطلوب على انه
ابراه من الدين اقص بمرهان الطالب لانه يقبل من حق الاصل فقبيل من حق المانية ايضا ولو روي عن الصليح
على مائة ورمي المطلوب على الابراء فمرهان المطلوب اول لاثباته الابراء قال ابو الفضل في المسئلة الاولى
بين الطالب يقبل من الرب وبينة المطلوب في حق البراءة فيحكم بالثوب لا بالمانية المديون بالالف برمن على
ان الطالب صالح على اربعة مائة على ان او يعطيه اليه وابراه عن الباقي وقال الطالب ابرأك عن خمسمائة وصحت
على خمسمائة وبرهان وقتا واحدا او وقتين او لم يوقتا فالينة المطلوب في جميع ذلك وعن محمد قال الغريم

في الصليح على مائة الشهر
وعلى اربعة الى شهرين

في عمل في كذا وانتهى برمن جاز في

في حجة المسروق
في المسارق

في ضمان الطالب على الضمان
والطالب على الايراد

حطمت عنك خمسين من الالف التي عليك على ان يعطيك الخمسين الباقية اول الشهر وقال المديون حطمت
بغير شيء فالقول المطلوب لاقرار الطالب بالخط وعن الثاني ادعى داره يد رجل فضا على مال وسلم البرد
ثم برهن المدعي عليه ان الدار لا يقبل وان برهن على انه كان اشتراها من المدعي قبل الصلح بطل الصلح ورد
بدله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يبرهن وان كانا بشرا بعد شراء فالثاني اصح وان برهن المدعي عليه بعد الصلح على
انه كان صالحا قبل ذلك ببيع الاول وبطل الثاني وكل صلح بعد صلح فالاول صحيح والثاني ادعى دينا او عينا
على آخر وصالحا على بدل وكتبنا وشقة الصلح وذكر افيده صالحا عن هذا الدعوى هل كذا ولم يبق لهذا المدعي
دعوى ولا خصومة من الوجوه ثم جاء المدعي يدعي عليه بعد الصلح دعوى اخرى بان كانت المدعية مثلا امرأة
ادعت ولها زوجي الحال كذا ذكرنا ثم جاءت تطلب من المدعي عليه دين للمهر لا يسمع لانه البراءة عن الدعوى ذكرت
مطلقا ولا مانع من ان يبيع واحد ويصلح عنه وعن جميع الدعاوى واذا رتب في الاسلام ان الصلح بعد الانكار على
دعوى فاسد لا يبرهن لان المدعي في زعمه يأخذ بالادعاء ادعاه فلا يبرهن صحة الدعوى لينت في حقه والذي استقر عليه
فتوى ائمة خوارجهم ان القيل على دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه ولا يبرهن والذي تصحيحه كما اذا ترك ذكر الجزاء وغلط
في احد الحدود وفي نظم النسخة اخذ سارقا في دار غيره فاراد دفعه الى صاحب المال فدفعه السارق الى مالكه
بطل وبرد البرد الى السارق لانه الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقه برى الخصومة باخذ المال وجعل السرقه
لا يثبت من غير خصومة ويبيع الصلح له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلى على ان يكتب في الديوان اسم
وباخذ العطاء من اوليائه من العطاء وبطل منه من كان له العطاء ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد العطاء
ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء لانه الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لادخل فيه برضا الغير
وجعله غير ان السلطان ان منع الحق فقد ظلم مرتين في قضية كحرمان المستحق وابثبات غير المستحق في مقامه
نصف جبره ثم ذكر فطلب ليرى رغبة من المشتري فظن المشتري ان النسخة بالخط ثابته فانه ايضا صالح على
ان يعطيه نصف مشتراه بنصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا باكرضاة اتم بقرينة وجنس فصار ثم
زعم ان الصلح كان خوقا على نفسه ان جيل الوالي يبيع الدعوى لانه الغالب انه جيل فلما كان في جيل القاضي لا يبرهن
وبيع الصلح لانه الغالب انه جيل حتى الصلح الفاسد كايبيع الفاسد يمكن كل منهما من الفسخ ادعى عليه الفسخ فانكر
واعطاء نفسه ولم يقل شيئا ثم اراد المدعي استداده له ذلك فاما كان النسخة من لا يمكن الاستداده او فالحاصل
ان كل ما للمدعي حق الاخذ يمكن من استداده المدعي لم يذكر لفظ الصلح او يدعي عليه القرينة لانه في زعم المدعي انه
اخذ حقه فكيف يكون صلي او لا يمكن المدعي من اخذه كما لو تعرض يكون صلي بالتعاطي ادعى عليه الفسخ فانكر فصار
على المدعي ان يبرهن المدعي عليه على الابراء او لا يقبل وان ادعى عليه الفسخ فادعى العطاء او الابراء وهو لم يبرهن
على احد ما يقبل وبرد بدل الصلح لانه الصلح فداء العيين والعين في الاول كانت على المدعي عليه ففداءه بالمال في الثاني
على المدعي فلا يصح ان يكون العطاء من اذ برهن على العطاء او الابراء بركة بدل بينهما اخذ واعطاء وتبرع وقدم

كما صلح بعد صلح فالقول لا
الان وعنه الشراء بعد الشراء

في الصلح على المدعي في الفاسد

في دعواه ان الصلح كان خوقا على
حده من جيل فية فبطل

في ان الصلح الفاسد
يمكن كل منهما الفسخ

في الصلح على المدعي في الفاسد

البدل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصنف ويبرهن على مقدار البدل الدرامم والدراية عند الاطلاق وان اختلفت
النقد فعلى الاغلب وان استوت لا يبرهن بلا بيان ويجوز الصلح على ما على النقد من حالة وموجلة كالبيع
والفداء لو عينت لا يحتاج الى ذكر القدر والصنف لتعلق العقد بالعين قال السرخسي ان وقع على دينه
فحكم حكم العين وعلى عين حكم البيع وعلى منفعة فكالاجارة وكل منفعة شتى بالاجارة يستحق به والا فلا
فلو صلح على سكنى دار مائة سنين حتى وان ابدل او حتى موت لا كافي الاجارة وان في دار فضا على بيت منها او
من غير مائة وقد مر في الدعوى وان الدعوى في ذين فضا على بعضه جاز ولم يكن لطلب الباقي بالحجة يبرهن
دار واخذهم حافرا دعي جعل حافره فضا على الحاضر جاز ومطو حافره لا يرجع به على الغائب جاز صلح الفسخ
فان صلح على ان يكون حقه له لا الورثة الاخرى قام مقام المدعي على حجة المدعي فان برهن اخذ حاقته
وان لم يكن له بينة رجع بحقه سائر الورثة على المدعي كما لو اشترى عبد من رجل موغيبه بدينه فاشترى
ذلك بالبينة على الغائب سلم له وان عجز رجع على البايع بالثمن **الشافعي في الدين** ادعى الف درهم
فضا على عشرة دنانير الى شهر ثم ادعى الف درهم سود حالة فضا على منكره على الف جياذ الى سنة
فضا على منكره على الف سود حالة لم يبرهن لانه معاوضة الجوده بالاجل وانه حرام ادعى الف درهم الى اجل
فضا على الف جياذ حالة جاز لانه برهن المدعي عليه كما لو ادعى الف جياذ حالة فضا على الف سود
او اقل حال او موقل جاز ويكون بزمان المدعي باع عبدا بالنسبة فضا على الف ومائة بنهره لم يبرهن ولا
اذا صلح على كيلي او زعمه موصوف لانه يبيع لانه قول بالدين وبيع ما ليس عنده لا يجوز وان نقده في المجلس وان
ذكر سابط السلم ايضا لان راس المال دين على آخر الفخلة فضا على نصفها جياذ انقضاء اليه لا يجوز وفي قول
الثاني الاقل يجوز وان نذر قافل فضة فله خمسين غلة **صالح** عا الزعم مائة على ان يبيع به ثوبا لا يبرهن لانه
صفقة وصفقة لعل آخر الف فضا على غير عين جاز فالحاصل ان القيل على ايجاد انقص قدره من حقه لا يجوز
على المثل او اقل قدره وجوده جاز لعل آخر الف فذبح المديون اليه نصف ما من حصة الصلح بلا لفظ بلقظ الصلح
ثم اراد الاستداده له ذلك وان كان اعطاءه عن ما لا يمكن الاستداده ودعى الثاني ادعى عليه الف فانكر فضا على
مائة او ادعى المديون الفضا فانكره الطالب فضا على مائة جاز وبرهن الباقي سواء قال ابرأكم عن الباقي
او لا لكن لا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا لعليه الف معلومة الوزر فاذا الف مجهول الوزر
لا يبرهن ولو على وجه الصلح يجوز وعلى ان اقل فضة دينه دراهم ففداء الدين انه زبوف فقال انقضا فاما
لم تخرج فردا الى فاخذها على هذا الوجه ولم ينفق لارد حله فما اذا اشترى جارية فوجد عيبا فقال
البايع اعرضها على البيع فان اتفق البيع والارد ها على فلم ينفق البيع لا يمكن الرد بعد العرض لانه العرض
دليل الرضا وفي البيوع اتفق من رجل الف وانقضا ثم ردت عليه بالزيادة وهو لا يعلم لان بردها
وان علم انه زبوف ولم يرد عليه لاسي لعليه عندهما وقال الثاني برده مثلا اشترى منه دراهم بخاريته

في الصلح على مدعي المدعي وقد
مر في سماع الدعوى فضلا

الف جياذ الى سنة

في عدم جواز بيع ما ليس عنده

في دعوى ان الصلح كان خوقا على
حده من جيل فية فبطل

في ان الصلح الفاسد
يمكن كل منهما الفسخ

في الصلح على المدعي في الفاسد

او استقرض منه درهم جاريتي لقيه في بلد آخر ولا يقدر على التجارية اجل مدة ذهابه ويستوفى منه بكفيل عليه ديونا فاعطاه في الطريق
في وقت غلبة المصوم ان استولوا المصوم من الامتناع من القبض لانه لا ينادى باء ابرياء وكم
ثم جاء المشتري زائجا فقصا ان كانا قد دخل بين الوزنين او يكون سببا لخوان على الطلب وان اكثر
ان سبق من المشتري اقرار قبض حقه لا يملك الدعوى والامتناع من القبض قدر النقصان او يرجع ان قبل
التمن او بعد **ففي المشتري** كذا عليه الف التمنية صلا على ان يعطى بها كفيلا ويؤخره الى سنة اخرى
بموجب وكذا لو كان به كفيلا فاعطاه كفيلا آخر وبراء الكفيل الاول واخره سنة بموجب ولو صلا على ان
يقبل له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي الى سنة اخرى فذلك مبالاة الاجل فانه ربما وكذا كذا ما يقبل
بتأخير شيء آخر فلو ان المطلوب قضى المال قبل حلوله ثم استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل وكذا
لو وجب ديونا او سقوة وان صلا على ان يعطى فوجده عيبا فرده ان عاد اليه بالبيع يعود الاجل
وان عاد بالاقالة فالمال حال وكذا لو كان بالمال كفيلا ورسم في يد المشتري فالرسم والكفيل على
حاله ولو وجب دينه حالا فوجده حال وليس يصح لان الاجل حتى المطلوب وقد ابطله وكذا لو قال ابطلت الاجل او
او جعلته حالا انا لو قال بريت من الاجل بالضم لم يبطل فلو قال ابرأ منك او بريت من الاجل بالفتح بطل
الاجل ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يبطل ادعى عليه انك فأنكر ثم صلا على ان باعه بها عبدا فلو اقر
بالمال كله فاعاد اصله على هذا العبد فانه لا يكون اقرارا وكذا بشرائه جارية ثم على ان الامر بالخيار
فاشتري كذا ثم قال الامر للوكيل بدي الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسخا لانه امر بالقبض فلا يكون
نقصا باع من رجل عبدا ثم بالفسخ اقرارا احدهما ان كان المشتري عليه خمسة مائة قبل البيع يرى المشتري
حقه المقدور لا شيء عليه شريكه كله فلو قبض منه شيئا فانه يشاركه فيه ولو ابراءه من نصيبه او طهر
او جنى عليه جنابة موجبة للارث حتى سقط الدين لم يكن شريكه الرجوع وكذا لو صلا على ان امر العبد الموجب
للقصاص على مال ولو افسده متاعا حتى صار مستويا ففي رواية ابي سليمان لا يشاركه بلا خلاف
وفي رواية ابي جعفر يشاركه عند محمد كما لو غصب عنه شيئا يساوي حصته ولو كان له على امرأة دين
فقرضها احدهما على حصته لا يشاركه الاخر ولو استقرض احدهما او اشتري بعد ثبوت الدين لهما
شاركه الاخر واذا اراد احدهما ان يستوفي حصته على وجه لا يكون للشريك الاخر اشارة معه ببيع الدين
مع المديون كذا من ربي قدر ما يحضه من الدين لم يبرأ به عن نصف الدين القديم وباخذ
من الزبيب فلا يشاركه فيه لعدم الشراكة فيه **نوع فيما يشترط قبضه في المجلس** صلا على
من دعوى الدين على درهم واقترقا قبل قبضه يملك المصلي يجوز لانه ان عثر اقرارا فخرق
عن عتق بدين بزمعها وان عثر انكاره زعم المشتري كذا وفي الحديث عليه بذلك المال لا سقط الجدين
وقبض البذل في معاوضة ينقض لا يشترط كافي الخلف والعقد على مال وان وقع من درهم

اعطى دينه في وقت غلبة المصوم
في زعم لقمان الاسير
المشتري بعد القبض

في الفرق بين بريت وبراءات

في قبضه سائر الدين المشتري
على وجه لا يشاركه الاخر

زعم

وملكه نصا وقاعلى ذكر ولم يعرف المقدار نصا الى اعلى مائة الى اجل جاز لان لفظ المصلي دليل على ان الحق اكثر
وقد يتبع بالتأجيل فيما بقي ايضا كذا على آخره درهم لا يعرفان مقداره صلا على مائة قد ذكرناه بوجه
القياس والاستحسان ادعى اجرة في يد رجل فصلا على ما فيها من السكران كانت محظورة يمكن اخذها بلا
حيلة يجوز والا لا ادعى دارا فصلا على ان يكون المدعى عليه سنة ثم يدفعها الى المدعى جاز ويجعل
في زعم المدعى كانه اعادها منه سنة ثم اخذ وكذا لو نصا الى اعلى ان يسكنها المدعى سنة ثم دفعها الى المدعى
عليه جاز ويجعل على ان المدعى ابطال ملكه عن رقبتهما ويقى ملكه قدر ما شرط لنفسه من الاستفاعة كذا باع
اجرها والمشتري يعلم بها الاجارة فانه ملك رقبتهما منه ويقى المنافع على حق البايه حتى يملك الاستفاعة
الاستفاعة وكان الاجل للبايع **الثالث في الجائز والفاسد** صلا على ان يدعو حقا في دار على
عبد عيني الى اجل او موصوف في الزمة لم يجوز ان صلا على من حقه فقد اقر بالحق له والقول في بيان الحق له
لانه الجمل وان صلا على من دعوى الحق لم يكن اقرارا اصلا على من دعوى عبد على خدمته سكران جاز وعلى غلبته
سكران لم يجوز وكذا في الدار والتخل على غلبته الدار وثمره التخل لا يجوز ادعى عبد فصلا على درهم او دينار
حالة او موقلة جاز كان العبد قابلا او هالكا وعلى طعام ان يقبض فاقبل التعرق جاز عينا او دنيا
وان موقلا كان العبد قابلا يجوز عينا كان او دنيا غايته انه عيني بدين وان هالكا لا لانه دين بدين
وفي الباب لموقلة ان قابلا يجوز وان هالكا لا وان كان المدعى به كفيلا او دنيا فصلا على درهم
او دنيا يري وتفترقا من غير قبض ان كان ادعى بزمعينا وقال غصبني هذه الخطة بعينها صلا على
ادعى دنيا له على آخره فقال له ابرأ منك عن نفسها او حطت عنك نفسها على ان يعطيني الباقي ولم يوافق
فاعطاه الباقي في اليوم او لا يري عن النصف وجعل المشتري في الجامع الصغير على ثلاثة انواع اذ ان
خمس مائة غدا فالان عليك على حاله فالامر كما قال اوقالا الى خمس مائة غدا على انك بريت من الفضل
فان اعطاه بريت مطلقا وان لم يعطه براء غدا الثاني خلافا ولو قال ابرأ منك عن النصف على ان
تعطيني النصف غدا حصل البراء ومطلقا اذاه النصف غدا ام لا ولو قال ان اذيت الى النصف
بريت من الباقي فذلك باطل لطلان تعليق البراء بالشرط **الرابع في الصلح عن النكاح والودعة والغارية**
صلح المودع مع المودع لا يخلو من وجوه الاولى ان يكون الودعة قايمة بعينها ومن مثلاما تادريم
فصلا على مائة ان كان المودع منكرا لها يجوز قضاء لاديانته لوجود الفضل في الواقع وان كان مقرا
او منكرا او بريت المودع على ذلك لم يجوز ان لم يبرأ من على الودعة جاز لانه قطع خصوصية وان على عرض
يجوز مطلقا وان صلا على مائة درهم وديعة على عشرة دنيا بريت ان على النكاح صلا على النكاح اذا تفترقا بعد
قبض الدنانير سواء كانت الدرهم حاضرة في المجلس او غايبة وان على اقرارها ان الودعة حاضرة
في المجلس الصلح جاز اذا جرد المودع قبضا وقبض المالك للدنانير وان لم يجد قبضا فالصلح باطل وان الودعة

في الاستفاعة من رقبته
او على وجه الدار والاحل

في القبض عن دعوى غصب عن خدمته
او على وجه الدار والاحل

في قبضه سائر الدين المشتري
على وجه لا يشاركه الاخر

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

الرد

في عدم صحة التمسك بالمال

في صحة التمسك بالمال

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

غاية عن جعل الصلح باطلا والثانية ان يقول المودع هلكت او ردتها اليك وانكرها وصرح بعد ذلك
فقد اعل وجه الاول ادعى الوديعة وانكر المودع ثم صرح على مال جاز اجاعا الثاني المالك ادعى الاربع
والانلاف والمودع اقر بها ولم يدع الرد والهلاك فصالح جاز بلا خلاف الثالث ادعى الابداع والاولا
والمودع والهلاك وصرح لا يصح عند الامام والثاني لانه البراءة حصلت بقوله والحكم الثالث بخبره
لا يبطل بدعوى المالك الانلاف ولو لم يصح الصلح قبل الدعوى فكذا بعد وعندهما الثاني ثانيا يجوز
واجمعا ان المودع لو حلف على مدعى لا يصح الصلح بعد وقال الامام السخري اذا قال المالك انك انكرت
ادعى المودع الرد او الهلاك يجوز الصلح اجاعا والخلاف فيما اذا ادعى المودع يدعوى الرد والهلاك
ثم ادعى المالك الانلاف وعامة المشايخ لم يفرقوا بين المستلين وجعلوا كليهما على الخلاف والراجح اذا
قال المودع ردت او هلكت ولم يقل المالك شيئا وسكت ذكر الكرخي انه لا يصح الصلح عند الثاني خلافا
لمحمد ولو انكر المالك ان يكون المودع قال عنه المقالة قبل الصلح وصرح الصلح وقال المودع قلنا ولم يصح
الصلح عند الامام والثاني فالقول للمالك وان برهن على مقالة تقبل وتبطل الصلح انك انكرت انك انكرت
فصالح على الكرخي فحقه لا يجوز عندهما كما لو صرح بعد القضاء بالقيمة على الكرخي او صرح على الكرخي
من الذي يترتب من احد مقاديرها كالابل والدرهم والزناين او صرح بالبيع مع المشتري على الكرخي
او صرح على الكرخي المعقود على الكرخي نصف قيمة العبد المعقود من التدين لا يجوز الا ما يتقرب
التاس فيه ولو صرح في المسئلة التوب على عشرين قيمة الكرخي من قيمة المتكف جاز كما لو صرح على خلاف
مقادير التدين وعنده يجوز لانه بدل المتكف لا بد من قيمة التوب فلم يتحقق الربوا امرأة ادعت متاعا
لغيرها كانا عندها ثم اخذتها منه ثم ادعيا عندها آخر ثم قبضتها منه ثم قالت ضاعت منها كذا وكذا
ولا ادري عنده من ضاعت وقال لا ردنا متاعك ولم نتحقق ولم ندر ما في وجايك فصالحها من ذلك
على مال معلوم فالمرأة تضمن لصاحب المتاع قيمة الضايغ لتقصيدها في التسليم والصلح فيما بينهما او
جاز ثم صلحها بعد ما ضمنته للمالك قيمة المتاع جاز على اي بدله كان وان قبل ضمانها له ان على مثل قيمة
المتكف وغيره قليل يتقرب فيه الناس يجوز وبراين ضمان المتاع حتى لو برهن المالك بعد على
المودع علق لا سبيل له عليها ولو صرح لهما على اقل مما لا يتقرب فيه الناس لا يجوز الصلح والمالك
بالخير ان شاء ضمن المرأة او المودع حين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمنتهما رجعا على المتاع
بما دفع اليه وان ضمن المرأة نفذ الصلح عليها والعارية كالوديعة وكل ما اصله امانة كما عرفت
ومثله صلح العامل القصار خرق التوب من دقوه فصالحه ردت التوب على درهم على ان يكون التوب
للقصار او على ان يكون التوب والدرهم حالة او موقلة جاز وكذا لو صرح على ان يرد له
مكسر التوب عند القصار فصالحه على درهم لا يجوز عنده وكذا في كل موضع كان امانة وعندهما جاز وعرفا

ان قول الامام كقول الثاني الا قوله الوديعة ولو زعم القصار دفع التوب وطلب الاجر وكذب به
فيه فصالحا من الاجر على نفسه جاز وكذا اذا زعم ردة قبض التوب وايفاء الاجر وانكره الاجير فصالحا
جاز والقبض والتمسك كذلك زعم الاجير المتكسر كمال الغنم او سرقة وصرح على شيء لا يجوز عنده
المشتري عنده بخلافه المودع اذا ادعى التلف لا يصح وعنده يجوز خافا او عاقا كما لو دفع وعنده
الثاني ان مشتريا جاز وان خافا لا يصح الصلح **الحاشي في العيوب** اشترى عبدا او ثوبا بضمائة اطلق
المشتري على عيب فانكر البايع كونه عنده او كان حديثا عند المشتري عيب اخر او مات او اعققت المشتري
فصالح على درهم حالة او موقلة جاز لا يثبت القبض في المجلس ولو عمل دنيا لم يثبت قبضة المجلس
وكذا لو صرح على كسبي او زني بعينه صح وان تنقبت وان تغير عينه لا وان كعب بعينه قبل قبض
البايع التي لم يخط عنه بعض الثمن او زاده فيها ثوبا جاز **المشتري** اذا طعن بعيبه على البايع فله ان يرد
على ان خط عنه ثم ذهب لبايعه يرد كذا رد البطل وكذا الصلح في دعوى جبل المبيع اذا بان بعد
الصلح عدم الجبل يرد البطل وكذا اذا ادعى على انسان مالا وصالح على مال ثم بان الحق على انسان آخر
يرد البطل وكذا اذا اشترى امة ثم بان انها منكوبة انسان وصالح على مال ثم طلقها زوجها بائنا
عليه رد الدرهم وكذا ادعى عيبا وصالح على مال ثم بان عدم العيب يرد الماخوذ ولو كان المشتري
بايعا وانقذ عنه واطلع على عيب وصالح مع البايع لم يرد لانه لاحق للمشتري على البايع لافي الرد ولا
في الرجوع فكان صلي باطلا ولو قبله المشتري او اعققت وهو يعلم بعيبه او عرضه على البيع وهو يعلم
به لم يطل على عيب وصالحه لم يرد لانه بعد من الامور لا دعوى له على البايع وكان الدعوى باطلا
الصلح كذلك اشترى امة مخبر وتقا بضا ثم اطلع على عيب وتصال على ان يرد البايع ارجعها
من الثمن ويقبلها ان اقر البايع يكون العيب في يده ردة الباقي من الثمن ايضا الى المشتري فكذا ان كان
لا يحدث خلة يدا المشتري وان انكره البايع او سكت وحدث مثله في يد المشتري جاز للبايع ما نقص
من الثمن عندهما وقال الثاني بطل للبايع في الوجهين بناء على ان الاقالة بيع جديد عنده وملاك الاقالة
اصطلي على ان يحط عن المشتري بعض الثمن ويلزم المبيع المشتري جاز قال في تحرير الصلح والخط انما
يصح اذا كان المشتري يقدر على رد المبيع او اخذ النقصان وان لم يقدر فالصلح والخط باطل وقد ذكرنا
ظايره اصطلي على ان يحط البايع عشرة والمشتري عشرة وياخذ المبيع المبيع اجني لزم خط المشتري
وجاز البيع ولا يلزم خط البايع والمشتري بالخير ان شاء اخذ وان شاكرا اشترى عبدا ثم صرح
مواكل عيب جاز وجز العيب الاول وهو يرد من كل عيب وبرهن من صنف عيب لا بايضا ثم في غير ذلك الصنف
لا فيه امر براء جاز واطلع الاقربها على عيب وصالح مع البايع القياس لا يجوز لانه لا معاملة بين
البايع والاقرب في الاستحسان يجوز لانه يملك اسقاطه بلا بدول الى المشتري دابة وبيع نصفها ثم

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

في رد دعوى التمسك بالمال
فصل في رد دعوى التمسك بالمال

في حيا اليه عن الـ و فاني العشر
مئة في الف ، و سائر ايضا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

جازه

1891

11

فقد هربوا من عهد النصارى

افغانستان

10. 11. 1918

والمؤمنون

19

1711

کچھ فی الحال کے لیے

2

10

10

10
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840

لا بد من صحة الآية من القرآن الكريم

لا يقع

...

فان من الزواجر
على الصلوات

74

فلاح الدين محمد بن محمد

1

عليهم او لهم وان الورثة كانوا حضورا فالصالح باطل ونقض الدعوى عليهم او لهم في المنقول او العقار لعدم
الولاية وان عيضا ان الدعوى عليهم لا يمكن مطلقا لانه لا يملك الشراء لهم والصالح شراء ما وقع للدعوى
لهم وان وقع للدعوى لهم ان في العقار لا يجوز صلح لانه بايع لهم عقارهم ولا يمكنه ان في المنقول
ان لم يكن لهم بنية عادلة جاز على كل حال وان كانت جاز على الفقه وبما يتعارف لانه يمكن بيع منقولهم
لكلهم وان صفارا او كبارا ان الدعوى عليهم والكبار حضور لا يجوز في حقيقة الكبار عندهم لانه لا يملك
ما يملك الشراء لهم وجاز في الصفار ان لم يكن فيه مزرع وان الدعوى لهم يجوز صلح عليهم وان الكبار
حضورا عنده لانه الوصي اذا ملك بيع بعض التركة عنده للصغير ملكه على الكبار ايضا وعند ما يجوز
على الصفار لا الكبار وان الكبار غيب لا يجوز صلح ان الدعوى عليهم في حقيقة الكبار بكل حال ويجوز
في الصفار اذا لم يكن فيه مزرع وان الدعوى لهم ان في المنقول جاز عليهم اذا لم يكن فيه مزرع وان الدعوى
في العقار جاز صلح عندهم عليه اذا لم يكن فيه مزرع وعند ما لا يجوز صلح على الكبار اصلا ويجوز على
الصفار اذا لم يكن فيه مزرع وصلى ومن الامم والتم والاخر كصلح وصي التركة في تركة الامم والتم
الدعوى للصغير خلا العقار لانه وصي متولاه يملك بيع ما هو مؤثر في الصغير من متولاه الامكان
مؤثرا ومن يقدريه فكذا الصلح عن مؤثر ادعى عليه اذا فأنكره اعطاء اوصالي ثم يرضى ان المدعى قاله
قبل القضاء او الصلح لغيره قبل فلا شيء فالحكم والصلح باطل وان يرضى على اقراره بذلك بعد الصلح
والقضاء بطل الحكم من الصلح وان حكم له بغيرها ثم يرضى المدعى عليه ان المدعى اقر قبل القضاء انه
ليس له على المدعى شيء بطل المال عنه وعن الثاني اوصى لآخر بعد اوصى وترك ابنا وبيتا وصالح
الابن والبيت مع الوصي بالبعد على حاية فان الماتة من ما حكم غير الماتة فالبعد بينهما انصافا واما
الحاية من الماتة فالبعد بينهما انصافا واما اوصى لآخر من رجل بالارث فهو رثا فانكره الرجل
ثم صالح احد ما على حاية لم يكن لشرطه ريثا ركة في مائة الماتة البعد التاجر او الكاتب لها دين على ان
فصالح على بعضه وحظ بعضه ان كان للبعد بنية لا يجوز الصلح ولا يجوز ولو ادعى على البعد التاجر
فصالح البعد عن انكاره او اقراره على اداء ثلث وحظ ثلث وتاخير ثلث جاز وصالح المصنف التاجر حاية
فيما يجوز صلح الباقي الا الخط بغير عيب وفي النظم حرج على عبده في ما رجع له وادعى عليه وفي يده مال من
تجارته فصالح البعد على شيء مما في يده جاز عنده خلا لها بناء على جواز اقراره بعد الحرج شيء مما في يده
عنده خلا فيها واذ كان في يده شيء من العروض فالتلفه انصافا فصالح البعد من ذلك ان عمل الفقه
جاز لانه الخضم فيه لكونه في يده كانه ذبح وان باقل لا يجوز لانه الخط يتبرع وطول من امله والبعد
الذي قال لا بد له ان اذيت اني الفاتنة حرك البعد التاجر فيما ذكرنا لانه صار عاذا ونابه ادعى
محو رطل عبد تاجر دينا وصالح على بعضه ان لم يبنه لم يجر ولا جاز في التاجر ولو ادعى التاجر على المحرر

في حال انما وابتدع الوصي له
بالعبد من ماله ما اوسن التركة

في جواز صلح البعد التاجر
في جواز اقرار البعد
في جواز بيعه

فصالح على خط بعض لم يكن كانت له بنية ام لا لانه اذا كانت له بنية فهو قادر على اخذ حقه والخط منه
يتبرع وان لم يكن بنية لم يخط ايضا لانه المدعى عليه محو رطل البعد لانه منوع عن المداينة
ادعى عبدا في رجل وانكره فصول على ان يعطى المدعى للعبودية حاية وبأخذ البعد مع ذلك ويكون دفع
المدعى الدرامم تخليصا لنفسه عن مؤنة اقامة البنية والخدمة كما جاز في جانب المدعى عليه قال باج
ونخط صدر الاسلام وجدته صالح احد الورث وارباه ابراه عاتقا ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقصر الصلح
لارواية في جواز الدعوى والمقابل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولما قيل ان يقول لا وفي
الخط لو ابراه احد الورث الباقي ثم التركة وانكره ولا يبيع دعواه وان اقره بالتركة اقره بالدين عليه
وفي الخزانة ان التاجر باطل اذا كان في التركة دين قد ذكرنا معناه ودليله ولم يذكر في صدر التاجر
ان في التركة دين او لا فالصالح صريح وكذا لم يذكر في الفتوى ولكن سئل عن ضمة التاجر يفتى بالصحة
ويحل على وجود شرطها كما لو ذكر في الفتوى رجل باع ماله بفتى بالصحة وان احتل ان يغيره عاقل الاصل فيه
ما ذكره الاستاذ ان المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض المانعة من الجواز فالصحة بالخلو عن الدين
ولو الاصل فلا يثبت بلائق من خل وجود العوارض صالحة عن الدين ثم ظهر دين او عتق لم يكن معلوما للورثة
قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا حال صلح من المعلوم الطاهر عندهم
لاعن الجمهور فيكون كالمستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة
التركة اسم للكل فلا يظهر دين فسد الصلح وجعل كانه طامعا عند الصلح وفي الذخيرة وقع الدعوى فيما
يتعين فقال المدعى عليه المدعى قبل ما عني عن هذا المدعى على عشرة اذ فعلا اليك فقال المدعى فقلت لا يتم الصلح
ما لم يقل المدعى عليه قبلت لانه طلب البيع ولا يتم البيع ببعث ما لم يقل الطالب قبلت وكذا لو وقع الدعوى فيما
لا يتبين كالدرامم فطلب الصلح على جسر خرافا اذا وقع في النقود وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول
المدعى فقلت لانه استقام بعض الحق فيتم بالمسقط وفي المسقط بعد تمام الصلح بالتراضي بينهما لا يمكن واحد
منها ان يرجع وفي النظم وجد المشتري بالبيع عينا فقبض من الثمن المباح شيئا فقبض ثلثا يرد عليه
المشتري جاز ولو زاد في الثمن المشتري شيئا قبل المباح شيئا فقبض من الثمن المباح شيئا فقبض ثلثا يرد عليه
اوصى بخدمة عبده سنة له ولم يخرج من ثلثه فصالح الورثة على دراهم او خذمة غلام اخر او سكنى دار
لا يجوز في القياس لانه اعارة الخذمة بعد الماتة في الحيوة والمستعير لا يمكن الاعتراض
عن الخذمة الا بغير اذن المستعير والوصي بالخذمة لا يمكن الا اعارة وفي الاستحسان يجوز لانه حق وجب
مساك فانه في الاستعانة لان الاعارة غير لازمة حتى لا يجبر عليها ويجوز الوصية والصلح كانه في
المبادلة بغير طريق الاستحسان ايضا ولهذا ملك هذا الصلح وصي الصغير لانه قد يكون نافعاً للصغير ايضا
حيث يضم اليه العبد المعصوم من ملك المعتبر الى التملك من الاستعانة ايضا ولهذا قلنا اذا وصى بسكنى داره

في حال انما وابتدع الوصي له
بالعبد من ماله ما اوسن التركة

في جواز صلح البعد التاجر
في جواز اقرار البعد
في جواز بيعه

فعدم جواز ساقط است
باینکه
صاح علی سکنه دار
نم اینند

في اسم الاعيان ارمونه

از منبر علی اله ان ضاع
باعت بغير شئ
في عدم سلطان التبرع بعت
الراعيين او احدى

بقدر المضرين وم

في ان صاحب الدين اذ اعطى ثمان
مدينه يفتقر ثمان مدينه
الامان وانما هو يات اليه

نور محمد بن اسماعیل

2 بیان اربعین الفاضله

22

من يدبر العدل ومن العدل يرجع على الراس لا على المرتفع لنسبته عنه والعدل لا يدفع الى الراس و
 المرتفع قبل قضاء الدين ما لم يؤخذ له فانه دفع فلا يسترداد وان ملك قبل الاعادة ضمنه العدل
 ولا يملك العدل البيع الا بالسليط المشروط في عقد الرهن او بعد علم الرهن وعلى اي حال كان اذا باع
 فالمرتفع ومن في يده فلو هلك بغير عدل سقط الدين كما اذا ملكه عند المرتفع وكذا اذا ملكه عند المرتفع فالمرتفع
 على المشتري والتوفى على المرتفع ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر في الثمن وانما جعل
 على المرتفع لقيام الثمن مقام الدين والرهن اذا تم فالمرتفع بعده في اي مكان يكون على المرتفع وانما يبي
 العدل البيع ان البيع مشروط في عقد الرهن وانما بعد تمام الرهن فحين الثاني وبه اخذ بعض المتأخرين
 وبه اخذ شيخ الاسلام وتفسير الجوزي بحسن العدل اياها فان الخ جبر الراس على البيع فانه امتنع باع الحاكم
 بنفسه قبل منازعة ثمنها على بيع الحاكم حال المدعيون اذا امتنع وقيل منازعة قبل الكل لتقدم الرهن على البيع
 وهو العيب ويملك العدل البيع بالبقدر والنسبة فان ناه بعد ذلك البيع نية لا يعمل عليه ويملك العدل بيع
 ما يدر منه كالتولد والنفقة لانه تتبع للاصل طلبه منه فقال للعدل بيع واقض دينه فقال المرتفع لا اريد البيع
 بل اريد حتى لا يذكر قال المرتفع ان لم اعطه ذلك يبيع كذا فبيع كذا على الاجون وذكره طريفة الخلف فقال
 ان اوافقك بالكل الى كذا والا فالرهن كذا بطل الشرط ووجه الرهن وقال الشافعي يبطل الرهن ايضا **نوع في نفقة**
الرهن انفق المرتفع على الرهن باذن الحاكم ملكه جسد لا يستفاد النفقة ايضا وان ملك الرهن بعده لا
 يملك على الراس عند ما وزع وقال الثاني لا يملك الجسد بالنفقة فاذا هلك عند المرتفع فالنفقة دين على الحاكم
 ومن الدماء واجرة الجسد على المرتفع وذكر القدر في ان كل ما كان مع حققة الامانة فعلى الراس من
 المشايخ من قال ثمن الدماء على المرتفع انما يلزم ان لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراس فعليه وقال بعضهم
 على المرتفع بكل حال والطلاق محتمل عليه وقال النفقة كذا عند المرتفع يجب عليه عن دوايه واجرة طبيب
 وما كان عند الراس ان كان لم يزد عند المرتفع حتى احتاج الى زيادة الدوايه فالدوايه على المرتفع لكن لا
 يجبر المرتفع لان الراس لا يجبر على الدوايه وان اجبر على النفقة فالمرتفع اول ولكن يقال له هذا قد
 حدث عندك فان كنت تريد اصلاح ما كثر فداؤه وما انفق المرتفع على الرهن حال غيبته الراس فليطلق
 وان باع الحاكم وجعله ديناً على الراس فهو دين عليه كذا قاله محمد بن عبد الله الكلام اشار الى انه مجرد امر الحاكم
 لا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كما خرج به واكثر المشايخ على هذا لان الامر ليس بالزام حتى ان
 النظر وهو موقوف بين الامر بين امر حسيه وبين الامر ليكون ديناً والادنى اول ما لم ينقض على
 الاعلى وعن الامام انه اذا انفق عليه غيبته الراس باع الحاكم يبيع وانما يحفته بالامر لا يبيع وعن
 الامام الثاني انه يرجع فيها وذكرنا طين ويابى على الراس اذا فعل المرتفع او ما على المرتفع اذا
 فعله الراس بلا اذنه فهو مطلق اخذ السلطان الخراج او العشر من المرتفع لا يرجع على الراس لانه

فانما عطفك على كذا
 فليس لك ما على
 او افشركم

فانما من الدماء واجرة الطبيب
 على الراس او المرتفع

ان تطوع فهو متبرع وان مكرها فقد ظلم السلطان والمظلوم لا يرجع الاعلى الظالم **الثالث**
الضمان الراس المرتفع او عليه منه وملك المرتفع في يد المرتفع قبل منعه لا يضمن عندنا
 وبعد ايقاع الدين اذا ملكه بضمين حتى يرد الراس مستوفاه الى المرتفع ولو تبرع انسان بقضاء
 ثم ملكه عند المرتفع رداً الدين على المتبرع ولو تصادق على ان لا يدين بضمين ولو اقال المرتفع على
 انسان بالدين ثم تلف الرهن عند المرتفع قبل ان يرد فله ما فيه وتبطل الحوالة ولو اقر عبد الرهن
 ذمب نصف الدين عند الامام دخل خاناً فقال الخاني لا ادعك تنزل حتى تعطيني شيئاً فدفع وملكه عند
 ان رهنه لاجر البيت فهو عا فيه ولاجل انه سارق بضمين قال الفقيه لا يضمن في الوجهين لانه غير
 مكره في الدفع عن غيره كل شيء يضمن بالغصب على الرهن يضمن بحسابه من الدين وما لا يضمن بالغصب
 لا يقطع به من الدين فلو غصب غلاماً شاباً فصار شيخاً يضمن في الغصب فكذا في الرهن ولو اقر
 فالخ لا يضمن لانه اكل خلاف ما لو غصب جارية نامدة فاكسر ليد بها حيث يضمن لانه تعذر رده
 الرهن بالدين الموقوف مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعد بان وعده ان يقرضه الفاقاعطاء
 وملك قبل الاقرار بعهده لان الموعد جبراً فان ملكه من يد المرتفع او العدل ينظر الى قيمة يوم القبض
 والدين وعن الثاني اقرضني وخذ من ذار مناه ولم يستم القرض فاخذ الرهن ولم يقوضه حتى ضاع يلزمه
 قيمة الرهن قال الاخر اقرضني فقال لا اقرضك الا برهن فمضى به فضاء قبل الاقرار ولم يكن مستحق
 القرض بعينه ما شاء قال محمد لا يصدق في اقل من درهم من ذاك الحكم المهلاك وبالفقهاء ان من حيث
 العير سيقط الدين بقدره بلا خلاف وان من حيث السعول لا يقطع شيء عندنا رهن عبد اساء
 بالثمن تصادق على ان لا يدين ان التصادق بعد هلاك الرهن على المرتفع رداً الا ان حال المهلاك
 كان مضموناً بالظمان فخص الاستيفاء حكماً وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد التصادق من ذاك كان على
 المستوفي رد المستوفي كذا مناه وان التصادق قبل المهلاك قال شيخ الاسلام اخلف المشايخ فيه و
 قال الحلواني نص محمد بن ابي بكر امانه وكذا اذا رهن عبد ابكر حنطة ومات العبد ثم تصادق امانه
 اكثر لم يكن فعلى المرتفع قيمة اكثر كما ذكرنا انه صار مستوفياً وعن الثاني انه لا شيء على المرتفع لان
 التصادق حجة في حقها وقد تصادق عند المهلاك ان الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا يدين لا
 يتصور وعن محمد بن رجل على رجل قال فقضاء بعضه ثم دفع اليه عبداً وقال هذا من باق من دينك
 او قال ان كان بقي لك على شيء فهو مني وان كان بقي عليه شيء من الدين فهو مني به والا لا لانه باخذ
 على شيء ستمت قضي دينه وبعضه زبوف وستوفى فطمع بشيء بالسوق والزبوف وقال خذ مناه
 ما فيه من زبوف وستوفى في حق السوق لانه من جنس الدرهم ولا يبيح في الزبوف لانه من جنس الدين
 وقد يجوز به في زبوف الرهن به لعدم الدين عليه فلو قال للدين اسكر هذا الوضوء الا ان حتى اوفيك

الدين

في حال غيبته
 او امره فالتوفى

في حال غيبته
 ان يضمن من الدين
 اخذ الفقهاء

في حال غيبته
 ان يضمن من الدين
 اخذ الفقهاء

ان اتقصوا الدين في يد الله فهو
قدرا ووعظا ينقط من الدين
قدره

في انوار الجليلي نوب مرهون

في اللبس لا اتفاقا على خروج من الغان فكان القول المرتفع في قدر ما عاود من الضاد اليه كخلاف اول المسئلة
لعدم الاتفاق على الخروج من الغان لعدم اعتراف الراس بالخروج الراس لو عبد ابر من الراس على ابقاء
عند المرتفع ويرى المرتفع على انه رقة الى الراس وابق عند ابن سماع عن محمد قال اخذ بيدك المرتفع لانه
قد باق عند فباخذ في رقه ومع الاختلاف بين الراهن والمرتفع في ذلك المصونه فقال المرتفع ولدت عندك
فالقول المرتفع لانه في يده ولم يقد باخذ من غيره ولو قال المرتفع انتمت الام والولد جميعا وقال الراس
بل الام وحدها فالقول للرأس لانه منكر وان ادعى المرتفع الراس مع القبض قبل برهانه عليها وان ادعى الراس
فقط لا يقبل لانه العقد ليس بلازم وان حشد الشك من الراس لا يسمع بينه الراس على الراس لانه ليس بلازم
قبل المرتفع وسواء شدد الشك على معانيه القبض وعلى اقرار الراس به عند الامام آخر وهو قوله
انه راس منه عبد ايساوي الغان بالف وانكره المرتفع ولا يعلم حال العبد سقط الدين وبقية الباقي من القيمة الى الراس
لانه صار غائبا بالانكار ولو اقر بالبر من الموت المرتفع لا يضمن الزيادة لانه امير فيها ويدخل البناء وجب
في راس الارض والدار وان لم يذكر في البيع ويدخل الزرع في راس الارض والشم في راس الشجر بل لا دخل
البيع لتوقف صحة الراس على دخولها **الشك في قبضه** والرأس لو مثل الجارية لا يملك المرتفع المطالبة
ما لم يجزها فاذا احضر لا يدفع الى الراس بل يقضي الدين وان قال الراس في بيتي في هذا المهر فاعطه الدين واذنبت
مع هذا الراس لا يؤثر الراس يدفع الدين بل الحكم ما ذكرنا وان لقبه في بلد آخر يغير اداء الدين لانه مؤنة الراس
على الراس فاذا نزع الراس مملوكه يخلو المرتفع ما تولى الراس ويؤثر بالاداء راسا جديرا بالغ وقض
النصف ليس له قبض اياه اذ قال منكر منكر في كل ما حد حسنة قارنه الزيادة المذكورة في كتاب الدين
لاحق يودي الكل وكذا لو كان الدين من جسد وقبل ما ذكره كتاب الراس قوله ما في الزيادة اقول محمد
في المسئلة روايتان وهو الاصح ولو من كل عبد مال على حدة لانه ياخذ اياهما اذا قضى دينه **نوع في حق**
المرتفع فيه مائة الراس من عاود المرتفع احق به كافي حال الجوة والرأس الفاسد كالمسيح حال
الجوة والتمات حتى اذا انقضا وتناقضا الفاسد فله المرتفع جسد الفاسد حتى يودي اليه الراس ما قبض
وتهدموت الراس المرتفع بالمرحور الفاسد ولي ما سائر الغرام هذا اذا حق الدين الراس الفاسد
اذا سبق الدين لم ير من فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا الدين بعد قبضه ليس المرتفع جسد لا يستفاد
السابق وليس المرتفع اولى من الغرام بعد موت الراس لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الراس
السابق والدين اللاحق لانه الراس قبضه بمقابلة الراس ومنا القبض سابق قبيل المقابلة الحقيقية
وخلاف الراس المسيحي تقدم الدين او تناقضا السبب وبالمقابلة الحكمة المرتفع اذا ردة الراس كانت
ساويا لسائر الغرام **نوع في تصريفها فيه** الحق الراس من المعسر المرتفع يستحق العبد فينظر
الى قيمته يوم يعلق والرأس والدين فيستحق في الاقل مما مثله ثم يرجع اذا اليسر ويرجع المرتفع ما بقي

الاختلاف في اداء مؤنة

محمد بن
الاسم سنة الراهن على الراس
اذا اخذ المرتفع

ووجه النزاع والخروج الراس
لان كل خلاف البيع

بشأ المرتفع ان يشاء بقبضه الراس او ببعض الدين لانه موقوف فصار كالواخذ الراس على انه
ثلاثة ايام فملك خبر المرتفع بل ان جعله من الدين او من القيمة وقال فخر محمد بالقيمة كالشراء القابل
وهو منه عينا وملكه يدر المرتفع ثم استحق رجل بالقيمة فالمستحق بالخيار ان يرضى الراهن فان ضمنه
لا يرجع على المرتفع وصار المرتفع مستوفيا دينه بالملك لانه ملكه باداء الضاد سابقا على عقد الراس
وان ضمن المرتفع رجع بما ضمن على الراس لانه صار موقرا من جهته وهو في القبض حامل له ايضا ورجع
بدينه على الراهن ايضا لانه الراهن انما ملكه الفصل الاول من المستحق ومنها ملكه المرتفع من المستحق
ثم الراس يملكه من المرتفع فلم يكن ملكا للرأس سابقا على الراس بل جازا فلم يكن ملكا للرأس وقت الملك
فلا يقع الاستيفاء لكونه ملكا المرتفع بالضاد المستند الى قبضه الاب والوصى يملكان راس متاع الصغير بينهما
استحاثا وقال الثاني لا يملكانه وعلى الخلاف اذا باع مال الصغير من دينه ما لا يقع المقاصة بينهما
ويضمنان للصغير وفي الراس اذا ملكه من الصغير قدر الدين لا الزيادة لانه اذا ائتمن الا بناء الحقيقي
لا يدخل تحت ولا بينهما فلا يدخل الا بناء الحكم ايضا لهما انهما يملكان الا بداء بلا ضمان فبا الضمان اولى رهن الوصي
خادم الصغير من نفسه بدين له على الصغير ورهن عبد العن الصغير بدين عليه لا يجوز خلاف الاب كما
علم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين وله وصي فمن يضمن مال البيوع من بعض عيانه لا يجوز لبعض الغرام
الباقي نقضه لانه انباء حكمي ولا يؤثر النقض بالانباء الحقيقي فكذلك بالانباء الحكمي فان قضى دينه قبل ان يردوه
جاز استعاره من آخر بدينه بدينه جاز ولو ان يرضيه بما شاء لحصول الاجازة مطلقا لا اعارة المظنة
ولو سئى شيئا فان كانت قيمة الثوب مثل الدين المستحق او اكثر فرضه بالدين المستحق او اقل من قيمة الثوب وان
كان قيمة الثوب اقل من الدين المستحق فان زاد على المستحق من قيمة الثوب وان نقص فان النقصان الى تمام
قيمة الثوب لا يضمن وان النقصان اقل من ذلك من قيمة الثوب وان جسد او رجلا اخر من وكل اقاد
تقيده يعتبر وان قال رهنه بخور زم فرضه في مكان اخر من ولو ملك الرهن في موضع الوفاق ضمن المستعير
المعير قدر ما قضى بدينه لانه الرجوع بحكم ان قضى دينه بالالمعير فيستفيد بذلك القدر وان اصابه جسد ذهب
بقدره ويرجع بالمعير على المستعير لانه قضاء دينه ولو اعسر الراهن ولم يقدر على فكه ففكه المعير يرجع
على الراس وان قبل الراس لا يضمن ولو اخلفا فالقول للرأس انه هلك قبل الراس رطله عند القيمة التي بالن
لا قبضه المرتفع ثم اعاده من الراس ثم اعاد الى المرتفع وقيمة بعضها فملكه بملكه بالان كخلاف الغيب اذا
تكرر بعد الرق حيث يعتبر الثاني لانه المخرج الاول لانتساقه المرفوعا حال ائتمان والتمثل فيستوفى
قيمه فان ظهر المرتفع المعير فالدين والدين الى فان ابي قبل الراس فان فداء بطل الدين والرأس لانه يستحق
ما رهن المرتفع فكان عليه وان لم يقدر الراس ايضا باع فباخذ دينه المعير دينه وبطل مقداره من دين
ان دينه اقل مما بقي من دين العبد للرأس وان كان دين المرتفع اكثر من دين العبد استوفى المرتفع الباقي بان

في الراس الموقوف

320

في ان الاب والوصي يملكان
منه الصغير

في الراس من عاود المرتفع احق به كافي حال الجوة والرأس الفاسد كالمسيح حال
الجوة والتمات حتى اذا انقضا وتناقضا الفاسد فله المرتفع جسد الفاسد حتى يودي اليه الراس ما قبض
وتهدموت الراس المرتفع بالمرحور الفاسد ولي ما سائر الغرام هذا اذا حق الدين الراس الفاسد
اذا سبق الدين لم ير من فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا الدين بعد قبضه ليس المرتفع جسد لا يستفاد
السابق وليس المرتفع اولى من الغرام بعد موت الراس لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الراس
السابق والدين اللاحق لانه الراس قبضه بمقابلة الراس ومنا القبض سابق قبيل المقابلة الحقيقية
وخلاف الراس المسيحي تقدم الدين او تناقضا السبب وبالمقابلة الحكمة المرتفع اذا ردة الراس كانت
ساويا لسائر الغرام

في حقه حكمه حال خرق
الشرط في الرهن جوارا وفلا

ودعت القائم

تجده في البيع لانه القطع لحفظ المصلحة والبيع لحفظ المالية وهذا اذا جاز جزا معتادا ولم يحدث نقصا
فان احدث نقصا من وسقط كل الدين ولو شاة او بقة خاف عليها الهلاك فذهبها المهر من ضمن قياسا
واستحقاقا فالحاصل ان كل عرف ينزل الدين عن ملك الراهن كايبيع لا يملك المهر من ولو فعله ضمن وان فعله
المال من الفساد الا اذا كان باعرا حاكم وكل عرف لا ينزل الدين عن ملك الراهن ان يفعل وان يغيره القاض اذا كان
فيه حفظ ونقص **كتاب المضاربة فيه ثلاثة فصول الاول في المقاربة**
المضاربة شريك رب المال وداس مال الغيب في الارض والتصرف ولا تبطل بالشرط الفاسد
ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة ولا يجبر المضارب على العمل ولا
رب المال على التسليم شرط على ان يخرج الكوفة فخرج الى البصرة ضمن بالشراء معه الفان قال الرب
دفع الفان وقال رب المال كلاما واسما قال فاقول قول المضارب ولو قال قد دفعت الف للمضاربة
ورفعت الف فقلت رب المال لا بل بضاعة فاقول لرب المال وفي المضاربة الفاسدة اذا عمل
ربح فالربح لرب المال وعليه وضعية وللعامل اجر مثل عمله ربح او لا يكون اجر المثل بالعام
بلغ عند مجرد وعند الثاني لا يجوز له المشتى ولو تلف المال في بيع له اجر مثل عمله ولا ضمان عليه
عن محمد انه ضمن قبل المذكور في الكتاب قول الامام بناء على مسألة اخيه **المشتري** وفي الثاني قال
لا ضمن والمضاربة الصحيحة والفاسدة سواء ولم يذكر الخلاف وبه يفتي دفع اليه الفان وقال خذ
مضاربة بالثلث او النصف جاز وما شرط فهو للمضارب والباقي لرب المال **الثاني فيما يملك**
المضارب وفيما لا يملك مضارب مع الف اشترى بها ثيابا فقصرها وجعلها ثمانية من عند نفسه
وكان قال لرب المال اعمل براكب ولم يقل فهو متطوع لانه لو جاز على رب المال ضارب المال
مستدينا عليه ولم يجرى رب المال بذلك وقوله اعمل براكب لا اثر له في الاستدانة لانه لا يملك
من اعمال المضاربة وحلته للثلاثة اقسام قسم من المضاربة وتوابعها وهو يملك مطلق المضاربة
قال له اعمل براكب او لا كالابداع والاعارة والاستيحاء والاجارة والارتمان والرمز وقسم
ملحق بالمضاربة ولم يكن منها في حكمه اذا قبل له اعمل براكب كدفع مضاربة والخلط بماله او بما لغيره
والثالث ما ليس منها ولا ملحق بها ولا يملكه وان قبل له اعمل براكب كاستدانة على المضاربة والا
والعتق والكتابة والتدبير والهبه واجر النجاج او الحل ثمانية من عند او قصرها ولا يصح
في المال لانه القصاره ليست بعقد مال قائم وفي المضاربة المطلقة له شراء السفينة وفي المقيدة
لا يملك الاستيحاء امره بالبيع من فلان فباع من غيره ضمن بخلافه لو وكله بالشراء من فلان
فاشترى من غيره لا يضمن ذكره في الوكالة وفي رواية المضاربة يضمن في الوجهين دفع الى رجل
الف بالنصف ثم دفع اليه الف اخر بالثلث ولم يقل فيها اعمل براكب وخطها لا يضمن وان ربح فيها

تجده في نصف الربح انصافا ونصف المثلثا والمضارب لا يملك ان يضارب اذا لم يقل اعمل براكب
ولا يضمن بنصف الربح الى الثاني فان عمل براكب او شراء مضارب مخالفا ورب المال بالخيار ربح
تضمن الاول والثاني فان ضمن الثاني ربح على الاول فان ضمن الاول ضمن المضاربة بلع الاول
والثاني امره بان يضارب بما عليه بالنصف فاشترى فاشترى المديون والدين على حاله بناء
على عدم صحة التوكيل بالشراء بما عليه عند الامام بلا تعيين البايع او المشتري ولو كان الدين على
الثالث فقال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة جاز وكذا لو دفعه عرضا وقال اعمل بثلثي
بعد بيعه مضاربة جاز ولو قال للمضارب والمستودع او المستبضع اعمل بما في يدك من المال مضاربة
جاز وقال زفر لا يجوز ان الغيب قلنا كونه المال مضاربة عليه لا يمنع صحة الامتثال واذا امتثل
انقضى الضمان ولا يبرح مع بقايد الدافع عاقد كان الدافع او لا كالأب والوصي اذا دفعا الى غيرهما
مضاربة وشرطا مع ان يعمل الصغير فيه ايضا ولو شرط اعمل بنفسها فاجب لانها يملك ان ياخذ مال الصغير
مضاربة لانفسها فيملك ان المشاركة مع غيره بما يقع **فيما يجوز ان يشترط من البيع وما لا**
يجوز كل شرط او جبهه ماله الربح افسدها لانه الربح معقود عليه وجهه المعقود عليه في العقد
يفسد وان لم يوجب جهه ماله صحة وبطل الشرط لانه الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كالمشروط
الوضعية على المضارب لانه لا يورث في قطع الشركة في الخارج قال في تحديد شرط المضارب ثلث
الربح وعشرة دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة لو شرط لثلث الخارج
وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قيل الرواية في المزارعة رواية في المضاربة فيكون في
المسئلة روايتان وجه الفساد قطع الشركة في الخارج وجه آخر ان العقد على ربح معلوم ففهم
عطف عليه شرط ازيد فيفسد الشرط كسائر الشروط الفاسدة والصحيح الفرق بين المزارعة والمضاربة
لانه معنى الاجارة في المزارعة انه لا يبيع بل يبايع مدة وفي المضاربة لا يشترط بيانها فاما ربح
معنى الاجارة فالاجارة فبطل بالشرط الفاسد وفي الحنفية كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسدها ولو فيها
يفسدها بانه دفع اليه الف على النصف وعلى ان يدفع رب المال للمضارب ايضا للزعة سنة او
دار السكنى سنة بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال ان يدفع له ارضا
او دارا سنة فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله واجرة داره دفع اليه الفان وقال ان اشترى
بثاقله النصف وان دققا فله الربح وان اشترى شعيرا فله الثلث ثم وما اشترى استحق العشر ووط فان
اشترى بثا لا يملك بعده شراء شيء اخر لو وقع الشركة والعقد عليه ولو شرط على ان يكون النصف على
المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت وعن الثاني دفع اليه الف ان يبيع في دار رب المال او دار
المضارب جاز ولو على ان يبيع رب المال داره والمضارب داره لم يجر وقوله لم يجر يحتمل الشرط ويحتمل

في حقه حكمه حال خرق
الشرط في الرهن جوارا وفلا

المضاربة خذ على ان ذكر نصف الزبح او الثلث جاز وله المردود والباقي لرب المال لانه غايه المصلحة
 المضارب يستحق بالشرط ولو قال على ان نصفه من السخا انما لا يستدعيها الشركة فيسار حصة احد ما
 يتغير حصة الاخر ضرورة وجه القياس في الحاجة الى البيان في جانبه فصار كأنه سكت ولو قال لي
 نصفه وكذا لثمة جائت والمضارب الثلث قال ما روي في الله بينا منتهى لانه المساواة قال الله تعالى
 ان الماء قسمه بينهم **نوع في الفاظ ما يكون** وقعت على ان يعمل خوارزم او يعمل بها خوارزم او عمل
 بها خوارزم او مرفوعا او فاعلة خوارزم او قال دفعت اليك مضاربة خوارزم ولو قال دفعت مضاربة
 فاعل خوارزم او عمل فيها مضاربة لا يتحدد والحاصل انه اذا ذكر غيب لفظ المضاربة ما لو اعتبر ابتداء
 لا يصح بان كان لا يستقيم الابتداء به ومتى تعلق بالمستقيم يصح ويعتبر تعليقا ولو ذكر ما يستقيم الابتداء
 به لا يعتبر تعليقا بل ابتداء وما ينفرد مضاربة بلا لفظ واحد وعمل بها على ان كذلك الزبح او حذو وبيع
 بها متاعا فافضل فلكذا من لانه اني عنهما فاحداهما الالف واشترى بها ثوبا بالانصاف ولم يزد
 له الشراء ويسمى البيع لانه ذكر الشراء ولم يذكر البيع فكان وكالته خالصة وله اجر مثله لانه او في منافعه
ولو باع بلا اذن المالك ان لم ينظر بالشراء فيه لانه متقد وان اجاز المالك البيع والمالي قائم جاز كان في
 الفضولي وان لم يعلم بقاء المال وحلاكه يجوز ايضا لانه الاصل في كل ثابت دوامه حتى يعلم خلافه فكان
 شرط الاجازة وهو بقاء محل البيع فامر الوجود جاز ولو قال اخذت بالنصف جاز استحسانا لان الاخذ لا
 يستحق لاجل العوض فكان العوض للملك المذكور بقدره وهو لا يحصل الا بالبيع والشراء فان دفع البيع
 مرفوعا بالنصف جاز الاجازة عليه دفع الفا مضاربة على ان يكون كل الزبح له فضاة وعلى ان يكون
 كله للعامل اقراض **نوع فيما لا يعمل** دفع اليه الفا مضاربة بالنصف ولم يزد فله مضاربة مطلقة
 يشترى ما يبدل ويعمل على التجار ويبيع بالتقديس والسياسة ويستاجر البيت المحفوظ والسفينة والدرية للحمل وله
 ان يوكل بكل ما يمكن ان يعمل لعدم حصول المقصود برونه ولا يمكن الاستدانة وان رهن من متاع المضاربة بما
 استدان من الاقرباء الذين لزوما عليه فاذا رهن من متاع المضاربة فقد اوفى دينه الخاق من مال رب
 المال وان اذن له رب المال في الاستدانة فالدين عليه انصافا وان باع شيئا واخر الترخ جاز لان الوكيل يمكنه
 فكذلك المضاربة غير ان الوكيل اذا اقرض المضارب لانه يمكنه اقالة العقد ثم البيع نسبة لا الوكيل ولو
 احتال على موصرا ومسر جاز لانه من عادة التجار ولا يقرب ولا يخذ الشفعة الا اذا انقض على ذلك وله
 المسافة به الا اذا انما المالك عن الخروج عن البلدة اشترى او لا والحاصل ان المالك لو خصص بعد العقد فان
 كان لم يشتر او تصرف فيه والمال حين وقع تصرفه كما لا يتبادر لانه يمكن العزل فكذلك الذي عن بعض مقتضى العقد
 فانما بعد الشراء فلا يصح ان يبيع عن كل ما استفاد باطلاق المضاربة ولا يعمل بنسبة لانه حق الشرف ليطهر الزبح ثابت
 فالله يطل حقه فيه الا اذا انقض على ان لا يتبع بالنسبة ولانه اذا لم يمكن عزله لا يمكن تخصيصه لانه عزله من وجه وقيل

ان اذن رب المال
 للمضارب ان يبيع

لنقل لا يمكن العزل فلا يمكن التخصيص ايضا فاذا انما من المسافة بعد ما لم يبيع فبعضه المشهور لانه يمكن
 باطلاق العقد وعلى الرواية التي لا يمكن السفر الاستيعام التوقيف ببيع واما اذا انما من الشركة وخط المال جاز
 لانه بمنزلة الذي قبل الشراء ويحتمل رب المال ينقل علمه او لا فلا يمكن الشراء المتبدل ويملك بيع المشتري
 لينقل المال ولا يمكن المسافة لانتهاء العقد بخلاف الذي عنهما مع بقاء العقد ولو اخرج الى مصر رب المال لا
 يفتقر لانه يجب عليه تسليمه فيه ويملك كل ما ملوا من علمه موقوف بين الناس ولا يمكن الا ببيع به التجارة ولا ما ملوا
 ضرب لرب المال ولا الى اجل لا يبيع به التجارة ولا الى السفر الذي يتجناه خوفا ولو قال له اعمل بربك ثم انما
 وقال لا اعمل بربك قبل العمل صح ولو قال لا يتبع من فلان ولا يشتر منه من لوقبل العمل دفع اليها فليس الاخر
 النصف بلا اذن الاخر لانه رضى بربها وان كان قال اعمل بربك او باذن الشريك الاخر ان يعمل لحصول
 الاذن والمضارب يمكن الشراء الفاسد لو المشتري فاعلمك بالقبض لحصول الزبح ولا يمكن شراء الدم والسياسة
 والخمر والخنزير وام الولد والمذنب يعلم او لا لعدم حصول الزبح لعدم مكان يبعد الاذن ولو عاقبا تناولا
 به الزبح ولو اشترى بما لا يتقارب الناس فيه لا يلزم المالك وان كان قال اعمل بربك لانه يتبع ولو باع بالمال
 يتقارب جاز عنده خله فها اذا قيل له اعمل بربك قال ابو الحسن يمكنه خلا الاقراض والاستدانة وشيئا
 والشراء بما يتقارب من المضارب والمحال عرض فولاية البيع لوقب المضارب خله في العمل في الرهن
 وقيل للوصي ولرب المال معا لان المال مشترك بينهما وان مات رب المال والمال نقد مطلقة المضاربة في
 حق الشرف وان عرضا في حق المسافة ينطلي لاني حق الشرف فيمكن بيعه بالعرض والنقد ولو ان مصرى
 واشترى شيئا فان رب المال ولو لا يعلم فاني المبتاع يبيع اخر فشفقة المضارب في حال نفسه وهو
 ضام لما يمكنه الطريق فان سلم المتاع جاز يبيع لبقائه في حق البيع ولو خرج من ذلك المضارب موت رب
 المال لم مات لم يبيع ونفقة في سفره أطلق المضاربة ثم قال لا تعمل بها في الخطه فان كان راس المال
 قائما في يد من منته لانه يمكن النسخ في كل التعريفات فكذلك في بعضه وان اشترى لم يبيع لانه لا يمكن النسخ
 فكذلك النبي واد باع الرهن وصار نقدا لم يمكن الشرف الا في الخطه فان اشترى ببعضه دون بعض
 لم يمكن له ان يشترى بما بقي غير الخطه **نوع في الاختلاف** مقتضى المضاربة العوم والقول لمن يدعيها
 عجمها والتخصيص عارض لا يثبت الا بالسياسة واذا اتفقا ان العقد وقع خافضا واختلفا فيما خص
 بالعقد فيه فالقول لرب المال لاتفقا على العدول عن الطعام والاذا استفاد من قبل فبغير قوله
 امرتكم بالتجارة في التزاد على الاطلاق فالقول للمضارب لا دعاء العدم وعن الخرج عن الامام انه
 لرب المال لانه لا يستفاد منه وان رهن فان نقص شئ من الطعام والعامل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة
 فهي اولى لثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينقصوا على الخرج فلرب المال وكذا اختلاف في الخلف من
 السفر لاقتضا المضاربة اطلاقها على الروايات المشهورة قال المضارب ملو في الطعام ورب المال

ياحصل

السفينة او ارض مسقط
 فله الطريق من

قال في الكرياس فالقول له وان برهنا فالمضارب لانه رتب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضاربة
محتاج الى اثبات ليدفع المضارب عن نفسه وانه وقتا فالوقت الاخير اولى قال راس المال الثاني وشرطت
الثالث وقال المضارب ان وشرطت النصف فالقول لرب المال في الربح والمضارب في راس المال
وقال زفر لرب المال فيها لانكاره الاستحقاق وقلنا اختلفا في قدر المقبوض الا يرى انه لو انكر
المقبض القول له اما الربح يستفاد بالشرط ولو ينكره الزيادة ولو كان في يد المضارب قدما ذكرناه
قبض من راس المال او اقل فالقول له عندهم جاء بثلثة آلاف وقال ان مضاربة وان مضاعة او دية
او دين وان الربح فالقول في المضاربة والوديعة والدين المضارب في الاقاويل كلها لان من في يد
بني فالقول له الا ان يقر لغيره وعليه المدين ومن اقام على ما ادعى من فضل قبل برهانه فالمالك يدعي
فضلا من راس المال وانما هو الربح قال رتب المال المروط كذا الثلث مع عشرة وقال المضارب لابل الثلث
فقط فالقول للمضارب لانه لا يقع له الا فساد العقد فتوافقها على العقد يحمل على الصوة وانه برهنا
فحين رتب المال اولى لاثبات زيادة شرط ولو قال رتب المال الثلث الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث
لا غير فالقول لرب المال لانكاره زيادة برهنا لا يثبت اتفاقا على العقد اتفاق على الصحة لا فاق لنا
وقع الاختلاف في قدر المروط فاذا انكر الزيادة يعتبر انكاره وان تعلق به الفاداة لانكاره
في الحكم برمي رتب المال على شرط النصف والمضارب على انه لم يشترط شيئا فرتب المال اولى لانه برهان
المضارب على النقص فالتبث اولى **في فساد المال** تلفه قبل التعريف يبطلها لغوات المحل
والقول في المضارب لانه اصيل كالمويع ولو تلفها المضارب وانفقها او اعطاه رجلا
اتلفها ذكر الرجل لم يبق المضاربة لا تقصا ومضوفا عليه والمضارب مع المضاربة لا يجتمع
وعن الامام انه اخذها من الذي اتلفه لانه يشتري به على المضاربة لانه اخذ العوض فصار
مغفلة الممنوع وعنه حجة انه اذا اقضه ثم ردت المستقرض عليه عين الرهان فالمضاربة على حالها
لزال التقدي وان مثلها الا ان التقدي استقرض بالزمان وحكم المضاربة لا يجتمع مع الزمان
وان اشترى بماله ومكرو قبل نقد ما رجع على رتب المال ثانيا وثالثا كماله في الوكيل بالشراء
فانه يرجع مرة والمجوع راس المال ولو صار تصرف حتى صار الى الف الفين واشترى به ومكرو
المال قبل نقده ضمن المضارب الربح ورتب المال ثلثة الارباع وصار راس المال الفين وخمسائة
كلها ضمنه رتب المال وخروج قدر خمسمية عن المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه وانما الاصح
المضاربة ولا حق المضارب يظهر في الربح والربح يتحقق بعد العتمة واذا قسم لا يجوز ان يكون
للمضارب راس المال في المضاربة فانه دفعه رتب المال لانه كونه راس المال له لا ينافيها واذا
بيع المشتري مثلا بربعة آلاف اخذ رتب المال الفين وخمسائة راس المال والمضارب خمسمية

من مدعى على المائت والآف
عن النقص فالتبث اولى

بالشئ

المضاربة من الربح يبقى الربح المشترك خمسمية بينهما على الشرط وعنه محمد اشترى جارية بالفين
تساوى الف الف ربح وضاعا قبل النقد للبايع على المضارب الربح وعلى رتب المال الف وخمسائة
ولو كانت تساوى الفين والشراء بالف وسمى المضاربة مضاربة فضاة غرم رتب المال كلها لان الشراء
بما هو راس المال والربح انما يظهر في بيع الثاني فيكون الضمان على رتب المال فباين المضارب جارية
تساوى الفين بامية تعدل الف وقبض المشتراة قبل تسليم المبيعة وما تغرم الربح المضارب و
ثلاثة الارباع رتب المال لانها لما ماتت قبل التسليم تنسخ البيع ووجب الرد وقد عجز فيقسم قيمتها
وسمى الفان والحكم في المشتري بالفين ما ذكرنا ولو كان قد مضى المشتراة الفان وجارية المضارب الفين لم
يرجع على رتب المال بشئ لانه المضمون منها لا يرجع على راس المال وانما يملك المضارب ذلك اذا كان قال
له رتب المال اشتريا بالقبول والكثير والافشاقه على هذا الوجه لا يبيع المشتري المضارب بعد بالف و
نقد المال فقال رتب المال اشتريته على المضاربة ثم ضاع وقال المضارب اشتريته بعد ما ضاع و
كنت ارى ان المال عندي فالقول للمضارب لانه الاصل الشراء لنفسه حتى يدل الدليل على خلافه
ولو قال رتب المال ضاع قبل الشراء وقال المضارب لابل بعد فالقول لرب المال لا يدعي على رتب
الرجوع بالتمن ومو ينكر وانه برهنا فالمضارب لانه ثبت الرجوع منها عن الخرج عن بلد المضارب
موفيه ليس له ان يخرج عنه الا الى البلد الذي فيه رتب المال استحقا كانه جوة رتب المال او حاته
واخر انما اخذ من رجل الف ومن رجل اخر الفين مضاربة يتفق اذا سافر منها على قدر ما ليها اعطاه الف
مضاربة مضاعة فالنقد اذا سافر على مال المضاربة الا اذا اخلص عليه المضاعة فينشق من
نفسه صار ماله ديونا فنهاه رتب المال عن التقاضي خوف الاتلاف ان فيه ربح فالقاضي على المضارب
والا يقال له وكل رتب المال في التقاضي وعنه الثاني دفع اليه الف مضاربة فاشترى جارية تساوى
الفين ثم نهاه رتب المال عن البيع نسبة فقال المضارب ابيع حصتي بالنسبة ليس له ذلك لانه لا يرجع
لم يظهر قبل البيع فلا يملك التصرف في حصته اذا صار مال المضاربة متاعا ليس لرب المال ان ينهيه
عن البيع نسبة وعنه الخروج عن البلدة ولا يبيع فيه لرب المال المضاربة وبعد ما يقبض من الكل اخرج
بهذا الا ان الخوارزم حاربت في الذهاب انصافا وحاربت في العود الثلاثة او قلها ما رحت
في هذا الشهر انصافا وفي الشهر الثاني الربح الثلاثة والربح على الشرط وبناخذ لم يقل رتب المال
اعل براك كلك العادة ان المضارب في تلك البلدة يخالف رتب المال لابس بالخي الفان شاء الله
كل لا يدفع الى اخر مضاربة ولو دفع لايضرب قبل العمل وعنه الامام انه لا يبيع بالقول قبل الربح اذا اراد
ان يضمن المضارب المال بقرضه رتب المال منه ثم ياخذ منه مضاربة ثم سلمه الى المستقرض مضاربة
ويستعين به في العمل فاذا ملكه فالقرض عليه واذا ربح فالربح على ما شرطوا واخرى ان يقرضه من المضارب

القاضي
والشئ

اذا صار مال المضاربة ديونا
في عدم ظهور الربح قبل البيع

الأدوية ثم يتركها على أن يكون من رتب المال الذي من المستقضى والربح على ما ينظر
وبعد المستقضى فاقمة فإذا استقر القرض عليه والربح على المروط نزل خائفا معه ثلاثة فخرج الثاني
بقي الثالث فخرج الثالث أيضا وترك الباب مفتوحا وضاع أن كان يعتمد على الحفظ لاضمان على اعضاء
وانما الضمان عليه وإن كان لا يعتمد على المضارب كما لو أقام عمل السوق وأخذ بعد واحد لولف شيء
فالضمان على الاخذ اعطاء النافذ على العمل بربك ثم استقر المضارب مع شركة عصير على الشركة فآخذ المضارب
من دقيق المضاربة والعصير المشترك فلا يخرج بأذن الشركة فالخراج على المضاربة وضمان المضارب لشركة
قيمة العصير بالمضاربة وإن لم يقل له رتب المال عمل بربك ولم يأذن له الشركة أيضا فالخراج له وضمان مثل
الدقيق لرتب المال ومثل ما يخص شركة من العصير لعدم اذنها وإن يأذن رتب المال لا الشركة فالخراج على
المضاربة ويضمن حصة العصير لشركة وإن يأذن الشركة لرتب المال فالخراج بينه وبين شركة
وضمان مثل الدقيق للمضاربة أدنى الوضيفة ورتب المال الربح فصول على راس المال لا يعطاه دنا يدر
للمضاربة ففي وقت القسمة الاستيفاء الدنا يدر له أخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع له ولشركة الغنا
دفع الباري ولو اعطاه من ماله نفسه الرجوع للأذن ولأنه وكذا الحكم في سائر النوازل التي للمضارب
شاعرا فقال له رتب المال به وأباه المضارب وأراد أن يظفر بربك كثير ليس له ذلك إلا إذا أعطى رتب
المال له أن لم يكن فيه ربح في ملك المضارب أما كنه أن كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لأن جبر
الأذن أعطى رتب المال حقه في الجبر المضارب وإن لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه ويقال لرتب المال أن
أن يأخذ فيه به ورجح فيه وضمان فكله لرتب المال لأننا في المضاربة لأنه لو كان من الاجنبي كان غاصبا
فإن المالك يجعل خيرا استقر المضارب بما لها جارية فأخذها رتب المال بلا اذنه وباعها بالربح فالربح على
الشرط ولا يكون بيعها نقضا للمضاربة فإن باعها فاستقر جارية أخرى وباع الثانية ايضا بالربح
للمضارب ما يخصه من الربح من الأولى لا من الثانية لأنه لا يملك الشراء على المضاربة وكان مستقرا بنفسه
فيكون له الربح **الثاني في نفقته ومؤنته** فإذا دام بعول المصروف نفقة من ماله نفسه وإن المصروف
وملوا قام في حاجته منه بعول المضاربة وإن خرج من الثمن مع ماله المضاربة كان مدة سفره أو لا وسنة
قطعه ودملته وما يغسل له ثيابه ومركبه وعلق المركب وعلق حوائط الحمل والكلاب ونفقة علمائه الذين
يعملون معه في المال وأجرة من يخدمه في السفر من الخبز والبطيخ وغسل الثياب والحضات وكل التكاليف
كعادة التجار من ماله على قياس قول الامام والثاني وعن الثاني في اللهم معتاده والنفقة تجتنب من الربح
فإن لم ينفق راس المال وإن سافر ولم يتفق له شراء المتاع فالنفقة في ماله المضاربة وإن أخرج المضارب
مع نفسه مع الن المضاربة عشرة آلاف أخرى وسافر فنفقة على قدر المال من المالين ولا نفقة في
المضاربة الفاسدة وكل من يعين المضارب على العمل ويجزمه أو دواة نفقته في ماله لا يجبر رتب المال

في أن الضمان على لا غير من اقرار من
والداهيين متعاضدين استوفى

على المضارب انما من نفسه

براسه كما لو كان له تسعة لتصل
إلى ما كان أخذ ماله من منفرد
المضارب ما كان له بلا اذن
المضارب ونفقه

وإذا به فان نفقته في مال رتب المال والمستحق نفقة المثل فان أزيد منه فضا منه على المضارب في ماله
وأن فضل من النفقة على مجرم عاد إلى المصروفة في ماله فاما الدواة وكله وأجر الحياطة فعل المضارب
وعن الامام أنه في مال المضاربة أيضا ولو مر على العاشر وأخذ العشر بأخباره لا يضمن وإن أعطى العشر بلا
الزام منه ضمن وكذا إذا ضاع شيء من المال لأنه أعطى باختياره إلى من لا حق له فيه فيضمنه كما لو ألقه أو
أعطى الاجنبي قال ما لي بخفي في زماننا لاضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضارب إلى سلطان طبع في
أخذه غصبا وكذا الوصي لأنها قصدا لاصلاح اذا أعطاه البعض تخليصا للكل جازا أصله قلع الحضر عليه السلام
لوجر سفينة البيت مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فاشبهه بالواقع في بيته حريق فنادى
الوديعه إلى اجنبي لا يضمن صارا مال المضاربة دينار ورتب المال في ماله آخر فانفق في سفره وتقاضيه
مالا يدر منه يحسب من المضاربة لأن سعيه لاجل ماله وبه يعلم أنه إذا انفق في سفره من ماله يرجع على
ماله لأنه قد لا يجد بدلا منه بأن لا يصل يده إلى ماله المضاربة عند حاجته إلى النفقة إلا أن يدر نفقته
على الدين فلا يرجع بالزيادة لأن نفقته في مال المضاربة لا في ذمة رتب المال ولهذا إذا سافر بماله
وانفق من ماله في طعامه وكسوته وغيره ليرجع على ماله ثم تلف الماله قبل الرجوع لا يرجع على رتب المال
بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل متاع المضاربة أو استقر طعاما لها فضاها الماله قبل أن ينقذ يرجع على
رتب المال **كتاب**

المزارعة وفيه ستة فصول الأول في مزارعتها
هي المساقاة فاستأجر غيره خلافا لها والخارج لصاحب البذر فان من رتب الأرض فعليه أجر مثل عمل العامل
وكما يجي أجر مثل الأرض في الفاسدة يجي أجر مثل البقر والمراوم أجر مثل الأرض والبقران يجي أجر مثل
الأرض مكرورة أما البقر فلا يجوز أن يسوق بعقد المزارعة وأجر المثل بالغابلية وقال الثاني لا يزداد على
المروط والامام فرج ما يملكها على قول الجيد لعله بأن الناس لما أخذوا فيه بمنزلة ولعلوا الفقوى
فيه على قولها وركبها الإيجاب والقبول وشرايطها أنها تكون مباحة للمزارعة وتكون رتب الأرض والعامل من
أصل العقد وبيان المدة في المزارعة شرط والمعاملة يجوز بلبا بيان المدة في الاستحسان ويقع على أول مرة كجر
في تلك السنة وعن محمد جوازها بلبا بيان المدة ويقع على أول ربيع يخرج زرعها وأخذوا به أخذ النفقة وخلفه
الفقوى وأما شرط محمد ببيان المدة في الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم وأبداؤها واشتغالها
يجوز عندهم ووقت المساقات معلوم وفي بلادنا وقت الزراعة معلوم ولو دفع أرضه للمزارعة إلى
حماية سنة مثلا ففي فاسدة ومن شرطها التخلية حتى لو شرط عمل رتب الأرض ومنها بيان ما يزرع متى يزرع
يقتضى ذلك عند من يباين من عليه البذر وعن ائمة بلح أنه إن كان عرقا لم ينفق تلك النوازل إن البذر على من يكون
لا يشرط البيان ومنها بيان الحصة على وجه لا يقطع الشركة فان ذكر حصة أحدهما إن حصة من لا يدر جان
قباشا واستحسانا وإن حصة من البذر منه جازا ساقا وقد من من شرطها المعاملة أن يقع المعاملة على

في أن الضمان على المضارب إذا
أعطى من بعض النوازل الباقى
شأن في البيع

تقدم

منه وقد التفتت بزرقة نفسه على العامل فلو تاملت غلظة لايته وحكمها بثبوت المصلحة منفعته الا ان
كان البذر من جهة المزاريع والشركة في الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلو اراد احدهما السقوط لا يفيج
بغيره والمزاريعة لازمة من قبل من لا يذره فلا يفيج بلا عذر وغيره لازمة من قبل البذر قبل القاء البذر
في الارض فكل العجز بلا عذر حذر عن اتلاف بذره فانه في المعاملة لعدم لزوم الاتلاف فيها كحل في
حال العجز كمنه من العامل او كونه سارقا في حق العامل منه او يكتفي صاحب الشجر بدين قاذج اضطر الى
ادائه من غلته وترك السقوط من غير نظام او بالقاء البذر لونه المزاريعة من الجانبين والمزاريعة على سبعة اوجه
الاول ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر ويكون العمل من احدهما والباقي من الآخر والارض والبذر
عن احدهما والبقر والعمل من الآخر من احدهما والكل جائز لانه استبحار الارض واستبحار العامل ليعمل بالآلات
صاحب الارض او استبحار العامل ليعمل بالآلات نفسه والاربع ان يكون البذر والبقر من صاحب الارض والارض
فاسد فظاهري الرواية وعن الثاني انه يجوز والبقر على ظاهري الرواية لعدم التماس بين نفع البقر والارض
فلا يكون تبعا فصلا لو كانت البقرة من احدهما فقط واستبحار البقر على بعض الخارج فاسد في حق من واحد
والباقي من آخر وانه فاسد كما ذكرناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد السابع
البذر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد وحل هذا المواخير جلان ارض رجل على ان يكون البذر من احدهما
وبقره والعمل من الآخر لا يفيج ولو ذهب لزوم البذر لا يفيج صاحب البذر فكل ما لا يجوز اذا كان من واحد
لا يجوز اذا كان من اثنين رجل قال العامل اعطني ارضي يذري بنفسك وجيذك واجرايك فاجزه فكلها في
جاز ويجعل العامل معينا لرب الارض وعلى ان الكل كذا جاز ويجعل معينا للارض فمقرضا له البذر وهو بذرا
الى صاحب الارض على ان يذرع فيها والخارج بينهما نصفان لا يفيج لما مره والخارج لصاحب البذر وعليه اجر
مثل الارض وعليه اخراج الارض ام لا فان قالوا لا في حق الخارج لصاحب البذر جاز ويكون معينا للارض
لو عمل ان الخارج لربها جاز والبذر قرض عليه قال لا خراج له في ارضه على ان الخارج كذا لا يفيج والخارج
لمن له البذر وعليه مثل الارض والعامل لانه قال ازرع لي بقي البذر على ملكه ولو قال ازرعه في ارضه لنفسك
على ان الخارج لي لم يفيج والخارج لصاحب الارض وعليه مثل البذر لصاحبه لانه لما قال له ازرعه لنفسك صار
واهب البذر منه ومع البذر ارضها ليدرعها بذره وبقره ويجعل معه هذا الاجنبى على ان الخارج بينهما
لم يجر بينهما وبين الاجنبى ويجوز بينهما وذلك الخارج لرب الارض والتشنان للعامل وعلى العامل اجر
على الاجنبى ولو كان البذر من قبل رب الارض جاز بين الكلا ولو قال ازرع ارضي يذرك على ان الخارج
كله فكذا الشرط جائز ويكون صاحب الارض معينا لارضه ولو قال ازرع ارضي كذا من طعامك على
ان الخارج لي لم يجر والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض طعن عيسى وقال ينبغي ان يكون لصاحب
الارض ويجعل العامل مقضيا له معينا بنفسه والجواب ان الانسان في الاصل يعمل لنفسه ولا يقع لعينه الا

منه وقد التفتت بزرقة نفسه على العامل فلو تاملت غلظة لايته وحكمها بثبوت المصلحة منفعته الا ان كان البذر من جهة المزاريع والشركة في الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلو اراد احدهما السقوط لا يفيج بغيره والمزاريعة لازمة من قبل من لا يذره فلا يفيج بلا عذر وغيره لازمة من قبل البذر قبل القاء البذر في الارض فكل العجز بلا عذر حذر عن اتلاف بذره فانه في المعاملة لعدم لزوم الاتلاف فيها كحل في حال العجز كمنه من العامل او كونه سارقا في حق العامل منه او يكتفي صاحب الشجر بدين قاذج اضطر الى ادائه من غلته وترك السقوط من غير نظام او بالقاء البذر لونه المزاريعة من الجانبين والمزاريعة على سبعة اوجه الاول ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر ويكون العمل من احدهما والباقي من الآخر والارض والبذر عن احدهما والبقر والعمل من الآخر من احدهما والكل جائز لانه استبحار الارض واستبحار العامل ليعمل بالآلات صاحب الارض او استبحار العامل ليعمل بالآلات نفسه والاربع ان يكون البذر والبقر من صاحب الارض والارض فاسد فظاهري الرواية وعن الثاني انه يجوز والبقر على ظاهري الرواية لعدم التماس بين نفع البقر والارض فلا يكون تبعا فصلا لو كانت البقرة من احدهما فقط واستبحار البقر على بعض الخارج فاسد في حق من واحد والباقي من آخر وانه فاسد كما ذكرناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد السابع البذر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد وحل هذا المواخير جلان ارض رجل على ان يكون البذر من احدهما وبقره والعمل من الآخر لا يفيج ولو ذهب لزوم البذر لا يفيج صاحب البذر فكل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين رجل قال العامل اعطني ارضي يذري بنفسك وجيذك واجرايك فاجزه فكلها في جاز ويجعل العامل معينا لرب الارض وعلى ان الكل كذا جاز ويجعل معينا للارض فمقرضا له البذر وهو بذرا الى صاحب الارض على ان يذرع فيها والخارج بينهما نصفان لا يفيج لما مره والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض وعليه اخراج الارض ام لا فان قالوا لا في حق الخارج لصاحب البذر جاز ويكون معينا للارض لو عمل ان الخارج لربها جاز والبذر قرض عليه قال لا خراج له في ارضه على ان الخارج كذا لا يفيج والخارج لمن له البذر وعليه مثل الارض والعامل لانه قال ازرع لي بقي البذر على ملكه ولو قال ازرعه في ارضه لنفسك على ان الخارج لي لم يفيج والخارج لصاحب الارض وعليه مثل البذر لصاحبه لانه لما قال له ازرعه لنفسك صار واهب البذر منه ومع البذر ارضها ليدرعها بذره وبقره ويجعل معه هذا الاجنبى على ان الخارج بينهما لم يجر بينهما وبين الاجنبى ويجوز بينهما وذلك الخارج لرب الارض والتشنان للعامل وعلى العامل اجر على الاجنبى ولو كان البذر من قبل رب الارض جاز بين الكلا ولو قال ازرع ارضي يذرك على ان الخارج كله فكذا الشرط جائز ويكون صاحب الارض معينا لارضه ولو قال ازرع ارضي كذا من طعامك على ان الخارج لي لم يجر والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض طعن عيسى وقال ينبغي ان يكون لصاحب الارض ويجعل العامل مقضيا له معينا بنفسه والجواب ان الانسان في الاصل يعمل لنفسه ولا يقع لعينه الا

من العامل
البقر

يجعله ولم يوجد ولو قال ازرع لي في ارضي كذا من طعامك على ان الخارج بيننا نصفين جاز على ما قاله
البذر قرض على صاحب الارض اخرجت الارض شيئا ام لا ولو شرط رفع صاحب البذر من المزاريع لم يجر
ايتها كان صاحب البذر ولو شرط ان يدفع صاحب الارض عن المزاريع والباقي انصافا جاز وكذا لو شرط دفع
خراج الوظيفه لم يجر وان شرط دفع العشر او خراج القاسمة والباقي انصافا جاز **نوع آخر** شرط
في المزاريعة على المزاريع او رب الارض ما ليس من اعمال المزاريعة فسدت وما نبت وما نبت المزاريع لو يرب
الخارج فهو من عمل المزاريعة وما لا يثبت ولا يرب ولا يرب المزاريع فسدت من اعمالها فاذا شرط حل المزاريع او
ربها الحصاد او الدباس فسدت من ايتها كان البذر في ظاهر الرواية وفي التوازي جاز على قول الامام الثاني
وعنه اذا شرط على المزاريع ان يحصد ويجمع جاز ولو شرط ربها لا اجاعا وابن سبيل ونصير اجازها لو على
المزاريع ولا عرف احد من ائمة زمانها حله فيها فيه قال الفقهاء وبه نأخذ وعلى قول الثاني استنفذ
الفتوى بين ائمة خوارجهم وفي المعاملة لا عرف فيفسدها هذا الشرط ونص في نوادر ابراهيم ان الماء
قول الامام الثاني لا قول غيره في هذا والسيقية والحل الى بيت رب الارض كشرط الحصاد وجوز مباح
يلج ولو شرط كذا الاثمار واصلاح المسنات على ربها جاز من ايتها كان البذر وان على المزاريع فسدت
من ايتها كان البذر والخارج كله للمزاريع ان البذر منه وان شرط كذا على المزاريع جاز من ايتها كان البذر
وان على ربها ان البذر من المزاريع لا لا شرط على بعض العمل على ربها وان يبيع النخلة وهي شرط صحة التسليم
والتسليم شرط صحة المزاريعة فصلا كشرط الحصاد على رب الارض وان البذر من ربها ان لم يبيع النخلة
وقتها فسدت لجهالة وقتها لانه التسليم بعد يقع وان يبيع وقتها جاز لانه المزاريع يقبلها مكره وبه والار
يقع من ذلك الوقت المعلوم وعمل رب الارض من قبله فلم يكن شرط عليه اخرا رعة فانه دفع مالوا البذر
المزاريع للمبدع على التسليم من وقت العقد فيقع شرطه بعد في حال الشركة فلا يجوز وفي الجامع الصغير
التشنية والكرا على المستاجر مفسر قبل شرط التشنية انما يفسد ان كان الربيع يخرج منها بالكتاب مرة
احالو لم يخرج الا بغيره فلا ولو شرط كذا الجراول اختلفوا فيه وان شرط القاء السقيين على المزاريع
من ايتها كان البذر والخارج كله للمزاريع ان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يزوم ربها شيئا للمزاريع
قيمة السقيين المخلوطة فيها وان البذر من ربها فالخارج له وعليه اجر مثل عمل العامل وقيمة السقيين و
ان شرط السقيين على رب الارض ان البذر من المزاريع فسدت والخارج للمزاريع وعليه اجر مثل الارض
وقيمة السقيين وان من ربها البذر جازت وان شرط القاء السقيين فيها لم يذكر وقال عبد الواحد
على المزاريع جازت من ايتها كان البذر وان على ربها ان البذر من العامل لا كشرط الحصاد وعلى ربها والكرا
والبذر من المزاريع وان البذر من رب الارض يجوز وان شرط ان لا يسرقها احدهما جازت على ايتها
شرط والبذر من ايتها كان وفي قنا وفي النسفي شرط القاء السقيين في المزاريعة والمعاملة يفسد وبلا شرط

على ربها

لا يلزم العامل والحيلة ان يتاجره على اصلاح المسكنات وحفظ الانهار والقضاء السقيين باجرة
يسيرة غير مشروط في العقد فان قلت كيف يقع هذه الاجارة وقد وقعت على العين ومثلها القرض
والمكان المنقول عند غير معلوم قلت **المعقول** عليه نقل السقيين وان عمل الاعين والمكان المنقول عند
البلدة ونواحيها وان كان مكان واحد حتى يقع الاستيجار على التسليم في البلدة كما ذكره البيهقي ان المصير من
اطراف مكان واحد بشرط الدواب والدالية على ان يزرع جاز كما شرط المقتطع مطلقا على رتبته ان يزرع
جاز ايضا وان من المزارع لا وان شرط الدابة مع العلف جاز ان على المزارع من ايتها كان البذر وعلى رتب
الارض ان يزرع المزارع لا يجوز وان من رتب الارض جاز هذا كلفه الشرط النافع لاحدما وان شرط
لا ينفذ كالشرط ان لا يسقي احدهما حصته لا تنفذ لمزارعة وفيما اذا كان شرط مفسدا لوابطلاه ان
الشرط في صلب العقد لا ينفذ جاز وان لم يكن في الصلابة كان الفساد حكما له فيكون جازا وان شرط
بعض العمل على المزارع او على نفسه ان يزرعها رتبته فعلى الثلثة اوجه اثنان شرط بعض اعمال المزارعة على
المزارع وسكت عن ذكر الباقي وعلى رتب الارض وسكت عن الباقي او البعض على المزارع والبعض على رتبته
ان شرط البعض على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكرها ويذرهما وسكت عن ذكر السقي
فقد اعلى وجوده بان كان لا يخرج بلا سقي او يخرج شيئا لا يرضى فيه فالمزارعة فاسدة في منزلة الوجها
وكذا لو كان يخرج لكنه ليس بدون السقي وان كان بحيث يخرج شيئا مرغوبا ولا يبطل بان كان بلدا
كثير المطر فالمزارعة جازة وكذا اذا كان السقي حال يزرع الحوجة او كمال لا يدري ان السقي متى يؤثر
في جودة الخابره وان شرط رتب الارض بعض العمل على نفسه كالسقي مثلا ونترك ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا
من الوجوه ان علم يقينا ان السقي لا يؤثر في الخابره فالمزارعة جازة والافساسة ولو شرط بعض العمل
على رتبته والبعض على العامل والبذر من المزارع فهذا وما كان من رتب الارض سواء **نوع آخر شرط**
الشركة في الحث والتبن جاز وان التبن لاحدما والحث لآخر لا وكذا ان شرط الحث لاحدما بعينه والتبن
لآخر فان شرط الحث بينهما والتبن لآخر ان رتب البذر جاز وان لآخر فسدت وجن الثاني انه لا يكون في
في الوجوه وان شرط الحث بينهما وسكتا عن التبن جاز في نظام الرواية والتبن لهما جاز البذر مع الثاني
واليه يرجع محذوران المزارعة لا يجوز **مسألة** ان التبن بينهما وان شرط ان التبن بينهما وسكتا
الحث لا يجوز دفعه ارضه على ان يغرس فيها ويكون الارض والغرس بينهما لا يغرس والغرس لرب المال وعليه
قيمة الغرس واجرم مثل عمله وفي الاصل دفع ارضه مزارعة على ان يزرعها ويغرس فيها والغرس بينهما
جان ولو شرط ان التمر بينهما نصفان جاز والتمر على الشط والغرس للغرس ولو شرط ان يكون الاخران
لربهما والتمر بينهما لا يقع تقطع الشركة بجواز ان لا يخرج الا الاغراس دفع ارضا دخله ليزرعها ويقوم
على التخليل فلهذا مزارعة فيها معاملة ان البذر من المزارع فسدت المزارعة لانه صفة في صفة وان كان

وذكر ان المزارعة على ان يغرس فيها
غرس والارض بينهما نصفان
وقد شرط الاخران

فقد جاز لانه اجارة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول ادفع اليك من ارضي من
بذرهما بزر كذا دفع اليك ما فيها من الاشجار معاملة جازة مطلقا لارض اراد ان يزرع من آخر
بذر البذر معها انصافا فالجواز ان يشتري نصف البذر ويبيع الباقي عنه ثم يقول ازرعها على
الخارج بيننا انصافا ومن اراد الشركة في المال يدفع اليه معاملة بالنصف اراد ان يشارك مع
من له قوة حتى يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع اليه معاملة بالنصف على ان يسوق الماء
اليه النقاظ السنية بالليل وخرق كوفت بنصف التبن في معنى تغير الطمان فلا يكون ككونه
منصوصا عليه وان دخل العرف كافي الاشياء الستة اذا تعارف الناس على خلاف النصف الكيل والوزن
لا يعتبر العرف وقال الفقيه عبد الرحمن الحاكم يجوز وان لم ينفذ معناه لانه غير منصوص عليه في تغير
الطمان وعلى هذا اجماع الزرع بالنصف وكذا اذا استأجر جاز يحمل عليه تغير ابصاع منه فالاجارة
فاسدة ولا يجوز بالاجر صاعا في الخزانة لا يجوز كمثل ولا شيء في تغير الطمان ذكره شمس الاعية **نوع**
آخر تنامي الزرع دفعه معه لارض مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز وفي الاشجار اذا دفعها معاملة
في هذه الحالة ان كانت الثمرة كمال لولم تحفظ تنصع الوقت الادراك يجوز وان كان لا يجزى فيه الى عمل
سوى الحفظ والحفظ زيادة في الثمار وان يحال لولم يحفظ لا يثبت الثمرة الى وقت الادراك لا يجوز وفي
الجوز معاملة لا حثية الى السقي والحفظ حتى لولم تحث لا يجوز طلب رتب الارض من العامل ان يزرعها
مكروبه والبذر من العامل او من رتب الارض والعامل يقول ازرعها بلاكرب ان الكراب مشروطا وطلب
العقد تجبر العامل والآلة الارض يخرج بلاكرب لكن بالكراب اجود لا يجبر وان لا يخرج الا بالكراب
يجوز عليه وكذا لو اوى المزارع السقي والزرعيت بالمطر لا يجبر ولو قال ان بلاكرب فالثلاثا وان بدونه
ارباعا وان بالتشنية فانصافا او قال ان حنطة فالثلاثا وان سمما فاربا جاز كافي الخياطة الرمية
والفارسية ولو قال ان حنطة ببذر فانصافا وان شعير فانصافا جاز لان رتبته المزارعة
والاعادة وان قاله من المثلثة وما زرع من شعير فهو لي في الحنطة لافي الشعير ولو شرط فيها على
ان الخابره مائة الناحية له ومن ذا الشركة لا يقع كما لو شرط لاحدما قفزا سمما من الخابره **نوع آخر**
دفع ارضه لهما هذه العام فزرعها في عام آخر بلا اذن رتبته ان عادة تلك الناحية انهم يزرعون بالاعتد
على عام عاين او ازيد في الخارج على الشرط الاول والا فلعامل البذر وفي السقي زرع ارض غيره بلا
امر ان العرف له المناصفة فعليه اذا كانت الارض معدة للمزارعة بان كان المالك لا يزرع بنفسه ويرفعها
مزارعة وان لم يكن معدة وزرع بلا اذن المالك فالغرض بعض النقصان وقال ابو سلمة ينظر بكم تستاجر
قبل الزرع وبكم تستاجر بعد ففرض ما بينهما وقبل ينظر بكم تشتري قبله ففرض نقصان ما بينهما رتب بلا اذن
فادرك من رتب المالك لطلب ولو قال لارض من رتب طاب ايضا رتب ارض غيره وانقص من رتب النقصان

في ان يشترط ان يزرعها
العام وان شرط الاجارة

في زرع ارض غيره بلا اذن
المالك وبكم تستاجر
هذا الباب ايضا

قبل ان تاتي الردى وان بعد لا قال الفقيه وقيل يدرا فيها كالموعد بل يبيع مبيعا وزال قبل الفقيه
يدرا به البايع وكذا لو صار المشتري عن بياض العين على بدل ثم زال البياض برة المهرل في البايع الفقيه
مزارعة سنة على ان البذر من المزارع فزادها واجازها رب الارض قبل نبات المزارع جازت والخارج بين
العامل ورب الارض على الشرط لكن الغاصب اذا قد يتولى قبض حصة المالك وما نفقت الارض بالزراعة
يقض الغاصب النقصان لكاتب قبل الاجارة لا بعد اجازتها وان ثبت المزارع وصار له حصة ثم اجازها رب الارض جازت
والخارج كله بين الغاصب والعامل على ما شرط ولا شيء للرجحان الخارج وليس له نقض بعد الاجارة وقها
الغاصب مزارعة بالنصف على ان البذر من الدافع فبذرهما او لا او بذر وجز المزارع وصار بينهما النصفان
ثم اجاز المالك الزراعة فالاجارة باطله والارض بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الارض ان
يرجع فيما اجاز من ذلك لم يكن بذر المزارع الذي ثبت بعد اجازته او بزرع الذي لم يزرع بعد اجازته فان كان
شي من ذلك لم يكن بعد ذلك ان ينقص اجازته استحقاقا وان كان اجازته بعد ما طلع المزارع وصار له حصة
سبيل ولم يحصل له المالك الرجوع ولكن يقال للغاصب ان يجره في حصة المزارع حتى يحصل المزارع والخارج بين
الغاصب والمزارع على الشرط زرع الغاصب حصة ثم اختصا قبل نباته لصاحب الارض ان يصير ثم ياره
يقطع المزارع وانه شاء اعطاه ما زاد المزارع فيه وتعيده عن عمد انه يقوم الارض بلا بذر ويقوم
وبه بذر مستحق القطع في ارض الغير واختار ان يضمن قيمة بذر مزارع في ارض الغير مزارع في ارضه
شعير ما جاء آخر ويزرع عليه حصة بغير امره فثبتنا فالكمل لصاحب الحصة عليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير
يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة وعن محمد زرع في ارضه بذر ولم يثبت فزرع آخر عليه شعير وكذا
رب الارض فعلى الذي بذر الشعير قيمة بذر مزارع في الارض ثم على رب الارض قيمة البذر الشعير ولو طغى
مزارع لانه اطلعها بالسقي وفي الفضل زرع ارضه فبذر آخر فيها وسقى الارض او التي بزره فيها و
قبل لارض قبل ان يثبت بذر صاحب الارض ويثبت البذر اجمع فثبت يكون للآخر عند الامام وعليه
الاول قيمة بذر ولو ان صاحب الارض التي فيها البذر وقبل الارض قبل ان يثبت البذر ان اولم يقبل
وكن سقى فالنات من البذر كلها له وعليه للغاصب مثل بذر مزارع في ارضه غير هذا اذا لم يكن المزارع نابتا
اما اذا زرع المالك ونبت ثم جاء آخر وزرع ان لم يقبل ونبت فالجواب ذكرنا وان قبل ان كان المزارع اذا ثبت
ثبت مرة اخرى فكذلك الجواب وان كان لا يثبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرع نابتا وذكر الفقيه
ابو جعفر بذر في ارضه وسفاه آخر حتى ادرك فالزرع في القياس للثاني وعليه قيمة الحب مزارع في الارض
بشرط ان القراران سفاه قبل فساد البذر في الارض وان بعد الفساد قبل النبات ونبت بقيمة ففي القياس
نقصان الارض يقوم مزارع وقطع حبتها ويقوم غير مزارع فيقيم النقصان والزرع للثاني وان سفاهها
بعد نباته وقطعها بقيمة قيمة المزارع يوم سفاهها والزرع للثاني وان سفاهها بعد ما استغنى المزارع عن

ان ما يكون خارجا عن الغاصب
او انما كان المزارع

زرع شعير وزرع عليه
او زرع شعير في ارضه

زرع ارضه وسفاهها

كذلك اجوز به فالزرع لصاحب الارض والاجنب الثاني في متعلق لا شيء لارض بينهما غاب احدهما
المشكك ان يزرع في العام الثاني ذكر النصف لا النصف الآخر وعن الامام انه يسره ان يزرع وله
خارج من فزرع احدهما بلا اذن الآخر وسفاهها قاله النوازل ان كان لم يدر كالمشكك في القاسمة فافترق
في حصته لانه ياره بالقطع ويضمن النقصان وان ادرك او قرب من الادراك غرم نقصان نصف الارض
وان لم يقاسمه وتراضيا ان يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبل النبات لا يجوز
وفيما اذا كان احدهما غائبا ان الزرع يقع الارض ولا يضر ولا ينقص له ان يزرع الكل فان حضر الغائب
له ان ينقص مثل تلك المدة لرضي الغائب به دلالة وان الزرع ينقص او ترك المزارع ينقص ليس ان يزرع
اصلا وزرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع اليه بذر حتى فاكوا كذا كذا البذر صار
مستلما في الارض لا يجوز وان قايما يجوز معناه ان الحصة مبدورة قائمة في الارض ويصير المزارع ملكا
الحصة المزروعة بطلها وذا جازت ويصير المزارع اكرا له وهذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا من اصل
لعدم ذكر الشرايط وقطع وعن الثاني اذنه في الزراعة في ارضه فزرع ثم ان ربهما اراد اخراج المزارع
لا يجوز لان تغوير المسلم حرام فان قال له ربهما قد بذر وكنتكفون ويكون المزارع في ورضي به المزارع ان
قبل النبات لا يجوز لانه بيع المزارع قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بينهما اذا كان هذا القول حال قيام البذر
او بعد استهلاكه فاما ان يحمل على الاستهلاك حتى يتوافق المسئلة الاولى او يحمل على الروايتين وعن محمد
اذا شرط ان يكون نصف البذر من قبل رب الارض ونصف من قبل العامل لم يجز وذكر في المشقة عن الثاني
انه يجوز قال الحاكم طر القول على خلافه وقوله الاصل وعنه استاجر ارضا ودفعها اليها فزرعها
فان البذر من قبل ربهما لم يجز فزرعه من قبل المزارع جاز وذكرنا مسئلة في القياس
استاجر ارضا ودفعها اليها فزرعها من قبل المزارع والزرع من قبل المزارع جاز ثم رجع وقال لا
ولو لما خذ لانه اجبر بنصف ما يخرج ارضه الا ان يكون استاجر الرجل بدارهم استاجرها سنة
للزراعة فخص المزارع قبل عام العام انتفعت الزراعة اذا كان بقيمة المدة لا يكفي لزراعة اخرى لا
يخص المزارعة الا بعد ذلك ولا بد له من الفسخ من القضاء او الرضا على رواية الزياتان وعلى رواية
لا يشترط شيء منه فان طلب من الحاكم فسخا لا يفسخ ولكن يبيع رب الارض ارضه ثم يبيع على الدين
ثم الى حكم فقصي الحاكم البيع وينقص المزارعة حكما قاله كذا في الزراعة اذا الحق ربهما في فان المزارع لم
ينزعها ياخذها منه ربهما ويبيعها بدينه على تلك الرواية وان كان زرع ونبت ليس له ذلك وان كان زرع
ولم يثبت اختلفوا فيه فان كان المزارع كرمها واصل مستاتما لا يرجع على ربهما بالنقصان دل هذا ان
الزراعة اذا نفقت واختار رب الارض اخراج من يد المزارع لا يمكن ان يرجع اليه ربهما بالنقصان
الكرام واصلح المسئلة في الحكم وفي الرواية يرضيه باجر المثل قال ربهما المزارع ارض في ارض كذا من

زرع ارضه وسفاهها

زرع ارضه وسفاهها

لما كان على ان الخارج لي يجوز ويكون البذر قرضا على ربتها وكلما كان في الارض والمزارع معين في العمل
 وان قال في هذا الوجه على ان الخارج كذا فبذلك فاسد والخارج كله لربها والمزارع على ربتها اجر مثل عمله ومثل
 بذرته وان قال للعامل ازرع في ارضي بذر كذا على ان الخارج بيننا نصفان فالزراعة جازية والخارج على ما
 شرطوا البذر قرض للمزارع على ربة الارض دفع بذر الى اخره قال ازرعها في ارضك على ان الخارج بيننا
 انصافا فالزراعة فاسدة والخارج لصاحب البذر ذكره في المزارعة وفي كتاب المأذون ان الزرع للمزارع
 ولو صاحب الارض قال شيخ الاسلام تاويل ما ذكره المأذون ان صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها
 نفسك على ان الخارج بيننا نصفان وفيه يصير ربتها مستقرضا للبذر واذا فسدت بقي الزرع لصاحب
 الارض وتأويل المذكور في المزارعة ان صاحب البذر لم يقل لصاحبها لنفك حتى لو قال ذلك على ان الخارج
 بيننا كان الزرع لصاحب الارض وهو المزارع كما ذكره المأذون دفع بذر الى رجل وقال ازرع ارضك
 بذر لي يكون الخارج كله لك جاز والبذر قرض على ربة الارض وهو المزارع ولو قال لرب الارض ازرع
 ارضك بذر لي على ان يكون الخارج كله لصاحب البذر ازرع بذر كذا على ان الخارج كله لي ذكره المزارعة
 انه استقرض البذر وذكر شيخ الاسلام انه مزارعة فاسدة فيستأجر البذر كذا في ذكره المزارعة
الغير بغير اذية اختار الفقيه فيه ان الزرع للخارج وعليه نقصان الارض والعلة على ان الارض
 ان معلة للمزارعة وما لكها لا يزرع بنفسه فالزرع على المزارعة المعقودة الا اذا نص الزارع على
 الغصب والزرعة لنفسه وان كان لا يدفع غيره او يدفع وزرع بلا اذن وعقد فالخارج للمزارع وعليه
 ضمان نقصان الارض والمختار انما وان معلة للمزارعة فهي زراعة فاسدة كما طووا بالاصل والخارج
 للمزارع وعليه اجر مثل الارض لانه الغاية ما في الباب ان يحمل الايراد كما يعقد لكن هذا اعتد لم يذكر فيه
 شرايط المزارعة فيكون فاسدة القاض وعندي انها ان معلة لها وحصة العامل معلومة عنها اهل تلك
 الناحية جاز استحسانا وان قلنا جازها لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يقر ان زرعا بنفسه قبل الزرع
 او بعدها فهو كانه من لا ياترهما مزارعة وتأني من ذلك فيكون غصبا والخارج له وعليه نقصان
 الارض وكذا لو زرعهما بتاويل بان استأجر ارضا لعبد الاجر بلا اذن ربتها ولم يخرجها ربتها فزرعهما
 لا يكون مزارعة وان معلة لانه زرعهما بتاويل الاجارة وسئل الامام صاحب النصاب عن اكار بطلب الارض
 بالربح فقال ربتها لا الا بالثلث فزرعهما فعلى الاكار الثلث وان لم يرض على القبول لانه الزراعة بناء عليه
 ويكتفي بهذا العقد وان لم يذكر المدة وما يزرع فيها فانه المباح المستحب ان يرضى بما دون حتى اذا
 قال لعبد ازرع ارضي كذا واعمل في ارضك على الناحية كفاه للعارف اكار عرس اشجار في ارض
 الدهقان ومقتضى العمل ان غرسها للدهقان فهو متبوع وان امره الدهقان بشرايتها وغرسها
 فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للاكار

كوفرت والخارج كله

الى
 في حكم زرع ارض الغير بغير اذنه
 قد مر قبيل هذا في الغصب

ينقص بانه

في حكم زرع ارض الغير بغير اذنه
 وقد مر قبيل هذا في الغصب

وبطلان ذلك لان كان لا يطلع وتشتد الارض اجتمع اهل قرية وجاء كل بشي من البذر وبذر والمعلم
 بالخارج لا يربح البذر لانهم لم يملكو البذر الى المعلم دفع بذر الى رجل ليزرع في ارضه بنصف الخارج
 فالزراعة فاسدة في ظاهر الرواية وكذا لو دفع بقرة مقة الى رجل ليزرع في ارضه بنصف الخارج فقد
 في ظاهر الرواية وعن الثاني انه يجوز قال شيخ الاسلام انما يجوز على قوله اذا كان العامل في الارض غير
 ربة الارض اما اذا كان العامل ربة الارض لا يجوز وعن الثاني ان ربة الارض اذا كان العامل
 بذر اخر وبقرة كوز ثم رجع وقال لا يجوز ان ياخذ ربة الارض البذر مزارعة ليعمل **الحيلة**
 في ان ياخذ البذر ويجوز المزارعة بينهما ان يستقر نصف البذر منه ويبرئه البايع عن الثمن ثم
 يقول ازرعها بالبذر كذا على ان الخارج نصفان لانه الخارج يتبع البذر والبذر مشتق فكذا الخارج
 ان خلاص الشرط فيكون بالشرط وسئل ثم الملة لو كان من جانب الارض والبذر الثمن الآخر العمل
 والثور يجوز قال نعم لانه لو شرط كلا الثورتين على اي واحد كان كان جائزا فكذا اذا شرط على احدهما
 زرع ارض غيره فلما حصدا لكنت اجدي فزرعها لي بالاجر بذر لي وقال الزارع كنت اكارا
 ازرعت بذر لي فالقول للمزارع لا تقامها على ان البذر كان في يده فالقول لهذا البذر مزارعة نزعان
 الارض لاحدما او لهما فان لاحدما فهي على وجهين البذر لاحدما او منها فان البذر لاحدما والارض
 لاحدما فهي ستة اوجه وقد ذكرنا الوجوه الى قولها وان كان البذر من احدهما والباقي من الآخر
 فبذرت وعلى هذا الواضح ثلثة اوجه من البعض البقرة وحدها والبذر وحده كان فاسداً
 اذا البذر والبقر من واحد والارض والعمل من آخر فسدت وكذا الواضح ثلثة اوجه من الثور
 احدهم فقط او البقر هذا اذا كان الارض لاحدما والبذر من احدهم فان كانت الارض من احدهما والبذر
 منها ان شرط العمل على غير صاحب الارض والخارج بينهما انصافا فسدت المزارعة وكذا اذا شرط
 الخارج ثلثا ثلثا للعامل وثلثه لربها او على العكس فسدت لان فيه اعارة الارض والخارج بينهما
 على قدر البذر وسئل لصاحب الارض ما اخذ من الخارج وله على الآخر نصف اجر الارض وما اخذ من
 الخارج طاب له قدر بذرته ويدفع من الباقي اجر نصف الارض وما انفق ايضا ويتصدق بالزائد ولو
 كان البذر بينهما والارض لاحدما وشرطا العمل عليها على ان الخارج انصافا جاز ولو كانت الارض
 بينهما والبذر والعمل احدهما والخارج انصافا لم يجز لانه صاحب البذر شرط لصاحبه هبة نصف البذر
 بمقابلة العمل بنصف الارض فانه باطل وكذا لو شرط لثاني الخارج للعامل وثلثه للزارع او على العكس
 ولو البذر وشرطا ثلثاه للعامل جاز ولو كانت البذر منها وشرطا العمل على احدهما على ان يكون الخارج
 انصافا جاز ولو الارض والبذر منها وشرطا للزارع ثلثا للخارج وثلثا للعامل لا يجوز ولو شرطا
 لثاني الخارج للزارع لا يجوز ايضا **الثاني في اكارها** كل عمل لا يدر منه تحصيل الزرع المرغوب فيه

كان

العامل

الارض

في حكم زرع ارض الغير بغير اذنه
 قد مر قبيل هذا في الغصب

ما امر به يصير فالحق ان لا يحلف الا بغيره فانه ان اضر في الحلف في شيء من الامور فالحق ان لا يحلف الا بغيره فانه ان اضر في الحلف في شيء من الامور
 ان كانت لا يخرج الا بالسقي على المزراع وان كان يخرج لا يخرج الا بغيره فانه ان اضر في الحلف في شيء من الامور
 مدة اراذ ان يزرع زرعاً آخر فنه رتبها ان المزارعة على نوع شتمها ليس ان يزرع آخر وان مطلقاً او ما
 شاء له ذلك ما بقي الوقت قاله لولا ان في نوع لان يزرع مثل الاول ودونه في الضرر اجارة الدابة للحمل
 وفي الحفظ في المعاملة اذ لم يعمل الكرم لا يسحق من الخارج شيئاً وكذا اذا عمل كنه لم يحفظ الاشجار والمناجق
 صناعت الثمار لا يسحق فان المزراع اذ لم يعمل نحو السد والتسديت حتى انتقص الزرع ان كان البذر من المزراع
 يسحق وان من رتب الارض لا وعلى العامل الحفظ ولا يحل له ان يتكسر شيئاً من الاعضاء والقضبان والاعوام
 والعربس لطبخ الفز ولا ياذن من الاعضاء المستزبة المعطوطة الا باذن المالك لانه من اشياء المالك ولا يبيع
 المضيف من الثمار الا باذنه لانه مشترك اذ ركت الغلة في رجل الى المزراع فقال لا تترك الارض من فلان غير
 الدافع وكانت الارض ملكه واخذ نصف الغلة ثم جاء الدافع ان صدق المدعي ولم يخاصم المزراع لاشي وان
 كذبه وخاصم المدعي اخذ نصفها بالتغلب شارك الدافع المزراع لانه صار مستهلكاً من المال المشترك وان
 دفع اختياراً اخذ حقه كاملاً من المزراع لان ضيع حقه فان قال المدعي المزراع بعد اخذ نصف الغلة خذ
 مني هذه الارض فزارعة فاخذها ان البذر من المزراع فالقياس ان يضيح الاول لانه يملك الغلة لكنه لا يملك
 لانه لو انسخ انما انسخ ضرورة الاقدام على الثاني وليس له ولاية الاقدام مع بقاء الاول بخلاف المزراع
 ابتداء لانه ذكر وان البذر من رتب الارض لا ينفخ اصلاً لانه لا يملك الغلة مات عن صغير وكبار وامارة
 والكبار منها او من امارة اخرى فزرع الكبار في ارض مشتركة او في ارض الغير حكم كدبوري والكبار
 عيال المرأة ويحرمون الغلة وبالكون جملة ان زرعوا من بذر مشترك اذ ان الحكم ومهم كبار واذا وصم
 ومهم صغير فالغلة مشتركة وان من بذر انفسهم فالغلة لهم خاققة وكذا اذا زرعوا من بذر مشترك بغير
 اذ منهم او من بذر غيرهم بلا اذن صاحب البذر لانه خاص به كذا البذر فصار كانه بذر بذر نفسه غير اشجار
 على طوقه من القرية ثم قطعها بعد ذلك ونبتت من عروقها فالنابت للغارس لانه فرع ملكه **الخامس**
في المعاملة ذكر فيها مدة يقطع بان النخل لا يخرج فيها الا بغيره وان اضر الخروج وعدمه جاز موقوفاً ان اجرت
 صبح والا فلا وهذا اذا اخرج شيئاً في الحرة المفروقة بما يرضيه فيه فان كان ما لا يرضي مطلقاً في المعامل للجوز وان
 لم يخرج شيئاً في تلك الحرة ان اخرجت بعد تلك الحرة في السنة فدت وان لم يخرج في تلك العام وبعده حذرت ولها
 جازت المعاملة دفع خلافة طلع بالنصف معاملة جاز وان لم يستمها وقتاً وعق عقدة على باطون في القوت
 وان تسامى ولا يزرع نفسه لا بغيره وانما خروج الاشجار عن حذر الزيادة اذا اثمرت وبلغت وعلى هذا اذا زرع
 في ارضه ونبت الا انه لم يشاء فندفع الى مزارعة حتى يربيه العامل ويستقيه جاز وان تسامى فندفع بالحفظ
 لا يجوز قام العامل على الكرم انما تم ترك فلما ادرك الثمر جاء بطلب الحقة ان تركه وقت صارت للثمرة قيمة له

اذ لم يعمل في الكرم ولم يحفظ
 الاشجار والخارج لم يسحق

انما من عروق نخريه

يعرفه
 قام العامل على الكرم
 اباناً ثم ترك لطلب

الطلب وان قيل ان يكون لقيمة ثم التبرك وليس به الطلب ذكر القاضي دفع اليه ارضاً للزراعة بها على ان ما
 يحصل من الثمر يوزع بينهما جازاً الى المعاملة ولم يبق له عمل بذكر دفع الى اخر خارج لما ذكر النخل
 للعامل اجراً لمثل على العامل الاول ولو ملك الثمر بيد العامل الثاني بلا حله وطوروس النخل لا يضمن وان
 من عمل الاخر في امر خالفه امر الاول يضمن لصاحب النخل العامل الثاني لا الاول اصل القضيبي في وصل
 الشي على الدافع وقرب آلة الشق لينشق الشي على العامل وكذا في العرش القضيبي على صاحب الكرم والعمل
 على العامل **السادس في القمار** آخر الاثار السقي انما حذر اعتاد ايفعله الناس لا يضمن والآلة
 حصه الزرع وجمعه بل شرط عليه وبه اذ الدافع ضمن حقة الدافع ان تلف ولو شرط ذلك عليه
 حتى تلف ضمن للمالك حصته ترك الاكار خارج الجوز والحظ الرطبة الى الصبي او كان شرط عليه ذلك
 في العقد ضمن ترك حفظ الزرع حتى اكمل الدواب وان لم يرد الجوز حتى اكمل كانه ان امكن طرده ضمن
 لا اغرا الكرم والدافع واهله يدخلون ويأكلون ويجلون والعامل لا يدخل الا قليلاً ان لا ياذن
 الدافع لا يضمن والقمار على الاكل الى امل وان باذنه ونفقته عليه ضمن نصيب العامل وان منع لا يضمن
 عليهم لا يضمن وان كانوا قبضوا الا باذنه وممن من عليهم نفقته لا يضمن ايضاً فصار معاملة ولم يخرج
 الاشجار شيئاً فباع صاحبها اشجاره نفذا البيع وفدت المساقات لانها استجارت بعض الخارج فاذا لم
 يخرج شيئاً لم يتعلق به حقه فبيع البيع بخلاف الاجارة لتعلق حق المتاجر بعين الكرم فان كان سقي الاشجار
 وحفظها لاشي لانه عمل نفسه وحقه في الخارج ولم يوجر سقيا العامل عزه وفي بعض المواضع لم
 يجعله عزراً فالصحيح ان يوفق بين الروايتين ويحمل على اختلاف الموضع فجعل عزراً فيما اذا شرط عليه
 على نفسه وعدم جعله عزراً فيما اذا اطلق العمل ولم يشرط عليه العمل بنفسه وكذا الجواب في مرض العامل على
 التفصيل دفع اليه اصول رطبة نابتة ولم يذكر الحرة فدت بخلاف الزرع لو قوت العقد على الزرع مرة
 وله نهاية معلومة كحله في الرطبة لانه لا نهاية لها حتى اذا كان كصناد الرطبة ايضاً غاية معلومة في ديارهم
 يبيع ايضاً ويقع على اقل خرجه تذكر ويجوز اضافة المزارعة والمعاملة الى وقت في المستقبل دفع ارضه
 مزارعة الى عبد محجور وملك العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على رب الارض وان رتبها يكون
 مستاجر له فيكون عمله لرب الارض وان من العبد يكون مستاجر للارض ويكون العبد عاملاً لنفسه فلا
 اذا ملك عرس تالة على نهم قرية فغلطت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال الخدم الغارس لي لا تترك خاد
 فانه التالة للغارس فله وان للرجل الغارس في عياله يعمل لمثل هذا العمل والشجر لصاحب التالة وان لم يكن
 حتى يعمل لمثل هذا العمل ولم يفسرها باذنه في الغارس وعليه لتالة لصاحبها لانه يملك الحقيقة فله تالة
 انسان وغرسها ورتاها في الغارس بالحقة امر بينهما ادعيا اشجاراً لتالة في ضفته ان علم الغارس
 في له والآن في موضع خاص لاجل ما ذكره في مشترك فيمنها له شجرة على ضفته فترعاهم نبتت عروق

دفع الغارس على ان ما يحصل
 منه يوزع بينهما جازاً

يضمن
 في حقه انما كان الزرع

في موضع خاص لاجل ما ذكره
 في مشترك فيمنها له شجرة

يضمن

فان الغارس على ان ما يحصل
 منه يوزع بينهما جازاً

اشجاره وحده الاخرى لا يخرج ذلك الجانب كرمه وكرمه والنهر طريقه علم نعمه فيكون كرمه الاشجار له
ذو الشجر كونه من حقه في لصاحب الشجر وان لم يعرف ذلك يعرف له ما عاين في كرمه وان لم يعرف ذلك
ولا من بنت سقيه فلا يملك لاحد فيها صنعة متلاصقة على نزعها وحل صنعة اشجار عظام لا يعرف غارسها او اذا
صاحب الصنعة قلعها فان كانت شجرة تثبت بلا انبات واربابها من قوم لا يحسنون قلعها ولا يسويها صاحب
الصنعة قبل القلع لانها مباحة وان كانت لا تثبت بلا انبات فكذلك الصنعة اشجار غرس في ارض الدافع بامر فانه
الثالث للدافع فالاشجار له وان للعامل وقاله للكارع غرسها في كذا كرمه وللكارع رقيه الثالث ولو قال غرسها
ولم يقل في غرس من عنده فالغرس للغارس ويملكه المالك قلعها ولو قال غرسها على الغارس انما قال غرسها
وهو قال معامله القسبة لاجل السقف والحطبة جاز كعامله اشجار الخلاف لقولهم الحلة **كتاب**
الرشب اربعة فصول الاول في المياه الاصل فيه قوله عليه السلام الناس شركاء في الثلاث والمراد
اباحة الماء الذي لم يحزر فليكن ان يشرب ويسقي وان فيه انقطاع الماء ولا يسقي بها ارضه وزرعها وكذا
المثمة في غابة العوم كالانهار العظام مثل دجلة وجيخون وسبحون ليست بملوكة لاحد فليكن كما حدسني
دوابه وارضه ونصب الطاحونة والدالية والسانية واتخاذ المشرعة والنهر الى ارضه بشرط ان لا يضر
بالعامة فان اضر منه فان فعل فليكن احده من اهل الدار منعه المسك والذوق والمكاتب فيه سواء الثاني في
نهاية الخصوص كماء الجب والكوز لا ينتفع الا باذن صاحبه ولو صبت ماء جت انسان يؤمر بان يملأه ثانيا
وان اضطر اليه لا ينتفع الا باذن الثالث المتوسط كماء الحياض والانهار فليكون لكل احدها ينتفع
الا اذا كان بحال يخاف صاحب البئر فادها او كسر صنعتها فله منعه وان كان الحوض في داره او
بستانه فاستحق جعل منه ليس بالملك الدار استرداد الماء ولكن ان يمنع الداخلين من الدخول في ملكه اذا
كان يحذر الماء في مكان آخر فان لم يجد فله ان يدخله بلا اذن وتحتجج الماء ان يقول لصاحب الارض في حق
ارضك فانا ان توصلني اليها فيمكنني من الدخول فهو لغوم ولرجل ارض بجنبه ليس له فيه شرب ان يشرب و
يتوضأ ويسقي دابته من ماء لم يكسر صنعة وليس سقي ارضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة
عليه وان رفع الماء بالقرب لسقي ربيع او شجرة اختلفوا فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا اهل النهر المنع
لاحد من الشركاء في النهر المشترك ان ينصب على النهر طاحونة او دالية بعيدة عن بقية الشركاء وان اذن له
السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه بل هو من قوم لهم عليه رصون اختلفوا في الشرب ولا يعرف الكيفية
في الزمان المتقدم يتسم على قدر ارضهم لانه ملوا الظاهر وان كان الاسفل لا يشرب حتى يسكن اهل الاعلى
لم يكن له ذلك لا بد من الاخيرين واختار انه اذا لم يكن يمكنه الشرب الا بالسقي ترفع الامر الى الحاكم ولا يفرم
بالمياه فان اطلقوا على ان يسكن كل شارب يومه جاز وليس لاحد ان يكسر من النهر الا برضاء الاخيرين
والانفسى الرعي الا ان يكون موضع الرعي في ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماطر ومن كان له شرب في ارضه

في ارضها على ان الارض
اخصا فله من ارضها
في اقسام المياه

انما ليس لاحد ان يشركه ان
يصب طاحونة بعيدة عن غيره

الاختلاف

سفل الارض ليس الا ان يفتح في اعلاه على جعل بابه في اعلاه حائطا ولا يضر عليه عقابا ولا يضر بغيره
جعل بابه او اصفه له ذلك ولو اذن وان يسوق شربه الى ارض اخرى لم يكن له فيه شرب ليس له ذلك
طريق بين قوم اراو اخدم ان يفتح طريقا لغيره او اخرى لما يكون ذلك ولو كان الطريق الى داره فتح
في الطريق اليها ثم منها الى دار اخرى جاز فليشرب رجل فاقطعها رجله لم يحز من شجرة اذ نوار رجله
بالسقي منه الا رجل ليس له سقي ارضه الا باذن المالك سرق ماء وساقه الى ارضه وسقاها او كرمه
يطيب له الخابج كن عصب شعير او علفا فاعلفه دابته حتى يمتص منه من قيع العلف وطاب له ما زاد
في الدابة وكذا لو سرق ورق الفرساد والحمير الغنم وقصم قيعه الاوراق طاب له الا بربسم قال
الامام بالسنة ينقطع حق الرب لاحق الشقة وانما ينقطع حق الشقة بالاحراز في الاماني والجناب فان
الانسان يحتاج الى السفر لا يتدبر بيني ودنياوي ولا يمكنه حمل الماء قدر ما يكفيه ودابته ملوكة
سبق حق الشقة من كل ماء يريد لفداه الامر على الناس خلاف الحزف فان قلت البئر والحوض ملك صاحب
فيملك المنع كالكلاء الثابت في ارضه المملوكة له المنع عن الدخول في ارضه لاخذ الكلاء وان الكلاء على شركة
قلت الجاهل يقول ان كان المحتاج يحرماء غيره بالقرب يؤمر بان يذهب اليه ويمنع من الدخول
في ملكه البئر وان المنع جائز فاما اذا لم يجد ملكا للمالك بانه يعطيه الماء او يمكنه من الدخول بشرط
ان لا يكسر صنعة الحوض فعلى هذا قول محمد ليس له المنع من الدخول محمول على ما اذا لم يجد ماء لم يعطه
المالك الماء وقال بعض المشايخ ملوكة محمول على ما اذا احضر بئر في نوات او حوضا لان الحوات كانت
مشتركة قبله فبالحرف انما احياها التحصيل ما ملوكة مشتركة لا التحصيل ما يخص به فلم يقطع الركة في حق
الدخول للشقة وجوز ان يكون الرقبة لاسان ولاخر فيها حق وهذا المعنى لا ياتي فيها اذا جف
في ملكه وان كان ينكر المسناة او الصفة ليرود الرواب يقال اسبق بالقرب لان له حق الدخول لا
وذكر الاسلام مردى حق آب مردى رابك خود برد لافان عليه لان له ان يلا في بعضه بواسطة
الشقة ولان لا يصير مملوكا قبل الاحراز بالاولى فان تلف غير المملوك **الثاني في سبل الماء وسائل**
السبل ان سبل احد على سطح الارض فباع التي عليها المسبل بكل حق له فانه باع الاخرى من آخر فاد
المشترى الاول لا يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك ان يكون شرط عليه وقت البيع
ان يبيع مسبل الماء في التي بعت وفي التوازل له داران متلاصقان احدهما عامرة فباع الخراب وكان
مصبت الدار العامرة ومطرح ليل الدار الخربة فاراد المشتري المنع قال الفقيه ابو بكر ان استثنى
البائع لنفسه سبل الماء في الخراب جاز وان طرح البئ لا لعدم العرف فيه وقال الفقيه ابو الليث ان كان
له ميزاب وسبل سطوح الى هذا الجانب وعرف قدمه فيلزم على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان
مسبل سطوح الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه في الاستحسان وبه نأخذ

سرق ماء وساقه الى ارضه او كرمه
او كرمه دابة شعيرة عن طيب الخابج

في المنع من الدخول في ملكه
الاصح انما هو الكلاء

مردى حق آب مردى رابك خود برد
للك منعه والاشجار عليه

في سبل الماء على سطح

في حق الغائب ان قسم المأثرون
الذين المنة كونه خلفا في كونه
المشرب المنة كونه

فان كان عليه وان جالبت غنة او شربة ثم انشبت لاضان وكذا اذا قط بجملة والغاية في البيع
في الحال ضمن وان شرب ساعة ثم غرق لا يضمن الاضحية الغرق المنة بان ينقطع قوره يعلم في حال
الشرب حال غيبته اذ لم يتم حصة الغائب ان كان في قوته بسطة لسله بفضله وان لم ينفقه قط
النفق كله واذا اقسما الاعيان حال غيبته اذ لم يتم حصة النفق كله حال النفق في الاعيان
يفيد لانه ربما يقع احواله الاولى في قسمة ومثلا لانه يقع مثل الاذى وله فائدة فيه باع شرب يوم
اذا قل او اكثر لا يجوز لعدم الملك قبل الاجازة والجملة في بعض المباح في جوزه وقال القياس بترك التعامل
قال الفقهاء التعامل لا يثبت باطل بلزلة واحدة ولهذا لم يفت بجواز بدل الاجارة لا تخصار تعامل ما دار
النهر كغيره او سرقه عليه حتى لم يفت علماء خورزم بجواز بدل الاجارة ولهذا لم يفت اجارة الشرب
لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصود الا اذا اجر او باع مع الارض في جوزه تبعا ولو باع او
مع شرب ارض اخرى عن ابن سلاطه انه يجوز ولو اجر ارضا مع شرب ارض اخرى لا يجوز لان الشرب
في البيع تبع من وجه اصل من وجه من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لا يقصد بعينه في
حيث انه تبع لا يباع من غير ارض ومن حيث انه اصل يجوز مع ارض كان والشرب في الاجارة تبع من
كل وجه لان الاستفاد بالارض لا يتبعه بدونه فلم يجر اجارة الشرب مع ارض اخرى كالم تجزيع
اطراف العبد تبعا لربه اخرى قال بعض هذه الارض بالف وبعثك شربا قيل لا يجوز بيع الشرب لانه
صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لم يذكر ثمنه لم يجر من التبعية حتى لو ذكر ثمنه ايضا لا يجوز
وفاقا لانه صار اصلا من كل وجه وعلى هذا اذا قال بعتك هذا العبد بالف وبعثك اطرافه وبعثك اطرافه
بما به وبعثك العبد بالف ولا يخل الشرب والمسيل بله ذكر وكذا اذا ذكر المسيل لا الشرب او الشرب المسيل
لا يدخل ما لم يذكر ويدخل ما ذكر ولو زاد كل حق له فيه دخله **نوع في كرى النهر** النهر اعظم
كرتها من بيت المال واصلاح مستانه ايضا لانه للامة وما لهم مال بيت المال وان لم يكن
في بيت المال والاحتياج المستانه والنهر الى العامة بغير لعمامة لانهم لو تركها ما اجتمعوا على
اصلاحه هم باختيارهم قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لبعثتم اولادكم ويحبج المطلق وانه
مؤنتهم من الاغنياء الذين لا يطبقون الحقد والذي دخل تحت القمة الا ان الشركة عامة
فعلى اهل البيت المال ويجوز تمتع والذي دخل تحت القمة والشركة خاصة فكريه على اهل
ومثل جبر الا في قيل وقيل واختار الفقهاء عدم الجبر ويرفع الاموال الى الامام حتى يجبر الباقيين
على الكرى وطريق الجبر ان يامر بالحقد غير تمتع ليرجع على الممتنع في قسمة ويأخذ ما انفق
من نصيبه قدر ما انفق وان اتفقوا على ترك الكرى لا يجبرهم الامام لان الحق لهم وقال بعض
المتأخرين يجبرهم على الشفعة الذي هو للامة واختار القاضي ان بعض الشركاء اذا اشترع

في بيان مونة غزالتها والعظام
او ان يكون في بيت المال

وانفق لحصة البقية بلا امر الحاكم لهم ان ينفقوا الممتنع عن استيفاء حصته في الشرب حتى يؤدي
ما انفق لاجله واجاهه المشتري وجعله حبرا وانه اخذ بعض المشايخ وقال العلوي متبرج وفي العيون
عند الامام والثاني في المنع حتى يؤدي ما انفق في تعامل عند الفتوى واذا اخف ان يار النهر الى ارض واراد
ان يكتسبه فباي البعوض ان في ترك التحصيل فزع عام بان جف خرق طريق المسلمين بجبر الا في فيه
مورخا من الامام لا يجبر الا في قال الامام ليس على اهل الشفعة مؤنة الكرى لان المؤنة يلحق المالك لا من
حق بطريق الاباحة مع وجود المالك ولان الحق العام لا يوجب نفاد النقص فكذلك لا يوجب المؤنة والتجدي
ان مؤنة الكرى لا يرفع عنه وان جاوز قوته جدوله عالم يتجاوز عنه الامام كما ذكره المنظومة
كذلك في المنظومة وكذا الخلف في اصلاح خافق النهر واجا الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا اشترج
الى اصلاح فاصلاح اول عياله اجاعا فاذا بلغوا دار رجل قبل ان يعل الخلف في النهر وقيل يرفع اجاعا
لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه حاله لا يستعملها كله في النهر فانه يحتاج الى تسيل الماء
اذ لوله لغرق ارضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى ارضه واراد فتح راس النهر قال شيخ الاسلام على
قول الامام له ذلك لانه مؤنة الكرى عنه وقال البعض ذلك ولو كان نهر اعظم عليه فري يشربون منه فليغوا
بالكرى فوته بقرية قال في النوادر يرفع عنهم مؤنة الكرى اجاعا وعلى قياس الخاص ينبغي ان لا يرفع حتى
يجاوز اراضي قريتهم الكرى **الرابع في الموات** كل ارض لا يملكها احد وانقطع عنها الماء
والانفاق امثل المهر والقرية كان مواتا قرب من العامر ام لا والى الثاني شرط بعد حاجتي اليقينة والفاصل
وصول صوت جهورية الصوت اليه من اقصى العمران وعن الثاني انه قدر غلوة وجعل ما جاوز غلوة الغرات
مواتا ولو في العمران والاراضي المملوكة اذا انقطع املاكها كاللغة وقيل الموات كل ارض من اراضي
السواد والجمان لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك واراضي ما وراء النهر وخواصم ليس
لدخولها في القمة ويعرف الى اقصى ما كروا ببيع في الاسلام او ورثته وان لم يعلم في النقص الى الحاكم
والاجياء ان يكرها ويسقيها واحدها ليس باجياء وكذا اذا حفرت لاسقي الاراضي ولم يسق ولم يحد غلوة
الكواب فان سقاها مع الحفر فاجياء ومن الثاني الاجياء البناء او الفرس او الكواب او السقي
وعن محمد الكراب اجياء وشمل الآية الاجياء ان يجعلها صالحة للزراعة بان يكرها او يقر عليها
استانة او حفرة لها نورا ومن حفرها فمواتا فلو احق لها الى ثلاث سنين فاذا اجباها انسان قبل ثلاث
سنين لا يملكها وله ان يزرعها منه وبعده يملكها وليس للزراع كذا قال عمر رضي الله عنه اخذ بعض مشايخنا
وقصوره ان يقصد اجياء موات وليس له معه آلات الاجياء فيضع حول ذلك الموضع الاجياء او يحيد
ما فيها من الشوك او يحرقه او يسقي حشيشه او يفسد حوائطها فكل هذا يجبر الاجياء ومن حفر على ارضه شبه
المائة فهو اجياء ذكره في المسمى اجياء ارضا واحاط بجوانبها الاربع الاجياء بعده فطريقه من الاربع

اصطلاح الطريق الخاص

النهر

اجياء الموات

في ما يجزى به الجبر والاجياء

انه الاكراه لم يجرى في المأكول والشراب الا في وقت الحاجة اليه فلو كان في وقت الحاجة اليه لم يجرى الاكراه
 القتل فاكره كالسيف وفخه وان يغير حافرا انه لا يغيره ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره
 منه فتمنوا السلطان اما اذا هددها بوعيد فاقرارها باطلا والتمس في تحقق الاكراه من غير السلطان
 على قولها الزوج اكرهها على الخلع وقبح الطلاق والاسبقط المهر ولو اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة
 بالي فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي والمكروه مكرها اذا مكرهه يد المشتري بملكه امانة
 ولا يضمن ان من غير نفي القرب اذا كان قاضيا في هذه التلق او العضو فاكرهه ولم يقدّر محله في شيء بل
 فوضه الى رأي المكروه وقدره بعض علمائنا باذي الحدار بعين اكرهه على تناول الميتة باربعين فاكرهه
 وباقول لا والصحيح ما قاله محمد لا خلافا في الناس فيه وبسوط او سوطين لا الا ان يكون على امر كبير
 العين ويحكم عن جلة ومصر انه يقتل الانسان بغيره واحدة بسوط الذي علق عليه الكعب الاكراه وذكر الزهر
 بالحسن محمود والقيد محمود لا يوجب الاكراه اذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم الافضاء الى تلف نفس
 او مال وانما يوجبان غما والتناول للمحرم بازاله النعم لا يحل ومن اشياخ من قال لو ذاسم يقع في قلبه
 انه بالجس المذكور في بيت منظم يخاف عليه التلف غا او على عضو من اعضائه او عينه لطلب المكان يحل
 او محمد لم يحل الجس الذي كان في زمانه وهو المكنى المحرم اكرهاها اما الجس الذي احدثه اليوم فاكرهه لانه
 تعذيب لا حسن محرم والاكراه على الهبة اكرهه على التسليم اذا كان المكروه وقت التسليم حاضرا فاذا لم
 يكن حاضرا فالاكراه على الهبة لا يكون اكرهاها على التسليم قياسا واستحسانا واذا قبضه الموطوب لم يملكها
 لانه فاسد والناسد عند ايضا لا القبض بوجوب المكروه ثم تقره ان احتمل النقص ينقض وبأخذه
 المكروه كله في سائر البسائط والهبات الفاسدات وان لا يحتمل النقص يضمن المكروه قيمته يوم التسليم
 الى المشتري وان شاء المشتري والموطوب له فان اختار تضمين المشتري والموهوب له وان شاء
 تمنه يوم قبضه او يوم احدث فيه تقره لا يحتمل النقص لانه تلف به حق الاسترداد بحلفه المشتري
 شراء فاسدا حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه اكرهه على كاجها بان يرضى من المثل بطلت الزينة
 وجاز النكاح ووجب الطي اوى الزيادة وقال يرجع بها على المكروه اكرهه على اكل طعام نفسه ان جابجا
 لا يرجع على المكروه وان شبعان يرجع على المكروه فان قلت يكره ما اذا اكل طعام الغير مكرها جابجا
 حيث يضمن المكروه لا المكروه وان حصل النفع للمكروه قلت مكروه منا اكل طعام المكروه لا طعام الغير
 لان الاكراه على الاكل اكرهه على القبض لعدم امكان الاكل بله قبض وكما قبض المكروه صار قبضه منقولا
 الى المكروه كانه قبض وقال له كل خصار كانه قبضه وقال له كل ولو عصبه وقال له كل لا يضمن كذا منا وفي
 طعام نفسه لا يمكن حمل المكروه غاصبا قبل الاكل لان ضمان الغصب يجب بازاله اليد ولا يتصور الازاله مادام
 في يده او في فيه فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل الاكل لم يصيد الطعام ملكا له قبل اكله ولم يوجد سبب الضمان

والفتوى على قولها

[illegible]

الأكراه بالجس الموتى والغيد الموتى

مترجمها اتفاق است. الو.

ضمیمہ

لان الزواجر على الاصل الرابع على القيص

الأكبر

فاذا اقترعتين بعدد ما كانا لا يقف

لأن مال الغرباء عند المحض

وہم لا ینجم
الا کراہ

لأن الملك

مايضا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

إلى المكرة أولى لأن البذل ما نزل به استقامت القضاة فان كان ضاراً لم يكن حلالاً بل هو من غير
 على الأذن في القطع فالقضاة على المكرة لأن سبب الإجماع مبلغه أدنى من فعل القطع فيسبب
 المكرة لأنه يصير كونه له وذكر القاضى قطعاً بيننا والألاقتل كونه قطعاً والقضاة على المكرة عندنا
 ولا رواية عن الثاني كرهه على كل مؤثره ففعل لا يجرم وله أن يقتل المكرة قصداً عندنا كرهه على الأول
 وأرجحه أو من خلفه بعتقه وقيمة التي على أن يشترى بعشرة آلاف فاشترى عتقاً ولزمه لأن
 لا عشرة آلاف لأن الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشيء على المكرة لأنه دخل في ملكه بدلاً ما خرج
 عنه كما لو قال إن تزوجت امرأة فكذا ففزوج مكرها لا يرجع على المكرة بنصف الصداق وكما لو أكره
 على أن يقول كل مملوكي ملكك فكذا ففكر عبد أعقب ولا يرجع على المكرة بعتقه من عتق وإن ورث عبداً
 في هذه الصورة يرجع بعتقه في الاستحسان كرهه على التعليق أو كرهه على أن يقول لعبد أن يثبت
 فانت حراً ثم وجد الشرط أو شاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكرة بقيمة العبد كرهه على أن يعلق
 عتق عبد بغير ثمن وهو فعل لا بد له منه كالمصلحة أو لا يرجع على المكرة إذا حصل الحق بقيمة
 العبد **كتاب المأذون** يجوز أن ياذن لعبد أو أمة بالعين أو بأجنبي
 إذا عطل البيع والشراء والتجارة ولو أذن أن يعمل أجنبياً أو سقى الماء على الحمار فاذن والأذن
 في الإجارة أذن في التجارة وهذا أذن في الإجارة المكررة بأن قال أجزفتكم من الخالين أو النقا
 أما إذا قال أجز من فلان لا يكون أذناً وكذا في الشراء قال أشتري من فلان ثوباً قال لا يشتري
 اشتريه ما لي ملكه أو اشتريه ما بديريه أو ثوب العتبي فهذا استخدام لا أذن ولو قال أشتري
 ثوباً بالبيعة فهو أذن وإن رآه يشتري ويبع فسكت فاذن إلا أن ينهيه ولكنه فيلزم من
 مال مولاه لا يجوز حتى ياذن بالنطق وإن أذن يوماً أو شهراً أو سنة فهو أذن أبداً والأذن
 في نوع أو مكان أو زمان أذن في الأنواع والأماكن والأزمان كل ما خلا في التوكيد وأذن
 القاضى لأنها يقبلان التوقيت والتخصيص أذن لعبد في بيع ما لا يكون مأذوناً أذن
 القاضى لصغيره التجارة وأباه ابنه يصير مأذوناً رأى القاضى عبداً يبيع ويشترى فسكت
 لا يكون مأذوناً فالأذن أن يقول أذنت لك ولا يشترى بين الناس والعامة أن ياذن له ببيع
 السوق والكريم وأجر العام يعمل فيها وأما قوله لا يبيع ولا يشتري إذا علم ذلك العبد
 لو لم يعلم لا فلا خبره عدل وصدقه الجواز لم يصدقه فكل من عذراً لا يبيع وقال الإمام لا أذن
 ولا يجوز له على ما قال بايعا عبداً فاني أذنت له والعبد لا يعلم بذلك فيلزم فيه رواية أنه لم يعلم على ما عذروا
 دينه وطلب غرضه في البيع للقاضى ببيعهم وأما في بيع كسبه فابيضل عن الحق
 فلمولى وإن فضل الدين لا يطالب به المولى ولكن يباع العبدان الذين حالوا أو بيعتة ومجلاً

إذا
 ما يطل
 من ياذن بالنطق
 ما يطل
 خلاف التوكيد وأذن القاضى
 أذن القاضى لصغيره وأباه ابنه يصير مأذوناً
 رأى القاضى عبداً يبيع ويشترى فسكت
 لا يكون مأذوناً

غير
 أو اشتري من فلان ثوباً

في كل حال ويحكم المولى على ما يشاء من المأذون لأن ما عتق المولى بالوفاة الغناء لهم الشرع إلا إذا
 التحم فيه وفعل المولى أو قضي المولى أو أكره العبد من الدين بطل حق الفسخ وإن كان الدين
 مؤجلاً ليس لهم حق الفسخ وهذا إذا كان العبد قائماً فأنك بطل حق الفسخ ولهم الخيار إن شاء ففعلوا
 المولى فيجوز العقد حتى لو كان المشتري أن يبتدأ بالعبد على المولى والمولى يرجع على الغناء وإن شاء
 ضمنوا المشتري القيمة فإذا ضمنوه بفسخ العقد وبفسخ المولى ولو أعقب عبد الذي عليه الدين كان
 لغزاً به أن يضمنوه الأقل من قيمته ومن الدين والعقود جائز تحله في العبد الجاني إذا عتقه مولاه
 ومو يعلم بالجانية حيث يصير مختاراً للفداء والالتزمته القيمة لا غير وفي مسألة الدين اختاروا
 ابتاع المولى لا يكون ابتداء للعبد ولو أتبعوا العبد لا يكون ابتداء للمولى **نوع آخر** ليس للمأذون
 والمكاتب أراض وليس للمأذون الكفالة بالنفس والمال بله أذن المولى وبأذن المولى لا يجوز إلا
 أن لا يكون عليه دين والمكاتب لا يجوز كفالة وإن أذن له مولاه فإن كفل لا يواخذ به في الحال ويؤخذ
 بعد العتق إن كان مالاً وقت الكفالة والمأذون أبطم ويتصدق بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا رواة
 في الصدقة قبل لا يملك من قبله وقبل يملك من يذنيه وقال القفنة يملك بحبة أو بذائني أو نحو ذلك ولا يملك
 بأجابه دعوة العبد لتأجير وإعارة لوليه ودائنه ويكره كسوة الثوب وهدية الدرهم والدرنا
 ولو باع عبداً ثم حظ من ثمنه أن يخطب ليعب جازاً من مثل ما يخطب التجار فإن كان فاحشاً فعلى الخلف
 كالبيع بغير قليل من الوكيل وإن حظ بغير عيب فله كالإبراء إجماعاً وفي الأصل وجب للعبد المأذون وعلى
 آخره من ثمن بيع فاحشاً عما جاز وأقر أنه بالدين والعصوب والتلافى للوديع والعواري
 الجاني في الأموال جازة والمجوز يواخذ بأفعاله لا بأقواله الأفعال يرجع إلى نفسه كالتصايف والحرد
 وحصة المولى لا يشترط فإن لم يغير لكن أقيم عليه البيعة في حق المولى شرط الأعداء الإمام الثاني ولو
 اتلف ما لا يواخذ به في الحال أما الأقران جناية توجب لدية أو الفداء لا يبيع مجزاً أو مأذوناً وأقرار
 المحجور بالدين والعصب وغيره لا يبيع وفي المأذون بيعه وبواذنه في الحال ولو أقر المأذون بغيره
 وصدقه لبيعه في حق المولى ولا يواخذ إلا بعد إقراره بيمين وأقر أنه في مرض موته جاز
 ودين الصحة والثابت بالبرهان مقدم وله أن ياذن وليس له الكفاية ولا يزوج عبده اتفاقاً
 وكذا أخته عند ما خله في الثاني وتوكيله بالخصومة له وعليه جاز وتوكيله عن الغير بالبيع والشراء جاز
 مثل الحر أذن إلى أم المصطفى وله أن يزوج جازاً وإذا مات لم يكن حجر أعلى الصغير ولا للاب أن يحج عليه
 لأن ذلك حكم من الحاكم فلا يبطل عتقه ولا ينقصه أحد وإن كان الأب أو الوصي أو غيره يبطل عتقه ولو
 رأى الحاكم الصغير بناءً أو فسكت لا يكون أذناً وكذلك لو رأى المعتق أو عبد الصغير أذن لعبد وهو
 لا يعلم حتى إذا علم يكون مأذوناً وكذلك لو حجج وهو لا يعلم بالحج أيضاً ببيع فلو علم بأذن سابق على

والعتق جاز

وقيل لا يملك

اجام

في أن المحجور يواخذ بأفعاله لا
 بأقواله إلا في الخصومة والقبض

اتفاقاً

الجارية لا يبيع له هذا اذا كان لا ذنب مقصودا فان ثبت منها باري كان قال بايعوا عدي بن مسافر
 بلا علم باع المولى عبد المازون ان لم يكن عليه دين صار مجبوراً على اهل السوق بالبيع ام لا لعمري لا يبيع
 عليه دين لا ما لم يقضه المشتري لغاد البيع ارسله اليه مولاه او كتب بالاذن فباعه صار مازونا كيف
 ما كان ولو اخبره فضولي ان عدلين او غير عدلين واخذوا مازونا صدقة الجوز لم لا اذا ظهر صدق الجوز
 وان اخبروا احد غير عدلين ان صدق الجوز صار مازونا وان كذبه لا ذنب بان صدق الجوز وعنده ما يصدق مازونا
 اذا بان صدق الجوز ولا فرق بين المحر والاذن في انه انما يصدق مازونا اذا تخرج الصدق في غيره عند العبد او
 صدقة ذكر الحقيقة او بكر البليخ وعليه الفتوى والاعتماد على ما لم يفرق بينهما عند المازون في الباقي
 لا بالغيب اذ لا يتبع لا يبيع وان علم ولو اذن له في التجارة مع من في يده جاز واذن له المصوب انما يبيع
 اذا كان الغاصب عقراً الله له او كان له على ذنبه كسيرة من غيره او من الغاصب فان جاز ولا يثبت له
 لا يبيع كالبائع المادونة وكل يقضاه المدين او اقتضائه ثم جرح عليه ففقد الوكيل او اقتضى ومولا يعلم بالحج او يعلم
 جاز المازون ان يجرى جارية من المولى ولادين عليه وزوجها المولى اياه جاز وخرجت من التجارة وليس
 له بيعها ولا اتباع للعزاء فيما يلحقه من الدين بعد فان اشتراها عليه دين وزوجها المولى منه ثم جرح للدين
 وله بيعها وبيع ولزها منه ولو قضى دينه بعد التزوج فهو بمنزلة تزوجها ولا دين عليه كالب او المولى
 قال له لا يبيع بغير فاحش فباع بغير فاحش صح لانه لا يقبل التخصيص في ملكه بواجب نفسه ويستأجر الجوز
 ويؤاجر الارض ويستأجرها ويأخذ الارض من رعيته ويدفعها مطلقاً كان البذر منه او لا ولا يصدق باذنه
 من الدريم ولا به بل عا دونه ويمكرا امداء ما كولي وان زاد على دريم بالانقضاء وتجد الضيافة البيرة
 لا الكثرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده عشرة آلاف دريم فبعته بيرة ولو عشرة دراهم في يده فباع
 كثيرة ولو من نفسه او باع لا يبيع والمكاتب يملك ان يواجر نفسه ويقع القاء ويكسر بشره جارية في ماله
 بطلت الوكالة عليه دين او لا وان اعقبه ولم يبعه اذنه في التجارة وكان وكل رجلاً بشراء عبده او بيع
 جارية بالف فان العبد الاول لا دين عليه فاعلم ان ذنبه وبطلت وكالته ببيع الجارية لان ما في يده
 صار مولاه والوكالة باقية ولو كان على العبد الاول دين فالعق بخرجه حق الثاني لان العزاء حق
 بالمال للمولى او من العبد الاول الا يرى ان الاول بعد عقبه لا يملك ان يأخذ العبد الثاني بما في يده من التجارة
 وكذا مولاه والوكيل بالبيع على وكالة لان العبد المشتق ان يبيع ما في يده لقضاء دينه باع المولى وما ذون
 به ولا الجس المجز فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً او للمولى على عبده دين
 وليس على العبد دين ببيع وان كذبه العبد حتى كان للمقر الاستيفاء من العبد فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل
 من قيمته ومن الدين اقران بعد الجوز لا يجوز في يده مال او لا ثم رجع الامام وقال يجوز الا فيما اخذه المولى منه
 واقران باستهلاك المال جائز وبالجائز لا يجوز باع عبداً من تجارته ثم جرح عليه وجرح المشتري به عيباً

او عدله

فيه

اشتباه
 شبهة
 التوق

واقرا بالغيب او غيره
 عنده دية لا يجوز

فاحشم من الجوز وان اقران العبد بالبيع لم يضمنه وان نكل ففقد عليه جاز اذ ان العبد لا يبيع له
 العبد الا على ما يبيع من تجارة العبد لا على ما يبيع من نفسه ولا دين على واطرها فانه ليس ببيع وكذا
 ان جرح عليه في سوقه اعطى الماخذة او موعلم بالدين يضمن الاقل من قيمة العبد ومن الدين كالم يعلم ولو عتق
 الجاني يضمن كل الارش والدية ان الاغنياء التزام الموجب ولو التزم الدين يضمن الاقل من قيمة العبد ومن الدين كالم يعلم ولو عتق
 ولو التزم موجب الجناية يلزمه جميع الارش اذ العبد الجاني حقه ديون لا يبيع مختاراً للفداء وكذا اذا رتب
 او اجره اذ بايع المازون او جرح عليه ديون الموجه ولو اعقبه لا يجل او يرض عنه المازون القاء وعليه دين فالي
 الحق بالغه وكذا لو اودع عنده القاء فاشترى المازون من عا فالمولى الحق بالمثلية اقر من المازون ببيع الا كجرحه
 المولى ونهى العزاء ان يقضوه من دينه شيئاً فاعطاه العزاء بغير الجوز ديناً ونهى المولى الذي عليه
 الدين ان يبيع العبد فذبح اليه ان دفع اليه بغير ذلك الدرامم برك وان غير هالم يبداء فقال الامام بغيره
 فيها اشترى الجوز بعبد بالف وقيمة الفد قضى العبد ثم باعه واشترى بالتمن آخره او باعه ثم خضعه اليه
 باع العبد منه واراد ان ياخذ ما في يده من عبده ان علم ان ما في يده الجوز من عبده له اخذه مما في يده استخرا
 وان علم انه ليس في يده من العبد شيئاً ان ياخذ شيئاً مما في يده لانه لم يظفر ببطله له وتباخر حقه في الممن
 الى عتقه وكل ما في يده مولاه وان اختلفا فقال بايع العبد منه في يد الجوز وقال المولى ليس في يده من عبده
 وانما بطل له او تصدق بالقول لمولاه لانه يد الجوز بده حكماً ولو كان في يده حقيقة كان القول للمولى وعلى
 البائع البينة كذا مناد وان بر من اقل بايع ولو استقر الجوز ما لا من رجل فاشترى به وباعه ورجع ثم
 طالبه المستقرض بالمال فعلى من الوجه ان علم انه بطل القرض ياخذ بقدر دينه وان علم انه ما في يده
 ليس بطله فالحكم للمولى وتباخر حقه الى بعد العتق وان اختلفا فالقول للمولى وعلى القرض البينة وكذا لو
 اودع ثياباً او متاعاً فباعه واشترى بثمنه ورجع ثم خضع المودع ان علم انه بطل لوديعه اخذه بقدر هادان
 علم انه ليس في يده لا ياخذ من العبد قيمة متاعه حتى يعيق عندهما خله فاللثاني وان كان في يده مع بطل الوديعه
 اقل من قيمة العبد اخذه ولا تبعة ما بقي من قيمة الوديعه حتى يعيق عندهما خله فاللثاني وفي الممسوك
 لمولى العبد عن غيبته تقاضي دينه عليه دين ام لا وان اقتضى مولا او وكيله ان لم يكن عليه دين جاز والالا
 وفي المحبط اكتسب في بيت المولى شيئاً واودعه عند آخره ملكه بده لوديع للمولى ان يضمن الموجه لانه
 هاله اودعه عنده بلاء اذنه وكان مكدوح الغاصب وفي الخزانة انه ادعى على مودع العبد وديعة العبد
 لا يبيع مع ارمال العبد لمولاه لانه لما وصلت الوديعه اليه من العبد لا يبيع دعوى مولاه استقر من العبد
 الجوز ما لا والتلف ياخذ به بعد العتق والصبي لا ياخذ به اصلاً لان العبد من اهل الالتزام لكن في نظر
 حق المولى فيواخذ به بعد العتق لافي الحلال والصبي ليس من اهل الالتزام والبالغ الجوز كالصبي والجوز
 من مازونه شيئاً ثم وجده عيباً ان نقد الممن لا يرد على عبده ولا يباعه على البايح لتحمل زائد العبد

اذان م

العبد

لا المولى لا يستوجب على غيره من اهل بيته ان يورثه المولى ولا يورثه غيره من اهل بيته
 الرقة لان فيه براءة من الدين وهذا بعد قبض المبيع فان لم يقبض المولى بملك الرقة بالبيع في جميع الوجوه
 لانه يتفرق المولى ولا يطلب الفايده انما في كل موضع لا يحتاج الى التقاض فالتقاضى لا يقضى بالالا
 يفيد ولهذا الورقة المولى عليه خيار روية او شرطية اشترى من ماذون فله ان يملكه بجزء من ثمنه
 كما لم يقض ببيع عبده بمثل قيمته وعليه دين الرقة فان قلت لم لا يجعله كبيع المريض من وارث بمثل
 قيمته فان المولى يخلفه في كسبه خلافة الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث
 الاستخلاص وحق الغريم في المالمية لاني العبد او العبد التاجر يتفرق حرة او امته وقدا قبضها
 قال لا يلزمه شيء وقال الثاني كذلك الحق هي الامته ان لم يقبضها لاسيما عليه حتى يعتق لم يجب له
 وان قبضها فلها من المثل على العبد فاقره بانه كان غصب من ماذون في حاله اذن كذا فالتلف او اقره
 انه كان له اذعه ودعيه فالتلف او اقره انه كان له اذعه ودعيه فالتلف وكذب مولا له فيه
 وليس له بد العبد لانه لا يوافق الا في حاله وقد ذكرنا قبل هذا ان اقره بعد الحج اذ لم يكن في يده
 شيء من كسبه لا يفي في حق المولى بله خله في حق لا يوافق العبد في حال الماذون اذ اعارة دوابه وايداعها
 وقبيلها وبأخذ وبيع مضاربة وبشراكم غير عتاقا لا مفاضة يتقلب عتاقا واما الميسر لا
 بأس بان يعيد الماله وكذا العبد يودي الفلحة وفي القياس ليس له ذلك الذي يودي الفلحة ماذون في التجارة
 قال اصحابنا من لا يبيع بترعة لا يبيع كفاية فعلى هذا لا يبيع كفاية البصير المحجور كما لا يبيع بترعة
 وكفاية العبد المحجور عليه لا يطالب حكما في الحال وبطالب به بعد العتق فان اذن له مولا له صح كفاية و
 يفت رقبته في الدين ببيع المحجور شيئا من كسبه ثم اذن له المولى في التجارة فاجاز ذلك البيع لا يبيع لانه
 باع مال المولى والماذون لا يملك بيع مال الابن ان لو باع بعد الاذن لا يبيع اعتق عبده المذون
 يقض قيمته للفرعاء موصدا كان او موصدا باع الماذون المذون بغير اذن الفرعاء فاراد وانفق
 البيع ليس له ذلك لا يحضره البايء واشترى باع المولى بطلب بعض الفرعاء فليقبل الفرعاء طلب
 النقض اذ المبيع هو المثل فان وصل اليهم المثل ولا حياة في البيع يبيع ولا يلى النقض وان بعضهم
 غلبا فرفع الامر الى الحاكم البعوض وباعه بما مر الى كمال البقية طلب النقض التركة لو مستغفلة بالدين
 وفيها عذر اذن الوارث العبد في التجارة لا يبيع لعدم الملك ولو استغفرت الابن الوارث ما لا يفي
 دين ابنه ثم اذن لعبد لا يبيع لان دين الابن على ابيه يمنع ملك الابن الا اذا اراد الفرعاء الميت او قضى
 الابن دينه من مال نفسه وقال اقصى بترعا ولو لم يقبل بترعا يصير دينا على الاب كالموتى كيت
 من مال نفسه يرجع في التركة بعد محجوري في حياها وقال اجمعي ومات منها بعض لعدم صحة اموال العبد
 بها وكذا الختان والعقار قال العبد بغير نفي هذا المخرج والتماء فلو اذن للميت اذ لو قال بغير نفي

في دين المدين من وارثه عينا وقد
 مر في فاس عشرة من الدعوى

لعدم كفاية فقاو

في ان مال المبيع شهد لا يبيع كفاية
 كما يقضى والعبد

قال المحقق في حياها
 فحجة

ولم يقل المخرج لا يكون اذنا وقال اذ الى في كل شهر عشرة دراهم او قال ان اذنت الى العتاق
 حتى صار ماذونا اذن لعبد فاكسب بالافاقه المولى ثم حقه دين وقد تلف المولى او لافان كان
 على العبد دين فالمولى يوافق بذكر الما الى حتى يرد له لانه غاصب وان لم يكن ثم حقه ليس له ما جلد الدين على
 مقبوض المولى سبيل العتاق كان او قايما واخذ الفاء والدين يومئذ نصفها ثم حقه دين آخر فالمولى
 يغرم الالف كلها ويكون للفرعاء وبياع العبد ايضا ولو لم يلحق دين آخر يغرم نصفها فقط واذ
 الحق الماذون دين ياتي على رقبته وما في يده فاخذ المولى منه الفلحة كل شهر حتى صار مالا واذا
 سلم كله للمولى في الاستحسان الا اذا كان ما يافيه كل شهر ازيد من غلة مثله فانه يرد الزيادة
 والفاضل بين ما يصير به ماذونا ولا يصير اذا اذنه بغير مكر يعلم انه قصد به الرجوع يكون ماذونا
 وان اذن له بغير واحد يعلم ان قصده ليس الرجوع لا يصير ماذونا ويكون استخرا ما فوله ارشده
 انوارا للكموة اذ بيع ثوب من هذا لا يصير ماذونا ولو قال بغير نفي وارشده كذا او قال ارشده ثوبا
 ونفعه يصير ماذونا كذا **القسم الثاني في حقه فصول الاول**
 ختام وحايط وبيت ودر كان صغيرا لانه لو قسم لا يبقى لكل فائدة وانتفاع فيما يخصه وان بقي
 فائدة يقسم بينهما دار لاحد ما قليل والاخر كثير لا ينتفع صاحب القليل بحقه بعد ما يقسم بطلب صاحب
 الكثير اجماعا وبطلب صاحب القليل لا ذكره السرخسي والفقيه جعل هذا قول اصحابنا وقال بكرهه
 قال صدر وعليه الفتوى ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر والا يقسم والحوض لا يقسم عشا في عشا
 او اقل قوصرة او دون خيل بينهما والخبز والباب والرحي والذابة والدار لا الا بالرضاء
 وكذا كل ما يحتاج الى كسبه وشقة كالنقش لوفيه ضرر وكذا الخبث الواحدة لوفى قطعا ضرر
 ولا يقسم بغير ضرر وقناة الا اذا كانت مع ارض فيقسم ارض ويترك البئر والقناة على
 الشركة ولو كانت امارا الارضين متفرقة او عيون او ابارا فاقسم العيون والابار وما
 لا يجري فيها القسمة لا يحيد واحد منها على بيع نفسه علو بلا سفلى وعلى القليل بحقه القسمة
 ذراع سفلى بذراع علو والتجر الملو يدون السفلى يقسم ذراع بدين وورث في ارض غير مملو
 قسمة ان مدركا لا يجوز قسمة وان تراضيا ولو بغير اذن اذ تراضيا عليه بشرط ان لا يجرى كل
 قسمة وان لم يشترط لم يجرى كالمبيع بشرط التركة الغنم والبقر والابل والخيول الهروية
 او المزوية او الكليل او الوزني يقسم وان كان المال من اجناس مختلفة بعضها غنم وبعضها
 بقر وبعضها ابل لم يقسم بينهم والرفيق عند الامام لا يقسم الا بالراضى وقال لا يقسم بطلب احدهما
 كما في البقر والغنم ولو كان في الميزان رقيق وغنم ونياب فاخذ كل نوعا بالرضا جاز في الجاه
 الصغير يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد اذ اطلب احدهما القسمة ولا يقسم الرفيق والدور

لا يقسم حمام وحايط
 بينهما دار لاحد
 ولا ذكره

ما يقسم الابار رضاء

ما لا يجري فيه القسمة
 واحده منها على صاحبه

ما يقسم

ان كان بعض المال غنما وبعضها
 بقر وبعضها ابل

ما بني ستون ذراعا من ارضيها وادارها بربعين مدرا وقال الآخر يصيب ذلك في تقاضيه
 لكل واحد خيول لكن ادعى احدهما انك قبضت ستين وانا اربعون وقال الآخر قبضت كل واحد
 خمسين في الفاني الكل ونسخت اقتسام بينهما دارا واعطى احدهما اكثر من حقه على ما بين
 حصته يستقبلها فيرفع وقع بناؤه في قسمة غيره رفع تقضيه ولا يرجع بقرينة البناء لكن
 يرجعون بالآخر الذي اخذ منهم **المالك في الاستحقاق والقسمة** وفيها دين وقسمة
 القسمة بلا حصة الدهقان اخذ احد الشريكين الثلث من المقدم وقسمتها ستماية واخذ الآخر
 ضعفها من المؤخر ستماية ودرهم ثم استحق النصف من المقدم في وجه تبطل القسمة وتكون
 استحق نصفها سابقا ولا تبطل في وجه ويجوز استحق عليه ولو ان استحق نصفها في يد احدهما
 مقوما فيجب له ان يبطل القسمة ان شاء وان رجع بربع ما في يده ووجه مختلف ولو ان
 استحق نصف نصيبه سابقا عند ما لا تبطل ويجوز الثاني وعند الثاني تبطل القسمة من قبيل
 بنود وبنات قالوا فتموا تركت بينكم بالسوية ومات قسم كذلك واخذ كل حصته لا يملك
 احدهم النقص لان هذا وصية لبنات ببعض ماله وقسمة البنين اجازة منهم فنفذت **نوع**
في الدين قال في الاصل الارض والقرية دين ورثة وفي التركة دين والدين غايب برمي الدين
 على الادب وسالوا القسمة ان الدين مسوقا لا يفسد منع المستغرق جريان الارث وان عيذ
 مسوق فالقياس لمنع لانه ما من جزء والا وهو مشغول بالدين وفي الاستحقاق يغفل قدر الدين
 ويقسم الباقي لان تركه ما لا يخلو عن دين ما يغفل قدر الدين لئلا يلزم نقص القسمة فيها ولو كانت
 التركة جارية وفيها دين قليل غير مسوق بجل له وطهرا واذا ارادوا قسمة التركة سألهم هل فيه
 دين ان قالوا لا قسم فان ظهر بعد دين نقصها الا ان يقضوا الدين من ماله وان اقرب واحد
 منهم وانك البقية وليس للغير بينة يقسم لان اقراره بالمقدّم يصح في حق الميت وسائر الورثة
 فلم يقبل وجوده الا ان المقدم ياخذ من دينه الذي اقرب من حصته اراد قسمة التركة وفيها
 دين فالجواب فيها ان بعض اجنبي باذن الغير بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط
 براءة الميت لا ينفذ القسمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويخلو
 التركة عن الدين فينفذ القسمة فان دفع ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا ضمن بعض الورثة
 بشرط براءة الميت واقتسموا جاز واذا ارادوا ان يصالح المرأة عن غيرها وفيها دين فالجواب
 اخراج الدين عن الصلح فبقي على حصصهم وبصالح عن الباقي وفلحق في الصلح الغير الذي لم يعل الميت
 دين اجاز قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم اراد نقصها له ذلك وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين
 الميت ورضي به الغير لم ينقص لان يكون الضمان بشرط براءة الميت لان الما في ماله الدين القائم

قال لا بأس بان تقسموا تركته
 بسوية ففعلتم لا يكون النقص

قولهم بغير الدين والوصية
 بالصلح بعد القسمة

بعد الاجازة ظهر خير او وصية بالثلث او بالف رسالة او توارث آخر بعد القسمة ترة
 وايضا قال الوصية بقدر الدين او الوصية او حصته الموات من ماله ولا ينقص القسمة
 فيها اذا ظهر غيرهم او موصى له بالف رسالة لهم ذلك لانه حقها في المالمية لا في العين وفيها اذا
 ظهر وارث او موصى له بالثلث ليس له ذلك بل ينقص القسمة لانه حقها متعلق بعين التركة
 الا اذا رضى الوارث والموصى به بذلك فان قضى واحد من الورثة حق الغير ينظر ان ادعى الورثة
 في التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق القاض من ماله لقيام مقام الغير واعلى ان يرجع
 في التركة منقصة القسمة ادعى بعض الورثة بعد الاقسام ديناً على الميت ويرى ان يكون
 الاقسام ابراء عن الدين لا حقه غير متعلق بالعين فلم يكن الراضي بالقسمة اقراراً بعدم
 خلافها اذا ادعى بعد القسمة عينا من اعيان التركة حيث لا يسمع لانه حقه متعلق بعين التركة
 ومعنى فاستقلت القسمة انقطاع حقه عن التركة صورة ومعنى لانه القسمة يستدعي عدم اخذها
 به وفي فتاوى القاض ظهر بعد القسمة وارث آخر وكانت بالراضي بطلت عن الواحصة اولا
 وان ظهر موصى له بالثلث فاف بالراضي فكذلك الجواب في له نقصها وان بقضاء لم حضر موصى
 بالثلث ففيه اختلا في قيل له النقص وان كانت بقضاء وظهر وارث آخر ينقض على الغائب بقضاء
 بها وقيل الموصى يملك النقص بكمال القسمة الورثة الذين على وجهين على الميت اوله فان لم
 اقتسموا الدين والعين انه سألوا ان يكون الدين لاجدهم فنذرت وان اقتسموا الدين بعد قسمة
 الاعيان غير مشروطة فسمته قسمة الاعيان جازت قيمة العين لا الدين لوجهين احدهما انه
 معدوم حقيقة وانما اعطى له حكم الوجود في الشراء به الى جنة اكل احد لا يحد نقد استدري به فستل
 الحاجة الى جعلها لا ولا ضرورة في القسمة فكان معدوما لا يقبل القسمة والثاني انه القسمة سرجت
 المنفعة ولا وجود للتركه الذين دخل الميت فاقسموا على ضمان الدين للذين كلهم او احدهم ان
 مشروط فيها فنذرت والا فان ضمن بعد القسمة ان ضمن ضمان على ان لا يرجع فنذرت الا ان يقضوا دينه فبقية
 اذا ادعى وان ضمن بشرط الرجوع او سكت ولم يقل على ان لا يرجع فنذرت الا ان يقضوا دينه فبقية
 مشركه بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقتسموا وافرقت حصتي فقسمة المزارع في غيبة
 الدهقان وحل حصته اليه فلما رجع اذا حصته المزارع تلقى فاكلها كل عليها وان ترك حصته
 الدهقان مفذرا وحل حصته اليه فلما رجع اذا حصته الدهقان فاكلها كل عليها فانها حصة
 الدهقان ونوع واقعات سمرقند انه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه ينقصها ويرجع على
 الاكاره بنصف المقبوض وان تلف حصته الاكاره لا ينقص لانه تلفه بعد قبضه والغلة كلها في يده
 نحو الاصل انه هلك حصته من المكيل في يده قبل قبض الآخر فيسبب لا يوجب التقاض القسمة وهكذا

في عدم جواز الوصية
 للميت بعد القسمة من ماله

في جواز الوصية
 للميت بعد القسمة من ماله

الدين

في جواز الوصية
 للميت بعد القسمة من ماله

حقه من لم يكن المكمل غيره قبل يسر حصة بوجوب استيفاء ذلك السلام ان المكمل
يؤخذ من لو بين اثنين واقتسموا وقضوا حصة لا الاخر حتى تلتف نصيب الاخر تنقص
الحصة ويكون التالف والباقي على الشركة وتاويله ان لم يكن المقتسم في يد احد هما او لم يقض
بالحصة الفاسدة **في الرابع في حصة الشركة وفيها غائب وصغير جاعل جازا الى الحاكم**
وقالوا مات ابو نافع هذا فاقبضه بيننا فانه يذكر الارث بان قالوا هذا ملكنا ولا غائب فيهم
نقسم بينهم ويذكر في كتاب الحصة انه قسمها بينهم باقرارهم ولا يبطأ لهم بدفعها على اصل الكمل
في المنقول وغيره وان غابا لا يقسم واحدا كان الغائب اكثر وان بالارث وقالوا غائب فينا
قسم المنقول بالقول لا غير المنقول عند الاهام حتى يدعيهوا على الميراث وعندها المنقول وغير المنقول
يقسم بالقول وان بهم غائب وحضر واحد لا يقسم وان زاد الحاضر على الواحد ولم يكبر او بعضهم صغير
نصيب عن الصغير وصبياً وقسم لانه احد الورثة خضع عن الباقيين وترك حصة الغائب عند عدل فان
حضر الغائب واقر بما قالوا اتهم الامر وان اكثر من المنقول وغيره ترك الحصة عندهما وعنده لا تترك في
غير المنقول لانها كانت بالبيعة فلا يلتفت الى انكار الغائب فاندفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة او
المرأة بعد الحصة ديناً او ميراثاً وغيرهم ادعى ديناً وبرهن بقبل لا تجعل الحصة ابطالا للدين لما تروا وان
ادعى بعضهم وصية بالثلث لانه الصغير يقبل لكن ليس له الدعوى لانه وان للعقد فهو متناقض لاقرار
الاول بانه لاحق لاحد فيه اقسام اولاد الميت ثم ادعى احدهما ان اخ له ثم وارث معهم ثم مات ولم يتركة
من هذا وبرهن لم يقبل ولم ينقص الحصة وكذا لو ادعى الشراء او الهبة مورثة حال حيوتها بعد الحصة وجعل
العبد يباين دعوى الدين كما تروا فان حضر الوارث ومعه صغير نصيب وصبياً وقسم بينهما كما ذكر فان كان
الصغير غائبا وطلب من الحاكم نصيبا لم يقبل لان نصيبه اذا كانت الشركة كلها في يد الحاضر ولو بعضها في يد الغائب
او يد مودعه او يد ام الصغير والصغير غائب وان الحاضر اثنين والفرق بين الصغير والغائب والحاضر ان
الدعوى لا يفتح الا على خضع حاضر وجعل الغير خضعا عنه خله والحقيقة فله يصار اليه لاخذ العجز والصغير
عاجز عن الجواب لاعتن الحضور فلم يجعل منه غير خضعا في حق الحضور وجعل خضعا في الجواب فاذا كان الصبي
حاضرا فقبول الدعوى على حاضر فينصب وصياعنه في الجواب واذا كان غائبا لم يوجب الدعوى على حاضر فلا نصيب
وصياعنه في الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المعنى يدعى ان من ادعى على صغير حصة وصية عند غيبة الصغير
انه لا يفتح وقد ذكره في الدعوى اقسام الورثة لا باقرار الحاكم وفيه صغير وغائب لا يفتح الا باجازه الغائب
او على الصغير او جيز الصبي بعد البلوغ او باجازه الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير والغائب جازته
ورثته جازت الا عند جيز وفي ادب القاضي اذا كان في الورثة صغير وغائب ولم يكن في يد ام الصغير او
الغائب شيء بل الكل عند الحضور الكبار لا يقسم ما لم يجعل عن الصغير وصياعنه الغائب وكذا لا يقسم ما لم

ب

في دعوى المرأة او بعض الورثة
بها او بشا على ميت

لا يوجب

الغائب

في ان القس عاجز عن
الجواب ادعى الحضور

في ما يجب من الحصة او في
حصة صغير

المكمل نصيبهم ما كان في يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب او يتوجه على ان ذلك مبدأ
في حصة من على غير الميراث فان ابرهن قسم وفي الجامع انه لا يقسم وان برهن ما لم يحضر الغائب فصار
من واجبات ولو كان في يد ام الصغير شيء من حصة الصغير فالحق كذا وان كان المكمل والمورثون بين
حاضر وغائب وبالرغم الصغير فاذا بالارث او الحاضر حصة تنفذ قسمته من غير خضع بشرط سلامة حصة الغائب
والصغير حتى لو ملك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب فاحله كغيره وقد ذكرناه بنهاية في مسألة الدعوى اراضي
بين ثلاثة لاحد عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث سهم ارادوا قسمتها واراد صاحب العشرة وقوع
سهمه فحصلت في موضع ولم يقض بذلك والسهم الواحد قسمته الاراضي بينهم فحصلت كانت او متفرقة على
فرد سهمهم عشرة لواحد وخمسة لواحد وجعل الاراضي على عدد سهمهم بعد ان عدلت وسويت ثم جعل يناد
على عدد سهمهم ويقع بينهم فاوّل بندقه تجزيع نوضه على طرف من اطراف السهام ومواقف السهام ثم ينقل
الى البندق ثم يرمى فحصة الاب على الصبي والمعتق جازية في كل شيء اذا لم يكن فيها غير فاحل وصبي الاب في
ذكر قايام مقام الاب بعد موته وكذا اب الاب عند عدم وصي الاب وقسم الام اذا لم يكن هناك احد من
مولاها فيما سوى العقار فيما تركت جازية لقيام مقام الام ونقصها فيما مورثت ولدها الصغير صحيح في
فيما سوى العقار فكذا الحصة لا يجوز قسمة الام والاخ والعمة والزوجة على امراته والصغير والكبير الغائب
وان لم يكن لاحد منهم اب او وصي ابليس لوصي الام الحصة على الصغير غير ما تركت الام ويجوز قسمة وصي
الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقار لقيام مقام الاب في باب الحفظ والبيع على غير العقار وما
باب الحفظ ولا يجوز قسمة المملوك والمملوك على ولده الحر والمعتق بغيره الصغير والمعتق عليه والذي يجوز عليه
ويبقى لا يجوز قسمة احد عليه الا برضاه او بوكالة عنه في حال افاقته والذي جعله الحاكم وصي كوفي الا
اذا جعله وصي في كل شيء وان جعله وصي في شيء خاص كالحفظ والانفاق لا يجوز قسمة لان نصيب الحاكم
والاصل اياه وصي قضاء والقضاء قابل للتخصيص بخلاف وصي الاب في شيء خاص فانه وصي في جميع الاشياء
لقيام مقام الاب والاصل ان كل من ملك بيع شيء ملك قسمة لانه القسمة من باب البيع فيملكها من يملك البيع

كتاب الشفعة ثلثة فصول الاول في الجبل الحبل ثلثة بعد ثلث الشفعة
يكمله بالاتفاق بخلاف بقول المشتري ثلثه اشترى متى وان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان او فاسقا
في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكوة ودفع الربوا وحيلة على وجوه اما ان يبيع بيتا من دار
من رجل ثم يبيع بغيره منه او يكون داران مثله زقان يصدق صاحب احدهما الدارين بالحيطة الذي يليه جاز
على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي جازا او يشتري عشرة بنين كسهم من مائة سهم والباقي ثلث قليل
فللشفعة في الاول لا في الباقي ولو خاف البائع ان يفسد المشتري البيع بيع الباقي على خيار ثلثه ولو خاف
المشتري انه اشترى القليل البائع لا يبيع منه الباقي بالخيار الباقي يشتري السهم الواحد على خيار ثلثه

مطل

وصي

مطل

والبيع ان يخلط ثلثه ما انزلت اقل من الثلثة ثم يخلط فيكون ثلثه او اكثر له ثم يخلط فيكون ثلثه او اكثر له
 ان البيع الاول لم يخلط له ذلك لانه اذا بيع معنى لواقبه لزمه فيكون حصة وتكون البقية صنفه واخذ
 فيه روايتان او يشرى بعشرين الف ثم ينفق الف مائلا وموثر الدار لولا الحيلة الا عشرة واعطى
 سباق الثمن كله الى عشرين الف فربما او دينار يساوي عشرة في الواقع ان اخذ البيع باخذ عشرين
 الف لانه اشترى بها وان استحق الدار يرجع بما ادى اليه من الدرام والدراين والوثب فقط لانه
 لما ورد الاستحقاق بطل العرف للثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى دينار بعشرة دراهم عليه
 ثم ظهر انه لم يكن عليه دين بطل العرف ويرى الدينار او يبيعها في الدار من المشتري ويبيع المشتري الدرام
 من البائع اعني قدر الثمن وفي الكروم والاشجار لواراد الحيلة باع الاشجار ومبها باصلها ثم يشتري الارض
 لانه صار يربح قبل الشراء فيقدم على الجار ويترك المشتري لم انا ابيعها منك بالماخوذة ولا فائدة لك في
 طلبها فاذا قال الشفيع نعم او اشتريت بطلت وانتهى مكره اجماعا قاله بكه وقال الشفيع لا يكون لانه
 لم يقصد به الاضرار بالشفيع وقبل ان كان الجار فاستغنى بآذ به فلا يكره والا يكره في الاحوال كلها او يبيع
 البناء بثلث قليل ولا شفيع فيه ثم يبيع الساحة بثلث كثير فلا يرغب في الساحة لكثرة غنة او يستاجر
 صاحب الدار من المستاجر ثوبا للبريد من مائة جزء من الدار فيبيع بعض البعوم او بشرط التحويل وذكر الجار
 وفي الحال ملكا له ثم يبيع الباقي فلا يكره طلبها في الجزء الاول والثاني لانه الاول اجارة وتحقق الشرك في الباقي
 او يبيعها بشرط ان يبيع الشفيع الدرك او بشرط الخيار للشفيع ثلثة ايام فلا شفيع قبل اسقاطه وبعد
 اسقاطه بطلت شفيعه او بشرط ان يبيع الشفيع الثمن للبائع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة للاسقاط اسقاط
 الحيلة وطلبها كثيرا ثم يجرها **الثاني في المقدمة** وتقدم الحيلة على المقدمة لاشعار ان
 جوازها مشروط بتوفرها على الثبوت لما عرفت ان الحيلة لا يطلها حرام لانها بنيتها لا يجوز بيعه
 من الاوقاف لا شفيع في شيء منه عند من يرى جواز بيع الوقف والحكم والذمي والمكاتب والمأذونين
 معق البعق سواه فيها وكذا ثبتت الشفعة بجواز دار الوقف ولا شفيع في المنقولات واذا ملك العقار
 كالمسكن والصدقة والوصية والميراث او بعضه ليس عليه كالميراث والصلح والصلح على دم عدا او جملها
 اجرة فلا شفيع فيها ومع ثلثة الشرك في البيع وهو الذي لم يقاسم وحيط وهو المقاسم الذي بقي له
 في الطريق والرب والجار الملاقاة دارها مازلة وبابها الى سكة غير نافذة وابواب المازلة الى هذه
 الدار كل منزل من الدار لا المنزل من الدار لانه لا يملكه المشتري هذا جار له رزق على ظهره فباع احد
 الشريكين قطعه من المنزل فالشفيع للشريك الذي يقاسم فاذا سلم ولم يطلها كما سمع فلا ريب ان المازلة
 لانهم خلطوا في الطريق فاذا سلموا او بطلوا عند سماع البائع او سلم الكل الا واحد منهم فهو اولى من اصل
 الحيلة يتولى فيه المله رزق وغير المله رزق وان سلموا ايضا فطلبى المله رزق ثم على عدد رؤسهم لا انصافهم

هذا هو الوجه في الشفعة بين الشفيعين
 ان يبيع الشفيع الدار بثلث قليل ولا شفيع فيه
 ثم يبيع الساحة بثلث كثير فلا يرغب في الساحة
 لكثرة غنة او يستاجر صاحب الدار من المستاجر
 ثوبا للبريد من مائة جزء من الدار فيبيع بعض
 البعوم او بشرط التحويل وذكر الجار وفي الحال
 ملكا له ثم يبيع الباقي فلا يكره طلبها في الجزء
 الاول والثاني لانه الاول اجارة وتحقق الشرك
 في الباقي او يبيعها بشرط ان يبيع الشفيع الدرك
 او بشرط الخيار للشفيع ثلثة ايام فلا شفيع
 قبل اسقاطه وبعد اسقاطه بطلت شفيعه
 او بشرط ان يبيع الشفيع الثمن للبائع فاذا ضمنه
 بطلت ولا حيلة للاسقاط اسقاط الحيلة وطلبها
 كثيرا ثم يجرها الثاني في المقدمة وتقدم
 الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط
 بتوفرها على الثبوت لما عرفت ان الحيلة لا يطلها
 حرام لانها بنيتها لا يجوز بيعه من الاوقاف
 لا شفيع في شيء منه عند من يرى جواز بيع الوقف
 والحكم والذمي والمكاتب والمأذونين معق
 البعق سواه فيها وكذا ثبتت الشفعة بجواز دار
 الوقف ولا شفيع في المنقولات واذا ملك العقار
 كالمسكن والصدقة والوصية والميراث او بعضه
 ليس عليه كالميراث والصلح والصلح على دم عدا
 او جملها اجرة فلا شفيع فيها ومع ثلثة الشرك
 في البيع وهو الذي لم يقاسم وحيط وهو المقاسم
 الذي بقي له في الطريق والرب والجار الملاقاة
 دارها مازلة وبابها الى سكة غير نافذة
 وابواب المازلة الى هذه الدار كل منزل من الدار
 لا المنزل من الدار لانه لا يملكه المشتري هذا
 جار له رزق على ظهره فباع احد الشريكين
 قطعه من المنزل فالشفيع للشريك الذي يقاسم
 فاذا سلم ولم يطلها كما سمع فلا ريب ان المازلة
 لانهم خلطوا في الطريق فاذا سلموا او بطلوا
 عند سماع البائع او سلم الكل الا واحد منهم
 فهو اولى من اصل الحيلة يتولى فيه المله رزق
 وغير المله رزق وان سلموا ايضا فطلبى المله
 رزق ثم على عدد رؤسهم لا انصافهم

في مال الشفعة بين الشفيعين
 وفي ثمنه

خلافه احد منهم واشترى بقية بطلت فان حصل آخر واشترى ايضا ان ما طله فيها اخذ نصفها
 اقل من الاقل اخذها الثاني وان دفعه لا يملكه ولا يورث فاذا بيعت وطلبت واشترى ومات
 قبل الاخذ بالقضاء او تسليم المشتري بطلت وليس للوارث اخذها وان دفعه له بها او سلمها المشتري ثم مات
 اخذها الورث والمشتري مالك حتى ياخذ الشفع فان باعها المشتري قبل حضور الشفيع يجزى ان شاء اخذها
 بالبيع الاول والثاني فان بالبيع الاول انفع الثاني وانما بالثاني ثم البيعت وللشفيع ان يمتنع من اخذ
 بها وان بذل المشتري قبل القضاء بها ومن اخذها بها فبني فيه واستحق ونقض عليه البناء يرجع الشفع
 على الذي نفق الثمن اليه بالحق لا غير لا قيمة البناء نوع ما ثبتت فيها وما لا يثبت ومن يكون
خصما ومن لا يكون واختلاف الشفع والمشتري سكة او دبرت غير نافذة
 اقضاء مسجد وظهره او طرفه منه الى الطريق الا عظم وباب المسجد الدرب والسكة فهو درب نافذ
 كما لان المسجد لمن يملك لاحد من يبيع دار فيه لا شفيع للجار لانه المسجد لما كان غير ملك كان
 بمنزلة القضاء مثلا اذا كان المسجد خطية وان عذرا احده الدرب او الحلي فالشفيع يبطل
 فان كان ظهر الجدار وجوانبه الى دور الناس بربط الجدار الذي ملو خطية فلا هل الدرب الشفعة لانه لا يكون
 بمنزلة القضاء قال عصام فعلى هذا حكم السكة التي اقضاه الوادي بشار اذا بيع فيها لا شفيع الا للجار
 المله رزق لانها نافذة والشركة عامة لانهم يخرجون الى الوادي وذكر شمس الامة دار في اقصي الدرب والحلة
 وملكه الدار نافذة الى الطريق العامة فان كان الطريق العامة فان كان الطريق وليس لاهل الدرب منع
 للعامة فلا شفيع لهم وابناء الطريق لصاحب الدار واهل الدرب واهل الدرب ولهم المنع للعامة فاهم
 الشفعة قال الصدر فعلى هذا سكتنا وسائر السكك الخطة نافذة فلا شفيع لهم وان احدثوا الشفعة
 فلم يشفع سكة غير نافذة وفيها سكة اخرى فباع في السكة السفلى واحدهم دارا فالشفيع للسفلى
 ولو بيعت في العلوية فملكها كذا انما خاض انتزع منه ثم اخذ ببيع ارض على المنتزع فالشفيع لاهل المنتزع
 كما قد انتزع من ثم رزق من ثم رزق من اهل قرية اقتعدوا وافرقت منهم قطه ورغوا طرقتا بينهم
 جعلوه نافذة ثم بنوا دورا على حافتي السكة وجعلوا ابوابها اليها فباع بعضهم داره في اجاره الذي هو
 لزيمه وبعض الدار في الناحية الاخرى الى هذه الحلة يدعيان جميعا الشفعة فيسرها لانه هذه دار نافذة
 غير نافذة لانهم انشاها سكة ولا شفيع في الكثرة اراى البناء ويستوي كذا رزق حق القرار لانه نقلت
 ذلك الارض التي جازها السلطان ليست كمال ويدفعها من ارض الناس بالنصف فصار لهم فيها كذا ارض البناء
 والاشجار والكس اذا كسها الدرب حتى صار لهم كذا رزق ببيع هذه الارض باطل وان بيع الكردار وكان معلوما
 يجوز لا شفيع فيه وكذا الارض المبان ذبيحة اذا كان الاكثر يردعونها فيسحبها لا يجوز بيع كذا رزق ولا
 شفيع فيها الشريك حق بها من الجار اذا لم يكن له كافي الحائط وما تحت الحائط الذي بينهما اما اذا كان كذلك فهو الشريك

فانما الشفعة بين الشفيعين
 ان يبيع الشفيع الدار بثلث قليل ولا شفيع فيه
 ثم يبيع الساحة بثلث كثير فلا يرغب في الساحة
 لكثرة غنة او يستاجر صاحب الدار من المستاجر
 ثوبا للبريد من مائة جزء من الدار فيبيع بعض
 البعوم او بشرط التحويل وذكر الجار وفي الحال
 ملكا له ثم يبيع الباقي فلا يكره طلبها في الجزء
 الاول والثاني لانه الاول اجارة وتحقق الشرك
 في الباقي او يبيعها بشرط ان يبيع الشفيع الدرك
 او بشرط الخيار للشفيع ثلثة ايام فلا شفيع
 قبل اسقاطه وبعد اسقاطه بطلت شفيعه
 او بشرط ان يبيع الشفيع الثمن للبائع فاذا ضمنه
 بطلت ولا حيلة للاسقاط اسقاط الحيلة وطلبها
 كثيرا ثم يجرها الثاني في المقدمة وتقدم
 الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط
 بتوفرها على الثبوت لما عرفت ان الحيلة لا يطلها
 حرام لانها بنيتها لا يجوز بيعه من الاوقاف
 لا شفيع في شيء منه عند من يرى جواز بيع الوقف
 والحكم والذمي والمكاتب والمأذونين معق
 البعق سواه فيها وكذا ثبتت الشفعة بجواز دار
 الوقف ولا شفيع في المنقولات واذا ملك العقار
 كالمسكن والصدقة والوصية والميراث او بعضه
 ليس عليه كالميراث والصلح والصلح على دم عدا
 او جملها اجرة فلا شفيع فيها ومع ثلثة الشرك
 في البيع وهو الذي لم يقاسم وحيط وهو المقاسم
 الذي بقي له في الطريق والرب والجار الملاقاة
 دارها مازلة وبابها الى سكة غير نافذة
 وابواب المازلة الى هذه الدار كل منزل من الدار
 لا المنزل من الدار لانه لا يملكه المشتري هذا
 جار له رزق على ظهره فباع احد الشريكين
 قطعه من المنزل فالشفيع للشريك الذي يقاسم
 فاذا سلم ولم يطلها كما سمع فلا ريب ان المازلة
 لانهم خلطوا في الطريق فاذا سلموا او بطلوا
 عند سماع البائع او سلم الكل الا واحد منهم
 فهو اولى من اصل الحيلة يتولى فيه المله رزق
 وغير المله رزق وان سلموا ايضا فطلبى المله
 رزق ثم على عدد رؤسهم لا انصافهم

الحق على نهر المولى والاواني

بطلان الشرك فيما تحت الحائط من غير الاصل في حائط لا تملك ما تحتها من حائط لا تملك
 فيما تحت الحائط الا حصل اذا كانا من الحائط بينهما اهل الشرك فليس حائطاً في تلك الارض المملوكة لم يفتتح
 لباقي انا اذا اقتسمنا الارض وقطنا وسطاً ثم اعطى كل منا شياً حتى يبنيا حائطاً فكل منهما جاز لصاحبه
 الارض والشرك بينهما في البناء والبناء توجب الشفعة لما قد مضى من حائط الحائط من العلوم والجار المله زق
 اذا لم تكن بينهما شرك في الطريق وان كانت الثلثة ايات بعضها فوق بعض وباب كل بيت هذا الى السكة فيه
 الاوسط فلا على ولا سفل الشفعة وارباع الاعلى فالأوسط اولى وارباع الاسفل فالأوسط اولى
 رجل باع أرضاً ورجل باع من ماله رقة بهذا الارضين للشفيع ان ياخذ الارض التي يليه رقة اخرى
 وعليه الفتوى عن محمد في عشرة افرجة مثله رقة لرجل يلي واحدة منها ان يبيع العشرة الا
 فليبيع اخذ القراج الذي يليه لانه لا يملك رقة على رقة خاصة باعها بدورها و
 كروها وارضها وناحية منها تلي ارضاً بالشفيع اخذ الناحية التي يليه وحقها في رقبته
 حائط وباب فباع بنائه وارضين لظن البستان ورجل ارض الى جانب بستان في البستان و
 الارض المتصلة به وكذا اذا كان بساتين وعلوها حائط متصلة به ورجل ارض الى جانب بستان
 منها فباع بساتين فله الشفعة كلها ولا يشبه البساتين في القرى والدور والامصار فانه لو كان
 لرجل دور وجعلها داراً واحداً وجعلها ارضاً وباعها فله الشفعة في كلها وعن محمد حوائط
 ثلثة يلي بعضها بعضاً وباب كل واحد الى الطريق الاعظم ورجل الى جنب حائط منها حائط فيبعث
 الحوائط الثلثة فله ان ياخذ كلها بمسوى كالبسوت في دار واحدة فان باع الحائط الاوسط
 منها ومولا يلي حائط الجار له اخذه بالشفعة للشركة في الطريق كالبستان في دار يلي احدهما الآخر
 ولا طريق لها في الدار ويلي احدهما دار رجل باع صاحب البستان فله ما تحت الدار اخذها او تركها
 ولو كانا متفرقين احدهما في ناحية الدار والآخر في ناحية اخرى ولا يلي احدهما الآخر فباعها
 فالشفعة في البيت الذي يليه لاني الاخرى وعن الثاني الارضين بين قوم شرها من شر خاص
 فيبعث منها افرجة مجتمعة او متفرقة ورجل ارض مثله رقة ببعض هذه الارض او من رقة لافرجة
 فلهذا الجار المله رقة الشفعة في جميعها وان لم يكن مثله رقة لانه ارض واحدة ولذا اريد قوم
 ورثوها من ابيهم فاقسموها بينهم واخذ كل قطعت معلومة كل الطريق واخذ ورجل دار مثله رقة
 ببعض هذه القطع باع واحد منهم حصته وسلم الباقي فلهذا الجار الشفعة وان لم يكن لرفقة له داراً
 وارض في قرية باع الكحل حلة وله جار يلي احد الدارين فله ان ياخذ الكحل وان لا يملك الاخذ ولو باع الدار
 منفردة الا التي يليه وجعل بين الدارين والارض غزله بيع الفردية باع بشرط خيار المشتري وجبت
 لانه لا يتعدى مال ملك البائع لا يثبت ملك المشتري حتى اذا اقر البائع وانكر المشتري الشراء وجبت الدار له

ارضين للشفيع ان ياخذ الملائق
 منها لا المأخر وعلية الفتوى

البستان

سواء

غيره

ملاحظة

في الجوارح بغير اهل الشرك ما حفره المشتري لاني المملوك والاخذ والطلب من البائع وان صح
 جوارح المشتري قالوا بطلان ما على الجوارح قال المشتري لاني اريد ان اطلب فاقول قول الشفع قال الشفع
 علمت يوم كذا او زمان كذا او طلبت وقال المشتري لم تطلب فاقول المشتري قال المشتري ان المشتري الاول
 والبائع وجبت البناء وقال الشفع اشتريتها فاقول المشتري دار بين ثلثة اشترى احدهم حصته
 فسلم شركاه فالي الشفعة في البيت الاول لاني البستان لان المشتري صار شركاً فيها زمان من البيت الثاني
 والثالث فقدم على الجار المشتري دار الشفعة لانه قال احدهم صالحاً على ان يكون بيت الدار سماً لكونه
 باقياً بيني واصحابي على السواء جاز وقسم الدار على ثمانية عشر البيت بين المشتري والشفيع غير الصالح
 لشركة حقه في البيت والبستان بين الكل لبقاء حق المصالح في البستان لا غير الشريك في النهر الصغير اولى
 من الجار الملائق لانه خيط وان النهر كبير فالجار المله زق كما في الحلة النافذة والفصل بين الصغار
 والكبير ما جرى فيه الشق وقيل اذا كانوا اكثر ثمانية فكل واحد موقوف الى رأي الحاكم وذكر الجميع في
 ترسيمها او لها الشريك في البيت في الدار ثم الشريك في الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم
 الجار المله زق وهو الذي كملها حائط على حدة وليس بين الحائطين من الشق المكان ولا نصيب
 الحائطين حتى لو كان بينهما طريق نافذ فله شفعة الجار ولا شفعة الجار الحائط اذا كانت الحلة
 نافذة وبج الشفعة اذا كان غير نافذة والشفيع في الطريق احو من الجار قال ما يخفى ان يرد به بل يباع
 عاقلاً لانه مملوك لا يرد به ما يكون في سكة غير نافذة وان لم يكن نافذة حتى كان الطريق مشتركاً
 بين اهلها وان كان في اسفل السكة ما يتعلق بحق العامة كالسجدة ونحوه فليس للجار من اهل السكة
 شفعة بالشرك في الطريق وان كان المسجدة وسط السكة فهو يستر في وسطها او مدخلها فليس له
 الشفعة وان بيعت دار في الاسفل فله الشفعة في الاسفل في الطريق حق الشفعة والجار مع الشريك في شفع
 وبعد تسليم الشريك انما ياخذ الجار حتى اذا سلم الشريك ياخذ الجار في ظاهر الرواية وعن الثاني انه لا ياخذ
 والجار اذا سلم مع الشريك حتى اذا سلم الشريك لا ياخذها الجار وبعد تسليم الشريك انما ياخذها الجار اذا
 كان او جاز الظاهر بان يقول ان قد طمشتها ان لم ياخذها الشريك اخذ ولم يذكر الكتب ان من لا يرث الشفعة
 بالجوار اذا جاء الى حاكم يراه وطلبها قيل لا يقضي لانه ينعم بطله في دعواه وقيل يقضي لانه الحاكم يراها
 وقيل بقا اهل تعقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يقضي الى كلامه قال الخلو في هذا
 الاقوال ويجوز دعوى الشفعة على من لا يراها به بانه ما اخذ قبلك شفعة على هذه الدار على قول
 يراها بالجوار لا يملك بانه ما اخذ قبلك شفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يلقى بناءه
 على من جبهته في حقه وسيل شيخ الاسلام عطاء بن حرة شفعوني صار خفياً ثم اراد العود الى
 مذهب الاول فقال البتات على مذهب العام خلت واولى وهذه الكلمة اقرب الى اللفظة مما قاله البعض

سواء

غيره

الاخرى
 قالوا اشتريتها المأخر وهو
 في البيت الثاني

في الفصل بين النهر الصغير
 والجوارح في الشفعة

في جانب طريق بين الشفعة
 بين الجوارح والملاحة

في
 في حائط لا يرث الشفعة بالجوار

في كون الشفعة
 اراد اذ هو عليه

ملاحظة

لا اخذ الكل بها فان قال الشفيع اخذ الارض والنجيل كحصة لها وان لم يكن كذلك
 لا ينفق الى ذلك كالمائة من الفرض للنفقة لصاحبه ويؤخذ المشتري المثل قبل القضاء بها اخذ الارض والنجيل
 كحصة من الثمن وترك الثمن لانه تعالى وكان اخذه ايضا فالحق ان انزلت النفقة وانما سقطت
 الفرض لا صار مقصودا المشتري بالانفك والاراضى لو نظرت اليها لانها في يده حصة من الثمن وان
 حدث الثمن بعد قبض المشتري اخذ النجيل والارض بغير الثمن وان قصده بالخذ لانه حادث بعد القبض فلا يملك
 شيء من الثمن استثنى ارضا فيها زرع ففي القياس يقطع الزرع وفي الاستحسان يترك الارض في يد المشتري
 بله اجر الى الحصاد ومن الثاني انما يترك باجر اعتبارا بالاجارة قلنا ابقاء الاجارة بالجدد بالجدد
 لم ينظر لا ابتداءها وحول الامام اي صفى لم الارض الى الشفيع لم يؤمر بان يوجرها من المشتري
 الى الحصاد باجر نظر المشتري والشفيع وجوابه قلنا انكر طلب الشفيع موافقة حلفه على العلم وان
 طلبه عند لقائه فعلى النبات فان قال المشتري للقاضي حلف الشفيع بانه ما اخذه حين علمه وطلبه
 طلبا صحيحا اجابه اليه وحلفه فان برهن المشتري انه اخذه بوسعه زمانا بله ضرورة وبرهنه
 الشفيع انه طلبه كما علمه فالنفس للشفيع عنده وعندهما المشتري المستأق لما سمع البيوع قال شفيعه
 شفيعه لو قال شفيعه مر است خواستم يا فتم كان طلبا ولو قال شفيعه بطلت لانه طلب الشفيع
 لا الشفيعه كتاب **الفصل في ثلثة فصول الاول في قول**
الفران وانما شفع جاس الا في المقدمة القصة عبارة عن ايقاع الفعل في الحقل فما
 يمكن نقله فلا يتحقق غصب لغرضه عند ما اعني غصبا يوجب ضامنا اذا هلك به صنع منه بان انزل
 جبل عليه او غلب عليه الرمل او صارت سبخة او بحيرة او فلاة في الحقل لا يصير غاصبا حتى
 لو منع من دخوله اياه ولم يملكه من اخذ ماله او بعد ما كره من الموانع حتى ضلعت لا يضمن وهذا
 قلنا انما البستان امانة في يده لا يتغير او يوجب فسخ حلفه في ذلك فبطلت الحزم وانما يضمن
 بالجره الا اذا ادى جزء الامم ونقصان الولادة سيجري بالولد لو قيد فاه والمقصوب نوعان
 منقول كالطاحونة والحيات فان اقدم عند الغاصب باقعة سمي او بية او جارة سمي فذهب البناء لا
 ضامنا عليه عند ما لو تلف بسكناء او قطع اشجاره ضمن اجاعا وان هدمه اخر او قطع اشجاره اخر
 فالملك بالجره يضمن ايتها شاة ولو زرع فيها فاجاعا له وضمن نقصانها وفي الاجماع الصغير فزح
 قدر البذر وما انفق ومنقول فان تلف في يد الغاصب او تلفت ثلثا كالكيلى والونى الذى ليس
 في تبعيضه من كغير المصوغ والعروة المتقارب كالبيض والجوز وما اشبه من العروة لا ينفك
 فعليه مثله وان غير مثلي كالجوانا والزعجاء والعروة المتقاربات والونى الذى في تبعيضه من
 كالمصوغ ان تلف او تلف فعليه قيمة يوم غصبه وان انقطع مثلي ضمن قيمته يوم الحضور والثاني

في بين الشفيع والشفيع على
 ما غير الغلب وخدمة وقد مر
 الكلام في القول

يوم الغصب ويوم الانقطاع وان انقطع غير ذلك سب في يد الغاصب فالخيار للمالك ان شاء فزح
 ويرجع ماله على المتلف وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع على احد وان غصب من الاو الغاصب ثانيا وتلف عند
 او تلف في المالك بالجره وقرار الثمن على الثاني وان هلك عند مودع الغاصب فالملك ان ضمن الغاصب لا يرجع
 وان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان انقطع المودع فالثمن على المودع وكذا لو اجره الغاصب ورهنه
 فملك كان للمصوب عنه تضمين ايتها شاة فان ضمن غاصبا لا يرجع على المصوب عنه وسقط دونه لهلاك الرهن
 وان ضمن المصوب والمتضرر المستاجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا تلفه فله يرجع بعلى احد ولو اعاره الغاصب
 خيرا للمالك فاعترضه لا يرجع على صاحبه ولو تلفه المستعير فقرار الثمن عليه ولو باعه الغاصب
 فالملك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والثمن له وان المشتري يرجع على الغاصب وبطل البيوع
 ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن وان نفق لمصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان
 النقصان بفعل الغير فخير للمالك بين تضمين الغاصب وبين الغاصب على الكافي او يضمن الجاني ولا يرجع
 على احد وان ارداد في يد الغاصب فللمالك ان يترده مع الزيادة وان زاد في شجر او بذر او انقص
 ملكه عند ضمن قيمته يوم الغصب عند الحقل وان كان قايما ورثه الى ما كان النقصان في اليد ضمنه وان
 في السور او ان تلف بعد النقصان ضمنه وقت الغصب وان استملكه بعد الزيادة بان باعه وسلمه الى
 المشتري فملك عند المشتري فالملك بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجاز البيوع والتمسك للغاصب
 او ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيوع ولذا يرجع على الغاصب بالجره وليس له ان يضمن الغاصب
 يوم التسليم عند الامام غصب كدسا في اسبغ عليه قيمته بطل وموقوف لزرع اذا حصده وعليه
 البر وان احرق كدسا ساد يضمن الجبل ثم ان كان الترافل قيمته منه في السبل اذا كان خارجا عليه
 القيمة وان اخرج الى بيع اكثر فعليه مثله وعليه في الجبل القيمة المسلم يضمن للمسلم القيمة في ستة غصب شيئا
 فنقص في يده او ذبته سلم او سمته وقدمه فيها فان يضمن قيمته الكلب والهدى والبازي العلم
 للمسلم المذموم يضمن قيمته عندنا الرقيق القاء مسلم في ارضه او تلف انسان يضمن قيمته ما لا يملك
 غصبه غيرهم المالك فالملك بالخيار يضمن ايتها شاة الخنزير فان ضمن الغاصب لم يبرأ وان ضمن
 الثاني برى الاول في الجاه يضمن احدهما انما يوجب براءة الآخران ضمن من اختار تضمينه بذكر او
 قضى عليه ببراءة الرضاء او القضاء لا يبرأ الغاصب وللأول ان يضمن الثاني قبل ان يضمنه الاول
 المالك كانه ان يترده منه لو قايما فاذا استرداه الاول او ضمنه برى الثاني عن الثمن واستقر الثمن
 على الاول في الخنزير لان الثاني من فعله بالرد والرضاء والمشتري من الغاصب اذا احققت ثم اجاز للمالك
 البيوع فذا العتق عند ما خله فالخيار ان المشتري من الغاصب باعه من اخر ثم اجاز للمالك لا ينفك البيوع الثاني
 وانما ينفك الاول ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشتري ثم اجاز للمالك البيوع الاول لا ينفك البيوع الثاني

كان

لوم

في حال زوال الغصب

في الخلف بين يمين ويمين
 وحين وقت صفاة

بأشياء أو راس المال أو غيره من جنس ما كان في يده من جنس ما كان في يده
استأجره العام بنوشت ابراهيم بامقني أنك نامن كروا الخوخة وبنوشت ابراهيم بن ربيع
والغصب لو كان في السيف أو ابراهيم وخط به بنظره او غيره بنقطع حق المالك ولو
غصب خذ اخلها فاما المالك ياخذها بغير شيء اذا اخلها بما لا قيمة له وان بالقاء المثل اخلها وان
بالقاء المثل ان صار خلة من ساعة بنقطع حق المالك بالاجماع وان بعد زمان فكذا عند الامام
على قولها بقي مشترك بينهما على قدر خيلها ولو جلد ميتة فدفعها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الذباغ
فيه واخذ الخلد وان تلف الغاصب الاضامن عليه عند القضاة في هذا الباب ما ذكره في نظم الفقهاء
يوجب المالك البضائع اذا غلبت غير مسئلة ختمه بغيره كساخته بغيره او جردت الخبز انا او سيفا
قطوعا او حنطة فظن فعليه المثل او ساحتها فادخلها في بناء او حيا فظن من المثل او القيمة على
الاخلاق او شاة فدمها وسلمها وادبها ملكها وعليه قيمتها صحيحة او جوبا فذرها في ارضه او
او عصيدا فصار حرا او حرا فخلها او غرلا ففسد او قطن ففقد او دقيقا فخنه او سيفا فاكلت
عليه او بيضه فخنه تحت دجاجة واربعه عشر لا يوجب المالك شاة فذرها في سلمها او غصبا فخنه
وسلمها للمغصوب عنه ان يصدق ويضمنه النقصان وان شاء تركها واخذ قيمتها حية قطع ثوبه غيره
او غصب قلبه فقتله فكره ان شاء اخذه مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه عليه واخذ قيمة القلب من
الذنب وان القلب من الذنب فقتله من الدرام غصب نقرة فضة فسبكها لم يملكها وياخذها صاحبها
ولو مر بها كذا عنده وبرد ها على صاحبها غصب ثوبا فغصبه يعطيه المالك ما زاد الصنيع فيه ولا
يملك الغاصب لو غصب ارجح بثوب والقيمة في صنيع غيره فغصب غدا فابوقه لم يملكه وختم
صاحبه ان شاء ملك حق يرجع وان شاء رفعه الى الحاكم حتى يضمنه غصب غدا فابوقه لم يملكه وختم
فدفعه او قطن فخل او دقيقا او سيفا فخلته بسمن او ارضا فظن عليه او ربيع او غرس او لبن فظن
مضرة او خبز او فتره او حيا فخله اربا او دراهم او دنانير فخرها ولو تلف تالف حصيدا
ان امكن اعادته على الحالة الاولى بغيره كما اذا خرق انسان مسلم انسان ولو حل شاك نفل رجل
ان كان النفل مثل الذي يتجمل العوام لاسي عليه وتزوج باب الدار عن مكانه وحل بروج رجل على هذا
خبر آخر في الجمل والخمرة اشترى بالنقد المغصوب جارية او ثوبا او نذبح رها
امرأة حل رجله والمالة وكسر الثوب ذكره في المنقي ولو اشترى بالثوب المغصوب لايحل له وفي الجمل
الصغير قال مسئلة على وجه اضاف اليها ونقد منها او اضاف اليها ونقد من غيرها او اضاف الى
غيره ونقد منها او اطلق بياض في الجمل الا اذا اضاف اليها ونقد منها وبه في الفقيه ابو الليث وتخل
الليث وقال المصدر المالك كرهه واطل وجواب الجاهل بغيره غصب ثوبا واشترى بها جارية فباعها

في مواضع يجب فيها الضمان وما
لا يجب ال فوايد كثيرة

ان شاء

في مواضع يجب فيها الضمان وما
لا يجب ال فوايد كثيرة

بالعين تصدق بالبرخ وقال الثاني لا يصدق به اصبر حذق روح في المودعة باليقف بطيب الرب
عنه بالضمان خله فيها ولو غصب الثا واشترى بها طعاما ما يساوي العين فاكله او هبته لا يصدق
بالبرخ اجماعا شرط طيب المغصوب للغاصب عند اداء الضمان الى المالك وعند الامام لزوم البذل عليه
حتى اذا غصب طعاما ومضغه وابتلع عنده ابتلع الحلة او عندهما ابتلع الحرام فيجوز في عينه لا ياكل الحرام
ويجوز على اكل طعام الحرام كما يقدح على غصب الطعام وكان الامام طومولا ناخ الدبر المنسي بكدان
يكون هذا قول الامام ويقول اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملكه الا باحدى الامور الثلاثة فلو جملها
الفتوى على قولها قال في النوار غصب حيا فظن يملكه الغاصب باداء الضمان او بالقضاء بالضمان او
برضاء الخصم وجهد المالك لا يحل له الانتقاع لاستفادة بوجه خبيث كالمثلوك بالبيع الفاسد عند القبض الا
اذا جعله صاحبه في حل اصله ما روى انه عليه السلام ابي ان ياكل من لحم الشاة التي ذبحت على ان يودى
عنها وقال اطعموها الاسارى دل الحديث على عدم اباحة الاكل ولزوم التصديق والمالك للغاصب قبل
اداء الضمان اذ الامر تصدق مكره الغير لا يبيع **الثالث في مسائل الضمان** الحائز الجبر
المعوان بالاذن فباعه الطامس لا يوجب الضمان على الحائز وباعتبار السعي بحسب عليه فيناقل عند الفتوى
بأمره فهو عند المأمور بائنا ومالك في النفس في حاجة الامر استخدا م عبد الغير اذا انتقل له الخدمة
لا يضمن علم انه عبد الغير ام لا وجعل الحائز في الخمر البين او الشري استعمالا لا حفظ وفصل من
او يملو الصلح والادخال في غير حفظ وفي الخمر استعمال وان جعل الفسخ من جانب الكفو وعليه
اخذ اللقطة ليعرفها ثم ردها الى مكان الاخذ ان قبل التحول يرضى عن الضمان وبعد التحول لا يرضى
بردها الى صاحبها ولا يبرء الغاصب برده الدابة الى المربط حتى يسلمها الى صاحبها الا عند زفرهم
واسحق محمد فيمن اخذ من بيت رجل ثوبا وبسه ثم نزع وجعله في مكانه واخذ دابة من
ثم ردها الى موضعها لا يضمن استحقاقا ولو في كيسه الف اخذ رجل بضوئها ثم ردها الى الكيس بعد
ايام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير ولا يبرء بردها الى الكيس بكيسه اية غيره ثم نزل وركبها
مكانها يضمن على قول الثاني والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها عن موضعها واذا لم يرض
غيره ثم نزع ووضع في مكانه فهو على هذا الخلاف في ماله في البسه على العاق فان كان قميصا
في وضعه على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال وعن الثاني فيمن
عقد على الدابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا انه جردا فهو ضامن بالحدود وكذا المثل
من اخذ ضلع انسانا في دار صاحب المتاع وحده وموضعا من وان لم يخرج ولم يجر فله ضمان الا
ان يملك بفعلة او يحولها عن مكانها في الاولى ويخرجها من الدار في الثانية انى سوقيا يبيع الرجاء
او غير واخذ انا لا ينظر فيه فوقع منه وانكره ضمن والقياس والاستحسان في هذا واحد وليس يضمن

150

في مواضع يجب فيها الضمان وما
لا يجب ال فوايد كثيرة

والاخذ ضامن على كل حال ويرجع
على الاضامن دفع المأخوذ اليه
وان ملكه او استملكه لا وان انفق
نه حاجة الامر

الفتوى
في مواضع يجب فيها الضمان وما
لا يجب ال فوايد كثيرة

في مواضع يجب فيها الضمان وما
لا يجب ال فوايد كثيرة

في مدقة الفم في صحن الطافونية

التسوية النظامية في فضاء
عشرية في العيون و
بيد اجبا

ارضا فانية عن البنية

في امثال هذه الخادنة فيمن ان كان كاذبا وان كان صادقا الا انه ليس بحكم ولا محاسب فيمن ايضا
ان قال انه ظلمي او غشبي او هو كاذب فيه من وان الساعي بعد فعله الضار بعد العتق لانه قال
استغنى جارية بلا غناسية فاحبر جل النحاس به فاخذ من المستر النحاسية من المستر المحب
وفي مسئلة الجاني الذي امر العوان قال بعض الشايع والصحيح عذري انه الجاني فيمن والجاني لو ادعى
بيتها جبالا ولم يات به بشي او السرير الذي العوان بيت السرير حتى اخذ المال او هذا فاضا في السرير
والجاني لا يضمن لان لم يوجد الاثر ولانه يمكن دفع العوان ولا يمكن دفع السلطان الجاني اخذ هذا
طاب بعض السلطان اذا اخذ عينا من اعيان رجل ورهن عند رجل فملكه عند المقتن ان المقتن طابعا
فالملك يختص بين مقتني السلطان والمقتن خان فيه بيوت واموال خرج انسان ليلا وترك الباب مفتوحا
فدخل سارق وسرق شيئا لا يفي الجاني وكذا لو نهب حائط انسان ببلاد فدخل السارق من النقب
وسرق لا يفي النافذ كالزوجه باب ففرض ساءه لانسار سقطت وخفيت عليها المدة فذهب انسان
لا يفي للاذن والتمس مات دابة انسان في مريضة فسلمها انسان في الربط فلا اجر له والمجمل لصاحبها
ولو انفاها في المذلة فسلمها رجل قال الثاني للجلد للشلوخ وقال بعد لصاحبها عصب من صبي ورده اليه
ان كان من اهل الحفظ بغير الرد والا لعصب دابة او ثوبا او نقد اقل في يده او تلفه فابراه المالك فهو
ابراه عن الدين فيصير ويبرأ عن الثمن وان كان قابلا وابراه فهو ابراه عن الثمن وينقلب اليه عند الغائب
وقد ذكرناه في كتاب الدعوى وكذا التحليل وفي العصب ولو دعيه اذا وضعه بين يدي المالك ببراء وفي
الدين لا الا ان يقبضه او يضعه بين يديه او حجه فان رعى به فقد برئ وان لم يعلم انه له وضعه في حجره
فراه لم رفعه اخر فالتجارت ببراء لانه رده عليه ماله وان تلفه واعطاه القيمة بلاء فضاء فلم يقبل
ووضع بين يديه لا ببراء الا ان يقبضه في يدي المالك وفي حجره احد المصوب منه في العصب حد ثا لو
احد غيره على ملك الغير كان غاصبا والمصوب في يدي الغاصب كان قابضا نحو ان يستخدم المصوب
او يركب الدابة او يلبس اللب لب لانه اتي على الحال وبه يرتفع يد الغاصب فيزول عنه الثمن علم به
المالك ولا البناء الحكم على السب على العلم اتخذ كونه من ثرا غيره او طين غيره فالكونه للثمن وبعض قيمة
الغراب وان قال ان امره باتي اذا كونه في كونه عصب ممتحا ونقطة فهو زيادة والمالك الجاني ان
اعطاه ما زاد واخذ المصحف وان شاء فتمت غير منقوط وروى المعلى انه ياخذ بغير شيء كمن عصب علفا
وعلمه الكتابة وعن محمد عصب دارا وجصصها قبل ما كلفها ان يخطه ما زاد التحصيل الا ان يرضى صاحب
الدار ان ياخذ الغاصب حصة منها وعن محمد عصب علفا قيمته نصف الا ان يرضى صاحبها فليأخذ اصابته
قيمة العلفا بخلافه كونه في قيمته يوم خصاه وان شاء اخذ ولا شيء عليه وعن الثاني عصب علفا
وصيره خلاا اخذ ان شاء وعندنا اذا جعل الجمل او ثوبا يقطع حتى المالك في كل موضع انقطع حتى المالك

في امر الجاني العوان بالاحد
وقد مر في اول الفصل

ث. رجل سخطت خفت عليها
فذهبت من بيتها

دلالة في

في سخط وان انسان ماتت
وفي حكم عليه
في الغصب من العتق والتميز اليه

في براء ان يصب لونه بين يدي
صاحب وكذا لو وضعه

عيب

في ان كان المالك من ثرا غيره

احق بالثمن من ثرا غيره ان كان في حقه وليس بمنزلة الرهن فان من الغاصب اذا استولى
على المالك فلا كذا ان ياخذ بغير شيء واذا لم يخطه ما زاد المبلغ والتوايل فيه والعتق من ذوات الامثال
اخذ الثراب من ارض انسان ان لقيمة من القيمة النقص للارض ولا وان لم يكن له قيمة يفيمن نقصان
الارض وان لم ينقص فلا ضمان عليه فرق بعض الشايع بين الفاضل والسيد الباقي اذا لم يصير لبيت
فوقا حش وما دونه يسير والصحيح ان الفاضل ما يفتوت به المعلن مع بعض المنفعة والسيد ما يفتوت
ببعض المنفعة وفي غير البيت ان كان النقصان اكثر من نصف القيمة فهو فاضل يفتوت به لعل انسان
ضمن المثلث لا غير ولا يلبى ان يدفع الاخر ويقتنهما كما اذا كسر خنقة خاتم يفيمن الخنقة لا النقص ولكن في
اذا وجد جدر الخنقين او الممر اعين عينا يرد بها وليس له ان يرد المصوب خاصة وكذا اذا كسر خنقا فخرج
ضمنه لا السبع لانه يخلص به مزر وكذا كل شئ من مفرق بين ارضي او ثرا واحد يخلص بعضه عن البعض
الباقى بلاء موزع من المثلث لا غير نحو خنقاء السرج غاصب الغاصب رده على الغاصب فالأكثر على انه يبرأ
وقال خلف وابو طهيم لا وقا صاحب الجامع الاصفر ان كان يدجوده الى المالك ببراء والاولا كذا اختلفوا
في مودع الغاصب اذا رده على الغاصب وابن الفضل افتى ببراءه اذا اختار المالك تقصير الغاصب الاول
رضي به الغاصب لم يبرأ من الحكم حكمه بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول ولم
يحكم به كان له ان يرجع ويضمن الثاني وان اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مفسد فالحكم بالاول يقضي له
على الثاني ويعطيه فان ابي المالك كسر خنقا لم تقبل منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الاول وياخذ
ذكر من الثاني فيقبضه ربح الغاصب منه صنفه وزرع المالك ان اخذ منه مصوغا وفي بناء الدار وحلية السيف
فالقول للمالك وان يرهنا فبلغا صنفه شاة فليبرأ من قيمته لئلا وان جارية الدار وحلية السيف
فالقول للمالك وان يرهنا فبلغا صنفه شاة شاة من قيمته لئلا وان جارية فارتفعت وله لا
شيئا انصبت من هذا اوزية على سويق اخر بلاء صنفه صنفه السويق يفيمن لصاحب السويق او الزيت على
السمن او الزيت لان صاحب السويق اتلف سمنه ولم ينفذ هذا سويق هذا لانه زيادة في السويق اخرج
من يد بلاء لا يفيمن ولكن يفتقره الحاكم لئلا يعود الى مثل استدرى ببراءهم مفسومة ان دفعها او لا
للبيع ثم استدرى بها او قبل الدفع اشار اليها ونقد منها لا يطيب الكل فيها قبل الثمن وبعد الثمن لا
يطيب لربح في الخنار للفتوى وفيما بقي من المصوب يطيب وهو قول الكرخي وعليه الفتوى ولا يقدر النية
في الفتوى السبب المصوب ثم استدرى المالك مع الكل لا يشترط ولو صار الكل للغاصب بالثمن
يتصدق اعلق دودا من اوراقا غصبا يفتقر بالفضل على قيمة دوده يوم بيع الفضل من له
درامه فربا خشت اذا طار لراهها على وجه يطيب المشترا يفتقر الاول ولا يفتقر ولا يفتقر
منها قال الخوافي ان ثوبا ان يفتقر منها وحقوق ما ثوبه بان نقتلها اختلفوا فيه والاصح انه لا يطيب

في من ان حش والبس من
النقصان مفرق بين
السبع

في براءة غاصب الغاصب ببراء الاول

في طلب لهن شاة مفسومة
وان كان عليها
في الغاصب من سخط على طرف الامر

في حب الغنم

منها
صرب بقرة الغنم سقطت فيها
من انسان مرتق الاجارة
في الرجوع عن الغنم عاصي

في حب الجور بولك

لا تخرج ما باع

عصب

في حب الغنم
في حب الجور بولك

تتم خلافة ويكون انما في الاصل السابق حكم الفتوى وبهذا حكم في الدار
نيت طبيب اجاعا فانه اشقرى ولم يصف ولم يغير ولم يولد في نفسه فانه حل وطاب وان
لا ينفذ منه مع علمه بيقينه لا يظلم بقره الغنم فسقط وجب ثلثه فباعها من فضاء
فعلى الفاضل ضمان النقصان ومثل الغنم او يصدق او اعاد وملكه ايد بهم وضمنوا المالك لاي حرج
عاصموا على الغنم لانهم كانوا عاصمين في القبض لانفسهم بحكمه والمخرج والمودع فانهم لم يبيعوا
عاصموا على الغنم لانهم علموا انه اشقرى اذا ضرب قيمته يرجع بالثمن على الغنم المبيع لان ردة القيمة
كرد العين المحررة كالتسبب مالا واشترى به شيئا فامر آخر ببيعها فباعه بولك له واخذ من العبد
سكنا الى اشقرى وغاب اشقرى فلم يلا ان يطالب التوكيل به لان كسبه ملك مولاه والتوكيل لم يبيع وكان
قابضاً ملكه المولى بلا اذن فبيعه وللغنيب ان يطالب به لعدم صحة التوكيل غصب من محجور مالا
ثم رده اليه بولي وهذا دليل على ان العبد اذا طالب بما اخذ منه لم يذكر وجب عليه رده اليه ولما كان يطالب
ان كان التملك ما باع لان بيعه لم يبيع فضاء رغيباً ومن ملك استرداد المفضوب ملكه نصيب القيمة فاقية
مقام الغنم من رجل جارية تعدل لثا ففرضا رجل فاقية فرفع الغنم الاول والغنم الثاني الى القاضي
وتصادقا على ما كان بينهم واراد الاول نصيب الثاني له ذلك لقيام القيمة مقام العين ولو كانت في يده
كان له استردادها منه لانه الثاني قد عد على الاول بطلع يد معتبرة فاما كان الثاني غصباً وفتحها
الفان فاخذ من الثاني الفان فلو عدله ولم يكن للمولى ان يضمن الاول الا ان يرد منه فان الاول استرد
من الثاني وفتحها الفان فملكته عنده لم يكن للمالك ان يضمن الاول لاقبضها يوم غصب الاول فان لم يرد
والقيمة في يد الاول خير مما كان بين اخذها والقيمة التي اخذها الاول من الثاني فانه طاب من الاول
وقيمتها ان اختيار نصيب الغنم والغنم المبيع بالعدول لانه لا يضمن الا من اخذها وان اخذها
نصف القيمة او الثلث لانه ان يضمن للآخر الباقي لانه نصيب الكل فليكن للكل من الضامن فلا يملك التملك من
الآخر بعد ذلك ونصيب البعض فليكن عليك الباقي بعد ذلك من الآخر صبت ماء في طعام فاحسن
وزاد في كيله فلما اكل الطعام ان يضمنه قيمته قبل ان يصب فيه الماء وليس نصيبه المثل وكذا لو صبت
ماء في دهن او زيت لانه بعد الصب لم يبق له مثل ولا يجوز ان يفرق مثل كيله ووزنه لانه لم يبق منه
غصبت منقذ من لو غصبه ثم صبت فالحكم ما ذكره من ردة المثل لانه لم يملكه ويرد مع النقصان اليه
وان جعل فيه المرققة ملكه ولا يرد عليه مثله وانما عند الثاني وعد عند محمد والحاصل ان ملك الغنم عند
اداء الضمان يظهره حق ملك الكسب باتفاق الروايات ولا يظهره حق الولد باتفاق الروايات وفي
العقد واثباته في الخبرين الروايتين الحق بالولد ردة المفضوب الى المالك فلم يقبله فحمل الغنم الى
منزله فضاء عنده لا يضمن ولا يتجرده الغنم بل الى منزله اذا يضمنه عند المالك فانه وضعت حيث تناله

لان القيمة

ثم حمل ثانياً الى منزله فضاء عنده انما ان كان في يده ولم يضمنه عند المالك فقال المالك كثره فلم يقبله من امانته
في حب الغنم فوطأها وكنت عليه لا يقطع حق المالك في العبيد قال جليلي من كل حق كره على ففعلوا ابراء ان
عاصموا عليه بولي المديون حكماً وديانة وان لم يكن عاصمك ببراء حكماً لادبانه في قول محمد وقال الشافعي بولي
حكماً وديانة وعليه الفتوى لانه الجاهل لا يضمن حتى الاستفاد كبراء الباع عن العيوب لعل آخر دينه و
الدائن لا يعلم بكل الدين فقال المديون ابراءني فاكمل على فقال الدائن ابراءني فقال العيوب لعل آخر دينه و
ما يتوهم ان له عليه وقال ابن سبيط ببراءة عن المالك قال الفقيه طوقضاء واما الديانة فاقاله نصيبه النقصان
على الظاهر وظاهر اللفظ عام واما الآخرة فبناء على الرضاء فله براءة عما لا يتوهم ان له عليه **كتاب**
الوديعة **فصل في حفظها** **الوديعة** والعارية والمستاجر في الدار
امانة اذا قال المودع للمودع احفظها في هذا البيت فحفظ في بيت آخر من الدار ولم يضمن ولو كان في البيت
المنزلي عنه الى السكة يضمن وقدمه وكذا الوكيل اذا وضعت في دار اخرى احضرها لا يضمن ذكروا الصديق
ذكر بكونه يضمن وان كان المالك في اخر ولما كان يحفظها كما يحفظ مال نفسه في داره وعاقبته وفي النوازل لا
تضمن في حائضه فوضعه فضاء ان الى فوت احضر من الدار او لم يجد مكانا آخر لا يضمن والايض من لو كانت
تأخير كره البيوت فقال لا تدفعها الى رذو جتك فدفع لا يضمن وقيل لو نجاه من الرذو ليعض عنها له فدفع ان لم
يجد بذا منه لا يضمن والايض لا يدفع الى غلته مك دفع لا يضمن وضوح كسبه في صندوقه وليس فيه كسب فاشق
واخطأ لا يضمن واشترى كاهلاً ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه اجنبي او يضمن من في حباله لا يضمن
المودع ويضمن الى الطفيف كان او كبيراً ولا يضمن ابوه لاجله الخلط اربعة ما يتوهم اليه بالشر
كالرسم السود بالبيض والجوز باللوز لا يقطع به حق المالك الثاني ما يتوهم بالشر كاشعير بالخطبة
فينقطع حق به في رواية الثالث خلط مبيح مخل في الجسر كمن خلط في قطع اجاعا الرابع بالجنس كالبقر بالزبد
والحل بالحل فينقطع عند الامام وعندهما لا يشاركه وان باذنه فالحق اعند الامام كذلك وحججه
لانه اشاركه بكل حال والثاني يجعل المطلوب تابعا للغالب **نوع آخر** دقيق في ارض ان علم
بعلمه لا يضمن والايض وفي المفاز يضمن وان وضعه بلا دفع في موضع لا يدخل فيه احد بلا
استيذان لا يضمن توجه نحوه الشرائق فدفعها في الجبانة خوفاً وفتر ثم جاء ولم يجد حان امكنه ان
يجعل علامته ولم يعلم والآفاق جاء على قورا الا مكان لا يضمن والايض وقيل لا يضمن فيها وضع طوقها
على راس الدابة فيه دقيق ضمن والآلاف وكذا لو جعل في موضع على عين يضمن ربط دراهمها بطرف الكرم
او بالعمامة وضعت لا يضمن وان وضع في الكرم يتاحل عند الفتوى السكران جعلها في الجيب وحضر مجلس
النق ففرق او سقط لا يضمن وقيل لا يضمن لا يمكنه حفظه يضمن لانه يصير نصيباً او مودعاً
غيره القاه في جيبه فوقع في الارض وطمع ان ياتي في الجيب فضاء عنده يضمن دفع حقه الى خذاف ليصلح في وضعه
وقعت

في حب الغنم

في حب الجور بولك

في حب الغنم

في حب الغنم

الخلط

في حب الغنم

جعل دراهم الوديعة في الخن
الا يضمن فضاء يضمن وان في
الا يضمن فضاء لا يضمن

قام من عاقبة وركب الوديع
فضا من عاقبة وركب الوديع

في حانوته فرق ان في الحانوت حافظ او في السوق حارس لا يضره والحاصل ان في الحقيقة الحانوت
لو ترك الحانوت مفتوحا لعلق الشبكة على بابها ونام ان في النهار في غاري ليس يتيسر وفي الليل اذا
وقى حوائدهم لا يقدرون الاضاعة في اليوم والليله وصعها في حجرة خذل وخرج وربط التسليط بالخط ولم
يقبله فقلت ان هذا الضاعة وافعالا في هذا الموضوع بغير وان قد توفيقا لا يضره قام من حانوته
الى الصلوة وفيه وداير الناس فضاحت لافان وان اجل على بابها ثبالة صغيرا فضاغ ان كان العصى
تقبل الحفظ ويحفظ لا يضره والايضه ربط بقدر الوديعه على راس الكرم والغالب ان غلبت به
منه والا لا وان ربط على باب داره في المعرض وفي القرية لا وقيل يعتبره هذا واجناسه العرف
جعل من الوديعه في الكرم وله حايط رفيع بحيث لا يرى لانه من في الكرم واغلق الباب لا يضره وان
لم يكن له حايط او كان كنهه غير رفيع ينظر ان نام الموديع ووضع جنبه على الارض فمن ان ضاقت
الوديعه وان قاعد لا يضره وان في السفر يضره وان مضطجعا ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في
الطريق ان اراد الحفظ لا يضره وان اراد الترفق منه ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يضره مطلقا دخل
الحمام وفي جنبه دراهم الوديعه فتركه في جانه خانه فضاغ قبل يضره وينبغي ان لا يضره **الثاني**
فيما يكون اضرعا الموديع مات مجعلا يضره الا في ثلاثة مواضع فتولى الوقفات ولا
يعرف حال غلاتها التي اخذها ولم يتبينه لا يضره الثاني امير العسكر اودع بعض الغنم عند بعض
العسكر ومات مجعلا الثالث الحاكم دفع مال اليتيم الى انايس ومات ولم يبين لا يضره بخلافه اذا
قبض ماله ووضع في منزله ولا يضره اربع وضعه ومات يضره ورا في التهمة رابعا اذا اضرعا
مات وفي يده مال السرقة ولم يتبين لا يضره ولو قال الناض حال حيوته ضاع او انفقته عليه لا يضره
والموديع انما يضره بالجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعه اذا عرفت والموديع يعلم انه يعلم ومات
لم يتبين لا يضره ولو قال الوارث انما علمت الوديعه وانكر الطالب فتر الوديعه وقال الوديعه
كذا وان علمتها وقد هلك صدق الا في خصلية وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا
يضره والموديع انما يضره اذا لم ينجح المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ ولو منع لا يضره اختلف الوارث
ورثه الموديع فقال الطالب انه مات مجعلا وقالت الورثة كانت الوديعه قايمة يوم مات الموديع
دكانت معروفة ثم هلكت فالقول الطالب في الصحيح لانه الوديعه صارت دينيا في المذكرة ظاهر اذ لم يقل
قول الورثة قالت الورثة دة مورثنا الوديعه في حيوته لم يقبل قولهم ولو لم يبرهنوا انه قال حال حيوته
رددها يقبل المضارب لو قال قبل موته اودعت مال المضاربة فلان مات لاشي عليه ولا على
ورثته ولو انكر فلان ابدعها عنده فالقول له مع الحلف لاشي عليه ولا على الورثة ولو مات فلان
قبل ما يقبل شيئا ولا يعلم انه المضارب دفعه اليه لا يقوله لا يضره عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان

في ضمان النائم قاعدا او مضطجعا
منه في الاضاعة

دخل الحمام في جنبه وراهم
الوديعه

ان موت اقام محملا مواضع
مال اليتيم شدة امر العسكر
واحتول

في مال الوارث ان ربي
على العقبه

في قول الورثة ان ربا
موت في حيوته

في قول المضارب انه المضارب
في ضمان النائم

في حانوته فرق ان في الحانوت حافظ او في السوق حارس لا يضره والحاصل ان في الحقيقة الحانوت
لو ترك الحانوت مفتوحا لعلق الشبكة على بابها ونام ان في النهار في غاري ليس يتيسر وفي الليل اذا
وقى حوائدهم لا يقدرون الاضاعة في اليوم والليله وصعها في حجرة خذل وخرج وربط التسليط بالخط ولم
يقبله فقلت ان هذا الضاعة وافعالا في هذا الموضوع بغير وان قد توفيقا لا يضره قام من حانوته
الى الصلوة وفيه وداير الناس فضاحت لافان وان اجل على بابها ثبالة صغيرا فضاغ ان كان العصى
تقبل الحفظ ويحفظ لا يضره والايضه ربط بقدر الوديعه على راس الكرم والغالب ان غلبت به
منه والا لا وان ربط على باب داره في المعرض وفي القرية لا وقيل يعتبره هذا واجناسه العرف
جعل من الوديعه في الكرم وله حايط رفيع بحيث لا يرى لانه من في الكرم واغلق الباب لا يضره وان
لم يكن له حايط او كان كنهه غير رفيع ينظر ان نام الموديع ووضع جنبه على الارض فمن ان ضاقت
الوديعه وان قاعد لا يضره وان في السفر يضره وان مضطجعا ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في
الطريق ان اراد الحفظ لا يضره وان اراد الترفق منه ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يضره مطلقا دخل
الحمام وفي جنبه دراهم الوديعه فتركه في جانه خانه فضاغ قبل يضره وينبغي ان لا يضره **الثاني**
فيما يكون اضرعا الموديع مات مجعلا يضره الا في ثلاثة مواضع فتولى الوقفات ولا
يعرف حال غلاتها التي اخذها ولم يتبينه لا يضره الثاني امير العسكر اودع بعض الغنم عند بعض
العسكر ومات مجعلا الثالث الحاكم دفع مال اليتيم الى انايس ومات ولم يبين لا يضره بخلافه اذا
قبض ماله ووضع في منزله ولا يضره اربع وضعه ومات يضره ورا في التهمة رابعا اذا اضرعا
مات وفي يده مال السرقة ولم يتبين لا يضره ولو قال الناض حال حيوته ضاع او انفقته عليه لا يضره
والموديع انما يضره بالجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعه اذا عرفت والموديع يعلم انه يعلم ومات
لم يتبين لا يضره ولو قال الوارث انما علمت الوديعه وانكر الطالب فتر الوديعه وقال الوديعه
كذا وان علمتها وقد هلك صدق الا في خصلية وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا
يضره والموديع انما يضره اذا لم ينجح المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ ولو منع لا يضره اختلف الوارث
ورثه الموديع فقال الطالب انه مات مجعلا وقالت الورثة كانت الوديعه قايمة يوم مات الموديع
دكانت معروفة ثم هلكت فالقول الطالب في الصحيح لانه الوديعه صارت دينيا في المذكرة ظاهر اذ لم يقل
قول الورثة قالت الورثة دة مورثنا الوديعه في حيوته لم يقبل قولهم ولو لم يبرهنوا انه قال حال حيوته
رددها يقبل المضارب لو قال قبل موته اودعت مال المضاربة فلان مات لاشي عليه ولا على
ورثته ولو انكر فلان ابدعها عنده فالقول له مع الحلف لاشي عليه ولا على الورثة ولو مات فلان
قبل ما يقبل شيئا ولا يعلم انه المضارب دفعه اليه لا يقوله لا يضره عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان

في ضمان النائم قاعدا او مضطجعا
منه في الاضاعة

دخل الحمام في جنبه وراهم
الوديعه

ان موت اقام محملا مواضع
مال اليتيم شدة امر العسكر
واحتول

في مال الوارث ان ربي
على العقبه

في قول الورثة ان ربا
موت في حيوته

في قول المضارب انه المضارب
في ضمان النائم

الحان ومن كان فيها من اهل البيت فكل من اهل البيت فكل من اهل البيت فكل من اهل البيت
واخذ ثوبا لايمن فاجتاز الباب كفاية القفس حمله في مسئلة الوديعه لانه المزمع الحفظ فيصير بكونه
افسد الوديعه الفارة وقد اطلع المودع على ثوب معروف ان اخبر صاحب الوديعه ان هذا بول
الفارة لايمن لرفاه ما لكانه وان لم يخبره ولم يستد بهن وان كانت الوديعه شيئا من الصوف وت
الوديعه غايب فان عليها الفساد ويرفعها الى الحاكم حتى يبيعها وان لم يبيع ولم يخلد الدرع حتى فسدت
لا يمين امابت دابة الوديعه حلة فامر المودع بعلاجها فملكته خيرا المودع في تقييد ايها شاة
فان ضمن المودع لا يرجع على المالك وان علم ان انا دابة او لم يعلم شيئا رجع عليه قال لا
احضر في داري فحضر ضمن لا يرجع على الاخر اذا لم يكن موصوفا في الدار او دوع فاميا شيئا فتركها في
حانوته وكان السلطان ياخذ الناس كل شهر مال فاذا اعوان السلطان الوديعه من حانوته لاجل
المؤنة الرابعة وتركها رهنه عند رجل فضاقت لايمن اذا كان لا يقدر على من الاعوان عن اخذها ويمنها
المركب ان طائعا ولصاحب الوديعه الجار يمين تقييد المرتجع والسلطان وكذا الحاني اذا اخذ مال الجارية
طائعا يمين وكذا العراف ان طائعا ويبيع الحاني والعراف مجروحين جاء ثوب الى رجل وقال هذا الثوب
وديعه عندك او وضعه عندك او وضع الثوب عنده ولم يقل شيئا فغاب صاحب الثوب لم غاب الرجل وترك
الثوب وضاع ضمن لانه ايداع عرقا لوقام رجل وترك كتابه في مجلس ثم قام واخذ جردا وحرقها
على الاخير لتعيينه الايداع عنده وان قال الجالس له لا قبل الوديعه ومع ذلك تركه عنده وضاع لايمن
لتصريح بالرد ولا ايداع بله قوله صريح او لانه دفع له شيئا وقال بها اشق بها ارضك ولا تشق بها
ارض غيرك فسق ارضه ثم كان سقي ارض غيره بها ففقدت ارضه وان سقي ارض غيره ضمن لانه اوان
الخلفه وان دفع منه ثم ضاع لايمن اصله المودع خالف ثم عاد الى الوفاق يدا عن الضمان وفي الوديعه
بعد المحذور او منع المالك عن الوديعه بعد الطلب مع الاقتدار على التسليم لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي
الاجارة والاعارة لا يبرأ بالعود الى الوفاق في الاجرة والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل
العبد ثم باعه بما احر به جازوكا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيجار والمكاتب والمستبيع
اذا خالف ثم عاد الوفاق عاد مضاربا ومستبيضا اقامتاجا الدابة او مستعيرها اذا نوى ان
ان لا يرد لها ثم يردم ورجع عن تلك النية ان كان سائلا عن النية فعليه الضمان اذا ملكته بعد النية
اما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلفه فعاد الى الوفاق والشريك عنان او مغاوضة اذا خالف ثم عاد
الى الوفاق عاد واقفا سافرا المودع بال الوديعه فملك لايمن والاب والوصي سافرا مال الصبي وملك
لا يضمنان الا اذا تركا زوجتيهما ممتنا والوكيل بالبيع بالكوفا اذا سافر به يمين والوكيل بالبيع المطلق
اذا سافر به ان لم يكن له رجل ومونة لايمن والمودع انما لم يمين اذا لم يكن له رجل ومونة فان كان له رجل

في ما اهدى اعوان السلطان
وسياح

من كان قد اهدى قاضيا
واحد اهدى واحد قاضيا
علم الاخير

فان لم عاد الى الوفاق

مطلب

في ضمان الكوفاة بالحق النية
ثم العود الى الوفاق

في ضمان الاب والوصي سافرا
مال الصبي وفيه الوكيل بالبيع
اذا سافر به

بدا لايمن وان كان له بقدر ذلك عند الامام خله فيها **نوع آخر** على آخره فاستوفى غلطا
مستحق فلما علم خذ عنة للرد فملك يمين خسة اسداس عشرة لان ذلك القدر فرض والباقي امانة
قال الصبي خذ هذا الثوب وجعله في ثوب الجرار ففعل فضاخ والثوب لغيره لافضال على العلم ولا على الصبي
لعدم التصريح لانهم كانوا غلبت ثوبا اخر وجعلت على خص السطح للجفاف ولما غلب الثوب على جابا آخر
بلى الطريق فضاخ الثوب فتمت ولو وصفت على السطح ان كان له خص لا تفتن الوديعه لو اطره التقدير
او كليا فانفق بعضها فملك الباقي ضمن ما انفق لا الباقي وان جاء بثلث انفق وخلطه بالباقي من المال اخذ
بعضها لينفق ثم يردم وضاخ لايمن غاب المودع عن بيته وتك مفتاحه عنده فخرج فلما رجع لم يجد
الوديعه في مكانه لايمن يدفع المفتاح الى غيره **الثالث في الدفع** اودع ما اكتسب في بيت عولاه
عند رجل فملك يمين المودع دفع حان لآخر وغاب فقال المستعير للمعير خذ حان وانفق به حتى اردت
عليك حانك فضاخ في يده ثم المستعير وجده وردته اليه لايمن المعير حان المستعير لانه قبضه كان باذنه
اعطا خفيه للمعير فوضعه الخفاف في بيت رجل فضاخ ان كان يسكن مع ذلك الرجل لايمن وان كان لا يسكن
مع يمين لانه مودع اودع دفع الوديعه الى المودع ثم استحقها رجل لايمن قال دفعها الى قلته فادفع
ثم استحق يمين المودع اى الثالثة دفعها المودع الى آخر فضاقت عند الثاني ان لم يبارق الا لا
ضمان على واحد فان فرق فضاخ يمين الاول عند الامام ولا يمين الثاني وعندها يمين ايها شاة لكن
ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو الثاني يرجع على الاول دفعها الى غيره باذنه ما كرها او بدونه خرج الاول
من البيت اذا كان الدفع بلا ضرورة فان بها لا يجب الضمان على الاول بان احترق منزله فدفع الى جاره
وقال لخلو في هذا ان لم يجد يدا من الدفع الى الاجنبي اقامتاجا المكنة الدفع الى من في عياله فدفعها الى اجنبي
من قال بكر هذا اذا كان الحق غالبا احاط بمنزل المودع وان لم يخطضه بالدفع الى الاجنبي ولو اذبح انه
دفعه الى الاجنبي بالضرورة فانكره المالك وقال بله ضرورة الدفع لا يعتدق عند الامام والثاني وفي المكنة
ان علم انه الحق وقع في داره فالقول له والافله حفر بها الوفاة فدفع الوديعه الى جارتها وضاعت عندها
ان لم يكن عندها حفر بها احرم عياله لايمن **نوع آخر** المودع اذا اجر بيتا من داره من رجل
فدفع الوديعه الى هذا المستاجر كان الكل غلق على حدة يمين وان لم يكن وكل منها يدخل على الاخر لا حصة
لا يمين اصله دفع الوديعه الى من في عياله كرامة ورقية وولده ووالديه واجيره لايمن واراد
بالاجير المسكنة او المسامرة لا المياومة وقال بكر لعياله ان يضعها عنده من في عياله والعيال الذي يسكن
مع ويح عليه نفقة والابوان كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله ولا يشترط ذلك حتى يولد الصغير
وزوجه حتى لو كانت الزوجة تسكن في حكمة ومولا لا ينفق عليها ولا يبيها لايمن وكذا الوديعه
المراة الى زوجها لايمن وان لم يكن هو في عياله والولد الصغير كذلك حتى يشترط في حقه ان يكون قار

في ما اهدى اعوان السلطان
وسياح

في غيبة المودع وكيفية الضمان

في ضمان المودع والوديعه
والنسيئة او مودع ثوب

في دفع الوديعه الى الجار عند حدة

على الحفظ في الغياب العبرة المستكنة لا النطق الا بغير ان لو كان ساكنا معهما وليس عياها في
وتركا المنزلة عليه لا يضمنان غاب وخلق امراته في منزل الذي فيه ودافع الناس ثم رجع وطلب لوداها ولم
يجدها ان كانت امينة لا يضمن وان غير امينة وعلم بذلك ومع ذلك ترك لوداها في البيت يضمن وعن هذا قالوا
في يتم بان اذا ذهب وترك الحال على غيره فليس يضمن لوداها الناس يضمن ان كان سارقا وهو عاقل
في الشياقي ترك لوداها في الحمام وخبر او ترك على خلاف الحمام وطرح فضاع ثوب رجل لا يضمن ولا
كلما لا يكون الحفظ عليه المودع ردها الى منزل المالك والى من في عياله بداء وان ضاعت لا يضمن كالعارية
وفي التجديد قال يضمن بخلاف العارية ومزاراة القروي وبه اختلفي شمس لامة والفقهاء ابو الليث
المشايخ سواهم اختلفوا الاول خرجت الى الحمام ودفع الفجائية الى صغيرة وقالت ادفعها الي بنتي
في الحمام فلما جاءت اليها قال لها البنت املاني الماء واحملها الي فلهت وسقطت وانكسرت ان كانت
الامعة في عيال الام لا يضمن وان في بيت زوجها ان اعارتها الام فذلك ترك وكذا لو قالت صبي على بابك
وان بعثت الي البنت للحفظ ففعلت البنت اذا غيبته عن بصرها استأجر لوداها مائة من كذا الى خوارزم
في خوارزم فلهن فوجد له ناغيا عن خوارزم فترك الاجير المحمول عند رجل ليرفعه الى فلهن اذا
حضر لا يضمن فان وجد له ناغيا اعطاه فلم يقبله يرفع الى كالم فلو طلب منه الحاكم ولم يعطه لا يضمن دفعه
الى رجل الفاق وقال ادفعها الي فلهن فوجد له فادفعها الي رجل وقال ادفعها الي فلهن وضاعت لا
يضمن لانه ومن اعطاه الفاق ادفعها الي فلهن اليوم فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم
عليه ذلك كرم بين حاضر وغائب او باله ويتم برفع الامر الى الحاكم ولو لم يدفع وزرع حصته من الارض
بطلبه والكرم نفقة عليه ويبيع عمره ويأخذ حصته ويحفظ نصيب الغائب وبسعة ذلك ان شاء الله
تعالى فاذا قدم الغائب ضمن القيمة وان شاء اجاز ببيعة فان ادعى خراجها كان متطوعا لانه ادعى دينه
بغير امره الودعة اذا كانت غايها عليها الفاد برفع الامر الى الحاكم وببيعة وان لم يدفع لا يضمن
لانه الحفظ على قدر ما اقر به **الرابع في طلبها اذا طلبها المالك** فقال لا اقدر على احضارها الساعة
فترك المالك وذهب ان عن رضاء لا يضمن لانه كان مذهب بالرضاء فقد استأجرها واشاءها وان عن
غير رضاء ضمن وان الطالب وكيل المالك يضمن لانه لا يمكن انشاءها طلبها فقال طلبها غدا في
الغد طالبا فقال ضاعت ان قال ضاعت قبل اقراره يضمن لكنا فاض لانه قوله طلبها غدا اقرار بعد البيع
فيكون دعوى تناقصا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض قال المودع ادفعها الي اتي
وكلا في شئت فطلبها احد وكلا في فلم يعطه ليعطها الي كمال آخر لا يضمن بالبيع من احد وكلا في ذكره بكت
قال اذا جاء اخي فادفعها اليه فلما اتى اخوه وطلبها فغير اعطيكها فلما عاد اليه قال هلكت يضمن المالك
قال المودع احملها الي اليوم فقال نعم ولم يحمل ومضى اليوم ومثلت عنده لا يضمن لانه ثبوت الرد ليست

فدفع غاب وخلف امراته في منزل

في راحة عن الضمان
باله الى المنزل
تلك

استأجر لوداها الى كذا او بغيره في
فلهن فوجد له ناغيا عن خوارزم فترك

في كرم بين حاضر وغائب او باله
ونهم سياتي في الغياب

ان شاء

ادفعها اليه وكلا في شئت
فطلبها احد وكلا في فلم يعطه

المالك

عليه رسول المودع طلبها فقال لا ادفع الا الذي جاء بها فصرق بعض غدا الثاني وفي ظاهر الحديث
قال المالك المودع من جاءه كجعله كذا فادفعها اليه فاجل رجل وبنين تلك العلة فلم يعطه ولم يدفع
حتى هلكت لا يضمن مصرى خرج الى قرية والطريق مخوف فترك قمامته عند قروي وقال اذا بعثت
اليك من يقبض منك فادفعها اليه فبعث فطلبها فلم يدفعها اليه ضمن بالبيع لانه صار خاصا الا اذا كذبت
في الرسالة ليس للمالك ان يأخذ ودعة غيره ما ذوقنا ام لا ما لم يحضر ويظهر انه من كسبه لا محال ان يكون
ودعة الغير يرد العبد فان يرد من انه للعبد يدفع اليه **الخامسة الاختلاف** اختلفوا
فقال المودع كانت ودعة وقال المودع بل قرضا لا يضمن ولو قال اخذت منك ودعة فضاعت
بل اخذتها غصبا يضمن ولو قال دفعته الي او ادعني وقال اخذت غصبا لا يضمن ولو قال
لي عندك الف ودعة اليك وقال المقل كذبت ومولى قال القول للمقل ولو قال لي عندك ثوب عارية
فلبسته ثم ردها علي او دفع عندك دابة فركبتها ثم ردها علي وقال المقل كذبت ومولى
فعدلها من الاول سواء وعند الامام القول للمقل او دفع عنده درهم ولم يرضها ولم يعدها عليه
فقبضها من المودع ثم ادعى المالك انها كانت اكثر وقال المودع لا ادري كم كان فيها لا يخلف لانه لم يدفع
عليه فعله او دفع عند حرمه فانفق من الثمينة وردد ما بين ثم خلف ان لم يحبس شيئا من الودعة
لا يضمن لانه صار دينيا عليه وفي الاصل تلف ودعة انسان للمودع ان تجامه ويغرم القسيمة
السادس في المتفرقات مع اشتراط الاجر على حفظها ولو شرط على المودع اجر
لحفظ الرهن لا يضمن ولو اودع الغاصب المضمون عند رجل وطلب له الاجر على حفظه او دفع عنده
الفا فانكر ثم ادفع عند المودع الفال ان جعله باله لانه لم يرض حق وقدره حق دين عليه
بالجود ولو كلفه في حق لا يجوز له جعله به وعن محمد بن علي اخر مائة درهم وللآخر عنده مائة درهم
ان كانت الامانة بحيث يقدر على قضاها صار قرضا وان لم يكن كذلك لا مال يرضع اليها اول رجل الودعة
بائنا فخل فلو لم يملكه ولو اجرها فالاجر له غاب المودع ولا يرضى جوده ولا مائة بحفظها الا ان
يعلم بجوده ووارثه فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصية
المودع ان اقتسموا مائة ما قسم او ثوبا الى الحفظ فما لا تقسم لا يضمن ولو ثوبا فيما تقسم فقبض احد
من يضمن الشريك الذي سلم اليها جرة الامام المودع يضمن على يد ابنة الذي ليس له عيال ان بانها
ضمن والا لالة الصغير وان لم يكن في عياله فزوجة ولايته وتديره اليه فالرخص على يد كارتها
يدعده الذي اجره من غيره خرج من الحمام غير صاحب الثوب وليس الشياقي براه ولكن لم
يعلم انه غير صاحب يضمن الصبي الذي في عيال المودع تلف الودعة او خلعها يضمن ومومن
ابدا الصبي متفوضات او دفع انسانا عند احد ما مات المودع بلباسه فالفان عليه فان

في راحة عن الضمان
باله الى المنزل
تلك

في راحة عن الضمان
باله الى المنزل
تلك

الغيب بعضه وروى
ومعه انه لم يحبس

الحق جسد فله غده مشقة
الايان وانفرد وانه من

في راحة عن الضمان
باله الى المنزل
تلك

في راحة عن الضمان
باله الى المنزل
تلك

التي ضاعت في الميت جال الحيوة لا يصدق لان بعد الموت صار اجسدا فلا يقبل قوله انها هاجت والله
يقول قول احدهما كان مكان المغاوضة ولم يتبق بعد الموت وهاتان العلتان تقتضيان ان وارث
المودع الذي مو في حياته لو اذبح ذلك بعد موت المودع ان يصدق ولان المودع بعد ما صار ضامنا
بالجود ولو نزع منه ضاع في يده لا يصدق فكذا اذا نزع سريكة وعلى هذا اذا نزع الوارث الذي ليس بحياة
المهلك لا يصدق والذي في حياته ان كان مودعا يصدق فمن كان المال في يده امانة اذا مات بمجهلا يكون
يكون دينيا في تركته ولا يصدق الوارث في التسليم والمهلك فان عين الميت المال في حيوة او علم بذلك
يكون امانة في يده مودعة فيصدق في دعوى التسليم والودع كما قال له صاحب الارض لا تقنع انزالي في منزلك
فوضعه فيه فحدث جناية من الاكاره وموت ورفعه الجاني ما كان في منزله الاضاح على الاكاره لان منزله
احرز من مكان الريح ولو وضعه اثنان فنعى عن احدهما لا يضمن اودع عنده جارا فيه ثياب ثم ادعى انه
كان فيه كذا ولا اجره وقال المودع لم اعلم ما كان فيه لاشي عليه الا ان يدعي عليه اضافة شيء فيحلف
فينكح دفع الى رجل ثقة ليدفعها الى انسان يصليها فدفعها ونسي لا يضمن له على رجل دين فادخل الدايين الى
مديونه رجلاه لقبضته فقال المديون دفعته الى الرسول وصدة الرسول وقال دفعته الى الدايين وانكرو
الدايين فالقول قول الرسول مع عينة وفيه في بيته شيئا بغيره فلم يحفظه حتى ضاعت لا يضمن لعدم
الحفظ وضع عند احد شيئا وقال احفظه فصاح باعلى صوته وقال لا احفظه فصاح قائم المحيط لا يضمن
لعدم التزام الحفظ وقال علي بن ابي بصير المودع اذا ترك حفظها بعد معنى الوقت قال صاحب المحيط لا يضمن
اذا ملكته قبل وما لا يحمله مودعا ثانيا بعد معنى الوقت لان المالك دفعها بان لا يحفظها بعد معنى قال الدايين
ابعت الدايين مع فله في فضاء من يد الرسول فضاء من المديون قام الى الصلوة او الحاجة وفي مكانه وداه
الناس ففرقت لم يضمن لان ترك جاره حافظا ولو ترك امرأته او عبده في حانوته لا يضمن ان كانا اجنيين
والا يضمن السلطان اخرا من بيته ولم يقرر على دفعه لا يضمن وان قدر ولم يدفعه يضمن وضع ثيابه
مع ثيابه في ضيقة النهر ودخل للاغتسال وليس ثيابه ونسي الوديعة او سرقته حين انفق في الماء يضمن
وديعة ملفوفة في لفافة فوضعتها تحت راس صبيته بالليل كالوسادة لا يجلسها ما دام المودع حاضر
اودع هذه ما يقع فيه الشؤس فلم يرتها حتى وقع فيه السوس لا يضمن وضعها في الدار وخرج والباب
مفتوح فرقت فان لم يكن في الدار احد والمودع في موضع يسمع جنى الدال لا يضمن مودع المودع لا يضمن
ما لم يتعرف في الوديعة بغير ذلك ما كثرها عبد الامام جعلها تحت راسه او جنبه ونام او بين يديه فضاعت
لا ضمان عليه في العوي قالوا هذا اذا نام فاعدا ولو مضطجعا يضمن في الحضر وفي السفر لا يضمن على اي
حال نام سقطت قصعة الحمام او كوز انقاع من يده لا يضمن دخل الحمام واخذ فخانة واعطاها غيره
فوقع من الثاني فانكروا ضمان على الاول دفع الى الدال ثوبا للبيع فقال ضاع ولا ادري كيف ضاع لا يضمن

في امانات مجهلا لا يكون وينا
في تركته ولا يصدق الوارث

في امانات المذابي في منزله
منه امانة

في يد مديون فضاء
في يد الدايين على فضاء

في تركه احفظ جديته الله

في يد المديون او حاجته وشك
في يد الدايين في حاجته وفقدته

في يد مديون فضاء
في يد الدايين على فضاء

والقول لا ادري في اي جانب وضعت يمين **كتاب العارية في اربعة**
تصويلا في المقدمة شرطها كون العين قابلة للاستفاد مع بقاء العبد حتى كانت
عارية الدائم قرضا الا اذا عتق انتفاعا بقاء مع بقاء العبد كإعارة الدائم ليتجمل بها قال اقرنك
منه القصعة من الدريد فاخذها واكلمها بيمينه ويكون قرضا اذا كان بينهما بسوطة بدل كل الاية
وعن محمد استعار دقعة ليرقي بها ثوبه او خشياء يدخلها في ثيابه لا يكون عارية ويكون مضمونا كالمودع
الا اذا قال اردتها عليه فهو عارية عطف لاداة على المستعير مطلقه كانت او موقوفة ونفقة العبد
كذلك والكسوة على المعبر قال الاخر فخذ عدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه
ففقة من العبد على مولاه ومونة الرقة على المستعير وفي الغصب على الغاصب والوديعة على صاحبها
والمناجر على الآجر والرمس على الراعي والاجير مشترك كالحياطة ونحوه فونة الرقة عليه للعلل
الثوب ولو قبضت بالوقت واطلقت في العمل بان قال اعتره اليوم فهذا عارية مطلقة الا في حق الوقت
حتى اذا لم يرد بها بعد مضى الوقت مع الامكان يضمن اذا هلك سواء استعملها بعد مضى الوقت ام لا
ولو كانت مقيدة بالمكان تحكما حكم المصلحة الا من حيث المكان فلو جاز ذلك المكان او خالف يضمن
كان هذا المكان اقرب من المكان المأذون وكذا اذا اسكن الدابة في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام
الاستعانة يضمن ولو قبضها في الحمل بان قال عشرة فحيايتهم من البتر واطلق في كل مطلق الا في حق الحمل
فلو حمل مكان الحيايتهم اجرا او حديدا يضمن ولو مثل ونحو الحنطة ولو حمل من الشعير او الارز او الدقيق
ما لم يمل البتر ونحوه او اخفت لا يضمن استحيانا وان حمل اكثر من عشرة فحيايتهم شعير الا انه في الوزن
مثل البتر قال السرخسي لا يضمن ويكفي ان يضمن ولو لا الحنطة ولو حمل عليها عشرة فحيايتهم شعير فحملها
من البتر ونحوه فحيايتهم الفقة وحكم الاجارة حكم العارية قال السرخسي المستعمل على اربعة اوجه
يحمل بغيره لكنه لم يجز الفقة القدر لا يضمن او يحالف في الجسر الى اليسر بان حمل شعيرا مكان بتر غنما
قدر الخمر كوروزنا لا يضمن استحيانا او يحالف الفقة الى الاعتد كحل اجرة او حمل او حديدا مقام البتر
او قلن او يمل مكان البتر لانه ايسر في حملها اكثر من البتر كما يمل الحديد في مكانه ويضمن
اذا حمله مكان البتر والرابع الحالف في القدر الى الاكثر من المستحق فيضمن **نوع آخر** الوالد يملك
معاراة ولده الصغير والعبد اعادون يملكها استعار من صبي مملوك كالتدعيم ونحوه ان ما ذونا ولو
ماله لا ضمان وان تعذر الدافو المأذون يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان ما ذونا فمعه الدفوع
كان التلف حاصلا بتسليطه وان كان الدافو محجورا يضمن ولو بالدفع والثاني بالاذن لانه غاصب
الغاصب استعارها فاما كمال المزوج وضاع ان قايكون في ايدى من لا ضمان على احد واماني مثل الفرس
والثور فيضمن المستعير والمرأة قال لا تدفع العارية الى غيرك فدفعها يضمن تفاوت استعمالها ام لا

الام

في ثقة خديجة في فقهه واستعمل

في ضمان عارية مستعينة
وقت او مكان

في ضمان من خالفه في المكان

في غيره

في يد المديون فضاء
في يد الدايين على فضاء

في امانات المذابي في منزله
منه امانة

في انما يدل على ان
الوجه هو ان

لانها دون الاعادة

في ان الودع لا يودع ولا يجر
ولا يجر ولا يجر ولا يجر

في البيت والاعادة

في اعادة الاعادة

في اعادة الاعادة

في الاعادة

في الاعادة

وبدون التخلي اعارة فالاعارة كالدار والارض لا يمتنعان والقبض على الشيء لا يمتنع
فهل يجر ذكراؤه وهل يودع قال شيخنا نعم هذا الابداع والودعة لا يودع ولا يجر ولا يجر ولا يجر
يرمى فان فعل شيئا منها ضمن واستاجر يجر ويودع ويؤجر ويؤجر وليس للمرء ان يجر
بشيء يجر الرمن يجر المستعير علمه ها والمعير على ملكها عنده بالاعتدال فيمنه المعير او قال
لا عتيرها فضاقت وقال غصبتها لا يجر ان لم يجر لعدم اقراره بسبب الضمان لانه لم يذكر فعله
ولو قال ركبها يجر لانه سبب الضمان ولو قال اجر تكلمها فالقول قول الركاب لانها فضاقت على الاذن ولو
يكره اجر يذيعه فيختلف بخلاف العين تلف في رجل واحد في مئة المال كره منه والمالك يذيع البيع حيث
يضمن لان العين مال فلا يسقط حق المالك من ماليتها الا باسقاطه والمنفعة انما يذركم ماليتها
بالاجارة والركاب منكر فله يضمن شيئا ملكه المستعار حال الاستعارة ودرهم مستحق ان لا يجر ان
ضمن المعير لا يرجع على احد لانه امان ملكه نفسه وان استعير يرجع على المعير لانه ملكه بفعله
ونحو الاجارة ان ضمن المستاجر رجوع الى الاجر واعطاه اجر قدر الاستعارة لانه ضمن السلامة بالشرط
البلد كحل في المعير لانه متبرع والودعة كالضمانة **الثاني في اعارة الدواب** اعارة
دابة حامله فان لقت اى سقطت الولد من غير ضنعه لا يجر وان تجرى باليأس او فقاء عنها
يضمن ولو نزل عنها ودخل المسجد وتركها في السكة يضمن وقيل ان رطبها لا ولا لاجته ان يضمن
استعارها ليركبها في حاجة الى ناحية اخرى من ناحية الفرات يسبقها فملكته ضمن ارسكه يستعير
ذابة الى الحيرة فغلت واستعار لركبة فاعاره ولم يعلم به المرسل ان ذهب الى مكة لا يجر وان
الى الحيرة يضمن ولا يرجع عما ضمن على الرسول وكذا الاجارة استعار من رجل ثوبا او حياض
فقرنه بثوبه او ما به ان كان لا يجر لكونه كذا يجر وان لا استعاره ثوبا او حياض او يجره
ثوبه في اعادة الاستعارة ثوبه فلم يجد فاستعار من امرأته فملكته ضمن استعاره ثوبا او حياض
اعطيكه عذرا في اعادة العذر واخذ به اذنه وملكه يضمن لانه اخذ به اذنه ولو استعار من آخر ثوبا
عذرا فقال نعم في اعادة المستعير عذرا فاخذه فملكه لا يجر لانه استعاره منه عذرا وقال نعم فانه قد
الاعارة وفي المسئلة الاولى وعده الاعارة لا يجر ولا يجر ومات عنه لا يجر استعار دابة
من انسان فاعارها فقام المستعير للفران ومعهودها في يده وقطع السارق المفقود وذميب
لا يجر وان جذب المفقود من يده ولم يشعر به يجر فله يجر قال المعير هذا اذا نام مضطجعا
وان نام جالسا لا يجر في الوجهين وهذا لا تناقض ما ذكره ان نوم المضطجع في السفين يجر
الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في امره اذ على النوم استعاره منه فله يجر واضطجعا ونام
وجعل تحت راسه لا يجر لانه حافظ لا يجر ان السارق من تحت راسه انما يجر فله يجر

في المهر والصلح في السفر وان في السفر لا يجر انما فاعار او مضطجعا والمضطجع راسه
او مضطجع بين يديه او يحول به بعد حافظا حتى النور المستعار بعد فخره من العمل فان خفق ومات
يضمن وذكره في الاسلام رطب الحمار المستعار الى سبعة فوقع الجبل في حفرة فان خفق لا يجر لانه
الرطب معتاد لا يتخلل بالجل ولو استعار دابة وسكره في غير طريق الجادة وملكته يضمن وان
عين طريقا فسكر طريقا آخر ان كانا سواء لا يجر وان اجرهما بعد او غير سلوك يجر جعل الدابة
المستعارة في الخبط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فرق لا يجر بعث جدير يستعير دابة
للكوب او ثوبا للبسر فركبها غيره او البسر لم يركب وليس بنفسه قال في الاسلام يضمن ويكره
ويشترط الاسلام على ان لا يجر ولما لا يركب بقاء او يركب غيره انا اذا جعها فليس له ذلك ترك المستعار في المجرع
يرعى ان العادة كذا لا يجر وان لم يعلم او كانت العادة مشتركة يضمن استعار من آخر حمارا فقال لي في
الاصطبل حمارا فذا حمارا فذميب واذا حمارا يضمن ولو قال خذها منها شئت فاذا حمارا لا يجر اعارة
دابة يجر عليها وقال في العذر ولا تخله فانه لا يستعير الا ملكا فله معنى ساعة حتى عذره فاسترح في المشي
فقط فانكره يجر يضمن لانه خالف شرطه فله يجر لودعة او العارية يضمن وان كان خاف يجر بله يجر
خله في حمارك دابة غيره ولم يجر لها عن موضعها حتى عذرها آخر يجر العاق لا الركاب قال في آخره يجر
فان ضاع فاني ضامن فضا يضمن لا يجر **الثالث في طلبها وردها** وطلبها يجر فيها اطلق او وقت
لانها غير لازمة طلبها المعير فلم يردها عليه حتى هلكه ضمن ولو قال خذها عندي فتركها وهلك لا يجر طلبها
فقال نعم ادفع ومضى شرا حتى هلكا عاجزا وقت الطلب الرد لا يجر وان قادرا اظهر المعير للكرامة
والسخط في الاصل وان شكر يضمن وكذا ان سكت وان فزع بالرضا بان قال لا بأس لا يجر وان يطلب
ومو لم يرده حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يجر وان موقوفة بوقت فغن الوقت ولم يرده يضمن
وكذا لو كانت موقوفة بان استعار قد قضا لكسر خطبك فتركه ولم يرده حتى ضاع استعار كتابا فضا فضاء
ماله فلم يجره الضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لا ضمان عليه وان آيسا من وجوده يضمن قال العذر
هذا التفصيل كله في المهر الرواية اذا وعده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياع
قبل الوعد كما مر به يفي ولو ردها بغير اجير او وعده بغيره عن الفرض وقد ردتها ولو ردتها الى عبد
الدابة او اجيره او من في عياله يبرأ ولم يذكر العبد الذي يقوم على الدابة او لا فان كان يقوم ببراء
قياسا واستحسانا وان لا يقوم ببراء استحسانا اصل الرد الى الاصطبل ومنزل رتب الدابة ومطافئها
واستحسانا فانها الغاصب فادع الى العبد لا يقوم على الدابة فان رد العبد يقوم عليها قال شيخنا
يبرأ وذكر القاضي السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى المنزل المالك ولا الى مربطه ولا الى اجيره
لا الى عبد مالم يرده الى المالك ولو كانت تحت جوهرا وشيئا نفيسا فرد الى عبد المعير او اجيره يضمن

في رطب الحمار المستعار الى سبعة

دابة واعاره وعليها الجدي
فقط اذ من عطف الا
خاصة استعاره

في رطب الحمار المستعار الى سبعة

في رطب الحمار المستعار الى سبعة

ضمن

في رطب الحمار المستعار الى سبعة

لا يبرأ

الزبان في القسط والحزمة اعلم ان هذه المسئلة والرجوع وقت الام لا يردون فيها ولا يطلع
الاشجار ولا ينفق المعيرة المطلق وبعض في القبط الموقت عندنا لانه غيره ولو رجع يترك في يد المستفيد
استحقاقا ولو بقي في المستعار حابطا يقال له باخيه فلو استقر من المستعير الدار واراد ان يرجع بالنق
على المعير ليس له ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان البناء من تراب صاحب الارض دخل كرمه صديق له واطفئ شئنا بغير
اذن ان علم ان صاحب الكرم لا يباي يجرؤ ان لا يكون به باسا ولو دخل منزل رجل بغير اذنه لينظر فوقه من يد
وانكر لا ينفق اراد ان يستعمل من حجرة غيره ان استاذنه له ذكر وان علم فذلك كان لم ينفق وان لم يفعل كان
ذلك ان بينهما انبساط لا بأس به وان لم يكن اخذ ان لا ينفق ومنه ان المباركة في استاذنه من استعمل من حجرة
قال ما هذا النوع البارز استعار من آخر كما في جوفية خطا ان يصلي اذا علم ان لا يكون وان علم انه يكون
لا يصلي وان لم يصلي لا يثم اجرت كره الدار شئ بغير اذن او لم يذكر كره الحقة لا يكون عارية وذكره موضع
خلفه في اعادة الى الليل فذلك قبله لا ينفق وان ملكه في اليوم الثاني ذكره الكتاب انه ينفق قبل ان يراى ان ينفق
في اليوم الثاني به فيكون غاصا فالتأب بالانتفاع بغير معنى الوقت اما ان لم ينفق لا ينفق كما ذكره في الوقت
باليوم اذا سكن بعد اليوم لا ينفق وقال السرخسي ينفق على كل حال واخذه القاضي وقرى بين الودعة
والعارية ان الاسكان في الودعة لما كان بغير معنى الوقت بناء على القبض السابق ولو كان المالك في العارية
الاسكان بغير معنى الوقت لانه بناء على القبض السابق وذا كان لنفس وخدم الضمان في الوقت كان للادب
ولم يوجد مضية ولان مؤنة رد المستعار على المستعير وكانت قال المالك رده على غير انقضاء المدة فاذا لم
فكانه امتنع عن الرد بعد طلب المالك في الودعة مؤنة على المالك استعان المحلل ان يعيده للملك لان الناس
لا يتفاوت فيه المستعير بغير الاداء عند ما يجر العواقب لا يملك قال الامام طهري لا يرد وحدث رواية
منصومة انه لا يملك الاداء وهذا الاختلاف فيما يملك الاداء اذ في المالك الاداء لا يملك الاداء استعار
دابة للمحل فثبت وكيله مع المحل عليه برة فحل الوكيل لمعلم نفسه لا ينفق في كتاب التركة وانه عجيب
استعار نور الكرب ارهه فكتب ارض غيره بعض لان الاراضى تختلف لينا وصعوبة وكذا لو اسكنه
في منزله ولم يكره حتى عطف من لانه غير جاز في الاسكان لعدم الرضا به وكذا في الاجارة اذا اسكنه ولم
يذهب استعار فربما خافه ليكرهه غيره فالتفت جنينا لاضمان عليه في الجدين وان انقضت التركة
بسبب الارتفاق ان كانت محال لا يمكن الارتفاق من كل النقصان وان كان يمكن الارتفاق من نصف
النقصان لانه حصل بركوبه وركوب غيره **نوع من الانتفاع بالدابة المستعارة**
فمنع من الانتفاع بالدابة المستعارة فاسلمها ووضع عليها الشكال ونام ساعة وضاع من دفع العارية
الى من رجع انه استعارها من المالك واحده بالقبض منه وانكر المالك ذلك من لانه يدرى على الاحد بالدفع وهو
ينكر فالقول مع العير فاذا حلف علم انه دفعه الى غيره المالك فيض من له لم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدقة

في الاستدلال على صحة غيره
مطلب
في جوار اصلاح الكائن بالمتعار
في الضمان بالاسكان في العارية
والاجارة
المستعير
نوع من الانتفاع بالدابة المستعارة

في دفع اية المعير قائم في التضييق والمظلم لا ينظم غير ظاهرا مستعار دابة فسكت المالك قال في الامت
عارة لا تثبت بالسكوت استاجر بغير الى مكة فلو على الذهاب لا يجي وفي العارية عليها استعار
لفعل الثياب ولم يسلم حتى شرف ليلة من شرط الخراج على المستعير جعلها اجارة فاسقة لانه الخراج على
المعير فاذا جعل على المستعير فقد شرط بدلا عن الخراج فقد في معنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة
لجواز الخراج اما لمقاسمة فظاهر لانه بقدر الربح الخابج واما الموقوف فله ان كان مقرا لكنه اذا
لم يطبق الارض ينقص وذكر مجبول **الحيلة** انه يوافق مقدر معلوم بمقدار معلوم ثم يوافق
الاجرة الى الخراج وانتهى لانه وكله باداء ما عليه من ماله وكله بجهة بقبض دابة استعارها فوافقها
الوكيل فلف بعض الوكيل لعدم رضاء المعير بركوبه ولا يرجع على المالك لانه حامل فيه له وهذا اذا
كانت الدابة ينفق للسوق اما اذا كانت لا ينفق لا ينفق لانه المالك رضى بركوبها حين دفعها اليه
كتاب اللقيط يشترط ان يقول المالك انفق عليه على ان يكون دينيا عليه
وقبل شرط الرجوع ليس بشرط والاول اصح ولا يصدق الملقط المالك بلا حجة وان دفعه الى آخر وامره
بالنفقة عليه برضاء الملقط ثم اراد الملقط ان يعيده الى يد المالك لم يكن له ذلك بله رضاء الآخر وان
اللقيط قبل ان يعقل ضل عليه سواء وجد مسلم او ذمي وان وجد الملقط في بيعته او كنيسة ثم
بلغ كافر الا يجبر على الاسلام وان مات قبل ان يعقل لا يصلي عليه والعبدة المالك وجد في الملقط وفي
رواية كتاب الملقط كان الواجد مسلما او كافرا **وعنه** محمد الجعفي للواجدان مسلما ذميا مسلما
كافرا فلو كافرا وفي بعض الروايات اعتبر ما يوجب الاسلام انهما كانا كوثا يدين مسلم وكافر وفي رواية
اعتبر العلامة والذي بان كان عليه صليب او ثوب ديباج يلبس الكفار فلو كافرا اذا كان الملقط
مسلم فادعاه مسلم او ذمي ان ابنه او اقام بيته نصارى فيقبل كذا عن الامام قال الكرخي هذا
انما يقع اذا كان الملقط ذميا لان بشهود نصارى لا يصدق اليه على المسلم وبعض الشايخ قالوا لا ينجي
في الكلام معنى قوله ينفق بنبذة من المذمى والقضاء بالنسب مضاف الى الشهادة لان النسب ثابت بدو ثبات
استحقاقه ان كان يعلم انه لم يلقط لا يملك سجنه لا يرفع وان علم انه لم يرفع يموت بقتل من عليه فذلك وجوبه
في بيت المال وان وجد الملقط كان الاسلام واقعي ذمي ان ابنه القياس ان لا يرفع دعواه بله بيته وفي
الاستحسان يقبل في حق النسب الميراث ولو ادعاه رجل انه ابنه يقبل بله بيته لانه فيه دفع العارية
اللقيط وان ادعاه امراتا وبرهنتا فلو انهما جميعا في قول الامام وقال لا يثبت النسب الا بين
واحدة **كتاب اللقيط** اللقيط على وجهين ان خاف ضياعها يفترض رفقها والا
يباح ايج العلم عليه والافضل هو الرفع عند عامة العلماء وقيل بل والافضل التردد والعجيب قوله عامة
العلماء خصوصا في زماننا لكن لفظ الحيوان لو كان في القرية الافضل التردد في الصحراء الافضل الاخذ

في الامانة على المالك
نقد والله في العارية
غيره
في الامانة مع المالك
كيفية تقديره

لم يأت به نوع لا يطلب مالكة كالقوة وقصور الزمان بل هو نوع متفرقة لكونها
 وينبغي بها ولكن لا يصير ملكا لا طر لوجودها مالكة في يده لا أخذها إلا إذا كان حاله الرعي من
 أخذه فلو لم يقوم معلومين ولم يذكر السرخسي هذا التفصيل وكذا الحكم في النقاط السبيل لكنه أخذ
 بعد جمع غيره بعد ديانة وقال بعض المشايخ ليس المراد أخذها وان لم يقبل وقت الالتقاء من أخذه فلو لم
 لمعلومين ونوع يطلب مالكة كالنقد والرومن ونحوها فيأخذها وحفظه إلى أن يوجد صاحبها والقصور
 والنواة المجتمعة من هذا النوع وإن وجد حرة ثم لم يمتدحى بلح المتقوم أن يجمعها فلو من الثاني وإن استوفى
 له قيمة أخلفوا قبل من الأول وقبل من الثاني وهو لا يحول وذكر في الفتاوى المختارة من النوع الأول النفاذ
 والكثيري أن وجبة الماء يجوز أخذه وأن كبره لا يفسد الماء والحطب الماء أن لم يكن له قيمة يأخذه وأن
 قيمة فلو لقطه وجعل في الفتاوى الحطب كالتفاح في الماء أصابوا بعد مذبحا في البادية أن لم يكن
 قريباً من الماء ووقع في ظنه أن مالكة أن ياد لا بأس بالأخذ والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة فجاء أخذه
 وأخذ صوفها لا الانتفاع به ولو جامها كلها لم يأخذ الصوف منه ولو سكرها وجنح لجلد يأخذه مالكة
 وبردة عليه ما زاد الباقي فيه قال الحلواني أدنى ما يكون من التعريف بشدة عند الأخذ أنه أخذه ليرد إلى
 مالكة فإن فعل ذلك ولم يعرفه بعد كفي وعن محمد بن عيسى بن حنبل لم يفسد بيع القليل والكثير وعن الإمام
 حنبل في نصاب الزكاة وما فوقها وفي الأقل إلى عشرة أشهر وفي أقل من عشرة ثلاث جمعيات وفي رواية
 ثلاثة أيام وعنه عشرة حوالاً وفي أقل منها على حب ما يرى وقيل يحفظ الحنة يوماً والرايد على عشرة
 جمعة والرايد على حب من شهر وعلى المائة نصف عام وعلى نصاب الزكاة حوالاً وقيل للدرهم ثلثة أيام
 والدانق فضاء يوم ودون ذلك ينظر غنة ونسبة ثم يتصدق وإن ما يتسارع إليه الفساد ويقرفها
 بقدر ما يحتمل قال السرخسي ليس من هذا التقدير لازم ولكنه يعرف على قدر ما يعلم أنه حصل العلم ويعرف حيث
 وجد شهر إلا أن كان وجدة الطريق ولم يجد أحد الشهود وكان عند الزحف معه ظالم لو أظهره أخذه الظالم
 بترك الشهادة فلا يضمن بترك الشهادة ويشهد حين ينفق فان تركه وإن المظفر أيضاً يضمن للترك
 الا شهادة مع الاقتدار فإن لم يظهر مالكة يتصدق فإن حفر خربيلين أو يكون له الثواب بأرضاء
 الصدقة وتضمين القيمة قال أبو جعفر إن تصدقه بأذن القاضي ليس له تضمين الملتقط وإن
 كانت قائمة في يد الفقير بأخذ وفي النواذر يرفع الأمر إلى الحاكم وله الخيار إن شاء قبل وإن شاء
 لا وإذا قبل الحاكم أن شاء تجل صدقتها وإن شاء لقرضها من رجل غني وإن شاء دفعها مضاربة فإن
 دفعها إلى كم مضاربة إلى الواحد وتعرف فيه ونوع طالب الرجوع وإن شاء ردها على الملتقط
 ثم طر بالخيار إن شاء حفظ إلى ظهور الطالب وإن شاء تصدق على أن يكون الثواب للمالك وإن
 شاء بأعها وأمك منها فإن ظهر مالكة ليس له نفق البيع إن البيع بأذن الحاكم وإن بغير أمره إن قائماً

في أخذ النفاذ والكثير في الخطب
 من أسرار سبغة في أكرامه

في أصل الحبل جبر مذبح أصاب
 في النظر

في أخذ حبل ميتة وهو فري

والزائد أياماً

في مدة غربة النصف

إن شاء أجازوا ويختص من سقمه وإن سقمه وقته وأخذ عين حقه وإن حالها أن شاء من الباي
 ونفذ البيع من جهة الباي في ظاهر الرواية وبه أخذ العامة قال السرخسي الموضع إذا باع الوديع
 ضمنه المالك ولو كان غلبه غريب مات في دابة ولم يدرهم فإن دما جالبت أن يتصدق على نفسه لذلك
 أن فقير الكلفة وجد لقطات وقال من سمعته يطلب لقطه فدلوه فلو أنقروا **نوع آخر**
 تملك للقطعة في يده أن أقر أنه أخذها لنفسه بغير وإن ليرد لها وأرسله ولم يشهد وعنده مالكة
 فيه لا يضمن وإن كذب قال قول صاحب الملقطة عندهما وقال الثاني للملتقط رغبها ليرد على مالكة ومنها
 في مكان الأخذ ملكك واستلكتها غيره لا يضمن مولاه لم يبيع عن مكانه فإن برح من وعن محمد
 إذا شئ خلتين وثلاثاً ثم أعادها إلى مكانها بركة إذا صدقنا بدونه البينة وأعطاه يأخذ كغيره
 بلا خلاف والحلف في الوارث وإن دفعها إليه ثم استحقها آخر بالبينة أو جبر عنها أخذها وإن حالته
 ضمن أيتها شاء فإن ضمن القابض لا يرجع على الدافع وإن ضمن الدافع يرجع على القابض في رواية
 هذا إذا دفع به قضاء وإن بقضاء لا يرجع عند الثاني حله قال محمد أخذها لنفسه كرس أن يتصدق بها على
 نفسه وأنه فقير الله في حكم العصب **كتاب جعل الآبق أخذه أفضل وأخلف**
 في الفضل تركه أفضل أخذه وأخذ الآبق يأتي به إلى الحاكم فإن حفظ بنفسه ذلك وكذا الفضل ولا بد
 من البينة إذا انكر المولى بأخذ أو الأقرار ولا يصح الحاكم أن يبق به بينة ومثل ينصب خصماً عند غيبة
 المحكم ثم يقبل البينة أخلفوا فيه ويكلف الملتزم بالله ما يضمنه وما وجهه ويأخذ كغيره في رواية وإن
 لم يكن له بينة وأقر العبد دفعه إليه ومثل يجبر على الدفع أخلفوا وإن لم يبح له طالب جس إلى وجود
 الطالب ولا يجس الفضل والفضالة ويتفق من بيت المال عليه أيام الحبس فإن طالت مدة باعها وأمك
 ردة الآبق من مائة سفراً وأكثر لا يثبت إلا أربعين درهما وإن انفق مالا عظيماً أصاب ذلك من
 أمر الحاكم وأخذ في المعروا وخابج المعروا دون السفار يرفع له والراي إلى الإمام أخذ آبقاً من مائة
 وجاء يوماً ثم أبق منه العبد وسار يوماً نحو البلد الذي فيه المولى ومولوا ليرد الرجوع إلى المولى ثم إن
 ذلك الرجل أخذه ثانياً وجاء به المولى ودفعه إلى المولى له جعل اليوم الثالث والأول ومولوا المجل
 ولو كان العبد آبق من الذي أخذه ثم وجد مولاه وأخذ أو تاب من الآبق وبيع إلى مولاه فله جعل
 لهنى أخذه ولو كان العبد حرة فأرق جاء إلى مولاه غير مريد فلاخذ جعل اليوم باع الآبق من الزاد
 فله المجل آبق العبد المشترك في به رجل دا الركية غائب ليس للحاضر أن يأخذه حتى يعطيه جعله ولا يكون
 متطوعاً دفع الآبق إلى رجل وأمره به يأخذ جعله من مولاه ويكون له فرق له المجل كونه وجهه بنية الآخر
 واستطاع قبضه وعن الإمام أنه لو وجد في المعروا شيء له ويرضخ في الكبر أكثر ما يرضخ في الصغير كان الكبر
 الكرمونة والمروا من الصغير من يعقل الآبق إذا الذي لا يعقل فهو ضال ولا يجب برقة شيء جاء بالآبق كرس

في مكانه من الباي
 في دابة ولم يدرهم

في مكانه من الباي
 في دابة ولم يدرهم

في مكانه من الباي
 في دابة ولم يدرهم

في البيع

في مال الجبل من امرأة بائنة

لا يستفاد الجبل وان هلك بعد ما حكم بالاسكال الجبل قبل المرافعة اليه لا يملك ولا يملك له
 المشتري الى بيتا لا يبيع له المشتري فابق من منزله ايضا ان كان لم يستخره ولم ينقله عن موضعه
 لا يبيع راد المكاتب لا يستحقه خلاف راد المديونية الولد راد عبد قريبه ومولود عيال او راد احد
 الزوجين عبد الآخر او الوصي عبد اليتيم او عبد ابية لا يملك الجبل وان لم يكن في عيال الا ان راد عبد
 ابنه بجبل الجبل اقام لم يكن الاب في عيال ولود عبد اخيه ومولوا في عيال الجبل السلطان راد الا بقر او سائر
 القافلة او راد بانه او شحنة البلد اخذ المال من قطاع الطريق ورد على المالك لا يستحقون شيئا
 لانه واجبه عليهم قال لاخر ابن عبد بن فانه وجدته فخذ فوجده ورده من ميسر فخذ اجرة لانه
 المالك استعان به ومولود رده الا عانة ولو ردها لابق من الراد بعد قبضه بجبل راد قبل قبضه
 لا وان باعه منه فله جعله والاعتاق قبضه لا لا التدبير فلو باعه الراد او رده لا يجزى
 الا بقر وهبته لا يجوز الا ان يهبه لابنه الصغير ولو اعتقه عن كفارة عينة يجوز جاء بابق من مدة سفر
 وادخله في المرفق منه فاحظه آخر دون ثلثة ايام ورد المالك لا جعل لواحد منها ولو قرعته دون
 ثلثة ايام يرضع للثاني امر لقاضي راد الا بقر بالقبضه بعد ما برهن انه ابق فالحكم فيه كالحكم في اللقطة
فوق فيما يتصل به ان يزوج حام في قرية ينبغي ان يحفظها ويحفظها ولا يتركها بله علف
 كيلة يفر الناس فان اخلط حام غير صاحبها لا ينبغي له ان يأخذها ولو اخذها لم يملك صاحبها كالفالة
 وان قرع عنه ان كانت الام غريبة لا ينبغي للمذبح وعلى الغلب الفرع له وكذا البيضا صاحب الام لانه
 تبعها وقال السرخي لا يملك فرج الحام الموقلة بروجها المنصوبة الا اذا كان فقيرا وان كان غنيا
 تصدق على فقير ثم يشتري منه فان لم يعلم ان فيها غريبا لا بأس به لانه العدم اصل من اية خوارزم
 ان التعليل في كرامة ثم الجواز لا يثبت في مودعات الكفار بالكل بل لا يثبت في البروج المنصوبة
 لها ولها حل الجلي منها والا فالحل للأقطاعات للساكنات من العرسونات وعن بعض العلماء انه
 لا يملك اتخاذ بروج الحام والاكل من جوارها الا من يملك اربعين فرسخا في مثله والمعنى طوكرناه والله اعلم
كتاب المفقود يدق استحقات الارش عنه حتى ينقضي من المدة ما يعلم انه ماله لا يبيع
 الى تلك المدة وخامس اقرانه وان بقي من اقرانه واحد لا يحكم بموته والمفقود موت اقرانه في بلدته لاني
 الدنيا وابن الفضل وابن حامد قد يله بتسليمه قال الصديق عليه الفتوى فيقول المدة المختار بين
 ميتين في ماله وفي مال الغير بطلان ما مات يوم فقه حتى لو فقد الرجل ثم مات ابنه وهذا الابن آخر لاقته
 والمفقود عصبة في اصم اخ الابن عصبة المفقود وقال اخي ورث مال المفقود ثم مات وانا وارث
 ينظر ان كان الابن مات قبل ان يموت اقرانه المفقود فيجوز ان المفقود لعصبة المفقود ولا يكون
 الابن شي من ذلك ولا المفقود من ميراث الابن شي ولكن نصيب المفقود يوقف من مال الابن حتى

في اقراره من اقراره من

بعض

في اقراره من اقراره من

في اقراره من اقراره من

حاشا ان يكون حيا فلا يوقف ماله وان لم يبق من ماله اقراره فاما موقوف لاجنه لا لعصبة وان
 كان اقراره المفقود ما توفي قبل موت الابن ميراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل المفقود
 ليس المشتري ان يريه ه على ولد اقالوا استحق من ميراث المشتري فالحكم يودي عنه من ماله ان
 من جنس الجن اذا علم وجود الجن وحكم المديون حكم المخرج ولو فقد المكاتب لا يوفي بكاتبته بما
 ترك ان كان من خله فجنسها وان علم القاضي بالدين لانه لا يمكنه الاداء الا بالبيع وليس له ولاية
 بيع مال المفقود وان من جنس المكاتبه وعلم الحاكم به يودي كافي الحر وينصب وكيله في جميع غلات
 طلب الوارث ذلك ان لا يوافق الموكيل حقا بعقد اذا انكر العاقد ولا يحاميه فيما سواه الا ان يكون
 الحاكم ولاه ذلك وانفذ الخصومة بينهم فجوز ورثة المفقود طلبوا من الحاكم نصب وكيل يجمع غلاته
 ويتقاضى ديونه ويؤجر ما يملك فعلم الحاكم بناء على انه الحاكم على الغائب وجعل نصب وكيله
 على الغائب وعن الغائب عنده لا يفعل اما لو فعل بان حكم على الغائب نفذا جاعا لان المجهدين القضاء
 ومولوا البينة على كونه حيا بلا خصم حاكم للقضاء ام لا فاذا اراه حيا وحكم نفذا كما لو حكم بشراة
 الفتاوى وعليه الفتوى واتابع ما يتسارع اليه العباد فان حكم ببينة خله فالوصي حيث يبيع
 الغائب مطلقا **كتاب الشركة ثلثة فصول الاول في صحتها**
وقساها لا يصح بالغياب او دين ولا بد من ان يكون المال حاضرا مفاوضة كانت او عتقاكو
 اراد عند الشراء لا عند العقد الشركة فانه لو لم يوجد عند عقد الشراء لا يرى انه لو دفع الى رجل الف
 وقال اخرج منها واشتر بها ونج فالحاصل بيننا انصافا ولم يكن المال حاضرا وقت الشركة فبطلت
 المأمور على انه فعل ذلك واخذ المال وقت الشراء جاز وشركة التقبل والرجوع فذلك مفاوضة وعانا
 فالعنان ما يكون في تجارة خاقية والمفاوضة ما يكون في كل التجارة الشركة هل تقبل التوقيت فيه روايتان
 كالوكالة حتى لو قال ما اشتريت اليوم فهو بيننا ما اشتري في اليوم بثلثا فهو بينهما وما اشتري بعد
 اليوم فللمشتري خاصة ومولوا المهي فلو دفع المال مضاربة شرا ببيع والتقييد بالبحر صحيح
 حتى لو قال احد الشريكين لصاحبه خذني الى خوارزم ولا تجاوزني فلو جاوز عنه ضمن حصة شريكه والتقييد
 بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنسيئة ولو اشتراكا عانا على ان يبيعا نفذا ونسيئة ثم منى احدهما صاحبه
 عن البيع نسيئة في الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة لا ببعض حتى لو شرط ان يبيعا نفذا لا تبطل
 الشركة وتبطل بان شرط عشرة لاجلها والظاهر انها لا تبطل بالكثر الشروط واذا وقتا شركة الوجه يبيع
 ومطل يتوقت فيمداويات فعل الرواية التي لا يتوقت كان شرطاً مفيداً ومع هذا لا يفسد واعتبر بالوكالة
 واذا اشتركا بالعروض وباعا بغير اقساما الثمن على قيمة متباينة كل منهما يوم باعا وكذا لا يجوز ان يكون رأس
 مال كل منهما عوضا ولو مال واحد عوضا في مضاربة او عانا ولو ادرهما دارهم وللآخر عوض فباع نصف

في بيعه من الحكم على الشايع

في بيعه من الحكم على الشايع

التجارات بيان

في ان الشركة بوقت ام

العرض نصف تلك الدرام ونفادها واشتركا عنانا او بفراوضة صح وكذا لو اكل منها علفه
يكتب راس المال وانما في ايديها يشترى بجمعها ويبيع بالنفذ والسياسة وما كان من ربح
بينهما والوضيعة على قدر ما لهما الاستواء عند التساوي والتفاوت عند التفاوت وان شرط غير ذلك
بفسد الشرط وان احدثا الف والآخر الفين واشتركا وشرطا الزرع والوضيعة نصفين لم يجر الشرط حتى لو ملك
بعضه هلكا لثلاثا ولو شرط الزرع والوضيعة نصفين والعمل عليها جاز ولو شرط العمل على صاحب الف والزرع
انصافا جاز وكذا لو شرط الزرع والوضيعة على قدر المال والعمل من احدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب
الاثنين والزرع نصفين لم يجر الشرط والزرع بينهما الثلثا لانه اذا الف شرط لنفسه بعض ربح مال الاخر
عمل ولا مال والزرع انما يستحق بالماله او بالعمل او بالمال وان لم يجر فيما تقدم لانه ما كان الا لغيره يريد ان يعمل
ربح ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن لا تقدر الشركة لانه المني عن الشرط لانه العقد كله والبيع لانه
ملاك المني عن البيع مع الشرط **نوع** معلان اشتركا لحفظ البضيان وتعليم الكتابة والقدران المختار
جوازه اشتركا وقال اشتركا في قليل وكثير من انواع التجار ونوعه ذلك برباها ونشترى بالنقد والسياسة
وما رزق الله تعالى بيننا فعنان والمفاوضة شرابط لفظ المفاوضة فيقول فافوضتك كذا وكذا اشتركا
وعمل احدهما في غيبة الآخر فلما حضر اعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر في الغياب اي ان يعطيه
من الربح ان الشرط ان يعمل احدهما ونشترى في مكان في تجارتها من الربح فيشرى على الشرط علما او علما احدهما فان
مرض احدهما ولم يعمل او لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما لانه نفع اشتركا في شركة صحيحة بالعلوم على قدر
اموالهم فخرج احدهم الى ناحية من النواحي بشركته ثم انما الحاضر بربح اشتركا رجلة آخر علم ان ثلث الربح لم
والثلاثا بينهما الثلثا للثلاثا الحاضر وللثلاثة الغائب فعمل المدفوع اليه بذكر المال سنين مع الحاضر ثم جاء
الغائب ولم يتكلم بشي واقتسموا ولم يربحهم هذا الربح حتى خسر المال او تلفه فاراد الغائب بربح
شركته فالربح على ما اشترطوا والفرمان عليها وعلمه بعد ذلك رضا بالشركة الشركة في الاخطاب فاسد
ولكل ما احتطب وان اخذه منفردا وخلطاه وباعا قسم الثمن على قدر ملكتهما وان لم يعرف المقدار صدق
كل منهما الى النصف وفيما زاد عليه البينة لانها تقدر الوكالة والتوكيل بالخطاب لا ببيع ان احتطب احدهما
واعانته الآخر للمعين اجر عمله بالغ ما بلغ عند محمد وعند الثاني لا يجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل
الطين من ارض مباحة ونقل الماء واجتناب النار من الجبال والاصطياد ونقل الخيل وسؤال الناس والتمس
وكذا لو اشتركا على ان يبنيا من طين غير مملوك ويطنجا اجزا فان الطين النوبة مملوكا واشتركا
ان يشترى ذلك ويطنجا ويبيعه جاز ومن شركة وجوه اشتركا في الاصطياد وبعثا شبيكة او
ارسلا كلبا لهما فالصيد بينهما انصافا ولو لا احدهما وارسلا فالصيد لصاحب الكلب خاصة لانه ارسلا
غير المالك لا يقدر وان اصحاب الكلبين صيدوا فاشتركا ثم ادركه الاخر فالصيد لهما اشتركا كلبه لاجرا

نوعه في اشتركا في الزرع
نوعه في اشتركا في العمل

يعلم
فصل في اشتركا في الاخطاب
فصل في اشتركا في الاصطياد

فصل في اشتركا في الكلب خاصة

ان العبد يكون هو

المنفعة

من ان يشترى شيئا او يملكه فبشرها انصافا لانه لا يشترى في السبب اشتركا ولا اقدمه اذ لا يشترى في وجوه
على ان يواجر لانه لا يشترى في الاجر بينهما لم يجر وكذا لو كان لاحدهما بفراوضة والآخر جارا واشتركا على ان يواجر او
الحاصل بينهما لانه الفسقة ولا يشترى اشتركا على ان يواجر اذ لا يشترى في السبب اشتركا ولا اقدمه اذ لا يشترى في وجوه
سائر الصناعات وموت شركة القبول ولو من احدهما اداة الفسقة والعمل من آخر فسد والزرع للعامل وعليه
اجر مثل الاداة دفع دابة او منزلة او سفينة ليواجرهما والاجر بينهما لم يجر فان لجرها فالاجر للمالك
ولا اجر مثل عمله وكذا لو دفعه وكانه يبيع فيه البقر والقطيع على ان الحاصل انصافا لم يجر والحاصل للمبايع وعليه
اجر مثل المنزلة وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه شركة ولو اشتركا في عمل حرام لم يبيع **نوع** آخر قال لا
ما اشترى من الدقيق فينسا او يبي ويبيعه في الشركة التوكيل امه بان يشترى شيئا بعينه بينه وبينه
فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما قال لا اشترى عبد فلان يبي ويبيعه في الشركة التوكيل امه بان يشترى شيئا بعينه بينه وبينه
اشترى يبي ويبيعه في الشركة التوكيل امه بان يشترى شيئا بعينه بينه وبينه
بين اشترى والثاني ولا شيء الا لو لم يكن الاول عامرا حين قال الثالث اشترى في ذلك العهد فقال
نعم فالعبد الاولين ولا شيء الثالث ولا المسمى اشترى عبد واشترى فيه آخر فهو بينهما انصافا ولو
رجلان فالثلثا **الثاني فيما يكون للشريك وما لا** شركة العنان ينقد من ليس باهل الكفاية
بان كان احدهما صبيما ما ذونا التجارة او كلاهما او احدهما معتوها يعقل البيع والشراء او كلاهما او احدهما
ما ذونا وشركة العنان عامة بان يشتركا في انواع التجارات كلها وخاصة وطوائف يشتركا في شئ واحد
كالشباب والرقيق وكل منهما ان يبيع بالنقد والسياسة وان اشترى اذ كان في يده مال الشركة فهو على الشركة
وان لم يكن فاشترى بدراهم ودنا يدر الشراء خاصة دون شريكه لانه لو صار على الشركة بعد
مستدينا على شريكه وان لا يملك ذلك وعن الامام انه لو كان في يده دراهم فاشترى بدنا يدر فهو على الشركة
لانها كالنقد الواحد وله ان يبيع ويدفع المال مضاربة في رواية الاصل وعن الامام ائمة من الدخول
لاحدهما ان يملك بالبيع والشراء ولو من احدهما متاعا من الشركة بدين عليه لم يجر وكان ضامنا يدر
دنا وجب عليها بعقد ما لانه الرمن ابقاء وهو لا يملك ابقاء دينه وكذا لو ارتفع بدين اذ ان لانه
استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولاه صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض ولو اقر احدهما بدين لم يجر
على صاحبه احد شيك العنان اذا اخذ دينيا وجب بها قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا في الصلح جعلها
على ثلثة اوجه ان وجب بعقد ثلثة او تولاه الاخر او كلاهما في الاول جاز الكل عذرا لانه كلامها
اذن لصاحبها يعمل ما لمعه اعمال التجارة ومذا من اعمال التجارة وعند الثاني لا يجوز الا في حقيقة خاصة
وفي الثاني والثالث لا يجوز الا في حقيقة ولا حقيقة صاحبه وعند ما يجوز في حقيقة والثالث اذا وجد الدين
بعقد احدهما فآخر الذي في العقد من تاحيه في الكل عذرا وعند الثاني في حقيقة الموقوف خاصة او اخر

لا حد من ان اشترى
وان شرط

دفعه في البيع فيه
وان شرط

ولو قال ان اشترى عبد
فبيني وبينك لا يبيع ولو قال ان
اشترى عبد تركيا فبيني
وبينك صح

امه ان يشترى شيئا بعينه
فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما

يدعى في تجارتها وانكر الآخر لم يفتقر الى ان كان من الدفوع وانه انما يتولى له ان يفتقر الى ان كان من الدفوع
 المنكرين وان اقر انه لم يلزمه شيء احد الشريكين معاوضة وعلمنا ان الشريك على ان يفتقر الى ان كان من الدفوع
 فاذن احدهما العبد المشترك في التجارة جازي ويجوز ان يفتقر الى ان كان من الدفوع
 جازي وان باء احدهما معاوضة ورد عليه فقبله جازي ولو لم يفتقر الى ان كان من الدفوع
 جازي من حقته وكذا لو وجب ولو اقر ببيع في منافع باء جازي عليه ولو قال كل منهما الآخر عمل بغيره فكل منهما
 ان يعمل ما يقع مضاربة في التجارة كالرجوع والالتزام والدفوع والسفر والحفظ عالة والشركة بالغير لا الهبة
 والقرض وما كان اتلافا للمال وان قال له اعمل بغيري لم يصح به نقض وان ادرك كل منهما الآخر بالاستقراض
 لا يرجع المقرض على الآخر لانه التوكيل بلا بيع وفي الاصل ولا حد لريكي العنان الدفع مضاربة لا المشاركة
 مع غيره في مال الشركة والشريكي العنان والمضارب والمودع المسافر العجوز من مذهب الامام ومحمد
 والكراه من المال وقال يجرى المضاربة النقص من الربح وان لم يكن فربح راس المال ولو باء احدهما الآخر فربح
 الممن وكذا دين ولينه احدهما والمدينون ان يمينه من الدفع اليه وان دفع الى الشريك برئ من نفسه ولم يبدأ
 من حصته المدين استحقاقا والقياس لا لا بد من حصته القابض ليعتد ولا يملك احدهما الخاصة فيما باء
 الآخر والحضوة الى الذي وتذكر واستجار احدهما العمل في الشركة كعليها كالمكسر الايمان ولو اقر بجا رية في
 بلا الآخر لا يبيع في حصته شريكه ولو اشترى احدهما شيا من تجارتها فوجبه عينا ليس للآخر ان يرقه لانه الرد
 به من حقوق العقد ولو اخذ احدهما الا مضاربة وربح فلا لربح خاصة ثلثة ليسوا شركاء تقبلوا عملا
 وعمل احدهم له الثلث وهو مستطوع في الشئ ان قصد به دكانه رجله يطرح عليه العمل بالنصف جاز للعامة
 الشريك في عمل تقبلت من الناس معا وشي وجعل كل برائة او في عملين مختلفين كالقمار والخياط جاز عندنا
 استحقاقا لانه توكيل بقوله العمل واذ انقله فعملها واذ اعلة واحدهما استحقاق الاجر لانه العامل معقود
 القابل لانه الرطب مطلق العمل لا على القابل لا يرى ان القصار اذا استعان بغيره واستأجره استحقاق الاجر
 ولو شرط الربح لاحدهما اكثر من الآخر جاز لانه العمل متفاوت فليكون احدهما اخذ فانه شرط لا اكثر لاذن
 مما اختلفوا فان عمل احدهما من الآخر وجبته فالاجر على شرط لانه عمله كعملها ويسوي ان يمتنع الآخر
 من العمل جازا وغيره لانه العمل لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح بحكم الشرط في العقد لا
 العمل **الثالث في الفسخ** انكارها فسخ وموت احدهما كذا علم اولاد فسخها احدهما لا يفسخ بلا علم
 الآخر وان فسخها احدهما وادسها لم يفسخ وان عروضا لادوية فيها انما الرواية في المضاربة
 والحيوى جعلها كالمضاربة في عدم الانقاص وذكر بكونها انما فسخا المضاربة والمال عروضا يفسخ
 وان احدهما لا وطامر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة ببيع مخرجها لوعروضا لا المضاربة واختار
 القدر وموتة اشتركا واشتركا امتعة ثم قال احدهما لا يعمل معك بالشركة وغاب فباع الخاصة الامتعة

في العقد لا يبرئ من غيره
 اشتاء احدهما

يكون

فالحاصل للبايع وعليه قيمة المتاع لانه قوله لا يعمل معك فسخ للشركة معه واحدهما يملك فسخها وان المال
 عروضا جازي في المضاربة وهو المختار وذكر الطحاوي نكاه ربة المال عن المقر فان كان راس المال
 من احد الطرفين فله ان يستبدله بالنقد الآخر ولا يعمل النفي وان عروضا لا يبيع النفي والحق البركة
 بالمضاربة والحق المختار ما ذكرنا احدهما قال لصاحبه ريد شراء هذه الجارية لنفسه فسكت الآخر
 فاشترها فاعلى الشركة ما لم يقل نعم ولو وكله بشراء جارية بعينها فقال ذكر فسكت لموكل بالشركة
 للموكل لو كمل بملكه عن نفسه رضى به الموكل ام لا واحدا الشريك لا يملك فسخها بلا رضا الآخر
 اشترى من شيء فبينما ولم يسم شيئا قال الامام والثاني لا يجوز الا ان يشتركا فقولنا ما اشترى
 او ما اشترى احدهما من تجارة فبينما انصفا ولو قال اردنا بهذا الكلام الشركة فهو كذا وكذا ولا يفسخ
 باطل ولو قال ما اشترى اليوم او السنة مع شيء فبينما انصفا جاز وان لم يوقت لكنه عتق
 المشتري او ذكر قدر من الثمن بان قال ما اشتريت من البت الى كذا او من فله ان او بالو فبينما
 وبينك جاز وان ستمت فبينما من النوع الا انه لم يوقت ولا يبين المقدار فقال ما اشتريت
 من الحنطة من قليل او كثير فبينما وبينك ولم يوقت الثمن لا يجوز ومن الامام ما اشترى من
 انواع التجارة فبينما وبينك فقبل ذكرها جاز رجله طعام والآخر ايضا فليطامها وانما
 واحدهما اجود من الآخر فالثمن بينهما انصافا كالباع وذكره موضع آخر فبينما الثمن على قيمة الجود
 والردى عهد رجلين اشتركا شركة عنان او معاوضة جاز ومن الثاني ليس لاحدهما ان يسافر عالة
 الشركة بلا اذن الآخر فان سافر وهكذا يدرى لاضمان فيما لا حمل ولا مؤنة له وبينما ماله حل ومؤنة
 وان لم يكن له حمل ومؤنة واشترى بعد سفر ورجع او وضعه فالقياس ان يكون الربح له قال لكني
 اترك القياس فان هلك من وجب ربح فيكون بينهما وان كانت الشركة في الاحوال كلها لا في مال نفسه
 معاوضة او عتاقا فله ان يسافر ببيع المفاو من من لا يقبل له شهادة ينفذ على المعاوضة اجماعا
 اما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده رجله ان لها على رجل الغنم ثمن جده فآخر احدهما حصته نصفه لم يخر
 وعند محمد يجوز فلو ان الغنم عمل الذي آخر حصته مائة فليشريكه باخذ منه نصف ذلك وهو مرسوم
 فانه اخذ منه فلكل كان الذي عمل له المائة ان يرجع على الغنم عمل ما اخذ منه من حصته الذي لم يؤخر ان
 غير المؤخر اذا اخذ المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك لا يرى ان الغنم لو عمل للمؤخر لوجه
 فاذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع على الغنم بالذي اخذ منه من حصته شريكه
 وذكر بعد هذا ان المؤخر اذا رجع على الغنم فحين يقسم هذا بينهما على عشرة سهم للمؤخر ونسبة
 لغيره ولو ان الغنم حين عمل للمؤخر مائة ورجع شريكه عليه بنصفه لم يرجع الغنم حتى اقتضى عند المؤخر
 من الغنم كان للمؤخر ان يشركه فيها ويكون بينهما على عشرة للمؤخر منهم وشريكه تسعة دين مشركا لثلاثة

وتعد شرا جارية بعينها فقال اريد
 شرا لنفسه فسكت فهو بينهما

في قوما اشترى اليوم او السنة
 وقد مر في الوفاة ايضا

فيكون بغيره من غير ان يفتقد

الاجابة

سواء كان احد من الزوجين عليه طاعة من غير الطاعة

فيه كالجواب

وعتبارها في ما يشاء الوالدين

مطلب

على انما غاب منهم اثنان وطلب الثالث الحاضر حصته بحيث يكون على البقية احد المتساويين لا يملك
 فنعلم ان حال غيبة الآخر لا يملك احد من البيضاوية استغناء دابة ليركبها الى كنفه كبقائه في البيت
 فانها بغيره لا تصاحبه لم يرض بركوب غير المستعير وكان هذا ضارفا لثلاث فيلزمها وان ركبتها في
 حاجتها كانت الضمان في مالها وان ركب في حاجته نفسه بغيره لما قلنا الا انما ان ادياه من مال الشركة
 رجع الشريك على الشريك حصته من ذلك وان استغناء دابة ليركب عليها طاعة الى كنفه ليركبها مثل
 ذلك الطعام من الخاصة او ان يركب لاصحابه عليه لان في الاعانة للمحل لا ينفذ التقييد كله في الركوب ولو
 استغناء احد من الزوجين ليركبها عدل في محل عليها شريكه مثله لا ينعين ولو حمل عليها طاعة لغيره لا ينعين
 الجنس ولو حمل الشريك كان الحصة لا ينعين لانه اخف وكذا لو كانا شريكين عنان فاستغناء واحد مما في الجواب
 في الاول كتاب **الهبة ثلثة فصول الاول في جوازها وفي ثلثة اجناس**
الاول في الفاظها وشرايطها من شرائطها الا انما في ثلثة في شائع بمقتضى النسخة وصحت فيما لا يحتمل
 وهب دارا من رجلين لم يجر عند ما حله فالجواب لو قال وهبت الدار لثلاثها هذا لا يجوز عند
 الامام والثاني وعند محمد يجوز والصدق على فقيرين على هذا قال احد الشريكين لها حصة وهبت لغيري
 من الزوج ان قائما لا ينعني وان تالفنا بغيره وجب لرجلين درهما من ثوبين في العبيد ولو معه درهما
 قال لرجل وهبت منك درهما منها ان كانا متساويين لا يجوز وان كانا مختلفين يجوز لان في الوجه الاول بيان
 واحد منها وهو محمول وفي الثاني بيان قدر درهما منها ويصح لا يحتمل النسخة دفع الى رجلين و
 قال انما شئت فذكر والآخر لا ينعني لانه ان ينعني قبل ان ينعني فاجاز ولا لانه على آخر النسخة والحق
 فقال وهبت منك دارا لثلاثين جاز والبيان اليه والى ورثة بعد موته وهبت على ان ينعني صح
 وبطلان شرط ولو وهبت على ان الموتوب له بالحيار لثلاثين ايام ان اختار الهبة قبل ان يتفرقا جاز ولو ابراه
 على ان يبارك لانه ايام من ابراء وبطلان خيار وهب جارية لاجارية واجارية في الدار لا يحتملها فقلت
 قلت لم يجر حتى يكون بحقرتها ولو كانت العين الموهوبة عنده ودعة فقال الموهوب وهبتها شكر فقلت
 ليس ذلك عند ما صح فنعني الموتوب بعد الافتراق ان كان باع ينعني وان ينعني لا وفي
 المجلس قال الآخر وهبت منك هذا العين فقبضه الموتوب له كخبر الواهب ولم يقل قبلت في ولو لم يقبض
 لكنه قال قبضت بغيره فبطلت عند حله قال الثاني وهبت دارا فيها متاع الواهب ثم وهبت المتاع بعد
 ذلك ان وهبت الدار ولم يستلم متاعها وسلمت اليه حلة جاز وان وهبها وسلمت له ثم وهبت المتاع لم يجر
 وهبت لرجل ثيابا في صدقة وسلمت له الصدقة فليس يقبض بغيره على من صغيره يذره في متاعها
 او مولا ساكنها ميتا او فيها ساكن بلا اجر ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن باجر لم يجر
 الصدقة وهبت لابنة الصغير دارا فيها متاع الواهب وتصدق لابنة الصغير يذره فيها متاع الواهب

في روى

او الابن ساكن في البيت وطلبه الفتوى وحبسها وارها من زوجها ومن ساكنة فيها مع الزوج جاز ان ينعني
 بغيره وقبل قبضه من رجل او رعتة وامر بقبضه جاز قال الآخر من جيزي ترا فوهبة بشرط
 فيها القبض ولو قال تراست فاقرا جميع ما املكه لفلان ففدته بشرط فيه القبض وقدر ما ملكت
 الحق والمختار **الجمل الثاني في هبة الدين** وهبت ديني على رجل وامر بقبضه جاز استثنانا وان
 لم يامر ولا وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين او وهبه جاز البتة ولو وهبت من ماله من ابيها
 او امرأة وهبت ماله على زوجها لا ينعني الصغير من هذا الزوج ان امره بالقبض صح والاولا لانه
 مائة الدين من غير من عليه الدين غيره ودعة قال له مولا وهبت منك ولم يقل بقبضه ان غاب
 العبد ومات من الواهب غير من عليه الدين من الوارث جاز لانه من عليه الدين حكم لانه ان لم يكن
 التركة دين مستغرق فملكها الوارث وان كان فله حق الاستحالة من الابري انه لو تزوج امه من التركة
 المستغرقة لا ينعني ولو ردت الوارث الهبة ترتد بالردة حله فالجواب لو قال لا خلاف في هذا
 ولو وهبت لثمة فردة الوارث ولو وهبت لغير الوارث فلهبة لغيره ولو ابراء الوارث صح ايضا وتب
 دينا على عبيد جاز كان العبد مديونا او لا فان رده المولى هل ترتد فلو على هذا الحلة في وقيل ترتد
 اجازة ومولا الصبي قال القس عبيد ابراءك ما عليك من الدين فبات قبل القبول بدين من الدين حتى اذا قال له
 المدينون ابراءني ما لك على فقال الدين ابراء فقال المدينون لا قبل ببراءتي على ابراء لا يحتاج فيه الى
 القبول ولكن ترتد بالردة وهبت الكفيل ترتد بالردة والبايع الوارث الوكيل بالبراءة بالردة لانه عليك
 الاستفاضة وهذا كان له حق الرجوع على موكله وحل بشرط لصحة الرقة بحل ابراءه اختلفوا وقال صاحب
 بشرط في هبة الدين من المدينون عندنا حله فالزفر وذكر الصدر ايضا ان ابراء الدين لا ينعني بل بقوله
 لكن المذكور في اكثر الكتب انه مذمت ذفر ومذمت علمائنا للمذمة عدم توقفه على قبوله والفتوى على هذا
 واستدل الامام الرضائي ذكره بمسئلة الزيادة ومقتضى الطالب اذا ابراء الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل
 واذا وهبه لرجل يرجع دل على ان هبة الدين تملك ابراءه اسقاط والقبول بشرط في التملكات والعمارة
 قالوا هبت من الكفيل انما جعل عليك وان لم يكن موجودا ولا لانه لا من كرهه بغيره المستغرقة لا افتراق الهبة
 والاستفاضة في حق الكفيل انما لا فرق بينهما في حق الاصيل فلا جعل عليك ولا بشرط القبول وفي حق الوكيل
 بالبراءة جعلنا الهبة والبراءة واحدا في انه يرجع على موكله لما مر ان ابراء الوكيل يملك بترتد بالردة وفي
 الناطق عن الثاني كاحكام الامام الرضائي وفي موضعه آخر ذكر الناطق عن الثاني كما ذكرناه عن العمارة قال
 لكاتبه وهبت منك هذا الكتاب فقال الكاتب لا قبل بحق الكاتب والمالدين عليه لما قلنا ان هبة الدين
 تصح بقبوله وترتد بالردة فاذا قال لا قبل لم يضر انتقاص الهبة في حق انتقاص الحق خذ وكذا ما في جملة
 الذي في حله في وعليه دراهم فاخذ الدنانير كما كان لم يجر لانه الزكاة يؤخذ من العبد لانه الدين وذكر ان

فيكون بغيره من غير ان يفتقد
 الاجابة
 سواء كان احد من الزوجين عليه طاعة من غير الطاعة
 فيه كالجواب

في روى

في روى
 في روى
 في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

في روى

وهبت لك الدرامم التي على فلان فقبضت كما نأهت درامم جاز في الشكر لو قبضت ما حصة من المديون
صحت ولو وهبت بغيره مطلقا فقبض الرهن ويوقف في الرهن كما لو وهبت نفس القيد الشكرية مطلقا في
الخاص وظاهر الرواية ان هبة جزء من العين المشتركة ويصح بيعها في حصة البايع **نوع في هبة**
المحرر وغيره قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مديونك لا يتبع بحله في الطلاق والعناق لانه
لانه الرضاء شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعناق وهذا لو اكره على الهبة فهو هبة لا يتبع وقال القفنه
ابو الليث لا يتبعان ايضا اذ لو عرف بالحق قال لا وهبت على هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت وسلم
جاز قال هبت لهذا فقال فداي ثوبا او قال درهم بنيت لا يملكها قبل ما تقول لا يكره من ان قال وى
ما جاز ان يكره بغيره استكره ما اؤر اياها زايتم لا يكون ابراء للمهر قال هذه الامة كذا قال الثاني هذه هبة
جائزة يملكها اذا قبض من كل حله لا يكون هبة الا اذا دلت قرينة على رادتها وهبت كذا فربما هبة
وهبت مديونها لزوجها على ان يجعل امر كل امرائه يزوجها عليها بيدها ولم يقبل الزوج قبل لا بداء والمخار
ان الهبة تنجح بغيره قوله المديون وان قبل ان جعل امرها بيدها فالبراء ماض وان لم يجعل فكذا هذه بعض
والخيار ان يقرضه وكذا لو ابراء على ان يقرضها ولا يحجرها او يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة
لا يعود المهر منها على المهر حتى لا يبرأها حتى تبسرها فلهبة باطله لا تخاف كالمكره وكره في الاسلام
خوفها بغيره حتى تبسرها فأكراه ان كان قادرا على العرب وذكر بكر سقوط المهر لا يقبل التعليق بالارط
الا ترى انها لو قالت لزوجها ان فعلت كذا فانت برئ مني المحر لا يبيع قال لا يبيع في قبض ما على غير حتى توثق
وانت وانت في حل فلو باطل لانه تعليق والبروات لا يملك **الحسن الثالث في هبة الصغير غير**
الابن الصغير كما ان قال جعلته ليركبه هبة وان قال جعلته باسمه لا ولو قال اخبرني باسم ابني اخوه
مقرده الى الصبي اقرب هبة من ابنة الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا بكونه في يد
ابن يزوجده او مستعير لا يكون في يد عاصبه او مرتبة او مشتركة منه سواء فاسد وموافق العلم
واسد عليه ولا يشترط للتخزين عن الجود بعدونه والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض وان بالعلم يكره
قبضه ولو في عياله او الوصي كالاب والام كذا لو الصغير عياله اذ وهبت له يملك الام القبض
منها اذ لم يكن للصبي اب ولا جد ولا وصيها ولا وصي القاضي وذكر الصمد ان عدم الاب فقبض الام
ليس بشرط وذكره الاصل الرجل اذا زوج ابنته الصغيرة مما رجع فزوجها يملك قبض الهبة لها ولا
يجوز قبض الزوج قبل الرفاف وبعده المديون في النحر يقبض الزوج كذا لم يكن الاب جيا فلوان الاب
ووصيته والجد ووصيته غائب غيبة منقطعة جاز قبض الام بغيره ولا يجوز قبض غيره هؤلاء
الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير عياله او لا سواء كان ذارح حرم او اجنبيا وان لم يكن
واحد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الامل

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

هبة على امرأته او مولى صبي ولا يشترط ان يكون هذا الصبي احد سواء جاز قبضها وثبت له استحسانا
وكذا وان اجنبت القرض منه ليس له ذلك ويستعمل في تعليم الاعمال لا فرق بين ان يقبل الصبي او لا وكذا لو كان
في عياله الا ان قبض الصبي وهو يقبل جاز وان ابوه حيا **نوع** الا قبض في هبة الابن والجد والتكليف
كالحيوان وهذا الثاني التصفيف وهو المختار ولو وهبت جميع ماله من الهبة جاز قبضه وهو ان نقص عليه
محمد ولو خص بعض اولاده لزيادة رثته لا بأس به وان كان سواء لا يفعله وان اراد ان يهب
ماله الى اخيه وابنه فاسق فالعرف الى اخيه افضل من تركه لانه عانة المعصية وكذا لو كان ابنه
فاستألفه ليعطيه اكثر من قوته **نوع** وهبت للصغير من المأكول شيئا يباح للوالدين ان يأكله
اتخذ وليمة الختان واحدى الناس ووضعوا بين الصبي كتيابه او ما يستعمله الصبيان فلهبة للصبي
وان درامم او دنائير او متاع البيت ينظر الى المحرم ان من اقارب الاب فلاب وان من اقارب الام
فلها سواء قال المحرمي هذا للصبي ام لا وهذا اذا لم يقبل المهر في هذا الماله والحافان احسن ان يرجع اليه
فان قال شيئا فالقول له قيم من السفر وجعلها بالخف الى من يزوجها وقال فيهم مديون او لا ذكر
امر انك ونفك كذا امكن الرجوع الى بيان المحرمي فالقول له وان تعذر ما يصح للمهر في الماله وما لم يكن فلها
وما كملها ينظر الى تعارف الاب والام اتخذ لولاه شيئا ليس له ان يزوجها الى غيره الا اذا بين وقت الحاجة
انها عادية وكذا لو اتخذ لتكليفه شيئا فابق التكليف فاراد ان يزوجها الى غيره وان اراد الاحتياط يبيع
وقت الاحتياج انما عارية لم يملكه الذرع الى غيره على الصبي حسنة قبل المديون فوايه له لا ابويه
لها ثواب التعليم ان علمه وقيل ثواب الطاعة لمع ابويه ولا بأس للزوجة ان تصدق من بيت الزوج
بمسير كالرخيق وهبت لغير محجور فالقول والقبض للبعد المولى وهبت الباقي الى دار الى ابنة
الصغير لا يجوز ولو عتق في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كحله في البيع لانه الرطفيه السليم
والشرط في الهبة القبض والمقرده في دارنا في يد الاب حكما تصدق بعد اتي لعل ابن صغيره لا يجوز
عن الثاني انه يجوز فاقا ان محل على الراسين ومحل عدم الجواز على اللاتي دارا الحوب والجواز على المكره
في دارنا تصدق بوجبة على ابن صغيره جاز لانه يد المودع كذا المودع تصدق بارس من زوج على
الصغير ان كان الزوج له جاز وان لغيره باجابه لانه لا يشترط ان يهب على الارض فانه السليم وكذا لو
دارا لابنة الصغير وفيها ساكن باجر لا يهب لانه يستاجر منه القبض كونه لانه فانه لو كان الساكن
فيها الاب لانه الرط فقبضه ويده على الدار فيقر قبضه وما لو كانت عارية لعدم الزوج وعن الثاني يجوز
ان يهب لامرأته او تهب لزوجها او لاجنبي ومما ساكن فيها وكذا المولود الكبير وعن الثاني انه لا يجوز الهبة لابنة
الصغير ايضا لا يجوز للمبايع وذكر الخالم وهبت دارا لابن له احد من ابيه والاخر صغير وان قبض الكبير
جازت وذكر بعد انما باطله وهو الصحيح لانه مبة الصغير منعقة خالصة الهبة لقيام قبض الاب مقام

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

في ان يزوج مولا الهبة لا شرط
وقوع الطلاق او قد منه
فقال هبت
وهبت

قبضه ومبنة الكبرية محتاجة الى قبول فبقيت الصغيرة فتكن **الشيوع** **والكبرية** ان يسلّم الدار الى الكبرية
ويهبها منها ردة الهبة وقبولها من الصبي الذي يعبر عن نفسه **موجر** اذا كان في حال الجور والاحسان فقبض
ما وجب للصغير في حال الاخلوا والصبي حوازه وعليه الفتوى **واجمعوا** ان الزوج بملك القبض لزوجه
الصغيرة وان حصر الابن الصبي اذا لم يكن ابو حايكا اراد من في حجره شيئا الى حايكا كمنعه وان حايكا لا وهب
فقبض ابو من ماله لا يجوز وان عوض فالواهب ببيع لبطلان النفوس وفيما وجب للزوج القبض اليه لانه
فيما لا يستغل قبضه فبقى على اصل امره واذا قبض يثبت ملكه للزوج وللواهب ببيع اذ كان العبد قريبا
لا المولى وفي عكسه كذلك عندنا خلافا له حيث مرر حال زوجها وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وتخرج
بلا صغير لها على القيام من كالمصغر فقبض الهبة اخذ تولد الصغير شيئا يملكه وكذا الكبرية بالتسليم وليس
كالطعام باكله على ملكه كالمبنة لانه اذا توجه الى وجوه فالواهب بالملك اعطىها تعارفا والاعطى البير
انفصلة الا اذا علم بالدليل كونه اعارة كالاشهاد عند الاتخاذ لعدم الاعتبار بالبر لا عند تعارض المخرج
مسائل الشيوع والهبة في الميراث وغيره وهبت حصتي من هذا العبد لكر والموهوب له لا
يعلم حكم حصته تفرغ له عليه عشرة فقضاها فوجدها القابض فادنا ذلك او هبته للدين والباقي انة
الدرامم يحتاج بغيرها التبعيض تفرغ لانه مشاع لا يحمل القسمة وكذا مبنة بعض الدرامم والدنانير ان
أضرب التبعيض تفرغ والا لا وهب البناء لا الارض بجور الشيوع الطاري فيها لا يملكها بخلاف الرمن الا
في رواية عن الناز والشيوع الطاري في اتحاد المسجد كالتقارب تصديق بدرايه على امارة وعلى ما في
بطونها وما حمل لا يجوز جائز لا قبل من نصف عام او لا كمنه عاين وليس ما في البطون كالجوار والبيت
والزجر ومن لا يملك بوجوه الوجه لكون الصدقة كلها له او كذا وكذا لو قال تصدقت بها عليك وعلى غلامي
او نفسي وكذا لو قال تصدقت بها عليك وعلى الذي في هذا البيت ففتح الباب فاذا ليس فيها احد ومنه
ما لو قال تصدقت بهذا على اولادى الصغار والثلثة واذا بعضهم ميت ومولا يعلم فالصدقة باطلة
وان كان يعلم بالموت جائز الصدقة كلها للمحي منهم وفي الواقيات الاجابات اذ وقع من غير مولى ولا
يملك بوجوه من الوجوه فالاجاب بكما لم يملك وعند ذلك لا شيوع فيه واذا وقع الاجابات لخصين
كل منهما من يملك فالاجاب لهما فتمتكن الشيوع من احدهما الى فيمنع جوارها على قول من يجعل مانعا
وهب نفسه مما يقسم كالدار والارض والمكيد والموزون من غير يملك لا يجوز عند الكل وان من يملك
لا يجوز عندنا خلافا لابن ابي وهب نصف جبر من رجل وثلثه وثلثه بغيره لانه مما لا يحمل القسمة وكذا
لو وهب جبره من رجلين او رجلا من عبد لهما ومن اراد ان يهب نصف داره مشاعا ببيع منه نصف
الدار بشي معلوم لم يبرأ عن النقص وهبت ما فيها نبي او خيل او خلا عليه عرا وهب الزرع بذر
الارض او النخل لارض او خلا بدين التمر لا يجوز لانه الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع امكان

وعليه الفتوى

في هبة ما لا يورثها وماتت
ومن تقدم لها بنتها

فقد تولد لها بواو ومتر

سواء

في حال هبة البنت وماتت
الارض وعنده في الرمن

لها

في هبة ما لا يورثها
وتحت او تحتها لا يجوز

القبض **القبض** اذ ما غير يملك في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المبيع الذي لا يحمل القسمة والهبة الخامسة
بالقبض فقبض عليه في المضاربة دفعه اليه القابض وقال نصفها هبة كذا ونصفها مضاربة فملك نصف حصته
الهبة لانه في مشاع يحمل القسمة ومثل يثبت ملكه بالقبض قال الناطق عند الامام لا ينفذ الميراث في بعض القناد
يثبت فيها فاسد او بغيره ونقص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلم اليه فاعيا الموهوب
لم يزد له الا يملك حسب ابطال البيع بعد القبض ونقص في الفتوى انه هو المخير والصدقة الفاسدة
وتما يلحق به احكام الميراث في ارض غيره اقربا ولا امرته في صحته ومن خربت وعمرها بملكه ثم ماتت عن ماله لاراد
وابنه فادعي الابن ان الهبة بينهما ومن ارادها وعمرها ان كان عمرها باذنها فالهبة لها والنفقة
دين عليها فتقدم حصته الابن وان عمرها بغير اذنها فالهبة مملوكة ولها ان تقوم قيمة نصيبها
الهبة وسكن الهبة لها ولو عمرها بلا اذنها فلها ولا شيء عليها من النفقة وموت طوع فيه وكذا الهبة
كرم زوجة وسائر املاكها وذكر العباي عمر دار امراته باذنها فالهبة لها والا فهي تركه **نوع في هبة**
المريض وغيره وهبت في مرض لم يسلمه حتى مات بطلت الهبة لانه وان كان وصية حتى اغتبر فيه الثلث
فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض وهبت المريض بعد الاعمال لم يغن ثم مات وقد باع الموهوب له لا ينفق
البيع وبعض ثلثه وان اعقته الموهوب له والواهب مديون ولا مال غير قبل موته جاز وبعد موت الواهب
لان الاعناق في المرض وصية ومن لا يملك حال قيام الدين وان اعقته الواهب قبل موته لا سعاية على
العبد بجزان الاعناق ولعدم المالك يوم الموت ومبنة في مرضه ولا مال له لم رجعت الورثة في التلويح
لا يملك الهبة في الكل دل ان الرجوع مقصور على المال ولا يملك في الميراث للشيوع وهبت مريض شيئا لا يخرج
من الثلث يرد الموهوب بجزان على الثلث بله خيار وفي البيع بخلاف المشتري فانت لزوجه المريض ان
مات من مرضك مزا فانت في حل من مهورى او قالت فمهرى عليك صدقة تبطل لانه خاطرة وتعلق ولو قال
الطالب كدوني اذ انت فانت بري من الدين لا يبرأ ومو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مالي عليك لا
يداء قال لابن الصغير ان ما تراكدم او قال بنام توكردم او اذ ان توكردم يكون عليك وقال
طهرا لدر بنام توكردم لا يكون عليك ولا اقرارا قال جندب هذا الارض لكر فاذنت وارزعا
فقبل الحقن وزرع الارض للحقن وان لم يقل قبلت لا يكون له قال الاخر ومبنة عدي منك ومو حاضر
بحق لو مديونة ناله فقال قبضته جائز من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد وقال الثاني لا
يصير قابضا ما لم يفتقن كان العبد غائبا فقال وهبت منك عدي فله نأفا ذمت واقبضه فقبضه جاز
وان لم يقل قبلت وبه نأخذ ولو قال مولا كذا يثبت دفعه اليه فقال لست عن الثاني انه يجوز دفعه اليه
درامم وقال انفقنا ففعل فهو فرض كما لو قال اضربها الى حواجك ولو دفعه اليه لوبا وقال انكس به

مضمونة

بالقبض

كالهبة الفاسدة

في حال هبة البنت وماتت
سواء في البطنان

في هبة ما لا يورثها
من الثلث

في هبة ما لا يورثها
فانما

في هبة ما لا يورثها
فانما

نفسك ففعل لا يكون مئة لانه الثوب باطل الهبة في حقه ففعلت حقيقة حتى لو كان لا
 يومى فوهبة من الموت لا يحسن وكذا العا شدي في حقه ففعلت عليه لانه حكم
 الوصية لا حقيقة قال لا خير لا هبة اليوم مائة فوهبة اليوم مائة لم يعلل و امره بقبضها
 ولو مات الواهب لا يمكن من اخذ لانه صار ملك الورثة علوى كمن مائة فوهبها قبل القبض
 من غيره وكلمة القبض فمات قبل القبض لا يرث لانه العلوى لم يملك قبل القبض فلا يبع الهبة **الله**
في الرجوع عنها وهب لاجنبيه ثم تزوجها الرجوع لاني عكسه والمنقذ وقت الهبة ومحرمة
 بلا رجوع كالرضاع لا ينعى ولو رجع الموطوب له هلاكها صدق بلا عيب ولو قال الواهب لاجنبيه هذا
 وانكره الموطوب له خلف المنكر تصدق الموطوب له على الواهب وقال هذا عوفى هبة يكون عوفى
 وتصدق العوفى ان يهب ياتي الموطوب له بلفظ يعلم الواهب انه عوفى هبة الموطوب له ولو لم يصر
 رجع للواهب لا قول ايضا يرجع الزيادة المستقلة كالولد نكاحا او سفاحا لا ينعى ولا يرجع في الولد
 والخل ان زاد خيرا يرجع الرجوع وان نقص لادوى المريض حتى يبرأ او كان عسى فابطل الرجوع
 كتب لقرطاس و ضرب الحديد سيفا انقطع الرجوع بنى الدار على ذلك البناء وترك بعضها لم يرجع جعل تمام
 بيتا ان البناء على حاله يرجع وان زاد او غلق بابا او حصة او طينة لا يرجع وان مدم البناء
 رجع في الارض ولو استملك البعض له ان يرجع في الباقي حتى يعل ملك وصية دين فوهب الوصية عند
 للصبي ثم اراد الوصى الرجوع في طامى الرواية لم يذكر وعند محمد المنع منه ولا رجوع في الصدقة ولو
 نحو ايزم فحمل الى خارج ليس له الرجوع في العيون ان قيمة العين فيها على السواء يرجع وان كان اكثر في
 مقام النقل من مكان الهبة لا يرجع فقص الثوب الموطوب انقطع حق الرجوع وان غسل لادوى الاما في
 القصاره كالفضل لا ينعى وان قبله لا يرجع اذا كان يزيد بذكره المني وهب عبدك فزاد فاسلم في يده
 الموطوب له او علمه القراء او الكتابة لا يرجع وذكرنا طي عن مسلم انه اذا علم الخبز او الكتابة
 يرجع وان ملك العوض يرجع مثلا او قيمة وان استحق العوض ففعلت الهبة لم يرجع استحق نصف
 العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما بقي ويسترد الهبة ويبقى لالعوضا فلكل الرجوع عوفى
 في بعض هبة بان كانت الفاقوسة درهما منه فوهب في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت فحق
 الدار حمل الموطوب الى موضع اخر لا يرجع قبل هذا اذا كانت القيمة في مكان الحمل اكثر وان استويا قيمة
 له الرجوع وقدر كراه وفي التباين لو اتفق في حملها لادرجوع في الاقوال كلها قال الشافعي اذا كان
 الموطوب شيئا لاجل ولا مؤنة له حملها الى بلد لا يجرسها واستوى فيها ثم غفل فلما هب الرجوع
 كالوخل في يده **الثالث في الخطر والاباحة والاحلال** رجل سيب دابة ومضى ضعيفة
 فاصلمها انسان ثم نادى انما اخذها واقول قلتم حين التحلية من اخذها فلا وانكره ذكر وبره على

ولم يقبض الموطوب

في يده العلوى مشارة قبل قبض

اتما يحفظ البتة

الرجوع

في حقه الرجوع في الام

دون الولد

في عدم صحة الرجوع في الصدقة

في الاتفاق في عمل الهبة

في الاتفاق في عمل الهبة

الاخذ واستعمل ففعل ما كره في الواجب سواء كان حاضرا سميع قول ما كره ولا قال الصدق سميع
 وموا اختيارنا فيمن اسلم صيدا وان اختلفا القول لما كره لم يقل ذلك حين خلاها وعلما اذا قال
 الجماعة معينة من اخذها منكم فمن له اذ اعطى به خطاب جماعة فلما اخذها به خلاه في قال لا خير دخل
 الكرم وخذ من العنب باخذ عنقودا واحدا قال الفقهاء لا اخذوا بشيء ولو قال لا خير دخل الكرم
 خذ من البتة باخذ منون قال ذنت للناس في كبرى ومن اخذ شئ فلو لم ينع الناس فاخذوا جازا خير
 شيئا الى مسكين فلم يجد فلو بالجار ان شاء دفعه الى مسكين اخر وان شاء صرفه الى حاجته لانه لم يخرج
 عن ملكه حتى قوما الى طعام وقرقه على اخوته ليس لاهل هذه الخوان ان يشاءوا من خوان اخذ
نوع آخر انت في حل مالي فذا على الداريم والدنا يروا ان اخذوا كربة او ابلا او غنما لا يمل قال لا خير
 انت في حل ما اكلت من مالي او اخذت او اعطيت حل لالاكل والاخذ والاعطاء قال حلتني من كل حق مني
 كره على ففعل وبراءة برى عند الثاني فيما علم وما لم يعلم وعليه الفتوى اذا ابرأ من الحقوق المجردة جاز
 عندنا بعوضا وبروينة قال جعلت كربة حل الساعة او في الدنيا برى في الساعات والدارين قال لا خير لا اخذ
 ولا اطلب منك شئ من مالي قبلك هذا ليس بشي قال ترا حل كرم وله عليه دين يبرأ ولو قال حل كرم يبرأ
 راجل كرم يبرأ غرامة ولا يدخل تحت الاجارة الطولية وهبة وسلمت رجوع واعتقها لم يبرأ
 لعدم صحة الرجوع بلا قضاء وعن الثاني يجوز برفق الموطوب له بعد الرجوع عالم يحكم بنفسه اذ قبل الحكم
 الموطوب باق على ملك الموطوب له فيقضى برفق لا تصرف الواجب المصدق استقال المصدق عليه الهبة
 فاقا لم يجر حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لذي رجوع منه وكل شئ لا ينعى الى كرم اذا
 اختصا اليه فذا حكمه وكل شئ ينعى لواجبها اليه فاقا الموطوب له فمن اقاله الواهب وان لم يقبضه
 فالاقالة في حقه حقيقة وفيها معنى غير مبتدأ فام يقبل الفسخ او لا ينعى الحاكم تقدر حقيقة ففعل مجازة ولو
 القبل المبتدأ فلا ينعى قبل القبض واذا عمل حقيقة فالفسخ لا يحتاج الى القبض فيعود الى ملك الواهب باليعنى
 وولادتها لا ينعى الرجوع فيها ولا يرجع في ولدها وعن الثاني انما يرجع فيها اذا استغنى الولد عنها وعن الاول
 ان الولادة تمنع الرجوع فيها والرجوع بلا قضاء في مرض الموطوب لم يعتبر من الثلث وان بقضاء في الثلث
 اذا سلم الى الواهب والرجوع بقضاء او غير قضاء في غير عجزه رواية الجامع وعلى رواية الاصل
 مبتدأ اذا كان به قضاء وعلى قول الثاني لو فسخ بملك حال علمه كرفه بطل حق الرجوع وفي المسقى من مبتدأ
 على عتيا القراء او الكتابة او خلا آخر الرجوع في قولهم اراد عتيد بقوله في قولهم سوى قوله وذكر لفسخه اصلا
 كل ما اذا خلا بغيره العين بطل حق الرجوع وما كان لا يفعل احد او غلا ينفق له الرجوع لانه الزائد لم يعمل
 فهو زيادة صبيغ في الثوب زيادة معنوية يندل الاعراض لاجلها ولا كذلك الزائد لم يعمل احد وقالا حق الرجوع
 حق الثلثة الشارع لغواته وهو العوض فله بولته قطعة لا زيادة لها عين فام متصل بغيره الفسخ سببه

في حقه الرجوع في الام

دون الولد

في عدم صحة الرجوع في الصدقة

في الاتفاق في عمل الهبة

في الاتفاق في عمل الهبة

في الاتفاق في عمل الهبة

في الاتفاق في عمل الهبة

في الاتفاق في عمل الهبة

حكم الرجوع ويصير المحل كالمالك للزيادة ولو نطق المالك ببيع حق الرجوع وحده وصفا
فثبت عند الموهوب له وكبره صار شيئا فإراد الرجوع فيه فثبت الرجوع فثبت الرجوع
ليس الرجوع لأنه زاد ابتداء وانقضى بعد ذلك وعين زاد سقط حق الرجوع فله بعد ذلك
إراد الرجوع فقال كبر عذري وزاد خبر فأنك الواهب فاقول الواهب وكذا في كل زيادة متولية
أما في البناء والحياط وغيرهما الموهوب له قال تصدقت بها علي وأذن لي في قبضها فقال الواهب
لا بل قبضتها بغير إذني فالقول المتصدق قال رغب كذا الذي هذا الشيء وقبضتها بغير موته وقال قبضتها
في حيوة والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث قالت لزوجها تصدقت عليك بالانفاق على أن
لا تنسني علي أو لا تنزوجه فقبل ثم تزوج فله رجوع في الالف رجع الواهب في حصة وكان المطلوب
مساغا يحمل التهمة يجوز قالت لزوجها وهبت ميري منك علي أن كل امرأة تزوجه تجعل امرأتي بغير قبيل
الزوج من سباعتها جائز وللزوج أن لا يجعل امرأته بغيره وان لم يقبل الزوج قبلت الهبة
مهرها علي أن يحبس إليها ولم يحبس كانت الهبة باطلة كالهبة بشرط العوض قال لها ابرأني من ميري
حتى أحب لك كذا فابترأتم ثم أتى الزوج أن يجعلها ما قال فأنكر عليه كما كان وفي الهبة بشرط العوض بشرط
شرائط الهبة ابتداء حتى لا يبرح فيما يحمل التهمة ولا يثبت المالك قبل القبض وكل من هذا ما يمتنع من التسليم
وبعد التقاض لم يحكم البيع لا يكون للرجوع وان استحق ما في يد أحد ما يرجع على صاحبه بما في يده
أن قابلا وقبضه أن هالكه والصدقة بشرط العوض كالهبة بشرط وهبت عبد رجل جارية وقبض ثم أراد الرجوع
والقول غايته أن الموهوب في يد المولى ليس له أن يرجع لأنه المال ليس في يد الموهوب فأن في يد العبد
وان ما دون الرجوع وان يجوز الأوان أخلف العبد الواهب في الأذن والرجوع فالقول للواهب لا سبب الرجوع
ومو الهبة ثابت والعبد يرد باطلا فلا يقبل قوله وان برهن العبد على الحق لا يقبل في البيت لا بعد زيادة
ولو حذر السكن لا يرجع وهبت عبد أصغر أفأت وطال الرجوع لأنه الزيادة في اليد يقع الرجوع كما لو كانت
في يدي أو حيفا فسمي ولو كان طويلا فطال أيضا عند الموهوب له حتى صارت قبضة ناقصة كنه
الرجوع لأنه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار كالصبي الزائدة والعبدة للمعنى ولو نسي مطلقا أو
أو دنا لا يقع الرجوع لأنه نقصان ولو قال الواهب بعت حتى في الرجوع لا يبطل حقه فيه وللواهب أن
أن يرجع في بعض هبته وهبت عبد منها فقصته أحدهما عن حصته له الرجوع في حصة الآخر الرجوع في
البيع الشايع جائز زاد فبطل الرجوع ثم ذهبت الزيادة عاد حق الرجوع **كتاب الوقف**
ثمانية فصول الأول في المقدم الوقف عند الإمام على ثلثة أوجه في وجه يلزم ومتى ما إذا وقف
في صحة وذكر شرائط الصحة وفي وجه لا يلزم في ظاهر الرواية وبما إذا وقف في مرض موته فهذا الوقف
حال الصحة وروى الطحاوي أنه كالمعصاة في ما بعد موته والثالث أن يذكر شرائط صحة الوقف في حقه وحده

في عدم إعادة حق الرجوع
وبناء في آخر الكتاب خلاف

الزوج
صحة

وبت مهرها بشرط امر المير عليها
في ماله على أن تحبس إليها
في الهبة بشرط العوض

في أن الزيادة في اليد
تجوز الرجوع

في عدم سقوط حق الرجوع
في حصة من موهبة
في وجه لا يلزم في ظاهر الرواية وبما إذا وقف في مرض موته فهذا الوقف

الزوج
صحة
في عدم إعادة حق الرجوع
وبناء في آخر الكتاب خلاف

وصية بعد ماله بأن يقول أو صيت بثلثة حلق أو أراضى هذا أو يقول جعلت ملكي كذا وقفا فصدقوا
بغيره فأنه كذا أو يقول بأن يوقف ماله على ثلثة حلق أو أراضى هذا أو يقول جعلت ملكي كذا وقفا فصدقوا
ومرضه بدون هذه الشكليات والناس أخذوا بقولها لما شاع من وقف خليل صلوات الله عليه على الجيب كونه
لا حجة لهم في ذلك على الإمام فأنه في لزوم لا الصحة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على اللزوم وليس سلم
أنه لا يقع عند فعدم الصحة غير مستغنى لأفراجه بل يقع المضاف والمحكوم بجوازه فلم لا يجوز أن يكون الوقف
الموجود من ذلك الأفراد فكيف يقع الطعن على سيد التابعين بأنه لم يشأ بغير الوقف في المرض مع أنه حجج صحيح
وخمين حجة ولحق فيها القولية وبذلك حكى بأنه من المتابعين الذين اتبعوا ما خاين رضي الله عنهم فأنى سلم
الطعن بعدم الوقف مع ذلك العكوف إلا أن الإمام الثاني جرحه ما عا ومقصودنا سلكه إلى المتوفى لا إلى
النازيه لا لا وتحذر شرط ثلاثا مقصودا سلكا إلى المتوفى فثبت بأن جعل آخره إلى جهة لا ينقطع أبدا وذكرنا
من كرامات الإمام أن حذر لما غلب عليه سلطان الحق لا لاجتهاد سكتي قولنا لاسناد حكما فأنقطع خاطر بذلك
ولم يقدري على التفتيح مما يدل على صحة عليه بعض أصحابه كمن لا روي غيره جعله له سجد أجازا واجامعا ولا يجوز شلحا
وبشرط التسليم وتسلمه المصلحة جماعة وإذا روي واقعة عند الإمام وتحذر وكذا جعل أرضه مقبلة لا
يقع بالتسليم وتسلمه ياذن بالدفن فيه والرباط والحوض والسقاية على هذا لا يقع ما لم يسلم بأنه
بالنزول والاستفاد فاذا أنزلوا واستقوا منه سكتي قال هلال وجرت رواية عن الإمام أن وقف مقبرة
والطريق والقطعة مجزوء ويلزم وذكره السيدان خلاف الإمام في المقبرة والحجاب والبيدر والحوض وقيل
منزله بكتة سكتي للحاج ثابت أيضا ما حله جعله سجد فأنه جائز لما قال بالكتبة وسجد الاقصى والإمام
في قوله الأول فيقول ثم وسع كل التوسيع حتى قال يتم بقوله وقفت ومساكن خزانهم أخذوا بقوله علي ما حكماء
بهم الزامه شرح المحقق ومحمد توسط وقوله أخذ عامة المساجد على ما حكماء في الفتاوى كما وان حكماء
يلزمه بعد ما صار حادثة لهم وأن حاق الوقف بإبطاله ولم يتيسر الحكم بأن لم يقصا وق حاكم الجرح فصار
في المحذرات كالحق فصارنا يقول أن إبطاله فاضا أو قال فله الأراضى بجملة ما يقع ما فيها وصحة متى وقفت
فتمها إلى الفتاوى والوصية تحمل التعليق بالشرط فلا يلي الوارث الرجوع إل القاضى والإبطال وكذلك يكتب في
آخر صكوك الأوقاف وإذا قرب هذا الوقف إلى الخراب ولم يكن الاستفاد بها أو انقضت مصارفها وحوي
وترك بناءه ويتصدق بثلثة إلى الفتاوى حتى لا يتطرق الظلم إلى البيعة وتلكه مورد الخراب ولو وقف بمدة
ثم باعه وكتب القاضى شهادة في صك البيع وكتب في الصك ببيع فله أن يملك كذا أو كان كتب وأقر بالبيع
بالبيع لا يكون حكما ببيعة البيع ونفص الوقف ولو باع بغيره جاز أصح كان كما يصح البيع وبطلان
الوقف وإذا أطلق الحكم وأجاز بيع وقف غير سكتي أن أطلق ذلك للوارث كان حكما ببيعة بيع الوقف
وأن أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقصا للوقف أما إذا بيع الوقف وحكم ببيعة قاض كان حكما بإبطاله

والإمام الثاني جرحه ما عا ومقصودنا سلكه إلى المتوفى لا إلى
النازيه لا لا وتحذر شرط ثلاثا مقصودا سلكا إلى المتوفى فثبت بأن جعل آخره إلى جهة لا ينقطع أبدا وذكرنا

من كرامات الإمام أن حذر لما غلب عليه سلطان الحق لا لاجتهاد سكتي قولنا لاسناد حكما فأنقطع خاطر بذلك
ولم يقدري على التفتيح مما يدل على صحة عليه بعض أصحابه كمن لا روي غيره جعله له سجد أجازا واجامعا ولا يجوز شلحا

وبشرط التسليم وتسلمه المصلحة جماعة وإذا روي واقعة عند الإمام وتحذر وكذا جعل أرضه مقبلة لا
يقع بالتسليم وتسلمه ياذن بالدفن فيه والرباط والحوض والسقاية على هذا لا يقع ما لم يسلم بأنه

بالنزول والاستفاد فاذا أنزلوا واستقوا منه سكتي قال هلال وجرت رواية عن الإمام أن وقف مقبرة
والطريق والقطعة مجزوء ويلزم وذكره السيدان خلاف الإمام في المقبرة والحجاب والبيدر والحوض وقيل

منزله بكتة سكتي للحاج ثابت أيضا ما حله جعله سجد فأنه جائز لما قال بالكتبة وسجد الاقصى والإمام
في قوله الأول فيقول ثم وسع كل التوسيع حتى قال يتم بقوله وقفت ومساكن خزانهم أخذوا بقوله علي ما حكماء

بهم الزامه شرح المحقق ومحمد توسط وقوله أخذ عامة المساجد على ما حكماء في الفتاوى كما وان حكماء
يلزمه بعد ما صار حادثة لهم وأن حاق الوقف بإبطاله ولم يتيسر الحكم بأن لم يقصا وق حاكم الجرح فصار

في المحذرات كالحق فصارنا يقول أن إبطاله فاضا أو قال فله الأراضى بجملة ما يقع ما فيها وصحة متى وقفت
فتمها إلى الفتاوى والوصية تحمل التعليق بالشرط فلا يلي الوارث الرجوع إل القاضى والإبطال وكذلك يكتب في

آخر صكوك الأوقاف وإذا قرب هذا الوقف إلى الخراب ولم يكن الاستفاد بها أو انقضت مصارفها وحوي
وترك بناءه ويتصدق بثلثة إلى الفتاوى حتى لا يتطرق الظلم إلى البيعة وتلكه مورد الخراب ولو وقف بمدة

ثم باعه وكتب القاضى شهادة في صك البيع وكتب في الصك ببيع فله أن يملك كذا أو كان كتب وأقر بالبيع
بالبيع لا يكون حكما ببيعة البيع ونفص الوقف ولو باع بغيره جاز أصح كان كما يصح البيع وبطلان

الوقف وإذا أطلق الحكم وأجاز بيع وقف غير سكتي أن أطلق ذلك للوارث كان حكما ببيعة بيع الوقف
وأن أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقصا للوقف أما إذا بيع الوقف وحكم ببيعة قاض كان حكما بإبطاله

في عدم إعادة حق الرجوع
وبناء في آخر الكتاب خلاف

غُلَّتْهَا

المخلاف

۱۰۰

في الموضع المذكور من الوقف نوع فيما يتعلق بالشرط

فق و شرط الكل او البعض لتفريق ما دام مباحا
بطل عند مجرد بيع غير ذلك
وعليه الفتوى

وعليهم الفوتى

زغبيا للشارف الوقف

وَقَدْ جُودُوا بِأَسْتِثْنَاءٍ
الْمُتَقَاتِلِينَ مِنْهُمَا وَأَمَّا
الْوَقْفُ وَالشَّرْطُ فَهُمَا

وقفاً الا اذا قال الواقف اردت كل مالي في تلك القيمة المذكورة وغير المذكورة وتلك القطعة معلومة
وقد بينت في كتابي هذا الوقف فخط الكاتب في حديث واصاب في حديث والحقان اللذان غلط
فيهما ان كان في تلك المواضع بين الموقوفين او دار للغير بغير الوقف لانه غاية الامر
وقف ملكه وان كان احدى اللذان غلط في ذلك الوجه فالوقف باطل الا اذا كانت القيمة معلومة
منسوبة عن التحديد بشرطه فيجوز الوقف وقفاً او داراً او ارضاً او مستبدلاً مكانه ارضاً اخرى
او داراً اخرى ان شرط في حال الوقف المناقلة يجوز الاستبدال والا فلا اراد القيمة ان ينعى على الارض الموقوفة
حوالته ليستغلا بالاجارة ليس له ذلك لانه استغلا الارض بالزراعة اليهم الا اذا كانت الارض مصلية
بالجر وعلة الحوائث لو نعتت يكون من ارض خالصة يزرع فيها اكثر لبناء لانه انفع به وانه يحتمل
اعلى من هذا وموت ارض الوقف لو قل ريعاً فليقيم ان يبيعها ويشتري بغيرها ارضاً اخرى ريعاً اكثر
للفقر او يجوز استبدال الارض بالارض من دارهم لو وقف القيمة في حاجته ثم انفق مثلاً في الوقف يدر
عن الثمار ولو غلط دارهم الوقف بدارهم نفسه من الكل والوقف لو عمل قوم مخصوص لم ينسب في
بلا استطلاع راي الحاكم اذا كان مؤسسين بالصالح والعفة كما عكس اهل الحق نصب القيمة والمتولي في الجرد
بلا استطلاع راي الحاكم وقال لصدر لا يملكونه في المشايخ بلا استطلاع راي الحاكم ما انفق هذا المتولي
من اجرة الوقف لا ينفق لانه اذا اجر الوقف وطوليس يتولى كانت الغلة له لانه صار خاصاً فيكون مستقفاً
من مال نفسه فكيف ينفق ذكره في هذا الحديث وكذا ذكره القاضي كنه قال الاولى ان يرفع الامر الى الحاكم حتى
ينصب المتولى قالوا في زماننا الاول عدم الرجوع الى القاضي في امور الفاسدة من القضاء ومع هذا
ليس لاهل السجدة نصب المتولى والقيم بلا استطلاع راي الحاكم شرطه الا بوجاهة وآلية فان ارجع فواجب
عن الولاية او لا يرفعها مسافة فان فعل فواجب عن الولاية وملاذ يكون وآلية او شرط وقال من
نابع في هذه الصلوة او قال في نابع متولها في ابطال هذه الصلوة يجوز شرطه ويحل على شرطه الواقف
المتولى من جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بغير نفسه الى الحاكم لا يرفع عن التولية وان امتنع
ما على المتقبلين الا باثم فان هـ المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة لا يرفع المتولى احد
المتولى المؤذن بان يخدم المسجد باجر معلوم كل عام حتى اذا كان قد اجر المثل او زيادة يتعاقب فيه
احتاج حال الوقف الى خادم يفتح الباب ويكنس واعلى المتولى يخرج منه ليقوم بهذا الامر الى اجل بطريق
جاز ارجع الوقف القيمة اذا اراد الوقف من نفسه لا يفتح وكذا من بعده ومكانه قيم الوقف انفق من ماله في
الوقف ليرجع في غلته الرجوع وكذا من ماله ميت وكذا لو ادعى لا يكون القول قوله والمخلص من ذلك
ان يبيع الخرج مثلاً من آخر ثم يشتري بالوقف المتولى اذا انفق من ماله نفسه ليرجع في مال الوقف في ذلك
فان شرط الرجوع يرجع والا فلا يشتري المتولى بالوقف داراً ثم باعها يجوز **الثالث في صحة**

ومكر غيره فصح في ملكه

في شرط استبدال الوقف
وهو ان يكون المبدل المثل

في استبدال الارض بالارض
عليه فيها
اذا كانا

في عدم الرجوع الى القاضي
في زماننا

فواجب عن هذه الصلوة

في حال التولية لنفسه وترك
من ماله المتسلمين

في استبدال الارض بالارض
ما في نفسه فصح

في شرط الرجوع
في زماننا

كتاب الوقف وقفاً **الشايخ** ان وجدت ضابطين فثبت على ان انصدق بارضه من ماله على
ابن السبيل فوجده يجوز ان ينفق على من يجوز له وفيه الزكوة فيه ولا يجوز له ان لا يجوز له كونه ماله لانه
منه ان لا ينفق بغير ايجاب الله تعالى وقفاً على ولد له جاز ونذكر باقي ايام من مرضه فارضى هذه الوقف
فبنا من مرضه وباع ارضه جاز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفاً وتعلق الوقف بالشرط لا يفتح
ولو قال اذا مات فاجعلوا ارضي من وقفاً يجوز لو قال ان دخلت الدار فارضى وقف لا يجوز ولو قال
ان دخلت فاجعلوا ارضي وقفاً يجوز لو قال السرحتي والغدوتى بتعلق الوقف جاز وقفاً انه باختيار
للمائة ايام فالوقف باطل عند ملال وقال الثاني الوقف صحيح والشرط فاسد لو قال جعلته مسجداً على ان
بالخيار فاجاز باطل وصار مسجد ارضه من صدقة نذر فثبت صدق بغيرها او غيرها على الفقهاء او ان
قال وقف اقال وقف على الفقهاء او موقوف وقفاً ولو نادى على الفقهاء بان قال صدقة على الفقهاء
وقفاً في الاقطار الثلثة وهذا الحكم على قول الثاني وعلى قول ملال لانه زال الاصل بالتفصيل على
واذا انفق على التابيد بان قال ارضي صدقة على الفقهاء موقوفة جاز الوقف على جميع مجزى الوقف وكذا في
الاقطار الثلثة **الاتم** التسليم الى المتولى شرط عند محمد وبه اخذ البغوي الا عند الثاني وبه اخذ الجوزي و
الحارثيون كغير الوقف واختلف فيما اذا لم ينفذ الى الموت هذا اذا لم ينفذ على ان ينفذ فان وقف
عليه بان قال ارضي من موقوفة على فلان او على ولدي او على اقراني ولم ينفذ لم ينفذ وان زاد لفظ
الصدقة بان قال ارضي من موقوفة موقوفة على فلان او ولدي او اقراني ولم ينفذ لم ينفذ ولا يجوز
له مادام حياً وبعد موته الى الفقهاء قال ارضي من هذه السبيل ولم ينفذ عليه لا يصير وقفاً الا ان يكون من قوم
لفظ السبيل عند علم الوقف المتبدل بغيره ولو قال وقفاً او جعلتها او جعلتها او موقوفة او جعلتها
او موقوفة لم يفتح وان قال هذه الاقطار لاسان بغيره بان قال وقفاً لكل واحدة فكذا لكانت الاقطار فانه
تلك منه في شرط التسليم وقوله وقفاً وجيش باطل شرط في اهل الوقف الاستبدال او البيع وشرائه
اخرى بغيرها في الشرط والوقف عند الثاني وعند محمد وحلال الوقف جاز والشرط باطل فذكر القاضي قول
ملال مع الثاني وعليه الفتوى لانه الوقف محل الانتقال من ارض الى ارض غصب ارض الوقف خاصت وارض
عليها الماء حتى صار جزءاً بغيره وبشرطه بالقيمة ارضاً اخرى ويكره وفقاً مكانها وكذا اذا قل انزلها
وصار حالها لا يحل الزكاة باقية او لا يفضل من موتها وصلاخ الوقف في المناقلة بارض اخرى يفعل وان قال
الواقف محل ان يشتري بغيرها ارضاً اخرى ان احتاج الى ذلك في استحقاقه الاولى وان نصبت للموقوف بغيرها
يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج الى وقف المشقة كالعبد الموصى بخدمته اذا قل خطاً واخذ قيمته وبشرطه
عبد آخر يتعلق به حق الموصى بالخزعة من غير تحديد الوصية لم يسلم الاستبدال الثانية بشأله لان هذا الحكم
ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية ولو وقف بشرط ان يبيعها وبشرط غيرها الى حاجته لا يفتح

او موقوف كان وقفاً ولو نادى على الفقهاء
بان قال صدقة على الفقهاء

الاضافة

مطل

وبها

في وقف على ميتة فميت وبيان

في شرط استبدال الوقف
وهو

وبالفتوى

في حال تولية نفسه وترك
من ماله المتسلمين

في شرط الرجوع
في زماننا

في المختار

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

الوقف في المختار وهو ما يشاء في الوقف افضل منه ان رأى ان كان يبيع في الوقف
 ان كان الوقف على ما يشاء لا على ما يشاء الكاتب في الوقف المذكور وغير المذكور في الوقف
 اعني كل ما يشاء في الوقف على ما يشاء لا على ما يشاء الكاتب في الوقف المذكور وغير المذكور في الوقف
 جاء رجل بصكر في خطه الاية الاحقة والحكام المشاهير بان وقف على كذا او وجد لوح خط
 قديم مطروك على باب خانوت او على باب مدرسة بان وقف على كذا او وقف لا يقبل ان الشرع قهر
 على البينة والاقارب والنكول وما اخرج في الوقف ان يكون باقيا على ممر الاعصار يجوز الشراة
 بالتسليم والخط ليس من هذه الخ لا قد يزداد بفعل ما حرر بالكتابة لم يزد له غير ذلك او جعل
 وقفاً ويكتب عليه ثم يبيع او يبيح او يهدى اليه من جسد حج فلا يبيح عليه ملكه باليس
 بحجة **نوع فيما يبيع الوقف عليه وما لا يبيع** وقف ما لا يبيح وقف ما لا يبيح وقف ما لا يبيح وقف ما لا يبيح
 اولها السقاية او حق القبر او لشرائه الا ان كان الفقهاء من المسلمين لا يبيح خلاف الوقف
 المساجد بحريان العادة بالثاني دون الاول وقف دار على فراق مكة ووقف قرية مودعة
 كانوا لا يحصون يجوز في الحيوة وبعد الممات لانه مودعة وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية
 لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا اصاب ميراثهم وان كان في الحيوة لا يجوز وقف ارضه على
 عارة حصا حق موقوفة لا يبيع لانه لا عرف فيه وقف على اولاده وعبيده فالوقف باطل في قول هلال
 وفي الفتاوى وقف على امهات اولاده فلا شيء لمن يزوج منه فان طلقها زوجها لا يعود حقها
 الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها ايضا قط من الوقف وذكر الحنفية قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس او على اهل بياد اهل بياد اذا انفق
 فعلى المسكين او الفقير او الرضي فالوقف باطل وذكر الحنفية في موضع آخر مسألة التبرع
 وقال الغلاة المسكين لا يملكه ولو وقف على فقير الفقير باطل وذكر هلال الوقف على الرضي
 والمنقطعين صحيح وقال الشافعي الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان عليه صحيح وقيل لانه
 الفقير غالبه فيهم قال شمس الاية فعلى هذا اذا وقف على طلبة كذا يجوز لانه الفقير غالبه فيهم فكان
 الاسم متبعا عن الحاجة والحاصل انه متى ذكر موقوفة وقف على الفقير والحاجة فالوقف صحيح يحصون
 ام لا قوله يحصون اشارة الى ان التابيد ليس بطر ومتى ذكر موقوفة بغير هذه الغنى والفقير ان يحصون
 صح بطريق التملك وان لا يحصون فهو باطل الا ان يكون في لفظ ما يدل على الحاجة كاليتامى فان كانوا
 يحصون فالاعتياد والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ونفرت الى فقراءهم لا الى اغنياءهم
 وكذا الوقف على الرضي فهو على فقراءهم وعن الثاني او من يملك ما في اكلان المسلمين او خيرة قديمهم
 قديمهم لا يجوز ولونه اكلان فقراء المسلمين او خيرة قديمهم فقراء المسلمين في وفي الفتاوى لو وقف

في المختار وهو ما يشاء في الوقف افضل منه ان رأى ان كان يبيع في الوقف
 ان كان الوقف على ما يشاء لا على ما يشاء الكاتب في الوقف المذكور وغير المذكور في الوقف
 اعني كل ما يشاء في الوقف على ما يشاء لا على ما يشاء الكاتب في الوقف المذكور وغير المذكور في الوقف
 جاء رجل بصكر في خطه الاية الاحقة والحكام المشاهير بان وقف على كذا او وجد لوح خط
 قديم مطروك على باب خانوت او على باب مدرسة بان وقف على كذا او وقف لا يقبل ان الشرع قهر
 على البينة والاقارب والنكول وما اخرج في الوقف ان يكون باقيا على ممر الاعصار يجوز الشراة
 بالتسليم والخط ليس من هذه الخ لا قد يزداد بفعل ما حرر بالكتابة لم يزد له غير ذلك او جعل
 وقفاً ويكتب عليه ثم يبيع او يبيح او يهدى اليه من جسد حج فلا يبيح عليه ملكه باليس
 بحجة **نوع فيما يبيع الوقف عليه وما لا يبيع** وقف ما لا يبيح وقف ما لا يبيح وقف ما لا يبيح وقف ما لا يبيح
 اولها السقاية او حق القبر او لشرائه الا ان كان الفقهاء من المسلمين لا يبيح خلاف الوقف
 المساجد بحريان العادة بالثاني دون الاول وقف دار على فراق مكة ووقف قرية مودعة
 كانوا لا يحصون يجوز في الحيوة وبعد الممات لانه مودعة وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية
 لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا اصاب ميراثهم وان كان في الحيوة لا يجوز وقف ارضه على
 عارة حصا حق موقوفة لا يبيع لانه لا عرف فيه وقف على اولاده وعبيده فالوقف باطل في قول هلال
 وفي الفتاوى وقف على امهات اولاده فلا شيء لمن يزوج منه فان طلقها زوجها لا يعود حقها
 الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها ايضا قط من الوقف وذكر الحنفية قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس او على اهل بياد اهل بياد اذا انفق
 فعلى المسكين او الفقير او الرضي فالوقف باطل وذكر الحنفية في موضع آخر مسألة التبرع
 وقال الغلاة المسكين لا يملكه ولو وقف على فقير الفقير باطل وذكر هلال الوقف على الرضي
 والمنقطعين صحيح وقال الشافعي الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان عليه صحيح وقيل لانه
 الفقير غالبه فيهم قال شمس الاية فعلى هذا اذا وقف على طلبة كذا يجوز لانه الفقير غالبه فيهم فكان
 الاسم متبعا عن الحاجة والحاصل انه متى ذكر موقوفة وقف على الفقير والحاجة فالوقف صحيح يحصون
 ام لا قوله يحصون اشارة الى ان التابيد ليس بطر ومتى ذكر موقوفة بغير هذه الغنى والفقير ان يحصون
 صح بطريق التملك وان لا يحصون فهو باطل الا ان يكون في لفظ ما يدل على الحاجة كاليتامى فان كانوا
 يحصون فالاعتياد والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ونفرت الى فقراءهم لا الى اغنياءهم
 وكذا الوقف على الرضي فهو على فقراءهم وعن الثاني او من يملك ما في اكلان المسلمين او خيرة قديمهم
 قديمهم لا يجوز ولونه اكلان فقراء المسلمين او خيرة قديمهم فقراء المسلمين في وفي الفتاوى لو وقف

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

في الوقف على ما يشاء

2nd of 1st 2nd of 1st

في تاريخ جارية الوقف
وغيره

وہم ناخذ

[illegible]

في الخوس في نسخة وفي ارم
المعنى وقد متر احب

اما قوله **ثمن** ثالثه فذكرت الجوز مرثا جئت في هذه السكبة وان قال الغارس وقفها عليه فانما هو بكونه
 ولا يجوز له صرفه الى غيره ولا الى جارة نفسه وقد تقدم في فتاوى خوارزم ان الوقف وحل الوقف اعني
 الحجة ان احدث بان كان وقفا على المسجد احدثا الى حاربه والاخر الى امامه او مؤذنه والامام والمؤذن
 لا يستقر لقله المرسوم الى اكم الدين لا يعرف من فاضل وفي المعاصي والعامة الى الامام والمؤذن
 باستصواب اهل الصلاح من اهل الحجة ان كان الوقف متحدا لان عرض اوقف اجزاء وقفه وذلك حصل
 بما قلنا اما اذا اختلف الوقف واتحد الوقف واختلف الحجة بان بني مدسة ومسجد وعين الخ ووقفوا
 فنقل عليه احياء ما لا يبدل شرط الوقف وكذا اختلف الوقف للحجة يتبع شرط الوقف وقد علم بهذا التقدير
 افعال الفقهاء اجزاء الوقف ورعاية شرط الوقف لهذا هو الحاصل من الفتاوى **نوع في الفاظ جارية في**
الوقف في يد ارض اوقاها وقف او صدقة موقوفة ولم يزد جاز اقراره من وقف وقوله هذه
 الارض وقف او صدقة موقوفة وقوله ارضي هذه صدقة موقوفة وقف ابتداء كقول عدي مطلقا اقراره وقوله
 هذا العبد حق اقراره في الاشياء يراعى رابط الوقف فيه ارضي هذه صدقة موقوفة موقوفة حال حيوي وبعد
 غاتي او ارضي هذه صدقة موقوفة موقوفة حال حيوي وبعد غاتي او ارضي هذه صدقة موقوفة موقوفة او
 حصة موقوفة حال حيوي ويحيى صار وقفا جائزا لا راعا على الفقهاء عند الكل وان لم يقل حال حيوي وبعد
 غاتي فعلى الحجة ومن بين الامام ومما جئ به لوقا ارضي هذه صدقة موقوفة او صدقة موقوفة او حصة
 ولم يقل موقوفة فوقف على قول العامة من يميز الوقف وقال الخصاف واهل البصرة فانه لا يصير وقفا ولو قال
 ارضي هذه صدقة على المساكين يصير وقفا بالاجماع لانه جواز منطلق بالتأيد والتأيد قد يكون نصا
 وقد يكون دلالة والمساكين لا يخلو عنهم الارض الى يوم القيمة فيكون ذلك التأيد حكما ارضي او حاربه
 موقوفة او وقف ارضي او حاربه هذه عند الثاني يكونا وقفا وعند محمد وهلال لا وهذا اذا لم يبين
 انسانا فان عين وقال ووقفها على فلانة او ولديه فلهذا وهم يجهلون الجوز في الثاني بين هذا وبين
 ما اذا لم يبين انسانا والفرق انه اذا لم يبين فهو وقف على الفقراء واذا عين فتملك الوقف وهذا ان لم
 يقر به بالوقف لفظ الصدقة اما اذا قرئ بان قال ارضي او حاربه هذه صدقة موقوفة على فلانة او على
 اولاد فلانة جاز والقله لهم ما ادعوا اجابا بعد ان مات الفقراء لتبعية على الصدقة والصدقة معرفها
 ذكر فلانة لتخصيصها بها متولية سكن فيه رجله له اجر فالعامة على جواب اجر الكل على الال وعلية الفتوى
 ووقف على رجل ونسبه فترقه الرجل قال هلال يبطل الوقف وقال الانصارى لا يبطل الوقف ويبطل الرد قال
 لرجل تصدقت بها عليك على قول الثاني يتم بلا قول قال ارضي هذه موقوفة على وجه البتة وقال علي وجه الخبر
 او وجه الخبر والمتر يكون وقفا جائزا لان البتة والخبر هو الصدقة قال وقف من يدين الارض شيئا كانا
 باطلا لان الشيء يقع على القليل والكثير ولو بين ربما بين شيئا لا يحل وقفا عادة لئلا ياتي وقف ولم يزد

الوقف على نصيبات البغفة
لهذا والبناء لذلك

في الشرق بين الافراد
الانسان في هذه الجبال

نقص علی سیدی و قدر منزه علی

وعلى الفتوة

الحمد لله رب العالمين

10

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو يوسف ان ماله نقد فباطل لانه وقف الدراهم وان ضاعا جاز على الفقراء عادة وقبل الفتوى على انه لا يجوز بلا بيان الحرف وفي المسئلة دليل على ان وقف الدراهم يجوز وقد مر خلافه اقر بالوقف وسكت عن ذكر الحجة ثم ذكر ما بعد من القياس ان لا يقبل لانه مطلق محل على الفقراء فبيان بعده مرفعه عنهم وفي الاحتجاج بجواز لان العادة جرت بالاجمال وبذلك الحجة عند السؤال وان ذكر اولاً حجة ثم ذكر بعده ثانياً حجة اخرى لا يقبل لانه ابطال الحق الا قبل بعد التعليق اربعين بين رجلين نقد قابلا على المساكين او على وجه جوده البتة التي يجوز الوقف عليه وتعلقها اليه وحده جاز على قول محمد ايضا لانه لا شوبع وقت العقد ولا وقت القبض لانهما نقد فاحله وسلم الى المتولي حله ولو تصدق كل حصته متاعا وجعل كل حصته متوليا على حدة وسلمها اليه لم تجز للشوبع وقت العقد والقبض ايضا لما اشترط كل منهما الوقف بانزاه على حدة وكل من المتولين قبض نصفها شيئا فان قال كل متولي قبض حصتي مع حصته الاخر جاز لعدم الشوبع حال القبض وكذا ان وقف احداهما حصته ثم وقف الاخر لكن سلمها الى المنزل واحد لانه قد جد الشوبع حال العقد لم يجد حال القبض لانها سلمت الى المتولي حله وهو قبضها حله وكذا لو جعله التولية الى رجلين معا لانها كتولي واحد وان اختلف جهة الوقف وهلاكه قول محمد وعلى قول الثاني يجوز الوقف على كل حال لعدم منع الشوبع واشتراط القبض في بعضها وقوف بعضها ملكتي وبعضها ملكا رادوا قمت بعضها ليعملوها مقبولا ليس لهم ذلك لانه المقصود من التسمية التمييز ولا يحصل بهذه وان ارادوا قمت الكل جاز لا فادتها التمييز الوقف وغيره ذكر التبرجاني اربعين وقف عليها اسمها واجزا حدها حصته فالأجنبي عنها عند بعض المتأخرين قالوا لا لاهل بيت النبي عليه السلام ولم يخصوا بجوز ويقف الى اولاد السيدة النساء النبوية الزهراء فاطمة كرم الله وجهها وقف ضيعته على فقراء قرابته او قرابته وجعل آخره للمساكين جاز يخصون اولادها وان ارادوا ان ينفصل البعض فالمسئلة على وجه ان الوقف على فقراء قرابته او قرابته وهم يخصون او لا يخصون والاخر لا في وجه الاول للمعنى ان يجعل نصف الغلة الفقراء القرابة ونصفها الفقراء القرابة ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم وينفصل البعض عن البعض كما شاء لانه قصده المصلحة وفي المصلحة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني يعرف الغلة الى الذين ينفصل بعد دهم ليس له ان ينفصل البعض عن البعض لانه قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بالقرابة او لا يخصص الى الذين يخصون بعد دهم والذين لا يخصون سهم واحد لانه لا يخصهم لهم وصية ولمن لا يخص صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يخصون من شاء وينفصل البعض عن البعض في هذا السهم كما يشاء وهذا التعريف يتأى على قولها لان الفقراء اسم جنس وعلى قول محمد لا يتأى لان الفقراء عنده اسم جمع غائب فتعلم عن البلد انما لم يرجع وطلب وطيفته فان خرج مدينة سفيرا لم يطلب ما مضى وكذا اذا خرج واقام ثم خرج عنها وان اقام من ذلك الامر لا يترك منه كطلب القوت والرزق فهو عفو ايجل لغيره ان باخذ حجة ويتبني حجة ووطيفته على حالها ولو كانت غيبته مقدار شهر الى ثلثة اشهر فاذا اذن

كان فغيره أخذ حجرة في وطيفته وان كان في المصير ولا يتخلف للتعليم فان استعمل شي من الكتابة المتخافة
كما لعلوم الشرعية كحل الوظيفه وان عمل آخر لا يحل ويجوز ان يأخذ حجرة ووظيفته وقول عليه لم يجوز
ملازمه وقول محمد وعنده الثاني يجوز وقال الطحاوي وبعده يكون الفقراء ابداء وقف رصده على كل مؤخر في
او امام يؤتم في مسجد بعينه لم يجوز الامام اسماعيل ان يهد لانها قريبة وقت العمل الحق اذ الامام والمؤذن قد
يكون فنيا وان كانا فغيره لا يحل ايضا **والحيلة** ان يقول وقفته على كل مؤخر في فقير يكون في ملا المسجد
او هذه الحيلة فاذا خرب المسجد وخوى عن اهله فالغلة الى الفقراء فيجوز اما لو قال وقفته على كل مؤخر
فيقيد لا يجوز لانه مجهول وقف وقفا صحيحا على ساكني دار مختلفة كل يوم كذا ثم ان واحد من سكانها لا يست
مساكنه ويستعمل بالجراسة فان كان له مساكن ماوى فله من الوظيفة ما للساكن وكذا الوجه في النهار للطلب
المعاش ويستعمل بالجراسة لا يجوز من الوظيفة وان استعمل الليل بالجراسة والنهار بالتعليم ان كان يعطى اموال
من المختلفة واسماها بترجي ان يحل له اخذ الوظيفة وان استعمل على حق لا يتعدى المختلفة فله وظيفة له وان
الواقف ان يعطى السكان ولم يقل على طلبه العلم وموفاها ساكن لا يطلب العلم لاشي له لان المراد من المطبق في
العرف المقيده ومولات ساكن الطالب للعلم واذ اهدم رباط المختلفة وبني بناء جديد من كل وجه لا يكون
الا ولون اولى من غيرهم وان لم يبق ترتيبه الا في الا انه يذو ونقص فالاولون اولى ان كان عند
فارضى منه صدقة توقوفة فهذا باطل لان لم يجعل رصده وقفا الساعة ولو قال اذا قدم فلان او اذا
كملت فله نا فارضى صدقة يلزم وموعد زلة الميعاد والندى فاذا وجد الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض
ولا يكون وقفا ارضى هذه صدقة موقوفة ان شاء فله ان وقال فله ان شئت فهو باطل وقف البناء ابد
الارض لم يجوز هلاله ومو المصير وعمل ائمة خوارزم على حله في سياق وقف الاكسية الى الفقراء جائز
وبدفع الى الفقراء في الشتاء ثم نرددها الى المتولي بعد الشتاء وقفا لبيتها فمن كواره النخل يجوز ويجعل
نخل العسل وقفا لبيت كاتبة وقف الحرام بربها سائر جهاتها والحق وقف صحيفا وجعلها في المسجد
الحرام او في مسجد آخر وقفا مؤثرا لاهل ذلك المسجد ويجوز له وماترة الطريق والبناء السبل بقوله فيه
جاذ في قوله الامام الثاني وليس ان يرجع كافي لكل واحد من المسلمين في صدقة فيه وقف الكردار بدون الارض
لا يجوز كوقف البناء بله ارض وقلعة واذ كان اصل القرية وقفا على جهة القرية التي كانت البقعة
وقفا عليها يجوز بالاجزاء ويصير وقفا لبقية القرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى ائمة خوارزم ومن
شحة ووقفها ان عرسها على ارض ملوكة يجوز وقفها لبقية الارض وان بدوا اصلها لا يجوز وان كانت في
موقوفه ان وقفها على نخل الحجة جاز كافي البناء وان وقفها على جهة اخرى على الحلة في المذكور في وقف
البناء ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجابة من المسجد اشترى بقعة المسجد دار او حائطا لاجل المسجد
لم يرد ذلك خلفا فيه والصحيح انه يجوز لان المشتري بما لا المسجد لا يكون من اوقاف المسجد لانعدام شرط

ان

باب في الاشياء التي تملكها
في علة بعد زيارتها

فيه وذكر ابو الليث في الاستحسان يصير وقفاً ومذاقاً في حيزه وفيما يذكره
بالأجر ويقرب هذه القرينة قوية عامة فيما حوز من حيزه الى الأجر وفيما يذكره
الأجر لا يعود الى ملكه وان لم يعرف الواقف بتقديره فيقتدر بغيره الفقيه الى الحوض
قالوا لاجابة الى توسط الفقير ويجوز الصرف بامر الحاكم وقوله جازة او مفسداً او مفسداً
العلم الذي يقال له بالفارسية حوض من حيزه في حيزه في حيزه ولم يبق احداً قال القاضي خان فالتوا
يرد الى ورثته بل يجوز الى حيزه اقرب اليها وفي رواية يعود الى ورثته **نوع في العقود وقف**
دانه على الفقهاء ان يواجرها القيم لانه استغلا للوقف ولا بد للوقوف منه وبداء من عليتها بما في افضل
فالى الفقهاء ولا يسكن فيه بل يواجر ويثبت القيم لا تبطل الاجارة لانه الاجارة انما تبطل بموت المالك لان المالك
انتقل الى الوارث فلو لا البطلان جعل الاستحسان المنافع على ملكه غير الاجارة لانه الاجارة وهذا المعنى
منا وهذا لم تبطل بموت الوكيل وتبطل بموت المالك وكذلك تبطل بموت الوصي وتبطل بموت المصطفى وذكر
بعض المشايخ القياس والاستحسان في مسألة الوكيل بالاستحسان لانه لا تبطل الاجارة لان المالك
بالاستحسان ما لو كان البطلان اذا المنافع بها حكم الاعيان فيصير ملكاً له كانه ملكاً له فيكون للوكيل
حكم المالك ما لو كان الاجارة فيسكن حكم المالك لان المنافع انما يتولد من دارين للوكيل فكان عمل الوكيل في
العقد لا غير وان كان الواقف هو الآخر ومات في القياس تبطل وفي الاستحسان لانه اجاره الغير وعدم
الفقهاء وصار كوكيل والقيم اجاره مات والفاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم غدا قبل اعادة لا تبطل
لكونه بمنزلة الوكيل من الفقهاء ولو اجر الواقف القيم ومات الموقوف عليه لا تبطل الاجارة لانه لا يملك
الرقبة فلم يكن موته موت المالك غير ان الاجارة الواجب قبل موته يرد الى وارثه ولو اجر بعد موته لم يكن
بقى ولا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان اجتمع اليها بقدر عقود استغرقت فيكتب استاجر فلان
ابن فله ان كان له ثمن عقدة على سنة فيكون العقد الاول لان المال باجر والباقي لانه مضاف الى
اجر الوقف اكثر من عام داراً او اعياناً خالصة لشرط الواقف لانه وان كانت اجارته اكثر من عام داراً
وانفع للوقف للزوم رعاية شرط الواقف وان استثنى الواقف وقال الا اذا كانت الاجارة اكثر من عام
انفع للوقوف جاز اذا كان انفع للفقراء وان لم يشترط ذلك في المصدر القوي في الضياع بالجواز الى الملك
الا اذا كانت المصلحة عدم الجواز وفي الدور بعام الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في اكثر من عام وهذا
امر مختلف باختلاف الازمنة والمكان وقال القاضي ابو علي لا ينبغي ان يواجر اكثر من ثلثه فان فعل جاز
وصحى وعلى هذا لا يخفى الى الحيلة التي ذكرناها في الاجارة انما والفقهاء ابو جعفر اختار ان لا يواجر
الدور اكثر من عام والارض التي تزرع في كل عام اكثر من ثلثها وتزرع في كل عامين او ثلاث اودع ان
او تزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستوعب الزراعة كلها مثلاً في كل اربع او خمس شتر في العقود ذلك القدر

في الاجارة لا تبطل بموت
القيم بل بموت المالك

في ما يصرف الفقهاء من الوقف
عليهم وعدم جواز الاجارة
الموقوف في الوقف وقدره الاجارة

كل عقدة
فيما جازة العقدة في الوقف
منه الجازة بالاجارة

سكان

الفتوى

والاكتفاء

الطويل

من المدة المستقرة للملك في العادة لانه لو اجرها عاماً او عامين يزرع المستاجر كل ما في تلك المدة و
يصير الارض خراباً لا يستاجر بعدها الى مدة فتصغر الوقف وكان الامام ابو جعفر الكبير يجيز اجارة
ضليعة لله لانه اعلم لانه المزارع في العادة لا يرغب في اقل منه وفي الدور سنة لانه من رآه يشرقه
صواباً ولا مالاً لغيره من وزايم ومال الوقف ما في ضايعة لعدم الطالب لهم بطنه الراي يفرق الدار
لكا ويشهد بالملك اذا اذاعه ولا مصلحة للوقوف امر يدعي ويؤكد الى حد الضيق والقيمة اجاز
ثلث سنين في الضياع والدور وغيره في دابة موقوفة بيت وقف لا يستاجر بشئ لقلة الاجارة طويلة
ان كان له مسكن في الطريق الا ان لا يواجر بالطويلة والا يواجر اجازة من الوقف لله لانه عوام باجر المثل ثم
زاد الاجرة الثمانية ان زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا يفرق وفي رواية شرح الطحاوي
ولكن يجب ما مضى الى وقت الفسخ المستحق بطل وان كانت الارض كاله لا يمكن منها بان كان فيها زرع ثم
يجب المستحق الى وقت الزيادة بعد حاجب اجازة المثل وان زاد من يزارع مع المستاجر اجرة الاجرة تعنى لا يبعد
الزيادة ولذلك قيلت بالزيادة عند الحول وذلك في المحيط ما يتولد هذا العقد اجر الموقوف خام الوقف باجره
فاد احر فيه ليس للموقوف ان ينقص الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل او بزيادة يتعاقب الناس
فيها لان الزيادة على اجازة المثل تمنعت بنى على الوقف ثم ابي صاحب البناء ان يستاجر الارض باجر المثل
ولو زرع بناية يستاجر باجر المثل بوضع البناء وان كان لا يستاجر احد بالكر من ذلك بناية
الرابع في المسجد وما ينصل به ارض وقف على مسجد ومجناه ارض فاردوا الى شئ من
الارض بالمسجد جاز ولكن يرفعون الاصل الحاكم ليدان لهم في ذلك وكذا مستغل الوقف كالدار
والحانوت او حجب المسجد ولو كان حجب المسجد ارض رجل ومضاق باهله يؤخذ ارضه بالقيمة كرها
مسجد مضاق باهله ومجناه طابق العامة لا باس بان يلحق بالمسجد من طريق العامة وذكر القاضي انه انما
يلحق بالمسجد اذا كان لا يفرق العامة اما اذا افرق العامة فله يلحق به اصل المسجد اذا ارادوا ان يجعلوا
المسجد رعية او رعية مسجد او يحولوا الباب او يحرقوا باباً لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى اتم
اكثر المصلحة المصلحة المصلحة حكم المسجد حتى يحتجب فيه ما يحتجب في المسجد كذا اخذ
الفقيه ابو الليث وفيه اختله في المشايخ واختار ان حكمه حكم المسجد جواز الاقتداء وان انفصل
الصفوف وفيما عداه فله وفقاً بالناس ارادوا انقص المسجد وبنائه اكثر من الاول ان لم يكن الباني
من اصل المحلة ليس له ذلك وان كان من اهل المحلة لهم ذلك ولهم ايضا ان يقرشوا المسجد بالاجر
والصغير ويعلقوا القنديل لكن من مال انفسهم لانه مال المسجد لا باجره كما وكذا ان يضعوا فيه حجاب
الماء للشراب والوضوء اذ لم يفرق المسجد بان وقف فالباني اولى وكذا في نصب الامام والمؤذن
وولدا الباني وعشيرته من بعده اولى من غيرهم بنى مسجد المحلة فزارعه بعض اصل المحلة في العمارة

مضمون

في مال الوقف
مال ضايع

المنفعة

الى هذا الغرض

في الزيادة على المستحق الاجر

فيما جازة العقدة في الوقف
منه الجازة بالاجارة

في ارض المسجد
وسكنه وسكنه

والختار

فيما جازة العقدة في الوقف
منه الجازة بالاجارة

فيما جازة العقدة في الوقف
منه الجازة بالاجارة

مطل

فالباني اول مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن في محل الحلة كان اختيار اهل الحلة اول
من الذي اختاره الباني فاختاره اهل الحلة اول لان مؤذنه ونفقه عاين اليهم وان كانا سواء فخطب
الباني اولي مسجد بمسجد ما نرا كسرا حايط المسجد من يدفع الامر الى الحاكم حتى ياخذ اهل المسجد
فاذا لم يفلحوا وانهم المسجد فبعض الحاكم فتمت المندم لانهم بعد التقدّم صاروا متلفين ما انهم بفكر
الاصلاح مسجد حايط مؤذنه يجوز ان يتخذ حايط المسجد فبعض من مال الوقف ان كان الوقف
على مصالح المسجد وان على عانة المسجد لا يجوز وقال الامام طهيز الدين الوقف على عانة المسجد
المسجد سواء باب المسجد على مقتضى الوجه يثبت المظروف على بابه ويقرر باهل المسجد ان يجعلوا
على بابه ظلمة من مال الوقف اذا لم يقرب العامة اعني المائة وكلفهم ان يشتري من مال المسجد شيئا
يقصد به حل السلك لکنس اللبس وتطهير سطح المسجد وليس له ان يشتري من مال المسجد جنازة وان
شرط العاقف لانه ليس من مصالح المسجد وان اشتري من مال بناء المائة من مال المسجد لانه ليعم
الدعاء الى الصلوة واقاسموا الارض والحصير والحطب من مال الوقف ان قاله العاقف يفعل
ذلك بحسب ابداءه وان كان جعله لعانة المسجد ليس له ذلك وان لم يقرب شرط العاقف ينظر الى ما قبله
ان كانوا يشترون منه ذلك والا فلا قال جعلت محرف لدهن سراج المسجد صارت وقفا اذا اكلها
الى المتولي وليس للمتولي ان يعرف غلتها الا الى دهن سراج المسجد وفي الصغيرى انفق المتولي على
قناديل المسجد من مال المسجد جاز وجوز ترك سراج المسجد فيه من المغرب الى العشاء الاكل الليل
الا اذا جرت العادة بذلك كسجد سجدنا عليه الصلوة والسلام والتدريس سراجا اذا وضعت الى
ثلث الليل للصلاة او غيرها لا باس بسجد له اوقاف مختلفة لا باس بالمقيم خلط غلتها وان حركت
حانوت منها لا باس بعادته من غلة حانوت آخر اذ اوقاف اول المتولي مسجد دفع الى الامام ولو كان
ما لم يكن مستغلات الوقف لا يجوز ويكره لها ان يسكنها في ذلك المنزلة وليس للمتولي ان يحمل سراج مسجد
الى بيته وله ان يحمل من بيته الى المسجد قيمه اذ جعله في الوقف ليرجع في غلته جاز كالوصي ينفق
على البتيم من ماله ليرجع في التركة ذلك والا حوطا لا يبيع المخرج من غير ان يشتري منه ولا يخله في
الوقف بني المتولي من مال الوقف في عمنه الوقف او من مال نفسه للوقف او لم يذكر شيئا كان وقفا كالحل
الاجنبي وان استدانته بناء نفسه كان ملكا له وان متوليا لوجه الى الوقف جنازة او خلج وليس ما يدفع
اليه لا يملك القيمة الاستدانة الا اذا كان الوقف شرط جواز الاستدانة على الوقف فان لم يجد بذاتها
لم يشتريه الوقف استدانة على الوقف باذنها الحاكم واقراضه ما فصل من غلة الوقف يترجي ان يجوز
اذا كان اجود للوقف اما الانفاق على نفسه لمؤذنه اذا احتاج اليه لوقف فله ويجوز عنه كل
الاقتراض فان فعل ذلك ثم رده الى الوقف يكره ولو خلط دراهمه بدراهمه فله ان يتفق على الوقف

في ما يجوز من ماله
المسجد وما لا يجوز

ومسجد بيت
المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

فانه او يرفع الامر الى الحاكم او يدفعه الى الحاكم فيردّه عليه في يد ارض وما للفقراء افضل الما عن الارض لا
الا جاز بل يرسد في النهر ليصل الى الفقراء وليس المتولي ان يتفق الى غيره السلطان فوقف امر مسجد الى عالم له
المتولي ولو فوقف التولية الى غيره عند الموت بالوصية يجوز دفع الوقف وقسمه لا يجوز القيمة استجابة
بدرهم ودانتي واجز مثله درهم فمضى كل ما اعطاه **نوع آخر** خربت القرية والمسجد ولا يصلح فيه
احد عند الثاني هو مسجد ابد الا انه كونه مسجد الا يتوقف في الايراد على الصلوة عنده وكذا في البقاء
ان لم يعرف بانيه واتخذ اهل الحلة مسجد آخر لهم ان يتفقوا بئنه ويقضيه في المسجد الآخر لان
له الباني ويعود الى ملكه الباني وكذا علق قذيله اوسط بوارى لم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى ملكه
الوارث وعند الثاني لا يعود الى المسجد ويجوز ان يشتري آخر او يبيعها القيمة لاجل المسجد وقال محمد بن فرس
حسين الجهاد عليه ولا يجزى فيه امر الحاكم وعن الحلواني في المسجد او الحوض اذا خرب وتفرق الناس
يقرب الى حوض ومسجد آخر واقاف بيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز وان باع القاضي وان باع بعضه
لاصلاح باقية طرابطه جاز وعن الحلواني يجوز ان يبيع ويشتري بئنه آخر ويجوز ذلك للمالك والمتولي
وان لم يقطع النفع عنه ولكن يوجد بئنه ما لو خرب المسجد لا يبيع وعن محمد ضعفت الموقوفة
عن الاستغلال والقيمة بئنه ارضا اخرى الكدر بئنه له البيع وسرا ما هو اكثر منه بئنا وفي
القفاوي قيمه خافي من السلطان او من الوارث على الوقف له ان يبيع ويتصدق بئنه قال الصدوق
الفتوى على انه لا يجوز الوقف انهم الوقف وليس له من الغلة ما يعاد بئنا دفع النفع الى الواقف او
وارثه احترق حانوت الوقف والسوق وصار حال لا يتنفع بطل كونه وقفا وعاد الى الواقف او
وارثه وكذا حوض القرية او الحلة خرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه اهل الحلة ولا كان لا يبيع وان
كان لا يبيع واقفه فلو كان للقطعة يتصدق به على فقير لم يشتري منه ويتنفع به حيس المسجد اخرج
ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا باس بطرحه والانتفاع به ولو رجع انسان ما حطبت المسجد وجعله
قطعا قطعاً يبيع بوارى المسجد خلق واستغنى عنه ان الباسط جثا فله وان الاوارث له يجوز ان
يدفع الى فقير او يبيع ويستعان بئنه سراد بوارى آخر وكذا ان كان الباسط جثا يبيع ان يفعل
ذلك باذنه قال الصدوق ان كان المالك ميتا لا يفعل ذلك الا بامر الحاكم ايضا يبيع الكعبة خلق لا يجوز
اخذة وبيعها ويستعان بئنه احد الكعبة وما يحمل الحاج هدية من لبوس الكعبة فالاحياط لا يدفع
الى فقير لم يشتريه منه ويسمكه بعد ذلك بئنه كاعنه ولو شرط الواقف في الوقف ان يبيع الى امام
المسجد كراخرف اليه ان فقيرا وان غنيا لا وكذا الوقف على المؤذنين والفقراء امام المسجد دفع
الغلة ودينه قبل معنى السنة لا يستد منه غلة بعض السنة والعبادة لوقت الحصاد فان كان يوم
في المسجد وقت الحصاد يستحقه وصار كالجزية وموجب الحاكم في خلل السنة وكذا حكم الطلبة في المدارس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

في ما يجوز من ماله
مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

مسجد بيت المقدس

لا يجوز للقيم ان يفيق فناء المسجد الحرام والجماعة بناء الحانوت فيه والموقوف في المسجد يكون للموقوف
 وما من من هذا المسجد على سبط النهر يكون للغائب على التفاضيل السابق والمتوقى لواقية فاستاجر
 الكاتب لحسابه لا يجوز له اعطاء الاجرة من مال الوقف ولو استاجر كسب المسجد وتحتج داخله في مال المسجد
 يجوز قيم الوقف ان يشرى بملكه المسجد بله اذ الحكم عليه لا يسمع في الوقف **الخامس في الوقف على**
الأولاد أو نفي أو إقرار بآية قوله أرضي صدقة موقوفة على نفسي بالكل وكل على أن غلبتها يفتق
 عليه ويجاز ما عاش جاز الوقف والميراث فاذا انقرضوا ينفق إلى المساكين وأن لم يخرج من يده وفي الوقف
 ماله أرض صدقة موقوفة على أن غلبها إلى ما عشت لا يجوز أرض صدقة موقوفة على اولادى الذكور والآن
 على السوابد ويعرف إلى ولد عليه إلا أن يقول على الذكور في لا يدخل الإناث وما دام من ولد الصليب يعرف له
 فاذا انقرضوا إلى الفقر إلى الولد وان لم يكن له يوم الوقف ولد صليبي ولد لا ابن يعرف إليه ولا
 يشاركه من دون من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ ههنا في ذكر الخصا ومن محمد
 أنه يدخل فيه ولد البنت أيضا والصحيح في ظاهر الرواية لأنه من ذى الارحام قال أرضي صدقة موقوفة على
 ولدي وولدي ولم يرد عليه يدخل فيه ولد الصليبي وولد ولد بنت كور في الغلة ولا يتقدم ولد
 الصليب لأنه سقى بينهما في الذكر وقال محمد لا يدخل فيه ولد البنت أيضا وقال أرضي صدقة موقوفة
 على ولدي وولدي الذكر قال ماله لا يدخل فيه الذكر من ولد البنين والبنات قال على الرازي
 إذا وقف على ولده وولد ولد يدخل فيه الذكر والإناث من ولده فاذا انقرضوا فهو على ما كان من ولده والواقف
 دون ولد بنت الوقف ولو على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك كله يدخل ولد الابن وولد البنت و
 الصحيح ما قاله الهلال لأن اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات قال في السبائك قال
 على اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين والبنات لأن ولد الولد من ولد ولد وبنت ولد من ولد
 ابن بنته ولد حقيقته محله قال وقال على ولي فانه ولد بنت لم يدخل في الرواية الظاهري لأن اسم
 الولد يتناول الصليبي ودخول ولد الابن لا ينسب إليه عرفا وعقدا ولد الولد يتناول ولد البنت
 عند اصحابنا وحاله انه اذا قال وقف على ولدي وولد ولد يدخل الذكر من ولد البنين والبنات
 قال وقف على ولي وأخيه المساكين عرفا إلى ولده وولد ولد فاذا ماتوا ولم يبق منهم أحد
 وجد البطن الثالث يعرف إلى الفقراء إلى البطن الثالث وأن نفق على البطن الثالث أيضا بان قال على ولي
 وولد ولي يعرف إلى الفقراء وان سقطوا واجبا وخامسا إلى غير النهاية ولا يعرف إلى الفقراء ويمكن ذكره
 محله انه ان ذكر البطن الثالث يكون الوقف عليهم وعلى كل من سقط منهم الاقرب والابعد سواء الا انه يذكر
 في الاقرب ان يقول على ولي ثم بعد ذلك على ولدي او يقول بطن بعد بطن فيبدأ بما بدأ به لوقف لانه
 لما ذكر البطن الثالث تعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير الانتساب موجود في القريب والبعيد كخلاص

في حال من مرس في المسجد
 في استجر الموقوف كان عليه
 أو فادما وقدم في الأجار

الغلة

في ان اولاد البنات لا يدخلون
 في الوقف على الاولاد

البنت في

ولده

في وقف على اولاد
 ويسمى امره الفقراء

وقفه

فلا تفسد
 مصلحة
 فانه

البطن الثاني لانه بالواسطة وقف ضيقة على ولديه وقال من صدقة موقوفة عليه ما ومن هذا على اولادها
 ما تناسلوا واذا انقرض أحد الأولاد عن ولد يعرف نصف الغلة إلى الولد الباقي ونصفها إلى الفقراء فاذا
 مات الولد الآخر يعرف جميع الغلة إلى اولاد اولاد الواقف لأن الوقف بالنواقل بعد انقراض الاولاد فاذا
 احدهما يعرف النصف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد وكذا القاض وقف على اولاده وجعل آخره للفقراء فمات
 بعضهم يعرف الوقف إلى الباقي فاذا ماتوا يعرف إلى الفقراء لا إلى ولد ولد ولد ووقف على اولادهم وسماهم
 فله في وفاته لا جعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فانه يعرف نصف الغلة إلى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لأن
 هناك وقف على اولاد وجعل واحد منهم اولاده باقي وهذا على كل واحد جعل آخره للفقراء فاذا مات واحد
 منهم كان حصته للفقراء وقف ضيقة على ولد ولديه ولا صليبي يعرف إلى ولد الابن ثم حدث بعده ولد
 الصليب يعرف إلى الصليبي الحادث وينظر في كل عام إلى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سوى ما حدث
 بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ومما قول الهلال وبه أخذ ههنا في كل من كان له ولد يدخل
 الموجود يوم الوقف وقوله أرضي على ولد يثبت له بعد الوقف وفيه وقف على الفقراء ان لم يثبت
 ولد فاذا حدث له الولد بعد خروج الغلة ان ولد لاقبل من نصف عام ياخذ حصة الغلة وان جاءت به لاكثر
 من نصف عام فله حظه في هذه الغلة وقف على اولاد واولاد اولاد يعرف إلى اولاده واولاد اولاده
 ابد ما تناسلوا ولا يعرف إلى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وأن سئل اسم الاولاد يتناول الكل كله
 اسم الولد فانه يشترط ذكره في بطون حتى يعرف إلى النواقل ما تناسلوا وقف على امراته واولاده
 ثم ماتت المرأة لا يعرف حصتها إلى ولدها الا اذا نفق وقاله مات يعرف إلى ولد يعرف حصتها إلى
 جميع الاولاد وقف على ولده وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم يعرف إلى الباقي من الاولاد فان
 ماتوا إلى الفقراء وقف على بني فله في ولد بنته وبنات قال ههنا فيهم فيه سواء وظن الامام انه لم يملك
 قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا ما يقع في بني ابي منصور فيصح ان يقال هذه المرأة ما تميم
 ولو قال على بني ولديه بنته وبناته فالحق للفقراء وكذا لو قال على بني ولديه بنته فالحق للفقراء
 ولا شيء للبنين ولو قال على فله في ولد ولد ولد ابد ما تناسلوا ولم يقل بطن بعد بطن ولم يقل كما
 أحد كان حصته لولده من ماله الغلة قال في كل من مات بطن وقف لصلبه وتركه لأم مات فالحق بينهم على عدد القوم
 وولدهم وان سقطوا وعلى الذي مات من ولد الصليب فما اصاب لميت من الغلة كان لولده ونصيبه
 الميت الذي جعل له الوقف سهم واليه ولو قال على ولي وولد ولي وسلمهم واولادهم ما
 ابد على ان يبدوا في ذكر البطن الاعلى منهم ثم بالمطين الذي يليهم إلى آخره بطن بعد بطن وكلما حدث موت
 على احد منهم وترك ولد كان حصته من الغلة لولده وولد ولد وسلمهم ابد ما تناسلوا

مات

وبه أخذ

في استحقاق الولد اخوات غلة
 الوقف وان مدهت الولد
 بعه الوقف عليه

اما فيما يخصه

تناسلوا

وَاللَّاحِظُ
يُؤْتِي قُلُوبَ الْغَافِلِينَ
وَقَدْ رَأَيْتُ
وَقَدْ رَأَيْتُ الْمَرِيضَ وَجَدْتُ فَلَاحُظًا
لِلْأَوَانِ وَجَدْتُ فَلَاحُظًا مِنْ أَفْطَلِ
نُصْفُ م
الْفَرْقِ

بعضها ٢

في حق الواقف وقف
بين باب

والأولاد والأولاد يرثون
تحت اسم النسل

أن القسم في حق الواقف
هو أن يكون له ربح من الوقف
مهرج أو أيل الكسوي

وقف على
قربة

وعلمه الفتوى

نوا الواقف بعضه
من علقته بل غيره

رَتَام

واما قول الامام الثاني وان مئة ذكر الشرط لكي لا ينطبق بدون الشرط وان احتاج ولله قال انما
يعطى ولله منه اذ لم يكن الوقف في الموضع وكان في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت ثم الى حوالى
الوقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل معة اثم اقرب الى الواقف مورا ومنه لا يفترق يعطى اقل من ما يتي درهم
ولا يفترق اليه كل الغلة وان صرف اليه الكل لا يفترق في كل الزمان اما اذا وقف على فقراء قرابة لم صرف كل الغلة
اليهم وان كان حصته ادرهم اكثر من ما يتي درهم وقف وشرط ان يعطى كل واحد من فقرائه قرابة وقال
في آخره يعطى المتوفى في ذلك برائة فللمتوفى ان يفضل بعضهم على بعض وقف على فقراء قرابة المقيمين
خوارزم فانتقلوا الى بلاد آخر ان كانوا مقيمين لا ينقطع وليفترق وان لا ينقطع ينقطع ثم ان بقي
منهاكل منهم حد يعرف الكل اليه وان لم يكن صرف الكل الى الفقراء فلو رجعوا الى خوارزم ثانيا يبعد عنهم
وقال في الفتاوى لا ينقطع حد من مطلقا وقف على جيرانه في القياس يعرف الى الخلاص وفي الاحكام
يعرف الى من يحكمه واما من سجد المحلة وسوى فيه الساكن والمكدر وان المالك غير اهل السكن يعرف الى الساكن
ويتغير المكانة وقت ادمار الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء لا المذنبات وامهات الاولاد
والعبيد والمديون الذي حبس في محلة يدين وقف على فقراء قرابة فجاء رجل واقى ائمة من اقرباء
الواقف وهو فقير كلف ان يدر من على الفقر وان من اقارب الواقف وان لا احد يحجب عليه نفقته وينفق
عليه والفقر وان كان احد اصلياً ولا حاجة في منة الى اثباته لثبوت نظام الحال لكنه ظاهري والنظام يكتفي
للدفع للاستحقاق والمقام مقام الاستحقاق واقار شرط عدم من ينفق عليه لانه بالاتفاق عليه بعد
غنى في باب الوقف وانما شرط عدم لانه لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الادوار عليه فيكون فقيرا
فاذا ابر من على كذا ما ذكرنا ادخله المالك من المقتصر قال هله ولا يدخله ايضا بعد هذا حتى يشاء هله في السر
وان سئل في السر فلا يدخل ايضا حتى يتغير بانه ما ذكرنا وما ذكرنا حتى ينفق عليه لانه الوقف
على مدين العبد من العبد بطريق الحقيقة غير ملك فادبر من على ما ذكرنا واخبر عدلان بغناه فما
اول ولا يجهل مصرفه لان المدين على الغناء يعلم بالاعمال الاخر والله مثبت قال طلال والخبر من هذا الباب
والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال لا انا لا أعلم اذ ايجب نفقته عليه كفاية ولا
تحتاج ان يقول لا باطنه ليس له احد ينفق عليه كما في الميراث واذا اراد الرجل اثبات قرابة ولله اذ فقير
له ذلك ان كان صغيرا لان عليه ولاية كلف الكبار فانهم يشيرون فقرهم بانفسهم ووصى الابن مثلا
كالاب وان لم يكونا ولهم اتم او غير قلة اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان في حجرهما استحقا لانه
تحقق فغاله فاستحق له الهبة لهم لكن بينهما فرق فانه الا تم قبل هبة الصغير فان كان الا حيا
ولانثت قرابة وفقره لولا ان حيا لانه لو انتزعت الهبة الى الاب لغابت الهبة ولا يفوت القرابة
بالانقطاع فاذا بر من على القرابة او الفقير استحق الغلة الخاصة ثم ان كان الام والعم يحق يومين

في حوالى فضل المتوفى
يعطى من على بعض

في زينة سكنة وقف
او من الغلة

في كذا الظاهر للدفعة الاستحقاق
وقد تكرر الدعوى والاحتجاج

لاورال

المراجع

في البرهان على الوقف والنفق
وقد تكرر في النقط ايضا

في الوقف على فقراء القرابة

الغلة عندهم توضع وينفقان عليه والا توضع في يد عدل ينفق عليه وفي الوقف على فقراء القرابة
دفع البعض ان الاخذ غنى واداد ان يحلف على انه ليس غني ان ادعى انه لا مال يصير به غنيا ان يحلف
المتوفى لانه ادعى امره الواقف يلزم فاذا انكر حلف ولورحم ان المتوفى يعلم غناه ومع ذلك قيل اليه
ليس له ان يحلف المتوفى لانه لو اقر به لا يلزم شي فاذا انكر لا يحلف لا على العلم ولا على البتات واذا
برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء به حكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على القرية الفقير
لا يحتاج الى اعادة البينة لانه كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابة
من الواقف وحكم به ثم جاء يطلب وقف اخيهما الواقف لا يوجب على اقرابه لا يحتاج الى اعادة البينة
لانه اذا كان قريب احد الاخيرين كان قريب الاخر ضرورة وكذا لو جاء احدهما المقتضى لا يوجب لثبوت
ضرورة لما قلنا وكذا لو برهن على القرابة عند حاكم ثم جاء حاكم آخر طالبت المدة لا بد من اعادة
البينة على الفقر لانه الانسان لا يبقى على حالة واحدة زمانا طويلا في الظاهر وانما يتغير الفقر في كل
عام عند حروث الغلة فلو حكم بفقره ثم جاء يطلب الغلة ومن غنى وزعم ان غناه حدث بعد خروج الغلة
والشركة قبل حدوثها في القياس القول له لانه حادث في حال الاقرب وفي الاستحسان القول
للمشركاء ويجعل الحال حكما على الماضي كافي جريانه ماء الطاحونة وانقطاعه الاحارة وان لم يكن حكم
بفقره فجاء يطلبها وادعى غنى وزعم الغناء بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا فان جاء
طالب الغلة وهو فقير وقال الشركاء انه غني لهم ان يحلفوا بانه ما ادعى غنى عن الدخول في هذا الوقف
مع فقرائهم وعنه اخذ شي من غلته واذا برهن على فقره بعد حروث الغلة لم يدخله تلك الغلة في
دخول الغلة الثابتة الا ان يوقفوا فقره وكان الموقف قبل حروث الغلة فيستحق الغلة ايضا وفي
الوقف على القرية يقيم الغلة على رؤس الصغير والكبير والذكر والانثى والغنى والفقر سواء
الكل في الاسم فان ادعى احدانه من القرابة ان الواقف في مخرج الغلة لانه الوقف والغلة في يده والمخرج
يدعى عليه حقا وان مات فخصم الوصي الذي الوقف في يده وان له وصيانا فادعى على احد ما جازد
لا يكون الوارث ولا ارباب الوقف حقا كما هو صريح لانه لا ملك لهم غير الانتفاع فان برهن على المتوفى
بانه قريب لواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لا يوجب اولاد اولاد ولا يقبل على
الاخوة المطلقة وكذا التوبة فان قالوا لا نفق له وارثا اخر اعطاه فان لم يقولوا ذلك تاتي زمانا ثم
يرفع اليه وياخذ كفيلا عند حاكم في الميراث فان برهن على انه حاكم بلذكر حاكم بانه قريب الواقف قال
سلول يسأل عن الحاكم عن القرابة التي حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف اعطاه والا لو ان
غاب او مات الشهود قبل تغيير يسأل المندس فان ذكر قرابة يستحق بها اعطاه والا لو لا يكون
نقصا انقصاء الحاكم الاول لانه حكم بانه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم باعطاء شيء من

في زينة سكنة وقف
او من الغلة

لا يحتاج الى اعادة بینه
ما اذا برهن على فقره عند
حاكم ثم جاء حاكم آخر

في زينة سكنة وقف
او من الغلة

الغلة او بانه من الموقوف عليه بمقتضى ما عليه ايضا ويجعل حكم الاول على الصحة كما في الاول وذكر
الحفاظ هذه المسئلة الى اخره ويجعل حكم الصحة مطلقا ولم يذكر سوال الشهود والى ذلك قال الفقهاء
ابو جعفر عندي لا يحكم له بالغلة وليس كالارث لانه من ثبوت صحة بها الارث على كل حال و
القرابة فقد يتحقق بها وقد لا يتحقق بها برهن على انه قريب الواقف وحكم له به ثم جاء آخر ولم يذكر
على المقتضى الاول انه قريب الواقف ايضا القياس ان كان في يد الاول شيء من الغلة فهو ضم الماني قدّم الى
الحاكم الاول او الى غيره به اخذ جلال والقياس انه اذا قدّم الى الحاكم الاول يكون خصما وان قدّم الى
حاكم آخر لا كما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة كما في الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو ضم قدّم الى
آخر والى الاول لانه يدعى عليه شيئا كما في يده وان لم يكن في يده شيء او قدّم الى آخر لا يجعله خصما وقدّم
ملائي بينه والوقف وقال الموصي له شريك الورثة فاذا قدّم الى حاكم علم بكونه شريكا تقدم الوارث و
الموقوف عليه ليس بباث عن الواقف فلم يزل لا يكون خصما **السابع في الدعوى والشهادة**
لصاحب الاوقاف اذا اولاه السلطان ان ينظره امور الواقف ويحكم باليمين والنكول ان عرف نصا
او دلالة توليته اياه لانه كما قلنا في المتن والوقف ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا يسمع وانما يسمع
المتولي وقيل يسمع والفقهاء على الاول والحق في مسائل الى ان الدعوى من الموقوف عليه صحيحة
منها ارض في يد غاصبة تدعى بعض المصارف ان فلا فلا وقفها علينا ومات ويؤيدكها يقضي بالملك لا بالوقف
خليل وقال لانه يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعلل بان الدعوى لا تنجح لعدم ولاية الدعوى ومنها قوم
ادعوا ارضا بانها وقف فلا يعللنا لا يسمع لان الانسان يقف ما لا يملك ولم يعلل لعدم صحة الدعوى و
كذا الوصية بانها وقف واستشهدنا انه وقف هذه الارض وقفنا وصحها وكان في يده حتى مات لا يقبل الوفاق
مع ما ذكرنا وكان ما قلنا يقبل ويقضي لهم بكونه وقفا وينزع من يد الغاصب وهذا امر في صحة دعوى
المصرف ولولا ذلك لكانت الشهادة بلا دعوى وانما لا يقبل في حقوق العباد ادعى ارضا بعد بيعها ارضا
وقف او وقف عليه لا يقبل ولا يخلف للشناقص ولو برهن على انها وقف يقبل لا يسمع الدعوى بالارث
البرهان يقبل عليه بله دعوى كسبها على حق الامّة في المختار وكذا لو ادعى البايع انها وقف على
مستور كذا وبرهن يقبل ويقضي اليه ومن اخذ وقيل لا يكون البايع متناقضا والاول اصح ولو لم يقبل
وقف على كذا لا يقبل اختار النسفي ودعوى المتولي ايضا يسمع وان لم يكن له متولي فذهب السلطان
متوليا يدعيه فخصمه ويثبت الوقفية ويسترد مسترد في يده ارض وقفها وعصمها عنه غاصب
يبيع دعوى الواقف انما لعدم صحة الوقف على قول الامام او لعدم التسليم على قول محمد دلالة الواقف
اخذ بالمصرف والولاية من غيره عند الثاني ادعى عليه كرها في يده فزعم ذواير انه وقف على كذا وليس له يدعي
على مدعيه واراد حليفه ان اراد ان ياخذ الكرم عند النكول ليس له ذلك وان اراد اخذ قيمته لم يكن له ذلك بل

في ان من يكون القريب
ضمما وجه فانه كغيره

مسئلة الوصية

والوقف عليه ليسوا بشركاء والحق
لا يرد على الاول شيئا وانما يدعي
على الواقف ان يقر به

نوشته رايه

في الدعوى
وقف

مسئلة الشهادة
مسئلة الشهادة

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

الحاضر فيصير وفي يد الغائب اخرى ادعى على الحاضر متوليا انها وقف رجل واحد على كذا وقف رجل واحد على كذا ولا انها
وقف رجل واحد على كذا وقفوا واحدا وكانا ملكا فعفى على الحاضر والغائب بوقفتهما وان قالوا وقفهما وقفا
متفرقا يقضي على الحاضر فقط وفي المسئلة نوع اشكال لان هذه المسئلة الحقت بمسئلة آخر الورثة وقدّم
انما يقضي اذا كان العبد في يد الوارث الذي اخبر فانه نقض ابو الليث ان ارض الورثة انما يجعل خصما على
لوا المركة في يده فان اخبر وارثا ليس له يد لا يبيع الدعوى عليه ولا القضا فعلى هذا انما يلزم ان
يقضي على الحاضر لا غير الوارثين جميعا ادعى دارا على ذي اليد انما ملكه باصلها وبنازلها فزعم المتكلم
عليه انها وقف على كذا وبرهن عليه فحكم له بها فزعم المتكلم ان اصلها وقف على كذا وبنازلها بطل
والحكم قال صاحب الخط يطعن ان يسأل المدعي ان هذا الوقف منك ام من غيرك ان قال من جنتي
بطل القضاء وان قال من جنتي غيري لا يبطل القضاء وقف في محبة صنعة فعات في ادخل واحد ادعى انها
له فاقربه بعض الورثة او استخلف فكل لا يصدق الوارث على ابطال هذا الوقف وبعض هذا الوارث
المقتدر للمقتدر بحصته من الصنعة من تركه الميت في قول من يرى العقار مضمنا بالغصب والموقوف
عليها غائب حذرها وقبض الحاضر عليها بغير سنين ومات عنها وصي ثم حضر الغائب وطالب الوصى بحصته
المقتدر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة متوليا لم يكن له الغالب الدرجة في تركه الميت بحصته من الغلة وان لم
يكن الغائب فيما الا انها كانا اجزاء معا فذكر وان اجر الحاضر كانت الغلة كلها له ولا يطيب له ان يتصرف
بحصته الغائب ارض في يد ورثته اقروا ان اباهم وقفها وذكر كل منهم حصة اخرى يقبل قولهم ويصرف
كل الى الوجه الذي اقره ولا يذلة هذا الوقف الحاكم بولاية من شاء ولو ارضه صفار وغابت لا يحكم بحصته
حتى يدرى الصغير وحضر الغائب **نوع في الشهادة** شهدوا بان وقف ولم يذكروا الواقف والوقف
قديم او الميراث يقبل ويقضي الى الفقهاء شهدوا بان وقفه على نفسه وعلى اجنتي لا يقبل لا في حقه
ولا في حق اجنتي ولو قال احدهما انه وقف على زيد والآخر على عمرو يقبل ويقضي الى الفقهاء شهدوا بان
وقف ارضه ولم يحد هاتيا وكذا عرف ارضه لا يقبل عليها دعوى الجواز ان يكون له ارض اخرى وان يبيها
وعرفاه يقبل وكذا الوقف لا لا عرف له ارضا اخرى لمواز ان يكون ولا يعرفه ولو قال شهدا انه وقف
ارضه الذي هو فيها ولم يذكروا دعواها جازت شهدا انها شهدا على وقف ارضه حينئذ لا يعرف
اسماء جيرانه الحدود شهدا احدهما انه وقف بعد حيواته والاخر انه وقف بان لا يقبل لانه احدهما شهدا بالتسليم
والاخر بالتجيز شهدا انه وقف ارضه وذكر احد دعواها وقال لكنا لا نعرف ان هذه الحدود باي ملك
يقبل او مؤتمن متولي بان يبرهن ان الارض التي يدعيها هذه شهدا احدهما انه وقفها على الفقير والاخر
على المسكين يقبل لانها جازت وقف يعرف الى الله تعالى شهدا احدهما انه وقف في محبة والاخر على الله
والاخر على الله وقفه في مرضه جاز لان الوقف في المرض كالوقف في الصحة حتى كان الاقرار والتسليم

في ان من يكون القريب
ضمما وجه فانه كغيره

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

في الدعوى
وقف

الى المتولي شرطاً والى جملته كالموتى ولم يشترط فيه التسليم الى المتولي واذا علم ان الوقف في الحقيقة
على سواء فحصل الاتفاق على امر واحد لا ان حكم الوقف في الموضع ينقض فيما لا يخرج من الثلث ولا يبطل
الشهادة كما لو شهد احد ما انه وقف ثلث الارض واخره وقف بغيره فبطلت الشهادة في الثلث لا في الثلثين
في المتفرقات وقف ارضاً واستثنى فيها ارضاً فامتنع فيها وارثاتها وميتة من ثلثه وبقاها
عند الامام ويكون وقفاً من الثلث ان اقامه وان لم يقامه في الكل وقال لا يجوز هذا الشرط ويكون من الثلث
لان الوقف صحيح في الحال ولا يمكن المتولي الاستدانة على الوقف للمعارة وما لا يخصه عن غيره من الثلث
مائة ومثل ما خذ عند البعض وقيل بغيره وقيل بان الوقف على الفقير على ان ينفق على الفقير على ان ينفق
ثم بدله ان ينقص سقفة ويجعل سقفاً اخر باجداً ويشتري للمسجد اجداً اخر مكاناً ليس له ان يبيعها
يزيد في غيرها ويشتري به للمسجد اجداً اخر فان خسر هذا المسجد وتركها لثالث لصلوة فيها فللمتولي ان ينقصه
ينقص به كباقي المسجد خلق ولا ينفق به فادانها لكان ينقصه ولو يشتري غيرها اخرى لم ذلك وان المالك
غائباً واراد اهل المحلة ان ينقصوا به ليس لهم ذلك لانها قسمة وان لم يكن لها قيمة لهم ذلك ان اهل المحلة
ان يجوزوا المسجد الى مكان آخر ان تركوه بحيث لا يتصل فيه لهم ذلك والا لا وقف وشرط نفسه مادام
على قول يبطل الوقف مكان الشرط والفقير على انه يجوز الوقف وهو مقبرة وشرط ان ينفق فيها او خاناً
شرط ان يكون فيه مائة او بنده جاز ان يشتري قديلاً او حبساً للمسجد ثم استغنى عنه بعوده الى المالك
حيثما والى ورثته ان مات وعلى قسمة الثاني بياض وبغيره من احوال المسجد وان استغنى هذا المسجد
الى مسجد آخر فنزلت بقوله يجوز ان يتحول الى موضع آخر وعن محمد انه يشتري بواقي المسجد ليس لان جازها
وان اشتري فيها او قناديل للمسجد لا خذها ان استغنى عنه وعن محمد ليس ان ياخذ القديلاً ايضاً حرب
المسجد ولا يجابح اليه للقيم ان يعرف لقائه الى مسجد آخر وان استغنى الخوض عن المعارة من مسجد يجابح
اليها لا يعرف غلة الخوض اليه وفي الظاهر مسجد عتيق لا يعرف بانيه لامل المحلة يبيع وصفه عنه ان يبيع
آخر ولا يجوز للقيم ان يجعل ثلثاً من المسجد مسكناً او مستغلاً ولا ان يبيعه فناء المسجد حوائطه وان يبيع
المسجد من اجله جاز للمتولي ان يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو اخل فيه ببله حاجه لا يبيعه مسجد ارضي
دعوا في المسجد والباقي غائب فاحكم على بعض اهل المسجد حكمه على كلهم وفرس المسجد بالاجرة من البناء وقف
على ولد وشرط انه ان يخرجه مسكناً باعه ان شرط في الوقف بطل الوقف وعند الثاني الوقف صحيح والشرط
باطل واذا اجر المتوقف عليه الوقف كان كل الاجرة بان لم يكن شرطاً ولم يكن الوقف محلاً الى المعارة
جاء في الدور والحوائط وفي الارض ان كان الوقف شرطاً لاجرة بالاجرة والعشر لم يملك ان يواجره لانه
ان كان الوقف شرطاً لاجرة فيلزم بطله ان كان الوقف وان لم يكن شرطاً ان يواجر او يزرع بنفسه والموتى
الخراج عليه وعلى من لا يكون المصارف ثلثة واربعة فادخا المعهارة والاجور وعن الثاني انها ان

شهر احد سائر وقف ثلثها
والاخره وقف ربعها

في معنى مالا ينفقون

والفقير في مال ان ينفق من المسجد
ويجعل له سقفاً اخر

فجوز للمسجد ان يملكه او
والفقير

ما حكم الوقف يجوز ان يتحول الى موضع آخر

شرط في وقف الاولاد ليس له
السكنى وبالعكس

عشرة فلم يملك وادخا حجة لانه العانة شرط البداية بالخراج من الغلة فالمعاهاة يستلزم ان يكون
الخراج في ذمة المصارف المطلق فيلزم تبديل شرط الواقف ولا يمكن المصروف السكنى في دارا وحائط وقف
عليهم بدليل ما ذكر ابو جعفر في اجازته من المصروف بغيره ومعلوم ان استجار دار له حق السكنى لا يجوز في دار
ول على ما ذكرنا في النوازل وقف عليه غلة دار ليس له السكنى وان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال ولا
يجوز للمتولي ولا غيره من الوقف ان يار عنه وسكنه المرتفع بج اجار المثل اعدت للاستغلال اولا
وكذا متولي لو باعه وسكنه مثله ثم ان متولياً اخر استقره فعلى الساكن فيه اجرة مثله بدليل ما ذكرنا
قصر الباع المصلحة عن الوقف احتياطاً وان كان ظاهر الرواية بخلافه فالصحة للاسلام فبطلت وقف
ونزع عليه حصة الوقف وان لم يكن مئة ولو اجر القامب الوقف الاجرة وفي المسقط جعل الحاكم لقيم
اجر المثل جاز وقادهم المسجد بشرط الواقف والا ليس الحكم ان يجعل له ذلك فاحوته في بدقها لا يخرج
الى قيم ليس للمتولي على متولي الوقف قام بهارته واراد ان ياخذ لكل يوم اجراً جديراً له ذلك جعل
ارضه صدقة على الفقير ولم يبق حقوقها يدخل البناء لا النسخ الثابت والفقير والراعيه ومثلها
لواقف وما يقطع كالمسجد في كل عام للواقف وما في كل ثلث سنين يقطع بثلثه الوقف وكذا ما ينفق
المستقبل ولو قال حقوقها فالتمزات التي يكون على الشجار بثلثه في البيع لا يدخل والوقف وما في معناه
الازطاب كالقضاء وغيره والفقير يكون للواقف وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس للمتولي
الوقف ان يقطع الاشجار المثمرة ولا ان يبيعها وما لا غرة له يبيعها لقطع ارضه وقف على الفقراء
استجاره جاز من المتولي ويخرج فيها السريقين وغيرهم مات المستاجر فالاشجار لورثته و
يؤمرون ببيعها وليس للورثة الرجوع لما زاد السريقين فيها وقف بوجه باصلها صح اذا سلمها الى
المتولي بوجه وقف في دار وقف تحت الدار ليس للمتولي ان يبيع النسخ بل يواجر الدار لانه اذا باع النسخة
لا يبق الوقف في كرم الوقف بوجه يضر ظاهراً بالثمار الكرم ان اذ غشوق قطعها ان كان غرضها ان يزرع الكرم
انما نقص منه ليس له القطع والا لم ذلك ولو اذ قطع بوجه الوقف ارضاً بالارض لم ذلك وان كان
في ابقائها نفع للوقف ليس له القطع **كتاب الاضحية**
فصول الاول في المقدمات الاكل قبل صلوة عبد الاضحية المختار لا يكره ولكن يستحب ان لا ياكل
لاضحية واجبة وذكر الطحاوي انها غير مما والاضحية في ايامها افضل من الصدقة بغيرها كالطوف
في حق العرب افضل من الصلوة وشرطها ايضاً ان يكون مقيماً في مصر او في قرية والوقف الثاني في
نصابها قال الامام من مكك ما يتي دهم او عرضا يساوي غير حكمة ونيازة الذي يلبسه والتمتع
الذي يحتاج اليه في اذ يذبح الاضحية يجب عليه واغنياً والنفق والولادة والميت انما يعتبره اخر ايام
الاضحية فلو كان مضارب في اقل يوم الحرف فملك او نقص منه لا يلزم وكان فقيراً فملك مضارباً في

وقف على غلة دار ليس له
السكنى وبالعكس

ومو الخمار

في وقف ارض على الفقير
في وقف ارض على الفقير

وقف ارضه ولم يبق حقوقها

فجوز

في ان الاشجار لورثته
او يواجرها

ولو اجر الدار يبق الوقف

في ان الاشجار لورثته
او يواجرها

ساوية

الاشئ من البقر فضل
والاشئ من الغنم فضل
ادراكا حصيا

ومن البقر وهو الداخل في الثالث والاشئ منه افضل ومن الغنم ما تمت عليه شاة وهو المولود
افضل اذا كان حصيا وجاز منه الشئ فصاعدا ولا يجوز ما دون الشئ من كل شئ الا ان يخرج من ذلك
من الغنم اذا كان عتيقا ومولوما في عليه نصف العام وفي الاجناس ما تمت عليه ثمانية اشهر
الزعفران ما تمت عليه سبعة اشهر واذا كان صغيرا لم يجز الا اذا تم عليه عام ومن المعز والذكر
منه افضل ولا يجوز منه الا الشئ والعتوق منه كالزجج من الضان وهو الذي اتي عليه الذكر الحول
المولود بطن الاهلي والوحشي اذا كان الام وحشيا لا يجوز ولو نزلت على شاة فولدت قال عامة العلماء
لا يجوز وقال الامام الجيزي البقرة الشاهية والى موطن يجوز فيها بذت الاهلية وتوخت فاما
عن الاضحية جاز ولا يجوز الوحشي والابل افضل ثم البقر ثم المعز والبقر افضل من الشاة
اذا استويا قيمة لانه اعظم واكثر والشاة افضل من البقر اذا استويا قيمة ولما اذا استويا
قيمة فليقبل الحيا افضل وان اختلفا فالفاضل افضل فالجمل بعشرة خيل من الخفي خمسة عشر
البقر افضل من ستة شياه اذا استويا قيمة وبسبعة شياه افضل من البقر وبسبعة شياه افضل من
افضل من شراء شاة بثلاثين وسراء شاة بعشرين افضل من شراء شاة بثلثين ومن الاضحية عليه
ليصار لو ذبح وجاجة او ديك يكون لانه تشبيه بالحيوان فحي بالكر من واحدة فالواحدة
فرصة والزبادة تطوع في المختار ويقع الكل على الاضحية وقيل ان الذبح على الواحد من الجوز والاشئ
والبقرة عن سبعة اذا اراد الكل القربة وان اختلفت جهة القربة اشترى بقرة لهما ثم اشترى
شاة جاز استحقاقا ان اصاب كلا منهن تام وان اصاب احدهم اقل من شاة لا يقع بان مات عن
عن ابن ابي رارة وبقرة مشتركة مع الستة ففحقا بها لم يجز ولو اشترى ثلاثة بقرة ودفن احدهم
اربعة والآخر ثلاثة والآخر دينار على ان الشركة على قدر المدفوع لا يقع ولو بدى اثنين او ثلاثة فحقا
جاز ونفس البيع بيع البيع فله يصير كما كذا اختاره الامم اشترى سبعة ثم مات احدهم قبل الفجر
ورفعي ورثته بخرها عنهم وعده الميت جاز استحقاقا وكل الوكان احدهم يفي عن ذلك الصغير
او امه ولد وان اقيمتا الشركاء مجزاة جاز وان جازا وان جعلوا مع الشركاء من القطر
كالرايس والا كبيع جاز والا لا وان جعلوا وحلل بعضهم بعضا لم يجز محله وما اذا باع درهمين
واحداهما اكثر وثنا وحلل جاز لانه هبة المشاع فبالا يحلل القسمة اذا تحلل الفضل حبة والتم
مشاع يحلها ولو جعلوا التهم والسهم سبعة واقسموا اجازت **نوع في الغلط** علفا وذبح كل
اضحية الاخر يجعل كذا بالاذن دلالة وبأخذ سلوخة وان علما بعد الاكل يحل كل الاخر وان
شاة خاصية كل الاخر قيمة اضحية وتصدق بالقيمة لو كانت مضت ايام النحر او خلا شاة
في من يطعم اقل من شاة ان شاة في بينها والاخرى ليست كمال لانه لا بدعها احد اربعة

الامام الجيزي
توخت الاضحية
من اشهر حارة
شاة شياه ببار
شاة شاة بثلثين
من شاة شاة بثلثين
صحي بالكر من واحدة
فرصة والريادة تطوع
في المختار

جاز والا لا وان جعلوا بالاجر
مطلوب

الاشئ من البقر في بيت فانت واحدة ولا بدري بطن من بقر الاغنام ويوكل كل واحد الاخر بها
ثم يحل كل الاخر فجوز عن الاضحية شاة ان بينهما ضحية جاز محله ولو كان عتيقا بينهما فاعتقهما
كفارتهما لم يجز لانه الشاة تجزى فيها القسمة جازا فكل من جمع حق كل من الشاة الواحدة والرقيق لا يجزى
فيه القسمة فلم يمكن الجمع في واحد **نوع آخر** عصب اضحية غيره وضحي عن نفسه فمن القيمة وقع عن
النضحية لانه ملكها بالعصب السابق محله والغاصب يفتق المصوب لم يملكها باءاء الضمان وحله في
ما لو ضحي بشاة الوديعه ثم ضمها لانه ضمها بالزبح فلم يثبت الملك الا بعد الذبح وفي شرح الطحاوي قضيت
شاة وضحي بها ان اخذها مالكها وضحة النقصان لا يقع عن الاضحية وان ضمها فقربا حية وقعت
عنها لانه صارت ملكا من وقت العصب وان اشترى بها وضحي بها ثم اشترى ان اجاز البيع جاز وان
اشترىها لم يقع عنها وان اشترىها فاسدا وضحي بها فان اخذها بالبر من قيمتها حية جازت وان
اشترىها مذبوحة بشري بغيرها اخرى وان بعتها فاسدة وضحي ثم اخذها الواضحة قيمتها حية جازت
وباكل منها وان اشترىها والنقصان يضمن المولوب له قيمتها وينصدق لو بعد مضي وقت النحر وكذا
لو وبت لم يرض شاة وعليه دين مستغرق وضحي فالغرماء بالخيار ان شاءوا اخذوا العين وعليه النقصان
بقيتها او ضمونها بقيتها جازت الاضحية ولو وهب من اخر شاة وضحي بها ثم رجع له ذلك عند فحز لا
يجز على المضحي التقديرك وعند الثاني لا يملك الرجوع عنه اذا اخذها من ملك الغير يجوز به النضحية بعد
قيمتها عصب شاة او سرق او غصبها من ولده الصغير والكبير او غيره المأذون المدبوع مستغرق او
اشترى فاسدا وضحي وستة لا يقع عن الاضحية المذبح بشاة الوديعه والمستعبد والمستضعف
المزوجه والوكيل بشاة شاة والوكيل يحفظ ما لا ضحي شاة الموكلة والزوج والضحي بشاة صاحبه
بلا اذن نفسه ويدخل الاضحية في ضمانه بالذبح بله تقدم ملكه على المباشرة اشترىها لهما ففهي منه
غاصبت ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك مخزبه ولا يجزى الى الاجازة امر قضيا كذا في نفال
القضات ذبح عن نفسي وقع عن الامر قال القضاة تركت التسمية عند بيع قيمتها للمالك ويشري
بها اخرى لو في ايام النحر ولا ياكل منها وان مضت تصديق القيمة المأذون مضت اياها وما مضت
بها حية اشترى ضحي شاة ونوى ان يضحى واحدة منها بله عين فذبح رجل واحدة منها بله امر يوم
النحر نوبا النضحية عنه من قيمتها امره بذبح شاة فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح من علم البيع اولاً
في الاجناس لا يضمن ان لم يعلم **نوع** اشترى الفقير لهما ثم سرق واشترى اخرى لهما فوجد الاولى
ضحي بها ولو غيبا بالواحدة لا تاعل الغني بايجاب الشرع ومولواخذ لا يند على الفقير بالشرع ومولوا
والرغفاني لم يفضل بين الغني والفقير وقال ان اوجب الثانية بدل الاخر الاول ذبح ايتها شاء وان
اوجب الثانية بعد شراء الاولى اجابا مبتدأ ذبحها نوى الفقير اشترى اضحية لا يملك منها وذكرك

وان غنم
وبالكل منها
والمشترى
لا يملك الاضحية الا نزل القضاة التسمية
بغير النضحية فبعض المالك وشريها ان
ما جاز
فيها لو فزا وواحدة لوعيا

التام من شدة الفقر لها فاستردت أخرى وخرج لم يجد الا في بيتها فقامت على راسها
ان كان ضلت الاولى فهذا اخر لا يلزمه فخرجها وان كان قال فلما بدلتها فخرج الثانية ايضا فخرجت
بدا لغيره الذي فخرج المشقة بانه نيت الاضحية جازت كقضاء بالنيت عند الشراء ولو نذر وقال بلسانه
لغيره على ان اضحي بها لغيره اجماعا ولا يلزم اذا نذر ان يضحي ولم يلفظ وبالشراء بها لو استردت غنيما لا يجب
بالتفريق الرقيات فله سبيلها وان فقيرا ذكره الشافعي انها يتعين بالنية والجهل لا الا ان يقول بلسانه
على ان اضحي بها وذكر بغيره طاهر الرواية عن ابن عمر بن الخطاب في الزيادة استرداها ووجهاها فخرجت
تجبي موتا او فقيرا قبل معناه او جها بلسانه وقبل اراد به استرداها بنية الاضحية وظاهره ان هذا
هذا يقتضي ان الفقير لو صرف مشقة ليس عليه اخرى لانها عليه صار بالشراء والوجوب لم يعلق بالبيع
سقط بملكه اقل الفتي بالشرع فلم يبق التبعين الفعل وفي الزعفراني استردت سائتين لها وضاعت
احدهما وخرج الاخرى ثم وجد الاولى فيها او بعد هالاشي عليه قال الله على اضحية ان غنيما فعليه اخرى
الا اذا عني الاخبار عن الواجب عليه كما اذا قال على حجة وان فقيرا لا يلزم الا واحدة وان يسر عليه سائتان
استردت الفقيرة اياها شاء لها وضحي بها ثم ايسرته اياها قال الخوفا في عليه اخرى والمتاخر في
قالوا لا يلزمه الا واحدة وان فقيرا لا يلزم الا واحدة وان يسر عليه سائتين
غير اضحية لا يلزمه الا اثنتان لان الاثنتين ضحي ولم ينو الاضحية يجوز لانه لما استردتها
لها تقيت لها **الحاشي في غيوبها** خمسة عشر من الآفات لا يمنع عدم الاثنتان لو اختلفت
الاثني اثنان مطلقا وحينئذ يقي منها ما يعين جاز ولا لا ومن البقرة التي لا انسانا لها لا يجوز والحي
ان سميت جاز والتي لا قرية لها من الاول يجوز فان اقطع او انكسر جواز الاذابة الاربعة وصعد
الاذن والتي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى الى الاسفل يجوز وعنده الاذن او احدى الاذنين لم يمنع
الا في رواية عن الامام ومحمد بن النضر والابو جعفر لو سميت جاز والفرجاء التي على بطن قوم
ولا تمنع الرابطة على الارض لا وان كانت تضعضع وضعضعها ضعيفا الا انها تبايل مع ذلك يجوز والحي
المجازع من الجاه والتي لها شعاع والعاجز عن الولادة ككبريتها والتي لا ينزل لها لبن يجوز والتي لها
التي صغيرة شبه الذئب يجوز وان لم يكن لها لبن فخلقته فذكر وقال محمد بن الجوزي في بيع من اليهود
التماء والعوزاء فان ذبح بعض غنمها الواحدة او بعض اذننا او بعض اسنانها في رواية الاجناس
ان اكثر من النصف لا يجوز وان اقل جوز وبغير الثلث وما كان دونه النصف فهو قليل عندنا وظاهر
منها ان النصف كثير وعندها في رواية وفي المختلف اكثر من الثلث لا يجوز عنده وبغير الثلث
يجوز عنده وعليه اعتمد الجامع الصغير وعن الامام انه لا يجوز وطول النحر في اذن الاضحية
اختلفوا ولو كانت محيية فاهوت عنه بعد اجابها على نفسه او كانت سمينة فحقت بعد اجابها

اجناس

لأنها وجبت عليه بالشراء

قال الخوفا في
ومما نأخذ

وهو عليه عند

او جازت الاضحية وان مكسر جاز ذكره في رواية الجوزاني وفي رواية ابن حنبل يجوز موسرا
مكسرا ولو اصابها آفة مانعة في معاجلة الذبح ان لم ير مسلما جاز وان ارسلها ثم فحيت بها في وقت
آخر في يومه او في يوم آخر لرواية لها في الاصول وفي العيون والمنسقي عن الثاني جواز في الزعفراني
انه لا يجوز وبه قال البعض ولا يافزبه والحنفاء التي لا تنق لا يجوز ومقطوع رؤوس الفروع ان اقل من
النصف فعل ما ذكرنا من الحلف وفي الشاة والحزاة ذبحت احدها فخلقها خلقا او باقة وقيت الاخرى
لا يجوز وفي الايام والخم ان ذبحت واحدة جاز وان اثنان لا وعن الامام ان الشاة اذا لم يكن لها
ولا ذنت خلقه يجوز وان لم يكن لها خلقه عينا لا يجوز **السابع في الانتفاع** بغيره طاهر جاز
صوفيها قبل الذبح ويستفاد به فان فعله تصدق به قبل مزا في التي اوجها على نفسه وان اخذ صوفها من
المرافق للمعلومة في ايام النحر لا يطرحها وان في غيرها لم ينحرف عنها بالمال البارد او فرجها
بالماء البارد اذا قربت ايام النحر وان تعدت بجلتها ويصدق بالبيع وما اصاب بالبيع تصدق
معلم او قيمته وكذا الصوف الا ان يعلقها بغيرها ويجوز الانتفاع بجلتها وهذا المشقة والقران
الطهارة بان تجزها فاسا او فردا او جزا او غيرها بالاولى ان يسترد بها متاع البيت كالحبال والفرش
والحف لا الخبز والزيت واللحم ان يبيعها بالدرهم ليصدق بها لان بيعه بالدرهم او ينفقها على
فان باع ذلك تصدق بالحق ايضا ولو باع لحمه ليصدق بالحق ليس له ذلك وليس في اللحم الا الاطعام
او الاكل وذكر بكرة الجوز ليس له بيعه والتصدق بثمنه وان باعه بشي ينفع به غيره يجوز
ذكر ميتام انه يباع ما يوكل وما لا يوكل بالابوكل واعطاء الجوز لغيره يبيع استرد الاضحية و
اوجب له ركنها وان نقص الركن يضمن النقصان ولا يوجب وان اجر تصدق بآخرتها وان
ولدت ولد ذبحها مع الولد قبل هذا في الفقير وامان الفتي فلا يجب عليه ذبح الولد الا اذا نذر ان
يضحي الام قولت بعد النذر وان ذبح الولد قبل الام في يوم النحر او بعد جاز ولم يذبحه وتصدق به
حيثما في ايام النحر جاز وفي المكس لا تصدق بالولد حيا في ايام النحر عليه جاز وفي المكس لا تصدق
بالولد حيا في ايام النحر عليه ان تصدق بقيمة ايضا وان باع الولد في ايام النحر تصدق بثمنه فان لم
ولم يذبحه حتى مضت ايام النحر تصدق بالولد حيا واذا ذبح الولد مع الام ومنه وعن الامام انه لا
ياكل من الولد وان اكل تصدق بقيمة المأكول والتصدق بالولد حيا احب والتصدق بالشاة
ومانت في ايام النحر وخرج حين حيا تصدق بالولد استي **السابع في التصحيح عن الغير**
الفتي يصح عن نفسه وعن ولده الصغير وعن الكبير وامان ابن الابن فيه رواية ولو كان
لابنه ما يصح عنه ابوه او وصيه عند الامام ومنه محمد بن يحيى عن مال نفسه قال لا رخصي قال بعض
شيوخنا على الاب ان يصح عنه مال نفسه وكذا الوصي قيا على الفطرة والافهي انه ليس له ذلك حتى لم

والبقرة

اراده

ما يوكله

او ذكره

او ذكره

الجوز حاق

الشاة اذا لم يكن لها
ذنت خلقه

من اللبن
مكسرا لا انتفاع بجلتها

ينفع

فان نذر

ياكل منها

ملك عتق عبده وماله والعاقبة في مال الصغير لذلك المحذور كالمصطفى في مال الصغير
ارضى الصبي وغيره في الفتاوى الوضعية اذ اضمح مال الصغير عنه فقيد به منى وبشعره
ينفع بعينه وعلى الرواية التي لا يخفى مال الصغير ليس للاب والامه ان يفعل فانه فعل من الات ولا
الوضعية وعليه الفتوى ولو منى بشاة نفسه عن غيره باعوه او لا يجوز ولو اعتق عبده عن كفارة غيره
بايمه جاز واجاب بصغيره يبيح ويحرم بفساد سله ومحمد بن مقاتل فيمن يبيع عن الميت انه يبيع به كمل ما
يبيع باصحية نفسه من التصديق والاكل والاجرة الميت والمكمل للذراع وقال عظام بن يوسف ان يبيع
بالكل وبومطير وافق الله له لو اوصى بانه يبيع عنده في عام من ثلث ماله جاز باتفاق الروايات
ويبيع به كايضا باصحية من الاكل والتصدق قال الصديق اخبرنا انه يبيع بامر الميت لا يملك من امواله وان يبيع
امره باكله المختار حتى عن اولاده الكبار ونفقة الجوز الا باذنهم وعن الثاني انه يجوز استئنا
بله اذ منهم وعن الامام في الولد الصغير يستحق الاضحية ولا يجزئ له في صدقة الفطر هذا ظاهري
الرواية وروى عنه انه يبيع عن ولده وولده الذي لا اب له والفتوى على ظاهر الرواية حتى
بقرة عن نفسه وعن ستة من اولاده ان صفار اجازوا واذا كبار اجاز بايمهم والا لا اعتق عبده
عن كفارة يمين على ابيه لا يجوز ولو عد موت ابيه وكذا الوقف عن ابيه بعد موته ذبح اضحية غيره
بلا امره في غير ايامها يمين وان في ايامها جاز ولا يضر ذبح البقرة والراعي شاة لا يخرج جازها
لا يضره وكذا الاجني في اختيار الفقيه وقرق الصدر بين الاجني والراعي ومن الاجني لا الرعي
وذكر محمد بن الراعي يمينه ايضا ومما يقاس ومما سئل بهل فيها بالذلة بلحج ثم غير من لو بله
ولو جعل المنة القدر الذي على الكاوية ووضع كنه حطبها وبلغ لا يضره وفيه مسألة الاجرام عن
المغني عليه وباقيه في الفتاوى وحاصل ان العمل لو كان لا يتفاوت الناس حيث بكل واحد من
احاد الناس كالذبح وان تفاوت كالسلي لا حتى لو علق شاة للسلي فليحيا آخر بلا اذنه ضحيا اذ لم
يجز الاضحية بل يذبحه المني بطلها الى موضع منه يساق الى بلية **كتاب الصيد**
خمس فصول الاول في المقدمة ومما يجوز المتوحش من الادعي ما كولا اولاد
ومما يحل الا اذا كان للشيخ او باخذ خرفته ويكون بالباقي والكل والسم والسمكة وما في
معناها كالجمل ويحل تحت شرط خمسة في الصيد كونه اهلا للذكوة وارساله وان لا يشارك
في الارسال غير اهل الذكاة وعليه ترك التسمية عند الايستعمل بين الارسال واخذ الصيد
آخر خمسة في الكلب كونه مملوكا وذهابه على سنن الارسال وعدم مشاركة كلبه في الاكل صيده
وان يقتله جرحا وان لا ياكل منه خمسة في الصيد ان لا يكون متعديا باثباته وفيه وان لا يكون ثامن
الحرائر وان لا يكون مائتا غير السكر وان يملك نفسه بخارج او قوايحه وان يموت بالاصطبار

وعليه الفتوى

في المختار
في الفتوى على ما في الرواية

في فتاوى الراعي والباقي
لا يضر من صيرتها وقد
مصرها الاجازة

الاستعانة

في كل ما يجرى من الصيد فيكون الصيد قايما به تناوله ويكون متمعا وحشا وان لا
يقول كذا بغيره وان لا يتعد عن طبعه حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره وتمايموت بسبب آخر فلا يحل
لقول ابن عباس كل ما اضمحت وذبح ما اضمحت **الثاني في صيد الكلب** وصيد المسلم بكنب حتى
لا يأس به وكذا يأس به لانه كالدج يستفرتم ولا يحل صيد الجوسي وذبحه ويحل صيد اليهودي
والنصراني وذبحه ما رده كلب الجوسي الصيد على كلبه واخذ كلبه بركه او رده عليه
فاذنه بركه لا يحل فان رده عليه جوسي حتى اخذ كلبه على كلبه لان فعل الجوسي من جنس فعل المسلم وكان
اعا نه ورد الكلب والسبع ليس من جنس فعل المسلم فكان من جنس فعل الكلب فيكون اعانه الكلب فلا يحل
وفي الجامع الصغير اذا خرج الجوسي كلب المسلم فان جرحه بركه وقيل صيد الكلب وعلى القلب لا يأس هذا كذا
الكلب بنفسه ونجسه مما جده ان جعل كارسا مستحيا صيده لو جعل حلال الا ان ياكل منه وان سرقه
لم يجز عند العامة وترك الاكل مدة لا بد من تعليم الا اذا تركه وترك ولم يبدد الامام كما مر دابة
وقرئته الى ارباب الصناعة وعندنا ما يحل بترك الاكل ثلثة ايام فان ترك ثلاث مرات صار معلما ولا يركل
الاول والثاني لانه غير معلوم وفي الثالث روايتان والاصح انه يحل فان اكل بعد الحكم بعله يحكم بجملة حتى لو صاد
صيدا ومنى قايمة ثم اكل بخرم الكلب عند ولا يضر فيما اكل والحلف في التقاربه والمباشرة سواء ولو
قطع منه بضعة حاله الاخذ والفاها وقتله فليأخذه صاحبه اكل تلك القطعة حل ولو قطع بعد ما اخذه
صاحبه واعطاه في كلبها ياكل ايضا اليان لا يشترط ترك الاكل **كتاب آخر** باب عن بصر الراعي فاشبهه
ولم يشغل بعل آخر حتى اورد كنه حلال استحيانا فان كان به جراحة اخرى لم يوكل ترك الطيب ام لا راسه
فاخذ ذكر الصيد وغيره او عدد من الصيد وحل اكلها ما دام في وجهه ارساله هذا ارساله فاخذ صيدا
فجتم عليه بعد قتله ثم اخراها مال مكته على الاول انقطع الارسال وحرم والا فله وان عدل عن سنن الله سالي
منه او بشرة فاخذ صيدا لم يحل وان يملك حتى استمكن من الصيد لم يبيع عليه فاخذ حلالا فاخذ
الصيد المرسل اليه وامسكه حتى مات الصيد من اخذه او صيده لم يوكل ارساله على صيده فاخطاه ثم عرض له صيد
آخر فقتله لم يوكل وان رجع فوجده صيدا آخره وجوه لم يوكل لبطوله الارسال بالرجوع وبدون الا
لا يحل كل جاز من السباع يحل اكل صيده وفي الذبيح قال محمد لا اعلم نه يبيع ام لا وقال احمد انما الاسد
الذي يبيع عن عاديها امساك صيدها ولا ياكله في الحال فله يترك بالامساك فان علم انها تعلم جاز
لا يضر من الخرج في الصيد سواء كان بالكل والسم ويستلزم ان يكون السهم جارحا والسم ان خرق
يوكل والا لا الا ان يكون راسه محترقا فاصابه جرحه فيؤكل والباري اذا قتل الصيد يحل اكله
وان لم يخرج الكلب المنة اخذه وقتله حقا ذكره الزبادي لا يحل وفي كتاب الصيد انه يحل وقال عظام
في مختصر الاجل وعليه الفتوى البارى المنة اخذه وجرحه ثم اخذه صاحبه ولا يعلم انه ارسله ان اولا

والاصح

باب عن بصره

السم الذي لا يضر

وعليه الفتوى

لا يحل لانه الارسال شرطه ولم يقطع بوجوده انقلت اليه المثل ثم اخذ من طهره لا يحل فيه حتى تحبته
لانه اذا ادعاه ويقع في قلبه انه يعلم لانه ترك العلم حين انقلت عنه يجوز عليه المعلم بالبيع والهدية والقرابة
وغير المعلم كذا وقال في النواذر حتى يجوز بيع الجوز وبيع القيقور لا يجوز كالزبيب والتمر والباري
يجوز بيعها وبيع البسوق يجوز قاله الامام الثاني من عبيد بن مسعود وابان من قول الرازي لما حل
لانه ذكاه وان ابان في جزاءه او عضو اقل من النصف لم يحل المباني عندنا وحل الباقي لوجود ذكاه
الاضطراب ولو قطع نصفين حل الكل وكذا الوابان بعض الرازي وان ابان اقل من نصف الرازي لا
يحل المباني لانه يتعلم بقاءه بعد الابان وحل الباقي للذكاة الاضطرابي قطع عضو او لم يبق ومات
حل ولو ابان اللحم فخلق بجلده فهو مباني ولو لم يبق سقفا على سمكة فقطع بعضها بأكملها قطع بخله
الصيد لان الميت من السمك حل **الثالث في الرمي** رمي عبيد افرماه آخر فأنجى الاول ملكه الاول
وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني خرم وفيه الثاني للاول ولو قواه وقنله ملكه وحل
لها ولو تعاقبا ولم يتخذه الاول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكر رمي ولم يتخذه او تخذه فحل حال
لا يعلم الصيد منه ولم يبق فيه من الحياة الا قدر ما يتبقى من الذبح بوجع بعد الذبح بان اهان راسه ثم رمي فخرى
لا يحرم وان كانت الرمية الاولى انجنته الا ان الصيد كان يحال ليتيم سله منه يحرم وان كان يحال لم
انه يموت لاحماله بان شق طينه وحل الى ما بين عذرا الثاني يحل خله فالجوز كما لو كان الرمي عبيد وان شق
ساعة حتى انتهى اليه ومات قبل ان يصل اليه يؤكل لانه لم يقدّر على ذكاه الا اختار رمي عبيد فوقع على
الارض فحلت محل خلافه ولو وقع على حي او شجر او ماء او ربح مركز او طيط او لينتة منصوبة ثم وقع على
مكان آخر ومات بحرم والطير اذا وقع في الماء ان تريا لا يحل كانت الجراحة فوق الماء او كان شعرا
في الماء الا ان يكون الجراحة محالة لا يتوهم نجاسة الصيد كما اذا ذكاه فوقع في الماء وان كان ما يشاء من الجراحة
فوق الماء يحل لانه علم انه مات من الجراحة وان كانت الجراحة محالة يتوهم نجاسة الصيد منها لولا الوقوع لا
يحل محله فلو وقع على الجبل واستقر عليه او وقع على الارض ومات حيث حل خله وما اذا كان شيء من ذلك
مجردا فاصابه وجرحه لم يحل رمي عبيد افرمت الرمي السهم على سنينة فاصاب عبيد لم يحل ولو قواه
فانضاه على سنينة حل ولو رمى السهم على سنينة فاصاب شجر او لم يفتد وعصى فاصاب الصيد حل ولو
رمى سهما واخر جرحا واصابا ومات لا يحل رمي عبيد في السماء فهو في الارض بحيث لا يقدّر ان يهابه
رماه اخرى قبل ان يسقط الى الارض واصابته الرمية الثانية ايضا قال لا يؤكل لانه الرمية الثانية
في حال القدر على الذكوة الاختيار وان كانت الرمية الاولى محالة لم يحل منه الصيد يحل ولا يفتد الرمية الثانية
رمي عبيد فانكسر الصيد رمي آخر ثم اصاب الصيد فقتله حل لان العبرة لوقت الرمي لم يسم رمي سهما فاصاب
السهم الموضوع ورمى فاصاب السهم الموضوع الصيد فقتله جرحا حل لم يسم رمي سهما فاصاب السهم لم يسم

في كل جزاء ابان من الصيد

ذكوه

اذام

شبه

اخر من طهره لا يحل فيه حتى تحبته ان كان يعلم ان سبه الرامي الاول لا يبلغ الصيد ولا اصابه الثاني فالصيد
الثاني ولو حله وان لم يعلم انه يصيب كان للاول كذا لورمي الجوز رمي السهم فان زاد قوة
لم يقطع عن سنينة فالصيد للمسلم ولو مكره ولا يحل صيد البندقية والخنجر والحق والعصار رمي
فوقع عند جوسى قدر ما يقدر على ذكاه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام رمي عبيد اسما
فاخذه صاحبه ولم يكن من الوقت قدر ما يقدر على ذكاه يؤكل من الخنجر وقيل لا يحل في طاهر الرواية لانه
مغزلة وقوعه عندنا رمي عبيد افرمت عليه ساعة بلا جراحة ثم قطعته تلك الاذة فذهب آخره فلو الثاني
محله فيما لو جرحه جراحة لا يتعلم منها التوهم في براءه رمي الآخر حيث كان فالصيد للاول والآخر
ان في الاول لم ياخذ الاول من نصف سكه فوقع فيما عبيد او الناصب غيب فخلق عنده لم يراه آخر فاخذه
فموت رمي الثانية اخذه الاول لبقا ان يرفع عليه بغير رمي سدا او ذبها ونحوه ما يقصد بالاصطلاح ورمي
ما اصاب عبيد ما كوى اللحم وقطعه حل كله عندنا خلافا للزفر وان رمي جراحة او سمكة واصاب عبيد
وقد ترك التسمية عن الثاني انه لا يحل بله تسمية والخنجر انه يؤكل رمي بالتسمية الى آدمي او حيوانا
ما كوى فاصاب عبيد ما كوى لاروايه فموت رمي الثاني قولنا في قولنا لا يحل واليه اشار في الاصل رمي قاتل
الى صيد وموطن ان انسان او جحر اكل سمع جثا ذكاه حتى صيد ورماه او ازال عليه فاصاب عبيد ان كان
ذكر الحرس حتى صيد للبأس به وان جرح انسانا او غيره من الاحياء لا يحل رمي جرحه اهلنا او قريبا
مستائفا فاصاب عبيد لم يحل وان كان لا يعرف انه اهل او حتى يحل لانه التوهم من الاصل وان
رمى بعينه ولا يدري انه وحشي او املي لا يحل لانه الاصل فيه الاستيناس تعلقت الدجاجة بشيء لا يصل
اليها فوما هالكا فقتلها الموت يؤكل والا لانه ما توهم من الاهل كالصيد كالبقرا ذكاه لا يفتد
واقا لانه اذا نذرت جارية المرقع كالعبيد وفي المرقع الحامة اذا كانت تسمى الى منزله فوما هالكا
انسان لا يحل الا اصاب المذبح وان كانت لا تسمى في كالمصيد ومنه موضع قال رمي كالمصيد مطلقا
والثالث لو سقطت في بيت فذكاه المرقع وقال الجرح لا اثم يذكي بالذكاة الاختيارية وذكر
القاضي انه يحل بله ذكر خله في فان اصاب السهم فليعلم او قنله او ذكاه حل وان اصاب جرحه
ولم يخرج الدم ان كثيرة حلت وان الجراحة صغيرة قيل وقيل **الرابع في التسمك** وقيل **في التسمك**
لا يؤكل ولا يجلد ولا يطافى وهو السمك الذي مات في الماء بله آفة لا يؤكل وان باقية بان
الماء او طفي على وجه الارض او جردت بطن طير او سمك او بطر جردت الماء او اضطر من الصيد ادب
الى مضيق فقتلته وملكته او لم يفتد حتى او اصابته حد يد قال في التي يذفيه روايتان وسمكة
بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة ان الرزخا جرح الماء يؤكل وان في الماء كان مافي الارض قدر
النصف او اقل لا يؤكل وان اكثر من النصف يؤكل لانه موضع التنفس في الماء فكلوه الموت بلا آفة

واخذ

فكاه

رمي فاصاب عبيد افرمت

والخنجر

لان اصابت لايون

ان قبه

للاناهة

فيل وقيل

10

...

ان النحل صيد لا عمل

كثيرا فالعمل ما كثر الارض للانه من انزال الارض ولا يثبت العمل الصيد وانما يثبت النحل في الخلية
فلما اخذ النحل فهدوله دخل صيد حارة وعلم به مآكل الدار فاعلق عليه بابه وصار حال يتدرج على الاحلام
معالج صار ملكا له ومعنى قوله ان يكون اخذه بابه معالج ان يحتاج الى قليل المعالجة ولا يحتاج الى رعي
او شبة وان اعلق الباب بابه علم بالصيد لا يمكنه حتى لو اخذه آخر ملكه وعن محمد دخل دار رجل فبقي
او حار وحشي او حايظه فانه كان يتخذ بابه شي فهو لرب الدار المحرم ارسال صيدا فاخذه عنده
فدواقي على ملكه حتى لو اخذه انسان للمسل ان يسترقه لان ارساله ليس دليل الاباحة ودل على
انه اذا ارسله حلال مختار في ارساله كان اباحة وبملكه الاخذ فلا يمكن الاول من اخذه ذكره في
الاسلام وجعله نظير النور في قسرتان في ان فيله وقد ذكرناه في كتاب القطة بخلافه
والختار في الصيد انه لا يمكنه الثاني وفي القصور بملكه وفي السيد لا يحل ارسال الصيد مطلقا اما اذا
ارسله بشي اخر اخذه فيه اخذه في المشايخ وضع في الصحرى بجملته لصيد حار او حلي فجاء
فاذا لم يعلق به ولم يثبت وكان سبي عند الوضع لا يحل اكله وهذا محمول على ما اذا اخذ
عن طلبه على ما ياتي من الرواية ان شاء الله تعالى رعي طير اسماهم فوقع في الماء وكان لو دخل
مع الخف امكنه ذلك حيا واشتغل بنزع الخف فوجهه ميتا لا يحل اكله على اختيار الامام ببر الوكيل
لانه ترك الطلب وقال غيره يحل لان دخوله مع الخف اضاعة للمال وخله في العادة فصار كمنع
التياب على ان نقصان الخف مما يزيد على درهم ويجوز في مثله قطع الصلوة رعي وامر غيره
بالطلب بجوز وفي فتاوى النجاشي رعي طير الماء كالبط ومات في الماء وكان اصاب طير
وجرحه لا يحل اكله وقال غيره ان اصاب طيره حل اكله وان اصاب بطنه او جنبه لا اخذ الجرح من
غيره ان كان صاحب الغدير ميتا غديره لذلك فاجزى لصاحب الغدير كتاب **الذبايح** والآله
فصل في الاكل في مسائل هوذا الجوسي حل ذكاته المولود بين كتابي و
جوسي حل ذكاته والمكة كالحل والصبى اعاقا كالباله وحل ذبيحة الكتابي وانه حريشا الا
اذا سمع منه ذكر المسبح عند الذبح ولا يحل ذبيحة المرتد وان استقل العلة اهل الكتاب والعياذ بالله
عن ذلك ونسخت التوجه الى القبلة وبكره ان يجزى شفرة عند الذبح بعد الاضجاع والتحرر قطع الروح
في اسفل العنق عند الصدر وان ذبح بغير غير منزع او قطع لاجل وان بمنزوع او قربا او عظم
فانما اللحم واقرى الاوداج يحل عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم في الحرق والادراج لا
يؤكل وان قطع اكثر من ذلك يحل ايضا قال مشايخنا في الاجوبة في الاكرعنة اذا قطع الحلقوم و
الحرق والاكتر من ذلك وجيز يؤكل وما لا فله **نوع اخر** ذبحها في منزع فلم يسبل الدم اختلفوا
قال الصغار لا يحل وقال الاكابر يحل وفي النوازل احركت بعد الذبح وخرج دم مسفوح يحل وانه

او عار ومنه 2
في ارسال الصيد بعد الاخذ

في اخذ شاة الرعاة الخنازير

ان ذبح النحل

وان قطع اكثر من الحلقوم
والحرق والادراج يؤكل

في النوازل

فان

والآله

ونوع

في النوازل

ويشترط ان يكون النحل صيد لا عمل

نحوه فلم ينجح او يمكنه يحل ايضا وان غدرنا لا يحل ومدا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح فان علم
بحل ذكاته لا يخرج الدم اولاد في شرح الحياوي خروج الدم لا يدل على الحيوة الا اذا كان يخرج من
الحية وهذا عند الامام وطوقا من الرواية ذبح مريضة ولم يتحرك الاثر ان فتحها لا يؤكل وان ضمها
يؤكل وكذا العين ويزر الرجل اذا ضمها يؤكل وان ضمها لا وفي الشعة نام لا واقام اكل هذا اذا
لم يعلم حيوتها وقت الذبح ولم يتحرك ولم يخرج الدم رضى الشاة وبقي فيها من الحيوة ما بقي في الذبح
بعد الذبح او الذبب قطع بطن شاة وبقي ما بقي في الذبح عنده لا يقبل الذكاة حتى لو ذكاتها لاجل
والاصح عند الامام انها تقبل الذكاة حتى لو ذكيت في حلقه وعليه الفتوى الكتب العلم اخذ صيدا وبقي فيها
ما بقي في الذبح او رعي الى صيد وبقي فيه من الحيوة ما ذكرنا لا يقبل الذكاة حتى لو وجد الصائد
ولم يذكره يحل قال السرخسي اذا علم انها كانت حية ذبحت حل اكلها سواء كانت الحيوة فيها يتوهم
او لا يتوهم وقال الثاني ان كانت الحيوة يتوهم يوما واكثر حل والاشق بطن شاة واخرج
وذبح الولد ان كانت الشاة لا يعيش من الشق لاجل والاشق اذ حل بده في فم بقره وذبح
ولدها في بطنها حين عرت الولادة حلها ان من الذبح حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من الذبح
حل وان امكنه لا شاة حاملة اراد ذبحها ان تقارب ولادتها يكره بناء على ان الجذع مفرد لا يترك
بذكاة امه قصبات ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع اعل الحلقوم واسفل يحرم فلو قطع بعضها
ثم علم فقطع منه اخرى الحلقوم قبل ان يموت بالاول فلو قطع في الاولى الاول تمام لاجل
ولولم يكن قطع الاول تمام لا وانما قطع منه شيئا يحل وفي فتاوى الرستغفني ذبح وبقيت عقدة
الحلقوم بما يلي الصدر يؤكل وكذا اذا بقيت العقدة بما يلي الراس والقول بالحكمة قول العوام وليس
بمعتبر لان شرط قطع اكثر الاوداج وقد وجد الاثر في قول في الجامع الصغير لا بأس بالذبح
في الحلق كذا اسفله او اعلاه واوسطه فاذا ذبح في الاعلى لا بد وان بقي العقدة من تحت وكيف يعرف ذلك
القول لعدم الحل من اهل الراي الامام وقد قال الامام يكتفي بقطع الثلث من الاربع ان ثلاث كان
وجوز على هذا ترك الحلقوم اصلا فالاول ان يحل اذا قطع الحلقوم من اعلاه **الله في النجاسة**
ومى ثلثة ان يقول باسم الله واسم فلانة على سبيل العطف او باسم الله ومحمد رسول الله فيخرج
ان يذكر مع اسم الله اسم غيره مقرونا به على سبيل العطف كقوله باسم الله ومحمد رسول الله فذكره و
لا يحرم الثالث ان يفضل عنه صورة ومعنى كقوله ان يقول قبل او بعده فقبل اللهم عن فله في ذبحه
ولا يكره ولو قال باسم الله ومحمد جزا لاجل وبالرعي يحل والنسب كالجفن لانه يذبح الى اخص
فان قلت قد قلتم في باب الطلاق والعوام لا ينعززون بين الاعراب فله يتي الحكم على خلاف
الاعراب ومنا تركتم قلت ذلك فيما عني به البلوى والاعراض فيه اولى والطلاق كثير الوقوع والذبح

في مريضة ولم يتحرك الاثر ان فتحها لا يؤكل وان ضمها
فما وثقها ولم يتحرك الاثر ان فتحها لا يؤكل

وعليه الفتوى

صين

نقبت

في النوازل

بقية اجابنا فلم يعلل في طريق العفو كذا عن الغفران في الخوامشي وقد ينكر اذا كان في كونه
الذبح اقل وقوام الطلاق ولان المطلق منشأ للنفقة والمملكة فيه معدومة فكذلك الحاق
على ذابق الاعراب غير والذبح حاكمي جلة مضبوطة فلذلك الرعاية ومكنة الحاقه عليه سيد الذبح
مطلقا على ذلك قد روي ولو قال باسم الله صلى الله على محمد وآله لا يفعل وكذا لو قال باسم
وصلى الله على محمد ولو قال باسم الله وباسم الله في الاصل في المختار ولو قال باسم الله بنام فلان
قال الاكافي محل مطلقا قال باسم الله ولم يظهر الحكماء في انه ان قصد ذكر اسم الله محل وان لم يقصد
ترك الحكماء قصد الاكل ستمسك عند الذبح ونوى ان يكون التسمية لعينه الذبح اي لا يخرجه الاكل كما لو سمع
الاذان وقال الله اكبر جواب الاذان لا يصير به شائكا في الصلوة وان لم يكن له نيته في التسمية محل
وفي الرمي يندرج عند الرمي وفي الارسالة عند الارسالة وفي وضع الحربة عند حمار الوحش يندرج عند
الوضع وقد تقدم انه اذا وضع يده على العبد حمار الوحش ثم وجد حمار ميتا لا يخل والتوفيق انه محمول
على ما اذا افرد عن طلبه والاقله فائدة للتسمية عند الوضع الصحيح شاة وستى عليها ثم تركها وخذ اخرى بلا
ذكر لا يخل وتورى سها بالذكر الى صيد فاصاب اخرى يخل لانه لا يقدري على ان يصطاد المعاقوق وتورد في
واحدة ثم ذبح اخرى بها يخل ان الواحدة يكفي لهما لا يخل والسهم اذا اصاب هذا ثم اصاب الاخرى خلا نظر
الى قطع غنم واخذ السكين وستى ثم اخذ شاة وذبحها لا يخل ولو نظر الى قطع حمار وحش وارسل
كلبه وستى واخذ حل قال مكان التسمية الحديثة او سحاة الله محل ان اراد التسمية وان اراد السكوت
لا يخل كافي الاذان ستمسك للذبح ثم استنفل بالكل او شرب ثم ذبح ان طار وقطع الفؤاد حرم والا لا وحده
الطويل ما يستكفر الناطق واذا حدث الشفرة ينقطع الفؤاد وكذا اذا هربت الشاة بعد التسمية
ثم اخذها واصبحها ينقطع الفؤاد ويجزى الذكر قال الامام الخليلي ان سحيت ان يقول باسم الله الله اكبر
ومع الواو يكره لانه ينقطع الفؤاد وقال القائل سحيت ان يقول الواو اي والله اكبر ويقول الله اكبر لا
يخل اذا لم يرد به التسمية وذكر السرخسي من كان ذاكر للتسمية ولكن لا يعلم انها شرط لخل وترك
فوق في معنى الناس وذبح الجنود والصبي والسكواة اذا كانت تعقل التسمية والذبح يعني يعلم ان
التسمية مما هوون بها ويطبق الذبح والصغير والكبير والسيان وحريك الشفتين في الاخرين كالذكر
كافي القراءة ويؤكد ذبيحة الاقلن خله فالابن عاتق ويكره سح الجمل قبل ان يترد بعد الذبح شاة
فقط الذبيبة او ذبحها ومي حية لا يذبح لفوات محل الذبح ولو تقوى الذبيبة بطنها ومي حية يذبح لبقا
فخل الذبح يقول لو ذبحت ولو انقزع الذبيبة راس الشاة ومي حية يخل بالذبح بين الله والحيوان
قطع الذبيبة من الية الشاة قطعة لا يוכל المبان واهل الحاملية كانوا ياكلونه فقال عليه السلام
ما بين من الحي فلو ميت وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدو المبان فائبان لا يוכל وان لا يعيش

على ذبحه بكم ان يكم
كلان وقد مر في الصيد

في ذبحه ما استحب
عنه امره في الارسل

المطبول

ويجوز الواو
ويجوز الواو

يجوز

في ذبحه الذبيبة او ذبحها
او ذبحها او ذبحها

بالاخذ في الذبح بوطان ذبح شاة وقطع الحلقوم والادواح الا ان الحلقوم فيها يقطع فانه
يضعه منها محل اكل تلك البضعة لان هذا ليس بمبان من الحي لان ما بقي فيها من الحيوة غير معتبر اهلا
رعى الى ذبح الحمام فاصاب حماما ومات قبل ان يدرك ذكوره لا يخل ولما ذبح فيه كلام انه محل يخل
بذكوره الاضطرابي ام لا قيل بانه لا يصد وقيل لانه لا يذبح في الليل **كتاب**
التبشير في اربعة فصول الاول في الاجاب اما ان المرأة والذبح لا يجوز الا اذا اجازها
ذمة وكذا العبد والاعشى والمخدوم سألوا ان يذبحوا على حكم الله فلهذا حرم ان لا يجزى الله على
قرايته دخل والى استجنان السلطان من الكفار بمرط الشيف لا يصد حتى لو ظهر عليه فم في
وكذا لو امنهم مطلقا فاستعملوا بالحياب وهذا اذا كانوا اكثر منهم قوة وان قطع واحد او اثنان
او ثلثة من المستأمنين الطريق لا ينقض حاله ويقع الذبيبة على الكفار فاسلم واحد منهم قبل الاخر
فجاء اسلامه وصار حرا وماله امرأة مسلمة شيت بالمشرق وجب على اهل المغرب تخليصها من الاشرار
ما لم تدخل دار الحرب لانه دار الاسلام مكانا واجزا لغير الذي وقع من قبل الرقم يجب على كل من سمعه
ولم يزد راحلة ولا يجوز التحلف لاحد لا يصد ريق والرباط الذي جاء الاثر في فضله يكون
في مكانه لا يكون وراه اسلام في المختار وقيل لو اغار كافر على موضع مرة فهو رباط الى اربعين
عاما ولو مرتين فالى مائة وعشرين سنة ولو ثلثة فالى اربعة ايام والقتال مع اهل البغى عالم
يرجوا الى حكم الله واجب باليقين وقوله عليه السلام القاتل والمقتول في النار محمول على باعدين
يقتلونه للدين او كما قيل لثنتين عصبية فلا يجوز نصر واحد منهما **الثاني في البيع** طالقان
من الكفار بينهما فادعة ويخلو اذا دار الاسلام فواو عيني ثم تنازعا فوقع الدين على احدهما
واستولوا ثم وباعوا ثم من قبل الاخرين لا يجوز اشرادهم ولو انة التبرك او الهبة استولى
على تركها وعندها اخرها بدار الحرب وباو جاز لشوب ملكه بالاخرين بدار الحرب اهل البلد يذبحون
الاسلام وباوون بالشرايع من الصلوة والصيام ولكنهم يعيدون الاوثان اغارهم المستولون
فسبواهم واراد ان يشرادهم ان كانوا يفرقون بالعبودية لملكهم جاز شرهم وان كانوا لا
يقرقون بالعبودية لملكهم جاز شرهم النساء والقيان دون الكبار الباقين مسلم دخل دار
الحرب في احدى باينة وابينة او بامة او بام ولد او غنمة او خالته قد قهرها بدينها من
المسلم المستأمن لا يستدبرها عند الكفر المشايخ وقال الكرخي ان كانوا يرون جوار البيع يجوز ان
كانوا الا يرون جوار البيع لا يجوز واذا لم يجر البيع على الاقارب لكانا او على قوله فاذا اخرج الى دار
الاسلام اختلفوا فيه قيل ان اخرج كرها ملكه وان كان البيع باطلا لا يصح ان البائع ان كان يري
جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يري ان اشتراه وذمبت به ملكها ملكه وان قهر حتى حرم شيئا

في ذبحه من الحيوة
في ذبحه من الحيوة

الفتن انهم

او ذبحه الصغار

في ذبحه من الحيوة

على كل مسلم سمعه ولم يزد راقلة
ولا يجوز التحلف لاحد الا
بغير طاهر

مطل

القتال مع اهل البغى عالم
يرجوا الى حكم الله واجب باليقين

مطل

في ذبحه من الحيوة
في ذبحه من الحيوة

مجلس اول و در امعاء سراز
نه داد و اختصار
واضحه قلبه ان بیعها نه دار
الاسلام لیسن له بیعها و هی قرة
العلین

وباع من مسلمين ان كانوا يرون الفلک بالعقرب جاز الشراء والاسلم تزوج امرأة كافية
في دار الحرب واعطى صداقها لابنها وامرته فلبه ان يبيعها واخرجها الى دار الاسلام ليس يبيعها
ومحنة اذا خرجت طوعا لا اعدى العقوبة الا قبل والقهر في الثاني الحربي دخل دارا ياماين ومحنة
فباع ولده لا يجوز لانه دخل تحت الامانة وفي جواز البيع نقض الامانة فكل من اهل الحرب اهدى الى
رجل من المسلمين هدية من اثارهم او من بعض اهلها فان كان الذي اهدى اليه ليس بدينه وبسبهم
قرابة كان مملوكا لمن اهدى اليه وان كان دارحم محرم منه او امرأة ولدت منه لم يكن مملوكا للذي
اهدى اليه وفي الجامع الاصغر باع الحرف ولده من مسلم او حربي في دار الاسلام او دار الحرب قال
الدبوسي ان باع من مسلمين لا يجوز وان من حربي يجوز واذا سلم اليه ملكه وقال ابو بكر الانباري المسلم
شرافه وان اسفاه ملكه ويكون رققا وقال محمد بن احمد لا يملك اذا اشتد في دار الاسلام وملكه اذا اشتد
في دار الحرب واخرج البخاري وذكر الفضلي عن الثاني اذا باع الحرف ولده من مسلم في دار الحرب عند
الامام يجوز بيعه ولا يجبر على الرد وعند الثاني يجبر اذا خافهم وعن الثاني فيمن دخل دار الحرب ياماين
فريقهم انما حرا وبيع به اقول لا يسلع ما صنعت وان باع بجوز بيعه لانه ملكه وفي
السيرة الصغرى الحربي يملك حربي آخر بالقر والامتناع وعن ما ذكرنا عرفت جواب مسئلتنا
في بلاد الشرك ومي ان التنازل بينهم فيم يبيعون اولادهم في الشرك ان كان الشرك بلادا حربي
كما اخبر صاحب القسبة بفتح هذه الاجوبة وان لم يكن بلادا حربي وكان بلادا اسلام كما اخبر
العلماء على ما تقر به الفصول يكون البيع في دار الاسلام ومع ذلك التنازل في حكم المستأمنين اذا كانوا
على الكفر وتامل الباقي **الثالث في الخطر والباحة** لا يخرج الى الغزو بلا اذن والدية وان
اخذ احدهما بالبيع وان له جذبا وجدنا فاذا ابا الالب وام الامم ولم ياذن الاخران لم يخرج
وفي سفر الحج والعمرة بلا اذنها لان الجهاد يتعلق بالحرم على العلة على التحاق الخروج
الي العلم بالحج والعمرة لانه الخروج الى النجاة كما جاز لانه يجوز للعلم اولى الا اذا كان الطريق مخوفا فقدر
اذا بها مثلا اذا كانا عند محتاجين الى خدمته لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا اذنها وان لم يكن
له مال لا يخرج الا باذنها وان فعل باه لا يخرج الا باذنها وان فعل لا باذنها لا يخرج الا باذنها الطاء
خاصة والكتب والمقنونة لا يدين الا في المكان الذي مات في مقابر او ليكر القوم ولو نقل الى ميل او ميلين
لا باس به حمل رسول الكفر الى دار الاسلام بكرة سبيل عظيم من حرمه عن قتل الاغنية والسفلة والقلبة
في ايام الفتنة قال الساج لانهم يبعون في الارض الفساد وقيل يتبعون عن الفساد في ايام الفتنة ويتركون
قال ذلك مشاع فروى ولو ردوا لعدا وانما نهوا عنه وكذلك قال الامام السيد ابو سبيح وزاد
بانه يثاب قاتله قبل له وبني يثاب قاتله قال لانه من شرط الاسلام الشفقة على خلق الله تعالى والشفقة

مطل
ملك من اهل الحوب امد يا
الى رجل من المسلمين مدية
من اصدارهم ان كان بيضة
وبيضة قرابة لا يصير ملوكا
والا يصير ملوكا

قتل الحسين والقبيل في خلافة علي بن أبي طالب
وقتل الأيوبي في خلافة علي بن أبي طالب
والنظامة في أيام الفتنة
مبا 2

100

فان كانا
مختصين
ص

عبدالله بن محمد بن عبد الله

[illegible]

وہی ہے جس نے اسے پیدا کیا اور اسے پالیا اور اسے مرانا چاہتا ہے۔

عابطل
مكمل
فرض الشارب علامة
احمل السنة والجاعة و
فدكه علامة الرضخ

الملك
بابه في باب
فان
قوله ذابح ضر لقوله اعلان
الاذان وضمه ذابح ان
منسكروا

تصرفاته بعد موته
موقوف معاوضة كالا او تبرعا
ولا كسب الردة ايا تبرعا موقوف
وايا جنة تبرع فلا كذا كونه الا لطلب

يقولون انهم
القبائل بالبحر
بعد المالح في
ان نضرب

11

ودين الردة من كتاب الردة والعصية ورواية الحسن وتفرقات الحديث ان تفرقا بين من كفر بعد الاسلام
منها وان تفرقا بين من كفر بعد الاسلام وبين من كفر بعد الاسلام من قبله
كتفرق الملة وهذه اختلفوا فيمن كفر بعد الاسلام من قبله لاننا نجد على الاسلام فيكم
حكم المسلمين الا ترى انه لا يصح تفرقا في كفر من كفر بعد الاسلام الى الاسلام الكفار من
غير ميل الكتاب كعبدة الاصنام اذا قالوا لا اله الا الله يحكم باسلامهم ولو لم يقرؤوا ولكن
جحدوا وصلوا معكم باسلامهم وان صلى وحده لا وفي ابن ابي عمير لا اله الا الله من لا يقولها لعل
الاسلام وان كان ممن يقولها ليس باسلام كاليهودي صلى مع الناس المسلمين كان دليلا
على الاسلام وان كان ليس باسلام بعينه واذا حمل المسلم على كفر فقال استهزاء لا اله الا الله
فان كان من قوم لا يقولون على اسم الله ان يكف عنه لسانه دليل ايمانه ولو حذر ان تكلم بها
قبل ان يخرجه وتقرؤه وان قالها بعد ما قرأه فهو رقيق وان قال ان الله ما قلت الدخول في اليهودية
دون الاسلام او اردت العقود لئلا اقبل لا يلفظ اليه لانه الظاهر انه جواب ما دعي اليه من
الاسلام فان امتنع بعد ذلك من الاسلام يقتل لانه قد رد وان الكافر من يقولها قبل ذلك لا
باس يقتل وان تكلم بها لانه ليس بدليل الاسلام وان قال لا اله الا الله محمد رسول الله وسوجه
لا يقولها فهو دليل اسلامه وكذا لو قال محمد رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام او في
دين محمد عليه السلام يحكم بايمانه حتى لو مات يصلي عليه كما لو صلى معناه مات اما اليهودي في
النصراني اليوم اذا قال لا اله الا الله محمد رسول الله لا يحكم باسلامه لانهم الذين بين ظهراني
المسلمين يقولون ذلك فاذا استفسر به يقولون رسول الله انكم تقولون تعالى منوا الذي يعني في
الايتين رسول الله فلا يدل هذا على ايمانه ما لم ينضم اليه لتبدي ما ملو عليه واذا قال النصراني
استهزاء لا اله الا الله واستهزاء عن النصرانية لا يحكم باسلامه لانه دخل في اليهودية او في
ذلك ايضا وان رد وقال وادخل في دين الاسلام قال الاحمال واذا قال اناس لم يكن
مسما لان معناه انتم مسلمون الحق وكل ذي دين يزعم انه متفاد الحق هو عليه قال كلوا في
الجوهر الذي في دارنا لانهم ياتون بهذه الكلمة على وجه السج ويقولون لا وادعهم يا مسلمان
زاه قال النصراني او اليهودي برئت من ديني ودخلت في الاسلام او قال برئت من
ديني واستهزاء لا اله الا الله وان محمد رسول الله صار مسلما ولو قال الوثني استهزاء لا
اله الا الله او قال محمد رسول الله صار مسلما لانه منكر الاخرين جميعا فبايها شهد فقد
دخل في دين الاسلام وكذا لو قال اناس لا اله الا الله لا يذخرون هذا الوصف لانهم
وكذا لو قال اناس على دين محمد او على دين الحنفية او على الاسلام وعن الحسن النضراني اذا

مطله
كاف لو كان ممن لا يقول لا اله الا الله
بل يعبد الصنم او يقولون
يشهدون شريكا فان اذا
قال لا اله الا الله او
قال محمد رسول
الله يصير
مسلم

فان قال لا اله الا الله من لا يقولها
بل لا يقولها ولا يقولها
فان قال لا اله الا الله من لا يقولها
بل لا يقولها ولا يقولها

مطله
لو قال النصراني لا اله
الا الله لا يصير مسلما
حتى يقول دخلت في
دين الاسلام

مطله
لو قال النصراني لا اله
الا الله لا يصير مسلما
حتى يقول دخلت في
دين الاسلام

ان الله لا اله الا الله وان محمد رسول الله وقبلت الاسلام وترك ديني فهو مسلم ومن كفر
قال آمن بالله ونحوه عليه السلام وما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وترك ديني صار
مسلم ولو قال لا اله الا الله ثم رجع صار كافرا لا يقبل رجوعه وعن الامام اذا قال نصراني او
يهودي انا مسلم او اسلمت يقال ان الله قال اردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول
في دين الاسلام صار مسلما حتى لو رجع عن دين الاسلام خلد منه وان قال اني مسلم على دين الحق
لم يكن مسلما فان لم يقال اني اردت حتى صلى جماعة كان مسلما وان مات قبل ان يقال اني مسلم لم
يكن مسلما مسلم ونصراني تنازع في سرائر بني فصيل الانبياء من المسلم لان النصراني فقال النصراني
انا مسلم لا يصير مسلما الا اذا قال انا مسلم ملكا ويسمى ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا
لكلام غيره وعن الامام يصير مسلما باناسم وعن ابن زياد قيل لذي اسلم فقال اسلم فهو مسلم الا ان
علمنا وعن الامام قول النصراني انا مسلم ليس باسلام حتى يتراءى من النصرانية وعن الثاني قال
له رجل ادخل في الاسلام وانكف عنه فانه باطل فقال استهزاء لا اله الا الله وان محمد عبده
رسول الله وانا مسلم فهو مسلم وعن محمد بن عبد الله بن مسعود عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله
رجع عن الاسلام بعد ذلك من شاة عفة فاذا قالوا اصلى وحده فان قالوا اصلى صلواتنا وسنتنا
قبلنا فذلك وان شهدوا انه كان يؤذنه ويقسم كان مسلما سواء كان الاذان في السفر او
الحضر وان قالوا سمعناه يؤذنه في المسجد فلا شيء حتى يقولوا مؤذنه فاذا قالوا ذلك فهو
مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذنه كان ذلك عادة له فيكون مسلما وان قالوا اني انا يصلي سنة ولم
يقولوا بالجماعة وقال صلواتي لا تتعفن له باجماع احكام الاسلام ما لم يقولوا اصلى صلواتنا
وفي الروضة اذا صلى في وقت الصلوة حكم باسلامه واذا صلى في غير وقتها لا ولو في وقتها عتقا
او وحده مستقبل القبلة صار مسلما ان عبد الكعبة لا يصير مسلما وان صلى الجمعة معناه فهو مسلم
طاق ولبي كما يطوف المسلمون صار مسلما ومحمد النبي لا وفي المسقى صلى نصراني وحده واستقبل
قبلنا لا يصير مسلما لانهم يستقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة وكبرتم افسد لا يكون مسلما ونسبت
البيعة بالملك ايضا حتى لو وقع البيعة في سهم مسلم بالبيعة في دار الحرب او بيع منه في دار الحرب
ثم مات في دار الحرب يصلي عليه لانه مسلم تبع للملك المدة تسبي وتشرق في دار الحرب وكذا
اولادها تبعوا الواحد الاثنين والثلاثه يفتنون في دار العدو ويقانون حتى يقتلون احب
الى من الرجوع وقال يصير جرح على الرجل القطاع فان اذ ان يقتلهم فان علم انه اذا قتلهم دفع
القتل عن نفسه فعل والا لا احب في دار الحرب فان علم انه في قتالهم بكتابهم وسعوان يقال
والفرق ان قتال القطاع لدفع القتل عن نفسه ولا كذلك قتال اهل الحرب وقد صح ان يزيد بن حارثة يوم موته م

مطله
لو قال الكافر اني مسلم
او اني انا مسلم لا يكون
مسلم

مطله
لو قال النصراني انا مسلم
لا يصير مسلما

مطله
لو قال النصراني لا اله
الا الله لا يصير مسلما
حتى يقول دخلت في
دين الاسلام

مطله
لو قال النصراني لا اله
الا الله لا يصير مسلما
حتى يقول دخلت في
دين الاسلام

غير خراذه وقائل حتى قتل وكان كفتار غاليليه وعسكر الاسلام انجازوا الى فيته
الا لفاظ يكون اسلاما او كفرا وخطا وفيد تلك فصول الاما واليها يكون
اسلاما وما لا يكون من بقى بالتوحيد بحمد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما
واذا قال بحمد رسول الله يصير مسلما والجوسي اذا قال خذاي بكراست ومعه بيضا جدران حق
يحكم باسلامه جوسي قال صلى الله عليه وسلم لا يكون مسلما قال كافر امنت بما امر به الرسول
يصير مسلما قال كافر الله واحد يصير مسلما ولو قال مسلم دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير
الا اذا قال حق لكن لا اؤمن به وفي مجموع النوازل اذ في وقت الصلوة يجبر على الاسلام اما
لو قرأ او تعلم لا يكون اسلاما قال واحد رايته يصلي في المسجد الاعظم وسئل اخر انه صلى في المسجد
لا يقبل ولكن يجبر على الاسلام اكره على الاسلام يكون اسلاما لكن اذا اذاع الى الكفر لا يقبل
لكن يجبر على الاسلام مسلم تزوج امرأة يعرف ابوها بالاسلام لا بائنا لا بائنا بالاسلام
لا اله الا الله على الاسلام لا يزوج امرأة يعرف ابوها بالاسلام لا بائنا لا بائنا بالاسلام
قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الاسلام لا يصير مسلم بل هو فقال الان عرفت هذا لا يذلل
على انه لم يكن مسلما قبله يجوز ان يكون عارفا بالاجال والآن عرفت بالتفصيل قال لا خرافة
شكاني يكون فقال لا اعلم هذا ليس مسلم وفي الجامع قبل اليهودي من مل ترف صفة يهودية
قال لا فهو ليس يهودي قيل توبة البائس مقبولة لا ايمان البائس وقيل لا يقبل كايما قال
صاحب الكشف في قوله تعالى لم يتوبون من قريب الزمان القريب ما قبل حضرة الموت الا يبرى
الى قوله تعالى حتى اذا حضروا الموت الآية فتبين ان الاحضار هو الوقت الذي لا يقبل فيه
التوبة فبقي ما وراء ذلك حكم القريب وعن ابن عباس رضي الله عنهما قبل ان يفر به سلطان الموت ثم ذكر
ايضا بعد خلوط ان قوله تعالى ولا الذين يموتون عطف على الذين يعلمون السيات سوى بيتي
الذين سوف اتوبتهم الى حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر انه لا توبة لهم لان حضرة
الموت اقول احوال الآخرة فكما ان الكافر قد فاته التوبة على اليقين فكذلك المستوفى
الى حضرة القاب لم ياوز كل امورها او ان التكليف والاختيار الى هذا عبارة الزمخشري
وقال ايضا في قريب اي قبل حضور الموت الى ان قال سوى بيتي من سوف التوبة الى حضور
الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر ففاته التوبة للمماثلة في عدم الاعداد
بها في تلك الحالة وكانه قال وتوبة متولاه وعلم توبته متولاه سواء وقال القرافي قال ابو
نجيز والشيخان وابن زيد وعلقه وغيرهم المعانيه للملاكمة وان يغلب كبره على نفسه قال علي انا
وانما صحت التوبة في هذا الوقت لان الرجاء باق ويصح منه التذم والعزم على ترك الفعل وقال

في قوله تعالى ولا الذين يموتون عطف على الذين يعلمون السيات
في قوله تعالى ولا الذين يموتون عطف على الذين يعلمون السيات
في قوله تعالى ولا الذين يموتون عطف على الذين يعلمون السيات

توبة البائس مقبولة
لا ايمان البائس وقيل
لا تقبل كايما

قوله

في تفسير الكبر في قوله تعالى وليست التوبة الاية دل على ان من حضر الموت وشاهد احواله فانه قد
غفر مقبولة وكذلك قوله تعالى حتى اذا حضروا الموت قال دلت ارجعوني اعلى عمل صالحا فم انك
كلا انها كلمة متوقفا على الاية وكذلك قوله تعالى وانفقوا ثمارا زفناكم من قبل ان ياتي احدكم الموت فيقول
لو لا اخبرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين اخبر الله تعالى في هذه الايات ان التوبة
لا تقبل عند حضور الموت ثم قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة
شاهدة الاحوال التي يحصل العلم عند ما على سبيل الاضطراب بانه تعالى وهذا كلام الحنفية والماكية
والشافعية من المعتزلة والسنينة والاساعرة ان توبة البائس لا تقبل كايما البائس الحرام عدم
الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ذكر التوبة وهو العزم بطريق التقييد على ان لا يعود في
المستقبل الى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة البائس اذا ردت بالبائس معانته اسباب الموت بحيث يعلم
ان سلطان الموت لا يتركه لاني كما اخبر الله تعالى عنه بقوله فلم يكن ينفعهم ايمانهم لما داروا باستاؤله
البيان ان البائس ما هو وقد ذكره بعض الفتاوى ان توبة البائس مقبولة ان اراد بالبائس ما ذكرنا يبرء
عليه جلقنا وان اراد بالبائس القرب من الموت مطلقا فلا كلام فيه لكن الظاهر ان زمان البائس زمان
معانته المحول والمسلوب في الفتاوى ان توبة البائس مقبولة كونه في ايمان البائس لان الكافر حتى عند عارفي
بانه تعالى وابتداء ايمانا ورفقا والفاسق عارف بحاله حال البقاء والبقاء اسهل وقوله تعالى حتى اذا
احدم الموت قال ان ثبت الالة يحمل ان يراجه تقييد التوبة بالان بان تقييد توبته بزمان الموت كما يقال
تاب يوما او عام او اذ لم يل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى ومن الذي يقبل التوبة عن عباده ويجوز
ان يقال شفاعته نفسه كما يقال شفاعته غيره يوم القيمة لما قيل في حقه وان كان يوم القيمة زمانا للبائس
شفاعته لنفسه اخره ونعم ودمه وغاية امر تقبل ايضا وجعل توبته في هذه الحالة بمنزلة شفاعة
نفسه فيفضل الله تعالى بقبوله بوجه الان لا شفاعة له في هذه الحالة عليه كونه في يوم القيمة لكثرة الشفاعة
وانما اطيننا البحر جرى فيه سلسل على نفاقه بانه اسلم قبل موته جعله مسلما وان شهد على مسلم
ميتونه ارتد قبل موته ومات عليه لا جعله مسلما قاله السيد بصلي المسلمون على ميتة كبر واحد لا
شهد نفاقا على نفاقه ان اسلم وموتنيك لم يقبل شهادتها وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين
ويترك على دينه وجميع اصل الكفر فيه سواء ولو شهد نفاقا على النفاق بانه اسلمت حارة واجبت
على الاسلام وهذا قول الامام وفي النوادر يقبل شهادته وجعلوا امرتين على الاسلام وشهادته
نفاقين على النفاق بانه اسلم وفي مجموع النوازل ذي دخل دار الحبيب وسرق صبيها وادخل دار
الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي يحكم باسلامه الثاني فيما يتصل بها مما يجب الكفارة
من اهل البدع قال الامام الزمخشري لا يستثنى مؤمن في ايمانه فان ابن عمر رضي الله عنهما اخبر مشاة

لا تقبل توبة البائس
عنه صاحب تفسير
الكبير

بانه

لا يقبل

مطل

مطل

ان توبة البائس مقبولة بخلاف
ايمان البائس لان الظاهر اجنبى
غير عارف بخلاف النفاق
حال النفاق و
الشفاعة

لا يقبل مسلم واحد على نفاقه
بانه اسلم قبل موته
مطل

مطل
دار الاسلام
دار الاسلام

ليخرج من رجل فقال نعم انت فقال نعم ان شاء الله تعالى لا يخرج نسكي من يشك في ايمانه وحريه
رجل آخر فقال انا مؤمن فامر بالخرج فلم يخرج من يشك في ايمانه اهلا للخرج وقال الزاهد
يجب انكار القدرة في نفهم كون الشئ خلق الله وفي دعوائهم ان كل فاعل جال في فعله وبجواب
الكيسانية في اجابتهم اليد على الله تعالى انكار الروافض في قولهم برجة الاموات الى الدنيا وتنازع
الارواح وانتقال روح الاله الى الامة وان الامة الهة وفي قولهم بروج امام ناطق بالحق وانقطاع
الامر والنهي الى ان يخرج ويقولون ان جبرائيل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد عليه السلام وكونه على كرم
الله وجهه واحكام مولاه احكام المرتدين ومن انكر خلافة ابي بكر رضه فهو كافر في الصحيح ومنكر
خلافة عمر رضه فهو كافر في الاصح ويجوز انكار الخواص في انكارهم جميع الامة سواءهم وبجواب انكارهم بانكار
علمان رضه وعليه قطعة والزبير وعائشة رضه وبجواب انكار الذين يدعيهم في انتظار نبي من الخ
ينسخ دين سيدنا عليه السلام وانكار النجاشية في نفهم صفات الله تعالى وفي قولهم ان الله جسم اذا كتب
وعرض اذا قرئ ومن قال ان الله تعالى جسم لاجسام فهو مبتدع لا كافر ومن قال بتخليد اصحاب الكبار
فهم مبتدع وكذا من انكر غدا بالمقبور ومن انكر شفاعته الشافعين يوم القيامة فهو كافر وكذا من انكر
الميزان يوم القيامة اقاله اول وقال الميزان موا العدل ولا ميزان يوم القيامة لمن يرى فهو مبتدع
صالح واختلفوا في الجحيم والنواب انكارهم في قولهم ليس للعبد فعل اصلا وبجواب انكارهم في قولهم
الانسان غير الجسد وان حى قادر مختار ليس متحرك ولا ساكن ولا يجوز عليه الاوصاف الجارية على الاجسام
وبجواب انكارهم من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى لا يرى شيئا اصلا وبجواب انكارهم ان الله تعالى يرى
يرى وبجواب انكار الكرامية المجتبية محبة خراسان وكيلان في الخلاصة الروافض ان كان يستحق
ويلحقا فهو كافر وان كان يفضل علينا عليها فهو مبتدع والمعتزلة مبتدع الا اذا قال بان حال الرواية
في فهو كافر وبعض مشايخنا على ان المعتزلة المرتكبة للكبرية كافر لانه اعتقده خارج من الاعيان وكل من
اعتقده خارج من الاعيان فهو كافر عندنا لا اعتقاده انه ليس مؤمن ولا واسطة بين الايمان والكفر
عندنا ورح بعض الامة بما قاله ارباب الاصول ان فيه اعتبار قول الخالي في اعتقاد المعتزلة الباطل
وقيل بانه كافر لانه ليس من رضى الله ورضوانه منزه لرجائه بربط التوبة قبل مادم فاسقا غير راج
قلت لا يصح عليه انه غير راج مطلقا والمبتدع مبتدع فانه اذا باليد الجارية فهو كافر والمبتدع
صاحب الكبرية والبدعة كبرية قبل يلزم عليه ان يكون المعتزلة كافرا لانه يرى الكبرية حقا واستحلال
المصيبة كفر فكيف رويته حقا والزمام الاعتقاد قلنا ان بعد تسليم كونها كبرية وبدعة لاما
دام منازحا في كون بدعة فان قبل الاستثناء من صنوع لا يبطال التصرفات اجمع فاذن المستثنى في ايمانه
ببطل لا يلا فلا يكون مؤمنا فيكون كافرا خلافا لرد هذا الاشكال ان كان الاستثناء غير جازي قلت

مطلب
يجب تكفير القدرة وتكفير
الكيسانية وتكفير
الروافض

مطلب
يجب تكفير الخواص وتكفير
الزبيرية وتكفير النجاشية

مطلب
يجب تكفير المجتبية وتكفير
الكرامية وتكفير
الروافض والمعتزلة

مطلب
يجب تكفير المبتدعة
اذا اراد باليد الجارية
فهو كافر

وليس وان كان

لازم انه يبطل كل ما بل الامور القائمة بالقلب لا يؤثر فيها فانه اذا قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى
كان نوبا والايان تصديق فلا يؤثر فيه الاستثناء ولا يثبت في ان يكون الاستثناء غير جازي منع الكفر
اولا لان الاعمال منه عدم وقوله انا مؤمن مطلقا ينصرف الى الكمال وليس بشبهة فالحق باعتبارها والتاويل
يمنع الاكفان ولانه يصره الى الحاشية وعليه قول بعضهم ولان النقص قد جازى بالحاقها بالمعقود ايضا قال
الله تعالى لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله وقال عليه السلام لا ملل المقابر محاسن انكم لاحقون انابكم
ان شاء الله ولانه باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بعبادة عن التصديق فقط بل قول ايضا وانه
يبطل به فيبقى تصديق مجرد او لا يثبت به الا بالعدم السطر والشرط وقوله انا مؤمن مطلق وكفى
في صدقه حقيقة بل لزوم وجود الكمال على ان تسمى الى الكامل ويجوز باعتبار ذاته لا باعتبار اوصافه
ممنوع والحاشية بالرواية الصادقة حال خروج الكل من المسجد الحرام جازي لاحتمال تحقق الدخول لا دخول
الكل وكذا حديث المقابر يجوز به حال تعذر اخرى **ان لا يثبت كون كرامة النبي ومالا**
وفيه احد عشر نوعا والمتفرقات الاول في المقدمة تعلیم صفة الخالق تعالى اجل
جلال للنايس وبيان خصائص مذهب أهل السنة والجماعة من اتم الامور وعلى الذين يفتقدون
للو عظم يلقتونه الناس في محاسنهم هل من ابرهم ذكر قال الله تعالى وذكر فائدة الزكري تنفع المؤمنين وعلى
الذين يؤمنون في المساجد يعلموا جماعة رابط الصلوة وشراية الاسلام وخصايص هذا المذهب
واذا علموا في جماعتهم مبتدعا اشد منه وان كان داعيا الى بدعة منوعة فان لم يقدروا رفعوا الامر
الى الحكم حتى يخلوه عن البلدة ان لم يمتنع وعلى العالم اذا علم من قاض او من آخر يدعون الناس الى خلاف
السنة او طعن منه فكل من يعلم الناس بانه لا يجوز اتباعه ولا الاخذ به فعسى يخلط في اثنائه الحق بالهلا
يعتقد العوام حقا ويعتقد الله ومن اتبع شيخه العلماء علم طريقهم وخلصهم من البدعة الداخلة في
بلادهم وفي هذا الباب اصول منها انه ينبغي للمسلم ان يتفقد هذا الدعاء صبا حقا وصادقا فانه سبب
العضة يؤخذ سيد البشر عليه السلام اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر
قالا اعلم انك انت علام الغيوب ومنها انه اذا كان في المسئلة وجوه يوجب وجه واحد ينفذ العمل
الى ما يمتنع من الكفر ولا يبرح الوجوه على الوجه لانه الترجيح لا يقع بكثرة الاول ولا اتصاله بالاول
الذي لا يوجب التكفير اللهم الا اذا خرج بأرادة توجب الكفر فلا ينفذ التاويل كالحال اذا حكم بكفره ولم
يذكر ان الكفر قال بعضهم بكفر وقيل لا ويعذر بالجهل ومنها ان الحكم بكفره عليه علم ان الكفر عن اختيار
يكفر عنه عامة العلماء خلا فالبعض ولا يعذر بالجهل وقيل لا يكفر اذا اراد ان يكفر بكفره فمناجاة
في على سانية كنه خطاء به فقيد والعباد بالله لا يكفر لكن القاضي لا يعذر عنه ذلك مثل ان يقول
توكلنا وما شئنا ان تجري على سانية عكسه لا يكفر فيما بينه وبين الله تعالى ومنها اذا خطر بالاشياء

في الشبهة
دوام دين مع الله

مطلب
لو تكلم بكلمة الكفر لا علم ان الكفر
عن اختيار ككفر عند عامة العلماء
خللا لبعض ولا يعذر بالجهل

مطلب
يجب على الذين يافتوا الى مساجد
ان يعلموا جماعة شراية
الصلوة وشراية
الاسلام

مطلب
يجب على الذين يافتوا الى مساجد
ان يعلموا جماعة شراية
الصلوة وشراية
الاسلام

مطلب
لو كان في مسئلة التكفير وجوه
توجب الكفر فوجه واحد لا يوجب
تعليم الخلق الى ما يمتنع من
الكفر

مطلب
لو كان في مسئلة التكفير وجوه
توجب الكفر فوجه واحد لا يوجب
تعليم الخلق الى ما يمتنع من
الكفر

مطلب
لو اراد ان يكفر
فانه على سانية عكسه لا يكفر فيما بينه وبين الله تعالى ومنها اذا خطر بالاشياء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
النبى المبعوث فى هذه الساعه
على شانه الرسل

يوجب الكفر لكنه لا ينكح به فقد انقضت الايمان بالحديث **وهنا** اذا عزم على الكفر بعد جبري يكفر في الحال
لزال التصديق المستمر ومنها ان من تكلم بكلمة الكفر ونكح منه آخر كفر الصالح الا ان يكون الضحك
ضرباً يبان يكون الكلام مضحكاً وخروج الكفر توبة ومن اعتقد الحلال حراماً او العكس كفر
ولو تكلم الواضع على الجبر وقيل منه القوم **كلمهم** كفر واستثنى ابن شفاء الله تعالى اما لو قال كذا لم
يذاحل لغويج السلفين وبكم الجمل بكفر هذا اذا كان حراماً لعينه اما اذا كان حراماً لغيره لا يكفر
وان اعتقه واما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به اما لو باجبار الاحاد فلا يكفر ولو اراد
تخدم امراته ونجس النكاح بعد اسلامه ويعيد النكاح وليس عليه اعادة الصلوة والمصوم والمكحول
بينهما قبل تجديد النكاح بالوطي بعد التكلم بكلمة الكفر ولذا الزنا ان اتي بكلمة الشهادة على العادة
لا يجزئ ما لم يزوج قال لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويومر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم عذر
النكاح والاعتناء موجب للكفر والارتداد وموت القتل الا اذا استب الرسول عليه السلام او واحداً
من الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حداً والتوبة له اصلاً سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جاء
تائباً من قبل نفسه كالزندق لانه حرج فلا يسقط بالتوبة ولا ينصو فيه خلاه في الاحد لانه حق
تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الاديئين وكذا القذف لا يزول بالتوبة خلاه
ما اذا استب الله تعالى ثم تاب لانه حوائقه تعالى ولان النبي عليه السلام ينفق البشع من المحرمات
الا من اكرم الله تعالى والهابط تعالى من ع جميع المعايير وبجمله في الارتداد لانه معنى يتفقد به المرتد
لا حقه لغيره من الاديئين قلت اذا استخ عليه السلام سكرانه لا يغني ويقتل ايضاً حداً وهذا من
اب بكر الصديق والامام الاعظم والذري واصل الكوفة والمشهور من حديث ابي بصير قال
الخطابي لا اعلم احداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال **الاحمد** يحنون المالك في الجمع
ان شامه كافراً وحكموا بالقتل ومن سكره عذابه وكفره كفر قال الله تعالى فيه ملعونين ايماً تقفوا
اخذوا وقيلوا تقبلاً سنة الله الآتية ورفق عبدالله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن
ابيه عن جده عن محمد بن علي بن حسين عن الحسين بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن
سب نبياً فاقبلوه ومن سب اصحابي فاضربه وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن
الاشرف بل ارتداد وكان يؤذيه عليه السلام وكذا امر بقتل ابا رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابي
خلل هذا وان كان متعلقاً باستنار الكعبة ودلائل المسئلة يوثق في كتاب لصايم المسئلة على شام الرسول
فان قلنا اقضاء المشهور كون المعاني الثلاثة موجبا للقتل وقد زاد الرابع عليه وموت الستم
قلت الارب ان الزندق والساحر يقتلان وهذا اذا دخل في تحت كفر بعد ايمان على ان المذنب
ان التفسير على العدد لا يمنع الزيادة كما تقدم في المختار وما كان في كونه كفر اختلف في يومر قابله تجديد

مطلع
امارة لو تكلمت بكلمة الكفر الذم
اختلاف لا يؤخر في افساد النكاح
ولا يؤخر في تجديد النكاح سدا
لهذا الباب عليهن وعند
العامة لا يؤخر في افساد
وكن يجرى على النكاح
الاول

النكاح والتوجه احتياطاً وما كان خطأ لا يؤمر إلا بالاستغفار والرجوع عنه إذا كنتم الزوجان
مكثت به قال شايخ بلخ وشايخ سمرقند والحاكم الشهيد واسماعيل الزاملاني لا يؤثر في فساد النكاح ولا
بومن تجديد النكاح سداً لهذا الباب عليهن ويحبسها الحاكم قدر ما ترجع وعامة علماء حجاز على إفساد النكاح
وكن جبر على النكاح الأول ولو بدنياً ومثله فرقة الطلاق إجماعاً ولا تنفع في هذه العدة وهذه كلمة نقي
وفي المنقح أرادت أن تحرم على زوجها فكتبت له ولعياذ بالله مستغفراً في قلبها فقامت كافرته فخلت في السأب
أذا لا تقدر في تبدل الأقارب بالانكار بله قيام سبوقها لكون الأيمان ثنائياً عندنا ثلاثياً عند أئمتنا
الحديث الثاني فيما يتعلق بالله تعالى وإذا وصف الله تعالى بما لا يليق به واستخبر أسما من أسمائه تعالى
أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده أو وعيداً بكفره إذا كان الجزء ثابثاً بالقطع ولو قال من خذ أيم بلام من يريد
من خود أيم بكفره قالت لزوجه ما تخذاي سردي في قال أدي بكفره وسباني يلو مختار قال الغلاني في عبي كاليهود
في عتق الله كفره عندهم لم شايخ وقيل إن أعني استباح فعله لا يكفر قال دست خذاي د راز است كفر وقيل
أد أعني به الجارح كفره وإن أعني العدة لا وإذا قال بلي يدي الله تعالى قبل الجور منه اللفظة وقيل يجوز فانه قد جاء
في الحديث أنه يوقف بين يدي الله تعالى على المراط قال سمي لأبنة الخلو في هذه اللفظة تمشيع بالعربية والفارسية
يطلق على الله تعالى وأنه كان يعاين منزهة عن المحنة وجوزة الرضى أيضاً وهو يخرى عن الخلافة بالفارسية
فإنما ذكره مخافة فتنة الجهال وأما من حيث الدين فلا بأس به متى إذا قال ديس حادش باي خذاي بأيد كوفت
إن أعني به الجارحة كفره وإن أراد أنه لا حاجة إلا بالاعتصام بالله لا يكفر لأنه شايخ في العرف يقولون دورنا
حادش باي فلهذا رأينا بكوفت كلفه قبح جزاً إذا قال فلهذا رأينا خذاي أفريده است وأز بيس خوراند
است يكفر لأنه ادعى العيب قال عليه السلام من الذي شأ لا على الله قال الله عالم في السماء إن أراد أنه لا
كفر وإن أراد به حكاية ما ورد في الآثار لا وإن حله عن النية كفره عند الأكثر لأنه فاعى في التجهت قال الأئمة
الله فقال لا قبل أن في معصيته خذره ومثله فقال ذلك كفر وإن في أمر لا يخاف من الله تعالى فيه لا قال كها
لم تكوني اجت من الله فكذلك لم يسل قال الآخر كفره خذاي شوي ووي أز وحي خويستام كفره قال لامرأته تراء
حق ممتناه في بأيد أو قال حق شوي في بأيد أو قال حق خذاي في بأيد فقالت في كل واحد لا كفرت قال لها
ما في العيب أن يوشى بك تراءد وأن قرطبان بك تراء كشت وأنا خذاي ك تراء أفريد لا يكفر لأنه لم يصف
الله تعالى وإذا وصفه بما يصفه بما يصفه قال الآخر خذاي زانه شاید كند منه أنه كندك نو كوي كور قال
خداي باز باه تويس نه آيد من جكونه بسن أيم كفره قال أي استغفر الله أو قال استغفر الله بكه لا يكفر قال
ابن كارت ك خذاي زانه است لا يكفر لكنه شنيع جزاً قال الآخر لعنت بذر تو الله مكد لا يكفر لأن
معناه الله محدث بذكر قال تامل شوي بذر خذاي شوي بذر أو قال تامل شوي بذر
خداي مامى شود بما ينكوتر بكفره ولو قال خذاي بود وبيج نه بود وباشد وبيج جبري نه باشد

فرقة لاطلاق إجماعاً
ما شئت مع

اندر آفتابان و نقدین ایضا

لو قال كل مكان لا يخلو عن
الله تعالى يفتو كذا فذكر
في الخلاصة

في طه

یہ خط میرا
نہا کہ کہہ دو

الكرنات في الحادي عشر

كلام فقال احد اصحابه الكفر خير مما انت تفعله قال العقبة ابو الليث ان اراد تبيع معاملة دون تحريم
الكفر لا يكفر وقيل يكفر والاختار هو الاول ولو قال كافرى كره له ان يخانت بكفره الخرج الى يبرود في الجحيم
للموافقة معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم كفووا وكثرنا بفعل ذلك من كان اسلم منهم فخرج في ذلك اليوم ويوافق
معهم فبصر بذلك كرا ولا يشرب اصبح الجوس يوم النيروز فقال اسلم خوب سدرت مما دند بكفر وكذا
لو سأل مجوسيا به بشوداين سأل يكفر اخذ مجوسى دعوة خلق راس وادعى الناس اليه فحضر الموكب
دعوته واهداه اليه شيئا لا يكفر وقد كانت واقعة بيزيد وبي ان واحد من مجوسى سربل اخذ دعوة خلق
راس ولده وكان كثير المال حسن التقدير بالمسلمين ويتفق على ما جاء المسلمين فدعى المسلمين فاجابوه فكتب عليهم
الى شيخ الاسلام السعدي فكتب انه لا يكفر فيه وانه اجابة الدعوى ولو لاهل الزمة سنة ومجازاة الحسن
سنة ومن باب المرقاة والكرايم ايضا وخلق الراس يس من شعار اهل الفضالة لكن الاولى للمسلمين ان لا
يوافقوا اهل الذمة على مثل هذه الاحوال الاظهار الفصح والمسة فبكرة المسلم ان يدعى اليهم في مثل هذه الدعوة
كأن لا يكفر به كله فانه لا ينفقه الى الجوس يوم النيروز حيث يكفر وما يملك الجوس يوم النيروز من طهيته
الى الاشرف ومن كان لهم بهم معرفة لا يحل اخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان اخذوا لعل ذلك الوجه لا يأس
به والاعتزاز عنه اسلم المسلم اذا اهدى يوم النيروز الى مسلم آخر شيئا ولم يرد في عظيم ذلك اليوم جرى على ما
اعتاده بعض الناس لا يكفر لكن لا يتفق لان يفعل ذلك ويفعل قبله او بعده كيلا يكون تسييها باؤليكروافقة
بالعبادة اعني بالصلوة في الاوقات الثلاثة اذ اكرمت فاطمك فيما ليس بعبادة وعن الامام ابي حفص لانه
رجله عذبة حين سنة لم جاء يوم النيروز فاستدرك الى بعض المسلمين مدية يربو ففعل ذلك اليوم
فكفر وعاجرت العاقبة في سمرقند بنصب أمير نوروز واجتماع الناس وخرجهم الى باب رحمة واجتمع
فيه لله ايام واهداه الناس الى أمير نوروز فله شكر انهم اذا ارادوا تعظيم اليوم فذلك كفر وان ارادوا
غيره فالاصوب والاوجب تركه وكذا اجتماع المسلمين يوم فصح النصارى يوم الموافقة لهم كما يجمعون في
بله والروم على هذا الوجه ويعلم حالهم مما ذكرنا **السابع في كلام الفسقة** قيل لرجل من
الحلالي فقال انما حجت الى من الحلالي يكفر ولو قال هات به احدي من باكل كلالا حتى استجرك كفر ولو قال
خوش كارت حرام خورده كفر فقال صاحب الخط انه مكمل قال في جواب قائله كل الحلالي مباح حرام بشايد
يكفر قبل رجل حلال واحد حجت اليك حراما فقال بها اسرع او قال مال بائد خواه حله خواه حرام
لا يكفر ويحان عليه الكفر ولو تصديق على فقير شيئا من المال الحرام راجيا الثواب يكفر ولو علم الفقير
بذلك ودعاه واقره المعطى كفر او قال الحمد لميت حرام لانه استحل حرام القطع يعلم بهذه العلوية
انه مسئلة التصديق ايضا حرمه على ما اذ تصديق بالحرام القطع اما اذا اخذ من انسان مائة ومن آخر
مائة وخطبها لم تصديق به لا يكفر لانه قبل دوا الضمان وان كان حرام التصديق لكنه ليس بحرام بعينه

تاریخ و جغرافیہ

منه الى السور

في ابداء الصلوة المبرم في
الخير و ن و فبذل محمد بنهم

فَالْأَمْرُ

فكر من نفسه في عين محمد بن ابي

وَبِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا وَإِلَىٰ رَبِّكَ عُودًا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

خلاف ما في نسخة المصنف
خلاف في أصل التصرف

بالقطع حكمه مثله التعريف قبل ادب الضمارة وبسبب سبيل التسديق قال عليه السلام في الشهادة المخصوصة
المدبوحية بغير ادب الاضمار في الجوهري الاسارى ووقع في ديار انانية السلاطين بتعويده بالانكسار على
العلماء والمناجج ويدعون لم عند اخذ ان من حال اخية بعينه من مسلم او معاهد بعينه بل خلق ولا يصح
في حال الاخذ والمعلم معلوم فلما كان استخلافه لم يحرك كذا كان تعليق استخلافه بالفضل بمنا ولو قال المحرك حرام
لكنها ليست من هذه التي يزعمون قال الامام الثاني اقره واثناه واعلم بذلك ولكن لا الكفره قال مسلم حرمة
الحكم ما ثبت بنقض الفراء كذا ثبت حمل الجماع حالة الحيف كذا وان استخلفه حالة الاستبراء لا يكون يندع ويضلل
وقيل ان استخلفه من اوله بالان الذي للتدبير لا يكفر وان استخلفه مع اعتقاد الحرمة كفروا والرضى بالان الى
التكفير مطلقا وفي الدخيرة استحال حال الحيف ليس بكفر لا يري ان جماع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيف
بجمله الاول وعن الثاني حلف لا يطأ وطأ حراما فهو في امارة حال الحيف والى ظاهر منها لا يثبت الا ان ينوي
ذلك غنى ان لا يكون حرم الله المحرم ولا يفرض موم رمضان لا يكفر ولو غنى ان لا يكون حرم الله الزنى قيل نعم
بغير حق او ان لم يكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الاوقات لان غنى باليمن مستحيل في الاول وغنى ما هو
مستحيل في الثاني وغنى ما كان حلالا لا يلزم الكفر فعلى هذا اذا قضي حل الحائكة بين الامام والاخت لا يكفر وعن
الامام ابى بكر بن محمد بن الفضل لوقال ليت موم رمضان لم يكن وصلا قال ذكر من اجل انه لا يمكن ادائه
حقوقه لا يكفر اسم كما في عطاء المسكون بالبر فقال لبيته كان كافرا فيسلم ويعطى له الجح او غنى ذلك بقلبه
يكفر راي كافر جملته فقال لبيته كان كافرا يتزوج بها كذا في صغيرة فقال له قابلت فقال ماذا
صنعت حتى اتوب يكفر قيل لظالم تؤذي الله والمسلمين فقال انما افعل خوفا منكم كذا فاسق ربك المحرم
ونشر عليه اقرباءه الدرام كفروا وكذا لوقالوا مبارك باد وعلى هذا اذا اخذ احد المسلمين والهرايب مقلدا
فقالوا مبارك ووقعت بسر اي الجديرة واقعة ومي ان واحد قاطع على ما لم معلوم احتسابها اغنى الامر
بالعرف والشرع عن المنكر فقد بوا على باب كبر ولا وبوقات وناؤه وامبارك باد لمقا طعية الاحتساب كان
امام الجماعة فاستنعاع الصلوة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة ولو قال ترك
سبب كانه خورده مسلمان نيسبت يكفر قيل لرجل اعطى درهما لمصالح المسجد او اقر المسجد فقال لا
اقر المسجد ولا اعطى الدرهم وعلى هذا المسجد لا يكفر ولكن يعز ذلك ان اللفظ اذا لم يكن كذا الكفر
فيه ترك ادب بالشرع يعز قال لرجل باخر فقال خلقني الله تعالى من سويق التفاح وخلقك من طين كفر
لرده قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاية من طين اي خلقنا كل واحد من الاناس من طين لا
مبداء الخلق من المني والمثلي انما ينشأ من الغذاء واصول الغذاء كما كان او جثا من الماء والقراب وهو
الطين قيل له لا يلعب بالشرع فان العلم اذ قالوا ان يلعب به فهو عداة الله تعالى فقال انديس كذا
خدايم شادم قال الفقهاء العياضي يكفر وقال غيره لا يكفر تكلم بكلمة خطأ لا وجوب الكفر في الواقع فقال

وقدمت في الزحف
قد جاوز السلطان

و قبل الا سئل وسئل

وَقَدْ كَانَ يَكُونُ عَلَامًا لِلْإِيمَانِ الْكَافِرِ

الشيخ
مفتي

فصل في معرفة الخصال
فقال جاء الحسن بن علي

۱۶۰

في اعداء حياك ياو على ايد
الخصية على ايد وبنه بل
الله وانه منه

مطالعہ
نامی علیہ السلام
مناویں

مملوك
نظامه نظام افندي

من مالي فانما انقص

الاستعداد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located in the upper right corner of the page.

أقبلنا به في ديارنا أبا العالم إذا قال في مجلس العلم صلوا أو اغاروا إذا قال كبروا **باب نوع في**
السلام التام إذا سلم لأحد من غرضه إعلانه أنه في الباب من غير أن يقرأ
القرآن أو يؤذنه أو يقيم أو يخطب في الجمعة أو العيدين أو على جماعة يستغلون بالصلوة
لا يسلم إلا إذا كان فيهم من لا يصلي وكذا في الدرس والاشتغال بمقتضى القضاء وفي الحمام إذا كان
مستودعاً من سلم وإن كان شقوا العورة لا وفي الصلاة سلم عنه خلافاً له وإن سلم في حال الصلاة
المختارة لم يكن له جملته في حال الخطبة والأذان وتكرار الفقه ويسلم الآتي من المصلي على من يسبقه
من القدي ويسلم القدي على المصلي والراكب على المشاة والمشي على القائم والقائم على القليل والكثير القليل
على الكثير من غير أن يكون أن يحتاجوا عرفاً منهم بدعوة إليه سلم والراكب على المشاة رجالاً وبناتاً
سلم عليهم في الحكم إلا في الزانية ويسلم على الأعمى المطيع عنه ساعة الرد خلافاً له لأن الحاجي
بالفتي في مقتدره ولو جرد لا يوجب الأكرام وجعل القوم سلم عليه فرت بعض القوم سقط
الجواب عن المسألة عليه إلا إذا استأه باسمه بأن قال السلام عليك يا فلان فلا في الإشارة بالسلام إليه
وجواب السلام إذا لم يسمع المسألة لا يوجب عن الغرض لأن الرد لا يوجب سلاماً فكذا الجواب لا يحصل إلا
به وإن سلم المسألة أصم لم يرد الرد تحريك الشفتين وكذا في جواب العطاس ولا يجوز قول المسألة لذي الحوائط الله
تعالى بقاءه إلا إذا أعنى أطال بقائه للسلام أو لاداء الجزية لأنه دعاء له بالسلام أو لمصلحة المسلمين
وفي السير لا بأس بسلام أهل الذمة واليه عن البداية إلا إذا كان محتاجاً إليه فلا بأس بها أيضاً
لكن يكره مصافحته وفي شرح الطحاوي يكره البداية لا الرد ولكن لا يرد على عليه امرأة عطست أو
سكنت شتمها ورد عليها لو جرد بصوت شتم وإن شابه بصوت لا شتم وإنما يثبت العطاس إذا جرد
وفي العطاس لو زاد على الثلاث أثنى شتماً فحس وإن ترك فلا بأس به ولو زاد في الأذى حدة
تعالى عليه لأنه نعمة قال عليه السلام ذهبت البقرة وبقيت البشائر الحديث ثم إن شاء فمضاه على من يثق به
وإن شاء لم يقضها ولا بأس بعبادة الكلاب وأختلف في المحوسبي وكذا في الفاسق والأصح أنه لا بأس
بختلاف إلى أهل الباطل والشرك ليدفع عنهم فإن كان من يفتدي به لا يفعل ويكره لأنه تعظيم لله تعالى
الناس وإن لم يكن مؤمراً بالآباء به إذا لم يقع في الأثم وجعل بدعوة الأمير ويسأل عن أشياء فيسلم على
يوافقه ولا يوافق الحق مخافة أن يناله مكرهه ولا يسمع ذلك إلا أن يخاف على نفسه أو بعض نفسه
أو ماله ويقدم أباه للتعذر على ظهر الفتى بداهه فإن كثر فيها والأصح الامام أو أدبه أسوأها أو
أزجرها فإن كان الكلب أكله تعذر أو عن عمد عنه أنه أحرقت بيت الحار وعين الصغار والأمر بتجرب
فإن الفاسق وفي العيون وقفاً في الشتم أنه يكره فإن كان لا يضر ولا يفتني بالقاء الكلب
وكذا من أراق خوراً على الذمة وكسرها لها وسق رقابها إن كان أظهرها بين المسلمين لا يضر لأنه

مطلب
لا يسلم
مواضع

من سلم على رجل فلم يستجب
الجواب لا يسقط عنه
الغرض

في تعذر مظهر الفتى
وسباق في الخروج

فإن كسر دنان
الشرك ثلاثة
عقوبة

ما أظهرها بيننا فقد سقط حرمتها وفي سير العيون بعض الأذكار أما ما يرى ذلك لأنه مختلف
فيه وفي السلم بعض الرق من غير أن يقرأ من غير أن يقرأ خلافاً لبعض الذين عند الثاني وأنه لا يرد
الاتخاذ لا يضر عند الثاني وذكر الحنفية أن الكسوة لا يضر إلا إذا كان لا يضر ولا يضر في كسرة
يربطها بالسلم والفتوى على قولها في عدم الصلوات ولا يؤخذ بعذر أهل الذمة بإظهار الكسوة في غير
فيلسوة من ليس سوداء مغربة وزناد من الصوف أمال بس العانة والزناد من الأبرسيم في غير حق
المسلمين نهى عن تحسيسهم وضع القطر على الطريق فلم ينعن فاحرق قطنة يضره إلا إذا رأى المصلي في
أحرقه دابة منكر أو مؤمن بربكته نهى لأن الواجب عليه سبانه فليتركه أحدهما لا يترك الآخر ولا يترك
بالمعروف وإن كان لا يضره الضرر غالباً فيه فإن علم أنهم لا يتركونه فلو وسعهم من التزكروا علم أنهم
يتركونه لا يتركوا الأمر بالتزكروا في الطريق والرباب من الطريق لدفع الرجوع والرجوع لا بأس به لأن
فيه نفع للمسلمين وإن في غير وقت الرجل وفيه ضرر بالمادة يكره بأع أخصان في قضاء والمشي إذا
أدنى لقطعهما يطلع على غورات الجدران يؤمن بأن يجرده وقت الاوتار المستقيمة وأمره أو مؤمن فأن
فعل ولا يرفع إلى الحاكم لمصلحة الاعتداء وفيه سبحانه وتعالى في المنام جوزه وكن الأسلمة الصغار
وكثير من المتصوفة والكثير من سمرقند ومحقق مشايخ بخارجهم جوزه حتى قال علم الهدى عليه السلام
من عاين الموت إذا كثر في المنام خيال ومثال والله تعالى منزله عند عمل القليل ولكنه وقع في باله ليس
مؤمن ولا ينفذ حاله لأنه عمى كثيراً فهو مؤمن صريح وإن وقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لأنه لم يعرف الله تعالى
أن استقر قلبه عليه فهو كافر وإن شاء من قلبه ووجد انكاراً من نفسه فهو مؤمن حتى الموت ليقول
به كصديق العيش أو غضب على عدو لا يجوز وإن التغير في زمانه مخافة الوقوع في المعاصي فلا بأس به قال
الصدوق رحمه الله توفي سبيل الآفة واستفقه في أهل الأولاد أن يقولوا في ضلته هذا ولم يفعل كان حسناً
ولا بأس به لأنه ربما يتبع فيصير عاقلاً اختار ولم يقطع كل الجدران قطع الكثر من الضيف يكون خائفاً
يشيخ وقال أهل البصرة لا تطبق الحثارة بركة لأن الواجب يترك بعذر فالتسعة أولى إذا كانت الحثارة
بحسب إذا رآه إنسان ظنه محتوئاً ولا يذم عليه الاستسديد لا يتقرض له ويجعل ذلك عذراً في ترك الحثارة
إذا بلغ سبع سنين فإن أصغر منه حرس وإن فوق ذلك قليلاً لا بأس به وقال السرخسي وقته من حبله محكم
إلى أن يبلغ وإن أجمع أهل ناحية على ترك حاربهم الإمام فلم أطاعه أو جرد شعره ذفنه فإن رمى قلبه بأس
أن القاء في الكنيف أو المغسل كره لأنه يورث داء **نوع في المسجد** لا يجعل شيء من الطريق مسجداً
ولا شيء من المسجد طريقاً للعامة وتعليم الصبيان فيه بلا حرج ولا حرج ولا حرج فيه لأنه أيام للفتنة
يكره وفي غير المسجد جاءت الرخصة للرجال وتركه أو بيع التوبة أو الطعام أو غيره فيه يكره ولا يجل
عجز عن الكعب لكن يقر على الطواف بالأبواب تعذر من علم ذلك فإن لم يفعل فإثم وإن عجز عن

والله
فمن الكسوة الزناد

مطلب
الرجل بالترك
صوت
بالج

من سلم على رجل فلم يستجب
الجواب لا يسقط عنه
الغرض

في حق الأولاد

مطلب
إياهم حق الأولاد
خلاصة

مطلب

للجهد الأولاد

ملاها ايضا ورقتا الثانية من الملة او المتعب من ايها او غيرها ان فقرا او فقيرة ثم يذهب الاثر منها
فتبقى كما في القصة تصدق بها على فقير بشرط الضمان او اجاء ما لكان له على امره دين لملاها والخذ
بذليها وطرفه منها والقعود على بابها فان دخلت خربة لباسا ان يدخل معها ان امره على نفسه والا لا
بل ياتر امرأة بذلك اخذت رجل فقير ودخل منزله او وقع ماله في منزل رجل فظن ان ربه المنزل لو فطر
بالماله يمنع من المالك ثم القليل ماله يدخل بيته لاجل ذلك ويدخل به رضاء اجاء حقه اطلع رجل
على جايه اخر عليه متاع في ان المظلم باخذ المتاع ويهرب ان المتاع يساوي عشرة فصاعدا
له ان يرحله قال الفقيه لم يقدح اصحابنا بهذا التقدير بل اطلقوا القول عليه السلام قاتل دون
مالك سرقة عن ابيه ومات الابنة لا غيلة لا يواخذ به في الآخرة ولكنه ياتم اتم السرقة على اخر
دين ففاضاه فظلم بالبيع وماتا قال اكثر المشايخ في القيامة المضمومة ينقل الى الوارث لانها تكون
سبب الدين والدين انتقل الى الورثة فلو مات المدين قبل الدين ووجهه لداين يقال ثواب
التصدق بالدين قال الله تعالى وان تصدقوا خير لكم الالة ولا ينقل الى الوارث فيكون اولى في
الوارثات الطالب والمطلوب جازا لخذ في الآخرة لا للورثة خلفه او لافان قضى الدين
من وارث الطالب جاز وبقي من الدين اخبر بوثا المدين فقال جعلته في حل ثم بان حيا
ليس له طلب الدين احدى المدينه اجود ما عليه لا يجزى الدين على القبول مسكدينه ففرقه منه
انسان وانقلت لا يضمن التاريخ الدين باع مسلم حر او من ثمة دينه لا ياخذ الدين والدين
المدينه نقرنا له اخذ الدين مسلم عصب او سرق ماله في يواخذ به في الآخرة وظلامة الكافر
وخصومة الذابة استدلال الملم اما ان يجل دمه بقدر حقه او ياخذ من حسنة والكاف لا
ياخذ من الحسنات ولا ذنب للذابة ولا يؤهل لخذ الحنات فتعين العقاب والعقاب
بناء على ان الذوات تحسرون لا لاجل اخلافا لاله لا لشعري فيه قال الله تعالى واذا الوضوء
خبرتم لم يكونوا نرا با بعد الاقتصار ولا باس بقبول مدية المستقرض لانها غير مشروطة في
القرض فانه كما في حرج عداته بالمداداة قبل القرض فالافضل القبول لان قبولها من حقوق
المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدى مودعا باجود والسجاء او كانت بينهما مودة لانه السبب
الطامع قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الاور واحد فالنورع عن قولنا فضل لان الطامع
انه قرض جرم منعه فالحاصل ان الاملاء لا لولا للدين لا يكره ولو للدين يكره وكذا الحكم في مدية
القاضي كره بيع العذرة الخالص لا يخلط بالكتاب والسرقين الاحتكار المذكور ان يشتري
طعاما في المحر ويقله الى منزله ويتصدق الغلاء بيسعه وذايق بالاناس وان جلبه من غير اخر
واسكه لخله وذايق باهل مع يكره ايضا عند الثاني وعند ما لا يستحب ان يبيع وكذا الخ

ملاها ايضا ورقتا الثانية من الملة او المتعب من ايها او غيرها ان فقرا او فقيرة ثم يذهب الاثر منها
فتبقى كما في القصة تصدق بها على فقير بشرط الضمان او اجاء ما لكان له على امره دين لملاها والخذ
بذليها وطرفه منها والقعود على بابها فان دخلت خربة لباسا ان يدخل معها ان امره على نفسه والا لا
بل ياتر امرأة بذلك اخذت رجل فقير ودخل منزله او وقع ماله في منزل رجل فظن ان ربه المنزل لو فطر
بالماله يمنع من المالك ثم القليل ماله يدخل بيته لاجل ذلك ويدخل به رضاء اجاء حقه اطلع رجل
على جايه اخر عليه متاع في ان المظلم باخذ المتاع ويهرب ان المتاع يساوي عشرة فصاعدا
له ان يرحله قال الفقيه لم يقدح اصحابنا بهذا التقدير بل اطلقوا القول عليه السلام قاتل دون
مالك سرقة عن ابيه ومات الابنة لا غيلة لا يواخذ به في الآخرة ولكنه ياتم اتم السرقة على اخر
دين ففاضاه فظلم بالبيع وماتا قال اكثر المشايخ في القيامة المضمومة ينقل الى الوارث لانها تكون
سبب الدين والدين انتقل الى الورثة فلو مات المدين قبل الدين ووجهه لداين يقال ثواب
التصدق بالدين قال الله تعالى وان تصدقوا خير لكم الالة ولا ينقل الى الوارث فيكون اولى في
الوارثات الطالب والمطلوب جازا لخذ في الآخرة لا للورثة خلفه او لافان قضى الدين
من وارث الطالب جاز وبقي من الدين اخبر بوثا المدين فقال جعلته في حل ثم بان حيا
ليس له طلب الدين احدى المدينه اجود ما عليه لا يجزى الدين على القبول مسكدينه ففرقه منه
انسان وانقلت لا يضمن التاريخ الدين باع مسلم حر او من ثمة دينه لا ياخذ الدين والدين
المدينه نقرنا له اخذ الدين مسلم عصب او سرق ماله في يواخذ به في الآخرة وظلامة الكافر
وخصومة الذابة استدلال الملم اما ان يجل دمه بقدر حقه او ياخذ من حسنة والكاف لا
ياخذ من الحسنات ولا ذنب للذابة ولا يؤهل لخذ الحنات فتعين العقاب والعقاب
بناء على ان الذوات تحسرون لا لاجل اخلافا لاله لا لشعري فيه قال الله تعالى واذا الوضوء
خبرتم لم يكونوا نرا با بعد الاقتصار ولا باس بقبول مدية المستقرض لانها غير مشروطة في
القرض فانه كما في حرج عداته بالمداداة قبل القرض فالافضل القبول لان قبولها من حقوق
المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدى مودعا باجود والسجاء او كانت بينهما مودة لانه السبب
الطامع قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الاور واحد فالنورع عن قولنا فضل لان الطامع
انه قرض جرم منعه فالحاصل ان الاملاء لا لولا للدين لا يكره ولو للدين يكره وكذا الحكم في مدية
القاضي كره بيع العذرة الخالص لا يخلط بالكتاب والسرقين الاحتكار المذكور ان يشتري
طعاما في المحر ويقله الى منزله ويتصدق الغلاء بيسعه وذايق بالاناس وان جلبه من غير اخر
واسكه لخله وذايق باهل مع يكره ايضا عند الثاني وعند ما لا يستحب ان يبيع وكذا الخ

في الفاضل عن نداعة وان استرد من رشايق مصر ونقل واسكه مع حاجة الناس اليه لا يكره عندهما
وقال محمد بك في كل قرية رجل طاعة الى المصر ليعلق حق المصريه ويحقق بالاقوات للبشر وقال الثاني
يجوز في كل ما يضر الناس كالعقل ونحوه والمدة اذا قلت لا يكون احتكار وان كثرت يكون احتكارا
الفاضل شهر ومادونه اخذ من مسئلة الخلف على قضاء الدين قريبا او بعيدا واذ رقع امره الى الحاكم امره
ببيع الفاضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة بالقيمة العدل او بغيره بيد ولا يسحق ولو
باع بضعه فمعت بغيره وذكر القدر لا يحسن فيكون لا يبيع عن ائمنه عن البيع لعدم التقيد بالبيعة
الحاكم والامام يرى الحق ايضا اذا لم يقرر في المعنى الجاهل والمكاري الغفل والطبيب الجاهل والربان
ان اخذ باصل البلد يكره والا اذا لم يلبس السعد على الوارد فان لم يكن مطلقا وبيع بامانة لا يكره
عنه في بيع ارضها عند الامام فانه يبيع لانه وفق الخليل عليه السلام وعندهما في كسائهم وان رجله يبيع جاز
وزعم انه وكيل المالك للسله بقول خبر الداور في المعاملات وكذا لو قالت الجارية بعني اليك مولاي مدية حل له
ولها ان وقع في قلبه انها صادقة قال الحاكم للحجاز والمقتضاب مع ما يدرهم والحداد يخاف ان يفسد بغيره
الحاكم لا يجل السله لانه يبيع المكره والحيلة ان يقول بغيره كيف يحب فان باع كأمه الحاكم ثم قال الجيت البيع
حل الاكل جاز حتى الى اقال يخذ او فليس يكره منه ما يتفق به في البيت كالحل ونحوه لا يبيع وان طلب جونا
او فبقا ونحوه مما يخص به القبي الا فضل ان لا يبيع حتى يبال عن اذنه وليه به في اليد وغيره وقع الشكر
او الدرايم المنشورة في حجر رجل فاراد اخر اخذه ان الاول جازا لانه ليس الثاني اخذه والا لا ذكر وكذا
دخل حامة بريق في دار رجل فاراد اخر اخذها اريد الاول الباب وسد الكوة لادخلها او يبيعي البيت لذلك
ليس الثاني اخذها والا لا حامة اني ارد وجتمع حجام ذكر لاخر فاضت وقرحت فالقروح لها حال اني
لان الولي يبيع الام ملكا وحرية في بني آدم فكذا املاك في الحيوانات ولله ان العلم اكل لحم الجوارح اقل التصديق
لومع الحرام الا على الاصل الذي لا يكون الجوارح ملكا للغير لا ان يخذل جوده عات الارض فانما هو من
من ذوات الاربع يلتقط ومع ذلك لم يكره اجماع ماء المطر فست انسان واراد اخر اخذه ايا كان صاحب
اعده لذلك لا في الثاني اخذه والا لا ذكر وكذا الشك في المضمومة للحق اذا تعقد بما متوجس او تكسر على او يعلق
لغيره فاما التراب المجمع في صنعة النير او البير لكل اخذ لانه الجار فمعد لاجل ان التراب الا
اذا ادى الى ضرر كالتسار ضفة السهر او البير فممنوع من الاخذ دفع الشكر او الدرايم او الدرايم كسيرة
على القرويس لانه يدفع الى غيره ولا ان يبيع منه لانه لا يلتقط مومنه ولو حضر رجل بعد الشار
فل يبيع المنشور له ايضا ان ياخذ منه وقال الفقيه بوجوه لانه ذكر دخل مقصورة الجاهل فوجد فيها من السكر
المنشور له الاخذ الاعلى قول الفقيه كانه وجد في السوق سكر مقلقا ليس له الاخذ عنه والحيلة الاولى
لافعال ان يكون منه لقطعة لا منشورة ومثلها باع نذر الدرايم قبل الاقيل لباس به وعلى هذا التراب والنورس قد

ملاها ايضا ورقتا الثانية من الملة او المتعب من ايها او غيرها ان فقرا او فقيرة ثم يذهب الاثر منها
فتبقى كما في القصة تصدق بها على فقير بشرط الضمان او اجاء ما لكان له على امره دين لملاها والخذ
بذليها وطرفه منها والقعود على بابها فان دخلت خربة لباسا ان يدخل معها ان امره على نفسه والا لا
بل ياتر امرأة بذلك اخذت رجل فقير ودخل منزله او وقع ماله في منزل رجل فظن ان ربه المنزل لو فطر
بالماله يمنع من المالك ثم القليل ماله يدخل بيته لاجل ذلك ويدخل به رضاء اجاء حقه اطلع رجل
على جايه اخر عليه متاع في ان المظلم باخذ المتاع ويهرب ان المتاع يساوي عشرة فصاعدا
له ان يرحله قال الفقيه لم يقدح اصحابنا بهذا التقدير بل اطلقوا القول عليه السلام قاتل دون
مالك سرقة عن ابيه ومات الابنة لا غيلة لا يواخذ به في الآخرة ولكنه ياتم اتم السرقة على اخر
دين ففاضاه فظلم بالبيع وماتا قال اكثر المشايخ في القيامة المضمومة ينقل الى الوارث لانها تكون
سبب الدين والدين انتقل الى الورثة فلو مات المدين قبل الدين ووجهه لداين يقال ثواب
التصدق بالدين قال الله تعالى وان تصدقوا خير لكم الالة ولا ينقل الى الوارث فيكون اولى في
الوارثات الطالب والمطلوب جازا لخذ في الآخرة لا للورثة خلفه او لافان قضى الدين
من وارث الطالب جاز وبقي من الدين اخبر بوثا المدين فقال جعلته في حل ثم بان حيا
ليس له طلب الدين احدى المدينه اجود ما عليه لا يجزى الدين على القبول مسكدينه ففرقه منه
انسان وانقلت لا يضمن التاريخ الدين باع مسلم حر او من ثمة دينه لا ياخذ الدين والدين
المدينه نقرنا له اخذ الدين مسلم عصب او سرق ماله في يواخذ به في الآخرة وظلامة الكافر
وخصومة الذابة استدلال الملم اما ان يجل دمه بقدر حقه او ياخذ من حسنة والكاف لا
ياخذ من الحسنات ولا ذنب للذابة ولا يؤهل لخذ الحنات فتعين العقاب والعقاب
بناء على ان الذوات تحسرون لا لاجل اخلافا لاله لا لشعري فيه قال الله تعالى واذا الوضوء
خبرتم لم يكونوا نرا با بعد الاقتصار ولا باس بقبول مدية المستقرض لانها غير مشروطة في
القرض فانه كما في حرج عداته بالمداداة قبل القرض فالافضل القبول لان قبولها من حقوق
المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدى مودعا باجود والسجاء او كانت بينهما مودة لانه السبب
الطامع قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الاور واحد فالنورع عن قولنا فضل لان الطامع
انه قرض جرم منعه فالحاصل ان الاملاء لا لولا للدين لا يكره ولو للدين يكره وكذا الحكم في مدية
القاضي كره بيع العذرة الخالص لا يخلط بالكتاب والسرقين الاحتكار المذكور ان يشتري
طعاما في المحر ويقله الى منزله ويتصدق الغلاء بيسعه وذايق بالاناس وان جلبه من غير اخر
واسكه لخله وذايق باهل مع يكره ايضا عند الثاني وعند ما لا يستحب ان يبيع وكذا الخ

[illegible][illegible]

شال فی بر بعلی فاضل افشا حد لیر ان المال میران
لیر اغضیم منبج

و فرغ من الخوارزمي و اذخر في
مشرقي الخوارزمي و اذخر في

الكلية يعطى منه ان شاء الله قيمة
لا اقل من ١٠٠ ليرة
لما اخذت وسبق

ملفوظات معتمد السیاسة
مطواعة الاحد

المنعم

الحمد لله الذي
لا يقدر
الامور على
ادائها

الحضاب في غير الحرب
لأمان

بالدقيق لا بأس به

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, particularly along the edges, suggesting it is old. There is no text or other markings on the page.

وذكر في الحاشية

113

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

فانما هذا الكتاب هو الذي كان في يد
الملك الناصر المنصور بن ابي بكر
السلجوقي رحمه الله تعالى و قد
كان في يد الملك الناصر المنصور
بن ابي بكر السلجوقي رحمه الله
تعالى و قد كان في يد الملك
الناصر المنصور بن ابي بكر
السلجوقي رحمه الله تعالى و قد

مجلس الامانة من حقوقيه
وقومته عليه

16

هذا الصلوة لازجا
في الحديث مذكرة
الله خير

الحكمة
من اصحاب السيرة
جميع الفتاوى

مطابق
تذکره المومنین

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

١١

او من الاصل
منهم وما

الحكم والاعطاء ذكره شاعر

برفق الصوف يستقلون
قلبه الخواص

في سنة ١٢٨٥ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٢٨٥ هـ

قد الحان الحنفى غنى ما
و هو ان ينفذ

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

انه بدعة لا يجبر ولا يمنع ثم قال جئت بهذا الكتاب لانه قد قطع شراهما الاستغفار وان باذن
الزوج لانه لا طاعة للخلق في معصية الخالق الا ترى انه لا يحل للرجل ان يقطع اللحية والمعنى المأمور
التسبب للرجال قال بغيره ايام غداة المسلمين لا يشترى من العسكر شي لان حرام بلك العسكر ولا
يباع منه شيء بالدرهم لانهم قطعوا الدرهم اصطفوا بالولد بطن امه وقدمت لا يشترى بطنها ولا
لو اشترى دية ابن زعمته ولو اشترى لاسحق بطنها لانه حرمه النفي في المال ويدور ليه ما لا يقضي به
لكنه فحرف بكسب عا يتفق على عياله وكان قبل الدين يتخذ الوان الاطعمة والوان الثياب لنفسه وعياله
الدين يريد ان يتخذ لذكر ليراه ذكر بل يتفق بعد حاله ولا يتخذ الا لوان فان اخذ الوان من الثياب باعه
الحاكم في دية الزاير على حاجته واذ لم يكن له ما يقضي به دية لكنه يعلم خرفة ان على تقضي الدين والدين
يطالبه عليه ان يعمل ويقضي واذ اني على المزدوجة يتخذ وليمة يدعو اليها الاقرباء والاصدقاء الى
ايام ويحده بقطع الوان والاجابة لازمة ومن لم يحب ياتم ويكره اتخاذ الضيافة في ايام المعصية لا تقا
ايام في فله يلق في ما يخص باظهار الشورى وان اخذ طعاما للمفكره كان حسنا ولو التزك صغيرا
لا يتخذ منها وذكر الامام القصار لو كتب على جبهة الميت او على ثيابه او كفيه عند نامة مع الميت وقد
روى انه كان مكتوبا على اخذ ثلثمائة قرص في اصطناع الفارق في حبس في سبيل الله تعالى وضع العقوبة
على الكتاب والمصنف عند الكتابة للفرقة قيل لا يجوز وقال القاضي يجوز اما لو قصد الاهانة لا يجوز ولو
تعمدا وانما يكره وضع القرطاس الذي عليه اسم الله تعالى تحت الطائفة لانه لا بأس به لان يجوز النوم والقعود
سبط بيت فيه مصاحف وقال القاضي يكن في موضع وهو ان يكتب على جوفه مصحف للفرقة و
الاولى وحل الخلاء وفي جيبه او كفة دراهم فيمضي القرآن لا يكره لما روي من قصة الخيول التي في اصطناع
الفارق مع ان الخيل ينام على رقبته قال القاضي هذا في اسم الله تعالى في القرآن الذي لا يشبهه الا
المطهر ولا يكره فان الحديث الاكثر نذكره تعالى ولا يقرأ وقيل اكل الخلاء كوفي يدع خام عليه اسم الله تعالى
يجعل قصدي كفة وانا في جيب يخرجه ومد الرجل الى المصحف لو لم يكن بجذاه الرجل لا يكره وكذا لو مضى
من ويد ومد الى الاسفل لانه على فم يخرجه واذ اصاب خلفا بحيث لا يقرأ فيه يجعله خبطة ويدفن
كأن لم يقرأ في الاشياء جائزة كذا افضل القراءة من المصحف كقول الاشياء محمد بن يده وهو ساسي
القلب فالرعاة على الرقة افضل وانه لم يكره ذلك فالرعاة افضل من تركه ويكره الدعاء عند ختم القرآن
في رمضان او جماعة خارجة لانه لم يكره الصلاة في رمضان قال القصار ولو لانه اسلم البلدة
يقولون منعنا من الدعاء فنعلم والاستغفار بعد الفرض باء السنة او من الدعاء المأثور اذا
دعي بالدعاء المأثور جهر او جهر معه القدم ايضا لتعلم الدعاء لا بأس به واذ تعلموا احثا يكون
جهر القدم بدعة **كتاب الجنايات وفيه اربعة فصول الاول في قتل**

يروي ان يفرق الله تعالى الميت
ويجعل من عذاب القبر قال
نصير من رواية في جوارحه
وضع عند نامة مع الميت
وقيل لا يجوز الا ان يوضع
في قفص وسند ثقب طرقيم
بالشعير ثم يثقب فوق راسه
من قفصه من جانب القبلة فيوضع فيه
وقيل لا فائدة في وضع عند نامة
مع الميت الذي لا يفرق عنه اية
في حيوة ولو وضع معه الثقب
عند نامة **ص**
هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه
هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه
هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

يقتل الولد بالوالد والوالدة وان علا لا بالعكس ولا المولى بعبد ملكه او بعينه ويقتل سليم
الاطراف بناقصه والبالغ العاقل بالبعي والمجنون ويقتل الجاحد بالفرد وحكم فضاها ولا يجب مع
الغود شي من المال قتل مبيها خبرج راسه واستحل ولم يخرج منه شيء غيره لا قود عليه الا ان يكون خرج
مع الراس نصفه او اكثر حكم عليه بالعصا من قبل ان يرفع الى الولي من القابل القبل حية ولو خرج بعد
الرفع الى الولي لم يقتله ولا يسقط العصا من عن الامام ان يقتله في الحالين من محرم ويقتل قبل حال
الا فاقه يقتل فان جن بغيره اية تطبيقا سقط العصا من وان غير طبق يقتل غير قتل مولا له حد الارواة
فيه قال الفقيه ابو جعفر يقتل قبل قتل عبد الوقف هذا الاقتصار فيه قتل حشنة عدا وبنته في نكاح سقط
العصا من **نوع في موجب** قتله من اصابه الخنزير قتل وان ظهره وان لم يخرج عذما يجب وكذا في طائر
الرواية عن الامام وعنه انه يعتبر الخنزير وبسججات الميزان من الحديد على الروايتين وان اصابه الغود
لا فناء انه لا يجب عذام الامام وعنه كذا لانه في معنى العصا الصغيرة وان عصا كبيرة عذام الامام وهو
يقول الشافعي لا يجب وعنه ما يجب حتى تنور او التي فيه انسانا والقاه في النار رجب العصا من كاسلح وكذا كل
ما لا يملك لانه النار يتولاه الحيوان على الذكاة حتى لو قذف النار في المذبح فاحترق الروق بولك ويستوفي
العصا باليد قال الشافعي يحرق اخو مبيها او بالغا في البحر لاقتصار عند حله فانها وان والى في
الضربان بسوط حتى مات لا يقتل عندنا فان ذبح بليطة فقتل يقتل وان غرز بارة حتى مات يقتل
لان العبرة بالحديد شق بطنه انسان بحديدة وضربا عنقه بالسيف عذام اذا كان يتوهم بقاءه جبا بعد
الشي يقتل الذي ضرب العنق وان لا يتوهم بقاءه جبا وانما بقي فيه اصل بالمقول فالعصا من على الذي
نقر البطن وبغضضارب العنق وفي المسئلة الاولى يجب على الذناسق البطل تلك الدية فان نقرت الى جانب
أخذ يجب للمنا الدية كما ملو حكم الجافية وكذا الوجه جراحة متخنة والاخر غير متخنة والمخني ما لا يتوهم
البقاء فالقائل هو المخني هذا اذا تعاقبا ولو تعاقبا كلاما قاتلا ولو جرح واحد واحد والاخر عثر
فالمعجب عليها على السواء لان الانسان قد يموت بجراحة واحدة ولا يموت بفجرات واحدة ولو القاه من جبل
او سح لاقتصار عليه عند حله فانما شق بطنه رجل ورجل اى قط والقاه فقتله سبع لاقتصار ولا دية
عليه لكن يعزى وحسن حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قط مبيها والقاه في النهر او البحر حتى مات
فعلى عاقلة الدية قتل رجلا في النهر وتعلم انه لا يعيش لولا القتل يجب العصا من ولاقتصار في اللطمة والرمي اليوم
والوكن والوجاعة والدفعة وفي المسئلة ضرب رجلا بالسيف فانقطع العذ وقته يجب الدية لاقتصار
وانما بارة لاقتصار فيه الا اذا غرزه في القتل وكذا لو عضه حتى مات والحاصل ان كل ما يتعلق به الذكاة
في الهياك يتعلق به وجوب العصا من وعلا يتعلق به الذكاة لا يتعلق به العصا من كذا ذكر الناطق في الاجابة
نوع قال بعضكم حتى بالوف ويلقى فقتله يجب العصا من ولو قاتل قتلني فقتله يجب الدية لاقتصار ويجعل

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

هذا هو الذي يروي في بعض الاماكن ما ملأ قلوبنا
من حبها من الجانب الايسر من قدامه

الاباحة سبعة في ذمة القصاص لا الاستبدال بالماله وقال في التجريد وفي الاباحة لا تجب الدية في الحج
 الروايتين عن اصحابنا وفي المنقح قال أقطع يدي فقطعه لاشي عليه لانه البذل بحري في الطرف لا في
بالماله حتى اقتص بالثكول فيه لا في النفس ولو قال اقطعه على ان تعطيني هذا الثوب او مئة درهم
فقطعه بجائز اليد لا القصاص وبطل الصلح قال لا حرج على فرواه بحجج حرج لا يعين منه يجب
القصاص ولو قاتل ولا يستي جانباً وان جرحاً يعين عن مثله فموجباً ولا يستي قاتلاً وان مات
لاشي عليه لانه ليس يقبل غالباً فالحق بالجناية على الطرف وفيه بحري البذل وفي الواقعات اقتل ابني
ومو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعه عليه القصاص ولو قال اقتل اخي فقتله ومو
وارثه ففي رواية عن الثاني ومو القصاص بجائز القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوى في الكفائية
بين الابن والاخ وقال في القصاص بجائز القصاص في الكل وفي الاستحسان بجائز الدية وفي الاصطلاح ذكر قريباً
منه ولو قال اقتل ابني فقتله بجائز الدية ولو قال اقطع يدي فقطعه فاقصاص واجب ولو قال اقتل
عبدي او اقطع يدي لاشي على القاتل لانه تلف الماله وفيه بحري الاباحة ولا وارث عن العبد فيما يقتل
بالآدمية **فروع آخر** قبل الرجل عدواؤه ولو قاتل يقتص بالسيف لا غير فقتل به او لا
علاوة ولو دام قتله بغير سيف فقتل بغير سيف فقتل بغير سيف فقتل بغير سيف فقتل بغير سيف
او ساو عليه دابة والقاء في بئر او غير ذلك من انواع القتل ولم يقتل بنفسه وامره لغيره به فانه قتله
غيره بامر صادر مستوفياً ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر طاهر فان قتله ثم ادعى الامر
الولي لا يثبت الامر الا بالبينه ويقتص القاتل ان لم يدعه القصاص يستحق من سبقت حاله على فرض
الله تعالى وكذا الدية ويستحقها الزوج والزوجة وليس لبعضهم الاقتصاض بله بعض لو كبراً وليس لهم
التوكيل بالاستيفاء ولو بين رجلين فقتل احدهما وقتل الاخر يجب نصف الدية في ثلث سنين وقال
رفيع في سنين ولو قتله ولم يعلم بالعفو او علم لا فدية عندنا والمولى كالوارث واحد المولى
كاحد الموارثين صلح احد الورثة القاتل حل ما ارجاز ولا على القاتل ما شرط من الماله **وبقيت الورثة الدية**
او القيمة لو حرق او عجز او القصاص حق الورثة ابتداء عند وعند ما حق الميت ثم يقتل اليهم ويقضى
ديون الميت من الدية وبطل القتل الا اذا اعدل يقتل الاخي الباني وبني الامام والمسلم يقتل اخاه المشرك لا اباه
والخناق والساحر يقتل اذا اخذ له شجماً في الارض بالفاو فان تابا قبل الظفر قبل التوبة وبعد
الاخذ لا يقتله وكذا الزنديق المعروف والداعي الى الاكاذب والاباحي ولا يقبل توبته كذا افتي الامام
عز الدين الكندي وقبل الخاقان ابراهيم بن محمد فتواه وخطاه ان اذ ان يخلق كهيئة ليس له قتله وان
اراد قتل سنة القتل وان اراد ان يمتد سنة بالميت فقتله عليه ضمان **الثاني في الخطايا**
حكم الدية والكفارة وجواز الارث الدائم وذو سبعة ومو ان يجعل الدرهم في كفنة وسخة

الموفق بغير فضل و بغير اوطع بغير و
الفرق بغير الحلو و العسير و ذلك
في سنة العبد المذنب
فصاحبه

فوتنایان و سببانی
نظری

[illegible]

مطلوب

ومثبعة ودانير في كفة فاذا استويا فهو عشرة وزن سبعة اختاره الفاروق حين قدروا اختلف
 ان المعية وزن ملكة ام وزن كل مدينة ظاهرا والرواية الاولى قال الامام عليه السلام القتل المنقلوب قال لا
 يقتل مثل ما قالوا بعد ضرب رجل بالسيف فقتله ومات فهو خطأ ولو خطأ فاصاب غرق غيره وقتله خطأ
 دمي قلنسوة رجل فاصاب غيره فهو خطأ دمي صيدا فاصاب حيا طام رجوع الى الشاة واصاب خطأ
 كذا لو لوى ثوبا ففرب راس رجل ومات فهو خطأ صريح اننا مات منه او سلخ جلده وجهه مات
 منه فدية **نوع في العاقلة** المال العاقل البعد المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي الخطأ
 فيما على العاقلة دية شبهة العمد لو نكح على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل واختلفوا
 في تصرف حكومة العدل والذي عليه الفتوى ان ينظر الى الخبيث عليه لو ملكه ان نقص عشر قيمته بالجناية
 بجبر الدية وعلى هذا القياس وعاقلة كل انسان من يتناصر موبوءة من الدبوان فعاقلته اهل ديوانه
 والصناع بعضهم لبعض ان كانوا يتناصرون بالدبوان والصناعة وان من اهل البادية فغيره قبيلة
 ابيه الاقرب فالاقرب فان لم يكن لهم فم اليهم اقرب القبايل سببا يخرج ما لو لم يكن لهم محلة حيث لا يقع
 اليهم هل محلة اخرى لان التناصر لا يقع بين المحلطين وان لم يكن له عين ولا ديوان فعاقلته بيت المال
 في ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن محمد بن عثمان عن الامام ان جنابيه في مال لا في بيت المال اجماعا وكذا
 اللقيط والحرى اذا سلم فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعن الحلواني اختلف المتأخرون في الوجوه في
 الفقيه والامام ظهير الدين لا عاقلة لهم وافق البعض ان لهم عاقلة والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم
 عاقلة وان تاجر اذ قد قال القاضي بعض العلماء للبحر فاعل عند التناصر والمقاتلة مع البعض اهل البعض
 كالاساكفة والصغار من غيرهم ودرج الخا بدين وكلما بادى بخارا فاذا قتل واحدا منهم قتيلا ما مل
 حرفة عاقلة وكذا طلحة العلم ومواختيار الحلواني وكثير من السابج وذكر في الخاتمة القولين ثم قال
 وكل مختارون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل **نوع آخر** اضطرار فان وقع على وجهها فلا
 شيء عليها وان على قفاها فعاقلة كل دية الاخر وان احدهما على الوجه والاخر على القفا فدم الواج
 على الوجه مكره ودم الآخر على عاقلة صاحب قتيلا في يد رجلين تجازبا وسقطا وماتا فان سقط
 كل على الوجه بجديته كل على صاحب موته بضمعه وان على القفا لاشي على واحد منها وان وقع
 احدهما متلقيا لا بجديته وبجديته الواقع على الوجه وان قطع آخر المندبل فوقع على قفاها
 وماتا ضمن القاطع ديتها وقيمة المندبل كذا عن الامام الثاني وعن الغضائري انه لا يجب على القاطع دية
 ولا قصاص **صبي في يد ابيه** جزية انسان من يده والاب يسكنه حتى مات والدية على الماذب
 وبورش ابوه وان جزيا حتى مات عليها الدية ولا يرث ابوه اخذ بيد رجل وجزية حتى انكسر
 ان المصافحة لا يجب الارش وان غير ضمن القابض عض ذراع رجل فانتزع المعضوض ذرا

افشاره

وفي النفس

فیسر ملکوتی عدلی

فَقُولُوا نَسِئَام

فانظر الى هذا

نفسه را در این دنیا بگذرانند

نیز

عليه السلام

مدرسه الی

المملوك

بالتفريق طوفان

مستطاب من غائب القدر
المصادف على وجهها أو خفاها

مكتبة الماسون
عبد الماسون

محمد بن قاسم
سفي الدين والمؤمنين
الطريق في مسانيد
الملك: نصف من القبة ١٠٠

في وجوب قنصل من دولة وغيره
بقرينة واحدة

في المختار

۱۱۱

اذا ثبت ذلك بالبينة او بالمعاينة لاما لا قرار لان
اقراره لا يثبت به خصبة ومات في يد عاصم

و بهشت ملائکه صغیرا فی حاجت نفس میزافون آمدن الصلوة فزان العا
 یعبور جانی البهم دارن فی فوق فقط فان فانی فیکان الثوریک صبر
 الذی ارسا فی حاجته

مطلوب
في القلعة كان نبي

أمر بانه بالعلم على خان القضاة على
القضاة والاشي على الامر في القضاة
والسعد والاشي
دعا

وكان قال لعمري اني اقول اني
نفس فاعلم فاعلم
ووقع الدماء فقتل به او غيرة
لا يرضى الدماء

2 و قوع من غايه
اصيد برهیل

[illegible]

۲۴۲

والأعلى الخاتم

7

احد يما يجرى على الواقعة **وامر** الصغرى في حق بعضه **واحد** عليه وعليه **لانه** موافق
 بافعال وفي النوازل اربع عشر عام تزوج امرأة نيسا بلا اذن ابيه ووطنا لامر عليه وان بكره
 لانتم بجهل المهر عليه والمجوز كالصبي المجنون او البعيد المفقول حاله على ان لا يملكه الموصول عليه بعض
 البعيد ودية المجنون معه ليس فيه مال فخر به ان وقوعه متشا وضرر ماله وثباته بضم الدية وقبحة
 ماضع **نوع آخر** الجناية على العبد فمادون العفر لو مستلكه وجب فيه كمال الدية لو على حرة مستلكه
 في العبد بجهل كمال القيمة كفقاه عتيق وقطع يدين وقطع يدين من جانب واحد وان قطع يدين من خلافه
 فذا غير مستلكه وكل جناية على حرة بوجوب اربعة اشهر كالموعدة بوجوب نصف عتق الدية فذلك العبد
 بوجوب نصف عتق قيمته العبد الا اذا بلغت خمسين درهم فوجب ذلك ونقص نصف درهم وان زاد او اقل
 او عينا واحدة فنصف القيمة الا اذا بلغت خمسين الف درهم فوجب الاخرة درهم وان لم يكن لها درهم فوجب
 نقصان قيمته وفي قطع اذن واحد ونقص جانب واحد واثباتا واحدا والى وقت ضمان نقصان القيمة
 وقطعها ونقصها غير مستلكه رواية وفي رواية قطعها ونقصها مستلكه وجب نصف القيمة في الجناية
 المستلكة المولى بالخيار ان شاء سلم العبد واخذ كل قيمة وان شاء اسكه لنفسه ولا يرجع على الجاني شي
 واخذ القيمة كلها وان شاء حرم واخذ النقصان ونقصا في قطع يده فمن ما نقصه الا اذا بلغت حصة
 الالف فنقص حصة درهم وكذا كل جناية دون الف وقال الامام في حرجه واذية واحدة وحيث
 ما نقصه وفي الاصل لا يزداد على الف درهم وفي سببه ما نقصه الا اذا بلغت حصة من نقص نصف درهم
 امر عتق غيره بان ياتي او يفتل نفسه فابقا وقتل نفسه فمن الامر صغير العبد او كبير امر عتق غيره بان
 يغير طعام مولاه او ماله ففعل لا يضر الامر اصله ما ذكره شرح الطحاوي امر حرة عاقل بالبيع عتقا صغيرا
 او كبيرا او حادونا او محجورا بغير رجل خطا بخاطب مولاه بالبيع او الا
 ثم يرجع مولاه على الامر باقل من قيمته ومن الدية في ماله حاله هذا كالمهر المستصوب اذا جنى بغير
 مولاه بلع الدية والعتاء ثم يرجع على الغاصب لانه لما غصب او استحال وكذا الامر عتقا حرة حادونا ولو
 امر عتقا حرة بغيره لكان الامر محجورا لا يضر شيئا من جانب الغصب والجناية وان الامر عتقا
 ما حادونا صغيرا كان او كبيرا او حادونا او محجورا صغيرا او كبيرا يؤمر مولى المأمور ببيع او فداء
 ثم يرجع باقل من قيمة المأمور وارثن الجناية على الامر استعمال العبد الخلاف في الحام لا يوجب فلو لم يجر فيه
 عتبه فامر واخذ منهم بالخلق عتق فلو استعمل غيره فيه من قال العبد لم يملكه حتى يقطع يدين ولا يبيع
 امره بلا اذن المولى **نوع في العقاقلة** ان من اهل الديوان فعاقلته مع ان عقاقلة ديوان العقاقلة
 فان كانتا ديوان الكتاب ان كانا يتسامهون وان لم يكن له عشرة ولا ديوان فيستالحان في ظاهر الرواية
 وهذا الامام انه في ماله واختاره عظام والفقوى على الاول وان ديتا بجهل في ماله لا في بيت المال اجماعا ذكر

نائمة فاقه
 نائمة فاقه
 نائمة فاقه

وقال ان شاة سلم
 وقال ان شاة سلم
 وقال ان شاة سلم

الضمان

ينبغي الاسلام ان اهل المهر يعقلون على اهل القرى بديهة ان اهل المهر الذين من الديوان ولم ديوان لكن
 العقاقلة يعقلون اهل المهر واهل القرى وان لم يكن العقاقلة من اهل الديوان لان العقاقلة انما هو من اهل
 يمن لا ديوان لاهل البصرة فالعاقلة ان له ديوان اهل ديوانه وان من اهل الحرفة فذلك وان لم يكن له شيء
 مع ذلك فاهل ديوان مصره لكن من العقاقلة لاهل ديوان مصره لكن من العقاقلة لاهل ديوان مصره
 كالكتاب وغيره فان لم يكن يعتبر العتية وهذا دقيق تامله **الثالث في الاطراف نوع في سبيل الجنية**
 حلقها او راسه او شتمها بوجع غائبا فان لم يثبت جنى الدية ولا نقصان في الشتم فان مات قبل الحول لا
 شيء على الجاني عند الامام الثاني وفي سبب ذنب الفرس وشعر الكف يقوم بدونها ومما فيهم النقصان
 والوجوب في الجنية اذا كانت متعلقة او حيفة واقوة انا في الكون في حكومة عدل وفي الشارب اذا لم يثبت
 حكومة عدل قال ابو جعفر الفقيه اذا كانت الجنية تعد عتقا وشيئا لا يجرى شيء وان حلق نصفه فنقص الدية
 اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم فحكومة عدل وذكر الفضلي حكمة ينظر الى الزمان والى الباقي فيجزيه
 من الدية واذا ثبت بعض الجنية في حكومة عدل صالحا حلقها لم يثبت يرجع ما دفع ولو ثبت ايض وهو شارب
 لا يجرى شيء فدهما وعنده حكومة عدل وبه افق الفقيه ابو الليث وفي العتق اذا ثبت ايضا حكومة عدل و
 اذا لم يثبت بغيره المالك ان شاء ترك وان شاء دفع العبد واخذ قيمته حلق شعره او اذية او حرة او حلق
 شعره الجانية ونقصت قيمته لا يجرى شيء لانه ثبت وبطول كذب الحمار ولكن يعزى ما يليق به اذا قطع الحرة
 قلعا او حرة بالسفرة فدية في الصحيح لعدم امكان المساواة وان ذهب ضوؤها والعبد فاقية يقتضيان
 تحمي المرأة بالنار ويدبرها من المستوفي مع ربط الاخرى فاذا سال ناطقه ثم الاقصاف فان زعم الضارب
 بقاء الضوء وانكره المضروب يحكم الى الاطباء وقيل بخبر حجة يلقى بين يديه وقيل يستعمل وينصب
 يديه على مويل يستقبل العين بعين الشمس مفتوحة فان سال دمع فالضوء باق فان لم يسيل لانه
 الصحيح يرجع عند العقاقلة بها وان لم يعلم به ايضا فهو كيد الطوى والقول للضارب والمكر على البشاة
 لانه على فعله ولا يقتض العتق العتق بالسر ولا العكس فله في ما اذا كانت عين الجاني ايضا والكبر او عين
 المضروب فانه يقتض وان بعين الجاني عليه حول لا يضر ولا ينقص منه شيء يقتض من الذي اذنب
 ضوؤه وان ايجل لم يثبت يقتض المهر فحكومة عدل وان ايجل المقتض للمهر بعين الجاني خيرا الجاني عليه
 ان رضي بالانقص اقتض او اخذ نصف الدية في ماله اذ غلب غناه وشبهه الجاني ذامته لا غناه
 يقتض ويذكر اعنى وان غناه ايضا عند الاذهاب ثم لا يقتض منه ولا جنة لوقت الجناية ايض
 بعض عتق بغيره لاقصاص وفيه حكومة عدل ضرب باصبعه عين اخر عتقا وذهب ضوؤه فافعله
 الاقصاف وان مات من ذلك فدية على عاقلة قصده ضرب يده فاصاب عينه وتلف فدية لانه شبهه
 عتق قال محمد اذا عتق شيئا من انسان فاصاب غيره ما تعذر فهو عتق بان قصده ضرب يده رجل بالسيف فاحلها

بجدة القاتل وقرا حام

وهذا فيمن

نصف

وهو انق

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

نصف ما وجب بالحكومة في كتابها وفي حكمة تدبيره حكومة وان قطع الذكر من اصله ان خطاه فدين
وان عدا اختلف اصحابنا وفي المسقى لا قصاص فيه قالوا وهو قول محمد بن عبد الله الثاني اصحابنا اجمعوا
على ان في الحنفية القصاص واذ قطع بها فله قصاص وفي ذكر العتق وذكر مولود لم يتحرك
لسان الاخرس والعين القائمة الدائمة صونها واليد والرجل السلام حكومة اخذ خصية رجل
فسلها فذهبت رجولته فدينه بمرأاة فصار مستحاضا يتصرف كما فان برات فلا شيء والا
فدية وفي الضلع اذا كسرته حكومة دق صلبه لكنه يقدر ان يجامع فحكومة وان لم يقدر على الجامع او
اخرى فدية وان اعاد الى حاله ولم ينقص ما كان بقي من الضلع فحكومة وان لم يكن فيه اذ الغيب فلا شيء
وفي صلب المرأة اذا كسر او انقطع الماء الدية وفي الترقوة اذا كسرته حكومة وكذا كسر عظم في الحكومة
يقدر ما يريد الحاكم بعد نظر ذوي عدل من رعايا الكفر قطع ذكره من الاسفل فسقطت حية فدية ثلاث
ديات للذكر والانثى والحيمة قطع ذكره ثم خصيته فدينان وان عكس ففي الحفصان دية وفي
الذكر حكومة لانه بقيامه تعدد منفعة النسل قائمة بخلاف الذكر بعد قطعها وان قطع احد رجليه فانه قطع
ماؤه فدية الدية ولا يعلم ذلك الا بان يقدر الجاني به قطع لسان صبي استحل فحكومة وان مكلم
فلو خطا دية ولا قصاص في عمره وعن الثاني الوجوب في قطع الكلى وفي عيني المولود ان اصابه الدية
في الخطا والقصاص في العمر وان لم يصب فحكومة وعن محمد بن قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى
ايضا قطع وسطه والسبابة من تلك المفصل وان جف الباقي من السبابة وسقط الاصبع الوسطى
تفقد من الوسطى لامن السبابة وعن الامام الثاني قطع اصبع من مفصل او غير مفصله فسقط كفي
الكف معه ان الكف من مفصل اقص فيما ان من غير المفصل لافيهما وعن الثاني عن الامام في هذه الصورة
ايضا ان القطع والسقوط ايضا من المفصل القصاص وان القطع من غير المفصل والسقوط منه او
على العكس فلا وفي رجب الطي او كسر بعض سنه فاسودت الباقي لا قصاص وان لم يسود الباقي
ففي الخنصر ان يجر القصاص وفي السن كسر بعض سنه يستانى عامان لم يسود الباقي يدعى طيب كما ذكرنا
وان اسود الباقي وقال استوفى المكسورة وان ترك المسود ليس له ذكر وان كسر البصير وسقط الباقي
لا قصاص في المشهور وفي المسقى فيه القصاص بمنزلة ما لو قطع اصبعها فنقط اليد يجب القصاص
المنزوع سنة لقصاص لو نبت سن النافع كالاول يفتى خمس مائة للمنزوع وان نبت نصفها دية
نصف الارش وان نبت تامة ثم نزعها اخر يتصور كما فان نبت والا يقتصر من الثاني ولا شيء على
الاول عمن اصبعه وقطعها يقتصر بعد البثرة فان مات منه فدية على عاقلة وفي الجامع الاصغر جذب
المقصوب ذراع وسقط اسنان العاقص لا تجب دية الاسنان عند الامام خلاه فالابن ابني ليلي وكذا
عن محمد بن العيون اذا سقط سن العاقص وكح ذراع المصنوع من العاقص كح الذراع ولا يجزيه

عن ابو بكر بن سني امرانه دوا لغيره فوفيت
من فكن وماتت من له الميراث والزوجة
بدر كن خان ان لم يكن يوفى ان فكن الزوجة
فان من الميراث له ولا اتم عليه بافعل
يجمع الفتاوى
او اورد وورد
في كل عظم كسر حكومة
اي ارضى بولكن

بالاسنان خلف ما اذا جذب ثوبه عن يده المتشبهت فتحق حيث يضر المتشبهت نصفه لانه
التحق بفعله **فروع** المشهور عن اصحابنا ان الجاني على العبد كالجاني على المالك حتى وجب حالي ما لا يجازي
كضمان العقب والاملاك ولا يضر ذكره على اطلاقه فانه ذكره الجاني الصغير والمبسوط انه اذا شج عدا
موضحة يجب نصف عشر قيمته كما يجب في الحية نصف عشر الدية وفي النواذر ان يضر في العبد في الوضحة نقصان
قيمه كالبهايم فيصير اطلاق القاعدة على النواذر لا على ظاهر الرواية فيقيد القاعدة بما لا يمكن للجاني
ارش مقدر فخرجت مسألة الموضحة كقولنا ارشها مقدار افعاء عين عده قيمته بزر على عشرة الاف ففني
الامام فيه خمسة آلاف الا عنه باتفاق الروايات جله وفصل الامة فانها قضى فيها خمسة آلاف الا في
لان دية المرأة تلك فتقتل عشره حتى يهادي ويخرج كافي العبد وفي العبد مائة فتنقصا حية اعتبار
للبيض بالكل عده مقطوع بده قطع انسان آخر رجله من ذلك الجانب عليه نقصان قيمته مقطوعا بده لانه
فلا يجب به ارش مقدر وان من جانب آخر عليه نصف القيمة لعبد مقطوع بده لانه ليس بالتلاف في زمان
يجب به ارش مقدر وعن محمد بن قطع يد عده غيره عليه ما تقف ولا يبلغ به نصف دية جرح وعن
الثاني قيم قطع يمين عده رجل واخر سبابة فانها على القاطع او لا نصف قيمته وعلى الثاني ما
نقص وما بقي من النقص في نفس العبد عليها نصفان وقال محمد بن نقصان قطع اليد والنقص عليها
انصافا وعلى هذا الباب يد العبد المبيع يقطع نصف العن وان مقطوع غير قطع اليد الثانية بعينه
النقصان ويسقط من المشتري قدره من العن ان ثلثا فثلث العن وطريق معرفة ذهب سمع ان
يترك المحني عليه حتى يغفل ثم ينادي ان اجاب والتفت علم انه لم يذهب والا فقد ذهب وذكر بكره منه
المجروح ان فله نالم بجرحه ومات المجروح ان كان جرحه مودعا عند الحاكم والناس لا يسمع استهاد وان
لم يكن مودعا فاحتمال الصدق فان برهن الوارد في هذه الصورة ان فله ناجرجه ومات منه
لان القصاص حتى الميت ولهذا يجرى فيه سهام الارث ويقضى ديونه والمورث الكذب شهودا ويظهر
ما يقال المعذوف لم ينفذ في فله ان لم يكن قد دفن فله من مودعا فاسمع اقراء والا لا وعق الاولياء
قبل موت المجروح ليعق كما يبيع عفو المجروح لوجوب السبب وصحة البراءة وتعمد وجود السبب واجاب خطاء
ابن حمزة فممن ضيف خصيتي انسان ومضى عليه وطوى يمينه لم مات ان ثبت باقرار او بينته
ان مات من تلك المنقطة عليه الدية كاملة سدد على رجله جرحه ولم يزل صاحب فراشه حتى مات
بحكم به وان لم يسهده وان مات من جراحه لانه لا علم له به وكذا لا يشرط في الجاني ان يقول ان مات
سقوطه ولان اضافة الاحكام الى السبب لما في لازم لا الى سببه يوتى الا يري انه لا يبي القاتل في ميتة
في محلة على رقبته حية ملتوتة خلق راسه ولم ينبت عن الامام انه يجزى المولى ان شاء دفعه واخذ
قيمه وان شاء ترك قال محمد لا يحفظ عنه في حية شاة وفي العيون عن الامام في قطع اذنه او

في الجاني على العبد
على رواية النواذر
نصف الدية
قطع ربهان ما مقطوع بده
قطع يد عده غيره
قطع يمينه والاخر سبابة
وان مقطوع بده قطع الثانية
طريق معرفة ذهب سمع ان
لا يقبل
فان القصاص من الميت
في عفو الاولياء وعفو المورث
استشهد المجروح ان فله ناجرجه ومات
والعقود في استشهاده لم ينفذ فله

روية عليهم

الفصول

تَعْلَمُونَ

وَقَدْ

منزل

للحبيب ولأولاد الحبيب، الفاضل
والعالم وكذا أوصفي

وَقَدْ نَزَّهَا أَوْ بَنَى شَاءَ فَعَطِيبٌ بِهَذَا الْفَرْقِ

22

اوبایقا فرم

مطلوب

في صر

12

23

فانما بلل طوفان

الارض الفضالة لا ياربها الاضال وجلد في مرط
دابة دابة فاختارها فضاغت او الكلبا ينفخ

ما مطلق

شأن فافسد من الرجل المتأخر والمدة الثالثة وفيه حج على الطريق بامر من جمل فخطب في القصر
او غلته واما امره بالشرع الجناح في الطريق او قال انه كان على الطريق العام او استأجره
لبناء وكان على طريق العامة فبنى وسقط الجناح والركاب فخطب به الاخير والاحقر الباني صحت
من له البناء والجناح نوع في سائر الطريق والفتنة **في سائر الطريق** بين الامور
العاليل في ذلك وفيه الغرور في الطعام المستعوم قال اسلمه فانه امن وكان القائل يعلم انه
مخوف او لا يعلم به فسلكه فاعبر على جاله لا يصفى القائل ذلك والوقال كل هذا الطعام فانه طيب فاكله
فماذا هو مستعوم رضى الله على الطريق فخطب به دابة او ادعى قال في الكتاب يصفى مطلقا واختار للفتوى
انه يصفى في الدابة مطلقا وفي الاذن ان رضى كل الطريق فعذبه انسان فالدية على بها قلة الراس
اذا لم يجد موضعاً يابساً عليه عزه وان بعضه ان مر على الموضع المربوس ولم يعلم به بان اختار عليه ليلا
فكذلك الجواب وان مر عليه عالماً بالامان وكل بهيمة من سبع او غيره يوقفه الانسان في الطريق فما
تلف منه يصفى الموقوف الا اذا تعذر عن سبعة لانه لم يكن من ذلك فصار من غيرة دابة صفتة فوجه
بعض الهوام على آخر فله عزه ومات يصفى الملقى كسائر الطريق فلف بما كان كسب انسان لا يصفى سائر
حماراً خطب وقال ايكل اليك ولم يسمع او سمع ولم يتسرع لتسبي كضيق المكان يصفى ولا فرق بين الامور
وعزير ذكره فتاوى سر قد وقدر وضع فطرة على يده مملوكه لاصنام عليه وان خاصاً الاقوام خصوصاً
ان تعذر المزور عليها فتعلق بها او اخف ومات لاصنام على الواضع وان لم يعلم المار به ضمن كواضع الجوار
الخطب الواحد في طريق المسلمين فتربه دابة به سوق اجير يصفى وعلى قياس سلة الراس اذا لم يجد
المات طريقاً غيره يصفى الواضع وان تعذر المزور عليه وان النهه للعامة فالجواب كذا ذكره طاهر الرواية
وعن الثاني انه لا يصفى كما اذا وضع القنطرة على النهه العامة باذن الامام وفي الحنفى بنى قنطرة على نهج
العامة على طريق المسلمين فخطب انسان قال الامام الثاني فضايق وقال الثاني لاصنام عليه سحرانكا
لانه نفع العامة وليس كذا كان بناء خاصة لانه نفعه خاصة بنى في طريق المسلمين فيغير اجلة الامام
فيلك بالبناء بنى يصفى عند العام وكذا عند الثاني اذا كان يصفى بالناس في الاصهار فان في القواء
بحق لا يضر او في اخية المصير لا يصفى استخارنا عنده كالقنطرة وحفها بئر في المغارة بلا اذن العلم
وليس يضر ولا طريق فناء انسان ووقع فيه لا يصفى وكذا لو وقع في المغارة او نصب خيمة حفها بئر
ثم كسرها بقراب او باخراد الا يصفى ثم جاء اخر وحفها فوقع فيه انسان وتلف يصفى الثاني فانه
الاول كسب بالطعام والسئلة بحالها يصفى الاول لا الثاني لانه بهذا الكسب لم يزل عنها اسم البئر الا
يرى انه يقال بئر مملو من الطعام فعلى هذا لو حفها ثم غطى راسه ثم جاء اخر وحفها يصفى الاول
وهو الامام اذا كان الطريق غير نافذة لكل ومنع الحشمة وربط الدابة اما لو حفها او بنى فخطب به شيء

اسلمه فانه امن وقدره في او آخر الامور
ما يظن
فانما رضى للفتوى
رضى
بالرخصة
بغير
في السوق ما لا يجازى

بغير كالدرا المشرك بين الشركاء لا يصفى بغير الجمل لا يصفى الحشمة قال شيخنا هذا الطريق في الدار
والمشرك كمنه المحقرة خصلة في الدار المشركه يصفى ما نفعه الحقة لانه الدار مملوكة لهم على الحقيقة يسعون بها
ويقيمونها والحافرة هذا الطريق لا يصفى ما نفعه الحقة وفي الذخيرة الحافرة المغارة انما لا يصفى
لانه غير متعدي فيه لانه على الارتقاء هذا الموضع نزولاً ورجلاً للدابة وضرباً للفظ طار من غير شرط
السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المصير على الناس كما في الارتقاء من حيث الحفها في اللطخ او الاستغفار
ولهذا لا يكون متعدياً في هذا السبب وفي المحيط فسطا في طريق عام كطريق مكة يرضى الله تعالى
حلالاً ان على الحجة بحيث يمر الناس والدواب عليها يصفى وان عتمة او نيرة من طريق بحيث لا يمر عليها الا
يصفى وفي فتاوى ائمة بلخ ذهبت كل القنطرة فاصليها انسان به اذن الامام ضمن ما عطف وان رضى
شيئاً بحشمة اراد السقوط فاصليها به اذن الامام فمن التواب لاصنام عليه بنى على حجر او
قنطرة به اذن الامام فزعليها رجل عزها فخطب لاصنام على الباني هذا اذا كان المصير مملوكة للباني
ولا اسكان وان النهه حق جماعة المسلمين ففقد الشيء عليها فكذلك لانه الماشي موالى الذي خاطر بزوجته وان
لم يتعد بان كان المار اعنى او متلبلاً يصفى لوبله اذن الامام قال الشرحى الجرم ما يرفع ويوضع
والقنطرة ما يحكم بناؤه ولا يرفع وان باذن الامام لا يصفى لانه محسن وملحق الحسين بن سعيد
ذكر شيخ الاسلام في النهه الخاضع بين مخصوصين لو وضع قنطرة به اذن فزعليها رجل او دابة
عزاً وانخفضت لا يصفى لانه هلاكه مضاف الى عروبه الى الخاذا الجرم ويجوز ان يفتقها وضع قنطرة
على نهج العامة به اذن الوالى في خاصه كالكر الدابة الهالكه وقت المروءة فوالعكس فان القنطرة لاني
وضعتها المروءة والناس للذات فحتم الملقى وترك الدعوى وتجاراً ساراً براس دق في منزله سناً فخطب
من ذكره دار جاره شيء وتلف بخرضانه على من دق في داره ويرى ان الامام والنورى وابن ابي
ليلى اجتمعوا فاستل سائلاً عن حية وقعت على انسان فدفعها الى ثابان وثابان الى ثالث ومولى رابع
فلدغت الرابع ومات من يصفى الدية فكلم الفقهاء على جواب الامام فقال مادفعه الاول ولم يصفى الثاني
والثاني الى الثالث ولم يضره خر جاز من الضمان والثالث مادفعه الى الرابع لم يضره كما وقعت على
الرابع يدفع الثالث به ليش يصفى الثالث وان لم يضره مدلة لا يصفى الثالث فصر بوجه جميعاً اسلم
ما كذا الما طلاق حتى شرب ماله واحرق او غصبه غاصب لا يصفى المسكر شيئاً وكذا لو منع المالك من
الجلوس على سائر او الركوب على دابته واستخدم عبده حتى تلف لا يصفى لانه لم يفعل شيئاً غير الجلوس
وانه ليس بفعل له في العين والموجب للضمان ماله في العين كالنقل والتحويل من انسان قد قتل
فامسكه انسان حتى ادركه وقتله لا يصفى الممسك وكذا لو التوى سماً في ماء فاطعمه انسان لا يصفى ان
وقدمت **الرابع في شرع الجناح** اسلم في حارة ميذاً با فسقط على رجل ان اصابته الدابة لا يصفى

فيما هو ما
يكون
المصير

علم
وانه

الارواح

بغير
ولا اسكان

في النهه
فقط

في النهه
والنورى

فقلعه
في اسكان

قدم
انور

وان اصابه الحار او برد او غيره من هذه الاشياء فانه من هذه الاشياء ان لا يضره شيء من هذه الاشياء
ليس في الحديث في الطريق او يخرج حيا فالتلف فلو على المستاجر ان لا يضره شيء من هذه الاشياء
الا جدير به والتلف ادنيا حيث يجد المدة على قلته من سقط من يده وعليه الكفارة وفي الصفة
استاجر ينجح حيا في دانه او غابته ان علم ان اجير وان له حيا الاستراخ في القديم فقط وقتل
انسانا فالضمان على الاجير قبل الفراغ وبعد و يرجع الامنه جدير على الاجير ان علم الاجير ان
ليس له حق الاستراخ باخباره او غير اخباره فان سقط قبل الفراغ من البناء صرح الاجير ولا يرجع
على المستاجر قياسا واستحسانا وان بعد الفراغ في القياس لا يرجع وفي الاستحسان يرجع الاجير وفي
القناوي اجعل في هذا الحايط باجا فحرف فاذا الحايط لغيره يضر الحافر ويرجع على الآخر وكذا اذا
قال اجيرني حايط وكان ساكنا في تلك الدار لانها من عليه مات الملك وكذا لو استاجر على ذكره
لو قال اجيرني لم يقل ولا قال في حايط ولا كان ساكنا ولم يستاجر عليه لا يرجع على المستاجر
وعلى ملا استاجر ليحفر فناء داره بئر فحفر فوقع فيها انسان وتلف ان اجير في الضمان على
الآخر وان اجير ان لم يضره حق الحفر القياس ان يكون على الاجير وفي الاستحسان ان على الآخر ان كان بعد
الفراغ بخله فذبح الشاة لانه اذا لم يعلم المأمر بفساد الآخر يضر ثم يرجع على الآخر وهذا لا يضر
المأمر ايضا لانه مما شرع فله يحتاج الى التردد ومناحيت في وجب التردد والتقدم للآخر لا المأمر
مسجد عتيق علق رجل من قديمه او بطل حصير فعلق انسان لا يضره وان من غير العشرة يضر
الا اذا كان باذن واحد من العتيق كما لو فعل باذن القاضي وان جلس واحد العتيق للصلاة فعلق
به رجل ومات لا يضره وان كغير الصلوة يضره عنده وقال لا مطلقا جاء بقوم الى طريق عام
وقال لهم احفروا لي هنا جبا او ابناؤا ففعلوا فالتف في فعله الامر لا العامل وتأويله اذا
لم يعلم المستاجر يكون طريق العام وان جاء بقوم وقال احفروا لي في هذا الطريق ولم يقل
لم يقل استاجر لكم على حفرة ففعلوا فالضمان على الحافر لانه المستاجر منا اعلمهم بالطريق وعن الثاني
استاجر حفرة غير فناءه وبين يدي وكان غير مكمل فوقع انسان ومات قال الامام
على الحافر وقال الثاني على الآخر **الخامس في الاشهاد على التاميل** ان ماله على طريق عام قال في الحايط
واحد مسلما او ذميا صبيها ما ذكرا او عذرا ما ذكرا او انما في الحفوة فاذا تقدم وقال يضر حايط فانه
ما يل كفاء والاشهاد للتحريم عن الانكار ولو قال ينبغي ان يضره فانه مشبهة للاشهاد ولو اذاع
ونفر منه دابة فاصابت رجلا فمات او وقع على الطريق شيئا ففوت الدابة منه واصابت رجلا
ومات لا يضره الواضع والاصاح الحايط ويصح المطلب بالتقرير عند الحاكم وغيره والاشهاد بان يقول
اشهد بانني تعزيت عليه في ماله حايط فاذا اشهد ولم ينعنه يضره وان كان في طلب النوال جابله

شبه

سائل الحق

عشرة

فتعقله

ومات

لا يضره شيء من هذه الاشياء فانه من هذه الاشياء ان لا يضره شيء من هذه الاشياء
ليس في الحديث في الطريق او يخرج حيا فالتلف فلو على المستاجر ان لا يضره شيء من هذه الاشياء
الا جدير به والتلف ادنيا حيث يجد المدة على قلته من سقط من يده وعليه الكفارة وفي الصفة
استاجر ينجح حيا في دانه او غابته ان علم ان اجير وان له حيا الاستراخ في القديم فقط وقتل
انسانا فالضمان على الاجير قبل الفراغ وبعد و يرجع الامنه جدير على الاجير ان علم الاجير ان
ليس له حق الاستراخ باخباره او غير اخباره فان سقط قبل الفراغ من البناء صرح الاجير ولا يرجع
على المستاجر قياسا واستحسانا وان بعد الفراغ في القياس لا يرجع وفي الاستحسان يرجع الاجير وفي
القناوي اجعل في هذا الحايط باجا فحرف فاذا الحايط لغيره يضر الحافر ويرجع على الآخر وكذا اذا
قال اجيرني حايط وكان ساكنا في تلك الدار لانها من عليه مات الملك وكذا لو استاجر على ذكره
لو قال اجيرني لم يقل ولا قال في حايط ولا كان ساكنا ولم يستاجر عليه لا يرجع على المستاجر
وعلى ملا استاجر ليحفر فناء داره بئر فحفر فوقع فيها انسان وتلف ان اجير في الضمان على
الآخر وان اجير ان لم يضره حق الحفر القياس ان يكون على الاجير وفي الاستحسان ان على الآخر ان كان بعد
الفراغ بخله فذبح الشاة لانه اذا لم يعلم المأمر بفساد الآخر يضر ثم يرجع على الآخر وهذا لا يضر
المأمر ايضا لانه مما شرع فله يحتاج الى التردد ومناحيت في وجب التردد والتقدم للآخر لا المأمر
مسجد عتيق علق رجل من قديمه او بطل حصير فعلق انسان لا يضره وان من غير العشرة يضر
الا اذا كان باذن واحد من العتيق كما لو فعل باذن القاضي وان جلس واحد العتيق للصلاة فعلق
به رجل ومات لا يضره وان كغير الصلوة يضره عنده وقال لا مطلقا جاء بقوم الى طريق عام
وقال لهم احفروا لي هنا جبا او ابناؤا ففعلوا فالتف في فعله الامر لا العامل وتأويله اذا
لم يعلم المستاجر يكون طريق العام وان جاء بقوم وقال احفروا لي في هذا الطريق ولم يقل
لم يقل استاجر لكم على حفرة ففعلوا فالضمان على الحافر لانه المستاجر منا اعلمهم بالطريق وعن الثاني
استاجر حفرة غير فناءه وبين يدي وكان غير مكمل فوقع انسان ومات قال الامام
على الحافر وقال الثاني على الآخر **الخامس في الاشهاد على التاميل** ان ماله على طريق عام قال في الحايط
واحد مسلما او ذميا صبيها ما ذكرا او عذرا ما ذكرا او انما في الحفوة فاذا تقدم وقال يضر حايط فانه
ما يل كفاء والاشهاد للتحريم عن الانكار ولو قال ينبغي ان يضره فانه مشبهة للاشهاد ولو اذاع
ونفر منه دابة فاصابت رجلا فمات او وقع على الطريق شيئا ففوت الدابة منه واصابت رجلا
ومات لا يضره الواضع والاصاح الحايط ويصح المطلب بالتقرير عند الحاكم وغيره والاشهاد بان يقول
اشهد بانني تعزيت عليه في ماله حايط فاذا اشهد ولم ينعنه يضره وان كان في طلب النوال جابله

لوم

فاخذ

الحيطان الثلثة فصول الاول في اشراخ

الجناح قال مشايخ

داران ثمة وشرة اراد ان يبنى على طريق بينهما طلة ولا يضره الطريق
العام فلا يجرى له لباي به وان خوض بعد البناء لا اهدمه وان قبل البناء امنعه وفي القناوي زقاق
فيها دور على بعض اربابها بعضا بان نصب فيها اعمدة خلاصعة وبني على الاعمدة عرفة ثم اشترى
رجل في تلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت دار له المطالبة برفع العرفة وعلى هذا استاذنا رجلا في
وضع الحزوع على الحايط او حفرة يترابا ويرفع تحت داره فاذن ففعل ثم باع داره للثدي
المطالبة بالرفع والظلم الا اذا شرط وقت البيع اقراره زقاق غير نافذة اراد ان يجر فيه
طبا ان ترك من الطريق قدر الممر للناس ويرفع سرجا بفعلة اجاكا لا يمنع ولا لو اتخذ فيه ارجا
او دكانا وجب الحايط في داره اذ اراد اصلاحه ومالك اذا عيحه من الدخول فيه او اندهم حايط في
دار غيره والغير يمنع من الدخول في ملكه لاصلاحه قال محمد واخاؤه الفقيه بقا للمانع اما ان يجر فيه
ليدخر ويصلح حايطه وامان لا يخرجه ويصلح بمالك دار مشتركة حفرة بعضهم فيها بئر بالتبوية فان

الاول في السعي والاطمئنان
في امر العولن باخذ المال والارادة
البيت فاخذ العولن

نقب حايط رجل وسرق آخر
في امر العولن باخذ المال والارادة
البيت فاخذ العولن

وقد تم تقسيم السير في ثلثين
اكرامه

تملت لمحمد ما تقول في رجله
وان فاصم

في حياضه
في حياضه

لا ينبغي

11

1

100

شاجه 2

يوم

ما
من
وب

في كونه محمولاً على ما فيه او حاد

ان يضع عليه مثل حركته ان كانت حركته له ايضا ذكر وان كانت حركته الاولى قد حلت في الثاني
الوضع قال الفقيه ان كان الحائط يحيط بالوضع للثاني مطلقا لما ذكره اهلنا من جوده احد المذاهب اكثر
من جوده الآخر ان يتساوى مع صاحب الاكثر ان كان الحائط يحيط بذكره لم يستطع ان يحددها ولا حدتها وقال ابو
القاسم في حائطها ولا حدتها عليه جوده واراد الآخر ان ينصب عليه مضافا جوده والحدار لا يحتملها فان كان
مقربا بان الحائط بينهما يقال لصاحب الجوده ان ثبت فخط حركته يستوي مع صاحبها وان ثبت فخط حركته
يتمكن من ان يكون من الحائط ان البناء الذي عليه ان يراه اذنا صاحب جوده فلو لم وان ياذنه فغاية ارايت دارة
بين رجلين احدهما ساكن فارد الآخر ايضا ان يسكن والدار لا يسكنها فانما يتجهت ان وعين ابي بكر خلا في هذا
وبقول ابي القاسم ناخذ حائط لم يزل عليه جوده في خاصية في داره فارد صاحب الدار قطعه ان يال يمكن
يكون البناء عليه لعلها ليس له القطع وان كان لا يتقدر على البناء عليها الى هو عني بقدر عليه في الثاني حال
بان نصير الدار ملكا لا يقطع ايضا وصاحب الدار التي فيها روض الجوده لا يمكن ان يبنى عليها ايضا وان
كان روض الجوده مضافا الى القطع لنا علمنا ان الاخراج لم يكن للبناء عليها فعلمنا ان الاخراج بل فانه
فيقدر حل قطعه وفي المحوي ان لا يحتمل البناء لصاحب الدار ان يطالب صاحب الجوده بتفريق هواد دارة فان
لم يفعل يرفع الى الحكم لئلا يرفع بالتفريق فان لم يرفع فخط حركته من بعض اختلفوا فيه وعلى هذا اعطى الشجرة
ثبت في كونه عني فخط حركته قبل الرفع الى الحكم لتفريقه بها ومنهم من قال في الحكم لا يرفع وفي الجوده يرفع
ومنهم من عكس الجواب قال الامام الخواري الصحيح انه يرفع في الفعليين وقيل ان كان موضع القطع معلوما
القطع يرفع وان عكس لا وعن الثاني في جدار بينهما ان يسماه فان اياهما احدهما اجبر الآخر عن محرق
حائط بين دارين سقط حتى بدا اسفله قال اخذ الشريك قسم وقال الآخر لا قسم بينهما الجوار ان يقع نصب
كل منهما اذا قسم فمابى الآخر **الثالث في الحائط يتنازع الثاني** فيه اذ في الحائط اشار فخلق البناء
الى احدهما يقضي الحائط والباب بينهما عذره وعذره ما اى يظن كذا والباب الذي خلقه اليه واجمعوا الى ان
خلقوا في كل جانب واحد فمابينهما اذ في حائطها ليس الحائط متصلا ببناء احدهما ولا عليه لاحدهما
جوده او غيرها يحكم بينهما وان لاحدهما عليه مرادى او بوانة فكذا كان لاحدهما عليه جوده لا
للآخر فهو الذي عليه جوده وان لاحدهما عليه جوده واحد ولا شيء للآخر اوله عليه موافق في لا
يتفرق جوده لانه الحائط لا يبنى لري جوده وعنه معتد انه يحكم له وان لاحدهما عليه جوده وللآخر جوده
فالحائط لصاحب العشرة ولذي جوده موضع جوده وفي كتاب الصلح الى يظن لصاحب الجوده ولا يرفع جوده الا
موا الصلح وعنه الثاني ان الحائط بينهما على احدهما ولو لاحدهما جوده وللآخر عذره قبل جوده كذا قيل
كاللثة ولو لاحدهما الثلثة وللآخر عشرة بينهما ولو لاحدهما خمسة وللآخر عشرة فانصا فاد في كتاب الصلح
الثلثة وان كان الحائط متصلا ببناء احدهما يقضي لصاحب الاتصال والاتصال نوعان اتصال تربيع اتصال

مما في شجرة حركته في كونه

في كونه محمولاً على ما فيه او حاد

لا حدتها

ايضا

مثل دائرة

لا يقسم

وعنه

انصال

والانصال الترسيع ان يكون اتصال كل اثن من الحائطين داخل في اتصال لآخر والآخر ولو من الخشب
ان يكون ساجه احدهما حركته في الآخر فان كان كلا الاصلين تربيعا او مجاورة يحكم بينهما وان لاحدهما تربيع
والآخر مجاورة يقضي لصاحب الترسيع وان لاحدهما اتصال تربيع وللآخر جوده في اتصال اول والجوده
اول من اتصال الملازمة واتصال الترسيع المبني من جانب على دعامة الخواوي يكنى ومن الاطراف كان في نظام
الرواية يشترط من جوانبه الاربع وان يرسوا حكم لها وان لاحدهما البيضة ففني وفي المصن الذي في يدي فضة
ترك حتى لو بر من الآخر حكم له به ولو لاحدهما عليه ففني وللآخر جوده استويا وكذا لو كان محصيا من ناحية
احدهما وان بر من الثالث ان احدهما الجليل اقر له الحائط يحكم له بحقته وان كان لاحدهما عليه جوده في الحائط
لصاحب الاذبح ولو نصدا فان الحائط لاحدهما بعينه والخب للآخر لصاحب الحائط ان يامر برفع الخشب في
الخصاف انه ليس كذلك وعن الثاني في النظم يكون على الطريق من حائطين احدهما في ملك صاحب النظم والآخر
قبالة عليه خشب فاختص صاحب النظم وصاحب الدار ان يترافعا في الحائط ذكره الاقضية انه لصاحب النظم
واليه اشار محمد بن الحسن المشايخ يحكم لصاحب الدار وان اتفعا على ان الحائط ملك لصاحب الدار لكل اختلاف
وقال صاحب الدار ارفع خشتك فامر المذنب عن ابي انا ان القول لصاحب الدار فافا له فافا له
حائط بينهما اراد احدهما العشرة لايقيم ويتكوا الحائتا الجوده لان الزجر اما عن الله في النفس وحصوله
بالقصاص من ثوبه شبهة عذرا او بالدية لو خطا وحدها اختلاط الاثام وانما ايضا اتلاف الولد
لعدم من تربيتة او عن العرض وذلك من القذف او عن تلف المال بالسرقة وذلك يقطع آلة الاخذ
بين الجنابات والحدود باب ما يمنع وما لا يمنع لانه من يد اشرار الجناب والجرح في الطريق كما ذكرنا

كتاب الحدود فيه فصلان الاول في القذف قبل ثلثة الميت كان
صالحا لم يثبت ولم يرفع فقال آخر فعل كلمة او فعل ملامة لا يكون قذفا لانه لم يسمه ولم تكنه ولو قال
انه فعل كلمة ففني وبره ان قوله من يامر به يقال كما اتم عمره المجنونة فقالت له يا ابن الزنا بين
فدعاها ابن ابي ليلى وضر بها في الجامع حديث فائمة فسمع الامام به وقال اخطاه القاضي في سبعة
المجنونة لاخذ واحدة لا يقيم في المسجد واقام حديث في القذف لها بلطف واحد ولا يجر الا واحدة
هو ان قذف بلطف جماعة ولا يجر الى بينا حديث حتى يحق الاول واقام بلاط الخصى ولا يقيم عليها الحد
ومن قايمة قال لها احدهما كان فيقول امومنا قال لا لاحدهما لانه اصل الكلام ليس بالقذف ولو قال كما
كلكم زنا الا واحد وكذا اهلان يدعي بالمعنى المستثنى ذكر الخواوي تعزير اشراف الاشراف
كالقضاء والعقوبة ان يقول له الحكم بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير لاشراف كالهافنة الاعلام
والجر الى باب الحكم وتعزير لادراسا سوقية الاعلام والجر الى باب الحكم والجر وتعزير الحسن
الاعلام والجر والقرب بعده وتعزير باخذ المال اية المصلحة فيه جائزة قال مولانا فائمة

الاربع من جهة البيضة
من اتصال تربيع

ثالث من باب جرح الجناب
اخر صرح جرح تعزير
على حائط بين علي

جاءه

في كونه محمولاً على ما فيه او حاد

إذا قال المفتي عليه السلام
الرشوة من مفسد وقصبت على
بعض القاضي فله فيه
الوفاء في

في كونه

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

في قلبه

في كونه

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

والسارق إذا
حد بحبس

رجل منزه

في كونه
ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

المجتهدين مولانا ركن الدين الخوارزمي ومعناه انه ياخذ ماله ويودعه فاذا تاب به برجه
عليه كغيره في قبول البغاة وسلاهم وصوب الامام طهر الدين التبراني الخوارزمي وقالوا
لا يحجر الجماعة تعزيره ياخذ ماله على اساءه الادب يودعه المولى ويعزله ولا يجاوز فيه الحد وكذا المرأة
الساحرة اذا ادعى انه يخلق بفعل يقتل ان لم يتوب وكذا الساحرة ان اعتقدت ذلك بالاثم وان كانت المرأة
لا يقتل لعنه للناس فيعرف بين المرأة وزوجها بترك المعبة فهذا سحر ويحكم بارتداده ويقتل ذكره في
القفاوي مطلقا ومنه محمد بن علي اذا اعتقد ان له الرأفة ان ابنه فلان يتعامل الخناكر ان وقع في قلبه
ان اباه لو كتب اليه يقر على منعه كل له ان يكتب اليه وان وقع انه لا يقر او لم يقع في قلبه انه يقر لا يكتب
وكذا بين الزوج والزوجة والسلطان والرجعة **الزنا في الثاني** في ثلثية لا يحد ويعزير تزويج
مخارجه ولو رضاعا ودخل تحت لامر ونقد المهر لا يحد ولا تقوى على قولها ان ابوا في دبرها
يحد اجامها من الزبادات والطي او اية على الخلقة لاط باعته او امرته او عبده لا حد مستحق على فحاه
جاءت امرأة وقضت حاجتها عند محمد بن ابراهيم ثم رجعت وقالوا ان ما اقررت لا يحد سرب المهر فرب
فترجعت بعض الحد ثم سرب ما يفر بحداتها ما مستقبله وكذا الزاني وفي القذف بغير الاول فرب
الثاني دخل صاحب المذهب مدينة سمرقند على السلام فرأى جمعا اجتمعوا ليزجر رجلا عنده دكة حجر
فقال لم تحذرنه قالوا لان عنده الدكة الشرب قال مع انه الزنا ايضا فارجوه ومذاق اول حد المهر
يجوز ان يكون للتحليل او لرافقة كما هو الايق كالسليم وفي شرح الطحاوي وفي بعضه يعزير فان
كانت له تزويج ولا يوطأ ومن الفارق ربه انها تحرق وفي الصغيرى انما يوطأ عند الامام ولا تحرق
وعند الثاني لا يوطأ وتحرق كما كانت قالا يوطأ والذي لا يوطأ تحرق بعد الذبح ولا تحرق قبل الذبح
بعض الفاعل ارفع فترجعت قال الكندي والاعتماد على رواية شرح الطحاوي وذكر في التمهيد ان الخنا
والاحراق لفظي الخمر اعمى على امرته في ان غير حاجي معها يحد ولو قالت اني امرتك لا يحد وفي
الروضة جرد امرأة وعانقها وقبلها او اجامها فيما دون الفرج حتى انزل عليه البول يحد الزاني اذا
حد لا يحبس الزنا اجنبية على نفسه والسرقه جناية على الغير في الزنا حبس صبيح الخلفه اذا الزم
عليه الحد تحرق عليه اهل كل اوقام عليه الحد بجلد خفيفا فيمنع من ان يوطأ عليه السلام او يحد
قد زنا فقال خذوا عني كما لا فيه عايه شهر اخ فاجلدوا به **نوع شتر بكن الحدود**
الجنائات كسر الزاني بها حبس لا يحد في ماله لان فيه عيبا فيهما فاقضاهما في الجامع جعله
خطاء ووجب الدية على العاقلة وفي البسوط شبه عيبا ووجب الدية في ماله وقال الامام جامع
امرته فاقضاهما حتى لا يستكر البول لاشي عليه ولو عجز ذكره بان كسر رجلها او يدها او سنها فمن
ادلب بكارها بها يحد او غير يحد المهر وفي الجامع الاضطر دفع اجرة بكرة اجنبية فقتل فقتل

عنه ما عليه من المثل في ماله ولا تعزير ولا فرق بين الصغير والكبير دفع امرته ولم يدخل بها
فقد عذبته بها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر وعند محمد ورواية عن الثاني في المهر دفع
امرته خيره ثم تزوجها بعد ذلك بغير المهر ودخل بها عليه مهران ذكره ابو حنيفة الكندي
وفي العمود جارية دفعت جارية قد سبت فخذتها عليها صداق مثلها كذا حكم به الفارق ربه
الباب اذ ادعى المبيعة قبل التسليم عنده لا يجب العقد لو شيا او بكرة او عند ما يجب العقد لكن اذا
كانت بكرة يجب العقد ونقصان البكارة ويدخل الاقل في الاكثر فعلى هذا اذا وطئ جارية بكرة الا
ولم يجب المهر ينظر الى العقد ونقصان البكارة فيجب الاكثر منها في سبتي بصبيته عليه المهر لانها
بافواه واذا لم يمتنع وان اقر الصبي بذلك لامر عليه وان بالغه مستكرهه فكذا ذكر وان مطاوعة
لامر لها لو جسد انما لا يحد واستاقضتها اولاته لوضع دية وليته عليها بحد امر صبيته في سبتي
عنه يرجع ولته على الامر فلا يغير النكاح دعت امرته صبيته فرب بها ينقض المهر لانه امرها لم يقع في
حق المولى وذكر المحبوي ادعت على زوجها فاحشا وبنت ذلك عليه يعزير الزوج وكذا المعلم
يسر له ان يفرق الصبيانه فاحشا وان فعل يعزير قال القير لفظا لا يوجب الحد ان عني فحش وان جازاه
لمنجد جاز قال الله تعالى لمن انكر بعد ظلم الاية وقال الله تعالى لا يجب الله المهر بالسوء وان اللفظ
موجب الحد لا يجب عليه كحرز اعما ايجاب الحد على نفسه وقع المكاتب على امرأة فاقضها عليه الحد كما
لو فعل المهر ولا يجب المهر كاحد اذا وجب عليه الحد لا يجب المهر وان ادعى شبهة بان قال تزويجها او
قال كانت امرته فاشدتها فانكر المولى والمرأة يدرك الحد كما حرمت ان كانت المرأة مكرهه يواخذ
بالمهر حاله لان ضمان عقد لانه العقد لم يثبت لانكارها وان مطاوعة لا يواخذ بالمهر
لانه لو احدث منه المهر للمولى يرجع عليها لانها استعملت بعد الغيب له اذنه فالاستيفاء في الحال
لا يغير كالمجنون وقع على امرأة فوطها ان مكرهه بحد حاله لان ضمان اطلاق وان مطاوعة لا لانه لو
كان لولي المجنون ان يرجع عليها لانها صارت مستعملة للمجنون ملذا اذا ادعى نكاحا وانكرت ولو عهدت
لا يواحد بالمهر حاله لان مطاوعة لانه العقد يثبت بتصادقهما وكان ضمان عقد لضمان اطلاق
وذكر القاضي المرام تزويج امرأة بلا اذن والده ودخل بها وبلغ الاب دية نكاحه لا يجب الحد والعقد
لانه المرأة لما تزوجت نفسها منه مع العلم بان النكاح عتقها قد فقد رغبت ببطلان حقها عليه من اربع
عشر سنة جامع امرأة نائمة ان شيئا لا عقد ولا حد وان بكر او اقضها يلزم المهر وكذا الاثمة وكذا المجنون
وفي التلم غصب امرته في بها ومطوعة بحد المهر ولا ضمان ان لم ينقضها وان مكرهه عليه المهر
ولا حد وفي اللينة ادعى عليه انه دلى جارية وصليت عنه وادعى النقصان بهذا السبب لان محققه في
ان انكر الدخول فان خلفه ان يطالب بها الحاكم تعزير المذنب ولو برهن المذنب لم يطلب النقصان وفي محبوي

رجل رأى رجلا يربى بامرته او امرأة
رجل آخر وهو خص فضاها فلم يهرس
ولم ينجس من الزنا جرم هذا المهر فله وان
قتله فلا ضمان عليه وكذا اذا رأى
رجلا يسرق ماله فضاها ولم يهرس
او رأى رجلا يربى بامرته او
فاطعته وهو معروف بالسرقة
فضاها ولم يهرس من ماله فله
ولا ضمان عليه
في الفناوي

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

ما عطل
في قدره من المولى عليه السلام
الوفاء في

والاستشارة
الطائفة

أما بعد فإني أبلغكم مني تحية

طبع

الحقير

فی نوں محمد

المختار

destinée

وہو اللہ

از معجم

لانها سرقه واحده م

ولا تعذر منعه

و طارو

عَلَّمَ قَوْلَ الْقَوْلِ قَدِيمَ حَقِيرَ

وہم افند

میں نے اس پر ایمان لیا

بسم الله الرحمن الرحيم

موضوعات
افضل

و می

لہذا ہم ۴

11

عند

١١٢
مطلوع
في حال وصية الشبان
والأطفال ماله بمسلم
فانما وصاياهم
منهمون لا يفتح الكوفة

الوصاية بغير الخط
الوكالة وما العكس
القبول لا يوجب

16

منه انما ايقظت الوساوس
ببراهمة خفاه

فصل في بيان ما ينبغي من التواضع

مجلس الملكة

اول الف

1897

ثلاثة الى مجاوي ملكة ان لا يحصون بصرف الى محتاجهم وان يحصون بقسم على رؤسهم او ميتة بثلث
 مالى وهو الفدا خا لثالث كذا ويعتبر الثلث في تنفيذها وقت التهمة او وصي من قال السلطان
 باعطاء الفقراء كذا بزا وكذا اخر جوامع الرعية بزا ان كان خلطها بامه لا بأس به وان لم يخلط لا يخل
 ان علم انه مال غير وان لم يعلم حتى يعلم انه غير من اجواب الامام الصغير قال الفقيه لا يجوز اخذه
 وان خلط لانه على ملك صاحبه عند الثاني الا اذا اخذه ليرده على صاحبه عند الامام بالخط ملكة كذا لا يجوز
 اخذه الا اذا كان في ملك الميت وفاء بقدر ما يرضى المصنف او وصي بان يدفع الى فلان دراهم لشتر كذا
 الاسارى ومات فلان قبل الموصى برفع الحاكم ليوالى الامر الى احد يفعل قال ذى يقيم راجاه كذا
 على الخط فلو دفع الوصى الى كذا يقيم كذا بثلث لا يجوز ان يخرج عن العدة قال اعطوا الناس الفلانية ولو
 قال تصدقوا بثلث تصدقوا بهذا الثوب فالحق للورثة ان شاؤوا تصدقوا بالثوب او بغيره بعد البيع او بغيره
 واسكوا الثوب وبه ناخذ **الفصل في الوصية للاقرباء والجماعات** وصي لا قربة له ولم يمان
 وخلا كل الثلث للورثة لانهما اقر بغيره وعند ما ارى باعاً ولو جرحه وخلا ان نصف الثلث للورثة والباقي
 لها عنده ولو لم يجر واحد ففرض الثلث له ولو وصى لغيره بثلث الثلث للورثة وفي فتاوى قال اعطى لاقربائى
 تركة بثلث لم يخطى بين مالى الموصى قدر ما ينطق عليه اسم التركة ويجعل له من ماله ثوباً وقال
 محمد بن عيسى لا يدخل فيه كل يستحق النصف لولا ما كلفه الوصية وان لم يكن ماله وعنده محمد الوصية لا
 سجد يدخل فيه المالك والساكن والاقرب والابعد والمسلم والكافر والرجل والمرأة والبالغ والصبي
 والمجنون والمكاتب والساكن غير المالك يدخل الساكن لا المالك ولكن يسمع صوته فتوجاره ولا يدخل المذنب
 وام الولد يخله في المكاتب وصي بثلث ماله للبيعة ومحيى آل محمد صلى الله عليه وسلم وصي الله عنهم فهو في
 الحقيقة كرسول فاما يقع عليه التورم فماده من يعرف بالميل اليهم والقياس بطلان الوصية وفي
 الاستحسان يعرف الى فقراهم كالتامى مات ولم يترك الا امرأة ووصى بكل ماله لرجل ان اجازت فكل
 امواله والا فالسكس لها وختم الاسرار لانه الموصى ياخذ الثلث او الباقي اربعة ياخذ الربع
 والثلث الباقي للموصى له فحصل له خمسة من ستة ماتت ولم تدع الا زوجاً فاقضت بكل ماله ان اجاز
 فكل ماله للموصى له والا فالثلث للزوج والباقي للموصى له لانه نصف الثلثين الباقيين او نصف نصف
 ماله ولم يجر الزوج فالموصى النصف والزوج الثلث والسكس لبيت المال لانه الاجنبى ياخذ الثلث
 سهمين او لا يجر ياخذ الزوج سهمين من اربعة النصف ثم يكمل وصيته الى تمام النصف سهمين
 لبيت المال سكرت المرأة او وصت بنصف ماله للزوج ولم تدع وارثاً الاكل النصف بالارث والنصف
 بالوصية **الرابع في الدفن والكفن** **فصل في الدفن** وصي لا قربة له لم يمان ولا يمان ولا يمان ولا يمان
 باطلة امر رجلاً بان يحمله بعد موته الى موضع كذا ويدفنه عنه فالوصية بالحمل الى موضع كذا باطلة ولو

تأمل

على قول الامام
 الوصية لا ماله
 ومن لا يبرهن ان
 كل شيء صوته
 فهو حلال
 ما اوصى به
 ما اوصى به
 ما اوصى به

مطل
 من ان يجره
 في الدفن

الوصية بلا اذن الورثة يضمن ما اتفق وان اوصى بالرباط صح من ثلثه دفع الى الميت خلع
 وقال الخصة كذا وعرض قبري وتصديق بالباقي على الفقراء فالوصية بالخمس لها الا يجوز وعان
 ان التحصيل يجوز وان للتزويج فالوصية به باطلة وبصرف الكل الى الفقراء او وصي بان يحفر
 عشرة قبور ويدفن فيه ابنا السبيل فالوصية باطلة اذا لم يبين في اتي المقابر يحفر او وصي
 بان يتخذ ارضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه وكذا الوصي خا يجوز لو اراد الدفن فيه محله وما
 اذا اوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث ان يشرب منها والوصية بالخمس باطلة يجوز فيه رفايتان
 الوصية بتطيين القبر وان يتخذ عليه قبة باطلة او وصت بتكفينها من مهرها الذي على زوجها
 فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فمجرد اوجب في بيت المال والباقي على الزوج كالكسوة لقيام
 النكاح حتى جرت التوارث ويقول الثاني ناخذ مات بلا ايصال فباعته امراته واداه وكفنته من
 ثمنها بلا اذن الورثة فالبيع جائز في نفسها اذا لم يكن على الميت دين يحيط ان كفنته بكنه مملوك
 ما يلبس في العبد ترجع في مال الميت وان كفنته بالكنه من كفى المثل لا ترجع بقدر كفى المثل ايضا
 وان قبل ترجع بقدر كفى المثل فله وجابها الوصى الوارث اذا اشتد الميت كفى لها الرجوع في
 مال الميت والاجنبى اذا اشتد لم يرجع ولو علم بالكنه عيها ان المشتد الوارث او الوصى ترجع
 بالنقصان وان الاجنبى لا اوصى بان يكفن في مسجد فيقبل به ورجله بكنه كما هو شرع ويدفع ولا
 يلتفت الى وصية اوصى بان يكفن به من ثمن كذا فكفنه الوصى من ماله آخر وقد وجد من عليه الثمن
 لا يضمن والحق للورثة بعد استيفاء الوصى عن الكفن ان كان كفنته من ماله مات ولم يترك مالا
 يشال عن الناس قدر ثوب واحد ويكفن فيه فان ترك ثوباً واحداً كفنته فيه رجلاً وامراً ولا يشال
 من الناس وان مات عن مال قليل بله وصية قال ابراهيم بن يوسف يكفن في ثوب وقال ابن سنان لا
 قال الفقيه ان كفنته في واحد جاز وان في ثلثة لا يضمن الوصى فله خلع في بين القولين او وصى بثلث ماله
 لا كفنان مولى المسلمين او حفرة القبور والسقاية المسلمين فهو باطل ولو قال في كفنان مولى فقراء
 المسلمين جاز او وصى بان يكفن بالف دينار يكفن بكنه وسط ولو اوصى بان يكفن في ثوبين لا يرعى
 شرائط الوصية او وصى بان يكفن في خبة او سقاية او اوصى بان يكفن في مقبرة
 كذا يثوب فله ان لا يمد يداي شرائطه ان لم تلزم مؤنة الحمل فتركه او وصى بان يدفع مع فلان في
 واحد لا يرعى شرائطه ولو اوصى بان يدفع في بيت لا يبيع ويدفن في مقابر المسلمين او وصى بان يدفع
 كسبه مع لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يهمل احد وفيها فادقني ان يدفع او وصى بان يصلى عليه
 فالوصية باطلة في الامم وقد ذكرناه **فصل في الابصاء** **فصل في الابصاء** **فصل في الابصاء** **فصل في الابصاء**
 عشر من سنة فان ايت من عدله مال ابن اخيه قط فله ينفي ان يتخذ الوصية احد وقد قيل اتفق الواو

عازة القبر

وان كفى امره على الزوج

ولا ترجع

في الوقف
 في الوقف
 في الوقف

يؤخر

في اوصية
 في اوصية
 في اوصية

قائمة اوصية

ومن فرائد جازية في الغياث امره بالصدق له الدفع الى دليله الكبير وامرته لوفقراء وليس ان يمكنه
لغيره الا اذا قال له فضعه حيث شئت ولو قال صدق بهذه العشرة على عشرة ما كان فصدق بها على مائة
واحدة فضعه او قال صدق بها على مائة ما كان فصدق بها على مائة ما كان فصدق بها على مائة ما كان
او التي فاعطى غيرهم ان كان الامر جازيا ضمن ولو قال صدق على ان تصدق على جسد فصدق على جسد من
لو فعل بنفسه جاز ولو امر غيره بذلك التصديق ففعل الامور ذلك من الماحور وعن الامام اوصى ما كان
الكوفة فصرف الوصية الى غيرهم يعني ولم يفضل بين حياة الموصي وماتته وفي النوازل عن الثاني تصديق
على رضي الفقراء او على النساء او على السبي فصدق على الامتياز او الامتياز من الوصية وعن
الحسين دفع الفاء وقال لعله في فان ثبت فادفعها اليه فان لم يقبل فادفعها الى غيره قال
ادفعها اليه فان الامر لا يرفعها الماحور اليه وعن الربوسي دفع الى رجل مالا وقال ادفع الى اخي او ابني ولم يرد
يدفعه الماحور الى غيره ما لم يمت وعن ابن ابي عمير اذا دفعوا هذا النوب او هذا المال الى فلان ولم يقبل من له وصية فانه
باطل لانه ليس باقرب ولا وصية وفي فتاوى النسخي اوصى بالقبض على القرية لا يصح لاختلاف وجه
المصلحة اوصى باعادة داره من فله لا يصح اوصى بكاتبه او ام ولد له او عتقه جاز استحسانا قال العبد
او وصيت له بجزء من مالي لا يكون اعتقا ولا تدبير ولو قال بثلثهم من مالي او بثلثي مالي فصدق
لرجل بثلثه دابة يواجر ويعطي للاجر وليس سكنها لنفسه وقال ابو بكر الاسكافي ذلك ايضا لانه يملك
الاسكان فيملك السكنى وقال ابو بكر بن سعيد ليس السكنى لانا لو اطلقنا ذلك لكان يظهر للثب دبر فله يمكن
صرف شيء الى حديقته واجاب عنه الاسكافي بانه موقوف فله عتقه لانه قد نفذ وصاياه وان اصله من الدين
او من ملكه بمرام سنة او بعين لم يجر كما اذا وصى له في جوفته وفي الوصايا الهبة لام الولد والاقارب الذين
باطل كله في الوصية بها مضافا لما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة وفي العتاي اوصى لأم ولده عتقا
ففي الخلفاء والمقنعة والقبض ذكر الوصية بعده بالتدبير ونحوه الخفاف والقبض والقبض وقبض
لا السيف والمنطقة الا ان يقول له بثلثه وفي النوازل اوصى بهذه البقرة لعله لم يكن للورثة ان يصدق
بقيمته ولو قال صدقوا على ما كان به من القيمة قال ابو نصر وبناخذ لانه الوصية يحتاج الى
قبولها فيتم الملك بحد القبول فله يلى الوارث تبديله والوصية الى المسكين لا يحتاج الى القبول فصدق
القرية وحصل بالقيمة والوصية للورثة لا تصح الا باجاء الورثة ويعتبر الاجازة بعد الموت لافله هذا
في الوصية احيانا في التفرقات المحقة لاحكامها كالاعتاق وغيره فاصدر من مرض الموت واجازة الوارث
قبل الموت لارواية فبعض اوصى بثلثي الامام عليه السلام الذي السمرقندي اعتق المريض عبده ورضي الوارث
قبل الموت لا يصح العتق شيء وقد نصوا على ان وارث المخرج اذا عتق عن الجارية يهره ولا يملك انفسه
بعد موت المخرج وذكر القاضي في الورثة ان المريض تصرف تفرقات فقالوا اجازة كل من يعطي التفرقات

فما ان الوصية بالمال لينة
وترا الماحور

الوصية لكانه وميراثا وام ولد
والعتق وقد مر في اول الباب

وصى لأم ولده عتقا
والعتق والاقارب بها

شامة

بافه

موت الموصي

ما نحن لم يجر الاجازة وان علم التفرقات واجازة حاجات الاجازة وبطل حكم الوصية بالباقي من الثلث
كالوصية بالثلث وعن الثاني فيمن قال اعطوا فلانا وصية كذا واعطوا بعد موتي واعطوا المتي جاز يكون
الثلث محل الوصية وان ذكر الربع او الخمس او شيئا ما فله الثلث لا يكون وصية الا ان يكون في ذكر الوصية
او هي بان يعطي الناس الاخر من قال ابن عباس قال لابي بن قيس بن جابر فذبحه فذبحه فذبحه فذبحه
قال انت وكيلي في تركتي او سلمت اليك الاولاد بعد موتي فادفعها وفي الوصية بالارفاق في الكفن
باطلة الوصية باخذ الثأبوت في بلاء وصية ثياب جده جاز والموصي له من الثياب والقبض
والاردية والسراديل والطباية والاكسية ودون القلنس والخفاف والجوارب فانه ليس
السالك في تصرف الوصية لانه يوجب الحظوة القاضية بغير مال اليتيم لا الاب والوصية وذكر القاضي
انما يملك الاقارب اذ لم يجد من يدفع اليه مضاربة او يتيه بشيئا والوصية يملك البيعة نسبة اذ لم يجد
ومر اخر به ولو استقرض لنفسه مائة من درهمين او مائة من درهمين او مائة من درهمين او مائة من درهمين
الفاضل من الوقف جاز من الاسكان مائة ولو استقرض من شرط الوقف ذلك ولا يرفع الى الحاكم ان احتاج
ولو رجع الوصية مال اليتيم بما استدان عليه وقبضه لم يمتنع ثم ان الوصية استعانة به حاجة اليتيم فضايع
عند الوصية في مال اليتيم غصب الوصية عنها واستعمله في حاجة اليتيم وملك من الوصية ولا يرجع به
مال اليتيم واذا اجر الوصية اليتيم وماله او عتقه جاز فلو بطل العتق لم يجر ولو استاجر العتق لنفسه يعني
ان يجره عند الامام وفي الثغاب الوصية اذا اراد ان يستاجر دارا للعتق ولا يكون غاصبا لغير الدار من امراته
ثم يسكنه فيها ويحبها من ماله قدر الاجرة فتوى المراه وقال القاضي الوصية يملكها يستاجر لانه جعل
مالا ولا يابط اجارة طويلة ومثل يواجر ارضا اليتيم اجارة طويلة ان اجر ارض اليتيم لا يجوز في السبع
الاولى في السنة الاخرة يجوز وان استاجر لاجل فاجب على العتق وقيل على قياس ما تقدم ان الاجارة
الطويلة عقود يجوز وعلى الرواية التي من عقود واحد لا يجوز وفي فتاوى النسخي ليس الوصية لغيره اجازة من التركة
اجارة طويلة لقضاء دين الميت اذ هو الوصية مال اليتيم بدين نفسه يجوز استحسانا فله الامام الثاني
واجب لو اراد ان ياتى دينه من مال اليتيم لا يملك وان ملك الرمن في يد الموصي ملكه بالدين وضمن الوصية
لليتم قيمة الرمن لو قدما الدين او اقل وان اكثر يضمن قدر الدين لا الزيادة واصله فضل البيع الاب
او الوصية اذا باع مال الصبي ممن له على الاب والوصية دين يبيعه فضايعا عند الامام ومحمد والوصية ان
يدفع ماله اليتيم مضاربة او مضاعة وان يشاء يكمعه غيره وللوصي ان ياخذ مال اليتيم مضاربة
ويودع ماله ويغيره وان اخذ الوصية ارضه من ارضه ان يذرع على اليتيم لا يجوز وان جعل الوصية على نفسه
قياس قول الامام في جواز بيع الوصية مال اليتيم من نفسه يعني ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان الوصية
يملك الاستقرض من مال اليتيم وفي المسئلة ما يرد على انه لا يملك الخلفاء في ذكر فيه اختله والمشايع وذكر

الوصية بالارفاق في الكفن
التياب

مطل

افراض المتولى فاضل الوقف

لم فحما لا يفتقر الى مال
وان لم يملك لم يفتقر الى مال

والوصية بالارفاق في الكفن

وفي الميت اذا قضى دينه لم يمتنع

ولا مانع عليه لا صدق وان قضى دينه لم يمتنع

وان قضى دينه لم يمتنع

في الوصية بالارفاق في الكفن

في الوصية بالارفاق في الكفن

ايضا الوصي استعار دابة ليحل عليها علمه احوال اليتيم وجاز ان يخذ الذي ذكر وعطى الفضل
مال اليتيم وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصي الموصى له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصي الورثة على
الموصى له باطله معناه اذا كان الوارث غائبا فقام الوصي الموصى له بالثلث فصرف الثلث الى الموصى له
وامسك الثلثين للوارث فملك شي من الثلثين بملك من الوارث ولو وصى له غائبا فقام الوصي الموصى له
ومسك الثلثين الى الوارث وامسك الثلث للموصى له فضاء في يد الموصى له مال الموصى له ولا يشاركه مع
الورثة ويأخذ الثلث ما في يده وفي الاصل الوصي قسم وعزل نصيب كل انسان فخذ اعل خصة اوجه لو كان
صغار الاجوز قسمته اصلا كما لو باع مال احد اليتيمين من الآخر ولو قسم الاب مال اولاده الصغار
جاز كالبيع **فالمجلة** للوصي ان يبيع مال احد الصغيرين من اعمامه من رجل ثم يقاسم مع المقتري حصة
صغير لم يبيع حصته وبعد القسمة يشترى تلك الحصة فيحصل الاختيار والثاني لو كان كبيرا وبعضهم
حضور وبعضهم غيب فقام الحضور واقرز الانبياء جاز في المنقول لافي العقار لانه يبيع المنقول
لا العقار على الكبار والمغيب الثالث لو وصى له او كبر ان يحب الاجوز في العقار كذا في العرف لانه الوصي
ليس له ولاية القسمة في العرف على الكبار المغيب فصار كانه الكل صفاء الرابع لو وصى له او كبر ان يبيع
فجزل نصيب الكبار ومن حضور فذرع اليهم وعزل نصيب الصغار حلة ولم يفتد نصيب كل واحد من
الصغار جاز وانما من عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فالقمة فاسد
ولو دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصغار حلة لم قسم حصة الصغار فيما بينهم فالقمة يبيع
الصغار والكبار جائزة لابن الصغار وامام الوصي الام والتم والاخر يقاسم لولده الصغير منقولة
اللاقي ورثها من الام اذا لم يكن للصغير اب ولا وصي الاب لا تقسم عقاراته بكل حال ولا يملك حصة
ما ورثه الصغير من غير الام لا العقار ولا المنقول وفي الجامع الصغير احوال مال اليتيم اذا كان
ابن من الحمل جاز وفي المنقول لا يركب دابة اليتيم اذا خبره لتقاضي دين اليتيم وفي الفضل يحتاج
دابة من مال اليتيم وينفق من ماله ايضا ما لا بد منه وفي النوازل يبيع ماله وقيل لا يجوز قال الفقيه اذا
كان الوصي محتاجا بالكل من مال اليتيم فيركبه الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما حرم
الوصي انفق ما في يده من مال اليتيم كيف يشاء من ثمنه ولو وضع من ثمنه من غير
التكليف ارجوان يبدل استحسان الوصي اذا نفذ الوصية من ماله بغير رجوع في المختار الوصي يصدق
في كونه المثل وكذا لو كلفه بانه يرجع وكذا الوارث وان اشترى اليتيم ونفذ الوصي من ماله يرجع ولا
لو اشترى الوصي نفقة او كسوة لليتيم ونفذ من ماله نفسه واشترى عليه يرجع وانما اراد الاستحسان
لان قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بانه الشراء وكذا لو قضى الوصي او الوارث دين
على الميت من ماله نفسه يرجع وفي النوازل انفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان كان

خاتمة الوصي الموصى له او الورثة وفي معنى ما

والكبار

فرضه

لو كان الوصي محتاجا لليتيم اذا خبره لتقاضي دين اليتيم وفي الفضل يحتاج دابة من مال اليتيم وينفق من ماله ايضا ما لا بد منه وفي النوازل يبيع ماله وقيل لا يجوز قال الفقيه اذا كان الوصي محتاجا بالكل من مال اليتيم فيركبه الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما حرم الوصي انفق ما في يده من مال اليتيم كيف يشاء من ثمنه ولو وضع من ثمنه من غير التكليف ارجوان يبدل استحسان الوصي اذا نفذ الوصية من ماله بغير رجوع في المختار الوصي يصدق في كونه المثل وكذا لو كلفه بانه يرجع وكذا الوارث وان اشترى اليتيم ونفذ الوصي من ماله يرجع ولا لو اشترى الوصي نفقة او كسوة لليتيم ونفذ من ماله نفسه واشترى عليه يرجع وانما اراد الاستحسان لان قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بانه الشراء وكذا لو قضى الوصي او الوارث دين على الميت من ماله نفسه يرجع وفي النوازل انفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان كان

لو كان الوصي محتاجا لليتيم اذا خبره لتقاضي دين اليتيم وفي الفضل يحتاج دابة من مال اليتيم وينفق من ماله ايضا ما لا بد منه وفي النوازل يبيع ماله وقيل لا يجوز قال الفقيه اذا كان الوصي محتاجا بالكل من مال اليتيم فيركبه الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما حرم الوصي انفق ما في يده من مال اليتيم كيف يشاء من ثمنه ولو وضع من ثمنه من غير التكليف ارجوان يبدل استحسان الوصي اذا نفذ الوصية من ماله بغير رجوع في المختار الوصي يصدق في كونه المثل وكذا لو كلفه بانه يرجع وكذا الوارث وان اشترى اليتيم ونفذ الوصي من ماله يرجع ولا لو اشترى الوصي نفقة او كسوة لليتيم ونفذ من ماله نفسه واشترى عليه يرجع وانما اراد الاستحسان لان قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بانه الشراء وكذا لو قضى الوصي او الوارث دين على الميت من ماله نفسه يرجع وفي النوازل انفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان كان

الصبي وشيد يصير له ذلك ما جاز وان لم يكن رشيدا يشكك قدر ما يقرأ في صلواته او وصى بان يصدق
بشكائه ماله فللوصي ان يجعل ماله على الغايب صدقة عليه اذا كان نفقة او وصية الوصي الى اولاده الكبار او
امراته جاز وان الى اولاده الصغار لا يجوز او وصى بثلثه الى غايب يصدق حيث شاء لا يبيع وصفي نفقة
قبل ينفقه في سفاره ونفسه وقد عكرناه وقف ولم ينصب قسما فوصية وصي على اوقافه ولا يبيع الو
الحال الى الصبي حتى يونس منه الرشيد جاء رجل الى ثاد وقال انا وصي الصبي هذا وقد ادرك اقراره اليه ماله
وقال لا حتى يونس رشده ثم عاد وقال اردت ان اتخذ له قيسا فاني وقال هذا ايام العبد واليتيم يملك
كثيرا فقال ادفع اليه ماله فانه صالح **نوع آخر** احد الوصيتين لا ينفذ الا في ثمانية تجوز الميت وشراهما
لا بد منه للصغير ويبيع ما يخاف عليه التلف وتنفيذ الوصية المقتضية وقضاها من الميت من نفسه ورد المقتضى
ورثه الوديعة وقبول الهبة وجميع الاموال الضاربة وفيما عداه لا ينفذ عند ما حله قال الثاني سواء وصى بها
معا او على التعاقب في الاربعة مات وفي يد واحد او لغيره شتى وعليه دين فامسك الى جليلين فقبض احدهما
الماله وملكه بدين لا ضمان عليه وكذا اذا لورثه وكذا الوديعة اذا قبض احدهما بدين اذ صاحبه من غير
الميت او قبض الورثة بغير اذن سائرهم والوصي لانه احد الوصيتين ينفذ بقضاء الدين ورد الوديعة وكذا
وكذا اذا لورثه وان لم يكن في التركة دين فقبضها احد الوصيتين وضاعت لم يضمن وان اخذ الورثة بدين
اخذ سائرهم من حصة البايعين من الميراث والتركة في موضع ثبوت عليه التلف فاخذها بعض الورثة
لا قبض الورثة استحقاقات ولد دين محط وله وارث واطر وعال عند غاصب او موقوف فدفع القاصب
او الموقوف الماله الى هذا الوارث وضاع فالدين بالخيار ان شاء صرح الوارث القاصب وان شاء صرح
مذا اذا كان المال في يد حصة وكذا اذا لورثه لايكلا الا من الغاصب والمستودع وانما يملك اذا كان في منزله
الميت وفي الجامع اخذ الورثة قبض من التركة فضاء من حصة غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض
واحد الورثة لو قبض دين الميت واودعه عند آخر وضاع بعض **السبب في الدعوى والشهادة**
اوصى وقال من اخطى على شئ من مالي او وصي له يعطيه شيئا ففعل كانه الماخر على انه باطل ويصدق لا جائز
قال في صحة ما ادعى على فله ان يدين من مال الذي في يده فصدق او موصادق ومات قال ابو القاسم ان
لم يسبق من فله دعوى شئ معلوم لا يلزم بهذا القول شئ وان سبق دعوى شئ معلوم فنوبات وقال
الفقيه قال في مضم لعله ان على حق فصدقوه يصدق الى الثلث عندنا وان قال موصادق ولا رواية
عن اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم من قبض قال ان جاء رجل يدعي على ما يدين درهم
الى خمسين فصدقوه او اعطوه ان لم يبق الا اعطاء برأي الوصي او برأي رجل معلوم فباطلة والفتنة
تاخذ مهر هاتين التركة بدين الورثة لودراهم او دنانير فان كانت التركة شئ يحتاج الى البيع كانت وصية
من زوجها او لم يكن باع ما كانت اصله وتسوق صداقها مات بدينه وصي فقبض الحاكم وصيا فادعى رجل

في يونس رشده

مزة دفع ماله اليه وفقره من امواله

تأجيله من وقت رد ماله الى

احد الوصيتين لا ينفذ الا في ثمانية

احد الوصيتين لا ينفذ الا في ثمانية

احد الوصيتين لا ينفذ الا في ثمانية

على البت دينا ودية وادعت المرأة المحرقة لا يورث الدين والوديعه الا بعد اقامه البينة على الوصي
وفي حق المهرية مقدار مهرها يورثها ولا حاجة الى البرهان وكفى النكاح شاهدا لكن ان كان في بلاء
منع عنها قدر ما تعارفوا بجملة وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزايد على المتعارف قولها كذا
الفقيه وفي الفتاوى ان القول للمراة بعد وفاة الزوج ان قالت لا عليه الوديع ثم ان كان مهرها اذ عوا
على البت دينا ولا يبرهان لهم والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للمفترق ثم يحذر العزيم
وقصاصة فان كان التركة كلها صامتا او دعاهم ثم يحذرون في التركة دين والوصي يعلم به ولا يثبت له في حق
الوصي يودع عند من له الدين من جنس الدين او يبيع شيئا بجنس الدين ثم يامر الورثة ويقول لهم خاضوا
في الدين والوديعه والنسب في الصغير عديون الميت دفعه الدين الى وصي الميت بداء ولودعه الى
بعض الورثة بداء عن حصته تقاسم الوارث غرماء الميت الدين للميت عليهم دين سواء كان على
دين او لم يكن ومثل القبض ان كان على الميت دين تقاسم ولا يقبض ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت
دين يقبض سواء كان الميت وصي ام لا ولا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة بالدين المحيط الارضاء
الغرماء وعن محمد اوصى الى رجل وله ابن صغير فادرك والميت دين على رجل فقبضه الوصي بعد ادراكه
وان ناه الابن بعد ادراكه عن القبض فقبض لم يجر وفي كتاب الحكتب قبض الوصي الدين بعد ما عرل ان كان
واجبا بغير الذي يرجع فيه اليه الحقوق يجوز وبداء المديونة وان مورثا لليتيم او بغيره لا يرجع
الحقوق لا يبرأ المديون الوصي ابراء العزيم فهو فرع ابراء الوكيل **التاسعة** طبع السلطان في مال اليتيم
فاعطى البعض من ماله ان امكن الدفع بله اعطاء وصي والا لا وفي النوازل ان خاف القتل وقطع عضو
لا يضمن وان خاف الحبس او القيد يضمن خاف ان لم يدفع ياخذ ماله ان كان ياخذ البعض ويتركه فيه
كفاية لا يدفع البعض وان خاف اخذ كله ان يدفع البعض اصله قوله تعالى وكان قد اثمتم ملكا ياخذ
كل شئ غصبا من اذا دفع الوصي اما السلطان اذا اخذ بنفسه الامان على الوصي مات عن بيتان
وعصبة وطلب السلطان من التركة ولم يقرب بالعصبة ففرم السلطان بامر البنتين حتى يترك التعرض
اذا لم يقدر الوصي على خلع التركة الا باعهم فذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة الوصي
اذا طوبى بجنانية دار اليتيم ولو اشغف ازادت المقتة يؤذيها وفي النوازل من مال اليتيم على ظالم خاف
ان لم يمد اليه حدة ان ياخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمخايخ اخذوا بهذا القول وفي فتاوى السبع النقي
الوصي على باب القاصص يمن ما اعطى على وجه الرقعة لاعل وجه الاجارة اذا لم يزد على اجر المثل **نوع في**
نقبات الاب والوصي والقاضي مال اليتيم والتركة وصي الميت باع التركة لقطا
الدين والدين غير محيط حاز بيعه في كل عهده وعند ما لا يجوز في الرابحة على قدر الدين وعليه الفتوى ولو
لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة بغير عهده وان استغرق التركة بغيره الكل عروضا

مطله
في الشبهة صدقها من التركة بلا اذن الورثة
ان الدين يورث بالبينه والمهر
بدونها وقد امتز في المهر
ان القول للمراة مع
انها مدعية
الحجاب

لم يملخه
في دفع الوصي السلطان
جنس مال اليتيم
اخذ

اتفق الوصي على ما القاضي
وقدر من في متوقفات الاجابة

او عتاق فلهذا اذا البت للوصي ولاية بيع بعض التركة لبيع كله ولو لاديين والورثة كباقي بيع المتقرب
لا العقار الا اذا كان بحال لولم يبع بملكه في يصير العقار كالعروض وعن محمد لا يجوز امره والاراضة قبل
مضى سنة منذ صار ممتصها وفي الملتقى باع الوصي الاب على صغير داره فاذا امل صغيرا اخر جوده
او وصيته جاز ولو باع القاضي دار اليتيم فاذا من اليتيم آخر لا يجوز والقاضي لو باع ماله من يتيما لا يجوز ليس
كالباب وعن محمد انه يجوز كالباب واذا اشغف القاضي اخر ان خيرا لليتيم اجازة والا لا وشرا القاضي من الوصي
يجوز وان جعله وصيا ترك اولاد او اباء ولم يوص الى احد بملك الاب ما يملكه الوصي فينفذ وصاياه ولا يبيع
التركة لقضاء الدين فرق بين الجد وصي الاب فان وصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية
وليس للجد ذكره الحذف قال تميم الامة يحفظ هذا من الحذف فان محمد لم يذكره بل اقام الجد مقام
مطلقا فانه قال اذا ترك الوصي والاب او الوالي فالوصي فان لم يكن وصيا فالاب اولى ثم ثم الى ان قال
فوصي الجد وصي القاضي والحذف بينه وبينه في الصغير وكد ما لا اوله اب متوفى فبذريته
على قول من يرى المحر على الحر فله تبت الولاية للاب قللا الامام الخوازي وصي الحاكم وصي الاب لا اشلو جعل
وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع بل فيه فقط كلف وصي الاب خط الوصي مال اليتيم بالاراضة
لتعذر الاحتمار عنده وعن محمد يبيع الوصي متاع الوارث الغاييب انما يجوز في مسافة التعذر وعند
للموصي ان ياخذ مال اليتيم مضاربة وان اخذه على عشرة من الزرع مضاربة فاسدة وان عمل الاجرة
ومر مشكل لان المضاربة اذا فشلت يكون اجارة فاسدة والمخافة تتقوم في الاجارة الفاسدة فيبقى
ان يجز الاجر والجواب انه قد يربح على ان المخافة غير متقوم وان الاصل فيها فلو اوجب الاجر لم يجز
المتقوم في غير المتقوم نظرا الى الاصل وان لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتقوم بالبعد الصريح
بالنصوص الدالة عليه والنق لم يرد في الفاسدة والوارد في الصغير لا يكون واردا في الفاسدة في حق
وعن الثاني في وصي يتيما ربح بذر اليتيم في ارض اليتيم واستلذه ضامن للبدن فضا عليه وان استاج
الارض لنفسه فان كان حيد لليتيم فاشغل الاجر لليتيم والزرع للوصي وان الزرع حيد لليتيم فاجعل
الزرع له دلت المسئلة على ان الوصي يملك الاستفاد من مال اليتيم وان استفاد من البذر من اليتيم
وزرع في ارض نفسه فالزرع للوصي لانه زرع لنفسه وكذلك ان زرع بذر نفسه في ارض اليتيم وان
بذر اليتيم في ارض اليتيم وقال زرعهما لنفسه فان كان في ذلك زرع ظاهرا لم يصدق بله الصبي فقال الوصي
ادبت خراج ارضك منذ عشر سنين بعد موتك ايكم وقال الابن مات في منذ خمسة سنين فاقول للابن عند
محمد وعند الثاني القول للوصي وفي المسمى عن محمد قال الوصي انفق عليك خمسة عشر سنة وقال الصبي
مات ابني منذ عام فالقول للوصي وعن محمد ايضا اتفق الوصي ان اباه خلف كذا وكذا علانا فان نفقت
عليهم كذا كذا ثم ما توافقا كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصي وان كان لا

على المتقرب
في بيعها وقدر
في البيع ايضا

جواز شرع القاضي من وصي
نفسه وقدر من في البيع

ما يملك
الاب الشرع
وعن الثاني

ان وصي الاب لا يملك
وقدر من في البيع
النقد واثم القسم ايضا

الصغير

في زرع بذر اليتيم في ارضه
شاهد للبدن

يعرف
في الاصل
في البيع

ابناء الوصي المديون من الدين

فان كان موثقا

از اجازت

ولكن قضى الاصل من الميت فلو متبرع عليه ولو كان عند رجل الف ودبعة لآخر وعلى المودع ان
 لرجل فقضاها المودع الى الذي له الدين فاشاء المودع اجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم
 الدين لانه مقطوع وعن محمد بن ميمون مات عن ابنين صغير وكبير وترك الف فانفق الكبير على الصغير
 خمسين وموليس بومتي قال هو مقطوع في ذلك ولو كان ترك طعنا او ثوبا فاطمه والبنة الكبير لا يضمن
 الكبير استحقاقا الوارث اذا قضى دين الميت يرجع به كما في التكاليف استحقاق التركة بدين الوارث
 اذا كان له الوارث لا غير لا يمنع الارث تركه فمادى من مستغرق فممت ثم جاء الغريم ياخذ من
 كل ما يخصه من الدين حتى لو تمت بين اثنين والتركة الفان والدين ياخذ من كل نصف ما في يده
 اذا اخذ من عند الحاكم جملة ولو قطعت باحدهم ياخذ منه جميع ما في يده **سنة في تعريف المريض**
 يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث العقة وقت القسمة بتبع المريض بالمنافع يعتبر من كل المال وكذا
 لو اجر المريض داره باقل من اجر المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعادها جاز ولا يعتبر من الثلث
 وذكروا صدر الاسلام ابراء احد الورثة الباقيين ثم ادعى التركة وحده باقى الورثة التركة
 لا يسمع وان اقره بالتركة امره بالرد عليه وذكر محمد بن ابي نعيم الدين مات وله في داره فمات ودين
 فطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت دين مستغرق فصالح الورثة عما عليه وفي يد رجل يدفعه
 اليهم يضمن لغرماء الميت ولا يبرأ بخلاف الصلح وفي التمسك بقضية المودع دفع الوديعة الى من له الدين
 على صاحب الوديعة يضمن وان كان له الدين فامسها وكانت الوديعة من جنس الدين وهذا فصل اختلف
 فيه المشايخ وفي الخزانة دفع الى آخر الف في مرض الموت وقال دفعه الى اخي وابني ومات وظهر
 الغرماء يدفعون الى الغرماء لانه حال التمسك ومم اوله من الوارث وفي التمسك في كف عن المثل ينظر الى
 المثل ثابته الذي كان يلبس حين خروجه الى السوق والجمعة والوليمة التي كان يتزين به ولا يعتبر
 ثياب الهدية قبل قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه اني اخرج الى الجديري قال كان ذلك غزوة
 حين لم يكن كم سعة وفي المثل للشيخ السيد الوصي اذا نفذ الوصايا من ماله يرجع في التركة بكل حال
 كان وارثا او لا والوصية قريبة وذكر القاضي مات عن صباغ ودين ووصية وورثة ووصي
 الورثة قضاء الدين وتنفيذ الوصية من ماله واستحلام التركة لانفسهم ثم ذكر ان مقتضى
 عليه وان اختلفوا فلولي ان يبيع ما يحتاج اليه من التركة ويقضي الدين وينفذ الوصية ولا يبيع
 ولا ينفق الى كلام الورثة وفي شرح الطحاوي هلك التركة في يد احد الورثة ينظر ان كانت التركة مستغرقة
 بالدين لا يضمن شيئا لان قبضه حصل للغرماء فصارت كالوديعة عنده وان لم يكن الدين مستغرقا فقبضه
 لم يحصل للغرماء فخصته سائر الورثة يكون مضمونا عليه الا اذا كان قبضه لكل الورثة باع
 كان سائر الورثة صفاء الا يملكه قبض حصته فيكون قبضه اذ كل الورثة فله بضمين وان

اتفاق للشيخ الصغير ماله وقد
 من في النقطة ايضا

قضى وصية الميت بدين التركة

ابراة احد الورثة الباقيين
 ثم ادعى التركة وحده التركة

اولا
 اذا نفذ الوصايا من ماله
 في التركة نظر حاله

كل التركة في يده
 الورثة

قد علم انه وفي الغالب العوق على التمسك من ماله نفسه وماله التمسك غائب لانه لا يملك الا ما
 قرص وبقيته النية بدينه وبين الله تعالى وفيه ولا يجوز للوارث وللغريم بيع التركة عند علم الوصي
 للمدين وانما ذلك الحاكم ولو عاب الوصي فباع بعض الورثة ونفذ الوصايا وقضى الدين فاليوم فاسد
 الا بامر الحاكم مات عن عصف وعقار وعليه دين فامتنع ورثة الكبار عن البيع وقضاء الدين وقبوا
 لرب الدين سلمنا التركة اليك قبل ان يصبها حكمه ومسا وقيل لا يلزم الورثة بالبيع فان امتنعوا جسد
 كالمعد المستطاع على بيع الدين واذا حسم ولم يبع الا ان يصب وصيا او يبيع الحاكم بنفسه ومقتل
 التمسك لا يجوز اشارته ولا يعتبر كجاسته وقدمت كلمة في الاخرس فانه يعتبر اشارته وفي الثاني
 انه يقوم مقام عبارة وذكر ابو محمد روايته عن الامام اذا دامت العقلية الى وقت الموت يجوز
 اقراءه بالاشارة وجوز الاستشهاد عليه لانه مجز عن النطق بوجه

لا يبرح رواله وكان كالاخرس وعليه الفتوى فان
 صحت يوما فكتبا واسار بشي لا يعتبر لانه
 ناطق بحاله وان صحت بغيره
 فهو كالمريض المعقل
 لسانه كذا في
 المحققين
 والله
 اعلم

رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين الكتاب
 من المذكر الوهاب على يد العبد الضعيف الحاجي المحتاج الى رحمة ربه اللطيف الخبير
 الحاج محمد بن خليل بن مصطفى زرق الله تعالى علمنا نافعنا وعملنا صالحا
 بسط شهر صفر المبارك في يوم الجمعة الشريفة المباركة في وقت الضحى في محروقة
 ربه في محلة قبيق صان الله تعالى اهلها عن العاهات والافات ويستريح الله تعالى
 اعمال الصالحات من شهر سنة ست عشر وسبع مائة ورحم الله امره انظر
 يد ودعي بالخير لو نفذ وكاتبه ولجميع المؤمنين والمؤمنات آمين يا رب العالمين

المسح بوجوه القنادي من التمسك
 بجاي التمسك من ماله
 عفا الله له ولوالديه
 واحسن اليهما والجميع

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله
 عن جابر بن عبد الله

ولا ضمان على الابن...
 او القدر من علة او...
 فذلك العمل...
 اكل البائع...



Süleymaniye Kütüphanesi
 KİŞİ: AUC 2406
 Yeni...
 Eski No: 245